الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط

الحرف والصنائع بمدينتي تلمسان وفاس من القرن 7هـ إلى القرن 10هـ/13- 16م

مقارنة تحليلية

إعداد الطالب **إشراف:**

رشيد خالدي **أ د / محمد بوشقيف**

لجنة المناقشة

سي عبد القادر عمر	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	رئيسا
محمد بوشقيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
اليبدري بلخير	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	عضوا
جازية هرباش	أستاذة التعليم العالي	جامعة معسكر	عضوا
مصطفى مغزاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	عضوا
شباب عبد الكريم	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سعيدة	عضوا

السنة الجامعية 1442/2021 – 1443/2022

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين، حفظهما الله تعالى ورعاهما.

إلى كل الزملاء بقسم التاريخ بجـامعتي عنابـة وتلمسـان.

إلى كل من ساهم في إعداد هذا البحث من قريب أو بعيد.

الشكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم امتناني إلى أستاذي المشرف، السيد محمد بوشقيف، الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة وقدم لي النصح والإرشاد، وأغتنم الفرصة أيضا لأتوجه بالشكر الخالص لأستاذي لخضر عبدلي أطال الله في عمره، كما أتوجه بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلى كل من قدم لي عونا وساعدني في إخراج هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

والحمد لله رب العالمين وهو الموفق والمعين.

رشيـد خالـدي

المقدمة

كانت الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية خلال الفترة الوسيطة تتميز بالنشاط – خاصة في فترات الاستقرار السياسي والاقتصادي –، وهو الأمر الذي انعكس إيجابيا على طائفة الحرفيين والصناع الذين كانوا يشكلون عنصرا مهما داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية؛ بالنظر إلى اعتبارات عديدة تتلخص محاورها الكبرى في علاقة الحرفيين بالسلطة المركزية والمجال الذي احتضن عناصر العملية الإنتاجية. وعلى هذا الأساس، لا يمكن أن نتصور الحياة داخل مدينة ما دون التعرض لطائفة الحرفيين والصناع الذين كان لهم دور كبير في النهوض بالحياة الاقتصادية وتنشيط الحركة التجارية داخليا وخارجيا.

إن موضوع الحرف والصنائع بمدينتي تلمسان وفاس خلال الفترة المستهدفة من الدراسة يمثل جانبا مهما من جوانب الحياة العامة داخل المدينة الإسلامية؛ التي كانت تتفاعل فيها أنشطة عديدة وعناصر مختلفة كانت تخدم فئة الحرفيين والصناع في كثير من المناسبات، وكان هؤلاء – أي الحرفيين – بدورهم يضعون خبراتهم ومجهوداتهم في خدمة مكونات المجتمع. وعلى هذا الأساس، سيكون المجال الحرفي موردا هاما لمدينتي تلمسان وفاس في الفترة الوسيطة، مما سيعود بالفائدة على مكونات المجتمع بصفة عامة. وفي هذا الإطار، يندرج موضوع بحثنا تحت عنوان "الحرف والصنائع بمدينتي تلمسان وفاس من القرن 7هـ إلى القرن 10هـ/ القرن 13م إلى القرن 16م – مقارنة تحليلية –.

تمثل الحرف والصنائع مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية بمدينتي تلمسان وفاس في العصر الوسيط؛ بالنظر إلى أهميتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي؛ في وقت كانت فيه الأنشطة الأخرى – مثل الرعي والزراعة والتجارة – تعاني من صعوبات جمّة. وتتجلى أهمية الموضوع فيما يلي:

- التعرف على الأنشطة الحرفية داخل المدينة الإسلامية (تلمسان، وفاس) في العصر الوسيط، وذلك من خلال مجموعة من المحطات التي تتعلق بالتصنيف، والتقنيات المستخدمة، والأدوات، ومراحل الصنع، وأماكن تواجدها داخل النسيج الحضري.
- إبراز دور المجال الحرفي من حيث مساهمته في الحركة الاقتصادية والاجتماعية بتلمسان وفاس، وذلك من خلال توفير حاجيات الزبائن المختلفة وتدعيم خزينة الدولة والمساهمة في تنشيط التبادل التجاري.
- من المعروف أن مدينتي تلمسان وفاس خلال الفترة المدروسة شهدتا توافد جالية أندلسية مهمة كان لها تأثير في عدة مجالات، ولعلّ من بينها المجال الحرفي، بحيث يظهر أن هذه الجالية كان لها من الخبرة والدراية بالحرف والصنائع ما جعلها تنقل هذه التجربة إلى الصناع في تلمسان وفاس، وبالتالي فقد كان للأندلسيين الذين استقروا بالمدينتين دور مهم في كثير من الصنائع – خاصة الكمالية والمركبة منها –.

- لقد مثل الحرفيون والصناع طائفة اجتماعية مثل غيرها من الطوائف الأخرى داخل المجتمع التلمساني والفاسي، غير أن هذه الطائفة كان لها ما يميزها عن غيرها، وبالتالي فإن أهمية ذلك ستمكننا من معرفة هذه الطائفة من الداخل، من خلال الأعراف والتقاليد التي كانت تحكم أصول الحرفة، بالإضافة كذلك إلى النظم والقوانين التي تنظم مجالات التعامل بينها وبين مكونات المجتمع الأخرى، ولعل ذلك ما يساعدنا على الكشف عن طبيعة العلاقات التي كانت تربط الحرفيين بغيرهم في المدينة.
- وحتى تكتمل الصورة جيدا بخصوص الحرف والصنائع في تلمسان وفاس؛ فإن معرفة بعض المعطيات المتعلقة بالمجال الحرفي يصبح ضروريا، ومن ذلك تدخل الفقهاء في تنظيمه، وهو الأمر الذي كان – في الأصل – من اختصاص مؤسسة الحسبة الإسلامية التي وجدت لتنظيم المجال داخل المدينة الإسلامية منذ وقت مبكر. وعليه، يبدو أن المجال الحرفي كان يشكل حيزا هاما استطاع أن يستقطب شرائح مختلفة من المجتمع.

أما بالنسبة للأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فهي كالآتي:

- قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت موضوع الحرف والصنائع – خاصة بمدينة تلمسان مقارنة بفاس –.
- تعدد الحرف والصنائع بمدينتي تلمسان وفاس، فكان لابد لنا من محاولة التعرف عليها عن قرب، وذلك من خلال تقييدها ومعرفة دورها الاقتصادي والاجتماعي، وأثر ذلك على الحياة الاقتصادية.

أما بخصوص الفترة الزمنية التي ينحصر فيها موضوع الدراسة (7- 10هـ/13- 16م) فهي المرحلة التي اشتد فيها التنافس بين المدينتين في المجالات المختلفة، بحيث يمكن القول بأن المجال الحرفي بالمدينتين بلغ مرحلة متقدمة بالنظر إلى درجة التمدن التي وصلت إليها المدينتان. وفي الوقت نفسه نهاية الفترة الوسيطة وبداية العصر الحديث.

ونحن نبحث في موضوع الأطروحة، تبين لنا وجود بعض الدراسات التي لها صلة بموضوعنا، وفيما يلي ما توفر لدينا منها:

- الحرف والصنائع وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس "لعبد اللطيف الخلابي"، وهي دراسة تصب في صميم الموضوع بالنسبة للشق المتعلق بمدينة فاس.
- الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة لجهاد غالب مصطفى الزغلول.
- مجموعة من المقالات التي تضمنتها مجلة الناصرية في عددها الرابع لجملة من الأساتذة؛ بخصوص الحرف والصنائع في المغرب الأوسط في فترات مختلفة من تاريخه.

- مقال لخالد حسين محمود بعنوان: "الرقيق والنشاط الحرفي ببلاد المغرب خلال القرون الأربعة الأولى للإسلام".
- مقال للعربي سعيدي بعنوان: تنظيم الأسواق والحرف في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني من القرن (13م إلى القرن 16م).

شكلت الحرف والصنائع بمدينتي تلمسان وفاس في الفترة الممتدة من القرن 7هـ/13م إلى القرن 10هـ/16م مظهرا من مظاهر التحضر والتمدن الذي بلغ ذروته خلال النصف الأول من القرن 8هـ/14م، وهو الأمر الذي أشارت إليه المصنفات التاريخية والجغرافية المختلفة. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن المجال الحرفي كان عنصرا مهما في الحركة الاقتصادية ورافدا لها، وهو الأمر الذي يجعلنا نعتقد بضرورة أن يتم تناول هذا الموضوع وفق رؤية اقتصادية واجتماعية وفنية. وحتى يتحقق ذلك بشكل سلس ومتدرج، سيكون من المناسب أن نطرح مجموعة من التساؤلات، وهي على الشكل التالي[1]:

- ما المقصود بالحرفة والصناعة؟ وكيف صُنِّفت الحرف والصنائع عند بعض المفكرين؟ وعلى أي أساس تم ذلك؟
- كيف كان ينظر إلى الحرف والصنائع في مجتمعات الغرب الإسلامي خلال الفترة الوسيطة؟
- عاشت بلاد المغرب الإسلامي بعد تهاوي دولة الموحدين مع بداية القرن 7هـ/13م ظروفا غير مستقرة، انعكست سلبا على الحياة الاقتصادية في فترات كثيرة، وعليه فما هي الظروف والعوامل التي أثرت على المجال الحرفي خاصة؟ وهل استطاع المجال الحرفي أن يتغلب على تلك الأوضاع؟
- بالنظر إلى استفادة المجال الحرفي في مدينتي تلمسان وفاس من مقومات عدة، فهل انعكس ذلك على الإنتاج والتجارة الخارجية؟ وهل نتج عن ذلك تنافس بين المدينتين؟
- إذا كانت الحرف والصنائع تمثل جانبا من الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية في الفترة الوسيطة، فإلى أي مدى أسهم الحرفيون في النشاط الاقتصادي والاجتماعي؟

[1]- يطرح أحد الباحثين مجموعة من التساؤلات في غاية الأهمية من الناحية المنهجية بخصوص موضوع الحرف والصنائع في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، معتقدا بأن هناك اعتبارات ومحددات تختلف من باحث لآخر، وهو الأمر الذي يجعل موضوع الدراسة مفتوحا على كثير من الآراء والاجتهادات. انظر في هذا الشأن مقال: محمد البركة، مقاربات وظيفية للحرف والصنائع، المعالجة التاريخية للحرف والصنائع بالغرب الإسلامي – مقاربات منهجية ومعالم تجديدية– ضمن كتاب: "الحرف والصنائع بالغرب الإسلامي، مقاربات لأثر المجال والذهنيات على الإنتاج"، تنسيق: سعيد بنحمادة ومحمد البركة، تقديم: عبد الإله بنمليح، سلسلة شرفات، العدد 76/ أكتوبر 2016، سلا- المغرب 2016، ج1، ص 15.

- هل يصح القول بأن تلمسان وفاس عرفتا نوعا من التنظيم الحرفي الذي يمكن أن نطلق عليه نظام النقابات المهنية؟ أم أن الأمر سابق لأوانه.
- فرض الواقع الحرفي في تلمسان وفاس عدة انشغالات تخص علاقة الحرفيين بعضهم ببعض ومع غيرهم من مكونات المجتمع الأخرى، فعلى هذا الأساس، كيف حُلت هذه الانشغالات؟ ومن هي الأطراف التي ساهمت في ذلك؟

يتطلب موضوع البحث - الحرف والصنائع بمدينتي تلمسان وفاس من القرن 7هـ/13م إلى القرن 10هـ/16م مقارنة تحليلية - منهجا يقوم على جمع المادة التاريخية وتصنيفها، ثم بعد ذلك تحليلها ومناقشتها. وبما أن موضوع الأطروحة يشير بصريح العبارة إلى إجراء مقارنة تحليلية بخصوص المجال الحرفي بالمدينتين، فقد تطلب منا ذلك أن نبحث في جوانب الموضوع من زاوية تفترض مسبقا وجود تمايز بين تلمسان وفاس، وعليه فقد حاولنا قدر الإمكان إبراز هذا التمايز كلما وجدنا إلى ذلك سبيلا. وحتى نلم بجوانب الموضوع المختلفة، كان اعتمادنا بالدرجة الأولى على المصادر الأولية القريبة من فترة الدراسة، بالإضافة إلى المراجع الثانوية من دراسات وأبحاث في هذا المجال، وكل ما له صلة بموضوع الأطروحة، حتى تلك الدراسات التي أنجزها باحثون بخصوص المدينة الإسلامية بشكل عام مراعاة لبعض القضايا المشتركة التي كانت سائدة في العديد من مدن العالم الإسلامي في العصر الوسيط[1]. وعلى هذا الأساس، فإن المنهج التاريخي هو الذي سيطر على أغلب فترات البحث، لأنه هو الأنسب لمثل هذه المواضيع التي تسعى إلى جمع كل المعلومات المتعلقة بموضوع الحرف والصنائع.

للبحث في جوانب الموضوع، ارتأينا وضع خطة مناسبة، بحيث قسمنا البحث إلى مدخل وبابين وخاتمة، واشتمل كل باب على خمسة فصول بالنسبة للمدخل، تطرقنا فيه إلى توضيح معنى الحرفة والصناعة، بالإضافة إلى تصنيف ابن خلدون للحرف في مقدمة كتابه "العبر"، ثم نظرة عامة عن الحرف والصنائع في بلاد المغرب الإسلامي في الفترة الوسيطة.

---

[1] - بخصوص المقاربات المنهجية التي تناولت موضوع الحرف والصنائع بالمدينة الإسلامية وتعتبر نقلة نوعية في الطرح الأكاديمي الرصين والتي أمكننا الإطلاع عليها، وعلى ضوء ذلك فقد تقرر لدينا، بأنه لا يمكن أن نستوفي موضوع المجال الحرفي بمدينتي تلمسان وفاس حقه من الدراسة دون الاعتماد على ما توفره النقائش الجنائزية (Le corpus des inscriptions funéraires) من مادة علمية قد لا نجدها في كثير من المصنفات التاريخية والجغرافية المتداولة لدى الأوساط المهتمة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للحواضر الإسلامية في العصر الوسيط، وفي هذا النسق تعتبر مساهمة أحد الباحثين التونسيين مهمة للغاية وتفتح في الوقت نفسه آفاق في طريق البحث والدراسة. انظر: مراد عرعار، الحرف بالقيروان من خلال مدونة النقائش الجنائزية، ضمن كتاب: "دراسات وبحوث حول إفريقيا والمجال العربي- المتوسطي"، أعمال مهداة إلى المفكر الدكتور "هشام جعيط"، إشراف وتقديم: إبراهيم مُحَمَّد السعداوي، مركز النشر الجامعي- تونس2013، ج1، ص ص 293- 294.

الباب الأول خصصناه للحديث عن المجال الحرفي بمدينة تلمسان، وتم تقسيم هذا الباب إلى خمسة فصول، وهي كالآتي:

- الفصل الأول بعنوان: الحرف والصنائع المخزنية، تعرضنا فيه إلى الحديث عن الحرف التي كانت تلبي احتياجات السلطة المركزية بالأساس، وتستجيب – في المقام الأول – لاهتمامات سلاطين بني زيان.
- أما الفصل الثاني – والذي حمل عنوان الحرف والصنائع الوقفية –، فقد تحدثنا فيه عن الأنشطة الحرفية التي كانت تخدم المعالم الوقفية من مساجد ومدارس وزوايا وكتاتيب، وهي المعالم التي حظيت بحماية واهتمام من لدن الدولة.
- وخصصنا الفصل الثالث للحديث عن الحرف والصنائع الضرورية البسيطة، وهي الحرف التي كانت تلبي حاجيات العامة في تلمسان وباديتها، والتي يتبين من خلال عنوانها أنه لم يكن بالمقدور الاستغناء عنها.
- في الفصل الرابع تطرقنا إلى الحرف والصنائع الكمالية المركبة التي اشتهرت بها مدينة تلمسان الزيانية في مرحلة تحضر الدولة وتمدنها.
- وأفردنا الفصل الخامس للحديث عن المجال الحرفي في مدينة تلمسان من خلال التركيز على أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وهو موضوع تكلمنا فيه عن عدة قضايا ومسائل مرتبطة بالحرفيين أنفسهم من حيث الدخل والمعيشة وسير العمل الحرفي، وإبراز مساهمتهم في تسويق المنتوجات الحرفية، وكذا علاقتهم بمكونات المجتمع الأخرى.
- أما بالنسبة للباب الثاني – والذي كان موضوعه المجال الحرفي بمدينة فاس –، فقد قُسِّم – هو الآخر – إلى خمسة فصول، وبما أن عناوين الفصول هي نفسها التي تناولناها بالدراسة في الباب الأول المخصص لمدينة تلمسان ولم يطرأ عليها أي تغيير، فإننا ارتأينا تجنب تكرار تسمية الفصول من جديد.

اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على مصنفات تاريخية وجغرافية وفقهية عديدة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولا– المصادر: إن المادة المصدرية التي لها صلة بموضوع الحرف والصنائع بمدينتي تلمسان وفاس خلال الفترة المدرسة وُجدت متفرقة في الكثير منها، وفيما يلي أهم هذه المصنفات:

- كتاب المقدمة لابن خلدون (تـ808هـ/1406م)، حيث يعتبر هذا الأخير الذي طرح فيه ابن خلدون رؤيته للتاريخ والمجتمع لا غنى عنه في التوثيق للمادة الخبرية المتعلقة بالمجال الحرفي بمدينتي تلمسان وفاس، وقد استفدنا من

مقدمة ابن خلدون في التعرف على التصنيف الذي وضعه الكاتب للحرف والصنائع، وهو التصنيف الذي اعتمدنا عليه في تصميم خطة البحث.

- "روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس" لابن أبي زرع الفاسي (تـ725هـ/1325م)، وهو مصنف تاريخي مهم بالنسبة لتاريخ المغرب الأقصى بشكل عام، بالإضافة إلى أنه قريب من الفترة التي شهدت قيام دولة المرينيين، حيث يعتبر شاهد عيان على إنجازات هذه الدولة في عصرها الذهبي، خاصة وأن كتابه هذا يتناول بالتفصيل تاريخ مدينة فاس حاضرة المرينيين منذ تأسيسها على يد المولى إدريس. وقد استفدنا من هذا الكتاب في التعرف على المحطات التاريخية لجامع القرويين، ومن ذلك الزيادات التي أحدثها السلاطين على هذا المعلم الديني في فترات تاريخية متعاقبة.

- موسوعة " المعيـار " للونشريسي (تـ914هـ/1508م) لقد كانت استفادتنا من هذا الكتاب قيمة للغاية، ذلك أن نوازله تناولت قضايا مختلفة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، ومنها – على الخصوص – مجال الحرف والصنائع، بحيث نلاحظ أن مؤلفه أدرج العديد من المسائل التي تخص طائفة الحرفيين من المواد الأولية المستعملة في النشاط الحرفي مثل: الدباغة والصباغة والنسيج والمطاحن ... بالإضافة إلى النوازل التي تناولت بعض الخلافات التي كانت تنشأ بين الحين والآخر بين الحرفيين والزبائن، مما يعطينا فكرة عن ملامح الأنشطة الحرفية في مدن الغرب الإسلامي.

- كتاب "وصف إفريقيـا" للحسن الوزان (تـ957هـ/1552م) وهو مؤلف في غاية الأهمية بالنسبة لأي باحث يريد أن يتعرف على الصناعة الحرفية داخل النسيج الحضري لمدن الغرب الإسلامي في الفترة المدروسة – خصوصا مدينة فاس –، وينفرد هذا الكتاب عن غيره من المؤلفات الأخرى بإعطائنا فكرة عن النشاطات الحرفية التي كانت معروفة بمدينتي تلمسان وفاس خلال القرن 10هـ/16م. وبالرغم من أن هذا الكتاب أسهب كثيرا في وصف مدينة فاس؛ فإنه – في المقابل – أعطانا صورة مختصرة عن المجال الحرفي بتلمسان موزعة على نفس النسق الذي تناول فيه مدينة فاس، وهي فكرة أولية يمكن أن نفهم من خلالها أنه لم تكن هناك فوارق كبيرة بين المدينتين فيما يخص تنظيم المجال الحرفي داخل المدينتين – على الأقل – من حيث الانتشار والتوزيع أو التمركز.

- كتاب "بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد": ليحي ابن خلدون (تـ780هـ/1378م)، وبالرغم من أن هذا الكتاب يؤرخ للدولة الزيانية ويبرز تاريخها السياسي والثقافي على الخصوص؛ فإنه مع ذلك يعطينا فكرة عن المنجزات المعمارية التي أنشأت في عهد سلاطين الدولة الزيانية، وهي المعالم التي أنجزت على يد حرفيين متخصصين في البناء والزخرفة.

- كتاب "نهاية الرتبة في طلب الحسبة" للشيزري، وهو من كتب الحسبة الإسلامية التي تناولت بالحديث المجال الحرفي في الغرب الإسلامي الوسيط؛ من زاوية تهدف إلى تقويم الأنشطة الحرفية وتصويبها ضمن النسيج الحضري للمدينة الإسلامية، وهو كتاب مهم بالنسبة لمن يريد معرفة طرق الغش والتدليس التي كانت منتشرة بين الصناع والحرفيين، كما يعطينا هذا الكتاب معلومات تتعلق بالصناعة الحرفية، مثل الأدوات المستعملة من طرف الصناع والأماكن التي ينبغي أن تمارَس فيها بعض الصنائع.

ثانيا- المراجع: وهي كثيرة، ومنها على الخصوص:

- كتاب بعنوان "الحرف والصنائع وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس خلال العصر المريني والوطاسي" (669- 960هـ/1270- 1550م) لعبد اللطيف الخلابي، كانت استفادتنا من هذا المؤلف في غاية الأهمية شكلا ومضمونا، وللأمانة العلمية فقد اقتبست من هذا الكتاب الخطة التي وضعها صاحبه لموضوع الحرف والصنائع بمدينة فاس، كما استعنت به في الرجوع إلى العديد من المصادر التاريخية وكذلك العديد من الدراسات الحديثة التي لها صلة بموضوع الأطروحة. ولقد حاولت في بحثي هذا أن أسير على الخطة والطريقة التي تناول بها المؤلف المجال الحرفي بمدينة فاس، وعليه يمكن القول بأن هذا الكتاب كان بمثابة دليل لي في البحث من بدايته إلى نهايته.

- "فاس في عهد بني مرين"، من تأليف روجي لوتورنو، وهو كتاب تناول فيه المؤلف الحياة العامة من، نظم سياسية وإدارية، واقتصادية، واجتماعية، بمدينة فاس خلال الفترة المرينية، وكانت استفادتنا من هذا الكتاب على جانب من الأهمية بالنظر إلى معرفة الكاتب بتاريخ المغرب والأندلس في الفترة الوسيطة وتخصصه في ذلك، وهو الأمر الذي يعطي لما كتبه في موضوع المجال الحرفي بفاس خلال العهد المريني أهمية بارزة وقيمة تاريخية، وتعتبر دراسته في هذا الجانب دراسة جادة ونوعية لا يمكن إغفالها بأي حال من الأحوال.

- "تلمسان في العهد الزياني" للمؤلف لعبد العزيز فيلالي، وهو كتاب تناول فيه صاحبه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمدينة تلمسان الزيانية، وبالرغم من أن هذه الدراسة استوفت جوانب عديدة من تاريخ المدينة في العهد الزياني؛ فإن العديد من الإشارات والإفادات التي لها صلة بموضوع بحثنا قد وردت ضمنيا في ثنايا هذه الدراسة ومتفرقة في فصول هذا الكتاب.

- كتاب "الحرف والصنائع بالغرب الإسلامي" (مقاربات لأثر المجال والذهنيات على الإنتاج)، إعداد نخبة من الباحثين، وهو كتاب مهم للغاية بالنظر إلى القضايا المتعددة التي تم التطرق إليها بخصوص المجال الحرفي وأثره على

المجتمع والاقتصاد، وقد ساعدنا هذا الكتاب في التعرف على كثير من المسائل المتعلقة بالحرف والحرفيين في الغرب الإسلامي من حيث المعالجة والمقاربة الصحيحة لفهم خصوصية الطائفة الحرفية التي انتظمت ضمن النسيج الحضري للمدينة في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، ويعد هذا المؤلف الجماعي مساهمة قيمة ونوعية لمن يريد أن يبحث في الجوانب التي تخص المجال الحرفي من زاوية تأخذ بعين الاعتبار أن الجماعة الحرفية كانت أحد المكونات الرئيسية في المجتمع والأثر الذي تركته على جميع الأصعدة، وهو ما لا يمكن إغفاله إذا كنا نريد حقا أن نعطي الموضوع حقه من الدراسة.

– تضمنت مجلة "الناصرية" في عددها الرابع – كما هو معروف – العديد من المقالات لمجموعة من الأساتذة في موضوع الحرف والصنائع في المغرب الأوسط، وقد تناول أصحاب هذه المقالات جوانب عديدة ومتنوعة تخص الأنشطة الحرفية، وقد استفدنا من هذه الدراسات في التعرف على الظروف التي شجعت على العمل الحرفي وموقف السلطة المركزية ومؤسسة الحسبة الإسلامية، ومساهمتهما في تنظيم المجال الحرفي بمدينة تلمسان الزيانية.

– "معلمة المغرب"، وهي موسوعة تتناول جوانب عديدة ومتنوعة تتعلق بالمغرب الأقصى، وقد أفادتنا هذه الموسوعة كثيرا، ذلك أنها احتوت على مساهمة قيمة لنخبة من الأساتذة وعدد من المتخصصين في مجالات عدة، بحيث لجأنا إلى هذه الموسوعة التي احتوت على بعض التفاصيل المتعلقة بالمجال الحرفي لا نجدها حتى في الكتب المتخصصة أحيانا؛ كلما وجدنا معلومة تحتاج إلى مزيد من التدقيق والإيضاح، وتزداد أهمية المعلمة في إعطاء الخلفية التاريخية لأي مجال أو قضية كانت معروفة أو تمحورت حولها أحداث تتعلق بتاريخ المغرب الأقصى في مختلف فتراته.

من بين الصعوبات التي صادفتنا نذكر الآتي:

– لم تهتم المصنفات التاريخية كثيرا بأصحاب الحرف والصنائع في المدينة الإسلامية خلال العصر الوسيط، بالنظر إلى اعتبارات عديدة تخص – في المقام الأول – طبيعة الكتابة التاريخية في الفترة المدروسة، وفي المقام الثاني تحكم الأطر التقليدية في بنية المجتمع ومكوناته، بحيث لم يترك هؤلاء مجالا واسعا لطائفة الحرفيين والصناع، مما جعل بعض الباحثين في الفترة المعاصرة يتناولون هذا الأمر ضمن دائرة ما أصبح يعرف بتاريخ المهمشين[1].

[1]– عملنا على إدراج الحرفيين والصناع ضمن فئة "**المهمشين**" بالنظر إلى أن الحوليات التاريخية – بقول أحد الدارسين – لم تكن لتهتم إلا بفئتين وهما: أهل سيف، وأهل قلم. وكل ما جاء في المصادر التقليدية بخصوص هذه الفئة لم يكن في حقيقة الأمر إلا شذرات ومادة خبرية مبتورة وفي كثير من الأحيان تحتاج إلى إعادة نظر، وعليه تبين لنا من خلال اطلاعنا على محتوى كتاب "المهمشون في التاريخ الإسلامي" أن الحرفيين والصناع شكلوا مكونا أساسيا في الحركات المختلفة التي استهدفت تغيير بنية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي انتظم فيه المهمشون ولم يحصل لهم إلا فائدة قليلة. انظر في هذا الشأن ما كتبه: محمود إسماعيل، المهمشون في التاريخ الإسلامي، الطبعة الأولى، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر 2004.

- قلة المادة الخبرية، خاصة تلك المتعلقة بالمجال الحرفي بمدينة تلمسان الزيانية.
- كان لزاما علينا – ونحن نبحث عن الإفادات التي تتعلق بالحرف والصنائع في تلمسان وفاس – أن نفتش في أكثر من كتاب، ذلك أن المعلومات الخاصة بالموضوع وجدت متفرقة ومتناثرة في الكثير منها.
- بالنظر إلى محتوى الفصل الثاني – والذي يتعلق موضوعه بالمجال الحرفي الذي تم على مستوى المعالم الوقفية بمدينتي تلمسان وفاس –، فقد واجهتنا بعض الصعوبات التي تتعلق بضبط بعض المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالعمارة والفنون، على الرغم من استعانتنا بالدراسات المتخصصة وبالمعاجم والقواميس، ذلك أن الباحث لم يستفد من أي تكوين في هذا المجال، وكل معرفتنا بهذه الأمور ترجع إلى ما وجدناه من مادة علمية متناثرة هنا وهناك.
- يحتاج موضوع الحرف والصنائع في المدينة الإسلامية لجهود كثير من المتخصصين في الآثار والفنون حتى تكتمل الصورة عن الصناعة الحرفية، ولا يستطيع باحث في التاريخ بمفرده أن ينجز دراسة تستوفي جميع عناصر الموضوع وتلم بمختلف مراحله وجوانبه المتعددة، لذا يمكننا القول بأي هذه الدراسة تبقى في حاجة إلى دعم ومساندة من لدن الباحثين المتخصصين.
- افتقادنا لبعض المؤشرات التي كانت تمثل جانبا مهما في المجال الحرفي، والتي على أساسها يمكن قياس درجة الازدهار الذي بلغته مدينتا تلمسان وفاس في الصناعة الحرفية، مثل: أسعار السلع والمنتوجات الحرفية، نظام الأجور، مقدار الضرائب، الأرباح والخسائر. وهو الأمر الذي جعلنا – في كثير من المناسبات – نلجأ إلى التعميم، وفي هذا السياق يذكر أحد الباحثين بأن المصادر لم تقدم معطيات إحصائية حول الصناعة والصناع تساعدنا في رسم المنحنى التطوري، إذ ثمة فراغات كثيرة لا تساعدنا على تتبع المعطيات عبر الزمن، مما يطرح إشكالات عديدة تتعلق بالمجال الحرفي من خلال معرفة أعداد الحرفيين وأوضاعهم الاجتماعية[1].

[1]- حميد أجميلي، المسألة الديمغرافية بالمغرب الأقصى، مؤشرات إحصائية حول الاقتصاد والتمدين خلال العصر الوسيط (ق 6- 8هـ/12- 14م)، تقديم مُحَمّد الغرايب، سلسلة شرفات، العدد 97/ أكتوبر 2018، منشورات الزمن، الدار البيضاء- المغرب 2018، ص ص 62- 63.

مدخل

الحرفة، مفهومها ونظرة المجتمع إليها

إن موضوع الحرف والصنائع في المدينة الإسلامية يشكل جانبا مهما من الحياة الاقتصادية في المغرب الإسلامي خلال الفترة الوسيطة، بالنظر إلى مجموعة من المعطيات التي ترتبط بالدولة التي كانت لها سلطة مراقبة نشاط الحرفيين ممثلة في مؤسسة الحسبة، وكانت هذه الدولة تستفيد من الأعمال المنجزة من طرف الحرفيين، بالإضافة إلى ارتباط الحرف والصنائع بالمجتمع ومكوناته المختلفة، والتي ساهمت في تنشيط العمل الحرفي وتلبية متطلبات فئات اجتماعية واسعة من سكان المدينة والبادية في تلمسان وفاس، بالإضافة إلى توفير مداخيل مالية للدولة من جراء مساهمة الصناعة الحرفية في التبادل التجاري خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م).

وعلى هذا الأساس، فإن المجال الحرفي الذي احتضنته مدينتا تلمسان وفاس سيكون أحد أبرز المظاهر التي ميزت المدينتين في الفترة المذكورة، بحيث كانت الأنشطة الحرفية على اختلافها وتعددها ترسم معالم المدينة الإسلامية من الداخل؛ بالشكل الذي يضع أسس وقواعد تنظم المجال الحضري الذي كان الحرفيون طرفا فاعلا ومؤثرا فيه، وهو الأمر الذي يمكن أن نستنتج منه الدور الفعال الذي اضطلع به الحرفيون والصناع خلال الفترة الوسيطة.

وبما أن الأمر يتعلق بموضوع الحرف والصنائع بمدينتي تلمسان وفاس، فمن الأولى والأجدر أن نتناول في بادئ الأمر مفهوم الحرفة والصناعة.

الحرفة في اللغة اسم من الاحتراف، وكلمة احترف تعني: اتخذ حرفة، واحترف لأهله بمعنى اكتسب، فهو محترف[1]، وقيل الاحتراف هو الاكتساب أيا كان، ويقال هو يحرف لعياله ويحترف ويقرش ويقترش بمعنى يكتسب من ههنا وههنا، وقيل، والمحترف: الصانع، وفلان حريفي أي معاملي[2]. وقيل أيضا: الحِرفة هي الصناعة، والمحترف هو الصانع، وفلان حريفي أي: معاملي[3].

أما الحرفة في المعنى الاصطلاحي، فهي تعني الطعمة والصناعة يرتزق منها، وكل ما اشتغل الإنسان به...، يسمى صنعة وحرفة، لأنه يتحرف إليها[4]، وبالتالي فالحرفة هي وسيلة الكسب من زراعة وصناعة وتجارة وغيرها،

[1]- المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مجمع اللغة العربي- جمهورية مصر العربية 2004، ص167.

[2]- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق لعبيدي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان 1999، ج3، ص ص 129- 130.

[3]- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح، راجعه واعتنى به: أشرف محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة- مصر2009، ص240.

[4]- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، راجعه واعتنى به: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة- مصر 2008، ص351.

ويقال: حرفته أن يفعل كذا: دأبه وديدنه، تجمع على حرف، والحرفي: الشخص الذي يكسب عيشته بالعمل في حرفة بصفة مستمرة ومنتظمة[1]، ومنه الحديث النبوي الشريف: إني لأري الرجل يعجبني فأقول: هل له حرفة؟ فإن قالوا: لا، سقط من عيني[2].

فالحِرفة إذن هي كل نشاط أو عمل يكتسب منه الإنسان قوته وقوت عياله، وهي لفظ يطلق على الصناعة كما ورد في معاجم اللغة العربية، ومما يلاحظ في هذا السياق، أن اللغويين العرب جمعوا بين مفهومي الحرفة والصناعة، حيث ذكر الفيروز آبادي، أن الحرفة: هي الطعمة والصناعة، وكل ما اشتغل به الإنسان، يسمى حرفة وصنعة[3]، وعلى منواله يقول ابن منظور: والحرفة: الصناعة وجهة الكسب[4]، وهو المعنى الذي ورد في كتاب الصحاح للجوهري[5].

أما الصناعة فهي مأخوذة من الفعل: صنع، فنقول صنع الشيء صنعا، أي: عمله، وصنع صنعا بمعنى مهر في الصنع، فهو صنيع، والصانع من يحترف الصناعة[6]، والصناعة حرفة الصانع، وعمله الصنعة[7].

والصناعة اصطلاحا هي ملكة نفسانية يصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير روية، وقيل العلم المتعلق بكيفية العمل، والصناعة في عرف العامة هي العلم الحاصل بمزاولة العمل كالخياطة والحياكة ونحوها، مما يتوقف على النشاط والممارسة، وعند الخاصة هي العلم المتعلق بكيفية العمل[8]، ويكون المقصود منه ذلك العمل، سواء حصل بمزاولة لعمل كالدباغة والطرز والنسج وما شابه ذلك أم لا، كعلم الفقه والمنطق والنحو والحكمة مما لا يحتاج في تحصيله إلى ممارسة الأعمال[9]، والصانع اسم يطلق بصفة عامة على صاحب الصنعة أو الفن التطبيقي أو الحرف اليدوية. ولتخصيص نوع الحرفة أو الصناعة يضاف إلى لفظة صانع اسم الشيء المصنوع: فيقال مثلا صانع الفخار، وصانع القناديل وصانع السلاح وصانع الحلوى[10].

---

[1]- المعجم الوسيط، ص167.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص130.

[3]- الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 351.

[4]- ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص130.

[5]- الجوهري، المصدر السابق، ص 240.

[6]- المعجم الوسيط، ص ص 525- 526.

[7]- ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص420. وأيضا: الجوهري، المصدر السابق، ص 658. وأيضا: الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 951.

[8]- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت- لبنان 1981، ص257.

[9]- مُحَمَّد سعيد القاسمي وآخرون، قاموس الصناعات الشامية، حققه وقدم له: ظافر القاسمي، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق- سوريا 1988، ج1، ص ص 12- 13.

[10]- حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر 1966، ج2، ص689.

يتبين من خلال مفهومي الحرفة والصناعة أن الأولى تبدو أشمل وأعم من الثانية، بحيث تندرج تحت مسمى الحرفة جميع الأنشطة التي يقوم بها الإنسان سواء كان هذا النشاط عقليا أم يدويا، في حين يبدو أن مفهوم الصناعة يكاد يقتصر على ما يعرف بالحرف اليدوية في الوقت الحاضر، لكن ذلك لم يمنع اللغويين العرب من أن يعتبروا الحرفة والصناعة شيء واحد[1]، على الرغم من وجود اختلاف بينهما والذي يمكن تسطيره وتوضيحه فيما يلي:

أولا: الصناعة تستخدم فيها الآلة كما هو معروف، أما الحرفة فقد تكون بالآلة، وقد تكون بغيرها كالعقل.

ثانيا: الصناعة ترتيب العمل على ما تقدم علم به يوصل إلى المراد منه، وعلى هذا يقال للحداد أو الدباغ صانع، أما التاجر أو القاضي فلا يقال له ذلك.

ثالثا: الصناعة تختص بما يستدعي عملا، والحرفة تشمل ما يستدعي عملا وغيره[2].

لقد كانت الحرف والصنائع كثيرة ومتعددة بمدينتي تلمسان وفاس خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13-16م)، وكانت تستقطب يدا عاملة كبيرة داخل النسيج العمراني للمدينة الإسلامية وتلبي حاجيات السكان داخل المدينة وخارجها، وهو الأمر الذي يجعلنا نعتقد بأنها - أي الحرف والصنائع - كانت أحد أهم وأبرز المكونات الرئيسية داخل النسيج الحضري للمدينتين المذكورتين خلال العصر الوسيط، بالرغم من تميزها وتفردها في الفترة موضوع الدراسة والبحث بالنظر إلى استفادة المجال الحرفي - في هذه الفترة على الخصوص - من التجارب والخبرات السابقة التي كان لها دور فعال في تدعيم كثير من أساليب وتقنيات العمل الحرفي. وفي المقابل فإن ما كان يحصل في أوربا من تحولات على جميع الأصعدة - خاصة في منتصف القرن 8هـ/14م - سيلقي بظلاله على العلاقات التجارية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وسيكون عاملا حاسما فيما ستشهده بلاد الغرب الإسلامي لاحقا، وسوف لن تستثن هذه التحولات - طبعا - مجتمع الحرفيين والصناع والذين وجدوا أنفسهم في كثير من الفترات في دائرة الاهتمام من طرف السلطة المركزية والفئات الاجتماعية الأخرى.

وعلى هذا الأساس كان المجال الحرفي بالمدينتين المذكورتين في صلب اهتمام أطراف عديدة من سلطة مركزية وزبائن عاديين، بالإضافة كذلك إلى فقهاء المدينتين، ولولا هذه الأطراف وتفاعلها بعضها مع بعض لما كان للمجال الحرفي أن يشهد تلك التحولات بين الفترة والأخرى، وأن يجد له مكانا داخل المدينة الإسلامية.

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص130. الجوهري، المصدر السابق، ص 240. الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 351.

[2]- عزيز فرحان بن محمّد العنزي، أحكام الحرفة وآثارها في الفقه الإسلامي، بحث لتكميل متطلبات درجة الماجستير، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة الملك الملك سعود- المملكة العربية السعودية 1997، ص ص 22- 23.

أما فيما يتعلق بتصنيف الحرف والصنائع بمدينتي تلمسان وفاس؛ فإنه يخضع لمجموعة من الاعتبارات الموضوعية والتي قد تختلف من باحث لآخر، وعليه، فسنحاول أن نعتمد في هذا الخصوص على ما ذكره ابن خلدون في مقدمة كتابه "العبر"، والذي تطرق في بعض جوانبه – أي كتاب العبر – إلى موضوع الحرف والصنائع بالمدينة الإسلامية وباديتها، ووضع تصنيفا للحرف يتماشى مع الرؤية الخلدونية لصيرورة المجتمع الإنساني، وعامل البداوة والحضارة الذي كان يميز مجتمع المغرب الإسلامي طيلة الفترة الوسيطة.

جاء في مقدمة ابن خلدون أن الصنائع منها البسيط ومنها المركب، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات، والمركب هو الذي يكون للكماليات، والمتقدم منها في التعليم هو البسيط لبساطته أولا، ولأنه مختص بالضروري[1]، ومن خلال هذه العبارة يبدو أن الحرف والصنائع عند ابن خلدون منها ما هو بسيط ومنها ما هو مركب، والحرف البسيطة تكون أسبق في الظهور من الحرف والصنائع المركبة، ذلك أن البداوة أسبق في الظهور من الحضارة. وعلى هذا الأساس ستكون الحرف والصنائع في مرحلة البداوة ضرورية وبسيطة، وفي طور التحضر تصبح كمالية مركبة، وتكون الحرف في النوع الأول – أي الضرورية البسيطة – مثل النجارة والحدادة والخياطة والجزارة والحياكة[2]. وهنا يلفت نظرنا ابن خلدون إلى أن هذه الحرف التي تدخل ضمن الصنائع الضرورية البسيطة تكون الحاجة إليها في غير تأنق أي بمقدار الضرورة فقط، وبما يكفي منتحليها لسد الحاجات البسيطة لأفراد المجتمع لا غير[3]. لكن إذا حدث وأن انتقل المجتمع من طور البداوة إلى الحضارة، فإن التأنق في الحرف المشار إليها سابقا – بالإضافة إلى حرف أخرى – سيكون واضحا وبارزا نتيجة استبحار المجتمع في التمدن وزيادة الترف في المدينة، وعليه يزداد الطلب على الدهان والصفار والحمامي والطباخ والسفاج والهراس ومعلم الغناء والرقص والوراقة وغيرها من الحرف الأخرى[4].

[1]– ابن خلدون، المقدمة، حققها وقدم لها وعلق عليها: عبد السلام الشدادي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء- المغرب 2005، ج2، ص280. وعند المقدسي، تصنف الصنائع إلى علمية وهي: الفقه والنحو والهندسة وما جرى هذا المجرى، والعملية مثل: الحياكة والفلاحة ومشط الصوف والكتان وما جرى هذا المجرى، والنوع الآخر من الصنائع هي المركبة، وهي: الطب والفروسية والكتابة وما شاكل ذلك. انظر: الدمشقي، جعفر بن علي (كان حيا في حدود سنة 570هـ/1174م) الإشارة في محاسن التجارة، مخطوط تم تحميله من مكتبة المصطفى الإلكترونية (almostafa.com) الورقة 42. وفي هذا الصدد، وجدنا كذلك تصنيفا آخر للحرف والصنائع، يقول صاحبه: أن الصنائع منها ما هو مهم ولا يستغنى عنه، ويوصي بتعاطي تجارة البز، والخرز، والتجارة، والحمل، والخياطة، والقصارة، وعمل الحديد والمغازل، والوراقة .....إلخ، وينصح بالابتعاد عن صناعة النقش، والصياغة، والبنيان بالجص، وجميع ما تزخرف به الدنيا، وكل عمل تكون مادته الأولية الذهب والحرير .....إلخ. انظر: الغزالي، أبو حامد محمّد بن محمّد، إحياء علوم الدين، الطبعة الأولى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان 2005، ص ص 529- 530.

[2]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص282.

[3]– المصدر نفسه، ص282.

[4]– المصدر نفسه، ص ص 282- 283.

إن تصنيف ابن خلدون للحرف والصنائع يستمد موضوعه من الرؤية الخلدونية للمجتمع والتحولات التي تطرأ عليه نتيجة الانتقال من طور البداوة إلى طور الحضارة، ومن الاكتفاء بالضروريات إلى التأنق وطلب الكماليات، ومن التقشف وشظف العيش إلى مظاهر الترف والبذخ. وعلى أساس هذه المتغيرات والاعتبارات، صنف ابن خلدون الصنائع إلى ضرورية بسيطة وإلى كمالية مركبة، يختص الصنف الأول – أي الضرورية البسيطة – بالأفراد الذين يعيشون في مرحلة البداوة، ويختص الصنف الثاني – أي الحرف الكمالية المركبة – بالأفراد الذين يعيشون حياة التحضر والتمدن داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية[1]، غير أن الانتقال من طور البداوة إلى طور الحضارة لا يعني تخلي الحرفيين أو الصناع عن تلك الحرف والصنائع التي كانوا يمارسونها على عهد بداوتهم، ذلك أن الحرف والصنائع تكمل بعضها البعض وتتداخل فيما بينها بالشكل الذي تلبي فيه متطلبات الفئات الاجتماعية المختلفة، وفي الوقت نفسه تستجيب لكل مظاهر التحول الحاصلة في المدينة الإسلامية خلال العصر الوسيط، ويمكن ملاحظة هذا الأمر بمدينتي تلمسان وفاس خلال الفترة موضوع الدراسة.

ينظر ابن خلدون للحرف والصنائع على أنها تختلف من مدينة إلى أخرى، ويضع لذلك عنوانا في مقدمة كتابه "العبر" مفاده أنه "في اختصاص بعض الأمصار لبعض الصنائع دون بعض" إذ يقول: "وما لا يستدعي في المصر يكون غفلا إذ لا فائدة لمنتحله في الاحتراف به، وما يستدعي في ذلك لضرورة المعاش فيوجد في كل مصر، كالخياط والحداد والنجار وأمثالها، وما يستدعي لعوائد الترف وأحواله فإنما يوجد في المدن المستبحرة في العمارة الآخذة في عوائد الترف والحضارة، مثل الزجاج والصائغ والدهان والطباخ والصفار والسفاج والهراس والدباج"[2]. وفي هذا الكلام أن الحرف والصنائع تختلف في بنيتها وطبيعتها من مدينة لأخرى، وذلك حسب درجة التحضر التي تعيشها كل مدينة على حدى، إذ كلما كانت المدينة مستبحرة في العمران تنوعت صنائعها بالشكل الذي يواكب مظاهر البذخ والتأنق الحاصل في المجتمع، ويمثل ابن خلدون بالحمامات، إذ يعتقد أنها لا توجد إلا في الأمصار المستبحرة في العمران والتي قطعت شوطا كبيرا في التحضر والتمدن، وحتى وإن وجدت الحمامات في الأمصار التي لم تبلغ مرحلة التحضر التي بلغتها سابقتها فسرعان ما تهجر وتخرب، ويفر عنها القوم لقلة فائدتهم ومعاشهم منها[3]. وهو

---

[1]– وفي ذلك يقول ابن خلدون: ... "وذلك أن الترف والنعمة إذا حصل لأهل العمران دعاهم بطبعه إلى مذاهب الحضارة والتخلق بعوائدها، والحضارة كما علمت هي التفنن في الترف واستجادة أحواله والكلف بالصنائع التي تؤنق من أصنافه وسائر فنونه، كالصنائع المهيئة للمطابخ أو الملابس أو المباني أو الفرش أو الآنية، وكسائر أحوال المنزل وللتأنق في كل واحد من هذه صنائع كثيرة لا يحتاج إليها عند البداوة، وعدم التأنق فيها". أنظر: ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص226.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 235- 236.

[3]– المصدر نفسه، ص ص 235- 236.

في اعتقادنا ما يعني أن هناك علاقة وارتباطا بين جودة الحرف والصنائع ودرجة التحضر التي وصلت إليها بعض المدن دون الأخرى.

وحتى نستكمل وجهة نظر ابن خلدون في موضوع الحرف والصنائع، فلابد من الإشارة إلى ما أدلى به في مسألة أن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبها، حيث يعتقد الكاتب أن بعض الأفراد والحرفيين يقبلون على ممارسة بعض الصناعات دون غيرها، والسبب في ذلك تعاظم الطلب على منتوجاتها من سكان المدينة، وإذا كانت الصناعة مطلوبة وتوجه إليها النفاق، كانت حينئذ الصناعة بمثابة السلعة التي نفق سوقها وتجلب للبيع، فيجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعة ليكون منها معاشهم[1]، والعكس صحيح في حالة ضعف الطلب على منتوجات معينة. وعلى صلة بالفكرة نفسها وحتى يستوفي ابن خلدون توضيح وجهة نظره، ذكر أن جودة ما يصنعه الحرفي وقيمته يرتبط بالأساس بوجود الدولة، إذ يقول: الدولة هي السوق الأعظم[2]، لأن الدولة لها مشاريع كبيرة ومنجزات مختلفة ومتطلبات عديدة، وبالتالي فسيكون على الحرفيين والصناع ضرورة مسايرة ما تطلبه الدولة من حاجيات، وسيكون كذلك على عاتق هؤلاء الحرفيين توظيف مهاراتهم ووضع طاقاتهم لأجل هذه الدولة فيما يخص الأنشطة الحرفية التي تخدمها في المقام الأول، خاصة تلك الجهود المتجهة للبناء والأسلحة، أو ما يعرف بالحرف والصنائع المخزنية.

هناك نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية تطرق إليها ابن خلدون في مصدره يوضح فيها طبيعة العلاقة بين ما تشهده الدولة من نمو سكاني والطلب على منتوجات الحرفيين، بحيث يقر بأن هناك ارتباطا متصلا بين التطور الديمغرافي في مجتمع ما من حيث عدد سكانه وبين التطور الحاصل في مجال الحرف والصنائع بالنسبة لمجتمعات بلاد الغرب الإسلامي في الفترة الوسيطة، فيقول: " أن الصنائع تستجاد إذا احتيج إليها وكثر طالبها، وإذا ضعفت أحوال المصر وأخذ ساكنه في الهرم بانتقاص عمرانه وقلة ساكنه تناقص فيه الترف فتقل فيه الصنائع، ولا تزال الصناعات في تناقص ما دام المصر في تناقص إلى أن يضمحل"[3]، وهو ما يفيد بأن الدولة إذا تجاوزت مرحلة البداوة ودخلت مرحلة التحضر، مع ما يعني ذلك من انتشار مظاهر البذخ والترف، يحدث أن يقبل الناس على طلب الكماليات من جملة الصنائع المختلفة، أما في حالة تدهور الدولة، فسيؤدي ذلك إلى قلة عدد السكان، فيتأثر من جراء ذلك الطلب على المصنوعات الكمالية، مما يؤثر سلبا على الجماعة الحرفية، وعلى ضوء هذا التفسير نخلص إلى أن ابن خلدون سبق غيره من المفكرين الاقتصاديين في اكتشاف قانون " العرض والطلب ".

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص286.

[2]- المصدر نفسه، ص286.

[3]- المصدر نفسه، ص 287.

لقد كانت هذه – إذن – وجهة نظر ابن خلدون بخصوص الحرف والصنائع في المدينة الإسلامية والمسائل المتعلقة بالمجال الحرفي من حيث التصنيف واختلاق الصنائع وتباينها من مدينة لأخرى، بالإضافة إلى المعايير والاعتبارات التي تتحكم في المجال الحرفي بالنسبة للدولة في مرحلة البداوة والتحضر، وأثر ذلك على الكسب والارتزاق في بلاد المغرب الإسلامي خلال الفترة الوسيطة، وإن كانت وجهة نظر ابن خلدون في هذا الخصوص لا تقتصر على بلاد المغرب فقط، بل تتعدى إلى دول وأمم أخرى ذكرها ابن خلدون على سبيل المقارنة والمقابلة، وهو الأمر الذي يعطينا فكرة واضحة عن رؤية هذا الأخير للمجال الحرفي من حيث ظروفه والعناصر المؤثرة فيه.

نظرة المجتمع إلى الحرف والصنائع في بلاد المغرب:

لقد حث ديننا الحنيف على العمل والكسب وذم في المقابل التسول والبطالة، ولقد جاء القرآن الكريم زاخرا بالآيات والمعاني التي تحث على العمل وتؤكد أهميته للمجتمع وأبنائه، وتسد كل ثغرة قد تتجه إلى المسألة كما تضع الحوافز لكل عمل يباشره الفرد مهما كان صغيرا محتقرا لدى بعضهم. ويفضل العمل مهما كان شأنه على البطالة والكسل والعيش عالة على حساب الآخرين[1]، ومن الآيات الكريمة التي تحض على العمل والكسب، قال تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[2]، وقوله أيضا: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[3]. ومثلما حث القرآن الكريم على العمل فإن السنة النبوية الشريفة كذلك أمرت المسلمين بضرورة الكد لتحصيل الرزق، فقد ورد في صحيح البخاري الحديث التالي: حدثنا يحي بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف انه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: ﴿لأنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُم حُزْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ مِن أَن يَسْأَلَ أَحَدًا فَيُعْطِيَهُ أَو يَمْنَعَه﴾[4]، وعلى نفس المنوال فإن السلف الصالح – وخاصة فقهاء المسلمين وعلمائهم – كلهم حثوا الأفراد على الاحتراف ومزاولة أية صنعة بشرط أن يكون ذلك في الحلال، وهو ما من شأنه خدمة المجتمع الإسلامي وتحقيق رفاهيته.

[1]- موفق طيب شريف، الحق في العمل ومكانة الحرف والمهن في الإسلام (دراسة أصولية مقاصدية فقهية)، مجلة الناصرية، ع4/ جوان 2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر- الجزائر 2013، ص18.

[2]- سورة التوبة، الآية 106.

[3]- سورة الجمعة، الآية 10.

[4]- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة، الطبعة الأولى، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا 2002، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، رقم الحديث 2074، ص 499.

وفي السياق ذاته، يذكر أحد الدارسين أن المجتمع يحتاج إلى العمال اليدويين لأنهم هم الذين يقيمون العمران بأيديهم، ويقوم كل شيء فيه على سواعدهم، فهم الذين يفلحون الأرض، ويشقون القنوات، ويرفعون البنيان، والعمال المهرة في مختلف الصنائع يسهلون الحياة، ويقيمون الحضارة، وكل طائفة تكمل الأخرى، والمجتمع في أمس الحاجة إليهم، وكل ما ورد في الإسلام بهذا الخصوص أباح عمله وحض عليه، وحتى الأنبياء عليهم السلام كل واحد منهم كان يحترف صنعة ويتعيش منها، فكان آدم مزارعا وحائكا، وكان إدريس خياطا وخطاطا، وكان نوح وزكريا نجارين، وهود وصالح تاجرين، وإبراهيم نجارا ومزارعا، وسليمان خواصا، وسيدنا مُحَّد ﷺ راعيا للغنم[1]، فإذا كان هذا حال الأنبياء والرسل سلام الله عليهم، فكيف يكون الأمر معنا نحن البشر؟

أما بالنسبة لبلاد المغرب الإسلامي، فإن الحرف والصنائع في الفترة الوسيطة كانت تحظى بأهمية ومكانة بالغة بالنسبة للدول التي تعاقبت على حكم بلاد المغرب، وكذلك بالنسبة لأفراد المجتمع، ذلك أن الأنشطة الحرفية كانت تعتبر أحد المكونات الهامة داخل النسيج العمراني في المدينة الإسلامية في الغرب الإسلامي الوسيط، خاصة بعد تشكل حواضر مغربية مثل القيروان وقلعة بني حماد وبجاية وتلمسان ومراكش وفاس. وفي هذا السياق، وبالاعتماد على ما ورد في المصنفات التاريخية والجغرافية بالخصوص، سنكتشف أن المادة الخبرية المتعلقة بالمجال الحرفي كانت حاضرة في هذه المصنفات ولم يتم إغفالها، مما يبين الحاجة الملحة لوجود الحرفيين والصناع باعتبارهم أحد العناصر الأساسية في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط[2].

إن الإفادات والشواهد التاريخية التي تبين مكانة المجال الجغرافي في مجتمعات بلاد المغرب الإسلامي الوسيط تعتبر كثيرة خاصة خلال الفترة المدروسة، فالسلطة المركزية في تلمسان أو فاس كانت تولي اهتماما كبيرا للحرف والحرفيين لمساعدتها – أي السلطة – في إنجاز المشاريع السلطانية مثل المدارس والقصور والأسوار والمساجد. ومما يبين أهمية ذلك استقدام أعداد من الحرفيين والصناع من الأندلس وتوطينهم في بلاد المغرب للاستفادة من خبرتهم ودرايتهم بأصول الحرف والصنائع. ومع مرحلة التحضر التي شهدتها مدينتا تلمسان وفاس في الفترة المدروسة، فإن الاعتماد

---

[1]- عمر الجيدي، نظرة الإسلام إلى العمل والعامل، مجلة دار الحديث الحسنية، العدد 4، دار الحديث الحسنية، الرباط- المملكة المغربية، ص 315. إن أهمية الأنشطة الحرفية ودورها الفعال لم يكن ليغيب عن بال الغزالي عندما قال: فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعايش وهلك أكثر الخلق. انظر: الغزالي، المصدر السابق، ص 528. وهو ما يفيد بأن المجتمعات تبقى دائما في حاجة لهؤلاء الحرفيين والصناع، ولا يكاد أي مجتمع أن يخلو منهم وإلا تعطلت الحياة الاقتصادية.

[2]- ما يعزز هذه الفكرة هي قول الدمشقي في موضوع الحاجة إلى المال الصامت: "لما كان الإنسان من بين سائر الحيوانات كثير الحاجات فبعضها ضرورية وبعضها طبيعية، وهي كونه محتاجا إلى منزل وثوب منسوج وغذاء مصنوع، وبعضها عرضية وضعية الحاجة عند المرض إلى أدوية مركبة من عقاقير وأشربة، فكل واحد من هذه الحاجات يحتاج إلى أنواع من الصناعات". انظر: المصدر السابق، الورقة 3.

على الحرفيين والصناع سيزداد، وهو ما أشار إليه ابن خلدون في مقدمته الشهيرة والتي ربط فيها بين تحضر المدينة وانتشار مظاهر التأنق والبذخ في المجتمع، ولا يستثنى الحرف والصنائع من هذه التحولات التي تطرأ على المجتمع أو العمران الحضري – على حسب تعبير ابن خلدون –[1].

هذه الإفادات وغيرها تبين وتوضح مكانة الحرف والصنائع بالنسبة للسلطة السياسية في تلمسان وفاس، وهو أمر يدعونا للاعتقاد بأن نظرة السلطة المركزية كانت إيجابية ومشجعة للعمل الحرفي، ومما يعزز هذا الطرح ويؤكده، استعانة السلطة المركزية بالحرفيين في الأنشطة والأعمال التي لها علاقة بسيادة الدولة ورموزها مثل، دار الصناعة، ودار الضرب، ودار الطراز، وفي الوقت الذي انتشرت فيه مظاهر الغش والتدليس لدى عدد من الحرفيين والصناع، تدخلت السلطة لمنع التجاوزات الحاصلة ممثلة في مؤسسة الحسبة.

أما بالنسبة لنظرة عناصر المجتمع الأخرى للحرفيين، فلا نعتقد أنها كانت نظرة احتقار وازدراء، بالنظر– أولا– إلى أن الصناع كانوا يقدمون خدمات عديدة لمن يطلبها من مكونات المجتمع، وثانيا إلى تقديس الإسلام للعمل والاجتهاد في طلب الرزق، وعليه يمكن القول بأن الحرفيين والصناع تمتعوا كغيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى بمكانة داخل النسيج الاجتماعي للمدينة الإسلامية، إذ لا يمكن أن نتصور مجتمعا لا وجود فيه للحرفيين، ويمكن أن نتبين هذا الأمر من خلال التسميات التي أطلقت على كثير من التكوينات المعمارية داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية، والتي حملت اسم الحرفة القريبة منها، وهناك من الأفراد من أصبح يعرف بالصباغ، أو السراج، أو النجار.

إن المجال الذي احتضن جماعة الحرفيين والصناع داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية كان في المقام الأول لفائدة عناصر المجتمع، بحيث يرجع الفضل لهذه الفئة في حصول الأفراد على منتوجات ومواد يستعملونها في حياتهم اليومية وظروفهم المعيشية التي تتطلب ذلك، غير أن هذا لا يعني بأنه لم يكن هناك تفاضل بين حرفة وأخرى، وعليه وجدنا – مثلا – أنه هناك من كان يرى أن الصنائع منها ما يرفع من شأن صاحبها وقيمته بين العامة ويعزز من مكانته الاجتماعية، ومنها ما يجعل من صاحبها أقل مكانة من الأولى بالرغم من حاجة المجتمع لنشاطه الحرفي، ولعل ما يعطي انطباعا جيدا عن الحرفي هو قيمة ما يحسن صنعه[2]، وهو ما جعل التفاضل بين الحرف واقعا معاشا

[1]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص205. وفي هذا المسعى وتعزيزا للفكرة الواردة في المتن، جاء في كتاب المدخل لأبن الحاج ما نصه: أن أحد التابعين أوصى رجلا فقال له: يا أخي لا تسلم ولدك في بيعتين ولا في صنعتين، أما البيعتان فهو بيع الطعام وبيع الأكفان، وأما الصنعتان فهما الجزارة والصياغة، أما الجزار فإنه قاسي القلب، وأما الصواغ فإنه يزخرف الدنيا بالذهب والفضة. انظر: ابن الحاج العبدري الفاسي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد، المدخل، مكتبة دار التراث، القاهرة– مصر، ج4، ص 203.

[2]– الدمشقي، المصدر السابق، الورقة 43- 44.

داخل المجتمعات الإسلامية في الفترة الوسيطة، وفي هذا الخصوص، هناك من عقد مقارنة على سبيل المثال بين عمل الطبيب وعمل النجار، وخلص إلى أن الأول أفضل من الثاني بالنظر إلى عدة اعتبارات موضوعية، وهي أن الطبيب ينظر أساسا في صحة البدن الذي هو مهم بالنسبة للإنسان وبقائه على قيد الحياة وفي صحة جيدة، ومعلوم أن النظر في صحة الأفراد أفضل من العمل على الخشب، كما أن عمل الطبيب فيه نوع من الإبداع والاجتهاد المستمر، في حين لا يعدو عمل النجار أن يكون على الصورة الرتيبة التي اعتاد على ممارستها في تلبية متطلبات العامة من أدوات بسيطة، وإذا كان الطبيب ينتفع به خلق كثير وفي وقت وجيز، فإن النجار – على العكس من ذلك –، لا ينتفع به إلا عدد قليل من البشر، وبهذا يقع التفاضل في سائر الصنائع[1].

وعلى هذا الأساس، يبدو أن العمل والاحتراف في مجتمع بلاد المغرب الإسلامي الوسيط كان يعتبر ضروريا، وبالتالي فقد كان الإقبال على تعلم حرفة يعد مكسبا للفرد في حياته اليومية، بحيث يضمن عيشته وتوفير قوت عياله، ومن جهة أخرى يوفر لعناصر المجتمع الأخرى ما يطلبونه من منتوجات وخدمات متعددة، خاصة إذا كانت هذه الخدمات والبضائع ذات جودة وإتقان وتستجيب لتطلعات سكان الحضر والبادية، لاسيما في ظل الازدهار والتحضر الذي شهدته مدينتا تلمسان وفاس خلال الفترة موضوع الدراسة (7- 10هـ/13- 16م)، حيث ذكر أحدهم أن أهل المغرب كانوا يعجبون بالصناعة ويحبون تعلم حرفتها ويكرهون القصور فيها، والمهن لا تذم إلا لقلة عائدها أو قصور القائم عليها عن إتقانها[2]، وفي هذا المعنى يقول الإشبيلي (تـ 629هـ/1231م) في كتابه التيسير: ولما كانت الصنعة أشرف شيء يتعلمه الإنسان بعد علمه بمسائل دينه ومحابل شريعته، فأول ما ينبغي للإنسان أن يتعلمه بعد معرفته بدينه صنعة تكون عنده فإنه قد قيل لا حرز كالطلعة ولا كنز كالصنعة، والشخص الذي لا يزاول صنعة لا يختلف عن الحيوان بالنسبة للمؤلف المذكور[3]، ولعل في هذا إشارة واضحة إلى مكانة الصنائع في بلاد المغرب الإسلامي الوسيط، على الرغم من أن العامة كانوا ينفرون من تعلم بعض الحرف بالنظر إلى قلة المدخول منها وهذا أمر طبيعي في الإنسان الذي يبحث دائما عما هو مربح وجيد ومستقر.

---

[1]- الدمشقي، المصدر السابق، الورقة 43- 44. ويقول المصدر ذاته في مناسبة أخرى: "وأما الصنائع التي كرهتها الحكماء فمنها الصنائع المضرة بالعقول والآراء والمضرة بالأدمغة والأجسام، والأعمال الشاقة، وكل عمل يلحق العار بصاحبه". انظر: الورقة 46، ولعل في هذه الجملة ما يفيد أن بعض الأنشطة كانت لا تلق استحسانا من بعض مكونات المجتمع الإسلامي.

[2]- عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 2003، ص207.

[3]- الإشبيلي، أبو بكر بن إبراهيم، التيسير في صناعة التسفير، تقديم: عبد الله كنون، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، المجلدان السابع والثامن، مدريد 1959- 1960، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد- إسبانيا 1960، ص ص 40- 41.

ومن بين الاعتبارات التي أعطت للعمل الحرفي صدى في بلاد المغرب الإسلامي في العصر الوسيط مزاولة الكثير من الفقهاء والمتصوفة للنشاط الحرفي. وبما أن أفراد المجتمع كانوا يحترمون هؤلاء الناس – الفقهاء والمتصوفة – ويبجلونهم، فإن ذلك جعل نظرهم إلى الاحتراف إيجابية فلا يجدون حرجا في تعلم صنعة لطلب الرزق والتعيش بها[1]، ولنا في ترجمة أحد الأولياء الصالحين بتلمسان ما يصب في هذا المسعى، بحيث يذكر ابن صعد التلمساني في مصدره من سيرة الولي الصالح أحمد الغماري أنه كان من الذين يسعون في حياتهم اليومية للكسب الحلال، وكان يحض الأفراد على العمل والتكسب من الفلاحة والتجارة وغيرها من الأنشطة الأخرى، وعلى الأخذ بالأسباب، وبأنه كان يرى أن الزهد في الدنيا والعبادة لا يمنعان الإنسان من البحث عن مصدر رزقه[2]، وتتضمن كتب التراجم والطبقات مادة خبرية فيما يتعلق بأصناف الحرف والصنائع التي كان يمارسها العلماء والمتصوفة، بحيث لم يخطر على بال هذه الفئة أن الاحتراف يقلل من شأن الفرد داخل المجتمع، وهو الأمر الذي شجع العامة في الإقبال على تعلم صنعة تستفيد منها مكونات المجتمع دون استثناء.

يسوغ القول – تحصيلا مما سبق – أن الحرف والصنائع احتلت مكانة لا بأس بها بين الأفراد في بلاد المغرب، وكانت هذه الحرف تستقطب عددا كبيرا من الأشخاص، خاصة أولئك الذين لم يكن لهم نصيب من مزاولة بعض المهن مثل التدريس والقضاء والتجارة بسبب قلة تفقههم في الدين وعدم حيازتهم على رؤوس أموال، وفي هذا السياق يقول المقري: أن الجاهل الذي لم يوفقه الله للعلم يجهد أن يتميز بصنعة ويربأ بنفسه أن يرى فارغا عالة على الناس[3]، غير أنه لا يجب أن نفهم من هذه العبارة أن كلمة الجاهل صفة تذم من يحترف صنعة يقتات منها، وإنما المقصود أن عامة أفراد المجتمع هم الذين كان يستهويهم العمل الحرفي، أما فئة المتعلمين – وهم النخبة – فكانوا في العادة يمتهنون

[1]- كان كثير من الفقهاء والمتصوفة يحترفون صنائع مختلفة، وبالرجوع إلى كتب التراجم والمناقب، وجدنا مثلا أن أبا عبد الله الصوفي يقول عنه المؤلف "وأنا أشك هل كان عطارا أو خياطا، وكان عبدا صالحا" ص257-258، وفي ترجمة أبي الحسن علي ابن زكرياء الأسود من بلدة تادلا، أنه كان عبدا صالحا يكثر الجلوس في المقابر ويعيش من عمل الأطباق، ص268، ومنهم أبو إسحاق إبراهيم ابن يسول الإشبيلي، والذي نزل مدينة تلمسان وكان معلما بها، فإذا صرف الصبيان، احتطب من الجبل العزف يصنع منه حصر الصلاة، ص294، وبالنسبة لأبي العباس الجباب (تـ592هـ/1195م) من أهل مراكش، فقد كان خياطا يأكل من كد يمينه، ص 295، وكان أبو سعيد عثمان اليرصجي (تـ590هـ/1193م) من بلد دكالة منقطعا في غار يعمل أحجار الأرحاء، ص 319، والولي الصالح أبو عمران موسى ابن يدراسن كان حلاجا للقطن، ص ص330-331، أما أبو زكريا يحي ابن ميمون الصنهاجي الأسود (تـ 601هـ/1204م) فكان يحفر التراب من الأرض ويصنع منه القدور، ص 414 .انظر: التادلي، أبو يعقوب يوسف بن يحي، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق: أحمد التوفيق، الطبعة الثانية، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 22، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط – المغرب 1997.

[2]- ابن صعد، مُحَّد الأنصاري التلمساني، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين مراجعة وتحقيق: يحي بوعزيز، الطبعة الأولى، منشورات ANEP، الأبيار- الجزائر 2002، ص 217.

[3]- المقري، أحمد بن مُحَّد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت- لبنان 1988، ج1، ص220.

وظائف في كنف الدولة، ومع ذلك سنجد أن كثيرا من المتصوفة الفقهاء كانوا يحترفون بعضا من هذه الصنائع، وعليه يمكن القول بأن الصنعة احتلت مكانة محترمة في عقلية المجتمع المغربي في العصر الوسيط[1].

[1]- إبراهيم القادري بوتشيش، المجال الحرفي بالمغرب خلال العصر المرابطي، مجلة دراسات تاريخية، العدد 3، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر2014، ص12.

الباب الأول

الحرف والصنائع بتلمسان (من القرن 7هـ إلى القرن 10هـ/13– 16م)

الفصل الأول

الحرف والصنائع المخزنية

كانت الأوضاع غير المستقرة في بلاد المغرب الإسلامي بعد زوال دولة الموحدين في النصف الثاني من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، من بين المعطيات التي شجعت الدولة المخزنية بتلمسان الزيانية ودفعتها إلى البحث عن التدابير الممكنة لتوفير درجة عالية من الأمن والاستقرار، ولأجل التصدي لكل ما من شأنه أن يهدد سلامة أراضيها. وفي ظل ما شهدته المنطقة من حروب مستمرة، وبالإضافة إلى تمردات القبائل والأعيان بين الحين والآخر داخل المجال الواحد، فإن هذه التطورات كانت في حقيقة الأمر حافزا للسلطة المركزية بمدينة تلمسان الزيانية لكي يكون من أولوياتها تعبئة كل الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة المجهود العسكري.

من جانب آخر، سنلاحظ اهتمام الدولة المخزنية في تلمسان الزيانية بتقوية مركزها الاقتصادي مستفيدة في ذلك من موقعها الاستراتيجي باعتباره وسيطا مهما في ربط علاقات تجارية بين بلاد السودان ودول أوربا. وبما أن الذهب كان الأساس الذي طبع العلاقات التجارية في مختلف الفترات التاريخية، فإنه – أي الذهب – سيكون أحد العناصر المهمة في الحياة الاقتصادية بالمدينة، وسيحظى هو الآخر باهتمام من السلطة المركزية بالنظر إلى أنه يدخل في صناعة النقود، والنقود كما هو متعارف عليها ترمز إلى السيادة والملك.

وفيما يتعلق بالمشاريع والإنجازات الكبرى التي سطرتها الدولة المخزنية بتلمسان، فهي متنوعة وتشمل الطرق والمسالك داخل المدينة، حيث تكللت جهود الدولة في هذا الميدان بتخطيط الطرق وبنائها وفق ما يتناسب مع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، مراعية في ذلك الأسس والنظم المستوحاة من فقه العمارة الإسلامية، ولأن الماء عنصرا مهما وحيويا، فقد أمرت الدولة المهندسين والبنائين بالعمل على ضمان تزويد التكوينات المعمارية المختلفة بالماء، فكان أن تم بناء السقايات ومد شبكة من القنوات السطحية والباطنية لجر الماء.

أما بخصوص جهود الدولة المخزنية في رعاية الأعمال العلمية والفنية، فيظهر من خلال الأنشطة المتعلقة بالوراقة وما يرتبط بها من نسخ وتزويق وتسفير، وهي الأعمال التي اعتبرت مكملة لحرفة الوراقة ورافدا لها، وتتمة لجهود الدولة المخزنية في هذا المجال، فقد خصصت هذه الأخيرة دارا للطراز مهمتها حياكة ونسج الألبسة التي يرتديها السلطان وكبار الحاشية بالنظر إلى حالة الترف والأبهة التي تزامنت مع ما شهدته تلمسان من تحضر وتمدن.

الصنائع العسكرية:

حظيت الصنائع العسكرية بمدينة تلمسان الزيانية باهتمام كبير من جانب الدولة، وذلك بالنظر إلى الظروف التي أحاطت بتلك الدولة منذ نشأتها، حيث تعرّضت مدينة تلمسان – حاضرة الدولة – إلى حملات

عسكرية عديدة من قبل المرينيين في المغرب الأقصى، والحفصيين في المغرب الأدنى، خاصة في النصف الثاني من القرن السابع الهجري (13م) والنصف الأول من القرن الثامن الهجري (14م). ويمكن تفسير الأهمية البالغة لاهتمام بني زيان بالصنائع العسكرية بكونها وسيلة مهمة للحفاظ على الاستقرار الداخلي من جهة، وللتصدي لأية محاولة خارجية تستهدف احتلال مدينة تلمسان من جهة ثانية[1].

أَوْلى سلاطين بني زيان اهتماما كبيرا بحركة البناء والتعمير ذات الطابع العسكري، وسيظهر هذا الاهتمام في الأسوار المضاعفة التي كانت تحيط بمدينة تلمسان. ولضمان فعالية هذه الأسوار بُني عدد من الأبراج والأبواب التي يمكن من خلالها مراقبة أي حركة تهدد أمن المدينة وسلامة سكانها. ولعل ما يفسّر الاهتمام المتزايد بتحصين مدينة تلمسان هو أنها كانت ملاذا ومعقلا للسلاطين والسكان عندما حاصرها المرينيون في نهاية القرن 7هـ/ 13م وبداية القرن 8هـ/ 14م لمدة تقدر بحوالي ثماني سنوات، بحيث لم يتمكن المرينيون من اقتحامها.

يعود الفضل في التطور الذي شهدته الصنائع العسكرية في تلمسان – خلال الفترة الزيانية بالأساس – إلى ذلك الإسهام الذي قدمته العناصر غير الإسلامية ممثلة في أهل الذمة من مسيحيين ويهود، بالإضافة إلى الأندلسيين الذين كانت لهم خبرة ودراية بالعديد من الصناعات، خاصة تلك المرتبطة بالدولة المخزنية.

- صناعة الأسلحة:

تبوأت صناعة الأسلحة مكانة بارزة إبان حكم السلطة الزيانية بالنظر إلى الظروف التي كانت تحيط بالإمارة الزيانية منذ نشأتها، غير أن هذه الصناعة لم تعرف رواجا وازدهاراً إلا مع بلوغ هذه الدولة درجة من التحضر وصلت إليه في فترة حكم السلطان أبي حمو موسى الثاني (760- 791هـ/1359- 1389م)، حيث تذكر المصادر التاريخية بأنه كان أول سلطان من بني زيان يُنشئ دار الصنعة التي كانت تابعة للدولة، بحيث كانت هذه الأخيرة تتولى صناعة مختلف الأسلحة والعتاد الذي يستعمله الجيش الزياني، وفي هذا الصدد أورد يحي ابن خلدون (تـ 780هـ/1378م) نصا يصف فيه ويصور ما كان يجري داخلها عندما ذكر أن: "دار الصنعة السعيدة تموج بالفعلة على اختلاف أصنافهم، وتباين لغاتهم وأديانهم، فمن دراق، ورماح، ودراع، ولجام، ودراع، ووشاء، وسراج، وخباء،

[1]- لعل ما يبرز اهتمام سلاطين الدولة الزيانية بتقوية المجال العسكري لدولتهم، هو ما وجدناه في وصية السلطان أبو حمو موسى الزياني (760-791هـ/1359- 1389م) لابنه إذ يقول له: "وينبغي لك أن تتخذ في أيام الجمعة يوما تتخلى فيه عن الناس، تتفقد فيه أحوالك من الحاجات في ديار الصناعات مثل النظر في العدد الحربية " أنظر: أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، تحقيق وتعليق: محمود بوترعة، دار الشيماء للنشر والتوزيع ودار النعمان للطباعة والنشر- الجزائر 2012، ص 151.

ونجار، وحداد، وصائغ، ودباج، وغير ذلك. فتستك لأصواتهم وآلاتهم الأسماع، وتحار في أحكام صنائعهم الأذهان، وتقف دون بحرهم الهائل الأبصار، ثم تعرض قومتهم أصيلان كل يوم مصنوعاتهم فيه بين يدي الخليفة أيده الله"[1].

يظهر – من خلال حديث يحي ابن خلدون عن دار الصنعة – أن الدولة وحدها كانت الجهة المخولة بصناعة الأسلحة التي يحتاجها الجيش الزياني، وضمت هذه الدار عددا لا بأس به من العناصر غير المحلية، وكان هؤلاء يصنعون أنواعا متعددة من الأسلحة، وبما أنها كانت – أي دار الصنعة – تخضع لرقابة الدولة وتحت إشرافها المباشر، فإن منتوجاتهم كانت تعرض بين يدي السلطان، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الاهتمام الكبير الذي كانت توليه السلطة المركزية للحرف والصنائع التي تخدم المجهود الحربي للدولة الزيانية[2].

وبالعودة إلى دار الصنعة – التي أنشأها السلطان "أبو حمو موسى الثاني" فإننا نجد أنها وفرت للدولة أنواعاً مختلفة من الأسلحة، ومن بين الصناع الذين كانوا يعملون في هذه الدار نجد: الدراق، وهو الذي يتولى صناعة الدروق الجلدية، والرماح، وهو صانع الرماح، واللجام وهو صانع ألجمة الخيل، والدراع وهو صانع الدروع المختلفة، والوشاء هو الذي يتولى نقش الأثواب بالألوان، والسراج هو الذي يصنع سروج الخيل، والخباء وهو صانع الأخبية أي خيم الصوف، والنجار هو الذي يصنع الأقواس، والحداد صانع الأسلحة الحديدية ولوازم أخرى، والصائغ هو الذي يتولى سبك المعادن وتذويبها، والدباج هو الذي يتولى نقش المصنوعات وتزيينها[3].

وإذا كانت صناعة الأسلحة قد شهدت رواجا في تلمسان الزيانية، فإن الفضل في ذلك يعود –كما ذكرنا سابقا – إلى الاهتمام الذي أظهره سلاطين الدولة الزيانية – وبالأخص فترة حكم السلطان "أبي حمو موسى الثاني" (760-791هـ/1359- 1389م)-. إلا أنه لا يمكن – بأي حال من الأحوال – أن نهمل الدور المهم الذي

---

[1]– يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تقديم وتحقيق وتعليق: عبد الحميد حاجبات، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع – الجزائر 2011،ج2، ص 155. وحتى نتبين جيدا ما كانت تنتجه "دار الصنعة" بتلمسان في الفترة الزيانية، يمكن الاستفادة مما كتبه ابن الخطيب السلماني في مصدره عندما تحدث عن غزو المدينة من قبل السلطان المريني أبو الحسن (731- 749هـ/1331- 1348م)، حيث ذكر هذا الأخير ما نصه: واستولى على تلك الإمارة المؤثلة بما اشتملت عليه من نفيس الحلي، وثمين الذخيرة وفاخر المتاع وخطير العدة وبديع الآنية وصامت المال وضروب الرقيق. انظر: ابن الخطيب، أبو عبد الله مُحَّد السلماني، رقم الحلل من نظم الدول، المطبعة العمومية من حاضرة تونس المحمية 1316هـ، ص ص 73- 74. لقد أوردنا هذه المعلومة للدليل على ما كانت تزخر به قصور السلطان والحاضرة الزيانية من مقتنيات مختلفة اجتهدت فئة الحرفيين والصناع في صناعتها ولعل الفضل في ذلك يرجع إلى دار الصنعة التي استحدثها المخزن الزياني.

[2]– وداد القاضي، النظرية السياسية للسلطان أبي حمو موسى الثاني ومكانها بين النظريات السياسية المعاصرة لها، ضمن كتاب: "مآثر تلمسان ماضيا وحاضراً"، إعداد نخبة من الأساتذة والمؤرخين، جمع وتعليق: مُحَّد بوزواوي، القافلة للنشر والتوزيع- الجزائر2011، ص 154.

[3]– لخضر العربي، الحرف وتنظيماتها في مدينة تلمسان الزيانية، مجلة الناصرية، العدد 4/ جوان 2013، منشورات جامعة معسكر- الجزائر2013، ص ص 316 – 317.

اضطلعت به العناصر غير الإسلامية خاصة من الأسرى المسيحيين الذين مثلوا أحد الروافد المهمة للصنائع العسكرية بمدينة تلمسان، وذلك بالنظر إلى أن هؤلاء كانوا يمتلكون خبرة واسعة في هذا المجال استفادت منها السلطة الزيانية على مدى فترة طويلة من الزمن[1]. ومما يُظهر دور هؤلاء المسيحيين في الصنائع العسكرية هو أنه عندما بعث الملك الأراغوني "خييم الثاني" (Jaim II) (1291–1327م) برسالة إلى السلطان الزياني "عبد الرحمن بن موسى بن عثمان أبو تاشفين" (718– 737هـ/1318– 1337م) يطلب فيها منه أن يخلي سراح جميع الأسرى الإسبان، اعتذر السلطان الزياني عن تلبية طلبه بحجة أن أغلب الصناع في دولته يتشكّلون من هؤلاء[2]، ما يعني أن بعض الحرف التي كانت تندرج تحت مسمى الحرف والصنائع المخزنية بالمدينة – وخاصة تلك التي كان مقرها دار الصنعة – كانت تسيطر عليها يد عاملة غير محلية أو بالأحرى تحتكرها يد عاملة مسيحية، وهذا ليس بالأمر الغريب بدليل وجود يد عاملة أجنبية كذلك في مدينة فاس على عهد المرينيين في المغرب الأقصى كانت لها – هي الأخرى – لمسة واضحة في الصنائع العسكرية بالخصوص.

يمكن القول بأن الدولة المخزنية بتلمسان احتكرت إلى حد ما صناعة الأسلحة منذ إنشائها دار الصنعة، غير أن هذا لا ينفي مشاركة الحرفيين التلمسانيين في صناعة بعض الأنواع من الأسلحة البسيطة مثل: السيوف، والرماح، والسهام، والأقواس. وكان هؤلاء الحرفيون يمارسون حرفتهم هذه في أحياء المدينة داخل دكاكينهم، بحيث كان من عادة المحارب التلمساني أن يتسلح بسيف ورمح وحربة بالإضافة إلى القوس والسهم[3]، ومن بين المواد والتقنيات التي استخدمت على نطاق واسع في الصنائع العسكرية مادة الحديد والخشب والجلود.

اهتمت الصنائع العسكرية في تلمسان الزيانية بالأسلحة الخفيفة، مثل: السيف، والرمح، والقوس، والسهم، والدروع، بحيث تذكر المصادر التاريخية أن السلطان أبا حمو موسى الثاني (760- 791هـ/1359- 1389م) اهتم بتسليح جيشه لما تمكن من توطيد حكمه بتلمسان، وذلك بأن عمل على تجهيز كل فارس مقاتل بفرس مسرج وملجم ومهماز وسيف ورمح وغيرها من الأسلحة الأخرى[4]، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأسلحة الثقيلة مثل:

[1]– بودالية تواتية، الانتماء الحرفي لأهل الصناعات في المغرب الأوسط، مجلة الناصرية، العدد 4/ جوان 2013، منشورات جامعة معسكر- الجزائر2013، ص 259.

[2]– شخوم سعدي، خصائص النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط، ضمن كتاب: "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160 – 962هـ/ 777 – 1554م)" تحت إشراف: فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر2014، ص 86.

[3]– خالد بلعربي، ورقات زيانية، دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب الأوسط في العهد الزياني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر 2014، ص ص 28 – 29.

[4]– يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج2، ص 38.

سلاح المنجنيق الذي شاع استعماله في بلاد المغرب الإسلامي خلال الفترة المدروسة خاصة في عمليات الحصار، وكانت تلمسان من بين المدن التي تعرضت للحصار مرارا من قبل الأعداء، خاصة المرينيين الذين ضربوا حصارا على المدينة استمر لثماني سنوات وبضع شهور مستعملين في ذلك سلاح المنجنيق، ومعنى هذا الكلام أن المرينيين توصلوا إلى صنع هذا السلاح واستعملوه في غزواتهم وحصارهم للمدن، وفي المقابل هل يمكن القول أن الصناع التلمسانيين توصلوا هم كذلك إلى هذا النوع من السلاح ؟

سيكون من المفيد – قبل الإجابة على هذا التساؤل – أن نعطي فكرة عن سلاح المنجنيق، فالمنجنيق في اللغة العربية: آلة ترمى بها الحجارة[1]، ويعرف كذلك بالعرادة، وهو على العموم سلاح قذف بعيد المدى نسبيا يستعمل لرمي الأحجار على العدو[2]، وكانت قاعدته مصنوعة من كتل خشبية ضخمة تُجر بقوة الرجال على الزحافات أو العجلات الصغيرة، وكان يضم كذلك وترا مثبتا بحبال في مؤخرة القاعدة، ويوضع الجسم المراد رميه في كفة ذراع هذا الوتر، ثم تفك الحبال الخلفية مرة واحدة فيجذبها الوتر بقوة عند انكماشه، فتصطدم الذراع بالحائط الخشبي المثبت أمامها بالقوة، فترمى رميتها كأبعد و أقوى ما يكون الرمي[3].

لم تسعفنا المادة الخبرية كثيرا فيما يخص استعمال الجيش الزياني لسلاح المنجنيق، باستثناء بعض الإشارات القليلة التي وردت في ثنايا المصادر التي أرخت للفترة المدروسة، وعلى هذا الأساس، يصبح في تناول هذا الموضوع نوع من الصعوبة بحيث قد لا نستطيع أن نلم بمختلف جوانب هذا السلاح، وبالتالي، قد يصل الباحث إلى وضع تصور يغلب عليه الطابع الاستنتاجي ويختزل كثيرا من التفاصيل المهمة، وعليه فقد ذكر "يحي ابن خلدون" في مصدره، أن وزير "يغمراسن بن زيان" (633- 681هـ/1236- 1283م) – وهو "عموش بن مجن"- قد قُتل سنة 636هـ/1238م بحجر المنجنيق بالقرب من مدينة وهران[4]. ولعل في هذا إشارة إلى أن هذا السلاح كان – على الأقل – معروفا في بلاد المغرب الأوسط في هذه الفترة. ووجدنا كذلك إفادة أخرى أشارت إلى وجود سلاح المنجنيق وبأنه كان معروفا عند المدافعين عن مدينة تلمسان، بحيث يذكر "ابن مرزوق"، أن السلطان أبا تاشفين عبد الرحمن

---

[1]- الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 302.

[2]- جمال محفوظ، فن الحرب عند العرب في الجاهلية والإسلام، ضمن كتاب: "موسوعة الحضارة العربية الإسلامية"، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بيروت – لبنان، ودار النفائس للنشر والتوزيع – عمان 1995، ج3، ص ص 170-171.

[3]- المرجع نفسه، ص 171.

[4]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 228. تذكر المادة الخبرية أن سلاح المنجنيق، كان معروفا عند الموحدين، وقد ورد ذكره في الحصار الذي فرضه الموحدون على مدينة قفصة حتى استسلمت هذه الأخيرة سنة 576هـ/1180م. انظر: ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد، البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي- تونس2013، ج3، ص 243.

الأول (718- 737هـ/1318-1337م) نصب منجنيقا ليرد به على المنجنيق الذي استعمله السلطان "أبو الحسن المريني "(731- 752هـ/1331-1351م) عندما كان هذا الأخير يحاصر مدينة تلمسان[1].

وعلى صلة بالموضوع ذاته، يقول السلطان "أبو حمو موسى الزياني" (760- 791هـ/1359- 1389م) - في الوصية التي أوصى بها ابنه بخصوص الاستعداد الجيد لقتال العدو والتضييق عليه - : "ثم تأخذ في البناء والتضييق عليه، بكل وجه ترى أنك تصل به إليه، فتبني على كل برج من بروج معقله برجين، لم تفتر عنه طرفة عين، ثم تشحن الأبراج بالرماة والرجال، والآلات التي يحتاج للقتال، ثم تدير بمعقله الحفائر، والمخادع التي تليق بالمحاصر، وتستعمل الدرقات، والأنفاظ والمنجنيقات، وتستأصل الرمي على ذلك المعقل في كل الأوقات"[2]، وفي هذه الوصية إشارة واضحة من السلطان لابنه من أجل الاستعداد الجيد لقتال العدو من خلال الاعتماد على استراتيجية عسكرية قوامها الحنكة أولا والأسلحة المختلفة ثانيا، وهي الوصية التي جاء مضمونها يحمل إشارة واضحة وملحة إلى ضرورة تجهيز الجيش جيدا وأن يكون سلاح المنجنيق حاضرا في القتال.

لا نعرف - في الحقيقة - الجهة التي صنعت المنجنيق، هل هي يد عاملة محلية أم أجنبية؟ غير أنه ليس من المستبعد أن تكون الجهة الثانية هي التي صنعت هذا السلاح لامتلاكها خبرة في ذلك، ونحن نعلم جيدا أن تركيبة الجيش الزياني كانت تضم مقاتلين من بلاد المشرق الإسلامي ومرتزقة أوربيين، وسلاح المنجنيق كان معروفا عند أهل المشرق - على الأقل - منذ عهد النبي ﷺ، واستُعمل في غزوات المسلمين في صدر الإسلام.

يبقى لنا أن نشير كذلك إلى أن مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية كانت مركزاً وسوقاً للسلاح الوارد من الممالك الأوربية - خاصة الإسبانية والإيطالية -، وكان تجارها يبادلونه بالعاج والآبنوس والتبر[3].

- صناعة الأزياء والموسيقى العسكرية:

يمكن القول بأنه كانت هناك تقاليد راسخة معروفة عند جيوش المسلمين في العصر الوسيط ببلاد المغرب الإسلامي، وهي مستوحاة - بلا شك - من الحضارة الإسلامية التي أرسى قواعدها النبي محمد ﷺ. وعليه كان لزاما

[1]- ابن مرزوق، أبو عبد الله محمد التلمساني، المناقب المرزوقية، دراسة وتحقيق: سلوى الزاهري، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدار البيضاء- المملكة المغربية 2008، ص 229.

[2]- عبد الحميد حاجيات، أبو حمو موسى الزياني، حياته وآثاره، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر 1982، ص 264.

[3]- بدر الدين شعباني، تطور وسائل الدفاع والهجوم في عهد الدولتين الزيانية والمرينية، مجلة عصور، العدد 21، جويلية- ديسمبر 2013، منشورات مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران- الجزائر2013، ص 51.

على الحرفيين والصناع أن يواكبوا سير الجيوش العسكرية في حالة الحرب أو السلم؛ بأن عملوا على وضع بعض الألبسة الخاصة بالملك وكبار القوم لدى تجهزهم للمعارك أو لدى إقامة الاستعراضات العسكرية، وقد كان لدار الطراز التي اختصت بهذا العمل دور في توفير ما يحتاجه الملك وحاشيته وقادته العسكريون، في حين كان لباس معظم الجيش مما تجود به أيدي الحرفيين. كما أبدع هؤلاء الحرفيون في صنع بعض الآلات الموسيقية وكذلك الأعلام والبنود والهوادج والخيام التي كانت تلازم الجيش في حله وترحاله منذ تأسيس دولة بني زيان، ذلك أن توفير هذه المتطلبات كان أمرا لا بد منه وقتئذ لتقوية الروح المعنوية للمقاتلين وشحنها ضد العدو.

أ- الفساطيط والأزياء والعسكرية:

يقول بعض المؤرخين بأن كلمة الفسطاط غير عربية، وربما تعود إلى اليونانية، ومعناها المدينة العسكرية، حيث اقتبسها العرب المسلمون عَلَمًا لمدينتهم الجديدة في مصر بعد أن فتحها عمرو بن العاص سنة 19هـ[1]، وكلمة الفسطاط في مدلولها اللغوي تعني البيت الذي يتخذ من الشعر[2].

يذكر ابن خلدون (تـ808هـ/1406م) - في مقدمة كتابه العبر - بخصوص الفساطيط فيقول: "اعلم أن من شارات الملك وترفه اتخاذ الأخبية والفساطيط والفازات من ثياب الكتان والصوف والقطن، بجدل الكتان والقطن، يباهي بها في الأسفار، وتنوع منها الألوان ما بين كبير وصغير على نسبة الدولة في الثروة واليسار"[3]، ومعنى هذا الكلام أن اتخاذ الفساطيط من قبل الخلفاء والأمراء كان يعتبر من الأمور التي تتعلق بالسيادة وأبهة الملك في التاريخ الإسلامي، لذا حرصت هذه الفئة على اتخاذ الفسطاط أو السياج -كما عبر عنه ابن خلدون - كلما شدت الرحال إلى مناطق بعيدة عن حاضرة السلطة المركزية. ويتبين من هذه الإفادة المصدرية أن مواد الكتان والصوف والقطن هي ما اشتغل عليه الصناع لدى إنجاز الفساطيط، ويتابع ابن خلدون كلامه عن الفساطيط فيقول: "فلما تفننت الدولة العربية في مظاهر الحضارة والبذخ، ونزلوا المدن والأمصار، وانتقلوا من سكنى الخيام إلى سكنى القصور، اتخذوا للسكنى في أسفارهم ثياب الكتان، يستعملون منها بيوتا مختلفة الأشكال، مقدرة الأمثال، من القوراء والمستطيلة والمربعة، ويحتفلون فيها بأبلغ مذاهب الاحتفال والزينة"[4]، ولعل في هذه العبارة مفهوما يقتضي ارتباط

---

[1]- الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع- المملكة العربية السعودية 1999، المجلد 17، ص 365. والفسطاط: مدينة مصر. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 10، ص 262.

[2]- المعجم الوسيط، ص 688.

[3]- ابن خلدون، المقدمة،ج2، ص 50.

[4]- المصدر نفسه، ص 51.

صناعة الفساطيط بما قطعته الدولة من أشواط كبيرة في الحضارة والتمدن، وهو ما ينطبق فعلا على الدولة الزيانية التي بلغت ذروة ازدهارها خلال النصف الثاني من القرن الثامن الهجري (14م).

كانت الفساطيط خاصة بالسلطان الزياني وحاشيته عندما يكون خارج قصره، حيث كانت بمثابة بيت متنقّل، وذكر ابن خلدون في كتابه العبر أن السلطان الزياني أبا حمو موسى الثاني (760- 791هـ/1359-1389م) - عندما ضرب حصارا على مدينة بجاية يريد دخولها -، ضرب بفسطاطه حول أسوار المدينة سنة 767هـ/1366م، غير أن حصاره هذا انتهى بالفشل وتم الاستيلاء على أخبية السلطان وفسطاطه[1]، وهو ما يعني أن الفساطيط شكلت غنيمة حربية يستفيد منها الطرف المنتصر في المواجهة العسكرية، وبالنظر إلى أن هذا الأخيرة كانت محكمة الصنعة وتحتوي على مقتنيات غالية شكل فقدانها في المعارك خسارة مهمة.

من المرجح جدا أن يكون فسطاط السلطان قد صنع بأيدي الحرفيين المختصين في النسيج ممن جمعتهم دار الصنعة، حيث تناط هذه الصنعة بدباج في الدار المذكورة. أما المادة الأساسية التي اشتغل عليها النساجون فهي مادة الكتان، ومواد أخرى مثل الوبر والشعر والصوف، ومن المؤكد أنها كانت في شكلها - أي الفساطيط - تعكس أبهة الدولة والملك، ذلك أنها كانت تحتوي على مقتنيات السلطان ونساء قصره وخدمه.

بالرغم من أن المصادر التاريخية التي أرخت للدولة الزيانية قد أغفلت ذكر دار الطراز التي كانت تتولى طرز اللباس والمنسوجات الخاصة بالسلطان وكبار القوم والأعيان، ولم تحدد مكانها - مثلما هو عليه الأمر بمدينة فاس حاضرة المرينيين -، فإن ذلك لا ينفي وجودها، فالملك وكبار القوم والقواد كانوا يحرصون على الظهور في كامل أبهتهم وزينتهم في مختلف المناسبات بما في ذلك الاستعراضات العسكرية، ومما يؤكد هذا الكلام النص الذي أورده يحي ابن خلدون الذي ذكر أنه في سنة 767هـ/1366م احتفل السلطان أبو حمو موسى الثاني باستعراض ضخم لجيشه، حيث جلس لعرض جيوشه المظفرة، في خباء مطل من أعلى ربوة على بسيط مستو، اصطفت به كتائب لا يحويها العد، ولا تحيط بأقطارها الأبصار، من كل شاكي السلاح، منحدب على قناة المناد، لا يعرف إلا سيفه، ولا يستشير

---

[1]- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمَّد، تاريخ ابن خلدون المسمى "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت- لبنان 2000، ج7، ص 171، 172، 173. وعندما يتحدث ابن خلدون عن معركة إيسلي سنة 670هـ/1271م، بين المرينيين والزيانيين والتي انتهت بانتصار المرينيين، ذكر المؤلف أن يغمراسن بن زيان (633- 681هـ/1235- 1282م) كان قد اصطحب معه إلى المعركة فساطيطه والتي أحرقت خلال المعركة المذكورة. أنظر: العبر، ج7، ص 244. وهو الأمر الذي يشير إلى أن الفساطيط والأخبية كانت ترافق السلطان خارج حاضرة ملكه، لأن التنقل والترحال كان يستمر لمدة طويلة قد تفوق عدة أشهر، وهو ما يستلزم أخذ كل الاحتياطات المتعلقة بالمبيت والغذاء والتموين، وكان هناك عدد من الأفراد مهمتهم نصب فسطاط السلطان وأخبية كبار قادة الجيش، ومن هذه الأخيرة كان يتم التخطيط للمعركة.

غير عزمه، قد أخذوا زينتهم، تحسبهم الخمائل المزهرات من فوق الكثبان الهائلة وسط كل كتيبة فنيق جلد الوشي وخلخل اللجين، يخطمه بسلسلة من الفضة غلمان لبسوا أقبية الخز الملون، وعليه هودج مغشى بأنواع الحلل[1].

إن الاستعراضات العسكرية التي كانت تقام بمدينة تلمسان الزيايانة بين الحين والآخر تعطي انطباعا أوليا بالاهتمام الكبير الذي كانت توليه السلطة المركزية للجوانب المختلفة التي تخدم المجهود العسكري، سواء تعلق الأمر بالأسلحة والمعدات أم بالألبسة، وهي مناسبة لا تعدو في ظاهرها أن تكون احتفالية، لكن في جوهرها إبراز لعظمة الدولة ورسالة لخصومها في الداخل والخارج.

وبما أن الجيش الزياني كان يضم في صفوفه تشكيلات عسكرية مختلفة، فإن القادة كانوا يتميزون بلباسهم الحربي الذي يختلف من قائد لآخر، فالجنود المسيحيون الذين كان عددهم يقدر بحوالي 2000 فارس في عهد يغمراسن بن زيان (633- 681هـ/1235- 1282م)، كان لباسهم يختلف عن باقي الفرق العسكرية، حيث كانوا يلبسون الدروع والجواشن والقرقلات والبيض والمغافر الإفرنجية المناسبة للزحف بالصفوف أو الكراديس[2].

أما جند تلمسان، فكانوا يضعون على ظهورهم قمصانا من القماش واسعة عريضة الأكمام، يغطونها بكساء كبير يرتدونه في فصل الشتاء والصيف، يُصنع من قماش القطن، ويضيفون إليه سترة من الجلد في الشتاء[3]. في حين كان قادة الجند من التلمسانيين يضعون فوق القميص كساء آخر مصنوعا من الجوخ، وفوقه معطف على نمط المعاطف التي كانت تستعمل قديما في إيطاليا للأسفار، يغطون به رؤوسهم عند نزول المطر[4].

يمكن القول بأن لباس السلطان وكبار قادة الجيش كان مميزا، في حين كان لباس الجنود الذين يمثلون الأغلبية في الجيش بسيطا جداً، لأن معظم هؤلاء كانوا من الأعراب والفلاحين ومن مختلف القبائل[5]، سرعان ما يعودون إلى نشاطهم المعتاد بعد انتهاء الحرب، وفي هذا السياق كان يقع على عاتق كثير من أفراد القبائل المقاتلين في الجيش الزياني تدبير ما يستلزمه المحارب للقتال.

---

[1]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج2، ص 170.

[2]- سرحان حليم، أزياء الجنود الروم في جيش السلطان يغمراسن بن زيان (633هـ -681هـ/ 1235 – 1282م) دراسة في الزي العسكري، مجلة آثار، العدد 10، معهد الآثار، جامعة الجزائر2- الجزائر2013، ص 227. وفي هذا المضمون، ذكر ابن خلدون في مصدره، أن السلطان يغمراسن بن زيان استلحق العساكر من الروم والغز رامحة وناشبة. انظر: العبر، ج7، ص 106. ولعل في هذه الإفادة المصدرية ما يفيد بأن الجنود المسيحيين والأتراك في الجيش الزياني كان سلاحهم الرئيس هو الرمح والنشاب.

[3]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة: مُحَّد حجي ومُحَّد الأخضر، الطبعة الثانية ، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان1983، ج2، ص 21.

[4]- المصدر نفسه، ص 21.

[5]- المصدر نفسه، ص 23.

ب- الأعــلام والرايــات (البنود):

تستعمل الرايات والأعلام في المناسبات المختلفة مثل الحروب والاستعراضات العسكرية، ذلك أنها كانت تعتبر رمزاً من رموز الدولة، ولم يكن هذا تقليداً معروفا عند الزيانيين فقط، بل سبقتهم في ذلك دول وممالك سابقة، مثل الحماديين والمرابطين والموحدين وغيرهم من الدول الأخرى. ويعتبر استعمال الرايات والبنود والألوية والطبول في الحروب من العادات التي درجت عليها الجيوش الإسلامية في المغرب الإسلامي الوسيط، بالنظر إلى أنها كانت ترمز إلى السيادة والملك وتؤدي وظائف أخرى، لعل من أبرزها بث الخوف والرعب في العدو والتأثير عليه معنويا قبل ساعة الالتحام، وفي ذلك يقول ابن خلدون: "فمن شارات الملك اتخاذ الآلة من نشر الألوية والرايات، وقرع الطبول، والنفخ في الأبواق والقرون. وقد ذكر أرسطو في الكتاب المنسوب إليه في السياسة أن السر في ذلك إرهاب النفوس بالروعة، ولعمري أنه أمر وجداني في مواطن الحروب[1].

استعمل بنو عبد الواد الراية منذ تأسيس دولتهم على يد يغمراسن بن زيان (633- 681هـ/1235-1282م)، حيث ذكر ابن خلدون بأنّ هذا الأخير اتخذ الآلة ورتب الجنود[2]. وهناك من الباحثين من يعتقد أن الزيانيين قد اتخذوا علما أبيضَ بحكم تأثّرهم بتقاليد الحكم عند دولة الموحّدين من قبل كما هو الحال بالنسبة للنقود والسكة[3]، إلا أن هذا الباحث لم يذكر إن كانت الراية الزيانية تحتوي على كتابات نقشت عليها، أو تضمنت رمزا معينا، واكتفى بالقول أن علم الدولة الزيانية أبيض اللون.

أما فيما يتعلّق باستعمال الرايات والألوية في الجيش الزياني، فقد أشار إلى ذلك صاحب كتاب "زهر البستان"، الذي ذكر بأنه لما ارتحل المولى أبو يعقوب (والد السلطان أبي حمو موسى الثاني) من مدينة فاس يريد الرجوع إلى تلمسان، وعندما وصل إلى ظاهر المدينة، أمر المولى أبو حمو موسى الثاني بركوب جيشه المنصور، ثم أخرج الطبول والعلامات، وأمر أهل تلمسان بالزينة، وبعد ملاقاته ومبايعته، أمر بالطبول أن تضرب على رأس أبيه، وبالرايات أن تنشر حسبما يرضيه[4]، وفي هذه العبارة إشارة واضحة إلى استعمال الزيانيين للرايات والطبول. ويظهر أن استعمالها لم يقتصر على الاستعداد للحروب فقط، بل شمل أيضا أوقات السلم والمناسبات المختلفة.

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 36.

[2]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 106.

[3]- صالح يوسف بن قربة، الرايات والأعلام في تاريخ الدولة الزيانية في تلمسان، مجلة الوعي، العدد المزدوج 3 و4 أفريل- ماي 2011، دار الوعي- الجزائر2011، ص 98.

[4]- مجهول، زهر البستان في دولة بني زيان، تحقيق وتقديم: بوزياني الدراجي، مؤسسة بوزياني للنشر والتوزيع- الجزائر2013، ج2، ص ص 101 – 102.

تكوَّن علم الدولة الزيانية من قطعة منسوجة من الحرير ومكتوب عليها بالذهب آيات قرآنية بدائرتها، وكان للعلم الزياني موكب خاص يتبع أثر السلطان في مسيرة تسمى الساقة، وكان عدد البنود في هذا الموكب عند ملوك زناتة يبلغ العشرة والعشرين[1]، وقد ورد هذا الأمر عند ابن خلدون، عندما ذكر أن ملوك البربر بالمغرب من صنهاجة وغيرهم لم يختصوا بلون واحد، بل وشحوها بالذهب واتخذوها من الحرير الخالص ملونة، واستمروا على الإذن فيها لعمالهم. حتى إذا جاءت دولة الموحدين (541- 668هـ/1156- 1269م) ومن بعدهم قبائل زناتة، فقصروا الآلة من الطبول والبنود على السلطان، وحظروها على من سواه من عماله، وجعلوها موكبا خاصا يتبع أثر السلطان في مسيره يسمى الساقة[2]، وهم فيه بين مكثر ومقلل باختلاف مذاهب الدول في ذلك[3].

كان الكتان المادة الأساسية التي استعملها الحرفيون لصنع الرايات والبنود، أما في مجال التزيين والزخرفة، فقد استعمل الصناع مادة الحرير الخالص حسب ما ذكره ابن خلدون في هذا الشأن، ويبدو أن الحرفيين المختصين في الخياطة والتزيين بدار الصنعة قد أنجزوا عملا في غاية الجودة والإتقان بأمر من السلطة المركزية التي كانت تعتبر هذا الأمر رمزا للسيادة. وتمثل دور الرايات والأعلام وخفق البنود في الاستعداد للحرب، وإيذانا بانطلاق المعركة، واستعملت أيضا في المناسبات والاستعراضات المختلفة.

ج- الطبول:

مفردها الطبل، والطبل الذي يضرب به، يكون ذا وجه وذا وجهين، وجمعه أطبال وطبول. وصاحبه طبال. وحرفته الطبالة[4]، والطبل من الآلات الموسيقية التي كانت ترافق البنود في أوقات السلم والحرب خصوصا.

للطبل جسم يشبه الأسطوانة مفتوحة الطرفين، هو الغلاية، وتغطى الفتحة بغطاء رهيف، يمتد على الفتحة بإحكام يسمى جلدة الطبل، وتصنع جلدة الطبل عادة من جلد الماعز. وكانت فرقة من الجند في الجيش الزياني هي من تتولى استخدام الطبول، حيث كان هؤلاء يتولون قرع جلدة الطبل بالعصا أو العود أو اليد مما يحدث صوتاً إيذاناً بأن وقت الحسم أو الاحتفال قد بدأ[5]. وقد أشار إلى ذلك صاحب كتاب "زهر البستان" عندما تحدّث عن اللقاء

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 39. أنظر كذلك: محمود بوعياد، جوانب من الحياة في المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري (15م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر 1982، ص ص 25 – 26.

[2]- تماشيا مع ما كان معمولا به في تنظيم الجيوش الإسلامية وهو نظام التخميس، أي: المقدمة، الميمنة، الميسرة، القلب، الساقة.

[3]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 39.

[4]- الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 992.

[5]- الموسوعة العربية العالمية، المجلد 15، ص 569.

الذي حدث في ظاهر تلمسان، لما تجهز السلطان أبو حمو موسى الثاني لمقابلة أبيه، حيث أخرج الطبول والعلامات وأمر أهل تلمسان بالزينة أن تضرب على رأس أبيه، وبالرايات أن تنشر حسبما يرضيه[1].

استعمل الحرفيون أدوات ومواد مختلفة لصنع الطبول، وكانت هذه الأدوات تتمثل أساسا في الجلد والخشب[2]، بالإضافة إلى أشرطة كان الغرض منها تثبيت الطبل بصاحبه، وكان عمل الحرفي يتم – أولا – من خلال تهيئة قطعة الخشب التي تكون بين يدي الطبال بأن يعمل على نجرها وتسويتها ليصبح شكلها أسطوانيا، بعد ذلك تُثبت قطعة الجلد بإحكام على فوهة الأسطوانة[3].

بالرغم من أن المصادر التاريخية التي أرخت للدولة الزيانية أشارت إلى وجود الطبول واستخدامها في المناسبات المختلفة، فإن الملاحظ في هذا الشأن هو أن المادة الخبرية أغفلت كثيرا من الجوانب المتعلقة – مثلا – بطرائق الصنع وتقنياته. وبالنظر إلى أن هذا الأمر يندرج تحت مسمى الحرف والصنائع المخزنية، فمن المرجح جدا أن تكون دار الصنعة بتلمسان هي التي كانت تصنع الطبول التي يستعملها الجيش الزياني.

د- المزاميـر:

تعتبر المزامير من الأدوات الموسيقية التي استعملها الجيش الزياني في مناسبات مختلفة مثل الحروب والاحتفالات الدينية والاستعراضات العسكرية، وقد أورد ابن خلدون في مقدمة كتابه العبر، أن النفخ في الأبواق والقرون، يعتبر من شارات الملك حيث قال: "فمن شارات الملك اتخاذ الآلة من نشر الألوية، والرايات، وقرع الطبول، والنفخ في الأبواق، والقرون. وأن السر في ذلك إرهاب النفوس بالروعة"[4]، ومن هنا يتبين مدى أهمية هذه الوسائل والأدوات في فترات السلم والحروب بالنسبة للدولة الزيانية، لذا أولت السلطة المركزية بتلمسان أهمية لهذه الأنواع من الأنشطة الحرفية بالنظر إلى طبيعة المرحلة التي شهدت كثرة الحروب التي كانت الدولة الزيانية طرفا فيها، خاصة الصراع المرير مع المرينيين والحملات العديدة التي استهدفت الحاضرة الزيانية.

---

[1]- مجهول، زهر البستان في دولة بني زيان، ج2، ص ص 101 – 102. والطبول حسب ما ورد في كتاب زهر البستان، استعملت في مناسبة احتفالية وللترحيب بأفراد من الأسرة الحاكمة.

[2]- تذكر المصادر التاريخية على سبيل المثال، أن الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي الكومي (487- 558هـ/1094- 1162م) عندما يكون متأهبا للسفر، يشرع الجنود في الضرب على طبل كبير مستدير الشكل مصنوع من الخشب. انظر: مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الطبعة الأولى، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء- المغرب 1979، ص 152. والذي يستفاد منه في هذا الخصوص، هو أن المادة الأولية والأساسية في صناعة الطبول كانت تتمثل في الخشب.

[3]- الموسوعة العربية العالمية، المجلد 15، ص 569.

[4]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 36.

قليلة هي المصادر التاريخية التي أشارت إلى استعمال المزامير في الجيش الزياني، وكان من بين هؤلاء ابن خلدون، الذي ذكر أنه كان للموكب الزياني -كما كان لغيره لمواكب الملوك والسلاطين - علامات اختص بها من دون رعيته ومساعديه أيضا، منها الآلة وهي نشر الألوية، والرايات وقرع الطبول والنفخ على الأبواق والقرون[1].

لقد وردت كلمة المزامير عند ابن خلدون بمسمى النفخ في الأبواق والقرون، والبوق كما ورد في معاجم اللغة العربية، ينفخ فيه ويزمر، والبوق -كما هو معروف - عبارة عن آلة مجوفة[2]، وفي هذا دلالة على أن المزامير أو النفخ في البوق والقرون، كانت من الأدوات التي استعملها الجيش في الفترة الزيانية، ويظهر أن استعمالها كان في أوقات الحرب والسلم نظرا للصوت الذي تحدثه، كما أن هذا الأمر كان شائعا لدى أغلب الجيوش الإسلامية منذ زمن بعيد.

يتبين من خلال استعراض الأنشطة الحرفية الخاصة بالأزياء والموسيقى العسكرية، أن الدولة المخزنية بمدينة تلمسان أولت اهتماما متزايدا للمجال العسكري، وذلك بالنظر إلى التهديدات الداخلية والخارجية التي ما فتئت تتعرض لها الدولة الزيانية منذ تأسيسها، وعليه فسيكون من المناسب أن تتخذ السلطة المركزية بتلمسان جميع التدابير الممكنة لتقوية مركزها العسكري في المنطقة. وعلى ضوء ذلك استُحدِثَت دار الصنعة - كما ذكرنا سابقا - وَحشد لها سلاطين الدولة الصنّاعَ والحرفيين من كل مكان، إذ كان يقع على عاتقهم توفير مستلزمات المقاتلين والجند في الجيش الزياني بما يتناسب والمجهود العسكري الذي لقي دعما حقيقيا من الدولة المخزنية في فترة تميزت باحتدام الصراع بين القوى الداخلية والخارجية.

- العمارة العسكرية:

أظهر سلاطين بنو زيان منذ تأسيس دولتهم اهتماما بتحصين مركز حكمهم: مدينة تلمسان، تحسبا لأي غزو أو حصار يكون مصدره المرينيون أو الحفصيون، وعليه شرع العاملون في حرف البناء في تشييد الأسوار التي كانت مضاعفة، مع تضمينها الأبراج والأبواب، وكانت هذه الاستعدادات كلها في غاية الحصانة والمنعة. وانطلاقا من أهمية الأمن الذي يتحقق بتحصين المدينة، اعتُبر السور من التكوينات المعمارية التي تميز المدن، واعتبر الإسلام بناء الأسوار، والأبراج، والقلاع، والحصون، من الوسائل التي تساعد على حفظ النفس والمال والعرض وهي من مقاصد الإسلام، ومن هنا صنفها الفقهاء تصنيفا يضعها في عداد البناء الواجب، ولاسيما إذا كانت الحاجة ملحة إلى استخدامها في الدفاع عن سلامة المدينة وسكانها، فوُقفت عليها الأحباس لترميمها وتقويتها متى دعت الحاجة إلى

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 36 .أنظر كذلك: محمود بوعياد، المرجع السابق، ص 25.
[2]- الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 174.

ذلك. وحكم الفقهاء بالتزام العامة في المشاركة في بنائها ما دامت تتحقق مصلحتهم بإنشائها[1]، وعلى هذا الأساس، عملت السلطة المركزية في تلمسان الزيانية على تحصين المدينة تحصينا محكما وجيدا كلما سنحت الظروف بذلك، وبالنظر أيضا إلى الأخطار والتهديدات التي كانت تتعرض لها مدينة تلمسان في الفترة المدروسة، ومن ذلك الهجمات المتكررة من قبل المرينيين في المغرب الأقصى، والحفصيين في المغرب الأدنى. ولعل هذا الأمر هو الذي جعل أحد الباحثين يصرح ويقول بأن: "تخطيط الأسوار، والقلاع، والحصون، والأبراج، وتطوير هذا التخطيط من فترة إلى أخرى كانا مرتبطين ارتباطا وثيقا بتطور وسائل الدفاع والهجوم وأساليبهما"[2].

أ- الأســوار والأبــراج:

أشاد عدد كبير من الرحالة والجغرافيين بأسوار تلمسان في فترات تاريخية مختلفة، ونذكر من بين هؤلاء:

- ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي، (تـ380هـ/990م): يقول عن مدينة تلمسان ما نصه: بأنها مدينة قديمة، ويحيط بها عدد من الأودية التي أقيمت عند مصباتها بعض الأرحية التي تطحن الحبوب لأهل المدينة، ولتلمسان سور مبني بالآجر يمتاز بالحصانة والمناعة[3].

- أما الرحالة العبدري، أبو عبد الله محمد بن محمد (تـ700هـ/1300م)، في وصفه لتلمسان فيقول عنها: مدينة كبيرة، سهلية جبلية، جميلة المنظر، وعندما يتعرض لأسوارها يذكر بأنها متينة وقوية[4].

---

[1]- محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 128، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت1998 ص ص 121 – 122.

[2]- المرجع نفسه، ص 123. وفي هذا الصدد، هناك من الباحثين من يرى أن إحاطة المدينة بسور كان في العصور الوسطى شرطا ضروريا، على اعتبار أن المدينة في هذه الفترة بالتحديد كانت تؤدي وظيفتين رئيسيتين، الأولى حفظ المجتمع الداخلي كأسرة واحدة، والوظيفة الأخرى الحماية، وذلك نظرا لمحدودية السلاح وكثرة الحروب آنذاك، وبالجملة المدن المهددة بين الحين والأخر لخطر أو غزو خارجي، وهو ما ينطبق فعلا على مدينة تلمسان في الفترة الزيانية أين تعرضت المدينة لخطر المرينيين في كثير من المرات، وتعرضت لحصار استمر لثماني سنوات، وهو ما لم تشهده أي مدينة أخرى. أنظر: خالد محمد مصطفى عزب، تخطيط وعمارة المدن الإسلامية، (كتاب الأمة)، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر 1997، ص ص 79 – 80.

[3]- ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان 1992، ص 88.

[4]- العبدري، أبو عبد الله محمد بن محمد، رحلة العبدري، تحقيق: علي إبراهيم كردي، الطبعة الثانية، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا 2005، ص 49. وتعرضت تلمسان لتخريب كبير خلال القتال بين المرابطين والموحدين، وبعد انتهاء هذه المعارك، صدرت الأوامر للبنائين بالعمل على إعادة تأهيل وترميم الأسوار، وعندما أصبحت المدينة المذكورة تحت سيطرة الموحدين، عمل ولاة هذه الدولة على تشييد أسوار تلمسان واتخاذ الصروح والقصور حسب ما ورد عند ابن خلدون. انظر: العبر، ج7، ص 104. وما يمكن استنتاجه من مادة مصدرية في هذا الجانب، هو أن الأسوار التي كانت توفر الحماية لسكان تلمسان في الفترة الزيانية هي من إنشاء الدول التي سيطرت على المدينة في فترات تاريخية سابقة، لكن هذا لم يمنع الدولة الزيانية من العمل على تسوير المدينة وإصلاح ما تهدم وتم تخريبه.

- العمري، شهاب الدين أحمد بن يحي (تـ749هـ/1348م)، فبعد أن يستشهد بما وصف به الإدريسي مدينة تلمسان، يذكر صاحب كتاب "مسالك الأبصار" بأن مدينة تلمسان قاعدة للملك، وكل الأخبار تتفق على أن هذه المدينة محصنة ومنيعة[1].

- الوزان، الحسن بن مُحَّد الفاسي (تـ957هـ/1550م) يقول عن أسوار المدينة: بأنها في غاية الارتفاع والقوة[2].

وفي هذا السياق يقول أحد الدارسين: "وبما أن المدينة الإسلامية تتطلب الحماية والأمن والأمان، فقد استدعى ذلك إحاطة نسيجها العمراني بسور قوي مرتفع لا يهدف لحماية الأنفس فقط، ولكنه أيضا حماية للثروة والمال"[3]، وهو ما يبين أهمية السور كأحد المكونات المعمارية المهمة بالمدينة.

تأسيسا على ما سبق ذكره، يتبين أن مدينة تلمسان كانت مسوّرة بإحكام، والفضل في ذلك يرجع إلى الدول الإسلامية التي استقرت بالمدينة أو كانت تلمسان تدخل ضمن مجالها الجغرافي، حيث بنت هذه الدول أسوار المدينة وحرصت أيضا على إصلاحها وتجديدها متى دعت الضرورة إلى ذلك، وفي هذا الصدد كان ابن خلدون قد أشار إلى أن خطة المدينة وتعميرها تم على مراحل قبل أن تقع تلمسان تحت نفوذ الزيانيين وسيطرتهم[4]، ومن جملة التكوينات المعمارية التي مسها الإصلاح والترميم أسوار المدينة، حيث وجهت السلطة المركزية عنايتها لهذا الأمر.

لقد كانت أسوار تلمسان في غاية الحصانة والمنعة، وهناك إشارات عديدة وردت في المصادر التاريخية تبين ذلك، من بينها ما ورد في وصية يغمراسن بن زيان (633- 681هـ/1235- 1282م) لابنه عثمان، والتي جاء فيها قوله: "فإياك واعتماد لقائهم - يقصد هنا المرينيين - وعليك باللياذ بالجدران متى دلفوا إليك"[5]. ومما يبرز الوظيفة الدفاعية لأسوار تلمسان الحصار الطويل الذي ضربه "يوسف بن يعقوب المريني" سنة 689هـ/1290م والذي استمر حوالي ثماني سنوات، وفي الأخير لم يتمكن المرينيون من دخول المدينة نظراً لحصانة أسوارها[6].

---

[1]- العمري، شهاب الدين فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، إشراف وتحقيق: كامل سليمان الجبوري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 2010، ج4، ص 103.

[2]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2 ، ص 20.

[3]- عبد العزيز لعرج، العمران الإسلامي وعمارته السكنية، قيم دينية ودلالات اجتماعية حولية المؤرخ، العدد 3 – 4/ 2005، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر 2005، ص 76.

[4]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 105.

[5]- المصدر نفسه، ص 123.

[6]- يحي بن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 234، أنظر كذلك: ابن خلدون، العبر، ج7، ص ص 126 – 127. لعل في فشل الحصار المريني على مدينة مدينة تلمسان، ما يقيم الدليل على البناء المحكم للأسوار ومناعتها.

يظهر أن ملوك بني زيان لم يدخروا جهداً في تحصين مدينتهم، لذا عملوا على بناء الأسوار الشاهقة والمضاعفة متى سنحت لهم الفرصة، حيث شيد "يغمراسن بن زيان" سنة 665هـ/1266م الأسوار الشاهقة بباب كشوطة[1]، وعندما استلم السلطة أبو حمو موسى الأول (707– 718هـ/1308- 1318م) كان أول عمل قام به هو تشييد الأسوار وجعلها أكثر حصانة ومتانة من قبل[2]، والذي يظهر أنها تعرّضت للهدم نتيجة كثرة الاعتداءات المرينية على المدينة، وهو الأمر الذي يستفاد منه بأن سلاطين الدولة الزيانية كانوا في كل مرة يعمدون إلى تشييد وإصلاح ما تهدّم من أسوار المدينة. ومما يؤكد حرص الدولة المخزنية بتلمسان على الاهتمام بالأسوار أنه لما وصلت الأخبار إلى سلطان تلمسان بعزم الحفصيين على غزو المدينة، صدرت الأوامر السلطانية للبنائين بتفقد الأسوار وجعلها أكثر مناعة[3].

استخدم الحرفيون في البناء مواد مختلفة لتشييد أسوار المدينة وجعلها أكثر حصانة ومنعة، حيث كانوا يستعملون التراب، الذي كان يُخلط بمواد أخرى مثل الطوب والتراب المدكوك، وكان العمل ينجز وفق تقنية الطابية[4]، وهي طريقة طريقة كانت شائعة كثيرا في بلاد المغرب الإسلامي في العصر الوسيط وخاصة في الفترة موضوع الدراسة، حيث كانت هذه الأخيرة تنجز بقالب يملأ بالتراب المضاف إليه الجير والماء ومواد أخرى[5]، ويشير الباحث نفسه إلى أن بناء بعض بعض أسوار المدينة كان يتم بالآجر. وفي جهات أخرى بالحجر الصلب[6]، ويلاحظ في هذا الصدد بأن المواد المشار إليها كانت متوفرة محليا، وتكفلت الورشات الحرفية بمحيط المدينة بإمداد البنائين بهذه المواد، وشكلت اليد العاملة من بنائين ومهندسين حلقة مهمة وداعمة للأعمال التي باشرتها السلطة المركزية في هذا المجال.

كان السور يبنى بسمكٍ محدد وارتفاع معلوم، ليتفق مع نوعية السلاح وأساليب الدفاع والهجوم، وكانت هناك مسافة محددة بينه وبين الدور، وذلك حفاظاً على حرمة السكان، وإبعادا لهم عما قد يصيبهم من أخطار في حالة

---

[1]- يحي بن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 228.

[2]- المصدر نفسه، ص 235 . أنظر كذلك: التنسي، محمد بن عبد الله، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تحقيق وتعليق: محمود آغا بوعياد، موفم للنشر– الجزائر2011، ص 135.

[3]- Robert Brunschvig, Deux Récits de Voyage inédits en Afrique du Nord au xv siècle, Abdalbasit B-Halil Et Adorne, Larose Editeurs- paris 1936, p 46.

[4]- **الطابية**: تقنية تنجز بقالب يملأ بالتراب المضاف له الجير ومواد أخرى، وهي من أقدم التقنيات التي استعملها الإنسان في مبانيه، وهي التقنية الأكثر حضورا في مباني بلاد المغرب الإسلامي والأندلس منذ فترة قديمة، ويظهر أن اللجوء إلى هذه التقنية شمل كل أنواع العمارة المدنية والعسكرية، ويتطلب البناء بهذه التقنية توفر عناصر وهي: القالب والخليط الذي يملء داخله، والمركز الذي يدك به الخليط، بالإضافة طبعا إلى البناء ومساعديه. للمزيد من التفاصيل حول هذه التقنية، أنظر: إسماعيل بن نعمان، حرفة البناء ببلاد المغرب الأوسط تقنية الطابية أنموذجا، مجلة الناصرية، العدد 4/جوان2013، منشورات مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر– الجزائر2013، ص 465، 466،467.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 465 – 466.

[6]- خالد بلعربي، المرجع السابق، ص 32.

الحرب والاعتداءات الخارجية خاصة مقذوفات سلاح المنجنيق[1]، وبالنظر إلى أهمية الأسوار بالمدينة الإسلامية واعتباره مرفقا يستفيد منه كل السكان، فقد استوجب ذلك أن يشترك الجميع في تشييد بنيانه ما دامت تتحقق مصلحتهم بإنشائه وخصوصا إذا دعت الظروف إلى ذلك، واحتاجت السلطة إلى مثل هذا العون[2]، وهو ما يعني أن الدولة المخزنية كانت تأخذ على محمل الجد المصلحة العامة.

أما الأبراج، فقد كانت وظيفتها رصد ومراقبة أي خطر أو حركة غير عادية، وكانت مثبتة في الأسوار وبارتفاع يسمح بأداء دورها بشكلٍ مناسب. وهناك من الباحثين من يشير إلى أن أبراج مدينة تلمسان الزيانية كانت مربعة الشكل[3]، مثل برج القشاقش على مقربة من وادي متشكانة، وبرج الطاحونة الذي أُنشئ في الموضع الجبلي المؤدي إلى هضبة لالة ستي، ويبدو أن هذا البرج صُمم من قبل الزيانيين لحماية هذا الموقع الاستراتيجي، وكان في الوقت نفسه يحمي المطاحن الكائنة بالمنحدرات القريبة منه، والتي كان أهل تلمسان وباديتها يقصدونها بشكل يومي وباستمرار للحصول على ما يُطحَن من الحبوب فيها[4]. ومن البروج الأخرى التي يحصيها الباحثون نجد برج إمامة، الذي بُني على على شكل قلعة مرتفعة في الشمال الغربي للمدينة[5]، وقد استعمل الحرفيون في بناء هذه الأبراج حجارة الدبش[6] فوقها فوقها الطابية[7].

بالنظر إلى كثرة الاعتداءات التي كانت تتعرض لها مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية من المرينيين والحفصيين، كان من الواجب على السلطة المركزية أن تعمل جاهدة على تحصين المدينة وزيادة مناعتها، وعلى هذا

---

[1]- عبد العزيز لعرج، العمران الإسلامي وعمارته السكنية، قيم دينية ودلالات اجتماعية حولية المؤرخ، العدد 3 – 4/ 2005، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، ص ص 82- 83. وعلى صلة بالموضوع، وجدنا أن عرض أسوار مدينة المهدية (المغرب الأدنى) كان يتسع لمرور فارسان في وقت واحد، وهو ما يعني ضخامة العمل الذي أنجزه البناؤون بما يحمي المدينة من ضربات سلاح المنجنيق. انظر: مجهول، الحلل الموشية، ص154. وعليه، فمن المرجح جدا أن عرض الأسوار لم يكن يقتصر على مدينة بعينها، مما يعني أن أسوار مدينة تلمسان كانت هي الأخرى على شاكلة أسوار المهدية.

[2]- مُحَمَّد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 122.

[3]- لخضر عبدلي، التاريخ السياسي لمملكة تلمسان في عهد بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران- الجزائر 2007، ص 63.

[4]- جورج مارسي، تلمسان، ترجمة: سعيد دحماني، دار النشر التل، البليدة – الجزائر 2004، ص ص 58 – 59.

[5]- عطاء الله دهينة، التاريخ السياسي لدولة بني زيان، ضمن كتاب: " الجزائر في التاريخ" (العهد الإسلامي)، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر1984، ص ص 371. أنظر كذلك: خالد بلعربي، المرجع السابق، ص 33.

[6]- **دبـش** (Moellons): كسارة الحجر المستعملة مع المونة (Mortier/Enduit) في حشو الجدران. **والمـونـة**: طين أو عجينة من الرمل والإسمنت والكلس والماء، تستعمل كمادة أساسية لتماسك حجارة البناء أو اللبن والأجر. أنظر: عبد القادر الريحاوي، دراسة للمصطلحات الأساسية في فن العمارة "مستمدة من التراث" مجلة اللسان العربي، العدد31، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب بجامعة الدول العربية- الرباط 1988، ص 252- 268.

[7]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية بالمغرب الأقصى، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط- المملكة المغربية 1993، ج2، ص 122.

الأساس، وجدنا في مصدر معاصر للفترة المدروسة أن صاحب تلمسان أبو عبد الله محمد الثالث المتوكل على الله (866- 873هـ/1462- 1468م) أصدر أوامره للبنائين بالعمل على بناء برج عظيم على باب المدينة، وأخذ في قطع ما إلى جانب الباب من خارجه من الأشجار، واجتهد السلطان نفسه في زيادة تحصين المدينة بتفقد أسوارها. ويظهر من خلال المصدر المذكور أن العمل في بناء البرج والأسوار استمر لمدة شهر تقريبا، والفضل في ذلك يرجع إلى البنائين في المقام الأول وسكان المدينة في المقام الثاني[1]، ولعل في هذه التدابير الاحتياطية ما يفيد، بأنه كل ما شعرت السلطة المركزية بتهديد ما، إلا وعملت على زيادة تحصين المدينة بالأسوار والأبراج والخنادق.

ب- الأبــواب:

كانت الأبواب عبارة عن فتحات أنشئت داخل أسوار المدينة تسمح بدخول وخروج السكان والبضائع المختلفة، فضلا عن توفير المتطلبات الأمنية وحماية أفضل للمدينة. وفي هذا الصدد، يفيد أحد الباحثين بأنه كان للمداخل أبواب صفحت مصارعها بالحديد لمقاومة ضربات العدو إذا ما استطاع الوصول إليها، وهو أسلوب شاع استخدامه في جل أبواب المدن الإسلامية[2]. وعلى هذا الأساس، احتوت مدينة تلمسان – حسب ما أورده يحي ابن خلدون – على خمسة أبواب، وهي: في القبلة: "باب الجياد"، وشرقا: "باب العقبة"، وشمالا: "باب الحلوي" و"باب القرماديين"، وغربا: "باب كشوطة"[3].

وقد أسست هذه الأبواب، بعد دمج المدينتين وإحاطتهما بالأسوار المتعددة، وكانت الأبواب مصفحة بالحديد، ومدعمة بحصون قوية صعبة الاختراق، ولها مصاريع حديدية تُغلق بها، وهذه الأبواب هي:

- **بــاب "العقبــة"**: يقع في شرق المدينة، وهو الباب القديم الذي ظل قائما منذ تأسيس مدينة أكادير[4].

- **بــاب "سيـدي الحلـوي"**: يقع في الجهة الشمالية من مدينة تلمسان، وكان يعرف "بباب الزاوية" نسبة إلى زاوية "سيدي الحلوي".

---

[1]- Robert, (B), op cit, p 60.

[2]- محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 128.

[3]- يحي بن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 129. في كتابه "باقة السوسان" يتناول المؤلف بنوع من التفصيل للإشكال المتعلق بعدد أبواب المدينة، مستندا في ذلك على المادة الخبرية التي احتوتها المصادر، بالإضافة إلى بعض الاستنتاجات التي خلص إليها المؤلف. أنظر: محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2011، ج1، ص 163،162،161.

[4]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر والتوزيع- الجزائر2002، ج1، ص 112. للعلم في سنة 639هـ/1241م غزا الحفصيون تلمسان وأحكموا الحصار عليها، فاضطر السلطان يغمراسن بن زيان إلى الهرب عبر باب العقبة. انظر: ابن خلدون، العبر، ج7، ص 107.

- **بـاب "القرمـاديين"**: ويقع في الشمال الغربي من المدينة، وهو بمثابة حصن يحمي مدخلها، وسمي بهذا الاسم - أي باب القرماديين - لوجود بعض ورشات صناعة الفخار والآجر والقرميد بالقرب منه، وهو أحد الأبواب الرئيسية الخمسة التي كانت تتخلل سور مدينة تاقرارت، إذ يعتبر من أقدمها ويعد من المنشآت الدفاعية النادرة التي خلفها الموحدون بتلمسان، وقد أُنهيت به الأشغال حوالي سنة 581هـ/1185م. ولعل من أبرز الأحداث التاريخية المرتبطة بهذا المكون المعماري تلك المحاولة الفاشلة التي استهدفت قتل مؤسس الدولة الزيانية "يغمراسن بن زيان" (633-681هـ/1235- 1282م) من طرف قائد الحامية المسيحية سنة 652هـ/1254م، إلا أن السلطان الزياني نجا من هذه الحادثة بسلام[1].

- **بــــاب "كشوطــة"**: ويعني باب الأكشاك، يقع في الجهة الجنوبية الغربية من مدينة تلمسان، سمي كذلك بباب فاس، وكان السلطان "يغمراسن بن زيان" قد أمر ببنائه وتحصينه[2].

- **بــــاب "الجيــــاد"**: يقع في الجهة الجنوبية من المدينة[3].

ومن المحتمل جدا أن تكون تسمية أبواب المدينة قد طرأت عليها بعض التغييرات، ومن المرجح كذلك أنها قد تعرضت لبعض التعديلات في فترات تاريخية من عمر المدينة[4]، ويبدو أن التغييرات التي مست الأبواب بتلمسان من حيث العدد والتسمية سنجد له وضعا مشابها بمدينة فاس في مختلف محطاتها التاريخية.

وعلى صلة بالموضوع، يعتقد أحد الباحثين المتخصصين في هذا الشأن أنه كان للمدينة مداخل - يقصد أبوابا - أخرى أقل أهمية من سابقاتها، ويستند في ذلك إلى إفادة ابن الأثير (تـ630هـ/1233م) في هذا الصدد، والتي تفيد بأن للمدينة ثلاثة عشر مدخلا، حيث يرى هذا الباحث أنه من الممكن جدا أن تكون بعض هذه الأبواب ممرات مفتوحة للراجلين وحدهم[5].

[1]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 113. ابن خلدون، العبر، ج7، ص 113. انظر أيضا: الرزقي شرفي، المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م، نشر ابن خلدون، تلمسان– الجزائر 2013، ص 37، 38، 39. ويذكر أحد الباحثين، أن هذا الباب تعرض لاعتداءات متكررة من طرف الإسبان سنة 923هـ/1518م، مما اضطر سكان المدينة إلى تعزيز مراكز الدفاع عدة مرات، ومن المحتمل جدا أن يكون هذا الباب بمثابة حصن أمامي يحمي مدخل المدينة ويسمح في الوقت نفسه بتجميع الجنود قبل خروجهم للقتال، وتم تزويد الباب بأبراج مربعة ومستديرة، أما جدرانه فكانت مبنية بالأجر المدكوك. أنظر: عطا الله دهينة، المرجع السابق، ص 361.

[2]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 113.

[3]- المرجع نفسه، ص 113.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 112- 113.

[5]- جورج مارسي، المرجع السابق، ص 58.

والملاحظ أن هذه الأبواب قد استحدثت بعد دمج المدينتين وإحاطتهما بالأسوار المتعددة، وقد اشتغل الحرفيون على مادتي الخشب والحديد حتى تكون هذه الأبواب مصفحة ومدعمة بحصون قوية[1]. وكانت هذه الأبواب تُفتح في الصباح الباكر وتُغلق عند غروب الشمس من قبل الحراس، وجُعل ارتفاعها وعرضها بما يضطر المارة – قوافل أو فرسانا أو آليات – إلى تقليل سرعتهم لدى اجتيازها[2].

هل يمكن القول بأنه كان هناك تجديد بالنسبة للمعمار المسلم في ما يخص تشييد البروج والأبواب في بلاد المغرب الإسلامي خلال الفترة متناول الدراسة، وكذا في ما يخص المواد المستخدمة؟ تحيلنا الإجابة إلى ما يعتقده أحد الدارسين من خلال إجراء مقارنة بين مدينتي تلمسان وفاس في هذا الخصوص، فيصرح بأن الطراز المعماري في المدينتين المذكورتين خلال الفترة (7- 10هـ/13- 16م) كان يحاكي نظيره الموحدي فيما يتعلق بتشييد الأبراج بالخرسانة. أما بالنسبة لمداخل الأبواب – والتي كانت حسبه رائعة المنظر وذات ممرات متعرجة – فقد كانت مادة الآجر أساسية في بنائها، واستعملت في ذلك أكثر من الحجارة[3].

ج- القصور والقصبات:

حرص سلاطين الدولة الزيانية على تشييد عدد من القصور تكون بمثابة المكان الذي يأوي إليه السلطان مع كبار الحاشية والمقربين منه، وليكون كذلك المقر الذي تتخذ فيه القرارات التي تنظم الدولة. أما بالنسبة للقصبات، فكانت المكان الذي يضم في مجاله الجنود، غير أن الملاحظ هو أن القصور والقصبات التي شُيِّدت خلال الفترة الزيانية كانت متشابهة في التصميم الخارجي، بمعنى أنها كانت على جانب كبير من المناعة والحصانة، وهذه الميزة لم تكن معروفة عند الزيانيين فقط، وإنما كانت معروفة كذلك عند المرينيين في المغرب الأقصى، وكنا قد أشرنا سابقا إلى أن الموحدين لما سيطروا على مدينة تلمسان شيدوا فيها بعض القصور السلطانية[4].

[1]- لخضر عبدلي، المرجع السابق، ص 63. أنظر كذلك: عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 112.

[2]- حسين رحوي، العلاقة بين النسيج العمراني والفضاء الاجتماعي- الثقافي في المدينة العربية الإسلامية (مدينة تلمسان العتيقة نموذجا)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان2001، ص 162، 167. وفي هذا الصدد، طلب المحتسب من البواب أن يكون يقظا، ويراقب باستمرار من يتأهب للخروج من المدينة، ويفتشه لعله يكون قد سرق شيئا، وأن يتأخر البواب في غلق الباب رفقا بالمسافرين. انظر: ابن عبدون التجيبي، مُحَمَّد بن أحمد، رسالة في الحسبة، ضمن كتاب: "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب"، اعتنى بتحقيقها وجمعها: ليفي بروفنسال، مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة- مصر1955، ص 33. وأيضا: التادلي، المصدر السابق، ص 310. وهو ما يعني أن الحفاظ على الأمن كان يشكل أولوية لكل الأطراف داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط.

[3]- بيرتون بيج، البرج في العمارة الإسلامية الحربية، ترجمة: إبراهيم خورشيد وآخرون، دار الكتاب اللبناني- بيروت 1981، ص 50.

[4]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 104.

1- القـصـور:

ذكر ابن خلدون في كتابه العبر أن عمران مدينة تلمسان كان يتزايد باستمرار، وهذا قبل مجيء الزيانيين، وعندما أصبحت المدينة حاضرة للدولة الزيانية، بدأ هؤلاء في إنجاز مجموعة من البنايات، فاختطوا بها القصور المؤنقة والمنازل الحافلة، وبالجملة، أصبحت مدينة تلمسان من أعظم أمصار المغرب الإسلامي[1].

كان السلطان الزياني يغمراسن بن زيان (633- 681هـ/1235- 1282م) يقيم في بداية عهده في قصر قديم بتاقرارات، ومع اتساع ملكه ورغبته في الانتقال إلى مكان يشعر فيه بالراحة والأمان، قرر أن يشيد قصراً جديدا، فاختار مكانا في جنوب المدينة وبنى فيه قصره الذي كان يشبه القلعة أو القصبة، وسماه المشور الذي سيصبح منذ ذلك الوقت المقر الرئيسي والرسمي لسلاطين الدولة الزيانية[2].

حوى هذا القصر مساكن السلطان وحاشيته، ومساجد، ومستودعات المؤونة والسلاح، والقصر المذكور كان ينزل في بعض حجراته الأمراء من الأجانب والسفراء[3]، وكان هذا القصر محاطا بالأسوار المرتفعة على شكل قلعة محصنة، ويحتوي على بابان: أحدهما في البادية تجاه الجبل، والثاني في قلب المدينة يقيم فيه الحرس الملكي[4]. وقد شهد هذا القصر إضافات في عهد السلطان أبي حمو موسى الأول (707- 718هـ/1307- 1318م)، وكان ذلك حوالي سنة 717هـ/ 1317م، عندما بنى هذا السلطان مَعلمين معماريين آخرين، هما: القصر- وسماه الدار البيضاء - ومسجد خاص بالأمراء والفقهاء[5]. وفي عهد السلطان أبي العباس أحمد العاقل (834- 866هـ/1431- 1462م) حُصِّن المشور وقُوِّيَت دفاعاته ببناء سور حوله بسبب تعرض السلطان المذكور لحادثة تمرد وعصيان فاشلة، فقرر تسوير القصر كما أشرنا إلى ذلك، وظلت هذه البناية مركزا لحكم آل زيان إلى غاية سقوط دولتهم[6].

---

[1]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 105.

[2]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 114. أنظر كذلك: بن سهلة ثاني سيدي مُحَمَّد: المؤثرات الحضارية الأندلسية على الهوية الثقافية في الجزائر – تلمسان أنموذجا –، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان 2014/2013، ص 239.

[3]- عطاء الله دهينة، الحضارة الجزائرية في عهد الزيانيين، ضمن كتاب: "الجزائر في التاريخ" (العهد الإسلامي)، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر1984، ص 463.

[4]- لخضر عبدلي، المرجع السابق، ص ص 63 – 64.

[5]- بوزياني فاطمة الزهراء، دراسة تقييمية للحفائر الأثرية بتلمسان، "أغادير والمنصورة والمشور"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان 2011/2010، ص ص 60 – 61، أنظر كذلك: Atallah Dhina, Le royaume Abdelouadide à l'époque d'Abou Hammou Moussa 1er et d'Abou Tachfine 1er, Office des publications universitaires – Alger1985, p 32.

[6] - Ibidem, pp 126-128.

اجتهد الحرفيون بمختلف طوائفهم في إعطاء صورة جميلة لقصر المشور. فإلى جانب سعته وعلو أسواره، كان هذا القصر مزينا بالرخام والفسيفساء الملونة التي تكسو قاعته وجدرانه، وكانت أرضيته مكسوة بالجبس الأنيق. أما سقفه، فكان مزيناً بالخشب المدهون والثريات النحاسية الفخمة التي كانت تحمل قناديل الزيت والشموع[1]. وبالجملة، فقد كان هذا القصر آية في الجمال بفضل جهود الحرفيين في البناء والزخرفة.

استمر سلاطين الدولة الزيانية في الاهتمام بالقصور من حيث إعادة ترميمها أو ببناء قصور جديدة، حيث تذكر المصادر التاريخية أن السلطان أبا زيان محمّدا الأول (703- 707هـ/1303- 1308م) - وبعد أن استتب له الوضع بمدينة بتلمسان – شرع في إصلاح وبناء ما تهدم من أبنية وقصور نتيجة الحصار الطويل الذي تعرّضت له المدينة من قبل المرينيين والذي تسبب في تخريب وإتلاف كثير من البنايات[2].

وعندما تسلم السلطة "أبو حمو موسى الأول" (707– 718هـ/1307– 1318م) وعزم على الشروع في حركة البناء والتشييد، أرسل إليه أمير غرناطة أبو الوليد بن الأحمر بمجموعة من الحرفيين في البناء، فشرع هؤلاء في تشييد القصور والمنازل بتلمسان الزيانية[3]، ولعل في هذه الإفادة المصدرية ما يفيد بأن اليد العاملة الأندلسية كان لها حضور بارز في عمليات البناء التي شهدتها مدينة تلمسان الزيانية خاصة تلك المرتبطة بالدولة المخزنية.

أما في فترة حكم السلطان الزياني عبد الرحمن أبي تاشفين (718– 737هـ/1318– 1337م)، فقد تم بناء عدد من القصور الجميلة والرائعة، بحيث تذكر المادة الخبرية بأن السلطان المذكور كان مولعاً بتحبير الدور، وتشييد القصور، والمصانع، واغتراس المنتزهات[4]، وفي السياق ذاته وردت عبارة عند ابن الخطيب (تـ 776هـ/1374م) تفيد بأن هذا السلطان هو مشيد القصور، ومروض الغروس، ومتينك الترف[5]، مما يعني أن السلطان المذكور قد أُنجِز في عهده وبأمره العديد من البنايات السلطانية مثل القصور، مستعينا في ذلك بعدد كبير من الأسرى الروم، فكان منهم من يحترف النجارة والبناء والتزويق وحرفا أخرى، حيث عَرف – أي السلطان عبد الرحمن أبي تاشفين – عهده تشييد

[1]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 115.
[2]– يحي بن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 234.
[3]– محمّد الطمار، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر 1983، ص 239.
[4]– التنسي، المصدر السابق، ص 140.
[5]– ابن الخطيب، لسان الدين ذو الوزارتين، الإحاطة في أخبار غرناطة، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه: محمّد عبد الله عنان، الطبعة الثانية، مكتبة الخانيجي بالقاهرة – مصر 1973، ج1، ص 539. ويتحدث المصدر نفسه عن القصور الجميلة في عهد السلطان عبد الرحمن أبي تاشفين (717- 738هـ/1307- 1318م) فيقول: وبلغ من تشييده المصانع والقصور والمتنزهات الغاية البعيدة. انظر: ابن الخطيب، أبو عبد الله محمّد السلماني، رقم الحلل من نظم الدول، ص 37.

بعض القصور، وهي: دار السرور، وأبي فهر، ودار الملك[1]، ولعل في استعانة سلاطين الدولة الزيانية بالحرفيين والصناع على اختلاف تخصصاتهم من الأندلس والأسرى الروم، يعتبر أمرا عاديا في هذه المرحلة من عمر الدولة التي يظهر أنها لم تكن قد أدركت بعد مرحلة التحضر والتمدن، وهو ما جعل الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية يشكل ضرورة أملتها طبيعة المرحلة التي كانت تعيشها الدولة الزيانية وقتئذ، وحتى بالنسبة لمدينة فاس في الفترة المدروسة، سيلاحظ الدارس أنها هي الأخرى احتضنت يد عاملة من الأندلس والمسيحيين وسيأتي بيان ذلك في الباب الثاني من هذه الدراسة، ولعل الاستفادة من الخبرة الأندلسية أو المسيحية بالنسبة للمدينتين يدخل في إطار التعاون وعلاقات الصداقة التي تربط بين الأطراف المعنية والتي تضمنتها المعاهدات المبرمة بين دولها.

يقول جورج مارسي في هذا الخصوص: "ولا نعرف إلا أسماء ثلاثة من قصوره: دار الملك، ودار السرور، ودار أبي فهر، فما هي هذه الديار؟"، ويتساءل أيضا: "وأين كانت قائمة؟"، فيجيب بما نصه: "أننا نجهل ذلك"، ويعتقد – هذا الأخير – بأنها كانت تشكل منازل نزهة أكثر من كونها قصورا حقيقية، شبيهة بتلك الباقية في ضواحي مدينة بالرمو الإيطالية، وهي إقامات للترويح على النفس، وقاعات استقبال ملاصقة لأكشاك ذات المراقب، ولرواقات معمدة تنفتح واسعة على برك ماء وبساتين، ونميل إلى تحديد موضعها حول الحوض الكبير، إلا أنه يمكن اعتبارها مع ذلك أماكن كانت تستعمل للإقامة سواء من أفراد الملك أو من الأجانب الذين ينزلون ضيوفا عند الأسرة الحاكمة[2].

يتبين مما سبق ذكره أن بعض سلاطين دولة بني زيان اهتموا بتشييد العديد من القصور، واستعان هؤلاء السلاطين بمجموعة من الحرفيين المتخصصين في البناء من الأندلس، وكذلك بالأسرى الروم، بالإضافة إلى اليد العاملة المحلية. وكانت هذه القصور كما يقول الحسن الوزان في كتابه وصف إفريقيا: تضم البساتين والسقايات، وكلها مبنية بكامل العناية وبأسلوب فني رائع وجميل[3]. لكن يظهر أن هذه القصور الرائعة قد تعرّضت للتخريب والتهديم بسبب التهديدات الكثيرة التي تعرضت لها مدينة تلمسان في الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م) خاصة من المرينيين، وكذلك في العهد الاستعماري (1830- 1962)، ونتيجة للظروف الطبيعية أيضا، مما يقف عائقا أمام رسم صورة واضحة ومكتملة عن هذه المنجزات المعمارية، والأمر هنا لا يقتصر على القصور السلطانية، بل يتعدى ذلك ليشمل التكوينات المعمارية الأخرى من مدارس وقناطر وجسور والتي تعرضت للتخريب والهدم، وهو ما يحول دون معرفة

---

[1]- التنسي، المصدر السابق، ص 140، انظر أيضا: بغية الرواد، ج1، ص 239، العبر، ج7، ص 190. أنظر كذلك: Atallah (D), Op, cit, p 35.

[2]- جورج مارسي، المرجع السابق، ص ص 87 – 88.

[3]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 20.

خصائص الفن والطراز المعماري الزياني في كثير من جوانبه، عكس ما هو عليه الأمر بمدينة فاس التي لا زالت تحتفظ بعدد لا بأس به من البنايات التي تجسد طرازا خاصا بها، وإن كان الأمر بالنسبة للمدينتين يأخذ الكثير من تفاصيله من الطراز المعماري الأندلسي.

2- القصبات:

ترمز القصبة إلى المكان الحصين الذي يصعب اختراقه. وتحاط في العادة بسور عال مبني بالحجر، وكانت القصبة في بلاد المغرب الإسلامي الوسيط المكان الذي تقيم فيه الحامية العسكرية بأمر من السلطان[1].

أنشئت قصبة تلمسان في عهد السلطان أبي حمو موسى الأول (707- 718هـ/1307- 1318م)، ومن الأسباب التي دفعت هذا السلطان إلى تشييد هذه القصبة وتعميرها - حسب ما أورده ابن خلدون في كتابه العبر- مبالغته في أخذ الرهائن من القبائل المختلفة التي كانت تدخل تحت طاعته حتى يضمن ولاءها لسلطانه، وفي ذلك يقول ابن خلدون: "وهي - أي القصبة - الغور الفسيح الخطة تماثل بعض الأمصار العظيمة، اتخذها للرهن، وكان يبالغ في ذلك حتى يأخذ الرهن المتعددة في البطن الواحد والفخذ الواحد والرهط. وتجاوز ذلك إلى أهل الأمصار والثغور والمشيخة والسوقة، فملأ تلك القصبة من أبنائهم وإخوانهم، وشحنها بالأمم بعد الأمم، وأذن لهم في ابتناء المنازل واتخاذ النساء، واختط لهم المساجد، وجمعوا بها لصلاة الجمعة، ونفقت بها الأسواق والصنائع، وكان حال هذه البنية من أغرب ما حكي في العصور عن سجن"[2]، ويتبين من وصف ابن خلدون للقصبة الزيانية أن هذه الأخيرة كانت تتوفر على جميع الضروريات التي يحتاجها الأفراد في معيشتهم اليومية.

بما أنه لم يعد لهذه القصبة وجود في الوقت الراهن، فلم يهتد الباحثون والأثريون إلى تحديد مكانها بدقة، إلا أن هناك من الدارسين من يرجح أن يكون مكانها غربي المشور، في اتجاه حي المطمر[3].

ومن ضمن البنايات التي اختصت بها الدولة المخزنية الفنادق، بحيث يمكن القول، بأن هذه الأخيرة شكلت في حواضر الغرب الإسلامي الوسيط مؤسسات اقتصادية هامة، حيث ينزل بها التجار الغرباء من الحواضر والبوادي المجاورة للمبيت وقصد تخزين السلع وتصريفها فيما بعد، إلا أن الإقامة فيها كانت مكلفة نوعا ما، وعليه، كان لا ينزل

---

[1]- عبد العزيز بن عبد الله، بلاد الشام وأثرها في بلورة السمات الإنسانية للعلم والعمل في المغرب، مجلة المجمع العلمي العربي، العدد 2/ أفريل 1986- سوريا 1986، ص 259.

[2]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 139.

[3]- عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص 59.

فيها إلا من كانت أحواله المادية لا بأس بها[1]. وتفيد المعلومات المتوفرة أن الفنادق بالغرب الإسلامي أصبحت عبارة عن منشآت صناعية وحرفية، فكانت تُدِرُّ دخلا هاما للدولة وللمالكين لها من الخواص والمؤسسات الدينية[2].

لقد كانت الفنادق عبارة عن تكوينات معمارية داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط، وهي من إنشاء الدولة المخزنية، ويظهر أن هذه المنشآت كانت تبنى بالقرب من الأحياء التجارية والأسواق المهمة، والمقصود بها هنا هو قيصرية تلمسان الشهيرة، ويمكن كذلك أن تبنى خارج الأحياء السكنية. أما بالنسبة لتصميم الفنادق وتخطيطها، فيظهر أنها كانت تتشكل من طابقين أو أكثر، وتحوي داخلها مرافق مختلفة مثل: الحمامات والأفران لطهي الخبز والمطاعم والمخازن، فضلا عن دكاكين وقاعة للفصل في النزاعات وإسطبلات ومخازن، وكان فيها كذلك كنيسة للنصارى وبيعة لليهود، وكان بالفنادق حراس مهمتهم توفير الحماية لمن يقصدها من التجار وأرباب الأموال، وتولت السلطة الحاكمة بتلمسان الإشراف عليها، بحيث جعلت داخل هذه البناية موظفا لديها مهمته مراقبة السلع وتحديد الضريبة المقررة[3].

من المنجزات العمرانية التي شيدتها السلطة الزيانية كذلك: السجون، فقد كان المشور الذي انتظم فيه السلطان وكبار الحاشية يحتوي على سجون عدة يحبس فيها الأعيان من وزراء وكتاب وقادة، وتتكون هذه السجون من بيوت تعرف بالدويرة. كما أشارت بعض الدراسات إلى وجود سجون أخرى، كان أحدها يقع بالقرب من سوق السراجين وآخر بالقصبة[4].

بعد استعراض جهود السلاطين الزيانيين في تشييد العمائر العسكرية بمدينة تلمسان في الفترة المدروسة، يظهر أن جهودهم كان لها الأثر الكبير في الدفاع عن المدينة وحمايتها من الأخطار المحدقة بها. وأثبتت هذه العمائر العسكرية قدرتها ونجاعتها أمام الهجمات المتكررة خاصة من قبل المرينيين في كثير من المناسبات، ولا أدل على ذلك من الحصار الطويل الذي ضربه المرينيون على المدينة أواخر القرن 7هـ/13م، والذي استمر - كما هو معروف - لثماني سنوات وعدة شهور. ويظهر كذلك أن الزيانيين استفادوا من الخبرات السالفة للدول التي سبقتهم في إنشاء الأسوار والأبراج والقلاع، وطوروا عمارتها بما يتناسب مع وظيفتها الدفاعية.

---

[1]- فاطمة بلهواري، الأسواق (نظمها وضوابطها)، ضمن كتاب: "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160 – 962هـ / 777 – 1554م)"، إشراف: فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر 2014، ص 116.

[2]- أليفياريمي كونستابل، إسكان الغريب في العالم المتوسطي (السكن والتجارة والرحلة) في أواخر العصر القديم وفي العصر الوسيط، تعريب وتقديم: محمد الطاهر المنصوري، مراجعة: محمد ياسين الصيد، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 2013، ص 358، 360.

[3]- فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص 116. أنظر أيضا: Atallah(d) op cit, p 60.

[4]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص ص 115- 116. أنظر كذلك: خالد بلعربي، المرجع السابق، ص 51.

تمثل العمارة الحربية في عمارة المدن الإسلامية جانبا هاما من جوانب الإبداع المعماري الذي يعكس أساليب وطرق الدفاع عن هذه المدن، ويعكس من منظور آخر جانباً هاما من جوانب تاريخ مدننا الإسلامية[1]، وعلى هذا الأساس صدرت الأوامر السلطانية للبنائين وغيرهم من الحرفيين بالعمل على تحقيق هذه الغاية.

سك النقود:

ذكر "ابن خلدون" في مقدمة كتابه العبر، أن من شارات الملك والسلطان السكة[2]، وبالتالي، فإن السكة تعتبر من رموز الدولة، وهو الأمر الذي ترتب عنه احتكار الدولة المخزنية لعملية ضرب النقود وسكها، وحتى بالنسبة لدور الضرب – التي كانت تابعة لبعض الأطراف غير المرتبطة بالدولة – فقد كانت السلطة تراقب عملها، وتتدخل أحيانا بزجر هؤلاء إذا تبين مخالفتهم لقواعد هذه الحرفة ونظمها، إلا أن تنفيذ هذا الأمر كان يرتبط إلى حد ما بقوة الدولة وضعفها، حيث كثيرا ما استغلت بعض الأطراف – التي لها دراية بعملية السك – فرصة انشغال السلطة المركزية في الداخل أو الخارج لضرب نقود مزيفة خاصة الفئة التي تعمل في معالجة المعادن وتصفيتها، وهو الأمر الذي أجبر الدولة المخزنية على التدخل لوضع حد لمثل هذه الأنشطة لأنها تضر بالحياة الاقتصادية كثيرا، وسيلاحظ الدارس بأن مظاهر الغش وتزييف العملة قد عرف انتشارا واسعا خلال الفترة المدروسة بتلمسان وفاس على حد سواء.

إن مفهوم السكة –كما جاء عند ابن خلدون – هو الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد تنقش فيه صور أو كلمات مقلوبة، ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى، وبعد تقدير أشخاص الدنانير والدراهم بوزن معين يصطلح عليه[3]، وهو ما يفيد أن العمل داخل دار الضرب كان يتم عبر مراحل وبصورة مستمرة من طرف عدد من الحرفيين والصناع ممن يمتلكون خبرة ودراية بتحويل المعادن وتصفيتها ودمجها، وبالنظر إلى أهمية هذه الدار، فقد حرصت السلطة المركزية بمدينة تلمسان على توفير كل ما يلزم من مواد وأدوات لضمان (الذهب والفضة) السير الحسن لها.

تعتبر دار الضرب المكانَ الذي كانت تتم فيه عمليات سك العملة عبر مراحلها المختلفة، وكانت هذه الدار تضم فريقاً من الحرفيين والصناع على اختلاف تخصصاتهم، وكان عملها يتم بإشراف ناظر تعينه السلطة المركزية. ومن

[1]- محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص109.
[2]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 41.
[3]- المصدر نفسه، ص 41.

هذا المنطلق ضرب الزيانيون نوعين من النقود: الدينار الذهبي المستدير، والدرهم الفضي المربع أو المركن – كما كان يعرف خلال الفترة الموحدية – على الطراز الموحدي (المقصود بالطراز الموحدي في النقود الزيانية هو احتواء دنانيرهم ودراهمهم على أشكال ونصوص مماثلة لمثيلتها الموحدية مع الأخذ – طبعا – بطبيعة الفترة التاريخية). كما أصدرت دار الضرب بالمدينة أجزاء لهذين النقدين، والظاهر أن النقود التي كانت تصدرها دار الضرب بمدينة تلمسان في الفترة قيد الدراسة كانت تتميز بدقة الصنع وجمال الخط ورقة الزخارف[1].

– مقر دار السكة:

كانت لمدينة لتلمسان كما هو الحال في باقي الأمصار الإسلامية تقاليد عريقة في سك العملة قبل مجيء الزيانيين، حيث يذكر أحد الباحثين أن مدينة تلمسان كانت تتوفر على دار لضرب النقود منذ عهد المرابطين في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي على الأقل، وكانت هذه الدار قد أُنشئت حوالي سنة 534هـ/1139م[2]، لكن حتى قبل الفترة المذكورة، ضربت الدول التي كانت مدينة تلمسان تقع في مجالها عملة خاصة بها[3].

ويبدو أن دار الضرب هذه استمرت في العمل عندما تمكن الموحدون من السيطرة على مدينة تلمسان، حيث ضرب عبد المؤمن بن علي الكومي (487- 558هـ/1094- 1162م) دنانيره الذهبية بمدينتي بجاية وتلمسان ومدن أخرى من بلاد المغرب الإسلامي، وهو ما يستفاد منه وجود دار لضرب النقود بالمدينة المذكورة[4].

لم تسعفنا المادة الخبرية بالمكان الذي كانت تتواجد به دار الضرب بتلمسان، بالرغم من أن هذه الدار كانت موجودة بالفعل قبل تأسيس الدولة الزيانية منتصف القرن السابع الهجري/13م، وهو الأمر الذي يجعلنا نعتقد بأن دار الضرب بالمدينة في الفترة الزيانية إما هي الدار نفسها التي كانت موجودة من قبل، وإما أن دارا جديدة قد تكون استُحدثت لسك العملة في العهد الزياني، لكن في جميع الأحوال وبالنظر إلى أهمية دار الضرب بالنسبة للدولة المخزنية، فإنه من المرجح جدا أن تكون هذه الدار قريبة من المجال الذي كان يضم مقر إقامة سلاطين الدولة الزيانية.

---

[1]– عبد العزيز لعرج، السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني، مجلة البحوث التاريخية، المجلد33، العدد2/ يوليو2011- ليبيا2011، ص 55، 59.

[2]– حسن حافظي علوي، جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، مجلة المناهل، العدد 56، السنة الثانية والعشرون، سبتمبر 1997، كتابة الدولة المكلفة بالثقافة- المملكة المغربية1997، ص ص 366 – 367.

[3]– خالد بلعربي، التعامل النقدي والأوزان والمكاييل، ضمن كتاب: "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160 – 962هـ / 777 – 1554م)"، إشراف: فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر2014، ص ص136- 137.

[4]– محمد باقر الحسيني، تحقيقات واستدراكات وإضافات على ما ورد في معجم الأنساب لزامباور على ضوء نقود المغرب والأندلس ما بين القرنين 4 – 10هـ / 10 – 16م، مجلة المؤرخ العربي، العددان 41 و42، السنة السادسة عشر 1990، اتحاد المؤرخين العرب- العراق1990، ص 214.

لقد كانت دار السكة تحت إشراف أسرة تعرف بأسرة بني الملاح، وهي الأسرة التي نزحت من الأندلس واستقرت بمدينة بتلمسان في عهد السلطان يغمراسن بن زيان (633 – 681هـ/1235 – 1282م)، وكانت هذه الأسرة تحترف السكاكة في مدينة قرطبة. وعلى إثر استقرار أفرادها بمدينة تلمسان، وبالنظر إلى خبرتهم ودرايتهم بتقنيات هذه الحرفة، أسند إليهم يغمراسن بن زيان مهمة الإشراف على دار السكة بالمدينة[1].

أما بالنسبة لتمويل دار السكة بالمعادن المطلوبة، فالمتعارف عليه أن الدولة كانت تمتلك كميات معتبرة من الذهب والفضة والنحاس بالنظر إلى علاقاتها المتينة مع بلاد السودان الغربي من جهة، ومن جهة ثانية فقد كانت تلمسان تمثل دور الوسيط التجاري بين بلاد السودان الغربي والممالك المسيحية، فكان لذلك أثر إيجابي في حيازتها على نصيب وافر من معدن الذهب، وهو المعدن الذي اشتغل عليها الحرفيون الموجودون في دار السكة[2].

كانت عملية التمويل تتم بين القائمين على دار السكة والصرافين الذين يدفعون المعدن لهذه الدار، وتتولى دار السكة تحويل المعدن إلى نقود، وذلك في مقابل مبلغ من المال يدفعه الصرافون[3]، وتشير إحدى الدراسات إلى أن دار الضرب كانت مفتوحة للجميع، وكان من حق أي فرد أن يأتي بالذهب أو الفضة لتضرب له، وكان التجار والصرافون في القرن الرابع الهجري (10م) يتوسطون بين الناس وبين دار الضرب، فيأخذون من الناس المعادن الثمينة ويعطونهم ما يساويها في القيمة الاسمية للنقود[4]، وهو ما يعني تنوع مصادر تمويل دار الضرب بالمدينة.

لم تكن الدولة الزيانية تتولى وحدها سك العملة، بل تولى ذلك معها أطراف أخرى، أفراد أو عائلات كبرى خاصة من اليهود، والذين كانت لهم ورشات خاصة لسك النقود. لكن الملاحظ هو أن هذه الورشات كثيرا ما سكت عملة نقدية مغشوشة أثرت بشكلٍ كبيرٍ على الحركة والمعاملات التجارية بالمدينة[5]، ولعل هذا الأمر هو الذي دفع بالحكيم المديوني مؤلف كتاب "الدوحة المشتبكة" إلى التطرق بالتفصيل لأنشطة اليهود في هذا الجانب، مبرزا خطورته والتحذير منه، طالبا من السلطة الحاكمة التدخل بحزم وصرامة لمحاولات تزييف العملة، وحتى إن كانت هذه

[1]- ابن خلدون ، العبر، ج 7، ص ص 140-141، أنظر كذلك: رفيق خليفي، حرفيو السك النقدي في المغرب الزياني، أسرة ابن الملاح أنموذجا (633 – 718هـ / 1235 – 1318م)، مجلة الناصرية، العدد الرابع/ جوان 2013 – مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر- الجزائر2013، ص ص 90-91.

[2]- خالد بلعربي، التعامل النقدي والأوزان والمكاييل، ص 152.

[3]- رفيق خليفي، المرجع السابق، ص 98.

[4]- سيدة إسماعيل الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني عشر/1964-1965، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة – مصر1965، ص ص 98-99.

[5]- رفيق خليفي، المرجع السابق، ص 98.

المسألة تخص مدينة فاس في العهد المريني، على اعتبار أن المديوني شغل منصب ناضر دار السكة بفاس المرينية، إلا أن هذا الأمر لا يقتصر على مدينة فاس فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل جميع مدن وحواضر الغرب الإسلامي الوسيط التي احتضنت دارا لسك النقود تحت الإشراف المباشر لوالي المدينة.

وعلى صلة بموضوع حرفة السك النقدي في العهد الزياني، فهناك من الدارسين من يرى بأن انتشار النقود المزيفة بين الناس يعود بالأساس إلى نشاط دور الضرب الخاصة التي لم تتوان في سك عملة نقدية مزيفة في كثير من الفترات، مستغلة في ذلك قلة الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي من شأنه إضعاف الرقابة على أنشطة هذه الدور[1]، ولعل هذا الأمر هو الذي حرك بعض الفقهاء وجعلهم يطالبون الدولة بضرورة التصدي لكل من له صلة بتزييف النقود، بالنظر إلى الانعكاسات السلبية التي يحدثها رواج النقود المغشوشة والمزيفة في إضعاف الحركة التجارية وفقدان الناس رؤوس أموالهم[2]، والجدول التالي يعطينا صورة مبدئية عن عيار (وزن) وأبعاد الدينار الذهبي الزياني[3].

الدينار الذهبي الزياني	الدينار				نصف الدينار			ربع الدينار			ثمن الدينار	
العيار/غ	4.95	4.66	4.45	4.44	2.30	2.26	2.22	1.15	1.13	1.05	0.56	0.52
البعد/مم	30	32	29	29	22	25	25	17	16	20	8	6

وبالرجوع إلى عملية التمويل، يذكر الحكيم المديوني- صاحب كتاب الدوحة المشتبكة - أن المعادن التي كانت تدفع للسكاك في دار الضرب، إنما كانت تتم بحضور شاهدين يكتبان في وثيقة أسماءهما، واسم القابض، والدافع، وكمية المعدن، والأجرة المتفق عليها، ونوع وكمية المصنوع من دنانير ودراهم وقراريط[4].

[1]- مسعود كربوع، نوازل النقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي- جمعا ودراسة وتحليلا- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر 2013/2012، ص ص 100- 101.

[2]- بلعربي خالد، التعامل النقدي والأوزان والمكاييل، ص ص 166-167.

[3]- Atallah, Dhina, les états de l'occident Musulman aux XIII, XIV et XV siècles, office des publications universitaires- Alger 1984, p 214.

[4]- الحكيم المديوني، أبو الحسن علي بن يوسف، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق: حسين مؤنس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، العدد 1 و2، المجلد السادس، معهد الدراسات الإسلامية في مدريد- إسبانيا1958، ص117. أنظر كذلك: خيرة سياب، العملات المغربية (النقود) من خلال المعيار للونشريسي، مجلة رفوف، العدد الأول/جوان 2013، مخبر المخطوطات الجزائرية في غرب إفريقيا، الجامعة الإفريقية- أدرار2013، ص 133. وهو ما يعني أن الدولة المخزنية قد اتخذت كل التدابير التي من شأنها الحفاظ على أموال الناس.

- سـك النقـود المزيفـة والمغشوشـة:

عرفت مدينة تلمسان كغيرها من مدن المغرب الإسلامي في العصر الوسيط ظاهرة الغش في النقود، وهو الأمر الذي ستكون له آثار سلبية على النشاط الاقتصادي في المدينة. وقد انبرى مجموعة من الفقهاء التلمسانيين لهذه الظاهرة وتصدوا لها بكل حزم، يظهر ذلك من خلال القضايا العديدة التي تضمنها كتاب "تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر" للعقباني، والفتاوى التي وردت في كتاب "المعيار المعرب" للونشريسي، حيث يتلّخص مضمون هذه المسألة في ضرورة التصدي لهذه القضية مع إنزال العقوبات بالحرفيين الذين لا يحترمون قواعد حرفة السك النقدي وأصولها، وفي هذا الخصوص وجدنا العقباني في مصدره المذكور يتعرض لمسألة تزييف النقود ليس فقط في تلمسان وإنما في جميع مدن الغرب الإسلامي خلال الفترة مدار الدراسة وهذا هو مضمون إفادته: وأقول أن فساد سكة المسلمين وغش دراهمهم قد عم وقوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها ولم يقع لمادة ذلك حسم ولا إزالة حتى كادت رؤوس أموال الناس تنقرض من أيديهم بغلاء الأسعار في كل شيء[1]، وهو ما يفيد بأن السلطة المركزية بالمدينة ممثلة في شخصية المحتسب، كان ينتظرها عمل كبير في هذا المجال، وهو ما من شأنه كسب ثقة العملاء خاصة الأجانب الذين استقروا بالمدينة كممثلين للدول الأوربية التي كانت في حاجة ماسة للمعدن الثمين.

سبق وأن ذكرنا بأنه لم تكن الدولة وحدها من يتولى سك العملة، بل كانت هناك ورشات ودور ضرب خاصة تتشكل في الغالب الأعم من بعض العائلات المتنفذة بالمدينة، بالإضافة كذلك إلى احتراف بعض العناصر اليهودية للأنشطة التي تتعلق بتحويل المعادن. وبالتالي، فإن عملية تزييف العملة كانت غالباً تأتي من الطرف الثاني – أي الخواص –، ويظهر بأن هؤلاء لم يكونوا يلتزمون بإصدار عملة نقدية صحيحة ونقية، بل كانوا يخلطون معادن أخرى – كالنحاس – بالذهب والفضة من أجل تكثيرها والتربح منها[2]، وهناك من كان ينقص من وزنها[3]، وهو الأمر الذي جعل السلطة المركزية تعمل على اتخاذ التدابير التي من شأنها التصدي لهذه المسألة.

---

[1]- العقباني التلمساني، أبو عبد الله محمّد بن أحمد، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: علي الشنوفي، Extrait du Bulletin d'études Orientales de L'institut Français De Damas, Tome XIX, 1967, p 105.

[2]- رفيق خليفي، المرجع السابق، ص 98. في هذا الصدد يشير أحد الدارسين إلى أنه كان هناك نقود جيدة ونقود رديئة، أما النقود الجيدة فتلك التي كانت تسك في دار الضرب، أي النقود التي تصدرها الدولة والتي يثق فيها الناس، لأن السلطة هي التي تتولى سكها ومراقبة عيارها وخلوص ذهبها وفضتها، وأما النقود الرديئة فهي أنواع متعددة حسب تفنن الناس في الغش والتزييف، فكان بعض الناس يعمد إلى الضرب على سكة السلطان وتقليدها، وكان ضرب النقود من اختصاص السلطان أو ممثليه في الأقاليم، أما سك النقود خارج دار الضرب الرئيسية فكان يعتبر جريمة. أنظر: سيدة إسماعيل كاشف، المرجع السابق، ص ص 97 – 98.

[3]- خالد بلعربي، ورقات زيانية، ص 63.

ضمن المجال الحضري الذي تسكنه جالية يهودية بمدينة تلمسان، كانت هناك بعض الأمكنة التي استغلتها هذه العناصر في عملية تزييف العملة وترويجها على المستوى المحلي خلال الفترة المدروسة خاصة في أواخر عمر الدولة الزيانية، حيث كان هؤلاء يشتغلون في غالب الأمر بخطة أو وظيفة الصيرفة في بلاد المغرب الوسيط عموما، وفي مدينة تلمسان على وجه الخصوص، وذلك بالنظر إلى الخبرة والدراية التي اكتسبوها في هذا الميدان. وكان ولاة الأمر في تلمسان الزيانية يعتمدون على الحرفيين منهم والمتخصصين في سك النقود، خاصة بعد أن أصبح اليهود أعوانا للسلطان الزياني عبد الواحد بن أبي حمو موسى الثاني (814 – 827هـ/1412– 1424م)[1]. والذي تمكن اليهود – في فترة حكمه – من الاشتغال في دار السكة بالمدينة، فاستغلوا ذلك في ضرب عملة خارج هذه الدار وروجوها، مما جلب عليهم سخط فقهاء المسلمين الذين كان من أبرزهم العقباني[2].

هناك نقطة مهمة تتعلق بمسألة تزييف العملة الزيانية، ألا وهي قيام أحد سلاطين بني زيان بسك عملة نقدية من الذهب الرديء، ونقود فضية غير خالصة، ونقود نحاسية متفاوتة القيمة والنوع[3].

يظهر أن تزييف النقود في المغرب الإسلامي خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م) قد أخذ في الانتشار والتوسع، خاصة خلال الفترات التي كانت تشهد فيها المنطقة تهديدات داخلية وخارجية ينتج عنها ضعف الرقابة على النقد المتعامل به بين الناس، ويبدو أن هذا الوضع قد ألحق ضررا بالحركة الاقتصادية بمدينتي تلمسان وفاس في الفترة المدروسة، وهو الأمر الذي كان يمثل تحديا كبيرا للدولة المخزنية وقتئذ.

– العمـل داخـل دار السكـة:

كان العمل داخل دار السكة في تلمسان خلال الفترة الزيانية (7- 10هـ/13- 16م) يتم بتأطير جهاز إداري، في حين كان هناك عدد من الحرفيين المتخصصين في سك النقود مهمتهم تختلف من واحد لآخر، نظراً لتعدد المراحل التي تمر بها عملية السك داخل الدار المذكورة.

[1]– خالد بلعربي، التعامل النقدي والأوزان والمكاييل، ص 156.

[2]– نصيرة عزرودي، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة، مجلة المواقف، العدد 6/ ديسمبر 2011، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية– جامعة معسكر 2011، ص 322.

[3]– الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 23. وعلى صلة بما ورد بخصوص هذه المسألة، يشير أحد الدارسين إلى أن دار الضرب بتلمسان خلال القرن 10هـ/16م، كانت تصدر نقودا فضية غير خالصة – حسب ما أفدنا به الوزان في مصدره – نتيجة خلط النحاس بمعادن أقل قيمة، وهو إجراء يلتجأ الحكام إليه عند العجز عن التزود بالمعدن الثمين، خاصة بعد أن فقدت الدولة الزيانية سيطرتها على ميناء وهران والمرسى الكبير. انظر: عادل النفاتي، المجتمع والجغرافية الثقافية لبلاد المغارب (حفريات في أدب الرحلة– القرن16م)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء– المغرب2015، ص123. وفي هذا الخصوص، سنشير إلى أن سك عملة مزورة في عهد السلطان المذكور، كان بسبب وجود حرفيين يهود يعملون في دار السكة بتلمسان.

أ- الجهـاز الإداري:

1- الناظـر:

يعتبر الناظر المسؤول الأول عن دار السكة وعلى جميع العمليات التي تتم داخل هذه الدار، وكان هذا الأخير يُعيَّنُ من قبل السلطان الزياني، ومن المعروف أن دار السكة بمدينة تلمسان كانت تسيّر من قبل أسرة بني الملاح الأندلسية في المرحلة الأولى من تأسيس الدولة الزيانية، وذلك منذ عهد يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235-1282م)، ومن الأسماء التي كان يعرف بها الناظر أيضا: الأمين[1].

كان على ناظر أو أمين دار السكة بالمدينة الإسلامية أن يستوفي أولا مجموعة من الشروط، بحيث يجب أن يكون على علم ومعرفة تامة وكاملة بأصول هذه الحرفة، أمينا، يستطيع أن يميز بين النقود الحقيقية والمزيفة، وضليعا بأوصاف المعادن وما يصلحها وما يفسدها، وأن يكون على دراية بأنواع خطوط وأشكال الفتح، وتصنيفه والخط، وهمزته، بالإضافة إلى النزاهة والديانة حسب ما يذكره الحكيم المديوني في مصدره[2].

يتبين من خلال ما تم عرضه أن الناظر هو المسؤول عن جميع المراحل المرتبطة بسك العملة داخل دار الضرب، حيث تمثّل عمله في مراقبة عمل السكاكين، فيتتبع جميع مراحل السك من دخول المعدن إلى دار الضرب إلى غاية تحويله إلى عملة نقدية. وكان دوره مهما في إخضاع المصنوع الثمين للوزن والقياس من أجل التأكد من موافقته للشروط المحددة التي أوصى بها السلطان لعملته[3]، ويتبين من خلال المهام التي أنيطت بناظر دار الضرب بتلمسان، أن هذه الوظيفة كانت تتطلب من صاحبها أن يكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقه وعند حسن ظن السلطان الذي عينه، لذا أسند سلاطين الدولة الزيانية بتلمسان مهمة الإشراف على هذه الدار لأسرة بني الملاح الأندلسية، هذه الأخيرة تمكنت من سك نقود خاصة بالزيانيين في مرحلة قوة الدولة وازدهارها.

1- محمّد القبلي، تاريخ المغرب (تحيين وتركيب)، الطبعة الأولى، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب- الرباط 2011، ص241.

2- الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص 112.

3- خيرة سياب، المرجع السابق، ص 133. يذكر أحد الدارسين بأن دار الضرب بمدينة تلمسان عملت على سك النقود الذهبية والفضية والتي كان وزنهما ومقاساتهما قريبة من نقود الدولة الموحدية. أنظر: عبد العزيز لعرج، السكة الجزائرية، ص 60. لقد كانت التوجيهات والأوامر صارمة فيما يخص العمل داخل دار الضرب، حيث يطالعنا ابن الصابي في رسائله بأنه كان يقع على عاتق المشرف على الدار المذكورة تصفية معدني الذهب والفضة من كل الشوائب ومظاهر الغش والتزييف خلال عمليات السبك والتخليص، وأن يحرص الناظر على أن يكون الضرب على الطابع الذي أمر به السلطان، بالإضافة الى تمحيص ومراقبة ما يجلبه التجار والصيارفة (الذهب والفضة) الذين يتعاملون مع دار الضرب. انظر: الصابي ابن زهرون، أبو إسحاق إبراهيم بن هلال، المختار من رسائل أبو إسحاق إبراهيم بن هلال ابن زهرون الصابي، تحقيق وتعليق: شكيب أرسلان، الطبعة الأولى، الدار التقدمية، المختارة- لبنان 2010، ص 116.

هذا بالنسبة لعمل الناظر داخل دار الضرب، لكن هل هذا يعني أن مهمة الناظر كانت تقتصر على تتبع مراحل سك العملة داخل دار الضرب فقط، أم هناك أعمال أخرى كانت ضمن اهتماماته؟

بالرجوع إلى كتاب "الدوحة المشتبكة" للحكيم المديوني، يظهر أن عمل الناظر تجاوز الأمر المذكور سابقا، حيث كان من واجباته أيضا أن يبحث عن الحرفيين والصناع المشتغلين بالصيرفة، ويمحص خطوط الدنانير والدراهم التي بين أيديهم مع التحقق من طوابعها، وكان يبحث كذلك عن نقاش الحلي من الصاغة. ذلك أنهم كانوا أصل فواتح الطوابع الخارجية، وكان عليه أيضا: أن يفتش في الدور والمنازل بالمدينة عن الذميين وغيرهم ممن يحترف الصياغة بعيداً عن أعين الرقابة والمحتسب[1].

2- الشاهدان:

يقول الحكيم صاحب كتاب "الدوحة المشتبكة": لا بد من شاهدي عدل للشهادة عند الحاجة بهما لما يخاف من المناكرة بين الدافع والصانع، ويجب عليهما أن يكونا عالمين بما يشهدان فيه، ويكون بيد كل واحد منهما مفتاح جولق[2] الأزواج التي يطبع فيها، ويمكن للشاهدين أن يتناوبا على العمل يوما بيوم أو شهرا بشهر، ولا يمكن للسكّاكين أن يطبعوا دينارا أو درهماً إلا بعد معاينة الشاهدين لذلك[3].

ب- الجهاز الفني:

كان الجهاز الفني لدار السكة بمدينة تلمسان الزيانية يتكون مما يعرف بالسكاكين، وهم ثلاث مراتب على حسب ما يذكره صاحب كتاب "الدوحة المشتبكة": معلمون، وعمال، ومتعلمون، وكل صنف من هؤلاء له مهمة[4].

1- المعلمون:

يمكن أن نطلق عليهم أرباب الحرفة بالنظر إلى خبرتهم ودرايتهم بجميع مراحل السكة، وكان هؤلاء لا يدخلون شخصاً أجنبياً بينهم أثناء العمل حسب ما أفادنا به الحكيم المديوني[5]، وهو ما يعني أن الاحتياط كان واجبا في عملهم حفاظا على أسرار الحرفة بالنظر إلى ارتباطها بالسيادة كما ذكرنا سابقا، ولأنها أيضا تعتبر من شارات الملك

---

[1]- الحكيم، المصدر السابق، ص ص 116 – 117.

[2]- **الجولق** جمع جوالق وجواليق، وهو عبارة عن وعاء من صوف أو شعر أو غيرهما. انظر: المعجم الوسيط، ص ص 148 – 149.

[3]- الحكيم، المصدر السابق، ص ص 113 – 114.

[4]- المصدر نفسه، ص 117.

[5]- المصدر نفسه، ص 117.

كما جاء عند ابن خلدون وغيره، كما أن الحفاظ على أسرار المهنة لدى الحرفيين والصناع كان يعتبر أمرا عاديا ومعمولا به، درجت الجماعة الحرفية الواحدة على ممارسته داخل المدينة الإسلامية في العصر الوسيط، وهو الأمر الذي جعل الدولة المخزنية بتلمسان تسند مهمة الإشراف على دار السكة لأسرة بني الملاح الأندلسية.

2- العمــال:

وهم صناع يتولون عمليات السبك والتخليص والقطع داخل دار السكة[1].

3- المتعلمون:

وكان هؤلاء يتولون أعمالا بسيطة في دار السكة مثل إيقاد النار في الأفران، وتنظيف المعدن وأمور أخرى ترتبط أساسا بالعمل داخل دار الضرب[2].

- المـواد والأدوات:

من المواد التي اعتمدت عليها دار السكة المعادن، مثل الذهب، والفضة، والنحاس، وكذلك الرصاص والكبريت، بالإضافة إلى الملح، ومسحوق الآجر والشب والزئبق[3]. أما بالنسبة للأدوات التي استعملها حرفيو دار السكة فهي كثيرة، ومن بينها: الأفران، والبوط، والكوجل، وكذلك المطرقة، والآلات والأقلام التي يستعملها الفتاح، الميزان، المبرد، الفحم والمهراس، والغربال، اللقاط[4].

- مراحــل الصنـع وتقنيـاتـه:

أ- السبــك والتخليـص:

السبك هو إذابة المعدن لتحويله إلى نقود في حالة كان المعدن نقياً خالصاً، أما إذا كان المعدن ممزوجاً ببعض الأجسام الأخرى، كان لزاما على الحرفيين إزالة هذه الشوائب الزائدة لتخليص الذهب والفضة منهما، ومن المواد التي استعملها الحرفيون: الشب، والملح، والكبريت، والرصاص، وفي أحيانٍ أخرى - وللحصول على ذهبٍ خالص- كان الحرفيون إذا وجدوا الذهب مخلوطاً بالفضة لجؤوا إلى إضافة النحاس، ويسبك الكل ويطعّم بالكبريت الأصفر،

---

[1]- الحكيم، المصدر السابق، ص 117.
[2]- المصدر نفسه، ص 117.
[3]- المصدر نفسه، ص 94، 95، 96، 97.
[4]- المصدر نفسه، ص ص 94، 95، 96، 97.

وتتطلب هذه الخطوات مهارة ودراية كبيرة من هؤلاء الحرفيين، ويذكر الحكيم في مصدره أن المشتغل بعملية السبك والتخليص يجب أن يكون حذقا وماهرا، وله معرفة وتجربة في هذا المجال، وأن يعتمد على المعاينة في عمله حتى لا يحدث أمرا من شأنه أن يؤثر سلبا على عملية السبك والتخليص[1].

بعد ذلك يبدأ عمل السكاكين، وهو تحويل المعدن إلى سبائك[2]، فإن كان الذهب تبراً يدق بمهراس، ثم ينخل بغربال، فما علا الغربال يسمى عشورا، وما خرج منه فيحك بالزئبق، ثم يحمى هذا الزئبق في النار، ويوزن ويحفظ وزنه، ويسبك بالنار في بوط، ثم يخرج من النار بلقاط، فيفرغ في آلاته المعروفة بالمراط سبائك[3].

بعد ذلك، يبدأ الحرفيون بأخذ الصفائح التي تصلبت، حيث يتم ترقيقها وتبليلها بالماء، ثم توضع في الفرن، وبعد مدة معينة تُخرج من الفرن وتنقى وتغسل بالماء، وتوزن، ثم تسبك في بوط ويعمل منه سبائك، أما إذا كان الذهب حلياً، فيسبك بنفس الطريقة، هذا بالنسبة للذهب[4]، أما بالنسبة للفضة، فتجعل في كوجة للتخلص من الشوائب التي علقت بها، ثم توضع في النار بعد أن يضاف إليها الرصاص، وتختبر بأن يكون وجهها صافيا كالمرآة لا تكريش فيه وأسفلها مخسفا أي مثقبا ثقبا نقية وضيئة، وبهذا الاختبار تختبر النقود كلها[5].

ب- المد والتقطيع:

تبدأ هذه الخطوة بأن يعمل السكاك على تحويل السبائك إلى صفائح مستوية مستعملا في ذلك المطرقة، حيث يجتهد في تقطيعها ثم تسويتها بشكل صحيح ومتقن، ثم بعد ذلك يدفعها للناظر ليجربها بميزانه، وإذا وجد أنها غير محكمة عمل على تعديلها[6].

---

[1]- الحكيم، المصدر السابق، ص 94، 95، 96.

[2]- يشير أحد الباحثين إلى أن إعداد السبائك الذهبية والفضية لسك العملة في دور الضرب الإسلامية، أنه كان يتم بطريقتين وهما، السبائك المطروقة التي كان يستعمل فيها المطرقة والسندان، إلا أنه يلاحظ في هذا الشأن أن هذه الطريقة كانت مكلفة للغاية، بينما في الطريقة الثانية والتي تعتمد على الصب، فقد كانت عملية في المقام الأول، وتفرز نقودا متماثلة في الشكل والعيار في المقام الثاني، ومن جهة أخرى يظهر فيها التطابق محكما بين مركز كل من الوجه والظهر في القطعة النقدية الواحدة. انظر: عاطف منصور محمد رمضان، النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار الإسلامية، الطبعة الأولى، زهراء الشرق، القاهرة- مصر2008، ص 360. ومن خلال ما ورد في كتاب "الدوحة المشتبكة"، فإن النقود التي أصدرتها دار الضرب بمدينتي تلمسان وفاس كانت تعتمد على نموذج السبائك المطروقة.

[3]- الحكيم، المصدر السابق، ص 129.

[4]- المصدر نفسه، ص ص 130 – 132. **كرش** بمعنى: انزوى وتقبض بسبب النار. انظر: المعجم الوسيط، ص 783. والمراد هنا **بالتكريش**: خشونة السطح وعدم استوائه. انظر: كتاب الدوحة المشتبكة، هامش المحقق، ص 133.

[5]- المصدر نفسه، ص ص 132 – 133.

[6]- المصدر نفسه، ص ص 134 – 135.

ج- النقش والطبع:

تتم هذه الخطوة على يد الفتاح، وهو الذي يضع الرسوم أو النقوش على العملة، إذكان يشترط فيه أن يكون بارع الخط، وينبغي عليه ألا يغير ما عهد من الكتب في الدينار والدرهم، وكان عليه أيضا أن يعتني بآلاته وأقلامه التي يكتب بها، بحيث يجب أن تكون مثقفة، أي محفوظة في جولق الأزواج متى احتاج إليها، وكان نقش الكلمات والرسوم على الطابع يتم بطريقة مقلوبة[1].

حملت النقود الزيانية عبارات منقوشة، منها على سبيل المثال: "ما أقرب فرج الله"[2]، وفي ذلك دلالة على نهاية الحصار المريني الطويل في نهاية القرن السابع الهجري (13م) وبداية القرن الثامن الهجري (14م)، وتضمنت النقود الزيانية كذلك المكان الذي ضربت فيه، حيث نجد كتابة في دينار ذهبي أصدره السلطان الزياني أبو حمو موسى الأول (707- 718هـ/1308 – 1318م) يحمل العبارة التالية: "ضُرب بمدينة تلمسان حرسها الله تعالى وأمّنها"، وفي الوجه الآخر: "وإلهكم إله واحد لا إله إلا الله الرحمن الرحيم"[3].

بالرغم من الإشارات القليلة التي تناولت عمل الحرفيين في دار السكة بتلمسان، فإن ذلك لا يعني إطلاقاً أن العمل كان يختلف عما كان معروفاً في دار الضرب بمدينة فاس المرينية، حتى أن المادة الخبرية بخصوص النشاط الذي تم داخل دار الضرب بتلمسان استقيناها من كتاب الدوحة المشتبكة الذي خصصه صاحبه لمدينة فاس.

وعلى كل حال، فقد عملت السلطة الزيانية على توفير متطلبات دار السكة، خاصة المعادن، مثل: الذهب، والفضة، والنحاس، وجعلت هذه الدار تحت إشراف أسرة بني الملاح الأندلسية المعروفة باحترافها لحرفة السك النقدي منذ زمنٍ بعيد وقد أشرنا إلى ذلك سابقا، ويلاحظ في هذا الصدد أن سلاطين الدولة الزيانية كثفوا من تجارتهم مع بلاد السودان وهو ما يعني حصولهم على كمية معتبرة من معدن الذهب استعملت في تمويل دار الضرب بالمدينة، وفي ربط علاقات تجارية مع الدول الأوربية في الفترة قيد الدراسة، حتى أن تلمسان أصبحت بمثابة الوسيط التجاري بين ضفتي البحر المتوسط.

ضمت دار السكة عددا من الحرفيين المتخصصين في جميع مراحل الصنع وتقنياته، فأظهروا بذلك قدراً كبيراً من المهنية في عملهم، تشهد بذلك النقود التي عثر عليها مما يعود إلى الفترة الزيانية (7- 10هـ/13- 16م). ومن

---

[1]- الحكيم، المصدر السابق، ص ص 115 – 116.

[2]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 129. انظر أيضا: ابن الخطيب السلماني، رقم الحلل، ص 90.

[3]- Atallah (D), Le royaume Abdelouadide, p p 222 – 223.

جهة أخرى، يجب أن نذكّر بأن السلطة الزيانية - وبتوجيه من الفقهاء - تصدت لكل محاولات سك العملة المغشوشة، لأن ذلك من شأنه إلحاق الضرر بالدولة وبرؤوس الأموال[1].

الأشغـال العامـة والأعمـال العلميـة والفنيـة:

لقد كان تخطيط الشوارع والطرق الرئيسية بالمدينة الإسلامية - على العموم - ومدينة تلمسان - على الخصوص-، يدخل في صميم عمل السلطة المركزية منذ الوهلة الأولى التي يتم فيها تخطيط المسجد الجامع باعتباره نواة التكوينات المعمارية الأخرى[2]. ويلاحظ في هذا الصدد بأن الدولة المخزنية اهتمت بتصميم الشوارع والطرق وبنائها، لأنها كانت بمثابة المجال الذي ينتظم فيه الحرفيون والصناع على اختلافهم، وسنجد أيضا أن تسمية العديد من شوارع المدينة الإسلامية وطرقها كانت تقترن - في الغالب الأعم - بالنشاط الحرفي الذي يتمركز فيها.

وعلى الجانب الأخر، فقد اهتم سلاطين بنو زيان بتوفير الماء لسكان تلمسان، ويظهر ذلك من خلال عمل الحرفيين والصناع المختصين في البناء في جلب المياه إلى المدينة من الخارج بواسطة قنوات أو قواديس بعضها مكشوف للعيان والبعض الأخر مدفون في باطن الأرض، بالإضافة إلى إنشاء بعض السقايات داخل المدينة، وبالنظر إلى أن توصيل المياه باستخدام القواديس يتطلب معرفة ودراية بالهندسة وعلم المساحة، فقد عملت السلطة المركزية على الاستعانة بالمهندسين الذين تكفلوا بهذا الأمر.

وفي ما يخص أماكن الراحة والتنزه، فقد أنشأ سلاطين الدولة الزيانية بعض المنتزهات والحدائق لإضفاء نوعٍ من الأبهة داخل المدينة من جهة، وللترويح عن النفس من جهة أخرى.

- الأشغـال العامـة:

أ- الشـوارع والطـرق:

تنوع نظام المسالك والطرق داخل المدينة العربية الإسلامية، كل حسب وظيفته ودوره، وكانت الشوارع هي التي تقطع المدينة من أقصاها إلى أقصاها، ويقل أو يكثر عددها حسب أهمية المدينة ودورها الاقتصادي، وهي على العموم، تعتبر المسلك الذي يمر عبره من يدخل المدينة ويريد الوصول إلى مركزها. وتتفرع عن هذه الشوارع طرق أصغر من سابقتها تؤدي إلى الأحياء السكنية، وكانت تسمى بالأزقة أو السكك، وأما ما يتفرّع عنها فكانت إما مسالك

[1]- العقباني، المصدر السابق، ص 105.

[2]- محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 211.

نافذة أو غير نافذة[1]. وفي هذا السياق يذكر أحد الدارسين أن عدم تدخل الفقهاء والمحتسبين في شؤون الأزقة والممرات غير النافذة شجع على إقامة أعداد كبيرة من البوابات داخل المجاورات السكنية في كثير من المدن الإسلامية، والسبب في إقامة هذه البوابات هو الضرورة الأمنية، وهو في الوقت نفسه احتياط يُلجأ إليه في زمن الفتن والاضطرابات الداخلية أو في حالة وجود تهديد خارجي. إلا أن وجود تلك البوابات بأعداد كبيرة ضمن كل وحدة سكنية داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط، ينم عن نظرة السكان لتلك الأزقة والممرات غير النافذة، واعتبارها فراغات شبه خاصة ذات منفعة مشتركة[2].

وبالنظر إلى بنية الشوارع بمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، وبالرغم من الإشارات المصدرية القليلة جدا، فإن الرحالة مارمول كاربخال ذكر بأن الساحات والأزقة داخل مدينة تلمسان كانت في غاية الجمال والنسق[3]، وهو أمر لا يخالف ما كان معروفا عند البنائين المسلمين وفي أغلب المدن الإسلامية، بحيث يذكر أحد الباحثين أن الشوارع في المدينة الإسلامية، بشكل عام، ضيقة جدا لدرجة يصعب فيها على دابتين سلوك الطريق باتجاهين معاكسين. غير أن هذا لا يعني أن الشوارع العريضة لم تعرف في المدينة الإسلامية[4]. ولا تعني قلة المادة الخبرية التي تخص مدينة تلمسان في هذا الشأن أن المدينة كانت تختلف عن غيرها من المدن الإسلامية فيما يخص تخطيط الشوارع والطرقات، بالنظر إلى التقيد بالأحكام والضوابط التي أقرها الشرع الإسلامي في هذا الخصوص. وفي جميع الأحوال، يبدو أن الحرفيين المختصين في التخطيط والبناء بذلوا جهدا كبيرا في سبيل ذلك بتوجيه وإشراف من لدن السلطة المركزية.

حرصت مؤسسة الحسبة بالمدينة الإسلامية على مراقبة المسالك والطرق المختلفة ضمن المجال الحضري للمدينة، وعلى هذا الأساس طلبت هذه المؤسسة من المحتسب أن يتفقد الشوارع والدروب وكذا الأسواق، حيث كان على المحتسب أن يأمر بإزالة كل ما من شأنه إلحاق الضرر بالعامة من سكان المدينة، خصوصا أولئك الذين يقذفون بالمواد

---

[1]- بن حمو مُحَّد، العمران والعمارة من خلال نوازل الونشريسي، كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع- الجزائر 2011، ص 76. وفي هذا الصدد هناك من الباحثين من يرى أن الدروب في مدينة تلمسان كان تصميمها وتخطيطها يراعي عدة اعتبارات، منها على الخصوص، إرشاد من يسلكها ليلا خاصة من الغرباء عن المدينة دون أن يتعرض لمشكل يتعلق بالدرب هل هو نافذ أو غير نافذ، بحيث تم تمييز الدروب المغلقة بعلامات هندسية بارزة ومفهومة (للعلم لم يحدد الباحث المقصود بالعلامات الهندسية، ولم نستطع بالتالي التوصل إلى ما من شأنه تأكيد هذه المعلومة أو نفيها) يستطيع المار فيها معرفة نفسه إن كان يسير في اتجاه درب يوصله إلى شارع عام أو ممر خاص. أنظر: الرزقي شرقي، المرجع السابق، ص 63.

[2]- صالح بن علي الهذلول، المدينة العربية الإسلامية (أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية)، الطبعة الثانية، الجمعية السعودية لعلوم العمران – المملكة السعودية 2010، ص 93. وتوضيحا لما ورد ذكره في المتن، فقد ذكر أحد الدارسين أن الهدف من بناء بوابات الطرق غير النافذة والدروب والعطفات هو الإعلام بحدود أهل ذلك الطريق، أو الحي، لاشتراكهم في ملكية ذلك المكان، هذا بالإضافة إلى ابتغاء الأمن، فقد كانت بوابات المدن والحارات تترك مفتوحة أثناء النهار، وتقفل بالليل بعد صلاة العشاء. أنظر: خالد مُحَّد مصطفى عزب، المرجع السابق، ص 92.

[3]- مارمول كاربخال، إفريقيا، ترجمة عن الفرنسية: مُحَّد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع- الرباط 1989، ج2، ص 298.

[4]- يحي وزيري، العمارة الإسلامية والبيئة، سلسلة عالم الفكر، العدد 304، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت 2004، ص 98.

النجسة إلى عرض الشوارع ومن يتعمدون التضييق على المارة أو يحجبون الرؤية عن الأفراد، وذلك ببناء الأجنحة والسباط والبيع في الطرقات، ويندرج تحت طائلة المنع والحظر كل من يطرح الميتة أو لا يهتم بإصلاح ميازيب الدُّور ويتركها تسيل في الشارع، كما يشمل المنع أيضا من يحدث كنفا (مرحاض) يؤذي المارة[1].

كانت الطرق الرئيسية تربط وسط المدينة بمخارجها، وكانت تتميز بعرضها الواسع وانتظامها الذي يسمح بمرور البشر والدواب، وكانت هذه الطرق تؤدي إلى الأبواب الرئيسية للمدينة، وتتصل بمركزها، ومن خصوصياتها أنها قليلة الاعوجاج وغير مغطاة، في حين كانت الطرق الثانوية – مثل الأزقة – تتواجد داخل المجال العمراني للمدينة، وكانت تؤدي وظيفة ما على مستوى الحي أو المدينة[2]. ولا نستبعد من جانبنا أن البنائين والمهندسين في مدينة تلمسان الزيانية قد أخذوا على عاتقهم – وهم يقومون بتخطيط الشوارع والطرق – العوامل المناخية وجعلوا موقع المدينة في حسبانهم، ذلك أن العمل على توجيه الشوارع من الشمال إلى الجنوب في بيئة حارة كان يساعد على عدم تعرض الطرق وواجهات الدور المطلة عليها فترة طويلة للشمس، وبالتالي تكتسب برودة طول النهار[3]، وبالنظر إلى النشاط الذي تم في هذا المجال، يمكن القول أن الحرفيين في البناء أنجزوا عملا يستحق الثناء والتنويه، وبأن هؤلاء لم تكن تنقصهم الخبرة والدراية في مجال التخطيط والهندسة.

اشتهرت الدروب بمدينة تلمسان في العهد الزياني بالأبواب الفاصلة بينها وبين الشوارع العامة، وكان الدرب في أوّله يغطى بغطاء أو سقف خشبي صلب متين. أما من حيث البناء الهيكلي للأحياء، فهي تختلف من حي لآخر، وتتخذ شكلاً أشبه بخلية النحل على هيئات عديدة كهيئة العمود الفقري حسب ما يقرره أحد الدارسين[4].

قام الحرفيون والصناع المتخصصون في ميادين مختلفة – مثل البناء والتخطيط – بدور مهم في تصميم شوارع وطرق تلمسان – خاصة الرئيسية منها – بتوجيه من الدولة المخزنية، وقد تضافرت جهود هؤلاء الحرفيين مع آخرين مختصين في الهندسة في تجسيد الشكل الذي كانت عليه الشوارع والطرق والأحياء في مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، إلا أن هذا لا يعني بتاتا أن تخطيط شوارع تلمسان قد تم كله خلال الفترة المدروسة، بل يعود الفضل في تخطيط بعض شوارع المدينة أيضا لجهود الدول الإسلامية التي استقرت بالمدينة قبل الزيانيين.

---

[1]– الجرسيفي، عمر بن عثمان بن العباس، رسالة في الحسبة، ضمن كتاب: "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب"، اعتنى بتحقيقها وجمعها: ليفي بروفنسال، مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة- مصر1955، ص 122.

[2]– حسين رحوي، المرجع السابق، ص ص 171 – 172.

[3]– يحي وزيري، المرجع السابق، ص98.

[4]– عبد العزيز لعرج، تلمسان عمرانها وعمارتها الدينية، مجلة الوعي، العدد 3 – 4، دار الوعي للنشر والتوزيع- الجزائر2011، ص 29.

ب- الحدائـق والمنتزهـات:

وجدت في مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية (7- 10هـ/13- 16م) بساتين وروضات عدة، منها ما هو خاص بالسلطان وحاشيته، ومنها ما هو خاص بالعامة من أهل المدينة، حيث أورد الحسن الوزان في كتابه "وصف إفريقيا" بأن قصور السلطان الزياني كانت تحتوي على بساتين عدة مزودة بسقايات، وهي مبنية بعناية فائقة، وبأسلوب فني رائع جداً[1].

ومن جهة أخرى، ذكر مارمول كاربخال في مصدره، بأنه كانت تحيط بمدينة تلمسان بساتين جميلة ومنتزهات يتوجه إليها سكان المدينة لاسيما في فصل الصيف، وكانوا يجدون فيها راحة ومتعة كبيرة، خاصة إذا علمنا أن سلاطين الدولة أجروا في هذه الحدائق والمنتزهات عيونا عدة لينتفع العامة بمائها البارد، كما اعتنى هؤلاء السلاطين بغرس أشجار الزيتون فيها[2].

من بين المنتزهات التي كانت تحيط بمدينة بتلمسان الزيانية: منتزه "وادي الصفصيف"، و"ساقية الرومي"، و"كدية العشاق"، و"غدير الجوزاء"، ومنتزه "البركة العظيمة" الذي كان قرب المدينة في بستان بديع، وكان من أجمل منتزهات تلمسان، وجبل "لالة ستي"، و"خبات الوريط" وشلالاتها الساحرة التي يقول فيها الشاعر ابن خميس التلمساني (ت 708هـ/1309م) الأبيات التالية:

إن أنس لا أنسى الوريط ووقفه   أصافـح فيهـا روضة وأنـافح

لساقيـة الـرومي عندي مزيـة   وإن رغمت تلك الروابي الرواشح

ويقول الشاعر مُحَّد القيسي في وصف منتزه ربوة العشاق:

وبربوة العشاق سلوة عاشق   قتلته ألحاظ الغزال الأكحـل

بنواسم وبواسم من زهرهـا   تهديك أنفاسا كعرف المنـدل[3]

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 20.

[2]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 299.

[3]- مفدي زكريا، النشاط العقلي والتقدم الحضاري بالجزائر في عهد الزيانيين، مجلة الأصالة، العدد 26، السنة الرابعة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية – الجزائر 1975، ص 164.

ودأب العامة في تلمسان على الخروج إلى هذه الأماكن أيام المناسبات والاحتفالات للاستراحة والترويح عن الأنفس، وقد أوردت لنا بعض النصوص والوثائق أسماء هذه المنيات والمنتزهات، حيث كانت هناك منية تقع في الشمال الغربي لمدينة تلمسان بالقرب من باب القرمادين، وأخرى في مكان بين مدينة تلمسان ومدينة المنصورة[1].

وأما بالنسبة للمنتزهات، فقد احتوى منتزه يعرف بكهف الضحاك على مناظر خلابة وجميلة[2]، كان يقع خارج أسوار المدينة. وكان عبارة عن مكان يستريح فيه الأعيان وكبار القوم. وكان هناك كذلك منتزه يقع شرق تلمسان بالقرب من باب العقبة ويعرف بالظاهري، تكثر فيه أشجار الزيتون ويقصده العامة للراحة[3].

بذلت الدولة الزيانية ممثلة في بعض سلاطينها مجهودات معتبرة فيما يخص توفير بعض الأماكن بالمدينة للتنزه والترويح عن النفس، بحيث عملت على غرس الشجار في هذه الأماكن وتزويدها ببنايات يجري فيها الماء. ويرجع الفضل في ذلك للحرفيين المختصين في البناء.

ج- المـد بالميـاه:

يعتبر توفر الماء العذب شرطا أساسيا لأي تجمع عمراني، وقد تصبح الحاجة إليه أشد مع زيادة حجم هذا التجمع المتمثل في المدن، ولهذا نجد بأن القرب من النهر وفروعه وخلجانه وتُرعه شرط أساسي في تحديد مواضع المدن في نظر العديد من الدارسين الذين بحثوا في تخطيط المدينة الإسلامية منذ نشأتها[4]، لذا سنلاحظ بأن السلطة المركزية في المدينة الإسلامية كانت تعمل جاهدة على توفير مياه الشرب داخل النسيج الحضري، وذلك عن طريق مد شبكة من القنوات أو المجاري الظاهرة فوق الأرض أو الجوفية منها بطرق هندسية محكمة بلغت حدا عظيما من الإتقان والمهارة، وكان يشرف على سلامتها وتوزيعها حفظة وقوامون مهمتهم السهر عليها بالتناوب ليلا ونهارا. وكانت هذه القنوات تُصنع من الخزف أو الفخار المصمت المتماسك، وأحيانا تصنع من الحجر وتوضع في جوفها أنابيب الرصاص لتحفظه من كل دنس[5]، وهو الأمر الذي يبين مدى اهتمام الدولة بتوفير المياه داخل المدينة الإسلامية بالنظر إلى أهمية

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 154.

[2]- ذكر ابن مرزوق التلمساني في مصدره، أن مدينة تلمسان الزيانية كان يتواجد بها "كهف الضحاك"، وهو من أعظم المواضع وأحسن المتنزهات التي يقصدها العامة للراحة والاستجمام. انظر: المناقب المرزوقية، ص 190.

[3]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 154.

[4]- عبد العالي عبد المنعم الشامي، جغرافية المدن عند العرب، سلسلة عالم الفكر، المجلد التاسع ، العدد الأول، أبريل/مايو/يونيو1978 ، وزارة الإعلام – الكويت1978، ص 166.

[5]- أحمد مختار العبادي، الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية، مجلة عالم الفكر، المجلد 11 ، العدد 1، أبريل / مايو / يونيو/ 1980، وزارة الإعلام – الكويت1980، ص ص 148- 149.

هذه المادة الحيوية ودورها، وقد أسند هذا العمل للحرفيين في البناء والهندسة الذين كانت لهم خبرة ودراية بسطح الأرض من حيث الارتفاع والانخفاض.

اهتمت السلطة الزيانية بتوفير الماء داخل المدينة خاصة مع التوسع العمراني الذي شهدته مدينة تلمسان في القرنين الثامن والتاسع الهجريين (14و15م)، ومن بين الوسائل التي استُعملت في هذا الصدد: إقامة شبكة من القنوات التي تمر فيها المياه إلى مختلف التكوينات المعمارية داخل المدينة. ومن جهة أخرى، أقيمت سقايات عدة في أماكن محددة ضمن المجال الحضري للمدينة للغرض ذاته.

د- قنـوات الميـاه:

ذكر بعض الرحالة والجغرافيين أن ماء مدينة تلمسان في الفترة المدروسة كان مجلوبا من عيون تسمى "لوريط" بينها وبين المدينة ستة أميال[1]، وقد أثبتت بعض الدراسات الميدانية الأثرية التي أجريت في مدينة تلمسان أن استعمال القنوات الأرضية الفخارية كان معمولاً به في المدينة خلال الفترة الوسيطة، وذلك بغرض جلب المياه أو صرفها خارج المدينة[2]، وهناك من الباحثين من يرى بأن هذه القنوات كانت تبنى من الطوب وتكون مغطاة تحت الأرض، ولاسيما الجزء الذي يكون خارج المدينة[3].

ومما يبرز جهود الدول التي تعاقبت على حكم مدينة تلمسان في توفير المياه للمدينة ومختلف تكويناتها المعمارية من دور، ومدارس، ومساجد، ما وقفنا عليه في كتاب "المعيار" للونشريسي، وهذا نصه: "وهي بلد كبير- يعني تلمسان – وبه حمامات، ومدارس، ودور، ويجري لها كلها ماء يدخل من خارجها من الجهة الفوقية منها، ويمر بمناصب محكمة البناء، ويشق في داخل بعض الدور، ويمر بإزاء بعضها إلى أن يخرج من الجهة السفلية من البلد المذكور، ويعلم من البلد المذكور من الشيوخ والطاعنين في السن ممن بلغ سن الثمانين أو أزيد أن ذلك لم يزل كذلك قديما منذ أدركوا بعقولهم، وميزوا بأسنانهم، لا تعلم لسبقية دار لمجرى الماء المذكور"[4]. وهذا يرسِّخ الدليل على

---

[1]- البكري، أبو عبيد الله، المسالك والممالك، الجزء الخاص ببلاد المغرب، دراسة وتحقيق: زينب الهكاري، تقديم: أحمد عزاوي، مطبعة Rabat Net Maroc، ص 172. أنظر كذلك: العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج4، ص 104.

[2]- سناء عطابي، صورة الأزقة والأحياء السكنية في مدينة المغرب الأوسط من خلال النصوص الفقهية، مجلة عصور الجديدة، العدد 16 – 17، مختبر البحث التاريخي، جامعة وهران- الجزائر 2015 ص 174.

[3]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 149.

[4]- الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية ودار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 1981، ج5، ص 335.

المجهودات الكبيرة التي قامت بها السلطة المركزية بالمدينة في فترات تاريخية متعاقبة قبل مجيء الزيانيين. وفي الفترة المدروسة، سنلاحظ أيضا بأن السلطة كلفت الحرفيين في البناء والهندسة بمواصلة العمل في مجال توفير الماء بالمدينة.

لقد كان إنشاء بعض من هذه القنوات يتم في سرية تامة، خاصة تلك التي القنوات التي تستقي المياه من خارج المدينة إلى داخلها، حيث جاء في أحد المصادر التاريخية أن إحدى العيون التي كانت تزود تلمسان بالمياه والتي كانت تقع خارج المدينة أُخفيت بكثرة البناء، فظلت لفترة طويلة غير معروفة، إلى أن ظهر أحد البنائين ممن كان على علم بها، فكشف عن أمرها للسلطان أبي الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) الذي كان وقتئذٍ يحاصر مدينة تلمسان، فعمل هذا الأخير على قطع جريان هذه العين عن سكان المدينة للتضييق على أهلها وإجبارهم على الاستسلام للسيطرة المرينية[1].

يتبين مما سبق ذكره، أن السلطة الزيانية كلفت الحرفيين المتخصصين في البناء –خاصة منهم القنويين–، بالعمل على إقامة شبكة من القنوات داخل المدينة، وذلك بالنظر إلى ازدياد عدد السكان والدور، وكذلك المنجزات العمرانية من مساجد، ومدارس، وفنادق. وعليه، كان لزاماً على السلطة الزيانية أن تجتهد في إيصال المياه إلى هذه المنشآت[2]، ويتضح بأن هذه القنوات كانت محكمة البناء طبعا[3].

استدعت عمليات مد القنوات المائية معرفة من لدن المتخصصين في هندسة الحساب لأعماق الحفر في الأرض بالمقدار الذي يتم الوصول فيه إلى الماء عن طريق حفر الآبار وتوصيلها بعدد من القنوات، حيث كان يراعى في ذلك التوجيه المنحدر انحدارا بسيطا بما يساعد على جريان الماء دون رجوعه إلى الخلف، بالإضافة إلى معرفتهم بعلم المساحة والسطح من خلال الاعتماد على أدوات ووسائل تساعدهم على ذلك[4].

هـ– السقايات:

وهي عبارة عن بنايات تتدفق بالمياه التي تجلب إليها عبر القنوات التي كانت تصنع من الطين أو الفخار في تلمسان، حيث كانت المدينة تتوفر على عدة سقايات تستمد ماءها من عين واحدة مجلوب من نوميديا عبر قنوات

[1]– العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص 104.

[2]– وفي ذلك يقول يحي ابن خلدون: وتنصب إليها من عل أنهار من ماء غير آسن، تتجاذبه أيدي المذانب والأسراب المكفورة خلالها، ثم ترسله بالمساجد والمدارس والسقايات، فالقصور وعلية الدور والحمامات. أنظر: يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 122.

[3]– فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 150.

[4]– سياب خيرة، المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7 – 10هـ/ 13 – 16م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة وهران– الجزائر 2013 / 2014، ص 74.

تحت الأرض على مسافة تنيف على ثلاثين فرسخاً[1]. ويظهر أن الحرفيين في مدينة تلمسان المتخصصين في البناء والزخرفة تفننوا في إنجاز وتزيين هذه السقايات، حيث وُصفت بأنها مبنية بكامل العناية وبأسلوب فني رائع[2].

تواجدت السقايات في بعض أحياء المدينة وأزقتها، وقد أنشأت خلال الفترة المدروسة بأمر من السلاطين الزيانيين، غير أن هناك بعض السقايات التي أنشأها بعض سلاطين الدولة المرينية في فترات تاريخية معينة خلال احتلالهم للمدينة، وفي هذا الجانب تذكر المادة المصدرية التي بين أيدينا أن السلطان أبا الحسن المريني (731-749هـ/1331- 1348م) أصدر أوامره للحرفيين المتخصصين في البناء بإنشاء سويقة إسماعيل وسقايات أخرى بتلمسان في مواضع لم يعد فيها جري الماء والانتفاع به[3]، ولعل في اعتناء السلاطين بالعمل على إنشاء السقايات المختلفة ما يدل على الاهتمام بتوفير الماء الذي يعد عنصرا محوريا في نشأة المدن وتخطيطها.

بلغ اهتمام السلطة المركزية بجلب الماء إلى مدينة تلمسان وتوفيره درجة مهمة، بحيث جعلتها في منأى عن التهديدات الخارجية لفترة ليست بالقصيرة في حالة إذا ما تعرضت المدينة لحصار، وقام العدو بقطع الماء عن المدينة كما حصل من قبل عندما فرض السلطان أبو الحسن المريني حصارا على تلمسان، وتحسبا لمثل هذه الظروف وغيرها فقد تم بناء صهريج[4] كبير في عهد السلطان أبي تاشفين (718- 738هـ/1318- 1337م) في محاولة لمواجهة أي حصار خارجي قد تتعرض له المدينة مثلما وقع قبل من قبل خلال الحصار الكبير الذي امتد لثماني سنوات، وكان هذا الصهريج عبارة عن حوض واسع مستطيل الشكل، تبلغ قياساته مائتي متر على مائتي متر. وكان هذا المبنى – الذي أنجزه البناؤون التلمسانيون – يقع على يسار طريق المنصورة، وكان في غاية التحصين، ويستخدم لتزويد سكان المدينة بمياه الشرب إن حاصر العدو المدينة[5].

كانت تلك جهود السلطة الزيانية في توفير المياه ومدها داخل المدينة، خاصة بعد أن أصبحت تلمسان حاضرة مُلك، ومدينة يقصدها الناس من كل الأمصار للإتجار والعلم.

---

[1]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 299.

[2]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 20. وذكر العقباني التلمساني في مصدره، أن الكثير من النساء بالمدينة كن يخرجن من بيوتهن ويجتمعن عند السقايات لسقي الماء، وكان ذلك من شأنه حدوث اختلاط بين الرجال والنساء، ولعل في هذه الإفادة المصدرية ما يشير بوضوح إلى أن السقايات كانت متواجدة بالمجال الحضري لمدينة تلمسان الزيانية. أنظر: تحفة الناظر، ص 80.

[3]- ابن مرزوق، محمد بن أحمد التلمساني، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر 1981، ص 417.

[4]- **الصهريج** في لغة أهل المغرب البركة. أنظر: العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص 102.

[5]- عطاء الله دهينة، التاريخ السياسي لدولة بني زيان، ص 371. أنظر كذلك: التنسي، المصدر السابق، ص 140.

- الأعمال الفنية والعلمية:

اهتمت السلطة الزيانية بالعلم وأهله، واهتمت في هذا المجال بالأنشطة الحرفية المرتبطة بالوراقة، مثل: نسخ الكتب، وتزويقها، وتجليدها. ومما يلاحظ في هذا الشأن، أن فن تجليد الكتب عند المسلمين عرف ازدهارا كبيرا وانتعاشا في الفترة الوسيطة حتى كاد أن يقتصر عليهم. ولعل من أهم أسباب ازدهار فن تجليد الكتب في المدن والحواضر الإسلامية الحفاوة البالغة بالعلم وبما يتصل به من وسائل وأدوات مختلفة، ومنها الإقبال على تأليف الكتب ونسخها واقتنائها، وتحبيسها على أماكن الدور والعبادة، ومنها أيضا تأسيس المكتبات لحفظها والانتفاع بها، وإلحاقها بالمعالم العلمية والدينية والخيرية، من مساجد، ومدارس، وأربطة[1]. وكانت هذه الأعمال وغيرها مرتبطة بسلاطين الدولة الزيانية في المقام الأول، وستظهر عناية هؤلاء أيضا في أدوات ومستلزمات الكتابة على الرغم من أن المادة المصدرية لم تسعفنا بكثير من التفاصيل في هذا النوع من الحرف والصنائع، وفي ما يلي بيان ذلك:

أ- الرق:

الرق كما جاء في معاجم اللغة العربية جلد حيواني رقيق يعد للكتابة فيه، ويصنع من جلود الأغنام والماعز والعجول، استخدمه الناس للكتابة منذ زمن طويل[2]، وكان الرق من بين الأدوات التي استعملت للكتابة في بلاد المغرب الإسلامي خلال الفترة الوسيطة، حيث أشار أحد الباحثين إلى أن السلطان الزياني أبا زيان مُحَمَّد بن أبي حمو (796- 801هـ/ 1394- 1399م) نسخ بيده كتاب الله الكريم على رق الغزال[3]، كما يلاحظ أيضا بأن سلاطين الدولة الزيانية استخدموا الورق للكتابة، لكن يظهر بأن ذلك لم يكن بشكل موسع، وبالنظر إلى أن صناعة الورق لم تعرف رواجا كبيرا في الحاضرة الزيانية خلال الفترة المدروسة[4]، فقد جرى الاعتماد على الرق في الكتابة السلطانية بالرغم من قلة المادة الخبرية في هذا الخصوص.

ب- المداد:

المداد الذي يكتب به، ويقصد بالحبر اللون الذي يتركه على مواد الكتابة، والصفة الغالبة للحبر هي السواد، وقد صنع العرب المسلمون الحبر من مسحوق الفحم، والهباب المذاب بسائل لزج كالصمغ ونحوه، وكذلك من العفص

---

[1]- حسن الباشا، مدخل إلى الآثار الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر 1990، ص 285.

[2]- الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض– السعودية1999، ج11، ص 262.

[3]- أنظر هامش المحقق، ص 211 من كتاب التنسي، نظم الدر والعقيان.

[4]- يقول الونشريسي: الورق الإسلامي لا يصنع إلا في الأندلس وفي فاس. انظر: المعيار، ج1، ص 85.

والكتان وغيرها من المواد المتوفرة محليا[1]، ويبدو بأن طرق وتقنيات صناعة المداد تطورت بتنوع ألوانه، خاصة المداد الذي استعمل من طرف سلاطين الدولة الزيانية[2].

من المواد الأخرى التي استعملت في عملية النسخ والتزويق القلمُ، وهو الأداة التي يكتب بها، والدواة (المحبرة) وهي الأداة التي تستخدم لحفظ الحبر وأدوات الكتابة[3].

ج- صناعة الربعات:

الربعة -كما جاء في القاموس المحيط - هي صندوق أجزاء المصحف[4]، وعليه فقد كان سلاطين الدولة الزيانية ينسخون القرآن الكريم، أو أي كتاب آخر ويجعلونه له ربعة مميزة في شكلها، ويقومون بتحبيسها على أماكن العبادة بالمدينة، وفي هذا السياق فإن ما توفر لدينا من مادة خبرية لا يشير إلى أن سلاطين الدولة الزيانية قاموا بنسخ كتب معينة وتزويقها ثم تحبيسها على الأماكن المقدسة، لكن في المقابل تتحفنا الحوليات التاريخية بأن سلاطين بني مرين كان لهم إسهام مهم في هذا الأمر، وسيأتي تفصيل ذلك وبيانه في الباب الثاني من هذه الدراسة.

كانت الربعات تصنع عادة من الخشب الجيد، وتذكر المصادر التاريخية، أن السلطان أبا زيان مُحمَّد الثاني (796- 801هـ/1394- 1399م)"نسخ بيده الكريمة نسخا من القرآن الكريم وحبسها، ونسخة من صحيح البخاري ونسخا من الشفاء لأبي الفضل القاضي عياض (تـ 544هـ/1149م)، حبسها كلها بخزانته التي بمقدم الجامع الأعظم من تلمسان المحروسة، والتي هي من مآثره الشريفة المخلدة من ذكره الجميل ما سرت به الركبان، وصنف كتابا نحا فيه منحى التصوف سماه: "كتاب الإشارة في حكم العقل بين النفس المطمئنة والنفس الأمارة"[5].

وذكر أحد الباحثين أن المصحف الذي عثر عليه[6] يعود إلى الفترة الوسيطة، وهو بخط السلطان أبي زيان مُحمَّد الثاني (797-801هـ/1394- 1399م)، نسخ الجزء الأول منه سنة 801هـ/1399م بخط مغربي جميل.

1- نضال عبد العالي أمين، أدوات الكتابة وموادها في العصور الإسلامية، مجلد المورد، المجلد 15، العدد 4 /1986، وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية1986، ص 134.

2- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 139.

3- نضال عبد العالي أمين، المرجع السابق، ص ص 132 – 133.

4- الفيروز أبادي، المصدر السابق، ص 612.

5- التنسي، المصدر السابق، ص 211.

6- إشارة إلى نسخة من القرآن الكريم بخط السلطان أبي زيان مُحمَّد الثاني (797-801هـ/1394- 1399م)، توجد بالخزانة العامة في الرباط تحت رقم د – 1330، مكتوب على رق الغزال، كتب سنة 801هـ/1399م. أنظر: مُحمَّد المنوني، قبس من عطاء المخطوط المغربي، الطبعة الأولى، المجلد الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 1999، ص 22.

واستعان السلطان بعدد من الحرفيين التلمسانيين المختصين في التزويق والزخرفة، والذين تمثل دورهم في تزويق وزخرفة بداية ونهاية صفحات الكتاب[1]، وذكر الأستاذ المنوني أن هذه النسخة من القرآن الكريم اختتمت بالعبارة التالية: "كمل الجزء الأول من الربعة المباركة، نسخه – بيده – أمير المسلمين أبو زيان مُحَمَّد بحضرته مدينة تلمسان، أمّنها الله تعالى، في سنة واحد وثمانمائة (801هـ/1399م)، عرف الله خيره"[2].

على الرغم من قلة المعلومات المتعلقة بنشاط حرفة الوراقة والأعمال المرتبطة بها في الجانب الذي يخص المجال الحرفي المتعلق بالدولة المخزنية، مع ذلك يمكن القول بأن فئة الوراقين بالمدينة كانت لها مجهودات في هذا النوع من الحرف والصنائع والذي قد تكون الحوليات التاريخية أغفلت تدوينه.

د- نسج الأثواب الفاخرة وطرزها:

كان لحكام المسلمين شرقا وغربا – كما يقول أحدهم – مصانع رسمية خاصة تشتغل لحسابهم لصناعة ملابسهم وملابس الطبقة الخاصة من الأغنياء وعلية القوم، وقد سميت هذه المصانع أحيانا باسم دور الكسوة أو الطراز، أي التطريز على الأقمشة بالكتابة على نسيج القماش نفسه[3]، وقد شرح ابن خلدون اختصاص هذه الدار بقوله: "ومن أبهة الملك والسلطان ومذاهب الدول أن ترسم أسماؤهم أو علامات تختص بهم في طرز أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج أو الإبريسم، تعتبر كتابة خطها في نسج الثوب إلحاما وصدرا بخيط الذهب أو يخالف لون الثوب من الخيوط الملونة من غير الذهب على ما يحكمه الصناع في تقدير ذلك ووضعه في صناعة نسجهم، فتصير الثياب الملوكية معلمة بذلك الطراز قصدا للتنويه بلابسها من السلطان فمن دونه"[4]، وسمي القائم على هذه الدار بصاحب الطراز، كانت مهمته هي النظر في أمور الصناع والآلة والحاكة فيها، وإجراء أرزاقهم، وتسهيل آلاتهم، ومسارفة أعمالهم[5].

لم تشر المصادر التاريخية التي تحدثت عن الدولة الزيانية إلى وجود دار للطراز في مدينة تلمسان، وبالتالي يصعب تحديد مكان هذه الدار بدقة، غير أن هذا لا يمنع وجود إشارات قليلة جاءت في بعض المصادر، تتحدث مثلا عن

1- levi Provençal : Note sur un Quran royale du XIV^{ème} siècle, Hesperis, volume 1 – Année 1921 – 1er trimestre, l'institut des hautes études marocaines, p p 84 – 86.

2- مُحَمَّد المنوني، المرجع السابق، ص 21.

3- أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص148.

4- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 49.

5- المصدر نفسه، ص 49.

أن السلطان أبا الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م)كان يؤتى إليه بثياب الصوف التلمسانية الخالصة، فيتخيّر أجودها، ويعطيه لمجالسيه، ويتخير لنفسه أدناها، فإذا لبست تميز ما يلبسه من بينها، حتى يقسم المقسم أنها ليست من جنسها[1]، غير أن ابن مرزوق لم يفصح عن الجهة التي تكلفت بصناعة هذه الثياب، وبالتالي، فإننا نعتقد أن هناك أمران في غاية الأهمية بالنسبة لهذه المسألة:

الأول هو أنّه كانت هناك بالفعل دار للطراز في مدينة تلمسان تتولى نسج الأثواب الفاخرة، وعليه فإن الثياب الصوفية التلمسانية التي ذكرها ابن مرزوق سابقا كانت من ضمن الهدايا التي يبعث بها سلاطين الدولة الزيانية لنظرائهم من الدول الأخرى في المناسبات المختلفة، ومما يدعم هذا الرأي هو وجود بعض الحرفيين داخل دار الصنعة التي أُنشئت في عهد السلطان الزياني أبي حمو موسى الثاني (760- 791هـ/1359- 1389م)، والذين كان على عاتقهم طرز هذه الأثواب، لذلك نجد أن صاحب كتاب "بغية الرواد" يذكر أن من جملة الحرفيين في هذه الدار من كان يعرف بالدباج، في إشارة واضحة إلى هؤلاء[2].

والثاني، نرجح فيه أنه كانت هناك جهة غير تابعة للدولة (السلطة المركزية) تتولى نسج الأثواب الفاخرة لمن يطلبها من الملوك وكبار الدولة، خاصة إذا علمنا أن شهرة مدينة تلمسان وحرفييها المختصين في النسيج كانت واسعة في هذه الحرفة.

وبصدد الحديث عن مجهودات الدولة المخزنية في الغرب الإسلامي خلال الفترة قيد الدراسة، يذكر أحد الدارسين أنه باستثناء الصنائع الحربية والبحرية ودور الطراز وسك العملة، خلت بلاد المغرب والأندلس من المعامل والمصانع الكبرى، واعتمد تصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية الخاصة بالمأكل والملبس، وكذا المصنوعات الجلدية على العمل اليدوي في المقام الأول[3]، ولعل في هذه الإشارة ما يفيد بأن المجال الحرفي الذي كان يندرج ضمن اختصاصات السلطة الحاكمة واهتماماتها قد أصابه نوع من الركود والتراجع مقارنة بما سبق.

يتبين مما سبق ذكره أن الأنشطة الحرفية – التي كانت تلبي في المقام الأول متطلبات الدولة المخزنية واحتياجاتها الرئيسية – استطاعت أن تجد لها مساحة من التقدير والاهتمام من لدن السلطة المركزية، بالنظر إلى مساهمتها الفعالة

[1]- ابن مرزوق التلمساني، المصدر السابق، ص 129

[2]- يحي بن خلدون، بغية الرواد، ج2، ص 155.

[3]- محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، طور الانهيار (1) الطبعة الأولى، سينا للنشر والانتشار العربي، بيروت- لبنان 2000، ص ص 74- 75

في خدمة المجهود العسكري للدولة الزيانية (633- 962هـ/1236- 1554م) من جهة، ومن جهة ثانية حظيت أعمال الحرفيين المرتبطين بالدولة في مجال السكة والأشغال الفنية والعلمية بترحيب، لأنها خلقت حركة اقتصادية واجتماعية نشطة في تلمسان خلال الفترة المدروسة.

أسهم الحرفيون والصناع على اختلاف تخصصاتهم في تنشيط كثير من المؤسسات المخزنية بتلمسان الزيانية، ولعل استمرار العمل في دار الصنعة التي أنشئت خلال هذه الفترة ودار الضرب بالمدينة كان من شأنه أن يعود بالفائدة الكبيرة على السلطة المركزية كلما كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية مستقرة، لأنه لا يخف على أحد الآثار والانعكاسات التي يمكن أن يتسبب فيها قلة الاستقرار على المجال الحرفي الذي يقدم خدماته للدولة المخزنية. لكن في الوقت نفسه، لا يجب أن يغيب عن بالنا ملاحظة أساسية، وهي أن ازدهار الحرف المرتبطة بالحروب كانت المستفيد الأبرز من الصراعات التي كانت تحدث بين الحين والآخر، خاصة ونحن نعي جيدا ما تعرضت له مدينة تلمسان من غزو وحصار طويل من المرينيين في المغرب الأقصى.

يمكن القول – أيضا – أنه كان لجهود الحرفيين من بنائين وغيرهم دور مهم في تخطيط المشاريع الفنية التي أنجزت بتلمسان الزيانية، وهي المشاريع التي كانت على جانب من الأهمية في الوقت الذي عرفت فيه المدينة توسعا في عمارتها، مما يبرز الدور الكبير الذي قام به المعمار التلمساني بتوجيه من السلطة المركزية وإشرافها المباشر.

علينا كذلك أن ننوه بجهود الحرفيين والصناع في بعض الأنشطة مثل الوراقة، بحيث يظهر أن عمل فئة الوراقين والمزخرفين بتلمسان الزيانية كان – في هذا الخصوص – متقنا وثمينا بالرغم من الصعوبات التي واجهت الوراقين في هذه الفترة، ولم يكن إتقانا الحرفيين الذين اختصوا بحياكة وخياطة منسوجات السلطة الحاكمة وأعوانها أقل شأنا، بدليل السمعة الطيبة التي كانت تتمتع بها منتوجات النساجين بتلمسان لدى أبرز سلاطين وأمراء الدول الإسلامية.

يبقى لنا أن نشير في خاتمة هذا الفصل إلى أن تمويل الدولة للحرف والصنائع المخزنية، بالإضافة إلى العمل على توفير الشروط التي من شأنها زيادة فعالية الصناع انعكس إيجابيا على الجانب العسكري وتقوية دفاعات المدينة بشكل يمنع اختراقها بسهولة، بالرغم من أن الدولة الزيانية اعتبرت الحلقة الأضعف مقارنة بالمرينيين في فاس.

الفصل الثاني

الحرف والصنائع الوقفية

سنتطرق في هذا الفصل من الدراسة لمجهودات الدولة المخزنية في تشييد المعالم الوقفية من مساجد، ومدارس، وزوايا، ومارستانات بمدينة تلمسان الزيانية؛ بالإضافة إلى بعض الأنشطة الحرفية المرتبطة بتجهيز هذه المعالم حتى تؤدي وظيفتها بشكل مناسب؛ وسنلاحظ في هذا الصدد بأن المجهود الذي أصبح يقع على عاتق الحرفيين والصناع، على اختلاف تخصصاتهم، سيكون كبيرا ومهما بالنظر إلى مكانة المؤسسات الوقفية المذكورة بالنسبة للعامة من سكان المدينة والخدمات المرتبطة بها والتي يستفيد منها عناصر المجتمع.

وبالتالي، سيجد الحرفيون أنفسهم أمام مهمة تجسيد أوامر السلطة على أرض الواقع بالبناء أولا، وبزخرفة المعالم الوقفية ثانيا، وفي مناسبة أخرى سيتدخل حرفيون آخرون بغرض تجهيز المعالم المذكورة بما يلزم؛ حتى يتم العمل على أكمل وجه، فإذا أضفنا إلى تلك المجهودات الخدمات المتعلقة بالطعام، والتطبيب، والتنظيف، والحراسة، وتوصيل الماء للتكوينات المعمارية المذكورة، يمكننا القول بأن جهود الحرفيين والصناع كانت معتبرة وذات أهمية، بحيث استفادت منها عناصر المجتمع التلمساني، وفي هذا السياق علينا أن ننوّه إلى مؤسسة الأوقاف ودورها المحوري في تمويل المعالم المنجزة بالمدينة خلال الفترة المدروسة[1].

البنـاء والزخرفـة:

أخذت مؤسسة الأوقاف على عاتقها مهمة بناء المساجد وكذا ترميمها – في أحيان أخرى – إذا تعرضت للهدم أو التخريب، كما لجأت ذات المؤسسة كذلك، إلى إضافة عناصر أو تكوينات معمارية جديدة لبعض المعالم حين تقتضي الضرورة، وذلك في إطار رغبة بعض السلاطين في تخليد أسمائهم على هذه المعالم، ولعل أهم عمل قامت به هذه المؤسسة هو زخرفة المعالم الحبسية، حيث قامت بحشد عدد من الحرفيين والصناع الذين أوكلت إليهم مهمة تزيين هذه المساجد لتظهر في شكل يتناسب والاهتمامات المرجوة منها، لكن الملاحظ على الأنشطة المتعلقة بالزخرفة بالمساجد الزيانية أنها كانت بسيطة حسب ما يقتضيه الشرع الإسلامي وينص عليه في هذا الخصوص، ومع اندثار المعالم الوقفية الزيانية يمكننا القول، بأننا فقدنا معالم طراز معماري لم نقف عليه إلا في الحوليات التاريخية.

---

[1]– وجدت وثيقة حبسية هذا نصها " أن شخصا يدعى يحي بن عبد الله بتاريخ 975هـ/ 1567م، أشهد كاتبه بيده وهو عبد الرحمن بن مُحمَّد، أنه صرف لمسجد المشور المبارك دينارا ذهبيا ونصف الدينار في كل عام يمر عليه يأخذ العدد المذكور من التربيعة المتحصلة على فندق واندوري، كل ذلك لأجل الصلاة على النبي الكريم، صل الله عليه وسلم دبر كل صلاة. أنظر:

Charles Brossellard, Les inscriptions Arabes de Tlemcen, Revue Africaine, 4= Année, N= 22, Mai 1860 , Office du publications universitaires- Alger, pp 241- 242.

أما بالنسبة للمدارس الزيانية، فقد نالت هي الأخرى حظها من العناية والاهتمام، ويظهر ذلك من خلال الأوقاف التي حبست عليها؛ مما جعلها تؤدي وظيفتها العلمية والاجتماعية على أكمل وجه ووفق ما سطرته السلطة الزيانية في هذا الشأن بالخصوص.

وفيما يخص إنشاء الزوايا والمارستانات بتلمسان الزيانية، فإن المادة الخبرية لم تسعفنا بمعلومات مستفيضة في هذا الجانب مقارنة بمدينة فاس في الفترة موضوع الدراسة، لكن بالرغم من ذلك فإن هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن سلاطين الدولة الزيانية قد اهتموا بإنشاء بعض الزوايا، خاصة في ظل انتشار تيار التصوّف وازدهاره، كما أن الإشارات المصدرية تبدو قليلة فيما يخص العمل على تشييد المارستانات بمدينة تلمسان الزيانية بالنظر إلى طبيعة المجتمع وفئاته التي وجدت في زيارة الأولياء الصالحين والتبرك بهم فرصة للتداوي.

- البنـاء:

أ- المساجد:

كانت المساجد تعتبر الجهة التي تستقبل المصلين وطلبة العلم - قبل تأسيس المدارس وظهور الزوايا - وذلك في حلقات دراسية داخل المسجد، أو في بعض الغرف الملحقة به، أما الكتاب فقد كان مستقلا عن المسجد في غالب الأحيان، وقد خصصت له بناية أخرى تتكون من غرفة، يزاول فيها المعلمون مهنة تدريس الصبيان، وقد كان المسجد على النحو المذكور، إلى جانب كونه مكانا تؤدّى فيه الصلوات الخمس وصلاة الجمعة[1]، فضاء يلتقي فيه الشيوخ والفقهاء بعدد من طلبة العلم، خاصة أولئك الذين يرغبون في تفقّه أمور دينهم؛ في وقت كانت فيه الأولوية تمنح للعلوم المتصلة بالدين الإسلامي الحنيف، من فقه، وتفسير، وحديث، إضافة إلى أن المسجد كان يمثل فضاء للمناظرات العلمية، والحوارات الفقهية، والمطارحات الأدبية واللغوية، ودروس الوعظ والإرشاد، والإفتاء، ومكانا يجتمع فيه الآباء لتدبير زواج بناتهم وأبنائهم، وكثير من الأمور المتعلقة بجماعة المسلمين[2].

ذكر العبدري (تـ700هـ/1300م) - إثر زيارته إلى مدينة تلمسان في القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي - بأن المدينة لها جامع عجيب مليح ومتسع[3]، أما "الحسن الوزان"، وهو رحالة من القرن 10هـ/16م، فقد

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 145.

[2]- المرجع نفسه، ص 145. انظر أيضا: Atallah (D), les Etats de l'occident, pp 289-290.

[3]- العبدري، المصدر السابق، ص 48.

ذكر أنه توجد بمدينة بتلمسان مساجد عديدة، جميلة وصينة، لها أئمة وخطباء[1]، وهذا يعني أن هذه المدينة كغيرها من حواضر بلاد المغرب الإسلامي كانت تتوفر على عدد من المساجد خلال الفترة الزيانية، بعضها شيدته الدول التي امتد مجالها الجغرافي ليشمل تلمسان، وبعد أن تمكنت الدولة الزيانية من السيطرة على المدينة واتخاذها حاضرة لها، قام سلاطين هذه الأخيرة بتشييد عدد من المساجد خلال الفترة الممتدة من القرن 7هـ/13 إلى القرن 10هـ/16م، والبعض من المساجد أنشأه سلاطين الدولة المرينية في فترات محدودة، عندما سيطر المرينيون على مدينة تلمسان، أما بالنسبة للمسجد الجامع الذي يزيّن المدينة، فهو من إنشاء المرابطين (430- 541هـ/1038- 1156م)، وهو المسجد الذي شهد بعض التعديلات البسيطة في عهد الزيانيين.

1- المسجـد الجـامع:

يقول أحد الدارسين: أنّ الذي لا خلاف عليه عند الباحثين – في موضوع المسجد الجامع – هو أن المسلمين – على مستوى الحكام، والأمراء، وكبار رجال الدولة، والأفراد – قد اهتموا اهتماما كبيرا بإقامة المساجد وغيرها من المنشآت الأخرى مثل القصور، والدُّور، والمدارس، والمراصد، والحمّامات، والحصون، والقلاع، إلا أن المسجد بقي على الدوام – وإلى يومنا هذا – أهم هذه المنشآت، وقد حظي في كل الأوقات بالعناية الفائقة والرعاية[2]، ذلك أنه بيت الله مصداقا لقوله تعالى: " فِي بُيُوتٍ اَذِنَ اَللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالَاصَالِ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ اِلزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالَأَبْصَارُ "[3]، وما يمكن قوله بخصوص المسجد الجامع هو أنه كان في معظم الأحيان أكبر مساحة، وأوسع شهرة، وأبعد أثرا في مختلف ميادين الحياة (السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية) بالنسبة للمجتمعات الإسلامية مقارنة مع المساجد الأخرى[4].

يعدّ المسجد الجامع من أهم التكوينات المعمارية في المدينة الإسلامية منذ العهد الإسلامي المبكر بالنظر إلى دوره الأساسي في حياة المجتمعات والأفراد، وبالإضافة إلى وظيفته الدينية، فقد كان مركزا للبحث في الشؤون

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 19.

[2]- محمّد توفيق بلبع، المسجد في الإسلام، مجلة عالم الفكر، المجلد العاشر، العدد الثاني، يوليو/ أغسطس/ سبتمبر 1979، وزارة الإعلام – الكويت 1979، ص 18. شكل المسجد الجامع بالمدينة الإسلامية في العصر الوسيط، مكونا معماريا رئيسيا بالنظر إلى المجال الذي شغله وهو مركز المدينة أو القلب، وتأخذ باقي التكوينات المعمارية الأخرى مكانها المخصص لها انطلاقا من موقع المسجد الجامع.

[3]- سورة النور، الآية 36.

[4]- محمّد توفيق بلبع، المرجع السابق، ص 51.

السياسية، والدينية، والتربوية، والاجتماعية[1]، ونظرا لأهميته تلك، اعتبره البعض أساس التنظيم العمراني للمدينة، ومن حوله تتمركز كثيرا من الأنشطة المختلفة، وأنه بهذا يحتل موضعا يجعله بمثابة القلب أو المركز الرئيسي للمدينة، وتنتشر حوله الأحياء، والخطط المختلفة، بما حوته من دور، ومساكن، وأسواق، ورحاب، وغيرها[2]، ولعل في هذا التعبير ما يفيد بأن تخطيط وبناء المسجد الجامع بالمدينة الإسلامية كان يخضع لمعطيات متعددة، تأخذ بعين الاعتبار دوره وأهميته على جميع الأصعدة.

يعود إنشاء المسجد الجامع – الذي وُجد في تلمسان خلال الفترة المدروسة – إلى ما قبل الفترة الزيانية، غير أنه لم يبق على الحالة التي كان عليها من قبل، حيث أضاف إليه بعض سلاطين الدولة الزيانية مجموعة من العناصر المعمارية، ذلك أنّ المسجد الجامع قد اعتُبر من أبرز معالم المدينة الإسلامية وأهمها، بل إنه هو صاحب الفضل في إضفاء صفة المدينة على أي مركز حضري إسلامي[3]، وفيما يلي أهم التعديلات أو الترميمات التي مست المسجد الجامع في مدينة تلمسان خلال الفترة قيد الدراسة، مع العلم أنه كان بالمدينة مسجد يقع بأكادير، ومسجد أخر يقع بناحية تاكرارت، وفيما يلي بيان ذلك.

* المسجد الجامع بأكادير:

كان هذا الجامع موجودا قبل استيلاء الأدارسة (172- 375هـ/788- 985م) على مدينة تلمسان سنة 174هـ/790م، وفي عهد السلطان يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1236-1283م) قام هذا الأخير بترميمه وبناء مئذنته[4]، وفي هذا الصدد، يذكر صاحب كتاب "بغية الرواد" أنّ السلطان المذكور هو من أمر ببناء الصومعتين بالجامعين الأعظمين من تاكرارت وأكادير، وعندما انتهت الأشغال بهما طلب المقربون منه أن يكتب اسمه عليهما، فقال بالزناتية: "يسنت ربي"، أي بمعنى عرفه الله، وعلو همة، وحسن الظن بالخالق، إعراضا عن التفاخر الدنيوي[5]،

---

[1]- محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص ص 210-211.

[2]- عبد العال عبد المنعم الشامي، المرجع السابق، ص 164. لقد روعي في أن يكون المسجد الجامع في قلب المدينة الإسلامية – أي في مركزها – ذلك أنه مرفق يستخدمه الناس في خمس مرات في اليوم، فموقعه في الوسط يسهل من عملية الوصول إليه من جميع الأماكن داخل المدينة، ولعل من بين الأسباب التي وقع عليها الاختيار ليكون المسجد فيها يحتل موقعا وسطا هو المكانة التي يحتلها الإيمان في قلب كل مسلم، وأن المسجد الجامع يمثل العلاقة الترابطية بين كافة أنحاء المدينة المسلمة، ولعل الفارق بين المسجد الجامع ومساجد الصلوات الخمس، يعود إلى أن المسجد الرئيس هو الجامع لشمل المدينة كل يوم جمعة، من خطبة أمير المدينة التي عادة ما تحمل مغزى سياسيا أو اجتماعيا. أنظر: خالد محمد مصطفى عزب، المرجع السابق، ص 78. وعليه، يمكن القول بأن المعمار المسلم عند تخطيطه لمدينة تلمسان أخذ في حسبانه ما يمثله المعلم المذكور بالنسبة لباقي التكوينات المعمارية الأخرى.

[3]- محمد توفيق بلبع، المرجع السابق، ص 55.

[4]- التنسي: المصدر السابق، ص 125: أنظر كذلك: عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص ص 145- 146.

[5]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص ص 228 – 229.

وكان الجزء العلوي من المئذنة قد تم بناؤه بالآجر الأحمر، والتي يظهر من خلال شكلها والزخارف التي نقشت عليها أنّ الحرفيين الذين اشتغلوا عليها كانوا متأثرين بالفن المعماري الأندلسي وزخرفته إلى حد كبير[1].

* المسجد الأعظم بتاكرارت:

شيّد الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين (453- 500هـ/1061- 1106م) هذا المسجد أثناء بنائه مدينة تاكرارت حوالي سنة 530هـ/1135م، وأعاد بناءه ابنه علي بن يوسف (500- 537هـ/1107-1143م) سنة 530 هـ/1135م، ويحمل المسجد ما يشير إلى تاريخ بنائه، حيث نقرأ النص التالي: "بسم الله الرحمن الرحيم وصلّ الله على محمّد وعلى آله وسلم، هذا مما أمر بعمله الأمير الأجلّ أيده الله وأعز نصره وأدام دولته، وكان إتمامه على يد الفقيه الأجلّ القاضي الأوصل أبي الحسن علي بن عبد الرحمن ابن علي أدام الله عزهم، فتمّ في شهر جمادى الأخيرة عام ثلاثين وخمسماية"، وقد خُطّت هذه الكتابة المنحوتة على الجبس، وهي تقع على الأوجه الأربعة من قبة محراب الجامع الكبير بتلمسان[2]، ويظهر أن الحرفيين المختصين في البناء والزخرفة قد أدخلوا عليه مسحة فنية أندلسية، بحيث أصبح تحفة فنية معمارية رائعة[3]، وهو ما يفيد بأن الطابع المعماري الأندلسي كان له تأثير واضح وجلي على المعمار المغربي في العمل الذي تم على مستوى المنشآت الوقفية في العصر الوسيط خاصة، حيث مثلت هجرة اليد العاملة الأندلسية إلى بلاد المغرب رافدا مهما لكثير من الأنشطة والأعمال المختلفة.

شهد المسجد الجامع بتلمسان في الفترة الموحدية (541- 668هـ/1156- 1269م) بعض التعديلات الطفيفة التي مست بعض تكويناته المعمارية، فقد تعرضت واجهة الجامع لمجموعة من التعديلات، تتمثل في البابين اللذين يكتنفان المحراب، حيث يقع الباب الأول على يمين المحراب ويؤدي إلى غرفة خاصة بحفظ المنبر، أما الباب الثاني فيقع على يسار المحراب ويؤدي إلى غرفة الإمام، وفي غياب نقوش كتابية تتعلق بالزيادات المذكورة أو الترميمات

[1]- مصطفى داودي، الحركة العمرانية الإسلامية والدلالات الحضارية خلال العصر الوسيط (تلمسان أنموذجا)، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان أيام 3 و 4 و 5 أكتوبر 2011 ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية – الجزائر 2011 ، ج2، ص ص 60 – 61.

[2]- رشيد بورويبة، الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية، ترجمة: إبراهيم شبوح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر 1979، ص65. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 146.

[3]- المرجع نفسه، ص 146. وفي هذا الصدد يذكر أحد الباحثين أن هذا المسجد زين بالزخارف الرائعة التي شملت وجه المحراب وجدرانه وكذلك البلاطة الوسطى، أنظر: عبد الواحد ذنون طه، التطور العمراني لمدينة تلمسان الإسلامية – دراسة في النصوص الخاصة بـ: أغادير، تاكرارت، المنصورة، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والميراث الفني"، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان أيام، 3 و 4 و5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الإسلامية- الجزائر 2011.، ج1، ص ص 16 – 17.

الموحدية للجامع، يمكن القول إن الجامع في عهد الموحدين قد تعرض لبعض التعديلات التي مست واجهة المحراب، بالإضافة إلى الأبواب الثلاثة الجانبية وجدار الصحن الجنوبي[1].

حظي هذا المسجد بعناية من لدن سلاطين الدولة الزيانية، حيث قام السلطان يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235- 1282م) - خلال فترة حكمه - ببناء صومعة للمسجد علوّها يقدّر بحوالي خمس وثلاثون مترا، وكان ذلك حوالي سنة 633هـ/ 1236م[2]، كما كانت مئذنة هذا الجامع هي الأخرى مبنية بالآجر ذي اللون البني المائل إلى الاحمرار بما فيها الزخرفة القاعدية[3]، وكانت هذه المئذنة تمتاز بعزري يخالف عزري كل مآذن المرابطين، والموحدين، والمرينيين كذلك[4]. زد على ذلك، فقد قام هذا السلطان كذلك بتوسعة المسجد وإضافة مرافق جديدة، وتمثل ذلك في بناء فناء آخر وقبة، كما وسّع من قاعة الصلاة، وتعرض صحن هذا الجامع أيضا لعملية تقليص في مساحته الغربية في عهد بني زيان، بحيث أضاف يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235- 1282م) بعض البلاطات إلى مجبنة الجامع الغربية، فتم ذلك على حساب الصحن[5]، وقد نتج عن هذه الزيادات- التي مست صحن المسجد الجامع في فترة حكم السلطان يغمراسن بن زيان - ما نلاحظه من نقص مسجل في مساحته، وغيرت بالتالي من شكله المستطيل فأصبح مربع الشكل، فكان على الأرجح المصدر الأول - يقول أحد الدارسين - الذي استوحت منه المساجد المرينية فكرة الصحون المربعة على نحو ما نشاهده في مساجد "سيدي أبي مدين" بالعباد، ومسجد "سيدي الحلوي"، وجامع المنصورة[6].

تلك هي إذن الزيادات والتوسعة التي عرفها المسجد الأعظم بتاكرارت على عهد السلطان يغمراسن بن زيان خلال القرن 7هـ/13م، حيث أصدر هذا الأخير أوامره للحرفيين المختصين في البناء لتشييد هذه التكوينات

---

[1]- مبارك بوطارن، العمائر الدينية في المغرب الأوسط، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع- الجزائر2011، ص ص 93-94 . ملاحظة: بالنسبة للتعديلات التي مست المسجد الجامع بتلمسان في الفترة الموحدية، لا بد من الإشارة إلى أن الباحث لم يستند في التعديلات المذكورة إلى أية شواهد تاريخية أو مادية تؤرخ لما يقوله، وعليه اعتمد فقط على المقارنة والاستنتاج ليخلص في الأخير إلى ما وصل إليه فيما يخص التعديلات السالفة الذكر. ونفس الكاتب نجده في الصفحة 96 من الكتاب نفسه يقول بالحرف الواحد: " ثم تعرض الجامع منذ القرن 9هـ/ 14م (في الحقيقة القرن9هـ يوافقه القرن 15م) لبعض الترميمات، أو التجديدات غير أننا لم نعثر على نقوش أثرية أو نصوص تاريخية تحدد هذه الأعمال"، وعليه لم يذكر الباحث ماذا يقصد بالترميمات المذكورة، وبالتالي بقي الأمر هذا يلفه الغموض ويحتاج إلى دراسة تاريخية، وأخرى ميدانية وأثرية، قد تساعد في توضيح الإشكال المطروح.

[2]- التنسي، المصدر السابق، ص 125.

[3] - مصطفى داودي، المرجع السابق، ص 60 – 61.

[4] - عبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق، ص 17.

[5]- عبد القادر قلوش، المحراب كعنصر معماري بمساجد تلمسان في عهد المرابطين والزيانيين والمرنيين (530- 753هـ/1136- 1353م)، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الفنون الشعبية وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان 2004، ص 26، 28.

[6]- مبارك بوطارن، المرجع السابق، ص ص 111- 112.

المعمارية، وقام الحرفيون والصناع المتخصصون في الزخرفة والتزويق - من جهة أخرى - بعمل رائع ومُعتبر في هذا الخصوص، كما امتزجت هذه الزخارف بالخط النسخي المغربي وزينت عقود المسجد، وسقفه، وأبوابه المصفحة التي زخرفت بالأشكال الهندسية، واستعملت مادة الجبس كمادة رئيسية للزخرفة[1].

ومما يدل على أهمية تلك الزيادات - التي أضيفت للمسجد الأعظم في الفترة الزيانية، والتي أضفت عليه شكلا جميلا - ما ذكره "ابن مرزوق" (تـ781هـ/1379م) صاحب كتاب "المسند" الذي ورد فيه ما نصه : "وأما الجامع الكبير فقد اتفق الرحالة وأجمع المتجولون على أنهم لم يرو له ثانيا، إلا أن ما كان في هذا من الرخام والأحكام أغرب وأعظم، ولا شك أن صومعته لا تلحق بها صومعة في مشارق الأرض ومغاربها وكانت محكمة البناء والنجارة في الأحجار بصناعة مختلفة"[2]، كما يذكر المصدر نفسه أن الثريا التي تزين المسجد الأعظم هي من صنعه، وكانت كما يقول: "تشتمل على ألف مشكاة أو نحوها"[3].

أما في عهد السلطان الزياني "أبي حمو موسى الثاني" (760-791هـ/1359- 1389م)، فقد استحدث هذا الأخير مكتبة في هذا المسجد، حيث توجد كتابة تأسيسية ذات نمط أندلسي متقن على لوح من خشب الأرز؛ تضمنت الإشارة إلى أن هذه المكتبة أو الخزانة هي من عمل السلطان "أبي حمو موسى الثاني"، وكان ذلك حوالي سنة 760هـ/1359م، وبما أن هذه الخزانة لم تعد موجودة الآن، فقد شكّل ذلك خلافا بين الباحثين حول مكانها في المسجد المذكور[4].

وفي عهد السلطان "أبي زيان مُحَّد" (796-801هـ/1394- 1399م) أنشئت خزانة للكتب، حيث ذكر "التنسي" أن هذا السلطان قد نسخ بيده الكريمة نسخا من القرآن الكريم وحبسها، ونسخة من صحيح البخاري، ونسخا من الشفاء "لأبي الفضل عياض"، التي حبسها كلها بخزانته الموجودة بمقدم الجامع الأعظم من تلمسان

---

[1]- مُحَّد الطيب عقاب، فن عمارة المساجد في الجزائر، مجلة الفيصل، العدد 267، السنة الثالثة والعشرون، ديسمبر1998/ وينابر1999، دار الفيصل الثقافية- المملكة العربية السعودية، ص 78. ذكر أحد الدارسين أن صومعة مسجد أغادير وصومعة المسجد الكبير بتاكرارت من أجمل ما بقي لنا من الآثار الزيانية بمدينة تلمسان، فكلتا الصومعتين مثيلة لما سبقها بالأندلس من حيث زخارف الواجهات، ورشاقة الجدران. أنظر: عبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق، ص15. وعليه، يتبين من هذه الإفادة أن مشاركة العناصر الأندلسية كانت واضحة المعالم في عمليات البناء والترميم التي شهدتها المعالم الوقفية بمدينة تلمسان الزيانية.

[2]- ابن مرزوق، المسند، ص 402.

[3]- المصدر نفسه، ص 402.

[4]- رزقي شرقي، المكتبتان الملكيتان بجامع مدينة تلمسان (دراسة توثيقية)، مجلة آثار، العدد 10، السنة 2013، جامعة الجزائر2- الجزائر2013، ص ص ص 184- 185.

المحروسة، والتي تعتبر من مآثره الشريفة المخلدة لذكره الجميل ما سرت به الركبان[1]، ويظهر من خلال الدراسات الحديثة أن هذه المكتبة كانت ذات شكل مستطيل؛ وأنها تقع في أقصى الزاوية الشمالية الشرقية من مؤخرة الجامع المضافة أيام الزيانيين[2].

2- المساجد الراتبة:

وهي المساجد التي تقام فيها الصلوات الخمس، بعضها من إنشاء سلاطين الدولة الزيانية، وبعضها الآخر من إنشاء سلاطين الدولة المرينية نتيجة تعرض تلمسان في بعض الفترات للاحتلال المريني، وحسب رواية "الحسن الوزان"، فقد كان بمدينة تلمسان خلال القرن 10هـ/16م مساجد عديدة[3]، وذكر من جانبه "مارمول كاربخال" أنه يوجد بالمدينة عدد كبير من المساجد[4].

يتضح من الإشارات المصدرية التي أوردها "الحسن الوزان" و "مارمول كاربخال" أن مدينة تلمسان كانت تتوفر على عدد من المساجد خلال الفترة المدروسة، غير أنهما لم يتحدثا بنوع من التفصيل فيما يخص تاريخ إنشاء هذه المساجد ومن أمر ببنائها من السلاطين، فكان من الضروري البحث عن مصادر أخرى لتدعيم هذه المعلومات، وفيما يلي عرض لتلك المساجد:

* مسجد أبي الحسن:

وهو من أقدم المساجد الزيانية، تم تشيده سنة 696هـ/1296م في عهد السلطان الزياني "أبي سعيد عثمان" (681- 703هـ/1283- 1303م)، ويقع هذا المسجد بالقرب من الجامع الأعظم[5]، وتتضمن الكتابة - التي تقع على لوحة رخامية في الجدار الغربي لجامع "سيدي أبي الحسن"- العبارة التالية: "بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما، بني هذا المسجد للأمير أبي عامر إبراهيم ابن السلطان "أبي يحي يغمراسن بن زيان" في سنة ست وتسعين وستماية (696هـ/1296م) من بعد وفاته رحمه الله"، وتتضمن هذه

---

[1]- التنسي، المصدر السابق، ص 211. انظر أيضا: Atallah (D), les états de l'occident, p295.

[2]- رزقي شرقي، المكتبتان الملكيتان بجامع مدينة تلمسان، ص 190.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 19.

[4]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 298.

[5]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص ص 146-147. انظر أيضا: Hadj Omar Lachachi. Le passé prestijieuse de tlemcen Ancienne capitale du célébre berber Ya' ghmorac'en, fondateure de la nation, editions Ibn- Khaldoun, tlemcen 2002, p 193.

اللوحة أيضا تعدادا للأملاك الموقفة على الجامع تبرعا من المؤسس[1]، كما يمتاز هذا المعلم الديني بالحسن، والرقة، واللطافة، وهو منسوب إلى العالم الجليل سيدي أبي الحسن علي بن يخلف التنسي[2].

*** مسجـد أولاد الإمـام:**

شيد هذا المسجد بعد رفع الحصار المريني الشهير على مدينة تلمسان، ويرجع تاريخ تأسيسه لسنة 710هـ/1310م في عهد السلطان "أبي حمو موسى الأول" (707- 718هـ/1308- 1318م)، كما كان هذا المسجد ملحقا بالمدرسة القديمة[3]، ويقع بالقرب من مسجد "أبي الحسن التنسي" ومسجد "إبراهيم المصمودي" بحي المطمر العتيق[4]، وقد عرف بدوره عملية ترميم مهمة خلال الفترة الزيانية في زمن لم يكن بالبعيد عن تاريخ تشييده، وتمثلت تلك الترميمات في خفض مستوى أرضية البناء بحوالي 0.82 متر[5].

*** مسجـد إبراهيـم المصمـودي:**

يقع هذا المعلم التاريخي في نقطة التقاء ثلاثة أحياء عتيقة بمدينة تلمسان، وهي: حي "السوق الفوقاني"، أي القيسارية القديمة، وحي "رياض بن فارس"، وحي "باب الحديد"، وقد كان هذا المسجد في بداية الأمر عبارة عن معلم ضخم، ورمزا حضاريا فخما انطمست معظم مرافقه المعمارية مع مرور الوقت، ولم ينج منه اليوم غير مئذنة

1- رشيد بورويبة، المرجع السابق، ص ص 77 – 78. كانت هناك لوحة من المرمر مدموجة في الحائط مقابل الباب تحتوي على الأملاك المحبسة على هذا الجامع، بحيث تشير إلى أن هذا المعلم الديني سيتمتع بمداخيل عشرين دكانا، منها ستة دكاكين تنفتح جنبا إلى جنب على الواجهة الشمالية المقابلة للمحراب، وأربعة عشر دكانا ملاصقة لحائط المؤخرة وعند أسفل الصومعة، ويشغل الدكاكين صائغون يهود، وكان يشغلها من قبل صانعي الأسلحة. أنظر: جورج مارسي، المرجع السابق، ص 48.

2- محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج1، ص 187. إبراهيم بن يخلف التنسي هو أحد الأولياء الصالحين بمدينة تلمسان على العهد الزياني، انتهت إليه رياسة التدريس والفتوى في أقطار بلاد المغرب الإسلامي كلها، استقر به المقام بتلمسان، تتلمذ على يده عدد من طلبة العلم، من أبرزهم العبدري صاحب كتاب المدخل، كانت له رحلة علمية زار خلالها مصر والشام. أنظر ترجمته في: ابن مريم المديوني التلمساني، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، تحقيق: عبد القادر بوباية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان2014، ص 158، 160.

3- Atallah, (D), Le royaume Abdelouadide, p 34.

4- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 147.

5- عولمي محمد لخضر، الزخرفة المعمارية في عهد المرنيين والزيانيين (دراسة تحليلية ومقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان2012/2013، ص 256. وعرف هذا المسجد بأولاد الإمام نسبة إلى الشيخان الفقيهان العالمان ، أبو زيد عبد الرحمن (تـ741هـ/1340م) وأبو موسى عيسى (تـ749هـ/1348م) من أهل برشك، إمامان مشهوران بالعلم والرياسة، كانت لهما رحلة إلى تونس وبلاد الشام، ثم رجعا إلى بلاد المغرب الأوسط وقد اشتهرا بالبحث في العلم حتى صارا يعرفان بالإمامة والاجتهاد، وعندما استولى السلطان أبو الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) على تلمسان سنة 737هـ/1336م استدعاهما وقربهما من مجلسه وحضرا معه واقعة طريف سنة 740هـ/1340م، وكان السلطان أبو الحسن المريني محبا فيهما، إذ كان يستحسن طريقتهما ويستحلي محادثتهما وقد انتفع بهما عدد كبير من العلماء والطلبة. أنظر: يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص ص 169- 170.

المسجد التي لم يطلها التغيير، والضريح المسمى باسم الشيخ المذكور المحاذي للمسجد من الناحية الغربية[1]، وقد تم تشييد هذا المسجد من طرف السلطان "أبي حمو موسى الثاني" ما بين 763هـ/1363م و765هـ/1365م تكريما لوالده "أبي يعقوب"، وتقع بجواره قبة وزاوية، بالإضافة إلى مدرسة[2].

يقول أحد الباحثين أننا إذا أمعنّا النظر في تخطيط مسجد "إبراهيم المصمودي[3]"، وبعض عناصر عمارته، فإننا نجده متأثرا لدرجة كبيرة بالمساجد المرينية التي شيدت بتلمسان في الفترة متناول الدراسة، غير أنه يتميز عنها وعن المساجد الزيانية بأسلوب التغطية، حيث استخدمت فيه لأول مرة في المغرب الأوسط طريقة الأقباء البرميلية والمتقاطعة التي شاع استعمالها فيما بعد في العهد العثماني[4].

*** مسجـد سيـدي البنـاء:**

يرجع تاريخ تشييد هذا الجامع إلى القرن التاسع هجري الموافق للقرن الخامس عشر الميلادي، وكان هذا المسجد يتواجد بسوق الخرازين، أو سوق منشر الجلد، وقد كان أحد أبرز فقهاء تلمسان، ألا وهو "ابن الغليظ المديوني"، يؤمّ الناس فيه[5]، أما نسبته لسيدي البناء فالصحيح أنه ابن البناء وفق ما ورد في كتاب "البستان" لابن مريم، وإنما حذفت كلمة ابن لكثرة الاستعمال وترددها على الألسن[6].

*** مسجـد الشيـخ السنوسـي:**

يقع هذا المسجد العريق بسوق البرادعيين فوق مدخل درب مسوفة[7]، وينسب إلى عالم جليل من أبناء تلمسان، وهو "مُحَّد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي" (تـ895هـ/1489م) والذي ذاع صيته في العالم الإسلامي بفضل مؤلفاته الثلاث في مجال العقيدة، وهي: العقيدة الصغرى، والوسطى، والكبرى، حيث كان كثيرا ما

---

[1]- الرزقي شرفي، المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان، ص ص 60 – 61.

[2]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 147.

[3]- أحد علماء تلمسان وفقهائها، تتلمذ عليه كثير من طلبة العلم، من أبرزهم ابن مرزوق الحفيد، أصله من صنهاجة المغرب قرب مكناسة، قرأ أولا على علماء فاس ثم علماء تلمسان بعد ذلك، كانت وفاته حوالي سنة 804هـ/1402م. أنظر ترجمته في كتاب: البستان، ص153، 154، 155.

[4]- مبارك بوطارن، المرجع السابق، ص 191.

[5]- ابن مريم، المصدر السابق، ص 465. ويوجد هذا المسجد بالقرب من مسجد سيدي السنوسي في درب مسوفة. أنظر: هامش المحقق من المصدر المذكور، ص 465.

[6]- مُحَّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج1، ص 214.

[7]- بن سهلة ثاني سيدي مُحَّد، المرجع السابق، ص ص 257- 258 .

يتردد على هذا المسجد للتدريس فيه[1]، ويعود تاريخ بنائه إلى الفترة المتأخرة من عمر الدولة الزيانية بحي القيسارية التجاري، وقد تميز عن غيره من المساجد بخاصيتين أساسيتين – على الرغم من بساطة بنائه وقلة الزخرفة به إلى درجة السذاجة – أولهما وقوع بيت صلاته وصحنه في طابق علوي يمتد على سقيفة تغطي درب مسوفة، أحد الدروب العتيقة بالقيسارية، وثانيهما كثرة الأوقاف العقارية الموقوفة عليه، والتي كانت تمتد بين مدينة تلمسان، مكان وجود المسجد، وأماكن وجود تلك الأوقاف[2]، وعليه يمكن القول، بأن مؤسسة الأوقاف بمدينة تلمسان في العهد الزياني أخذت على عاتقها مهمة تحبيس العديد من الممتلكات العقارية مثل الأراضي والأشجار المثمرة والطاحونات، وأسهم الحرفيون والصناع – بدورهم – في عملية التمويل للمنشآت الوقفية بالمدينة.

هذه هي إذن المساجد التي يرتبط تأسيسها بسلاطين الدولة الزيانية، أما بالنسبة للمساجد التي يرتبط تأسيسها بالمرينين فهي كالآتي:

*** مسجد أبي مدين بالعباد:**

أنشئ هذا المسجد من طرف السلطان "أبي الحسن المريني" (731- 749هـ/1331- 1348م) سنة 739هـ/1339م، وألحقه بالولي الصالح "أبي مدين شعيب الأندلسي[3]" (تـ594هـ/1198م)[4]، ودُوّنت في هذا المسجد كتابة تشهد على تاريخ بنائه نجد فيها العبارة التالية: "الحمد لله وحده أمر بتشييد هذا الجامع المبارك مولانا السلطان "عبد الله علي بن مولانا أبي سعيد عثمان" ابن مولانا السلطان "أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق" أيده الله ونصره عام تسعة وثلاثين وسبعماية نفعهم الله به"، وقد نقشت هذه الكتابة على قطعة فسيفساء لماعة تقع في شريط

---

[1]- هو محمّد بن يوسف بن عمر شعيب، يقال أن نسبه ينتهي إلى الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ من جهة أم أبيه، أحد علماء تلمسان، أخذ العلم عن عدد كبير من العلماء، أثنى عليه كل من عرفه بالعلم ورجاحة العقل والتفقه في الدين والحجة الدامغة، توفي سنة 895هـ/1489م. أنظر ترجمته في كتاب: التنبكتي، أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، وضع هوامشه وفهارسه طلاب كلية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس- ليبيا 1989، ص 563، 572.

[2]- الرزقي شرقي، المعالم التاريخية، ص ص 82 – 83.

[3]- أبو مدين شعيب بن الحسين الأندلسي، الشيخ الفقيه المحقق، الواصل القطب، إمام العباد والزهاد، استقر به المقام بمدينة بجاية حيث اشتهر بين الناس بالعلم والصلاح، وبالنظر الى الشهرة الكبيرة والمكانة التي حازها طلب منه أن يغادر بجاية ويتوجه الى مراكش مقر دولة الموحدين، وبالرغم من أنه لم يكن موافقا على هذا الأمر، اضطر في الأخير إلى الرحيل عن بجاية، وعندما اقترب من تلمسان، مكث بالعباد حيث توفي هناك سنة 594هـ/1198م. أنظر ترجمته في: الغبريني، أبو العباس أحمد بن أحمد، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، حققه وعلق عليه: عادل نويهض، الطبعة الثانية، منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت 1979، ص 22، 32.

[4]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص ص 147-148، أنظر كذلك: Atallah (D), les états de l'occident l'occident Musulman, p 299.

ممتد فوق الإطار المستطيل للمدخل[1]، وذكر صاحب كتاب "المسند" أنّ بناءه قد تم على يد "أبي عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن مرزوق"، وهو من أسرة المرازقة المشهورة[2].

*** مسجد سيدي الحلوي:**

شيّده السلطان "أبي عنان المريني" (749- 759هـ/1348- 1358م) حوالي سنة 754هـ/1353م، تيمّنا بالولي الصالح "سيدي الحلوي"[3]، والذي توفي حوالي سنة 704هـ/1305م بمدينة تلمسان[4]، وتدل الكتابة التاريخية الموجودة فيه على ذلك، وهذا نصها: "الحمد لله وحده أمر بتشييد هذا الجامع المبارك مولانا السلطان أبو عنان فارس ابن مولانا السلطان أبي الحسن علي ابن مولانا السلطان أبي عثمان ابن مولانا أبي يوسف يعقوب ابن عبد الحق أيد الله نصره عام أربع وخمسين وسبعماية"، وقد خُطّت هذه الكتابة الإفريزية على القوس المعتلي مدخل جامع سيدي الحلوي[5].

ما نود الإشارة إليه في هذا الخصوص، هو أن المساجد المرينية التي أنشئت بمدينة تلمسان – خلال الفترة التي سيطر فيها بنو مرين على المدينة – كان لها أثر بالغ على تخطيط مسجد "سيدي إبراهيم"، ذلك أنّ المساجد الزيانية التي شُيّدت قبل بناء هذا المسجد – أي مسجد "سيدي إبراهيم" – كانت تتميز بأنّ بيت الصلاة فيها يعتبر المكوّن الأساسي في التخطيط، في حين كان الصحن المكوّن المعماري الأساسي في تخطيط العمائر الدينية المرينية، ويبدو أن تخطيط مسجد "سيدي أبي مدين" و"سيدي الحلوي" قد كان لهما أعظم الأثر في عودة الزيانيين إلى اعتماد هذا التخطيط، متأثرين في ذلك بالمعمار المريني[6]، ولعل في هذه الملاحظات المتعلقة بالجانب المعماري بالنسبة للمعالم الوقفية المذكورة ما يقيم الدليل على تأثر المعمار الزياني بالمعمار المريني في بعض الجوانب من العمارة الدينية، وإن كان في حقيقة الأمر، التأثير يعود في جزء كبير منه إلى المعمار الأندلسي الذي تأثر به الطرفين، وذلك بالنظر إلى استقرار جالية أندلسية مهمة بالمدينتين المذكورتين كانت لها اليد الطولى في عمليات البناء والتشييد.

---

[1]- رشيد بورويبة، المرجع السابق، ص 81. انظر أيضا: Atallah (D), les états de l'occident, p 299.

[2]- ابن مرزوق، المسند ص 403.

[3]- أبو عبد الله الحلوي الشوذي الإشبيلي نزيل تلمسان، يذكر الإخباريون بأنه كان يبيع الحلوى للصبيان بالمدينة، وكان فيما سبق قاضيا باشبيلية آخر دولة بني عبد المؤمن (دولة الموحدين)، ثم فر بنفسه من القضاء، ولجأ به الحال إلى مدينة تلمسان مرتديا لباس المجانين، وتصفه الحوليات التاريخية بأنه من أعيان العباد والمتصوفة. أنظر ترجمته في: البستان، ص 160، 164.

[4]- Atallah (D), les états de l'occident, p 299.

[5]- رشيد بورويبة، المرجع السابق، ص 97.

[6]- مبارك بوطارن، المرجع السابق، ص 177.

كانت هذه إذن المساجد الراتبة في مدينة تلمسان خلال العهد الزياني، وهي المعالم الوقفية التي ذكرها الجغرافيون والرحالة الذين وصفوا المدينة، حيث أورد كل من "الحسن الوزان" ومن بعده "مارمول كربخال" بأن هذه المساجد كانت جميلة، وفخمة، وذات موارد مالية كبيرة، كما أنها مجهزة بجميع ما يلزم[1]، وفي هذا التعبير ما يفيد بأن الممتلكات المحبسة على المعالم المذكورة كانت كافية لتمويل الحركة الثقافية بالمدينة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تلمسان قد حَوَت عددا كبيرا من المساجد، وهو ما ذكره "الحسن الوزان" في مصدره، وإن لم يذكر عددها، لكنه قال بأنها كانت كثيرة، وهي إشارة نعتقد أنها صحيحة بالنظر إلى مجموعة من المعطيات، أبرزها تطور النسيج العمراني بمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية (7- 10هـ/13- 16م) من جهة، ومن جهة أخرى ازدياد عدد سكان المدينة، وبالتالي فقد دَعَت الحاجة إلى تشييد عدد من المساجد التي تكفي لاستقبال أعداد المصلين الكبيرة، وننوّه في هذا الصدد إلى أنّ السلطة المركزية في المدينة هي من كانت تتولى عمليات التخطيط والبناء وتشرف عليها بنفسها.

كانت الجوامع والمساجد مراكز لنشاط متعدد الألوان، فبالإضافة إلى وظيفتها الأساسية في الصلاة وإقامة شعائر الدين، كانت تحتضن حلقات الدرس، ويلتف داخلها المتعلمون حول المعلمين، وفيها كان يجلس القضاة وحولهم المتخاصمون للفصل بينهم ومن فوق منابرها كانت تذاع بلاغات الحكّام وتعليماتهم، وعلى أبوابها توزّع الزكاة والصدقات، وإليها يتجه الغريب الوافد إذا ما أدرك مدينة من المدن[2]، ولعل هذا ما جعل سلاطين الدولة الزيانية يهتمون بهذه المعالم الوقفية؛ من خلال حشد عدد كبير من الحرفيين والصناع في مجالات البناء، والزخرفة، وتجهيز البنايات المذكورة بكل ما يلزم من معدات ووسائل.

تأسيسا على ما سبق ذكره، يعتقد أحد الدارسين أن المعالم الوقفية، وبخاصة المساجد التي شيدها سلاطين الدولة الزيانية، كانت تتميز بصغر مساحتها واشتمالها على مئذنة واحدة مربعة الشكل تتخذ دوما من الأركان موقعا لها، وبالنسبة للطراز المعماري الزياني الذي جسدته هذه المعالم الوقفية، يشير الباحث نفسه إلى أنها لم تحمل أي جديد

---

[1]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 19، انظر كذلك: كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 298. ومن بين المساجد التي كانت موجودة بمدينة تلمسان، مسجد مرسى الطلبة، ومسجد حارة الرمان، ومسجد العزالة بالعباد. أنظر: ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص ص 153- 154-155. بالإضافة إلى مسجد الحلفاويين، ومسجد الرحمة، ومسجد أبو زكرياء، ومسجد سيدي الطيار، ومسجد الرؤيا، ومسجد الخراطين. أنظر: البستان، الصفحات بالترتيب: ص 103، 165، 188، 198، 200، 391.

[2]- سعيد عبد الفتاح عاشور، الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية، سلسلة عالم الفكر،المجلد 11، العدد 1، أبريل، مايو، يوليو 1980، وزارة الإعلام – الكويت 1980، ص 122.

أو تطوير في تكويناتها المعمارية والزخرفية، وبأن هذه الأخيرة كانت على عهد المرابطين والموحّدين أكثر بروزا وغنى من تلك التي أُحدثت لاحقا في فترة الزيانيين[1].

ب- المدارس:

لم تظهر المدرسة ببلاد المغرب الأوسط إلا مع مجيء الزيانيين (7- 10هـ/ 13- 16م)، الذين أولوا اهتماما بالعلم وأهله، فقرّبوا منهم العلماء والفقهاء، وشيّدوا المدارس لتكون بمثابة مؤسسات لتخريج أفراد يخدمون الدولة - بالدرجة الأولى - وينصرون المذهب المالكي، وعليه، فقد عمل السلاطين الزيانيون على تشييد المدارس ليتعلم فيها طلبة العلم والمعرفة مختلف العلوم العقلية والنقلية، ويتخرّج منها الإطارات التي من شأنها أن تدعم الجهاز الحكومي ومؤسساته المختلفة[2].

لقد كانت المدرسة عبارة عن مؤسسة ذات طابع رسمي، وبنيت بأمر من السلطان الحاكم لتؤدي وظائف متنوعة، تربوية، وعلمية، واجتماعية، كما كانت هذه المدارس توفّر لطلبتها عدة مزايا من طعام ومبيت. بالإضافة إلى هذا، فقد كانت تقام فيها الصلوات الخمس، ولتتمكن هذه المدارس من أداء وظيفتها على أكمل وجه، وفر لها السلاطين الإمكانيات الضرورية على شكل أملاك حبسية[3]، واعتمدت كذلك على الإعانات التي يكون مصدرها بعض المحسنين من سكان المدينة، والذين نجد من بينهم أيضا الحرفيين والصناع.

تطرّقت المصنفات التاريخية التي أرّخت للدولة الزيانية (7- 10هـ/13- 16م) إلى جهود الدولة المخزنية بتلمسان، خلال الفترة المدروسة، في عمليات البناء التي استهدفت تخطيط وبناء عدد من المدارس، وسنكتفي في هذا المقام بما أورده "الوزان" عندما ذكر بأن مدينة تلمسان كانت تحتوي على خمس مدارس حسنة، جيدة البناء ومزدانة بالفسيفساء، وغيرها من الأعمال الفنية[4].

---

[1]- مبارك بوطارن، المرجع السابق، ص 191. هذه الملاحظة وجدناها عند باحث أخر مع اختلاف بسيط، يقول هذا الباحث: وفي عهد الموحدين جرى تقويض المنشآت المرابطية، وأسسوا على أنقاضها عمائر دينية وعسكرية ومدنية، متأثرة بالتقاليد الشرقية في الغالب الأعم، وحذا خلفاء الموحدين – بنو مرين، وبنو عبد الواد، وبنو حفص – حذوهم دون أدنى إبداع أو ابتكار. أنظر: محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 151.

[2]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 141. انظر أيضا: Hadj (O) op, cit, p187.

[3]- صالح بن قربة وآخرون، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الجزائر2007، ص ص 139- 140. وبما أن المدرسة كانت تتوفر على عدد من القائمين عليها، فقد تضمنت أحباسها حوانيت وأرحية تتولى تمويل هذه الأخيرة. أنظر: الونشريسي، المعيار، ج7، ص 364. انظر أيضا: Atallah (D), les états de l'occident, p 299.

[4]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 19.

بدأت الأشغال في بناء هذه المدارس من قِبل الحرفيين المختصين في البناء خلال القرن 08هـ/14م، وهي فترة ازدهار الدولة الزيانية وتحضرها، وقد كان بعض هذه المدارس من إنشاء السلاطين الزيانيين، والبعض الآخر تم إنشاؤه بأمر من السلاطين المرينيين عند احتلالهم للمدينة في فترات تاريخية معينة، وفيما يلي قائمة بهذه المدارس:

1- مدرسة ابني الإمام:

أُسست هذه المدرسة بأمر من السلطان الزياني "أبي حمو موس الأول" (707- 718هـ/ 1308 - 1318م) حوالي سنة 710هـ/1310م بناحية المطهر من تلمسان لطلبة العلم[1]، احتفاء وتكريما للعالمين الفقهيين "أبي زيد عبد الرحمن" (تـ 743هـ/1342م) وأخيه "أبي موسى عيسى" (تـ 749هـ/1349م)، ابني الإمام[2]، ولم يبق من هذه المدرسة إلا المسجد الصغير بمنارته التي أسّس بجانبها، ولا يزال قائما إلى اليوم، كما يُعرف عند أهل المدينة باسم "جامع سيدي أولاد ليمام"، ويقع في الناحية الغربية من المدينة، باتجاه باب كشوط[3].

يصعب التعرف على دور المدرسة الفكري، وكذا مساهمتها في الحياة الثقافية بتلمسان الزيانية خلال الفترة الوسيطة، ومدى اضطلاعها بالدور الذي أُنشئت من أجله، وذلك بسبب غياب الشواهد الأثرية المتمثلة في الحوالات الحبسية أو وثائق التحبيس الملحقة بالمدرسة، إلا أنه يلاحظ مع ذلك استمرارها في تلقين طلبة العلم والمعرفة على أيدي عدد من العلماء والفقهاء الذين استقروا بمدينة بتلمسان، وهذا على الأقل إلى غاية القرن الثالث عشر الهجري، الموافق للقرن التاسع عشر الميلادي[4].

2- المدرسة التاشفينية:

أمر ببناء هذه المدرسة السلطان الزياني "عبد الرحمن أبي تاشفين" (718-737هـ/ 1318-1337م)، الذي كان مولعا بتعبير الدور وتشييد القصور[5]، وكانت تقع هذه المدرسة بالقرب من الجامع الأعظم، ويتبين أن اختيار موضع بنائها لم يكن وليد الصدفة، بل خضع لاعتبارات استراتيجية، تتمثل في رغبة مؤسسها في الاستفادة من هذا المجال الحيوي واستثماره لكي تنجح المدرسة في أداء رسالتها التعليمية، بالإضافة إلى طموحه في إضفاء طابع

1- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 134. انظر أيضا: Hadj (O) op, cit, p192.

2- صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص 141. انظر أيضا: Atallah (D), les états de l'occident, p316.

3- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 142.

4- صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص 142.

5- التنسي، المصدر السابق، ص ص 140-141. انظر أيضا: Atallah (D), les états de l'occident, p316.

الإجلال والعظمة عليها، على اعتبار أن سكان المدينة يكنّون تقديرا واحتراما للمباني المجاورة لها، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة من جملة المعالم الوقفية[1]. وقد أنشئت هذه المدرسة تكريما للفقيه "أبي موسى عمران المشدالي" (تـ745هـ/1344م)، وسُخّر لبنائها حرفيون متخصصون في النجارة، والبناء، وفرش الزليج، حيث كان من بينهم عدد من الأسرى المسيحيين، وكانت هذه المدرسة تحفة فنية رائعة[2]، ويلاحظ بأن هذه المدرسة أُدخلت عليها بعض الترميمات الطفيفة في عهد السلطان الزياني "أبي العباس" (834- 866هـ/1430- 1462م)، وأصبحت ملحقا لزاوية سيدي لحسن المازيلي[3].

استمرت هذه المدرسة في أداء رسالتها التعليمية حتى نهاية القرن 10هـ/16م، ومما يؤسف له حقا هو تعرضها للتخريب والهدم خلال الحقبة الاستعمارية، وكان ذلك بالتحديد حوالي سنة 1873، حيث اختفت كل المؤشرات والمعالم التي تدل على هذا الصرح العلمي، وبالتالي لم نتوصل إلى معرفة من درس بها من العلماء، كما أننا نجهل كل ما يتعلق بطريقة تسيير هذه المدرسة وطرق تمويلها، ومع غياب لوحة التحبيس، تصعب معرفة الأملاك والأوقاف التي حبست عليها، ولم يبق من هذه المدرسة إلا مخططها، وتصميمها الهندسي، وبعض رسوم بلاطاتها الخزفية التي كانت تكسو واجهات جدرانها، حيث قام أحد المهندسين الفرنسيين برسمها قبل هدم المدرسة[4]، وهو ما يعني ضياع شاهد حي على مآثر الدولة الزيانية في المجال المعماري.

3- المدرسة اليعقوبية:

أُنجزت هذه المدرسة بأمر من السلطان الزياني "أبي حمو موسى الثاني" (760-791هـ/1358-1388م) تخليدا لذكرى والده[5]، وكانت آية في الروعة والبناء، وقد أبدع صاحب كتاب "زهر البستان" في وصفها حين قال بأنها: "مدرسة مليحة البناء، واسعة الفناء، بنيت بضروب من الصناعات، سمكها بالأصبغة مرقوم، وبساط أرضها بالزليج مرسوم"، إلى أن يقول: "فيالها من بنية ما أبهجها، وأشكلها وأحسنها شكلا وأجملها، أقامها في اليسير من الشهور والأيام، لا يقدر عليها غيره في الكثير من الأعوام"[6]، وهي المدرسة التي شُيدت احتفاء بالعلامة محمّد الشريف

[1]- صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص 145.
[2]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 142.
[3]- عولمي محمّد لخضر: المرجع السابق، ص 263.
[4]- صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص 146.
[5]- التنسي، المصدر السابق، ص 179.
[6]- مجهول: زهر البستان، ص 336.

الشريف التلمساني (تـ771هـ/1369م)، حيث تصدى للإقراء بها بعد عودته من مدينة فاس، وبقي الشريف التلمساني يدرس بها إلى غاية وفاته[1].

4- مدرسة الحسن بن مخلوف أبركان:

أنشئت هذه المدرسة في عهد السلطان "أبي العباس أحمد المعتصم بالله"، الذي يعرف بالعاقل، (834-866هـ/1437-1461م)، تيمنا وتبركا بالولي الصالح "أبي علي الحسن بن مخلوف بن أبركان" الذي كان يحظى بمكانة كبيرة عند السلطان المذكور، وعند العام والخاص من أهل تلمسان، وهو الذي قال عنه صاحب كتاب البستان: "الشيخ الإمام، العالم العلم، الولي الصالح، القطب الغوث، الشهير الكبير، كان رحيما بالمؤمنين شفيقا عليهم، لا يفتر عن ذكر الله تعالى طرفة عين، وله مكاشفات كثيرة وكرامات"[2]، ولعل هذه الأسباب هي التي دفعت بالسلطان الزياني إلى أن يأمر ببناء هذه المدرسة[3]، إضافة إلى رغبة هذا الأخير في انجاز معلم يخلد اسمه أسوة بما فعله من سبقه من السلاطين الزيانيين، كما أنّ العمل على تشجيع العلم والعلماء يعتبر كذلك أحد أهم الأسباب التي كانت تقف وراء إنجاز هذا الصرح العلمي، حيث أظهر سلاطين الدولة الزيانية تشجيعا لا نظير له في عنايتهم بالعلم وأهله وهو ما سنقف عليه بمدينة فاس أيضا.

لقد ورد ذكر هذه المدرسة عند "التنسي" في كتابه "نظم الدر والعقيان" حيث يقول: "وكانت له عناية عظيمة بالولي الزاهد، القطب الغوث، شيخ الزهاد، وقدوة العباد، السيد أبو علي الحسن بن مخلوف، فكان يكثر من زيارته ويقتبس من إشارته، ومدار أكثر أموره عليه، وبنى بزاويته المدرسة الجديدة، وأوقف عليها أوقافا جليلة، ووجد كثيرا من ربع الأحباس قد دثر، والوظائف التي بها انقطعت فأحيي رسمها، وجدد ما دثر، وأجرى الوظائف على أزيد مما كان عليه قبل، فحمد في ذلك سعيه، وبقي له فيه ذكر حسن"[4].

أما فيما يخص المدارس التي أنشئت من طرف السلاطين المرينيين بتلمسان الزيانية فهي كالآتي:

---

[1]- ابن مريم التلمساني، المصدر السابق، ص 315.

[2]- المصدر نفسه، ص ص 169 – 198.

[3]- يعتقد محمود بوعياد أن الجملة التي ذكرت على لسان التنسي مؤلف كتاب " نظم الدر والعقيان " وهي: وبني بزاويته المدرسة الجديدة، من الممكن جدا أن لا تكون تعني البناء بمعنى تشييد مدرسة جديدة، وإنما المقصود بالكلمة هو الترميم، وعليه يخلص المحقق إلى أن المكان المقصود كانت توجد به مدرسة في السابق، وعليه فكل ما قام به السلطان الزياني هو عبارة عن عملية ترميم وإحياء وإعادة تنظيم لأوقاف هذه المدرسة لا غير، معتمدا في ذلك على إفادة القسيس Barges الذي زار تلمسان في القرن 19م الذي كتب حول هذا الموضوع. أنظر: هامش المحقق من كتاب نظم الدر، ص 248.

[4]- التنسي، المصدر السابق، ص ص 248 – 249.

5- مدرسة أبي مدين:

أمر بتشييد هذه المدرسة السلطان "أبو الحسن المريني" (731- 749هـ/1331- 1348م) عندما احتل مدينة تلمسان، وقد أنشئت هذه المدرسة حوالي سنة 747هـ/1347م تيمنا وتبركا بالولي الصالح "أبي مدين الغوث" (تـ 594هـ/1197م)، دفين ربض العباد بمدينة تلمسان[1].

6- مدرسة سيدي الحلوي:

تعتبر هذه المدرسة من المعالم الوقفية التي أنجزها السلطان "أبو عنان المريني" (749- 759هـ/1348-1358م) عندما احتل مدينة تلمسان سنة 754هـ/1454م، بالقرب من قبر الولي الصالح "أبي عبد الله الشوذي الإشبيلي"، المعروف في كتب التراجم بالحلوي[2]، وقد وردت بعض أوصاف هذه المدرسة في أحد المصادر حيث جاء فيه أنها: "مدرسة متعددة البيوت رفيعة السموت، بديعة النعوت، وبها أبواب تشرع إلى ديار كاملة المنافع، حسنة المقاطع، معينة للرؤساء القائمين بالوظائف، المتولين لأرفاد البادي والعاكف"[3].

أسند بناء هذه المدارس إلى الحرفيين المتخصصين في البناء والهندسة في المرحلة الأولى، وبعد ذلك صدرت الأوامر السلطانية إلى الحرفيين والصناع المتخصصين في الزخرفة وفرش الزليج، والنجارين وغيرهم ليستكملوا أشغال البناء؛ من خلال العمل على زخرفتها وتجهيزها بمختلف الوسائل والتجهيزات لتؤدي الوظيفة التي أنشئت من أجلها على أكمل وجه واستقبال طلبة العلم.

وفيما يخص تصميم هذه المدارس، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن تصميم المدرسة الزيانية كان يختلف عن نظيرتها المرينية في بعض التفاصيل، ومثّلت المدرسة التاشفينية الاستثناء في كل هذا، حيث كانت تحتوي على غرف للطلبة، وعلى قاعة للصلاة وللدرس في آن واحد، وقد كان ينتظم الجميع حول صحن مكشوف كان يستعمل في بعض الأوقات كفضاء للعلم[4]، كما احتوت على رواق ونافورة مياه صغيرة دائرية الشكل تتوسط مساحة مربعة[5].

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 143.

[2]- المرجع نفسه، ص 144.

[3]- النميري، ابن الحاج، فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دراسة وإعداد: محمد ابن شقرون، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 1990، ص 488.

[4]- صالح بن قربة وآخرون: المرجع السابق، ص 139.

[5]- عولمي محمد لخضر، المرجع السابق، ص ص 270-271.

كانت هذه المدارس تحتوي على قاعة للصلاة والتدريس وخزانة كتب، وكان بعض الطلبة يقيمون فيها بشكل دائم في جناح خاص بهم داخل المدرسة[1].

يمكن القول أن المدرسة في باطنها وظاهرها كانت عبارة عن مؤسسة علمية واضحة المعالم، ولكنها كانت في حقيقة الأمر تعبر عن نشاط اجتماعي لا يمكن إغفاله في عنايتها بطلاب العلم – وجلهم من الغرباء – وحرصا منها أيضا على توفير حياة آمنة وكريمة لهم وإمدادهم بالمأوى، والمأكل، والمشرب، والملبس، إضافة إلى ما كان يقام بها من حفلات لإحياء المناسبات الدينية أو العلمية – كالانتهاء من تأليف كتاب أو ختم صحيح البخاري مثلا –[2]، وعلى هذا الأساس حظيت بعناية من الجهة التي أمرت بتشييدها، وفي المقابل كذلك حظيت بلمسة فنية من الحرفيين والصناع الذين وظفوا مهاراتهم في البناء والزخرفة؛ حتى تظهر هذه الأخيرة بالشكل الذي كان ينبغي لها أن تظهر به؛ تدعيما للتوجه الذي سارت عليه السلطة المركزية وأقرته رسميا.

ج- المارستانات:

أطلق عليها كذلك اسم البيمارستانات، ومنها: المتنقلة والثابتة، وكانت الأولى أسبق من الثانية، حيث اقتضتها ظروف معينة مثل الحروب وانتشار بعض الأمراض[3].

لا نتوفر إلا على عدد قليل من الإشارات المصدرية فيما يخص إنشاء البيمارستانات في مدينة تلمسان، وكل ما عثرنا عليه في هذا الشأن، أنه لما ضربت مجاعة شديدة المناطق المحيطة بتلمسان سنة 776هـ/1374م، وتعرضت البوادي لريح قوية أهلكت الزروع وقتلت الحيوانات، ولم يعد هناك أي ملجأ يحتمي به الناس سوى السلطان "أبي حمو موسى الثاني" (760-791هـ/1359- 1389م)، قام هذا الأخير بمساعدة هؤلاء بالتصدق عليهم من بيت المال بأن خصص لهم نصف جباية الأموال لإطعامهم، وفي ذلك يقول صاحب كتاب بغية الرواد: "ثم اقتضى نظره الكريم أن ضمهم أجمعين بمارستانات يأتيهم فيها رزقهم بكرة وعشيا شتاء السنة وربيعها"، ويضيف كذلك: "وأمر بفتح أهراء الزرع، وإباحة بيعه للناس بعد الحط من سعره الذي اقتضته المجاعة رفقا بالناس، وحفظا لنظام حياتهم[4]، مما

1- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 298.

2- سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص 122.

3- الموسوعة العربية العالمية، المجلد 16، ص ص 436-437.

4- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج2، ص 298. ويعتقد أحد الباحثين أن بيمارستان تلمسان، شيد قبل عهد السلطان أبو حمو موسى الثاني(760-791هـ/1359-1389م)، ذلك أن السلاطين الذين سبقوه كانوا أيضا سباقين إلى عمل الخير وخدمة الرعية، ومولعين بالبناء والتشييد، ومتنافسين عليه=

يبين حرص السلطان المذكور على ضمان سلامة الرعية والوقوف إلى جانبهم في الأوقات الصعبة، ويستنتج من هذه المادة الخبرية أيضا أنه كان هناك مارستان بالمدينة يتولى علاج المرضى في الحالات العادية، كما يمكن أن يتحول إلى ملجأ في الظروف القاهرة مثلما هو مبين في النص الذي أخبرنا به "يحي ابن خلدون".

أمام نقص المعلومات المتعلقة بالمارستانات التي شيدت في تلمسان قبل أو خلال الفترة الزيانية، يتبين لنا – بالرجوع إلى الإشارات الواردة عند "الحسن الوزان" فيما يخص المارستانات الموجودة بمدينة فاس – أنّ هذه المعالم كانت تتوفر على حجرات متعددة للمداواة، وكان كل مارستان يتوفر على عدد من الكتّاب، والممرضين، والحراس، وحتى الطباخين[1]، وكانت تعتمد هذه البيمارستانات على الأوقاف في نفقاتها، سواء ما ينفق على المرضى، أو الأطباء، أو الطلاب، وكانت في الوقت نفسه بمثابة مؤسسات تعليمية، يتلقى فيها طلاب الطب علوم الطب والتداوي[2].

د- الزوايـا:

تطلق تسمية "الزاوية" على البناية ذات الطابع الديني والثقافي، حيث تقام فيها الصلوات الخمس، بالإضافة إلى الدروس والمواعظ التي كان يلقيها شيوخ هذه الزوايا على المريدين[3]، وكان مصطلح الزاوية معروفا في بلاد المشرق الإسلامي تحت مسمى الربط، والخوانق، والخانقات. والظاهر أنّ الزوايا في بلاد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط كانت هي المواضع والأماكن المخصصة لرفاق الواردين وإطعام المحتاجين من القاصدين، حسب ما ذكره ابن مرزوق في كتابه "المسند"[4].

يشوب تاريخ ظهور الزوايا في بلاد المغرب الإسلامي نوع من الغموض والالتباس، إذ اختلف الباحثون في إعطاء تاريخ محدد لتأسيسها، وهذا بالنظر لقلة المادة الخبرية وسكوت المصادر في كثير من الأحيان، وبالتالي يصعب علينا تحديد تاريخ دقيق لظهورها، ذلك أن المسجد – ومنذ وقت مبكر – قد أخذ على عاتقه وظيفة التدريس في بداية الأمر، وكان هذا الأمر مرتبطا بالدين والعقيدة، كما أدت المساجد دورا هاما في تطور العلوم عند المسلمين مشرقا ومغربا، وازدهار بالتالي الحياة الثقافية، وبالنظر إلى تطور الحياة الإسلامية فيما بعد، بدأت تظهر بنايات جديدة

=وقد سبق ليوسف بن يعقوب المريني أن بنى مارستانا بمدينة المنصورة، أثناء حصاره الطويل لتلمسان، وعني بتجهيزه بمختلف الوسائل والإمكانيات المتاحة. أنظر: عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 247.

[1]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 228-229.

[2]- الموسوعة العربية العالمية، المجلد 16، ص ص 438-439.

[3]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 148.

[4]- ابن مرزوق، المسند، ص ص 411،413.

ستكون هي الأخرى في خدمة العلم والمعرفة وتوفير بعض المتطلبات المتعلقة بالجانب الاجتماعي (توفير المبيت والإطعام)، مثل الكتاتيب، ودور القرآن، والزوايا، ويظهر أن الزوايا في بلاد المغرب الوسيط قد ظهرت إلى الوجود منذ أواخر القرن السادس الهجري (12م)، مستمدة نظمها وتقاليدها من الرباطات المنتشرة في بلاد المغرب الإسلامي قبل الفترة متناول الدراسة[1].

ومن بين الأسباب والظروف التي شجعت على انتشار الزوايا – في بلاد المغرب الإسلامي في العصر الوسيط عامة والمغرب الأوسط خاصة – ظاهرة التصوّف والزهد التي طبعت معالم التفكير والحياة العامة في بلاد المغرب الإسلامي خلال الفترة المدروسة على نحو خاص، كما أن هناك ظروفا أخرى تتعلق بالحالة السياسية والاجتماعية في بلاد المغرب الإسلامي في الفترة ذاتها، لذا فقد بدأت بعض الزوايا في الظهور والنشاط بتشجيع من السلاطين في تلمسان خلال الفترة الزيانية[2]، ومن الزوايا التي كانت معروفة بالمدينة:

- زاوية سيدي "ابن الحسن" التي شيدها السلطان "أبو سعيد عثمان الزياني" (681-703هـ/1282- 1305م)، أي في أواخر القرن السابع الهجري (13م)، الذي من المحتمل أنه كان يموّلها ويسهر على خدمة المقيمين فيها من الصوفية والمريدين[3].
- الزاوية التي شيدها "أبو عنان المريني" (749- 759هـ/1348- 1358م) بالقرب من ضريح "أبي عبد الله الشوذي" المعروف بالحلوي، وقد أنشئت هذه الزاوية حوالي سنة 754هـ/1353م، حيث كانت متقنة البناء، واسعة الأرجاء، تزينها قبة جميلة[4].
- زاوية "أبي يعقوب"، والتي شيدها السلطان "أبو حمو موسى الثاني" (760-791هـ/1359- 1389م) على ضريح والده تكريما له.

---

[1]– قرمان عبد القادر، المؤسسات التعليمية بتلمسان خلال العهد العثماني، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان أيام 3 و 4 و 5 أكتوبر 2011 ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية – الجزائر 2011 ، ج1، ص ص 113 – 114.

[2]– لقد استطاع تيار التصوف – يقول أحدهم – أن يتغلغل في عقول سلاطين الدولة الزيانية، وتمكن رجال المتصوفة من الحصول على مكانة مهمة لدى الدولة المخزنية، يظهر ذلك في حرص السلاطين على نيل بركة هؤلاء. انظر: فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني، ج2، ص 387، 389.

[3]– الطاهر بونابي، التصوف في الجزائر خلال القرنين 6 و 7 الهجريين/ 12 و 13 الميلاديين، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر 2004، ص 225.

[4]– النميري، المصدر السابق، ص 488. انظر كذلك: عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية بالمغرب الأقصى، ج4، ص 156.

- زاوية "أبي مدين بالعباد"، وزاوية "السنوسي"، وزاوية "ابن البناء" بتلمسان[1]، بالإضافة إلى زاوية "سيدي لحسن المازيلي" التي أصبحت المدرسة التاشفينية من بين ملحقاتها في عهد السلطان الزياني أبي العباس أحمد العاقل بن أبي حمو الثاني (834- 866هـ/1431- 1462م)[2].

أما فيما يتعلق بتنظيم وسير الزاوية ببلاد المغرب الأوسط في الفترة الوسيطة، فقد ذكر أحد الباحثين أن شيخ الزاوية كان يخدمه عدد لا بأس به من المتطوعين الذين نذروا أنفسهم للقيام بكل الأمور التي تتعلق بخدمة الزاوية؛ وتوفير الظروف المناسبة للأفراد الذين يقصدونها طلبا للبركة وبعض الأمور التي تتصل بحياتهم اليومية، وكانت الزاوية كذلك موضعا يوفر الإقامة لطلبة العلم – حسب قدراتها بالطبع – وهي التي كانت تعمل على تلبية بعض متطلبات هذه الفئة خاصة ما يتعلق بمعيشتهم، وفي المقابل كان الطلبة ملزمين بالتقيد بنظامها التربوي والتعليمي، الذي يرسم أسسه ومعالمه شيخ الزاوية، كما أصبحت الزاوية تقوم إلى جانب ذلك باستقبال الوافدين من المحبين والزوار، وكذا إعالة وإطعام المسافرين وعابري السبيل[3].

يظهر من خلال ما سبق ذكره، أن الزوايا لم تعد بيوتا للصوفية يباشرون فيها حياتهم الخاصة فحسب، بل غدت أيضا دورا للضيافة، تستضيف المغتربين القادمين من مناطق مختلفة وبعيدة، إذ كان هؤلاء يلقون فيها كل ترحاب من أهل الزاوية، حيث يقدم لهم الطعام وغيره من مستلزمات الإقامة، وفي الوقت نفسه، غدت بعض هذه الزوايا – داخل المدن – ملاجئ مستديمة لفريق من الناس الذين يستحقون الرعاية وخاصة أصحاب العاهات، وكبار السن، والعميان[4]، وهو الأمر الذي انتبه إليه كثير من سلاطين الدولة الزيانية فعملوا على بناء عدد منها، وقاموا بتجهيزها، وتحبيس بعض الأملاك لفائدتها ابتغاء مرضاة الله.

كانت هذه إذن أبرز المعالم الوقفية في مدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة، والتي حشد لها السلاطين عددا لا بأس به من الحرفيين والصناع المتخصصين في البناء والزخرفة لإنجازها وتجهيزها بكل ما يلزم، حتى تؤدي وظيفتها على أكمل وجه، وفي هذا المقام، يمكن القول أنّ مؤسسة الأوقاف قد ساهمت بقسط كبير في تمويل هذه المشاريع، وذلك من خلال تحبيس بعض الممتلكات لفائدتها، وفي هذا الإطار، وحتى تتم عملية البناء على أحسن وجه، كانت كل من الحجارة، والآجر، والقرميد المربع المستطيل ذو اللون البني المائل إلى الحمرة والوردي هي مواد البناء المفضلة بالنسبة

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 149.
[2]- عولمي مُحَّد لخضر، المرجع السابق، ص 263.
[3]- الطاهر بونابي، المرجع السابق، ص 223.
[4]- سعيد عبد الفتاح عاشور، المرجع السابق، ص ص 122 – 123.

لسلاطين هذه الفترة[1]، وفي السياق ذاته يلاحظ باحث آخر بأن الزيانيين والمرينيين قد استمروا في استخدام مواد البناء التي استعملت من طرف البنائين في تشييد عمائر الدولة الموحدية، خاصة المعالم الوقفية من مساجد ومدارس، وبأنه لم يطرأ عليها تغيير كبير، ومن جملة المواد المستخدمة في عمليات البناء هناك الآجر، وحجارة الدبش، والميلاط[2]، الأمر الذي يفيد بوجود تشابه بين الزيانيين والمرينيين في هذا الجانب.

ويبدو أنّ الآجر كان من بين المواد الأساسية التي لجأ إليها المعمار المغربي بمدينتي تلمسان وفاس، خاصة فيما يخص بنيان المدارس وعمارتها، وذلك بالنظر إلى سهولة استعماله في تشكيل العناصر المعمارية كالعقود والقباب، وليس من المستبعد أن يكون لليد العاملة الأندلسية دور في أشغال البناء هذه، بالنظر إلى أنّ تقنية استعمال الآجر كانت معروفة في الأندلس ومن ثمة نقلها المرابطون والموحدون إلى بلاد المغرب الإسلامي، أما بالنسبة لطرق استعماله، فقد تم وضعه في صفوف أفقية تصل بينها وصلات رقيقة من الميلاط، هذا فيما يخص الدعامات، أما في القباب، فكان يوضع على شكل صفوف دائرية، وأخرى متراكبة فوق بعضها البعض، وتبرز إلى الداخل كلما ارتفع البناء[3].

– الـزخـرفــة:

الزخرفة هي كل ما يُرسم على سطح ما بقصد ملء الفراغ بهيئات جميلة متناسقة تريح الناظر إليها، وتتخذ الزخرفة هيئات عدة مثل الخطوط، أو الأشكال الهندسية، أو النباتية، أو الحيوانية، ويعتمد جمالها – أولا وأخيرا – على ذوق صانعها ودرجة سيطرته على المادة التي يزخرفها أو يزخرف بها، وقد لجأ الفنان المسلم إلى الزخرفة ليملأ بها الفراغات؛ بدلا من رسوم الآدميين أو مناظر الطبيعة التي يحرّمها الشرع الإسلامي[4].

تكتسي المعالم الدينية التي أُنجزت في مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية أهمية بالغة لدى السلطة أولا، وعامة الناس ثانيا، ويشكّل البعد الديني القاسم المشترك الذي تلتفّ حوله جميع الأطراف، وبما أن السلطة الزيانية كانت تبحث عن شرعية دينية تسندها – كما هو الحال عند المرينيين في المغرب الأقصى – فقد أخذت هذه السلطة على عاتقها تشييد معالم وقفية من مساجد، ومدارس، وزوايا، ولم تكتف بذلك فحسب، بل حشدت عددا كبيرا من

---

[1] – مصطفى داودي، المرجع السابق، ص 60 – 61.

[2]– بوخضار فايزة، مدارس المغرب الأوسط الزيانية والمرينية (دراسة تاريخية أثرية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية– جامعة الجزائر 2010/ 2011، ص 53.

[3]– بوخضار فايزة، المرجع السابق، ص 53.

[4]– حسين مؤنس، المساجد، سلسلة عالم المعرفة، العدد37، يناير1981، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت 1981ص 131.

الحرفيين والصناع، وأوكلت إليهم مهمة أساسية وهي إضفاء مسحة من الجمال على هذه المعالم الوقفية، فكان هؤلاء عند حسن ظن السلاطين، وأنجزوا أنشطة وأعمالا في غاية الروعة والدقة.

اعتنى الحرفيون والصناع بالمنجزات الوقفية عناية خاصة فتفننوا في زخرفة وتزيين هذه المعالم، رغم أن أعمال هؤلاء كانت تختلف من معلم ديني إلى آخر حسب وظيفة كل منها، حيث نشطوا في المدارس أكثر من المساجد، في حين قلّت أعمالهم في الزوايا التي لم تكن بذلك الجمال الذي كانت عليه المعالم الوقفية الأخرى.

أ- الزخرفة بالرخام:

استعمل حرفيو تلمسان مادة الرخام في تزيين المعالم الوقفية من مساجد ومدارس خلال الفترة الزيانية، وقد تفننوا في ذلك، حيث كانت مادة الرخام من بين المواد التي استعملها الحرفيون في بعض الأمكنة مثل: فرش الأرض، وتزيين الأعمدة، وبناء الصهاريج والصحون، بالإضافة إلى تزيين المحاريب.

على الرغم من أن مادة الرخام تعتبر من مقومات الزخرفة بالمعالم الوقفية وغيرها، إلا أن ما يمكن الإشارة إليه هو أن استخدامها في التزيين والزخرفة بتلمسان كان محدودا جدا، والسبب في ذلك يرتبط بتوفر المادة المذكورة، حيث لم تسعفنا الحوليات التاريخية بالمعلومات المتعلقة بالرخام وأماكن تواجده بمدينة تلمسان ومجالها الحرفي.

وضعت في مسجد "سيدي أبي الحسن" - الذي أسس سنة 696هـ/1296م من طرف السلطان الزياني أبي سعيد عثمان بن يغمراسن (681- 703هـ/1283- 1303م) - لوحة رخامية كانت مثبتة وسط الجدار الغربي للمسجد جاء فيها "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صل الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وسلم تسليما، بنى هذا المسجد الأمير ابن السلطان أبي يحي يغمراسن بن زيان في سنة ست وتسعين وتسعمائة من بعد وفاته رحمه الله"[1].

أما داخل المسجد المذكور فاستعمل الحرفيون مادة الرخام في تزيين أعمدة المسجد، ويلاحظ ذلك في مسجد سيدي بلحسن الذي زينت أعمدته بمادة الرخام، ويظهر أنّ هذه الأخيرة (الرخام) كانت من بين المواد المتوفرة محليا، بحيث كان يتواجد بالقرب من مدينة تلمسان، وعند الحصار المريني للمدينة (من 698هـ/1299م إلى 707هـ/1307م). استغله المرينيون في تزيين عمائرهم بمدينة المنصورة - التي شيدوها أثناء حصارهم الشهير للمدينة

[1]- رشيد بورويبة، جولة في مساجد تلمسان، مجلة الأصالة، العدد 26، السنة الرابعة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية- الجزائر 1975، ص 174. وتضمنت اللوحة المصنوعة من الرخام قائمة باسم الأملاك الموقوفة على الجامع. انظر: عبو يوسف، الكتابات الأثرية في منطقة تلمسان من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الفنون الشعبية، جامعة تلمسان 1999/2000، ص 38.

– وغيرها من المنشآت الأخرى[1]، واستعمل الرخام كذلك في التاجين اللذين يعتمد عليهما قوس المحراب، واللذين يعتبران من أجمل التيجان الرخامية الموجودة في العالم الإسلامي[2].

كما أبدع حرفيو تلمسان في توظيف مادة الرخام عند شروعهم في تزيين المدرسة اليعقوبية بعد اكتمال بنائها سنة 765هـ/1364م، حيث يقول في ذلك صاحب كتاب زهر البستان: "وصنع فيها صهريجا مستطيلا، وعلى ظرفيه من الرخام خصلتان تطردان مسيلا، فيا لها من بنية وما أبهجها"[3]، أما في مدرسة "أبي مدين" فقد بُني صحن دائري من الرخام بالقرب من صهريج للماء[4].

كما استعمل الرخام في زخرفة المعالم الوقفية التي شيّدها بنو مرين في مدينة تلمسان عندما سيطروا عليها في مناسبات كثيرة، فمسجد أبي مدين بالعباد الذي شيّده المرينيون كان يتوفر على تيجان من الرخام يمين ويسار مشكاة المحراب[5]، وبالنسبة للصحن الذي يشكل تكوينا معماريا من مسجد سيدي إبراهيم، فيظهر أنّ المزخرفين بالرخام قاموا بتزيين نافورة المياه والتي كانت تتوسط ميضأته المستديرة[6]، وعلى هذا الأساس يتبين أن مادة الرخام استخدمت للزخرفة في مجالات عديدة بالمعالم الوقفية المذكورة، وبالنسبة للأنشطة والأعمال التي مست المكونات المعمارية المذكورة فلا شك بأنها تطلبت من الحرفيين خبرة ودراية بمواصفات الرخام وطرق توظيفه في مجال الزخرفة.

ب– الزخرفة بالزليج:

يمثل الزليج إحدى المواد التي اشتغل عليها الحرفيون بمدينة تلمسان عندما شرعوا في إنجاز المعالم الوقفية وزخرفتها، وقد استعمل الزليج لأغراض عديدة منها: فرش الأرضيات، وتزيين الصوامع، وكسوة الجدران، بالإضافة إلى تزيين واجهات بعض المدارس، خاصة البوابات، كما استعمل الزليج أيضا في تزيين بعض نافورات المياه، وفي هذا الصدد ينوّه أحد الباحثين بأن من أهم مميزات العمائر الزيانية استخدامها للزخارف الخزفية، أو ما يعبر عنه في المصطلح المتداول بالزليج، وقد انتشرت زخرفة العمائر بالزليج كأسلوب جديد في زخرفة المعالم الدينية خاصة منذ

---

[1]– عبد العزيز لعرج، المساجد الزيابنة بتلمسان "عمارتها وخصائصها"، مجلة حوليات جامعة الجزائر، العدد1، المجلد 6- جامعة الجزائر 1991، ص 113.

[2]– رشيد بورويبة، الحياة الفنية في عهد الزيانيين والمرينيين، ضمن كتاب: "الجزائر في التاريخ"، تعريب: محمد بلغراد، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر1984، ص 502.

[3]– مجهول، زهر البستان، ص 336.

[4]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 143.

[5]– رشيد بورويبة، جولة في مساجد تلمسان، ص 179.

[6]– عبد العزيز لعرج، المساجد الزيانية بتلمسان، ص 112.

القرن الهجري السادس (12م)، حيث كانت بدايته بسيطة ليبلغ ذروته في القرنين السابع والثامن الهجريين (13و14م)[1]، ومن أهم المجالات التي أبدع فيها الحرفيون المتخصصون في الزليج نذكر الآتي:

1- فـرش الأرضيـات:

فرش الزلايجيون أرضية المدرسة التاشفينية بالزليج، وتدل الشواهد المادية المتواجدة بالمدرسة المذكورة على أن الرواق الجنوبي للمدرسة لا يزال يحتفظ بجزء لا بأس به من الزليج الذي كان يبلطه، ويمثل أهم وأجمل النماذج الموروثة عن الفترة الزيانية (7- 10هـ/13- 16م)، وهو الأمر الذي يظهر العمل الكبير والهام الذي قام به الحرفيون المختصون في البناء وفرش الأرضيات، ولعل ما يميز هذا العمل هو التنوع الكبير في التصميم الهندسي إلى جانب التصميم النباتي، وقد استعمل الزليج في المدرسة المذكورة في تبليط مساحة مربعة تتوسطها نافورة مياه، كما فُرشت أرضية الرواق الشمالي والقاعة الشمالية المطلة عليه بالزليج أيضا[2]، وقد تم العمل نفسه على أيدي الحرفيين عند بناء المدرسة اليعقوبية في عهد أبي حمو موسى الثاني (760-791هـ/1359- 1389م) ، وهو الأمر الذي يؤكده صاحب كتاب "زهر البستان" حيث يقول: "مدرسة مليحة البناء، واسعة الفناء، بنيت بضروب من الصناعات ووضعت في أبدع الموضوعات، سمكها بالأصبغة مرقوم، وبساط أرضها بالزليج مرسوم، وجنانها بالصناعة الحباسية موشاة، وزليج أزهرها من أبدع الشيات"[3]، واستعمل الزليج كذلك في فرش صحن مسجد أبي مدين[4].

لا شك أن الزليج الذي زينت به المدرسة التي أنشأها أبي حمو موسى الثاني تعتبر فريدة من نوعها مقارنة بالمدارس التي أنشئت بتلمسان في العهد الزياني والفضل في ذلك يرجع للحرفيين المتخصصين في البناء والزخرفة.

ومن المعالم الوقفية التي زينت بالفسيفساء مدرسة "أبي مدين بالعباد"، حيث زينت أرضية قاعة الصلاة والدرس بفسيفساء خزفية على شكل مربعات صغيرة مثبتة بشكل منحرف عن مربع القاعة، مما يضفي عليها انطباعا بالعمق والاتساع، واختلفت ألوان المربعات الخزفية بالتناوب من اللون الأخضر، والأزرق، والأبيض، والبني[5].

[1]- عبد العزيز لعرج، المساجد الزيانية بتلمسان، ص 120.

[2]- عولمي مُحَّد لخضر، المرجع السابق، ص 266، 270، 271، 272.

[3]- مجهول، زهر البستان، ص 336.

[4]- رشيد بورويبة، جولة في مساجد تلمسان، ص 180.

[5]- العربي لقريز، مدارس السلطان أبي الحسن علي، مدرسة سيدي أبي مدين نموذجا (دراسة أثرية وفنية)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان 2001/2000، ص 65. على الرغم من قلة المادة الخبرية المتعلقة بزخرفة المعالم الوقفية بالفسيفساء وقطع الزليج، وتعرض المنشآت المذكورة للتخريب والهدم، إلا أن هذا لا يمنع من القول بأن الحرفيين بتلمسان أنجزوا عملا رائعا يستحق التنويه.

2- الجـدران والأعـمـدة:

قام الزلايجيون بكسوة جدران وأعمدة المعالم الوقفية بالزليج، فقد ذكر أحد الباحثين أنه من المحتمل جدا أن تكون الأجزاء السفلية لبيت الصلاة في مسجد "أبي الحسن" مكسوة بالزليج[1]، كما تمت كسوة الأجزاء السفلية للجدران بالزليج في المدرسة التاشفينية[2]، واستعمل الزليج كذلك لكسوة جدران بيت الصلاة في هذه المدرسة[3]. أما مدرسة "أبي مدين" فقد كُسيت جدران قاعة الصلاة بها من الأسفل بالفسيفساء الخزفية ذات الزخارف الهندسية، على شكل أطباق نجمية ثمانية الرؤوس في إطار مربعات استعملت فيها عدة ألوان، كالأزرق، والبني، والأبيض، والأصفر، والأسود، والأخضر، لكن كان يغلب عليها اللونان الأزرق والبني الفاتح، وتحيط الزخرفة بكامل أسفل الجدار عدا فتحة المدخل والمحراب[4]، كما استعملت في نحت الأعمدة والتيجان مادة Onyx، وهي نوع من المرمر الذي شاع استخدامه لتوفره بضواحي المدينة بمكان يسمى "تاكبالات"، ونجد له أثرا في مسجد أولاد الإمام في الزاوية الشمالية الشرقية لبيت الصلاة[5]، هذا ويعتقد أحد الدارسين أنّ زخرفة جدران العديد من المعالم الوقفية قد كانت متأثرة كثيرا بما كان سائدا ومعروفا عند المعمار الأندلسي[6]، لكن هذا لا يعني بأن الحرفيين والصناع بتلمسان لم يكونوا على دراية بالطرق والتقنيات في هذا النوع من الأنشطة، فمن المحتمل جدا أن يكون الصناع بتلمسان قد تتلمذوا على نظرائهم من الأندلس فيما يخص الطرائق والأساليب المعتمدة في الزخرفة.

3- البوابـات:

تفنّن الزلايجيون كذلك في زخرفة أبواب المعالم الوقفية، حيث استعمل الزليج لتزيين عقد بوابة المدرسة التاشفينية، وحسب أحد الباحثين فقد كان تزيين هذه البوابة بالزليج فريدا من نوعه في العمارة بالغرب الإسلامي، وأورد في هذا الصدد، بأنه لم يُعثر على بوابة مرينية واحدة زخرفت بالزليج في المغرب الأقصى خلال فترة حكم المرينيين، باستثناء كسوة العقود في العمارة المرينية، الذي نعثر عليه بمقبرة شالة، وذلك بأمر من السلطان "أبي الحسن المريني" سنة 739هـ/1339م، أي بعد احتلاله مدينة تلمسان، إذ يُحتمل أنّ بوابة المدرسة التاشفينية، كانت نموذجا

[1]- عولمي مُحَمَّد لخضر، المرجع السابق، ص 255.

[2]- المرجع نفسه، ص 266.

[3]- المرجع نفسه، ص 270.

[4]- العربي لقريز، المرجع السابق، ص 65.

[5]- بوخضار فايزة، المرجع السابق، ص 53.

[6]- مصطفى داودي، المرجع السابق، ص ص 60 – 61.

لبقية البوابات المكسوة بالزليج بمدينة تلمسان ومقبرة شالة[1]، كما استعمل الزليج في زخرفة بوابة المدرسة اليعقوبية، وهذا ما يؤكد لنا مرة أخرى أهمية الزليج في تزيين العمائر الزيانية من الناحية الخارجية، وخاصة بوابات المدارس[2].

خلاصة القول، أن الزليج واستعمالاته المختلفة مس المدارس أكثر من المعالم الوقفية الأخرى.

4- الصوامع والمآذن:

لقد استخدم الزليج على نطاق واسع في زخرفة مآذن المساجد، وهو على ثلاثة أنواع:

- النوع الأول: زليج على هيئة قطع مطلية باللون الأخضر، والأبيض، والأسمر المنغنيزي[3].

- النوع الثاني: زليج يطلق عليه اسم القيراطي تحريفا لكلمة قرطبي، وهو عبارة عن قطع مربعة من الخزف لا يتجاوز طول ضلعها 2.5 سم.

- النوع الثالث: زليج بشكل وحجم النوع الثاني لكنه مزخرف بالبريق المعدني[4].

استخدم النوع الأول في مئذنة مسجد سيدي إبراهيم، وكذلك النوع الثاني الذي يظهر لأول مرة في هذه الفترة، والذي يرجّح بعضهم أنّ أصله قرطبي بناء على تسميته بالقيراطي المحرفة عن القرطبي، أما النوع الثالث فقد استخدم في زخرفة مسجد المشور[5].

وفي السياق نفسه، نجد أيضا أنّ بعض الصوامع والمآذن في تلمسان قد زينت بقطع من الزليج، وهو ما ظهر جليا في صومعة مسجد أبي الحسن المبنية بالآجر والمزينة بالزليج[6]، كما استعمل هذا الأخير في تزيين صومعة مسجد أولاد الإمام، وكانت قطع الزليج فيه ذات لون أبيض، وأسمر، وأخضر[7]، واستخدمت كذلك زخارف الزليج بمختلف

1- عولمي محمّد لخضر، المرجع السابق، ص ص 267- 269.

2- المرجع نفسه، ص 281. وفي هذا الخصوص، يمكن القول كذلك بأن مادة الأجر استعملت من طرف الحرفيين والصناع في المدينة في مجالي البناء والزخرفة، ويمكن أن نشاهد ذلك في مئذنة الجامع الكبير بتلمسان التي بنيت بالأجر، وتم توظيف الأجر في الزخرفة القاعدية للمئذنة. أنظر: عطا الله دهينة، التاريخ السياسي لدولة بني زيان، ص 362.

3- عبد العزيز لعرج، المساجد الزيانية بتلمسان، ص 120.

4- المرجع نفسه، ص 120.

5- المرجع نفسه، ص 120.

6- عولمي محمّد لخضر، المرجع السابق، ص 255.

7- محمّد الطمار، تلمسان عبر العصور، دورها في سياسة وحضارة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر1984، ص 122.

أنواعها في كسوة الأوجه الأربعة للمآذن الزيانية وجواسقها، كما استخدمت كتلبيسة حائطية، أو كأشرطة وأحزمة لفصل المساحات عن بعضها، أو لإحاطة مساحات بواسطتها[1].

ويتبين من خلال الشواهد التاريخية الباقية أن صومعة مسجد أكادير وصومعة المسجد الكبير بتاكرارت قد نالتا قسطا كبيرا من الاهتمام من قبل الحرفيين المختصين في الزخرفة، إذ يعتبر أحدهم أن كلتي الصومعتين مثيلتان لما سبقهما بالأندلس من حيث الزخارف التي تزيّن الواجهة والجدران كذلك[2].

استعمل الزليج أيضا لتزيين مساحة مربعة الشكل كانت تحيط بنافورة مياه بالمدرسة التاشفينية[3].

ج- الزخرفة بالجبس:

استعمل حرفيو تلمسان مادة الجبس لتزيين المعالم الوقفية بالنظر إلى خصوصيات هذه المادة، من حيث أنها رخوة هشة قابلة لامتصاص رطوبة الهواء والتقليل من الأعمال الحرارية على المبنى، بالإضافة إلى قدرة الجبس على امتصاص الرطوبة، وعليه اشتغل الحرفيون على هذه المادة في طلاء حوائط المباني، ذلك أن مادة الجبس تعمل كطبقة عازلة بينها وبين المطر، كما تعمل على تقويم الجدران وعزلها، مما يقلل من عوامل التفسخ والانهيار[4]، وسيلاحظ في هذا الشأن أن فئة الجباسين كان لها نشاط بارز وكبير في تلبيس جدران الدور والمعالم الوقفية بمدينتي تلمسان وفاس خلال الفترة مدار الدراسة، وهو ما يستفاد منه بأن الفئة المذكورة لم تكن تنقصها الخبرة والدراية بمادة الجبس ومجالات استخدامها.

استعمل البناؤون والمزخرفون مادة الجبس بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة لزخرفة العديد من المعالم الوقفية، لأن هذه المادة تعمل أولا على تغطية مادة البناء الخشنة، والتي استعملت فيها الحجارة أو الطابية، والأمر الثاني تكسيه الجدران بطبقة لتكوين الزخرفة، وقد شملت مادة الجبس مواضع عديدة داخل المعالم الوقفية، حيث استعملت في تغطية المحاريب في بعض المساجد[5]، ويظهر ذلك جليا في مسجد سيدي أبي الحسن الذي وضع فيه حرفيو

---

[1]- عبد العزيز لعرج، المساجد الزيانية بتلمسان، ص 120.

[2]- عبد الواحد ذنون طه، المرجع السابق، ص 15.

[3]- عولمي مُحَمَّد لخضر، المرجع السابق، ص 271.

[4]- يحي وزيري، المرجع السابق، ص ص 109- 110.

[5]- رزقي نبيلة، الزخرفة الجصية في عمائر الغرب الأوسط والأندلس (القرن 7- 8هـ/13- 14م)، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان 2015/2014، ص ص 86-87.

الزخرفة لوحتين من الجبس على يمين ويسار المحراب، كما تفنّن حرفيو الزخرفة بالجبس في تزيين هذا المحراب، حيث وُجدت تحته ألواح مستطيلة مؤثثة بأقواس مذبذبة تعتمد على عميدات من الجبس الأنيق إلى حد بعيد[1]، كما وُجدت قطع من الجبس المنقوش كانت تزين إطار المحراب في مسجد أولاد الإمام[2].

استعملت مادة الجبس كذلك لتغطية الجدران الداخلية لبيوت الصلاة والصحون، فقد كان بيت الصلاة في مسجد أبي الحسن مكسوا من الداخل بشكل يكاد يكون كليا بزخارف منقوشة على الجبس[3]، كما تمت تغطية الجدران في مسجد سيدي البناء بطبقة من الجبس المنحوت ذي الأشكال الهندسية أو الزهرية، أو الخطية الشبيهة بالتخاريم[4]، كما زُينت الجدران العلوية للمدرسة التاشفينية – هي الأخرى – بزخارف منقوشة على الجبس[5].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد استعمل حرفيو تلمسان مادة الجبس لتغطية الأسقف والشماسيات، كما تمت زخرفة بعض المداخل والبوابات، حيث نلاحظ أنّ كل عقود مسجد "سيدي أبي الحسن" كانت مزينة بزخارف منقوشة على الجبس ذات تصاميم متنوعة، وقد أُنجزت كل زخارف هذا المسجد على مادة الجبس بواسطة الحفر أو النقش، والذي قد يكون مسطحا تارة وبارزا تارة أخرى[6]، حيث تم تزيين القسم الداخلي لبوابة المدرسة التاشفينية بزخارف كتابية ونباتية منقوشة على الجبس[7].

يتضح مما سبق ذكره، أن الزخرفة بالجبس أخذت مجالا واسعا في تزيين المعالم الوقفية بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة، ويرجع كثرة استخدامه إلى توفر هذه المادة الأولية بالمجال القريب من تلمسان حيث كانت هناك ورشات عديدة للجباسين وغيرهم من الحرفيين الآخرين.

---

[1]- رشيد بوروبية، الحياة الفنية في عهد الزيانيين والمرينين، ص 496.

[2]- المرجع نفسه، ص497. وقد لعبت زخارف المحاريب في العمارة الدينية المغربية دورا كبيرا في تاريخ الفن الزخرفي. فقد تضافرت جهود الفنانين في تزيين هذا الجزء من المساجد حتى أخرجوه في أبهى صورة من صور الجمال، ويرجع الفضل لفناني الغرب الإسلامي في ابتكار أسلوبا زخرفيا اتخذ أنموذجا لكل المحاريب في بلاد المغرب الإسلامي، ونقصد بذلك الإطار المستطيل الذي يحيط بعقد المحراب وكوشيته، إضافة إلى استعمال عقد حدوة الفرس المتوج لواجهة طاقية المحراب نصف الكروية. أنظر، عادل محمّد زيادة، التراث المعماري الديني بتلمسان منذ عصر المرابطين ودوره في التواصل الحضاري بين شرق العالم الإسلامي وغربه، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والميراث الفني" أعمال الملتقى الدولي بتلمسان أيام 5/4/3 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف – الجزائر 2011، ج2، ص 226.

[3]- عولمي محمّد لخضر، المرجع السابق، ص 234.

[4]- محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج1، ص 136.

[5]- عولمي محمّد لخضر، المرجع السابق، ص 266.

[6]- المرجع نفسه، ص ص 240-252.

[7]- المرجع نفسه، ص 269.

غطت مادة الجبس معظم المعالم الوقفية في مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، خاصة مع توفر المادة الخام التي كانت تُجلب من محاجر جبل البنيان، وقد أقيمت أفران دائمة لحرق خام الجبس غير بعيد عنها بمحاذاة جبل الرملية بمنطقة سيدي الطاهر[1].

د- الزخرفة بالخشب:

تعتبر مادة الخشب من المواد القليلة في معظم بقاع العالم الإسلامي، وهو سبب تميز الأعمال الخشبية في المباني الإسلامية، وحرصا على استغلال هذه المادة لأقصى حد، استخدم الخشب في عمل الأسقف، واستعمل أيضا كمادة مساعدة في بناء الجدران، كما صنعت معظم الأبواب والنوافذ في المباني الإسلامية من الخشب، وبصورة مميزة في صناعة المشربيات، وبالرغم من قلة المعلومات التي تتحدث عن أحمال الخشب التي تدخل أسواق المدينة، إلا أن ذلك لا يعني غياب هذه المادة عن الورشات الحرفية، وينفرد الخشب بمواصفات وهي كالآتي:

- مميزات الخشب التي تناسب المناخ الحار من حيث امتصاصه للحرارة، أو فقدان رطوبته[2].
- خواصه العديدة مثل قوّته، وخفة وزنه، وسهولة تشكليه.
- مميزاته الفنية والجمالية التي يضفيها على العمارة[3].

لجأ حرفيو الزخرفة بالخشب بمدينة تلمسان إلى زخرفة وتجهيز المعالم الوقفية بالاشتغال على مادة الخشب، وفي هذا المجال فإن خشب الأرز يعتبر النوع المناسب لمثل هذه الأنشطة، وبما أن مادة الخشب كانت من بين المواد التي يعد استعمالها محدودا في مجال البناء، فقد استعمل في أماكن معينة لإضفاء رونق على الزخارف التي يحملها، ويبرز دور الحرفيين المختصين في الزخرفة بالخشب في مسجد "سيدي أبي الحسن"، حيث يشتهر هذا المسجد بسقفه الخشبي المنحوت وزخرفة جدرانه التي تنتظم حول ثلاثة أقواس مفصصة تناسب الأساليب والبلاطات[4]، وعندما أمر السلطان "أبو حمو موسى الثاني" (760-791هـ/1359- 1389م) بعمل الخزانة بالجامع الكبير بتلمسان،

---

[1]- رزقي نبيلة، المرجع السابق، ص 87.

[2]- يحي وزيري، المرجع السابق، ص ص 108.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 108- 109.

[4]- رشيد بورويبة، جولة عبر مساجد تلمسان، ص 176. يذكر مؤلف كتاب "باقة السوسان"، أن سقف المسجد الذي كان مصنوعا من خشب الأرز المنقوش بأشكال بديعة تعرض للحرق عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830. أنظر: رمضان شاوش، باقة السوسان، ج1، ص 187. واستعمل خشب الأرز في عمل الخزانات بالمعالم الوقفية. انظر: عبو يوسف، المرجع السابق، ص 35.

نقشت الكتابة التاريخية المخلدة لهذا العمل على لوح خشبي من الأرز في الجدار الجنوبي للجامع المذكور[1]، وهو العمل نفسه الذي قام به من يشتغل على الخشب في كل من مسجد سيدي الحلوي، وكذلك مدرسة العباد[2].

أدى التخريب والإهمال – الذي تعرضت له المعالم الوقفية بمدينة تلمسان، خاصة في فترة الاحتلال الفرنسي[3]– إلى شُح المعلومات وندرتها فيما يخص إبداع الحرفيين في مجال الزخرفة بالخشب، والتي يعتقد أنها كانت رائعة وقتئذ، بالنظر إلى اهتمام سلاطين الدولة الزيانية بالبناء وتجهيز المعالم الوقفية حتى تخلد آثارهم.

لاشك أن الحرفيين المختصين في الزخرفة بالخشب قد استفادوا كثيرا من الخبرة الأندلسية في هذا المجال، وهو الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن اليد العاملة الأندلسية كانت حاضرة بقوة وأسهمت بقسط لا بأس به في إنجاز العديد من المعالم الوقفية وزخرفتها وبالتالي ظهورها على الصورة التي هي عليها في الوقت الحاضر[4].

هـ- الزخرفة بالفسيفساء:

ذكر "الحسن الوزان" في مؤلفه وصف إفريقيا، بأن مدينة تلمسان تتوفر على خمسة مدارس حسنة، جيدة البناء ومزدانة بالفسيفساء وغيرها من الأعمال الفنية[5]، مما يعني أنّ حرفيي تلمسان – المختصين في الزخرفة بالفسيفساء خلال الفترة الزيانية — قد استعملوا الفسيفساء كمادة لتزيين وزخرفة المعالم الوقفية، خاصة المدارس، ويظهر أثر ذلك في مئذنة مسجد "أبي مدين بالعباد"، والتي كان جوسقها محلى بإطار مستطيل بداخله زهيرات من الفسيفساء[6]، ومن بين المواضع التي استخدم فيها الحرفيون الفسيفساء: المدارس التي أنشئت بالمدينة خلال الفترة الممتدة من القرن 7هـ/13م إلى القرن 10هـ/16م، فقد كانت قطع الفسيفساء تكسو أسفل جدران هذه المدارس، وتميزت بأشكال مختلفة وألوان متنوعة، أما في المساجد فلا نكاد نرى أثرا للفسيفساء على الجدران، إلا في محراب مسجد سيدي البناء وإطاره، أي على جانبيه الأيمن والأيسر[7].

---

[1]– رشيد بورويبة، الكتابات الأثرية، ص 69. انظر أيضا: عبو يوسف، المرجع السابق، ص 35.

[2]– محمد رمضان شاوش، باقة السوسان، ج1، ص 136.

[3]– على سبيل المثال: تعرض مسجد أبي الحسن لحريق خلال الفترة الاستعمارية، فألحق ذلك ضررا كبيرا بمكونات المعلم الديني من بناء وزخرفة خاصة تلك التي اعتمد فيها على مادة الخشب. انظر: Hadj (O) op, cit, p193.

[4]– جمال يحياوي، آثار الهجرة الأندلسية على تلمسان، مجلة الوعي، العدد 3- 4، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة- الجزائر2011. ص 93.

[5]– المرجع نفسه، ص 93.

[6]– ليلى بن أباجي، المآذن في الغرب الجزائري (دراسة فنية ومعمارية)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الفنون الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان 2010/2009، ص 124.

[7]– محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج1، ص 136.

يتبين مما سبق ذكره أنّ الحرفيين والصناع في مجال الزخرفة والأنشطة التي تمت على مستوى المعالم الوقفية المذكورة قد أنجزوا أعمالا فنية ورائعة؛ وتمكنوا في الوقت نفسه من توظيف مواد مختلفة مثل الرخام، والزليج، والجبس، والخشب، والفسيفساء في تزيين بعض الجوانب من التكوينات المعمارية ذات الطابع الوقفي؛ كما تظهر من خلال الأشغال المذكورة قدرة الحرفيين والصناع في مجال الزخرفة والتزويق على التحكم في التقنيات المستعملة والتي يبدو أنها كانت تحتاج إلى يد عاملة متمرسة وماهرة ولها خبرة طويلة في هذا المجال، إلا أن التخريب الذي لحق بالتكوينات المعمارية بتلمسان في أوقات مختلفة خلال الفترة المدروسة أو بعدها، يطرح مشكلا بالنسبة للدارسين في التاريخ والآثار فيما يخص إعطاء تفاصيل دقيقة وإلمام بالموضوع من كل جوانبه.

أما بالنسبة للزخرفة بالحجر، فيبدو أن الجوانب التي مسها ذلك قليلة ومحدودة لعدة اعتبارات، لعل من ضمنها توفر مواد أخرى للزخرفة كنا قد أشرنا إليها سابقا – وكانت حجر الأساس في تزيين المعالم الوقفية خلال الفترة الزيانية – بالإضافة إلى طبيعة مادة الحجر وصعوبة تطويعها، إلا أنّ ذلك لم يمنع الحرفيين المتخصصين في النقش على الحجر من تزيين قاعدة مئذنة المسجد العتيق بمدينة بتلمسان في الفترة موضوع الدراسة[1].

اعتمد بنو زيان على الخط النسخي بشكل رئيسي في زخرفة عمائرهم الدينية، ويظهر ذلك بوضوح في الكتابات التي زينت مسجد "سيدي أبي الحسن"، وكذلك مسجد "أولاد الإمام"، ويبدو أن المباني المرينية المشيدة بمدينة تلمسان قد امتزج فيها الفن المريني بالفن الزياني وتأثر أحدهما بالأخر.

نلاحظ على سبيل المثال أن هناك عدة تفاصيل في زخرفة مسجد "سيدي أبي مدين" والتي لا نجد لها مثيلا في العمائر المرينية بفاس، وإنما نجد لها صدى في مسجد "سيدي أبي الحسن" والمدرسة التاشفينية، والنتيجة التي يمكن استخلاصها هي أن المهندس الذي قام بتشييد هذا المسجد والفنان الذي قام بتزيينه قد تأثرا كثيرا بزخرفة المباني التي كانت قائمة بالمدينة قبل خضوعها لسلطة المرينيين، ومن المحتمل أنّ عمالا وحرفيين من أهل تلمسان قد قاموا بتشييد هذا المعلم، أو على الأقل ساهموا في تشييده[2]، غير أنّ هذا لا ينفي أنّ لكل فن وطراز خصوصيته في الهندسة، والبناء، والزخرفة، إلا أنهما ينتميان إلى عائلة واحدة، وهي عائلة الفن المغربي الأندلسي الذي صُبغ بصبغة الروائع الفنية التي أنجبتها ستة قرون من البناء والتشييد في العدوتين يضيف أحد الدارسين[3].

---

[1]– مصطفى داودي، المرجع السابق، ص ص 60 – 61.

[2]– عولمي محمّد لخضر، المرجع السابق، ص 196، 302.

[3]– محمود بوعياد، المرجع السابق، ص 84.

من جهة أخرى، برع الزيانيون في استخدام الزخرفة الهندسية[1]، حيث استخدموا في محراب مسجد "أبي الحسن" اشتباكات الخطوط المستقيمة أو المنكسرة في تغطية سطح المحراب، كالمثلث، والمربع، والمستطيل، والمعين، وكذلك النجوم، كما أبدع الفنان الزياني في استخدام بعض العبارات الدينية والآيات القرآنية وزينها بخط كوفي جميل[2].

أما بالنسبة للزخرفة النباتية، أو ما يعرف بفن التوريق[3]، فقد كانت هي الأخرى مجالا لإبداع الفنان التلمساني خلال الفترة المدروسة، حيث كانت زخارفه مشكلة من أوراق النباتات المختلفة والزهور المتنوعة، وقد اشتهر استعمال هذه الزخارف في أماكن مختلفة من خلال تزيين الجدران، والقباب، والسقوف[4].

يتبين من خلال استعراضنا لما تم إنجازه بمدينة تلمسان من عمائر وقفية أنها كانت تستجيب لحاجات المجتمع الضرورية، من عبادة، وتدريس، ومداواة، وهو الأمر الذي يظهر العمل الكبير الذي انبرى له الحرفيون والصناع في الأنشطة المتعلقة بالبناء أولا وبالزخرفة ثانيا، وعلى الرغم من قلة أشغال الزخرفة التي تمت على مستوى المساجد، إلا أن هذه الأخيرة كانت تمتاز بالبساطة والاقتصاد في البناء والزخرفة، ولعل السبب يكمن في قلة الاستقرار السياسي الذي طبع تاريخ الدولة الزيانية منذ تأسيسها في النصف الأول من القرن 7هـ/13م، وهو وضع أثر – بلا شك – على مناحي الحياة المختلفة، الاجتماعية، والاقتصادية، والمعمارية على الخصوص، وسيظهر تأثير ذلك في نشاطهم المعماري المحدود مقارنة بما خلفه المرينيون من معالم وقفية بالمغرب الأقصى وبتلمسان أيضا[5].

يمكن القول أنّ المعالم الوقفية – من مساجد ومدارس– التي أنجزت بتلمسان خلال الفترة الزيانية، وحتى تلك التي أنجزت في فترات سابقة على الزيانيين، كانت تخضع في تخطيطها وزخرفتها للشرع الإسلامي، الأمر الذي دفع بأحد الباحثين والمتخصصين في العمارة الإسلامية إلى القول بأنه: " ثمة عرف ساد العمارة الإسلامية واتبع في مختلف مراحل تطورها بين أهل حِرف البناء وغيرهم من الصناع، بحيث اهتدى الإنسان إلى الربط بين الظواهر الطبيعية وما يخطر له من أفكار في إطار إسلامي بحت، ولقد كان لبعض المتصوفة المسلمين – بما أوتوا من روحانية وعلم باطني في

---

[1]– تتطلب الزخرفة الهندسية معرفة واسعة بعلم الهندسة وقوانينها الرياضية، ولقد تفنن الصانع العربي في تنويع الزخارف الهندسية وابتكار الأشكال الجديدة والتكوينات العديدية، وهذا العمل يتطلب الخبرة والممارسة الطويلة، إلى جانب الصبر. أنظر: خالد معاذ، الزخرفة في الفن العربي الإسلامي، مجلة عالم الفكر، العدد 1، أكتوبر 1982– الجمهورية التونسية 1982، ص 86.

[2]– عبد القادر قلوش، المرجع السابق، ص ص 52– 53.

[3]– **توريق** (Foliage) الزخارف المكونة من أوراق الشجر الملتفة أو عروق الكرمة. انظر: عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص 248.

[4]– فلاح جبر، فن العمارة الإسلامية، ضمن كتاب: "التجربة الجمالية للفن الإسلامي بالجزائر"، إشراف: حميد حمادي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية– الجزائر 2014، ص 135.

[5]– عبد العزيز لعرج، المساجد الزيانية بتلمسان، ص 121.

عمارة المساجد - معتقدات لها رموزها ولها أسسها في أنفسهم، فكانوا يملون تلك الرموز والأسس على المهرة من شيوخ البنائين والحرفيين، وهؤلاء يسطونها أعمالا وأشكالا لمن بين أيديهم من الصناع والعمال، فينفذها هؤلاء رموزا وأشكالا تربط بين تلك الحكمة الخفية والمظاهر الجلية"[1].

التجهيزات والخدمات:

بعد أن انتهى عمل البنائين والمزخرفين في المعالم الوقفية بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة، كان لابد من تجهيز هذه المعالم بما يلزمها من خدمات مختلفة حتى تؤدي دورها الذي أنجزت من أجله، وقد تطلبت هذه التجهيزات والخدمات ضرورة تزويدها بالمياه، وتوفير الإنارة، والتنظيف، وغيرها من التجهيزات والخدمات الأخرى، واستفادت هذه المعالم من رعاية سلاطين الدولة، وكذا المحسنين وأهل الخير الذين أوقفوا بعضا من ممتلكاتهم لفائدة هذه المعالم الوقفية حتى تستمر في نشاطها ووظيفتها العلمية والاجتماعية، وتمت كل هذه الأعمال بمساعدة من الحرفيين والصناع الذين وفروا جميع الخدمات التي أشرنا إليها سابقا.

- التجهيزات:

أ- جلب المياه:

تنوعت أساليب تزويد المدينة بالماء بتنوع مصادره، كالأنهار، والعيون، والآبار، والأمطار، واختلاف مواضع هذه المصادر قربا أو بعدا، باستثناء المطر الذي اختلفت مواعيد، وقدرات، وكميات سقوطه، ونفذت الأساليب التي توافق كل مصدر بحيث يسهل في النهاية توصيل الماء إلى تكوينات المدينة المختلفة[2]، وبما أن وجود الماء يعتبر ضروريا في المعالم الوقفية - نظرا لاستعمالاته المختلفة في الوضوء، والطهارة، والطبخ وغيرها من الأمور الأخرى - فقد كان ذلك من بين الدوافع التي جعلت الدولة المخزنية بالمدينة تجتهد في إيصال الماء إلى المساجد والمدارس في المدينة، من خلال الاعتماد على مجموعة من التقنيات والطرق التي تكفّل البناؤون بتجسيدها على أرض الواقع عندما شرعوا في تخطيط وبناء شبكة من القنوات داخل النسيج الحضري لتلمسان، وهي الأعمال التي أُنجزت وفقا لمقاييس مدروسة وبعناية فائقة من لدن البنائين والمهندسين.

---

[1]- ثروت عكاشة، القيم الجمالية في العمارة الإسلامية، مجلة عالم الفكر، المجلد 15، العدد 2، يوليو/أغسطس/سبتمبر 1984، وزارة الإعلام – الكويت 1984، ص 176.

[2]- مُحَّد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 242.

جاء في إحدى المصادر التاريخية أن الماء كان يجري إلى مدينة تلمسان من عين خارجة عن البلد لم يعرف لها أحد منبعا، وقد أُخفيت بكثرة البناء المحكم[1]، وفي الاتجاه نفسه، ذكر مصدر آخر أن تلمسان كانت تستمد ماءها من عين واحدة مجلوبة من نوميديا عبر قنوات تحت الأرض على مسافة تزيد عن ثلاثين فرسخا[2]، ويستنتج من هذه الإشارات المصدرية أن تزويد مدينة تلمسان بالماء كان يتم عبر قنوات مطمورة في الأرض، واستكمالا لعناية التخطيط العمراني بالمدينة الإسلامية، عنيت الدولة المخزنية بتسهيل وصول الماء إلى المعالم الوقفية في المدينة، مراعية في ذلك نظام تخطيط المسالك بالمدينة الإسلامية[3]، وقد جاء في كتاب "بغية الرواد" ما يؤكد عناية سلاطين بني زيان بتوصيل الماء إلى المعالم الوقفية، حيث جاء فيه أنّ الماء كان ينصب إلى مدينة تلمسان من على أنهار من ماء غير آسن تتجاذبه أيدي المذائب، والأسراب المكفورة خلالها، ثم ترسله للمساجد، والمدارس، والسقايات[4].

اعتنى كذلك سلاطين بني زيان بتصريف المياه التي تطرحها المعالم الوقفية، وذلك من خلال العمل على بناء شبكة من القنوات أو القواديس التي تسمح بصرف المياه إلى خارج أسوار المدينة، وقد كانت هذه القنوات ممتدة على جانبي الطريق[5].

لقد كان عمل الحرفيين دقيقا للغاية في مسألة جلب الماء إلى المعالم الوقفية في مدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة باستعمال القنوات، ولم يكن هذا العمل سهلا بالمرة، إذ تطلب من هؤلاء معرفة ومقارنة منسوب الشوارع داخل المدينة بعضه ببعض، وكذلك بمنسوب مصدر الماء خارج المدينة، مع أخذ المسافة بين مصدر المياه والمدينة بعين الاعتبار، أو ما يمكن تسميته في الوقت الحاضر بالدراسة الطبوغرافية، وكان هؤلاء الحرفيون كذلك يثبتون القنوات التي تجر المياه في انحدار يسمح بسرعة جريان الماء وقوة اندفاعه[6].

ب- توفير الإنارة:

صدرت الأوامر السلطانية للحرفيين بضرورة توفير الإنارة في المعالم الوقفية المتواجدة بمدينة تلمسان، فأبدع هؤلاء في صنع ووضع الشمسيات والثريات والقناديل.

---

[1]- العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص 205.

[2]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 299.

[3]- يحي وزيري، المرجع السابق، ص 103.

[4]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 122.

[5]- بن حمو محمّد، المرجع السابق، ص ص 86-87.

[6]- محمّد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 246.

1- الـشـمسيـات:

الشمسيات شباك أو فتحة مزخرفة في جدار المسجد تقفل بلوح من الرخام أو الخشب المخرم، وتصنع عادة برسم الزخارف على اللوح قبل وضعه، ثم تفرغ أجزاء من الزخرفة وتترك فارغة أو تغطى بزجاج ملون، فإذا وضعت الشمسية في الشباك أو الفتحة كانت عنصرا بديعا من عناصر الزينة وساعدت على دخول الضوء أو الهواء إلى المسجد[1]، وقد اعتمد الحرفيون على الشمسيات في توفير الإنارة داخل المعالم الوقفية، خاصة المساجد، للاستفادة من أشعة الشمس، ويمكن ملاحظة ذلك في مسجد "سيدي أبي الحسن التنسي"، والذي كانت تعلو واجهة المحراب فيه ثلاث شمسيات ذات عقود مفصصة، فصوصها مزينة بمراوح ملساء، وتقوم على أعمدة رشيقة من الجص، وكانت هذه الشمسيات مصنوعة من الجص المخرم، وزخرفتها ذات تصميم هندسي يتمثل في طبق نجمي يشكل المركز، وتحيط به ثمانية أطباق نجمية[2]، وكانت هناك ثلاث شمسيات بمسجد أولاد الإمام تعلو واجهة المحراب، لكن يظهر أنها تعرضت للتدهور وفقدت بعضا من ملامحها الزخرفية[3]، وكانت هناك تقريبا شمسيات في كل مسجد من مساجد تلمسان، مثل مسجد "تاكرارت"، ومسجد "سيدي البناء"، كما زينت الشمسيات باقي المعالم الوقفية خاصة المدارس، وهي الأعمال التي تميزت بالإبداع، وهو ما يظهر قدرة الحرفيين والصناع على توفير قدر كبير من النور والتهوية للمعالم الوقفية.

2- الـثـريـات:

عملت الثريات على توفير الإنارة ليلا للمعالم الوقفية، وفي هذا الشأن وردت إشارة تاريخية مصدرية تشير إلى أن الجامع الأعظم بمدينة تلمسان كان يحتوي على ثرية عجيبة الشكل، تفنن الحرفيون في صناعتها، وقد بلغت هذه الثرية من الجمال والروعة ما جعل من رآها يقول: "لم تشاهد أبصارنا مثلها في عظم الهيئة وشرف القيمة في كثير من الأمصار المشرقية، ولم نسمع بمثلها هنالك ولا بالمغرب"[4]، وكانت هذه الثرية على شكل مخرط ومعلقة بالقبة الوسطى الوسطى للمسجد المذكور[5].

---

[1]- حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 130. **والشمسية (Vitrail)**: حاجز جصي تستر به النوافذ، مزخرف غالبا بالنقوش، ومعشق بالزجاج الملون. انظر: عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص 255.

[2]- عولمي مُحَمَّد لخضر، المرجع السابق، ص ص 237-238.

[3]- المرجع نفسه، ص 256.

[4]- العقباني، المصدر السابق، ص 41.

[5]- مُحَمَّد بن عمرو الطمار، المرجع السابق، ص 93.

وأورد مصدر آخر ذكر الثرية التي كانت تزين مسجد تلمسان الكبير، حيث جاء فيه ما نصه: "... وأما الثرية، فكان عملها على يدي وأنا الذي رسمت تاريخها في أسفلها بخطي، على ما هي عليه الآن في جامع تلمسان، وتشتمل على ألف مشكاة أو نحوها"[1].

يعتقد "جورج مارسي" أن ثريا الجامع الأعظم التي تحدث عنها "العقباني" (تـ871هـ/1467م) هي تلك التي أمر بصنعها السلطان "يغمراسن بن زيان" (633-681هـ/1236- 1283م)، وهي الثرية التي تتراكب فيها أربع دوائر من خشب الأرز، مكسوة بالنحاس المثقوب في تدرج متناقص لحجمها، وتحمل العديد من الفوانيس، وتكيل دائرة التاج السفلى ثمانية أمتار، وبها أسطوانة من نحاس كثيف مزدانة بثلاث حلقات مستديرة تعلوها حليقات، تمكّن من تعليق هذا الهرم من الضوء في قبة المسجد المركزية[2]، وهو ما يفيد بأن الورشات الحرفية بالمدينة المتخصصة في عمل النحاس استطاعت صنع ثريات جميلة استفادت منها المعالم الوقفية بشكل خاص، ويبدو أن العمل الذي تم في هذا الجانب تطلب من الحرفيين المتخصصين في معالجة النحاس وتطويعه مهارة ودقة عالية.

استعمل الحرفيون مواد مختلفة لصناعة الثريات من نحاس، وخشب الأرز، وسلسلة من الحديد لتثبيتها في قبة المسجد الجامع[3]، واستعملت مادة الزيت لإيقاد هذه الثرية، ومن بين وسائل الإنارة التي استعملت كذلك الشمع، والقناديل، والسراج، والمصابيح[4]، وفي هذا السياق كان هناك شخص يعرف بالوقاد، كانت وظيفته داخل المسجد الأعظم تتمثل في إشعال القناديل باستعمال الزيت[5].

3- القناديل:

القنديل مصباح يشبه في شكله الكوب في وسطه فتيل، يملأ بالماء والزيت ويشعل[6]، ويظهر أنّ استخدام القناديل في المساجد على الخصوص كان فوق المآذن ليلا، وذلك للاحتفال بهلال الشهر الهجري الجديد، أو بحلول موسم من المواسم الدينية المعروفة كالمولد النبوي الشريف، أو لإرشاد الناس ليلا إلى موضع الجامع، خاصة في شهر رمضان من أجل صلاة التراويح، كما استخدمت القناديل في المئذنة من أجل تمكين البعيدين عن المسجد ممن قد لا

[1]- ابن مرزوق، المسند، ص 402.
[2]- جورج مارسي، المرجع السابق، ص 41.
[3]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 110.
[4]- العقباني، المصدر السابق، ص ص 39- 40.
[5]- الونشريسي، المعيار، ج7، ص 85.
[6]- المعجم الوسيط، ص 762.

يسمعون الآذان من معرفة وقت السحور أو وقت الإمساك من الطعام قبيل آذان الفجر[1]، وفي هذا الصدد وردت إفادة مصدرية تفيد بأن القناديل كانت من بين وسائل الإنارة بمدينة تلمسان الزيانية[2].

ج- المنـــابر:

مفردها منبر وهو مرقاة يرتقبها الخطيب أو الواعظ في المسجد[3]، والمنبر قد يكون مجرد منصة من درجة أو درجتين أو ثلاث، أو منصة عالية ذات درج كثير وباب خشبي[4]، ويمكن أن يكون المنبر متحركا، وهو ما كان معروفا معروفا في مساجد المغرب الإسلامي في الفترة الوسيطة، حيث كان يحفظ في غرفة أو مكان ما خلف حائط القبة[5].

لم تتطرق المصادر التاريخية – التي تحدثت عن مدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة – بشيء من التفصيل عن منابر المساجد بالمدينة، ولعل أول إشارة مصدرية في هذا الموضوع كانت تشير إلى أن منبر الجامع الكبير بتلمسان لم يكن يضاهيه أي منبر آخر في بلاد المغرب أو المشرق الإسلامي، وقد أشار إلى ذلك "ابن مرزوق التلمساني" عندما ذكر أن الصناع أجمعوا يومئذ على أنه لم يعمل مثل هذا المنبر في المعمور[6].

أما مسجد "أبي مدين شعيب" (تـ594هـ/1197م) فقد كان يشتمل على منبر عجيب الشكل، مؤلف من الصندل، والعاج، والأبنوس المذهب[7].

يتبين مما سبق ذكره، أن الحرفيين والصناع بمدينة تلمسان في الفترة المدروسة قد تفننوا في صناعة المنابر التي زينت المساجد بالمدينة، ومن المواد التي استعملت في صناعتها مادة الخشب، بالإضافة إلى الصندل، والعاج، والأبنوس لإضفاء روعة على المنبر، وإن اقتصر الأمر على المسجد الجامع دون غيره من المساجد الراتبة.

---

[1]- سعد زغلول عبد الحميد، الحياة الدينية في المدينة الإسلامية، سلسلة عالم الفكر، المجلد 11، العدد 1، أبريل، مايو، يونيو 1980، وزارة الإعلام – الكويت1980، ص 63.

[2]- العقباني، المصدر السابق، ص ص 39- 40. يشير أحد الدارسين بخصوص الإنارة ليلا، أن المعمار التلمساني أوجد تقنية متميزة، تبدو مرة في شكل غرفة تابعة إلى مسكن أحد الخاصة، ومرة ثانية في شكل رواق علوي، أو شرفة، أو جسر يربط بين جارين متقابلين، حيث تصمم بأعلاها كوة صغيرة لاستيعاب فانوس، تقع مسؤولية إنارته كل ليلة على صاحب الغرفة، أو على الجارين المتقابلين في الدرب، والمشتركين في ذلك الممر، أو الجسر، وفي حالة أي تقصير كان المحتسب يتدخل ليستفسر من هو المقصر. أنظر: الرزقي شرفي، المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان، ص 64.

[3]- المعجم الوسيط، ص 897.

[4]- يحي وزيري، المرجع السابق، ص 138.

[5]- المرجع نفسه، ص 143.

[6]- ابن مرزوق، المسند، ص 403.

[7]- المصدر نفسه، ص 404.

د- الخـزانـات:

احتوت بعض المعالم الوقفية في مدينة تلمسان خلال العهد الزياني على بعض الخزانات العلمية؛ التي أمر بإنشائها بعض سلاطين الدولة الزيانية؛ لتكون رافدا علميا لمن يؤم المسجد من المصلين وطلبة العلم، وتم وضع وتحبيس مؤلفات عديدة في مختلف العلوم في هذه الخزانات، كُتب بعضها بخط سلاطين بني عبد الواد.

من أهم الخزانات العلمية تلك التي أنشأها السلطان "أبو حمو موسى الثاني" (760-791هـ/1359-1389م)، حيث تم العثور على لوحة تحمل الكتابة التالية: "أمر بعمل هذه الخزانة المباركة مولانا السلطان أبو حمو موسى ابن الأمراء الراشدين أيد الله أمره وأعز نصره ونفعه، كما وصل ونوى وجعله من أهل التقوى، وكان الفراغ في عملها يوم الخميس ثالث عشر لذي القعدة عام ستين وسبع مائة"[1]، وقد وجدت هذه اللوحة في المسجد الكبير بتلمسان، ويظهر أن هذه الخزانة كانت تقع بين محراب الجامع والمكان، أو الضريح، الذي يرقد فيه مؤسس الدولة الزيانية "يغمراسن بن زيان"[2].

أما الخزانة الثانية فهي من عمل السلطان "أبي زيان مُحَّد" (796-801هـ/1394- 1399م)، حيث ذكر "الحافظ التنسي" – في كتابه "نظم الدر والعقيان"– ما نصه: نسخ رضي عنه – السلطان أبو زيان مُحَّد– بيده الكريمة نسخا من القرآن وحسبها، ونسخة من صحيح البخاري، ونسخا من الشفا لأبي الفضل عياض، حبسها كلها بخزانته التي بمقدم الجامع الأعظم بتلمسان المحروسة[3].

تلك هي أهم الخزانات العلمية التي أنشئت في تلمسان خلال الفترة الزيانية، ومن المحتمل أن تكون كذلك المدارس العلمية التي كانت موجودة في المدينة قد حوت – هي الأخرى – خزانات علمية، بالنظر إلى وظيفتها التعليمية، لكن نقص الشواهد الأثرية والإشارات المصدرية يحول دون إعطاء صورة واضحة عن هذه الخزانات التي تم تحبيسها على المعالم الوقفية بالمدينة، وليس من المستبعد أن تكون بعض الخزانات قد تعرضت للتخريب، سواء خلال الفترة المدروسة (تعرض تلمسان في أكثر من مرة للغزو المريني) أو لاحقا، وهو ما يطرح مشكلا بالنسبة لمكن يريد التوسع في هذا الباب.

[1]- صنعت هذه الخزانة من خشب الأرز. انظر: عبو يوسف، المرجع السابق، ص 35.

[2] - Charles Brosselard: les inscriptions Arabes de Tlemcen, Revue Africaine, N=°3, v3, Décembre 1858, pp 90 - 91.

[3]- التنسي، المصدر السابق، ص 211.

إذا كانت هذه الخزانات قد أنشئت بأمر سلطاني كما أسلفنا ذكره، فإن إنجازها على أرض الواقع قد تم على أيدي الحرفيين والصناع المتخصصين في عمل النجارة، وهم الذين وضعوا التصميمات اللازمة لهذه الخزانات حتى تستوعب أكبر عدد ممكن من المصنفات العلمية التي كانت معروفة وقتئذ.

– الخدمـات:

حتى تؤدي المعالم الوقفية رسالتها على أكمل وجه، كان لابد من توفير بعض الخدمات المتعلقة بالتدريس، والإيواء، والتطبيب، فكان من الضروري وجود عدد لا بأس به من الطباخين، والأطباء، أو العشابين، ومن يشتغل بالتنظيف والسهر على إيقاد المصابيح، كما كانت هذه المعالم الوقفية دائما في حاجة إلى من يقوم بحراستها خوفا من تعرضها للسرقة، وكان كل هؤلاء يخضعون لإشراف ناظر يُعيّن عادة من طرف السلطة الحاكمة، وكانت مهمته السهر على تسيير شؤون المعالم الوقفية، ودفع أجرة من يقوم بتوفير هذه الخدمات لمن يقصدها من طلبة العلم والمعرفة، والمصلين، والمرضى، وعابري السبيل أيضا.

أ– طبـخ الطعـام:

يتفق الدارسون على أن المدارس التي وُجدت في تلمسان خلال الفترة الزيانية قد أُنشئت بإيعاز من سلاطين الدولة، وفقا لتخطيط محكم يستجيب لوظائفها التربوية والاجتماعية[1]، وفي هذا السياق احتوت هذه المدارس على حجرات للتدريس، وحجرات أخرى استخدمت لأغراض مختلفة منها الطبخ، بالنظر إلى أنها كانت تأوي عددا من الطلبة الغرباء عن المدينة، فكان لابد من وجود طباخ يتولى تقديم الطعام لهذه الفئة من المتعلمين[2].

أما الزوايا، فكانت هي الأخرى ملاذا لعدد كبير من المريدين والنزلاء، وكذلك عابري السبيل، وكانت الزاوية تضمن لهؤلاء المبيت والإطعام، حسب طاقتها طبعا، وقد أشار "ابن مرزوق الخطيب" إلى هذا عندما قال بأن: "الزوايا عندنا في المغرب هي المواضع المعدة لإرفاق الواردين وإطعام المحتاجين من القاصدين"[3]، وفوق كل هذا فقد كانت الزاوية تتكفل هي الأخرى بإيواء الطلبة وتوفير متطلبات معيشتهم[4].

---

[1]– صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص 139.

[2]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 141.

[3]– ابن مرزوق، المسند، ص 413.

[4]– الطاهر بونابي، المرجع السابق، ص 223.

وفي السياق ذاته، تكفل مارستان مدينة تلمسان بتوفير الطعام للمرضى، ومما يؤكد وجود طباخين بهذا المعلم الوقفي، دعوة السلطان "أبي حمو موسى الثاني" (760-791هـ/1359- 1389م) فقراء ومعوزي المدينة إلى التوجه إلى هذا المارستان خلال المجاعة التي ضربت مدينة تلمسان سنة 767هـ/1365م[1]، وعليه يظهر أن المارستان وتحت تأثير ظروف قاهرة، كان يستضيف الفئة المتضررة من عامة المدينة ويقدم لها الحاجيات الضرورية، وعليه يتبين بأن المعالم الوقفية كانت تقوم بأكثر من وظيفة لصالح الفئات الاجتماعية بالمدينة.

ب- التطبيب:

لا نتوفر في حقيقة الأمر إلا على إشارات خفيفة فيما يخص مارستان مدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م)، وفي ذات السياق، هناك من الدارسين من يرى بأن مارستان تلمسان قد تم تشييده قبل ولاية السلطان "أبي حمو موسى الثاني"[2]، فإن صح ذلك فهذا يعني بأن المارستان المذكور كان يتولى إسعاف المرضى ومداواتهم، ويبدو أنّ هذا المعلم الوقفي كان يضم قاعات متعددة نظرا لتعدد الأمراض، كما أن حرفة الصيدلة كانت هي الأخرى متواجدة بمحاذاة المارستان، تتولى تحضير الدواء للمرضى[3].

ج- التنظيف والحراسة:

تطلبت المعالم الوقفية من مساجد، ومدارس، وزوايا، وكذلك المارستانات من يقوم بتنظيفها، إذ كانت تحتوي على أفرشة، وأغطية، وحصائر، وزرابي، وغيرها من التجهيزات التي تستلزم التنظيف والغسل، بالنظر إلى أعداد الطلبة وجموع المصلين، بالإضافة أيضا إلى مريدي الزاوية، كما أنّ الدين الإسلامي يدعو إلى النظافة والطهارة، وبما أن هذه المعالم كانت تتوفر على تجهيزات مختلفة وتقدم خدمات عامة لمن يرتادها، فإنها كانت بحاجة إلى من يقوم بحراستها حتى لا تتعرض للسرقة والنهب، فكانت تلك مهمة هؤلاء الحراس[4].

احتاجت كذلك المعالم الوقفية إلى شخص مهم وهو الوقاد[5]، وهو الذي يتولى إيقاد المصابيح أو الشموع في هذه المعالم، وكانت هذه المصابيح تشتغل بمادة الزيت.

---

[1]- خالد بلعربي، ورقات زيانية، ص 61.

[2]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 247.

[3]- الموسوعة العربية العالمية، المجلد 16، ص 438.

[4]- صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص 146.

[5]- الونشريسي، المعيار، ج7، ص ص 85- 86.

لقد كانت هذه الخدمات في المعالم الوقفية تتم تحت إشراف الناظر، الذي كانت تتمثل مهمته في مراقبة عمل هؤلاء باستمرار، لكي يعطي لكل واحد منهم أجرة معلومة[1]، ومما يدل على وجود هيئة تسهر على سير العمل داخل المعالم الوقفية بتلمسان الزيانية، ما وجدناه في أحد المصادر أين يذكر المؤلف بأن أحد الطلبة اشتكى للولي الصالح أحمد الغماري قلة مرتّبه، وطلب من الشيخ الجليل أن يتوسّط له عند ناظر الأحباس، فطلب أحمد الغماري من هذا الأخير أن يعطي الطالب عشرة دراهم، فكان له ذلك[2].

- صناعة آلات التوقيت:

لم تسعفنا المادة المصدرية بكثير من التفاصيل فيما يخص صناعة آلات التوقيت بمدينة بتلمسان خلال الفترة المدروسة، باستثناء ما ذكره يحي ابن خلدون في مصدره عندما وصف الاحتفال الذي كان يقام في القصر الملكي بالمشور بمناسبة ليلة المولد النبوي الشريف، حيث أورد المؤلف بأنه كانت هناك ساعة عجيبة تزين هذه الليلة المباركة[3]، وكانت هذه الساعة من صنع أبي الحسن علي بن أحمد، المعروف بالفحام، والذي يقول المصدر المذكور أنه من بين الأعمال الهندسية التي ظهرت على يديه هناك "المنجانة" المشهورة بالمغرب[4]، في حين نتوفر على مادة لابأس بها فيما يخص صناعة الساعات بمدينة فاس التي بلغت شهرة واسعة.

يقودنا التساؤل في هذا الخصوص إلى محاولة معرفة إذا ما كانت هناك آلات توقيت أخرى غير المنجانة المذكورة، ونقصد بذلك مثلا ما كان معروفا عند المعدلين بالمزولة[5]، وعلى هذا الأساس فالمعلومات المتوفرة تفيد بأن المستشرق الفرنسي شارل بروسلار (charle Brosselard) قد عثر على شواهد تاريخية بمسجد سيدي الحلوي تشير إلى وجود مزولة بالمعلم المذكور، واهتدى إلى صانعها، وهو أحمد بن محمّد اللمطي(تـ747هـ/1347م)[6].

---

[1]- الونشريسي، المعيار، ج7، ص 171.

[2]- ابن صعد، المصدر السابق، ص 199.

[3]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج2، ص 39.

[4]- المصدر نفسه، ص 156.

[5]- **المزولـة** كما جاء في المعجم الوسيط: هي الساعة الشمسية، والتي يعين بها الوقت بظل الشاخص الذي يثبت عليها، وتجمع على مزاول، وهي أداة معروفة لقياس الزمن، تعتمد على حقيقة أن ظل الشيء يتحرك من إحدى جهتيه إلى الجهة الأخرى عندما تتحرك الشمس من الشرق إلى الغرب، والمزولة تتكون من سطح مستو عبارة عن قرص مدرج وعقرب الساعة، وهذه الأداة لا يمكن العمل بها إلا في ضوء الشمس. أنظر، المعجم الوسيط، ص408. الموسوعة العربية العالمية، ج23، ص ص 153- 154.

[6]- نصيرة عزرودي، ابتكارات مغرب أوسطية، فن صناعة الساعات خلال العصر الوسيط، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد4، سبتمبر2017، مخبر الدراسات الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمّد بوضياف، المسيلة- الجزائر2017، ص ص 21- 22. لا شك أن صناعة الساعات في الفترة الوسيطة في بلاد المغرب أو غيرها من الدول الأخرى، كان يتطلب دراية واسعة في علم النجوم والفلك والأجرام السماوية.

وفي ذات سياق استعمال آلات التوقيت بتلمسان، فقد ورد في ترجمة لأحد فقهاء المدينة وعلمائها، ألا وهو عبد الله الشريف التلمساني (تـ 792هـ/1389م)، بأنه بعد استقرار هذا الأخير بتلمسان وشروعه في الإقراء بمدرستها الشهيرة، كان طلبة العلم المتحلقين حوله كثيرا ما يأخذهم الوقت في الجدل والمحاورة، فتقرر أن يتم ضبط المداخلات والتعليقات المختلفة باستخدام ساعة رملية[1] كانت من ضمن تجهيزات المدرسة[2]، ويبدو أن هذه الأخيرة كانت مخصصة لمعرفة الوقت.

وعليه، فمن المرجح جدا أن نقول بأنه كانت هناك آلات لرصد الوقت في المعالم الوقفية بتلمسان؛ بالنظر إلى وجود معدلين كانوا على دراية تامة بهذا النوع من الصناعة، ودليلنا في ذلك أن من وضع الساعة المائية التي كانت ملحقة بالمدرسة العنانية بفاس هو ابن الفحام التلمساني سنة 758هـ/1357م، وما يؤكد هذا الرأي ويدعمه أن السلطان أبا الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م)، عندما سيطر على تلمسان، طلب من ابن النجار التلمساني أن يعمل على تركيب رخامة التوقيت بالموضع المعروف بأبي فهر داخل المدينة[3]، لكن لم تسعفنا المادة المصدرية بتفاصيل أكثر فيما يخص تقنيات الصنع والمواد التي كانت تستعمل من قبل المعدلين في هذا الأمر.

يتبين مما سبق ذكره أن السلطة المركزية بتلمسان الزيانية قد أخذت على عاتقها إنجاز كثير من المعالم الوقفية بالمدينة، في الفترة موضوع الدراسة، استجابة لمتطلبات موضوعية بالأساس، ويأتي في مقدمة ذلك اعتناء سلاطين بني زيان بالعلم وأهله، وكذا اكتساب شرعية وقبول لدى فئات واسعة من عناصر المجتمع التي استفادت بدورها من هذه المنجزات المعمارية.

لقد كان تخطيط المساجد، والمدارس، والزوايا الذي تم بفعل سواعد البنائين والمزخرفين، وبأمر مباشر من الدولة المخزنية، مهما للغاية في الصورة التي ظهرت عليها مدينة تلمسان في الفترة المدروسة، بالنظر إلى الاعتبارات العديدة التي ترى في هذا العمل حجر الزاوية من أجل تخطيط باقي التكوينات المعمارية الأخرى، ويظهر أنه قد كان في مدينة تلمسان من المساجد، والمدارس، والزوايا ما يفي بمتطلبات المجتمع ويحقق الغرض الذي أنجزت من أجله تلك المعالم

[1]- **الساعة الرملية**: هي أداة لقياس الوقت تتكون من بصيلتين زجاجيتين تصل بينهما فتحة صغيرة تحتوي إحدى البصيلتين على حبات من الرمل الجاف الناعم الدقيق، ويأخذ الرمل ساعة كاملة بالضبط لكي ينساب من البصيلة العليا إلى البصيلة السفلى، وعندما ينساب الرمل كله من البصيلة العليا، تقلب الساعة الرملية ويبدأ الرمل في الانسياب إلى البصيلة الفارغة، كما حدث من قبل. أنظر: الموسوعة العربية العالمية، ج12، ص 24.

[2]- ابن مريم التلمساني، المصدر السابق، ص 141 . وفي ترجمة الشريف التلمساني (تـ 771هـ/1369م) أن نهاره كله بين إقراء ومطالعة وتلاوة، ويقسم الوقت على الطلبة **بالرملية**. المصدر نفسه، ص 327.

[3]- ابن مرزوق، المسند، ص 306. **والرخامة** هنا المقصود بها الساعة الشمسية المنبهة، أنظر: الموسوعة العربية، ج12، ص 22.

الوقفية، ولعل الفضل الكبير يعود للمعمار التلمساني في العمل الذي احتضنته المعالم الوقفية المذكورة من بناء، ونقش، وزخرفة تجلت مظاهرها في الأرضيات، والأعمدة، والمآذن، والبوابات.

وبعد أن تمت عمليات البناء والزخرفة، انبرى عدد من الحرفيين والصناع، الذين كان عليهم أن يعملوا بجد لاستكمال المشروع الذي بدأ مع البنائين والمزخرفين من بعدهم، على تجهيز المعالم الوقفية بكل ما يلزم من وسائل وعتاد مختلف يعتبر ضروريا لتأمين درجة عالية من الراحة لمن يقصد هذه المعالم، فتم تجهيز هذه الأخيرة بالإنارة، والمنابر، والخزانات، والأفرشة، والمياه، والأبواب، والكراسي، ومستلزمات أخرى، وهنا لا بد من التنويه إلى العمل الكبير الذي قدمه النجارون.

علينا أيضا أن نشيد ببعض الخدمات ذات الصلة بالحرف والصنائع الوقفية، والتي يعود لها الفضل في تسهيل كثير من الأعمال التي كانت تتم داخل هذه المعالم، بحيث تولى عدد من الطباخين توفير الطعام للأفراد الذين يقصدون مارستان المدينة للتداوي، وحتى أولئك الذين كانوا يتخذون من الزاوية مكانا مؤقتا للراحة. والأمر نفسه ينطبق على طلبة العلم الذين كانوا يبيتون في الحجرات المخصصة لهم داخل المدارس، كما تولى الأطباء من جهتهم مداواة المرضى في المارستان، وبما أن المعالم الوقفية كانت بحاجة إلى من يخدمها بالحراسة، والنظافة، والإنارة، فقد تولى هذه المهام بعض الأفراد تحت إشراف من السلطة المركزية، ممثلة في شخص ناظر الأوقاف الذي كان إلى جانبه كل من إمام المسجد، والمؤذن، والمعلم، والوقاد، وغيرهم من الأفراد الآخرين، في حين كان على المعدلين ومن لهم دراية بالتوقيت والتنجيم استحداث وسائل وآلات، وكذا العمل على تثبيتها في المعالم الوقفية لتكون أداة لمعرفة الأوقات، فكان أن ظهرت على أيدي هؤلاء المزولة، والساعة المائية، والساعة الرملية.

الفصل الثالث

الحرف والصنائع الضرورية والبسيطة

تندرج تحت مسمى الحرف والصنائع الضرورية البسيطة الأنشطة الحرفية التي تعتمد على مواد متوفرة محليا والتي تستخدم طرقا وأساليب بسيطة، ويستهدف هذا النوع من الحرف في المقام الأول تلبية متطلبات الفئة العامة من سكان مدينة تلمسان وباديتها في الفترة المدروسة؛ ومن خصوصيات هذه الحرف أنها تواكب المجتمع القبلي في مرحلته الأولى، وفي الفترة التي يكون المجتمع لا يزال يعيش في طور البداوة ويهتم بالضروريات فقط.

لقد اشتملت الحرف والصنائع الضرورية البسيطة على تلك الأنشطة التي لها علاقة بالحياة اليومية للأفراد، تأتي في مقدمتها الصنائع المرتبطة بالمجال الفلاحي، مثل الحدادة، وصناعة العود، والغرابيل، والبرادع، والحرف التي توفر القوت اليومي للسكان، خاصة طحن الحبوب وتوفير مادة الخبز. أما بالنسبة لصناعة النسيج، فتعتبر هي الأخرى ضرورية لأنها تستجيب لحاجيات السكان فيما يخص الملبس، وبالنظر إلى طبيعة الحياة المعيشية داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية عموما وتلمسان خصوصا، فقد كان يُعتبر وجود النشاطات التي لها علاقة بالخدمات، مثل النقل، والدلالة، والحراسة، والسقاية، مهما ولا يمكن الاستغناء عنه في مجتمع تميزت حياته بالبساطة. أما بالنسبة لحرف البناء وما يرتبط بها من أنشطة أخرى، مثل توفير مادة الخشب والمنتوجات الجلدية، فقد كانت هي الأخرى على جانب من الأهمية؛ بالنسبة للعناصر الاجتماعية التي اعتادت على الاستفادة من تواجدها ضمن المجال الحضري بالمدينة.

يتضح مما سبق أنّ الحرف والصنائع الضرورية البسيطة كانت تلبي متطلبات الفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود في المقام الأول، خاصة سكان بادية تلمسان الذين كانوا يقصدون أسواق المدينة وساحاتها؛ التي يصطف فيها عدد كبير من الصناع على اختلافهم لاقتناء منتوجات هؤلاء الحرفيين.

ذكر ابن خلدون في مقدمة كتابه "العبر" أنّ هناك من الصنائع ما هو بسيط وما هو مركب، فالبسيط هو الذي يختص بالضروريات، والمركب هو ما اختص بالكماليات، أما المتقدم منها في التعليم فهو البسيط لبساطته أولا ولأنه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي لنقله، فيكون سابقا في التعليم[1]، ويقول كذلك في موضع آخر: "اعلم أنّ الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران، فأما الضروري فكالفلاحة، والبناء، والخياطة، والنجارة، والحياكة"[2].

يتبين من خلال ما صرّح به ابن خلدون أنّ الحرف والصنائع تُصنّف إلى نوعان: حرف وصنائع بسيطة وأخرى مركبة، فالأولى تختص بالمجتمع في مرحلته التي تسبق التحضر، أي مرحلة البداوة، وعندما ينتقل المجتمع من طور

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص280.

[2]- المصدر نفسه، ص291.

البداوة إلى طور التحضر يرافق ذلك انتشار مظاهر التأنق والبذخ في شتى مجالات الحياة العامة، وعليه سيكون الاعتماد في هذه المرحلة على مجموعة من المنتوجات والسلع التي يوفرها الحرفيون والصناع المختصون في هذا النوع من الصنائع؛ وستكون الطبقة الخاصة من أعيان المدينة وسادتها المستفيد الأول من منتوجات الحرفيين في هذا النوع من الأنشطة والأعمال.

الحرف والصنائع الفلاحية:

إنّ هذا النوع من الحرف والصنائع هو في حقيقة الأمر نتاج تلك العلاقة التي كانت تربط بين طرفين؛ وهما سكان البادية والورشات الحرفية المنتشرة بمدينة تلمسان، حيث كان الطرف الأول يعمل على جلب المواد الخام (الصوف، والحبوب، والجلود، والخشب، والقصب، والحلفاء...الخ) التي يحتاجها الطرف الثاني؛ ليتولى هذا الأخير تحويلها إلى مواد مصنعة تستفيد منها عناصر المجتمع في المدينة والبادية على حد سواء[1].

على هذا الأساس، سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف الأنشطة الحرفية المرتبطة بالمجال الفلاحي؛ والتي شكلت أساس العلاقة بين سكان البادية والحرفيين من سكان المدينة خلال الفترة متناول الدراسة، ويندرج تحت مسمى الحرف الضرورية والبسيطة الصنائع التالية:

- الحدادة:

جاء في كتاب المعجم الوسيط أن الحدادة هي صناعة الحدّاد وحرفته، والحدّاد صانع يحمي الحديد ويطرقه لتشكيله حسب الشكل المطلوب[2]، فالحداد إذن هو معالج الحديد، ويعرف أيضا بالقين[3]، وعليه تُعتبر الحدادة من الحرف والصنائع الضرورية البسيطة التي استطاعت أن تلبي احتياجات سكان البادية، حيث كان هؤلاء في حاجة إلى بعض الأدوات والوسائل التي توفرها الحدادة، مثل الفأس وسكة المحراث الخشبي، كما استطاعت هذه الحرفة تلبية متطلبات سكان المدينة من جهة ثانية.

استعانت فئة الحدادين بمجموعة من الأدوات والمعدات في نشاطها وهي كالآتي:

1-Richard, L, Lawless : Tlemcen, capitale du Maghreb central, analyse des fonctions d'une ville islamique médiévale. Revue de l'occident Musulman et de la méditerranée, N°20-1975, P57.

2- المعجم الوسيط، ص ص 160-161.

3- واضح الصمد، الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان 1981، ص112.

أ- الـكيـر:

ويسمى كذلك بالزق، وهو جلد غليظ ذو حافات[1]، يُستعمل في النفخ على النار المشتعلة حتى لا تنطفئ[2]، ويتسنى للحداد تطويع القطع الحديدية بوضعها في النار وقبضها بلقاط، ثم وضعها فوق جسم صلب لتبدأ عملية الضرب بالمطرقة، وقد يحتاج الحداد لمساعدة من صانع آخر بالورشة، حيث يتناوبان بالطرق إلى أن يحصل الحداد على قطعة مهيأة وجاهزة للاستعمال.

ب- الآتــون:

يعرف كذلك باسم الكور، وهو المبني من الطين[3]، وقد استعمل الآتون في إذابة المعادن المختلفة ولتنقيتها من الشوائب التي لصقت بها، وكانت النار توقد في أسفل الآتون لتذويب المعدن وتحويله إلى سائل يسيل من فتحة تقع في جانبه، ليحوّله المعدن إلى الشكل الذي يريده، ثم يخرج الدخان من فتحة تكون في نهاية موقد النار، وتقوم هذه المدخنة بتهوية الموقد في الوقت نفسه[4].

يستعمل الحداد داخل ورشة الحدادة أدوات معروفة وهي: المطرقة (لطرق الحديد)، والسندان (ما يوضع عليه الحديد لطرقه بعد التسخين)، والمبرد (لبرد الحديد والخشب)، والمقص (لقصّ شرائح الحديد)، والحداد لا يستغني عن الماء في عمله[5].

اختصت فئة الحدادين في عمل الصفائح التي كانت تثبت في أرجل الخيل[6]، كما استعمل الحديد أيضا في مصارع الأبواب، حيث ذكر الحسن الوزان أنّ أبواب مدينة تلمسان كانت واسعة جدا ومصارعها مصفحة بالحديد[7]. وتمكّن الحدادون كذلك من تلبية حاجات السلطة المركزية، مثل السيوف والدروع[8]، كما تم صنع

---

[1]- الخزاعي، علي بن محمّد ابن سعود، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله صل الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 1985، ص ص 715- 716.

[2]- المعجم الوسيط، ص 807.

[3]- الخزاعي، المصدر السابق، ص ص 715- 716.

[4]- واضح الصمد، المرجع السابق، ص198.

[5]- محمّد بن علي القعطبي وحسين حسن حسين، الحرف والصناعات الشعبية، مجلة الفيصل، العدد 224 يوليو 1995، السنة 19، دار الفيصل الثقافية- المملكة العربية السعودية 1995، ص13.

[6]- Richard (L), Op.cit, P 56.

[7]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص20.

[8]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الاقتصادية والاجتماعية)، منشورات الحضارة- الجزائر 2009، ج2، ص98.

السكاكين، ومقابض الأبواب ومطارقها، والفؤوس، والمحاريث، والشبابيك[1]، والمساحي، والمسامير، والمقاريض، والكلبتان، وجميع أصناف الحديد[2].

يمكن القول أنّ فئة الحدادين تمكنت من تلبية حاجات السكان في المدينة وباديتها، وتمكنت كذلك من توفير بعض الأسلحة الخفيفة (الرمح، الخنجر، النشاب) للمقاتلين في الجيش الزياني الذين كانوا ينحدرون من القبائل في المقام الأول، حيث تمت الإشارة سابقا (الفصل الأول) إلى أنّ صناعة الأسلحة تندرج ضمن الحرف والصنائع المرتبطة بالدولة المخزنية، لكن هذا لا يعني أنّ السلطة لم تستفد من خبرة هؤلاء الحدادين وجهودهم في توفير بعض الأسلحة التي يستعملها الجيش غير النظامي في القتال.

أما عن أماكن ممارسة الحدادة في مدينة تلمسان، فإنّ الإشارات المصدرية لم تفصح عن ذلك، وعليه فقد اجتهد بعض الباحثين في تحديد مكان تواجدهم – أي الحدادين – فذكر أحدهم أنّ سوق الحدادين بمدينة تلمسان كان يقع في حارة تعرف بتافراطة، وكان يقع بقرب هذا السوق جامع حمل اسم جامع الحدادين[3]، كما أورد باحث آخر أنّ الحدادين كانوا يتواجدون بالقرب من فندق بوعلي[4].

لاشك أنّ صناعة الحديد كانت مزدهرة في تلمسان خلال الفترة الزيانية، ويبدو أنّ هذا الازدهار بقدر ما يعود الفضل فيه إلى اليد العاملة المحلية، فإنه قد استفاد من خبرة ومهارة اليد العاملة الأندلسية التي استقرت بتلمسان بكثرة خلال العهد الزياني، وبالتالي فقد نقل هؤلاء خبراتهم في هذا المجال إلى نظرائهم من الحرفيين والصناع التلمسانيين، فظهرت ورشات عديدة ومتنوعة من بينها ورشات الحدادة[5].

لقد كان مصدر الحديد الذي اشتغل عليه حرفيو تلمسان خلال هذه الفترة المدروسة مدينة تفسرة التي اشتهرت بكثرة مناجم الحديد فيها وكذلك الحدادين، وذلك بالنظر إلى أنّ أهلها كانوا لا يشتغلون بغير خدمة الحديد ونقله إلى مدينة تلمسان، حسب ما أوردته المصادر في هذا الشأن[6]، لكن هذا لا يعني أن تفسرة هي المصدر الوحيد الذي كان يموّن الورشات الحرفية بالمدينة، فمن المحتمل جدا أن تكون هناك مناطق أخرى تورد الحديد إلى أسواق المدينة، إلا أن المعطيات الخاصة بالخريطة المنجمية للمغرب الأوسط لم تسعفنا بالمعلومات التي نحتاجها.

---

[1]– مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص98.

[2]– ابن الأخوة، مُحَّد بن مُحَّد بن أحمد القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: مُحَّد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي، الطبعة الأولى، الهيئة العامة المصرية للكتاب– مصر 1976، ص 232.

[3]– مُحَّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص16.

[4]– مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، هامش الصفحة، 82.

[5]– جمال يحياوي، المرجع السابق، ص93.

[6]– الحسن الوازن، وصف إفريقيا، ج2، ص24.

- عمل العود:

جاء في كتاب "المعجم الوسيط" بأن العود هو كل خشبة، دقيقة كانت أو غليظة، رطبة كانت أو يابسة، والعواد: صانع العيدان[1].

قدّمت حرفة العود خدمات عديدة لسكان البادية، حيث كان هؤلاء في حاجة ماسة للعيدان التي استعملت فيها الفؤوس، والمسحاة،[2] والمحاريث[3]، كما استخدم العود في صناعة الأطباق المختلفة[4]، واستعمل كذلك في المجرفة، والمدرة، ودولاب الغزل، والطواحين[5]، غير أنّ هذا لا يعني أنّ سكان المدينة لم يستفيدوا من هذه الحرفة، حيث استعمل العود في تثبيت سقف المنزل التلمساني وأغراض أخرى ترتبط بالحياة اليومية للسكان، وتعتبر العيدان من جملة الأغراض التي يحملها سكان البادية ليتم بيعها في المدينة.

من بين الأدوات والتقنيات التي استعملت في إنجاز العيدان: السكاكين، حيث يبدأ الحرفي - أي صانع العود - في اختيار عود معين، ويقوم بنجره فقط حتى يستوي العود الذي بين يديه، وبالتالي يصبح جاهزا للاستعمال في الأغراض التي أشرنا إليها سابقا.

بالنسبة لأماكن تمركز أصحاب هذه الحرفة بمدينة تلمسان (7- 10هـ/13- 16م)، فقد أغفلت الإشارات المصدرية التطرق إلى هذه الفئة، وقد يعزى ذلك إلى قلة محترفي هذه الصنعة، لذا فمن المحتمل جدا أن يكون العود من جملة ما كان يأتي به الحطّاب إلى سوق المدينة[6]، حيث كان صانعو العود من زبائنه. أما بالنسبة لمحترفي هذه هذه الصنعة، فالظاهر أنهم كانوا يتمركزون بالقرب من أبواب المدينة حتى يكونوا قريبين من زبنائهم من أهل البادية، وفي هذا الشأن وجدنا في كتب المناقب أنّ الولي الصالح أحمد الغماري عندما رجع من رحلته الحجازية واستقر بمدينة تلمسان، وبما أنه كان يسعى إلى الكسب الحلال، فقد كان يخرج للجبال والأراضي التي لا ملك لأحد عليها، ويجعل

---

[1]- المعجم الوسيط، ص635.

[2]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية ، ص177.

[3]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص98.

[4]- ورد في ترجمة الشيخ الحلوي الشوذي الإشبيلي نزيل مدينة تلمسان، أن هذا الأخير كان يبيع الحلوى للصبيان الصغار بالمدينة وفي يده طبق من عود، أنظر: يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 165.

[5]- Richard (L), Op.cit, P 56.

[6]- في غياب مادة خبرية دقيقة تخص كيف كان يتم توريد الخشب إلى مدينة تلمسان، فإنه من المحتمل جدا أن يكون سكان جبل بني ورنيد القريب من المدينة هم من كانوا يحملون الحطب إلى أسواق المدينة ويبيعونه للعوادين ولمن يشتغل على مادة الخشب. أنظر: الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 44. لكن هذا لا يعني أن سكان جبل بني ورنيد هم وحدهم من تكفل بتوريد الخشب إلى تلمسان.

حزمة من الحطب على ظهره، ويأتي بها لسوق الحطب ويبيعها هناك[1]، ولعل في هذه الإشارة المصدرية ما يفيد بأنّ كثيرا من المتصوفة والأولياء الصالحين كانوا يحترفون صنعة بسيطة يتعيّشون منها.

– صناعة الغرابيل:

الغِربال (بالكسر): ما ينخل به[2]، والغربال: أداة تشبه الدُفَّ ذات ثقوب، يُنقى بها الحب من الشوائب، والمغربل: من صناعته الغربلة كما ورد في كتاب المعجم الوسيط[3].

يعتبر الغربال من بين الأدوات التي تحتاجها ربات البيوت في المنازل، وكذلك بعض الأفراد ممن يقوم بنخل الحبوب، خاصة في بعض الدكاكين والأسواق، ومن يتصفح كتاب "تحفة الناظر" للعقباني (تـ 871هـ/1467م) سيجد أنّ هذا الأخير قد تطرق إلى الكثير من منكرات الأسواق بتلمسان الزيانية (7- 10هـ/13- 16م)، ومن بين الأمور التي نبّه إليها العقباني واستنكرها الغش والتدليس الذي كان مصدره فئة الغرابليين الذين كانوا – حسب المصدر المذكور – لا يتورّعون في التحايل على الناس بعدم غربلة القمح والشعير والعدس والفول وجميع القطائن[4]، وعليه طلب العقباني من المحتسب أن يتفقد فئة الغرابليين بمدينة تلمسان.

يتم صنع الغربال بأخذ لوح خشبي رقيق ودائري ويتم دقه في حافتيه بمسامير لتثبيته، ثم بعد ذلك يتم وضع دف به ثقوب (على شكل خطوط متعامدة أو متقاطعة) على إحدى حافتي اللوح الخشبي المصنوع، وعليه سيتمكّن أصحاب هذه الحرفة من تلبية حاجيات الكثير من الأسر الريفية، بالإضافة إلى استعمال الغربال من طرف تجار المدينة وأصحاب الحوانيت ممن يقومون ببيع القمح، والشعير، والفول، والعدس، والحمص[5].

كانت الحسبة على محترفي صناعة الغرابيل في المدينة تقتضي بأن يقوم هؤلاء الصناع بغسل وتنظيف المادة التي بين أيديهم، وهي الشعر والجلد، قبل استعمالها، وكان المحتسب يعاقب كل صانع يثبت أنه استعمل شعر أو جلد حيوان ميت لصناعة الغرابيل، لما في الأمر من غش وتدليس[6].

[1]– ابن صعد التلمساني، المصدر السابق، ص 202.

[2]– الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص1180.

[3]– المعجم الوسيط، ص648.

[4]– العقباني، المصدر السابق، ص107.

[5]– المصدر نفسه، ص107.

[6]– ويذكر هذا المصدر في هذا الخصوص: ويحترزوا من شعر الميتة، وعلامته أنه خشن ويتقصف (بمعنى ينكسر) بسرعة. انظر: ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 334.

- صناعة السلال والقفاف:

اعتمد صانعو السلال على مجموعة من المواد والأدوات، مثل نبات الأسل والسمار، والحلفاء، وألياف النخيل[1]، كما أنّ هناك من اعتمد على مادة القصب لصنع أقفاص ذات أشكال مختلفة كانت توضع فيها الطيور، في حين استعملت السلال لأغراض عديدة، حيث كانت توضع بداخلها بعض الفواكه، مثل التين والعنب[2]، واستعملت القفاف التي صنعها هؤلاء الحرفيون كذلك لوضع الرمان والبطيخ والكثير من الفواكه الأخرى[3]، واعتبرت السلال والقفاف من الوسائل التي استخدمت من طرف سكان بادية تلمسان بصورة كبيرة.

لجأ حرفيو هذه الصنعة إلى تقنيات يدوية مكّنتهم من صنع السلال والقفاف وحتى الأقفاص، حيث كانت كل من الحلفاء وألياف النخيل مواد أساسية اشتغل عليها هؤلاء الحرفيون من خلال العمل على تحضير المادة الأساسية؛ بأن تُقطع بالسكاكين على شكل خيوط رفيعة أو غليظة حسب نوعية المنتوج المراد صناعته، وقد تكون هذه الخيوط على شكل حزم ملفوفة، لتتم تسويتها بعد ذلك أفقيا وعموديا، حيث تظهر متشابكة فيما بينها على شكل أسطوانة، ومن المرجح جدا أن تكون لهذه السلال والقفاف مقابض حتى يسهل حملها، وقد تكون بعض السلال ذات غطاء حتى يمنع خروج الطيور على سبيل المثال، وكانت هذه السلال تعرف كذلك باسم القراطل التي توضع فيها الفواكه، والخضر، والأسماك أثناء عرضها للبيع في أسواق المدينة[4].

هناك من يعتقد أنّ صناعة السلال كانت تتم في المنازل[5]، غير أنّ هذا لا يمنع من وجود بعض الحرفيين الذين تخصصوا في صناعة السلال، والقفاف، وكذلك الأقفاص بأحياء المدينة، والحلفاويون هم الذين كانوا يحترفون صناعة القفاف والأطباق، وكل ما يدخل الدوم والحلفاء في صناعته[6]، وكانت هذه الصناعة تتمركز بالقرب من جامع جامع كان يعرف بجامع الحلفاويين، إلا أنّ اندثار هذا الجامع حال دون معرفة المكان الحقيقي لهذه الصنعة[7].

---

[1]- مختار حساني، موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية (مدن الغرب)، الطبعة الثانية، دار الحكمة- الجزائر2012، ج4، ص 17. **والسمار** نبات عشبي من الفصيلة الأسيلية، ينبت في المناقع والأراضي الرطبة، ويستعمل في صنع الحصر والسلال. انظر: المعجم الوسيط، ص 448.

[2]- العقباني، المصدر السابق ، ص110.

[3]- المصدر نفسه، ص111.

[4]- مختار حساني، موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية، ج4، ص17.

[5] - Richard (L), Op.cit, P 56.

[6]- وجدنا في كتاب "البستان"، ما يفيد بأن أحد الأولياء الصالحين واسمه حدوش بن تيرت العبد الوادي من سكان تلمسان، كان بيده قفة وطبيقتان مصنوعتان من الدوم يعرضهما للبيع في سوق المدينة. انظر: ابن مريم التلمساني، المصدر السابق، ص 199.

[7]- محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص16.

يمكن القول بأنّ صانعي السلال والقفاف بمدينة تلمسان في الفترة المدروسة قد استطاعوا توفير العديد من الاحتياجات المختلفة؛ التي كانت تستجيب لمتطلبات سكان المدينة، وفي الوقت نفسه لسكان البادية، خاصة أولئك الذين كانوا يستعملون السلال والقفاف بكثرة في حياتهم اليومية وفي نقل أغراضهم المختلفة؛ للاتجار بها في أسواق الحاضرة الزيانية.

- صناعة البرادع:

مفردها بردعة، وهي ما يوضع على الحمار أو البغل ليركب عليه، كالسرج للفرس، وجمعها برادع[1]، والبرادعي هو الذي كان يتولى صنع البرادع التي تُجعل على ظهر الدواب، خاصة الحمير والبغال، والجمال أيضا، لتقيها من الدبر[2].

من بين الأدوات التي استعملها البرادعيون في هذه الحرفة: مادة الدوم، وكذلك المخيط، في حين استعمل التبن لحشو البردعة من الداخل، وتتم خياطة البردعة من حوافها، ولكي تثبت فوق ظهر الدواب، لجأ الحرفيون إلى وضع شرائط وأحزمة لصيقة بالبردعة، وقد أقبلت فئة الحمالين في مدينة تلمسان على اقتناء البرادع، خاصة منهم أولئك الذين يجوبون الأسواق وأحياء المدينة من فئة الحمالين خاصة، كما كان سكان بادية تلمسان يستعملون هذه البرادع نظرا لاستخدامهم الدواب في نقل بضائعهم وسلعهم إلى أسواق الحاضرة الزيانية[3].

أما بالنسبة للأماكن التي تمت فيها مزاولة حرفة البرادع، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنّ سوق البرادعيين كان يقع بالقرب من مسجد الشيخ السنوسي فوق مدخل درب مسوفة[4]، وكان يوجد بمدينة تلمسان باب يعرف بباب البرادعي[5]، من المرجح أنّ البرادعيين كانوا يتمركزون بالقرب منه ويبيعون فيه منتوجاتهم.

لقد كانت هذه إذن الحرف والصنائع التي كانت موجهة بالأساس إلى الفلاحين وسكان بادية تلمسان، بالإضافة كذلك إلى الاستعمالات اليومية لسكان المدينة، وإذا كان سكان البادية قد وفروا للحرفيين والصناع في

---

[1]- الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 48.

[2]- محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص17.

[3]- في ترجمته للفقيه الخطيب، علي السلكسيني الجادري (تـ 972هـ/1564م) ذكر ابن مريم التلمساني، أن هذا الأخير وبعد أن ينتهي من التدريس، كان ممن يستخدم دابته والتي عليها بردعة في نقل الزبل إلى العرصة (ساحة الدار، أو البقعة الواسعة). أنظر: البستان، ص 282. وفي هذه المعلومة إشارة مصدرية تفيد باستخدام البردعة على ظهر الدواب.

[4]- بن سهلة ثاني سيدي محمّد، المرجع السابق، ص ص 257- 258.

[5]- محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص17.

المدينة مواد أولية خام كثيرة، فإنّ سكان المدينة، وخاصة الحرفيين منهم، قد تمكنوا من تحويل هذه المواد إلى منتوجات مختلفة كانت تستجيب لمطالب فئات اجتماعية كثيرة.

حـرف الغـذاء:

تندرج ضمن هذا العنوان جميع الحرف التي لها علاقة بالقوت اليومي للسكان، والتي تتمثل أساسا في طحن الحبوب، وعصر الزيتون، وطبخ الخبز، والجزارة، وغيرها من الأعمال والأنشطة الأخرى، ومما يلاحظ على هذه الحرف أنّ أدواتها كانت بسيطة للغاية، ذلك أنها كانت تلبي مطالب فئات اجتماعية عريقة في المجتمع التلمساني خلال الفترة متناول الدراسة (7- 10هـ/13- 16م).

- طحـن الحبـوب:

اشتهرت مدينة تلمسان في العصر الوسيط بزراعة الحبوب، خاصة القمح والزرع، حتى قال عنها ابن الخطيب السلماني (تـ776هـ/1374م) بأنها خزانة زرع ومسرح ضرع[1]، وما يمكن استنتاجه من هذا القول هو أنّ زراعة الحبوب كانت منتشرة على نطاق واسع في السهول القريبة من المدينة هذا من جهة، ومن جهة ثانية، كان يُعتبر الزرع الغذاء الأساسي للسكان ويدخل في صناعة الخبز.

وُجدت في بلاد المغرب الإسلامي منذ فترة قديمة عدة أرحاء كانت تتولى طحن الحبوب من قمح وزرع، وكانت تلمسان هي الأخرى تتوفر على عدة أرحاء، حيث أشارت العديد من المصادر التاريخية إلى ذلك، بحيث ذكر الإدريسي (القرن6هـ/12م) أنّ الوادي المسمى بالصخرتين الذي يمر في شرقي المدينة عليه أرحاء كثيرة[2]، وهي المعلومة نفسها التي أوردها مصدر جغرافي من مؤرخي القرن 8هـ (14م) كذلك[3].

أقيمت المطاحن بمدينة تلمسان – حتى قبل تأسيس الدولة الزيانية – على ضفاف الأودية حتى تستفيد من جريان المياه المتدفقة، فقد ذكر مارمول كاربخال أنه كانت توجد في تلمسان عدة طاحونات على بعد فرسخ[4] من

---

[1]- ابن الخطيب، لسان الدين، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق ودراسة: محمّد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية- مصر 2002، ص184. يشير الوزان في مصدره، إلى أنه بإمكان مدينة تسلة تزويد مدينة تلمسان بما تحتاجه من الحبوب، لأنها كانت تشتهر بالقمح الجيد. انظر: وصف إفريقيا، ج2، ص 25.

[2]- الإدريسي، أبو عبد الله محمّد بن محمّد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية- مصر2002، ج1، ص284.

[3]- الحميري، محمّد بن عبد المنعم، الروض العطار في خبر الأقطار، تحقيق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية- مصر2002، ج1، ص248.

[4]- **الفرسخ**: مقياس قديم من مقاييس الطول يقدر بثلاثة أميال. أنظر: المعجم الوسيط، ص 671.

المدينة لطحن الحبوب، على ضفة وادي صفصيف[1]، وكانت هناك أيضا طاحونة أخرى بالقرب من البرج الذي يسمى باسمها وهو برج الطاحونة[2]، وسيلاحظ الدارس في هذا الخصوص، أن الأودية ومصباتها في المجال الذي انتظمت فيه مدينتي تلمسان وفاس كان يعرف انتشارا واسعا للطاحونات التي تمركزت بالقرب منها.

لا شك أن عدد الأرحية بمدينة تلمسان كان يشهد تطورا باستمرار، وذلك بالنظر إلى اعتبارات عديدة لعل من أبرزها التوسع في المجال الذي شهدته تلمسان خلال المراحل التاريخية المختلفة والدول التي تعاقبت على حكمها، وعلى الرغم من أن المادة الخبرية لا تسعفنا كثيرا بالمعلومات الوافية عن عدد الأرحية كما هو الحال بمدينة فاس، إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن الأرحية كانت تزداد بوتيرة متصاعدة، خاصة مع قيام وتأسيس دولة بني زيان – منتصف القرن السابع الهجري (13م) – ومرحلة التحضر التي شهدتها المدينة وقتئذ، بالإضافة إلى استقطابها عددا مهما من السكان، وحسب رواية الوزان فإن عدد الدور والمنازل بمدينة تلمسان في عهد السلطان أبي تاشفين (718-737هـ/1318-1337م) وصل إلى حوالي ستة عشر ألفا دارا[3].

استقطبت المطاحن بتلمسان عددا لا بأس به من العمال الذين كانوا يشتغلون بها، وحتى أولئك الذين امتهنوا حرفة الحمالة، حيث كان هؤلاء يحملون القمح والزرع على الدواب، ويطحنونه للسكان الذين كانوا يقيمون داخل المدينة مقابل أجرة معينة، وكانت هذه المطاحن تقع خارج أسوار المدينة وبالتحديد عند مصب الأودية[4].

لقد كانت أرحية المدينة تدور بالمياه كما هو الحال في باقي دول الغرب الإسلامي خلال الفترة الوسيطة، وكانت تعود ملكية هذه الطاحونات إما للسلطان أو لشخص أخر، ويظهر أن عددها كان كثيرا لدرجة أنّ بعض أصحابها، والذين كانوا يُعرفون بجماعة الرحوية، قاموا باقتحام القصر السلطاني على عهد السلطان عبد الواحد (814- 827هـ/1411- 1424م)، حيث أشار التنسي في مصدره إلى أنّ جماعة الرحوية بالمدينة تمكنت بالفعل من مساعدة السلطان أبي مالك عبد الواحد من استعادة عرشه[5].

[1]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص299.

[2]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص135.

[3]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص17.

[4]- مُحَمَّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص7.

[5]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص ص 94- 95. وعلى صلة بمضمون الفكرة الواردة في المتن يقول التنسي: بأنه حدثت حرب بين السلطان السعيد ابن أبي حمو الذي حكم مدة قصيرة لا تزيد على خمسة أشهر من سنة 814هـ/1411م، وبين أخيه عبد الواحد، ويصف التنسي في مصدره اللقاء بينهما كالأتي: فلما استقر الجمعان في بسيط واحد، أدلج في ليله الملك عبد الواحد، بعد أن أبرم الأمن من الرؤساء والرعية، فتولت إدخاله للبلد ليلا جماعة **الرحويــة**، في إشارة إلى دور أصحاب الأرحاء في مساعدة سلطان على حساب أخر. أنظر: نظم الدر، ص ص 234- 235.

إنّ وجود هذه الطاحونات التي تدار بالمياه، والتي كانت تشغل عددا من الحرفيين والعمال على اختلاف نشاطهم، لا يعني أنها كانت الوحيدة لطحن الحبوب، بل كانت هناك أرحية صغيرة معروفة عند سكان تلمسان ومنتشرة بكثرة في الدور تتولى طحن الحبوب، وكانت هذه الأخيرة عبارة عن صخرتين تمت تسويتهما بالمطرقة وأدوات أخرى على شكل دائري، ثم بعد ذلك يتم تثبيتهما الواحدة فوق الأخرى، وتدار يدويا بواسطة مقبض[1]، ولحسن الحظ أن هذه الأرحية مازالت تستعمل في الوقت الحاضر ولو بشكل قليل ومحدود.

إن نشاط الحرفيين في الأرحية كانت تحكمه مجموعة من الضوابط التي وضعتها مؤسسة الحسبة الإسلامية، بحيث ألزمت هذه المؤسسة الطحانين بغربلة الغلة من التراب، وتنقيتها من الطين، وتنظيفها من الغبار قبل طحنها، وأن يستعملوا الماء لرش الحنطة عند طحنها لما من شأنه أن يزيد من بياض الغلة، وكان يتوجّب على المحتسب أن يراقب أدوات الطحانين، خاصة المناخل، كل ثلاثة أشهر، وأن يمنعهم من خلط دقيق الحمص والفول بمادة الدقيق، وأن يلزمهم أيضا بالاجتهاد قدر الإمكان للحفاظ على نقاء الدقيق، وفي السياق نفسه، طلبت مؤسسة الحسبة من الطحانين بأن يرفعوا وظائف إلى حوانيت الخبازين كل يوم[2].

اقترنت بحرفة طحن الحبوب حرفة أخرى وهي جمع النخالة، ذلك أنّ الطحين كان يحتاج إلى آلة يُنخل بها، وهي الغربال[3]، وكان هؤلاء النخالون يجوبون دور وأزقة المدينة، فيجمعوا منها ما تيسّر لهم، ليقوموا بعد ذلك ببيعها إلى مربي الماشية، وهو ما يفيد بتعدد الأنشطة المرتبطة بطحن الحبوب.

– عصر الزيتون:

تعد صناعة الزيت من الأنشطة المهمة التي وُجدت ببلاد المغرب الأوسط، وهي حرفة تقوم على عصر الزيتون، وكانت تُستخرج الزيوت في العادة من مصادر مثل الكتان أو الجلجلان، ومن الجوز أيضا، لكن يظهر أنّ حبات الزيتون كانت هي المفضلة لاستخراج الزيت[4]، وكنا قد أشرنا فيما سبق أنّ الزيت قد استُعمل في الإنارة.

[1]– ابن الحاج، المدخل، ج4، ص 155.

[2]– ابن الأخوة، المصدر السابق، ص ص 152– 153. ويتطرق ابن الحاج في مصدره إلى كثير من المنكرات التي كانت معروفة عند أصحاب الأرحية، ومن ذلك مشي الحرفيين حفاة في أماكن فيها نجاسة ومن بعد تطأ أقدامهم في مواضع يطحن فيها القمح، وأوصى ابن الحاج من كل شخص يقوم بنخل الدقيق أن يحذر من أن يصيبه شيء من روث الدواب. انظر: المدخل، ج4، ص 156.

[3]– مُحَمَّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص7.

[4]– مليكة عدالة، الصناعة الغذائية في المغرب الأوسط، مجلة الناصرية، العدد4/ جوان2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية– منشورات جامعة معسكر2013، ص363.

كان سكان البادية المحيطة بالمدينة ينقلون الزيتون على ظهر الدواب إلى مدينة تلمسان، وكانت معاصر الزيتون تقع بالقرب من أبواب المدينة المذكورة، وبخاصة في الجنوب الشرقي من تلمسان، حيث يوجد وادي مشكانة[1]، وتشير المادة الخبرية إلى انتشار بساتين جميلة في الأماكن المحيطة بالمدينة، من ضمنها أشجار الزيتون التي كانت تُستخرج منها كميات كبيرة من مادة الزيت[2].

لقد كانت معاصر الزيتون بمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية تتكوّن من أحجار تطحن الحبوب[3]، وكانت هذه الأحجار تتحرك على محور عمودي بواسطة الدواب[4]، وكان يعمل في المعصرة عدد من الأفراد، يسهر بعضهم على الاعتناء بالزيتون بغسله وفرزه وتنقيته، ويتولى عمال آخرون عصره ووضعه في أوانٍ أو براميل خشبية خصصت لهذه العملية.

أشارت المصنفات التي وضعت في مجال الحسبة إلى وجود نوعين من زيت الزيتون حسب طرق استغلالها، وهما: زيت الماء وزيت المعصرة، بحيث كان المحتسب يراقب معاصر صناعة الزيتون فيمنع الغش والتدليس فيها[5].

- طبـخ الخبـز:

في العادة يتم طبخ الخبز في الفرن، وهو - أي الفرن - المخبز الذي يخبز فيه الفرّان، ويكون الخبز إما غليظا مستديرا، أو على شكل خبزة مصنعة مضمومة الجوانب إلى الوسط لتُشوى، وجاء في المعجم الوسيط أن الفارنة هي الخبازة، والفرّان هو الخباز[6].

تعدّ حرفة طحن الدقيق وصناعة الخبز من الصنائع الغذائية الأساسية بمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، لأنها كانت تلبي حاجيات سكان المدينة من مادة الخبز، وكانت أفران طبخ الخبز منتشرة في الكثير من أحياء المدينة، لكن يظهر أنها كانت تأتي في المقام الثاني من حيث الانتشار بالمقارنة مع الدكاكين التي كانت تبيع العقاقير، والزيت، والصابون، والزبدة، والعسل، والشاي، والخبز[7].

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص135.

[2]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 299.

[3]- ابن الحاج العبدري، المدخل، ج4، ص 158.

[4] - Richard (L), Op.cit, P 57.

[5]- مليكة عدالة، المرجع السابق، ص364.

[6]- المعجم الوسيط، ص686.

[7] - Richard (L), Op.cit, P 56.

كانت ربات البيوت في مدينة تلمسان تتولى عجن الدقيق في المنازل، ثم يقمن بعد ذلك بإرساله إلى أحد الأفران المتواجدة في الدرب أو الزقاق ليتم طبخه، وحتى لا يختلط العجين على الفرّان، كانت تقوم هذه الأسر بوضع علامة مميزة على الخبز ليسهل بالتالي التعرف عليه[1]، ويظهر أنّ هناك بعض الخبازين من النصارى من كان يحترف هذه الصنعة، لذا أجمع فقهاء المسلمين على منع هؤلاء من بيع الخبز في المدينة الإسلامية[2]، مما يُظهر حرص الشرع الإسلامي على الحفاظ على صحة وسلامة العامة من المسلمين.

اختص بعض أصحاب الأفران ببيع الخبز في دكاكين معينة في أحياء المدينة، وقد أعتاد بعضهم على ألا يتركوا الخبز حتى ينضج، ثم يطرحونه في الأسواق[3]، وهناك من الخبازين من كان يبيع الخبز الناقص[4]، وفي هذه الحالة كان يجب على صاحب السوق – على رأي العقباني – أن يمنع بيعه في الأسواق، ويؤدّب الفرّان وصاحب الحانوت، لكن يظهر أنّ المحتسب في تونس وتلمسان كان يتغاضى عن أصحاب الأفران لأنهم كانوا يؤدون له الرشاوى، وبذلك لم يكن يستطيع تأديبهم حفاظا على مصالحه الخاصة[5].

بالرجوع إلى كتب الحسبة، يظهر أنّ المحتسب في المدينة الإسلامية قد ألزم أصحاب الأفران والخبازين بمجموعة من التعليمات التي كان ينبغي عليهم التقيد بها، منها تلك التي تخص المكان – أي الحانوت – ومنها ما يتعلق بسير العمل داخل الفرن، وكذا العمال الذين يتولون طبخ الخبز لسكان المدينة، وعليه فقد طالب المحتسب من أصحاب الأفران أن يرفعوا سقائف أفرانهم ويجعلوا فيها منافذ واسعة ليخرج الدخان منها بكل سهولة، بالإضافة إلى ضرورة كنس بيت النار بشكل دوري، كما كان يجب أن تكون الأدوات المستعملة في الفرن نظيفة على الدوام، وكان محرّما على العجان في الفرن أن يستعمل قدميه أو ركبتيه أو مرفقيه، أو أن يضع قطعة من القماش على فمه وجبينه حتى لا يتسرب شيء منه ويختلط بالعجين، وتشددت كتب الحسبة كذلك في منع الفرّانين من استعمال الكركم، والزعفران، والحمص، والفول في طهي الخبز، وكان على الفرانين أن ينتظروا حتى ينضج الخبز جيدا ثم بعد ذلك يخرجونه من بيت النار، ومما يُظهر اهتمام مؤسسة الحسبة بتوفير الخبز لسكان المدينة خاصة في الأوقات الصعبة، مثل

---

[1]– ما نود الإشارة إليه هنا، أن حاجة الناس للطهي كانت تستوجب عليهم إحداث أفران داخل بيوتهم، وبالرغم من أثار الدخان المنبعثة من الدور، إلا أن الناس تسامحوا في اتخاذه لحاجتهم إليه، ومع اتساع حركة العمران في المدينة الإسلامية بدأت الأفران تنتشر في أحياء المدينة وتقوم بطهي الخبز للزبائن. أنظر: بن حمو محمّد، المرجع السابق، ص ص 103- 104.

[2]– الونشريسي، المعيار، ج6، ص 68.

[3]– موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر1971، ص 55.

[4]– العقباني، المصدر السابق، ص113.

[5]– المصدر نفسه، ص 118.

المجاعة أو حصار خارجي، هو أنّ أصحاب الأفران كان عليهم رسم يخبزونه كل يوم حتى لا يكون هناك أي نقص في هذه المادة الحيوية داخل المدينة[1]، وكان على أصحاب الأفران استعمال الحلفاء والقش وروث الإبل والبقر والغنم عندما يريدون تسخين الفرن[2].

- الجـزارة:

حرفة مارسها الجزارون الذين كانوا يقومون بذبح وسلخ الماشية، والبقر، والماعز، ثم بعد ذلك يقومون بتقطيع لحومها وبيعها في الدكاكين، ومن يطّلع على المادة الخبرية، التي رصدتها كتب الرحلات والجغرافية، سيقف على كثير من الإشارات المصدرية التي تتحدث عن الثروة الحيوانية بتلمسان، فعلى سبيل المثال، يذكر الإدريسي بأنّ مزارع مدينة تلمسان كثيرة، وفواكهها جمة، وخيراتها شاملة، ولحومها شحيمة[3]، وهي المواصفات نفسها التي نجدها عند الحميري في كتابه "روض المعطار"[4].

خضعت حرفة الجزارة لمراقبة المحتسب، حيث يظهر أنّ بعض الجزارين كانوا يقومون بالغش في عمليات بيع اللحوم ومشتقاتها، فبعض الجزارين كان يعمل على خلط اللحم السمين باللحم الهزيل، ويبيع ذلك للمشتري بوزن واحد[5]، وقد تصدى فقهاء تلمسان لهذه المسألة وغيرها، مثل العقباني الذي أفتى بمنع الجزارين من خلط اللحم ببطونه، وبالمصران، والكرش، وشحم البطن، والدوارة، والفؤاد، وألا يسعّر عليهم إلا اللحم وحده[6]، وبالنسبة لمن كان يحترف الجزارة، فقد كان عليه أن يستوفي بعض الشروط، وهي أن يكون مسلما، بالغا عاقلا، وأن يراعي في حرفته هذه تعاليم الشرع الإسلامي وخلال عملية الذبح[7].

وفي السياق ذاته، ذكر ابن الأخوة في مصدره أنّ المحتسب كان يمنع القصابين من الذبح على أبواب دكاكينهم حتى لا يتعرض الطريق للتلوث بسبب الدم والروث، وحتى لا يضر بالمارة ويسبب لهم النجاسة، وبالتالي كان على القصاب أن ينحر ذبيحته في المذبح، ثم بعد ذلك يعرض اللحم في حانوته، بشرط أن يتم ذلك على المصاطب بحيث لا يلامس ثياب الزبائن الذين اعتادوا شراء اللحم من عنده، وكان على الجزارين أن يتجنبوا الكثير من النواهي التي نبه إليها المحتسب، مثل: ألا يخلطوا لحم الماعز بلحم الضأن، ولا اللحم السمين مع اللحم الهزيل، وأن ينقطوا لحم

[1]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص ص 154- 155.
[2]- ابن الحاج، المدخل، ج4، ص 167.
[3]- الإدريسي، المصدر السابق، ص248.
[4]- الحميري، المصدر السابق، ص135.
[5]- العقباني، المصدر السابق، ص109.
[6]- المصدر نفسه، ص113.
[7]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص ص 161 – 162.

الماعز بالزعفران ليتميز عن غيره، وطلب المحتسب من الجزارين ألا يبيعوا لحم البهيمة المريضة للطباخين؛ الذين يطبخون اللحم للناس في محلاتهم المتواجدة داخل المجال الحضري للمدينة[1].

وجاء في كتاب "تحفة الناظر" للفقيه العقباني قوله كذلك: "لا يخلط الضأن بغيره، وليجعل كل صنف على حدته على وضم ويبيع كل واحد بسعر يخصه"[2]، إلى أن قال: "وكذا تقررت العادة ببلدنا تلمسان أنّ ما يبيعه الجزار من اللحم يدخل في وزنه شيء من الكرش والمصر على قدر شدة الثمن وقلته"[3].

من بين الأدوات المستعملة في حرفة الجزارة: السكاكين، وقطعة من الخشب على شكل جذع شجرة قائمة متوسطة الطول، وساطور لتقطيع اللحم، وميزان يزن به الجزار اللحم للمشترين.

يمكن القول بأن الأنشطة الحرفية المتعلقة بالقوت اليومي للسكان بمدينة تلمسان كثيرة ومتعددة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نحصرها في طحن الحبوب، وعصر الزيتون، وطبخ الخبز، والجزارة؛ بالنظر إلى أنّ المادة الخبرية التي نتوفر عليها تشير دائما إلى أنّ تلمسان كانت من أهم الحواضر في المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، وكانت سوقا رائجة يقصدها التجار، والحرفيون، والعلماء من كل حدب وصوب، خاصة في الفترة موضوع الدراسة، وسنكتفي في هذا المقام بما جاء في كتاب "الاستبصار" الذي ذكر صاحبه بأنّ مدينة تلمسان كثيرة الخصب، رخيصة السعار، كثيرة الخيرات والنعم[4]، ولعل في هذه الإفادة المصدرية ما يفيد بأنّ مقومات الصناعة الغذائية بالمدينة كانت متوفرة ومتنوعةّ وهو ما سينعكس إيجابا على باقي الأنشطة الحرفية المتعلقة بالغذاء[5].

وعلى صلة بموضوع الأنشطة الحرفية المتعلقة بالغذاء وتوفير ما يحتاجه الأفراد من مأكل ومشرب، كانت هناك بعض الدكاكين بالمدينة التي يبيع أصحابها الحليب ومشتقاته للسكان، حيث يذكر أحد الدارسين في هذا

---

[1]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص ص 163 – 164.

[2]- العقباني، المصدر السابق، ص113.

[3]- المصدر نفسه، ص114.

[4]- مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية- العراق، ص 176.

[5]- بخصوص الأنشطة الحرفية التي تعتبر البادية مصدرا لها وموردا في الوقت نفسه للورشات الصناعية بالمدينة، لا شك أنه تستوقفنا ملاحظة مهمة تتعلق بتأثير الحروب السياسية والأزمات المختلفة مثل الجفاف والجراد على الإنتاج الزراعي، فعلى سبيل المثال يذكر ابن خلدون أنه في سنة 687هـ/1288م نهض السلطان أبو يعقوب يوسف المريني (685- 706هـ/1286-1307م) لمحاربة بني عبد الواد، وقبل أن يحكم سيطرته على حاضرة الزيانيين، أحدث تخريبا كبيرا في المناطق التي مر فيها الجيش المريني خاصة السهول الزراعية، فكان من أثر ذلك أن امتنعت الأيدي عن الاشتغال في الزراعة، ومس التخريب والدمار الدور والمنازل، وعندما اقتربت الجيوش المرينية من مدينة تلمسان، حاصرها السلطان مدة أربعين يوما، فقال عن ذلك المصدر المذكور: "فقطع أشجارها، وأباد خضرائها". انظر: العبر، ج7، ص 284. وهو ما يفيد بالانعكاسات السلبية التي أحدثها الغزو المريني على الزراعة أولا، والصنائع ثانيا، والأمر هنا لا يقتصر على الغزو الخارجي للمدينة فقط، لأن القبائل الأخرى كانت كثيرا ما تلحق ضررا بالمنتوجات الزراعية خلال الحملات العسكرية.

الخصوص بأنّ سكان جبل بني ورنيد[1] قد اعتادوا على تزويد سكان المدينة بعدة مواد كان من بينها الحليب[2]، وهو ما يفيد بوجود دكاكين تبيع المأكولات التي يحتاجها الأفراد من سكان المدينة، أو من يأتي من باديتها لقضاء حاجة معينة، وكانت هذه الدكاكين تبيع الأطعمة والمشروبات المختلفة التي يحتاجها الأفراد، مثل الزيت، والسمن، والزبدة، واللبن، والعسل، والحوت[3].

صناعة النسيج والملابس:

أجمعت الكثير من الدراسات والأبحاث في هذا النوع من الحرف والصنائع، على أنّ الأنشطة المرتبطة النسيج والملابس قد ازدهرت بمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، وعليه يمكن القول بأن المدينة اكتسبت شهرة واسعة في بلاد المغرب الإسلامي وخارجها، وفي هذا الشأن، فإن من بين العوامل التي ساعدت على ذلك توفّر المواد الأولية أولا، والخبرة والمهارة التي تمتع بها الحرفيون ممن يحترف النسيج بمدينة تلمسان ثانيا، بالإضافة أيضا إلى الاستعانة باليد العاملة الأندلسية التي لم تكن تنقصها الخبرة والدراية في هذا النوع من الأعمال، وهو ما سيعود بالفائدة على الجماعة الحرفية وخزينة الدولة كلما انتعشت صناعة النسيج بتلمسان.

لقد كانت صناعة النسيج والملابس في مدينة تلمسان من ضمن ما يعرف بالحرف والصنائع الضرورية البسيطة، والتي تتمحور أساسا في عمليات نسج الأثواب وخياطتها، وحياكة هذه الأثواب في مرحلة ثانية، وفيما يلي الأعمال والأنشطة التي اقترنت بصناعة النسيج وهي كالآتي:

- عمل الصوف:

تعد مادة الصوف من بين المواد التي كانت تقوم عليها صناعة النسيج في تلمسان خلال العصر الوسيط، وبالنظر إلى أنّ النواحي القريبة من المدينة كانت معروفة بأنها كثيرة الخصب، والزرع، والغنم، والماشية، وطيّبة المراعي[4]، فقد كان هذا يعني أنّ مادة الصوف كانت متوفرة بشكل يستجيب لحاجيات المدينة وحرفييها على حد سواء، بل

---

[1]- يقع هذا الجبل على نحو ثلاثة أميال من مدينة تلمسان، وهو كثير السكان، ويمارس أهله الزراعة بحيث ينتجون فواكه مثل التين والكرز، ويتعيش بعض أفراده من أنشطة الفلاحة وجمع الحطب. أنظر: الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 44.

[2]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص135.

[3]- العقباني، المصدر السابق، ص 107، 108، 111. ومن الأمثلة على ما ورد في هذا المضمون، أن الولي الصالح أبا إبراهيم إسحاق ابن محمّد الخزرجي المراكشي (تـ581هـ/1185م) كان يتفقد الصبيان ويسأل عن الأيتام فيكسوهم، وكان إذا صلى الصبح يقصد حانوته حيث يبيع الإسفنج والهرسية، فإذا حصل له ما يكفيه من الدخل، يوزع ما تبقى له من الإسفنج والهريسة على الفقراء. انظر: التادلي، المصدر السابق، ص ص 241- 242.

[4]- مجهول، الاستبصار، ص 176.

ويمكن القول أيضا بأنّ هذه المادة التي كانت تنتجها مدينة تلمسان قد استطاعت – في فترات معينة – أن تستجيب لمتطلبات المدن والحواضر المجاورة لها، مثل إفريقية، وفاس، وبلاد الأندلس[1]، وبالنظر إلى أن الغالبية الكبيرة من سكان تلمسان كانت تتخذ ألبسة لها من مادة الصوف، يمكن أن نخلص إلى أن الصوف واستخدامه بتلمسان الزيانية عرف رواجا لا نضير له مقارنة بغيره من المواد الأخرى مثل الكتان.

وعليه، نستنتج أنّ مادة الصوف – باعتبارها مادة أولية تدخل في صناعة النسيج – كانت متوفرة بشكل يستجيب للحاجيات المختلفة لسكان البادية والمدينة، خاصة الورشات الصناعية التي تحترف عمل النسيج والأنشطة المرتبطة بها، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن: مدينة تلمسان تمكنت من تحقيق اكتفاء ذاتي في مادة الصوف، حيث كان التجار يصدرونه إلى بعض الجهات التي تطلبها في بلاد المغرب أو الأندلس، مما سيعود – بلا شك – بالفائدة على الحركية الاقتصادية داخل المدينة.

كانت تتم عملية الحصول على الصوف في البادية عن طريق جزّه من الماشية، ثم بعد ذلك بيعه في أسواق المدينة للحرفيين الذين يشتغلون على هذه المادة الأولية، حيث كان هؤلاء يقومون بشراء الصوف، وكان أول عمل يقومون به هو غسله، ويبدو أن هذا العمل كان في كثير من الأحيان من اختصاص النساء داخل بيوتهن، فهن اللواتي كنّ يغسلنه، وينظّفنه، بعد أن ينقّينه من الشوك وغيره بواسطة آلة تدعى المنذلة، ثم بعد ذلك يبخّرنه بالكبريت على آلة تدعى المسخنة كي يتضح بياضه[2]، غير أن هذا الأمر لا يعني بأنّ النساء فقط هنّ من كنّ يقمن بغسل الصوف، فقد كانت هناك فئة من الغسّالين الرجال بالمدينة تقوم بغسل الصوف ومواد أخرى بالقرب من ضفاف الأودية القريبة من مدينة تلمسان[3].

ومن الأعمال والأنشطة الحرفية المقترنة بمعالجة مادة الصوف، يطالعنا الونشريسي في كتابه المعيار على فئة من الحرفيين الذين يعرفون بالندافين، وكان هؤلاء يقومون بندف[4] الصوف في منازلهم باستعمال مطرقة خشبية، وكان هذا العمل يسبب في كثير من الأوقات إزعاجا للجيران، فاستنجد هؤلاء بالفقهاء ونوازلهم في هذا الخصوص[5].

---

[1]– على أساس ما ورد عند يحي ابن خلدون في قوله: "ومن لدنهم يجلب – أي الصوف – للأمصار شرقا وغربا". انظر: بغية الرواد، ج1، ص 130.

[2]– محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص12. لم نستطع في حقيقة الأمر أن نتأكد من المعلومات التي ذكرها المؤلف فيما يخص طبيعة الأدوات المستعملة في غسل الصوف، وهي "**المنذلة**" و"**المسخنة**"، حسب ما توفر لدينا من معلومات.

[3]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص135.

[4]– **ندف** القطن يندفه، ضربه بالمندف والمندفة: أي خشبته التي يطرق بها الوتر، ليرق القطن. انظر: الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 1096.

[5]– الونشريسي، المعيار، ج9، ص 60.

- غـزل الـخيـوط:

اختصت النساء في المدينة والبادية في هذا النوع من النشاط، حيث كنّ يقمن بشراء الصوف والكتان ويتصرفن فيه بالغسل، والمشط، والغزل، والنسيج[1]، وفي هذا الشأن أشارت بعض المصادر التاريخية مثلا إلى أنّ قوت المرأة الصالحة المؤمنة التلمسانية في العام كان من غزل يديها[2]، فقد كانت المرأة الغازلة تقوم بنشر وتنظيف الصوف باستعمال عصا أو آلة خاصة على نحو ما كان يُصنع النداف لتنظيف المادة المراد غزلها[3]، ثم بعد ذلك تبدأ عملية فتل وتمديد الصوف على شكل خيوط مفتولة باستعمال حركات باليد والرجل، مع الاستعانة في ذلك بآلة تسمى المغزل، وهو ما يغزل به، وهو نوع بسيط يحمل باليد، ومنه ما هو على هيئة دولاب يدار بالأرض، ويتكون المغزل البسيط من جسم خشبي مخروطي الشكل تلف عليه الخيوط المغزولة، ومن قرص دائري مثقوب الوسط يرتكز عليه جسم المغزل، ويقوم بتنظيم حركة المغزل والعمل على ارتكاز الخيوط المبرومة[4]، وبعد الانتهاء من هذا الأعمال والأنشطة، يمكن استخدام هذه الخيوط في كثير من المصنوعات التي تعنى بنسج أنواع مختلفة من الملابس، وكذلك مواد أخرى مثل المفروشات والأثاث المنزلي[5].

يبدو أنّ غزل مادة الصوف قد عرف انتشارا واسعا في مدينة تلمسان، والدليل على ذلك وجود سوق للغزل يقع جنوب المسجد الكبير بالمدينة، حيث كان هذا الأخير يشهد حركة واسعة ونشطة من الرجال، وخاصة النساء لشراء الخيوط الصوفية والقطنية بالعمل على تفصيلها منسوجات مختلفة[6].

- الحيـاكـة:

بعد عمل الصوف وغزل خيوطه، يأتي دور الحاكة في نسج الثياب المختلفة، وقد ذكر الخزاعي التلمساني (تـ 789هـ/1387م) في معنى النسيج فقال: "نسج الثوب ينسِجه وينسجه نسجا، والصنعة نساجة، والموضع:

---

[1]- العقباني، المصدر السابق، ص 77. الونشريسي، المعيار، ج1، ص 422. انظر أيضا: نصيرة عزرودي، الدولة الزيانية ودورها في تفعيل النشاط الحرفي، مجلة الناصرية، ع4/ جوان2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية- منشورات جامعة معسكر2013، ص242. وهو ما يشير إلى دور المرأة في المجتمع التلمساني من خلال ممارستها لبعض الأعمال داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط.

[2]- ابن قنفد القسنطيني، أبو العباس أحمد، أنس الفقير وعز الحقير، اعتني بنشره وتصحيحه: مُحَمّد الفاسي وأدولف فور، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط- المغرب 1965، ص80.

[3]- يحي الجبوري، الملابس العربية في الشعر الجاهلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان1989، ص ص 22- 23.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 18- 19.

[5]- صالح بن علي أبو مراد، الحرف والصناعات التقليدية، مجلة الفيصل، ع334/ يونيو 2004، المملكة العربية السعودية2004، ص ص 14- 15.

[6]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص48.

منسَج ومنسِج، والنساج حرفته النساجة"[1]، وأضاف ابن خلدون على هذا بقوله: "الحياكة نسج الغزل من الصوف والقطن، إسداء في الطول وإلحاما في العرض، وإحكاما لذلك النسج بالالتحام الشديد، فيتم منها قطع مقدرة، فمنها الأكسية من الصوف للاشتمال، ومنها الثياب من القطن والكتان للباس"[2].

بخصوص التقنيات المعتمدة في النسج والحياكة، فقد كانت تتم بواسطة أداة تعرف بالنول[3]، وكانت هذه الأخيرة تتكون من عارضتين عموديتين تربط بينهما عارضتان أفقيتان، وتشكل كل عارضة أفقية بالعارضة العمودية زاوية قائمة في كل جهة، كما تمتد بين العارضتين العموديتين خيوط السدى، أما خيوط اللحمة فتنزل من الأعلى بواسطة بكرات معلقة في سقف الحجرة، وعن طريق هذه البكرات تنزلق خيوط النول فتدخل بالنسيج[4]، والملاحظ في في هذا الشأن أن طرق وتقنيات النسج والحياكة كانت بسيطة جدا، بالنظر إلى أن الفئة المستهدفة من منتوجات هؤلاء الحرفيين كانت تتمثل في العامة من سكان المدينة وباديتها.

يظهر أن صناعة النسيج والأعمال المرتبطة بها كانت تحظى باهتمام كبير من طرف فئات اجتماعية واسعة بمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، والدليل على ذلك كمية المنسوجات الكبيرة من الألبسة الصوفية ووفرتها، وقد اهتدى النساجون بالورشات الصناعية إلى أن يعملوا على مزج القطن بالكتان في بعض المنسوجات[5].

أما بالنسبة للمجال الذي انتظمت فيه الورشات الحرفية ودكاكين الحياكة بتلمسان الزيانية، فالراجح أنها كانت تتوزع في عدة أحياء من المدينة وبالقرب من الأسواق، ويبدو أنّ عددها كان كبيرا للغاية، لدرجة أنها تشغل أعدادا هامة من الحرفيين والصناع[6].

استقطبت الأنشطة الحرفية المرتبطة بالنسيج شخصيات مرموقة من المجتمع التلمساني في الفترة المدروسة، منهم على سبيل المثال الفقيه أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبد الله النجار، هذا الأخير كان يمتلك ورشة لعمل الحياكة من الصوف الرفيع بالمدينة في موضع يعرف بدرب شاكر حيث كانت له تربيعات، وكان أكثر هذا الدرب له، ولعماله ولخدمه، لكن صاحب كتاب المناقب المرزوقية يبدو أنه وقف على أطلال الورشات الحرفية في الدرب المذكور،

[1]- الخزاعي التلمساني، المصدر السابق، ص707.
[2]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص302.
[3]- ابن الحاج العبدري، المدخل، ج4، ص 14.
[4]- يحي الجبوري، المرجع السابق، ص ص 17- 18.
[5] - Richard (L), Op.cit, P 55.
[6]- مُحَمَّد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى9هـ/ 12- 15م)، جامعة الحسن الثاني (عين الشق)، منشورات منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (سلسلة الأطروحات والرسائل)، الدار البيضاء- المغرب 1999، ص330.

بحيث لم يعد درب شاكر في القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي يعمل بالوتيرة التي كان عليها في السابق، نلمس ذلك في قول المصدر المذكور: "ولقد رأيته بهذه المدة خرابا، فسبحان مفني الخلائق[1]، وهو ما يعني أن الظروف التي عاشتها تلمسان خلال العهد الزياني كان لها أحيانا تأثير سلبي على المجال الحرفي.

لم تقتصر حرفة الحياكة على الرجال، بل حتى النساء شاركن في هذه الحرفة، بحيث نجد أنّ الكثير من النساء كنّ يحترفن هذه الصنعة، في محاولة منهن لمساعدة رب البيت، وكانت المرأة تقوم بأنشطة مثل الغزل ونسج الكساء، معتمدة في ذلك على مادتي الكتان والصوف، وكان لهذا الأخير الحصة الأكبر في عمل المرأة، ذلك أنّ الصوف كان يعتبر لباس الطبقة الدنيا، كما كان اللباس المفضل عند أهل التصوف رجالا ونساء[2]، وتذكر المصنفات الجغرافية أنّ نساء تلمسان كنّ يتخذن من الصوف أنواعا من الكنابيش لا توجد في غيرها من المدن الأخرى[3]، وفي هذا الشأن، ولمواكبة ارتفاع وتيرة العمل في هذا النوع من الصنائع، وجدنا أنّ كبار التجار بالمدينة كانوا يقومون بتأجير المناسج لبعض ربات البيوت لمزاولة حرفة الحياكة والنسيج داخل الدور، وعليه قامت هذه الفئة من النسوة بصناعة الزرابي والحنابل وفق قدر معلوم من المال[4].

يبدو من خلال ما سبق ذكره أنّ الطلب على مادة الصوف من طرف النساجين كان كبيرا في سوق الغزل بالمدينة، وهنا يأتي دور الحاكة المعروفين باسم الدرازين[5] الذين كانوا ينسجون الكساء، والحياك، والأغطية الجيدة التي كانت تعرف بإسم بوربحان، والحنابل، وملابس صوفية أخرى[6].

خلاصة القول، أنّ حرفة الحياكة والنسيج كانت سوقا رائجة ومربحة بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة، وتفيد المادة المصدرية في هذا الخصوص بأن لباس التلمسانيين كان أكثر أناقة مما هو عليه الحال بمدينة بفاس[7]، وهو ما يفيد بالعمل والمهارة التي انفردت بها ورشات النسيج بالمدينة، وفي هذا المسعى يمكن الإشارة إلى أنّ معطيات

---

[1]- ابن مرزوق التلمساني، المناقب المرزوقية، ص ص 188- 189.

[2]- محمّد العيناوي، المرأة المغاربية من خلال كتاب الرحلات في العصور الوسطى الإسلامية، مجلة أمل، العدد 13 و14/ يونيو 1998- المغرب، ص133.

[3]- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت- لبنان 1977، ج2، ص44. **والكنبوش** يجمع على كنابيش، وهو يشير إلى صنف من الخمار تلبسه نساء الأندلس والمغرب. انظر: رينهارت دوزي، المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، ترجمة: أكرم فاضل، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان2012، ص 345.

[4]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص ص82-83.

[5]- جاء في المعاجم اللغوية، أن: **الدرز** هو موضع الخياطة، **والدرزي** يعني الخياط. أنظر: المعجم الوسيط، ص 279.

[6]- محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص14.

[7]-كاربخال، إفريقيا، ج2، ص300.

عديدة ساهمت في رواج هذه الصناعة، لعل من أبرزها توفر المادة الأولية[1]، والاستفادة من الخبرة والمهارة الأجنبية، خاصة الأندلسية، وهناك من الباحثين من أشار كذلك إلى استفادة هذه الصنعة من اليد العاملة اليهودية؛ التي احترفت بدورها عمل الحياكة والنسيج بمدينة تلمسان في العهد الزياني[2]، لكن نشاط هذه الفئة الأخيرة في الأعمال المرتبطة بالنسيج كان في أغلبها يستعمل خيوط الذهب والفضة في طرز الأثواب المختلفة، وعليه يمكن القول، بأن هذا الأمر يندرج تحت مسمى الحرف والصنائع الكمالية المركبة، وهو ما سنخصص له فصلا أخر من هذه للدراسة.

لقد استطاعت حرفة الحياكة في تلمسان خلال الفترة الزيانية أن تلبي حاجيات السكان المختلفة من أهل المدينة وباديتها، حيث وفرت لكل فئة من هؤلاء مجموعة من المنسوجات المتنوعة مثل القشابية، والبرنس، والأقمشة الصوفية، والزرابي، والمعاطف، والأغطية، والحايك، والحنابل، والسراويل... وهي المنسوجات التي استعملت فيها طرق وتقنيات بسيطة جدا والكثير من هذه المنسوجات كان يعمل داخل الدور والمنازل من طرف النساء، بالإضافة إلى أن هذه الصناعة استقطبت أعداد كبيرة من الأفراد[3].

كانت مؤسسة الحسبة تراقب باستمرار عمل الحاكة، وفي هذا الشأن أسدت هذه المؤسسة بعض التوجيهات للحرفيين في هذه الصنعة، حيث طلبت منهم في المقام الأول الالتزام بالإتقان والجودة في العمل، وكذا احترام بعض القواعد التي يجب مراعاتها في الطول والعرض بالنسبة للمنسوجات، بالإضافة إلى ضرورة الغزل الجيد للمادة المراد نسجها، وتنقيتها جيدا، وألا تتم صباغة المادة المذكورة إلا بعد أن يظهر بياضها جليا، حيث يمكن أن يُعتبر ذلك غشا، وتدليسا، وتحايلا على الزبائن[4]، وإذا حدث خلاف بين الزبون والحائك بخصوص المادة التي تم غزلها غزلها لصناعة ثوب، كان المحتسب يطلب رأي العريف في الأمر[5].

---

[1]- لا شك أن المواد الأولية ومقومات صناعة النسيج كانت متوفرة بمدينة تلمسان في الفترة المدروسة وهو ما أشرنا إليه في المتن، لكن هناك من الدارسين من يذكر بأن مادة القطن كان يتم استرادها من الخارج. انظر: Richard (L), op cit, p 55 . غير أنه عند تصفحنا لكتاب وصف إفريقيا، وجدنا أن الوزان ذكر بأن القطن ينبت بكثرة في ندرومة، وبأن سكان مدينة هنين كلهم يعملون في القطن. انظر: وصف إفريقيا، ج2، ص ص 14- 15. وعلى ضوء ما توفر لدينا من مادة خبرية، فمن المحتمل جدا أن يتم تزويد الورشات الحرفية بتلمسان من القطن الذي تنتجه ندرومة وهنين، بالإضافة إلى الاستيراد نظرا لقوة الإنتاج، والطلب الكبير والمتزايد على المنسوجات التلمسانية في الفترة المدروسة.

[2]- بوحلوفة مُحَمَّد أمين، أهل الذمة في المغرب الأوسط من خلال نوازل الونشريسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ- جامعة وهران2013/2014، ص87.

[3]- Dhina, (A), le rouaume abdelouadide, p 153.

[4]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 218.

[5]- الشيزري، عبد الرحمن بن نصر، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق ومراجعة: السيد الباز العريني، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت- لبنان1981، ص ص 65.

- الخياطة:

ذكر ابن خلدون في مقدمة كتابه "العبر" أنّ الخياطة هي تقدير المنسوجات على اختلاف الأشكال والعوائد، تُفصّل أولا بالمقراض قطع مناسبة للأعضاء البدنية، ثم تلحم تلك القطع بالخياطة المحكمة وصلا أو حبكا أو تنبيتا أو تفتيحا، على حسب نوع الصنعة، وهذه الصناعة مختصة بالعمران الحضري[1].

على ضوء هذا المفهوم يتضح أنّ الخياطة هي حرفة تحويل المادة المنسوجة إلى كسوة وملابس جاهزة، وصنع الثياب والعمائم بتفصيل القماش وقصه ثم خياطته وفق المقاس المطلوب، وتُعتبر هذه الأخيرة حرفة رائجة في المدينة الإسلامية الوسيطة، أما في البادية فالمرأة هي التي تقوم بعمل الضروريات ومنها الملبس[2].

لقد احتوت الأزقة والدروب التلمسانية على عدد من الحرفيين المختصين في عمل الخياطة، والذين كانت لهم دكاكين لممارسة عملهم، فقد كان لأبي العباس ابن القطان، على سبيل المثال، حانوت بسوق القيصارية بمدينة بتلمسان يشتغل فيه بالخياطة والتجارة في آن واحد[3]، وجاء في كتب التراجم أن أحمد بن مُحَّد بن زكري التلمساني (تــ899هـ/1493م) كان في أول أمره حائكا، فدفع له شيخه ابن زاغو (تـ845هـ/1441م) غزلا ينسجه له، ثم إنه حضر عند ابن زاغو يطلب منه غزلا يكمل به فوجده يدرس ويقرر قول ابن الحاجب...فقال له الشيخ: "مثلك يشتغل بالعلم لا بالحياكة"[4]، ومن الأفراد الذين احترفوا الخياطة بتلمسان أبو إسحاق بن علي الخياط، والذي تذكر كتب التراجم أنه كان رجلا صالحا يتعيّش من عمل الخياطة، وكان يكثر الدخول على أمير المسلمين يغمراسن بن زيان (633- 681هـ/1235- 1282م) لقضاء حوائج العامة من سكان المدينة[5]، وكان لهذا الأخير دكان يمارس يمارس فيه عمل الخياطة يقع بدرب القبابين من تلمسان[6]، كما أنّ هناك عددا مهما من الفقهاء والأولياء الصالحين الذين كانوا يحترفون الخياطة والحياكة بمدينة تلمسان في الفترة المدروسة[7]، ومن جملة الأدوات التي تطلبتها حرفة الخياطة الخياطة الخيط، والإبرة، وقطعة القماش[8].

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص ص302- 303.

[2]- يحي الجبوري، المرجع السابق، ص19.

[3]- لخضر العربي، المرجع السابق، ص332.

[4]- التنبكتي، المصدر السابق، ص ص 129- 130.

[5]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 155. أنظر أيضا: مختار حساني، موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية، ج4، ص62.

[6]- بن سهلة ثاني سيدي مُحَّد، المرجع السابق، ص 224.

[7]- ذكر ابن مرزوق في مصدره أن أبا عثمان سعيد الولي الصالح أحد أصحاب ابن مرزوق الجد، كان يحترف الخياطة. أنظر: المناقب المرزوقية، ص 178.

[8]- صالح بن علي أبو عراد، المرجع السابق، ص ص 14- 15.

بالرجوع إلى كتب الحسبة، سنجد أنّ المحتسب في المدينة الإسلامية قد ألزم كل من يحترف الخياطة بأن يعمل على جودة التفصيل، وحسن فتح الطوق، وسعة التخاريس، واعتدال الكمين، واستواء الذيل، وكان يطلب من الخياط أن تكون الخياطة درزا، والإبرة رفيعة، والخيط على الخرم قصيرا، وألا يفصّل لأحد ثوبا أو قميصا إلا بعد تقديره، وإذا كان ثوب أحد الزبائن من مادة الحرير أو الديباج وجب على الخياط قبل البدء في العمل أن يزن هذا الثوب، وكان الخياط مجبرا على إرجاع ملابس الناس إليهم في ظرف أسبوع[1].

لقد أبدع وتفنّن خياطو تلمسان في خياطة منسوجات مختلفة ومتنوعة وجدت لها سوقا رائجا في المدينة، واستطاعت أن تلبي حاجيات السكان في المقام الأول، لكنّ الأهم كان في الشهرة الواسعة التي حصلت عليها المنسوجات التلمسانية خارج المدينة، وهذه الشهرة ليست وليدة الفترة الزيانية فقط، وإنما تعود لفترات سابقة عليها، فالكساء أو البرنس، وكذلك الأحرام، كانت من بين المنسوجات التي يكثر عليها الطلب من الأمصار شرقا وغربا[2]، وذكر مصدر آخر أنّ ملوك إفريقية والمغرب إنما كانوا يلبسون حينئذ ما كان يُعمل بتلمسان من رفيع الصوف الذي احتفت واشتهرت به الحاضرة الزيانية[3].

يظهر أن لباس العامة من سكان مدينة تلمسان الزيانية كان أكثر أناقة مما هو عليه الحال بمدينة بفاس، وهو من نسيج الصوف والكتان حسب ما يذكره أحد المؤلفين[4]، وفي هذا إشارة إلى العمل الكبير الذي كانت تبذله دور الخياطة والحياكة بالمدينة خلال الفترة المدروسة، هذا وقد اختلفت ملابس الفئات الاجتماعية التي كانت تقيم في المدينة كل حسب وضعه المادي ومكانته الاجتماعية، بالإضافة إلى طبيعة الحرفة التي يشتغل فيها[5].

وفي السياق نفسه، وعلى صلة بموضوع اللباس التلمساني، فإنه يجدر بنا أن ننبه إلى كون الموقع الجغرافي لتلمسان أحد أهمّ الاعتبارات الموضوعية التي ساهمت بشكل بارز في ازدهار النسيج، وبالنظر إلى أنّ المدينة كانت ممرا مهما بين الصحراء والدول الأوربية في ميدان المبادلات التجارية، فقد انعكس ذلك إيجابا على الحرفيين والصناع في المدينة، الأمر الذي يظهر من خلال توفر المادة الأولية التي استعملت من طرف النساجين لخياطة منسوجات مختلفة، ومع تأسيس دولة بني عبد الواد، فإنّ هناك من الباحثين من يعتقد أنّ اللباس قد عرف قفزة نوعية لم يعرفها من قبل،

---

[1]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 219.

[2]- يحي بن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص130. كان الحايك والبرنس التلمساني من المنسوجات التي يكثر عليها الطلب خارج المدينة، وكان البرنس التلمساني لا تتسرب إليه قطرات الماء، وكان معروفا عنه أنه يجف بسرعة بعد تحريكه. أنظر: Atallah, d, les états, pp 353- 354

[3]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص189.

[4]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص300.

[5]- العودة إلى التفاصيل التي ذكرها الوزان في كتابه وصف إفريقيا، ج2، ص21.

لتأثره باللباس الذي كان موجودا في الأندلس، إذ عرفت هذه الفترة نزوح عدد لا بأس به من الحرفيين في مختلف الصنائع، والذين ساهموا بشكل كبير في انتشار عادات وصنائع مختلفة في المدينة، فقد شهدت هذه الفترة دخول عدة ألبسة جديدة لا تزال تُلبس إلى يومنا هذا في المناسبات، مثل: العباية، والشاشية، والجبة، والقندورة، كما شهدت هذه الفترة كذلك دخول السروال ذي الأصل السوري، وكذلك اللحاف كلباس أساسي للأسر التلمسانية، وهو اللباس الذي كانت تستعمله المرأة التلمسانية عند خروجها، وقد عرفت الأسر التلمسانية هذا النوع من اللباس بعد نزوح الأندلسيين على إثر سقوط مدينة غرناطة سنة 897هـ/1492م، لكن مع ذلك يمكن القول أنّ المدينة قد احتفظت لنفسها بالأصالة والطابع البربري، الأمر الذي قد يظهر من خلال استعمال العائلات التلمسانية لما يسمى بالملحفة والفوطة التي بقيت تقاوم الوافد من بلاد الأندلس؛ بالنظر للازدهار الذي عرفته المدينة في العهد الزياني[1].

– الحصارة:

تدخل هذه الحرفة ضمن نطاق حرف النسيج، لأنها هي الأخرى تتشابه إلى حد ما مع التقنيات التي يستعملها الخياط في صناعة الأثواب، وكان أصحاب هذه الحرفة يصنعون أنواعا مختلفة من الحصير الذي كان يُستعمل البعض منه في فرش أرضيات المنازل، وفي المساجد أيضا.

اعتمد أهل هذه الحرفة في نشاطهم على مواد كثيرة ومختلفة مثل: الحلفاء، والعزف، والسمار، وغزل الكتان، والخيط والأمقاص[2]، فقد جاء في ترجمة الشيخ أحمد الغماري أنه كان يعتمد على نفسه في توفير حاجياته من الأكل والملبس من خلال عمل يده، حيث كان يفتل الدوم اليابس ويجعل منه حزما فيسارع الناس لشرائه[3]، وعليه فقد كانت الحلفاء المادة الأساسية التي اشتغل عليها أهل هذه الحرفة، والذين يعرفون بالحصايريين.

اشتملت مراحل صناعة الحصير على عدة محطات، حيث يتم جمع مادة الحلفاء، ثم بعد ذلك يتم وضعها على شكل حزم في الوادي لتخليص الحلفاء من مادة اليخضور ولضمان عدم تعفنها بعد نسجها فيما بعد[4]، ثم بعد

---

[1]– بن سعدون فريد، اللباس التقليدي بين الهوية الثقافية والمردود الاقتصادي (لباس القرفطان أنموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان 2010/2011، ص ص 55 – 56.

[2]– ابن الأخوة، المصدر السابق، ص ص 339– 340. وبالنسبة لمواد الصباغة المستعملة من طرف الحصايريين، فإن كتب الحسبة أشارت إلى أن هذه الفئة كانت تستخدم الفوة وماء الحديد والقلقند. انظر: معالم القربة، ص ص 339– 340.

[3]– ابن صعد، المصدر السابق، ص ص 194– 195. ورد عند التادلي في مصدره، أن أبا إسحاق إبراهيم بن يسول الإشبيلي، نزيل تلمسان والذي احترف تعليم الصبيان بالمدينة إلى أن مات، كان يحتطب من الجبل العزف ويصنع منه حصر الصلاة. انظر: التشوف، ص 294.

[4]– بن شراط نجاة، حرفة الحصير بمنطقة بني سنوس، أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان2010/2011، ص 117.

ذلك يتم تجفيفها وصبغها باللون الأسود عادة إلى أن تصبح جاهزة للاستعمال، فيتم وضع المنسج (المرمة) الذي يتولى نسج الحصير[1]، وكانت هذه الأخيرة – أي المرمة – تتكون من خشبتين، تحتوي كل واحدة منهما على ثقوب تدخل فيها الخيوط المسداة، ولضمان ثبات المنسج، لا بد من وجود خشبة سفلية تثبت فيها الخيوط المسداة، ثم يتم تثبيت قصبة على طول المنسج وسط الخيوط المسداة لضمان تخالفها أثناء النسج، وذلك بواسطة خيط يظفر على طول القصبة في تشابك مع الخيوط، ثم توضع فوقها مباشرة قصبة أخرى تتخلل الخيوط المسداة لتسهيل تخالف الخيوط أثناء عملية التسدية، وحين تصبح المرمة جاهزة لا بد من تثبيتها في المكان المخصص لها[2].

في غياب المادة المصدرية التي توضح لنا كيف كانت تتم صناعة الحصير بمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، فقد ارتأينا أن نعتمد على إحدى الدراسات الحديثة التي تتناول كيفية صناعة الحصير بالطرق التقليدية في إحدى المناطق القريبة من مدينة تلمسان، حيث تذكر هذه الدراسة أنّ بعض النسوة يقمن في العادة، عند محاولتهن صناعة نوع من الحصير، بغرس وَتَدَين في الأرض، حيث تمثل المسافة بينهما طول الحصير، وتُقاس بالأقدام حسب نوع الحصير المراد نسجه، وتقوم إحدى النساء بظفر خيط غليظ حول الخيط الرقيق بشكل يضمن تناسق وتساوي المسافة بين كل خيط وآخر، ونفس هذا العمل تقوم به امرأة أخرى في الوتد المقابل، فيما تقوم امرأة أخرى بلفّ الخيط حول الوتدين ذهابا وإيابا على شكل يشبه عدد ثمانية (8)، وفي العادة يكون عدد الخيوط المسداة سبعين خيطا، وعند الانتهاء من العملية، يُعقد الخيط جيدا ثم يتم نزع الوتدين[3].

يمكن القول بأنّ الأنشطة الحرفية المرتبطة بالنسيج قد تمكنت من تغطية حاجيات السكان، سواء في المدينة أو البادية، كما صنعت لهم أثوابا مختلفة يستعملونها في أوقات ومناسبات مختلفة.

حـرف الخدمـات:

لقد خلق تنوع وتعدد الأنشطة الحرفية بمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية (7- 10هـ/13- 16م) حركة ونشاطا داخل النسيج الحضري، وكان سكان المدينة وباديتها هم الأطراف المستفيدون من هذا كله في المقام الأول، بالإضافة إلى الدولة المخزنية التي كانت حريصة على مواكبة الحركة الاقتصادية ومراقبة المجال الحرفي. وبالنظر إلى معطيات البيع والشراء، استلزم هذا الأمر وجود نوع من الأنشطة الحرفية التي يمكن أن نطلق عليها اسم حرف الخدمات، والتي تتشكل في الغالب من فئة الحمالين الذين كان لهم دور في نقل البضائع والمنتوجات المختلفة من

[1]- بن شراط نجاة، المرجع السابق، ص 115، 119.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 120- 121.
[3]- المرجع نفسه، ص119.

مكان لآخر[1]، بالإضافة كذلك إلى فئة كانت تعرف بالدلالين أو الوسطاء، وكان نشاط هؤلاء ينحصر في الأسواق على وجه الخصوص، وقد اضطلعت هذه الفئة الأخيرة بدور محوري في الحركة الاقتصادية التي كانت تشهدها أسواق المدينة ومجالها الحرفي خاصة، وعليه، كلما كانت الأنشطة الحرفية مزدهرة كلما ساعد ذلك على وفرة الخدمات وتنوعها داخل المجال الحضري للمدينة الإسلامية في الفترة مدار الدراسة.

لم تقتصر حرف الخدمات على هاتين الفئتين، بل كانت هناك فئات أخرى مارست أعمالا، مثل الحراسة، والغسل، والسقاية، والحجامة، وحتى البيطرة، وكانت هذه الحرف الأخيرة تلبي حاجيات فئات واسعة من المجتمع، كما استطاعت إلى حد ما تسهيل الحياة اليومية في المدينة من جهة، ومن جهة أخرى المساهمة في تدعيم النشاط الحرفي بالخدمات المختلفة التي يحتاجها الحرفيون والعامة من سكان تلمسان.

– الحمـل والنقـل:

لقد كانت الحياة بالمدينة الإسلامية في الفترة الوسيطة عموما، ومدينة تلمسان خصوصا، تحتاج إلى كثير من الخدمات التي لها علاقة بمكونات وعناصر المجتمع وتخدم جميع الأطراف بما فيها المنتجون والمستهلكون، وعلى هذا الأساس فقد كان من يعمل على حمل المواد والأغراض المختلفة داخل المجال الحضري للمدينة مهما للغاية؛ بالنظر إلى طبيعة الحياة اليومية والبسيطة داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية، خاصة في الأماكن التي تشهد حركة ونشاطا وتستقطب عددا كبيرا من الأفراد والبضائع، وفي غياب وسائل متطورة وقتئذ كانت الحمير والبغال هي الأداة الوحيدة التي يعتمد عليها الحمّال في نقل سلعة معينة، وهناك أيضا من كان يحمل أغراض الناس على ظهره إذا كان بمقدوره ذلك، وسيلاحظ الدارس بأنّ هناك معطيات عديدة قد شجعت الحمالين على مزاولة نشاطهم بالمدينة الإسلامية، من بينها طبيعة الشوارع، والدروب الضيقة في الغالب[2]، وتمركز الورشات الحرفية في أكثر من جهة ضمن المجال الحضري للمدينة الإسلامية الوسيطة، كما أعطى تدفّق أهل البادية باستمرار على مدينة تلمسان لقضاء حوائجهم فرصة للحمالين لزيادة نشاطهم واستفادتهم ماديا.

سيكون عمل الحمالين بمدينة تلمسان متنوعا، بحيث لم يقتصر على حمل البضائع والسلع داخل أسوار المدينة لفائدة العامة وعناصر العملية الإنتاجية فحسب، بل تعدّى ذلك إلى حمل أغراض مختلفة خارج أسوار المدينة،

---

[1]– استعمل الحمالون بمدينة تلمسان وغيرها من المدن الإسلامية في العصر الوسيط الدواب مثل: الحمير والبغال في الحمل والتنقل داخل الدروب والأحياء، حيث يشير الوزان إلى أن سكان وجدة كانوا يربون عددا من الحمير الجميلة الكبيرة القامة التي تنتج لهم بغالا جميلة وعالية يتم بيعها في أسواق تلمسان. انظر: وصف إفريقيا، ج2، ص 13. وهو ما يستنتج منه، أن فئة الحمالين بالمدينة كانت هي الجهة المعنية بهذه الدواب لممارسة نشاطها.

[2]– فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 124.

ولعل الفئة التي كانت مستهدفة من هذا الأمر هم أصحاب الطواحين الذين كان لهم عدد من الحمالين يشتغلون لحسابهم الخاص، وكان هؤلاء يحملون الحبوب من سكان المدينة إلى صاحب الطاحونة ليتولى هذا الأخير طحن الحبوب؛ ومن ثم يقوم الحمال بنقل الدقيق إلى صاحبه أو إلى أفران طهي الخبز بالمدينة[1].

تُعتبر المادة الخبرية بخصوص فئة الحمالين قليلة، وفي هذا الشأن تطلعنا كتب المناقب مثلا أنّ الولي الصالح أبا علي عمر بن العباس الصنهاجي، المعروف بالحباك (تـ613هـ/1216م)، كان ممن يحترفون الحمالة أحيانا، فقد ورد في كتاب "التشوف" أنّ هذا الولي الصالح كان يجوب أحياء المدينة ودروبها ويصيح بأعلى صوته عندما يقف عند أبواب الدور ويقول: "من أنقل له الزبل ويعطيني ما أمكن"، فينقل الزبل على رأسه وكان يُعطى كسر خبز فيحملها إلى الفقراء من سكان المدينة ويأكلها معهم تواضعا منه[2]، ولعل في هذه الإفادة المصدرية ما يفيد بأنّ الكثير من المتصوفة والزهاد كانوا يحترفون صنعة معينة يقتاتون منها، ويظهر أن الحمال بالمدينة لم يكن عمله يقتصر فقط على الأسواق والأماكن التي تستقطب حركة واسعة، إذ تطالعنا كتب المناقب والتراجم بأن بعض الحمالين كانوا ينقلون المؤونة لطلبة العلم الذين كانوا يتخذون من المدارس المذكورة سكنا لهم[3].

استعملت فئة الحمالين بمدينة تلمسان الزيانية، كما هو الحال في باقي المدن الإسلامية، الدواب مثل الحمير والبغال والجمال في حمل ونقل الأغراض المختلفة التي يستفيد منها العامة والورشات الحرفية بالخصوص، ذلك أنها كانت الوسيلة الوحيدة خلال فترة العصر الوسيط، وكانت هذه الدواب بطبيعة الحال مزودة ببردعة، بالإضافة إلى الحبال والأحزمة لتثبيت المواد المحمولة وشدها، وفي هذا السياق كان العقباني (تـ 871هـ/1467م)، في كتابه "تحفة الناظر"، قد ذكر أنّ بعض الدواب كانت تجوب المسالك في المدينة وهي محملة بالحطب، والشوك، والخشب، وعند مرور أحد بالقرب منها أو احتكاكه بها يمكن أن يؤدي ذلك إلى تمزيق ثيابه[4]، واستنكر المصدر المذكور قيام بعض الحمالين بإرهاق الدواب بكثرة المواد المحمولة مثل الزرع، وخاصة الحجارة والرمل[5].

بما أنّ الإشارات المصدرية إلى هذه الفئة تعتبر قليلة، فإنه يمكن القول بأنّ نشاط هؤلاء ضمن المجال الحضري بالمدينة قد يكون قريبا من أبوابها، وقد يلجأ الحمّال إلى التجول في أزقة المدينة ودروبها، عارضا خدماته على

---

[1]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص ص 94- 95.

[2]- التادلي، المصدر السابق، ص ص 436 – 437.

[3]- المصدر نفسه، ص 455.

[4]- العقباني، المصدر السابق، ص ص 67-68 . أعطى المحتسب توجيهاته لفئة الحمالين بأن يبيعوا أحمال الحطب على الأرض، وطلب من هؤلاء أن يكون لهم موقف أو ساحة بالمدينة يعرفون بها حتى يتجنبون إيذاء المارة في الطرق. انظر: ابن عبدون التجيبي، المصدر السابق، ص 38.

[5]- المصدر نفسه، ص69.

سكان الدرب متى احتاجوا إلى ذلك. وفي هذا الصدد، هناك من الباحثين من يعتقد أنّ الحمّال كثيرا ما كان يتعرض للابتزاز، فلا يستوفي حقه من الأجرة بالقياس إلى الحمولة التي نقلها، أو يوهم بأنّ ما حمله يزن كذا وهو في الحقيقة يزن أزيد من ذلك بكثير، كما يبدو أنّ هذه الحرفة كانت من بين الأعمال الشاقة والمتعبة في الوقت نفسه، بالإضافة إلى أنها قليلة المردود والدخل[1].

- الـدلالـة:

جاء في المعجم الوسيط أنّ الدلالة هي الإرشاد، وهي اسم لعمل الدلال، وهو من يجمع بين البيعين ومن ينادي على السلعة لتباع بالممارسة[2]، وكلمة الدلال تعني كذلك السمسار، وهو القيّم بالأمر والحافظ له، ثم استعمل اللفظ كذلك للإشارة إلى متولي البيع والشراء بغيره[3].

لقد اعتبر الدلال أو السمسار بمدينة تلمسان، خلال الفترة موضوع الدراسة، بمثابة الوسيط بين التاجر والمشتري، حيث كانت تتوقف مهمته على إشهار السلع للبيع مع ذكر ثمنها، وفي الوقت نفسه كان يشرف على عمليات المزايدة فيها، كما كان يعرض خدماته على الجميع من أصحاب البضائع والتجار، وحتى الزبائن، وكان يقصده التجار الغرباء ويعرفون تجارتهم عن طريقه[4]، ويبدو خلال هذه الفترة أنه كان عدد قليل من الصناع في مدينة تلمسان من يستطيعون بيع سلعتهم مباشرة لمن يطلبها، ففي الغالب وبصفة عامة كان لابد من وجود وسيط يتولى عمليات البيع والترويج للسلعة المذكورة، وهو الذي كان أيضا يتولى التفاوض مع الحانوتي، بالإضافة إلى انه لم يكن هناك مموّن للسلع بشكل منتظم لفائدة هذا الأخير وغيره من أصحاب الحوانيت، إذ كانت هذه الفئة كثيرا ما يلجؤون إلى التموين بالسلع في وقت معين طيلة الأيام أو مرة واحدة في الأسبوع، على حسب كمية وحجم المبيعات، فكان

---

[1]- العربي سعيدي، الأسواق والحرف في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء المصادر المحلية (1520 – 1830)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة سيدي بلعباس2008/2007، ص ص 32 – 33.

[2]- المعجم الوسيط، ص294.

[3]- الخزاعي التلمساني، المصدر السابق، ص705. هناك من يفرق بين عمل السمسار والدلال، فالسمسار هو الذي يدور بالسلعة ويطوف بها على التجار وغيرهم، ويقول: من يزيد على السلعة؟ وأما الدلال: فهو الذي يعرف القادمين من التجار بموضع السلع في البلد، ويعرف أرباب السلع بالتجار، ويخلص هذا الأخير بأن السمسرة ليست هي الدلالة. انظر: المعداني، أبو علي الحسن بن رحال، كشف القناع عن تضمين الصناع، دراسة وتحقيق: محمد أبو الأجفان، الدار التونسية للنشر- تونس 1986، ص 100. لقد أوردنا هذه الملاحظة بالنظر إلى أننا أثبتنا في المتن أن السمسار هو الدلال، فإذا كانت كتب اللغة تحدد بدقة المعنى اللغوي للسمسار والدلال، فإن الواقع يشير إلى أن عمل كل واحد منهما كان يكمل الأخر، وليس من المستبعد -كذلك - أن يكون السمسار هو نفسه الدلال.

[4]- صادق قاسم، العاملون بالتجارة في دويلات المغرب الأوسط، ضمن كتاب: "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين" (160-963هـ/777-1554م) تحت إشراف: فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر2014، ص ص 62-63.

لابد من وجود سمسار أو دلال حتى يحافظ السوق على نشاطه المعتاد[1]، وعليه يتبين مما سبق ذكره، أن حرفة السمسار أو الدلال بالمدينة الإسلامية الوسيطة لم تكن بالسهلة والبساطة، بقدر ما كانت تتطلب من صاحبها جهدا وعملا متواصلا من خلال التنقل حتى يتمكن من الوقوف على كل ما له علاقة بعمليات البيع والصفقات.

إن الثقة والأمانة من الصفات التي يجب أن يتحلى بها السمسار أو الدلال، حيث يدفع إليه البائع بضاعته بقصد المزاد، إلى أن يرسو العطاء على أحد المشترين، وفي هذه الحالة فإنه يشاور صاحب البضاعة في البيع، وإذا أذن له فإنه يبيع ويكون أجره على المشتري أو على البائع حسب الاتفاق[2]، وقد جاء في موسوعة المعيار نازلة بعنوان: "مسألة في الدلال، يأخذ السلعة من ربها وينادي عليها ثم يستردها منه ربها فيبيعها، هل له أجرة أم لا"، وكان الجواب بأن: "له أجرة معلومة على ذلك"[3]. هذا وقد اشترط بعض الباعة على الدلالين أن يخصصوا نشاطهم في أوقات معينة من النهار ليمكنوهم من بيع معروضاتهم، حيث كان الدلال يستقطب أعدادا معتبرة من الزبائن، ولعل مرد ذلك يعود إلى أسعار مبيعاتهم المقبولة وإلى تنقلهم الدائم، فقد كان أصحاب الدكاكين بالمدينة ينتظرون قدوم الزبائن إليهم، أما الدلال فكان يتوجه إليهم مناديا عليهم، واصفا ما يحمله بسعر ينافس أسعارهم[4].

من الطبيعي أن يمارس الرجال حرفة الدلالة أو السمسرة بالمدينة الإسلامية؛ بالنظر إلى طبيعة المجتمع الإسلامي الذي يعطي أسبقية للرجل على المرأة في هذا النوع من الأعمال، ومن جهة أخرى خصوصية هذه الحرفة التي يستوجب على صاحبها النهوض باكرا ليتوجه إلى أطراف المدينة أو خارجها؛ ويقصد الأسواق ويجوب الدروب الضيقة والمتعرجة أيضا، وقد يعود إلى البيت في وقت متأخر من المساء، لكن هل هذا يعني أنّ حرفة الدلالة كانت مقتصرة على الرجال دون النساء؟.

تضمنت موسوعة المعيار للونشريسي عددا من القضايا التي تخص عمليات البيع والشراء التي شاركت فيها فئة الدلالين والسماسرة من الرجال والنساء على حد سواء، وفي هذا الشأن وجدنا على سبيل المثال نازلة يسأل صاحبها عن دلالة باعت لرجل أسبابا بالنسيئة[5]، ولعل في هذه العبارة ما يشير – بلا شك – إلى أنّ النساء أيضا كنّ

---

[1] - Richard (L), Op.cit, P 56.

[2]- محمّد فتحة، المرجع السابق، ص315.

[3]- الونشريسي، المعيار، ج5، ص ص 202- 203.

[4]- العربي سعيدي، المرجع السابق، ص ص 30 – 31. وما يدعم هذه الفكرة ما وجدناه في كتاب المعيار للونشريسي، من أن بعض التجار ممن يحترفون بيع البز داخل حوانيتهم، أبدوا انزعاجا من تصرفات البعض منهم، والذين كانوا يتركون دكاكينهم ويقومون بالمناداة على سلعهم في السوق بثمن أقل من ذلك الذي يعرضه البائع في دكانه، فيضطر الزبون إلى ترك المحل، ويقصد المنادي أو الدلال على السلعة برسم البيع. أنظر: الونشريسي، المعيار، ج5، ص 197.

[5]- الونشريسي، المعيار، ج5، ص ص 238- 239.

يعملن في هذه الحرفة، ويظهر أنّ ممارستهن لهذا النشاط كانت تتم من خلال زيارة الدور والمنازل في أوقات معينة من النهار، وعرض ما بيدهن من بضائع وأغراض (خاصة المنسوجات) على النساء، وإن وجدت إمرأة تعمل دلالة في الزقاق أو السوق فالاعتقاد الراجح أنها كانت محدودة للغاية؛ بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات الدينية والاجتماعية التي تتحكم في طبيعة المجتمع الإسلامي، خاصة خلال فترة العصر الوسيط، بحيث يمكن القول بأن من احترفن الدلالة من النساء كن متقدمات في السن، لكن هذا لم يكن قاعدة في أرض الواقع، ومن يطالع نوازل الونشريسي وغيرها من كتب النوازل والأحكام، سيعثر على كثير من المسائل المتعلقة بمنع حالات الاختلاط بين الرجال والنساء والحفاظ على حرمة المنازل من الباعة المتجولين.

لقد انتشرت في مدينة تلمسان، وكما هو الحال في مدن الغرب الإسلامي الوسيط، فئة من الدلالين كانت تسترزق من هذه الحرفة خلال الفترة المدروسة، وفي هذا الخصوص يطالعنا التنسي في كتابه "نظم الدر" أنّ شخصا وجد مصحف عثمان ودخل به تلمسان، وهو غير عالم بمقدار هذا الكتاب، فحدث أن عرضه للبيع، فكان السمسار ينادي عليه بسوق بيع الكتب بسبعة عشر درهما[1]، وهذا الأمر يعني أنّه كان هناك عدد ممن يحترفون الدلالة في الأسواق، والأزقة، والدروب بالمدينة، وفي المقابل هناك أيضا من الدلالين من كان يطوف بالدور ويعرض منتوجاته على ربات البيوت، خاصة السلع المطلوبة بكثرة من النساء، مثل الكتان، والألبسة المختلفة، وأدوات الزينة، من مشط، وكحل، ومرايا[2]، وهناك من يعتقد أنّ الوسطاء من الدلالين والسماسرة هم من كانوا يتحكمون بشكل كبير في المبادلات التجارية بالمناطق الريفية البعيدة عن مدينة تلمسان[3]، وقد أشار إلى ذلك الونشريسي (تـ914هـ/1508م) عندما ذكر في إحدى نوازله مسألة تخص الرجل من المسلمين، أو من أهل الذمة، ممن يتصدون لبيع السلع للنساء في الدور، أو لتعديل الحوائج، مثل المغزل أو الغربال وغيره من الأدوات الأخرى، وقد تخرج إليهم المرأة لتباشر البيع وهي مكشوفة الوجه خصوصا في زمن الحر، وقد تدفع عوضا مما تشتريه شيئا من مال زوجها ببخس من الثمن من الزرع وغيره، ولا تؤمن الخلوة خصوصا في القائلة، فهل يسوغ مثل هؤلاء للبيع من النساء أم لا؟ فكانت الإجابة بالجواز ما لم يؤدي ذلك إلى فساد أو خلوة محرمة[4].

لقد كانت تدرّ هذه الحرفة على أصحابها والمشتغلين فيها أرباحا معتبرة، بحيث أشار بعض الباحثين إلى أنّ السماسرة والوكلاء كانوا يملكون محلات تجارية ومخازن معروفة في أسواق المدينة، يقصدها التجار الكبار ببضاعتهم

[1]- التنسي، المصدر السابق، ص124.

[2]- العربي سعيدي، المرجع السابق، ص 32.

[3] - Richard (L), Op.cit, P 57.

[4]- الونشريسي، المعيار، ج5، ص ص 197 – 198.

لبيعها أو خزنها، سواء كانت الصادرة منها أو الواردة، ويبدو أنّ هذه الفئة كانت تحصل على أموال كثيرة من خلال نشاطها المستمر، الأمر الذي جعل منهم – أي السماسرة – يرتقون اجتماعيا، ويقتربون من التجار الكبار بالمدينة[1]، إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكننا التغاضي عن بعض المشاكل التي صادفت هؤلاء، خاصة عندما تُسرق البضاعة من الدلال، أو يفشل في تعريف السلعة التي أوكلت إليه[2].

من جهة أخرى، يظهر أنّ فئة الدلالين لم تكن تحظى بالاحترام الكافي لدى العامة، فعدالتهم مشكوك فيها، وكان يشتبه في استغراق ذممهم، إلا أنّ بعض الفقهاء قد دعوا إلى تفادي التعميم، واعتبروا السماسرة مثلهم مثل باقي الحرفيين والصناع، مع ضرورة الابتعاد عمّن عُلم استغراق ذمته[3]، وهو ما يشير إلى أن الفقهاء بالمدينة الإسلامية كانوا في طليعة من تصدى للعادات السيئة والمشينة التي طبعت نشاط بعض الحرفيين، الذين اعتادوا على ممارسة هذه الأعمال التي تضر بالمصلحة العامة.

– الحـراسـة:

أوكلت مهمة حراسة الممتلكات ومراقبة المارة داخل الأزقة والدروب، وكذا التصدي لمحاولات السرقة في مدينة تلمسان، لعدد من الأشخاص الذين كانوا يُعرفون بالحراس، وقد أشار الحسن الوزان في معرض حديثه عن مدينة تلمسان إلى أنّ حجيرات قد أقيمت في جوف أبوابها، يقيم فيها موظفون وحراس[4].

يبدو أنّه كان هناك بمدينة تلمسان، كغيرها من المدن الإسلامية وقتئذ، حراس يتولون تأمين ممتلكات السكان، خاصة الحرفيين والصناع منهم، ذلك أنّ الأمن في الزقاق كان يُعتبر أمرا بالغ الأهمية في نظر السكان، لذا كان هناك تفكير في ضرورة غلق الأزقة غير النافذة من جهتها بباب منعا لدخول الغرباء واللصوص، خاصة في جوف الليل، وقد اشتهرت دروب التلمسانيين بالأبواب الفاصلة بينها وبين الشوارع العامة، وكان أهل الدرب يوكلون مهمة الحراسة لشخص بأجرة معينة يقدمها له ساكنوه بالتساوي[5].

---

[1]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص ص 215 – 216.

[2]– صادق قاسم، المرجع السابق، ص ص 62- 63. وجب التنبيه هنا، إلا أن ليس كل من احترف الدلالة والسمسرة كان دخله فوق المتوسط، لأنه في حقيقة الأمر هناك صنف من هؤلاء كانت وضعيتهم المعيشية دون المتوسط، وبتعبير أحد الدارسين كانوا فقراء، ومن أبرزهم طائفة البراحين الذين ينادون على السلع في الأسواق، وكذلك الدلالات اللائي يحملن بضائع التجار إلى المنازل ويقضين حاجات النساء في الأسواق. أنظر: عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 284.

[3]– محمد فتحة، المرجع السابق، ص317.

[4]– الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص20.

[5]– سناء عطابي، المرجع السابق، ص169.

تطرقت بعض المصنفات التاريخية إلى فئة الحراس أو العسس الذين كان يقع على عاتقهم التصدي لكل المحاولات؛ التي كانت تستهدف سرقة أغراض الناس والتعدي على الممتلكات، ومن يتصفح كتاب "المناقب المرزوقية" سيجد أنّ هذا المصدر قد تضمّن بعض الإشارات التي يُستنتج منها وجود أفراد أوكلت لهم مهمة مراقبة وحراسة الأزقة والدروب، فدرب مرسي الطلبة مثلا كان لا يدخل أحد من بابه إلا إذا كان من سكانه، ومن جاءه زائرا لا بد أن يستأذن للدخول، سواء كان رجلا أو امرأة، حيث حدث أن رأى أحد شيوخ الحي رجلين حديثي السن، دخلا ثم خرجا، فدعا بالبواب، وقال له: "لمن دخل هذان؟" فقال: "لا علم لي"، فعاقبه ودعا بهما، فسألهما، فاختتل أمرهما لاختلافهما[1]، وهو الأمر الذي يفيد بوجود حراس على أبواب الدرب كانت مهمتهم مراقبة المارة الغرباء بصورة خاصة، وكان عليهم التأكد والتحقق من هوية كل شخص تحوم حوله شبهة.

أنيطت عملية تأمين الناس وممتلكاتهم بهؤلاء الحراس داخل المدينة الإسلامية، بسبب انتشار السرقة التي يبدو أنّ حتى المساجد لم تسلم منها، فقد طلب الونشريسي من ناظر الأوقاف بأن يأمر الشخص الذي يحرس المسجد بغلق أبواب هذا الأخير ليلا ونهارا، وألزم الحارس بالقيام بعدة جولات في الليل لتفتيشه مع وقاد الجامع[2]، وذُكر في مناسبة أخرى أنّ ثريات الصفر والمصابيح التي تزيّن المساجد معرضة للسرقة دائما[3]، لذا وجب على الحارس أن يكون يقظا ويتفقد دائما بيوت الله حتى لا تتعرض للسرقة والتخريب.

- السقـايـة:

هي حرفة السقاء، وهو من يحترف بحمل الماء إلى المنازل ونحوها[4]، وتُعتبر الإشارات المصدرية إلى هذه الحرفة قليلة بالنظر إلى أنّ من تولى حكم المدينة - أي تلمسان - عمل على توفير الماء للسكان؛ من خلال جذب المياه إليها عن طريق القنوات أو القواديس[5]، وكذا من خلال إنشاء عدة سقايات في المدينة، بالإضافة إلى أنّ بعض الدور والمنازل بالمدينة كانت تتوفر على بئر[6]، لكن بالرغم من ذلك كانت الحاجة تدعو إلى أن يكون بالمدينة أفراد يحملون

---

[1]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص ص 182- 183.

[2]- الونشريسي، المعيار، ج7، ص ص 170- 171.

[3]- المصدر نفسه، ص 171.

[4]- المعجم الوسيط، ص437. جاء في كتب التراجم، أن الشيخ الجليل أحمد الحسن الغماري (تـ874هـ/1469م)، كان في سوق كل خميس بمدينة ندرومة يملأ إبريقا له بالماء زمن الحر الشديد ويدور على الناس يسقيهم الماء إلى أن يفترقوا، وفي هذا دلالة على وجود سقائين في الأماكن التي يرتادها الناس بكثرة مثل الأسواق. أنظر: البستان، ص 102.

[5]- ابن صعد التلمساني، المصدر السابق، ص 137.

[6]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص 156.

معهم قربة من الماء وكوبا يستسقي منه العطشان، وفي هذا الصدد وعلى سبيل المثال، تطالعنا كتب المناقب بأنّ الولي الصالح أحمد الغماري كان يستسقي الماء بنفسه ويحمله إلى الدور والمنازل[1].

لم يقتصر عمل السقائين بمدينة تلمسان على إرواء العطشى من الأفراد الذين يجوبون الأماكن العامة، خاصة الأسواق، حيث كان يتم تزويد بعض منازل المدينة بالماء العذب على يد السقائين وأصحاب الروايا والقرب؛ ممن يحملون الماء على ظهورهم أو على الدواب[2]، فقد كانت المياه لا تصل إلى بعض المنازل عبر القنوات، ولم تكن هذه المنازل تتوفر على آبار، فكان السقاة يحملون إليها الماء فوق ظهورهم أو على دوابهم، مقابل أجرة معلومة[3]، وهو الأمر الذي يفيد بأنّ عمل السقائين كان متنوعا وضروريا للحياة اليومية بتلمسان، بحيث لا يمكن أن نتصور المدينة الإسلامية بتكويناتها المختلفة وهي تفتقد إلى هذا العنصر الحيوي.

كما أخذ السقاة على عاتقهم مهمة سقي المارة في دروب وأسواق تلمسان، خاصة الغرباء منهم والوافدين إلى المدينة، ومما يدل على حرص ولاة الأمر في المدينة الإسلامية على توفير الماء العذب ومراقبة السقائين هو أنهم عينوا محتسبا يتولى الإشراف على من يحترف السقاية، وقد جاءت في كتب الحسبة فيما يخص السقائين جملة من الشروط والضوابط التي يجب الالتزام بها، ومن ذلك أن يحرص هؤلاء على نظافة أزيارهم وتغطيتها بإحكام، وتفقدها بالغسل بشكل مستمر، وعدم الخلط بين مياه البحر وغيره من الموارد المائية الأخرى، وكان من واجب السقائين كذلك العناية الكاملة بنظافة دكاكينهم، وأبدانهم، وثيابهم[4]، وفي مناسبة أخرى تتعلق بمن يحترف السقاية، نجد أنّ المحتسب كان يطلب ممن اتخذ منهم راوية جديدة أو قربة أن ينقل بها الماء إلى أحواض الطواحين، والمعاصر، ومعاجن الطين أياما، ولا يبيعه للشرب أصلا لأنه يكون متغير الطعم، واللون، والرائحة من أثر الدباغة والقطران، فإن زال التغير أذن له المحتسب ببيعه للناس للشرب والاستعمال[5]، وفي السياق ذاته سنجد أنّ مؤسسة الحسبة، وحفاظا على شروط السلامة والنظافة في أزقة المدينة الإسلامية، قد طلبت من السقائين أن يشدوا في أعناق دوابهم الأجراس وصفاقات الحديد والنحاس ليعلموا جلبة الدابة إذا عبرت في السوق فيحذر منها الضرير، والإنسان، والغافل، والصبيان[6].

[1]- ابن صعد التلمساني، المصدر السابق، ص 194. وفي هذا السياق، يمكن القول بأن فئة الحمالين بمدينة تلمسان لم يكن نشاطها يقتصر على الاحتكاك بالجماعة الحرفية فقط وبالأسواق، بل اعدى نشاطها ليشمل حمل الماء إلى الدور بالمدينة.

[2]- عبد العال عبد المنعم الشامي، المرجع السابق، ص ص 166-167.

[3]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص150.

[4]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 348.

[5]- المصدر نفسه، ص 349.

[6]- المصدر نفسه، ص ص 349 – 350.

استعمل السقاؤون بمدينة تلمسان وغيرها من مدن الغرب الإسلامي الوسيط أدوات ووسائل بسيطة، اشتملت على الروايا والقرب والكيزان والدلاء والملاعق، ومراعاة لصحة وسلامة الإفراد، عمل السقاء على تغطية الروايا والقرب بالجلد المدبوغ، وفي هذا المسعى طلب المحتسب من الفئة المذكورة - أي السقائين - أن تمتنع عن استخدام جلد البغل ونحوه من الجلود التي استنكرت مؤسسة الحسبة الاعتماد عليها[1].

- الحجامة:

في اللغة العربية نقول: حجم المريض أي عالجه بالحجامة، وهي امتصاص الدم بالحجم، والحجامة حرفة الحجام[2]، والحجامة هي جرح الجلد لاجتذاب الدم من العروق، والتحجيم نوعان بشرط وبلا شرط، والذي يشرط بجراحة نوعان، بنار وبغير نار[3]، وتذكر كتب الحسبة أن الحجامة عظيمة المنفعة[4].

اعتبر كل من الكيّ، والفصد، والحجامة من أهم الممارسات الجراحية التي مارسها العرب منذ القديم، ومع أنّ هذه الطرق الثلاث تبدو محرمة في الوقت الحالي باستثناء الحجامة، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أنّ الجراحين العرب قد بنوا خبرتهم وممارساتهم من التجربة أيضا، وليس فقط على ما نقلوه من الأمم السابقة وقد أشاروا إلى ذلك في كتبهم، ومما لاشك فيه، أنّ هذه الطرق كانت تؤدي في تلك الأيام وظيفة هامة فيما يتعلق بالشفاء ومداواة المرضى[5]، ويبدو أنّ الحجامين بمدينة تلمسان الزيانية قد مارسوا، إلى جانب هذه الحرفة، أنشطة أخرى لا تقل أهمية عن الحجامة، مثل الختان، وقلع الأسنان والأضراس[6].

استعمل الحجام أدوات وتقنيات بسيطة لامتصاص الدم من جسم الإنسان، ومن هذه الأدوات المحجمة، وهي آلة تفرغ من الهواء، وتوضع على القفا فيحدث تهيّج يجذب الدم بقوة[7]، فينتج عن ذلك إزالة الدم الفاسد إلى خارج جسم الإنسان، ويسمح من جهة أخرى بسريان الدم في جسده يشكل عادي، وهناك من الحجامين من يستعمل النار في عمله[8].

---

[1]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 349.

[2]- المعجم الوسيط، ص158، **والحجم** هو المص، **والحجام**: المصاص، وقد حجم يحجم ويحجم حجما: والمحجم والمحجمة ما يحجم به، وحرفته الحجامة، **واحتجم** بمعنى طلب الحجامة، أنظر الخزاعي التلمساني، المصدر السابق، ص740.

[3]- عبد العزيز اللبدي، تاريخ الجراحة عند العرب، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان 1992، ص 150.

[4]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 251.

[5]- عبد العزيز اللبدي، المرجع السابق، ص145.

[6]- مُحَمَّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص16.

[7]- المرجع نفسه، ص16.

[8]- عبد العزيز اللبدي، المرجع السابق، ص 150.

أشارت بعض المصادر التاريخية إلى أنّ الحجامة عظيمة المنفعة، وهي أقل خطرا من الفصادة، وقد كان محترفو الحجامة يقومون بعملهم في أوقات معينة، حيث تستحب الحجامة وسط الشهر، إذا تكامل النور في جرم القمر، أما أفضل أوقات الحجامة فهي الساعة الثانية والثالثة من النهار[1].

مارس الحجام أيضا حرفة الحلاقة[2]، بإزالة الشعر من رأس الإنسان باستعمال أدوات مختلفة، من بينها المقص أو الموس، كما اختص هؤلاء أيضا في مداواة من يشكو من أمراض الفم بقلع الأسنان والأضراس بآلة الكلّاب. من جهة أخرى، قام الحجامون كذلك بعمليات ختان الأطفال، ومارس أصحاب هذه الحرفة نشاطهم في درب حمل اسم "درب الحجامين"، بالقرب من مسجد أبي الحسن التنسي[3]، وهناك من الحجامين من كان يمارس نشاطه في الحمامات المنتشرة بالمدينة، ولعل في الأنشطة التي مارستها فئة الحجامين داخل المجال الحضري للمدينة الإسلامية واستفادت منها العامة من السكان ما يقيم الدليل على الجهود المبذولة للحفاظ على صحة الأفراد.

ذكرت كتب الحسبة في موضوع الحجامة أنّ الحجام يجب أن يكون خفيفا، رشيقا، خبيرا بالصناعة، فيخف يده في الشروط ويستعجل، ثم يعلق المحجمة، وتكون التعليقة الأولى خفيفة سريعة القلع، ثم يتدرج إلى القلع بإبطاء وإمهال، وكانت علامة حذق الحجام خفة يده وألا يوجع المحجوم[4].

– البيطرة:

كانت هذه الحرفة متواجدة بتلمسان خلال الفترة الزيانية، وتقوم على الاهتمام بمداواة الدواب من ماشية، وحمير، وخيل، وغيرها من الدواب الأخرى.

والبيطرة، كما ذكر صاحب كتاب نهاية الرتبة، علم جليل سطّره الفلاسفة في كتبهم، ووضعوا فيه تصنيفات كثيرة، وهي أصعب علاجا من أمراض الآدميين، ذلك أنّ الدواب لا تستطيع أن تعبر عمّا يؤلمها مثل الإنسان، لذا يستدل البيطري على هذا الأمر من خلال الجس والنظر، ومن بين الشروط التي كان يجب أن يتحلى بها البيطري:

[1]– الشيزري، المصدر السابق، ص ص 95- 96.

[2]– الكتاني، محمّد عبد الحي الفاسي، نظام الحكومة النبوية المسمى "التراتيب الإدارية"، اعتناء وتحقيق: عبد الله الخالدي، الطبعة الثانية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت– لبنان، ج2، ص69.

[3]– محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص16.

[4]– الشيزري، المصدر السابق، ص 95. وفي المسعى ذاته يوصي ابن عبدون في مصدره بمنع الحجام من أن يخلو بامرأة في حانوته، إلا أن يكون في مكان قريب جدا من السوق، أو في موضع يشهد حركة واسعة للأفراد وبالتالي يكون على مرمى من أعين المارة، وكل ذلك اتقاء للشبهات وفساد الأخلاق. انظر: ابن عبدون، المصدر السابق، ص 46.

البصيرة، والحذق، والإلمام الوافي بالعلل التي تصيب الدواب، واشترطت كتب الحسبة أيضا أن يكون البيطري صاحب دين وخلق، لما من شأنه أن يمنعه من إلحاق ضرر بالدابة، وربما حتى قتلها[1].

لقد كان يتمثل النشاط الرئيسي لهذه الحرفة في وضع صفائح من حديد على أرجل الدواب لتقيها من العثرات أثناء سيرها، وكان الدرب الذي يجمع هؤلاء الحرفيين يسمى بدرب السمار[2]، في حين كان البيطري يتولى معالجة الدواب من الأمراض والجروح بالاعتماد على الكي في غالب الأحيان.

استعملت فئة البياطرة مجموعة من الأدوات والوسائل في عملها وهي كالآتي: المطرقة، والمسامير، وصفائح الحديد، بالإضافة إلى موقد من النار وآلات حديدية كانت تُستعمل في كيّ الدواب[3].

يمكن القول بأنّ الأنشطة الحرفية المرتبطة بالخدمات كانت كثيرة ومتنوعة وتؤدي وظائف مختلفة؛ استفادت منها عناصر المجتمع من سكان المدينة وباديتها، وفي هذا الخصوص كانت الخدمات التي قدمها الحمالون والدلالون مهمة للغاية في تنشيط الحركة الاقتصادية بتلمسان في الفترة المدروسة، أما بالنسبة لفئة السقائين، فكانت هي الأخرى تسهر على توفير الماء الشروب لمن يحتاجه من العامة في الدور أو في الأماكن التي يرتادها الأفراد، في حين كان يقع على عاتق الحجامين خدمة من يقصدهم لإخراج الدم الفاسد من جسد الإنسان، بالإضافة إلى قيام هذه الفئة بأعمال أخرى، كالحلاقة وقلع الأسنان، وهي أنشطة خدمت كثيرا عناصر المجتمع بمدينة تلمسان الزيانية، أما البياطرة فكان يتمثل نشاطهم في مداواة الدواب المختلفة بالنظر إلى أنّ هذه الأخيرة كانت من الوسائل المعتمدة في الحركة داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط.

حـرف البنـاء والفخـار وتحويـل الخشـب والجلـد:

تُعدّ حرفة البناء من أهم الحرف في المدينة الإسلامية، لأنها توفّر المأوى الذي يستقر فيه الإنسان، وهي حرفة قديمة جدّا، ارتبطت بالإنسان في المدينة والبادية على السواء، وكانت تتمثل هذه الحرفة في إعداد مواد البناء من آجر، وزليج، وفخار، بالإضافة إلى تشييد المباني المختلفة من مساجد، ومدارس، وتكوينات معمارية أخرى، في حين كان يتمثل عمل الفخارين في إعداد قنوات المياه، أو ما كان يعرف بالقواديس التي استعملت كأداة لجلب المياه.

---

[1]- الشيزري، المصدر السابق، ص 80.

[2]- مُحَمَّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص17. لمعلومات أكثر، يمكن الرجوع إلى ما كتابه الشيزري في هذا الخصوص، للتعرف على طريقة دق المسامير في أرجل الدابة بحيث لا ينجر عن ذلك أي ألم لها. أنظر: نهاية الرتبة، ص ص80- 81.

[3]- الشيزري، المصدر السابق، ص ص 80- 81.

أما بالنسبة لمن احترف عمل النجارة، فقد كانت تتمثل مادته الأساسية في الخشب كما هو معروف، واستطاعت هذه الأخيرة تلبية حاجات مختلفة، مثل الأبواب، والنوافذ، والكراسي، ومستلزمات أخرى يحتاجها السكان في منازلهم، وفي المقابل كانت الأنشطة الحرفية التي تستخدم مادة الجلد تعمل على توفير ما يحتاجه العامة من سكان المدينة، واختصت هذه الحرفة في صناعة الأحذية والنعال البسيطة.

- حـرف البنـاء والفخـار:

تمر أشغال البناء بالمدينة الإسلامية بمراحل مختلفة، حيث ينطلق العمل في البداية بالبحث عن مواد البناء المتوفرة محليا، ثم تُنقل هذه المواد إلى الأفران التي كانت تنتشر خارج أسوار المدينة كما هو معروف[1]، ليتم تحضير وتهيئة المواد المذكورة حتى تصبح جاهزة للبناء، ليأتي دور البنائين في تشييد الدور والمنازل للعامة، ويُعتبر مد قنوات المياه داخل النسيج الحضري للمدينة هو الآخر من صميم عمل البنائين.

أ- صنـاعـة الآجـر والزليـج:

من المتعارف عليه أن مادة الطين تعد العنصر الأساسي الذي يدخل في صناعة وتحضير مادتي الآجر والزليج، وكانت هذه المادة متوفرة بكثرة في محيط مدينة تلمسان، كما كان الحصول عليها أمرا هيّنا، بالإضافة إلى قلة تكاليف استخراجها[2]، وهي عوامل شجعت كثيرا الأفراد على احتراف هذه الصنعة.

بخصوص الخطوات والمراحل التي سلكها الصناع في عمل الأجر والزليج فهي:

أولا: اختيار المادة الأولية، وهي عبارة عن تربة صلصالية كانت تكسبه الصلابة واللون المختلف، وقد يضاف إليه قليل من الرمل، والتراب، والقرميد المطحون ليصبح أكثر تماسكا أثناء عملية الحرق.

ثانيا: تحضير المادة الأولية، بأن تترك مدة طويلة للتخلص من بعض المواد، ثم تجمع العجينة في أحواض من الماء لمدة معينة، ثم تدك بالأرجل، لتُترك بعد ذلك في الهواء كي تجف وتصبح جاهزة للاستعمال.

[1]- أما بالنسبة للأماكن التي كانت تتمركز فيها أفران صناعة الأجر والقرميد والورشات التابعة لها بمدينة تلمسان الزيانية، فقد أوصت كتب الحسبة في هذا الخصوص، بأن يكون مواضعها خارج أبواب المدينة أو بالقرب من أسوارها، حيث يوجد مجال واسع لممارسة هذا النوع من الحرف، وتذكر مصنفات الحسبة في هذا الصدد، بأن لا يتم صنع الأجر والقرميد والطوب إلا بقالب قد استوفى المعايير التي أمر بها المحتسب وتشمل الطول والعرض والغلظ. انظر: ابن عبدون، المصدر السابق، ص ص 34- 35.

[2]- إسماعيل بن نعمان، الصناعة التقليدية للآجر والقرميد المقعر في بلاد المغرب الإسلامي، مجلة الاتحاد العام للأثريين العرب، العدد14- القاهرة 2012، ص38.

ثالثا: تشكيل العجينة باستعمال قالب خشبي لا يحتوي على قاعدة، حيث يتم ملأ هذا القالب بالعجينة ثم يُسحب بعد ذلك بواسطة مقبض، لتتبع هذه الخطوة بعملية التجفيف لمدة يومين أو ثلاثة.

رابعا: عملية الحرق، وتتم في الفرن لمدة يوم واحد حتى تفقد العجينة الماء المتبقي فيها[1].

ب- صناعة القرميد:

إنّ أساس صناعة الأجر والقرميد هو الطين، الذي كثر استعماله في جميع عمليات البناء منذ زمن بعيد، ويبدو أنّ هذه الصناعة قد واكبت مختلف المراحل التاريخية في بلاد المشرق والمغرب الإسلاميين، وعليه، فقد تعرّف الحرفيون المسلمون على هذه الصناعة وتمكنوا بالتالي من تشييد معالم ومنشآت عديدة أساسها الآجر والقرميد بالنظر إلى معطيات عديدة، لعل من أبرزها سهولة الوصول إلى مادتي الآجر والقرميد، وكذا قلة تكاليفهما في البناء والعمارة، وعلى هذا الأساس، هناك من الباحثين من يعتقد بأن محيط المدينة الإسلامية وبالقرب من أسوارها، كانت تتواجد أفران مخصصة لتحضير المادة الأولية، والتي سيتم استعمالها فيما بعد لصناعة القرميد والآجر، ببلاد المغرب الأوسط في الفترة الوسيطة أو الحديثة[2].

بالنسبة للتقنيات المستعملة من طرف الحرفيين المتخصصين في عمل القرميد، فقد كانت هي نفسها تلك المعتمدة في عمل الآجر وصناعته، فكان أول عمل يقوم به الحرفي هو تنقية المادة الطينية من جميع الشوائب بأن يتم تعريضها لماء المطر، بعد ذلك يلجأ إلى تحلية الصلصال في أحواض معدّة لذلك بغرض التخلص نهائيا من كل الشوائب، ثم تترك لمدة معينة، ليتم بعد ذلك دكها بالأرجل في أحواض، وخلال هذه المرحلة يستعين الحرفيون بمواد تتم إضافتها للحصول على جودة عالية، ثم تترك لتجف، وفي مرحلة لاحقة يبدأ العمل على تحضير العجينة في قالب، وتختلف صناعة القرميد عن الآجر في عملية القولبة[3].

ولمعرفة طريقة تشكيل القرميد، هناك أدوات تساعد الحرفي على إعطائه شكله نصف الأسطواني وهي:

أولا: القالب الخشبي أو المعدني الذي يكون شكله منحرفا، ويحتوي على ضلعين متوازيين ومتساويين في الطول، وبواسطته تُحدّد مساحة القرميدة وسمكها.

---

[1]- إسماعيل بن نعمان، الصناعة التقليدية للآجر والقرميد، ص ص 39- 43.
[2]- المرجع نفسه، ص 38، 43.
[3]- المرجع نفسه، ص 43.

ثانيا: عصا خشبية أسطوانية الشكل، تُستعمل لتمديد المادة الأولية داخل القالب.

ثالثا: قالب آخر شكله نصف أسطواني مصنوع من خشب الزيتون أو البلوط يحتوي في نهايته الصغرى على مقبض[1].

أما صناعة الزليج، فتبدأ باستخراج الطين من المقالع، ثم تترك لمدة يوم في حوض ماء ليتم عجنها بعد ذلك من طرف المعلم، أي العجان، حتى تصبح متجانسة وقابلة للتشكيل، ثم توضع في قوالب من خشب، بعد ذلك يتم تعريضها للشمس حتى تتماسك، وخلال هذه المرحلة، يتم تقطيعها ليعاد تعرضيها للشمس حتى تجف، وبعد ذلك يتم حرقها ثم تطلى بالألوان المختارة وتحرق ثانية لتثبيت الألوان عليها[2].

ج- البنـــاء:

جاء في مقدمة ابن خلدون أنّ حرفة البناء هي أول صنائع العمران الحضري وأقدمها، وهي معرفة العمل على اتخاذ البيوت والمنازل للسكن والمأوى[3]، وكانت الخطوة الأولى في هذه الحرفة تبدأ بحفر الأساس، ثم بناء الجدران، ووضع السلالم والسقوف، وتبليط الأرضيات وغيرها من الأعمال الأخرى، وكانت هذه الحرفة تعتمد على سواعد عدد من العمال الحرفيين، حيث نجد من بينهم المعلم وإلى جانبه أفراد آخرون يساعدونه في الحفر والنقل.

عندما تحدّث ابن خلدون عن أشغال البناء ذكر أنّ: "جدران البيوت في بلاد المغرب كانت تبنى بالحجارة، ويلحم بينها بالكلس، ويعالى عليها بالأصبغة والجص"، وهذا بالنسبة لمنازل الطبقة الخاصة والغنية[4]، أما منازل العامة، فقد كانت بسيطة في الغالب، وتبنى بالحجر والطوب وتغطى بالقش والطين[5]، ويبدو أنّ دور مدينة تلمسان كانت في معظمها مبنية بالحجر والطوب، وفي هذا الصدد، هناك ملاحظة نقلها الحسن الوزان عن الحميري في كتابه "وصف إفريقيا" مفادها أنّ دور تلمسان أقل قيمة بكثير من دور فاس[6]، وكانت تحتوي البيوت التلمسانية خلال الفترة الزيانية على السلالم التي تؤدي إلى الطابق الفوقي، كما اشتغل بعض البنائين في تسقيف المباني بمد الخشب المحكم النجارة

[1]- إسماعيل بن نعمان، الصناعة التقليدية للآجر والقرميد، ص 44.

[2]- عولمي مُحَمَّد لخضر، المرجع السابق، ص ص 51- 52.

[3]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص294.

[4]- المصدر نفسه، ص295.

[5]- بريشي درويش، تطور المسكن الإسلامي في مدينة تلمسان، دراسة فنية أثرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان 2012/2011، ص48.

[6]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص19. ويعقد الحميري في مصدره مقارنة بين المدينتين (تلمسان وفاس) فيقول: بأن مدينة فاس أكثر من تلمسان نظرا وأجل قدرا وأكثر خيرا ومالا وأعلى همة في المباني واتخاذ الديار الحسنة. أنظر: روض المعطار، ص 135.

على حائطي البيت ومن فوقه الألواح كذلك موصولة بالدسائر، ويصب عليها التراب والكلس، ويبلّط بالمراكز حتى تتداخل أجزاؤهما وتلتحم، ويعالى عليه الكلس كما عولي على الحائط[1].

يتبين مما سبق ذكره أنّ الحرفيين في البناء بمدينة تلمسان الزيانية قد اعتمدوا على المواد المتوفرة محليا، وكانت هذه الأخيرة مناسبة ومتماشية مع الظروف المناخية السائدة، كما أنّ بعضها كان يعمّر لمدة زمنية طويلة مثل الحجر أو الطوب العادي أو المطلي أحيانا بالجبس، أما بالنسبة للسقوف، فقد كانت مادة الخشب هي الأساس الذي يرتكز عليه سطح المنزل[2].

أما فيما يخص الحسبة على مواد البناء، فإنه كان على المحتسب مراعاة جودة مواد البناء ومتابعة صناعتها، بالإضافة إلى أنه كان ينظر في تعريض الحيطان وتقريب الخشب الوافر الغليظ القوي البنية، فهو الذي يحمل الأثقال ويمسك البنيان، من جهة أخرى فقد كان يتم عمل القرميد وصناعة الآجر خارج أبواب المدينة، وامتدت رقابة المحتسب لتشمل كذلك الجيارين والجباسين وما يقومون به من أعمال[3].

د- صناعة الفخار:

كانت تتوفّر مدينة تلمسان في الفترة المدروسة على عدد من الأفران التي تختص بإعداد وتحضير الطين، الذي يعتبر مادة أولية في صناعة الفخار، بحيث كان الحرفيون المتخصصون في إنتاج الفخار يتمركزون بالقرب من باب العقبة، حيث توجد آثار أفران لصناعة الفخار بباب القرماديين[4]، وكان السائد في هذه الفترة أن تتمركز الأفران الخاصة بطهي الخزف، والفخار، والقرميد، والآجر خارج أسوار المدينة، أو بالقرب من أبوابها[5]، وذلك حتى لا تلحق ضررا بالسكان أو تزعجهم، وبما أنّ المادة الخبرية تُعتبر قليلة فيما يخص تحديد الأماكن التي كانت توجد بها الأفران التي تتولى تحضير وإعداد مواد البناء المختلفة، وجدنا في أحد المصادر ما له علاقة بالموضوع، حيث يذكر يحي ابن

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص296.

[2]- أحمد فريد مصطفى، المدينة الإسلامية والعمارة المعاصرة، محاضرات الموسم الثقافي الأول (1984- 1985)، مؤسسة الثقافة والفنون، المجمع الثقافي أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، ص247.

[3]- خالد عزب، أثر الحسبة في التنظيم العمراني للمدينة الإسلامية، مجلة أفاق الثقافية والتراث، العدد8، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي- الإمارات العربية المتحدة1995، ص21. لقد اشترطت مؤسسة الحسبة أن يكون البناء متسلحا بالأدوات الضرورية من زوايا وموازين وخيوط، وإذا ظهر عيب في البناء، كان عليه إصلاحه، بالإضافة كذلك إلى احترام التوقيت في العمل والإنجاز، وتوخي الدقة في تقدير مصاريف الأشغال. أنظر: ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 343.

[4]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص96.

[5]- بن سهلة ثاني سيدي مُحَّد، المرجع السابق، ص224.

خلدون أنّ السلطان المريني أبا يعقوب يوسف (685- 706هـ/1286-1307م)، عندما أراد السيطرة على مدينة تلمسان حوالي سنة 697هـ/1298م، تمركزت قواته في مكان كانت تتواجد به أفران الجير بشمال المدينة[1].

أما بالنسبة لخطوات مراحل صنع الفخار، فكان الصانع يقوم بإعداد الطينة، وتنقيتها، وتخميرها حتى تصبح جاهزة للتشكيل، مستعملا في ذلك اليد أو الدولاب والقالب، وبعد تشكيل الآنية يقوم الحرفي بتجفيفها تجفيفا طبيعيا، فتصبح تدريجيا معدة للحرق في الفرن، وتعتبر هذه آخر عملية في تشكيل الإناء[2].

تمكنت هذه الصناعة من تلبية متطلبات السكان في المدينة وكذلك البادية، حيث وفّرت مجموعة من الأواني المختلفة مثل القدور[3] التي كانت تُستعمل في طهي الطعام أو حفظ المئونة أو السوائل، مثل العسل والزيوت[4].

- تحويـل الخشـب والجلـد:

تعدّ صناعة تحويل الخشب ذات أهمية كبيرة نظرا لارتباطها بالبناء وبما توفره للسكان من حاجيات متنوعة، مثل الأبواب، والنوافذ، والكراسي، والمقاعد، وتجهيزات أخرى، في حين كانت صناعة تحويل الجلود تلبي هي الأخرى متطلبات الفئات الاجتماعية من نعال ودلاء، وكانت صناعة تحويل الخشب والجلد قد شهدت فترة ازدهار بمدينة تلمسان في الفترة الزيانية.

أ- تحويـل الخشـب:

الخشب مادة صلبة تُستخدم في العديد من المنتجات، وقد ساعدت خواصه الطبيعية على دخوله في أعمال البناء، فهو قوي، وسهل المعالجة، ويقاوم الحرارة العالية[5].

تبدأ عملية تحويل الخشب بإعداد وتهيئة القطع الخشبية عن طريق النشر باستعمال آلات حادة، لتوضع في الأخير تحت تصرف النجارين الذين يقومون بدورهم بتحويلها إلى منتجات مختلفة، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون

[1]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 231.
[2]- علي أحمد الطايش، الفنون الزخرفية الإسلامية المبكرة (في العصرين الأموي والعباسي)، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة- مصر 2000، ص 29.
[3]- في ترجمته لأبي زكرياء يحي ابن ميمون الصنهاجي الأسود (ت601هـ/1205م) من بلد أزمور بالمغرب الأقصى، ذكر التادلي في مصدره، أن هذا الأخير كان يحفر التراب من الأرض ويصنع منه القدور فيبيعها ويشتري بثمنها شعيرا يطحنه بيده ويأكله. انظر: التشوف، ص 414.
[4]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص96.
[5]- الموسوعة العربية العالمية، ج 10، ص65.

أنّ النجار يحتاج في بداية العمل إلى تفصيل الخشب، إما بخشب أصغر منه أو ألواح، ثم بعد ذلك يتم تركيب تلك الفصائل حسب الصورة المطلوبة، وبعد دمج القطع مع بعضها البعض يصبح بين يدي النجار أثاث وتجهيزات قوامها مادة الخشب[1].

ذكر ابن خلدون في المقدمة أنّ حرفة النجارة تعدّ من ضروريات العمران، ومادتها الخشب، حيث يتخذ سكان البدو منها العمد والأوتاد لخيامهم، وأما أهل الحضر فالسقف لبيوتهم، والأغلاق لأبوابهم، والكراسي لجلوسهم، وتحتاج الصناعة من أصلها إلى جزء كبير من الهندسة في جميع أصنافها، كما تحتاج إلى معرفة التناسب في المقادير إما عموما أو خصوصا، ولتتناسب المقادير لابد من الرجوع إلى المهندس[2]، إلا أن ما وفرته هذه الصناعة من أدوات بسيطة لفائدة العامة من سكان تلمسان لم تكن تتطلب إلا تقنيات وطرق بسيطة، على الرغم من أن ابن خلدون أشار إلى أن النجار الحاذق هو الذي يمتلك معرفة بأصول هذه الحرفة في الجانب المتعلق بالحساب والهندسة.

وقد ذكر الخزاعي التلمساني ما نصّه أنّ النجر معناه نحت الخشبة، نجرها ينجرها نجرا، ونجارة العود: ما انتحت منه عند النجر، والنجار: صاحب النجر، وحرفته النجارة[3].

لقد تمكن النجارون في مدينة تلمسان (7- 10هـ/13- 16م) من تلبية حاجات السكان من مصنوعات مختلفة مثل الأبواب، والنوافذ، والصناديق، والموائد، والخزائن، والمقاعد، وآلات الحياكة كالمنسج، والمرمة، والشبابيك، بالإضافة إلى الكراسي والمرافع[4]، ويبدو أنّ حرفة النجارة بمدينة تلمسان الزيانية كانت متأثرة إلى حد ما بنظيرتها الأندلسية، ويتجلى ذلك في إحدى أبواب المدرسة التاشفينية الذي يتواجد في متحف المدينة[5]، ذلك أنّ اليد اليد العاملة الأندلسية قد برعت في النقش على الخشب، وعليه فقد ازدهرت حرفة النقش على الخشب في تزيين محارب المساجد، وأخذ الفنان الحرفي التلمساني تقنيات هذه الحرفة وورثها أبا عن جد[6]، لكن تقنيات ومحتوى النقش التي تم على مستوى المنتوجات التي أشرنا إليها كانت بسيطة وعادية.

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 300. وذكر ابن الأخوة في مؤلفه ما يلي: وأما النشارون فيلزمهم المحتسب أن يعملوا على كل ورشة ثلاثة أنفس ليحد أحدهم المناشير، وإذا تعب واحد من الاثنين ناب عنه في النشر إلى أن يأخذ صاحبه راحة. أنظر: معالم القرية، ص 344.

[2]- المصدر السابق، ص ص 299- 300.

[3]- الخزاعي التلمساني، المصدر السابق، ص711.

[4]- محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص18.

[5]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص98.

[6]- بن عمار محمد، حرفة النقش على الخشب في مدينة تلمسان، دراسة تاريخية وفنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان 2010/2009 ، ص ص 176-177.

اعتمد النجار في عمله على أدوات مختلفة منها ما يكون من صنع الحداد، مثل المنشار والفأس[1]، والمطرقة الخشبية التي استعملت لأعمال الدق، والأزاميل بمختلف أنواعها والتي كانت ذات مقابض خشبية وأظفارها متنوعة، منها المنبسط، ومنها المستقيم، ومنها المحدب[2]، والمقلع الذي يقلع به المسامير من الخشب[3].

اعتبرت الورشات الصناعية المكان الذي مارس فيه النجار عمله، بالإضافة إلى بعض الدكاكين الصغيرة داخل المجال الحضري للمدينة، وفي هذا السياق كانت كل ورشة تحتضن عددا من العمال حيث نجد النشار والنقاش والمطعم والخراط والدهان، وعلى رأس كل هؤلاء نجد المعلم أو صاحب الورشة الذي يشرف عليهم جميعا[4].

إنّ الإشارات المصدرية قليلة فيما يخص أماكن تمركز النجارين، غير أنّ هناك من أشار إلى أنه كان هناك مسجد في مدينة تلمسان يسمى بمسجد الخراطين، ويبدو أنّ اسم هذا الجامع قد اشتق من الخراطين الذين كانوا يزاولون حرفتهم بالقرب من الجامع المذكور[5]، وبالرغم من أن عمل النجارين في الخرط يندرج تحت الحرف والصنائع الكمالية المركبة وهو ما خصصنا له فصلا مستقلا من هذه الدراسة، إلا أن التداخل والتجانس أحيانا بين بعض الصنائع من شأنه أن يعطينا فكرة أولية عن تمركز صناعة ما ضمن المجال الحرفي بالمدينة الإسلامية الوسيطة.

ب- تحويـل الجلـد:

كانت هذه الصناعة معروفة في كثير من مدن الغرب الإسلامي منذ فترة بعيدة، إلا أنها شهدت انتعاشا ملحوظا في بلاد المغرب الإسلامي خلال الفترة المدروسة، وبمدينة تلمسان بصورة خاصة، حيث يبدو أنّ هذه الصناعة قد عرفت رواجا بالمدينة إلى درجة أنها أصبحت تموّل كثيرا من المناطق الأخرى في بلاد المغرب والسودان الغربي بمنتوجاتها المختلفة[6]، وعليه يمكن القول بأن مدينة تلمسان اكتسبت بفضل هذه الصناعة شهرة واسعة تعدّت رقعتها الجغرافية وشكلت موردا للعديد من الورشات الصناعية بالمدينة.

---

[1]- واضح الصمد، المرجع السابق، ص19.

[2]- بن عمار محمّد، المرجع السابق، ص180.

[3]- صلاح حسين العبيدي، الصناع (النجارون) ومساهمتهم في بناء الحضارة العربية كما تصورها الآثار في العصر العباسي، مجلة كلية الآداب، العدد 34- بغداد 1986، ص183.

[4]- المرجع نفسه، ص177.

[5]- ابن مريم، المصدر السابق، ص 391. أنظر أيضا: محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص16.

[6]- بغداد غربي، العلاقات التجارية للدولة الموحدية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران(1) 2014/2015، ص49.

إن أول عمل يقوم به الحرفي هو نزع الصوف والشعر من جلود الحيوانات، مثل الماشية، والبقر، والماعز، وفي بعض الأحيان كان هؤلاء الحرفيون يشتغلون على جلود الإبل أيضا[1]، ثم بعد ذلك كان الصناع يقومون بتنظيف هذه الجلود من الأوساخ والشوائب المختلفة باستعمال الماء، وكانت مادة الجير من بين المواد التي استعملت في نتف الصوف والشعر من الجلد بسهولة تامة، كما استعمل هؤلاء الحرفيين مواد أخرى تساعد على حفظ الجلد ومنعه من التلف، مثل العفن وغيره من مواد نباتية[2]، ومن المحتمل جدا أنّ تهيئة الجلود على يد الحرفيين كانت تتم بالقرب من الأودية القريبة من المدينة، أي خارج أسوار تلمسان، وذلك بالنظر إلى الرائحة النتنة التي كانت تصاحب هذا النوع من النشاط الحرفي.

من بين الأنشطة المتعلقة بتحويل الجلد نجد ما يعرف بالخرازة، وهذه الأخيرة هي حرفة الخراز، وهو صانع الخرز، ومن حرفته خياطة الجلد[3]، وكان هؤلاء الخرازون يقومون بشراء الجلود بعد تهيئتها ويصنعون منها أحذية كانت تعرف بالبلاغي، منها ما ينتعله الرجال، ومنها ما تنتعله النساء، وهي ثلاثة أنواع: المسرحة لأهل البادية، والمشرجلة للحضر، والريحية للنساء، كما تم صنع أحذية أخرى، مثل الخفاف، والسندلة، والنعال، والتي كانت مخصصة في الغالب للفئات الواسعة من سكان تلمسان والبوادي القريبة منها، وكان يسوّق البعض من هذه المصنوعات في بلاد السودان الغربي في الفترة متناول الدراسة[4].

اعتمد الخرازون على أدوات تمكنهم من صنع أحذية بسيطة لسكان المدينة وباديتها، مثل الإبرة، والمقص، وبعض الآلات الحادة، وتشير إحدى الدراسات إلى أنّ الخرازين قد زاولوا حرفتهم في دكاكين بحي القيسرية الحالي[5].

إلى جانب محترفي الخرازة، ظهرت الدكاكين التي عمل أصحابها على إصلاح أحذية السكان، وقد عُرف هؤلاء بالإسكافيين، ومن الأدوات التي كانت تحت أيدي هذه الفئة الجلد، والخيط، والإبرة[6]، إلا أنّ الإشارات المصدرية لم تتطرق إلى أماكن انتشارهم في المدينة، لكن من المحتمل جدا أن تكون دكاكين هؤلاء قريبة من دكاكين الخرازين نظرا للتشابه بين الحرفتين بالإضافة إلى أنهما يكملان بعضهما البعض.

---

[1] - Richard (L), Op.cit, PP 55-56.

[2]- واضح الصمد، المرجع السابق، ص234.

[3]- المعجم الوسيط، ص226.

[4]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص ص 93- 94.

[5]- مُحَّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص12.

[6]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 73.

لقد أمدّتنا كتب الحسبة ببعض التوجيهات والتعليمات التي كان على الإسكافيين ومعهم الخرازين التقيد بها في نشاطهم الحرفي، ومن جملة ذلك ألا يكثر هؤلاء في حشو الخرق البالية فيما بين البشتيك والبطانة، ولا بين النعل والظهارة، وألا يشدوا نعلا قد أحرقته الدباغة، ولا فطيرا لم ينضج، كما أنّ عليهم أن يحكموا إبرام الخيط وألا يطولوه أكثر من ذراع، وقد طلب المحتسب من الإسكافيين والخرازين عدم استعمال شعر الخنزير في الخياطة، وأنه ينبغي عليهم الاستعانة في عملهم بقلب الكتان[1]، ولعل في هذه التوجيهات ما يؤشر على العمل الذي كان يقوم به المحتسب وهو مراقبة نشاط الحرفيين الذين يمارسون الغش والتدليس، فيتأثر من جراء ذلك عامة المسلمين.

عند استعراضنا في هذا الفصل للأنشطة الحرفية الضرورية البسيطة، تبيّن لنا كم كانت هذه الحرف والصنائع مهمة بالنسبة للمجتمع التلمساني، لأنها كانت تستهدف فئات واسعة من سكان المدينة وباديتها، وقد استطاع هذا النوع من الحرف أيضا استقطاب يد عاملة كبيرة، ذلك أنها لم تكن تتطلب مواد يصعب الحصول عليها أو تقنيات معقدة، بل اعتمدت على وسائل بسيطة ومتوفرة محليا، وهو الأمر الذي ساعد على رواجها وكثرة زبائنها، وعليه يمكن القول بأنّ أسعار منتوجاتها كانت مقبولة، وهو ما انعكس إيجابا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بتلمسان الزيانية، وفي الوقت نفسه استفادت خزينة الدولة من مداخيل مالية معتبرة.

يمكن أن نعتبر المجال الذي كان يحيط بحاضرة تلمسان في الفترة المدروسة عاملا مؤثرا في استمرار الأنشطة الحرفية الضرورية البسيطة، حيث كان هذا المجال يوفّر للصناع، على اختلاف تخصصاتهم، المواد الأولية، مثل الحديد، والخشب، والفضة، والحبوب، والزيتون، والقطن، والصوف، ومواد أخرى استفادت منها الحرف والصنائع الفلاحية، والغذائية، والنسيجية على وجه الخصوص، وفي المقابل كان يحصل سكان بادية تلمسان على كثير من منتوجات هؤلاء الحرفيين كلما دخلوا المدينة للإتجار بها.

خلقت الحرف والصنائع الضرورية البسيطة حركية واسعة بمدينة تلمسان الزيانية، حيث انتعشت الأسواق والورشات الحرفية، وهو ما ساعد على انتعاش حرف أخرى على صلة بالحياة الاقتصادية، مثل الحمل، والدلالة، والحراسة، والسقاية، والحجامة، والبيطرة، وقد استفاد هؤلاء العمال من الحيوية والنشاط داخل أسوار المدينة، وبالتالي قدّموا خدماتهم لصالح فئات اجتماعية كثيرة، ويمكن أن نعتبر عملهم مكملا لما كان يقوم به حرفيون آخرون ورافدا له، وهو ما يعني أنّ وجودهم قد أصبح ضروريا ولا بد منه.

---

[1]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 233. وأيضا: الشيزري، المصدر السابق، ص 73.

لقد ساهمت الحرف والصنائع الضرورية البسيطة في الحركة العمرانية التي شهدتها مدينة تلمسان، حيث كان يقع على عاتق الحرفيين، الذين لهم علاقة بأشغال البناء، توفير المادة الأولية للبناء، ثم فيما بعد المساهمة في عمليات التشييد التي شهدتها المدينة، حيث تمّ الجزء الأكبر من التوسع العمراني الذي عرفته تلمسان الزيانية بجهود وسواعد هؤلاء الحرفيين.

أما بالنسبة لما يرتبط بصناعة الجلود والخشب، فكانت هي الأخرى تقدّم خدماتها للأفراد البسطاء في المقام الأول، ونلاحظ في هذا السياق بأنه كلما عرفت أشغال البناء توسعا كلما كان ذلك مشجعا وحافزا للنجارين في زيادة نشاطهم. أما فيما يخص صناعة الجلود، فيلاحَظ أنها كانت تستجيب لحاجيات كثيرة من فئات المجتمع، وقد استطاعت هذه الأخيرة أن تساهم في زيادة فعالية الحرف والصنائع الضرورية البسيطة، وأن تكون أحد مكوناتها الرئيسية

الفصل الرابع

الحرف والصنائع الكمالية والمركبة

تندرج تحت مسمى "الحرف والصنائع الكمالية المركبة" الأنشطة التي لها علاقة بالمجتمع الذي بلغ درجة عالية من التحضر والتمدن؛ استنادا إلى الرؤية الخلدونية التي تأخذ بعين الاعتبار ثنائية البدو والحضر، وهو الأمر الذي ينطبق إلى حد ما مع ما شهدته مدن الغرب الإسلامي الوسيط على الأقل من القرن 7هـ/10م إلى القرن 10هـ/16م، ويأتي في طليعة هذه المدن تلمسان وفاس.

وعلى هذا الأساس، سنلاحظ بأنّ الأنشطة الحرفية التي تتعلق بالبناء والزخرفة ستشهد حركة واسعة نتيجة التحول الذي طرأ على المجتمع التلمساني، بعد أن قطع شوطا مهما في التحضر[1] مدعوما بمعطيات داخلية وخارجية؛ مثلت رافدا مهما لنمط العيش الذي بدأت تتعود عليه بعض الفئات الاجتماعية من سكان المدينة، والتي وجدت في هذا التحول فرصة سانحة للتأنق، مستفيدة من أوضاعها المستقرة وحالتها المادية المناسبة، وهو الأمر الذي دفع بالجماعة الحرفية بتلمسان إلى بذل مزيد من الجهد والمهارة التي تطلبها هذا النوع من الأعمال والأنشطة.

سنحاول في هذا الفصل كذلك أن نستعرض الجهود التي قام بها الحرفيون والصناع فيما يخص صناعة النسيج التي تعتبر بحق عنوانا لإبراز مظاهر التأنق، عندما يتم التركيز والاهتمام بالأعمال المختلفة التي استخدمت مادة الحرير والطرز بما توفّر من أسلاك الذهب والفضة، فإذا انتقلنا إلى ما يرتبط بصناعة الجلود والمعادن سيتضح الأمر أكثر فأكثر، ولعل إبداع الحرفيين والصناع في صناعة وخياطة السروج ومستلزمات الخيل هو أكبر دليل على ما بلغته الرفاهية بمدينة تلمسان الزيانية.

وفي خاتمة هذا الفصل، سننتقل إلى إبراز النشاطات الحرفية التي تخص عمل الوراقين، حيث سنستعرض جهود هؤلاء المتعلقة بحرفة تسفير الكتب وتزويقها؛ بما يتناسب والأهمية التي كان يحظى بها العلم في الدولة الزيانية، وليس ببعيد عن الأنشطة المذكورة، فإنّ جهود وأعمال الحرفيين ستستمر في البروز مع حرفة التطبيب وصناعة العطور كلما ساعدت المعطيات الداخلية والخارجية على ذلك.

[1]- يحيلنا المتن إلى ما ذكره ابن خلدون بخصوص تلمسان عندما نزلها آل زيان. أنظر: العبر، ج7، ص 105. وتدعيما لكلام ابن خلدون، يقول ابن الخطيب، لسان الدين: وما أدراك ما تلمسان؟ قاعدة الملك، وواسطة السلك، وقلادة النحر، وحاضرة البر والبحر، أسندت إلى الليل ظهرا، وأفصحت بالفخر جهرا، وأصبحت للغرب بابا، ولركاب الحج ركابا، ولدور العلماء والصالحين صدفا، حسناء تسبي العقول بين التقنع والسفور، شمخت بأنف الحصانة والإباية، كلما مرت عليها الأيام استجد شبابها، وأينع جنابها. أنظر: ابن الخطيب، كناسة الدكان بعد انتفال السكان، تحقيق: محمّد كمال شبانة، مراجعة: حسن محمود، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي للطباعة – مصر، ص ص 67 – 68. وعليه يستنتج من كلام ابن خلدون ومعه ابن الخطيب، بأن مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية كانت حاضرة ملك تشد إليها الأنظار في مجالات شتى خاصة في المجال العمراني.

زخرفة المباني والفخار:

احتاجت دور الطبقة الخاصة والأعيان من أهل تلمسان إلى عمل كثير من الحرفيين والصناع في مجال البناء والزخرفة بالنظر إلى انتشار مظاهر الأبهة والترف عند هذه الفئة من سكان المدينة، فقامت هده الأخيرة باستدعاء الحرفيين واليد العاملة الماهرة، وطلبت منهم أن يوظفوا مهاراتهم وخبراتهم في بناء الدور بشكل يستجيب لرغبة العائلات الغنية في أن تكون لها منازل تختلف عن باقي الفئات الاجتماعية الأخرى، ثم بعد ذلك يتم زخرفتها باستعمال الجبص والرخام والفسيفساء والزليج والخشب[1].

أما بخصوص الأنشطة الحرفية المتعلقة بالفخار، فيظهر أن عمل الفخارين لم يستثن الطبقة الخاصة التي كانت تقيم في المدينة من المصنوعات الفخارية التي اقتنتها هذه الفئة لصالحها، وهي الأواني التي صنعت خصيصا لها بالنظر إلى المواد وطرق التزيين والزخرفة التي تجلت فيها مهارة الحرفيين والصناع.

– زخرفة المباني:

تطلّب هذا العمل تضافر جهود عدد من الحرفيين والصناع، مثل البنائين والنجارين، بالإضافة إلى عدد آخر من الحرفيين الذين كانت تقع على عاتقهم زخرفة هذه المباني وتحضير المواد اللازمة لفرش الأرضيات وتلبيس الجدران، وبشكل عام فقد كانت تُعتبر هذه الأعمال المنجزة والأنشطة المختلفة من مظاهر الترف والتأنق؛ التي كانت مطلوبة بكثرة من الطبقة الخاصة والعائلات الغنية من سكان تلمسان.

أ– تخطيط الدُّور والمنازل:

قبل التطرق إلى تخطيط البيت التلمساني – خلال الفترة الزيانية – لا بد من التنويه إلى أنّ المصادر التاريخية في هذا الجانب تفتقر إلى المادة الخام؛ التي يحتاجها الباحث لإعطاء صورة مكتملة عن تصميم وتخطيط الدور خلال الفترة متناول الدراسة[2].

لكن وبما أنّ العمارة الإسلامية تكاد تكون متشابهة في معظم مناطق العالم الإسلامي، – حيث كانت تحكمها ضوابط مشتركة تجعلها ذات سمات تكاد تكون واحدة – فإنّ منازل تلمسان خلال الفترة الزيانية لم تختلف

---

[1]– ابن خلدون، المقدمة، ج5، ص 149.

[2]– مهتاري زرقة فايزة، المسكن التقليدي في تلمسان خلال العهد الزياني (دراسة تاريخية أثرية)، دورية كان تاريخية، العدد 28، السنة الثامنة/يونيو 2015، دار ناشري للنشر الإلكتروني– الكويت2015، ص94.

من حيث الشكل ونمط البناء عن منازل المغرب الأقصى أو المغرب الأدنى في الفترة موضوع الدراسة، وعليه يمكن القول أنّ تصميم الدُّور والمنازل بمدينة تلمسان الزيانية كان يخضع لضوابط ومعالم المدينة الإسلامية، والتي تتشابه فيما بينها من حيث التخطيط وكذلك الزخرفة[1]، وفي هذا الإطار، هناك من الدارسين من يرى أنّ تخطيط المسجد الجامع في المدينة الإسلامية كان له أثر بارز في تصميم الدور والمنازل في مدن المسلمين شرقا وغربا بشكل عام، حيث أصبحت الدار مربعة الشكل يتوسطها فناء، أشبه ما يكون بصحن الجامع، وعلى هذا الفناء تتفتح أبواب الحجرات، فكأن صحن الدار هو المتنفس لها، فهو الذي يمدها بالشمس، والضوء، والهواء، وهو بذلك يبعدها عن أعين الغرباء[2]، مراعاةً للخصوصية والحرمة التي أقرها الشرع الإسلامي.

بالنسبة لتصميم وتخطيط البيت التلمساني، خلال العهد الزياني، فيظهر بأنه كان يتكون من عناصر وأجزاء مختلفة يؤدي كلٌ منها وظيفة معينة، فقد يكون شكل البيت مربعا أو مستطيلا حسب ما يراه أحد الدارسين[3]، أما بالنسبة لمدخل البيت فقد كان في الغالب مستطيل الشكل، ومستقيما، ومنكسرا على شكل حرف (L) بالفرنسية[4]، وكان مدخل البيت يؤدي إلى الفناء الذي كان يتوسط المنزل[5]، والذي يعد مكان مركزيا مفتوحا تتمفصل حوله حجرات المنزل[6]، ومن التكوينات المعمارية الأخرى التي شكلت المنزل التلمساني: السلالم، والمطبخ، وبيت الطهارة، وفي هذا الخصوص، هناك من الباحثين من يرى أنّ المناخ الذي يسود البلاد الإسلامية (المناخ المعتدل أو الحار) كان له الأثر البارز في تخطيط المنزل الإسلامي[7]، وبالنظر إلى التخريب والهدم الذي تعرضت له الدور بتلمسان خلال الفترة المدروسة أو بعدها، سيكون من المفيد لو قام بعض المتخصصين في الأثار بالتنقيب وإجراء مسح شامل يستهدف المواقع العتيقة بالمدينة للكشف عن بعض التفاصيل المتعلقة بتخطيط الدور والمنازل.

كانت المنازل والدُّور بمدينة تلمسان الزيانية موجودة ومنتظمة على طول الشوارع، والدروب، والأزقة[8]، وكانت تتكون من طابق أو طابقين في الغالب الأعمّ، وبالنظر إلى الفروق المختلفة في الدخل، فإنّ مساكن الفئة الميسورة كانت تتكون من عدة طوابق، وكانت تُبنى بمواد بناء رفيعة، أما منازل العامة الفئة الفقيرة فكانت تتكون من

[1]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص119.
[2]- سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 61 – 62.
[3]- حسين رحوي، المرجع السابق، ص180.
[4]- مهتاري زرقة فايزة، المرجع السابق، ص95.
[5]- بريشي درويش، المرجع السابق، ص48.
[6]- حسين رحوي، المرجع السابق، ص181.
[7]- عبد العزيز لعرج، المرجع السابق، ص 89.
[8]- بن حمو محمَّد، المرجع السابق، ص45.

طابق أرضي، ولا تكتسي أي مظهر جمالي من الخارج أو الداخل، في حين كان يسكن بعض الأولياء والمتصوفة من سكان المدينة في منزل صغير كان يُعرف بالدويرة[1].

أشارت المصادر التاريخية إلى أنّ الرخاء الاقتصادي الذي شهدته مدينة تلمسان خلال هذه الفترة؛ جعل أهل المدينة يتأنقون في المسكن والملبس وغيرها من الأمور الأخرى، حيث ذكر ابن خلدون أنّ بعض الأفراد من كبار وأعيان المدينة كانوا يسكنون في منازل فخمة تتكون من غرف عديدة، وكان يسكن مع هؤلاء أولادهم وخدمهم، وكانت جدران هذه الدُّور مبنية بالحجارة ويلحّم بينها بالكلس، ويعالى عليها بالأصبغة والجبس، ويبالغ في كل ذلك بالتنجيد والتنميق إظهارا للبساطة في العناية بالمأوى، أما بالنسبة للفقراء فمنهم من كان يبني الدويرة والبيوت لنفسه، وسكنه، وولده[2].

كانت المنازل والدُّور متقاربة، شأنها في ذلك شأن المنازل في معظم الأمصار الإسلامية، خاصة الحواضر منها، ونتيجة لهذا التقارب فقد كانت أسطح هذه الدُّور تكاد تتلاصق بغرض حمايتها من أشعة الشمس في فصل الصيف، فضيق الممرات يجعلها مظللة طول النهار، كما يؤدي تعرجها وانتهاؤها إلى نهاية مسدودة إلى الحفاظ على الهواء البارد المتبقي في الليل[3].

يُعتبر مبدأ الخصوصية أحد أهم المبادئ التي طُبقت في أسلوب تصميم المسكن الإسلامي، فلم يكن يُسمح مثلا بفتح النوافذ إلا في المنازل المطلة على الشوارع العامة، وكان الحرص شديدا على ألا تفسد هذه النوافذ خصوصية هذه المنازل بالكشف[4]، وعليه فقد لجأ المعماري المسلم إلى عمل الفتحات المطلة على الفراغات الخارجية[5]؛ بواسطة مخمل يسمى مشربية مصنوعة من مادة الخشب؛ والتي مكنت أهل المنزل من النظر إلى الخارج دون أن يراهم أحد، وعملت هذه الفتحات – في الوقت نفسه – على التخفيف من حدة الضوء وحرارة الشمس صيفا داخل البيت، كما

---

[1]– بريشي درويش، المرجع السابق، ص48.

[2]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص295.

[3]– الصادق قرفية وجمال الدين قسوم، دور تصميم المسكن العربي القديم في تحسين بيئة الإنسان، مجلة التواصل، العدد 26/جوان 2010، جامعة باجي مختار– عنابة 2010، ص254.

[4]– محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص305.

[5]– تعني هذه العبارة " **الفراغات الخارجية** " الكوة، وهي الخرق في الجدار يدخل منه الهواء والضوء. أنظر: المعجم الوسيط، ص 806. ويقصد **بالكوة** في في المصطلح الأثري المعماري، فتحة صغيرة نافذة في سور أو جدار لإدخال النور والهواء، وقد اعتاد المعمار المسلم أن يجعل هذه الكوات في الأجزاء العلوية من الجدران حتى لا تكون سببا في كشف عورات الناس. أنظر: عاصم محمد رزق، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر 2000، ص 257.

سمحت بإدخال قدر كافٍ من الضوء والهواء إلى البيت[1]، وبما أنّ نمط الحياة في المجتمع الإسلامي يفرض حياة موجهة إلى الداخل، فقد كانت تتواجد الفتحات وكل التحليات المعمارية والفنية محشوة داخل المنزل الذي ينفتح في الداخل على الفناء، والذي يُعد مكانا مركزيا مفتوحا تتمفصل حوله حجرات المنزل[2].

كان الحرفيون والصناع المتخصصون في البناء والزخرفة على استعداد تام لتلبية مطالب فئة معينة من سكان مدينة تلمسان، خاصة الأغنياء منهم، حيث عمل هؤلاء الحرفيون على أن تكون منازل هذه الفئة متميزة عن غيرها في التصميم أو الزخرفة من الداخل باستعمال مواد البناء والزخرفة التي تناسب مظاهر الترف والأبهة، وبما أن مدينة تلمسان استقرت فيها جالية أندلسية، فمن المحتمل جدا أن يكون لليد العاملة هذه إسهام في عمليات البناء والزخرفة التي شهدتها دور ومنازل الطبقة الخاصة بالمدينة، كما أن تواجد عدد من الأسرى المسيحيين بتلمسان في العهد الزياني من شأنه المساهمة في الأعمال المرتبطة بالبناء والزخرفة وكنا قد أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من هذا الباب.

ب- فـرش الزليــج:

يُطلق مصطلح الزليج على تلك القطع الخزفية متعددة الأشكال والألوان، والتي تستعمل لتبليط الأرضيات وكسوة الأجزاء السفلية من جدران المنازل، وقد استُعمل الزليج في بلاد المغرب الأوسط خلال فترة حكم الدولة الحمادية (408- 547هـ/1018- 1142م)، وتوسّع استخدامه في العمارة الإسلامية بعد ذلك، خاصة في الفترة التي حكمت فيها الدولة الزيانية (633- 962هـ/1235- 1554م) المغرب الأوسط، حيث تم العثور على ورشات ومعامل لصناعة الزليج في المدينة خلال الفترة قيد الدراسة[3].

ازدهرت صناعة الزليج بمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، ومما يدل على ذلك استعمالها في تزيين وفرش أرضيات المعالم الوقفية خاصة المدارس، كما بيّنا ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة، لكن يبدو أنّ الحرفيين والصناع المتخصصين في فرش الأرضيات وأسفل الجدران بمادة الزليج كانوا مطلوبين كذلك من طرف الفئة الغنية وكبار الأعيان بالمدينة، وقد أشارت بعض الدراسات – في هذا الصدد – إلى أنّ دُور ومنازل هذه الفئة كانت تُفْرَش بالزليج، حيث استُعملت هذه المادة كذلك في تزيين أسفل الجدران[4].

---

[1]- الصادق قرفية وجمال الدين قسوم، المرجع السابق، ص256.

[2]- حسين رحوي، المرجع السابق، ص181.

[3]- عولمي محمّد لخضر، المرجع السابق، ص 47-51.

[4]- بريشي درويش، المرجع السابق، ص48.

يقوم الحرفيون والصناع في البناء والزخرفة بقطع وقص الزليج المنقوش على هيئة زخارف مطلوبة، ثم يثبتونه على السطح، ويسمى المعلم الذي يقطع الزليج بأشكاله الزخرفية باسم النقاش، أما الصانع الذي يقوم بتركيب القطع في شكلها الزخرفي فوق السطح فيُعرف باسم الفرّاش، لأنه يفرشها على السطح المراد زخرفته وكسوته بالزليج[1].

استعمل الحرفيون المتخصصون في البناء مواد مختلفة تساعدهم في عمل الزليج، منها الماء والكلس، لتحضير العجينة وتثبيت قطع الزليج على الأرضيات، وكانت المطرقة من الأدوات الضرورية في مثل هذه الأعمال.

ج- عمـل الرخـام:

الرخام ضرب من الحجر يتكون من كربونات الكلسيوم المتبلور الموجودة في الطبيعة، ويمكن صقل سطحها بسهولة، والرَّخام هو صاقل الرخام وبائعه[2]، وقد كان الرخام مستعملا بشكل واسع في العمارة الإسلامية خلال القرون الخمسة الأولى لكسوة الجدران، خاصة الأجزاء السفلية منها، ويلاحَظ بأنه قد اقتصر استعمال هذه المادة على الأعمدة وتيجانها، ونافورات المياه، بالإضافة كذلك إلى تبليط الأرضيات في مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية[3].

اقتصر فرش أرضيات الدُّور والمنازل في تلمسان الزيانية على فئة الأغنياء دون غيرهم، حيث يلاحَظ في هذا الصدد أنّ جدران دُور هؤلاء كانت تكسى بالزليج، أما الأرضيات فكانت تبلّط بالرخام[4].

وبالنظر إلى تناسب مستويات العمارة مع مستويات المعيشة، فإنّ "ابن خلدون" لا يُغفل القيمة الجمالية للبناء – بعد استيفاء دوره الوظيفي – فيطنب في الحديث عن عمليات التزويق والتنميق حسب ما شاهده في قصور الأمراء والوجهاء في عهده، حيث يقول: "ومن صناعة البناء ما يرجع إلى التنميق والتزيين، كما تصنع من فوق الحيطان الأشكال المجسمة من الجص بعقد الماء، ثم يُرفع مجسد وفيه بقية البلل، فيشكل على التناسب تخريما بمثاقب الحديد إلى أن يبقى له رونق ورواء، وربما عولي على الحيطان أيضا بقطع الرخام أو بالآجر أو الخزف أو الصدف أو السبج، يفصل أجزاء متجانسة أو مختلفة"[5]، وفي المنحى نفسه، يذكر كذلك بأنّ الدول والأمصار في بداية عهدها

---

[1]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية، ج4، ص366.

[2]- المعجم الوسيط، ص336.

[3]- عولمي مُحمَّد لخضر، المرجع السابق، ص 58.

[4]- مهتاري زرقة فائزة، المرجع السابق، ص94. انظر كذلك: بريشي درويش، المرجع السابق، ص48.

[5]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص297. وأيضا: أحمد الحمروني، صناعة البناء في مقدمة ابن خلدون، مجلة الحياة الثقافية، العدد 176/ أكتوبر 2006- تونس، ص80.

تكون بعيدة كل البعد عن التأنق في البناء، فيمكن بالتالي استعمال الزليج، وتؤدي كثرة ساكنيها إلى كثرة الآلات والصناع، فيتم اللجوء إلى التأنق في البناء باستعمال الحجر والرخام[1].

يتبين مما سبق ذكره بأنّ استخدام مادة الرخام قد تم في مجالات عدة، خاصة في البنايات الوقفية مثل المدارس والمساجد، حيث تم تزيين الأعمدة والتيجان بالرخام، وكنا قد تطرقنا لذلك سابقا، كما تم تبليط الساحات أيضا، واستعمل الرخام كذلك لتزيين أطر المداخل، والنوافذ، والسلالم بالنسبة لبعض الدُّور في المدينة[2].

لقد كان حظ استعمال مادة الرخام في تبليط أرضيات المنازل في تلمسان، خلال الفترة المدروسة، من الدراسة قليلا، وذلك بالنظر إلى قلة المادة الخبرية التي وردت في المصادر التاريخية من جهة، بالإضافة إلى قلة الأبحاث الأثرية المهتمة بالتنقيب في تراثنا المادي من جهة أخرى، إلا أنّ هذا لا ينفي وجود حرفيين تخصصوا في عمل الرخام، خاصة داخل الدُّور والمنازل، وتكفي الإشارات التي أوردها ابن خلدون للدلالة على ذلك، بالإضافة إلى أنه توجد دراسة حديثة أشارت إلى أنّ مجموعة من البنائين المتخصصين في تقطيع الرخام؛ كانت تعمل ببعض المنازل والبيوت الراقية في تلمسان الزيانية، وكان هناك حرفيون أيضا ممن كانوا يزيّنون الدُّور بالفسيفساء[3]، وهو ما يفيد بأن منازل الطبقة الخاصة من الأغنياء والأمراء كانت هي الجهة المستفيدة من أعمال هؤلاء الحرفيين.

تطلّب عمل الرخام مهارة من الحرفيين المتخصصين في فرش الأرضيات بهذه المادة، حيث كان عليهم في المرحلة الأولى استخراج الرخام من المحاجر الموجودة، وفي مرحلة تالية كان ينبغي عليهم العمل على تشكيل وتصنيع هذه المادة داخل الورشة؛ حيث يستخدم الحرفيون تقنيات معروفة وهي القطع، والحز، والطرق[4]، لتأتي بعد ذلك المرحلة الأخيرة وهي فرش الأرضيات والتكوينات المعمارية الأخرى التي يدخل الرخام في تزيينها، وكانت هذه الأخيرة تتطلب مهارة في قياس وتسوية الحيطان والأرضيات، وكما يقول ابن خلدون: "كان لابد للصانع والحرفي أن تكون له معرفة ودراية بأشياء من الهندسة"[5].

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص205.

[2]- خيرة بن بلة وآخرون، زوايا ومدارس الجزائر، دراسة أثرية معمارية فنية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر2014، ص ص 131-132. على الرغم من أن فئة البنائين استعملت مادة الرخام لتزيين دور ومنازل الطبقة الخاصة من سكان المدينة، لكن مع ذلك يمكن القول بأن استخدام الرخام ظل محدودا بالنظر إلى اعتبارات أهمها تكلفته الكبيرة مقارنة بمواد البناء الأخرى، بالإضافة إلى أن المادة الخبرية تعتبر قليلة جدا فيما يخص الأعمال المرتبطة باستخدام الرخام داخل الدور بتلمسان، وبالتالي يبقى المسح والتنقيب الأثري السبيل الوحيد للكشف عن التفاصيل.

[3] - Richard (L) op.cit, P 56.

[4]- خيرة بن بلة وآخرون، المرجع السابق، ص ص 131-132.

[5]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص298.

د- نقـش الجبـص:

لقد كانت مادة الجبص معروفة في بلاد المشرق الإسلامي منذ العهود المبكرة لظهور الإسلام، وعرفت بلاد المغرب الإسلامي – هي الأخرى – مادة الجبص منذ عهد مبكر أيضا، وهناك من يرى أنّ تأثيرات تقنيات استعمال هذه المادة قد انتقلت من المشرق إلى المغرب؛ في إطار التواصل الحضاري بين مدن العالم الإسلامي وقتئذ وبحلول القرنين 7هـ و8هـ (13و14م). وخلال الفترة التي سيطر فيها الزيانيون على مدينة تلمسان، بدأ الاهتمام يزداد أكثر بملء الفراغات، وبالتالي بروز عناصر زخرفية جديدة كالمروحة الملساء، كما ازداد استعمال الكتابة النسخية[1].

كان يتم هذا العمل في المعالم الوقفية – كما سبق وأشرنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة – إلا أنه يعطينا على الأقل صورة أولية عن بداية الاهتمام بمادة الجبص في عمليات التزويق والتنميق في المباني الزيانية، وهو الأمر الذي أشار إليه ابن خلدون عندما ذكر بأنّ هناك من أصحاب الفئة الغنية من كان يقوم بتشييد الدُّور الكبيرة مستعملا في ذلك الحجارة للجدران، مع اللجوء كذلك إلى مادة الجبص لإضفاء نوع من الزينة والأبهة[2]، وتدل هذه العبارة على أنّ هناك من الحرفيين أو الجباصين من كانت مهمته تزيين مباني هذه الفئة من سكان المدينة.

في ظل غياب المعطيات والشواهد التاريخية التي تشير إلى استعمال الجبص في تزيين البيوت التلمسانية، لا يبقى لنا إلا الرجوع إلى ما ذكره ابن خلدون في مقدمته، والتي أشار فيها إلى أنّ بعض الأسر الغنية قد استعانت بخبرة الجباصين في تزيين بيوتها، مما يعني أنّ هؤلاء قد وجدوا في هذه المادة الرخوة قابلية لامتصاص رطوبة الهواء، كما أنها تعكس أشعة الشمس مما يخفف من الأعمال الحرارية على المبنى، ولعل من فوائد تغطية الحوائط الطينية بالجبص أنها تعمل كطبقة عازلة بينها وبين المطر، ولم يكن هذا الأمر ليغيب عن بال الحرفيين والصناع بالمدينة[3].

لقد استُعمل الجبص في مواطن عديدة بالنسبة للمباني والدُّور بمدينة تلمسان الزيانية، حيث كثر استعماله في طلاء جدران البيوت[4]، بالإضافة إلى أنه استعمل في أماكن أخرى، إلا أنّ المصادر التي أرّخت للدولة الزيانية لم تسعفنا بكثير من المعلومات في هذا الجانب.

1- حملاوي علي، الزخرفة الجصية بين التطور والانحطاط في المباني الإسلامية في الجزائر (ق 4- 8هـ/ 10م- 14م)، مجلة الدراسات الأثرية، العدد 1- جامعة الجزائر 1992، ص 60،57.

2- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص295.

3- يحي وزيري، المرجع السابق، ص ص 109- 110.

4- عولمي محمّد لخضر، المرجع السابق، ص45.

أما بالنسبة لمراحل وتقنيات تحضير مادة الجبص من قبل الورشات الحرفية والعاملين فيها، فالخطوة الأولى تبدأ بغربلة الجبص بعناية كبيرة باستعمال المنخل المناسب، ثم يضاف إليه المرمر ويخلط الكل بالماء في أوعية صغيرة، وللحصول على مادة قابلة للتشكيل والنحت، يُستعمل في هذا الخليط مكيال من الجبص ومكيالان من الماء، ثم تأتي مرحلة الخلط والدعك، ليوضع بعد ذلك على المكان المراد زخرفته، وبعدها يأتي الدور على المعلم لرسم تصميم للزخرفة مستعملا أدوات مثل المسطرة والفرجار[1]، وهناك من كان يستعمل الإزميل لرسم الأشكال الزخرفية المختلفة[2]، وهي الأنشطة والأعمال التي أنجزت على يد حرفيين متخصصين في معالجة وتشكيل الطين والأتربة.

كانت أعمال الحرفيين الذين تخصصوا في عمل الجبص عديدة ومتنوعة شملت المباني الوقفية وكذلك الدُّور والمنازل، ويلاحَظ في هذا المجال أنّ أعمال الزخرفة على مادة الجبص كانت تتم بواسطة تقنية الحفر أو النقش[3]، وكان هؤلاء الحرفيون يسمون كذلك بالمبيضين؛ لأنهم كانوا يخلطون الجير بالجبص عند تحضير العجينة لتُطلى بها الحيطان، وعليه يظهر أن فئة الجباصين بتلمسان كانت على دراية تامة بطرق وتقنيات تحضير مادة الجبص والزخرفة بها، وهو ما جعل كبار الأعيان بالمدينة يطلبون خدمات هذه الفئة.

هـ- العمل على الخشب:

استُعملت مادة الخشب من قِبل الحرفيين المتخصصين في النجارة في مجالات متعددة ضمن النسيج العمراني لمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، وتحتفي المعالم الوقفية بصورة خاصة بإبداعات هؤلاء الحرفيين في توظيف مادة الخشب لتضفي رونقا وزخرفة على هذه المباني، ويمكن القول كذلك أنّ إبداعات الحرفيين في مادة الخشب لم تقتصر على المعالم الوقفية، بل تعدتها إلى منازل الفئة الغنية في المدينة، والتي يبدو أنها تأنقت هي الأخرى في تزيين دُورها، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أنّ البيت التلمساني في العصر الوسيط كان يتميز بالغرفة الواسعة ويزيّن سقفه بالخشب المنقوش[4]، وهناك أيضا من ذكر أنّه بالإضافة إلى تبليط أرضيات منازل هذه الفئة بالرخام والفسيفساء، فإنّ هؤلاء قد استعانوا بالحرفيين المتخصصين في النحت على الخشب لإعطاء أبهة للمنزل[5].

---

[1]- عولمي محمّد، المرجع السابق، ص46.

[2]- خيرة بن بلة وآخرون، المرجع السابق، ص145.

[3]- عولمي محمّد لخضر، المرجع السابق، ص252. **والنحت** نوعان: **غائر وبارز**، ويظهر أن فئة النحاتين على الحجر والجبص في البلاد الإسلامية كانوا يستخدمون كل أنواع النحت المعروفة وقتئذ. أنظر: حسن الباشا، مدخل إلى الآثار الإسلامية، ص 187.

[4]- بريشي درويش، المرجع السابق، ص48.

[5] - Richard (L) op.cit, P 56.

تعددت المجالات التي أبدعت فيها أيدي الحرفيين المتخصصين في تحويل الخشب إلى مصنوعات مختلفة، والتي استفادت منها المباني الوقفية أو المدنية، وشملت كذلك الأبواب والنوافذ، أو ما كان يُعرف وقتئذ بالمشربيات، بالإضافة إلى الخزانات، والكراسي، ومستلزمات التأثيث المتنوعة.

من بين التقنيات التي اعتمدها الحرفيون المتخصصون في الزخرفة على الخشب، نجد تقنية الحفر والحز من خلال استعمال مقص أو منقر يُرفع براحة اليد أو يُضرب بواسطة مطرقة خشبية ذات رأسين[1]، ومن الطرق الأخرى التي استخدمت في زخرفة الأخشاب أيضا نجد التطعيم، والذي يتمثل في حشو الخشب بمادة أثمن، كالعاج أو الصدف، أو بنوع أثمن من الخشب، وهناك كذلك الترصيع[2] الذي نجد من بين الحرفيين المشهورين الذين مارسوه، حسب ما ورد في كتابة أثرية يحتفظ بها متحف تلمسان مؤرخة بسنة 741هـ/1341م، المعلم الصالح الرصاع يوسف بن مُحَمَّد الأنصاري الجديدي، هذا الأخير الذي صنع جملة من المنابر، منها منبر مسجد العباد[3]، بالإضافة إلى تقنية أخرى كانت أكثر انتشارا ومعروفة لدى المزخرفين وهي طريقة الخرط[4]، وخرَط العود يعني قشّره وسوّاه، ويعرف الشخص الذي يمارس هذه الحرفة بالخرّاط والجمع: خراطون، وهو الذي يخرط الحديد أو الخشب[5]، واستعمل خرط الخشب في عمل المشربيات[6]، وكانت حرفة هؤلاء – أي الخراطين – معروفة في مدينة تلمسان، حيث كانت هناك بعض البيوت التي تحترف صناعة الخرط حتى اقترن اسمها بهذه الحرفة مثل بيت "بني أبي العيش"[7]، وكانت حرفة خرط الخشب – حسب ابن خلدون – تندرج ضمن الحرف والصنائع الكمالية والمركبة، والتي اقتضتها حياة الترف وتأنق الناس فيما يتخذونه من أبواب وكراسٍ أو ماعون، حيث يقول المؤلف المذكور: "ومثل تهيئة القطع من الخشب بصناعة الخرط، بحكم بريها وتشكيلها، ثم تؤلف على نسبة مقدرة وتلحم بالدساتر فتبدو لمرأى العين ملتحمة، وقد أخذ منها اختلاف الأشكال على تناسب"[8].

---

[1]– خيرة بن بلة وآخرون، المرجع السابق، ص139.

[2]– حسن الباشا، مدخل إلى الآثار الإسلامية، ص ص 276-277. **والترصيع** بمعنى التركيب، يقال: تاج مرصع بالجوهر وسيف مرصع أي محلى بالرصائع، وهي حلق يحلى بها. أنظر: ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص226. وفي المصطلح الأثري والفني، يدل مصطلح الترصيع على إضافة مادة ثمينة إلى مادة أخرى أقل منها قيمة بغرض الزينة أو التحلية. انظر: عاصم مُحَمَّد رزق، المرجع السابق، ص 50.

[3]– حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج2، ص 555.

[4]– خيرة بن بلة وآخرون، المرجع السابق، ص140.

[5]– المعجم الوسيط، ص ص 227- 228.

[6]– حسن الباشا، مدخل إلى الآثار الإسلامية، ص ص 276- 277.

[7]– ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص 275.

[8]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 300.

لم تشر المصادر التاريخية إلى أماكن ممارسة الخراطين لحرفتهم بمدينة تلمسان، ويبدو من خلال ما توفر لدينا – من إشارات مصدرية قليلة – أنّ الخراطين كانوا يمارسون حرفتم بالقرب من أحد مساجد المدينة، وهو المعروف بمسجد الخراطين[1]، وإن كنا في الحقيقة نجهل موقع هذا المسجد الذي تولى إمامته في وقت من الأوقات مُحَّد الشريف التلمساني (تـ847هـ/1443م)[2]. لكن في جميع الأحوال، هناك من الخراطين من كان يمارس صنعته في بعض الدكاكين ضمن المجال الحرفي بالمدينة لأنها لا تشكل أي خطر أو إزعاج للسكان.

اقترنت حرفة الخرط بحرفتي النجارة والبناء، فقد كان النجار يقوم بتلحيم أجزاء كل ما يعمله الخرّاط ، ويتولى البنّاء تثبيت النوافذ والأبواب وغيرها، ومن بين الأدوات التي أُسْتعملت في عملية الخرط: المخراط، وهو آلة الخراطة، وجمعها مخاريط[3]، كما أشار ابن خلدون أيضا إلى أنّ هذه الحرفة – التي كانت ملازمة للنجارة – قد استخدمت آلات مصنوعة من مادة الخشب[4].

يمكن القول أنّ الخراطين – ومعهم النجارون – قد تمكنوا من تلبية مطالب العديد من الفئات الغنية في المدينة، وهي فئات قد تأنقت في معيشتها، فظهر ذلك جليا في الأنشطة التي رافقت أشغال البناء والزخرفة، وسيتأكد المتأمل في ما احتوته المعالم الوقفية من منجزات لهؤلاء الحرفيين؛ من الجهود الجبارة والإبداع الفني الذي صنعته أيدي هذه الفئة من الحرفيين، وفي ما يخص المجال الذي انتظمت فيه ورشات الخراطين بمدينة تلمسان الزيانية، فإنه من المحتمل جدا أن تكون الأماكن القريبة من النجارين هي المجال الذي ضم كذلك الفئة المقصودة، غير أن هذا لا ينفي أن جماعة الخراطين لم يكونوا يتمركزون في أماكن أخرى من المدينة ضمن المجال الحضري الذي كانت الشوارع الرئيسية والدروب من أبرز الأمكنة التي استقطبت الحرفيين والصناع على اختلافهم.

– صنـاعـة الخـزف والزجـاج:

يندرج هذا النوع من الأنشطة ضمن ما يسمى بالحرف والصنائع الكمالية المركبة لتميّز منتجاتها بالتزويق والتنميق، خاصة بالنسبة لتلك الأواني والتجهيزات المختلفة التي اقتنتها الفئة الغنية بالمدينة، وترمز صناعة الخزف والزجاج إلى انتشار مظاهر التأنق لدي الطبقة الخاصة من سكان المدينة بالنظر إلى تعدد وتنوع المقتنيات والتجهيزات التي صنعها الحرفيون خصيصا للفئة المذكورة.

---

[1]– ابن مريم، المصدر السابق، ص 104.

[2]– المصدر نفسه، ص391.

[3]– القاموس المحيط، ص ص227- 228.

[4]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 300.

تُعتبر صناعة الخزف من بين الحرف القديمة التي تعرّف عليها الإنسان، وتعني كلمة الخزف كل ما عُمل من طين وشوي بالنار فصار فخارا، أما لفظ الخزّاف فهو بائع الخزف[1]، الأمر الذي يعني أنّ الخزف والفخار هما شيء واحد في اللغة لأن مادتها الأساسية هي الطين.

من المعروف أنّ مدينة تلمسان – خلال الفترة المدروسة – كانت تتوفر على عدة أفران خاصة بالفخار كانت تتمركز بالقرب من باب العقبة، حيث وُجِدت آثار أفران لصناعة الفخار، كما تم اكتشاف بقايا لحطام أفران الفخار بالقرب من أحد أبواب تلمسان وهو "باب القرماديين" ، مما يدل على أنّ هذه المنطقة كانت تعد مجالا لتمركز هذه الصناعة، وليس من المستبعد أن تكون هذه المنطقة كذلك مجالا لصناعة الخزف[2]، لأن العمل في الأفران التي تعالج الطين يمكن أن تتداخل فيها أنشطة هذه الجماعة الحرفية.

أما بالنسبة للتقنيات المعتمدة في صناعة الخزف، فقد كان ينبغي على الخزّاف في المقام الأول الحصول على الطينة المناسبة، ثم تُعجن جيدا حتى يسهل تشكيلها، وقد كان يتم التشكيل في البداية باليد، ثم صار بالدولاب أو العجلة لتدوير الطين[3]، كما استخدم الصانع يده وأصابعه في التشكيل، وإذا لزم الأمر استعان بأداة ، وبعد التشكيل تُجفف الأواني، ثم تُطلى بالبطانة، ثم تُحرق في أفران تحت درجة معينة حسب نوع الطينة والظروف، ثم تُطلى أيضا بالطلاء الزجاجي، وقد يُستخدم التذهيب أو أنواع أخرى من الطلاءات، ثم يعاد الحرق لتثبيت الطلاء، وربما تكرر الحرق أثناء الطلاء عند استخدام طلاءات مختلفة يلزم حرقها، وحتى يكتمل عمل الخزف بصورة نهائية، كان هناك عدد من الحرفيين الآخرين الذين يُعتبر عملهم متمما ومكملا لعمل الخزّاف، ألا وهم: العجّان، والخزّاف الذي يقوم بالتشكيل، والعامل الذي يتولى الحرق، والمزخرف أو الرسام أو الدهان الذي يقوم بالطلاء أو عمل الزخارف[4].

تميزت المنتوجات الخزفية بالجودة العالية والشكل الفني الرائع، والذي من المرجح أنه كان يحتوي على زخرفة نباتية تزيده رونقا وأبهة، فقد سبق وأن أشرنا إلى أنّ هذه الحرفة تدخل في مسمى الحرف والصنائع الكمالية المركبة،

[1]- القاموس المحيط، ص232.

[2]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص96. ولعل ما يعطي الدليل على أن المنطقة المذكورة في المتن (باب القرماديين وباب العقبة) كانت تتواجد فيها الأفران والحرفيين الذين ينشطون في هذه الصنعة، هو العثور على بعض البقايا من التراب المخلوط بقطع الخزف وحطام الأجر، مما يقيم الدليل على أن الموضع المذكور والأماكن المحيطة به كانت مركزا لصناعة الخرف والفخار والقرميد، وهذا ما أعطى لهذا الباب اسمه، على أنه كان لهذه الصناعة مركزا أخر عند باب العقبة الموجود في الطريق الأخر من المدينة بحيث تم العثور عل أفران الخزف بالقرب من الباب الأخير. أنظر: عطاء الله دهينة، التاريخ السياسي لدولة بني زيان، ص 361.

[3]- من بين الطرق المعروفة في صناعة الفخار، طريقة **الدولاب**، وهو عبارة عن جهاز يتكون من قطعة معدنية مستديرة ومسطحة يديرها الخزاف ويشكل عليها أثناء هذا الدوران، أنظر: الموسوعة العربية العالمية، ج10، ص ص 59- 60.

[4]- حسن الباشا، مدخل إلى الآثار الإسلامية، ص 252.

والفضل في ذلك كله يعود إلى إبداع الخزافين، لكن في غياب شواهد تاريخية ومادية تعود للفترة المدروسة في ما يخص منتوجات الخزف بمدينة بتلمسان في العهد الزياني، فالأمر من شأنه أن يجعل الصورة غير مكتملة في كثير من الجوانب المتعلقة بهذا الموع من الأعمال والأنشطة.

صنعت فئة الخزافين بالمدينة أوعية، وأقنية، وبلاطات من الخزف[1]، بالإضافة إلى أواني الطهي المختلفة التي استُعملت في أغراض مثل حفظ المؤونة والسوائل، لعل من أهمها الزيوت والسمن[2].

تُعتبر المادة الخبرية المتعلقة بصناعة الزجاج – بمدينة تلمسان الزيانية – قليلة جدا، وحتى الدراسات الحديثة في هذا الشأن لم تسعفنا بما فيه الكفاية من معلومات وافية في هذا الشأن، لكن يمكن القول أنّ هذه الصناعة كانت مطلوبة عند أهل تلمسان من طرف الطبقة الغنية بالخصوص، بالنظر إلى التوسع الكبير الذي شهدته المدينة خلال الفترة الزيانية؛ وما رافق ذلك من إنجاز لعديد المعالم الدينية والمدنية، وعليه فإنه يصبح من الضروري تأثيث هذه الأخيرة بالمنتوجات التي صنعها الزجاجون، كما هو الحال في كثير من المدن الإسلامية وقتئذ.

لقد دفعتنا قلة المادة الخبرية – فيما يخص الطرق والتقنيات التي استُخدمت من قِبل الزجاجين في حرفتهم – إلى الاستعانة ببعض الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع، حيث يرى أحد الدارسين أنّ المسلمين قد استخدموا في صناعة الزجاج الطريقة القديمة نفسها؛ التي تتمثل في صهر الرمل بعد خلطه بنسب معينة من الحجر الجيري، ثم تشكيله بواسطة النفخ، كما استخدم هؤلاء أيضا أساليب مختلفة في زخرفة الزجاج، منها استعمال القالب، والختم، والملقاط، والزخرفة بالأقراص والخيوط المضافة، والحفر، والقطع، والتذهيب، والتعشيق[3].

كانت المنتوجات الزجاجية تلبي متطلبات عدد هام من سكان المدينة، مثل القنينات، والكؤوس، والقوارير، والأكواب، وصنع العملة، والحلي، والنوافذ، والقناديل التي توضع فيها المصابيح[4]، ورغم أهمية الصناعة – التي واكبت مظاهر التحضر في مدينة تلمسان الزيانية – إلا أنّ المصادر التي تؤرخ لهذه المرحلة لم تسعفنا بالمكان أو المجال الذي كان يتمركز فيه محترفو هذه الصنعة، غير أنه من المرجح جدا أنها كانت تتمركز في المجال القريب من

---

[1]– خيرة بن بلة وآخرون، المرجع السابق، ص130.

[2]– مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص96.

[3]– حسن الباشا، مدخل إلى الآثار الإسلامية، ص ص 269 – 270. **والتعشيق** في العمارة والفنون الإسلامية، يعني إدخال الزجاج في مادة الجص لتكوين الشمسيات (النوافذ الجصية)، أو تداخل فقرات العقد فيما بينها لغرض التماسك أو الزخرفة، ومنها معشق. أنظر: عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص 248.

[4] – حسن الباشا، مدخل إلى الآثار الإسلامية، ص ص 269 – 270.

قيسارية المدينة، وهذه الأخيرة كما هو معلوم كانت تنتظم فيها الأنشطة والأعمال التي ترمز إلى البذخ والترف، ولن يكون من المستبعد تواجد بعض الدكاكين التي تصنع الخزف والزجاج في الشوارع الرئيسية بالمدينة.

صناعات النسيج والملابس:

سبق وأن أشرنا إلى أنّ الحرف والصنائع الكمالية المركبة تواكب مرحلة التحضر والازدهار في مدينة ما، بالنظر إلى جملة من المؤشرات الموضوعية التي ترتبط إلى حد ما بالخصوصية التي تعيشها الطبقة الغنية؛ المستفيدة أصلا من الخدمات التي يقدمها الحرفيون في كثير من الصنائع التي لها علاقة بالكماليات ومظاهر الأبهة، حسب ما ورد عند ابن خلدون في مقدمة كتابه "العبر".

وفي هذا السياق، وعلى صلة بموضوع الأنشطة والأعمال المرتبطة بالنسيج، ستنحصر أعمال الحرفيين في هذا الخصوص في قصر الخيوط، أو ما يعرف بالقصارة، بالإضافة إلى صباغة المنسوجات واستعمال خيوط الحرير، وهي الأعمال الحرفية التي ستجعل المنسوجات التلمسانية في الفترة المدروسة مطلوبة من طرف الفئة الغنية في الداخل، وأطراف أخرى خارج المدينة.

- قصر الخيوط:

جاء في معاجم اللغة العربية أنّ قصر الثوب يقصد به دقّه وبيّضه، وقصر اللون أزاله أو خففه، والقصارة هي حرفة القصّار، ولفظ القصر يشير إلى إزالة اللون من ألياف النسيج أو تخفيفه، أما كلمة القصّار فهي مرادفة لكلمة مبيّض الثياب، وهو الذي كان يهيّئ النسيج بعد نسجه عن طريق بلّه ودقّه بالقصرة[1].

اختص بحرفة القصارة إذاً حرفيون يُعرفون إما بالقصّارين أو بالمبيّضين، وكانت المادة الأساسية لهؤلاء الحرفيين تتمثل في خيوط الصوف والحرير.

كان العمل بالنسبة للقصار يتمثل في بل القماش أولا ونشره ثانيا، فإذا نشف يتم إعادته للماء حتى يظهر بياضه ويستغرق هذا الأمر مدة معينة، إلا أن بعض الحرفيين من هذه الفئة كانوا يستخدمون الجير وروث البقر حتى تبيض الأقمشة في مدة زمنية قصيرة مما اعتبر تحايلا على صاحب السلعة[2]، بالإضافة إلى أن هذه الحرفة كانت تحتاج إلى كميات من الماء، حيث يتم دق الصوف أو ضربه في محلول منظف - خاصة بعد نسجه - فيتقلص ويتبلد، ومن

[1]- المعجم الوسيط، ص ص738- 739.

[2]- ابن الحاج العبدري، المدخل، ج4، ص 17.

ثم يقوى وتسهل حياكته[1]، ويبدو أنّ القصّارين قد مارسوا حرفتهم هذه في مدينة أغادير، أي تلمسان القديمة، بالقرب من مصدر للمياه هناك[2]، ومن المهم الإشارة هنا إلى أنّ الحوليات التاريخية المعروفة لم تشر إلى المكان الذي كانت تتمركز فيه هذه الحرفة، لكن وبالنظر إلى اعتماد حرفة هؤلاء على الماء، فمن المرجح جدا أن تتمكز الفئة المقصودة بالقرب من المجال الذي سبق ذكره، وفي المقابل فإنّ المصنفات الجغرافية التي تعرضت بالوصف لمدينة فاس؛ قد استطاعت أن تحصي حوالي مائة وخمسين معملا لقصر الخيوط بالمدينة خلال الفترة المدروسة[3].

اعتمدت حرفة القصّارين على عدة أدوات، من بينها مطرقة من الخشب، بالإضافة إلى محلول منظف، وهو مسحوق كيماوي أبيض يُستخدم في إزالة الألوان أو تخفيفها[4].

كانت مؤسسة الحسبة تراقب عمل القصّارين في المدينة، حيث أوصت هؤلاء الحرفين بألا يسرقوا أقمشة الزبائن؛ وألا يسمحوا لأحد من العاملين لديهم بارتداء ملابس زبائنهم، كما ألزمتهم من جهة أخرى بضرورة كتابة اسم صاحب السلعة على القماش حتى لا تختلط أغراض الزبائن ببعضها البعض، وإذا حدث وأن أتلف القصّار أغراض زبون، كان عليه في هذه الحالة دفع كل من الأجرة والضمان[5]، ومن الممنوعات الأخرى التي أشار إليها فقهاء المسلمين بخصوص نشاط فئة القصارين هي اجتناب استعمال الماء النجس وبسط أو نشر الأقمشة على شيء نجس تطأه أقدام المارة، بالإضافة إلى الامتناع عن استخدام روث البقر لأنه يعمل على تقطيع الخرقة[6]، ولعل في تدخل مؤسسة الحسبة لمراقبة أعمال الغش التي دأبت فئة القصارين على ممارستها، ما يفيد بأن السلطة المركزية لم تكن غافلة عن تحقيق المصلحة العامة والتصدي لمنكرات بعض الحرفيين.

تفاوت سكان مدينة تلمسان في التأنق في الملبس بالنظر إلى تباين طبقاتهم الاجتماعية، ومما لاشك فيه أنّ الطبقة الغنية هي التي تأنقت بشكل واضح في الزينة والملابس، حيث كان لباسهم مصنوعا من مواد مثل القطن،

---

[1]- دونالدر- هيل، العلوم والهندسة في الحضارة الإسلامية، ترجمة: أحمد فؤاد باشا، سلسلة عالم المعرفة، العدد 305/ يوليو 2004، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت2004، هامش الصفحة 151.

[2]- محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص16.

[3]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص247.

[4]- القاموس المحيط، ص ص738- 739.

[5]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 221. **والضمان** كلمة شائعة عند فقهاء المسلمين، واستعملت بمعان عديدة، وتعني الكفالة والالتزام، والالتزام كذلك بتعويض مالي عن ضرر الغير، أو الإلتزام بالقيام بعمل ما. أنظر: نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الأولى، دار القلم- دمشق2008، ص ص291-292.

[6]- ابن الحاج العبدري، المدخل، ج4، ص 16.

والحرير، والكتان، والصوف الرفيع[1]، وهو الأمر الذي يجعلنا نقرّ بأنّ يدا عاملة أندلسية ذات خبرة ودراية بحرفة القصارة كانت تشتغل في هذه الصنعة بمدينة تلمسان[2].

- الصباغة:

هي حرفة الصبّاغ، وهو الذي يعمل على تلوين الثياب[3]، وقد ارتبطت هذه الصنعة بحرفة النسيج منذ البداية، لكنها ازدهرت خلال الفترة الإسلامية، حيث كانت لها مراكز معروفة في عدد كبير من المدن العتيقة في المشرق والمغرب الإسلاميين في العصر الوسيط، وقد ساعد توفر المواد الأولية واليد العاملة الفنية على ازدهار هذه الحرفة ورواج تجارتها؛ باعتبارها من ضمن الحرف والصنائع الكمالية والمركبة[4].

تَمَثّل عمل حرفيي هذه الصنعة في صبغ خيوط الحرير والصوف، بالإضافة إلى صبغ الملابس والألبسة بألوان مختلفة باستعمال مواد معدنية أو نباتية[5].

كان حرفيو الصباغة يباشرون عملهم بوضع ما يريدون صبغه في قدور أو أجفان مملوءة بالماء ومحلول الصباغة؛ الذي يختلف من قدر أو من جفن إلى آخر، وبعد مدة معينة يُخرج العامل المواد من القدر ويُعَرِّضها للشمس حتى تجف، وبهذه الطريقة كانت تتم صباغة خيوط المنسوجات قبل تحويلها إلى غزل، ويقوم الصانع بصباغة خيوط الغزل بعد تحويلها إلى غزل، وتتم معظم عمليات صباغة الغزل في أوعية أو جفان ضخمة[6].

أما بالنسبة لمكان تمركز الصباغين بمدينة تلمسان الزيانية، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنهم كانوا يتمركزون بالقرب من أحد حمّامات المدينة، حتى أنّ هذا الحمام قد حمل اسم الحرفة ذاتها فأصبح يُعرف في المدينة بحمام الصباغين[7]، غير أنّ هناك من الدارسين من يعتقد أنّ بعض الصنائع، ومنها حرفة الصباغين، بأنها كانت تتمركز تتمركز بالقرب من أسوار المدينة مثلها مثل الدباغة، والحدادة، وصناعة الفخار، وذلك لئلا يتأذى السكان من

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص266.

[2]- جمال يحياوي، المرجع السابق، ص93.

[3]- المعجم الوسيط، ص 506.

[4]- علي جمعان الشكيل، صناعة الأصباغ في الحضارة الإسلامية، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة الثامنة، العدد الثاني والثلاثون/ يناير 2001، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة- أبو ظبي2001، ص147.

[5] - Richard, op.cit, p 55.

[6]- الموسوعة العربية العالمية، ج15، ص 42.

[7]- محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص14.

الأصوات والروائح الكريهة التي يسببها هذا النوع من الحرف والصنائع[1]، وكان الوزّان قد أشار إلى أنّ بعض سكان العباد بمدينة بتلمسان قد اشتغلوا بالصباغة، والعباد كما هو معروف يعتبر من أرباض مدينة تلمسان[2].

استعمل الصباغون أدوات ومواد مختلفة مثل الحنة والفوة التي كانت تعطي لونا أحمرا، وكذلك العفص والزاج، بالإضافة إلى الحبر الذي يبدو أنّه استُعمل لكتابة الأسماء على الثياب حتى لا يأخذها شخص غير صاحبها[3]، صاحبها[3]، كما استعمل الصباغون النيلة[4]، والقرمز[5]، والزعفران، واستُعمل الكبريت لتبييض أكسية الصوف[6]، أما أما الشب فقد استعمل لتثبيت الألوان على الأقمشة، بالإضافة إلى استعماله في صباغة خيوط الحرير والصوف وفي دباغة الجلود، وكان التجار التلمسانيون يأتون به من مدينة سجلماسة[7]، ومن المواد الأخرى التي استعملها الصباغون كذلك: الكبريت، والوسمة[8]، والصمغ، وكان يتم جلب الكثير من هذه المواد من مناطق مختلفة، منها على سبيل المثال: بلاد السودان الغربي، وسجلماسة، وبعض الدول الأوربية كذلك[9].

تطلبت حرفة الصباغة من محترفيها الصدق والأمانة، حيث كان رب العمل ملزَما باستعمال أوانٍ ومواد لا يُحَرِّمها الشرع الإسلامي، إلى جانب التزامات أخرى بين رب العمل والمشتري، وهو ما تطرّق إليه "العقباني"- أحد فقهاء المدينة – عندما أشار إلى أنّ بعض الحرفيين في زمانه كانوا يقومون بصبغ الألبسة البالية، وتشويكها، وخياطتها أثوابا يُزعم أنها جيدة، وما شابه ذلك من فرو الثياب المحرق ومشط قنع الحرير الواهية وعصابته ونحو ذلك – مما يُستعمل الآن كثيرا في الأسواق – ويقصد به خديعة المشتري[10]، وهو ما يعني أنّ بعض الصباغين بمدينة تلمسان في الفترة الزيانية كانوا يمارسون الغش والتدليس كما هو الحال في حرف أخرى، لكن في وجود مؤسسة الحسبة لم يكن من السهل على الحرفيين والصناع التمادي في الغش والتدليس على الزبائن.

---

[1]– سليمان مصطفى زبيس، المدينة العربية القديمة، مجلة الحياة الثقافية، العدد 182/ أبريل 2007، الجمهورية التونسية2007، ص7.

[2]– الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 24.

[3]– الشيزري، المصدر السابق، ص 72.

[4]– **النيلة**، جنس نباتات محولة أو معمرة، من الفصيلة القرنية، تزرع لاستخراج مادة زرقاء للصباغ، من ورقها تسمى النيل والنيلج. أنظر: المعجم الوسيط، ص 967.

[5]– **القرمز**، صبغ لونه أحمر قان، يقال: إنه عصير نوع من الديدان الصخرية، ويقال: لون قرمزي. أنظر: المعجم الوسيط، ص 730.

[6]– عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص231.

[7]– بشاري لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية (7- 10هـ/13- 16م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير- جامعة الجزائر 1987/1986، ص ص 265- 266.

[8]– **الوسمة**، نبات عشبي زراعي للصباغ من الفصيلة الصليبية. أنظر: المعجم الوسيط، ص 1033.

[9]– بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص ص 281، 282. إن صبغ الأكسية بالكبريت كان يعتبر غش. أنظر: الونشريسي، المعيار، ج6، ص 54.

[10]– العقباني، المصدر السابق، ص 124.

- عمـل الحريـر:

تُعد صناعة الحرير والأنشطة المرتبطة بها من الحرف والصنائع التي ازدهرت في بلاد الأندلس في الفترة الوسيطة خاصة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى بلاد المغرب الإسلامي من خلال العمل على تربية دود القز والتوسع في غراسة أشجار التوت، فنتج عن ذلك كثرة استعمال الحرير في لباس النساء، والرجال أيضا، وفي ستائر النوافذ، وكان الرجال يزيّنون عمائمهم بجوزاء تُنسج من خيوط حرير ملونة في طرفي العمامة وتُشد في وسطها[1]، واستعمل خيط الحرير والفضة في عمليات الطرز التي شملت العديد من المنسوجات وحتى بالنسبة للمصنوعات الجلدية فقد شملتها هي الأخرى الأنشطة المذكورة.

أجمعت العديد من الدراسات التاريخية على هيمنة اليد العاملة الأجنبية – سواء من الأندلسيين أو من أهل الذمة – على عمل الحرير في بلاد المغرب الإسلامي ومدينة تلمسان خاصة، حيث ورد في إحدى الدراسات أنّ أهل الذمة كانوا يحترفون أغلب الحرف في المدينة العربية الإسلامية، لكنهم تخصصوا في بعض منها، مثل صناعة الحرير، والتي يبدو أنهم سيطروا على مختلف مراحلها في منطقة المتوسط بدءا بتربية دود القز، ثم اقتناء المواد الأولية، وصولا إلى الصباغة وبيع الحرير وتوزيعه[2]، وأشارت دراسة أخرى إلى أنّ حرفيي مدينة تلمسان – المتخصصين في حرفة النسج والتطريز بالحرير– كانوا يستوردون مادتهم الأولية، وهي الحرير، من دول أوربا[3]، وكان تجار تلمسان أيضا يستوردون الحرير المصبوغ من البندقية وجنوة[4]، إلا أنّ هذا لم يمنع حرفيي المدينة من صنع وطرز بعض الملبوسات بخيوط الحرير، خاصة الخيوط المصبوغة، وبما أنّ هذه الحرفة كانت تندرج ضمن الحرف والصنائع الكمالية المركبة التي واكبت مظاهر التأنق والزينة في المجتمع التلمساني، فإنّ بعض سكان المدينة، خاصة الأغنياء منهم والأعيان، كانوا يرتدون أنواعا من الملابس يدخل الحرير في صناعتها أو طرزها، وبالجملة فقد كانت ملابس هذه الفئة فاخرة لأن الحرير، والديباج، والقطن، والصوف الرفيع هي التي كانت تزين ملابس هذه الطبقة[5]، ولم يقتصر الأمر على هذه الفئة فحسب، بل شمل أيضا الطبقة الحاكمة، حيث كان السلطان الزياني يلبس هو الآخر لباسا موشّحا بالحرير، خاصة في المناسبات

[1]- محمّد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، الطبعة الأولى، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء- المغرب1999، ص ص138-ص138- 139.

[2]- محمّد حسن، التجار والحرفيون بافريقية بين القرنين السادس والتاسع الهجري (12-15م)، ضمن كتاب: "المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي"، سلسلة بحوث ودراسات، إعداد مجموعة من الباحثين، تنسيق: الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة- تونس1999، ص ص 72- 73.

[3] - Richard, op.cit, p 55.

[4]- بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص 255.

[5]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص ص266- 267.

والأعياد، مثل المولد النبوي الشريف وبعض المناسبات الأخرى ذات الطابع الاحتفالي[1]، وهو ما يعني أن الفئة المستهدفة من عمل الحرير والطرز به كانت هي الطبقة الخاصة وأعيان المدينة التي تأنقت في اللباس والمنسوجات المختلفة وتطلب الأمر من فئة الحرارين أن يعملوا على مواكبة التحول على طرأ على بعض الفئات من المجتمع التلمساني التي تعيش حالة من الرخاء والأبهة.

استفادت اليد العاملة المحلية في عمل الحرير من نظيرتها الأندلسية ومن أهل الذمة[2]، وقد تمكّن حرفيو تلمسان بعد ذلك من مباشرة العمل في الحرير من خلال طرز المنسوجات بخيوط الحرير، خاصة في ظل الشهرة الواسعة التي اكتسبتها المدينة في حرفة النسيج، بالإضافة إلى توفر المواد الأولية، حيث ذكرت دراسة في هذا الصدد بأنّ القطن كان يستعمل في صناعة الحرير التي ازدهرت في الفترة الزيانية (7- 10هـ/13- 16م)، فكانت تتم لحمة الأقمشة من الخيوط الحريرية الطبيعية وسداها من القطن[3].

يمكن القول أنّ حرفيي تلمسان قد تمكنوا من نقل تقنيات عمل الحرير من الأندلسيين وأهل الذمة، واستطاعوا بفضل جهودهم أن يرتقوا بهذه الحرفة إلى مكانة مرموقة، وبالنظر إلى ارتباط عمل الحرير بحرفة النسيج، فقد تفنّن وتأنّق الحرفيّون في تزيين الملابس والمنسوجات التلمسانية، حيث تذكر المصادر التاريخية أنّ لباس التلمسانيين كان أكثر أناقة مما هو عليه بمدينة بفاس، وهو من نسيج الصوف، والكتان، والحرير[4]، ولعل في هذا التنويه ما يقيم الدليل على ما وصلت إليه حرفة النسيج، وعمل الحرير على وجه الخصوص، من ازدهار كبير بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م).

على غرار الأنشطة الحرفية التي كانت تندرج تحت مسمى الحرف والصنائع الكمالية المركبة، والمتواجدة ضمن مجال معين يختلف بحسب طبيعة كل نشاط، فقد كان يتمّ عمل الحرير في معظمه داخل البيوت التلمسانية من قِبل نساء فقيرات يسكنَّ في المدينة[5]، لكن هناك دراسة على علاقة بالموضوع أشارت إلى أنّ الجالية الأندلسية؛ التي

---

[1]- Charles André julien : Histoire de l'Afrique du nord, de la conquête arabe a 1830, deuxième édition, Sned – Alger 1980, P 162.

[2]- بالنسبة لهذا الأمر، يذكر الوزان في مصدره، أن مدينة شرشال قصدتها جالية أندلسية من مدينة غرناطة بعد سنة 1492م، واشتغلت – هذه الأخيرة – فيها بصناعة الحرير لأنهم وجدوا بها أشجار التوت الأبيض والأسود. انظر: وصف إفريقيا، ج2، ص 34. وهو ما يفيد بانتقال الطرق وتقنيات صناعة الحرير من مدينة لأخرىن وليس من المستبعد أن تكون اليد العاملة بتلمسان قد تعرفت على هذا النوع من الأنشطة خلال الفترة الزيانية.

[3]- بشاري لطيفة، المرجع السابق، ص ص 254- 255.

[4]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص300.

[5] - Richard, op.cit, p 55.

سكنت مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية قد نجحت في تعمير سهل الوريط بضواحي تلمسان، كما أنشأت فيه مجموعة من الورشات الصناعية الخاصة بصناعة الأطرزة، والمنسوجات الحريرية والقطنية، والكتان، والصوف، وسائر الأواني المنزلية، والفخار[1].

- طــرز الأثــواب والملابــس:

الطِّراز - بكسر الطاء - كلمة فارسية معرّبة، وأصلها في الفارسية: تراز، ومعناها: النقش، والطراز (بالكسر) ما يُنسَج من الثياب للسلطان، والطراز كذلك: النمط والشكل الجيد من كل شيء[2]، والطراز هو الرقام الذي يعمل الطراز، أو يطرز الثياب ونحوها بخيوط الحرير أو بأسلاك الذهب والفضة، والطرازة حرفة الطراز أو المطرز، والطراز ما ينسج من الثياب للسلطان كما جاء في معاجم اللغة العربية[3].

يتبين من خلال تحديد مفهوم كلمة الطرز ومشتقاتها، أنّ هذه الأخيرة تدخل ضمن الحرف والصنائع الكمالية المركبة، والتي تستهدف منتوجاتها الطبقة الخاصة من الأغنياء وكبار الأعيان، وبالخصوص سلاطين وأمراء الدولة الزيانية، وإذا كانت الدولة المخزنية بمدينة تلمسان قد تكفلت بطرز ملابس للسلطان وحاشيته، كما أشرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة بعد إنشاء دار الصنعة، فقد تولّت بعض الأسر بمدينة تلمسان، خاصة فئة النسوة، طرز الأثواب والملابس المختلفة ومنسوجات أخرى استعملت لغرض التأنق والزينة من الأغنياء، وقد اقتضى عمل هؤلاء النسوة التطريز بالذهب والفضة، وعلى ما يبدو فقد كان هذا العمل من اختصاص نساء الطبقة الغنية اللواتي كُنَّ يشتغلن لحسابهن الخاص داخل منازلهن[4].

ارتبطت حرفة الطرز بعمل الخياطة إلى حد كبير، بالنظر إلى التداخل الكبير بين الحرفتين، إذ ليس من المستبعد أن تكون الورشات الحرفية المتخصصة في الخياطة هي نفسها التي تقوم بعمل التطريز، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أنّ التطريز كانت تختص به نسوة المدينة، وإن وجدت فئة من الرجال تمتهن هذا العمل فيبدو أنها كانت محدودة جدا.

---

[1]- الطاهر بونابي، الحرف والحرفيون في المغرب الأوسط الزياني من خلال نص المناقب، مجلة الناصرية، ع4/ جوان2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية- جامعة معسكر2013، ص197.

[2]- رجب عبد الجواد إبراهيم، المعجم العربي لأسماء الملابس في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث، تقديم: محمود فهمي حجازي، راجع المادة المغربية: عبد الهادي التازي، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة- مصر2002، ص ص 302- 303.

[3]- المعجم الوسيط، ص554.

[4] - Richard (L), op.cit, p 55.

يمكن القول بأنّ الأنشطة الحرفية المرتبطة بالنسيج قد عرفت انتعاشا ملحوظا بمدينة تلمسان الزيانية، ومع انتشار مظاهر التأنق والبذخ في المجتمع الزياني، تنافست العديد من الأسر الغنية على اقتناء المنسوجات المطرزة بالنظر إلى وجود عدد من الطرازين بالمدينة[1]، ويبدو أنّ أهل هذه الحرفة لم يدخروا جهدا في الارتقاء بعملهم، من خلال الاعتماد على الخبرة، والدراية، والاحتكاك بالعناصر الوافدة على تلمسان، خاصة الأندلسية منها، بالنسبة لليد العاملة المحلية، ولعل هذا ما دفع بأحد الدارسين إلى القول بأنّ المنسوجات المطرزة بتلمسان كانت على قدر كبير من الجودة والإتقان، كما كانت محكمة الصنع أيضا[2].

من بين الأدوات التي استُعملت في عملية طرز الأثواب والمنسوجات المختلفة: الإبرة وخيوط الحرير من الذهب والفضة، أما بالنسبة للطرق والتقنيات التي استُخدمت من طرف نسوة المدينة اللواتي كنّ يحترفن هذه الصنعة داخل بيوتهن، فهي أنهن كنّ يعملن الزخارف بالإبرة على الثوب بعد نسجه[3].

من المحتمل جدا أن تكون حرفة التطريز من نصيب الجالية الأندلسية التي استقرت بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة، حيث ورد في إحدى الدراسات أنّ الأندلسيين – الذين استقروا في سهل الوريط بمدينة تلمسان – قد أنشئوا فيه ورشات ومعامل لصناعة الأطرزة والمنسوجات المختلفة[4]، لكن هذا لا يعني أنّ العناصر الأندلسية دون غيرها من الطرازين من أهل تلمسان قد ظلت تحتكر هذه الحرفة للأبد، لأن هؤلاء الحرفيين من أهل تلمسان سيتمكنون من التعرف على جوانب هذه الصنعة بفضل احتكاكهم بالطرف الأول؛ والذي نقلوا عنه طرق وأساليب العمل الحرفي في هذا المجال.

– صنـاعـة القلنسوات:

القلنسوة في اللغة العربية هي غطاء للرأس مختلف الأشكال والألوان، وهي شقة من البز[5]، وتشير هذه الكلمة كذلك إلى الطاقية التي توضع تحت العمامة، وهي مرادفة لكلمة طربوش[6]، وقد وردت بعض الإشارات

---

[1]– مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص90.

[2]– لخضر عبدلي، الحياة الثقافية بالغرب الأوسط في عهد بني زيان (633- 962هـ/1236- 1554م)، رسالة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان 2005/2004، ص56.

[3]– عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة والفنون التطبيقية، ج4، هامش ص413.

[4]– الطاهر بونابي، الحرف والحرفيون في المغرب الأوسط، ص197.

[5]– رجب عبد الجواد إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 402- 403.

[6]– رينهارت دوزي، المرجع السابق، ص ص 323- 324.

المصدرية التي تشير إلى أنّ فئة من الصنّاع بمدينة تلمسان في الفترة المدروسة كانوا يرتدون لباسا قصيرا، والقليل منهم كان يتعمم، كما كانوا يكتفون بوضع قلنسوة بدون ثنايا على رأسهم[1]، ولعل في هذا القول ما يفيد بأنّ النساجين في تلمسان هم من صنع القلنسوة التي كانت ترتديها فئة معينة من المجتمع التلمساني، وهي طبقة من أرباب الورشات الحرفية، كما جاء في كتاب وصف إفريقيا للوزّان.

لقد قمنا بإدراج صناعة القلنسوة في الحرف والصنائع الكمالية المركبة بالنظر إلى الطرق والتقنيات التي اعتُمدت في صناعتها، ومن المواد التي استُعملت في نسجها وخياطتها: الصوف والكتان، بالإضافة إلى أنها كانت متعددة الألوان، وهو ما يعني أنّ فئة الصباغين كان لها دور في تزيينها، وفي هذا السياق هناك من الباحثين من يرى أنّ القلنسوة كانت تزيَّن بالذهب وتطوَّق بالوبر الغالي، وهو النوع الذي كان يختص به أفراد الطبقة الخاصة من الأعيان والأغنياء في المجتمع الإسلامي خلال العصر الوسيط[2].

لا تسعفنا المصادر التاريخية بكثير من المعلومات فيما يخص المراحل والتقنيات التي كانت تمر بها صناعة القلنسوات في تلمسان الزيانية، كما لا تذكر هذه المصادر المجال الذي كان يحتضن هذه الصنعة وحرفييها، لكن مع ذلك، يمكن القول بأن الورشات الحرفية المختصة في النسيج خاصة دور الطراز بالمدينة هي الجهة التي قامت بصنع القلنسوات، وليس من المستبعد أن تكون النساء الحرفيات بالمدينة هنّ من زاوَلْنَها داخل البيوت.

– الخيـاطـة:

سبق وأن تناولنا حرفة الخياطة في الفصل الثاني من هذا الباب المعنون بالحرف والصنائع الضرورية البسيطة، ومع التغيرات التي مست المجتمع التلمساني بعد انتقاله من البداوة إلى التحضر، كان من الطبيعي أن يكون للخياطين دور في ذلك؛ من خلال العمل على خياطة وتفصيل المواد المنسوجة لتتماشى ومتطلبات بعض الأسر الغنية من سكان المدينة، وفي هذا الصدد، تشير المادة الخبرية التي نتوفر عليها إلى أنّ لباس كبار تجار تلمسان كان في غاية الأبهة والجودة، فكان بالتالي يعكس مظاهر التأنق والجمال في الملبس، وبالمقارنة مع ما كان يرتديه نظراؤهم في فاس، يفيد المصدر المذكور أنّ لباس التجار التلمسانيين كان أفضل بكثير[3]، وهناك مصدر آخر أيضا ذكر صاحبه بأنّ عمل فئة الخياطين من أهل تلمسان قد كان في منتهى الروعة والدقة، حيث تم على أيديهم تصميم وخياطة قمصان فاخرة

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص21.
[2]- رجب عبد الجواد إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 402- 403.
[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص21.

ومعاطف كبيرة وصغيرة رفيعة جدا، وفي المجمل فإنّ مهارة الخياطين بتلمسان كانت تتفوق على نظيرتها بفاس[1]، وهنا لا بد من التنويه إلى أنّ بعض النسوة من المدينة كانت لهنّ بصمة في هذا الخصوص[2].

- صناعة الأفرشة والأغطية:

لم يقتصر التأنق في المجتمع التلمساني - خلال الفترة المدروسة - على الملابس والأثواب فقط، بل شمل كذلك صناعة الأفرشة والأغطية، وفي غياب إشارات مصدرية صريحة إلى تفاصيل هذه الصنعة وتقنياتها في تلمسان الزيانية، فمن الممكن جدا أنّ تكون دُور الطراز والحياكة المتواجدة بالمجال الحرفي للمدينة هي من كانت تقوم بهذه المهمة؛ لتلبية متطلبات فئة معينة من سكان المدينة (الطبقة الخاصة) دعتها مظاهر الترف والأبهة إلى طلب هذه المنسوجات، وعلى هذا الأساس سيتمكّن الحرفيون المتخصصون في عمل النسيج من توفير بعض الأنواع من الأفرشة والأغطية، مثل الزرابي الفاخرة[3]، والأغطية المزركشة[4]، والألبسة[5]، كما أنّ هناك دراسة تشير إلى أنّ الكساء التلمساني كان منه الرقيق المختم وغير المختم، وقد يزن تسعة أواق[6]، ولعل في هذا إشارة إلى بعض مظاهر التأنق في صناعة الأفرشة والأغطية، والتي يبدو أنها استطاعت أن تلبي حاجات السكان في تلمسان، خاصة الفئة الغنية وأطراف أخرى من خارج المدينة حيث استفاد من هذه المنتوجات أمراء وأعيان في إفريقية وبلاد السودان[7]، وفي ذلك إشارة إلى قيمة المنسوجات التلمسانية وجودتها العالية التي أصبحت تعكس مظاهر التحضر بالمدينة والمهارة التي تميزت بها اليد العاملة في هذا النوع من الأنشطة.

تحويل الجلود:

تُعتبر الدباغة أساس هذه الحرفة، وتعدّ الجلود المقوم الأساسي لها ولما يرتبط بها من أنشطة حرفية أخرى مثل الخرازة في جميع المراحل، والدباغة من الحرف والصنائع التي اشتهرت بها مدينة تلمسان في الفترة الوسيطة، خاصة مع توفّر المادة الأولية، وهي الجلد، المتأتية من الثروة الحيوانية التي كانت تزخر بها مدينة تلمسان.

---

[1]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص300.
[2]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص90.
[3]-كاربخال، إفريقيا، ج2، ص300.
[4]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 267.
[5]- العقباني، المصدر السابق، ص124.
[6]- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص221.
[7]- العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج4، ص77.

- الـدبـاغـة:

من دبغ الجلد دبغا ودباغة، أي عالجه بمادة ليَلين ويزول ما به من رطوبة ونتن، والدِّباغ بالكسر ما يدبغ به الجلد ليصلح، والدباغة حرفة الدباغ، والدباغ معالج الجلود ومصلحها كما ورد في كتاب المعجم الوسيط[1]، وما يمكن أن نستنتجه من هذه الإفادة هو أنّ هذه الحرفة تقوم في الأساس على تهيئة مادة الجلد؛ بالعمل على إزالة الصوف والشعر عنه حتى تتم الاستفادة منها في أغراض مختلفة[2]، وقد شهدت هذه الحرفة رواجا كبيرا بمدينة تلمسان خلال العصر الوسيط، خاصة في الفترة الزيانية، وذلك بالنظر إلى عدة معطيات، لعل من أبرزها توفر المادة الأساسية، وهي الجلد، والتي كانت تُستخلص، كما هو معروف، من الحيوانات، مثل الأبقار، والأغنام، والإبل، وحتى الماعز.

تمرّ عملية دبغ الجلود بعدة مراحل، فبعد أن يتم نحر الحيوان، المراد استغلال جلده، يشرع الحرفيون في تجميع جلود هذه الحيوانات في مكان معيّن، حيث يتم تمليح جلد الحيوان بالملح، ويُترك الجلد المملّح لمدة معينة تتراوح بين يومين وثلاثة أيام، ثم يستعمل الحرفيون مادة الجير لإزالة بقايا الشعر العالق بجلود الحيوانات[3]، ليضعوا بعدها هذه الجلود في أحواض مملوءة بالماء ومادة الجير؛ حتى يتم التخلص نهائيا من مختلف الشوائب العالقة بالجلد.

بعد مرحلة التنظيف تأتي مرحلة الدبغ، وهي مرحلة يستعمل فيها الحرفي مواد مختلفة أشارت إليها المصادر التاريخية بالدِّباغ - بالكسر - وهي ما يدبغ به الجلد[4]، ومن بين هذه المواد : قشر الدبغ، وهو لحاء شجر قد يكون السماق، كان ينمو في شمال بلاد المغرب الأوسط ويُستعمل في دبغ جلود الحيوانات، وكان التجار الأجانب يحصلون عليه من موانئ الإمارة الزيانية[5]، كما استخدمت فئة الدباغين العفص[6]، وكذلك القرمز[7]، بالإضافة إلى مواد نباتية مثل ثمر شجر التاكوت[8].

---

[1]- المعجم الوسيط، ص270.

[2]- واضح الصمد، المرجع السابق، ص234.

[3]- الموسوعة العربية العالمية، ج8، ص657.

[4]- الخزاعي التلمساني، المصدر السابق، ص423.

[5]- لطيفة بشاري، صادرات إمارة تلمسان الفلاحية في عهد بني عبد الواد، مجلة عصور الجديدة، العدد 7و8، خريف وشتاء 2013/2012، مختبر البحث التاريخي- جامعة وهران2013، ص55.

[6]- **العفص**: يقال: عفص الثوب، أي صبغه بالعفص، والعفص شجر البلوط، وهو دواء قابض مجفف، وربما اتخذوا منه حبرا أو صبغا، أنظر: المعجم الوسيط، ص611.

[7]- **القرمز**: صبغ لونه أحمر، يقال إنه عصير نوع من الديدان الصخرية. أنظر: المعجم الوسيط، ص730.

[8]- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص ص 229- 230. يشكل معرفة الحرفيين والصناع بالإستخدامات المختلفة لهذه الأنواع من الأعشاب في عمل الدباغة والأنشطة المرتبطة بها إنجازا في الفترة موضوع الدراسة.

كانت تتواجد في مدينة تلمسان، خلال الفترة المدروسة، عدة معامل وورشات تمارس حرفة الدباغة، عمل فيها حرفيون متخصصون في تلوين أو صباغة الجلد المدبوغ بالاعتماد على ألوان وأصباغ محلية[1]، ومن بين هذه المواد: النيلة، التي تعطي اللون الأزرق، والقرمز الذي يعطي اللون الأحمر، والزعفران الذي يعطي لونا أصفر، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ بعض هذه المواد كان يُجلب من الخارج خاصة من بلاد السودان.

أما بخصوص طريقة العمل الذي تمت في ورشات الدباغة بالمدينة، فقد كانت الجلود المدبوغة تُترك لمدة معينة، ثم يتم تعريضها لأشعة الشمس في مكان مكشوف حتى تجف تماما، وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن هو أنّ بعض محترفي الدباغة كانوا ينشرون جلودهم أحيانا في أزقة المدينة أو في الطرق لتجف، وهو الأمر الذي استنكره الفقيه العقباني، ذلك أنّ أقدام المارة لم تكن لتسلم من هذه الجلود المدبوغة، مما يلحق ضررا بهم، فأوصى هذا الأخير بضرورة إزالتها لأنها تعتبر من المنكرات[2].

يتضح مما سبق عرضه بخصوص حرفة الدباغة أنّ هذه الأخيرة كانت تتطلب أعمالا متواصلة؛ يسهر عليها عدد من الحرفيين كل في مجال عمله، ويبدو كذلك أنّ أعمال الدباغة بمدينة تلمسان، خلال الفترة المدروسة، كانت تستقطب يدا عاملة من المسلمين ومن اليهود أيضا[3].

تشير المصنفات التي وضعت في مجال الحسبة الإسلامية إلى تمركز حرفة الدباغة وبعض الحرف الأخرى بالقرب من أسوار المدينة العربية الإسلامية؛ حتى لا يتأذى الناس من الروائح المنبعثة منها، أو من الضجيج الذي تحدثه بعض الأنواع من هذه الحرف والصنائع[4]، وبالنسبة لحرفة الدباغة فهناك عامل مهم كان يتحكم في تموضعها، وهو الماء، وعلى هذا الأساس فإنّ هناك من الدارسين من أشار إلى تمركز بعض دُور الدباغة خارج أسوار تلمسان وانتشارها بالقرب من وادي مشكانة[5].

شكّلت الجلود المدبوغة مادة مهمة في إطار التبادل التجاري بين الدولة الزيانية والدول الأوربية، حيث كانت السفن الأوربية تنزل باستمرار في موانئ الإمارة الزيانية ليقتني تجارها الجلود المدبوغة، وتشير بعض الدراسات إلى

---

[1] - Richard (L) op cit , pp 55-56.

[2]- العقباني، المصدر السابق، ص67.

[3]- بوحلوفة محمد أمين، المرجع السابق، ص87.

[4]- سليمان مصطفى زبيس، المرجع السابق، ص7. كانت دور الدباغة تتمركز - في العادة - خارج أسوار المدينة، أي بعيدا عن السكان، بسبب الروائح الكريهة المنبعثة منها والمقذورات التي تخلفها، وعندما سئل أبو عبد الله محمد الزواوي عن قوم كانت لهم دورا يمارسون فيها الدباغة داخل مدينة القيروان؛ ثم أخرجوا منها في وقت من الأوقات وحاولوا العودة إلى دورهم السابقة بالمدينة، أفتى بمنعهم من ذلك. انظر: الونشريسي، المعيار، ج8، ص 446.

[5]- محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص8.

أنّ بعض التجار الأوربيين من ميورقة وقطلونيا كانوا كثيرا ما ينزلون بموانئ الإمارة الزيانية (وهران، وهنين، ومستغانم) للحصول على حاجتهم من الجلد المدبوغ باللون الأحمر والأصفر[1]، وبالنسبة لتجار مملكة أراغون فقد كانوا هم أيضا يتزودون بمادة الجلد في تجارتهم مع تلمسان الزيانية[2]، وهو ما يعطي انطباعا بأن الورشات الحرفية التي تعمل على تهيئة الجلود ودباغتها بمدينة تلمسان في الفترة المدروسة، استطاعت أن تجد لها أسواق خارج حدود الإمارة الزيانية وهو ما انعكس إيجابا على الجماعة الحرفية التي تنشط في هذا النوع من الصنائع.

– الـخـرازة:

وهي حرفة الخرّاز الذي يقوم بخياطة الجلد ونحوه[3]، وكانت مادتها الأولية الجلود المدبوغة، حيث يتمثل عمل الخرازين في تفصيل الجلود المدبوغة إلى أحذية وأغراض أخرى ينتفع بها سكان المدينة والبادية، مع اختلاف – بالطبع – في نوعية المنتوج الذي تستفيد منه كل فئة اجتماعية.

كانت كل من حرفة الدباغة والخرازة ضروريتان ضمن المجال الحرفي بالمدينة الإسلامية في العصر الوسيط، خاصة في شقّه المتعلق بالحرف والصنائع الكمالية المركبة، وبما أنّ مادة الجلد تُعتبر المقوّم الأساسي لهاتين الحرفتين، فقد كان يتمثل عمل الخرازين بتلمسان في توفير بعض المنتوجات الجلدية لسكان المدينة والبادية، خصوصا الفئة الغنية، وعلى هذا الأساس، يمكن أن نعتبر بأنّ عمل الخرازين كان متمما لعمل الدباغين[4].

استعمل الخرازون عدة أدوات في عملهم، مثل الإبرة والخيط[5]، كما استعملوا كذلك المقص، والسكاكين، والمطارق لتساعدهم على تفصيل أنواع مختلفة من قطع الجلد وتهيئتها، وكان هؤلاء الخرازون يشترون الجلود ليصنعوا منها أحذية كانت تُعرف بالبلغة، منها ما هو للرجال ومنها ما هو للنساء، وكانت البلغة في تلمسان على ثلاثة أنواع: المسرحة لأهل البادية، والمشربلة للحضر، والريحية للنساء، ويبدو أنّ هذه الأخيرة كانت تطرز بأسلاك الذهب والفضة أو الحرير، وكانت تستعمل في الولائم[6]، الأمر الذي يعني أنّ فئة من سكان تلمسان كانت تطلب هذا النوع من البلغة البلغة إظهارا للزينة والتأنق، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أنّ عملية تطريز الجلود المدبوغة، حسب أحد الباحثين،

---

[1]– لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان، ص ص 250– 252.

[2] – Richard (L), op.cit, p 62.

[3]– المعجم الوسيط، ص226.

[4]– صالح بن علي أبو مراد، المرجع السابق، ص15.

[5]– الشيرزي، المصدر السابق، ص 73.

[6]– محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص12.

كانت تتم في الدُّور التلمسانية من طرف النساء[1]، كما تولى الخرازون صنع الخفاف، والسندالة، والسومال، بالإضافة إلى السروج، وكانت بعض المنتجات الجلدية التلمسانية تُصَدَّر إلى بلاد السودان الغربي[2]، مما يدل على جودة وقيمة هذه المصنوعات التي تجلت فيها مهارة الحرفيين والصناع.

لم تكن أنشطة الحرفيين في الخرازة بتلمسان بعيدة عن أعين الفقهاء ومؤسسة الحسبة، وفي هذا السياق وجدنا أن العقباني – في كتابه تحفة الناظر وغنية الذاكر– يستهجن فئة من الخرازين بمدينة تلمسان بسبب قيامهم ببسط ونشر جلود البقر المعدة للدبغ في الطرقات، لأن في ذلك أذية للمارة، حيث تُحدِث هذه الأخيرة الزلق ويمكن أن تؤدي إلى تعثر الناس[3]، كما نجد في كتب الحسبة أنه كان ممنوعا على فئة الخرازين استعمال شعر الخنزير في عملهم لأنه كان يُعتبر من النجاسة والمنكرات وفيه غش للزبائن[4]، ويتبين من تدخل الفقيه والمحتسب في المجال الحرفي أن المصلحة العامة قد تم مراعاتها ولا مجال للإضرار بالناس.

أما فيما يخص الجهة التي احتضنت دكاكين الخرازين بالمدينة، فإنّ هناك من أشار إلى أنّ حي القيسارية الحالي هو المكان الذي كان يزاول فيه الخرازون حرفتهم[5]، ويمكن أن نستنتج من إفادة العقباني السابقة بأنّ بعض الخرازين كانوا يمارسون نشاطهم في الدكاكين المنتشرة بأحياء بالمدينة وطرقها.

– مصنوعات جلدية أخرى:

تمكّن الحرفيون والصناع من تلبية مطالب فئات اجتماعية واسعة نظرا لازدهار حرفة الدباغة في تلمسان خلال الفترة المدروسة، وبما أنّ المادة الأولية – وهي الجلد – كانت متوفرة، فقد استطاع هؤلاء الحرفيون صنع أغراض مختلفة وجعلها في متناول سكان المدينة والبادية، ومن بين هذه الأغراض نذكر الأحزمة[6]، حيث كانت هذه الأخيرة ذات أشكال وألوان مختلفة، منها ما يتم تزيينه بخيط الحرير، كما هو الحال بالنسبة للبلغة، ومن جهة أخرى تمكّن هؤلاء الحرفيون من صنع أكياس وحقائب مختلفة[7].

[1] - Richard (L), op.cit, pp 55- 56.

[2]– مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص ص 93- 94.

[3]– العقباني، المصدر السابق، ص67.

[4]– الشيرزي، المصدر السابق، ص 73

[5]– محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص12.

[6] - Richard (L), op.cit, pp 55- 56.

[7] - Idem, pp 55- 56.

- صنـاعـة القبقـاب:

القبقاب هو النعل، ويتم صنعه باستعمال مادتي الخشب والجلد[1]، وهناك دراسة أخرى تشير إلى أنّ العرب قد عرفوا القبقاب منذ فترة زمنية قديمة، وكان الحرفيون يعملون على زخرفة بعض من هذه القباقب، كما كانت هذه الأخيرة تستعمل من قبل الرجال والنساء، خاصة داخل الحمامات[2].

تفيد بعض المعطيات التي وردت في المصادر التاريخية بأنّ بعض الرجال كانوا ينتعلون القبقاب، فقد ذكر "ابن مرزوق الخطيب" أنه رأى أحد التلمسانيين يرتدي شاشية حسنة وينتعل قبقابا في رجليه[3]، وهناك إشارة ثانية أوردها المصدر نفسه مفادها أنّ أحد الصالحين، وهو "أبو إسحاق إبراهيم بن علي الخياط" - وكانت حرفته الخياطة بمدينة تلمسان - كان له حانوت يجلس فيه لممارسة حرفة الخياطة في موضع يُعرف عند التلمسانيين وقتئذ بالقبابين[4]، ونفهم من هذه الإشارات المصدرية أنّ صناعة القبقاب كانت معروفة في تلمسان الزيانية، وكان هناك درب يُعرف باسمهم أشار إليه "ابن مرزوق الخطيب"، ويبدو أنّ بعض القباقب كانت تُزيّن وتُزخرف من قِبل بعض الحرفيين وتُسلّم لفائدة الفئة الغنية من سكان المدينة[5]، وليس من المستبعد أن يكون القبقاب ضمن صادرات الصناعة الحرفية إلى بلاد السودان الغربي خلال الفترة الزيانية.

صنـاعـة الـمعـادن والأسلحـة:

وتتمثل في صناعة الحلي والمجوهرات، بالإضافة إلى صناعة النحاس، وهي من أهم ما يمكن إدراجه تحت عنوان الحرف والصنائع الكمالية المركبة، وقد احتكرتها يد عاملة معظمها من اليهود كما هو معروف، كما أشارت إلى ذلك العديد من المصادر التاريخية، ليس في مدينة تلمسان فحسب، بل في معظم البلدان الإسلامية شرقا وغربا، كما هو الشأن في مدينة فاس في الفترة موضوع الدراسة.

بالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها صناعة الحلي والمجوهرات في مجتمع انتقل من طور البداوة إلى مرحلة التحضر، فقد كان من واجب السلطة المركزية في المدينة أن تعمل على مراقبة نشاط من يحترف هذه الصنعة، خاصة

[1]- المعجم الوسيط، ص712.
[2]- دوزي، المرجع السابق، ص ص 307- 308.
[3]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص173.
[4]- المصدر نفسه، ص ص180- 181.
[5]- دوزي، المرجع السابق، ص 307.

أنّ المشتغلين فيها كان أغلبهم من اليهود، وعليه فقد أوكلت هذه المهمة للمحتسب لينظر في عمل هؤلاء الحرفيين ويمنعهم بالتالي من الغش في مصنوعاتهم، ويندرج تحت هذه الصناعة الأنشطة التالية:

- صناعـة الحلــي والمجوهـرات:

تندرج هذه الصنعة في الأساس تحت مسمى الصياغة، وهي،كما جاء في معاجم اللغة العربية، عمل الحلي من فضة وذهب ونحوها، ويُعرف المشتغلون فيها بالصائغين، ومفردها صائغ، وهو من يحترف الصياغة، وحفظ وصاغ المعدن بمعنى سبكه في معاجم اللغة العربية[1]، ويتطابق هذا المعنى الأخير مع ما ذكره "الخزاعي التلمساني" عندما أشار إلى لفظ الصياغة بعملية السبك[2].

كان للحرفيين الذين يشتغلون في هذه الصنعة دكاكين في المدينة معروفة من طرف الجميع، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أنّ طائفة الصائغين كانت تمارس حرفتها بالقرب من مسجد سيدي أبي الحسن[3]، وكان الزبائن يترددون على هذا المكان المعروف ليعمل لهم الصائغون حليا ومجوهرات مختلفة من أساور، وخلاخيل، وأقراط، وخواتم، وتيجان[4]، وبالرجوع إلى موسوعة المعيار للونشريسي، نجد أنّ العديد من الأفراد كانوا يذهبون إلى الصائغين ويعطونهم دراهم ليصوغوا لهم منها حليا[5]، وبالقياس على ما ورد من مادة خبرية في هذا الشأن، يتضح بأن العمل الذي تم على على أيدي هذه الفئة من الحرفيين كان متنوعا ويشمل مصنوعات مختلفة استعملت في الزينة والتفاخر بالأساس.

تشبه التقنيات المستعملة في هذه الحرفة، إلى حد ما، تلك التي كانت معروفة في سك النقود في دار الضرب بالمدينة، حيث يجمعها قاسم مشترك وهو المسبك، وفي هذا المعنى، وبالاعتماد على ما ورد في كتب الحسبة، يتبين أنّ الصائغين كانوا يحوّلون معدن الذهب والفضة إلى مصنوعات مختلفة نزولا عند رغبة الزبائن، حيث تمكنوا من صنع الأواني المختلفة من الذهب والفضة، والحلي، والجواهر، والخواتم، وغيرها من المصنوعات الثمينة، وتذكر كتب الحسبة في هذا الجانب بأنه يجب على الصائغ - عند صياغة شيء من الحلي لأحد - ألا يباشر عمله في السبك إلا بحضور الزبون بعد أن يتأكدا معا من وزن المعدن[6].

[1]- المعجم الوسيط، ص ص 528-529.

[2]- الخزاعي التلمساني، المصدر السابق، ص714.

[3]- محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص16.

[4]- المرجع نفسه، ص16.

[5]- الونشريسي، المعيار، ج5، ص 80.

[6]- الشيزري، المصدر السابق، ص 77.

استعمل الصائغ أدوات ووسائل عديدة أشارت إليها كتب الحسبة وهي: الكور، والميزان، وقوالب الصب، والأصباغ، مثل ماء المزيج وماء العقاب، والأقداح، والكبريت، والزعفران[1]، وكذلك الرصاص، والمعادن مثل الذهب، والفضة، والنحاس، والرواباص، وهو الإناء الذي تُصهر فيه المعادن لتصبح خالصة من الشوائب، بالإضافة إلى الماسك أو اللقاط[2]، زد على ذلك ما ذكره الحكيم المديوني، صاحب كتاب "الدوحة المشتبكة"، من زبرات الحديد والمطرقة[3].

تطلبت تقنيات حرفة الصائغ مهارة ودراية كبيرة بالمعادن، وكان يتم العمل وفق خطوات معينة تشمل السبك، والتقطيع، والنقش، والتلميع، مما يعني وجود عدد من الحرفيين الذين تخصص كل واحد منهم في نشاط معين، ولعل هذا الأمر هو ما جعل اليد العاملة اليهودية تحتكر هذا النوع من الحرف، وذلك بالنظر إلى خبرتهم الكبيرة بالمعادن وما يتعلق بها من أنشطة حرفية، كما أنّ هناك من الباحثين من يشير إلى أنّ الكثير من الأندلسيين؛ الذين استوطنوا مدينة تلمسان كانوا هم كذلك من المشتغلين في صناعة الحلي والمجوهرات[4].

مارس بعض الصناع ممن احترف عمل الصياغة الغش والتدليس، وكانت المصنفات التي وُضعت في مجال الحسبة قد تعرضت لهذا الأمر بكثير من التفصيل، حيث جاء فيها أنه إذا باع الصائغ شيئا من الحلي فيه عيب كان عليه أن ينبه المشتري إلى ذلك؛ حتى يكون على بصيرة من أمره، وإذا أراد صياغة شيئا من الحلي لأحد فلا يسبكه في الكور إلا بحضرة صاحبه بعد تحقيق وزنه، فإذا فرغ من سبكه أعاد الوزن ودفع له عينه حتى يحيل على صاحبه متاعه، وإن احتاج إلى لحّام فإنه يزنه قبل إدخاله فيه، ولا يركب شيئا من الفصوص والجواهر على الخواتم والحلي إلا بعد وزنها بحضرة صاحبها[5].

- صناعة النحاس:

أدرج ابن خلدون حرفة النحاس في الحرف والصنائع الكمالية المركبة؛ لأن مادة النحاس كانت تدخل في صناعة بعض الأواني النحاسية؛ التي تحتاجها بعض الأسر التلمسانية الغنية خاصة، وهي بلا شك تلك الفئة الاجتماعية التي تأنقت في معيشتها، وقد كانت صناعة النحاس قائمة ومعروفة في مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية،

1- الشيزري، المصدر السابق، ص 78.
2- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص ص 229 – 230.
3- الحكيم، المصدر السابق، ص ص 116- 117.
4- جمال يحياوي، المرجع السابق، ص93.
5- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 229.

حيث أنشأ بنو زيان مصانع لسبك النحاس والمعادن، وقد اشتهرت مدينة تلمسان في العهد الزياني بصناعة النحاس، مثل الثريات وحوامل المصابيح، ويظهر أنّ زخرفة هذه الأواني كانت تحمل في طياتها لمسة أندلسية خالصة[1].

عُرِف صانعو الأواني النحاسية بالصفارين[2]، وكان للمشتغلين على مادة النحاس دراية به من خلال قابليته العالية للطرق، مما يعني سهولة تشكيله وتطويعه، كما أنه لا يتشقق عند عملية الطرق أو الختم أو الحدادة أو الضغط والتشكيل، ويتمتع النحاس أيضا بمقاومة عالية للتآكل، كما أنّه لا يصدأ[3]، ولعل هذا ما يفسر اهتمام النحّاسين في تلمسان به، وكان الصناع في المدينة على دراية تامة بمادة النحاس وأنواعها، فالنحاس الأحمر مثلا كان يتميز بالطراوة وسهولة تشكيله وطرقه، أما النحاس الأصفر، وهو عبارة عن مزيج من النحاس الأحمر والزنك، فكان هو الآخر يتميز بالطراوة وتحمّله لدرجة حرارة عالية، الأمر الذي جعل استعماله مقتصرا على صناعة الأواني المنزلية[4].

لا شك أن المصنوعات النحاسية تتطلب مواصفات لا بد من توفرها وهي: المادة النحاسية، والوقت، والمهارة، بالإضافة إلى الصبر، والتأني، والإبداع، وأيضا محاكاة الأشكال التي يريد النحّاس تقليدها.

تطلبت هذه الحرفة عدة تقنيات خاصة بها، إذ كان النقش على النحاس يستلزم بذل جهود متواصلة وتركيزا كبيرا، مع الدقة في استخدام أدوات النقش أثناء عملية الحفر على الفضة التي يجري النقش عليها، وكانت تقنية الحفر الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها هؤلاء الحرفيين والصناع، والتي يبدو بأنها كانت تستغرق وقتا أطول لإنجاز عمل على صفيحة نحاسية صغيرة، ومن بين الأدوات المستعملة: المقص، والسكين، والمطرقة، وبعض الآلات الحادة أو المدببة، خاصة إذا أراد النحّاس أن ينجز زخرفة ما على قطعة معينة[5].

إضافة إلى تقنية الحفر أو الطرق، من الممكن جدا أن يكون النحاسون في تلمسان الزيانية قد استعملوا تقنيات أخرى مثل التدوير، حيث يقوم الصانع بالدوران على قطعة النحاس التي يشتغل عليها باستعمال مخرطة تنزع

---

[1]- شريفة طيان ساجد، نحاسيات تلمسان في العهد العثماني (القرنان 12- 13هـ/18- 19م) من خلال مجموعة المتحف الوطني للفنون والتقاليد الشعبية الجزائر، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال ملتقى دولي بتلمسان أيام 3-4-5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف – تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية– الجزائر2011، ج2، ص7. اعتمدنا على معلومات تتعلق بالفترة العثمانية بخصوص زخرفة المصنوعات النحاسية بتلمسان بالنظر إلى قلة المؤلفات والكتابات في هذا الجانب والمتلقة بالفترة المدروسة، ولا نستبعد من جهتنا، أن يكون العمل المنجز في العهد العثماني متأثرا بنظيره الزياني.

[2]- حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج3، ص1275.

[3]- الموسوعة العربية العالمية، ج25، ص254.

[4]- خديجة نشار، نقش الزخارف العمائرية على التحف المعدنية في الجزائر خلال الفترة العثمانية (النحاس)، ضمن كتاب: "أعمال المؤتمر التاسع عشر، دراسات في أثار الوطن العربي" (ندوة علمية) جامعة المنصورة من 5 إلى 7 نوفمبر 2016 ، الإتحاد العام للأثريين العرب– القاهرة 2016، ص 966.

[5]- الشيزري، المصدر السابق، ص ص 253- 254.

الأجزاء الزائدة بواسطة أدوات قاطعة، وعند الانتهاء من العملية تُزخرف القطعة بقص الكتل بواسطة الإزميل[1]، وهناك تقنية أخرى كذلك تتمثل في الصب، والتي ترتكز على صب المعدن المنصهر في قالب من الحجر أو الرمل، حيث يحمل الشكل والزخارف المراد الحصول عليها[2].

كانت مؤسسة الحسبة تراقب عن كثب عمل النحاسين في المدينة وغيرهم من الصناع الآخرين، فقد كان من مهام المحتسب في هذا الخصوص أن يمنع هؤلاء الصناع من مزج النحاس بالحبق؛ الذي يخرج للصائغين وسباكي الفضة عند السبك، لأن ذلك يؤدي إلى تصلّب النحاس ويزيده يبسا، فإذا أفرغ منه طاسة أو هاون[3] انكسر سريعا مثل الزجاج، وينبغي ألا يمزجوا النحاس المكسور من الأواني وغيرها بالنحاس المعدني الذي لم يستعمل؛ بل يُسبك كل واحد منها على انفراد[4].

اكتسب عمل الصفارين بمدينة تلمسان في العهد الزياني شهرة واسعة، عندما قام هؤلاء بتزيين أبواب المعالم الوقفية، بالإضافة إلى الثريات التي كانت تزيّن مساجد تلمسان خلال الفترة المدروسة[5]، وعليه يمكن القول بأن فئة الصفارين بالمدينة تمكنت من الإستجابة لمتطلبات الطبقة الخاصة والغنية من سكان تلمسان، حيث صنع الصفارون الطناجر، والصحون، والأطباق، والمقالي، وأوانٍ نحاسية[6].

لم تسعفنا – في الحقيقة – المصادر التاريخية وحتى الدراسات الحديثة في الإشارة إلى المجال الذي كان يمارس فيه الصفارون عملهم، مما يجعلنا نرجّح أنّ مكانهم كان قريبا من قيسارية المدينة، ذلك أن هذه الأخيرة كانت معروفة باستقطابها للحرف والصنائع التي ترتبط بالرفاهية والبذخ، حيث أشار أحد الباحثين إلى أن سوق القيصارية بالمدينة كانت تباع فيه السلع الغالية ذات الطابع الكمالي[7].

---

[1]– يعتقد أحد الدارسين والمتخصصين في علم الآثار والفنون الإسلامية، أن زخرفة المعادن في العالم الإسلامي كانت تتم وفق أساليب كثيرة **كالحفر والتنكيت** (يتمثل في حفر الزخارف على سطح المعدن حفرا عميقا، ثم ملء الأجزاء المحفورة بالذهب أو بالفضة أو النحاس)، **والترصيع والنيلو** (عبارة عن مادة سوداء تتكون من صهر نسب معينة من النحاس والرصاص والكبريت وملح النشادر، ووضعها في الأجزاء المحفورة). أنظر: حسن الباشا، مدخل إلى الآثار الإسلامية، ص ص 257– 258. يحتاج البحث في المصنوعات النحاسية إلى دراسة ميدانية متى توفرت المقتنيات النحاسية، للتعرف أكثر على طبيعة النقوش والزخارف التي كانت تزين هذه الأدوات والتجهيزات.

[2]– شريفة طيان ساجد، المرجع السابق، ص ص 12– 13.

[3]– **الهـــاون**: وعاء مجوف من الحديد أو النحاس يدق فيه. أنظر: المعجم الوسيط، ص 1001.

[4]– الشيزري، المصدر السابق، ص 79.

[5]– الطاهر بونابي، الحرف والحرفيون في المغرب الأوسط، ص ص 181– 182.

[6]– مُحَّد سعيد القاسمي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 479– 480.

[7]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 136.

– صناعة الأسلحة:

ذكرنا فيما سبق أنّ دار الصنعة التي أُنشئت في مدينة تلمسان خلال القرن 8هـ/14م؛ هي الجهة التي تولّت صناعة الأسلحة المختلفة التي كان يحتاجها عناصر الجيش الزياني خاصة المعدات الثقيلة، لكن هذا الأمر لم يمنع بعض الحرفيين في المدينة من صناعة بعض الأنواع من الأسلحة ومستلزماتها التي استُعملت في أغراض متعددة، سواء من قِبل عناصر الجيش الزياني أو من قِبل العامة في المدينة، وفيما يلي الأنشطة الحرفية المرتبطة بصناعة الأسلحة ولوازمها بتلمسان الزيانية:

أ- زينة الخيول:

تُعتبر إحدى أهم الصناعات العسكرية التي عرفت رواجا كبيرا في مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، وقد أشاد بذلك عدد كبير من الرحالة والجغرافيين الذين زاروا المدينة في مناسبات مختلفة، وتندرج أهم حرفة تحت هذا العنوان ألا وهي صناعة السروج وكل ما يتعلق بمستلزمات هذه الحرفة.

تمر عملية صنع السرج بمراحل مختلفة، فبعد الحصول على المادة الأولية، وهي الجلد المدبوغ، يقوم الحرفي المتخصص في صناعة السرج بتفصيل الجلد الذي بين يديه إلى شكل يتناسب مع الهيئة والصورة التي سيكون عليها السرج لاحقا، وقد يكون مجبرا على إعداد مجموعة من القطع الجلدية التي يتم دمجها في جسم واحد لتشكل السرج، وتتم هذه العملية عن طريق خرز الجلد، ويبدو أنّ بعض الحرفيين في هذه الصنعة قد تأنقوا فيها من خلال تطريز بعض السروج بخيوط الذهب أو الفضة، كما يبدو أنّ البعض من سكان مدينة تلمسان – فئة اليهود خاصة – هم الذين كانوا يصنعون سروجا ثمينة كانت توضع على ظهر الخيل، حيث يذكر العقباني ما نصه: "قلت وما يفعلونه في الأسفار من ركوب الخيل بالسروج الثمينة وفاخر اللباس والتحلي بحلية المسلمين فهو محظور وشنيع ومنكر فضيع"[1]، وهو الأمر الذي استنكره الشيخ العقباني وجعله من المحرمات[2]، وفي السياق ذاته، وبالرجوع إلى كتاب المعيار، سنجد أنّ صاحبه قد تطرّق هو الآخر إلى هذه المسألة، وقال بالجواز اليسير في تمويه أو تحلية اللواحق المرتبطة بالفارس، مثل السرج، واللجام، والركابات بالفضة، وأما ضربه خالصا من ذهب أو فضة فلا يجوز، ولا يجري فيه ما يجري في تحليته،

---

[1]- العقباني، المصدر السابق، ص170. كان من عادة العروس بمدينة تلمسان في الفترة الوسيطة، أنها إذا خرجت من بيت أهلها تطلب دار زوجها، كانت تركب حصانا مزينا عليه سرج وسط مظاهر الاحتفال، ولعل في هذه الإشارة المصدرية ما يفيد أن السرج كان من بين التجهيزات التي يجب أن تكون حاضرة في المناسبات الاحتفالية. أنظر: البيدق، أبو بكر بن علي الصنهاجي، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، المغرب- الرباط 1971، ص 20.

[2]- محمود بوعياد، المرجع السابق، ص44.

فإنه سرف وإتباع سبل أهل الكبر والخيلاء[1]، ولعل في هذه الإفادة المصدرية ما يعطي الدليل القاطع على مظاهر التأنق التي صاحبت هذا النوع من الصنائع.

وفي هذا السياق، وجدنا في أحد المصادر التاريخية التي تؤرخ للدولة الزيانية، أنّ السلطان أبا حمو موسى الزياني (760-791هـ/1359- 1389م)، عند استقباله لقادة وزعماء أهل ندرومة، ووجدة، وهنين بحضرته بمدينة تلمسان، بغرض تجديد مبايعته بعد انقضاء الغزو المريني عنها، قد أعطى لهؤلاء الأعيان والقادة عددا من الخيل المسوّمة والسروج المرفهة[2].

وفي إطار تبادل الهدايا بين الدولتين، بعث السلطان الزياني أبو زيان الثاني عبد الرحمن (796-801هـ/1394- 1399م) بهدية إلى سلطان مصر تشتمل على ثلاثين من الجياد بمراكبها المموهة وكذلك بعض الأقمشة[3]، وكانت السروج التلمسانية تصدّر كذلك إلى بلاد السودان الغربي في الفترة متناول الدراسة[4]، ولعل في الإشارات المصدرية الكثيرة التي تطرقت إلى قائمة المواد المصدرة من تلمسان الزيانية إلى البلدان المختلفة والتي من ضمنها السروج، ما يفيد بأن هذه الأخيرة كانت على درجة كبيرة من الجودة والإتقان وجميل الصنعة، وبأن الحرفيين والصناع بالمدينة لم يدخروا جهدا في إعطاء صناعة السروج العناية والاهتمام الذي تستحقه.

تأسيسا على ما سبق ذكره، يمكن القول أنّ الحرفيين بمدينة تلمسان قد أبدعوا في صناعة السروج وتزيينها، مما يفسر ازدياد الطلب عليها في كثير من الأمصار الإسلامية، ولا أدل على ذلك من قول أحدهم أنّ الفارس لما كان يتجهز من تلمسان؛ كان يشبه إلى حد ما في زينته – وطبعا السرج – تلك العروس التي تُزف إلى بيت زوجها[5]، وفي هذا الكلام دلالة واضحة على التأنق الكبير الذي رافق هذه الصنعة.

احتضنت بعض الأحياء والورشات الحرفية صناعة السروج في مدينة تلمسان، حيث نعثر على إشارة مصدرية تشير إلى وجود درب في المدينة يُعرف بدرب السرّاجين[6]، وهناك إشارة مصدرية أخرى تفيد بأنّ سوق منشار

---

[1] – الونشريسي، المعيار، ج6، ص ص 341- 342.

[2] – يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج2، ص 38.

[3] – ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد، رحلة ابن خلدون، عارضها بأصولها وعلق حواشيها: محمّد بن تاويت الطنجي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 2004، ص271.

[4] – لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان، ص 260.

[5] – ابن سعيد المغربي، المغرب في حلي المغرب، حققه وعلق عليه: شوقي ضيف، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة- مصر1955، ج2، ص246. ولعل في هذه الإفادة المصدرية، ما يقيم الدليل على جودة السرج التلمساني ومواكبته لمظاهر الزينة والتفاخر، حتى أصبح يضرب به المثل مشرق ومغربا.

[6] – ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص275.

الجلد في تلمسان كانت تُباع فيه بعض الأغراض المسروقة مثل السروج[1]، إلا أنّ الإشارتين لم تحددا بدقة أماكن تمركز السراجين بالمدينة، ومن الممكن جدا أن تكون فئة السراجين بالمدينة قريبة أو مجاورة للأنشطة التي تعمل في تهيئة الجلد ومعالجته نظرا للتشابه والتداخل بين حرفة وأخرى.

لقد تطلبت صناعة السروج توفير مستلزمات أخرى مثل الشكائم[2]، واللجام، وكذلك الركابات[3]، والمهاميز، وكانت هذه المستلزمات تُصنع من قِبل حرفيي تلمسان[4]، وفي هذا الصدد نتوفر على إشارة مصدرية تفيد أنّ هذا النوع من الصناعة – وهي صناعة مستلزمات الخيل وزينتها – قد بلغ درجة كبيرة من الإتقان، بل إنّه قد تفوّق على نظيرته بمدينة فاس في الفترة متناول الدراسة[5]، وفي هذا الصدد يشير المصدر نفسه إلى أنّ الحرفيين بتلمسان كانوا يصنعون أطقما فاخرة للخيل مع ركابات جميلة، ولجم، ومهاميز، وأجود ما يُصنع من رؤوس اللجم في إفريقيا[6]، مما يدل على المهارة الكبيرة التي اكتسبتها صناعة السروج ولواحقها بتلمسان خلال الفترة الزيانية، وهو ما أشادت به المادة المصدرية، هذه الأخيرة نوهت بالعمل الكبير والقيم للحرفيين بالمدينة في هذا النوع من الأعمال والأنشطة، ويتبين بأن مدينة تلمسان حازت مكانة مهمة في هذا المجال.

ب- المسلتزمات الحربيـة:

ويُقصد بها الأسلحة الخفيفة التي تَسلَّح بها الجيش الزياني في المقام الأول، بالإضافة إلى بعض الأدوات الحادة التي تحتاجها الفئات الاجتماعية من سكان المدينة والبادية، مثل السكين والساطور، وهي كالآتي:

1- الرمـاح:

جاء في كتاب تخريج الدلالات السمعية أن الرمح من السلاح معروف، وجمعه أرماح، والكثير رماح، ورجل رماح أي صانع الرماح ومتخذها وحرفته الرماحة[7]، والرمح سلاح يُستعمل لطعن العدو، وهو من الأسلحة التي

---

[1]- ابن مريم، المصر السابق، ص459.

[2]- **الشكيمـة:** هي الحديدة المعترضة في فم الفرس من اللجام، المعجم الوسيط، ص491.

[3]- **ركاب السرج:** ما توضع فيه الرجل وهما ركابات، المعجم الوسيط، ص368.

[4] - Atallah (D), les états de l'occident Musulman, P 348.

[5]- ومما يدل على أن صناعة مستلزمات الخيل (الركابات والمهاميز واللبانات واللجم) وتزيينها أو زخرفتها بالذهب بمدينة تلمسان كانت أحسن مما كان يصنعه حرفيو مدينة فاس، نستدل بالفكرة التي أفادنا بها مارمول كاربخال في مصدره على سبيل المقارنة، عندما ذكر بأن صناع تلمسان يتفوقون على صناع فاس في صناعة مستلزمات الخيل وزخرفتها. أنظر: إفريقيا، ج2، ص 153.

[6]- المصدر نفسه، ص 300.

[7]- الخزاعي، المصدر السابق، ص 697.

التي استُعملت منذ القِدم، ويتكوّن الرمح من ثلاثة أقسام وهي: القناة، وهي القائم الذي يدخل في أعلاه السنان، ويثبت في أسفله الزج، والسنان، وهو النصل ويوضع من حديد، أما الزج فهو الحديدة التي تكون في أسفل الرمح[1].

كانت الرماح من بين الأسلحة الخفيفة التي صنعها الحرفيون بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة؛ وتم تزويد المقاتلين بها في فترات الحروب التي نشبت بين الزيانيين وأعدائهم في الداخل والخارج، وقد كانت الرماح وسيلة في يد المحاربين من القبائل الذين كانوا في خدمة الدولة عندما تحتاجهم، وعليه فإنّه يمكن القول أنّ الرماح التي صنعها هؤلاء الحرفيون كانت تلبي حاجات الجيش الزياني؛ رغم وجود دار الصنعة التي كانت تملكها الدولة ويشرف عليها المخزن الزياني، ومن جهة ثانية كانت تلبي كذلك حاجات المقاتلين من القبائل المتعاونة مع السلطة المركزية[2].

وبما أنّ الإشارات المصدرية قليلة جدا فيما يتعلق بفئة المقاتلين بالرماح في الجيش الزياني، إلا أننا وجدنا في وصية السلطان أبي حمو موسى الثاني (760-791هـ/1359- 1389م) لولده ما يشير إلى وجود مقاتلين ممن كانوا يستعملون الرماح، ونلمس هذا الأمر في قوله: "فأما التقدمة فتقدم منهم فرسانا بين يديك، يكونون في نحر العدو إذا قصد إليك، من أنجاد قبائلك الشجعان، وأهل دخلتك العارفين بالضراب والطعان، ولعل عبارة الضرب بالطعان كانت مهمة من يحملون الرماح"[3].

من المواد التي دخلت في صناعة الرمح: فروع الأشجار الصلبة والقوية، ويمكن صناعته أيضا من الحديد أو من معدن آخر[4]، وتُعتبر الرماح من بين الأسلحة التي استخدمها الجيش الزياني[5]، إلا أنّ قلة المعلومات حالت دون تحديد أماكن صناعة الرماح في تلمسان الزيانية، مما يجعلنا نفترض تواجدهم بالقرب من الحدادين لحاجتهم إلى مادة الحديد التي كانت تُعتبر مادة أساسية في نشاطهم.

---

[1]- واضح الصمد، المرجع السابق، ص ص 133- 139. وجاء في معاجم اللغة العربية أن **الرمــح**: قناة في رأسها سنان، يطعن بها، وتجمع الكلمة على رماح وأرماح، والرماح هو صانع الرمح ومتخذه، والرماحة حرفة الرماح، أنظر: المعجم الوسيط، ص 371.

[2]- وفي هذا الصدد ذكر مارمول كاربخال أن الأعراب الذين يسكنون في مملكة تلمسان يحملون حرابا يتراوح طولها ما بين أربعين شبرا أو خمسين، وطرفاها مصفحان بالحديد، بحيث يظهر أن الحرفيين والصناع على الخشب والحديد صمموا هذه الحراب على الشكل الذي ذكرناه لتضرب من أمام وخلف، ويشير المصدر ذاته، إلى أن الخشب الذي يدخل في صنع هذه الحراب كان يستخلص من شجر الدردار (**والدردار** شجر عظيم له زهر أصفر وثمر كقرون الدفلى، يغرس على حافة الطريق للزينة والظل. انظر: المعجم الوسيط، ص 278). انظر: إفريقيا، ج1، ص 113. وبما أن الحرفيين استخدموا عود شجر الدردار، فهذا معناه أن العود المستخلص من الشجر المذكور مواصفاته تليق بهذا النوع من الأسلحة.

[3]- عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص 273.

[4]- عبد الجبار محمود السامرائي، تقنية السلاح عند العرب، مجلة المورد، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع 1406/1985، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد- الجمهورية العراقية 1985، ص7.

[5]- خالد بلعربي، ورقات زيانية، ص28.

2- السيـوف:

يُعتبر السيف السلاح الرئيسي في القتال عند المسلمين مشرقا ومغربا منذ زمن بعيد، ويُستعمل هذا السلاح في الهجوم وفي الدفاع عن النفس، وهو ذو حد واحد ويمكن أن يكون ذو حدين[1]، وكانت السيوف في العادة تتكون من جزأين رئيسيين وهما: السيف الذي يُشكّل من النصل، وهو حديدة السيف، والمقبض الذي يُصنع من الخشب أو الحديد، بالإضافة إلى الغمد[2].

لا شك أن المادة الأولية – وهي الحديد – كانت متوفرة في المناطق القريبة من مدينة تلمسان، وكانت هذه المادة معروفة عند الحدادين الذين صنعوا منها سيوفا للقتال، بالإضافة إلى مادة الخشب[3].

أما بالنسبة للتقنيات والطرق المعتمدة في صنع السيوف، فقد كانت معروفة لدى فئة الحدادين بالمدينة، حيث عمل هؤلاء على إعداد القطع الحديدية ثم تسخينها في النار، ليتم بعد ذلك إخراجها والضرب عليها بالمطارق حتى تأخذ شكلها النهائي المعروف.

بلغت صناعة السيوف في مدينة تلمسان الزيانية شأنا كبيرا، حيث تفنّن الحرفيون في تزيينها وزخرفتها حسب ما تذكره المصادر التاريخية، ذلك أنّ بعض قوائم السيوف ومقابضها التي كانت تُباع في أسواق المدينة كانت محلاة بأنواع من الذهب والفضة[4]، ومما يُظهر جودة وأناقة السيوف التلمسانية أنها كانت من بين الهدايا؛ التي كان يبعث بها سلاطين الدولة الزيانية إلى نظرائهم من الدول الأخرى، وفي هذا السياق تذكر المصادر التاريخية أنّ السيوف المحلاة كانت من جملة الهدايا؛ التي أرسلها سلطان تلمسان إلى السلطان الظاهر بمصر[5].

3- القسـي والسهـام:

جاء في معاجم اللغة العربية أنّ القوس عبارة عن آلة على هيئة هلال تُرمى بها السهام، والقواس أو القياس هو صانع القوس وحاملها، أما السهم فهو عبارة عن عود من خشب يُسوّى في طرفه نصل يُرمى به عن القوس[6].

---

[1]- واضح الصمد، المرجع السابق، ص 121.

[2]- عبد الجبار محمود السامرائي، المرجع السابق، ص ص 6- 7.

[3]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص 98.

[4]- العقباني، المصدر السابق، ص ص 139- 140.

[5]- ابن خلدون، رحلة ابن خلدون، ص271.

[6]- المعجم الوسيط، ص 766.

تُعتبر القسي والسهام من الأسلحة الخفيفة التي كان يتزوّد بها المقاتل في الحروب، وكان هذا الأخير في أول أمره يتخذ القوس من عود يحني أحد طرفيه ثم يشد بينهما وترا، ويبدو أنّ صناعة القسي قد تطورت نوعا ما بالنظر لما كانت عليه في بداية الأمر، حيث صارت صناعة أجزائه – أي القوس – تتم منفصلة، ثم تركّب بعد ذلك وتُلصق بالغراء، وكانت القسي المفضلة عند المقاتلين والفرسان هي تلك التي كثر فوقها، وقل خشبها، وصح لحامها، واشتد جفافها، وقوي حبلها حسب ما يذكره أحد الدارسين[1].

أما بالنسبة للسهام، فيبدو أنّ الحرفي المتخصص في صناعة السهام والقسي كان يتخذ السهم من عود رفيع من شجر صلب في طول الذراع تقريبا، يأخذه الصانع فينحته ويسويه، ثم يركب في قمته (الرأس) نصلا من حديد يكون مدببا وله سنّتان في عكس اتجاهه ليُحدث ضررا بالغا بالعدو، ومن المرجح أيضا أنّ السهام كانت تستعمل في كثير من المناسبات للتخاطب بين الطرفين المتخاصمان في أوقات الحصار على سبيل المثال[2].

من بين المواد والأدوات التي اشتغل عليها الحرفيون في صناعة القسي والسهام: العيدان الخشبية، بالإضافة إلى الحديد والجلود[3]، كما صنع الحرفيون – أيضا – أنواعا أخرى من الأسلحة الدفاعية، مثل الدروع والتروس، ومن بين المواد التي اعتمد عليها الحرفيون لإنجاز الدرع والترس: مادة الجلد، خاصة ما يُعرف بجلود اللمط الذي كان يأتي به التجار من بلاد السودان الغربي ويبيعونه في أسواق مدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة[4].

لا تسعفنا المعلومات المتوفرة – فيما يتعلق بصناعة الأسلحة في مدينة تلمسان الزيانية – بالأماكن التي كان يتمركز فيها هؤلاء الحرفيون، وإذا كان الرحالة الوزّان قد تطرّق بنوع من التفصيل إلى توزيع هذه الأنشطة والأعمال بمدينة فاس المرينية والوطاسية بشيء من التفصيل، فإنّ معلوماته فيما يخص هذا النوع من الصنائع بمدينة تلمسان كانت مختصرة جدا، فلم يتطرّق إلى المجال الذي كان يتمركز فيه صانعو الأسلحة بالمدينة المذكورة في الفترة المدروسة، لكن مع ذلك يمكننا أن نرجّح تواجد هؤلاء الحرفيين بالقرب من الحدادين وبائعي العود والخشب، بالنظر إلى مبدأ التجانس الذي كان معمولا به في الأسواق الإسلامية وقتئذ، وبالنظر إلى تعدد جبهات الحرب بالنسبة للدولة الزيانية، يمكن القول بأن إسهام هذه الفئة من الحرفيين في صناعة الأسلحة كان مهما ويفي بحاجيات العناصر المقاتلة.

---

[1]– جمال محفوظ، فن الحرب عند العرب في الجاهلية والإسلام، ج3، ص ص 167 – 168.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 167 – 168.

[3]– محمود تيست خطاب، العسكرية العربية الإسلامية، سلسلة فصلية، تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في قطر، طبعة خاصة بالحرس الوطني السعودي– قطر 1983/1403، ص 150، 153.

[4]– حسين مؤنس، ابن بطوطة ورحلاته، تحقيق ودراسة وتحليل، دار المعارف– جمهورية مصر العربية، ص32.

الصنـاعـات الـشـريفـة:

يندرج تحت مسمى الحرف والصنائع الشريفة الأنشطة الحرفية المتعلقة بالوراقة، والتطبيب، وصناعة العطور، وهي الأعمال التي استطاعت أن تجد لها مجالا داخل النسيج الحضري بمدينة تلمسان الزيانية بالرغم من محدوديتها، فقد كانت حرفة الوراقة مهمة، بالإضافة إلى ما يرتبط بها من أنشطة تعنى بالانتساخ، والتسفير، وصناعة الرق، والورق أو الكاغد، بالنظر إلى انتعاش حركة التأليف والتدوين خلال الفترة المدروسة.

فيما يخص حرفة التطبيب، فقد كانت هذه الأخيرة تستهدف معالجة المرضى وتقديم الأدوية لهم من قِبل فئة الصيادلة والعشابين، وسيلاحظ الدارس بأن التطبيب على أصوله العلمية استهدف الطبقة الخاصة من سكان المدينة فقط، في حين لجأ العامة إلى الطب التقليدي والتبرك بالأولياء والمتصوفة الذين ذاع صيتهم بتلمسان، ومن يطالع كتب التراجم والطبقات سيجد نماذج عديدة في هذا الباب[1].

أما بالنسبة لصناعة العطور بتلمسان في العد الزياني، فكانت تُعتبر هي الأخرى من ضمن الحرف والصنائع الكمالية المركبة؛ كونها اقترنت بانتشار مظاهر الترف والزينة خاصة في الأفراح والمناسبات ومن ذلك ليلة الإحتفال بالمولد النبوي الشريف التي كانت تتم في القصر السلطاني، واستطاع العطارون بالمدينة توفير حاجيات الطبقة الخاصة من بعض الأنواع من العطور.

– حـرف الوراقـة:

تندرج حرف الوراقة تحت مسمى الحرف والصنائع الكمالية المركبة التي دعت إليها أحوال الترف والبذخ في المدينة الإسلامية، وقد صرّح بذلك ابن خلدون في كتابه "العبر"[2]، حيث عرّف هذه الحرفة في كتابه بالقول: "وأما الكتابة وما يتبعها من الوراقة فهي حافظة على الإنسان حاجته ومقيدة لها عن النسيان ومبلغة ضمائر النفس إلى البعيد الغائب ومخلدة نتائج الأفكار والعلوم في الصحف"[3]، ومن بين الأنشطة الحرفية التي كانت تُعتبر من مستلزمات الوراقة، يذكر ابن خلدون الانتساخ وتجليد الكتب وتصحيحها[4].

---

[1]– يقول ابن مريم عن أبي العلاء المديوني: أحد الأولياء المخصوصين بالكشف والرقى المبرئات من جميع الداء لأولي العاهات. انظر: البستان، ص 164.

[2]– ابن خلدون، المقدمة، ج5، ص 138.

[3]– المصدر نفسه، ج2، ص 291.

[4]– وفي ذلك يقول ابن خلدون: "ومثل الوراقين الذين يعانون صناعة انتساخ الكتب وتجليدها وتصحيحها، فإن هذه الصناعة إنما يدعو إليها الترف في المدينة من الاشتغال بالأمور الفكرية وأمثال ذلك". أنظر: المقدمة، ج5، ص 138.

أ- صنـاعـة الــرق:

تفيد بعض الدراسات التاريخية الحديثة أنّ الرق قد حافظ على مكانته كأرضية للكتابة على الأقل إلى غاية القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي خاصة في بلاد المغرب الإسلامي الوسيط[1]، وهو ما يعني محدودية الورشات الحرفية التي تخصصت في صناعة الورق في المجال المذكور، على الرغم من أن الوراقين بتلمسان كانوا على دراية بالطرق والتقنيات المستخدمة في هذا النوع من الصنائع.

كانت تتم عملية تحضير الرقوق للكتابة على يد حرفيين متخصصين في ذلك داخل دكاكينهم، ويبدأ عمل هؤلاء بإزالة الشعر أولا، كما كانت الطريقة المتبعة في تهيئة الرق خلال هذه الفترة تبدأ بغمر جلد الحيوان في حمام من الجير ليسهل نزع الفروة، ومن بين الأدوات التي استخدمها الرقاقون: الطباشير أو الجبس للتحكم في عملية تجفيف الجلد المشدود، وكانت رواسب اللحم والشحم على سطح الجلد تكحت بأداة حادة كالشفرة أو النصل، وقد يُصبغ الرق قبل أن يستعمله الناسخ[2].

رغم وجود إشارات عديدة لصناعة الرق في بلاد المغرب الإسلامي عامة ومدينة تلمسان خاصة، إلا أنّ هذه المعلومات لم تذكر الأماكن التي مارس فيها هؤلاء الحرفيون عملهم، ولم تتعرض إلى ذكر دكاكين هؤلاء الرقاقين ضمن المجال الحرفي بمدينة تلمسان الزيانية، مما يجعلنا نعتقد أنّ حوانيت الرقاقين كانت تتواجد بالقرب من المعالم الوقفية، مثل المساجد والمدارس، بالنظر إلى حاجة هذه الأخيرة إلى ما يوفره الرقاقون من مستلزمات الكتابة، ومن المرجح جدا أن يكون المجال القريب من المسجد الجامع بتلمسان المكان الذي احتضن فئة الرقاقين.

ب- صنـاعـة الـورق:

يذكر ابن خلدون في مقدمته أنّ المدن والأمصار المتبحرة في العمران هي من تختص بهذه الحرفة، وفي ذلك يقول: "وقد ذهب ذلك لهذا العهد بذهاب الدول وتناقص العمران بعد أن كان منه في الملة الإسلامية بحر زاخر بالعراق والأندلس، إذ هو كله من توابع العمران واتساع نطاق الدول ونفاق أسواق ذلك لديها"، إلى أن يقول: "وجاءت صناعة الوراقين المعانين للإنتساخ، والتصحيح، والتجليد، وسائر أمور الكتب والدواوين، واختصت

---

[1]- مُحَمّد طه الحاجري، الورق والوراقة في الحضارة الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد 1/ مارس 1966- الجمهورية العراقية1966، ص88.

[2]- فرانسوا ديروش، استخدام الرق في المخطوطات الإسلامية، ملاحظات تمهيدية ضمن كتاب: "دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والنشر"، أعمال المؤتمر الثاني لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي/ديسمبر 1993، إعداد: رشيد العاني، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي- لندن1997، ص ص 95، 98.

بالأمصار عظيمة العمران"[1]، وبالنسبة لبلاد المغرب الإسلامي فقد لاحظ ابن خلدون أنّ حرفة الوراقة في عهده قد تراجعت بشكل كبير، ومن جملة الأسباب التي أوردها الكاتب: انقطاع صناعة الخط، والضبط، والرواية[2].

وعلى هذا الأساس فقد كانت صناعة الورق تتم بطريقة يدوية في الغالب الأعم، وذلك بأن يقوم الصانع بتغطيس قالب على شكل منخل بمقاس معين في حوض مملوء بالألياف المنقوعة المعلقة في الماء، فينفذ المحلول من خلال مسام المنخل وتترسب فوقه طبقة رقيقة من الألياف المتشابكة، لتُجفف هذه الأخيرة بعد ذلك إلى أن تصبح متماسكة، ومن بين الخامات التي كانت تُستخدم في إنتاج الورق: الخرق البالية من منسوجات القطن والكتان[3].

لم تذكر المؤلفات التاريخية التي أرّخت لمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية معلومات كافية فيما يخص حرفة الوراقة بالمدينة، غير أنّ هناك إشارة مصدرية تشير إلى استعمال نوع من الورق يُعرف بالكاغد كان يستعمله الموثقون في تلمسان خلال الفترة المدروسة[4]، وهو ما يفيد بأن فئة الوراقين بالمدينة استطاعوا الوصول إلى نوع من الورق كان يستعمل للكتابة والنسخ، وبالنظر إلى ما ذكره الونشريسي في كتابه المعيار يتبين أن الورق المستعمل في بلاد المغرب كان مصدره دول أوربا[5]، وهي مسألة تحدث فيها مطولا الفقيه ابن مرزوق التلمساني في فتواه، حيث ذكر أنّ الورق كان يُصنع بتلمسان قديما، إلا أنّ صناعته قد انقطعت في المدينة خلال القرن الثامن الهجري (14م)، ولم تستمر صناعة الورق آنذاك إلا في المغرب الأقصى (والمقصود هنا مدينة فاس) والأندلس[6].

ارتبطت حرفة الوراقة في تلمسان وغيرها من المدن الإسلامية بالانتساخ، كما ظهر عدد كبير من النساخين في مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية وردت أسماؤهم في العديد من كتب التراجم، فقد كان الوليّ الصالح مُحَمّد السنوسي (تـ895هـ/1489م) يشتغل لمدة ساعة في النسخ داخل بيته[7]، وكان أبو عبد الله ابن البلد، الفقيه الصالح

---

[1] - ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص321.

[2] - المصدر نفسه، ص ص 321، 323.

[3] - حسن الباشا، موسوعة العمارة والآثار والفنون الإسلامية، الطبعة الأولى، أوراق شرقية، بيروت- لبنان 1999، ج2، ص 352.

[4] - ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص238.

[5] - تعرض الونشريسي في مصدره إلى نازلة أجاب عنها الفقيه مُحَمّد بن مرزوق التلمساني، بحيث سئل هذا الأخير عن الكاغد الرومي هل يجوز استعماله والنسخ فيه أم لا؟ فكان جوابه بتجويز ذلك في نازلة عنوانها " تقرير الدليل الواضح المعلوم على جواز النسخ في كاغد الروم ". لمزيد من التفاصيل. أنظر: المعيار، ج1، ص 75، 85.

[6] - المصدر نفسه، ص 85. انظر أيضا: عمر بلبشير، مساهمة في دراسة النشاط الصناعي والحرفي في المغرب الإسلامي من خلال النصوص النوازلية والجغرافية، مجلة الناصرية، العدد الرابع/ جوان 2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية- جامعة معسكر2013، ص303. لا شك أن هذه الإفادة تشير بوضوح إلى أن الوراقين بتلمسان تحكموا في تقنيات صناعة الورق، بمعنى أن هناك أسباب أخرى أدت إلى تراجع صناعته بالمدينة.

[7] - ابن مريم، المصدر السابق، ص428.

من كبار الأولياء المتعبدين، يتعيّش بالنسخ[1]، وهناك عدد كبير من طائفة النساخين الذين حفلت بهم كتب التراجم خلال هذه الفترة، إلا أنّ المعلومات المتوفرة لم تتطرق إلى كيفية صناعة الورق والتقنيات المستخدمة في ذلك، كما أنها لم تشر إلى الأماكن المفترضة لصناعة الورق في تلمسان خلال الفترة المدروسة، لكن من المرجح أنّ فئة الورّاقين قد تواجدت بالقرب من المجال الذي كانت تتواجد به المساجد والمدارس.

- حـرف التطبيـب:

جاء في كتاب المقدمة لابن خلدون أنّ صناعة الطب تُعتبر ضرورية في المدن والأمصار لما عُرف من فائدتها، فإنّ ثمرتها حفظ الصحة للأصحاء ودفع المرض عن المرضى بالمداواة حتى يحصل لهم البرء من أدوائهم[2]، وفي السياق ذاته، ذكر مصدر آخر أنّ الطب علم نظري وعملي، أباحت الشريعة الإسلامية علمه وعمله، لما فيه من حفظ للصحة والأبدان[3]، وقد احتاجت هذه الحرفة إلى تضافر أعمال كل من الأطباء، والصيادلة، والعشّابين.

أ- الأطبـاء:

كانت مهمتهم تشخيص مختلف الأمراض، حيث كان الطبيب في نظر الكثيرين يمثل العارف بتركيب البدن، ومزاج الأعضاء، والأمراض الحادثة فيها، وأسبابها، وأعراضها، وعلاماتها، والأدوية النافعة لها[4].

لاشك أنّ مدينة تلمسان قد اكتسبت سمعة طيبة في ميدان الطب خلال الفترة الزيانية، ومما يؤكد هذا الأمر أنّ الرحالة المصري عبد الباسط بن خليل، الذي زار تلمسان خلال القرن 9هـ (15م)، كان قد تتلمذ وأخذ أصول حرفة الطب عن أطباء المدينة وأشاد بتفوّقهم في هذا المجال، وهو من بين الأطباء الذين أخذ عنهم الرحالة المصري مُحَّد بن علي بن فشوش (تـ 840هـ/1436م)، أحد أمهر أطباء تلمسان وقتئذ، وكان هذا الأخير يزاول حرفة الطب ويدرسها في الوقت نفسه، وهناك طبيب آخر أخذ عنه في تلمسان، وهو موسى بن صموئيل بن يهوذا الإسرائيلي (تـ 820هـ/1418م)، والذي قال عنه: "لم أسمع بذمي ولا رأيت كمثله في مهارته في هذا العلم"[5]، وفي ذلك يقول: يقول: "ونقلت عنهم – أي أطباء تلمسان – أشياء وأجازوني ولازمت في الطب الرئيس الفاضل الماهر الأدرى الأقرئ

[1]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص185.

[2]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 308.

[3]- الشيزري، المصدر السابق، ص97.

[4]- المصدر نفسه، ص 97.

[5]- محمود بوعياد، رحالة مصري يزور الجزائر في القرن التاسع، مجلة الأصالة، السنة الرابعة، العدد 24، ربيع I وربيع II، 1395، مارس وأبريل 1975، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية- الجزائر1975، ص131.

موشى بن سموئيل بن يهوذا الإسرائيلي المالقي الأندلسي المتطبب المعروف بأبيه وابن الأشقر، ولم أسمع بذمي ولا رأيت بمثله في مهارته في هذا العلم وفي علم الوقف والميقات، وبلغني عنه في هذه الأيام بأنه انتهت إليه الرئاسة في الطب بحاضرة تلمسان، وهو مقرب ومختص بصاحبها من غير أن يداخله فيما يتعلق بالمملكة لعقله ورأيه"[1]، ومن بين أشهر الأطباء بمدينة تلمسان الزيانية أبو عبد الله الشريف (تـ 771هـ/1369م)، فإلى جانب كونه إماما في العلوم العقلية منطقا، وحسابا، وفرائض، وهندسة، كانت له كذلك معرفة بالطب والتشريح[2]، وممن اشتهر في الطب والجراحة بتلمسان الزيانية أيضا أبو عبد الله مُحَّد بن أبي جمعة التلاليسي[3].

كان الأطباء بمدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية يركّبون الأدوية من النباتات المتوفرة محليا، ويصنعون المعاجين والأشربة، ويستعملون الطرق والتقنيات المعروفة وقتئذ، ألا وهي: الكي، والحجامة، والجراحة، والتجبير[4]، كما اختص بعض الأولياء الصالحين والمتصوفة بالعلاج والاستشفاء (الطب الروحاني)، ومن بين هؤلاء مُحَّد الوجديجي (تـ950هـ/1543م)، والذي كانت له بركة عظيمة، ما زاره ذو عاهة إلا بريء[5]، وكذلك الولي الصالح حمزة العزاوي (تـ 998هـ/1589م)، والذي كانت له مناقب عديدة بدوره، حيث ما زاره ذو عاهة إلا بريء[6]، الأمر الذي اعتبره اعتبره بعض الباحثين ملفتا للنظر، ذلك أنّ عوام الناس، خاصة الفقراء والمعدومين منهم، قد اتخذوا الولي طبيبا لقلة دخلهم، انطلاقا من إيمانهم بنفعية الولي، واختلفت طرق العلاج وأساليبه بين الرقية، والتفل، واللمس، والدعاء[7]، ولعل ولعل في اعتماد العامة على الطب التقليدي ما يفيد بالمكانة التي كانت تحظى بها هذه الفئة في المجتمع الإسلامي خلال العصر الوسيط في زمن غلب عليه تيار التصوف وإيمان الناس بالكرامات والخوارق.

تطرّقت المصنفات التي عالجت موضوع الحسبة بالمدينة الإسلامية إلى كثير من القضايا المرتبطة بالطب، وكان التركيز في هذا الخصوص منصبّا على الأخطاء التي يقترفها بعض الأطباء في حق المرضى، بالنظر إلى أنّ بعض

---

[1]- Robert Brunschvig , op cit, p p 44- 45.

[2]- ابن مريم، المصدر السابق، ص326.

[3]- المقري التلمساني، نفح الطيب، ج5، ص 243.

[4]- العرباوي عمر، التميز خصوصية الطب والأطباء في تلمسان، قراءة في تأثير هجرة الأطباء العرب واليهود على الممارسة الطبية في المجتمع التلمساني، مجلة المواقف، العدد الرابع/ ديسمبر 2009، جامعة معسكر2009، ص170.

[5]- ابن مريم، المصدر السابق، ص473.

[6]- المصدر نفسه، ص 202.

[7]- منصور بختي دحمور، ظاهرة الولاية وتأثيراتها على مجتمع المغرب الأوسط فيما بين القرنين (6- 9هـ/ 12- 15م) الإصدار الأول 2017، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، سورية- دمشق2017، ص ص 131- 132. وفي ترجمته للشيخ أبو العلى المديوني (تـ 735هـ/1334م)، يذكر يحي ابن خلدون، أن هذا الولي الصالح كان من كبار العلماء المخصوصين بالرقى المبرئة لأصحاب العاهات. انظر، بغية الرواد، ج1، ص 143. وتحفل كتب التراجم بكثير من الصلحاء الذين عملوا على مداواة المرضى بطرق بسيطة.

المنتسبين لحرفة الطب لم يكونوا على قدر كبير من العلم والدراية بهذه الحرفة[1]، وقد أشار العقباني (تـ871هـ/1467م) إلى هذا الأمر بقوله: "إنّ الطب من أشرف علوم الإسلام، إذ العلم علمان، علم الأديان وعلم الأبدان، ولم يزله على ذلك الشرف حتى تعاطاه محشفة اليهود فلم يشرفها به ولكن رذل بهم"[2]، وفي موضع آخر، ذكر أحدهم أنه كان مريضا فذهب عند أحد الأطباء، إلا أنّ هذا الأخير قد أخطأ موضع الفصد، فتورمت يدا المريض وأشرف على الهلاك[3]، مما يعني أنه كان هناك أشخاص يدّعون الطب، أو كانت معرفتهم به قليلة، الأمر الذي نتجت نتجت عنه أخطاء عديدة، وهو ما استنكره فقهاء تلمسان مثل "العقباني" وغيره من العلماء والفقهاء.

ويبدو من خلال كتاب "تحفة الناظر" أنّ حرفة الطب، في الفترة التي كان فيها الفقيه المذكور حيا، لم تعد كما كانت عليه في السابق بمدينة تلمسان، بالنظر إلى أنّ بعض اليهود ممن احترفوا هذه الصنعة لم يكونوا يتقنونها جيد، وهو ما ألحق ضررا وأذى بالعامة من سكان المدينة على الرغم من أن خطة الحسبة بالمدينة، وضعت كل التدابير اللازمة لمن يحترف هذه الصناعة والشروط التي يجب أن تتوفر في الشخص الذي يحترف الطب، لكن ضعف الرقابة أحيانا شجع فئه اليهود ومن له معرفة قليلة بالطب على العمل في هذا الميدان، كما أن رشوة المحتسب كان من شأنه إلحاق الضرر بصحة الناس، وتصدي الطفيليين لممارسة الطب.

ما نودّ الإشارة إليه بخصوص حرفة التطبيب بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة، ومثلما هو الحال في باقي أرجاء العالم الإسلامي وقتئذ، وهو أنّ معظم الناس كانوا يتناولون بعض الأشربة المستخلصة من الأعشاب وما شابه ذلك من مواد يتم تحضيرها بالمنزل وتُسلّم للمريض، أي أنّ التطبيب كان يتم بالبيت وليس بالذهاب إلى البيمارستان الذي أنشأه سلاطين الدولة الزيانية[4].

أما بالنسبة للأمراض التي تكفّل الأطباء بمعالجتها، فهي على سبيل المثال: مرض البلعوم أو الحنجرة، ومن من أعراضه التهاب الحلق وتورمه، فترتفع درجة حرارة المريض، وكذا مرض الذبحة، وهو مرض صدري يسبب للمريض ضيقا في التنفس، ومرض الزكام، ومرض الدماميل، والإسهال، والصداع، وأمراض المعدة والأمعاء أيضا[5].

---

[1]- سعيد بن حمادة، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية بالمغرب الإسلامي من خلال تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغير المناكر للقاضي العقباني التلمساني (تـ871هـ/1467م)، مجلة عصور الجديدة، ع5، مختبر البحث التاريخي، جامعة وهران2012، ص74.

[2]- العقباني، المصدر السابق، ص 114.

[3]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص231.

[4]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص 166.

[5]- عبد العزيز فيلالي، بحوث في تاريخ المغرب الأوسط في العصر الوسيط، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر 2014، ص ص 113- 114.

ب- الصيادلة والعشابون:

كانت تتولى هذه الفئة تحضير وإعداد الأدوية، والعقاقير، والأشربة المختلفة، ويمكن أن نميّز بين عناصر ثلاث ضمن هذه الفئة، وهي كالآتي:

- الشرّابون: وهم الذين يبيعون العقاقير في شكل سوائل غالبا ما تُصنع من العسل.
- العطّارون: يبيعون الأعشاب الطبية المختلفة، كما يبيعون إلى جانبها العطور والبهارات.
- الصيادلة المتخصصون: وهم على علم كبير بصناعة وحفظ الأدوية والعقاقير البسيطة والمركبة[1].

لقد كان العشابون يجمعون الأعشاب المختلفة التي كانت تنمو في بادية تلمسان، كما كانوا على معرفة بها وباستعمالاتها في مجال الطب، ومن بين الأعشاب التي كانت أكثر تداولا لدى العشابين نذكر على سبيل المثال: الشيح، والزعتر، والنوخة، والنابطة فليو، والعينون، والدرياس، وبونافع[2]، وغيرها من الأعشاب التي استعملت في علاج العديد من الأمراض المعروفة وقتئذ، مثل الدماميل، والأورام[3]، والإسهال[4].

لم تسعفنا المادة الخبرية بالمجال الذي كان يتواجد به العشابون والصيادلة بمدينة تلمسان في الفترة المدروسة، لكن بالنظر إلى خصوصيات هذه الحرفة، يمكن القول أنّهم كانوا يتواجدون بدكاكينهم المنتشرة في المدينة ويقدمون خدماتهم للعامة من أهل تلمسان، كما كان بإمكانهم زيارة المريض في بيته - إذا اقتضت الضرورة - وتقديم الدواء المناسب، بالرغم من هذا العمل اقتصر فقط على أفراد الطبقة الخاصة، لأن المارستانات بمدينة تلمسان خلال العهد الزياني (7- 10هـ/13- 16م) لم تكن لتستوعب أعدادا كبيرة من المرضى، خاصة وأنّنا نعلم جيدا أنّ المدينة لم تكن تتوفر على مؤسسات صحية كثيرة، كما أنّ العامة من أهل المدينة كانت تفضّل التداوي بما يراه ويقرّه الأولياء

---

[1]- هدى مفتاح السعدي، النساء ومهنة الطب في المجتمع الإسلامي، مجلة المؤرخ، العدد الثاني والعشرون/ يوليو 1999م، قسم التاريخ، جامعة القاهرة- مصر 1999، ص507.

[2]- محمّد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، ج2، ص7. وعلى صلة بالفكرة ذاتها وجدنا في مصدر جغرافي أن مدينة بجاية على سبيل المثال كان فيها جبل تنتشر حوله نباتات ينتفع بها في صناعة الطب، وهي: البرباريس والقنطوريون والراوند والأسفيوس وغيرها من الأعشاب الأخرى. أنظر: الحميري، المصدر السابق، ص ص 80-81.

[3]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص231. وقد ذكر أحد الباحثين استنادا لما ألفه أحد العارفين بالطب بمدينة تلمسان (الثغري، أبو إسحاق إبراهيم 8هـ/14م) مجموعة من النباتات الطبية التي تستخدم في التطبيب. أنظر ما كتبه: سعدي شخوم، الصناعة الصيدلية بالدولة الزيانية من خلال مؤلفات إبراهيم بن أحمد الثغري التلمساني (القرن الثامن الهجري/ القرن الرابع عشر الميلادي)، مجلة الناصرية، العدد 4/جوان 2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، منشورات جامعة معسكر- الجزائر 2013، ص ص 517- 524.

[4]- توفي الولي الصالح أحمد الغماري نتيجة إصابته بمرض **الزرب** وهو الإسهال. أنظر: ابن صعد التلمساني، المصدر السابق، ص 236. إن كثرة الأمراض وتعددها في الفترة المدروسة، يشهد على تراجع الإهتمام بصحة الناس، في عصر غلبت عليه الحروب وقلة الإستقرار.

الصالحون، وهذا الأمر سنجد له ما يوافقه بمدينة فاس، وهو أمر قد يكون طبيعيا بالنظر إلى المكانة والثقة التي حصلت عليها فئة الأولياء الصالحين في المجتمع.

- صناعة العطور:

لم تكن هذه الصناعة رائجة في مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية مقارنة بغيرها من الحرف والصنائع الأخرى، لكن وبالرغم من ذلك فإنّ بعض التجار الأوربيين كانوا يبيعون هذه العطور بأسواق تلمسان[1]، حيث كان هناك سوق في المدينة تقصده بعض الفئات من المجتمع، خاصة النساء اللواتي بالغن في استعمال العطور، وهو الأمر الذي انتبه إليه فقهاء المدينة مثل العقباني[2]، حيث كان هذا الأخير قد ذكر في مصدره أنّ بعض نساء المدينة كنّ يُطلن الجلوس عند كثير من الصناع في الدكان، خاصة أولئك الذين يبيعون العطر وطيب الروائح، ويبدو أنّ العقباني كان ممن استنكروا هذا الأمر لأنّ فيه اختلاطا وفتنة[3].

أشارت دراسة حديثة إلى وجود بعض الصناع بمدينة تلمسان، خلال الفترة الزيانية، ممن احترفوا صناعة بعض الأنواع من العطور بالاعتماد على النباتات المنتشرة بالقرب من المدينة، مثل نبات الخزامى الذي يكثر فيها[4]، كما استطاع تجار تلمسان أن ينقلوا هذه المادة إلى أسواق بلاد السودان الغربي خلال الفترة المدروسة[5].

بالرجوع إلى خلفيات هذه الصناعة في المدينة الإسلامية مثل تلمسان، وجدنا في كتاب "المعيار" نازلة يسأل صاحبها عن عطّار أبرص يعقد الأشربة والمعاجن ليبيعها، فهل يُمنع من ذلك لبرصه أم لا ؟ فكانت الإجابة بألا يُمنع هذا المبتلى من عمل الأشربة والمعاجن ليبيعها ممن يشتريها للحاجة الملحة إليها[6].

وفي هذا الإطار، أشارت كتب الحسبة إلى أنه على المحتسب أن يراقب عن كثب من يحترف تحضير وبيع العقاقير والأدوية المختلفة للسكان، وألا يسمح لأي فرد كان باحتراف هذه الصنعة إلا من كانت له دراية وخبرة في

---

[1]- بشاري لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية، ص256. ذكر التادلي في كتابه أنه كان بمدينة تلمسان خلال الفترة الموحدية سوقا بالمدينة يحمل اسم سوق العطارين، وكان هذا الأخير تتواجد به دكاكين يكتريها بعض الباعة ممن يحترف هذه الصناعة. انظر: التشوف، ص 447. ترتبط صناعة العطور بمدى توفر المادة الأولية، وهي النباتات والأعشاب، والمعروف أن بعض النباتات المستعملة في هذه الصناعة قد لا تنمو في المجال التلمساني.

[2]- العقباني، المصدر السابق، ص72، حيث يقول في مصدره: وفي ذلك تعرفهن بأنواع الزينة البادية وأسباب التجميل الظاهرة على احتيال في المشي وأعمال منتشر الطيب.

[3]- العقباني، المصدر السابق، ص78.

[4]- بشاري لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية، ص256.

[5] - Richard (L), op.cit, p 59.

[6]- الونشريسي، المعيار، ج6، ص 59.

هذا المجال، كما اشترطت مؤسسة الحسبة أن يكون الصانع متدينا يخاف الله تعالى، وفي هذا الخصوص، تطلعنا المصنفات المذكورة على أنواع كثيرة من التحايل والغش التي كان يستعملها هذا الصنف من الصناع[1].

بالنظر إلى قلة المادة الخبرية بخصوص صناعة العطور بمدينة تلمسان الزيانية، فإنه يصعب على الباحث أن يحدد المكان الذي تمركزت به دكاكين العطارين، لكن من المرجح جدا أن تكون قيسارية المدينة المكان المناسب الذي انتظم فيه هذا النوع من الحرفيين والصناع، ذلك أنّ هذه الأخيرة كانت المجال المفضل لترويج العطور.

ذكرنا فيما سبق أنّ الحرف والصنائع الضرورية والبسيطة كانت تلبي في الغالب الأعم متطلبات العامة من سكان تلمسان، ولم تكن هذه الحرف تحتاج إلى مواد كثيرة وتقنيات معقدة، لكن الأمر سيختلف بالنسبة لموضوع الحرف والصنائع الكمالية المركبة، لأن منتوجات هذه الأخيرة ستكون موجهة بالأساس للفئة المحظوظة من سكان المدينة، وهي الفئة التي كانت تتشكل من الطبقة الحاكمة، وكبار الحاشية، وأعيان المدينة وأغنيائها، ولعل هذا التصنيف كان يُعتبر أمرا عاديا وطبيعيا في الفترة المدروسة، ذلك أنّ المجتمعات في المغرب الإسلامي ودوله كانت تقوم على ثنائية البدو والحضر، وهو تفسير يرتبط بابن خلدون الذي عايش عن قرب دول ومجتمعات الغرب الإسلامي.

استعانت العائلات الغنية بتلمسان بالحرفيين المختصين في البناء والزخرفة بغرض تشييد منازل لهذه الفئة، حيث كان يخضع تخطيط هذه الدُّور لمعايير عديدة تأخذ في الحسبان عدة مواصفات، مثل المساحة الواسعة، وعدد الطوابق، وكثرة الغرف، والتصميم الداخلي الذي يتطلب وجود نافورة مياه وأشجار، بالإضافة إلى صحن ورواق تزيّنه الأعمدة، والأهم من هذا كله تلك الزخرفة التي كانت تزيّن جدران وسقف البيت التلمساني وأرضيته، وهو العمل الذي تم على أيدي البنائين والمزخرفين.

أما بالنسبة للحرفيين في ميدان النسيج، فيبدو أنّ عملهم كان متقنا، حيث تمّت مراعاة الجودة ومظاهر الأبهة فيه، لأن النساجين بتلمسان الزيانية كانت لهم تقاليد عريقة في الحياكة والخياطة، وبما أنّ الفئات الغنية من سكان المدينة كانت هي المستفيدة من منتوجات هؤلاء الحرفيين، فقد أبدع النساجون في عملهم بأن استخدموا خيوط الحرير وعملوا على طرز الأثواب بأسلاك الذهب والفضة، كما تمكنوا من صنع أفرشة وأغطية تحاكي ما وصلت إليه صناعة النسيج من ازدهار وأبهة في الوقت نفسه، وما يقال عن صناعة النسيج ينطبق على الأنشطة الحرفية التي استعملت مادة الجلد.

---

[1]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص ص 199 – 200.

من بين الصنائع الكمالية المركبة التي استقطبت الأنظار بتلمسان الزيانية: الأنشطة الحرفية المتعلقة بالتعدين، وفي هذا الصدد، سيتمكن الحرفيون بالمدينة من مواكبة مظاهر الأبهة والترف في المجتمع التلمساني بالعمل على تطويع مادة الذهب، والفضة، والنحاس، والحديد، بالإضافة إلى تشكيل أدوات ووسائل تحتاجها المرأة، مثل الحلي، والمجوهرات، وأدوات أخرى يحتاجها الفارس، مثل السرج وأدوات القتال، حيث قام الصناع بتحلية كثير من هذه الأدوات بالذهب والفضة.

بخصوص الحرف والصنائع الفنية مثل الوراقة، والتطبيب، وصناعة العطور، فيلاحَظ أنّ بعض الصعوبات كانت تعترض نشاط فئة الوراقين في التسفير وتزويق الكتب، من أبرزها تراجع صناعة الورق بتلمسان الزيانية، مما أثر سلبا على المشتغلين بالوراقة، وعليه سيكون مجال نشاطهم محدودا ومتواضعا للغاية، وهو ما ينطبق كذلك على من احترف صناعة العطور بالمدينة، في حين استفادت الأسر الكبيرة والغنية من خدمات التطبيب في منازلها.

الفصل الخامس

المجال الحرفي وأدواره الاقتصادية والاجتماعية

بتلمسان (7- 10هـ/13- 16م)

سنبحث في هذا الفصل الأخير من الباب الأول الخاص بمدينة تلمسان في الدور الاقتصادي والاجتماعي للمجال الحرفي بالمدينة المذكورة، بالنظر إلى أن موضوع هذه الدراسة لا يستهدف فقط إنجاز مضمون يأخذ منحى أفقيا من خلال التعريف بأبرز الحرف والصنائع بالمدينة الإسلامية في الفترة الوسيطة، وإنما يركز كذلك على إنجاز مضمون عمودي لمختلف جوانب موضوع الدراسة بما يكفي لسد الثغرات وتدعيم كثير من التفاصيل التي وردت في متن هذه الدراسة.

في المحور الأول، سنستعرض بعض التفاصيل التي تحاكي الدور الاقتصادي للمجال الحرفي بتلمسان الزيانية (7- 10هـ/13- 16م)، وسيتم في هذا الصدد التطرق إلى الجانب المالي وعلاقته بالحرف، ثم بعد ذلك نحاول أن نبين تلك العلاقة التي كانت تربط البادية بالحضر من زاوية تأخذ بعين الاعتبار ما له صلة بالحرف فقط، وفي خاتمة هذا المحور سيكون من المفيد أن نستعرض جهود الدولة المخزنية في تسويق المنتوج الحرفي.

أما في المحور الثاني والمعنون بـ "الدور الاجتماعي للمجال الحرفي بتلمسان" فالبحث فيه سيقودنا إلى محاولة توضيح كثير من القضايا والمسائل المرتبطة أساسا بمجتمع الحرفيين، أو بمعنى آخر تسليط الضوء على جوانب خفية من حياة الصناع؛ من خلال الوقوف مثلا عند أجرة الحرفي أو الصانع، والنظم التي كانت تسهر على تأطير المجال الحرفي. وفي الأخير، سنستعرض جهود الجماعة الحرفية وخدماتها التي استفادت منها عناصر المجتمع التلمساني.

المجال الحرفي وأدواره الاقتصادية بتلمسان (7- 10هـ/13- 16م):

تندرج تحت هذا العنوان مجموعة من القضايا المتعلقة بالدور الاقتصادي للحرف والصنائع في مدينة تلمسان خلال الفترة الممتدة من القرن 7هـ/13م إلى 10هـ/16م، خاصة في الشق المتعلق بالجانب المالي، والذي يعتبر المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى أنه يحدد طبيعة العلاقة التي كانت قائمة آنذاك بين السلطة المركزية وطائفة الحرفيين والصناع. وفي السياق نفسه، فإن العلاقات التجارية التي كانت تربط تلمسان الزيانية مع غيرها من الدول الأخرى كانت أيضا أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تنشيط الحركة الاقتصادية في جانبها المتعلق بالحرف والصنائع.

- الدور المالي للحرف والصنائع:

اهتمت الدولة المخزنية بتلمسان الزيانية كثيرا بالمجال الحرفي، وذلك بالنظر إلى المردود المالي الذي يُسهم به في ازدهار الحياة الاقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي، وفي هذا الصدد ستكون دار سك العملة بتلمسان محورا

رئيسيا في توفير النقد الذي من شأنه تسهيل المعاملات المالية والتجارية، وعلى هذا الأساس كانت السلطة المركزية بالمدينة تشرف بنفسها على دار الضرب من الناحية الإدارية؛ بتعيين جهاز يعمل تحت إشراف الناظر، ومن خلال العمل على تمويل هذه الدار بالمعدن اللازم بتمتين علاقاتها مع السودان الغربي، هذا الأخير كان المصدر الأهم للذهب بالنسبة لدول الغرب الإسلامي. وبالنظر إلى تزايد عمليات تزييف النقود وانتشار هذه الظاهرة في بلاد المغرب خلال الفترة المدروسة، ستكون السلطة المركزية بتلمسان في مواجهة بعض الأطراف التي استغلت فترات تراجع هيبة الدولة وانحسارها لتقوم بالترويج للعملة المغشوشة، ذلك أن الغش في النقود من شأنه أن يؤثر سلبا على الثروة والحركة الاقتصادية، وعليه يمكن القول بأن استمرار العمل داخل دار الضرب كان يعود بالفائدة على الدولة – في المقام الأول – وعلى الحرفيين – في المقام الثاني –، وسيتم توضيح هذا الأمر على النحو الآتي:

أ- نـظام الصـرف:

تعددت وتنوعت الأعمال المختلفة المرتبطة بالحرف والصنائع المخزنية بمدينة تلمسان الزيانية (7-10هـ/13- 16م)، ومن بين الأعمال التي كانت تندرج تحت الأنشطة المذكورة حرفة السك النقدي، بحيث كانت هذه الحرفة تقع تحت الإشراف المباشر للسلطة المركزية. وفي هذا الصدد يخبرنا ابن خلدون بأن مسؤولية دار الضرب بالمدينة آلت إلى أسرة بني الملاح الأندلسية بأمر من السلطان يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235-1282م)[1]. ومثلما هو الحال في كامل أرجاء العالم الإسلامي، كان النظام النقدي المعمول به على عهد الزيانيين يتمثل في معدني الذهب والفضة، فما كان ذهبا يعرف بالدينار وما كان من الفضة يعرف بالدرهم[2].

بالنظر إلى أهمية دار الضرب في توفير النقود التي من شأنها تسهيل المعاملات المالية والتجارية، فإنها في المقابل كانت تطلب من الأفراد الذين يرغبون في الحصول على النقد بأن يدفعوا لهذه الدار نصيبا من المعدن المطلوب – والذي يكون ذهبا أو فضة –. وحتى تضمن السلطة المركزية استمرار العمل بوتيرة عادية داخل دار الضرب؛ كان يتوجب عليها في المقام الأول تمويل هذه الأخيرة بالذهب والفضة، وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الذي كانت تمثله فئة الصرافين بالمدينة، بحيث كانت هذه الفئة بمثابة الوسيط بين الأفراد الذين يرغبون في تحويل الذهب والفضة إلى قطع نقدية والطاقم الإداري الذي يتولى سك النقود بدار الضرب، وكانت هذه الخطوة من شأنها أن توفر مداخيل

---

[1]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص ص 140-141.

[2]- بلعربي خالد، التعامل النقدي والأوزان، ص152. انظر أيضا: Atallah (D), le royaume abdelouadide, p170.

مالية، ذلك أن دار الضرب بتلمسان كانت مفتوحة للعامة والخاصة من سكان المدينة ممن يريد تحويل ما بيده من معدني الذهب والفضة إلى نقود، بشرط أن يدفع نصيبا من المال[1].

سبق وأن قلنا بأن سك النقود بتلمسان وغيرها من مدن العالم الإسلامي كان من ضمن اختصاصات الدولة المركزية وتحت إشرافها المباشر في كل الأحوال، لكن الملاحظ أنه في بعض الفترات العصيبة التي تتميز بقلة الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ كانت هناك بعض الأطراف التي تستغل هذه الظروف، ويندرج تحت هذا الأمر فئة من الحرفيين الذين يشتغلون بالمعادن وبالتحديد جماعة الصرافين، إذ كانوا يضربون نقودا مغشوشة ومزيفة بعيدا عن أعين الرقابة ومؤسسة الحسبة[2]، وهي مؤسسة كان يقع على عاتقها التصدي لهذه الأنشطة غير المشروعة والتي تلحق ضررا بالحياة الاقتصادية والثروة التي بأيدي الناس[3]. وبالنسبة لمدينة تلمسان في الفترة متناول الدراسة، فإن فئة من العناصر اليهودية كانت هي الجهة التي ارتبط اسمها بترويج عملة مزيفة بالمدينة، إذ هناك من الباحثين من يعتبر أن الصناع اليهود الذين كان يشتغل بعضهم بدار سك العملة بتلمسان في فترة السلطان عبد الواحد بن أبي عبد الله (814- 828هـ/1411- 1424م) ضربوا نقودا مغشوشة[4].

وبما أن الذهب كان المكون الرئيسي في الأنشطة التي تتم بدار الضرب، فإن سلاطين بني زيان عملوا منذ تأسيس دولتهم على توطيد علاقاتهم التجارية ببلاد السودان الغربي لأنها كانت مصدرا للذهب من جهة، ولأن مدينة تلمسان كانت أحد الموردين للمعدن النفيس للدول الأوربية في العصر الوسيط من جهة أخرى، وشكلت هذه الأخيرة على فترات تاريخية مختلفة وسيطا مهما في العلاقات بين شمال المتوسط وجنوبه[5] وفي هذا السياق علينا أن نشير إلى أن الدول الأوربية كانت تصر على أن يكون التعامل التجاري معها نقدا وبالدينار الزياني، مما يبرز الحاجة الملحة للدول الأوربية في الحصول على ما يكفي من معدن الذهب[6].

[1]- سيدة إسماعيل الكاشف، المرجع السابق، ص ص 98 – 99.

[2]- Dhina (A), Les Etats de l'occident Musulman , p 205.

[3]- مسعود كربوع، المرجع السابق، ص ص 100- 101.

[4]- نصيرة عزرودي، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة، ص222.

[5]- كان للجالية اليهودية دور مهم ومحوري في التبادل التجاري بين كاتالونيا والإمارة الزيانية بالنظر إلى معرفة هؤلاء ودرايتهم بالطريق الصحراوي لذهب السودان، وشكل التجار اليهود في المنطقة وسيطا بين الممالك الأوربية ودول الغرب الإسلامي. انظر: Dhina (A), les états de l'occident musulman,263.

[6]- بلعربي خالد، التعامل النقدي والأوزان، ص ص 152- 155. بالنظرإلى افتقار الدول الأوربية للذهب، وحاجتها الماسة في الوقت نفسه لهذا المعدن لسك العملة، وجدت نفسها في أمس الحاجة إلى توطيد علاقاتها بتلمسان وفاس للحصول على ما يكفي من المعدن النفيس.

ب- الأداء الجبائي:

شكلت الجباية موردا ماليا مهما للدولة المخزنية في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، واجتهدت السلطة المركزية بجميع مكوناتها في تحصيل الضرائب المختلفة التي أقرتها بالنظر إلى العائد المالي الذي يعد مصدرا مهما في تمويل بيت المال، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للأنظمة الحاكمة في الغرب الإسلامي التي كان عليها توفير متطلبات كثيرة في مجال البناء وتقوية الجيش وتنشيط الحركة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، كانت الطائفة الحرفية بمدينة تلمسان من ضمن العناصر التي استهدفتها الضرائب، بحيث سيلاحظ الدارس أنه كان على الحرفيين والصناع بالمدينة التزامات مالية عديدة يدفعونها للدولة المركزية[1].

وعلى هذا الأساس، ستعمل الدولة المخزنية في المقام الأول على توفير كل ما من شأنه تسهيل عمل الحرفيين بالمدينة الإسلامية، وأوكلت هذا الأمر إلى مؤسسة الحسبة التي أخذت على عاتقها مسؤولية التنظيم والمراقبة وفض النزاعات داخل مجتمع الحرفيين، بالإضافة إلى تقدير كمية الضرائب واستخلاصها من الصناع بمساعدة من التنظيمات الحرفية ذاتها. لكن تجدر الإشارة إلى أن مقدار الضريبة كان – في كثير من الأحيان – محل شكوى من الطائفة الحرفية بسبب ارتفاع الضريبة المقررة وتزايدها، مما شكل عبئا على الحرفيين والصناع، ولعل ابن خلدون كان قد فصل في هذه النقطة عندما ذكر بأن الجباية في أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، وفي أواخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة، ويقر في هذا الشأن بأن الأصل في الجباية هو ذلك الذي أقره الشرع الإسلامي من زكاة وعشور وجزية[2]، إلا أن الملاحظ على الدولة المخزنية بالغرب الإسلامي في العصر الوسيط أنها لجأت إلى استحداث ضرائب ومكوس غير شرعية لم تستثن أحدا أو مجالا معينا تحت تأثير الظروف السائدة وقتئذ، هذا الأمر سيحد – بلا شك – من نشاط الحرفيين، ويقلل – بالتالي – من الموارد المالية التي يستفيد منها بيت المال.

إذا ما حاولنا التفصيل في النظام الضريبي الذي طبقته الدولة الزيانية، فإن المادة الخبرية لا تسعفنا بالمعطيات الوافية في هذا الموضوع، وهو الأمر الذي جعل أحد الدارسين يخلص إلى نتيجة وهي أنه ليس من المستبعد أن يكون

---

[1]- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص ص 210- 211.

[2]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص ص 67– 68. بالنسبة للزكاة مثلا: فالملاحظ أنها كانت تقبض عينا ونقدا، بحيث يذكر ابن خلدون أنه في سنة 774هـ/1373م بعث السلطان أبو حمو موسى (760- 791هـ/1359- 1389م) الثاني ابنه أبا تاشفين لقبيل بني عامر ليقبض منهم الصدقات، والتزم أبو بكر بن عريف شيخ قبيلة بني سويد للسلطان المذكور بعد فشل ثورته الرضى بغرامة الحب والزكاة، ويبدو أن الزكاة كانت تؤخذ بالمد التاشفيني أولا، وفيما بعد بالمد الوهراني. انظر: سهام دحماني، النظام الضريبي للدولة الزيانية (633هـ- 1236م/962هـ- 1554م) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري 2017/2018، ص 168، 170. يمكن القول بأن الزكاة مثلت موردا ماليا لخزينة الدولة في الفترة المدروسة كلما تمكنت الدولة الزيانية من فرض سيطرتها على القبائل المجاورة.

النظام الجبائي على عهد الموحدين هو نفسه الذي كان سائدا أيام الزيانيين[1]. لكن – مع ذلك – فقد كان مقدار الضريبة يتفاوت بين الحين والآخر، فمثلا كان على التجار المسلمين دفع ما نسبته 2.5% من قيمة البضائع أو المال الناتج عنها، وتُدفع نسبة 10% على بضائع التجار من اليهود والنصارى، كان هذا في بداية حكم الزيانيين. لكن الضريبة زادت فيما بعد واضطرت الدولة إلى فرض أنواع أخرى من الضرائب، خاصة في أواخر عمر الدولة الزيانية[2]، وهو الذي كان قد أثبته ابن خلدون في مقدمته.

استحدثت السلطة المركزية بمدينة تلمسان الزيانية نظاما عند أبواب المدينة لمراقبة التجار والحرفيين الذين يقصدون أسواق المدينة لعرض منتجاتهم وبيعها[3]، ولم تكتف الدولة المخزنية بذلك، بل عملت على تخصيص أماكن معينة تقع بالقرب من الفنادق – وهي المساحات التي كان يلجأ إليها التجار لتفريغ بضائعهم وخزنها – في محاولة منها لرصد تحركات التجار ومقدار ما يحملونه من بضائع؛ تحسبا لإخضاعها للضريبة. ويبدو أن الغرض من إنشاء مكتب للجمارك بتلمسان كان التصدي لظاهرة الاحتيال والتهرب من دفع الضريبة المقررة[4]. وفي هذا السياق ستكون السلطة المركزية بالمدينة أمام تحد كبير لرصد كل عمل يهدف صاحبه إلى التهرب من دفع الضريبة والمكس، وعليه ستتعاون الدولة مع فئة من العمال كانوا ينشطون بالأسواق – وهم الدلالون –، وعلى أساس ذلك يتم تقدير الضريبة على هؤلاء، وهو الأمر الذي جعل التجار يتفقون مع الفئة المذكورة – الدلالين – خفية كي يتجنبوا دفع المغارم[5]. وتروي المصادر التاريخية أن أول عمل قام به السلطان أبو الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) لما استولى على مدينة تلمسان إعفاء العامة من دفع الربع من سائر المغارم وشتى المجابي والملازم والمطالبات في الأبواب[6]، حيث كان الأفراد ممن يحمل بضاعة ويريد الدخول إلى المدينة يتعرض لتفتيش من قبل المكاسين، ولم يكن ليسلم أحد

---

[1]- عطاء الله دهينة، الحضارة الجزائرية في عهد الزيانيين، ص 487.

[2]- سمية مزدور، مقاربات حول مستوى معيشة التجار والحرفيين في المغرب الأوسط أواخر الفترة الوسيطية، مجلة الناصرية، ع4/ جوان 2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر- الجزائر2013، ص225.

[3]- ذكر الوزان في مصدره أن أبواب مدينة تلمسان الخمسة، كانت فيها حجرات مخصصة للموظفين والحراس والمكاسين، ويبدو أن الفئة الأخيرة – المكاسين – كانت هي المكلفة بقبض الضرائب من التجار الذين يقصدون أسواق المدينة. انظر: وصف إفريقيا، ج2، ص 20.

[4]- فوزية كرزاز، الموارد المالية لمجال التجارة لدويلات المغرب الأوسط، ضمن كتاب: "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين(160- 962هـ/777- 1554م)" إشراف: فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر 2014، ص87. وتذكر المصادر التاريخية، أنه كان بمدينة تلمسان رجل يعرف بيحي بن إبراهيم بن علي العطار، وكان عاملا جريئا ظلوما، وهو الذي رفع إلى مسامع السلطان أبي تاشفين (718-737هـ/1318-1337م) أن بعض التجار يخفون سلعهم في الموضع المعروف بالعباد، ثم يترصدون الوقت المناسب لإدخال هذه السلع إلى مدينة تلمسان خفية حتى لا يدفعون عنها الضريبة، انظر: ابن مرزوق التلمساني، المناقب المرزوقية، ص228. ولعل في هذا الإفادة المصدرية ما يفيد بالتعسف في نظام الجباية بتلمسان الزيانية، ومحاولة بعض الأطراف التهرب من ذلك.

[5]- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص ص283- 284.

[6]- ابن مرزوق، المسند، ص ص 285- 286.

من هؤلاء من ظلم المكاسين وتعسفهم حيث لم يتوانوا في فرض ضريبة المكس على كل شيء يحمله الفرد من حطب أو بيض أو دجاج أو تبن[1].

وفي السياق ذاته، فرضت الدولة المخزنية بتلمسان ما يعرف بالوظائف، والوظيفة في مدلولها كل ما يقدم في يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب[2]، وتعني كذلك الضريبة المقدرة على الخراج المسمى[3]. والمتصفح لكتاب العقباني سيجده تطرق إلى هذا الأمر، واعتبر هذه الضريبة من منكرات الأسواق بتلمسان كما هو الحال بالنسبة للغش والتدليس الذي كان يمارسه بعض الحرفيين والصناع بالمدينة، فعلى سبيل المثال، أشار المصدر المذكور إلى أن أصحاب الأفران بتلمسان كانوا يبيعون خبزا مغشوشا للناس، وكان من الواجب أن يعمل المحتسب على تأديب هؤلاء الفرانين ومعاقبتهم، إلا أنه كان يصرف نظره عنهم، ذلك أن باعة الخبز كانوا يدفعون له مبلغا من المال اصطلح على إدراجه ضمن مسمى الوظائف، وهو الأمر الذي نبه إليه الفقيه العقباني واعتبره من المنكرات التي يجب على السلطة المركزية التصدي لها بكل حزم[4].

بالنظر إلى تعدد الضرائب والمغارم التي فرضتها الدولة المخزنية بتلمسان في الفترة المدروسة (7-10هـ/13- 16م) عند أبواب المدينة – وهي الضرائب التي خضعت لها فئة من سكان البادية على وجه الخصوص الذين اعتادوا زيارة أسواق المدينة لبيع منتوجاتهم –، تذكر المادة المصدرية أن بعض التجار والحرفيين وجدوا في صحبة الأولياء الصالحين والمتصوفة من أهل العلم ملاذا يمنعهم من دفع الضريبة المقررة، ذلك أنه عرف عن سلاطين بني زيان احترامهم وتقديرهم لرجال العلم. وفي هذا الإطار، وجدنا أنه لما علم السلطان الزياني عبد الرحمن بن تاشفين (718-737هـ/1318-1337م) بخبر دخول قافلة تجارية مدينة تلمسان وفيها أحد الأولياء الصالحين وكان اسمه أبو العباس أحمد بن عمران البجائي (القرن8هـ/14م) طلب من المكاسين عند الأبواب بأن لا يأخذوا أي مغرم أو تكلفة من أصحاب القافلة، وللعلم فإن تكلفة المغرم كانت مقررة بحوالي مائتي دينار[5].

وبالنسبة للحرفيين والصناع بمدينة تلمسان، فقد كانوا هم بدورهم يدفعون ضرائب للسلطة المركزية، بحيث يذكر أحد الدارسين أن الضرائب على هذه الفئة كانت تراعي – في الأساس – دخل الحرفي، أما في ما يخص تقديرها

[1]- ابن مرزوق، المسند، ص ص 285- 286.
[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص 339.
[3]- نزيه حماد، المرجع السابق، ص 473.
[4]- العقباني، المصدر السابق، ص 118.
[5]- التنسي، المصدر السابق، ص142. شكلت النظم الجبائية بالمغرب الإسلامي الوسيط مظهرا من الظلم والتعسف في حق الفئات الإجتماعية في معظم الأوقات خاصة في الفترة المدروسة نتيجة انغماس الدولة المخزنية في حروب طاحنة داخليا وخارجيا، وعليه استنزف المجهود الحربي موارد الدولة.

وجبايتها فكان ذلك يقع على عاتق أمين كل حرفة، والذي كان بدوره يسلمها لمتولي المدينة[1]. وإن كان هذا الأمر يتعلق في الواقع بالفترة الموحدية، إلا أنه ليس من المستبعد أن يجري به العمل في عهد الزيانيين بالقياس على التشابه في طبيعة النظامي الجبائي، والذي كنا قد أشرنا إليه في موضوع سابق. وما دام الأمر قد تقرر على هذا الشكل، فالمرجح أنه كلما كانت الأوضاع السياسية مستقرة؛ ازدهرت الأنشطة الحرفية بالمدينة، وهو ما سيعود بالفائدة على الدولة المخزنية في تحصيل عوائد مالية مهمة بالنظر إلى التوسع في النشاط وتحفيز روح المنافسة داخل المجتمع الحرفي. لكن هناك ملاحظة، وهي نقض المعطيات الإحصائية في هذا الجانب في الفترة متناول الدراسة، والتي من شأنها إعطاء صورة أوضح وأدق للجوانب المرتبطة بالأنشطة الحرفية وتأثير ذلك على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

من جانب آخر، استفادت خزينة الدولة من الجزية التي كان يدفعها أهل الذمة بالنظر إلى احتراف عناصر منهم العديد من الصنائع، خاصة تلك التي لها علاقة بالتعدين مثل: الصياغة والصيرفة، بالإضافة إلى مشاركة اليد العاملة المسيحية في أشغال البناء والزخرفة على مستوى بعض المعالم المخزنية بتلمسان[2]. فاليهود – على سبيل المثال – كانوا يدفعون جزية سنوية تتراوح بين دينارين وثلاثة دنانير[3]، ولعل في هجرة أهل الذمة من اليهود خاصة إلى تلمسان خلال الفترة المدروسة دافعا قويا أدى إلى تنشيط الحركة الاقتصادية وتجارة القوافل بالخصوص بين تلمسان وبلاد السودان الغربي، بالإضافة إلى مساهمتهم في تنمية بعض الحرف والصنائع المحلية وضمان دخل مالي لخزينة الدولة[4]، وكنا قد تطرقنا إلى هذا الأمر في الفصول السابقة من هذه الدراسة[5].

يمكن القول بأنه بقدر ما كان في الضرائب الكثيرة والمتنوعة التي أقرتها السلطة المركزية بتلمسان في الفترة الزيانية من تعسف وظلم تعرضت له فئات المجتمع المختلفة كان استغلال هذه الضرائب في إنجاز العديد من المشاريع ذات المنفعة العامة مثل: بناء الطرق ومد قنوات المياه وتجهيز الحملات العسكرية ودفع رواتب العلماء والفقهاء وكبار رجال الدولة، واسترضاء الزعامات المحلية من شيوخ القبائل[6].

---

[1]– عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص ص210–211. انظر أيضا : Atallah (D), le royaume abdelouadide, p117.

[2]– يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 239.

[3] – Atallah, (D) , les états de l'occident musulman, p 261.

[4]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص193.

[5]– بالنسبة لمساهمة اليد العاملة اليهودية في الحرف والصنائع بتلمسان، يمكن الرجوع إلى محتوى الفصل الثالث والرابع من الباب الأول.

[6]– لقد تعددت نفقات سلاطين بني زيان وتنوعت، بحيث شملت مجالات مختلفة، وبحسب رواية يحي ابن خلدون، فإن السلطان أبا حمو موسى الثاني لما استلم العرش سنة 760هـ/1359م بدأ بعمل كبير تمثل في تشييد مصانع الدولة، وعندما استقبل بحضرته أعيان وشيوخ القبائل جهزهم بالخيل واللباس والسروج والأسلحة والمال. انظر: بغية الرواد، ج2، ص ص 37– 38. انظر أيضا: أحمد مختار العبادي، المرجع السابق ، ص 131.

- الـدور التجـاري للمجـال الحرفي بتلمسـان:

أ- جلـب المـواد الأوليـة:

إن توفر المواد الأولية يعتبر شرطا ضروريا لسير العمل داخل الورشات الحرفية، وحتى يتمكن الحرفيون من تلبية متطلبات عناصر المجتمع المختلفة وتصدير الفائض من الصناعة الحرفية إلى الخارج في إطار التبادل التجاري، وهو الأمر الذي انعكس إيجابيا على الحياة العامة، يظهر ذلك من خلال تنشيط الحركة التجارية بين البادية والمدينة واستقطاب عدد مهم من اليد العاملة، بالإضافة إلى استفادة السلطة المركزية من خلال تحصيلها لموارد مالية بفعل النشاط المستمر. وفيما يلي المواد التي كانت تحتاجها الطائفة الحرفية بالمدينة:

1- المـواد والمنتوجات الفلاحيـة: ويأتي في قائمة هذه المواد.

*** الصـوف:**

مادة أولية بالنسبة للورشات الحرفية التي تنشط في صناعة النسيج (الحياكة والخياطة)، وكانت تُحصل بعد جز سكان البادية أصواف ماشيتهم ثم بيعها في أسواق المدينة للحرفيين والصناع في ورشات النسيج، ويظهر أن توفر هذه المادة الأولية كان من شأنه أن يؤدي إلى ازدهار الأنشطة والأعمال المرتبطة بهذا النوع من الصنائع، حيث يذكر أحد الدارسين في هذا الخصوص، أن صناعة النسيج كانت تشغل حيزا معتبرا ومجالا مهما من المجال الحرفي بتلمسان في الفترة متناول الدراسة خاصة العمل في الصوف[1]، وكنا قد أشرنا فيما سبق من هذه الدراسة إلى أن مدينة تلمسان في العهد الزياني اكتسبت شهرة واسعة في الأعمال والأنشطة المرتبطة بالنسيج.

*** القطـن:**

كانت مادة القطن تزرع بالسهول القريبة من مدينة تلمسان، ثم بعد ذلك يتولى سكان البادية نقلها إلى المدينة لفئة النساجين ليصنعوا منه منتوجات مختلفة. وتشير بعض الأبحاث إلى أن تلمسان استطاعت تحقيق اكتفاء ذاتي في مادة القطن، بدليل أنه تم تصدير الفائض منه إلى الدول الأوروبية في الفترة المدروسة[2].

---

[1] - Atallah (D), le royaume abdelouadide, p154.

[2]- بشاري لطيفة، صادرات إمارة تلمسان، الفلاحية في عهد بني عبد الواد، ص55. وعلى صلة بالفكرة المشار إليها في المتن، يخبرنا الوزان بأن الصناع بمدينة ندرومة ينتجون أقمشة من القطن بالنظر إلى توفر هذه المادة الأولية بها. انظر: وصف إفريقيا، ج2، ص 14. وبالنظر إلى توفر مادة الصوف بندرومة القريبة من تلمسان، فمن المرجح جدا أن يقوم التجار بتسويقه وبيعه للنساجين والورشات الصناعية بالمدينة.

*** الكتـان:**

يعتبر الكتان أحد مقومات صناعة النسيج بمدينة تلمسان وغيرها من المدن الإسلامية، وتشير بعض الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع، إلى أن هذه المادة كانت تزرع بالسهول المحيطة بالمدينة. ومثلما هو الشأن بالنسبة للقطن، فقد كانت مادة الكتان من جملة المواد المصدرة إلى مدينتي بيزا والبندقية[1]، وهو ما يفيد بوفرة هذه المادة وبالتالي استفادة الورشات الحرفية العاملة في النسيج.

*** الـزرع:**

ذكر لسان الدين ابن الخطيب (ت776هـ/1374م) في مصدره يصف فيه مدينة تلمسان ويعدد محاسنها: "أنها خزانة زرع ومسرح ضرع"[2]، ولعل في هذه العبارة ما يفيد بأن المدينة كانت كثيرة الخيرات في المجال الفلاحي، وهو الأمر الذي جعل مادة الزرع متوفرة بشكل يلبي حاجيات أهل البادية والحرفيين معا، خاصة فئة الفرانين والدقاقين بالإضافة – طبعا – إلى أصحاب الأرحية.

يمكننا القول بأن بادية تلمسان كانت توفر النصيب المهم من المواد الأولية والمنتوجات المختلفة التي تحتاجها الورشات الحرفية بالمدينة، فإلى جانب المواد المذكورة سابقا كانت هناك مواد أخرى مثل: الزيوت واللحوم والجلود والخشب والقصب والحلفاء والحليب ....إلخ، وحتى بالنسبة للمدن القريبة من تلمسان فقد كانت هي الأخرى مصدرا لبعض المواد الأولية المهمة لأسواق المدينة[3]، وهي المواد التي كانت تستخدم من طرف الحرفيين وأصحاب الدكاكين في تأمين حاجيات المجتمع التلمساني المختلفة، وتصدير بعض المنتوجات منها للدول الأوربية،

2- المـواد والمنتوجـات المعدنيـة: وهي المواد التي اشتغل عليها الحرفيون والصناع بالورشات الحرفية، وكانت المقوم الأساسي للعديد من الصنائع، وهي كالآتي:

*** الحديـد:**

كان الطلب على هذه المادة مهما بالنسبة لفئة الحدادين وغيرهم من الصناع الآخرين، ذلك أن الحديد كان عنصرا رئيسيا في الكثير من الصنائع، وتعتبر المنتوجات الحديدية سلعة رائجة عند أهل البادية والمدينة، ويكثر الطلب

---

[1]- بشاري لطيفة، صادرات إمارة تلمسان، الفلاحية في عهد بني عبد الواد، ص 55.

[2]- ابن الخطيب، المصدر السابق، ص184.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص 13، 25.

عليها بالنظر إلى الاستخدامات المتنوعة التي يكون الحديد مادة أولية فيها. وفي هذا السياق اشتهرت مدينة تفسرة بمناجم الحديد، ويظهر أن حديد هذه الجهة وجد طريقه إلى الورشات الحرفية بمدينة تلمسان[1].

*** الـذهـب:**

كان الذهب من جملة المواد الذي يأتي به التجار إلى مدينة تلمسان من خلال رحلتهم إلى بلاد السودان الغربي في العصر الوسيط، والذهب كما هو معروف يستعمل في صناعة الحلي والمجوهرات وسك النقود، بالإضافة إلى مواد أخرى كانت تعتبر من مقومات الإنتاج الحرفي مثل: الفضة والأتربة المختلفة.

ب- تسويـق المنتـوج الحرفـي:

إن توفر الشروط الضرورية للمجال الحرفي بجميع مكوناته بمدينة تلمسان الزيانية كان من شأنه زيادة الإنتاج، وبالتالي تلبية حاجات المجتمع، بالإضافة أيضا إلى انتعاش الحركة الاقتصادية بالنظر إلى تداخل الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية وتكاملها فيما بينها. وعليه، يمكن القول بأن توفر المواد الأولية واليد العاملة وتدخل الدولة، كل هذه المعطيات ستكون بمثابة الحافز القوي للمجال الحرفي بتلمسان على المستويين الداخلي والخارجي في الفترة متناول الدراسة.

بالنسبة للمستوى الأول، سيتمكن الحرفيون بالمدينة من توفير متطلبات كثيرة استفادت منها عناصر المجتمع داخل المجال الحضري بتلمسان وخارجها. وعلى هذا الأساس، أصبحت المدينة في الفترة قيد الدراسة محطة مهمة يقصدها التجار من مناطق مختلفة من مدن المغرب الأوسط، خاصة المناطق القريبة من الحاضرة الزيانية.

أما على المستوى الخارجي، فيمكن القول بأن تلمسان - وفي إطار التبادل التجاري - أصبحت محطة مهمة في العلاقات بين بلاد السودان ودول أوروبا المسيحية، وتم - في هذا الصدد - توقيع اتفاقيات ومعاهدات تجارية بين الأطراف المعنية كانت مهمة للمجال الحرفي بالمدينة ورافدا له، وهذا بالرغم من بعض الفترات العصيبة التي مرت بها العلاقات التجارية في حوض المتوسط خلال هذه الفترة[2].

---

[1]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص24. يشكل الحديد مادة أولية في العديد من الصنائع خاصة الحدادة، ويدخل الحديد في الكثير من الأنشطة العسكرية المتعلقة بصناعة الأسلحة، وهو ما جعل أصحاب المناجم يعملون على نقله للحاضرة الزيانية.

[2]- بالنسبة للتجارة الخارجية للإمارة الزيانية، يمكن القول أن الاتجار مع بلاد السودان كان يضمن لتلمسان الحصول على مواد قيمة يكثر عليها الطلب من طرف الأوروبيين مثل: الذهب، الملح، العاج، ريش النعام، الصمغ، البخور، المسك، البهارات أو البهار، العنبر، الشب الأبيض. انظر: Atallah Dhina , le royaume abdelouadide, p 165.

من جانب آخر، علينا أن نشير إلى دور الدولة المخزنية المحوري في بعض الجوانب المرتبطة بالأنشطة الحرفية، والتي تتلخص في التنظيم والتأطير والمراقبة. وفي هذا السياق، وضعت السلطة المركزية مؤسسة الحسبة أمام مسؤولياتها في مجال الإشراف والمراقبة وإنزال العقوبات المستحقة بالحرفيين والصناع الذين يثبت تورطهم في الغش والتدليس، كما أن تدخل الدولة في هذا الخصوص امتد إلى تأطير الجماعة الحرفية بالتصديق على أمين الحرفة وموافقتها عليه، بالإضافة كذلك إلى وضع كل ما من شأنه حل الخلافات التي تحدث داخل مجتمع الحرفيين بوضع مقاس يعرف بــ"الذراع التاشفيني" بالنسبة لمن يحترف الحياكة والخياطة، وهو ما يفيد بأن الدولة المخزنية كانت طرفا رئيسيا وفاعلا في المجال الحرفي، وحريصة على تحقيق المنفعة العامة في الوقت نفسه[1].

1- التسويـق داخـل تلمسـان:

يمثل السوق أحد أبرز التكوينات المعمارية ضمن النسيج الحضري بالمدينة الإسلامية في الجانب المتعلق بالأنشطة الاقتصادية، ولم تكن وظيفته لتقتصر فقط على اعتباره المجال الذي ينتظم فيه الحرفيون والصناع؛ بل تعدى الأمر إلى أن يكون ميدانا للتفاعل الاجتماعي والثقافي أيضا. ومما يلاحظ في هذا الصدد أن الأسواق بالمدينة الإسلامية تشهد حركة واسعة ونشاطا ملموسا بالنظر إلى استقرار الأوضاع العامة للدولة[2]، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الأسواق بمدينة تلمسان الزيانية مثلت رافدا مهما للحركة التجارية على مستويات عدة.

من المعروف أن الأسواق بالمدينة الإسلامية عموما وبمدينة تلمسان خصوصا تنتظم في محيط القسم المركزي للمدينة، وتتصل مباشرة بالجزء الحرفي لأهميته الإنتاجية، بالإضافة إلى كونها - أي الأسواق - المجال الذي يقصده العامة من سكان البادية والمدينة للحصول على ما يحتاجونه من البضائع والمنتوجات. لكن في الوقت نفسه تشددت المصنفات التي وضعت في آداب الحسبة في إبعاد الحرف والصنائع التي تحدث ضجيجا أو تفوح منها رائحة كريهة إلى خارج أسوار المدينة تحقيقا للمصلحة العامة أي "لا ضرر ولا ضرار"[3].

---

[1]- حرصت الدولة الزيانية على أن تكون المعاملات التجارية التي تخص صناعة النسيج ذات مصداقية وبعيدة تماما عن أية محاولة للغش والتدليس، وتحقيقا لهذه الغاية؛ وضعت السلطة المركزية مقياسا مثبتا على لوحة من الرخام كان يرجع إليه الباعة والمشترون في أسواق تلمسان، وذلك لحل أي خلاف يتعلق ببيع الأقمشة في سوق البز بالمدينة، والفضل في وضع هذا المقياس يعود إلى السلطان أبي تاشفين عبد الرحمن الأول (718-737هـ/1318-1337م) وكان ذلك حوالي سنة 728هـ/1328م، وهو الذي يعرف بالذراع التاشفيني. انظر:
Atallah,(D), Les Etats De L'occident Musulman, p 354.

[2]- فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص104.

[3]- عبد العزيز لعرج، تلمسان عمرانها وعمارتها الدينية، ص28. تعاملت مؤسسة الحسبة مع الجماعة الحرفية بالمدينة من منطلق عدم إزعاج العامة من السكان، فعملت على إبعاد بعض الحرف إلى مناطق بعيدة عن السكان.

أما بالنسبة للأماكن التي انتظمت فيها أسواق تلمسان، فيمكن الإشارة إلى المجال الحرفي القريب من المسجد الجامع الذي شيده المرابطون منتصف القرن 5هـ(11م)، وبالقرب منه كانت تقع قيسارية المدينة. وهناك أيضا مساحات أخرى كانت تتواجد بالأحياء والتي تمثل هي الأخرى فضاء للبيع والشراء. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن أسواق تلمسان كانت تضم حرفيين وصناع محليين بالإضافة إلى يد عاملة أجنبية من الأندلسيين وأهل الذمة كذلك، مثل العناصر اليهودية التي تحترف الصياغة والتعدين والمسيحيين الذين عملوا في بناء وزخرفة القصور السلطانية[1].

بالرجوع إلى سوق القيسارية[2] والذي كنا قد أشرنا إليه سابقا فالظاهر أنه كان عبارة عن حي تجاري كبير مهم، وكان ينتظم داخله عدد معتبر من الدكاكين والورشات الحرفية، بالإضافة إلى احتوائه على مخازن للبضائع وفنادق قريبة منه لتسهيل عقد الصفقات التجارية الكبرى خاصة مع الأجانب[3]. ويبدو أن سوق القيسارية كان يختص ببيع وترويج السلع والبضائع الثمينة مثل: الأقمشة الفاخرة التي يدخل الكتان والحرير في خياطتها وتطريزها، بالإضافة إلى وجود حوانيت تبيع العطور[4]، وهو ما كان معروفا بمدينة فاس أيضا.

يرجع الفضل في تأسيس قيسارية تلمسان في الفترة المدروسة إلى السلطان الزياني أبي حمو موسى الأول (707- 718هـ/1308- 1318م)، وقد احتلت هذه البناية مساحة واسعة بوسط المدينة بالقرب من قصر المشور وبمحاذاة مسجد سيدي إبراهيم المصمودي وحارة اليهود، وكان يحيط بالقيسارية المذكورة سور فتحت فيه أبواب عديدة[5]. ويظهر أن هذه البناية استقطبت عددا مهما من التجار من مختلف الجنسيات؛ بالنظر إلى احتوائها على مخازن كبيرة للبضائع وملتقى لعقد الصفقات التجارية الكبرى، وما دام الأمر كذلك فقد انتشرت بالقرب منها دكاكين الحرفيين والصناع، وظهرت بالتالي بعض الأسواق الصغيرة والجانبية المعروفة بنشاطها اليومي[6]، وكانت هذه الأسواق تنتشر على طول الأحياء السكنية[7].

---

[1]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 239.

[2]- يذكر أحدهم بأن قيصارية تلمسان كانت بمثابة منطقة حرة تعقد فيها الصفقات التجارية. انظر: Lachachi (o) op cit, p 80.

[3]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص135.

[4]- فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص ص 109- 110.

[5]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص135. هناك من الدارسين من يعتقد بوجود قيسارية قديمة كانت تقع غرب الجامع الكبير بتاقرارت وبجوار مسجد أبي الحسن التنسي، وكان درب الصاغة أحد مكوناتها الرئيسية، وهي من إنجاز المرابطين، والتي لم يعد لها وجود في الفترة الزيانية. انظر: الرزقي شرقي، المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م، ص ص 54، 76. وحسب الوزان، كانت بتلمسان حارة لليهود تحتوي على خمسمائة دار. انظر: وصف إفريقيا، ج2، ص 20.

[6]- فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص110.

[7]- بن سهلة ثاني سيدي محمد، المرجع السابق، ص ص 240- 241.

انتظمت الأسواق بمدينة تلمسان الزيانية في مجال معين واستحوذت على أماكن داخل النسيج الحضري والتكوينات المعمارية، خاصة تلك التي تشهد حركة وتوافدا كبيرا للزبائن. ويبدو أن كل مجال من مجالات هذه الأسواق مجال فيها متخصصا في سلعة معينة كما هو الشأن في باقي المدن الإسلامية، حيث نجد – مثلا – سوق النحاس وسوق الأسلحة وسوق الصاغة وسوق الأقمشة ...إلخ. وكان هناك سوق مشهور في الجهة الجنوبية للمسجد الجامع – وهو سوق الغزل –، وكان مشهورا باستقطابه للنسوة اللائي كن يشتغلن فيه باعتباره مجالا للأنشطة المتعلقة بالنسيج[1]. كما نجد أيضا سوقا للخياطين والنساجين والعشابين والعطارين والحدادين حيث كان البعض من هذه الأسواق يتواجد شرق المدينة[2]. ولعل هذا التوزيع الجغرافي للأسواق بمدينة تلمسان الزيانية يعكس – في الأصل – جانبا مهما من توزيع المجال داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط.

بالإضافة إلى الأسواق التي ذكرناها سابقا، كانت هناك أيضا بعض الأماكن بالمدينة التي عرفت فيها حركة البيع والشراء رواجا، وكانت هذه الأخيرة تستقطب زبائن لها من أحياء المدينة، وكان بمقدور الأفراد الذين يأتون للمدينة للتسوق وقضاء حوائجهم أن يرتادوا هذه الأماكن التي أطلق عليها اسم "السويقة"، بحيث يمكن أن نشير إلى أنه كان لكل حي – تقريبا – سويقة خاصة به، تنتظم فيها دكاكين الحرفين وبعض الورشات الحرفية الصغيرة تعمل على تلبية متطلبات فئات اجتماعية واسعة من سكان البادية والمدينة في آن واحد[3].

يتبين مما سبق ذكره بخصوص أسواق تلمسان الزيانية أنها كانت منتظمة داخل النسيج الحضري وقريبة من التكوينات المعمارية الرئيسية بالمدينة، بحيث يمكن الوصول إليها من خلال الطرق والمسالك التي أنشئت للربط بين مختلف الأماكن التي تؤدي وظيفة دينية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهو ما سهل على الزبائن قضاء حوائجهم بكل راحة. وفي هذا السياق، يجدر بنا الإشارة إلى أن الأسواق بتلمسان كانت المجال الذي احتضن الحرفيين والصناع، وهو ما شجعهم على زيادة الإنتاج وخلق لديهم روح المنافسة. كما أن الدولة المخزنية كانت حاضرة ولم تفوت الفرصة للاستفادة من الحركة والنشاط الذي كانت تشهده أسواق المدينة، بحيث كان يقع على عاتق الدولة تنظيم المجال الحرفي وتأطيره من خلال مؤسسة الحسبة تحقيقا للمصلحة العامة والمنفعة المشتركة.

---

[1]– فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص112.

[2]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص135.

[3]– إلياس الحاج عيسى، الحرف اليدوية في المغرب الأوسط (تلمسان أنموذجا)، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان أيام 3-4-5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف- الجزائر 2011، ج2، ص31. شكلت السويقة مجالا لبعض التجار والحرفيين لبيع منتوجاتهم البسيطة.

2- التسويـق خـارج تلمسـان:

تتحدث كتب الرحلات والجغرافية بإسهاب عن مدينة تلمسان في العصر الوسيط، عندما أصبحت حاضرة الدولة الزيانية (7- 10هـ/13- 16م)، بالنظر إلى عدة اعتبارات تتعلق أساسا بالموقع الذي تحتله هذه المدينة منذ تأسيسها، بحيث روعي في ذلك معطيات جغرافية واقتصادية. ومما يبرز أهمية موقع المدينة هو حضورها القوي في أهم المسالك والطرق التجارية التي كانت تشهد رواجا وحركة بين بلاد السودان ودول أوروبا، وهذه الميزة التي انفردت بها تلمسان عن غيرها من مدن المغرب الإسلامي سيكون لها أثر ايجابي على الأنشطة الحرفية بالمدينة على وجه الخصوص في محاولة من الدولة المركزية للحصول على عائدات مالية مستفيدة من ازدهار الحياة الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، وهو الأمر الذي جعل بعض الدارسين يرى بأنه في الوقت الذي كانت فيه مدينة سجلماسة تمثل بوابة الصحراء ومحطة هامة في حركة القوافل التجارية المتجهة من المغرب إلى بلاد السودان؛ كانت فيه مدينة تلمسان الزيانية تستحوذ على النصيب الأكبر في التجارة القوافلية الآتية من الجنوب؛ بالنظر إلى انفتاح تلمسان على العالم المتوسطي عبر موانئها مثل هنين ومستغانم ووهران[1].

كان على الدولة المخزنية بتلمسان أن تعمل جاهدة حتى يتمكن الحرفيون والصناع من الإسهام في الحركة الاقتصادية للإمارة الزيانية بشكل يستجيب أكثر لطموحات المخزن، لأنه - كما هو معروف - كانت هناك منافسة متعددة الأطراف، خاصة بين الزيانيين في تلمسان والمرينيين في فاس، ودخل على الخط أيضا المماليك في مصر والذين زاحموا بدورهم تجار المغرب في المنطقة في الظفر بعلاقات تجارية متينة مع بلاد السودان، وبما أن الدولة الزيانية بتلمسان كانت تربطها علاقات تجارية وروابط ثقافية أيضا مع السودان منذ وقت مبكر؛ فقد سارعت إلى وضع الآليات التي تمكنها من تحقيق الأفضلية، حيث تم في هذا الصدد تأسيس شركة المقري التجارية التي استطاعت النفوذ إلى أسواق المنطقة، واستأثرت بعلاقات مميزة مع الزعماء المحليين في المجال الذي تنتظم فيه تجارة القوافل. لكن - مع ذلك - كانت هناك بعض الصعوبات بين الحين والآخر تقف حاجزا في تعزيز المبادلات التجارية بين الطرفين. لعل من أبرزها كثرة الاعتداءات المرينية على تلمسان واحتلالها في أكثر من مناسبة، بالإضافة كذلك إلى الصعوبات التي تفرضها الطرق والمسالك المحفوفة بالمخاطر العديدة مثل عمليات السلب والسرقة. وبالرغم من ذلك ستستعيد إمارة بني زيان علاقاتها مع السودان، وبالموازاة مع ذلك ستشهد العلاقات التجارية بين تلمسان ودول أوربا نقلة نوعية بالنظر إلى أن

---

[1]-Fatima Zohra Bouzina Oufriha, La vie économique au temps du Royaume Zeiyyanide, ENAG éditions- Alger 2017, p 154.

تلمسان فرضت نفسها وسيطا مهما في التبادل التجاري في حوض المتوسط بين الشمال والجنوب، وهو ما يعطي انطباعا أوليا بأن الصناعة الحرفية وجدت لها مكانا في قائمة المواد المصدرة إلى مناطق مختلفة، وهو ما يؤشر على قيمة المنتوج الحرفي والعمل الذي تم على مستوى الورشات الحرفية بالمدينة المذكورة. وفيما يلي بعض الجوانب التي تبرز جهود الدولة المخزنية في النهوض بالمجال الحرفي:

3- جهود الدولة في تسويق المنتجات والصناعة الحرفية:

أولا- توطين عدد من أفراد الجالية الأندلسية بمدينة تلمسان في الفترة المدروسة[1] للاستفادة منها في المجالات المختلفة، خاصة ما تعلق بالأنشطة الحرفية. وعليه أصدر السلطان الزياني يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235- 1282م) ظهيرا سلطانيا لفائدة الجالية المذكورة أعلاه للإقامة في الحاضرة الزيانية والاستقرار فيها، وضَمن لهؤلاء العيش بكرامة وحقهم في السكن والملكية للأراضي وممارسة الأعمال الحرفية دون أن يضايقهم أحد[2]. وعلى إثر ذلك، بدأ أفراد هذه الجالية في ممارسة الفلاحة بالعمل على تحديثها بأساليب وطرق لم تكن معروفة بتلمسان، وانصرف عدد منهم إلى احتراف أنشطة أخرى في مجال البناء وصناعة الجلود ونجارة الخشب، فكانت النتيجة أن عرفت بعض الصنائع ازدهارا وانتعاشا، وشمل هذا الأمر صناعة الفخار والخزف وصناعة الأسلحة وتشييد دور الطراز وصناعة المنسوجات باستعمال خيوط لحرير والكتان[3]. ومن الأسر الأندلسية المحظوظة التي أصبح لها شأن ومكانة رفيعة لدى الزيانيين أسرة بني الملاح التي اشتهر أفرادها بالعمل في البلاط الزياني، فكان منهم الوزراء، وهناك من أفراد هذه الأسرة من أصبح يشرف على دار السكة بالمدينة، بحيث يعود الفضل لبني الملاح في ضرب نقود الدولة الزيانية عند مرحلة التأسيس.

إن تأثير الجالية الأندلسية بتلمسان سيكون على جانب كبير من الأهمية وعلى مختلف الأصعدة، وهو الأمر الذي استوقف أحد الدارسين وجعله يقول: أن هؤلاء المهاجرين كانوا من مستويات مختلفة في الثقافة والعلم والعمل والحرف، ومن الطبيعي أن يؤثر المثقفون والعلماء بلغتهم المثقفة والعلمية، وأن يؤثر ذلك في تزكية الثقافة العربية

---

[1]- إن المادة الخبرية التي نتوفر عليها تفيد بأن جالية أندلسية مهمة وفدت على تلمسان في الفترة المدروسة، حتى أن أحد دروب المدينة أصبح يسمى بـ"درب الأندلسيين". انظر: ابن مريم، المصدر السابق، ص 267. لكن من المهم الإشارة إلى أن أكبر جالية أندلسية وفدت على المدينة كانت في عهد السلطانين عبد الواحد بن أبي عبد الله (814- 827هـ/1411- 1424م) وأبي العباس أحمد الزياني (834- 862هـ/1431- 1462م) انظر: عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 176. والجالية الأندلسية كما بينا في ما سبق عرضه من هذه الدراسة، كانت على دراية كاملة بالأعمال الحرفية، خاصة تلك المرتبطة بالبناء والزخرفة والصنائع الكمالية والمركبة، وهو ما شكل مقوما للصناعة الحرفية بتلمسان الزيانية.

[2]- المرجع نفسه، ص175.

[3]- المرجع نفسه، ص177.

والإسلامية، والثقافة وسيلة لتنمية التعريب وتنمية الرصيد اللغوي بقدر ما هي وسيلة لتنمية المعرفة، والحرف نفسها لها تأثير في التعريب، وقد نقلوا معهم كثيرا من الحرف بأدواتها وأسمائها ولغة التعامل بها[1].

ثانيا- استحداث دار الصنعة: يعتبر إنشاء دار الصنعة بمدينة تلمسان على يد السلطان أبي حمو موسى الثاني (760-791هـ/1358-1388م) عملا مهما بالنظر إلى الأنشطة الحرفية التي اختصت بها هذه الدار، ونوعية اليد العاملة التي كانت تشتغل فيها. ومعلوم أن هذه الدار كانت بمثابة مؤسسة تابعة للدولة المخزنية. بحيث اختصت بتوفير مستلزمات الجيش من عدة وعتاد في المقام الأول، وقد أشار يحي ابن خلدون في مصدره "بغية الرواد" إلى أنواع الحرفيين الذين احتوتهم هذه الدار[2]، ويبدو أنها كانت هي الجهة التي وضعت بين أيدي سلاطين الدولة الزيانية بعض منتوجات الحرفيين التي بعث بها هؤلاء إلى نظرائهم في المغرب والمشرق الإسلاميين في إطار علاقات الصداقة والأخوة، والتي عبرت عنها الهدايا المتبادلة بين الأطراف المعنية[3].

ثالثا- توقيع المعاهدات التجارية: تمكنت الدولة الزيانية من توقيع عدة معاهدات في إطار التبادل التجاري مع بعض الدول الأوربية في حوض المتوسط، ويظهر أن هذه المعاهدات كانت بالفعل مجالا لتنشيط الحركة الاقتصادية بالحاضرة الزيانية، مستفيدة في ذلك من العائد المالي المتأتي من عمل الجمارك بموانئ الإمارة الزيانية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن موانئ الدولة شهدت انتعاشا ملحوظا في الفترة المدروسة، وأصبحت تتوفر على هياكل استقبال للتجار الأجانب، حيث اشتهرت في هذا الصدد موانئ مثل ميناء وهران وهنين. وفي السياق ذاته، أصبح ميناء المرسى الكبير محطة للسفن القادمة من جنوا وبيزا ومرسيليا[4]، ومع مطلع القرن السابع الهجري (13م) أصبحت

---

[1]- عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 2005، ج1، ص185. وفي هذه المعلومة ما يفيد بنتائج وأثر الوافد الأندلسي على المجال الحرفي.

[2]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج2، ص 155.

[3]- يذكر ابن خلدون، في رحلته الشهيرة بأن ملك مصر "أبا سعيد الملقب "ببرقوق" (784- 801هـ/1382- 1399م) أرسل هدية إلى السلطان "أبي زيان محمّد الثاني" (796- 801 هـ/1394- 1399 م)، فرد عليه هذا الأخير بهدية ، اشتملت على ثلاثين من الجياد بمراكبها المموهة، وأحمال من الأقمشة التي كانت تصنع في تلمسان. انظر: ابن خلدون، رحلة ابن خلدون، ص 271.

[4]- مع ظهور الدولة العثمانية في أسيا الصغرى وسيطرتها على الطرق التجارية بالمشرق، يبدو أن الدويلات الإيطالية فقدت مكانتها التجارية في المنطقة خاصة وأن الدولة العثمانية أصبحت تمتلك أسطولا بحريا يجوب الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وعليه اتجهت جهود الإمارات الإيطالية للاتجار في الحوض الغربي للمتوسط لتعويض خسائرها في بلاد المشرق وكذا الحصول على امتيازات في المنطقة، بالنظر إلى أن الحوض الغربي للمتوسط كان يحتل مكانة مهمة في التجارية العالمية، بالإضافة إلى أن دول المغرب لم تكن تمتلك أسطولا تجاريا ضخما تستطيع به منافسة الدويلات الإيطالية، وهو ما سيجعل هذه الأخيرة تحتكر المبادلات التجارية في المنطقة، كما أن أنظار الدويلات الإيطالية كانت مصوبة نحو تلمسان الزيانية التي كان تجارها يجلبون الذهب من السودان، لكن الدويلات الإيطالية (جنوة، بيزا، فنيسيا) اصطدمت في هذه المنطقة بمنافسة مملكة أراغون التي احتكرت تجارة الذهب بين المغرب ودول أوربا. انظر: Belkacem Daouadi, Les Relations commerciales Entre le Royaume Abdelwadide de Tlemcen et=

سفن برشلونة تزاحم السفن الأوربية المذكورة. ويرجع الفضل في الانتعاش التجاري الذي عرفته مدينة وهران باعتبارها مركزا للتبادل بين تلمسان ومدن شمال البحر المتوسط إلى مينائَي وهران والمرسى الكبير. وقد استمرت العلاقات التجارية بين الطرفين في التواصل، إلا أن التحرشات الإسبانية بسواحل المغرب الأوسط واحتلال الموانئ المذكورة مع بداية القرن 10هـ (16م) أثر سلبا في تراجع النشاط التجاري، خاصة بعد أن تمت السيطرة على موانئ مهمة مثل: ميناء مستغانم وأرزيو وتنس وبرشك[1]، وسنتطرق فيما يلي لأشكال التبادل التجاري بين الإمارة الزيانية والدول الأوربية والمعاهدات الموقعة بين الطرفين.

– أعطى ملك أراغون بطرس الثالث – الذي جلس على كرسي العرش سنة 675هـ/1276م – موافقته لحوالي أربعة وعشرين تاجرا من المسلمين كانوا يقيمون بمدينة بلنسية على النزول بموانئ الدولة الزيانية قصد الاتجار، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل طلب هذا الملك من ابنه أن يسهر شخصيا على مراقبة صادرات إمارة قطلونيا إلى دولة بني زيان. وفي هذا السياق، وجدنا بأنه في سنة 683هـ/1280م غادرت خمس وأربعون رحلة ميناء ميورقة، اتجه ثلثها إلى موانئ الإمارة الزيانية (9 حطت بوهران، 3 بالجزائر، 2 ببرشك، 1 بتنس)[2].

– وفي سنة 685هـ/1286م تم التوقيع على معاهدة تجارية بين تلمسان وأراغون، وتضمنت أحد عشر بندا، بحيث تعهد السلطان الزياني أبو سعيد عثمان الأول (681- 703هـ/1282- 1303م) بمنح ملك أراغون نصف المداخيل المتأتية من تجارة الموانئ الزيانية، مع تخصيص فندق ينزل فيه التجار المسيحيون بمدينة وهران، كما تضمنت هذه المعاهدة أن يعيّن ملك أراغون شخصا من طرفه يشرف على إدارة الجمرك بميناء وهران، وسيكون هو المكلف بضبط وتقييد الضرائب والرسوم الجمركية[3].

استقبلت موانئ الإمارة الزيانية تجارا أوربيين من ميورقة وبرشلونة في الفترة الممتدة من 727هـ/1327م إلى 729هـ/1329م في حوالي عشرين سفينة، وفي المقابل أقلعت سفينتان من ميناء مستغانم محملتان بالصوف باتجاه مدينة ميورقة، وأقلعت أيضا سفن محملة بالشعير من الموانئ الزيانية سنة 730-731هـ/1329- 1330م باتجاه

=les villes du sud de l'Europe occidentale A partir du Milieu du XIII siècle jusqu' au Milieu du XVI, AAM, 16/2009, p118.

[1]– لطيفة بشاري، النقل البحري في إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13و16م) ضمن كتاب: "الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا"، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط – الجزائر 2009، ص ص 433 – 434.

[2]– بشاري لطيفة، العلاقة التجارية بين إمارة بني عبد الواد ومملكة أراغونة، مجلة الاتحاد العام للأثريين العرب، العدد 12/ يناير 2011، الاتحاد العام للأثريين العرب، القاهرة – مصر 2011، ص 97. انظر أيضا: Richard (L) op cit, p 62.

[3] – Atallah (D), le Royaume Abdelouadide, p 206.

ميورقة وبرشلونة[1]، وحطت بموانئ الإمارة الزيانية في الفترة الممتدة من 708هـ/1308م إلى731هـ/1331م حوالي مائة وخمسين سفينة أوربية قادمة من مملكة كاتالونيا[2]، وقدرت قيمة الصادرات الكاتالونية لتلمسان في نهاية القرن 13م بحوالي 35000 دينار، وفي مطلع القرن 14م ارتفع المبلغ إلى حوالي 100000 دينار[3]، ويبدو من خلال الحركة التي عرفتها موانئ الإمارة الزيانية أن التبادل التجاري بين تلمسان وبعض دول أوربا شهد ازدهارا وتوسعا.

– بالرجوع إلى نص المعاهدة التي تم توقيعها سنة 685هـ/1286م، فقد تضمنت في البند الثاني أن جميع أفراد الجالية المسيحية التي اتخذت من تلمسان مستقرا لها يخضعون للقوانين التي يضعها ملك أراغون، أما بقية البنود الأخرى فقد نصت على أن يدفع السلطان الزياني راتب الشخص الذي يعينه ملك أراغون ممثلا عنه للسلطة القضائية بالمدينة، وأن يدفع كذلك رواتب الجند المسيحيين الذين يوفرون الحماية والأمن لممثل الملك على الأراضي الزيانية، وإذا حدث وأن شارك الجند المسيحيون في حرب دخلتها الدولة الزيانية، يصبح من واجب السلطان الزياني أن يتكفل بجميع ما يحتاجه هؤلاء الجند في الحرب من أسلحة وألبسة ومعدات، بالإضافة كذلك إلى مسؤولية حماية البعثة المسيحية مع ضمان سلامتها، كل هذه المسائل تقع على عاتق السلطة المركزية[4].

– بالنظر إلى المعاهدات التجارية الموقعة بين الزيانيين والدول الأوروبية في الفترة المدروسة، تتضح الصورة أكثر فيما يخص الحركة التجارية بين الطرفين، والتي يظهر من خلالها أن إمارة أراغون كانت تستأثر بالنصيب الأكبر من جملة المعاهدات التجارية التي تم توقيعها. والملاحظ في هذا الصدد أنه بالرغم من بعض الصعوبات التي كانت تعترض التبادل التجاري – مثل العواصف ونشاط القرصنة وتوتر العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي من جراء الحملات الصليبية –؛ فإن السفن الأوربية ظلت تنزل بموانىء الدولة الزيانية للحصول على حاجاتها المختلفة وتفريغ حمولتها كذلك، وفي الوقت نفسه، كانت هناك أيضا سفن تجارية تنطلق من موانئ مستغانم ووهران والمرسى الكبير باتجاه الموانئ الأوروبية قصد الاتجار، ولعل ارتفاع المداخيل المالية المتأتية من التجارة البحرية كان عاملا مهما وحافزا قويا لاستمرار النشاط التجاري بين الزيانيين والأوروبيين، وهو ما عبرت عنه كثرة المعاهدات الموقعة، والتي تم تجديد بعض منها كلما دعت الضرورة لذلك[5].

[1]– بشاري لطيفة، العلاقة التجارية بين إمارة بني عبد الواد ومملكة أراغونة، ص 103.

[2]- Richard, (L), op, cit, p 62.

[3]- Idem, p 62.

[4] - Atallah, (D), le Royaume Abdelouadide, p 207.

[5]– بشاري لطيفة، العلاقة التجارية بين إمارة بني عبد الواد ومملكة أراغونة، ص 98، 99، 101.

إن إجراء مقارنة بسيطة بين المعاهدات التي تم توقيعها بين الدولة الزيانية والدول الأوروبية وبين تلك التي كانت طرفا فيها الدولة المرينية – على سبيل المثال والمقارنة –[1]؛ يظهر أن الطرف الأول كان نصيبه قليلا من جملة المعاهدات الموقعة في هذا الخصوص، والأمر هذا يمكن تفسيره بمعطيات عديدة منها على سبيل المثال: قلة الاستقرار السياسي الذي كانت تعيشه الإمارة الزيانية، والتي كانت عرضة لحملات عسكرية متواصلة من المرينيين في فترات معينة. كما أن المنافسة التجارية بين الزيانيين والمرينيين امتدت إلى بلاد السودان الغربي ومحطاته التجارية المهمة، حيث تطلب الأمر صراعا مريرا بين الدولتين للسيطرة على مدينة سجلماسة: المحطة الرئيسية في تجارة القوافل بين المغرب الإسلامي وبلاد السودان في العصر الوسيط، وفي النهاية سيتمكن المرينيون من السيطرة على هذه المدينة سنة 673هـ/1274م، وتصفية النفوذ الزياني من سجلماسة نهائيا[2]، وعليه يمكن القول بأن خسارة تلمسان لمدينة سجلماسة أثر نوعا ما على العلاقات التجارية بين تلمسان وبلاد السودان.

يمكن القول بأن المعاهدات التجارية بين الزيانيين والأوروبيين أدت إلى تنشيط الحياة الاقتصادية في حوض المتوسط خلال الفترة المدروسة، واستطاعت منتوجات الصناعة الحرفية بتلمسان أن تجد لها أسواقا في أوروبا، خاصة وأن مدينة تلمسان أصبحت في هذه الفترة تمثل الوسيط التجاري المهم في المبادلات التجارية بين أوروبا والسودان[3]، وشكلت موانئ الإمارة الزيانية حلقة هامة في هذا الصدد، وأصبح للتجار المسيحيين من البندقية وجنوا فندق بالمدينة وآخر بوهران[4]. وفي هذا السياق أرسل السلطان الزياني مُحَّد الثابتي (873- 910هـ/1468- 1505م) مبعوثا عنه إلى السيناتوس البندقي سنة 879هـ/1483م يعرض عليهم فيه فتح قنصلية وإبرام معاهدة تعاون بين الطرفين[5].

لقد شهدت الموانئ الزيانية حركة نشطة خلال الفترة متناول الدراسة بالنظر إلى تدخل الدولة المخزنية في تنظيم عناصر الحياة الاقتصادية وتأطيرها، مستفيدة في ذلك من فترات الاستقرار السياسي وعلاقاتها الخارجية. وبما أن

---

[1]– بلغ عدد المعاهدات التي تم توقيعها بين المرينيين ونظرائهم الأوروبيين حوالي إحدى عشرة معاهدة وذلك من سنة 672هـ/ 1274 إلى 770هـ/ 1369م، في حين كان عدد المعاهدات بين الحفصيين والدول الأوروبية حوالي خمسة وثلاثين معاهدة ما بين 672هـ/ 1274 و 770هـ/1369م. انظر في هذا الخصوص: Atallah(D), les Etats de l'occident, P 372.

[2]– إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء- المغرب2000، ج2، ص 18.

[3]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 216.

[4]– لقد كان التجار المسيحيون يتمركزون في موانئ المغرب الأوسط ويعيشون في الفنادق، والفندق كان في الأصل عبارة عن مؤسسة خاصة للتجار المسيحيين، حيث توجد كنيسة، ومقبرة، وكانت مسؤولية العناية بهذه الفنادق من اختصاص السلاطين الزيانيين، وتعتبر هذه الفنادق مقرا لممثلي الجاليات الأجنبية، كما أن لكل دولة فندقها وممثلها الخاص وهو ما يسمى القنصل، وهو بمثابة واسطة بين تجار الفندق والسلطة المحلية. انظر: عطاء الله دهينة، الحضارة الجزائرية في عهد الزيانيين، ص 484. وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن الفنادق بالغرب الإسلامي الوسيط، شكلت مجالا للحركة الإقتصادية بالمدينة من خلال توطيد العلاقات التجارية بين تلمسان والدول الأوربية.

[5]– بشاري لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية، ص159.

الحركة الاقتصادية داخل النسيج الحضري ارتبطت إلى حد كبير بالإنتاج الحرفي، فإنه قد استفاد هو الآخر من الانتعاش الاقتصادي وساهم فيه أيضا، بل واستطاع أن يوفر مداخيل مالية للخزينة[1].

رابعا- الهدايـا المتبـادلـة: يشكل استقرار الأوضاع السياسية وتوقيع معاهدات سلم بين الدول في العادة حافزا قويا لبداية مرحلة جديدة يسودها التفاهم والود وتعميق أواصر الأخوة والصداقة، وعلى هذا الأساس، فإن تبادل الهدايا بين سلاطين الدولة الزيانية ونظرائهم من الدول الأخرى كان يندرج ضمن المسعى الذي أشرنا إليه، وسيقع على عاتق الجماعة الحرفية مهمة توظيف مهاراتها بما يتناسب وهذا الظرف، بالعمل على وضع منتوجاتهم الثمينة والقيمة بين يدي السلاطين لتكون ضمن الهدايا.

تشير المادة الخبرية التي نتوفر عليها بأن سلطان إفريقية وتونس في الفترة المدروسة بالإضافة إلى حاشيته والمقربين منه كانوا يلبسون ما يتم خياطته وحياكته بمدينة تلمسان، بحيث تذكر المصادر لباسا تلمسانيا يعرف بالسفساري[2] كان من الألبسة التي يصر السلطان المذكور على اقتنائها من تلمسان، والسفساري لباس ينسج باستعمال مواد الحرير والقطن والصوف، ويتخذ ألوانا مثل البيض والأحمر والأخضر أيضا. وفي السياق ذاته، تذكر المادة المصدرية بأن صاحب إفريقية كان يرتدي لباسا يسمى بالحريري، وهو كذلك من الألبسة التي تصنع بتلمسان، وكان يُخاط باستعمال الصوف الرفيع، وهذا اللباس نوعان: مختم وغير مختم، ويُطرّز بخيوط الحرير[3]. ويروي ابن خلدون في مصدره "العبر" أن السلطان الزياني يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235- 1282م) بعث بهدية إلى صاحب غرناطة ابن الأحمر (671- 702هـ/1272- 1302م) تتكون من عتاق الخيل مع ثياب من عمل الصوف[4]، ونجد أيضا بأن سلطان مصر أبا سعيد الملقب ببرقوق (784- 801هـ/1394- 1399م) بعث بهدية إلى السلطان أبي زيان مُحَمَّد الثاني (797- 801هـ/1394- 1399م)، فأرسل إليه هذا الأخير هدية اشتملت على ثلاثين من الجياد بمراكبها المموهة وأحمال من الأقمشة التي كانت تنسجها الورشات الحرفية بتلمسان[5]، والهدايا المتبادلة المتبادلة من شأنها زيادة أواصر التقارب بين الأطراف المختلفة.

---

[1]- يمكن القول أن من بين الموانئ الهامة في المغرب الأوسط التي احتكرت المبادلات التجارية بين تلمسان والممالك الأوربية هي على سبيل المثال: شرشال، وهران، مستغانم، تنس. انظر: Atallah, le royaume abdelouadid, p 165.

[2]- **السفساري**: كلمة فارسية معربة، وأصلها في الفارسية: يسا، وهي بلد بفارس، ومنه الثياب الفساسرية، منسوبة إليه، وقد ورد هذا النوع من الثياب في المصادر العربية، لكنه لم يوصف. انظر: رجب عبد الجواد إبراهيم، المرجع السابق، ص 236.

[3]- العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج4، ص77.

[4]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص ص 266- 267.

[5]- ابن خلدون، رحلة ابن خلدون، ص271.

تفيد المادة المصدرية التي بين أيدينا بأن منسوجات الحرفيين بتلمسان الزيانية استطاعت أن تجد لها زبائن من الطبقة الخاصة في المغرب والمشرق الإسلاميين، وهو ما يقيم الدليل على أن اليد العاملة بتلمسان كانت لا تنقصها المهارة والإتقان والجودة العالية، بحيث كانت للمنسوجات التلمسانية شهرة واسعة الآفاق في البلاد الإسلامية، بالإضافة كذلك إلى بعض المستلزمات المرتبطة بالفروسية مثل: الأسلحة والسروج خاصة، وهو مؤشر ايجابي على درجة التحضر التي وصلت إليها المدينة في العهد الزياني.

4- صادرات تلمسان من الصناعة الحرفية:

لا تسعفنا المادة الخبرية بمعلومات مستفيضة في ما يخص صادرات الصناعة الحرفية الزيانية، بالرغم من وجود اتفاقيات تجارية بين الزيانيين والدول الأوروبية واستمرار التجارة القوافلية بين تلمسان وبلاد السودان الغربي وبين تلمسان ودول المشرق الإسلامي أيضا، لكن مع ذلك يمكن القول بأن بعض المنتوجات الحرفية وجدت لها طريقا ومنفذا خارج حدود الإمارة الزيانية. وسنوضح فيما يلي بعض التفاصيل المرتبطة بالمبادلات التجارية للدولة الزيانية وسنتعرف من خلالها على بعض صادرات الصناعة الحرفية.

بالنسبة للتبادل التجاري بين الزيانيين ودول العالم الإسلامي، فالملاحظ أن حركة تنقل التجار المسلمين من المشرق إلى المغرب قد استمرت وتعززت خلال الفترة قيد الدراسة، ويبدو أن مدينة تلمسان كانت محطة رئيسية في هذه الحركة بالنظر إلى موقعها الجغرافي وعلاقاتها التجارية المتنوعة. وعلى هذا الأساس، أصبحت أسواق المدينة مقصدا لعدد من التجار الذين يرغبون في تسويق منتوجاتهم، ومن ثم الحصول على السلع والبضائع التي يعرضها الحرفيون والصناع بتلمسان. لكن مشكل نقص المادة الخبرية في هذا الخصوص يطرح إشكالا بالنسبة للباحث في تحديد قائمة بالمواد التي كان يقتنيها التجار المسلمون من أسواق تلمسان[1].

بالرغم من الإشارات القليلة التي تخص موضوع صادرات الصناعة الحرفية بتلمسان الزيانية، فإن هناك من الدارسين من أشار إلى أن عددا من التجار كانوا قد توجهوا من تلمسان باتجاه مدينة فاس وهم يحملون كثيرا من البضائع والمنتوجات، حيث تمكنوا من تسويق بضاعتهم هناك[2]. وفي سنة 768هـ/1366م، أقلعت سفن من موانئ

---

[1]- بشاري لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان، ص128. وجدنا في أحد المصادر بأن الصادرات الحرفية من بلاد المغرب إلى المشرق كانت تتمثل في العنبر، والحرير، وأكسية الصوف وما يعمل منه. انظر: ابن حوقل، المصدر السابق، ص 95. لكن ما يمكن ملاحظته على هذه الإفادة المصدرية، أنها لم تحدد بدقة المدينة المقصودة، بالإضافة إلى أن المصدر الذي أورد المعلومة يتحدث عن بلاد المغرب خلال القرن 4هـ/10م، وهي فترة بعيدة نسبيا عن موضوع الدراسة.

[2]- المرجع نفسه، ص129. تكملة لما جاء في المتن، يذكر أحد الدارسين أن الدولة العبدوادية في عهد يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235-1282م) كانت تصدر إلى الدولة الحفصية المنسوجات الحريرية، والثياب المطرزة، وبعض مواد الصباغة، ومصنوعات أخرى. انظر: خالد بلعربي، الدولة=

الإمارة الزيانية إلى الأندلس محملة بسلع مختلفة، ونزلت هذه الأخيرة مدينة غرناطة، لكن لم نتمكن من معرفة قائمة هذه المواد. وفي السياق ذاته، أشارت دراسة حديثة إلى أن بعض المنتوجات الحرفية التي أنتجتها الورشات الصناعية بمدينة تلمسان الزيانية وجدت منفذا لها إلى بلاد السودان، ومن جملة هذه المواد الرماح والسيوف واللجم والخرداوات (مناجل، سكك الحرث، حلق الأبواب، والقدور، والسكاكين، ومواس الحلاقة) ومواد أخرى، كالقمح، والسروج، والخيل[1]. ونجد باحثا آخر يشير كذلك إلى أن صادرات الحرفيين من تلمسان شملت منتجات الصناعة اليدوية مثل السلال ونسيج الحلفاء والزرابي والجلود المنقوشة[2].

لا شك أن العلاقات التجارية بين الدولة الزيانية وغيرها من الدول الأخرى كانت نشطة خلال الفترة المدروسة، وشكلت الصادرات والواردات في هذا الشأن مجالا للتبادل وزيادة فرص الإنتاج والمنافسة بالنسبة للحركة الاقتصادية داخل المدينة أو خارجها، وعلى هذا الأساس، يظهر أن بلاد السودان الغربي استأثرت بنصيب مهم من الحركة التجارية للدولة الزيانية، حيث كانت تتم مقايضة الذهب بمنسوجات متنوعة من صنع الورشات الحرفية بتلمسان، بالإضافة كذلك إلى الأواني الحديدة والنحاسية والقصدير والطيب.[3] وعلى المنوال نفسه، ذكر باحث آخر أن تجار تلمسان كانوا يحملون معهم في رحلتهم التجارية لبلاد السودان الغربي الألبسة المصنوعة من الصوف والأسلحة والكتب[4]. ومن جملة المواد المصدرة إلى بلاد السودان، يؤكد أحد الدارسين في هذا الخصوص على أن الأقمشة المصدرة كانت على نوعين، منها التي تصنع بتلمسان كالمنسوجات الصوفية ويحاك منها البرنس والزربية والكساء ونسيج القطن، حتى أن معظم لباس سكان السودان الغربي أيام الأسقيين أصبح من الأقمشة القطنية، وقد اختصت الطبقة الحاكمة في تلك الفترة بنوع من القماش كان يصنع بتلمسان لحمته من الحرير الطبيعي وسداه من القطن، وكان يستعمله التجار والقضاة والأغنياء[5]. مما يفيد بأن منتوجات الورشات الحرفية بتلمسان استطاعت أن تجد لها مكانا

=الزيانية في عهد السلطان يغمراسن، دراسة تاريخية وحضارية (633-681هـ/1235-1282م) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس- الجزائر 2004/2003، ص 181.

[1]- بشاري لطيفة، إسهامات التلمسانيين في المجالين الاقتصادي والديني بالسودان الغربي، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال ملتقى دولي بتلمسان أيام 3 و 4 و 5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف- الجزائر 2011، ج2، ص 77

[2]- عطاء الله دهينة، الحضارة الجزائرية في عهد الزيانيين، ص 483.

[3]- عمر سعيدان، علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، الطبعة الأولى، منشورات سعيدان، سوسة- تونس 2002، ص29.

[4] - Charles-André julien, Histoire de l'Afrique du Nord, T2, p155.

[5]- مبخوت بودواية، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر 2006/2005، ص325. ويذكر العمري في مصدره، أن لباس سلطان افريقية وكبار أعيان دولته كانوا يلبسون=

في بلاد السودان، فيقبل عليها أفراد من الطبقة الخاصة، وهو الأمر الذي يعني أنها كانت تتميز بالجودة والإتقان وتواكب مظاهر التأنق والزينة في الملبس. وبالنسبة للمنتوجات الجلدية، فإن باعة الأحذية كانوا يشترونها بالجملة من الحذائين ويعيدون بيعها بالقطاعي (أي المفرق)، وتصدر الأحذية التلمسانية إلى السودان خاصة مدينة تنبكتو كالبلغة والخفاف والسندالة والسروج ومستلزمات الفارس من ركابات وألجم ومهاميز[1].

يظهر من خلال قائمة المواد التي كانت تصدرها مدينة تلمسان أن المنسوجات الصوفية والقطنية كانت سلعة رائجة تعدت شهرتها مدينة تلمسان، مما جعل الطلب يزداد عليها. وفي هذا الإطار، يخبرنا ابن مرزوق أن والده الذي احترف عمل الحياكة بتلمسان كان يمتلك تربيعات بموضعه من درب شاكر[2]، وبأن هذا الموضع كان معروفا لفئة التجار الذين يقصدون مدينة تلمسان للحصول على حاجاتهم من مادتي الصوف والقطن، حيث يذكر المصدر نفسه أن سادة إفريقية والمغرب كانوا يلبسون ما تنسجه ورشات أبيه بالموضع الذي عرفنا به[3]. ولا أدل على المكانة الرفيعة التي كانت تميز المنسوجات التلمسانية وتبرز خصوصياتها من العبارة التي وردت في كتاب بغية الرواد على لسان يحي ابن خلدون عندما قال: بأن أهل تلمسان غالب تكسبهم الفلاحة وحوك الصوف يتغايون في عمله أثواب الرقاق، فتلقى الكساء أو البرنس عندهم من ثماني أواق والأحرام من خمس، بذلك عرفوا في القديم والحديث، ومن لدنهم يجلب إلى الأمصار شرقا وغربا[4].

كانت هذه بعض المعطيات التي تخص صادرات الصناعة الحرفية من تلمسان إلى الدول الإسلامية والمسيحية، وحسب المعلومات المتوفرة، يمكن القول بأن هذه الصادرات كانت قليلة بحكم عدة ظروف تتعلق بقلة

=كسوة من القماش تعرف بالتلمساني تنسجها الورشات الحرفية بالمدينة، وهذا القماش نوعان: مختم وغير مختم، منها صوف خالص ومنها صوف وحرير. انظر: مسالك الأمصار، ج4، ص 77. هذا بالنسبة لصادرات الصناعة الحرفية إلى بلاد السودان، وفي المقابل كانت القوافل التجارية القادمة من السودان إلى الإمارة الزيانية تحمل مواد مختلفة أهمها: العاج، ريش النعام، الصمغ، البخور، العنبر، والذهب والعبيد. انظر: Richard, (L), op, cit, p 58.

[1] - خالد بلعربي، الدولة الزيانية في عهد السلطان يغمراسن، ص 168. في هذه النقطة يذكر مصدر مهم أن أسرة المقري كانت تشتغل بالتجارة بين تلمسان وبلاد السودان، فأسس خمسة من هذه الأسرة شركة بينهم، وانتشروا في عدة محطات كانت محور التجارة القوافلية بين الطرفين، هي: تلمسان، وسجلماسة، وإيولاتن، وكان تجار تلمسان يحملون سلعا كثيرة، وفي المقابل يجلبون الجلد، والعاج، والجوز، والتبر...انظر: المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج5، ص ص 205- 206.

[2] - ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص ص 188- 189.

[3] - المصدر نفسه، ص 189.

[4] - يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص130. ولعل ما يعزز هذا الطرح ما وجدناه في مصدر جغرافي نصه كالآتي: وهي – أي تلمسان – دار مملكة يعمل فيها من الصوف كل شيء بديع من المحررات والأبدان وأحاريم الصوف والسفاسير والحنابل المكلكلة وغير ذلك، ولقد يوجد فيها كساء كامل وزنه تسع أواق ونحوها، وهذا من بديع ما خص به أهلها من جميل صنعهم، ومنها يجلب ليق الصوف والأسلة لسروج الخيل إلى بلاد المغرب والأندلس. انظر: الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، كتاب الجغرافية، اعتنى بتحقيقه: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية – مصر، ص ص 113 – 114.

الاستقرار السياسي الذي عرفته الإمارة الزيانية، وهو الوضع الذي أثر كثيرا على المجال الحرفي، بالإضافة إلى المنافسة القوية من لدن المرينيين في المغرب الأقصى، فضلا عن مزاحمة التجار الأوروبيين للتجار التلمسانيين في التجارة مع بلاد السودان، وكذلك الشروط التي كانت تفرضها الدول الأوروبية والتي أفصحت عنها المعاهدات التجارية الموقعة بين تلمسان وهذه الدول، حيث يبدو أنها كانت تخدم مصالح الدول الأوروبية بالدرجة الأولى[1]، ومما يلاحظ في هذا الصدد أن الدور الاقتصادي للحرف والصنائع في تلمسان الزيانية تأثر كثيرا على إثر ضعف مكانة الدولة الزيانية وتراجعها منذ مطلع القرن العاشر الهجري (16م)، بحكم الاحتلال الإسباني لمدينة وهران وسيطرة القوى الأوروبية على التجارة في حوض المتوسط، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على المجال الحرفي في المدينة ونتج عنه تقلص المداخيل المالية المتأتية من الأنشطة الحرفية بالنسبة للسلطة المركزية.

المجال الحرفي وأدواره الاجتماعية بتلمسان (7- 10هـ/13- 16م):

تندرج تحت هذا العنوان القضايا المتعلقة بالجانب الاجتماعي للحرف والصنائع بمدينة تلمسان في الفترة الممتدة من القرن 7إلى10هـ/13إلى 16م، ومن أبرزها ما يرتبط بنظام الطائفة الحرفية الذي كان معمولا به في المدينة، حيث تذكر الدراسات والأبحاث التاريخية في هذا الموضوع بأنه كان هناك تجمعات حرفية تكاد تشبه ما نعرفه اليوم بالنقابة، وكانت هناك بعض التقاليد والنظم التي تسير الطوائف الحرفية في المدينة بالنظر إلى وجود سلطة مركزية كانت مهمتها السهر على احترام النظام العام في المدينة، وفق النظام المعروف وقتئذ بالحسبة[2].

وفي السياق ذاته، استطاعت الحرف والصنائع تلبية متطلبات شرائح اجتماعية داخل المدينة وخارجها فيما يخص اللباس والسكن والتجهيزات التي يحتاجها الأفراد في حياتهم المعيشية، وشملت خدماتها حتى السلطة المركزية التي استفادت هي الأخرى من أعمال الحرفيين المتمثلة في الأسلحة الخفيفة التي كان يتزود بها عناصر الجيش الزياني أو المتطوعون من القبائل في هذا الجيش، ومن الضرائب التي كان يدفعها الصناع[3]. وكانت خدمات الحرفيين على العموم ذات صلة بمجالات الحياة المختلفة في مدينة تلمسان الزيانية، بحيث يؤثر استقرار ظروف الحياة العامة في المدينة إيجابيا على استمرار النشاطات الحرفية في تقديم خدماتها المتنوعة للسكان من جهة وللسلطة المركزية من جهة ثانية.

---

[1]- Dhina (A) le royaume abdelouadide, p 207.

[2]- يمكن الرجوع إلى كتاب ابن الأخوة، معالم القربة. وكتاب نهاية الرتبة للشيزري، للإطلاع على عمل المحتسب واختصاصاته داخل المجال الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط، ويمكن الرجوع أيضا إلى كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر للعقباني، هذه المصنفات وغيرها تحتوي على تفاصيل كثيرة تتعلق أساسا بتنظيم المجال ومكوناته الرئيسية خاصة المجال الحرفي.

[3]- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 210.

– نظم الجماعة الحرفيــة:

استمد المجال الحرفي في مدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة بعض أسسه من عناصر كانت تؤطر النشاطات الحرفية وتسهر على استمرارية العمل حتى تستجيب لحاجات الزبائن المتزايدة، وهنا لابد من التوضيح بأن السلطة المركزية لم تكن لتسمح بأي تجاوز يمكن أن يضر بالمصلحة العامة لسكان المدينة ومكوناتها الأساسية وذلك خدمة للصالح العام، وفي هذا المسعى، يمكن القول أن السلطة المركزية بتلمسان وفرت جميع الظروف الممكنة لتسهيل عمل الحرفيين والصناع، وفي الوقت ذاته حماية المستهلكين[1].

أ– مبــدأ الـتخصــص:

صُنِّفت التجارات في الأسواق تصنيفا يعتمد على التخصص، إذ يُحَدَّد لأصحاب كل حرفة جانب من السوق، سواء على امتداد الشارع الأعظم أو الشوارع الجانبية المتفرعة منه، على شكل حوانيت متراصة، تضم أصحاب كل حرفة أو تجارة. لقد كان التوجيه أن يكون لأهل كل صنعة سوق يختص بهم وتعرض صناعتهم فيه[2]. وقد انعكس هذا التخصص على مسميات الأحياء، فقد سميت أسواق المدن الإسلامية بأسماء منتجاتها، فوجدت أحياء القصابين، والخبازين، والعطارين، والنحاسين، والصاغة، وغير ذلك من المسميات المرتبطة بالحرفة ذاتها، وكان ذلك معروفا في كل المدن الإسلامية على حد سواء[3].

من المعروف أنه قد استقرت بمدينة تلمسان في الفترة الوسيطة عناصر اجتماعية كثيرة في فترات تاريخية مختلفة، وكانت معتقدات هذه العناصر البشرية متباينة، حيث نجد المسلمين واليهود والنصارى، وسنلاحظ في هذا الصدد بأن المكون الديني لم يكن بمعزل عن النشاطات الحرفية التي كانت تمارسها الفئات الاجتماعية بمدينة تلمسان في الفترة المدروسة (7– 10هـ/13– 16م).

تفيد المادة الخبرية المتوفرة لدينا بأن أعدادا مهمة من اليهود هاجرت إلى تلمسان الزيانية، وكان من بينهم الكثير من الحرفيين والتجار، إذ عمل هؤلاء على المشاركة في الأنشطة الصناعية في المدينة وتنميتها[4]. وتشير إحدى

---

[1]– يمكن الإشارة مثلا إلى الذراع التاشفيني نسبة للسلطان أبي تاشفين (718– 737هـ/1318– 1337م)، حيث وضع هذا الذراع سنة 728هـ/ 1328م لمراقبة عقد الصفقات التجارية حتى تكون نزيهة. انظر: (Atallah (D), les états de l'occident, p 354). وهو الأمر الذي يفيد يتدخل السلطة المخزنية في مراقبة النشاط الحرفي ومنع كل التجاوزات في هذا الباب.

[2]– ابن عبدون التجيبي، المصدر السابق، ص 43.

[3]– خالد عزب، تخطيط وعمارة المدن الإسلامية، ص 100.

[4]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص193.

الدراسات إلى أن نشاط اليهود الحرفي في بلاد المغرب كان في الغالب الذهب والفضة والنحاس وما يصاغ منها[1]، وهناك من يرى أن اليهود كانوا يشاركون المسلمين في مختلف الحرف والصنائع المعروفة في المدينة الإسلامية، مثل صناعة الخبز والصناعات الغذائية الأخرى[2]، لكن يظهر أن الحرفيين اليهود تخصصوا في بعض الحرف مثل: صناعة الحرير وصناعة المعادن وضرب النقود وتحضير الأعشاب الطبية وأعمال الصيدلة لعدم إقبال أهل البلاد عليها لصعوبتها – حسب ما يقرره أحد الدارسين –[3].

أما بالنسبة للحرفيين من المسيحيين الذين كانوا ينشطون في تلمسان الزيانية، فإن المادة الخبرية عنهم تعتبر قليلة جدا، لكن هناك معلومة في غاية الأهمية تضمنتها الرسالة التي بعث بها "عبد الرحمن بن موسى بن عثمان بن يغمراسن" (718-737هـ/1318-1337م)- صاحب تلمسان- إلى دون "جاقمة" ملك أراغون مؤرخة في سنة 1323-1324م، وهي الرسالة التي يؤكد فيها سلطان تلمسان حاجته الماسة والملحة في بقاء الأسرى المسيحيين – خاصة الصناع منهم – بمدينة تلمسان، إذ لا يمكن للسلطان أن يستغني عنهم بالنظر إلى خبرتهم الكبيرة في العديد من الصنائع، وإذا فعل ذلك فإنه سيؤدي إلى تعطل الإنتاج[4].

ومن المؤكد أن الأسرى المسيحيين من فئة الحرفيين والصناع هم الذين كانت تحتضنهم دار الصنعة التي أنشأها السلطان "أبو حمو موسى الثاني" (760-791هـ/1359- 1389م)، وحتى بمدينة فاس كان هناك عدد من الأسرى المسيحيين ممن يحترفون بعض الصنائع وهو ما سنشير إليه في الباب الثاني من هذه الدراسة، وهو الأمر الذي يعني أن اليد العاملة المسيحية كان لها حضورا في المجال الحرفي بتلمسان وفاس.

هذا بالنسبة للحرفيين اليهود والمسيحيين، أما بالنسبة للصناع المسلمين، فيبدو أنهم كانوا يمارسون حرفا مختلفة وعديدة بالنظر إلى أنهم كانوا العنصر الغالب في المجتمع الزياني، باستثناء تلك التي كانت تمارس من قبل العناصر السابقة الذكر. إلا أنه في حقيقة الأمر، يصعب أحيانا التمييز بين الصنائع التي كانت تحترفها كل فئة نظرا للتداخل الكبير بين الحرف والصنائع في المدينة الإسلامية، كما أثرت الظروف السياسية والاقتصادية – التي عرفتها الإمارة الزيانية من حين لآخر – على التخصص الحرفي للمسلمين واليهود والنصارى.

[1]- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص110. من خلال تبعنا للأنشطة التي احترفها اليهود بتلمسان وغيرها من المدن الإسلامية، يظهر لنا بأن اليد العاملة اليهودية مارست أكثر من نشاط حرفي، لكن بعض الصنائع مثلت بالنسبة لها أولوية وخصوصية مميزة.

[2]- سناء عطابي، واقع اليهود في المغرب الأوسط من خلال النصوص الفقهية المالكية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد12/ 2011، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة – الجزائر 2011، ص189.

[3]- محمد حسن، المرجع السابق، ص73.

[4]- عمر سعيدان، المرجع السابق، ص ص 90- 91.

ب- تنظيم المجال الحرفي داخل المدينة:

انطلقت عملية تنظيم المجال الحرفي - في المدينة الإسلامية عموما ومدينة تلمسان خصوصا - بالأساس من مبدأ دفع الضرر عن سكان المدينة، وهو مبدأ كان يراعي أيضا البت في علاقات بعض الحرفيين غير الملتزمين بسوق معين مع جيرانهم[1]، ويُفْهَم من هذا الكلام أن السلطة المركزية في المدينة أخذت على عاتقها مهمة تنظيم المجال الحرفي داخل المدينة وفق مقتضيات الشرع والمصلحة العامة في كثير من الفترات التاريخية، لكن الأمر قد يختلف في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي عرفتها المدينة الإسلامية، ومن ثم ستكون السلطة المركزية هي الجهة التي ستبت في الخلافات التي تنشأ بين الحرفيين وغيرهم، وسيتدخل الفقهاء كذلك من منطلق ديني في كثير من المسائل المعروضة عليهم، فكان للفقيه - إذن - دور مهم في تنظيم المجال الإنتاجي ككل في المدينة الإسلامية[2].

بالنسبة لتنظيم المجال الحرفي بتلمسان الزيانية، فإن المصادر التاريخية أشارت إلى أن جميع الصنائع والتجارات بالمدينة موزعة على مختلف الساحات والأزقة كما هو الحال بمدينة "فاس"[3]، وهذا يعني أن الأسواق في مدن بلاد المغرب الإسلامي الوسيط كانت متشابهة إلى حد كبير، بحيث انفردت كل صناعة بناحية معينة من السوق حسب البضائع والسلع المصنعة[4]، وكانت التربيعات والرحبات التي يمتلكها التجار وأهل الصنائع موزعة على أحياء المدينة ودروبها وفي الأسواق العامة المتخصصة[5]، ومن مميزات الأسواق الإسلامية في الفترة الوسيطة تخصيص سوق لكل صنعة أو حرفة، وكان لكل صناعة مكان خاص بها معروف للجميع مما سهل على الزبائن الأمر عند اقتنائهم سلعة معينة، وهذا من شأنه أن يعود بالنفع على أصحاب الورشات الصناعية[6]. ومن مميزات الأسواق في المدن الإسلامية مراعاة التجانس بين الحرف المتجاورة، كما يُفرق بين الحرف التي يخشى من تجاورها الضرر من بعضها على بعض، ومعنى هذا أنه كان هناك تناسب بين الأسواق وتلك الحرف التي يكمل بعضها بعضا[7].

وفي هذا الصدد، يمكن القول أن التجاور في الأسواق المتخصصة التي يحوي كل سوق منها سلعة بذاتها، أو تجاور الأسواق مع المناطق السكنية، تحكمه قواعد شرعية مستمدة من ديننا الحنيف، ويأتي في مقدمة هذه القواعد

[1]- محمد فتحة، المرجع السابق، ص ص 273- 274.
[2]- المرجع نفسه، ص269.
[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص19. انظر أيضا: كاربخال، إفريقيا، ج2، ص298.
[4]- حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر "المرابطين والموحدين"، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي- مصر1980، ص273.
[5]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص135.
[6]- عبد العال عبد المنعم الشامي، المرجع السابق، ص155.
[7]- المرجع نفسه، ص155.

تحقيق المصلحة العامة وفق "لا ضرر ولا ضرار". وعليه، وانطلاقا من هذه الفكرة، لا يتجاور العطارون وبائعو البز مع الخبازين أو الحدادين، لعدم التجانس بينهم من جهة، ولحصول الضرر من تجاورهم من جهة أخرى. وكذلك لا يجاور محل الخباز محلات باعة السمك أو أصحاب الحجامة نظرا لإمكانية التلوث. ومن هذا المنطلق أيضا، يجب أن يكون مكان بائعي الأسماك بمعزل عن السوق تجنبا للروائح[1].

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأنه كانت هناك اعتبارات عديدة لتوزيع الأسواق على مختلف مناطق المدينة الإسلامية، تمثلت أساسا في حاجة السكان المتكررة والضرورية لبعض السلع، وهو الأمر الذي تطلب وجود أسواق معينة في جميع قطاعات المدينة دون استثناء مثل الخبازين وأهل البز، وبعض الحرف اقتضت طبيعتها أن تكون خارج أسوار المدينة أو على أطرافها، وقد صنفت الحوانيت في الأسواق تصنيفا يمكّن المحتسب من مراقبة السوق، ويسهّل على المشتري الوصول إلى حاجته، ويدفع الباعة إلى التنافس[2].

ج- نـظام العمـل الحرفـي:

خضعت الأنشطة الحرفية في مدينة تلمسان الزيانية لجملة من التدابير والقوانين، بعضها موروث من زمن سابق، وهي مجموعة من القواعد الداخلية التي كانت تنظم المجال الحرفي، وهو الذي يمكن أن نطلق عليه بالقانون الداخلي للحرفة. وهناك بعض التدابير التي وضعتها السلطة المركزية مثل مؤسسة الحسبة. لكن في جميع الأحوال، كان الغرض من هذه القوانين والنظم ضمان استمرارية النشاط الحرفي بكل انسيابية في المدينة الإسلامية وفق ضوابط محكمة وصارمة، وكذلك حماية الزبائن، بالإضافة إلى توفير مداخيل مالية للدولة المخزنية. وفيما يلي النظم والأسس التي واكبت الجماعة الحرفية وشكلت إحدى مكوناته الرئيسية.

1- التعليـم الحرفـي:

تمثلت العناصر الأساسية التي كانت تتشكل منها كل جماعة حرفية في معظم المدن الإسلامية في الفترة الوسيطة في: المعلم، والصانع، والمبتدئ.

الصنف الأول: وهم المعلمون، يمكن أن نطلق عليهم كذلك اسم أرباب الصنائع، وهم في الغالب الأعم أصحاب الورشات المختلفة الذين كانوا يشرفون على إنجاز الأعمال، ويتابعون في الوقت نفسه عمل الصناع والأجراء

[1]- خالد عزب، تخطيط وعمارة المدن الإسلامية، ص ص 101- 102.

[2]- خالد عزب، أثر الحسبة في التنظيم العمراني، ص ص 17- 18.

لديهم، بالإضافة إلى تعليم أصول الصنعة للمبتدئين الجدد[1]. وكان منهم أمناء الحرف وعرفاء الصنائع، وكانت مداخيلهم المالية مرتفعة، وبالتالي فقد عاشوا حياة راقية[2]، ويمكن أن يكونوا هم المعنيين بعبارة الوزان التي يقول فيها: "إن الصناع أناس أقوياء يعيشون في هناء ومتعة ويحبون التمتع بالحياة"[3].

ومن بين الأسماء التي حملت اسم المعلم في مدينة تلمسان الزيانية: "أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبد الله بن النجار"، حيث كان – حسب ما تذكره المصادر التاريخية – وجيها سريا موسعا عليه، وكان يحترف بإقامة عمل الحاكة من الصوف الرفيع بمدينة تلمسان في الفترة الزيانية، حيث كانت له تربيعات بموضعه من درب شاكر، وكان أكثر هذا الدرب له ولعماله ولخدامه[4]، ولعل في هذه الفقرة ما يشير إلى أن صناعة النسيج داخل الورشات الحرفية الكبيرة والتي تعود ملكيتها لأرباب الصنائع كانت ذات مردود مالي مهم بالنسبة لأصحابها خاصة وأن المنسوجات التلمسانية وجدت لها منفذا لكثير من المدن الإسلامية في الفترة المدروسة، وأصبح المثل يضرب بها في المشرق والمغرب على حد سواء[5]، وكنا قد تطرقنا إلى بعض التفاصيل المتعلقة بالأنشطة النسيجية في الفصل الثالث والرابع من هذه الدراسة، وهو ما يفيد بالجهد الكبير والقيم الذي مثلته الجماعة الحرفية بالمدينة.

أما الصنف الثاني فهم الصناع الأجراء، والصانع الأجير هو الذي أتقن حرفته واجتاز امتحانا أمام هيئة التنظيم بنجاح في حفل مشهود[6]، ويعمل الصانع مع المعلم بموجب عقد يحدد فيه مدة العمل والأجرة، كما يتفق على الكيفية التي يتقاضى بها العامل أجرته، ويقع على عاتقه إنجاز متطلبات الزبائن المختلفة[7].

أما بالنسبة للمبتدئ في المجال الحرفي، فقد جرت العادة أن يتدرج الفرد في الحرفة من مبتدئ أو صبي صغير إلى صانع مدرَّب ومؤهل، وكانت هذه الترقية تعتبر نقلة مهمة في حياة الصانع لأنها تمكنه من الاستقلال بنفسه في

---

[1]– لخضر العربي، المرجع السابق، ص329.

[2]– إلياس الحاج عيسى، المرجع السابق، ص ص 35- 36.

[3]– الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص21. لا يتفق أحد الدارسين مع الوصف الذي أطلقه الوزان على أرباب الصنائع، حيث يذكر هذا الباحث أن الورشات الصناعية كانت صغيرة، وتضم الواحدة منها من 2 إلى 10 عمال، أما الورشات الصناعية الكبيرة فهي قليلة جدا، وأصحابها كانوا معتادين على العمل بأيديهم داخل الورشة، لأن هذه الفئة لم تكن غنية على الإطلاق. انظر: Richard. L, op cit, p 56.

[4]– ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص ص 188- 189.

[5]– يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 92.

[6]– يظهر لي أن هذه المعلومة تحتاج إلى نظر وتثبيت، لأن ما توفر لدينا من مادة مصدرية بخصوص تلمسان، لا يشير إلى تنظيم حفل في هذا الخصوص، بالرغم من أن هذا الأمر كان معروفا مثلا في مصر. انظر: مُحَمَّد عوض الله، أسواق القاهرة منذ العصر الفاطمي حتى نهاية عصر المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر 2014، ص ص 143- 144.

[7]– صبرينة رحماني، التنظيمات الحرفية بالغرب الجزائري، تلمسان أنموذجا، مجلة متون، ع11 و12، 29، أفريل 2016، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة- الجزائر 2016، ص160.

حانوت أو دكان خاص به[1]، وعليه أن يتدرب على أصول الحرفة لمدة معينة قبل أن يصل هذه المرحلة، وكان رب العمل أو صاحب الورشة هو الذي يتكفل بمصروفه اليومي[2]، وفي أثناء ذلك يسمح للصبي المبتدئ بإنجاز بعض الأعمال البسيطة بتوجيه من معلمه[3]، مما يعني أنه كان هناك تدرج في الحرفة الواحدة بالنسبة للعنصر البشري.

كان هذا بالنسبة للتنظيم المعمول به في الطائفة الحرفية الواحدة، وهذا لا يعني أنه لم يوجد صناع آخرون، فهناك من الباحثين من يذكر مثلا أن الصناع والحرفيين كانوا في حقيقة الأمر ثلاثة أنواع: النوع الأول هو الحرفي الخاص وهو الذي يعمل بمفرده ويقدم إنتاجه للسوق، وغالبا ما تكون آلة الصناعة في ملكيته أو يؤجرها لشخص آخر. والنوع الثاني هو الحرفي المشترك الذي يجلس للعمل ويخدم كل من يقدم إليه حاجته. أما النوع الأخير فهو الصانع المتجول مثل صانع الأواني والأطباق والسكاكين والغرابيل، وعادة ما ينتقل هذا الصانع من مكان لآخر حسب قانون العرض والطلب[4].

2- التوقيت في العمل:

لاشك أن العمل الحرفي يتطلب وقتا محددا في اليوم، ومن الطبيعي أن يبدأ العمل في الصباح ويستمر إلى ما بعد الظهر، وقد يتخلل الفترة الصباحية والمسائية وقت يتناول فيه الحرفي طعامه ويأخذ قسطا من الراحة قبل استئناف العمل. وقد يجد الصانع نفسه مضطرا في بعض الأحيان إلى الاستمرار في عمله إلى وقت متأخر حتى يتمكن من تلبية متطلبات زبائنه إذا كان الطلب على منتوجاته كبيرا[5]، ومن المرجح أن يكون هناك يوم للراحة وأداء صلاة الجمعة، لكن يظهر أن عادة سيئة انتشرت بين الحرفيين والصناع وهي التخلف عن صلاة الجمعة، حيث يقول العقباني: "ومن ذلك إهمال كثير من الناس وأهل الأسواق والحرف والأجراء شهود صلاة الجمعة، وهي من فروض

---

[1]- أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص136.

[2]- جاء في كتاب البستان ما نصه: أن الفقيه أحمد بن زكري عندما كان صبيا صغيرا، أدخلته أمه ليتعلم صنعة الحياكة عند أحد المعلمين في مدينة تلمسان، وكان لهذا المعلم دار طراز، وكان يعطيه المعلم أجرة نصف دينار في الشهر، انظر: ابن مريم، المصدر السابق، ص ص 111- 112. وقد أورد مصدر أخر، بأن أبا العباس بن القطان عندما كان صغير السن وبعد وفاة والده، احترف الخياطة ليعيل نفسه. انظر: ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص 161. وأحمد زروق (ت899هـ/1494م) لما بلغ عشر سنين دخل ورشة صانع ليتعلم الخرز. انظر: البستان، ص 122.

[3]- صبرينة رحماني، المرجع السابق، ص159.

[4]- الونشريسي، المعيار، ج5، ص 197. إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص15. هناك من الدارسين من يعتقد أن انتشار الصناع المتجولين في في البوادي وغيرها يقيم الدليل على تدهور الورشات الحرفية. انظر: محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر، ص 75.

[5]- وفي هذا الخصوص يطالعنا أحد الدارسين بأن العمل في الورشات الحرفية كان يستمر طول النهار والى غاية المساء، لكن في المناسبات السياسية (تولي العرش سلطان جديد، أو الاحتفال بنصر عسكري) والعائلية (زواج، أو العقيقة) تقل ساعات العمل، وعند إجراء مقارنة في هذا الشأن، يذكر بأن الحرفيين بفاس يشتغلون 200 يوما في العام، أي بحوالي 6 ساعات يوميا. انظر: Richard, (L), op, cit, p 56.

الأعيان على كل رجل مكلف غير مريض ولا مسافر، وقد تمادى كثير من أهل الصنائع على تركها واطراح حضورها، وقد ساعدهم على ذلك كثير من الخاصة والأعيان الذين يستعملونهم استكثارا لعملهم في الوقت المستحق لحضور الصلاة، وربما كان في هذا النوع من لا يصلي أصلا جمعة ولا غيرها مادام على شغله"[1]، والذي يفهم من كلام العقباني أن بعض الحرفيين كانوا يستمرون في العمل رغم دخول وقت الصلاة، إما من تلقاء أنفسهم أو بتأثير ممن يشغلونهم رغبة في تحقيق مزيد من الأرباح.

3- أجرة الحرفي:

لا نجد مادة خبرية غزيرة فيما يخص الأجرة التي كان يتقاضاها الصانع في تلمسان الزيانية، باستثناء الإشارة المصدرية التي وردت في كتاب "البستان" لابن مريم بخصوص نصف الدينار الذي كان يتقاضاه "ابن زكري" (ت900هـ/1494م) "عندما أدخلته أمه إحدى دور الطراز في المدينة[2]، وكان لا يزال صبيا صغيرا يريد أن يتعلم أصول حرفة النسيج ومبادئها. وفي هذا الصدد ذكر "ابن مرزوق" أن "أبا العباس بن القطان" الذي كان يحترف الخياطة والسفر منذ صغره اشتكى إلى "ابن مرزوق" الجد ضعف حاجته وقلة معيشته، فأشار عليه بأن يتزوج وسيتغير حاله إلى الأفضل، وبالفعل تزوج "ابن القطان" وانطلق في عمله قاصدا مدينة فاس وسبتة يتاجر فيهما، ورجع ومعه أموال لا بأس بها من تجارته في البز، ثم قصد مدينة بجاية للغرض نفسه فحقق كثيرا من الأرباح، ثم استقر به المقام في مدينة تلمسان تاجرا[3]، وهو ما يدل على أن النشاط التجاري والتنقل من مدينة إلى أخرى للاتجار كان يدر أرباحا كبيرة على صاحبها أكثر من احتراف صنعة معينة وقتئذ.

تختلف أجور الصناع باختلاف الحرف التي كانوا يشتغلون فيها[4]، فالأجرة التي يأخذها الصانع في الحرف البسيطة كانت أقل من تلك التي تتطلب وقتا ومجهودا لإنجازها، وقد يعود الاختلاف في الأجرة إلى التقنيات والوسائل المستعملة في صناعة منتوج معين، ذلك أن بعض السلع كانت من نصيب الأغنياء، وبالتالي سيكون سعرها مرتفعا، وهذا سيعود بالفائدة على الصانع ورب العمل، وعليه فمن المرجح أن تكون هذه المعايير مجتمعة هي التي

1- العقباني، المصدر السابق، ص32.

2- ابن مريم، المصدر السابق، ص112.

3- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص ص 161- 162.

4- كان أرباب الحرف والصنائع بمدينة تلمسان يكسبون أموالا كثيرة، ويعيشون حياة راقية بسبب ارتفاع رواتبهم ومداخيلهم المالية الكبيرة، إلا أن وضعية الحرفيين والمستخدمين بالأجر اليومي، فكانت ضعيفة، انظر: عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص222. ويخبرنا ابن مرزوق التلمساني أن أبا زيد عبد الرحمن بن محمد ابن النجار والذي احترف عمل حياكة الصوف في درب شاكر، كان وجيها موسعا عليه. انظر: المناقب المرزوقية، ص 189. لا شك أن الأمر يتعلق هنا بطائفة من التجار الحرفيين (الجماعة التي زاوجت بين العمل الحرفي والتجارة).

تحدد أجرة الصانع، وعلى سبيل المثال يذكر أحد الدارسين بأن دخل الدلال كان كبيرا، فهو يتقاضى نصف الربح من التاجر، وأحيانا يبيع السلعة بأكثر من السعر الذي حدده التاجر[1].

4- التسيير في الحرف:

اقتضت الأعراف والتقاليد في مجال الحرف والصنائع ضرورة وجود شخص يسهر على التسيير داخل الطائفة الحرفية، وعُرِفَ هذا الأخير بالأمين، حيث كان يعين على رأس الطائفة الحرفية من قِبَلِ المحتسب وأرباب الحرفة عن طريق الاختيار أو الانتخاب[2]، وكان يشترط في الأمين أن يكون عارفا بصنعته خبيرا بالجيد والرديء من حرفته مشهورا بالثقة والأمانة[3].

إن المهام الملقاة على عاتق أمين الحرفة في المدينة بالغرب الإسلامي خلال الفترة قيد الدراسة تمثلت في دور الوسيط بين أهل الحرفة والمحتسب في كل ما يتعلق بشؤون الحرفة ومنتسبيها، مثل: أسعار السلع والخلافات التي يكون مصدرها طبيعة النشاط الحرفي. وكان يُطْلِعُ الصناع على مجموعة القوانين التي تسير الحرفة، وفي الوقت نفسه كان – أيضا – المسؤول أمام المحتسب عن أي مخالفة تخص الأمانة المهنية[4]، وكان من صميم عمله أن يمنع الغش والتدليس بين أهل حرفته، مع مراقبة الدقة والجودة في صنائع الحرفيين[5].

لا شك أن وجود أمين الصنعة كان من شأنه تذليل كثير من المشاكل والخلافات التي تحدث داخل الجماعة الحرفية الواحدة، وعلى هذا الأساس، كانت السلطة المركزية بالمدينة حريصة على وجود هذا الشخص في محاولة من هذه الأخيرة لتنظيم المجال الحرفي وتأطيره بما يسمح بزيادة فاعليته الإقتصادية.

---

[1]- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 284.

[2]- لخضر العربي، المرجع السابق، ص329. ما يبين جشع ومغالاة بعض الدلالين على سبيل المثال، النازلة التالية: "وسئل رحمة الله عن رجل يعطي سلعته للدلال يصيح عليها فيعطي فيها ثمنا، فيخبر الدلال صاحب السلعة بالذي أعطى فيها فيقول له: بعها له، فيخبر الدلال المشتري أنه يريد أكثر من ذلك ويزيد غيره عليه، هل هذه الزيادة سائغة للبائع أم لا؟". انظر: الونشريسي، المعيار، ج5، ص 220.

[3]- جهاد غالب مصطفى الزغلول، الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأردنية، كانون II/1994، ص216. ورد لفظ "**الأمين**" في كتاب " تحفة الناظر " عندما عرج العقباني على المناظرة الشهيرة بين جده العقباني والفقيه القباب، فقال: اجتمع أمناء التجار والحاكة. انظر: تحفة الناظر، ص ص 96- 97. ومما يدل أيضا على مكانة الأمناء وحضورهم في المناسبات المختلفة، ما تذكره المادة الخبرية، فعند وفاة أحد السلاطين، خرج في جنازته الفقهاء وكبراء الدولة وموظفيها والأمناء وأهل البلد. انظر: مجهول، زهر البستان، ص 335. ولعل في هذه المعلومة ما يفيد بأن أمناء الحرف والصنائع بتلمسان كانوا في طليعة الفئات الاجتماعية في المناسبات الاحتفالية أو الجنائزية.

[4]- صبرينة رحماني، المرجع السابق، ص ص 156-157. ومن الأمناء الذين ورد ذكرهم في المصادر التاريخية، أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَّد بن عبد الله ابن النجار. انظر: ابن مرزوق التلمساني، المناقب المرزوقية، ص 189.

[5]- جهاد غالب مصطفى الزغلول، المرجع السابق، ص216. جاء في مصنفات الحسبة، أنه يجب على القاضي أن يجعل في كل صناعة رجلا من أهلها، فقيها، عالما، خيرا، يصلح بين الناس إذا وقع بينهم الخلاف في شيء من أمورهم. انظر: ابن عبدون التجيبي، المصدر السابق، ص 24.

5- الاستفتـاء فـي الحرف:

كان للفقهاء دور بارز في الحياة الاقتصادية، ومن يطلع مثلا على كتب النوازل الفقهية فسيلاحظ العدد الكبير من الفتاوى التي أصدرها الفقهاء في هذا الخصوص، ومن جملة ذلك ما ذكروه في الحرف والصنائع، حيث يتبين من خلال بعض النوازل أنه كان للفقيه دور كبير في تنظيم المجال الإنتاجي، ذلك أنه على الرغم من وجود أمناء الحرف والمحتسب لمراقبة السوق، فإننا سنلاحظ – وإلى وقت متأخر من الفترة الوسيطة – مباشرة الفقهاء والمفتين للعديد من المسائل التي هي في الأصل من صميم اختصاصات المحتسب[1].

أفتى فقهاء المسلمين في مسائل عديدة تتصل بالأنشطة الاقتصادية ضمن المجال الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط، ومن هذه الفتاوى ما يتصل بدفع الضرر عن سكان المدينة مما كان مصدره بعض أعمال الحرفيين والصناع، وهي النشاطات التي كانت تسبب صوتا مزعجا أو رائحة كريهة، فكان ذلك يستوجب إبعادها إلى أطراف المدينة أو أن تحترم شروط النظافة في المكان. وبمثل ما كان الفقيه يعمل على دفع الضرر، نراه كذلك يتصدى لأنواع الغش والتدليس الذي كان يمارسه بعض الحرفيين، وهو عمل وإن كان من اختصاص المحتسب، فإن الفقهاء أفتوا باستمرار في النزاعات والقضايا ذات الصلة بالنشاطات الحرفية[2]. ومن يتصفح كتاب المعيار للونشريسي على سبيل المثال، فسيلاحظ أن هذا الأخير تكلم في قضايا عديدة تخص المجال الحرفي في الغرب الإسلامي الوسيط، وبخاصة تلك الأنشطة المتعلقة بالغش والتدليس.

كما تطرق العقباني في كتابه " تحفة الناظر " – في معرض حديثه عن بعض العادات السلبية التي كانت منتشرة في مدينة تلمسان الزيانية – إلى العديد من المسائل والقضايا المتعلقة بالممارسات المشينة لبعض الحرفيين والصناع، حيث ذكر أن بعض الباعة الذين يبيعون الخبز وكذلك أصحاب الأفران كانوا لا يتورعون عن بيع خبز مغشوش لسكان المدينة، وأوصى بأن يتحمل محتسب السوق مسؤوليته في ذلك. كما أشار العقباني أيضا إلى أن المحتسب كان هو الآخر متورطا مع هؤلاء لأنه كان يتلقى رشوة منهم، وهو ما استنكره العقباني[3].

وتضمن كتاب "المعيار" العديد من الفتاوى المتعلقة بالمجال الحرفي في المدينة الإسلامية، ومن بين المسائل التي طرحت على الفقهاء مثلا ما يرتبط بعمل المرأة و علاقتها بالرجال في هذا المجال، فقد سُئِلَ الشيخ "أبو القاسم

---

[1]- محمد فتحة، المرجع السابق، ص 269.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 273- 274.

[3]- العقباني، المصدر السابق، ص118.

بن سراج" في مسألة مفادها أن الرجل من المسلمين ومن أهل الذمة يتصدون لبيع السلع من النساء في الدور أو لتعديل الحوائج مثل المغزل وغيره، وقد تخرج إليهم المرأة لتباشر البيع وهي مكشوفة الوجه، فكانت إجابته بالجواز، إذا لم يقع فساد ولا خلوة ولا ميل لشهوة فاسدة ولا يضر كشف وجهها ويديها، أما إذا وقعت شهوة وخلوة فذلك ممنوع، ويضيف إلى ما سبق مسألة أخرى لها علاقة بالنساء والمجال الحرفي، فيقول: "وكذلك إن وقع إكثار من جلوس النساء للصناع وطول مقام من المرأة لغير فائدة، أو في أوقات يخاف فيها التطرق إلى الفساد، فهو ممنوع إذ يجب على من ولاه الله أمر المسلمين من الحكام المنع من ذلك والعمل على تغييره"[1]، وفي هذا الصدد، فمن يتصفح كتب النوازل والأحكام سيجد الكثير من المسائل التي تطرقت إلى هذا النوع من القضايا.

6- التوريث في الحرفة:

تتضمن كتب التراجم والطبقات مادة خبرية مهمة بخصوص الأنشطة الحرفية بالمدينة وباديتها في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، ويندرج تحت هذا المسعى ما يمكن أن نسميه بالتوريث في الحرفة[2]، فعلى سبيل المثال وجدنا أنّ مُحَمَّد بن إبراهيم بن خيرة (تـ564هـ/1169م)، الذي سكن مدينة إشبيلية بالأندلس واشتهر بالكتابة في الأدب والتاريخ، قد احترف صنعة أبيه، وعليه فقد عُرف بالمواعيني[3]، كما يتوفر لدينا نموذج آخر يتعلق بمحمد بن سليمان بن سيدراي الكلابي (تـ548هـ/1153م) من قلعة أيوب، والذي سكن مدينة بلنسية، قد احترف ببيع الكتب في دكان له فكان ورّاقا كأبيه من قبله[4].

يتضح جليا أنّ التوريث في الحرفة كان هو الآخر معمولا به في الفترة متناول الدراسة، وعلى الرغم من أنّ المادة المصدرية المتعلقة بمدينتي تلمسان وفاس لم تسعفنا بنماذج معينة بخصوص هذه النقطة، إلا أنّ هذا لم يمنع – حسب اعتقادنا – من أن تجد هذه التقاليد مجالا لها داخل النسيج الحضري للمدينتين المذكورتين بالنظر إلى التشابه الذي طبع المجال الحرفي والنظم التي تسيره في الغرب الإسلامي الوسيط.

---

[1]- الونشريسي، المعيار، ج5، ص 198،197، 199.

[2]- في هذا المعنى وتضمينا لما ورد في المتن، انظر ما كتبه إخوان الصفا في رسائلهم: "واعلم يا أخي بأن صناعة الآباء والأجداد أنجع من في الأولاد من صناعة الغرباء، وخاصة من دل مولده عليها، ويكونون فيها أحدق وأنجب، ومن أجل هذا أوجبوا على أهل كل طبقة من الناس لزوم صناعة أبائهم وأجدادهم قطعا، وأن لا يتجاوزوها، وزعموا أن ذلك فرض من الله عز وجل". رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، مركز النشر، مكتب الإعلام الإسلامي، قم- إيران 1405هـ/1984م، ج1، ص ص 291- 292. يتبين من خلال المادة الخبرية في هذا الموضوع، أن التوريث في الحرفة كان معمولا به في المشرق والمغرب الإسلاميين في العصر الوسيط، لدرجة أصبح من المباديء والأسس التي يرتكز عليها العمل الحرفي.

[3]- ابن عبد الملك الأنصاري المراكشي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق وتعليق: إحسان عباس وآخرون، الطبعة الأولى، سلسلة التراجم الأندلسية، دار الغرب الإسلامي- تونس 2012، ج4، السفر6، ص 99.

[4]- المصدر نفسه، ص 238.

– الدور الاجتماعي للطوائف الحرفية:

استقطبت النشاطات الحرفية في مدينة تلمسان الزيانية أعدادا كبيرة من اليد العاملة، خاصة ورشات صناعة النسيج، وهذا يعني أن المجتمع التلمساني – بمكوناته الأساسية – كان ينظر بعين الاحترام والتقدير لفئة الصناع والحرفيين، ذلك أن هؤلاء قدموا خدمات كثيرة واستطاعوا تلبية متطلبات فئات اجتماعية واسعة داخل المجتمع التلمساني، ويمكن أن نلمس ذلك في العديد من المجالات، بحيث سنجد مثلا أن كثيرا من الفقهاء – ذوي المكانة الاجتماعية البارزة – كانوا يحترفون صنعة يتعيشون بها، وبالتالي فسيكون موقفهم إيجابيا من الدعوة إلى ضرورة اكتساب أي صنعة واحترافها، ولعلّ ما يبرز تلك المكانة الاجتماعية التي حظيت بها الحرف والصنائع في تلمسان الزيانية، هي تلك المسميات التي كانت تعرف بها بعض الأمكنة والدروب في المدينة، وفي هذا الخصوص – وكما هو الحال في باقي المدن الإسلامية الوسيطة – فإن عددا كثيرا من الأمكنة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والديني في تلمسان عرفت بأسماء بعض الحرف التي كانت قريبة منها، مما يدل على الحضور الفعلي والقوي للمجال الحرفي في الوسط الاجتماعي. ومن جهة أخرى، تمدنا كتب التراجم مثلا بأسماء بعض الحرفيين والصناع ممن كانوا يحظون بمكانة لدى سلاطين بني زيان وكانوا مقربين منهم[1].

أ– مكانة الحرفيين الاجتماعية:

حظيت الحرف والصنائع في مدينة تلمسان – خلال الفترة المدروسة – بمكانة مقبولة لأنها كانت تلبي – في المقام الأول – العديد من متطلبات الفئات الاجتماعية بالمدينة المذكورة[2]، وبالنظر كذلك إلى عائدها المالي الذي كانت تستفيد منه السلطة المركزية في المقام الثاني، وسنحاول في هذا الخصوص التطرق لبعض المسائل المرتبطة بالبعد الاجتماعي للجماعات الحرفية بتلمسان الزيانية من خلال إبراز جهود الفقهاء وتوضيح موقفهم من النشاط الحرفي، والكشف عن الدلالات الرمزية للأماكن التي أخذت تسمياتها من أسماء الحرف المتداولة.

ب– موقف الفقهاء من الحرف:

تولي المعطيات الواردة – فيما يخص موقف فقهاء تلمسان من الحرف والصنائع – أهمية للأنشطة والأعمال الحرفية وتعتبر دافعا قويا لها، ويكفي في هذا السياق بأن نشير إلى أن هؤلاء – أي الفقهاء – كانوا في طليعة من

[1]– يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 155.

[2]– كنا قد تطرقنا فيما سبق – من هذه الدراسة – للعديد من الأنشطة الحرفية التي موضوعها "الحرف والصنائع الضرورية البسيطة" و"الحرف والصنائع الكمالية المركبة" بتلمسان الزيانية، وهي الأعمال التي استفادت منها فئات اجتماعية واسعة من سكان المدينة والبادية.

تصدى لكل محاولات الغش والتدليس المنتشرة في أوساط الحرفيين والصناع من منطلق ديني مفاده أنه لا يجوز للمسلم أن يغش أخاه المسلم[1].

بالرجوع إلى المادة الخبرية التي تضمنتها المصادر التاريخية، فإننا سنجد أن كثيرا من العلماء والفقهاء كانوا يحترفون صنعة أو عملا يقتاتون منه، بل إن بعض الفقهاء الثقات آثروا الابتعاد عن السلطة والأكل من عمل أيديهم، وعليه يمكن القول بأن الحرفة وصلت إلى مستوى المقدس في المخيال الاجتماعي، لدرجة أن بعض الأولياء والمتصوفة بالغرب الإسلامي الوسيط – ورغم زهدهم وخشونة حياتهم – لم يتخلوا عن ممارسة بعض الحرف، واعتبار هذه الممارسة نوعا من طقوس العبادة والتقرب إلى الله، ورمزا للتواضع والزهد في الدنيا[2].

إن احتراف بعض الأولياء الصالحين ورجال المتصوفة للصنائع في الغرب الإسلامي الوسيط شجع كثيرا من الأفراد في المجتمع على السعي للكسب الحلال.

ويبين الجدول التالي أسماء بعض الفقهاء والمتصوفة الذين احترفوا صنعة في تلمسان خلال الفترة الزيانية:

اسم الفقيه	حرفته	المصدر
أبو إسحاق الخياط	الخياطة	بغية الرواد، ج1، ص155
أبو عبد الله ابن الحجام	الحجامة	بغية الرواد، ج1، ص137.
أبو عبد الله ابن الحمال	الحمل والنقل	بغية الرواد، ج1، ص155.
سعيد المقري	الطب والتشريح	البستان، ص219
أبو عبد الله الشريف (تـ771هـ/1369م)	طب والتشريح	البستان، ص326
مُحَّد السنوسي (تـ895 هـ /1489م)	الانتساخ	البستان، ص428
أبو العباس ابن القطان	الخياطة	المناقب المرزوقية، ص161
أبو علي حسين الجلاب	جلب الغنم للسوق	المناقب المرزوقية، ص162
بيت ابن الحسين	صناعة الخرط	المناقب المرزوقية، ص275
أبو عبد الله ابن البلد	الانتساخ	المناقب المرزوقية، ص185
أبو عبد الله ابن أبي بكر بن مرزوق	الانتساخ	المناقب المرزوقية، ص148

[1]– من يريد الاطلاع على مظاهر الغش والتدليس في المجال الحرفي بالمدينة الإسلامية في الغرب الإسلامي الوسيط، فما عليه إلا الاستعانة بالمصنفات التي وضعت في آداب الحسبة والمحتسب، مثل كتاب "تحفة الناظر" للعقباني التلمساني، أو كتاب "معالم القرية" لابن الأخوة، وكتاب "نهاية الرتبة" للشيزري، بحيث سيقف الدارس أمام كثير من الطرق والأساليب للإحتيال على الزبائن.

[2]– إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص 12.

مارس كثير من فقهاء وصلحاء مدينة تلمسان الزيانية العديد من الحرف والصنائع، لأن ديننا الإسلامي يحث على العمل والاجتهاد، وقد وردت آيات كثيرة في هذا الخصوص تشير في معناها إلى ضرورة الكسب الحلال بالنظر إلى الفائدة المرجوة من العمل الحرفي[1]، وعندما يحترف فقهاء المدينة بعضا من الحرف فهذا معناه أن الحرفة كانت لها مكانة اجتماعية، ولم يكن الحرفي منبوذا في المجتمع بل كان ينظر إليه على أنه يقدم خدمات جليلة للعامة هم في أمس الحاجة إليها، ولعلّ هذا الأمر هو ما سيشجع العناصر الأخرى على الإقبال على تعلم الحرف، وهو ما أعطى قيمة للمجال الحرفي في المجتمع الإسلامي.

لكن جماعة من الفقهاء تصدت – في المقابل – لبعض الممارسات السيئة التي كان يمارسها بعض الحرفيين والصناع، وتشدّد الفقهاء في ضرورة معاقبة كل حرفي يغش في صنعته، وقد أتى كتاب "تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر" للفقيه العقباني على ذكر كثير من التصرفات المشينة للباعة والحرفيين الذين كانوا يبحثون عن الربح ويتجاهلون النظافة والجودة في سلعهم المعروضة للبيع، ومن جملة هؤلاء أصحاب الأفران وبائعو الخبز[2]. كما أفتى الفقهاء في كثير من المناسبات بضرورة رفع الضرر عن سكان المدينة إذا تعرضوا لأذى نتيجة أعمال الحرفيين[3].

ج- أسماء الحرف في تلمسان ودلالتها الاجتماعية:

ما يمكن ملاحظته في هذا السياق هو أن أسماء الحرف التصقت بكثير من محترفيها، وعليه أصبح الفرد يعرف بالخياط أو النجار أو الحباك ...إلخ، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الأماكن في المدينة، فقد أصبحت هي الأخرى تسمى بنوع الحرفة أو الحرفيين الذين يمارسون نشاطهم فيها، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الأزقة والدروب،

---

[1]- يقول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾. سبإ، الآية 13، ويقول أيضا: ﴿وَمِنَ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾. النحل، الآية 80. وأيضا قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِيُحْصِنَكُم مِن بَأْسِكُمْ﴾. سورة الأنبياء، الآية 79. وقوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾. هود، الآية 37. كما أن الأحاديث النبوية الشريفة تحض على الكسب الحلال.

[2]- العقباني، المصدر السابق، ص118. وتدعيما للفكرة التي وردت في المتن بخصوص موقف الفقهاء الصارم من بعض التصرفات غير اللائقة لعدد من الحرفيين والصناع بمدينة تلمسان الزيانية وغيرها من المدن الإسلامية وقتئذ، ما وجدناه في كتاب المعيار للونشريسي، من أن بعض العلماء استحب أن لا يعلم الإنسان ولده صنعة تكون فيها مخالطة النساء لما يخشى من فساد الأخلاق، ومن الممكن جدا أن يؤدي هذا الأمر إلى أن يتخنث الرجل. انظر: الونشريسي، المعيار، ج5، ص 199.

[3]- كتب أحد المستشرقين مقالا بعنوان "الحرف المهينة في الإسلام" وذكر على سبيل المثال الحرف التالية: الصراف، وبائع الدقيق، وفيما يخص هذا الأخير أشار الكاتب إلى أن هذه صاحب هذه الحرفة يمكن أن يلجأ إلى الزيادة في ثمن الدقيق وممارسة الاحتكار، وأشار أيضا إلى من يعمل الأكفان للموتى، ذلك أن هذا الخير – حسب الكاتب – يتمنى دائما كثرة الموت لتوسيع نشاطه وزيادة الأرباح، بالإضافة الى عمل الصائغ والجزار والكناس، فهي في نظره كلها أعمال خسيسة ومهينة. انظر: Robert Brunschvig, Métiers vils en Islam, Studia Islamica, N16, Maisonneuve et Larose 1962, p 46.

وأصبحت بعض التكوينات المعمارية في المدينة من مساجد وحمامات مثلا تعرف وتنسب إلى واحدة من الحرف المتداولة. وما يمكن أن نستنتجه في هذا السياق هو التأثير الواضح الذي تركه الحرفيون في المجتمع ومكوناته الرئيسية.

أما بالنسبة للأفراد الذين عرفوا بالحرفة التي يزاولونها، فقد ذكرت المصادر التاريخية كثيرا من هؤلاء مثل الخياط والغرابيلي والسراج والقطان والدباغ وغيرهم[1]، ونجد كذلك أن هناك من كان يعرف باللجام والحمال[2]، وهناك من كان يعرف كذلك باسم الخضار والحجام[3].

هذا بالنسبة للأفراد الذين عرفوا بالصنعة التي يزاولونها، أما بالنسبة للأماكن التي عرفت بالنشاط الحرفي فيها، فسنجد أن بعض العناصر المعمارية في تلمسان الزيانية كانت تنسب إلى نوع من أنواع الحرفة، بحيث نجد على سبيل المثال جامع الخراطين[4]، وكذلك جامع الحلفاويين[5]، مما يعني أنه من المحتمل أن يكون نشاط الخراطين آنذاك بجوار الجامع الأول ونشاط بائعي الحفاء أو من يستعملها في حرفته بجوار الثاني . وكان هناك أيضا درب في مدينة تلمسان في الفترة المدروسة يعرف بدرب القبابين[6]، وهو مايعني أن صانعي القباب كانوا قريبين منه، وهو أيضا الدرب الذي كان يحتضن حانوت الخياطة لصاحبه "أبو إسحاق إبراهيم بن علي الخياط". وكان هناك موضع في تلمسان يعرف بالسراجين[7]، وهو الدرب الذي كان يحتضن منزل الولي الصالح "إبراهيم بن يخلف بن عبد السلام المطماطي التنسي"[8]، ومن المرجح أن هذا الدرب كان يحتضن الأنشطة المتعلقة بصناعة السروج، وسنجد كذلك أن بابا مشهورا مشهورا بمدينة تلمسان كان يحمل اسم باب "القرمادين"، وهو الباب الذي كان يتجمع حوله من يحترفون صناعة القرميد. بالإضافة كذلك إلى حمام الصباغين[9].

---

[1]- ابن مريم، المصدر السابق، ص ص 134- 142.

[2]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 155.

[3]- المصدر نفسه، ص137 – 140.

[4]- ابن مريم، المصدر السابق، ص 391. كان الولي الصالح أحمد بن الحسن الغماري (تـ 874هـ/1469م) يتردد كثيرا على هذا الجامع، وكان أيضا يحي فيه الليل. انظر: البستان، ص 104.

[5]- المصدر نفسه، ص 103.

[6]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص ص 180- 181.

[7]- المصدر نفسه، ص 275.

[8]- المصدر نفسه، ص 275.

[9]- ابن مريم، المصدر السابق، ص 164. وعلى سبيل المثال، تذكر المادة الخبرية أن السلطان أبا يعقوب يوسف المريني (685- 706هـ/1286-1706م) لما تحرك من حاضرته مدينة فاس سنة 696هـ/1297م يريد السيطرة على مدينة تلمسان، تمركزت قواته بذراع الصابون. انظر: يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 231. ولعل في عبارة "ذراع الصـابون" ما يفيد بأن العديد من التكوينات المعمارية بالمدينة كانت تأخذ تسمياتها من الحرفة المتواجدة بها في الغالب الأعم، والأمر هذا تشترك فيه تلمسان وفاس.

اشتهرت بعض التكوينات المعمارية في مدينة تلمسان الزيانية بأسماء العديد من الحرف، وهو الأمر الذي كنا قد أشرنا إليه سابقا، وهو ما يعطي – في نظرنا – زخما كبيرا للحرف والحرفيين في المدينة، ومكانة اجتماعية واحتراما من لدن عناصر المجتمع الأخرى.

د- تقريـــب السـلاطيـن للحرفييـن:

كان لبعض الحرفيين والصناع مكانة معتبرة عند بعض سلاطين الدولة الزيانية، وكانوا من المقربين منهم، حيث يذكر صاحب كتاب "بغية الرواد" في ترجمته لأبي إسحاق الخياط، أنه كان رجلا صالحا يحترف عمل الخياطة، وكان يكثر الدخول على أمير المسلمين "أبي يحي يغمراسن بن زيان" (633-681 هـ/1236- 1283م) لقضاء حوائج الناس. فربما دخل عليه في اليوم الواحد سبعين مرة، فقيل لأمير المسلمين في ذلك، فقال: دعوه فهو رحمة للناس، وما قضى الله تعالى يقضيه والله لا أبرمته[1]، وفي هذا دلالة واضحة على المكانة التي كان يتمتع بها الولي الصالح الصالح "أبو العباس ابن الخياط"، حيث كان هذا الأخير بمثابة وسيط بين الرعية والسلطان الزياني، واستعمل حرفته ومقامه في تذليل حوائج الناس عند السلطان المذكور، وبالتالي استطاع أن يكسب إليه عامة السكان واحترامهم له، ومن جهة ثانية تقدير السلطان.

وبما أن أعمال البناء في المشاريع السلطانية كانت تحتاج إلى عدد كبير من الحرفيين والمتخصصين في البناء والهندسة والنجارة والزخرفة، فقد استعان سلاطين بني زيان بهؤلاء الحرفيين الذين أبدعوا في بناء القصور والمساجد والمدارس وجهزوها بكل ما يلزم، وكان من بين هؤلاء الحرفيين أسرى مسيحيون[2]، وكنا قد تطرقنا فيما سبق إلى حاجة حاجة الدولة الزيانية الملحة للفئة المذكورة في الرسالة التي بعث بها سلطان تلمسان إلى ملك أراغون سنة 1323م.

ومن مظاهر عناية سلاطين بني زيان بالحرف: دار الصنعة التي أنشأها السلطان "أبو حمو موسى الثاني" سنة 766هـ/1365م، وهي الدار التي كانت تعرض مصنوعاتها بين يدي الخليفة. وفي السياق نفسه – وقبل تأسيس دار الصنعة هذه –، كان السلطان "يغمراسن بن زيان" قد استقدم أسرة بني الملاح من بلاد الأندلس وأوكل إليهم الإشراف على دار السكة بتلمسان، وكان من بين أفراد هذه الأسرة من تولى وظيفة الحجامة أيام هذا السلطان[3]، وكان لهذه الأسرة حظوة وعناية غداة تأسيس الدولة الزيانية. ويبدو أن سلاطين بني زيان قد شجعوا هجرة الأندلسيين

[1]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص 155.
[2]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص221.
[3]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص141.

إلى تلمسان خاصة الحرفيين منهم، ففي فترة حكم "أبي حمو موسى الأول" وابنه "أبي تاشفين" استوطن المدينة عدد كبير من الصناع الذين قدموا من الأندلس، وشيدوا العديد من القصور والدور والبساتين[1].

وهناك مثال آخر يبين مكانة الحرفيين والصناع وإلى جانبهم باقي مكونات المجتمع الأخرى عند الدولة المخزنية وسلاطين بني زيان، ومن ذلك ما وصى به السلطان أبو حمو موسى الثاني(760-791هـ/1359-1389م) ولده، بأن طلب منه أن يتفقد في أيام معلومة من السنة أولئك الذين يقدمون خدمات جليلة للدولة والمجتمع، ويحرص عندما يستقبل كل هؤلاء الذين ذكرناهم على حسن ترتيبهم، بحيث يبدأ بالشرفاء ثم الفقهاء من بعدهم، ثم أشياخ البلد والأمناء – يقصد أمناء الحرف – والفضلاء وكبار القوم والتجار وأهل الحرف والصنائع، بحيث ينزل كل طبقة منهم المكان الذي تستحقه[2].

ومن بين الحرف التي حظيت باهتمام سلاطين بني زيان الطب والوراقة، حيث قرب سلاطين الدولة الزيانية منهم العديد من الأطباء، منهم على سبيل المثال، أبو القاسم مُحَّد بن أبي القاسم الحكيم التلمساني، والذي قربه السلطان أبو تاشفين الأول (718-737هـ/1318-1337م) وأصبح طبيبه الخاص، واختص السلطان أبو حمو موسى الثاني (760-791هـ/1359- 1389م) بالطبيب أبي عبد الله مُحَّد بن أبي جمعة التلاليسي وكذلك الطبيب الشهير موسى بن صموئيل بن يهودا الإسرائيلي المالقي الأندلسي الذي كان طبيبا مقربا من البلاط الزياني[3]. أما بالنسبة للوراقة فقد استعان سلاطين بني زيان بعدد من الحرفيين المختصين في تزويق الكتب وتذهيبها وزخرفتها، وهي الأعمال التي حظيت بتقدير وتشجيع من سلاطين الدولة الزيانية الذين أظهروا من خلال تلك الأعمال عنايتهم وتقديرهم للعلم والعلماء، وجهودهم في نشر المعرفة.

– خدمات الحرفيين للمجتمع:

قدم الحرفيون والصناع خدمات جليلة ومهة للمجتمع التلمساني خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13-16م) في مجالات عديدة ومتنوعة مثل العلم وعلاج الأمراض والسكن وتوفير مستلزمات المعيشة، من طعام وشرب ولباس ومتطلبات أخرى، وهي الحاجات التي لقيت ترحيبا ورضى من سكان المدينة وباديتها، واستفادة الدولة المخزنية ومؤسسة الأوقاف من أنشطة الجماعة الحرفية بما يعود بالفائدة على المجتمع، وفيما يلي توضيح ذلك:

---

[1]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص190.

[2]- أبو حمو موسى الزياني، المصدر السابق، ص 152.

[3]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص ص 248- 249.

أ- العلــم:

انبرى عدد كبير من الحرفيين والصناع على اختلاف نشاطاتهم لتجسيد عدة مشاريع تخص العلم، نظرا إلى العناية الكبيرة التي أولتها الدولة الزيانية للعلم والعلماء وبتوجيه من السلطة المركزية، من خلال العمل على بناء عدد من المدارس يتعلم فيها الطلبة العلم والمعرفة. ومن بين المدارس التي برزت فيها نشاطات الحرفيين بصورة خاصة المدرسة التاشفينية، والتي سخر لها مؤسسها السلطان "أبو تاشفين الأول"(718-737هـ/1318-1337م) فنانين ومهندسين من ذوي الكفاءة والمهارة العالية في الزخرفة والتزيين والبناء، فكانت هذه المدرسة نموذجا فريدا للزخارف وتحفة رائعة[1]. وكذلك الأمر بالنسبة للمدرسة اليعقوبية التي أسسها "أبو حمو موسى الثاني"(761-791هـ/1359-1389م)، والتي أبدع الصناع في تزيينها وزخرفتها[2]، وقد وصف "الحسن الوزان" هذه المدارس قائلا: وخمس مدارس حسنة، جيدة البناء، مزدانة بالفسيفساء وغيرها من الأعمال الفنية[3].

ويبدو أن عناية سلاطين الدولة الزيانية بالعلم وأهله دفعتهم إلى تخصيص عائد مالي لهذه المدارس حتى تستمر في نشاطها التعليمي، بالإضافة إلى مساهمة بعض الخيرين من أهل البر في تحبيس بعض الأملاك لفائدة هذه المدارس والطلبة الذين تؤويهم، نلمس ذلك في قول "كاربخال": ولها - أي المدارس - دخل للإنفاق على عدد من الطلبة الذين يقيمون بها[4]. وفي هذا السياق، فإن الأوقاف المخصصة للمدارس كانت تتكون من التركات والأراضي والدور والدكاكين والأفران وأشجار الزيتون والحمامات والطواحين، وكانت هذه الأوقاف تستغل في تجهيز كل ما تحتاجه هذه المدارس من أفرشة وأغطية وزيت إنارة وتمويل عمليات ترميم ودفع أجور القائمين عليها[5]. ولابد من التذكير هنا بأن الحرفيين والصناع قد ساهموا مساهمة كبيرة في عمليات البناء والزخرفة، وساهمت الحركة الاقتصادية في المدينة - خاصة مجال الحرف والصنائع - في تمويل وتحبيس العديد من الأملاك على هذه المدارس، ولم يكن ليتم هذا الأمر لولا تضافر جهود الحرفيين و السلطة المركزية.

وحتى يكتمل عمل الحرفيين في هذه المدارس، انبرى كذلك الحرفيون المختصون في عمل الوراقة لنسخ العديد من المؤلفات في اختصاصات مختلفة، وقدموها لهذه المدارس لتكون أداة في يد الطلبة الذين يرتادونها.

[1]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص142.

[2]- مجهول، زهر البستان، ج2، ص336.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص19.

[4]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص298.

[5]- صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص221.

ب- الصحـة:

لم تدخر الدولة الزيانية جهدا في الاهتمام بصحة السكان، فقامت بإنشاء المارستان لمداواة المرضى، وضمَّ هذا المبنى عددا من محترفي الطب والصيدلة ،بحيث كان على عاتق هذه الفئة التخفيف من آلام المرضى، غير أن المادة المصدرية لو توثق لنا بالحرف الواحد الإسم الذي عرف به مارستان المدينة.

وبالعودة إلى المصنفات التاريخية التي أرخت للدولة الزيانية، نجد بأن عددا لا بأس به من الأطباء والصيادلة كانت مهمتهم مداواة المرضى، وكان هؤلاء الأطباء يركبون الأدوية من النباتات المتوفرة بالقرب من مدينة تلمسان أو من مناطق أخرى، ويصنعون منها المعاجين والأشربة. وكانوا يستعملون طرقا في العلاج المعروفة آنذاك وهي: الكي والحجامة والجراحة والتجبير[1]. ولم يقتصر الأمر على الأطباء في معالجة المرضى، بل تعداه إلى الفقهاء والأولياء الصالحين الذين كان يقصدهم عدد كبير من الناس للاستشفاء، فقد كانت للولي الصالح "مُحَّد الوجديجي" (ت950هـ/1453م) بركة عظيمة، ما زاره ذو عاهة إلا بريء[2]، وكان "أبو العلاء المديوني (تـ735هـ/1334م) من كبار الأولياء الصالحين المخصوصين بالكشف والرقي المبرئات من جميع الداء لأولي العاهات[3].

حظيت صحة الإنسان في تلمسان الزيانية بكثير من العناية، لذا سنرى بأن السلطة المركزية – وعلى رأسها مؤسسة الحسبة – هي التي كانت تراقب نشاط محترفي الطب والصيدلة في المدينة، وكل من تسول له نفسه احتراف هذا العمل وهو لا يفقه فيه كان يتعرض للعقوبة، لكن يظهر أنه في فترات عديدة كانت مؤسسة الحسبة غافلة عن مثل هذه التصرفات التي تسيء للطب، وهو الأمر الذي دفع بالفقيه العقباني إلى التنبيه إلى هذا الأمر الخطير، بحيث تصدى لها بعض الجهلة ممن ليس لهم علم ودراية بالحرفة وأصولها[4].

ج- السكــن:

قدم الحرفيون في البناء خدماتهم لسكان تلمسان قبل وبعد تأسيس دولة بني زيان، وإلى هؤلاء البنائين يرجع الفضل في الدور التي أنشأت في المدينة خلال مراحل تاريخية متعاقبة، بحيث يذكر "ابن خلدون" بأن عمران

[1]- العرباوي عمر، المرجع السابق، ص 170. وأشار العقباني التلمساني في مصدره "تحفة الناظر"، إلى أن من بين طرق العلاج المتداولة بمدينة تلمسان الزيانية، القطع والكي والعلاج. انظر: تحفة الناظر، ص 83.

[2]- ابن مريم، المصدر السابق، ص473.

[3]- المصدر نفسه، ص164.

[4]- العقباني، المصدر السابق، ص114.

مدينة تلمسان كان يتزايد باستمرار، وكانت مادتا الآجر والقرميد من بين المواد التي استعملها البناؤون في ذلك. واستمرت أعمال البناء – بل وازدهرت – مع تأسيس الدولة الزيانية، حيث شهدت تلمسان خلال هذه الفترة تشييد العديد من القصور والرياض والبساتين والدور، فأصبحت على حد تعبير "ابن خلدون" أعظم أمصار المغرب، إذ رحل إليها الناس من القاصية ونفقت بها أسواق العلوم والصنائع[1]، وفي هذا الكلام إشارة إلى درجة التمدن والتحضر الذي شهدته مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، خاصة في عهد السلطان "أبي حمو موسى الأول" وابنه "أبي تاشفين"، حيث استقر فيها عدد من الحرفيين الأندلسيين المختصين في البناء، فقام هؤلاء بتشييد القصور والمنازل والبساتين والدور بما أعيا على الناس بعدهم أن يأتوا بمثله[2]، وهو ما انعكس إيجابا على الأنشطة الحرفية بالمدينة، ويظهر ذلك من خلال استفادتها من خبرة اليد العاملة الأجنبية ودرايتها بالصنائع المختلفة، وفي هذا الشأن قد لا نستبعد أثر ذلك على الصناع المحليين في تقليد ومحاكاة طرق وأساليب الصناعة الوافدة.

يمكن القول أن الحرفيين في البناء قدموا خدماتهم لسكان تلمسان فيما يخص بناء المساكن والدور، وتفنن هؤلاء الحرفيون في بناء مساكن الطبقة الغنية، حيث كان المسكن يتكون من طابقين أو ثلاثة، وكانت هذه الدور مزينة بالزيلج والجص. أما بالنسبة لمساكن العامة، فكانت بسيطة على العموم، ولم تستعمل فيها مواد الزخرفة والتزيين كتلك التي كانت معروفة في منازل الأغنياء والطبقة الخاصة، وكنا قد تطرقنا لذلك في الفصل الرابع من هذا الباب.

د- الاستحمـــام:

ذكرنا فيما سبق أن مدينة تلمسان بلغت درجة كبيرة من التحضر والازدهار خلال الفترة الزيانية، وهي الفترة التي تدعمت فيها المدينة بمرافق وتكوينات معمارية جديدة، حيث اشتملت على عدد من الحمامات، ويشير إلى ذلك "الوزان" بقوله: يوجد بتلمسان عدة حمامات متفاوتة القيمة، لكنها ناقصة الماء بالنسبة لحمامات مدينة فاس خلال الفترة الوطاسية[3]. ويذكر "كاربخال" – على المنوال نفسه – بأن حمامات تلمسان كان ينقصها التجهيز بوسائل الراحة، ويعقد مقارنة بينها وبين حمامات فاس فيقول: بأن هذه الأخيرة كانت مجهزة وفيها القدر الكافي من الماء[4]،

---

[1]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص105.

[2]- المصدر نفسه، ص190. وفي هذا الصدد، فقد بلغ عدد الدور بمدينة تلمسان أيام السلطان أبي تاشفين (718-737هـ/1318-1337م) ستة عشر ألف كانون (بيت)، وبعد زوال خطر المرينيين تكاثر سكان مدينة تلمسان، حتى بلغ عدد دورها المسكونة ثلاثة عشر ألف دار. انظر: الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص ص 17، 19.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص20.

[4]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص298.

ومن بين الحمامات التي كانت معروفة بمدينة تلمسان خلال هذه الفترة حمام الصباغين وحمام سيدي بومدين وحمام أغادير[1]، وحمام العالية وحمام الطبول[2]، وهناك من يشير إلى أن مدينة تلمسان احتوت على حمام يعود تاريخ تشييده للعهد المرابطي وهو المعروف بحمام باب زير[3].

ومن أشهر الحمامات التلمسانية – في الفترة الزيانية – حمام الصباغين الذي كان يوجد في الحي الشمالي الشرقي للمدينة العتيقة، وكان يمتاز بطراز معماري عربي وبخصائص أندلسية مغربية، ويعتبر هذا الحمام نموذجا ودليلا آخر للمراحل الأولى من بداية تطور فن العمارة والهندسة بتلمسان، وهو ما يدل على العمل الكبير الذي قام به حرفيو البناء في المدينة لتوفير أسباب الراحة للسكان في ما يخص الاستحمام[4].

ارتكز التصميم الداخلي للحمام التلمساني – في الفترة الزيانية – على وجود قاعة دافئة هي أهم مكون معماري في الحمام باعتبارها النواة الأساسية المقصودة ممن يريد الاستحمام، وكان مخططها لا يختلف عما كان معروفا في حمامات الأندلس والمغرب الأقصى، بحيث كانت هذه القاعة تتوفر على قبة مركزية مهيأة على نموذج غرف القصور الأندلسية، مما يبرز التأثير الواضح للمعمار الأندلسي على نظيره التلمساني خلال هذه الفترة[5]. وقبل الولوج إلى هذه القاعة، كانت هناك أيضا قاعة لخلع الملابس وحفظها، وكان يحيط بها مطارح يستلقي عليها المستحمون بعد خروجهم من قاعة الاستحمام[6].

لقد كان للحمامات في مدينة تلمسان الزيانية دور هام في تطوير نسيج المدينة وتحضرها وتمدين مجالها وباقي أمصارها[7]، كما بينت جهة أخرى تفاضل تلمسان وتطور عمرانها المائي. وفي السياق ذاته، فقد اعتُبر دور الحمام في

---

[1]– موساوي عربية سليمة، الحمامات الجزائرية من العصر الإسلامي إلى نهاية العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الماجستير- جامعة الجزائر 1990/1991، ص ص 83، 89، 96.

[2]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص140. ويذكر العبدري، أن حمام العالية كان من أحسن حمامات تلمسان، وأوسعها، وأنظفها، وهو مشهور قل أن يرى له نظير. انظر: رحلة العبدري، ص 49.

[3]- Lachachi (O) op cit, p 76.

[4]– بن سهلة ثاني سيدي مُحَمَّد، المرجع السابق، ص 269.

[5]– المرجع نفسه، ص ص 269 – 270.

[6]– موساوي عربية سليمة، المرجع السابق، ص ص 85 – 86. وهناك من الباحثين من يرى أن تخطيط الحمامات في المدينة الإسلامية كان يراعي في المقام الأول من يرتادها من المسلمين، بحيث تم تشييدها على نظام يضمن للمستحم عدم تعرضه للإيذاء بالانتقال السريع من البرد إلى الحر أو العكس، فقد كانت تشتمل على عدة بيوت، الأول منها مبرد مرطب، والبيت الثاني مسخن مرخ، والبيت الثالث مسخن مجفف. انظر: عبد العال عبد المنعم الشامي، المرجع السابق، ص 162.

[7]– يذكر ابن خلدون في مصدره، أن الحمامات لا تتواجد إلا في المدن والأمصار التي قطعت شوطا كبيرا في التمدن والحضارة وانتشار مظاهر الترف والغنى في المجتمع. انظر: المقدمة، ج2، ص ص 235- 236.

المجتمع التلمساني موازيا لدور المسجد، لأن متطلبات الصلوات والفرائض الدينية تتوجب الطهارة والغسل دائما، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنه[1].

شكلت الحمامات بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة فضاء لتقديم خدمات متنوعة ومتكاملة، فهناك مثلا: الحمامي، والذي كانت مهمته إدارة أمور الحمام وتدبيره، والوقاف، وهو الذي كان يسهر على حفظ ملابس الزبائن وعلى نظافة غرف الحمام، والمزين أو البلان والذي كان مكلفا بالحلاقة، بالإضافة إلى ذلك نجد أيضا الحجام، الذي يقوم بوظيفة التطبيب التقليدي، وهناك أيضا الوقاد، وهو الذي كان على عاتقه إيقاد النار وتسخين الحمام، وكذلك الزبال ومهمته جلب روث الجمال والحمير والبقر والحطب إلى الحمام على ظهر الحمير[2].

هـ- الملبــس:

اشتهرت مدينة تلمسان في الفترة الزيانية بصناعة النسيج -كما هو معروف-، واكتسبت في ذلك شهرة واسعة في بلاد المغرب الإسلامي بالنظر إلى توفر المواد الأولية مثل الصوف والقطن والكتان ومواد الصباغة، وساهم الحرفيون والصناع - في هذا السياق - بقسط وافر في توفير المنسوجات المختلفة معتمدين في ذلك على بعض التقنيات المستخدمة وقتئذ، وعليه يمكن القول أن هؤلاء الحرفيين عملوا كل ما بوسعهم لتوفير حاجيات المجتمع التلمساني من اللباس.

كان لباس سكان تلمسان يختلف من شخص لآخر ومن فئة اجتماعية لأخرى، وذلك حسب مستوى المعيشة، وتفيد المصنفات التاريخية أن لباس الملك كان جميلا ولائقا، وكان تجار تلمسان الحضريون يرتدون لباسا قصيرا، والقليل منهم يتعمم، وكانوا ينتعلون نعالا تعلو حتى نصف الساق، أما لباس الجنود فكان بسيطا للغاية عكس لباس القادة منهم، وكذلك كان لباس الأساتذة والقضاة والأئمة جيدا ولائقا[3]، وكانت هذه الألبسة تُنْسَج من الصوف والكتان والحرير، وكذلك نساء تلمسان، فقد كان زيهن كزي نساء مدينة مراكش[4]، أما لباس المتصوفة والصلحاء فكان معظمه منسوجا من مادة الصوف[5].

---

[1]- الهادي بووشمة، الحمام الشعبي بتلمسان، مجلة إنسانيات، ع 63- 64 جانفي/ جوان 2014، وهران- الجزائر2014، ص ص 150-151.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 153- 154.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص ص 21- 22.

[4]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص300.

[5]- ابن مريم، المصدر السابق، ص247.

قدم الحرفيون والصناع للمجتمع خدمات كثيرة ومتعددة لا يمكن حصرها في مسائل معينة بالنظر إلى حالة الازدهار والتحضر التي كانت تشهدها مدينة تلمسان خلال الفترة الزيانية، لكن ذلك لا يعني أن هذه المدينة لم تعرف بعض الفترات العصيبة خلال الفترة المدروسة، وهي الفترات التي ستؤثر في الخدمات الاجتماعية التي كان يقدمها الحرفيون، وهو الأمر الذي يبين دور الاستقرار السياسي في تنشيط المجال الحرفي داخل المدينة.

ما من شك أن الحياة الاقتصادية بمدينة تلمسان الزيانية كانت تستحوذ على حيز هام من اهتمامات الدولة المخزنية، خاصة في جانبها المتعلق بالحرف والصنائع. وفي هذا الخصوص، كنا قد استعرضنا في كثير من المناسبات جهود السلطة المركزية التي وضعت الإطار العام الذي كان يشرف على مجتمع الحرفيين والصناع، بحيث كانت مؤسسة الحسبة حجر الزاوية في علاقة السلطة بالصناع، بالرغم من بعض الفترات العصيبة التي أثرت في سير هذه المؤسسة وجعلتها لا تقوم بوظيفتها كما هو مسطر في أدبيات الحسبة وأحكام السوق، وإن كان هذا الأمر الأخير لا يقتصر على مدينة بعينها، وإنما كان أمرا شائعا في الغرب الإسلامي الوسيط نتيجة تقلبات الظروف السياسية والاقتصادية.

إن المجال الحرفي بتلمسان الزيانية ومن خلال دوره الاقتصادي فإنه كان يستهدف في المقام الأول تنشيط الحياة الاقتصادية - كما هو معروف - من خلال وضع نظام للضرائب استفادت منه خزينة الدولة، وبالرغم من مظاهر التعسف في الجباية فإن استمرار الحرفيين في نشاطهم كان أولوية اقتضتها ثنائية العرض والطلب، والتي من شأنها تحريك العناصر المختلفة المستفيدة من هذا النشاط، وفي مقدمتهم أهل البادية بتلمسان الذين كان عليهم تزويد الحرفيين بالمدينة بالمواد الأولية الخام. وعلى هذا الأساس، ازدهرت المبادلات التجارية على المحور الذي تشكل من دول أوروبا وتلمسان وبلاد السودان، وسيكون للحرفيين والصناع بتلمسان الزيانية مجال في هذا المحور تمكنوا من خلاله تصدير بعض منتوجات الصناعة الحرفية، بالرغم من أن المادة الخبرية لم تسعفنا كثيرا في التعرف على أهم مكوناتها بشكل مفصل.

أما في ما يتعلق بالمجال الحرفي ودوره الاجتماعي بتلمسان خلال الفترة المدروسة؛ فيتبين منذ الوهلة الأولى أن النظم والأعراف التي كانت تسهر على تسيير الجماعة الحرفية من الداخل هي نفسها التي كانت معروفة في باقي المدن الإسلامية، والاختلافات إن وجدت فإنها تعود إلى بعض الخصوصيات التي ميزت مجتمع الحرفيين بتلمسان عن غيره من مجتمعات الحرفيين في مناطق أخرى. واستنادا لما تطرقنا إليه في هذا الخصوص، اتضح لنا بأنه كان هناك تسيير محكم يؤطر الحرفيين بالمدينة من حيث التخصص وتنظيم المجال والتدرج في الحرفة الواحدة، وهو الأمر الذي يجعلنا نستبق الأحداث ونقر بأن بوادر نشأة النقابات المهنية بالمفهوم المعاصر قد تعود إلى الفترة المدروسة.

سيكون من المفيد ونحن نتناول المجال الحرفي في دوره الاجتماعي أن نشير إلى أن الحرفيين بتلمسان كانوا أحد أبرز مكونات المدينة الإسلامية، وطرفا فاعلا في الحياة الاجتماعية، وشريكا رئيسيا في مختلف المحطات البارزة التي شهدتها مدينة تلمسان الزيانية. ويكفي هؤلاء الحرفيين أن الفضل يعود إليهم في تسهيل العيش داخل تلمسان وضمان متطلبات سكان الحضر والبادية، وقد عبرت عن ذلك مجهوداتهم في العلم والصحة والسكن والاستحمام والملبس وأمور أخرى كثيرة، جعلت من هؤلاء الحرفيين حلقت تشد إليها أطرافا عديدة، وألقت بهؤلاء الصناع في وسط كان معظمه ينظر إلى فئة الحرفيين نظرة فيها الكثير من الإحترام والتقدير.

الباب الثاني

الحرف والصنائع بمدينة فاس

(من القرن 7هـ/13م إلى القرن 10هـ/16م)

الفصل الأول

الحرف والصنائع المخزنية

بعد أن تمكنت السلطة المركزية من توطيد نفوذها بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13-16م)، أخذت على عاتقها مسؤولية الإشراف على الحرف والصنائع التي يستفيد منها المخزن المريني والوطاسي، وبالنظر إلى التحديات الداخلية والخارجية وقتئذ، فقد عملت الدولة المخزنية بفاس على توجيه جهودها في هذا الاتجاه متسلحة في ذلك بما توفر لها من موارد وإمكانيات.

تندرج عدة أنشطة حرفية تحت مسمى الحرف والصنائع المخزنية، يأتي في مقدمتها أعمال الحرفيين والصناع لفائدة المجال العسكري، حيث تم صنع الأسلحة المختلفة التي كان يحتاجها الجيش المريني والوطاسي على أيدي هؤلاء الحرفيين، بالإضافة إلى جهود البنائين في تقوية دفاعات المدينة من خلال الأعمال التي تمت على مستوى العمارة العسكرية والتي شملت الأسوار والأبراج والأبواب والحصون.

وبما أنّ السكة كانت ترمز إلى سيادة الدولة، فسيلاحَظ في هذا الخصوص بأنّ دار السكة بمدينة فاس في الفترة المدروسة كانت تضم عددا من الحرفيين، كل يعمل في مجال اختصاصه، تحت إشراف السلطة المركزية. هذه الأخيرة التي وفرت كل الشروط التي تحتاجها دار الضرب، بما في ذلك التصدي لمسألة تزييف النقود.

أما بالنسبة للأنشطة الحرفية المرتبطة بالنسيج الحضري بمدينة فاس، والتي تشمل الطرقات، ومدّ القنوات، وبناء السقايات، فقد حظيت هي الأخرى بعناية السلطة المركزية، لأن سكان المدينة كانوا يمثلون الجهة المستفيدة من هذه المشاريع السلطانية. وكتتمّة لأعمال الحرفيين في هذا المجال، أخذ سلاطين الدولة المرينية والوطاسية على عاتقهم الاهتمام بالوراقة وما يرتبط بها من أنشطة، مثل التزويق، والتجليد، والتسفير، وصناعة الربعات، في حين كانت دار الطراز بالمدينة تعمل على حياكة وخياطة المنسوجات للسلطان والمقربين منه.

الصنائع العسكرية:

لقد نالت هذه الصناعة اهتماما كبيرا من لدن السلطة المركزية في مدينة فاس خلال الفترتين المرينية والوطاسية، ويمكن أن نفسر هذا الاهتمام بالصنائع العسكرية بالنظر للأوضاع السائدة وقتئذ في بلاد المغرب الإسلامي وكذا الأندلس، وهي الأوضاع التي تميزت بقلة الاستقرار والحروب العديدة التي كانت الدولة المرينية طرفا فاعلا فيها، خاصة مع بني عبد الواد في تلمسان والنصارى في بلاد الأندلس. إنّ هذه المعطيات هي التي فرضت على سلاطين بني مرين محاولة تقوية جانبهم العسكري، وسيظهر ذلك من خلال تجهيز الجيش المريني بالمعدات والآلات

اللازمة التي كان من شأنها أن تحدث فرقا خلال المعركة ومواجهة الأعداء، بالإضافة إلى تحصين مدينتهم كيلا يستطيع العدو اقتحامها، ولهذا الغرض تم تشييد الأسوار، والقلاع، والحصون.

وحتى تستطيع السلطة الحاكمة في مدينة فاس خلال الفترة المدروسة توفير الأمن داخل المدينة ومواجهة أعدائها في الخارج، كان على هذه الأخيرة أن تقوم بتوفير ما يلزم من مواد أولية لهذه الصناعة، وثانيا الاستفادة من خبرات الصناع والحرفيين المحليين، وخاصة الأجانب من أندلسيين ومسيحيين في بعض الصنائع العسكرية.

– صناعة الأسلحة:

لقد انصب اهتمام سلاطين دولة بني مرين على صناعة الأسلحة الثقيلة المعروفة وقتئذ، مثل المجانيق، أما صناعة الأسلحة الخفيفة، خاصة السيوف، فلم تكن الدولة لوحدها تحتكر هذه الصناعة[1]، وفيما يلي أبرز أنواع الأسلحة التي صُنعت بمدينة فاس:

أ– صناعة المجانيق والعرادات:

جاء في كتاب القاموس المحيط ما نصه: المنجنيق آلة ترمي بها الحجارة، وجمعه منجنيقات ومجانق[2]، والمنجنيق – في العادة – يتكوّن من قاعدة خشبية، ودواليب، ومنظومة الرمي أو القذف، وكذلك المواد المقذوفة[3]، وكان يتم العمل فيه من خلال وضع الجسم المراد رميه في كفة ذراع الوتر المثبت بحبال في مؤخرة القاعدة، ثم بعد ذلك تُفك الحبال الخلفية مرة واحدة، فيجذبها الوتر بقوة عند انكماشه، فتصدم الذراع بالحائط الخشبي المثبت أمامها بقوة فترمي رميتها[4]، أما العرادة فكانت عبارة عن نوع صغير من المنجنيق كان يُستعمل لإلقاء الحجارة والسهام[5].

ورد ذكر سلاح المنجنيق في الجيش المريني عندما قام هذا الأخير بمحاصرة مدينة سجلماسة سنة 672هـ/1272م، بعد أن استولى عليها بنو عبد الواد، حيث يذكر ابن خلدون في مصدره أنّ السلطان أبا يوسف يعقوب المريني (656- 685هـ/1258- 1286م) قد نصب عليها – أي مدينة سجلماسة – آلات الحصار من

---

[1]– عبد اللطيف الخلابي، الحرف والصنائع وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس خلال العصرين المريني والوطاسي (669- 960هـ/1270- 1550م)، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية- مصر 2011، ص26.

[2]– الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص302.

[3]– صلاح العبيدي، المنجنيق سلاح عربي في ضوء المنجنيقات، مجلة آفاق عربية، العدد 5/مايو 1979- المملكة العربية السعودية 1979، ص75.

[4]– جمال محفوظ، المرجع السابق، ص ص 170- 171.

[5]– المرجع نفسه، ص172.

المجانيق والعرادات[1]، واستُعمل المنجنيق كذلك في الحصار الكبير الذي فرضه المرينيون على مدينة تلمسان الزيانية، والذي استمر لمدة تزيد عن الثماني سنوات (أي من سنة 698هـ/1299م إلى سنة 707هـ/1307م).

من الأدوات والمواد التي استُخدمت من قِبل الحرفيين والصناع في صناعة المنجنيق والعرادة مادتي الخشب والحبال، وفي غياب الإشارات المصدرية التي تتحدث عن الجهة التي تولت صنع المجانيق بفاس، فإنه من المرجح أن يكون الحرفيون من أهل المشرق هم من أُسندت إليهم هذه المهمة، ممن لهم خبرة ودراية كافية في هذا النوع من السلاح، والذين قدموا إلى بلاد المغرب الأقصى وكانوا يشكلون مكونا أساسيا في الجيش المريني[2].

ب- صناعة البنادق والمدافع:

لاشك أنّ هناك سؤالا يطرح نفسه وهو: هل توصّل الحرفيون بمدينة فاس فعلا إلى صناعة البندقية والمدفع خلال الفترة متناول الدراسة؟ ذلك أنّ الإشارات المصدرية تُعتبر قليلة فيما يخص هذه الصناعة.

يبدو أنّ استعمال البندقية لدى العناصر المقاتلة في الجيش كان سائدا في فترة حكم الوطاسيين، أي بعد زوال الدولة المرينية وسقوطها سنة 876هـ/1471م، حيث ذكر أحد الباحثين في هذا الخصوص أنّ استعمال المدافع والبنادق (السلاح الناري) قد بدأ مع الوطاسيين[3]، وذكر باحث آخر أنّ السلطان أبا العباس الوطاسي (932-956هـ/1526- 1549م) قد بنى معملا للسلاح بالقصر الملكي من فاس الجديد؛ في حدود النصف الأول من المائة العاشرة للهجرة، وأصبح هذا الأخير يُستخدم لإنتاج الأنفاظ، والبندقيات، وكذلك البارود، وأسلحة أخرى[4].

1- ابن خلدون، العبر، ج7، ص ص 249- 250.

2- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 28. ليس بالضرورة أن تكون العناصر التي استقدمت من بلاد المشرق الإسلامي في العصر الوسيط هي الجهة التي اختصت من طرف الدولة المخزنية بفاس بصناعة المعدات العسكرية، فالمادة المصدرية التي بين نتوفر عليها في هذا الخصوص تشير - مثلا - إلى أن مُحَمّد بن علي ابن الحاج الإشبيلي (تـ714هـ/1314م) وهو أحد الذين لهم معرفة ودراية كاملة بالحيل الهندسية، وهو أيضا أحد المهرة في نقل الأجرام ورفع الأثقال بصيرا باتخاذ الآلات الحربية، هذا الأخير استوطن مدينة فاس في عهد السلطان يعقوب المنصور بن عبد الحق المريني (656- 685هـ/1258-1286م) وإليه يرجع الفضل في بناء دار الصنعة بمدينة سلا. انظر: ابن القاضي المكناسي، أحمد بن مُحَمّد، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة- الرباط1973، ج1، ص 288. وعليه يتبين من هذه الإفادة، أن بعض العناصر الأندلسية نقلت خبرتها للعناصر المحلية في صنع المعدات الحربية التي تسلح بها الجيش المريني في الفترة المدروسة، مع العلم أن المغرب الأقصى في فترة حكم الوطاسيين تعرض لإعتداءات متكررة من الدول الأوربية خاصة البرتغال وإسبانيا.

3- إبراهيم حركات، نظم الحكم في عهد الوطاسيين، مجلة دعوة الحق، العدد الثاني، السنة الثامنة، دجنبر 1964، وزارة عموم الأوقاف- المملكة المغربية 1964، ص66.

4- مُحَمّد المنوني، صناعة الأسلحة النارية بالمغرب، مجلة دعوة الحق، العدد الثامن، السنة الثالثة عشرة، رجب 1390هـ/1970م، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الدينية- المملكة المغربية1970، ص ص 103- 104.

يتبين مما سبق ذكره أنّ الحرفيين والصناع في مدينة فاس قد تمكنوا من صنع البنادق والمدافع خلال عهد الوطاسيين، أما فيما يخص الجهة التي احترفت هذه الصناعة، فإنّ الاعتقاد الراجح هو أنّ اليد العاملة الأندلسية التي استقرت بمدينة فاس هي من كانت تتعاطى هذه الصناعة[1].

على كل حال، إذا كان الحرفيون والصناع في مدينة فاس قد توصلوا فعلا إلى صناعة البندقية والمدفع خلال الفترة المدروسة، فإنّ الإشارات المصدرية التي تتحدث عن هذه الصناعة في مدينة تلمسان الزيانية؛ لم تسعفنا في الحقيقة بأي إشارة إلى أنّ الحرفيين قد توصلوا إلى صنع البنادق والسلاح الناري.

ج- الأنفـاض:

أورد أحد الباحثين أنه كان يتواجد بمدينة فاس في القرن 8هـ (14م) صناع وحرفيون متخصصون في صناعة آلات النفط النارية، وكان هؤلاء من الأندلسيين الذين استقدمهم الوزير المريني عمر بن عبد الله الفدودي حوالي سنة 763هـ/1362م[2]، ويبدو أنّ المسلمين في المغرب والأندلس، ومعهم الحرفيون، قد توصلوا إلى اكتشاف خاصية جديدة للنفط كمادة هادمة متفجرة؛ إذا اختلطت بملح البارود أو النشادر وحصى الحديد في درجة حرارة عالية[3].

لقد ورد ذكر استعمال هذا السلاح من قِبل الجيش المريني عند ابن خلدون؛ عندما ذكر أنّ السلطان المريني أبا يوسف يعقوب بن عبد الحق (656- 685هـ/1258- 1286م)، لما حاصر مدينة سجلماسة سنة 672هـ/1273م، نصب عليها آلات الحصار من المجانيق، والعرادات، وهندام النفط القاذف، ليحمي الحديد الذي ينبعث من خزانة أمام النار الموقدة في البارود بطبيعة غريبة ترد الأفعال إلى قدرة بارئها[4].

---

[1]- محمّد رزوق، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و17م، الطبعة الثالثة، إفريقيا الشرق – المغرب 1998، ص 267. ويظهر أن دار الصناعة هذه التي استحدثت بفاس الجديد والتي كان يشتغل فيها عدد من الأسرى المسيحيين ويد عاملة أندلسية. تحولت في منتف القرن 10هـ/16م إلى مكان لليهود الذين فتحوا فيها دكاكين لممارسة الصياغة. أنظر: Henri Bressolette et Jean Delarozière, Fes-jdid de sa fondation en 1276 au milieu du xx emesiècle. Héspéris Tamuda, vol- XX-XXI,1982/1983,Université Mohammed V, Faculté des lettres et des sciences humaines, p 254.

[2]- محمّد المنوني، صناعة الأسلحة النارية، ص ص 103- 104.

[3]- أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص 155. يمكن القول بأن العناصر الأندلسية المتخصصة في الصنائع العسكرية، شكلت عنصرا مهما للأعمال المرتبطة بتقوية الجانب العسكري للمرينيين.

[4]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص ص 249- 250. بخصوص استعمال المدافع النارية التي تقذف الكرات الحديدية بفعل احتراق الوقود، فقد استعمل هذا السلاح أيضا في الدفاع عن الجزيرة الخضراء سنة 743هـ/1342م، ويستطرد الكاتب قائلا: بأن هذا السلاح ظهر أول الأمر بالمغرب الأقصى ثم شاع استعماله فيما بعد في بلاد الأندلس وأوربا. أنظر: أحمد عزاوي، مختصر في تاريخ الغرب الإسلامي، الدول الكبرى (المرابطية، الموحدية، المرينية)، الطبعة الثالثة، المغرب- الرباط 2012، ج2، ص ص 132- 133.

نستنتج مما سبق ذكره أنّ الحرفيين والصناع الأجانب قد احتكروا هذا النوع من الصناعة؛ بالنظر إلى خبرتهم ودرايتهم بالتقنيات والطرق المستعملة في صناعة الأسلحة هذه، والتي يظهر أنها رجحت كفة المرينيين في حروبهم مع أعدائهم في المغرب والأندلس، وفي السياق ذاته يذكر أحد الباحثين أنّ استعمال السلاح الناري يرجع إلى أيام الدولة الموحدية، لأنه من غير الممكن – يضيف الباحث – أن يكون المرينيون قد تعرفوا على هذا السلاح واستعماله سنة 673هـ/1274م؛ في حين كانوا لا يزالون في مرحلة البداوة وتأسيس الدولة[1].

د– قـوس الـزيـار:

في فترة حكم السلطان أبي يوسف يعقوب المريني (656- 685هـ/1258- 1286م)، توصّل الحرفيون والصناع في مدينة فاس إلى صنع نوع من المعدات العسكرية كانت تعرف بقوس الزيار، حيث ذكر ابن خلدون أنّ هذا السلاح قد استُخدم من طرف الجيش المريني عندما كان يحاصر مدينة تلمسان سنة 696هـ/1296م،كما أشار إلى أنّ السلطان أبا يوسف يعقوب المريني قد نصب على المدينة القوس البعيدة النزع العظيمة الهيكل المسماة بقوس الزيار، والتي ازدلف الصناع والمهندسون بعملها وكانت تُحمل على إحدى عشر بغلا[2]، ويبدو أنّ هذه القوس كانت بعيدة المدى في إصابة أهداف العدو[3].

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأنّ الإشارات المصدرية قليلة جدا فيما يخص هذا النوع من الأسلحة التي استعملها الجيش المريني، لكن حسب ما توفر لدينا من مادة خبرية، يبدو أنّ قوس الزيار كانت من بين الأسلحة والآلات التي كان يصطحبها معه الجيش المريني في غزواته المختلفة، وكان استخدام هذه القوس يتم جنبا إلى جنب مع آلات الحصار الأخرى، مثل المجانيق والعرادات، في حين لا نجد أثرا لهذا النوع من الأسلحة عند الجيش الزياني، وهو الأمر الذي يمكن من خلاله القول بأن الانتصارات العديدة التي حققها المرينيون في جبهات القتال المختلفة في بلاد المغرب أو الأندلس كانت بفضل تفوقهم في الصنائع العسكرية، ويظهر بأن المغرب المريني عرف كيف يستفيد من الخبرة والمهارة الاندلسية في الصنائع المرتبطة بالمجال العسكري، وهو ما منحه الأفضلية في الميدان مقارنة بالزيانيين.

[1]– أحمد عزاوي، مختصر في تاريخ الغرب الإسلامي، ج2، هامش الصفحة 132.

[2]– ابن خلدون، العبر، ج7، ص 291. تؤكد المصادر التاريخية أهمية الغز في سياسة المخزن المريني لمواجهة أعدائهم، بالنظر إلى أن هؤلاء الغز كانت لهم خبرة ودراية بفنون القتال وتميزهم باستخدام سلاح الرماية بالأقواس، لذا كانوا يعرفون بأقواس الغز. أنظر: رشيد السلامي، الغز، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2004، ج19، ص 6344. وفي هذا السياق، يظهر أن المرينيين والزيانيين أيضا، اعتمدوا على هذه العناصر ابلنظر إلى خبرتها في هذا النوع من الأسلحة، وإن كانت المصادر المتعلقة بالزيانيين لم تتطرق إلى استخدام هذا السلاح.

[3]– محمّد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الإسلامي في العصر المريني (610هـ- 1213م/869هـ- 1465م)، الطبعة الثانية، دار القلم للنشر والتوزيع- الكويت1987، ص286.

هـ- صناعة السفن:

اشتهرت صناعة السفن في المغرب الأقصى منذ الفترة الموحدية، حيث تمكن الحرفيون والصناع من صنع قطع بحرية كان من أنواعها المراكب، والشواني، والطرائد، والمسطحات، والحراريق[1]، ويبدو أنّ سلاطين الدولة المرينية قد وجهوا عنايتهم فيما بعد للأسطول الحربي، بالنظر إلى حروبهم في الأندلس وكذا في بلاد المغرب[2]، كما يبدو أنّ عدة الجيش المريني من الأسطول كانت عظيمة، حيث تذكر المصنفات التاريخية أنّ السلطان أبا الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م)، عندما قفل راجعا من إفريقية إلى فاس، ركب البحر في أسطول عظيم، وقد تعرّض هذا الأخير للدمار بسبب الرياح القوية، حيث تم إتلاف ستمائة قطعة بحرية[3]، وهو الأمر الذي يعطي إشارة واضحة فيما يخص تجهيز الجيش المريني بالمقارنة مع الجيش الزياني، والذي لم يتوفر أسطوله البحري على هذا العدد الهائل من القطع البحرية، كما لا تسعفنا المادة الخبرية بكثير من المعلومات بالنسبة لصناعة السفن بتلمسان.

احتضنت دار الصناعة بمدينة بفاس[4] الحرفيين والصناع الذين تخصصوا في صناعة السفن، ويُعزى إنشاء هذه الدار إلى الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي الكومي (524- 558هـ/1129- 1162م)، وكانت هذه الدار تقع عند ملتقى وادي فاس مع وادي سبو، واستمر العمل فيها خلال الفترة المرينية كذلك، كما تعرضت هذه الأخيرة إلى حريق شب فيها حوالي سنة 762هـ/1360م[5].

أما بالنسبة للأسلحة الخفيفة التي تسلّح بها المقاتلون في العهد المريني والوطاسي، فيذكر صاحب كتاب فيض العباب مثلا أنّ موكب السلطان أبا عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1358م)، لما خرج للقتال سنة 758هـ/1356م، كان يحمل الأعلاج، والأتراك، والوصفان، وكان هؤلاء ممن يتسلحون بالقسي العربية التي كانت تُجلب من بلاد المشرق، إلا أنّ الحرفيين والصناع بفاس، ممن كانوا يشتغلون في أعمال النجارة، عملوا على تزيين هذه

[1]- محمّد المنوني، العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، الطبعة الثانية، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط- المغرب 1977، ص ص 254- 255.

[2]- محمّد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص 287.

[3]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 376. وأيضا: السلاوي الناصري، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري ومحمّد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء- المغرب 1997، ج3، ص 171.

[4]- هي الدار التي أشار إليها ابن الخطيب، لسان الدين، عندما تحدث عن الحريق الهائل الذي شهدته مدينة فاس في القرن 8هـ/14م، حيث امتدت ألسنة اللهب إلى الدار وأتت على جميع محتوياتها. أنظر: ابن الخطيب، لسان الدين، نفاضة الجراب في علالة الإغتراب، نشر وتعليق: أحمد مختار العبادي، مراجعة: عبد العزيز الأهواني، دار النشر المغربية، الدار البيضاء- المغرب، ج2، ص274.

[5]- رشيد السلامي ومحمّد فتحة، دار الصناعة بفاس، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2000، ج12، ص 3927.

القسي، أما بالنسبة لقادة الأندلس في الجيش المريني، فيذكر المصدر نفسه أنهم كانوا ممن يرمي بالقوس الفرنجية، ونستنتج من كلام النميري أنّ العود كان أحد المواد الأساسية التي اشتغل عليها الحرفيون[1].

ومن الأسلحة الخفيفة كذلك التي تم تصنيعها بفاس، خلال الفترة المدروسة، السيف، والنبل، والرمح، والدبوس، والنشاب، وهي الأسلحة التي صُنعت من طرف الحدادين بالمدينة بالنظر إلى الحروب العديدة التي شنها المرينيون في بلاد المغرب والأندلس، بالإضافة إلى أنّ عددا من المقاتلين في صفوف الجيش المريني والوطاسي كانوا ينتمون إلى القبائل، وكان يجري تسليح هؤلاء من طرف الحرفيين المختصين في صناعة الأسلحة بالمدينة[2].

لا شك أنه كان للحرفيين والصناع في المجال العسكري مساهمة فعالة في توفير متطلبات الجيش المريني والوطاسي من معدات القتال المختلفة، وبالرجوع إلى المادة الخبرية، يذكر ابن خلدون أنّ السلطان أبا الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م)، عندما وصلته الأخبار بخروج حاكم مدينة سجلماسة عن طاعته سنة 737هـ/1333م، قرر توقيف غزواته في بلاد المغرب الأوسط والتفرغ لإعادة الأمور إلى نصابها بالمدينة نفسها التي حاصرها بقواته العسكرية، وكما يقول المصدر المذكور: "أخذ بمخنقها وحشد الفعلة والصناع لعمل الآلات لحصارها"[3]، وهو ما يبيّن الدور الكبير الذي كان يقع على عاتق الصناع إنجازه في ظروف خاصة واستثنائية، بالنظر إلى مجريات الأحداث وضرورة التحرك في الوقت المناسب لتأمين الأوضاع الداخلية.

- الأزيـاء والموسيقـى العسكريـة:

حرص سلاطين بنو مرين على الظهور في كامل أبهتهم وزينتهم في المناسبات والاحتفالات المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بالجانب العسكري، والمتمثلة في استعراضات الجند استعدادا للحرب والقتال، أو بعد تحقيق النصر في معركة ما، وكانت تتخلل هذه الاحتفالات والمناسبات ذات الطابع العسكري أنشطة متنوعة، حيث تُضرب فيها

---

[1]- النميري، المصدر السابق، ص ص 223- 224. لقد استعانت السلطة المركزية (المخزن) منذ عهد المرابطين والموحدين والمرنيين، بالجند المسيحيين والجند الأكراد (الغز) بالإضافة إلى المقاتلين الوصفان (السود)، لكن يلاحظ بأنه في العهد الوطاسي اختفت هذه الفرق العسكرية، وتم استبدالهم بالمقاتلين من القبائل العربية. انظر: Louis Massignon, Le Maroc Dans Les Premières Années Du XVI Siècles (Tableau Géographique D'après L'eon L'africaine), Mémoires de la société historique algérienne- Alger1906, pp 174- 175.

[2]- سالم أبو القاسم محمّد غومة، النظم الحربية في دولة بني مرين (668- 869هـ/1269- 1465م) أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة عين شمس- مصر 2012/2011، ص 75، 76، 77. انظر أيضا: مجهول، الحلل الموشيئن ص 173. انظر أيضا: مجهول، الحلل الموشية، ص 173.

[3]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 336.

الطبول وتُرفع الرايات، والألوية، والبنود[1]، كما يظهر فيها الفرسان والقادة رفقة السلطان في لباس عسكري معين؛ يعكس جانبا مهما من عظمة الدولة وقوتها العسكرية في ظروف كانت تتميز بكثرة الحروب، وعليه، لم تكن هذه الأنشطة والأعمال المختلفة، التي صاحبت الجيش المريني أو الوطاسي في أوقات الحرب والسلم، لتظهر للعيان لولا تلك الجهود التي بذلها حرفيون متخصصون في هذا النوع من الصناعة، وسنستعرض فيما يلي المجالات المتعلقة بهذه الصناعة ونبرز جهود الحرفيين فيها.

أ- الفسـاطيـط:

مفرده الفسطاط، ومعناه البيت في القاموس المحيط[2]، ويُعرف الفسطاط في بلاد المغرب كذلك باسم أفراك، وهو بيت يختص به السلطان دون غيره من الناس[3]، وتطور مفهوم أفراك في مغرب العصر الوسيط ليشمل معنى سياج الكتان أو غيره، فأصبح هذا المفهوم يدل على مقر إقامة السلطان وأتباعه في الحل والترحال[4]، وقد أمدتنا المادة الخبرية بكثير من المعلومات حول فسطاط السلطان أبو الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م)، حيث يذكر صاحب كتاب مسالك الأبصار أنّ السلطان عندما يريد أن يحط في مكان من اختياره تُضرب الطبول إيذانا بالتوقف، ثم يشرع الفرّاشون في عملهم بأن يثبتوا خيمة السلطان المصنوعة من مادة الكتان، ويستعينون في ذلك بأوتاد من الخشب، والجلود، والحبال، وبعد ذلك يتم تنصيب باقي الأخبية التي تخص أهل داره وعياله، ويشبّه المصدر المذكور فسطاط السلطان بمدينة لها أربعة أبواب[5]، وبالنظر إلى كثرة الحروب وتعدد جبهات القتال بالنسبة للمغرب المريني، وطول مدة الحصار الذي ضربه المرينيون على مدينة تلمسان نهاية القرن 7هـ/13م وبداية القرن 8هـ/14م، يمكن القول بأن فساطيط السلطان شكلت المكان المناسب لقيادة الجيوش وتدبير الخطط الحربية.

يتبين مما سبق ذكره أنّ سلاطين المغرب الأقصى، في الفترة قيد الدراسة، كانوا عندما يغادرون حاضرة الملك بمدينة فاس يصطحبون معهم الأغراض المختلفة التي تخص الإقامة، والملبس، والمأكل، وكان فسطاط السلطان من بين

---

[1]- يذكر ابن القاضي المكناسي في مصدره، أن السلطان المريني أبا بكر بن عبد الحق (642- 656هـ/1244- 1258م)، هو أول سلاطين الدولة المرينية من ملك الجنود من بني مرين، وضرب الطبول، ونشر البنود. أنظر: جذوة الاقتباس، ج1، ص 103. درجت السلطة المرينية على الاحتفاء بعناصر الجيش والمقاتلة من خلال إقامة استعراض عسكري بهيج يومي الاثنين والخميس في مناسبات عدة، يتخذ فيها السلطان موقعه ببرج الذهب. انظر: ابن الأحمر، إسماعيل، بيوتات فاس الكبرا، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط- المغرب1972، ص ص 48- 49. شكلت الإستعرضات العسكرية فرصة لسلاطين الدولة للوقوف على جاهزية الجيش عدة وعتادا.

[2]- المعجم الوسيط، ص 688.

[3]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص51.

[4]- مُحَمَّد الكير، أفراك، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المملكة المغربية 1989، ج2، ص ص546- 547.

[5]- العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص 110.

هذه التجهيزات، ويبدو أنّ هذه الأعمال كانت تتطلب جهود عدد معتبر من الحرفيين المتخصصين في النسيج والطبخ، وفي هذا السياق، كان يستوجب على الحرفيين أو ما يعرف بالفراشين الاستعانة بثياب الكتان، والصوف، والقطن لصنع الفساطيط أو الأفراك، والتي يتبين بأنها كانت تتوفر على كل المستلزمات والتجهيزات[1].

بما أنّ كلمة أفراك تعني المحلة أو الخيمة السلطانية، فإن عددا من الأفراد ممن يطلق عليهم اسم الفرايكية كانت مهمتهم نصب الخيمة التي يستقر بها السلطان وبالقرب منها يتم نصب خيمة الحاجب والمحلات التي تحتوي على الأثاث من أفرشة وأغطية يستعين بها السلطان في تنقلاته لما يكون خارج حاضرته، ويبدو أن المكان الذي يحتضن السلطان كان في غاية المناعة بحيث يصعب الوصول إليه بالنظر إلى التدابير التي اتخذها الفرايكية لحماية السلطان بوضع سياج من النسيج يحيط بالخيمة السلطانية[2].

ب- اللبـاس العسكـري:

من المؤكد أنّ دار الطراز بمدينة فاس هي التي تولّت إعداد ونسج اللباس العسكري للجيش في الفترة المدروسة، وكذلك اللباس العسكري للسلطان وكبار قادته، حيث يذكر صاحب كتاب فيض العباب أنّ السلطان أبا عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1358م) كان فارسا شجاعا يتقدم كتائب المقاتلين في المعارك التي كان يخوضها الجيش المريني، وكان زيه العسكري عبارة عن ملوطة بيضاء تحمل الشواشي كُتبت فيها آثار مجده، وفوق الملوطة مصحف ملوكي ومضمة شريفة، وعلى رأسه بيضة هندية[3].

أما بالنسبة للعناصر الأخرى في الجيش المريني، فهناك إشارة مصدرية تفيد بأنّ كل قائد عسكري كان يرتدي لباسا خاصا به ومتميزا عن غيره من الجند، وبما أنّ عناصر الجيش المريني كانت تضم مقاتلين من الأندلسيين، والأتراك، والروم، وعناصر أخرى، فقد كان لباس القادة يختلف من قائد إلى آخر، حيث تميّز الأندلسيون على سبيل المثال عن غيرهم من المقاتلين في الجيش بالشواشي والقلانس المذهبة[4].

هناك إشارات أخرى كذلك تتعلق بالزي العسكري، فالخيالة مثلا كانوا يرتدون البراقع والجلاجل، وعلى العموم فقد كان يتشكل الزي الذي يغلب على عناصر الجيش من عمامة طويلة يضعها الجنود فوق رؤوسهم، وكانوا

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 50.

[2]- محمّد الكير، المرجع السابق، ص ص 546- 547.

[3]- النميري، المصدر السابق، ص107.

[4]- المصدر نفسه، ص ص 105- 106.

يلبسون الأخفاف في أرجلهم ويشدون المناطق فوقها، وكان من عادة السلطان أن يلبس البرنس الأبيض، وكان لا يلبسه ذو سيف سواه، كما كان اللون الأبيض يمثل شعار الدولة المرينية مثلما هو معروف[1].

لقد كانت دار الطراز التي أنشئت بمدينة فاس (7- 10هـ/13- 16م) هي الجهة التي أخذت على عاتقها مهمة توفير الألبسة العسكرية التي اختص بها السلطان، وقادة الجند، بالإضافة إلى المقاتلين النظاميين في الجيش المريني والوطاسي.

ج- البنـود (الأعـلام والرايـات):

ذكر ابن خلدون في كتابه "المقدمة" أنّ من شارات الملك اتخاذ الآلة من نشر الألوية والرايات، وكان الغرض الدائم من هذا العمل، حسب ابن خلدون، هو إرهاب النفوس بالروعة[2]، ويصرّح المصدر المذكور في السياق ذاته فيقول: "وأما تكثير الرايات وتلوينها وإطالتها، فالقصد به التهويل لا أكثر، وربما يحث في النفوس من التهويل زيادة في الإقدام"[3].وهو الأمر الذي دفع بالسلطة المرينية والوطاسية إلى الاهتمام بالأنشطة المتعلقة بهذا المجال، فبالإضافة إلى الاعتبارات الذي ذكرها ابن خلدون في هذا الخصوص، يمكن القول كذلك بأنّ صناعة البنود ولواحقها كانت ترمز بدورها إلى سيادة الدولة[4].

كانت في الجيش على عهد الوطاسيين فرقة خاصة من حملة الرايات، وكانوا إذا ساروا تركوها ملفوفة وتُنشر منها واحدة تكون في المقدمة، وتُرفع إلى أعلى لتدل الملك وحاشيته على الطريق، وتقودهم عبر الغابات، والأنهار، والمسالك، فضلا عما لها من دور معنوي في جمع شمل الجيش وتحفيزه على القتال[5].

إن استعمال الرايات والبنود كان معروفا وشائعا في بلاد المغرب الإسلامي منذ زمن بعيد، لكن، حسب رواية ابن خلدون، كان هذا الأمر يختلف من دولة إلى أخرى فيما يتعلق بالنقصان أو الزيادة[6]، ففي عهد السلطان أبي الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) أورد ابن خلدون نصا يقول فيه: أنها – أي البنود – بلغت

[1]- عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، الطبعة الخامسة، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط 1977، ص 43. انظر أيضا: إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص 118.

[2]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 37.

[3]- المصدر نفسه، ص 37.

[4] - Atallah, (D), les Etats de l’occident Musulman, pp 99-100.

[5]- إبراهيم حركات، نظم الحكم في عهد الوطاسيين، ص66.

[6]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 39.

المائة، وكانت ملونة بالحرير ومنسوجة بالذهب، ما بين كبير وصغير، وكانوا يأذنون للولاة، والعمال، والقادة باتخاذ راية واحدة صغيرة من الكتان بيضاء اللون[1].

وفي السياق ذاته، يصف النميري في مصدره موكب السلطان أبي عنان المريني (749- 759هـ/1348-1358م) الذي خرج من مدينة فاس (المدينة البيضاء) سنة 758هـ/1356م، فيذكر أنّ هذا الموكب كان يتكون من عدد من الفرق العسكرية التي كانت تضم الأعلاج، والأتراك، والوصفان، وعلى رأس كل فرقة قائد يحمل معه علما معروفا ولواء يتميز به عن الآخر، وكل تشكيل عسكري يختلف عن صاحبه في اللباس والسلاح[2]، ولعل في هذه الإشارة المصدرية ما يفيد بأنّ البنود كانت كثيرة ومتنوعة في الجيش الواحد بالنظر إلى تعدد التشكيلات العسكرية، وقد تمثّل دور البنود في إعلان الحرب وبداية تحرك الجنود[3].

يتبين من خلال الإشارات المصدرية التي تحدثت عن الرايات والبنود المستعملة من طرف الجند المرينيين والوطاسيين؛ أنّ الحرفيين الذين صمموا هذه الرايات قد أبدعوا وتفننوا في هذا النوع من الأنشطة والأعمال،بحيث كانت مادتهم الأساسية التي اشتغلوا عليها هي الكتان بألوانه مختلفة، مثل اللون الأبيض، والأحمر، والأصفر، كما لجأ الحرفيون إلى تطريز هذه الرايات بخيوط من ذهب[4].

د- الطبـول:

الطبل آلة موسيقية إيقاعية أسطوانية الشكل، ارتبط استخدامها بكثير من المجالات خاصة العسكرية منها في أوقات السلم والحرب[5]، وقد اعتبر ابن خلدون أنّ نشر الألوية والرايات وقرع الطبول كلها أمور تتعلق بشارات الملك؛ وتؤدي نفس الغرض والذي كنا قد أشرنا إليه في معرض حديثنا عن الألوية والرايات التي استعملت من طرف المقاتلين في الجيش الزياني على اعتبار أن المرينيين والزيانيين ينحدرون من مجال وبيئة واحدة[6]، مما يوحي لنا أن استخدام الطبل عند المرينيين والزيانيين في المجالات التي أشرنا إليها، يرجع في الأساس إلى تقاليد ونظم خاصة ومعروفة قبل أن يؤسس كل واحد منهما دولته في منتصف القرن 7هـ (13م).

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 39.

[2]- النميري، المصدر السابق، ص 223، 224، 225.

[3]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 44.

[4]- النميري، المصدر السابق، ص ص 497- 498.

[5]- عبد العزيز بن عبد الجليل، الطبل، معلمة المغرب، ، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2003، ج17، ص5722.

[6]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 36.

كانت الطبول تسير جنبا إلى جنب مع البنود كلما دعت إلى ذلك الضرورة العسكرية، حيث كان موكب السلطان أبي الحسن المريني يضم (731- 749هـ/1331- 1348م) مائة من الطبول ومائة من البنود[1]، وفي عهد الوطاسيين كانت هناك فرقة من الطبالة الذين كانوا يحملون طبولا من النحاس عظيمة الحجم[2].

تولى الحرفيون المرتبطون بالدولة المخزنية بمدينة فاس صنع الطبول التي استخدمها الجيش المريني والوطاسي، ومن بين المواد التي اشتغل عليها هؤلاء الحرفيون مادة الخشب والجلد، وذلك بعد العمل على تهيئة هاتين المادتين بشكل يتماشى والغرض الذي صُنعت لأجله الطبول.

هـ- المزاميـر:

مفردها المزمار، وهو آلة من خشب أو معدن تنتهي قصبتها ببوق صغير[3]، وهي من الآلات الموسيقية التي كانت تصاحب الجيش في أوقات السلم والحرب، وبالعودة إلى ابن خلدون فقد أورد هذا الأخير ما نصه: أنّ من شارات الملك اتخاذ الآلة من نشر الألوية والرايات، وقرع الطبول، والنفخ في الأبواق والقرون[4]، وهو ما يفيد بأنّ الجند والمقاتلين كانوا يستخدمون المزامير ساعة الالتحام مع العدو.

و- البـوق:

لقد ذكر ابن خلدون في كتابه"العبر" أنّ النفخ في البوق والقرون كان من الشارات التي يتميز بها السلطان دون غيره من الناس، وعلى هذا الأساس فقد كان البوق من بين الآلات الموسيقية بالمغرب في الفترة المدروسة، وكان يضم الموكب السلطاني المريني فرقة معينة تتولى النفخ في البوق، وفي الفترة التي سيطر فيها بنو وطاس على المغرب الأقصى، أصبحت للمواكب السلطانية فرقة مختصة تتولى النفخ في البوق وقت أكل السلطان، وعند التدريبات العسكرية، وساعة الاستعداد للحرب، ومع حلول القرن 10هـ (16م)، أصبح البوق يُستخدم أيضا في المساجد وقت السحور، مما أثار جدلا كبيرا بين الفقهاء، حيث اعتبره بعضهم بدعة يجب محاربتها[5].

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 39.

[2]- إبراهيم حركات، نظم الحكم في عهد الوطاسيين، ص66.

[3]- المعجم الوسيط، ص400.

[4]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 36.

[5]- عبد العزيز بن عبد الجليل، البوق، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا – المغرب 2008، ملحق1، ج24، ص ص 67- 68. لقد تعددت استخدامات البوق بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة، بين المجالات العسكرية، وفي أوقات السلم أيضا، لكن وظيفة البوق كانت مهمة في الجانب العسكري وإثارة الحماس بين المقاتلين.

تمثلت المواد التي استُعملت من طرف الحرفيين لصنع هذه الآلات الموسيقية في مادة القصب، أو من مواد أخرى لم نتوصل إلى معرفتها، وفي هذا الصدد، فإنّ نقص الإشارات المصدرية في هذا الجانب يزيد الأمر غموضا فيما يخص التعرف على الجهة التي صنعت هذه الآلات أو المكان الذي احتضن هذه الحرفة، لكن ليس من المستبعد أن تكون الورشات الحرفية المرتبطة بالدولة المركزية بفاس هي من صنعت هذه الآلات والمعدات المختلفة.

ليس هناك شك في أنّ الحرفيين والصناع بمدينة فاس قد أظهروا تفوقا على نظرائهم من الحرفيين في تلمسان؛ فيما يخص بعض الحرف والصنائع المرتبطة بالمجال العسكري الذي كان يخضع للإشراف المباشر للدولة في كلا المدينتين، ولعل هذا ما يفسر الانتصارات التي حققها الجيش المريني في بلاد المغرب والأندلس في فترة زمنية معينة، وفي الوقت الذي توصل فيه الحرفيون بمدينة فاس إلى صنع البارود، لم تشر المصادر التاريخية إلى هذه الصناعة بتاتا بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة.

– العمـارة العسكريـة:

لقد حرص سلاطين الدولة المرينية والوطاسية على تقوية الجانب العسكري والاهتمام به، في وقت كانت فيه النزاعات والحروب تمثل المظهر البارز في العلاقات السياسية بين بلدان المغرب الإسلامي من جهة، وبين هذه الأخيرة والقوى الأوربية من جهة ثانية، خاصة بالنسبة لبني مرين[1]، وعليه، لم يكن من المستغرب أن يتجه الاهتمام الأكبر إلى تقوية الجانب العسكري وتعزيزه، ليس فقط بالآلات والمعدات المختلفة – وقد أشرنا إلى ذلك سابقا – وإنما كذلك بتقوية مدينة فاس بحيث تكون في منأى عن أي غزو خارجي، باعتبارها حاضرة الدولة المرينية والوطاسية، وستظهر جوانب هذا الاهتمام من خلال ما يلي:

أ– الأسـوار والأبـراج:

تُعد الأسوار من أهم مكونات المدينة الإسلامية، بل وحتى أهم شروط نشأتها، فوجودها يعطي للمساكن التي تحيط بها طابع المدينة ويميزها عن البوادي، كما تضمن الحماية لسكانها وتصد عنهم الأخطار الخارجية، وقد استُعملت الأسوار كذلك من أجل تحصين بعض القصبات ورباطات الجند، وما تجدر ملاحظته في هذا الشأن أنّ

[1]– لقد خصص صاحب كتاب "روض القرطاس" صفحات عديدة للمعارك والوقائع الحربية التي خاضها الجيش المريني تحت قيادة السلطان أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق (656– 685هـ/1258– 1286م) في بلاد الأندلس برسم الجهاد، وذكر المصدر نفسه بأنه كان للسلطان المذكور أربعة حملات عسكرية كبيرة نزلت الأندلس في فترات متتالية وألحقت هزائم بالقوى المسيحية. انظر: علي بن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط– المغرب1972، من ص313 إلى ص 358.

مدن المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط قد أحيطت جميعها بالأسوار، ويعود الفضل في بناء هذه الأخيرة – أي الأسوار – إلى الدول التي تعاقبت على حكم بلاد المغرب خلال فترات تاريخية متتالية[1]، وبما أنّ الأسوار وغيرها من التكوينات المعمارية ذات الطابع العسكري، مثل الأبراج، والقلاع، والحصون، كانت تُعد من الوسائل التي تساعد على توفير حماية أكبر للسكان وضمان سلامتهم من أي تهديد خارجي، فإنّ فقهاء المسلمين وعلماءهم كانوا قد أوصوا بضرورة أن يشترك سكان المدينة وحرفيو البناء على الخصوص في عمليات الإنجاز، بل وطلبوا من أصحاب البر والإحسان أن يوقفوا عليها الأحباس والممتلكات ذات الطابع النفعي؛ لتكون ممولا لعمليات البناء أو الترميم متى دعت الضرورة إلى ذلك، وهو ما يُعتبر في حقيقة الأمر تحقيقا وتجسيدا للمنفعة العامة[2].

لقد أشارت العديد من المصادر التاريخية إلى أنّ مدينة فاس كانت محصنة تحصينا منيعا خلال العصر الوسيط، وكانت أيضا مدينة مسورة على غرار باقي المدن الإسلامية، وعليه فقد أورد أحدهم قائلا: "وعلى كل من عتيقها وجديدها أسوار دائرة محصنة ذوات بروج وبدنات". وكان يحيط سور واحد بمدينة فاس القديمة، أما فاس الجديدة فكانت محاطة بسورين[3]، وهنا ينبغي الإشارة إلى أنّ الأسوار التي كانت تحيط بفاس منها ما كان قديما يعود للدول التي سبقت قيام الدولة المرينية، ومنها ما استُحدث أيام المرينيين والوطاسيين، إما بالبناء أو بترميم بعض الأجزاء التي أصابها التخريب، وفي هذا الإطار، هناك من المصادر التاريخية من أشارت إلى أنّ السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني (656- 685هـ/1258- 1286م) قد قام ببناء سور زيتون بن عطية، وأقام البرج العظيم الموجود هنالك وكتب فيه اسمه[4]، وهناك من الباحثين من يعتقد أنّ المقصود بسور زيتون بن عطية هو السور المتواجد بين باب الجديد الحالي وباب الحمراء، ولم يتبق منه حاليا سوى جزء بسيط[5].

لقد كانت تعتمد طريقة وتقنية بناء أسوار مدينة فاس في الفترة المرينية والوطاسية على ما يُعرف بالطابية، حيث يقوم البناؤون بوضع لوحين من الخشب على شكل متوازٍ، وكان يوصَل بينهما بقطع من الخشب بغرض

---

[1]– منير أقصبي، العمارة العسكرية بفاس عبر التاريخ، إفريقيا الشرق– المغرب2015، ص 13،14،15.

[2]– مُحَمَّد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص ص 121 – 122.

[3]– العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص90. وفي هذا السياق يذكر أحد الباحثين أن مدينة فاس الجديد كانت بمثابة مدينة عسكرية، وكان سورها الأحمر المزدوج الذي كانت تعلوه الأبراج وتدعمه الحصون المربعة يشير إلى رغبة مؤسسيها في اتخاذها قلعة منيعة، وقد بنيت قبل استعمال المدافع، لذلك زيد في تحصينها في أواخر القرن 10هـ/16م إذ أضيفت إلى سورها أبراج يمكنها أن تحمل المدافع. أنظر: لوتورنو روجيه، فاس في عصر بني مرين، ترجمة: نقولا زيادة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت– لبنان1967، ص 33. وفي السياق ذاته يقول الوزان: أن فاس مدينة كبيرة، تحيط بها أسوار متينة عالية، وتكاد تكون كلها مشيدة على تلال. أنظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 221.

[4]– ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج1، ص 50.

[5]– منير أقصبي، المرجع السابق، ص 88.

التثبيت، ثم يبدأ العمل بوضع التراب المختلط بالكلس داخل اللوحين،كما كان يستعمل البناؤون أعمدة من الخشب لذلك الخليط، ويستمر العمل هكذا إلى أن يتم[1]، وفي هذا الصدد فقد بُنيت أسوار مدينة فاس الجديد بالطابية على مرحلتين، إذ بُني السور الأول سنة 674هـ/1276م، ثم أحيطَ بسور ثان سنة 684هـ/1286م، وفُتحت فيهما أبواب عدة، مثل باب عيون صنهاجة، وباب الأمر، وباب أكدال[2]، وسنلاحظ في هذا الصدد أن الأعمال والأنشطة التي استهدفت زيادة حصانة مدينة فاس ومناعتها، هي نفسها التي كنا قد أشرنا إليها في معرض حديثنا عن عمليات الإصلاح والترميم التي استهدفت الأسوار والأبراج بمدينة تلمسان الزيانية، وقد أخذت السلطة المركزية بفاس وتلمسان على عاتقها هذه المسألة مستعينة في ذلك بجيش من المهندسين والبنائين والنجارين وغيرهم من الحرفيين.

استخدم البناؤون مواد عديدة عند شروعهم في بناء أسوار مدينة فاس وتحصينها، ومن المواد المستعملة التراب، والحجر، والآجر، والكلس[3]، ويظهر أن أسوار المدينة كانت في غاية المناعة والحصانة بحيث لا تؤثر فيها حجارة المنجنيق بحسب رواية العمري في كتابه[4].

أما بالنسبة للطرق والتقنيات التي استُخدمت من طرف الحرفيين المختصين في البناء، فالملاحظ هو أنّ البنائين، ومنذ القرن السادس الهجري الموافق للثاني عشر الميلادي، قد استخدموا طريقة جديدة في بناء الأسوار تعتمد على قاعدة صلبة من الحجر والطابية، ومن ثم الاستعانة بالآجر في بناء بعض الزوايا من الأبواب والأبراج، ويبدو أنّ العمل بهذا الطراز قد استمر إلى غاية القرن 8هـ/14م، حيث بنى المرينيون أسوار مدنهم بالإعتماد على طريقة الطابية، وكانت هذه الأخيرة تتخللها أحيانا بعض الفرشات من الآجر[5]، ويلاحَظ خلال نفس الفترة دائما أنّ المعمار المريني، وبتوجيهات من السلطة الحاكمة في المدينة، قد التجأ إلى تقسيم هذه الأسوار إلى جزأين: سور أساسي وسور أمامي، كما هو الحال بفاس الجديد رغبة في زيادة تحصين المدينة وتقوية دفاعاتها[6].

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 296. ويذكر أحد الباحثين أن بداية العمل بالطابية خاصة في بناء الأسوار كان في فترة المرابطين، ثم تطور البناء بالطابية مع الموحدين والمرينيين، ومن مميزات تقنية الطابية، المتانة والصلابة، كما أن بناياتها لا تخلو من جمالية بالنظر إلى الأسوار والأبراج والأبواب التي شيدت بها. أنظر: مُحَّد حجاج الطويل، الطابية، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا – المغرب 2003، ج17، ص ص 5671- 5672. والعمل بالطابية بمدينة تلمسان الزيانية، كنا قد تطرقنا إليه في الباب الأول من هذه الدراسة عندما استعرضنا المنشآت والتكوينات المعمارية التي أنجزت بالمدينة المذكورة خاصة ما تعلق بالأسوار، مما يعني أن طرق وتقنيات البناء كانت متشابهة في المدينتين.

[2]- منير أقصبي، المرجع السابق، ص 27.

[3]- القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية بالقاهرة- مصر1915، ج5، ص155.

[4]- العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص90.

[5]- لعل هذا الأمر هو الذي جعل لوتورنو يقول عن أسوار فاس الجديد: سورها الأحمر المزدوج. أنظر: فاس في عهد بني مرين، ص 33.

[6]- منير أقصبي، المرجع السابق، ص15.

يبدو مما سبق ذكره أنّ سور المدينة بالشكل والتصميم الذي كان عليه أضحى يمثل خطا دفاعيا هجوميا متكاملا، وحتى يستطيع أن يؤدي وظيفته بكفاءة عالية، كان لابد من تزويده بما يحتاج إليه من عتاد وكذا تقوية بعض نقاطه على مسافات مختلفة بأبراج[1]، وفي هذا الشأن، يمكن القول بأن المعمار المريني اهتدى إلى زيادة فعالية أسوار المدينة بالإصلاح والترميم وتحصينها بحيث تشكل سدا منيعا أمام الإعتداءات المختلفة.

تعني كلمة البرج كما جاءت في كتاب القاموس المحيط: "الحصن"، وتعني أيضا البيت الذي يُبنى على سور المدينة، وعلى سور الحصن[2]، وعليه فالأبراج تشكل أحد العناصر الدفاعية المهمة في أسوار المدن والقصبات، ويمكن التمييز بين الأبراج الصغرى الموزعة بصفة منتظمة داخل أسوار مدينة فاس والأبراج المحصنة من جانبي الأبواب، والتي يكون حجمها كبيرا نظرا لما تتوفر عليه من مساكن وممرات للجند[3]، وابتداء من القرن 10هـ (16م)، شهد هذا النوع من البنايات العسكرية تحولا كبيرا في مفهومه، إذ أصبحت كلمة برج تدل على صروح كبرى بنيت على طول الساحل الأطلسي وفي ضواحي المدن الكبرى؛ من أجل الدفاع عن المغرب الأقصى من التهديدات الخارجية[4]، ويُستفاد من الدراسات الحديثة أنّ مدينة فاس قد شهدت، في أواخر القرن 10هـ (16م) وفي فترة المنصور السعدي (984هـ/1582م)، بناء سلسلة من الأبراج الحربية كان البعض منها ملاصقا للأسوار، كأبراج فاس الجديد، وكانت هذه الأخيرة ذات شكل مربع تعلوها شرفات من حجم كبير كانت تُستعمل خصيصا لإطلاق النار؛ بعدما عرف المغرب الأقصى الأسلحة النارية أواخر القرن 10هـ (16م)، وفي هذه الفترة أيضا بُنيت أبراج أخرى كانت منعزلة عن المدينة؛ لكنها كانت بمثابة تحصينات دفاعية على مشارف المدن، كالبرجين الشمالي والجنوبي لفاس، وقد تم تصميم هذه الأبراج على شكل مربع، وكانت تضم عدة بيوت موزعة على طابقين وتخرج من زواياها صوامع للمراقبة، حيث استُعملت تقنية الطابية في بنائها[5].

وفي السياق ذاته، يذكر لوتورنو بأنّ أسوار فاس الجديد كانت تعلوها أبراج وتدعمها الحصون مربعة الشكل، مما يجعلها – أي فاس الجديد – قريبة في تصميمها إلى قلعة عسكرية محصنة، ويبدو أنّ السلاطين الذين حكموا فاس

---

[1]– محمّد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص124. تشكل الأبراج معلما أثريا مهما بالنظر إلى وظيفتها الدفاعية، لذا عمل المعمار المسلم على تثبيتها في الأسوار التي تحيط بالمدينة للمراقبة.

[2]– القاموس المحيط، ص47.

[3]– منير أقصبي، المرجع السابق، ص16.

[4]– المرجع السابق، ص 17.

[5]– المرجع نفسه، ص ص 27– 28 . وفيما يخص هذه المنشآت، فقد وردت إشارة مصدرية تؤكد أن الأبراج العظام الدائرة بفاس الجديد والإثنين المنصوبين المنصوبين بفاس البالي قد أمر بتشييدهما الإمام المنصور أحمد الشريف حوالي سنة 990هـ/1582م، وأصبحت تعرف بالبساتين خلال الفترة المذكورة، وجعل فيها من الرجال والأنفاظ ما يستعان به في أوقات الحروب، أنظر : ابن القاضي المكناسي، جذوة الإقتباس، ج1، ص 50.

في أواخر القرن 10هـ (16م) قد ضاعفوا من تحصين المدينة، وذلك بالنظر إلى أنّ هذه الفترة قد شهدت استعمال المدافع، لذا فقد فكّر هؤلاء السلاطين في إضافة أبراج جديدة على أسوارها لتحمل هذه المدافع[1].

كانت أسوار مدينة فاس، حسب ما جاء في المصادر التاريخية، مزودة بأبراج عديدة[2]، كان الغرض منها هو مراقبة أي تحركات يمكن أن تشكل خطرا على المدينة، وكذلك توفير الحماية اللازمة للقصر السلطاني ومساكن أعيان الأسرة المرينية والوطاسيين من بعدهم[3]، وكانت هذه الأبراج، التي أنشئت في فاس خلال الفترة المدروسة، ذات أشكال مختلفة، فمنها ما كان مربع الشكل أو ذو شكل دائري أو ثماني الأضلاع[4]، ومن بين البروج التي كانت معروفة عند المرينيين برج الذهب بحديقة فاس الجديد، والذي كان يجلس فيه السلطان أبو الحسن المريني (731-749هـ/1331- 1348م) كل يوم خميس وإثنين، حيث كانت تُعرض أمامه الجيوش في استعراضات بهيجة، وخلال هذا اللقاء يتم الفصل في المظالم التي ترفع للسلطان شخصيا[5].

ب- الأبــواب:

لا يكتمل الحديث عن أسوار مدينة فاس وأبراجها إلا بذكر أبواب المدينة، هذه الأبواب التي كانت محكمة البناء وتشكل في الغالب نهاية محاور التنقل داخل المدينة الإسلامية في العصر الوسيط[6].

يُعد الباب أحد العناصر المعمارية الأساسية، فهو الذي يوصل ما بين داخل المباني وخارجها، وبخصوص أبواب المباني العسكرية، مثل القصبات والحصون وغيرها من التجهيزات الدفاعية كالأسوار المحيطة بالمدن على وجه التحديد، فقد أجمعت المعطيات المتوفرة لدينا على أنّ الباب ذا العطف الواحد قد ظهر بالمغرب كما بالأندلس، في القرن الخامس الهجري (11م)، بينما تعددت الإلتواءات ابتداء من القرن السادس الهجري (12م)، وقد صاحب هذا النموذج الأخير ظهور قسم مكشوف من الدهليز اعتُبر بمثابة تطور حقيقي يهدف إلى تقوية الدفاع، إذ يمكن من خلاله رمي المهاجمين من الأعلى في حالة اختراقهم للباب واجتيازهم للقسم الأول من المدخل، لكن يبدو أنّ أبواب

[1]- لوتورنو، المرجع السابق، ص 33.

[2]- العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص90. القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص155.

[3]- الطاهري أحمد صالح، العمارة على العهد المريني، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2003، ص ص 6178- 6179.

[4]- مُحَمَّد فتحة، تنظيم المجال الحضري داخل المدينة المغربية في نهاية العصر الوسيط، ضمن كتاب: "وقفات في تاريخ المغرب"، دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب، تنسيق: عبد المجيد القدوري، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب بالرباط- المغرب2001، ص67.

[5]- ابن الأحمر، المصدر السابق، ص49.

[6]- مُحَمَّد فتحة، تنظيم المجال الحرفي، ص67.

المدن لم تكتس كلها طابعا دفاعيا محضا، بل كانت لها أدوار أخرى، منها على الخصوص استقبال الأمراء لرعيتهم بها والفصل فيما يُعرض عليهم من قضايا ومظالم[1].

أما بالنسبة لأبواب فاس البالي وإلى غاية القرن 8هـ (14م)، فإن المصادر التاريخية تتحدث عن وجود الأبواب التالية: باب الفتوح، وباب الخوخة، وباب بني مسافر، وباب الجيسة، وباب يصليتن، وباب الشريعة، وباب الوادي، وباب الحديد، وباب زيتون بن عطية، وباب الجيزين، ويُستفاد من المصدر نفسه أنّ هناك خمسة من هذه الأبواب مفتوحة والباقي تم غلقه بسبب المجاعة[2]، أما فاس الجديد فقد فُتحت في أسوارها ستة أبواب، وهي كالتالي: باب القنطرة، وباب عيون صنهاجة، وباب أكدال، وباب السبع، وباب الجياف، وباب الأمر[3].

ويبدو أنّه قد تمت مراعاة عدة اعتبارات فيما يخص اختيار مواقع الأبواب وتحديد عددها بالنسبة لكل من الواجهات المكونة للسور، من بينها طول الواجهة، ومستوى أهمية المجال الجغرافي الذي تنفتح عليه في تلبية حاجيات المدينة، إلى جانب المتطلبات الأمنية للحماية، وإذا كان السور يمثل نقطة حدود بين المدينة والبادية، فقد شكّلت الأبواب نقطة التقاء وتواصل بينهما، وعلى هذا الأساس اعتُبرت الأبواب عنصرا فاعلا في حياة المدينة على أكثر من صعيد، واعتبارا للأهمية المذكورة، خضعت هذه الأبواب لنظام خاص ارتكز على توفير الأمن للمدينة ليلا ونهارا، بالإضافة كذلك إلى تسهيل الرواج، والتنقل منها وإليها[4].

بالنسبة للمواد والتقنيات المستخدمة في بناء الأبواب بمدينة فاس، فهناك من الباحثين من يرى أنه، وإلى حدود القرن 6هـ (12م)، كانت الأبواب خلال هذه المرحلة تتميز بحجم كبير وتصميم هندسي ضخم، واستُعمل إلى جانب الآجر أيضا الحجر المنحوت لتزيين واجهة الأبواب، مثلما هو عليه باب المحروق بفاس، ويبدو أنّ المعمار المريني قد اهتم كثيرا بالأبواب من حيث الشكل والتصميم، ذلك أنّ دور هذه الأخيرة لم يكن يقتصر على الدفاع فقط، بل تعداه ليصبح رمزا ودلالة على عظمة هذه الدول، لأن الباب هو أول معلم معماري يستوقف من يريد الدخول إلى المدينة، وبمجيء المرينيين، يلاحَظ أنّ العمل على منوال من سبقهم قد استمر على هذا النحو، حيث أصر هؤلاء على أن تكون الأبواب ذات شكل كبير وضخم حتى تؤدي الوظيفة التي أنشئت من أجلها، وفي هذا الإطار، تم تدعيم الأبواب بأبراج مربعة الشكل، لكن مع ميل واضح أكثر نحو الزخرفة والتزيين، مستعملين في ذلك مادتي الآجر

[1]- عبد العزيز توري، باب، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المملكة المغربية 1991، ج3، ص ص 945- 946.

[2]- الجزنائي، علي، جني زهرة الأس في بناء مدينة فاس، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، الطبعة الثانية، المطبعة الملكية الرباط- المغرب1991، ص 43.

[3]- منير أقصبي، المرجع السابق، ص ص 92، 93، 94. بالنسبة لفاس المرينية، فإن أبواب بعض الشوارع كانت تقفل ليلا أو عند حدوث قلاقل وفتن، وكان بمقدور كل حي أن يعزل نفسه عند حدوث الاضطرابات المختلفة. أنظر: لوتورنو، المرجع السابق، ص 47.

[4]- مُحَمَّد رابطة الدين، باب، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المملكة المغربية 1991، ج3، ص949.

والزليج، كما هو الأمر بالنسبة لباب الأمر بفاس، لكن يبدو أنّ الوطاسيين الذين جاءوا بعد المرينين لم يستطيعوا مواكبة الإنجازات الكبرى في هذا الخصوص، بدليل مساهمتهم المحدودة في الأشغال الكبرى، ويبدو أيضا أنهم – أي الوطاسيين – لم يهتموا كثيرا بتزيين الأبواب كما كان عليه الأمر من قبل[1].

يعود جزء من الأبواب التي كانت موجودة بمدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية إلى الفترات السابقة، بحيث قام بعض السلاطين المرينيين في فترات معينة بإعادة ترميم بعض هذه الأبواب، التي أصابها تلف أو تخريب نتيجة للحروب والغزوات التي تعرضت لها المدينة أو نتيجة تعرضها للحرق[2]، مما يبرز اهتمام المرينيين بهذا التكوين المعماري الهام من خلال الحفاظ عليه وصيانته مع مرور الوقت للمهمة التي يؤديها.

ج- القصبات والقصور:

1- القصبة:

تعني كلمة القصبة جوف القصر أو جوف الحصن، وتُستعمل هذه الكلمة في الغرب الإسلامي كله للدلالة على مقر السلطان وجنده داخل المدينة أو سكن بعض الشخصيات المهمة، والقصبة أيضا عبارة عن مدينة مسوّرة تتوفر على جميع المرافق الضرورية من حمامات، وسقايات، ومصلى، ومارستان[3]، وفي نفس السياق، هناك من يعتقد أنّ كلمة القصبة كانت تُطلق في الأصل على بعض البنايات المحصنة والمجاورة للمدن، باعتبارها مركزا لرباط الجنود وملجأ لاحتماء السلاطين في حالة سقوط المدن في أيدي العدو أو قيام ثورة داخلية، ثم تطور الأمر إلى أن أصبحت كلمة القصبة تُطلق على كامل المدينة، وقد أخذت مدينة فاس الجديد على عهد المرينيين هذا الاسم[4].

من بين القصبات التي أشارت إليها المصادر التاريخية قصبة فاس التي بُنيت في عهد يوسف بن تاشفين (453- 500هـ/1061- 1106م) في شمال مدينة فاس، والتي تعرضت للتخريب والهدم في عهد الموحدين، لكن مع مجيء المرينيين استطاع هؤلاء تجديدها وإصلاحها وتحولت إلى دار إقامة الوالي، وقد تعرضت معالم هذه القصبة للاندثار مع مطلع القرن 10هـ (16م)، وكانت من بين أهم مراكز الدفاع عن المدينة[5]، وفي عهد الوطاسيين، ذكر

[1]- منير أقصبي، المرجع السابق، ص ص 15- 16.

[2]- مثل باب عجيبة والذي يرجع بناؤه إلى الأمير الزناتي عجيبة بن المعز، وتعرض هذا الباب مع مرور الأيام إلى الهدم والتخريب، ولما وصل خبره إلى السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني (656- 685هـ/1258- 1286م) وكان يومئذ بالأندلس، أصدر أوامره ببناء الباب وإصلاحه، وكان ذلك حوالي سنة 684هـ/1285. أنظر: علي ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص ص 42- 43.

[3]- محمد فتحة، تنظيم المجال الحرفي، ص66.

[4]- منير أقصبي، المرجع السابق، ص ص 18- 19.

[5]- محمد زنيبر، قصبة بوجلود، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب1992، ج5، ص ص 1641- 1642.

الحسن الوزان أنه كانت هناك قصبة لم يذكر اسمها موجودة في شارع في غاية الجمال، يمتد من الباب الغربي إلى قصر مشيّد تسكنه أخت الملك أو غيرها من أقاربه[1]، أما في الفترة السعدية، فقد أنشأ مُحَّد الشيخ قصبة في مدينة فاس تُعرف باسم قصبة تامدرت، وكان ذلك حوالي العام 962هـ/1554م، وهي التي كان يقيم فيها أنصار السلطان وجنوده، وكانت تقع هذه القصبة يسار باب الفتوح[2].

إنّ ما تم إنجازه بمدينة فاس في الفترة المرينية والوطاسية من بنايات ذات طابع عسكري لم يكن ليتم لولا جهود الحرفيين المتخصصين في البناء، والذين استطاعوا بفضل خبرتهم وبأمر من الدولة المخزنية تحصين مدينة فاس وجعلها أكثر أمنا في الفترة المدروسة، وبالأخص بمنأى عن أي اختراق خارجي، عكس ما كان يحصل بالنسبة لمدينة تلمسان في الفترة نفسها، ويمكن الإشارة كذلك إلى أنّ هذه المنجزات العسكرية من قِبل الحرفيين قد عبّرت عن ذوق فني رفيع ونمط معماري رائع؛ يختلف في كثير من جوانبه وخصوصياته عن النمط الذي كان سائدا في مدينة فاس قبل المرينيين والوطاسيين، بالرغم من التراجع المسجل في مجال البناء في عهد السلالة الوطاسية، وهو ما دفع بأحد الدارسين إلى القول: أن ثمة فراغ تاريخي شهده المغرب الأقصى على عهد الوطاسيين، ومن جملة الميادين التي تأثرت سلبا بهذا الفراغ العمارة المغربية كنتيجة حتمية لتدهور المجال الحرفي[3].

ما نود الإشارة إليه،فيما يتعلق بالمجهود العسكري المريني على وجه الخصوص، هو أنّ الطابع الحربي الذي ميز الدولة المرينية قد جعلها طرفا مهما ومباشرا في الانتعاش الذي شهدته الأنشطة الحرفية المرتبطة بالمجال العسكري، إذ كان على الحرفيين ضمان وتوفير مستلزمات الجيش النظامي في المقام الأول، والمقاتلين من القبائل التي كانت ملزمة بتقديم الخدمة العسكرية للسلطان في المقام الثاني[4]، وفي هذا الصدد يخبرنا ابن الخطيب (تـ776هـ/1376م)، في معرض حديثه عن الاستعدادات العسكرية التي قام بها عمر بن عبد الله – وزير السلطان المريني أبو عمر الموسوس – لتحصين مدينة فاس سنة 762هـ/1361م، تحسبا لأي هجوم من الأعداء، بأنّ هذا الأخير قد عمل على تخزين ما يحتاج إليه المحاصر من القوت والغذاء، كما أصدر أوامره بأن يتم تجنيد وتعبئة الحرفيين والصناع في البناء، والنجارة، والهندسة، وكل ما له علاقة بتوفير السلاح للمقاتلين، خاصة أولئك الذين يشرفون على الأنفاظ والمجانيق، ويقول

---

[1]– الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص240. وهي قصبة الخميس التي أنشأها يعقوب بن عبد الحق المريني (656- 685هـ/1258- 1286م)، وعليه يظهر بأن هذه القصبة كانت مقرا للجيش النظامي وتخضع لتنظيم إداري معين وتحرس جهة من المدينة. أنظر: مُحَّد ململوكي، قصبة الخميس المرينية بمدينة فاس، دراسة تاريخية ومعمارية، مجلة المناهل، العدد 98، وزارة الثقافة والشباب والرياضة، يناير/فبراير/مارس2020، الرباط- المغرب 2020، ص 79.

[2]– منير أقصبي، المرجع السابق، ص ص 97- 98.

[3]– عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية، ج4، ص 483.

[4]– حميد تناو، الحرب والمجتمع بالمغرب في العهد المريني (609- 869هـ/1212- 1465م) إسهام في دراسة انعكاسات الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء- المغرب 2009، ص 257.

المصدر المذكور بالحرف الواحد: "ولم يدع معروفا بصناعته، ولا حامل يراعة، ولا مصرف آلة، ولا متقدم قوم، ولا صاحب مهنة، ولا كاتب طومار أو رسالة إلا حصله خلف سوره (يقصد أسوار مدينة فاس)"[1]، ولعل في هذه الإفادة المصدرية ما يفيد بالعمل الكبير والمهم للحرفيين والصناع في خدمة المجهود الحربي للدولة المخزنية.

2- القصـور:

في مجال العمارة المدنية، شيد المرينيون عدة قصور في القرنين 7 و8هـ (13 و14م)، إلا أنّ المعالم الأساسية لهذه القصور قد اندثرت معظمها، ويبدو من خلال ما شيده السلاطين المرينيون وتم تقييده من مبان مختلفة أنهم كانوا يتمتعون بذوق فني وإحساس مرهف في تشييد القصور، بالإضافة إلى الدراية بالتنظيم والزخرفة[2].

من بين القصور التي شُيّدت في الفترة المرينية، نجد إشارة وردت عند العمري في كتابه "مسالك الأبصار" عندما ذكر بأنّ بستان السلطان المريني المعروف بالمصارة، وهو بستان جليل، له فيه قصر جليل جميل، ويقع هذا البستان خارج المدينة الجديدة[3]، وهي المعلومة التي وردت كذلك عند ابن الأحمر وأكّدها[4].

غير أنّ هناك دراسة حديثة يذكر صاحبها أنّ القصور التي شُيدت في فترة ازدهار الدولة المرينية؛ كانت تتكوّن في الغالب من مبان مخصصة للجهاز الإداري والأعوان الذين يساعدون السلطان في مهامه، وكانت هذه المباني في الأصل مقرا يجتمع فيه الأمراء وكبار رجال الدولة للمشاورة واتخاذ القرارات المناسبة، كما تم تخصيص مبان أخرى لإسكان صاحب القصر، وأسرته، وحاشيته، ومن جهة أخرى، كانت هذه القصور مزدانة بزخارف جميلة تتشكل من الفسيفساء والجبس، وقد كان الخشب المنقوش والمدهون يزيّن سقف هذه القصور، بالإضافة إلى الثريات الضخمة، أما بالنسبة للغرف التي يتم فيها استقبال الضيوف، فقد كانت تنفتح على عرصات تحيط بها الجدران من كل جهة، وكانت أرض هذه العرصات مغطاة بالزليج الملون، وتتخلل هذه الأخيرة أحواض من الزهور والأشجار المثمرة، ومن المرجح جدا أن تكون هناك نافورة ماء تتوسط باحة القصر[5].

---

[1]- ابن الخطيب، نفاضة الجراب في علالة الإغتراب، ج2، ص ص 305- 306.

[2]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية، ج4، ص241. يشير أحد الدارسين بأن حركة البناء في الغرب الإسلامي الوسيط ضلت متواضعة جدا، وخاضعة للتقلبات العسكرية، وبالنسبة للمنشآت التي تم تشييدها خلال الفترة ذاتها، فيرتبط ذلك بالاستقرار السياسي دون غيره من الأسباب الأخرى. انظر: الحسين بولقطيب، أسلوب الإنتاج الحربي والتحول المعاق حالة المغرب الوسيط، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، العدد 2، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- المغرب 1995، ص 86.

[3]- العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص90.

[4]- ابن الأحمر، المصدر السابق، ص ص 48- 49.

[5]- لوتورنو، المرجع السابق، ص ص 35- 36.

وفي هذا المجال، فإنّ القصور المرينية قد اندثرت بالمرة، ولم يبق من بعضها إلا أطلال معدودة، ويُعتقد أنه في غرب مدينة فاس، وفي المكان المعروف برأس الماء، كان هناك قصر مربع الشكل اختطه السلطان المريني أبو سعيد الأول (710- 731هـ/1310- 1331م)، غير أن بناءه لم يكتمل، كما أنّ هناك قصر فخم بناه السلطان أبو سالم إبراهيم المريني (760- 762هـ/1358- 1360م) بقصبة فاس العتيق، وقصر الطرفي في فاس العتيق عند حي الزيات الذي يعتبر هو الآخر في عداد البنايات التي اندثرت في الوقت الحاضر[1].

أما في فترة حكم بني وطاس لمدينة فاس، تُعتبر المادة المصدرية قليلة ولا تتضمن كثيرا من التفاصيل؛ فيما يخص قيام هذه السلالة الحاكمة بتشييد قصور جديدة خلال الفترة التي سيطرت فيها على مدينة فاس.

وعلى صلة بجهود الدولة المخزنية في البناء والتشييد بمدينة فاس في الفترة المدروسة، فقد تم بناء عدد مهم من الفنادق وصل عددها إلى حوالي مئة فندق حسب إفادة الحسن الوزان، وكانت هذه الأخيرة في غاية الإتقان من حيث البناء، وبالنسبة لتصميمها من الداخل، فيذكر المصدر ذاته أنها كانت تتكون من ثلاث طبقات وغرف عديدة، حسب مساحة كل فندق بالطبع، لكن يبدو أنّ هذه التكوينات المعمارية فقدت الكثير من قيمتها وتدهورت مكانتها بحيث أصبحت خالية من وسائل الراحة، مثل الأفرشة والأغطية، ولم يعد يتوفر فيها أكل تقدمه للمقيمين فيها خاصة من التجار الأجانب، وفي المقابل أصبحت مرتعا لبعض المنحرفين ليمارسوا فيها أفعالا دنيئة، وتفيد المادة المصدرية بأن معظم فنادق فاس تمكزت بالقرب من جامع القرويين[2].

– العمارة المدنية:

ويأتي في مقدمتها فاس الجديد، حيث ذكر ابن خلدون في مصدره بأنه من بين الأسباب التي دفعت بالسلطان المريني أبو يوسف يعقوب (656- 685هـ/1258- 1286م) إلى بناء فاس الجديد؛ تلك الانتصارات الباهرة التي تحققت في عهد هذا الأخير، والتي تمثلت في القضاء على المناوئين للسلطة المرينية من بقايا الموحدين في المغرب الأقصى، بالإضافة إلى استعادة المرينيين سيطرتهم على مدينة سجلماسة بعد أن ألحقوا الهزيمة ببني عبد الواد، ويضيف المصدر المذكور فيقول: "ولما رأى هذا الأخير أنّ أمره قد استفحل، وملكه قد استوسق، واتسع نطاق دولته،

---

[1]– محمد المنوفي، دولة بني مرين، ضمن كتاب: "مذكرات من التراث المغربي"، إشراف العربي الصقلي، مطابع الأطلس بالرباط و Altanira Madrid 1984-1985، الجزء 3، ص ص 37- 38. وعلى صلة بالفكرة ذاتها، يذكر ابن الخطيب أنه كان هناك قصر بفاس الجديد يعرف بقصر" أبي قير"، لكن هذا الأخير تعرض للتلف نتيجة الحريق الذي تعرضت له مدينة فاس في القرن 8هـ/14 في عهد السلطان أبي عمر تاشفين بن أبي الحسن المريني (762-763هـ/1361-1361م)، وقد أتى الحريق على جميع مقتنيات القصر من ألبسة فاخرة ومتاع ثمين جدا وتجهيزات أخرى. أنظر: ابن الخطيب، نفاضة الجراب، ج2، ص 274.

[2]– الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 231- 232.

وعظمت غاشيته وكثر وافده، رأى أن يختط بلدا يتميز بسكناه في حاشيته وأهل خدمته وأوليائه الحاملين لسرير ملكه، فكان أن أمر ببناء البلد الجديد بفاس سنة 674هـ/1276م، وذلك بأن حشد لها اليد العاملة، خاصة فئة البنائين وباقي أصحاب الحرف الأخرى، واستعان أيضا بالمختصين في علم الفلك والكواكب والمعدلين ليستطلع آراءهم في هذا الأمر، فكان جواب هؤلاء بأن يتم البناء، وبعد أن سكن السلطان المدينة واتخذها مقرا لحكمه، بدأ العامة في تخطيط الدُّور والمنازل للسكنى"[1].

وعلى صلة بالموضوع نفسه، يذكر العمري في مصدره بأنّ المرينيين لما اتخذوا مدينة فاس قاعدة لملكهم؛ شيدوا إلى جانبها ثلاثة مدن أخرى على ضفة الوادي المعروف بوادي الجواهر غربا، وتتمثل هذه المدن في: فاس الجديد التي سبق التطرق إليها، ومدينة حمص التي يعرف موضعها بالملاح، وهي من إنشاء السلطان المريني أبو سعيد عثمان (710-731هـ/1311-1331م) وكانت تقع إلى جانب فاس الجديد، وربض النصارى المتخذ لسكنى الجالية المسيحية المختصة بخدمة السلطان[2].

سك النقود:

ذكر ابن خلدون في مقدمته أنّ السكة تعتبر من شارات الملك، وهي حسب قوله: "الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد تُنقش فيه صور أو كلمات مقلوبة"، ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة[3].

نستنتج من كلام ابن خلدون أنّ عملية سك النقود كانت تتم منذ الوهلة الأولى تحت إشراف السلطة المركزية، التي عينت لهذا الغرض ناظرا يقوم بالإشراف على دار الضرب، وهي الدار التي كانت تضم عددا لا بأس به من الحرفيين المتخصصين في سك العملة بمختلف مراحلها.

---

[1]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص ص 257-258.

[2]- العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص 89. للتوضيح، يرجع الفضل في تأسيس الملاح لسكنى اليهود للسلطان أبي يعقوب يوسف المريني (685-706هـ/1286-1307م)، والظاهر أن الذي أكمل البناء هو عثمان بن أبي يوسف، وأطلق على المكان اسم مدينة حمص قبل أن يعرف بالملاح. أنظر: إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص 132. ويذكر ماسنيون في كتابه، أن فاس الجديد كانت تضم ثلاث تكوينات معمارية، وهي المدينة البيضاء، وحمص، وربض النصارى. انظر: Massignon, op cit, pp 224-227.

[3]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص41. للإشارة وجدنا في مصدر معاصر للفترة المرينية، أنه كان بمدينة فاس دارا لضرب النقود بعدوة القرويين وأخرى بعدوة الأندلسيين، وفي فترة الخليفة الموحدي أبو عبد الله الناصر ابن المنصور(595- 610هـ/1199- 1213م) تم إنشاء دارا للضرب بقصبة فاس حوالي سنة 600هـ/1203م عند بنائه – أي الخليفة السابق ذكره – لهذه الأخيرة، مما يعني استغنائه عن دارا الضرب السابقتان، وجعل الخليفة هذه الدار محط عناية السلطة المركزية بأن جعلها مودعا للأموال المندفعة بها ولطوابع سكتها وزاد في تحصينها. أنظر: الحكيم، المصدر السابق، ص 111. بالنظر إلى أهمية دار الضرب بالمدينة، فقد حظيت هذه الأخيرة بالعناية من السلطة الحاكمة.

وبما أنّ العملة كانت من شارات الملك وكانت ترمز إلى سيادة الدولة، وبالنظر إلى وظيفتها الاقتصادية والتجارية كوسيط في المعاملات التجارية والمالية، حرص سلاطين الدولة المرينية والوطاسية بمدينة فاس، في الفترة المدروسة، على التصدي لأي محاولة تهدف إلى الغش والتزوير في العملة.

- دار السكة بمدينة فاس:

كانت توجد بمدينة فاس دار لضرب النقود تعود نشأتها إلى عهد الأدارسة (القرن 2هـ/8م)، واستمرت هذه الدار في العمل خلال الفترة المرينية، لكن مع تشييد فاس الجديد تم نقل كل الأنشطة المرتبطة بالسك النقدي من فاس القديم إلى فاس الجديد حوالي سنة 674هـ/1276م، وكانت تقع هذه الدار ضمن المجال الذي يتواجد به مقر الحكم بالمدينة[1]، وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة لهذه الدار، فقد كان يقع مقرها في الغالب الأعم بالقرب من القصر السلطاني، وكانت هذه الدار تتوفر على حجرات للحرفيين والعمال الذين يشتغلون فيها، بالإضافة إلى الموظفين المسؤولين عن ضبط الحساب والدفاتر[2]، وقد أشار الجزنائي، الذي عاش بمدينة فاس خلال القرن الثامن الهجري (14م)، إلى وجود دارين لسك العملة بالمدينة في عهده[3].

بالنسبة لدار السكة بفاس، تؤكد الإشارات التاريخية التي وردت في هذا الصدد على أنّ معدن الذهب، الذي كانت القوافل التجارية تأتي به من بلاد السودان الغربي، كان هو العنصر الأهم في تمويل هذه الدار[4]، لكن يلاحَظ بأنّ المغرب الأقصى قد عرف أزمة نقدية، في النصف الأول من القرن 8هـ (14م)، تجلّت مظاهرها في قلة وصول ذهب بلاد السودان إلى مدن المغرب الأقصى، ومنها مدينة فاس، ولمواجهة هذه الأزمة قام السلطان أبو الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) بتمويل دار السكة بفاس بالذهب الخالص[5]، حتى يضمن بذلك استمرار دار الضرب في نشاطها المعتاد.

1- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 58.

2- عمر أفا، دار السكة المغربية، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب2000، ج12، ص ص 3921- 3922. أنظر كذلك: لوتورنو، المرجع السابق، ص 36. وتجدر الإشارة إلى أن سلاطين الدولة المرينية اتخذوا أيضا من مدينتي سجلماسة وأزمور مكانا لسك النقود المتعامل بها. انظر: Atallah (D), les Etats de l'occident Musulman, p220.

3- الجزنائي، المصدر السابق، ص44.

4- الحكيم، المصدر السابق، ص 97،91.

5- نشاط مصطفى، المغرب المريني وأزمة القرن 8هـ/14م النقدية، مجلة أمل، العدد3، السنة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب1993، ص ص 5- 6. وكان الحكيم المديوني قد أشار في مصدره إلى هذه النقطة عندما قال: كان فايد دار السكة في القديم أن يشتري فيها التبر والحلي من الذهب والفضة وغير ذلك من مال السلطان، ويضرب دنانير ودراهم، وصار اليهود كلهم لعنهم الله يشتغلون بالتجارة في الذهب والفضة لأنفسهم فنقص فايد دار السكة وعوايدها، أنظر: المصدر السابق، ص ص 137- 138.

تعد مسألة الغش في النقود وتزييفها قضية مهمة للدولة المخزنية بفاس بالنظر إلى مخلفاتها السلبية وتداعياتها على الحياة الاقتصادية والسياسية معا، غير أن هذه المسألة لم تكن تقتصر على مدينة بعينها، بل كانت معروفة في كل المدن الإسلامية مشرق ومغربا، وفي هذا السياق يطالعنا صاحب كتاب "الدوحة المشتبكة" أنّه حين افتضح أمر بعض اليهود وقُبض عليهم؛ اعترف أحدهم أنه أخذ عند السبك جزء من الفضة وجعله في جوف قطعة من الفحم الذي سبكوه به بعد ثقبها وذرّه فيها، ونزع من الذهب بعد ذوبانه بمقدار الفضة وأتلفه بفرن السبك[1]، وعليه، كان من بين الإجراءات التي اتخذها السلطان أبو الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) بأن أصدر أوامره بإبعاد العناصر اليهودية من الاشتغال في دار السكة[2].

ويتبين من خلال ما تطرقنا إليه في الباب الأول الخاص بمدينة تلمسان، أن القاسم المشترك لمسألة تزييف النقود بفاس وتلمسان خلال الفترة قيد الدراسة، يرتبط في معظم جوانبه بالعناصر اليهودية التي تخصصت في معالجة المعادن وحرفة الصياغة، ومثلما تصدى الفقهاء والدولة في تلمسان لهذه المسألة، حدث الأمر نفسه بفاس أيضا، وهو ما يندرج في صميم عمل الدولة المخزنية في المغرب الوسيط.

وعليه، يبدو أنّ السلطة المرينية قد تعاملت بحزم مع جميع الأطراف التي حاولت الغش في العملة، خاصة العناصر اليهودية، لكن يبدو أيضا أنّ الصناع اليهود المحترفين للصياغة وضرب النقود المغشوشة؛ لم يلتزموا بأوامر المنع التي أصدرها سلاطين الدولة المرينية في فترة أبي الحسن المريني وأبي عنان، واستمرت أعمال الغش والتزييف في هذا الخصوص حتى تصدى لهم السلطان أبو فارس عبد العزيز (767- 774هـ/1366- 1372م)، الذي أصدر أوامره بمنع المعاملات بالدراهم الناقصة[3]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية كانت الدولة المخزنية حريصة على أن يكون العمل في دار الضرب نزيها وبعيدا عن كل شبهة، ذلك أنه لم يكن يُسمح لأي حرفي أن يعمل في هذه الدار دون أن يكون على علم ودراية بالعمل الذي يقوم به، وكان على كل حرفي أن يستوفي شروطا عديدة سيأتي ذكرها لاحقا.

على كل فإن ظاهرة الغش في النقود لم تكن بالظاهرة المستحدثة في الفترة المدروسة فحسب، بل كانت موجودة فيما سبق، وفي فترات محدودة، ويبدو أنّ الغش في العملة يستشري عندما تتعرض الدولة إلى أزمات مختلفة تضعف معها مراقبتها – أي السلطة الحاكمة – للسوق والنقد، مثلما أوضحناه في الباب الخاص بتلمسان.

---

[1]- الحكيم، المصدر السابق، ص ص 121- 122. وردت بهذا الخصوص نازلة: " يكسر المغشوش إذا خيفت المعاملة به " وكان الجواب بجواز التكسير ويسبك المعدن إن لم يفد الكسر. أنظر: الونشريسي، المعيار، ج5، ص ص 82- 83. وتطرق يحي ابن عمر الأندلسي في مصدره إلى مسألة تزييف النقود، ورأيه لا يختلف عن أراء فقهاء المسلمين بالتحريم. انظر: أحكام السوق، تحقيق: محمود علي مكي، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، المجلد 4، العدد 1-2، مدريد- اسبانيا 1956، ص 104.

[2]- نشاط مصطفى، المرجع السابق، ص ص 5- 6.

[3]- الحكيم المديوني، المصدر السابق، ص ص 180- 181.

أ- العنـاصر الأساسيـة في دار السكـة:

كان يعمل بدار الضرب بمدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية ويؤطرها عدد لا بأس به من الحرفيين والصناع كل في مجال تخصصه، وكان يشرف على كل هؤلاء جهاز إداري تحت إشراف الناظر[1]، مهمة هذا الأخير هي السهر على السير الحسن داخل هذه الدار وفيما يلي بيان ذلك:

1- الجـهاز الإداري: وكان يتشكل من الآتي.

*** النـاظـر**:

يُعرف كذلك بأمين دار السكة، وله السلطة المباشرة على العمال والحرفيين الذين يمارسون نشاطهم داخل دار الضرب، وهو الذي يقوم بتنظيم عمليات الضرب ويحدد مقادير الطريحة[2]، ومن الشروط التي كان يجب مراعاتها في تعيين الناظر من قِبل السلطان هي العلم والدراية بأصول هذه الحرفة، وأن يكون أمينا وأن يتمكن من تمييز النقود الصحيحة من المغشوشة، ونفس الأمر كذلك بالنسبة للذهب والفضة، بالإضافة إلى ضرورة توفر المعرفة المستفيضة بأنواع الخطوط، وكذا شرطي النزاهة والديانة[3].

وبالرجوع إلى كتاب "الدوحة المشتبكة"، يبدو أنّ عمل الناظر كان يتجاوز ما كان يجري داخل دار الضرب الرئيسية، فقد أشار المصدر المذكور إلى أنّه من بين المهام الأخرى للناظر أن يبحث عن الصرافين داخل المدينة؛ ويتفقد خطوط الدنانير والدراهم التي أعدوها بأيديهم للصرف، وكان عليه أيضا أن يبحث عن نقّاش الحلي من الصاغة، ذلك أنهم كانوا في الأصل فواتح الطوابع الخارجية[4]، ويتبين من خلال عمل الناظر أن فئة الصياغين هم المتهمون بضرب النقود المغشوشة خارج دار السكة[5].

---

[1]- ذكر الوزان في مصدره، أنه يوجد بقرب القصر الذي يسكنه السلطان معملا لضرب النقود (دار السكة)، وهو على شكل بناية تحيط بساحة مربعة تشتمل على حجرات صغيرة، وتضم عددا من الحرفيين على اختلاف تخصصاتهم، وبالنسبة للمشرف (الناظر) على هده الدار، فقد أشار المصدر المذكور، إلى أنه كان يتخذ من الساحة مكانا له مع محاسبيه وكتبته. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 283. انظر أيضا: إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص 122.

[2]- عمر أفا، المرجع السابق، ص ص 3921- 3922.

[3]- الحكيم، المصدر السابق، ص112. لا شك أن العمل الذي كان يتم داخل دور الضرب في البلاد الإسلامية مشرقا ومغربا قد استقطب اهتمام كثير من الأطراف بحيث لم يقتصر على الإخباريين والرحالة وإنما تعدى الأمر إلى الأدباء أنفسهم، وفي إحدى رسائل ابن الصابي وجدنا الفقرة التالية: " وأمره أن ينيط المظالم وأسواق الرقيق والعيار في دور الضرب والطرز والحسبة، من يجمع إلى ديانته فقها ومع روعه فهما، فإنهن أمور كالحكم ولا يضطلع بها إلا أهل العلم " انظر: الصابي ابن زهرون، المصدر السابق، ص 116.

[4]- الحكيم، المصدر السابق، ص112.

[5]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 62.

لقد كانت هذه إذن المهام التي أنيطت بناظر دار السكة في مدينة فاس، وجاء في إحدى الدراسات المتعلقة بالموضوع أنّ عليّ ابن مُحَمّد الكومي المديوني هو أول من تولى هذا المنصب على عهد المرينيين[1].

*** المقدم:**

ويدعى كذلك بالأمين الثاني، وكانت تتمثل مهامه في حفظ ومراقبة السبائك ودفع أجور الضراب وغيره من الحرفيين الآخرين[2].

*** العدول والكتاب:**

وهم الذين كانوا يقومون بتقييد ما يُدفع من معادن (الذهب، والفضة، والنحاس) لدار الضرب، وأوصى صاحب كتاب الدوحة المشتبكة بأن يحرص الشهود على أن لا يطبع السكاكون دينارا أو درهما إلا بحضورهم ومعاينتهم لذلك[3]، ومن الشروط التي كان يجب أن تتوفر في هذا الصنف من العمال العلم والدراية والدقة في تقييد ما يدخل دار السكة من معدن حتى لا تضيع الأموال وتختل الموازين، ويكون بيد كل واحد منهم جولق الأزواج التي يطبع فيها، ولهم أن يعملوا بنظام المناوبة يوميا أو شهريا، ولا يمكن أن تُطبع النقود إلا بحضورهم[4].

*** الحراس:**

وضعت السلطة المركزية عددا من الأفراد مهمتهم الأساسية حراسة دار السكة بالوقوف عند مدخل الدار المذكورة، ويمنع هؤلاء الحراس دخول أي شخص لا علاقة له بالدار وليس له حاجة يقضيها[5].

2- الجهاز الفني: وهو الجهاز الذي يتكون من حرفيين وصناع متخصصين في حرفة السكاكة بمراحلها المختلفة، وهم على التوالي.

1- مُحَمّد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص297.

2- عمر أفا، المرجع السابق، ص 3922. يكشف ابن بعرة في مصدره عن كثير من التفاصيل بخصوص عمل المقدم، فهو حسب المصدر المذكور ملزم بحفظ عياري الذهب والفضة. لمزيد من التوضيح. انظر: ابن بعرة، المصدر السابق، ص ص 20- 21. وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن، أن التفاصيل المتعلقة بالجهاز الإداري (الناظر، المقدم، الشهود) بدار الضرب المصرية، هي تقريبا نفسها تلك التي أوردها الحكيم المديوني في كتابه الدوحة المشتبكة مع تغيير طفيف في توظيف المصطلحات.

3- الحكيم، المصدر السابق، ص ص113- 114.

4- المصدر نفسه، ص ص113- 114. ويضيف ابن بعرة في مصدره بأنه يتوجب على الشاهد أن يكون على علم بما تحتويه الدار من معدات وأنشطة العمال فيها وضبط جميع الحسابات في دفتر خاص. انظر: الورقة 20 من المخطوط.

5- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 66.

* **المعلمون:**

ويمكن أن نطلق عليهم اسم أرباب الحرفة بالنظر إلى خبرتهم ودرايتهم الواسعة بعملية صنع النقود، وكان هؤلاء لا يدخلون بينهم شخصا أجنبيا[1]، وكان أغلبهم من اليهود[2]. ويطلق على هذه الفئة إسم السكاكين أيضا، وهم الذين يتسلمون من الناظر الذهب والفضة ويحولونها إلى نقود مطبوعة[3].

* **الصنــاع:** أو المتعلمين، وهم الذين يتولون عمليات مختلفة داخل دار السكة بمدينة فاس، ويمكن أن نميز فيهم:

السبــاك:

وهو الذي يقوم بخلط المعادن بمقادير معينة وتحديد عيارها ومراقبة سبكها[4].

النقــاش:

وهو الذي يتولى صنع الأختام التي تُضرب بها السكة الفضية بحفر كتابات عميقة مقلوبة على قطع من حديد، كما يصنع القوالب التي تفرغ فيها الفلوس النحاسية[5]، والنقّاش هو أساس العمل كله داخل دار السكة، إذ عليه أن يكون بارع الخط وأن يكون أمينا، ويجب أن تكون آلاته وأقلامه مثقفة بجولق الأزواج، وكان عليه كذلك أن يجتنب أو يبتعد عن بعض المشتغلين في دار السكة مثل الكيماويين[6].

الضــراب:

وهو الذي يقوم بضرب النقود أو سكها، وكان يشد عليه في ضرب النقود بقالب السكة حتى لا ينحرف القالب، فيتسبب ذلك في عدم استواء الدائرة والكتابات على النقد، وقد عبر عن ذلك الحكيم المديوني بقوله: وإذا طبع فليركب الطابع على أخيه تركيبا محكما محفورا، ويتحفظ من تحويل الكتابة فيه[7].

---

[1]- الحكيم، المصدر السابق، ص117.

[2]- عمر أفا، المرجع السابق، ص ص 3921- 3922.

[3]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 67. ويذكر هذا الأخير، أن دار الضرب بمدينة فاس اعتبرت بمثابة مدرسة يتكون داخلها العاملون بها، إذ يتدرج الفرد من متعلم إلى صانع ثم إلى سكاك حسب مهارته. انظر: المرجع نفسه، ص 68.

[4]- عمر أفا، المرجع السابق، ص ص 3921- 3922.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 3921- 3922.

[6]- الحكيم، المصدر السابق، ص ص115- 116.

[7]- عاطف منصور محمد رمضان، المرجع السابق، ص 357. الحكيم، المصدر السابق، ص 120.

صاحب القطع:

وكانت تتمثل وظيفته في إعداد قطع مستديرة من الفضة[1].

3- المتعلمون:

وهم أشخاص يتولون أعمالا بسيطة في دار السكة، مثل إيقاد النار في الأفران، وتنظيف المعدن والقطع النقدية، وجمعها، وتشبيبها، بالإضافة إلى أنشطة أخرى[2].

ب- مراحل الصنع وتقنياته:

لا شك أن العمل داخل دار الضرب بمدينة فاس في الفترة المدروسة كان يمر عبر مراحل وخطوات متتالية حتى يكون العمل متقنا وتخرج النقود مستوية لا عيب فيها، فحينما يقبل السلطان النماذج المكتوبة للدنانير والدراهم، تُدفع للنقاش، فيقوم هذا الأخير إما بحفرها على الأختام المعدة للضرب في حالة نقود الذهب والفضة، أو بصنع قوالب الإفراغ في حالة النقود النحاسية[3].

بعد ذلك تأتي عملية سبك المعادن، والسبك هو إذابة المعدن لتحويله إلى نقود في حالة كان المعدن نقيا خالصا، أما إذا كان ممزوجا، فكان على الحرفيين العمل على إزالة الشوائب الزائدة باستعمال مواد وطرق كانت معروفة لديهم، وهي الشب، والملح، والكبريت، والرصاص، ودقاق الآجر، والزئبق[4]، وكان لكل من الذهب والفضة والنحاس والنحاس طريقة في عملية السبك، أما بالنسبة لعملية إعداد سبائك الذهب والفضة فكانت تتم من خلال السبائك المطروقة أو السبائك المصبوبة[5].

---

[1]- عمر أفا، المرجع السابق، ص ص 3921- 3922.

[2]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 68.

[3]- عمر أفا، المرجع السابق، ص 3923. يظهر أن العمل داخل دار الضرب بمدينة بفاس كان يشبه إلى حد ما العمل داخل دار الضرب المصرية، بحيث كان الحرفيون يستخلصون الفضة من خلال عدة خطوات، فبعد أن يسحق معدن الفضة حتى يصير ناعما، كان يستعمل الحرفيون الزئبق الذي يعمل على جذب كل الشوائب التي تتعلق به، ثم يستعمل الماء للغسل وتصفية المعدن ويراعي الحرفيون أن لا يحدث أي تمازج بينه وبين الزئبق، فينتج عن ذلك أن تظهر الفضة نقية خالصة بعد أن يتم الإستعانة بالنار وتصبح جاهزة للسبك. أنظر: الذهبي، ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية عن دار الضرب المصرية، مخطوط (تم تحميله من موقع مكتبة المصطفى الإلكترونية) الورقتان 7- 8.

[4]- الحكيم، المصدر السابق، ص ص 93، 94، 95، 96. في حالة ما إذا كان الذهب على شكل تبر، كان الحرفيون يستعملون الزئبق بغرض تنقيته، بعد بعد ذلك يتم استعمال دقاق الأجر الأحمر والملح مناصفة، ثم يوضع الخليط على نار هادئة ليسبك. المصدر نفسه، ص 97. وبالنظر إلى أن الحكيم المديوني، شغل وظيفة ناظر دار الضرب بفاس المرينية، فهو يتوفر على معلومات دقيقة في هذا الخصوص.

[5]- عاطف منصور محمّد رمضان، المرجع السابق، ص 360.

وبعد خلط هذه المعادن بمقادير معروفة، تُحوّل إلى قضبان، ثم إلى صفائح بعد طرقها بالمطرقة، حيث يعمل الشخص المكلف بذلك على تسويتها بشكل صحيح ومتقن، ثم بعد ذلك يدفعها للناظر ليجربها بميزانه، وإذا وجد أنها غير محكمة يعمل على تعديلها[1]، وتُعرف هذه المرحلة بالمد والتقطيع لأن النقود تُقطّع على شكل قطع مستديرة.

أما المرحلة الأخيرة فتُعرف بالنقش والطبع، وتتم على يد النقاش أو الفتاح، وهو الذي كانت تنحصر مهمته على وضع الرسوم أو النقوش على العملة، ولكن نقش الكلمات على النقد، كما ذكر ابن خلدون، يتم بطريقة مقلوبة، ثم يُضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة[2].

عندما سك المرينيون عملتهم غداة تأسيس دولتهم، كانوا متأثرين في ذلك بتقاليد السك الموروثة عن دولة الموحدين، غير أنّ المرينيين قاموا بإدخال بعض التعديلات على العملة، فحذفوا مثلا عبارة "المهدي إمامنا"، واستبدلوها بعبارة "القرآن كلام الله"، وكتبوا ذلك على الدينار المريني[3].

لقد كانت العملة المرينية مستديرة الشكل،كما كان القليل منها مربعا أو مستطيلا، إذ كانت تُضرب النقود الفضية مربعة ومستطيلة للسلطان عبد الرحمان بن أبي يفلوسن المريني[4]، وكان من عادة ملوك العصر المريني استعمال اللقب والكنية التي سُجلت على عملتهم[5].

وهناك نموذج لعملة مرينية صدرت في عهد السلطان محمد الغالب بالله (823- 828هـ/1420-1425م)، مستديرة الشكل وفي وسطها مربع كُتب في داخله "بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله والحمد لله وحده لا إله إلا هو محمد رسول الله"، وكُتب في الجزء أو المحيط الدائري منها "هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم"، وفي وسط مربع الوجه الثاني من العملة ذاتها كُتبت العبارة التالية: "فاس آمنها الله عن

[1]- الحكيم، المصدر السابق، ص ص 134- 135. عمر أفا، المرجع السابق، ص 3923.

[2]- المصدر نفسه، ص ص115- 116. ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص41.

[3]- Mohamed El Hadri, Monnaies Mérinides et Zayyanides au cabinet du Monnaies Medailles et Antiques de la BNF (Supplément) in : Revue Numistique, 6 Série. Tomme 1965, Année 2009, p385.

[4]- عبد الرحمن ابن أبي يفلوسن، هو في الأصل أحد أمراء البيت المريني، تحالف مع ابن الأحمر صاحب غرناطة، وتمكن من الإطاحة بالسلطان أبي زيان الثاني (774- 776هـ/1372- 1374م) واتفق هذا الأخير مع السلطان أبي العباس أحمد بن أبي سالم (776- 786هـ/1374- 1384م) على اقتسام السلطة في المغرب إلا أنهما لم يتفقا، وبالتالي نشبت الحرب بين الطرفين، واستمر ذلك إلى سنة 784هـ/1382م. أنظر: إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص 54.

[5]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية، ج4، ص ص 371- 372. تضمنت النقود المرينية، البسملة، والصلاة والسلام على نبيه الكريم، وعبارات التوحيد، ومكان الضرب. انظر: إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخن ج2، ص 121.

أمر عبد الله الغالب بالله محمد أمير المؤمنين أيده الله ونصره"، وفي جانب المربعين كُتبت عبارة "ضرب بمدينة فاس وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم"[1].

يتبين مما سبق ذكره أنّ دار الضرب بمدينة فاس، خلال الفترة قيد الدراسة، كانت منذ نشأتها تحت أعين ورقابة السلطة المركزية ممثلة في الناظر والمحتسب، وهذه الأخيرة هي التي وفرت لهذه الدار جميع الوسائل والأدوات اللازمة لاستمرارها في ضرب العملة المرينية والوطاسية، ويبدو أنّ دور الحرفيين والصناع المتخصصين في حرفة السك النقدي كان مهما للغاية، حيث تمكنوا من ضرب نقود خاصة بالدولة؛ كانت تختلف عن سابقتها في بعض التفاصيل المتعلقة بتوجهات السلطة المركزية وقتئذ، وحتى تكون هناك مصداقية للسكة المرينية والوطاسية، عملت السلطة المركزية بالمدينة على محاربة ظاهرة الغش في العملة وتزييفها، وهي الظاهرة التي عرفت رواجا في بعض الفترات التاريخية التي تميزت بقلة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبالتالي ضعف رقابة الدولة على الأنشطة المختلفة خاصة تلك التي لها صلة بترويج النقود المبهرجة.

الأشغال العامة والأعمال العلمية والفنية:

تندرج تحت هذا العنوان جميع الأعمال المتعلقة بتخطيط مدينة فاس ونسيجها الحضري في الفترة المرينية والوطاسية، وهي الأعمال التي تشمل تخطيط وبناء الشوارع والدروب، وإقامة الجسور، والقناطر، والحدائق، بالإضافة إلى توفير الماء بالمدينة بشكل يلبي متطلبات السكان ومختلف التكوينات المعمارية.

لا شك أن هذه الأعمال كانت تتطلب مهارة فائقة وخبرة ودراية بعلم الهندسة، وعليه، انبرى عدد من الحرفيين والصناع المتخصصين لإنجاز هذه الأعمال التي أشرفت عليها السلطة المركزية في مدينة فاس بشكل كامل، واستطاع هؤلاء الحرفيون وضع شبكة من المسالك داخل المدينة؛ كانت تربط بين أبواب المدينة الرئيسية والأماكن الحيوية فيها في تصميم فريد من نوعه، وهو نفس العمل الذي أنجزه حرفيون آخرون في مجال المد بالمياه داخل مدينة فاس، وقد استرعى هذا العمل انتباه عدد من الرحالة والجغرافيين الذين زاروا المدينة في الفترة المدروسة أو قبلها وأشادوا بهذه الأعمال التي أُنجزت بدقة متناهية[2].

[1] - Mohamed El Hadri, op.cit, p 410. Atallah (D),les etats de l'occident musulman, p220.

[2]- على سبيل المثال، انظر إلى ما يقوله مصدر عاش في القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، من أن مدينة فاس يجري فيها نهر كبير يسمى بوادي فاس، وبالنسبة لجداول الماء التي يتمون منها السكان فهي أيضا كثيرة العدد وتخترق العدوتين العتيقة والجديدة، وهو حال العيون كذلك. انظر: مجهول، الاستبصار، ص 180.

ويدخل في إطار الأعمال التي ذكرت سابقا اهتمام بعض سلاطين الدولة المرينية والوطاسية بحرفة تسفير وتجليد الكتب ووقفها على المؤسسات الخيرية، خاصة مكة المكرمة والمدينة الشريفة، وقد استعان هؤلاء السلاطين بحرفيين متخصصين في هذا النوع من الأعمال والحرف، فكانت النتيجة أن تمكّنت فئة الوراقين من توظيف مهاراتها وخبرتها في خدمة الأنشطة المتعلقة بالنسخ، والتزويق، والتجليد، وشملت الأعمال المذكورة المصحف الشريف، وصحيح البخاري، ومصنفات في علوم أخرى.

– الأشغال العامة:

يندرج تحت هذا العنوان نشاط الحرفيين في تخطيط وبناء الشوارع والطرق داخل مدينة فاس، وكذا إنجاز القناطر والجسور، والمد بالمياه داخل النسيج العمراني للمدينة المذكورة خلال الفترة قيد الدراسة، وهي الأعمال التي سخرت لها الدولة المخزنية بفاس حيزا كبيرا من اهتمامها خاصة في فترات الاستقرار السياسي، واستعانت بعدد من الحرفيين والصناع في مجالات عدة كالبناء والهندسة لتجسيد المشاريع السلطانية.

أ– الشوارع والطرق:

كما هو معروف، ترتبط الشوارع والطرق في المدينة الإسلامية ارتباطا وثيقا وعضويا بمنشآتها المتنوعة، خاصة المجال الحرفي منها، ويلاحَظ في هذا الصدد أنّ تخطيط شوارع مدينة فاس قد تأثر إلى حد كبير بالأسوار التي كانت تحيط بالمدينة، والتي كانت توفر لهذه الأخيرة درجة عالية من الحصانة والمناعة[1].

وفي هذا الخصوص، علينا أن نشير إلى أن تخطيط الشوارع والمسالك الرئيسية والثانوية بمدينة فاس قد تم إنجازه على مراحل تاريخية متتالية منذ تأسيس المدينة في عهد الأدارسة، وكل الدول التي حكمت المغرب الأقصى ساهمت هي الأخرى في هذا العمل، غير أنّ ذلك لا يعني بأنّ المرينيين لم يستحدثوا طرقا وشوارع جديدة، فعندما تم بناء مدينة فاس الجديد سنة 674هـ/1275م، جرى استحداث طرق ومسالك جديدة، وكانت الشوارع الرئيسية في المدينة هي تلك التي تربط بين مركز المدينة، وهو جامع القرويين، وبين الأبواب الرئيسية للمدينة، وهي باب الفتوح، وباب عجيسة، وكذلك باب بوجلود[2]، ويمكن أن نستنتج من هذه العبارة أنه باعتبار جامع القرويين من أهم

[1]– محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص157.

[2]– عبد اللطيف الحجامي، إنقاذ مدينة فاس في إطار الحفاظ على التراث الإسلامي، ضمن كتاب: "أبحاث من ندوة المدينة العربية، خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي"، المدينة المنورة من 24 – 29 ربيع الثاني 1401 الموافق لـ 28 فبراير إلى 5 مارس 1981، المعهد العربي لإنماء المدن– السعودية، ص163.

التكوينات المعمارية في مدينة فاس، فإنه قد شكّل عنصرا مهما أثّر في توجيه الشوارع الرئيسية للمدينة في المقام الأول، وسيظهر أثره أيضا في بنية السكك والأزقة الثانوية المتصلة بسابقتها في المقام الثاني[1].

اتجهت أعمال الحرفيين في البناء في الفترة المرينية إما إلى استحداث طرق وشوارع جديدة، كما هو الحال عند بناء مدينة فاس الجديد، أو ترميم وإصلاح بعض الطرق والمسالك التي أصابها تلف أو تخريب، وتفيد المعلومات المتوفرة بأنّ أحد الشوارع الرئيسية في مدينة فاس، والذي كان يحتضن دكاكين للعطارين، قد تعرّض للحرق سنة 723هـ/1323م، فأمر السلطان أبو سعيد عثمان المريني (710-731هـ/1311-1331م) ببناء وتجديد هذا الطريق، فبنى وجدّد من باب المدرسة المذكورة[2] إلى رأس عقبة الجزارين، وعمل بابا عظيما مصفحا بالحديد[3]، وفي المدينة نفسها – أي فاس الجديد – كان اليهود يشغلون شارعا طويلا جدا فيه دكاكينهم ومعابدهم[4].

لقد تدرجت شوارع وطرق المدينة الإسلامية، ومنها مدينة فاس، من الاتساع إلى الضيق، وتنوعت هذه الطرق إلى شوارع عامة، لم تكن متسعة ومستقيمة في الغالب، وشوارع خاصة غالبا ما تتسم بالضيق والالتواء لظروف تخطيطها[5]، ولعل ما يفسر تخطيط الشوارع بمدينة فاس على الوضع الذي ذكرناه؛ بأنه كان يسهّل من مهمة الدفاع عن المدينة ضد أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له[6].

وفي السياق ذاته، أشار أحد الباحثين إلى أنّ شوارع مدينة فاس كانت عريضة نسبيا، وهو الأمر الذي جعل حركة التنقل تتم بيسر وسهولة، ذلك أنّ عربات النقل لم تكن تمرّ في شوارع المدن ببلاد المغرب الإسلامي في الفترة الوسيطة؛ كما هم الحال في الدول الأوربية خلال الفترة نفسها، فكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت الدروب

---

[1]- محمّد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص159.

[2]- المقصود بالمدرسة المذكورة هي مدرسة البيضاء أو فاس الجديد التي أمر ببنائها السلطان المريني أبو سعيد عثمان سنة 720هـ/1320م، أنظر: إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص134.

[3]- ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص413.

[4]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص284.

[5]- محمّد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص165. وفي هذا الصدد وعلى صلة بموضوع المتن، هناك من يعتقد أن ضيق الشوارع في المدينة الإسلامية جاء استجابة للمناخ الحار وشدة وهج الشمس وأشعتها في فصل الصيف خاصة، ومن ثم فقد كان ضيق الشوارع سببا في زيادة مساحة الظل في الطرق، وفوق ذلك فإن شوارع الحي التجاري أو السوق كانت لها سقائفها لحماية المترددين على المحلات التجارية من الشمس والمطر معا. أنظر: عبد العال عبد المنعم الشامي، المرجع السابق، ص 142. يبدو أن الظروف والعوامل المحيطة بنشأة المدينة الإسلامية في بلاد المغرب الوسيط، هي التي فرضت على الدولة المخزنية وحرفييها التأقلم معها عند تخطيط الطرق والمسالك داخل النسيج الحضري لمدينتي فاس وتلمسان.

[6]- دارة الملك عبد العزيز، العلاقة بين التراث الحضاري الإسلامي ونمو المدينة العربية، ضمن كتاب: " أبحاث ندوة المدينة العربية (خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي)"، المدينة المنورة من 24 إلى 29 ربيع الثاني 1401/ 28 فبراير إلى 5 مارس 1981، المعهد العربي لإنماء المدن- المملكة العربية السعودية1981، ص 39.

بفاس غير واسعة أو فسيحة، فكان يكفي أن يتسع الشارع لمرور دابتين محملتين، وفي الوقت الذي كان فيه العامة يتنقلون مشاة، كان الأغنياء منهم يتخذون من الدواب وسيلة للتنقل داخل المدينة، لكن وبالرغم من ذلك، تضافرت جهود السلطة المركزية مع البنائين لتيسير التنقل كلما دعت الحاجة إلى ذلك[1].

ب- القناطر والجسور:

تشكل القناطر والجسور ممرات للعامة من ضفة إلى ضفة أخرى، وبما أنّ عدة أودية كانت تخترق مدينة فاس، فقد أنشئت لهذا الغرض مجموعة من القناطر والجسور التي كانت تربط ما بين ضفتي الأودية، وكانت كتب الرحالة والجغرافيين قد أشارت عند حديثها عن مدينة فاس إلى وجود قناطر تربط بين العدوتين[2]، ومما يلاَحظ في هذا الصدد أنّ هذه القناطر والجسور قد أنشئت في المدينة منذ عهد الأدارسة (172- 375هـ/788- 985م)، وفي فترات لاحقة، سنجد بأنّ بعضا من هذه القناطر قد تم إصلاحه أو تجديده بالنظر لما لحقها من خراب أو تلف، غير أنّ ذلك لا يعني بأنه لم يتم إنجاز قناطر وجسور في الفترة موضوع الدراسة[3].

خلال فترة حكم المرينيين لمدينة فاس، قام السلطان أبو سعيد المريني (710-731هـ/1311-1331م) بتجديد قنطرة أبي طوبة التي يعود بناؤها إلى الفترة المرابطية[4]، كما جدد السلطان المذكور قنطرة أخرى، وهي قنطرة أبي أبي برقوقة التي تقع على وادي الرصيف[5]، وهي القنطرة التي جُددت للمرة الثالثة في عهد أبي العباس أحمد بن مُحَمَّد الوطاسي (932- 960هـ/1526- 1554م)، وقد قال فيها عبد الواحد بن أحمد الونشريسي شعرا جميلا[6].

في سنة 725هـ/1324م، تعرضت مدينة فاس لسيل عظيم أتى على مرافق عديدة من المدينة وأحدث خرابا في بعض منشآتها، مثل القناطر، فعلى سبيل المثال، تم هدم القنطرة الكبيرة التي يقع عليها سوق باب السلسلة،

1- لوتورنو، المرجع السابق، ص ص 46 – 47.

2- مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، ص180.

3- الجزنائي، المصدر السابق، ص ص 41- 42.

4- ابن القاضي المكناسي، جذوة الإقتباس، ج1، ص ص 49- 50.

5- في المعجم الوسيط، لا يوجد هناك فرق بين **القنطرة** (جسر متقوس مبني فوق النهر يعبر عليه، ص 762) **والجسر** (القنطرة ونحوها مما يعبر عليه، ص 122). لهذا جعلنا العنوان بالقناطر والجسور. وقد أوردنا هذه الملاحظة لأن مؤلف كتاب "جذوة الاقتباس" ذكر ما نصه: أن عبد الرحمن بن أحمد النالي الذي توفي بفاس سنة 991هـ/ 1583م، وهو أول ميت جاز على جسر الرصيف. انظر: جذوة الاقتباس، ج2، ص 407.

6- ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج2، ص ص 49 - 50. والأبيات الشعرية هي كـالتـالـي:

جسر الرصيف أبـو العبـاس جـدده فخر السلاطين من أبنـــاء وطاس
فجـاء في غاية الإتقــــان مرتفعـا لمن يمر بـــه من عدوتي فــــاس
وكان تجديده في نصف عـــام غنى من هجرة المصطفى المبعوث للناس

فأمر السلطان أبو سعيد عثمان المريني (710-731هـ/1311-1331م) ببناء هذه القنطرة، وكان ذلك في رجب سنة 725هـ/1324م[1]، ولم يكتف السلطان بتجديد ما تم تخريبه من قناطر، بل أصدر أوامره في السنة التالية ببناء قنطرة أخرى آخر سوق الصباغين[2]، وأمر السلطان المذكور كذلك ببناء قنطرة أخرى تُعرف بكهف الوقادين[3]، وهي الأعمال التي أنجزت من قبل الحرفيين المختصين في البناء والهندسة، وبالنظر إلى أن هذه المنسآت الفنية تعتبر بسيطة في إنجازها، فمن المحتمل جدا أن تكون اليد العاملة المحلية هي الجهة التي شيدتها.

لقد استعان سلاطين الدولة المرينية والوطاسية بعدد من الحرفيين المتخصصين في البناء لإنجاز عدة قناطر وجسور، ويبدو من خلال بعض الإشارات المصدرية أنّ عملية بناء وإنجاز القناطر والجسور في المدينة لم تكن بالأمر السهل،حيث تطلّب الأمر الاستعانة بحرفيين على دراية بهندسة البناء والتخطيط، فعندما أراد السلطان يوسف بن يعقوب المريني (656- 685هـ/1258- 1286م) إنجاز قنطرة بمدينة رباط الفتح، لجأ أوّلا إلى أحد عرفاء[4] البناء، البناء، وكان اسمه علي بن الحاج المهندس، هذا الأخير هو الذي يُنسب إليه بناء عدد من قناطر المياه بالمدينة[5]، ويبدو ويبدو أنّ إنجاز القناطر والجسور في الفترة المرينية على وجه الخصوص قد حمل لمسة فنية وإبداعا من لدن الحرفيين، حيث ذكر ابن مرزوق في كتابه المسند أنّ القناطر التي بُنيت في عهد أبي الحسن المريني (731- 749هـ/1331-1348م)، مثل قنطرة وادي ردات، وقنطرة بني بسيل، وقنطرة الرصيف، وغيرها من القناطر الأخرى، كانت ذات شكل رائع وعجيب وأُنفِق فيها المال الكثير[6].

---

[1]- ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص414.

[2]- المصدر نفسه، ص414.

[3]- ابن القاضي المكناسي، جذوة الإقتباس، ج1، ص ص 49-50.

[4]- مفرد **عريف** وهو العالم بالشيء والقيم بأمر القوم وسيدهم، جمع **عرفاء**، أنظر: المعجم الوسيط، ص595. وقد عرف هذا اللفظ في التاريخ الإسلامي كإسم لوظائف مختلفة، وفي التنظيم الاقتصادي داخل المدينة الإسلامية، كان المحتسب ينصب على كل أصحاب حرفة واحدة في المدينة رئيسا كان يسمى عريفا، وكان خبيرا بالحرفة وأفرادها، ملما بأسرارها ومشاكلها وموثوقا به وأمينا، بحيث كان يطلع المحتسب على أخبار طائفته، ويسهل عليه أمر مراقبتهم، أنظر: حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج2، ص ص 778- 779. وكلمة "**عريف**" وردت عند ابن عذاري المراكشي في قوله: ولحق بهم عريف كل صناعة. أنظر: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة: ج س كولان وليفي بروفنسال، الطبعة الثالثة، دار الثقافة، بيروت- لبنان 1983، ج3، ص 161. ووردت الكلمة كذلك عند المقري التلمساني في قوله: **وعرفاء** صناعه من الأندلس. أنظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج3، ص 153.

[5]- مُحَمَّد الكحلاوي، عرفاء البناء في المغرب والأندلس وأهم أعمالهم المعمارية، ضمن كتاب: " الأندلس، قرون من التقلبات والعطاءات"، الطبعة الأولى، مكتبة الملك عبد العزيز العامة- الرياض 1996، ج3، ص209. وفي ما يخص أشهر الصناع ممن تصدى لبناء القناطر بفاس، يذكر ابن القاضي المكناسي أحدهم وهو الحسن ابن ست الأفاق، أصله من مدينة بسكرة، حيث يقول عنه: رجل صالح من أهل الفضل والعبادة والاجتهاد، كثير الصدقة، وبأن كان له مال أنفقه على أهل الفضل والدين وفي بناء القناطر وعمارة المساجد. انظر: جذوة الاقتباس، ج1، ص 180.

[6]- ابن مرزوق، المسند، ص ص 417- 418.

ج- المد بالمياه:

يُعتبر الماء عنصرا ضروري للحياة، كما يُعد مادة حيوية داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية، وعلى هذا الأساس،سيلاحظ الدارس أنّ السلطة المركزية بمدينة فاس قد اتخذت مجموعة من التدابير التي تهدف إلى توفير هذه المادة الضرورية لتلبية حاجات السكان المختلفة، وحتى يتم ذلك على نحو أفضل، قامت السلطة الحاكمة بالمدينة المذكورة بتجنيد عدد من الحرفيين المتخصصين في البناء والهندسة؛ وغيرها من الأعمال الأخرى المرتبطة بتوصيل المياه وتوزيعها في أحياء مدينة فاس وتكويناتها المعمارية، فتكللت الجهود في هذا المسعى بإنشاء عدد من الناعورات والسقايات، كما تطلّب الأمر مد شبكة من القنوات لجر المياه من مصادرها المتنوعة إلى داخل المنشآت المعمارية بالمدينة، وقد استعانت الدولة المخزنية بالحرفيين المتخصصين في عمل الفخار، الذين قاموا بصنع قواديس استخدمت لهذا الغرض، وكثيرا ما كانت هذه القواديس والماء الذي يجري فيها عرضة للنزاع بين الأفراد والجماعات[1].

1- الناعورات:

الناعورة أو الساقية، وهي أداة لرفع المياه من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى بغية استخدامه في ري الأراضي، والساقية دولاب كبير تم تثبيت في محيطه مجموعة من الدلاء، وهذا الدولاب يدور بقوة الماء الساقط وثقل الدلاء الممتلئة، وكلما وصلت الدلاء، إلى أعلى ارتفاع لها نتيجة لهذا الدوران أفرغت حمولتها من المياه في قناة[2].

استُخدمت النواعير لاستخراج الماء من الآبار والأنهار وتوزيعه على مختلف المرافق والتكوينات المعمارية بمدينة فاس في الفترة المدروسة[3]، والمعروف عن هذه الأخيرة أنها كانت تتوفر على عدة نواعير تطرقت إلى ذكرها المصادر التاريخية، حيث ذكر العمري (تـ749هـ/1348م) في معرض حديثه عن مدينة فاس الجديد فقال: "وعليه

1- الونشريسي، المعيار، ج8، ص 37.

2- الموسوعة العربية العالمية، ج12، ص 35.

3- مُحَمَّد عبد العزيز بن عبد الله، الماء في الفكر الإسلامي والأدب العربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية 1996، ج3، ص257. **والناعورة** آلة ذات حركة دائمة، معدة لرفع الماء، قوامها دولاب كبير، وأخشاب ومسامير حديدية وقواديس مركبة على دائرة، وهي التي يستقى بها، يديرها الماء، منقلبة، فارغة صناديقها وترتفع ملأى ماء، حيث تصبه في قناة ذات قناطر متعددة، تسقى به البساتين والمعالم العمرانية المختلفة. أنظر: المرجع نفسه،ج3، ص 228. والناعورة المقصودة هنا، هي التي قال فيها ابن الخطيب الأبيات الشعرية التالية: انظر، معيار الاختيار، ص 173.

وقوراء من قوس الغمام آبتغوا لهـا ... مثالا أداروهـا عليه بـلا شـك
فبين الثريا والثرى سد جرمهـا ... وللفلك الدوار قد أصبحت تحـكي
تصوغ لجين النهر في الروض دائما ... دراهم نـور قد خلصن من السبك
وترسل من شهبانها ذا ذؤابـة ... فتنفي استراق السمع عن حوزة الملك
تذكرت العهد الذي اخترعت بـه ... وحنت فما تنفك ساجعـة تبـكي

– أي الوادي الذي يخترق فاس الجديد – الناعورة المشهورة برفع الماء إلى بستان السلطان المعروف بالمصارة[1]، وهو بستان جليل، وهذه الناعورة مشهورة الذكر يضرب بها المثل، ويتحدث بها الرفاق"[2].

شُيدت خلال الفترة المدروسة عدة نواعير في مدينة فاس، ففي فترة حكم السلطان أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق المريني (656- 685هـ/1258- 1286م)، أُنجزت ناعورة فاس الجديد على بعد خطوات من الجامع الكبير من المدينة نفسها، وكانت هذه الناعورة من صنع مُحَمَّد بن علي بن عبد الله بن مُحَمَّد ابن الحاج الإشبيلي[3]، وقد كان هذا الأخير من العارفين بالحيل الهندسية وبصيرا بإنجاز الآلات الحربية الجافية والعمل بها[4]، وأورد صاحب كتاب "فيض العباب" نواعير أخرى أنشئت من طرف السلطان أبي عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1359م)، مثل الناعورتين الجديدتين في فاس، ويُفهم من كلام النميري أنّ هاتين الناعورتين كانتا ذات منظر جميل ورائع[5]، وقد كانت هناك عدة نواعير في المصارة أيضا، ولكنها كانت صغيرة الحجم[6].

يبدو أنّ عمل النواعير بمدينة فاس في الفترة المرينية كان من اختصاص حرفيين ومهندسين أجانب، على الأقل في بداية الأمر، وما يؤكد هذه المسألة هو أنّ الناعورة التي كانت تقع خارج أسوار مدينة فاس الجديد، والتي كانت تحمل الماء فوق السور ليتم توزيعه على القصور، والحمامات، والبساتين داخل المدينة، أنشئت من طرف أسير أصله من مدينة طليطلة الأندلسية[7].

يمكن القول أنّ بناء النواعير المائية في مدينة فاس لم يكن بالعمل السهل، بل تطلب الأمر خبرة ودراية بالحيل الهندسية مثلما ذكر ابن الخطيب، وفي هذا الصدد،من المرجح أنّ القنويين في فاس قد استفادوا من خبرة هؤلاء الأجانب، وليس من المستبعد أن يكون القنويون بالمدينة المذكورة قد توصلوا فعلا إلى معرفة كيفية بناء هذه النواعير في

---

[1]- **المصارة**: كان يسكن فيها خواص الدولة ووجوه الخدام، وذوو المراتب المخصوصون بالبر والإكرام، وقواد الأخباء. أنظر: النميري، المصدر السابق، ص ص 173- 174. وفي هذا السياق، تذكر المادة المصدرية أن حسن بن خلوف الصنهاجي كان عاملا على الروض الأفيح المسمى "**المصارة**"، حيث توجد قصور السلطان وبرج الذهب. انظر: ابن الأحمر، المصدر السابق، ص ص 48- 49. أما بخصوص موقع **المصارة**، فالأبحاث الأثرية التي أجريت تفيد بأن موقعها كان شمال فاس الجديد، ويرجع تاريخ تأسيسها إلى سنة 685هـ/1286م وهو تاريخ إنشاء الناعورة، واستعمل سلاطين الدولة المرينية هذا المعلم في استقبال نظرائهم من الحكام والأمراء. انظر: Henri Bressolette et Jean Delarozier, El Mosara, Jardin royal des Mérinides, Hespéris Tamuda. Volume XVIII, Université Mohammed V, Faculté des lettres et des sciences Humaines, Rabat- Maroc 1978-1979, p p 51- 52.

[2]- العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص ص 89 – 90.

[3]- عثمان عثمان إسماعيل، العمارة والفنون التطبيقية، ج4، ص 249. انظر أيضا: مجهول، الحلل الموشية، ص 177.

[4]- ابن الخطيب، لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج2، ص ص 139- 140.

[5]- النميري، المصدر السابق، ص 176، 177، 178.

[6]- المصدر نفسه، ص ص 179- 180.

[7]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص160.

فترات لاحقة، في مسعى للاستفادة من الماء كطاقة هامة، خاصة وأن الفترة مدار الدراسة تمتد لتشمل أربعة قرون، والمعروف أن مدينة فاس وغيرها من مدن المغرب الإسلامي عرفت توافدا مهما للجالية الأندلسية طيلة هذه المرحلة، وبصورة أخص بعد سقوط مدينة غرناطة في يد الإسبان سنة 1492م.

2- القنوات المائية:

اجتهدت السلطة المركزية بكل مكوناتها بمدينة فاس في بناء شبكة من القنوات التي تجري بالماء داخل النسيج الحضري للمدينة، وهذا منذ تأسيسها على يد الأدارسة، واستمر العمل في ذلك لاحقا، وتفيد المعلومات المتوفرة بأنّ مدينة فاس كانت تحتوي على شبكة طويلة من القنوات منذ فترة طويلة، بعضها سطحي وبعضها في باطن الأرض؛ يصب من القنوات الرئيسية عبر أنابيب من الفخار لإحضار الماء إلى المنازل والدُّور وغيرها[1]، وهذه القنوات يرجع الفضل في إنشائها للحرفيين في البناء والهندسة تحت الإشراف المباشر للسلطة المركزية،بالنظر إلى أن الماء عنصر حيوي ومهم داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية.

وردت عند المؤرخين إشارات عديدة تبرز دور السلطة المركزية في توفير المياه داخل المدينة عبر القنوات، ففي سنة 721هـ/1321م، أمر الأمير أبو الحسن علي ابن أمير المسلمين أبي سعيد عثمان ببناء مدرسة غربي جامع الأندلس بفاس، وقد بنى حولها سقاية ودار وضوء، وجلب الماء إلى هذه المرافق من عين خارج باب الحديد من أبواب مدينة فاس[2]، وليس هناك شك في أنّ جلب المياه بهذه الطريقة كان يتم عبر قنوات مائية، وقد أشار إلى هذا الأمر كل من الوزان وكاربخال، عندما ذكر الأول بأنه عندما يمتلئ حوض كل سقاية يفيض منها الماء إلى صهاريج كبيرة، بواسطة قنوات مغطاة ومبلطة بطريقة جميلة[3]، وذكر الثاني بأنّه كان يتم جلب الماء بمدينة فاس الجديد إلى قصر الملك بواسطة قنوات تحت الأرض، وفي فاس البالي، كانت القنوات أيضا هي التي تجر الماء إلى التكوينات المعمارية المختلفة من مساجد، ومدارس، وحمامات، ومنازل[4].

يتبين مما سبق ذكره أنّ المسلمين في المشرق والمغرب اعتنوا بماء الشرب وتوفيره لأهل المدن؛ عن طريق شبكة من القنوات أو المجاري الظاهرة فوق الأرض، أو الجوفية المدفونة في باطن الأرض، بطريقة هندسية مهمة بلغت حدا

---

[1]- كالجيرو مانتنا لبانو، دار الماء، فن العمارة المائية في البلدان الإسلامية، ضمن كتاب: "المدينة في العالم الإسلامي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان 2014، ج2، ص963.

[2]- ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص412.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص223.

[4]-كاربخال، إفريقيا، ج2، ص159.

عظيما من الإتقان[1]، وهو ما يعني أنّ الحرفيين بمدينة فاس، خلال الفترة المدروسة، كانوا على دراية وعلم بهندسة البناء، وكان يُعرف هؤلاء الحرفيون بالقنويين[2].

استعمل القنويون مواد وأدوات لبناء شبكة القنوات المائية في مدينة فاس خلال الفترة المدروسة، إذ استعملوا الخزف والفخار، وكانت تُصنع القنوات في بعض الأحيان من الحجر وتوضع في جوفها أنابيب الرصاص لتحفظه – أي الماء – من كل دنس[3]، وهناك من يعتقد أنّ النظام السائد لنقل المياه في المدينة الإسلامية؛ لم يكن يعتمد بصورة كبيرة على قنوات الجر الحجرية المكشوفة فوق حطم الأرض[4]، ونحن من جهتنا نرجح هذا الرأي بالنظر إلى المعطيات التي وردت عند الوزان وكاربخال، ومن جهة ثانية صعوبة مادة الحجر ونحتها من قِبل الحرفيين، في حين كان الخزف والفخار مادتين متوفرتين ويسهل استخدامها في جر المياه عبر القنوات.

3- السقايات:

السقاية منشأة معمارية ذات نفع عام تجمع الماء وتخزّنه بعد وصوله إليها من مصادر مختلفة؛ بغرض توفيره للسكان وتيسير سبل الحصول عليه لتلبية ما يستلزمه عيشهم اليومي من شرب، وطهارة، واستخدامات أخرى. ولذلك فهي مرفق حيوي مميز بالنسبة للمدينة المغربية في العصر الوسيط على الخصوص، وعلى هذا الأساس، سيلاحظ الدارس في هذا الشأن كثافة مواقعها في النسيج الحضري للمدينة في العصر الوسيط، وتغطيتها لكل الأماكن التي يتردد عليها الأفراد من سكان المدينة وباديتها، ولعل وجود درب من دروب كل حومة يحمل اسم درب السقاية لهو أكبر دليل على ذلك[5].

لاحظ الكثير من الجغرافيين والرحالة أنّ مدينة فاس كانت تتوفر على عدد كبير من السقايات، حيث وصل عددها في بعض الفترات إلى ثمانين سقاية[6]، وكانت هذه السقايات من إنشاء السلطة المركزية بالمدينة، ويعزز هذه الفكرة ما أشار إليه ابن مرزوق في كتابه "المسند"؛ عندما ذكر بأنّ أكثر السقايات المعدة للاستسقاء وسقي الدواب

[1]- محمد بن عبد العزيز بن عبد الله، الماء في الفكر الإسلامي، ج3، ص338.

[2]- ابن مرزوق، المسند، ص448.

[3]- محمد بن عبد العزيز بن عبد الله، الماء في الفكر الإسلامي، ج3، ص344.

[4]- دونالد ر.هيل، المرجع السابق، ص241.

[5]- محمد رابطة الدين، السقاية، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2002، ج15، ص ص 5013- 5014. وفي السياق ذاته، يذكر مصدر من القرن 8هـ/14م، أن في كل زقاق من مدينة فاس ساقية. أنظر: الحميري، المصدر السابق، ص 434. وكثرة السقايات بمدينة فاس يدل على العمل الكبير الذي قامت به السلطة المركزية بمعية البنائين والمهندسين.

[6]- الجزنائي، المصدر السابق، ص44.

بمدينة فاس وبلاد المغرب هي من إنشاء السلطان أبو الحسن المريني[1]،كما أشار مصدر آخر إلى أنّ الماء الذي ينصب من سقايات مدينة فاس البالي كان بارد جدا[2]، ويبدو أنّ هذه السقايات قد بنيت على شكل نافورة مياه تسيل بالماء الذي كان يأتيها من قنوات صُنعت لهذا الغرض، حيث كان الماء يتجمع في صهريج السقاية، وعندما يمتلئ هذا الأخير يتم تصريفه إلى مرافق أخرى في المدينة عبر أنابيب وقنوات، مثلما أشار إليه الوزان في مصدره[3].

لقد كانت السقايات المرينية ذات هندسة خاصة وبناء جميل جدا، وكانت تتميز عن غيرها من السقايات الأخرى التي أنشئت في فترات سابقة على المرينيين، حيث كانت تُزيّن واجهتها بالفسيفساء الدقيقة، فضلا عن زخرفتها بالنقش المحفور في الجبس والخشب[4]، ومن بين هذه السقايات نجد سقاية ابن حيون بفاس أول حي المخفية، المخفية، ثم سقاية سوق العطارين بالقرب من مارستان سيدي فرج، وهي من إنشاء السلطان عبد الحق بن أبي سعيد المريني (823- 869هـ/1420- 1465م)، آخر سلاطين الدولة المرينية[5].

لا شك أن الحرفيين الذين أنجزوا هذه السقايات كانوا على دراية ومعرفة بالبناء والهندسة[6]، وبالتالي يمكن القول أنّ هؤلاء الحرفيين قد تفننوا في إنجاز هذه السقايات التي تعبر عن روعة الفن المغربي؛ الذي وصل إلى مرحلة نضج تام خلال الفترة المرينية، أما بخصوص منشآت الوطاسيين في هذا المجال، فالمرجح أنها قليلة مقارنة بما سبق.

- الأعمـال العلميـة والفنيـة:

خلال الفترة المرينية والوطاسية، اهتمت السلطة المركزية بمدينة فاس كثيرا بالجوانب المتعلقة بالنشاطات العلمية والفكرية، والتي كانت تتمثل في صناعة الورق ومواد وأدوات الكتابة، كما اهتمت السلطة كذلك بالجوانب الفنية وكل ما يندرج تحت هذا العنوان من ملابس وأزياء السلاطين وكبار القوم، وعليه، أسست لهذا الغرض دار للطرز كانت تتولى نسج وطرز الأثواب والملابس الفاخرة للطبقة الحاكمة، وكان ابن خلدون، في مصدره "العبر"، قد اعتبر أنّ دار الطراز تندرج في جملة شارات الملك.

---

[1]- ابن مرزوق، المسند، ص417.

[2]- مارمول كاربخال، إفريقيا، ج2، ص159.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص223.

[4]- مُحَمَّد المنوني، دور الأوقاف المغربية في التكامل الاجتماعي في عصر بني مرين (657- 869هـ)، مجلة دعوة الحق، العدد 230، السنة 24، جويلية وأوت/1983، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب1983 ص ص 30- 31.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 30- 31. إن السقايات المرينية هي في الأصل عبارة عن مبان تتميز بهندستها وزخارفها، وهي صهاريج على شكل مستطيل صغير في الغالب الأعم قليلة العرض، يغطي الزليج بعضا من جوانبها، وكان يتم تزيين سقفها بالخشب المنقوش والجص. أنظر: عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية، ج4، ص 261.

[6]- مُحَمَّد بن عبد العزيز بن عبد الله، الماء في الفكر الإسلامي، ج3، ص232.

أ- أدوات ومـواد الكتـابـة:

اهتمت الدولة المخزنية بحرفة الوراقة وما يرتبط بها من أنشطة حرفية أخرى، مثل النسخ، والتزويق، والتسفير، والتجليد، بالإضافة أيضا إلى بعض المستلزمات التي تُعتبر من ضروريات الوراقة، وتندرج ضمن هذا المجال مواد وأدوات الكتابة، حيث كانت فئة من الوراقين على اختلاف تخصصاتهم رهن إشارة السلطة المركزية، فكان يقع على عاتق هؤلاء تدوين الرسائل والظهائر السلطانية، وتوثيق العقود والممتلكات، وتقييد النفقات والمصاريف في سجلات معينة يحتفظ بها المخزن[1]، وفيما يلي بيان ذلك:

1- الـرق:

جاء في المعجم الوسيط أنّ الرق جلد رقيق يُكتب فيه[2]، والرق يؤخذ عموما من جلد الخروف، والماعز، والثور، والغزال بالنسبة للمسلمين، ويختلف نوع الرق حسب نوعية الجلد، وعليه، نجد في التراث العربي الإسلامي ثلاثة أسماء، ألا وهي الجلد، والأديم، والقضيم، وكلها أنواع من الجلود، وقد كان الحرفيون المتخصصون في إعداد وتهيئة الرق يستخدمون عدة مواد، أهمها الجير، والزرنيخ، ومواد أخرى تساعد على نتف الجلد وتليينه، ثم بعد ذلك يقوم هؤلاء بكشط الجهة السفلى من الجلود لإزالة البقايا اللحمية العالقة بها، وفي الأخير تأتي مرحلة صقل الجلد[3].

2- المـداد:

المداد في المعاجم اللغوية يعني النقس، والمداد الذي يُكتب به[4]، والمقصود بالمداد هو الحبر المستعمل للكتابة، وهو مادة أساسية في عمل النساخ، والوراقين، وغيرهم ممن شاركوا في نسخ العلوم والمعارف[5].

عرف المسلمون أنواعا متعددة من المداد والحبر من حيث المواد التي تدخل في صناعته، ويعود تنوع المداد والحبر الذي استعمله النساخ إلى جملة من المعطيات، لعل من بينها تنوع المواد المستخدمة، ومدى تحكم الصانع في أصول الحرفة، وطريقة إعداد وتهيئة المداد التي تتطلب مهارة من الصانع، ويبدو أنّ المسلمين قد توصلوا إلى صنع المداد

---

[1]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 93.

[2]- المعجم الوسيط، ص 366.

[3]- مصطفى الطوبي، المخطوط العربي الإسلامي بين الصناعة المادية وعلم المخطوطات، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 55، الجزء الأول، مايو/ 2011، معهد المخطوطات العربية،القاهرة – مصر 2011، ص ص 23 – 24.

[4]- ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص 52.

[5]- عابد سليمان المشوخي، الحبر والمداد في التراث العربي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 55، الجزء الأول، مايو/2011، معهد المخطوطات العربية، القاهرة – مصر 2011، ص 112.

من خلال المواد المستخرجة من النباتات، أو الحيوانات،أو الجماد، مثل: محلول العفص، وماء الصمغ، وخرق الكتان، وخرق القطن، والملح، وقشور الرمان الحامض، والجوز، وثمرة الفجل والكتان، وثمرة البلوط، وغيرها[1]، كما يبدو أنّ صناعة المداد في الفترة المدروسة قد تطورت بالنظر إلى تنوع ألوانه، حيث ظهر اللون الأزرق والأحمر، فضلا عن اللون المذهب المائل للصفرة، وهو الأمر الذي ساهم في انتعاش حرفة الوراقة والأنشطة الحرفية المتصلة بها، وقد أضفى ذلك جمالا وزخرفة على الكتابات التي تمت خلال هذه المرحلة[2]، ويظهر من خلال ما تم استعراضه في هذا الخصوص، أن الحرفيين والصناع بمدينة فاس كانوا على دراية لابأس بها فيما يخص توظيف المواد التي تدخل في صناعة المداد، وللحصول على ألوان متعددة لم يكن بالأمر السهل، بل تطلب مهارة وعملا متواصلا.

3- المحـابـر:

وتُعرف كذلك بالدواة[3]، وهي في الأصل عبارة عن وعاء صغير الشكل يشبه الأسطوانة ويوضع فيه المداد، ويبدو أنّ الصناع قد أبدعوا في صنع المحابر،حيث لم يكتفوا بذلك فحسب، بل قاموا بتزويقها وتغشيتها بمواد نفيسة وثمينة، وقد أورد المقري فقرة في كتابه تحدث فيها عن دواة السلطان أبي عنان المريني (749- 759هـ/1348-1358م)، وذكر هذا الأخير أنّ الأبيات الشعرية التالية كانت مكتوبة على هذه الدواة:

أنا دواة فـــــــــارس أبي عنـــــان المعتمد
حلفت من يكتب بـي بالـواحد الفرد الصـمد
ألا يمد مـــــــــــدة في قطع رزق أحـــــــد

ويقول المقري التلمساني الذي عاش في القرن العاشر الهجري (16م) بأنه رأى في أيامه دواة في غاية ما يكون من الإتقان، وجميل الصنعة، والتذهيب، وقد كُتب عليها البيتان الأخيران، وهي عند بعض أصحابنا الكتّاب بالحضرة الفاسية – أحاطها الله – وأظنها هي الدواة التي كانت لأبي عنان المريني (749- 759هـ/1348-

[1]- عابد سليمان المشوخي، المرجع السابق، ص ص130 – 131.

[2]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 95.

[3]- المعجم الوسيط، ص 306. وفي هذا المعنى، وخلال العصر الوسيط ظهر لدى فئة من الرؤساء والأعيان نوع من المحابر صنعت من الأبنوس والعاج، وهذه الأخيرة هي التي تفنن الصناع في زخرفتها وتوشيحها بالتذهيب حلية وكتابة، كما صنعت لها أوعية من الجلد لتحفظ داخلها. انظر: محمّد المنوني، تقنيات إعداد المخطوط المغربي، ضمن كتاب: "المخطوط العربي وعلم المخطوطات"، تنسيق: أحمد شوقي بنين، الطبعة الأولى، كلية الآداب بالرباط- المغرب 1994، ص 13. لا شك في أن هذه الأعمال والأنشطة التي صاحبت صنع أدوات مواد الكتابة بفاس خلال الفترة المدروسة، تبين ما وصل إليه الحرفيون والصناع من مهارة ودراية بأساليب العمل والزخرفة.

1358م) والله أعلم[1]، وفي السياق نفسه صُنعت للسلطان أبي سالم المريني (760- 762هـ/1359-1361م) دواة موشاة بالذهب، حيث كُتبت عليها هي الأخرى أبيات من الشعر[2].

4- الأقـلام:

مفردها قلم، وهو الذي يُكتب به، والجمع أقلام وقلام، والمقلمة وعاء توضع فيه الأقلام[3]، وكانت تُصنع الأقلام من المواد النباتية والمعدنية بمدينة فاس وغيرها من مدن العالم الإسلامي في العصر الوسيط، وقد حوّل الحرفيون بعض المواد، مثل القصب وخشب الصندل، إلى أقلام بعمليات يدوية بسيطة لا تخلو من مهارة ودراية بأصول الصنعة، ومن الأقلام الشائعة والرمزية التي صنعها الحرفيون للسلطان أبي سالم المريني (760- 762هـ/1359-1361م) قلم فضي كُتب فيه بيتان شعريان، وهمـــا:

إذا شهدت بالنصر خطبة القنا فملكت أمر الفتح من غير ما شرط

كفى شاهدا أني بفضلك ناطق لساني مهما أفصحت ألسن الخـــط[4]

ب- صنـاعـة الـخـط:

ذكر ابن خلدون في كتابه "المقدمة" أنّ صناعة الخط صناعة شريفة، ذلك أنّ الكتابة من خواطر الإنسان التي تميزه عن الحيوان[5]، وفي معرض حديثه - أي ابن خلدون - عن التطورات التي عرفتها خطوط الكتابة في بلاد المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، أشار ابن خلدون إلى مدى الارتباط والعلاقة المتينة بين حسن الخط وازدهار الحضارة والعمران، حيث قال في هذا الصدد: أنّ تقلص ظل الدولة الموحدية وتراجع الحضارة والترف قد نتج عنها تراجع جودة الخط وفساد رسومه، إلا أنّ المرينيين بفاس، ونتيجة قربهم من الأندلس، قد ظهر عندهم لون من الخط

---

[1]- المقري التلمساني، شهاب الدين أحمد بن مُحَّد، أزهار الرياض في أخبار عياض، ظبطه وحقق وعلق عليه: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة – مصر 1939، ج1، ص 40.

[2]- مُحَّد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط- المملكة المغربية 1991، ص 54. وثبت عند هذا المؤلف، أن الخط المغربي أخذ شكله النهائي يكتمل خلال الفترة المدروسة (العهد المريني والوطاسي) وعليه أصبح يتميز عن الخط الأندلسي في وضعه، وفي إغفال نقط الحروف الأخيرة التالية: ن ف ق ي، وفي عدم تقطيع حروف اللفظة الواحدة بين آخر السطر وأول السطر التالي، وتم تصنيف الخط في هذه المرحلة إلى ثلاثة وهي، مغربي حضري، ومغربي بدوي، وأندلسي. انظر: المرجع نفسه، ص 45. يستحكم الخط في المدن المستبحرة في العمران، مثل مدينة فاس كما أورد ذلك ابن خلدون.

[3]- ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص 290.

[4]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 97.

[5]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص312.

الأندلسي تميزوا به عن سائر بلاد المغرب الأخرى[1]، وقد استقر الخط المغربي أيام المرينيين والوطاسيين في خمسة أنواع وهي: الخط المبسوط، والمجوهر، والمسند الزمامي، والمشرقي، والكوفي[2].

تطلبت صنعة الخط والكتابة لدى سلاطين الدولة المرينية والوطاسية وجود وتوفر مواد وأدوات الكتابة وخطاط يتولى رسم الحروف، بالإضافة إلى عدد من الحرفيين المتخصصين في تزويق وتجليد الكتب، ويبدو أنّ الكثير من سلاطين الدولة الحاكمة بمدينة فاس قد تولوا نسخ بعض الكتب وتحبيسها على المقدسات الإسلامية، فقد أنعم الله تعالى على السلطان أبي الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م)، حسب ما يذكره ابن مرزوق، بإجادة الخط المصحفي،حيث برز فيه وقام بنسخ كتاب الله ليضعه في ربعة مباركة، كما أوصى بتحبيسه على الحرم المكي، وهناك نسخ أخرى أرسلها هذا السلطان وقفا للأماكن الإسلامية المقدسة[3].

وهناك من السلاطين من أمر الخطاطين المهرة بنسخ كتاب الله تعالى ثم تجليده على يد صناع حرفيين، ولما انتهى عملهم قام بتحبيسه على الحرم المكي، حيث أمر السلطان أبو يوسف يعقوب المريني (656- 685هـ/1258- 1286م) باستنساخ مصحف رائق الصنعة،كتبه ونمقه أحمد بن الحسن البلياني التلمساني[4]، ولعل هذا ما يظهر الاهتمام الكبير الذي أولته السلطة الحاكمة للأمور المتعلقة برسم الخط من جهة، وبالأعمال والنشاطات الحرفية الأخرى المرتبطة بالوراقة المغربية من تجليد وتسفير من جهة أخرى، وهو ما انفرد به المغرب الأقصى وحاز فيه على السبق عن بقية دول المغرب الإسلامي قاطبة[5].

ج- حـرفـة الـوراقـة:

يربط ابن خلدون في كتابه "المقدمة" بين ازدهار حرفة الوراقة واتساع حركة العمران في الأمصار العظيمة، وحسب المصدر نفسه، دائما ما يندرج تحت مسمى الوراقة كل من النسخ والتجليد، وهي من الأمور التي يدعو إليها الترف في المدينة وكذا الاشتغال بالأمور الفكرية[6]،كما أنّ هناك إشارات عديدة تدل على أنّ مدينة فاس قد عرفت

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص312.

[2]- محمّد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، ص47. وحسب المرجع نفسه، فقد اختص بكل صنف من الخط نوع من المصنفات المكتوبة، حيث استعمل مثلا الخط المبسوط في المصاحف القديمة، واختصت الوثائق العدلية والتقييدات الشخصية بالخط المسند. انظر: ص 47.

[3]- ابن مرزوق، المسند، ص417.

[4]- محمّد المنوني، علاقات المغرب بالشرق في العصر المريني الأول، مجلة دعوة الحق، العدد 5، السنة الثامنة، مارس 1965، وزارة عموم الأوقاف- المملكة المغربية1965، ص62.

[5]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص ص321- 322.

[6]- المصدر نفسه، ج5، ص 138.

صناعة الورق منذ عهد المرابطين، حيث كان بمدينة فاس حوالي مائة وأربعة (104) معملا للكاغد[1]، ووردت ترجمات لشخصيات فاسية احترفت صناعة الورق، مثل أبو العباس أحمد بن عبد الله بن هشام اللخمي الذي وُلد بفاس سنة (478هـ/1095م)[2]، لكن العصر الذهبي للوراقة المغربية كان في العهد الموحدي، حيث قُدّر عدد المعامل التي كانت تصنع الورق في عهد السلطان يعقوب المنصور بحوالي أربعمائة (400) معملا[3]، وهي الأرقام التي قد تكشف عن مدى أهمية هذه الصناعة بالنسبة للسلطة المركزية في استغلال ذلك كله لخدمة أغراضها السياسة، ومن المحتمل جدا أن يستمر الاعتماد على الورشات التي كانت تصنع الورق قبل المرينيين، على الرغم من الفتن والاضطرابات التي حدثت أواخر العهد الموحدي وبداية العهد المريني، والتي نتج عنها تخريب كثير من معامل الورق بالمدينة.

بعد سقوط دولة الموحدين وقيام الدولة المرينية سنة 669هـ/1270م، استمرت صناعة الورق في الاتساع بالنظر إلى ازدهار حركة التأليف خلال الفترة ذاتها، لكن هذه الصناعة ستبدأ في التراجع مع قرب نهاية المرينيين ومجيء الدولة الوطاسية، ويبدو أنّ جودة الورق قد أخذت هي الأخرى في الانحسار أمام الورق الرومي الذي كان يتم استيراده من المدن الإيطالية[4]، ومما يعزز هذا الطرح ما ذهب إليه القلقشندي عندما قال بأن أحسن الورق هو البغدادي، ويليه الشامي، ثم الورق المصري، ثم ورق أهل الغرب والفرنجة فهو حسبه رديء جدا سريع البلى، قليل المكث، وبذلك فهم يكتبون المصاحف غالبا في الرق على العادة الأولى طلبا لطول البقاء[5].

د- صناعة الربعات:

الربعة كما جاءت في معاجم اللغة العربية صندوق أجزاء المصحف[6]، حيث شاع عند سلاطين الدول التي حكمت بلاد المغرب الأقصى في العصر الوسيط؛ اهتمامهم الكبير بصنع ربعات في غاية الجودة، والإتقان، والتزويق للمصحف الشريف ومؤلفات أخرى، وكانت تحتاج هذه الصنعة إلى مواد وأدوات متنوعة لتضفي جمالا وروعة على الربعات التي اختص بها سلاطين الدولة المرينية والوطاسية، ولم يكن ليتم هذا الإنجاز لولا استعانة هؤلاء السلاطين

[1]- محمّد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، ص21.

[2]- جمال أحمد طه، مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين (448- 1056م/668هـ- 1269م)، دراسة سياسية وحضارية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، ص212.

[3]- محمّد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، ص33.

[4]- المرجع نفسه، ص58.

[5]- القلقشندي، صبح الأعشى، ج2، ص ص 476- 477.

[6]- الفيروز أبادي، المصدر السابق، ص612، وتطلق "**الربعة**" في الأصل على التابوت الذي توضع فيه. أنظر: محمّد المنوني، قبس من عطاء المخطوط المغربي، ج1، ص39.

بعدد من الحرفيين والصناع في مجال الوراقة وما يرتبط بها من أنشطة مكملة، وهؤلاء الحرفيون هم الذين اختصوا بزخرفة وتزويق الربعات السلطانية، هذه الأخيرة تم تحبيس بعض منها بالخزانات الملحقة بالمعالم الوقفية بفاس، وأرسلت أخرى إلى الأماكن المقدسة مثل الحرم المكي، وفيما يلي بعض النماذج من هذه الربعات التي اشتهرت في العالم الإسلامي.

1- ربعة السلطان أبي يعقوب يوسف المريني (685- 706هـ/1286- 1307م):

أصدر هذا السلطان حوالي سنة 703هـ/1304م أوامره باستنساخ المصحف الشريف في شكل ربعة في غاية الإتقان، حيث جاء في المصادر التاريخية أنّ هذا السلطان قد بعث مع موكب الحجيج مصحفا مكللا بالجوهر والياقوت إلى الكعبة[1]، وقد أشار ابن خلدون إلى هذا الأمر، وذكر بأن أحمد بن الحسن الكاتب المحسن هو الذي كتبه ونمقه واستوسع في جرمه وعمل غشاءه من بديع الصنعة، وكان السلطان المذكور قد أمر بحبس هذه الربعة على الحرم المكي الشريف[2]، وعلى هذا الأساس سيجتهد الحرفيون في مجال الوراقة لتزويق وزخرفة هذه الربعة، وسيذل هؤلاء جهدا كبيرا في هذا العمل الذي أراد به السلطان المريني وقفه ابتغاء مرضات الله تعالى.

2- ربعة السلطان أبو الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م):

كتب هذا السلطان بخط يده نسخة من المصحف الشريف ليوقفها على الحرم المكي، ابتغاء لوجه الله تعالى، فلما انتهى من نسخها، يقول ابن خلدون في مصدره بأنه: جمع الوراقين لمعاينة تذهيبها وتنميقها والقراء لتهذيبها، وصنع لها وعاء مؤلفا من خشب الأبنوس، والعاج، والصندل، والجوهر، والياقوت، والحرير[3].

ثم قام هذا السلطان المذكور باستنساخ نسخة أخرى من المصحف الكريم، وجمع لها كذلك عددا كبيرا من الحرفيين المختصين في الزخرفة والتنميق على الورق،كما أمرهم بتزيين هذه الربعة ووقفها على القراء بالمدينة المنورة[4]، وبعث نسخا أخرى أيضا من المصحف الشريف إلى القدس[5]، لكن يبدو أن الموت لم يمهل السلطان أبو الحسن المريني المريني وقتا كافيا لإتمام العمل الذي بدأه[6].

---

[1]- ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص387.

[2]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 299.

[3]- المصدر نفسه، ص351.

[4]- المصدر نفسه، ص352. ابن مرزوق، المسند، ص ص 475- 476.

[5]- محمّد المنوني، قبس من عطاء المخطوط المغربي، ص21.

[6]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص352.

وهناك كذلك ربعة للسلطان أبو العباس أحمد بن مُحَّد بن أبي عبد الله مُحَّد الشيخ، رابع سلاطين بني وطاس (932- 956هـ/1525- 1549م)، والذي كتب بخطه ربعة قرآنية كريمة برسم التقرب إلى الله تعالى[1].

هذه بعض النماذج من الربعات القرآنية التي كتبها بعض سلاطين الدولة المرينية والوطاسية ابتغاء لوجه الله تعالى، وكانت هذه الربعات قد أخذت جهدا من لدن السلاطين ومعهم الحرفيون حتى تظهر بصورة رائعة وجميلة من حيث الشكل، والضبط، والزخرفة، والتجليد، فكانت تعبّر هذه الأخيرة بحق عن درجة عالية من الذوق الفني والطراز المغربي الأصيل في الفترة المدروسة.

هـ- الـطـراز:

جاء في قواميس اللغة العربية أنّ الطراز هو النمط والشكل، والطراز الجيد من كل شيء، والطراز ما يُنسج من الثياب للسلطان، والطراز هو الموضع الذي تُنسج فيه الثياب الجيدة، والطرازة حرفة الطراز أو المطرز[2].

وعلى فترات التاريخ المتعاقبة يقول أحد الدارسين: بأن ولاة أمر المسلمين في المشرق والمغرب الإسلاميين كانت لهم عناية خاصة بإنشاء دور الطراز بحاضرة الملك، وهي الدور التي كان على عاتقها خياطة وحياكة الملابس التي ترتديها الطبقة الحاكمة وكبار رجال الدولة في الأوقات المختلفة وبخاصة في المناسبات[3]، وعليه كانت تُعرف هذه المعامل بدار الطراز، ويبدو أنّ السلطة المركزية بمدينة فاس خلال العهد المريني والوطاسي كانت تعمل على تشجيع صناعة النسيج والأنشطة المرتبطة بها، بالنظر إلى حاجاتها المتزايدة من الأعلام، والرايات، والكسي والأخبية، ومنسوجات أخرى، بالإضافة إلى أن الدولة المخزنية كانت في كثير من المناسبات تمنح المنسوجات كجزء من الرواتب والأعطيات للجند[4].

ذكر ابن خلدون في مقدمته أنّ الطراز من شارات الملك والسلطان، وذلك بأن ترسم أسماؤهم أو علامات تختص بهم في طرز أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج أو الإبرسيم، باستعمال خيط الذهب أو خيوط أخرى ملونة، فتتميز ثياب السلطان أو خاصته عن غيرها من الثياب والملابس[5]، ويذكر المصدر نفسه أنه أدرك بالمغرب

[1]- مُحَّد المنوني، قبس من عطاء المخطوط المغربي، ص32.
[2]- المعجم الوسيط، ص554.
[3]- أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص148.
[4]- أحمد عزاوي، مختصر في تاريخ الغرب الإسلامي، ج2، ص 140.
[5]- ابن خلدون، المقدمة، ج5، ص ص 49- 50.

الأقصى على عهد المرينيين رسما جليلا لقّنوه من دولة بني الأحمر؛ كان منقوشا على لباس السلطان المريني وأنتجته دار الطراز بمدينة فاس خلال الفترة قيد الدراسة[1].

كانت تُعرف دار الطراز على عهد الدولة المرينية كذلك باسم دار الديباج، وهي كما ذكرنا سابقا وظيفة مخزنية خاصة بالملوك، كما يُعرف الشخص الذي يشرف على هذه الدار بصاحب الطراز[2]، وكان هذا الأخير مكلفا بالنظر في أمور الصناع والحرفيين في هذه الدار، بالإضافة إلى الإشراف على المعدات التي بداخلها، ودفع مرتبات الصناع الدار المذكورة[3]، ويُفهم من كلام ابن خلدون كذلك أنّه كان يتم اختيار ناظر هذه الدار بعناية من قِبل السلطة الحاكمة، وكان لا يتولى دار الطراز إلا من حاز على ثقة السلطان أو الأمير[4].

بالنظر إلى أهمية هذه الدار في توفير المنسوجات السلطانية، حظيت هذه الأخيرة بعناية السلطة المركزية بمدينة فاس، وتبعا لذلك فمن المرجح أن تكون دار الطراز قريبة من مقر القصر السلطاني في فاس الجديد [5]، ومما يبرز نشاط دار الطراز بالمدينة نفسها أنّ سلاطين الدولة المرينية كثيرا ما كانوا يرسلون ثيابا وملابس ملوكية؛ إلى نظرائهم من الملوك والسلاطين في بلاد المغرب والمشرق الإسلاميين، حيث كانت تشتمل هدية السلطان أبي الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) لملك مصر، الناصر مُحَّد ابن قلاوون، على الثياب، والحلل المرموقة المذهبية، والأنساق المذهبة، وغيرها حسب رواية ابن مرزوق[6]، ولعل في هذه الإشارة المصدرية ما يقيم الدليل على النشاط الذي كانت تعرفه دار الطراز بفاس في الفترة المرينية.

لقد استمر نشاط دار الطراز بمدينة فاس الجديد إلى أن أتى حريق على هذه الدار خلال عهد المرينيين، فالتهم من الحرير، والأثواب، وآلات النسج، وضخام المناول، وألواح الرسوم، وجبال التمويج، وعقار الصبغ، وغزل

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج5، ص 50. وتضمينا لما ورد في المتن، احتوت بعض المصنفات الأدبية على إشارات عابرة بخصوص دار الطراز والعمل فيها، حيث وجدنا ما نصه: "وإلى ولاة الأطراف بأن يجروا الاستعمال في جميع المناسج على أتم النيقة (الجودة)، وأسلم الطريقة، وأحكم الصنعة، وأثبت الصحة، وأن يثبتوا اسم أمير المؤمنين على طرز الكسا والفروش والأعلام والبنود". انظر: الصابي ابن زهرون، المصدر السابق، ص 96.

[2]- مُحَّد حجاج الطويل، دار الطراز، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المملكة المغربية 2000، ج12، ص ص 3928- 3929.

[3]- ابن خلدون، المقدمة، ج5، ص ص 49- 50.

[4]- المصدر نفسه، ص ص 49- 50.

[5]- ودليلنا في ذلك ما ورد على لسان ابن الخطيب عندما تحدث على الحريق المهول الذي تعرضت له مدينة فاس (القرن8هـ/14م) فبعد أن يروي بأن ألسنة ألسنة اللهب بدأت بقصر أبي قير انتقلت منه إلى دار الصنعة، ثم يقول: واتصلت – أي النار – بدار **الديباج**، مما يفيد بأن هذه الأخيرة كانت تقع ضمن المجال الذي أشرنا إليه في المتن. أنظر: ابن الخطيب، نفاضة الجراب، ج2، ص 274.

[6]- ابن مرزوق، المسند، ص ص 475- 476.

الذهب مالا يأخذه الوصف[1]، وبالنظر إلى قلة الإشارات المصدرية، فإننا لا نعلم إن كان قد تم تجديد وإصلاح هذه الدار في الفترات اللاحقة أو أنّها استُبدلت بدار أخرى.

بعد أن استعرضنا جهود الحرفيين والصناع فيما يخص المجال الحرفي الذي كان يخدم الدولة المخزنية في المقام الأول، يتبين لنا ما يلي:

خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م)، تمكّن الحرفيون بمدينة فاس من توظيف مهاراتهم وخبرتهم في تقوية الجانب العسكري للدولة، حيث استطاعوا صنع أسلحة متنوعة وذات فعالية فائقة، مثل المنجنيق، وتوصلوا أيضا إلى استعمال البارود في فترة متأخرة نسبيا، فكان لذلك أثر إيجابي في التفوق الذي أحرزه الجيش خلال الفترة موضوع الدراسة في بلاد المغرب والأندلس، على الأقل في العصر الذهبي للدولة المرينية، إذ لا يمكن أن نغفل عن مساهمة الحرفيين في هذا الأمر، كما يرجع الفضل في تقوية المدينة وحصانتها إلى جهود البنائين بالدرجة الأولى، وعليه فقد بقيت فاس حصنا منيعا في وجه التهديدات الداخلية، خاصة من قبائل المغرب، وفي الوقت نفسه يمكن القول أنّ المعمار المريني قد أبان عن لمسة فنية ومعمارية تشهد عليها مخلفات هذه الفترة في مرحلتها المرينية.

وفي نفس السياق مع ما تم إنجازه في الميدان المعماري، خاصة في الفترة المرينية، يقول أحد المهتمين بهذا الخصوص بأنّ لا أحد ينكر الحضور الفعال لليد العاملة الأندلسية؛ في الأنشطة الحرفية بالمغرب الأقصى على فترات مختلفة من تاريخ المغرب، خاصة في مجال البناء والعمارة، وفي هذا الشأن يعتقد الكاتب المذكور أنّ الفضل في تشييد الكثير من المنشآت المعمارية بالأندلس، خلال فترتي الموحدين والمرينيين، يرجع إلى عرفاء البناء الذين تم استقدامهم من بلاد المغرب الأقصى، وهو الأمر الذي يعطي انطباعا بأنّ البنائين المغاربة قد استوعبوا جيدا أصول الحرفة وتقنياتها، بل وأبدعوا في ذلك[2].

كان على الحرفيين بدار الضرب بمدينة فاس توفير النقد تماشيا مع الحركة الاقتصادية التي عرفتها المدينة في الفترة قيد الدراسة، وقد حظيت النقود المرينية على وجه الخصوص بمكانة وقيمة كبيرة في المعاملات التجارية مع دول أوربا، وبالرغم من انتشار تزييف النقود في بعض الفترات الصعبة إلا أنّه يلاحظ بأنّ الدولة المركزية لم تكن لتسمح بتداول النقد المزيف، حيث منعت في هذا الصدد كل الحرفيين الذين يثبت تورطهم في ذلك.

---

[1]- ابن الخطيب، لسان الدين، نفاضة الجراب في علالة الإغتراب، ، ج2، ص273. على مدار هذه الدراسة، كنا دائما ما نشير إلى أن اليد العاملة الأندلسية لها الفضل الكبير على نظيرتها المحلية، لكن هذا لم يمنع من حصول ملكة التعلم واستحكامها، والنضج الذي وصل إليه الحرفيون بفاس.

[2]- أحمد عزاوي، مختصر في تاريخ الغرب، ج2، ص ص 139- 140.

شهد النسيج الحضري بفاس المرينية والوطاسية أعمالا كثيرة ومتنوعة قام بها سلاطين الدولة لفائدة المجتمع، حيث كان يحظى تخطيط الشوارع والطرق بأولوية هامة في المشاريع السلطانية، باعتبارها شريان الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة، وقد أنشأ السلاطين الكثير من السقايات التي أبدع الحرفيون في زخرفتها وتزيينها؛ لفائدة عناصر المجتمع بالمدينة وتلبية ضروريات العيش اليومية.

اهتم سلاطين الدولة بمدينة فاس بحرفة الوراقة والأنشطة المرتبطة بها، مما يظهر عنايتهم بخدمة العلم، وفي هذا الصدد قام بعض سلاطين الدولة بخط العديد من النسخ من القرآن الكريم، وصحيح البخاري، ومصنفات أخرى، ثم تولى المختصون في الزخرفة والتجليد تزويق هذه الكتب التي تم تحبيس الكثير منها على الأماكن المقدسة في المشرق، أو لفائدة الخزانات التي كانت تحتضنها المعالم الوقفية بالمدينة.

اجتهد الحرفيون بدار الطراز بفاس في توفير الألبسة التي كان يرتديها سلاطين الدولة والمقربون منهم، ولعل ما يظهر العمل الكبير والجيد الذي قامت به هذه الدار؛ هو تلك المنسوجات التي بعث بها سلاطين فاس لنظرائهم في المغرب والمشرق، والتي تحدثت المصنفات التاريخية عن قيمتها وجودتها، مما يعطي الدليل على الحضور البارز للحرفيين في الحياة العامة وجوانبها المختلفة.

لقد سبق وأن ذكرنا بأنّ الدولة المخزنية بمدينة فاس كانت هي الطرف الرئيسي والفعال في الحرف والصنائع المرتبطة بالدولة، من خلال عملية الإشراف، والتأطير، والتمويل، ولعل هذا الأمر هو ما كان يشكل عاملا مهما في انتعاش المجال الحرفي الذي يدخل ضمن اهتماماتها.

يبقى لنا أن نشير في هذا الصدد إلى أنّ الكثير من المعالم الحيوية لمدينة فاس قد تعرضت للهدم والتخريب، أولا بسبب المجاعة التي ألمت بها، وثانيا بسبب الفتنة التي حدثت أواخر العهد الموحدي في الفترة الممتدة من 618هـ/1221م إلى 637هـ/1239م، ومع قيام الدولة المرينية، شرعت هذه الأخيرة في إعادة بناء وإصلاح ما تعرّض للهدم والتخريب خلال الفترة السابقة، مستعينة في ذلك بالبنائين[1].

[1]– ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص 49.

الفصل الثاني

الحرف والصنائع الوقفية

في هذا الفصل من الدراسة، سنتطرق إلى الحركة العمرانية التي شهدتها مدينة فاس خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م)؛ لكن في الشق الخاص بالمنشآت ذات الطابع الوقفي من مساجد، ومدارس، وزوايا، ومارستانات، وكذا مجموع الأنشطة الحرفية التي ارتبطت بالمعالم المذكورة وكانت تخدمها في المقام الأول، وبما أن المدينة المذكورة تحتل مكانة روحية وعلمية – مقارنة بالمدن الاخرى — عند العامة، فقد شملتها عناية السلاطين باهتام بارز في ميدان البناء والتشييد، خاصة وأن جامع القرويين يمثل مكونا رئيسا داخل المدينة في مجال التخطيط الذي استهدف باقي المنشآت الأخرى.

سيلاحظ الدارس أنّ البنائين بمدينة فاس، في الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م)، سيتمكنون من تشييد معالم وقفية من مساجد، ومدارس، وزوايا، ومارستانات، وفي الوقت نفسه ستكون السلطة المركزية بالمدينة مجبرة في كثير من الأحيان ولظروف خاصة على بناء وترميم التكوينات المعمارية المذكورة؛ التي تعرضت للهدم أو التخريب بسبب عوامل طبيعية أو بشرية.

وبما أنّ بعض المعالم الوقفية كانت تحتاج إلى الزخرفة، فقد صدرت الأوامر السلطانية للمزخرفين بضرورة العمل على تزيين المعالم المذكورة بما يتناسب ووظيفتها، فكان أن تمت الأشغال على مستوى التكوينات المعمارية من مآذن، وجدران، وأعمدة، وأروقة، ومداخل، وأرضيات، أين تم استخدام عدة مواد، أهمها الجبس، والزليج، والرخام، والخشب، والحجارة.

وبعدما انتهت أشغال البناء والزخرفة بالمعالم المذكورة، كان من واجب السلطة الحاكمة بالمدينة أن تعمل على تجهيز هذه الأخيرة بما يلزم من وسائل ومعدات تتمثل أساسا في الإنارة، والمنابر، والكراسي، والخزانات، وتوصيل الماء إليها، وتقييد بعض الأفراد ممن يقومون بخدمة المعالم الوقفية، مثل الناظر، والإمام، والمؤذن، والوقاد، والحارس، والطبيب، والطباخ، كما استفادت هذه البنايات من خدمات المؤقتين الذين صنعوا لها آلات التوقيت[1].

سيكون العمل الذي تم على مستوى المعالم الوقفية بمدينة فاس، في الفترة المدروسة، من طرف عدد من الحرفيين وبإشراف من الدولة المخزنية، في غاية الأهمية نظرا للوضعية التي أصبحت عليها المدينة خلال تلك الفترة، باعتبارها حاضرة ملك عريقة.

---

[1]– في هذا الجانب وعلى صلة بالفكرة الواردة في المتن، يطلعنا ابن القاضي المكناسي في مصدره على أن الفقيه المدرس عبد الرحمن القرموني شغل وظيفة المؤقت أي المعدل بالمدرسة المتوكلية من طالعة فاس المحروسة. انظر: جذوة الإقتباس، ج1، ص 179. وتمكن المعدل مُحَمَّد بن عمر اللخمي (ت794هـ/1392م) من صنع الرخامة التي تعرف بها أوقات الصلوات، وتم تثبيت هذه الرخامة بأعلى صومعة أحد مساجد مدينة فاس. انظر: جذوة الإقتباس، ج1، ص 238. هذه الأعمال المنجزة من طرف الحرفيين والصناع والتي ألحقت بالمعالم الوقفية بفاس، كانت تحت الإشراف المباشر للدولة المخزنية –كما هو معروف – والتي كانت حريصة –كما يظهر – على تجهيز المعالم المذكورة بما يتناسب ومكانتها عند العامة وابتغاء البر والإحسان.

أعمال البنـاء والـزخرفـة:

وهي الأنشطة الحرفية المختلفة التي تشمل في المقام الأول تخطيط وبناء المعالم الوقفية من مساجد، ومدارس، وزوايا، ومارستانات بمدينة فاس في الفترة قيد الدراسة، ويندرج تحت هذا الموضوع أيضا تجديد بعض المعالم الوقفية العتيقة وإصلاحها، ليأتي بعد ذلك نشاط المزخرفين متمما للعمل الذي قام به حرفيو البناء.

– البنـاء:

تندرج تحت هذا العنوان جميع النشاطات والأشغال التي تمت على مستوى المعالم الوقفية من بناء، وإصلاح، وتوسعة، ذلك أنّ العديد من المعالم الوقفية بمدينة بفاس قد تعرضت إلى الهدم أو التخريب في كثير من الأوقات نتيجة عوامل طبيعية أو بشرية، لذا كان يتطلب الأمر تدخلا مستمرا من طرف الدولة المخزنية لإصلاح الضرر.

أ– الـمساجد:

في الفترة التي أصبحت فيها مدينة فاس تحت سلطة المرينيين (القرن 7هـ/13م)، تم بناء مساجد جديدة مع تجهيزها بما يناسب مكانة المسجد في قلوب العامة، وفي الوقت نفسه، دشنت السلطة الحاكمة سلسلة من الأعمال التي تخص ترميم وإصلاح بعض المساجد التي كانت تحتاج لذلك، مستعينة كما هو معروف بعدد من الحرفيين والصناع المتخصصين في العمال المرتبطة بالبناء، والزخرفة، والنجارة[1]، وسنذكر فيما يلي المساجد التي شملتها الأعمال المذكورة خلال الفترة المرينية والوطاسية:

1– الـمسجـد الجـامـع:

يعد المسجد الجامع من أهم التكوينات المعمارية ضمن النسيج الحضري بالمدينة العربية الإسلامية في المغرب أو المشرق الإسلاميين، وقد شكل هذا المسجد – على امتداد تاريخه – مظهرا من مظاهرها، وهو أول ما يتم إنشاؤه في المدينة الإسلامية، حيث يقع في وسطها، كما هو متعارف عليه، منذ فترات تاريخية سابقة تعود إلى العهد الإسلامي المبكر، كما يمثل في العادة رمزا من رموز الإيمان الروحي للمسلمين، فضلا عن وظائفه الأخرى التعليمية

[1]– على سبيل المثال، انظر إلى ما أفادنا به صاحب كتاب المسند والذي يعتبر شاهد عيان على الإنجازات المعمارية التي أنشئت في عهد السلطان أبي الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م)، حيث يذكر هذا المصدر، أن السلطان خصص مالا وفيرا للإنفاق على بناء المساجد خاصة في حاضرة ملكه مدينة فاس مثل مسجد الصفارين، ومسجد حلق النعام، بالإضافة إلى مساجد أخرى في مدن عدة مثل: المنصورة وسبتة، وطنجة، وسلا، وتازة، ومكناس، ومراكش، وتلمسان. انظر: ابن مرزوق، المسند، ص ص401- 402.

منها والسياسية، وقد انجذبت نحوه الأسواق وأقيمت حوله الدور والمساكن، واتجهت منه أيضا الشوارع التي ربطت أجزاء المدينة ببعضها البعض[1].

* جامع القرويين:

يعد جامع القرويين بفاس من أكبر المعالم الدينية الأصيلة بالمغرب الإسلامي، وقد اشتهر الجامع بدوره الثقافي والفكري لاحتضانه جامعة القرويين التي تعد بدورها من أقدم المراكز التعليمية في العالم الإسلامي، ويعود تأسيس جامع القرويين بمدينة بفاس إلى فترة حكم الأدارسة للمغرب الأقصى، وقد بدأ العمل في حفر أساسه منذ سنة 245هـ/859م، بعد أن قامت امرأة من القيروان بشراء الأرض التي بُني عليها المسجد ودفعت من مالها الخاص لبناء هذا المعلم، وتدعى هذه المرأة: فاطمة وتُكنّى بأم البنين بنت مُحمّد الفهري القيرواني، وفي ذلك يقول الجزنائي: أنه لما كثر الواردون عليها – يقصد فاس – في أيام الأمير يحي بن مُحمَّد بن إدريس (234- 249هـ/848- 863م)، كان ممن قدم عليها من القيروان مُحمَّد بن عبد الله الفهري القروي، ونزل بعدوة القرويين مع أهل بلده الذين وفدوا معه، فمات وترك بنتين وهما: فاطمة المدعوة بأم البنين ومريم، وتحصل لهما بالميراث مال كثير طيب، ورغبتا أن تصرفاه في وجوه من البر، فعلمتا أنّ الناس قد احتاجوا لبناء جامع كبير في كل عدوة من فاس لضيق الجامعين المذكورين، فشرعت فاطمة في بناء جامع عدوة القرويين، ومريم في بناء جامع الأندلسيين[2]، ولعل في هذه الإفادة المصدرية ما يفيد بأن المسجد الجامع بالمدينة كان أول مكون معماري تتجه إليه الأنظار بالبناء والتشييد.

كانت مساحة هذا المسجد صغيرة في بداية الأمر – أي حوالي القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي، تاريخ تأسيسه كما هو معروف – لكنه شهد تعديلات كثيرة مع مرور الوقت وتعاقب الفترات التاريخية؛ مست على الخصوص عمليات البناء، والزخرفة، والتجهيز أيضا، حيث شهد هذا الجامع أهم وأضخم توسعة له خلال العهد المرابطي (430-541هـ/1038- 1156م)، والتي لا يزال يحتفظ بها لحد الآن، وعندما حكم الموحدون المغرب الأقصى (541- 668هـ/1156- 1269م)، قاموا بتشييد المستودع بالركن الشمالي الشرقي للجامع، وأقاموا الخصة الحسناء العجيبة المنظر[3].

---

[1]- خالص حسني الأشعب وإياد عاشور الطائي، تخطيط المدن في المغرب العربي (دراسة في الأصالة والتأصيل) مجلة المورد، العدد3- الجمهورية العراقية 1998، ص 100.

[2]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 45.

[3]- الحاج موسى عوني، القرويين، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا – المغرب 2004، ج19،ص ص 6625 – 6626.

بدأ العمل على ترميم الحائط الشرقي وإصلاحه سنة 682هـ/1283م في عهد السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني (656- 685هـ/1258- 1286م)، بعدما أشار عليه بذلك والي مدينة فاس وقتئذ أبو عبد الله الحدودي، وامتدت عملية الإصلاح والترميم هذه كذلك إلى الحائط الجوفي للمسجد[1]، وقد تم هذا العمل الأخير على يد قاضيه بالمدينة الفقيه أبي غالب بن القاضي أبي عبد الرحمان المغيلي حوالي سنة 696هـ/1296م[2].

وفي سنة 687هـ/1288م، بدأت الأشغال لصنع عنزة للمسجد الجامع بالقرويين، وتولى صنع هذه العنزة الفقيه قاضي الجماعة بمدينة فاس وخطيبها مُحَمَّد بن أيوب أبي النصر، حيث انتهت الأشغال المذكورة في حدود سنة 689هـ/1290م[3]، وتميزت هذه العنزة بغرابة الصنعة، ونفاسة الصبغة، وإتقان الإلصاق، ودقة الخرط والنقش، وجلالة الإحكام ما يقضي بالعجب ويطرح الإعجاز[4]. وتفيد العبارة الأخيرة بأنّ الأعمال التي أُنْجِزَتْ في إطار البناء أو الإصلاح كانت مدروسة، حيث تمت تحت إشراف حرفيين متخصصين في أعمال كثيرة تتجاوز البناء إلى أنشطة أخرى لها علاقة بالزخرفة والنجارة، وهي الأعمال التي تكشف عن ذوق فني وطراز رفيع من لدن المعمار المريني.

وفي سنة 688هـ/1289م بدأ العمل على تبييض الصومعة بمادتي الجبس والجير، وقد تم وضع مسامير كبيرة عليها لتثبيت التلبيس والبناء[5]، الأمر الذي تم القيام به في عهد يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريني (685-706هـ/1286-1307م)، وبمشورة من الفقيه الخطيب مُحَمَّد بن أبي الصبر (تـ706هـ/1306م) إمام جامع القرويين، وفي السنة الموالية، أي 689هـ/1290م، استحدث المعمار المريني بابين في المسجد المذكور، أحدهما باب القبلة والآخر باب الجوف، وكذلك الباب الكبير المدرج الذي بالقبلة، الذي أحدثه وبناه الفقيه علي بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الحدودي أيام ولايته على مدينة فاس، كما تم وضع باب آخر يُعرف بباب حفاء، لكن يبدو أنّ السلطان المريني يوسف بن يعقوب لم يكن موافقا على هذه الأشغال، لأنه لم ير لها ضرورة وفائدة، إضافة إلى أنه لم يُسْتَأْذَنْ شخصيا في هذه الزيادات، الأمر الذي دفعه إلى القيام بسد الباب[6]، وهو ما يُظْهِرُ مدى حرص السلاطين المرينيين

---

[1]- ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص ص 68- 69.

[2]- ابن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس، ج1، ص74. بالنسبة لتمويل ترميم وإصلاح الجدار الشرقي من جامع القرويين، وبعض الزيادات الأخرى فقد كان من مال الكفار، حيث تذكر المصادر التاريخية ما يلي: وأنفق فيه من مال الجزية والأعشار (بالنسبة للجدار الشرقي) وأصلح فيه أيضا الحائط الجوفي من حد الساباط الفاصل بينه وبين الدار الموقفة لسكنى أيمته إلى حد باب الصفر الذي هناك، وذلك في إيالة مولانا أمير المسلمين أبي يعقوب رحمه الله (685-706هـ/1286-1307م)، وأنفق فيه خلخال ذهب صار له من مال غنائم الروم. أنظر: الجزنائي، المصدر السابق، ص ص 73 – 74.

[3]- ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص 65.

[4]- ابن القاضي المكناسي، جذوة الإقتباس، ج1، ص73.

[5]- ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص 57.

[6]- المصدر نفسه، ص 66. وعلى صلة بالموضوع، يذكر عبد الهادي التازي، أن الوالي عبد الكريم الحدودي لما انتهى من إحداث الباب المذكور لم يلق هذا العمل استحسان السلطان، وقام هذا الأخير بإقصائه من عمله، وأمر بغلق الباب حتى ينظر هو فيه، لكن يظهر أنه غفل عنه وبقي مغلقا إلى أواخر عهد=

على ألا تتم الإضافات والزيادات في المعالم الوقفية – وخاصة المسجد الجامع بالقرويين – إلا بموافقة السلطان نفسه، كما يجب أن تكون أعمال التجديد أو الترميم مدروسة وذات جدوى.

تذكر المادة المصدرية، أن الدولة المخزنية بمدينة فاس عينت أحمد بن الشيخ اللمطي (ت928هـ/1522) ناظر أحباس جامع القرويين، وهذا الأخير حسب المصدر المذكور كان عارفا بأحوال الدفاتر ماهرا فيها[1].

بالإضافة إلى ما تم انجازه من تكوينات معمارية مختلفة، لم يغفل سلاطين الدولة الوطاسية من جهتهم عن الاعتناء بجامع القرويين رغم قِصَرِ فترة حكمهم للمغرب الأقصى، ويظهر ذلك من خلال ترميم بعض أجزائه وتشييد مصرية لتكون سكنى إمام المسجد، إذ كانت تقع هذه الأخيرة خلف الركن الجنوبي الشرقي للجامع المذكور[2]، ويمكن تفسير الأعمال القليلة في عهد الوطاسيين بالنسبة للمسجد المذكور في أنه لم يكن في حاجة إلى توسعة.

*** جامع الأندلس:**

بُنِيَ هذا المسجد في حدود سنة 245هـ/859م على يد مريم بنت مُحَّد بن عبد الله الفهري، وحسب رواية الجزنائي فقد سُمِّيَ بجامع الأندلسيين لأنّ الإمام إدريس بن إدريس (177- 213هـ/793- 828م)؛ لما جاءه وفد من أهل جزيرة الأندلس كان قد أنزلهم بالعدوة الشرقية من مدينة فاس، فسُميت بذلك عدوة الأندلسيين، فلما أسس جامعها – وكان ممن أعان على بنائه جملة من الأندلسيين الساكنين هناك – سُمي بجامع الأندلسيين[3].

وحين انتهت أشغال البناء بالمعلم المذكور، أقبل الناس عليه واهتموا به، إلا أنه لم يصبح مسجدا جامعا تُقَامُ فيه الخطبة إلا في أيام الزناتيين والموالين للأمويين بالأندلس سنة 345هـ/956م، بعد مائة عام من تأسيسه، وعندما وقعت مدينة فاس تحت سيطرة المرابطين حوالي سنة 462هـ/1069م، انصبّ اهتمام يوسف بن تاشفين (453- 500هـ/1061- 1106م) على مسجد القرويين، في حين فقد جامع الأندلس تلك المكانة التي كان عليها قبل هذا التاريخ، ذلك أنّ جهود المرابطين في المدينة كانت تهدف إلى زرع الوحدة والتآلف بين العدوتين، لذا يلاحَظ أنّ أول عمل قام به المرابطون هو هدم السور الذي كان يفصل بين المدينتين، ومن ثمة توجيه سكان المدينة إلى جامع واحد، ألا وهو جامع القرويين، وفي أيام الموحدين، أمر الخليفة الناصر سنة 604هـ/1207م ببناء دار

= بني مرين. أنظر: عبد الهادي التازي، جامع القرويين (المسجد والجامعة بمدينة فاس)، الطبعة الثانية، دار نشر المعرفة، الرباط- المغرب 2000، ج2، ص ص 318 – 319.

[1]- ابن القاضي المكناسي، جذوة الإقتباس، ج1، ص133.

[2]- الحاج موسى عوني، المرجع السابق، ص ص 6625 – 6626.

[3]- الجزنائي، المصدر السابق، ص92.

للوضوء والسقاية بمحاذاة المسجد المذكور، حيث جُلِبَ إليها الماء من العين التي كانت خارج باب الحديد، كما أمر ببناء الباب الكبير المدرج الذي يقع بحصن الجامع وأنفق عليه من بيت المال[1].

تعرضت مدينة فاس إلى سيل عظيم سنة 626هـ/1228م، أدى إلى تهديم بعض الأجزاء من جامع الأندلس، حيث خرّب هذا السيل ثلاث بلاطات من المسجد، بالإضافة إلى التخريب الذي تعرضت له الدُّور والفنادق المتواجدة بالمدينة، ولم تتمكن دولة الموحدين من إصلاح ما تهدم من المسجد المذكور بسبب الأزمة الخانقة التي كانت تعيشها مطلع القرن 7هـ/13م، والتي مست جوانب متعددة من مفاصل الدولة، وأثرت بالتالي على حركة البناء التي شهدت ركودا وتراجعا وقتئذ[2].

ولم يزل هذا الجامع على حاله إلى أن اعتل سقفه وجملة من صواريه، فقام خطيب الجامع، وهو مُحَمَّد بن أبي القاسم إلى السلطان أبي يعقوب المريني (656- 685هـ/1258- 1286م)، بإبلاغ هذا الأخير بالأمر، فأصدر السلطان المذكور أوامره بالبدء في إصلاح ما تخرّب من سقف المسجد سنة 695هـ/1295م[3]، ومن أهم الإضافات المرينية كذلك إنشاء البيت المؤقت المتكئ على الواجهة الجنوبية الشرقية للصومعة والسقاية الجميلة التي تزين الصحن، بالإضافة إلى المكتبة التي استُحدثت يسار المحراب، وهي زيادات تمت في عهد السلطان أبي سعيد عثمان بن أبي العباس (800- 823هـ/1398- 1420م) سنة 816هـ/1415م[4].

كانت هذه لمحة عامة وموجزة عن الأعمال والأنشطة التي مست المساجد الجامعة بمدينة فاس في الفترة المدروسة، حيث يبدو أنّ جهود المرينيين في الاعتناء بالمساجد المذكورة كانت أكبر بكثير من أعمال الوطاسيين؛ الذين اقتصرت جهودهم القليلة على بعض الترميمات الشكلية.

2- المساجد الراتبة:

وهي المساجد التي كانت تقام فيها الصلوات الخمس، وكان ينتشر معظمها في أحياء مدينة فاس، وتذكر المصادر التاريخية أنّ مدينة فاس بلغت مرحلة متقدمة في مجالي البناء والرفاهية – على عهد المرابطين والموحدين – لم تبلغها أي مدينة أخرى من مدن المغرب الإسلامي، كما تذكر المصادر ذاتها أنّ المدينة كانت تتوفر على حوالي سبعمائة وخمس وثمانين مسجدا، وأما اليوم – أي أواخر القرن 10هـ/16م وبداية القرن 11هـ/17م – فقد ارتفع

---

[1]- مُحَمَّد عبد العزيز الدباغ، جامع الأندلس بفاس، مجلة دعوة الحق، العدد الأول، السنة السادسة/ أكتوبر 1962، وزارة عموم الأوقاف، الرباط- المغرب 1962، ص ص 16- 17.

[2]- المرجع نفسه، ص 17.

[3]- الجزنائي، المصدر السابق، ص93، ابن القاضي المكناسي، جذوة الإقتباس، ج1، ص ص 78- 79.

[4]- عبد العزيز توري، جامع الأندلس، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1991، ج3، ص ص 822- 823.

العدد زاد بكثير عما كان عليه، وهذا فقط بمدينة فاس القديمة، أما فيما يخص فاس الجديد، يبدو أنّ مرافقها ومكوناتها المعمارية ذات الطابع الديني، والاجتماعي، والاقتصادي كانت كثيرة لدرجة لا تحصى[1].

*** مسجـد الشرفـاء:**

يعود تاريخ بناء المسجد إلى عهد الأدارسة (172- 375هـ/788- 985م)، ولم يزل هذا الأخير على ما بناه المولى إدريس، حيث لم تتم فيه أية زيادة منذ ذلك الوقت إلى غاية حكم المرينيين لمدينة فاس، إذ قاموا بإصلاح سقفه وجدرانه، وأُنْتُدِبَ لبنائه الفقيه الحاج المبارك شعيب بن الفقيه الحاج مُحَّد بن أبي مدين، فشرع في بنائه وردّه على ما كان عليه من غير زيادة ولا نقصان، وكان ذلك حوالي سنة 708هـ/1308م[2].

*** مسـجد ابـن بـرقـوقـة والسمـاريـن:**

جاء في كتاب روض القرطاس أنّ مدينة فاس تعرضت لسيل عظيم حوالي سنة 725هـ/1324م، مما أدى إلى تخريب العديد من مرافق المدينة ومنشآتها المعمارية، مثل القناطر، والدُّور، والحوانيت، وسور المدينة، والأفران، وكان من جملة ما تهدّم من أثر السيل خمس مساجد، وعليه فقد تقرر إصلاح وبناء ما أتلفه السيل بأمر من السلطان المريني أبي سعيد عثمان بن يعقوب (710-731هـ/1309-1331م)، فتمت مباشرة العمل بإعادة بناء جامع ابن برقوقة وجامع السمارين سنة 725هـ/1325م[3]، ويلاحظ في هذا الصدد أن الدولة المخزنية بفاس كانت الجهة المعنية بعملية البناء والإصلاح كلما دعت الحاجة إلى ذلك خاصة في الفترة المرينية والتي كانت فيها السلطة المركزية تبحث عن شرعية تسندها، كما أن الاهتمام بالمعالم الوقفية من شأنه تقدير العامة للسلطة الحاكمة.

*** مسـجد الأزهـر:**

وهو أحد المساجد التي بُنيت بمدينة فاس الجديد سنة 759هـ/1357م، حيث بناه السلطان أبو عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1358م) بالقرب من القصر الملكي، ويعتبر هذا المسجد من أجمل التكوينات المعمارية التي أنشئت في الفترة المرينية بمدينة فاس على الرغم من مساحته الصغيرة[4]، ويذكر أحد الدارسين بأن المسجد المذكور يتميز عن غيره من مساجد المدينة بمدخله الرئيسي الذي تم تشييده بالحجر المنجور والمنقوش،

[1]- ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج1، ص 51.

[2]- ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص 47.

[3]- المصدر نفسه، ص 414.

[4]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية، ج4، ص 158.

بالإضافة إلى أن هذا الأخير احتوى على بعض على المرافق التي نجدها عادة في المساجد الكبرى، وهي على وجه الخصوص الكتاب، والصومعة، وبيت المؤذن، وبيت للوضوء[1].

*** مسجد رحبة الأعواد:**

ورد ذكر هذا المسجد عند ابن القاضي في مصنفه "جذوة الاقتباس"، حيث يذكر هذا الأخير أنّ المسجد كان متواجدا بمدينة بفاس من عدوة الأندلسيين، وكان من جملة من تصدى للإقراء به الفقيه عبد الحق بن أحمد المصمودي السكتاني الذي وافته المنية سنة 955هـ/1548م بمدينة فاس[2]، ويتبين من خلال الاسم الذي حمله هذا المسجد، أنه كان يقع بالقرب من سوق أو رحبة لبيع الأعواد التي استُعملت في أغراض مختلفة.

كانت تتواجد مساجد عديدة بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة، يعود بناء البعض منها إلى الفترات التي سبقت قيام دولتي بني مرين وبني وطاس، وبالتحديد منذ بناء مدينة فاس على يد المولى إدريس، أما البعض الآخر فقد أُنْشيء بعد قيام هاتين الدولتين، ويلاحَظ في هذا الصدد أنّ سلاطين الدولة المرينية والوطاسية، ومعهم أهل الخير من أعيان المدينة والحرفيين في البناء، لم يدخروا جهدا من أجل بناء وترميم المساجد التي تعرضت للهدم أو التلف، ابتغاء الأجر والثواب عند الله تعالى.

أما بالنسبة للمواصفات العامة للعمارة المرينية فيما يخص المساجد المذكورة، فهناك من الباحثين من يرى أنه إذا كانت العمارة الموحدية بالمغرب الأقصى قد تميزت بالضخامة ونقص الزخرفة داخل بيوت الله، فقد حدث في الفترة المرينية (7- 10هـ/13- 16م) أن أصبحت العمارة والفن المرينيان أكثر دقة وجمالا، سواء تلك التي يتم إنشاؤها على الخشب أو الجلد أو الجبس[3]، وهو ما يؤشر على العمل الكبير الذي تم على أيدي البنائين بالمدينة.

ضَمَّتْ الجوامع بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة عددا من القائمين عليها وممن يتولون خدمتها، نجد في مقدمتهم إمام المسجد الذي يتولى الصلاة بالناس، كما أنّ كل ما يرتبط بهذه الوظيفة من مهام أخرى هو من صميم عمله، وقد كان هو المخوّل بالنظر في مداخيل الجامع، حيث كان يقوم بدفع أجرة الذين يخدمون الجامع مثل الوقاد،

---

[1]- عبد العزيز توري، الأزهر، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1991، ج2، ص ص 363- 364.

[2]- ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج2، ص 390. ومن المساجد الأخرى التي ذكرها المؤلف، مسجد زنقة حجامة بالقرب من جامع القرويين، وتصدى فيه لإقراء المدونة الشيخ أبو القاسم الغماري (كان حيا سنة 720هـ/1320م) ومسجد الصابرين، ومسجد الحوراء، ومسجد الصاغة، ومسجد العقبة الزرقاء، الذي أقرأ فيه ابن معاد الفلنقي اللخمي الإشبيلي. أنظر: جذوة الاقتباس، الصفحات على التوالي، 109، 243، 250، 264، 401.

[3]- أحمد عزاوي، مختصر في تاريخ الغرب الإسلامي، ج2، ص 171.

ومن يتولى حراسة الأبواب، والمؤذن، كما أن المسجد الجامع بالقرويين كان له قابض مهمته جمع الإرادات، وهذا الأخير يعمل إلى جانبه ثمانية كتاب وستة من المساعدين وظيفتهم استخلاص ثمن كراء الدور والدكاكين[1].

ب- المدارس المرينية:

قامت المدارس بدور مهم في الحركة الثقافية والفكرية بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة إلى جانب الجوامع والمساجد، وكانت تعمل بفضل ما كان يُنفق عليها من مال الوقف، بدءا من التأسيس إلى التجهيز، والصيانة، ودفع أجور الأساتذة ومنح الطلبة، وما يمكن ملاحظته في هذا الخصوص هو كثرة المدارس في الفترة المرينية[2]، وتتمثل في المؤسسات التي تم تصميمها من طرف المعمار المغربي على طراز مغربي إسلامي أصيل من حيث الهندسة والزخرفة، وقد ازدانت بنقوش بديعة وآيات بينات من الذكر الحكيم كُتبت بخط مغربي جميل، كما بلغت في جمالها المعماري مبلغا يدل على أصالة العمارة المغربية في جودة الذوق والدقة في الصنعة، وقامت هذه المدارس بالدور نفسه الذي كانت تقوم به الجوامع في تدريس مختلف العلوم وقتئذ، بالإضافة إلى تكوين الأطر التي تعتمد عليها الدولة المخزنية بمدينة فاس في مجالات عدة كالقضاء، والإدارة، والتعليم[3]، وهو الأمر الذي كنا قد أشرنا إليه بالنسبة للمدارس التلمسانية التي لم تكن تختلف عن نظيرتها في فاس من حيث الوظيفة التي أسندت إليها.

أنشأت السلطة المرينية في مدينة فاس وغيرها من المدن الأخرى مجموعة من المدارس العلمية، وقد تمثلت الدوافع الحقيقية لإنشاء هذه المدارس فيما يلي:

- الرغبة في الحصول على الثواب باعتبار المدرسة صدقة جارية مثلما تدل عليه وثيقة التحبيس.
- النهوض بالحركة الفكرية التي عرفت تدهورا واضحا إثر الاضطرابات التي تلت سقوط دولة الموحدين.

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 223، 224، 225. وفي هذا الخصوص، تذكر المادة المصدرية أنّ الدولة المخزنية بمدينة فاس قد عينت أحمد بن الشيخ اللمطي (ت928هـ/1522) ناظر أحباس جامع القرويين، وهذا الأخير - حسب المصدر المذكور -كان عارفا بأحوال الدفاتر وماهرا فيها. انظر: ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج1، ص 133.

[2]- يذكر الحسن الوزان في كتابه على سبيل المثال، أن عدد المدارس بمدينة فاس في زمانه (القرن 10هـ/16م) وصل إلى إحدى عشر مدرسة، وهي على العموم جيدة البناء كثيرة الزخرف بالزليج والخشب المنقوش، وتحتوي كل مدرسة على عدة قاعات، وهي كلها من إنشاء سلاطين الدولة المرينية. أنظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 225. فهل هذا يعني أن الوطاسيين لم تكن لهم مشاركة في بناء مدارس للطلبة في الفترة التي سيطروا فيها على المدينة؟ بالفعل لم يخلف لنا الوطاسيون مدرسة بفاس، واقتصر ذلك على مدينة سوس فقط. انظر: إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص 221- 222.

[3]- محمّد الحجوبي، الجوامع والمدارس والزوايا والخزانات التي ازدهرت بمال الوقف في المغرب، مجلة أوقاف، العدد 7، السنة الرابعة/ نوفمبر 2004، الأمانة العامة للأوقاف- الكويت 2004، ص 102.

- تدريس علوم القرآن الكريم وعلوم الدين المرتبطة بالمذهب المالكي بغرض تكوين أطر فقهية رسمية مهيأة لنشر المذهب المالكي، وكذا من أجل خدمة إيديولوجية السلطة الحاكمة التي تكفلت بتعليم هؤلاء الطلبة ورعايتهم؛ بفضل مداخيل الأوقاف المرصودة لهذا الجانب[1].

بالإضافة إلى كل ذلك، كان القصد من إنشاء هذه المدارس إيواء طلبة العلم[2]، كما كان يُستعمل البعض منها للتدريس، وكان يعمل بها ناظر تعينه السلطة الحاكمة ليتولى الإشراف على تسيير المدرسة، إلى جانب مؤذن، وبواب، وخادم[3]، حيث تمثلت مهمة هؤلاء في السهر على راحة الطلاب في المدرسة. وفيما يلي نماذج عن المدارس التي شيدها سلاطين الدولة في الفترة المدروسة:

1- مدرسة الحلفائيين:

وهي أول مدرسة بُنِيَت في عهد الدولة المرينية وكان ذلك حوالي سنة 679هـ/1280م في عهد السلطان المريني يعقوب بن عبد الحق (656- 685هـ/1258- 1286م)، وقد كان موضعها من مدينة فاس بعدوة القرويين حسب رواية ابن مرزوق التلمساني[4]، إذ شُيدت على يد قاضي المدينة آنذاك أبو أمية مفضل بن مُحَمَّد ابن الدلاي العذري العمري (تـ686هـ/1286م)، من أهل المرية من بلاد الأندلس، وهو أول من سن سنة بناء المدارس للطلبة بحاضرة فاس المرينية[5].

عرفت مدرسة الحلفائيين بأسماء متعددة، فقد أطلق عليها في البداية اسم المدرسة، حيث ذكر صاحب كتاب "الذخيرة" أنّ السلطان المريني أبا يوسف يعقوب (656- 685هـ/1258- 1286م)، عندما استتب له الأمر في المغرب الأقصى ومدينة فاس، شرع في البناء والتشييد، وتم في هذا الصدد بناء المدينة البيضاء المعروفة بفاس الجديد، ولما انتهت الأشغال بها بنى فيها الجامع الكبير ومرافق أخرى، مثل القناطر، والدروب، والسور، ثم قام بتولية الفقيه أبي أمية الدلائي قضاء مدينة فاس وأمره ببناء المدرسة لطلبة العلم، فبناها بإزاء عين قرقف من جهة قبلة جامع

---

[1]- السعيد لمليح، مؤسسة الأوقاف وأهميتها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية بمدينة فاس خلال القرن 8هـ/14م (أوقاف القرويين والمدارس التابعة لها)، مجلة دعوة الحق، العدد 363، السنة الثالثة والأربعون/ يناير 2002، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب 2002، ص ص 94- 95.

[2]- Ahmed Saleh Ettahiri, Genèse et rôle de la medersa au Maroc islamique, Bulletin D'archéologie, Tome XXII/2012, Institut National des Sciences de l'archéologie et du patrimoine, Rabat- Maroc 2012, p 266.

[3]- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص 133.

[4]- ابن مرزوق، المسند، ص ص 405- 406.

[5]- ابن القاضي المكناسي، جذوة الإقتباس، ج1، ص339.

القرويين وأسكنها بالطلبة والمقرئين، وأجرى عليهم المرتبات من الجزية التي كان يدفعها اليهود[1]. وعندما كَثُرَ عدد المدارس بفاس خلال القرن 8هـ/14م، أصبحت تُعرف بالمدرسة اليعقوبية تيمنا بالمؤسس الحقيقي لها، وهو السلطان أبو يعقوب يوسف بن عبد الحق المريني (656- 685هـ/1258- 1286م)، وعُرِفَتْ هذه المدرسة كذلك باسم الحلفاويين نسبة إلى الحي الذي كانت تتواجد فيه، كما عُرِفَتْ أيضا بالصفارين لأنّ حرفيي هذه الصنعة كانوا يتواجدون بالحي الذي احتضن المدرسة المذكورة[2].

2- مدرسة المدينة البيضاء:

بُنِيَتْ هذه المدرسة سنة 720هـ/1321م، بأمر من السلطان المريني أبي سعيد عثمان بن يعقوب (710-731هـ/1311-1331م)، بحضرته من مدينة فاس الجديد، وتفيد المادة المصدرية بأن المدروسة المذكورة بنيت بعناية كبيرة وإتقان من طرف البنائين[3].

3- مدرسة الصهريج:

شُيدت هذه المدرسة في فترة حكم السلطان أبي الحسن المريني سنة 721هـ/1321م قرب مسجد الأندلس بفاس، وقد أخذت اسمها من الصهريج المستطيل الموجود بفنائها، فبُنيت على أتم بناء، وأحسنه، وأتقنه، كما بنى السلطان حولها سقاية، ودارا للوضوء، وفندقا سكنيا للطلبة، فأنفق في ذلك أموالا كبيرة[4]،وتم ترميم هذه المدرسة وتجديدها على يد عبد الله الغالب السعدي سنة 969هـ/1562م، حيث يمتاز بناؤها بالانسجام والبساطة[5].

أما من حيث تصميم المدرسة وتخطيطها، فالظاهر أنها كانت أكثر سعة وزخرفة مقارنة بمدرسة الحلفائيين ومدرسة فاس الجديد، وفي هذا الصدد يمكن القول أنها تأثرت بتصميم سابقاتها من المدارس المرينية رغم بعض

---

[1]- ابن أبي زرع الفاسي، علي بن عبد الله، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة- المغرب 1972، ص ص 162-163. كانت أوقاف هده المدرسة تتكون من خمسة وعشرين بقعة معظمها البلايغيين والبراطايين داخل الحرم الإدريسي والباقي في خزائن دار الدبغ شوارة بحومة البليدة، كما تم تزويد المدرسة المذكورة بكتب العلم التي تسلمها السلطان أبو يوسف يعقوب (656- 685هـ/1258- 1286م) من ملك قشتالة عقب الصلح الموقع بينهما سنة 684هـ/1285م. أنظر: مُحَّد اللبار، مدرسة الصفارين، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2010، ملحق ج2، ج25، ص ص 173- 174.

[2]- الحاج موسى عوني، الحلفاويين، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2000، ج11، ص ص 3544-3545. انظر أيضا: Atallah (D), les états de l'occident, p311.

[3]- ابن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس، ج1، ص ص 411-412. ابن مرزوق، المسند، ص ص 405- 406.

[4]- ابن أبي زرع الفاسي، روض القرطاس، ص 412.

[5]- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص 134.

الاختلافات الطفيفة التي كانت تميزها، وكانت تتوفر على صحن مستطيل الشكل وتفتقد إلى صومعة مثل بعض المدارس الأخرى،كما كانت توجد بها غرف للطلبة، ونجد في اللوحة الرخامية المثبتة على المدرسة أنها كانت تحتوي على عدة مرافق، كدار أبي حباسة للشيوخ الملزمين للصلاة بجامع الأندلس والذين أتوا من فاس ونواحيها، بالإضافة إلى أنّ السلطان المريني كان قد حبس عليها عقارات متنوعة، منها العرصات، والأرحية، والحوانيت لضمان أداء وظيفتها بشكل مناسب[1].

4- مدرسة العطارين:

بُنِيَتْ هذه المدرسة في مستهل شهر شعبان سنة 723هـ/1323م خلال فترة السلطان المريني أبي سعيد عثمان (710-731هـ/1311-1331م)، وكانت تقع بالقرب من جامع القرويين، حيث تم بناؤها على يد الشيخ عبد الله بن قاسم المزوار، فكانت آية في الدهر لم يبنِ مثلها ملك قبله[2].

كانت هذه المدرسة تشرف على الزقاق التجاري الهام المعروف باسم رحبة القيس، نسبة إلى قبيلة قيس العربية التي نزلت مع المولى إدريس الثاني أيام تأسيسه لعدوة القيروانيين منذ أواخر القرن 2هـ/8م، وكانت هذه الأخيرة تتكون من طابقين يتألفان من أربع وثلاثين غرفة أُعِدَّتْ لإيواء طلبة العلم، خاصة أولئك القادمين إليها من مناطق بعيدة، وبعد انتهاء الأشغال فيها، رتب سلاطين بني مرين فقهاء يدرسون الطلبة وإماما ومؤذنا لها، بالإضافة إلى أفراد آخرين كانوا يسهرون على توفير بعض الخدمات التي يتطلبها هذا المعلم الفكري، من نظافة وإنارة وغيرها من الأمور الأخرى، وحتى تقوم هذه الأخيرة بوظيفتها على أكمل وجه تم تحبيس أملاك عديدة لفائدة المدرسة، حيث كانت هذه الأوقاف تشمل حوانيت باب السلسة، وعين علون، والجوطية القديمة، وغيرها[3].

5- مدرسة الوادي:

استمدت هذه المدرسة تسميتها من مجرى الوادي الذي كان يخترقها من الغرب إلى الشرق، والذي كان يفصل بين قاعة الصلاة والصحن، وكانت تقع هذه المدرسة غرب مدرسة الصهريج، إذ تُعتبر واحدة من المعالم الوقفية.

---

[1]- نعيمة الحضري، الصهريج، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2008، ج24/الملحق1، ص ص 205-206.

[2]- ابن أبي زرع الفاسي، روض القرطاس، ص ص 412- 413. Atallah (D), les états de l'occident, p311.

[3]- المصدر نفسه، ص ص 412- 413. أنظر أيضا: العربي أكنينج، العطارين، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا – المغرب 2003، ج18، ص 6093.

التي أُنْجِزَتْ بعدوة الأندلسيين بمدينة فاس خلال فترة السلطان أبي سعيد عثمان المريني (710-731هـ/1311-1331م)، ويبدو أنها كانت معدة لطلبة المغرب الشرقي والقادمين من مدينة تلمسان[1].

6- المدرسة المصباحية:

شُيِّدَتْ هذه المدرسة في عهد السلطان أبي الحسن المريني سنة 745هـ/ 1345م، وكانت تقع جوف جامع القرويين[2]، وقد سُميت المدرسة بهذا الاسم وعرفت بها لأن الفقيه أبا الضياء بن عبد الله اليالصوتي (تـ750هـ/1349م) كان أول من تصدى للتدريس والإقراء فيها، وتسميها حجج الوقف مدرسة الخصة لأن بيلة من المرمر الأبيض تحتل وسط فنائها؛ كان قد جلبها السلطان أبو الحسن المريني (731- 749هـ/1331-1348م) من الأندلس، ويبدو أن هذه المدرسة أصبحت مقصدا لطلبة العلم والفقهاء على حد سواء، كما كانت آية في الجمال قبل أن تتعرض للخراب فيما بعد[3].

7- المدرسة البوعنانية:

وتُعْرَفُ في بعض النصوص التاريخية بالمدرسة المتوكلية نسبة لاسم السلطان أبي عنان المريني (749-759هـ/1348- 1358م)، المتوكل على الله، وكان يهدف مؤسسها إلى تدعيم الحركة الثقافية والعلمية بمدينة فاس، وقد احتلت هذه المدرسة موقعا وسطا بين فاس الجديد والمدينة القديمة، وهناك من الدارسين من أرجع سبب تشييد هذه المدرسة إلى رغبة السلطان أبي عنان المريني في تكريم أحد قضاته بالحضرة الفاسية، وهو مُحَّد المقري التلمساني (تـ759هـ/1359م)، منشئ عقد بيعته بمدينة تلمسان خلال تواجده بها[4]، وتعد هذه البناية المعمارية نموذجا حيا للطراز المعماري المريني، والفضل في ذلك يرجع للمختصين في البناء والزخرفة.

---

[1]- مُحَّد اللبار، مدرسة الوادي، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2010، ج25، الملحق2، ص315. وبالرجوع إلى المادة الخبرية التي وردت في مصدر متزامن مع تاريخ إنشاء المدرسة المذكورة، يتبين أن الذي أنشأ المدرسة هو السلطان أبو الحسن المريني،والنص الذي بين أيدينا يقول: ثم أنشأ نفعه الله تعالى المدرسة المختلفة بالعدوة، عدوة الأندلس من فاس، وهي مدرسة الصهريج، ثم أنشأ المدرسة الكبرى، مدرسة الوادي وهي التي يشق في وسطها الوادي الأعظم بالعدوة. أنظر: ابن مرزوق، المسند، ص ص405- 406.

[2]- ابن مرزوق، المسند، ص ص 405- 406. انظر أيضا: Atallah (D), les états de l'occident, p311.

[3]- عبد الهادي التازي، جامع القرويين، ج2، ص ص 359- 360. انظر أيضا: ابن غازي، أبو عبد الله مُحَّد بن أحمد العثماني المكناسي، فهرس ابن غازي، تحقيق: مُحَّد الزاهي، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع- تونس 1984، ص 71.

[4]- مُحَّد مزين، البوعنانية بفاس، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1992، ج6، ص 1808. وقد خص الحسن الوزان في مصدره هذه المنشأة المعمارية بكثير من التفاصيل الدقيقة والمتعلقة بالبناء والزخرفة والتجهيزات التي تتوفر عليها. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 225، 226، 227. انظر أيضا: Atallah (D), les états de l'occident, p311.

بدأت أشغال البناء في المدرسة يوم 28 رمضان عام 751هـ/29 نوفمبر1351م، حيث أشرف على أشغال البناء الناظر في الحبس بالحضرة الفاسية أبو الحسن ابن أحمد بن الأشقر، وانتهت أعمال البناء بالمدرسة المذكورة في أواخر شهر شعبان عام 756هـ/ 8 سبتمبر 1355م، بعد ما صُرفت أموال طائلة في بنائها. بعد ذلك أوقف عليها السلطان المذكور عددا من الحمامات، والأرحية، والأفران، والحوانيت، كما هو الشأن بالنسبة لباقي المعالم الوقفية الموجودة بالمدينة؛ تسهيلا لأداء وظيفتها العلمية على أحسن ما يرام[1]، وحسب رواية ابن القاضي فقد تم تعيين عبد الرحمن بن مُحَمَّد الزواري خطيبا بالمدرسة المذكورة[2]، وهو نفس العمل الذي تم بالمدارس التي شيدها سلاطين الدولة الزيانية بتلمسان بحيث لم يدخر هؤلاء السلاطين جهدا في بناء المدارس وتزيينها.

8- مدرسة اللبادين:

يعتقد كثير من الدارسين أنّ هذه المدرسة قد أنشئت في فترة السلطان أبي يوسف يعقوب المريني (656-685هـ/1258- 1286م)، أو أنّها من بناء أحد خلفائه، وقد تعرضت هذه المدرسة للهدم من طرف المولى الرشيد العلوي، ويبدو أنّ هذه الأخيرة كانت تحتل موقعا بعدوة القرويين من مدينة فاس، وفي السياق ذاته هناك من الباحثين من يرى أنها كانت تتواجد بمدخل شارع القطانين من جهة الشماعين، وهناك رأي آخر يشير إلى تواجدها في زنقة اللبادين القديمة المعروفة اليوم باسم زنقة بوعقدة بأعلى رأس التيالين، ومن المرجح أنّ الرأي الثاني هو الأقرب إلى الواقع، حسبما يضيفه أحد الدارسين[3].

اشتملت كل هذه المدارس، حسب رواية ابن مرزوق، على المباني العجيبة، والصنائع الغريبة، والمصانع العديدة، والاحتفال في البناء، والنقش، والجبس، والفرش[4]، أما فيما يتعلق بتخطيط العمائر الدينية من مساجد ومدارس في مدينة فاس على عهد المرينيين، تكشف المساقط الأفقية لهذه المعالم الوقفية اختلاف تخطيطها المعماري عن تخطيط المساجد الموحدية التي سبقتها، وكذا اختلاف هذا التخطيط تماما عن التخطيط المعماري للمساجد التي شُيّدت على يد كل من الدولة الحفصية بالمغرب الأدنى والزيانية بالمغرب الأوسط[5].

[1]- مُحَمَّد مزين، المرجع السابق، ص 1808.

[2]- ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج2، ص 405.

[3]- مُحَمَّد اللبار، مدرسة اللبادين، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2010، ملحق 2، ج25، ص ص 259-260.

[4]- ابن مرزوق، المسند، ص ص 405- 406.

[5]- مُحَمَّد السيد أبو رحاب، ملامح التخطيط العمائر الدينية المرينية بالمغرب الأقصى ومدينة تلمسان بالمغرب الأوسط، دراسة آثارية مقارنة ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان، أيام 3- 4- 5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011- الجزائر2011، ج1، ص138.

وفي ذات السياق مع أشغال البناء التي تمت على مستوى المدارس المذكورة، سيلاحظ الدارس أنّ هذه الأخيرة كانت في الأصل عبارة عن مبان متنوعة الأهداف، فإلى جانب كونها مراكز للتعليم وتكوين الأطر الرسمية للدولة، كانت تمثل من جهة أخرى إحدى التكوينات المعمارية بالنظر إلى ما كانت تتوفر عليه من مرافق اجتماعية تدخل في إطار الحياة الدينية والمدنية[1]، حيث كانت تتوفر على طابق أو طابقين توجد بداخلها بيوت سكن الطلبة، بالإضافة إلى صحن أو فناء في وسط المدرسة، وقاعة للصلاة، ودار للوضوء، وخزانة للكتب، وكان لبعض المدارس التي أنشئت في الفترة المدروسة بفاس صومعة ومنبر، مثل المدرسة المتوكلية، كما انفردت مدرسة النحاسين والبوعنانية بتواجد منارة في كل منهما[2]، وفي هذا السياق، فإن إجراء مقارنة بسيطة بين المدارس التي أنشئت بفاس المرينية ونظيرتها بتلمسان الزيانية – من حيث التصميم – فيبدو بأن هناك تشابه كبير.

تأسيسا على ما سبق ذكره، يمكن القول أنّ المدارس التي أنشئت في الفترة المرينية تُعتبر في الأصل وثائق تاريخية من الطراز الأول؛ للدلالة على معالم الحضارة المغربية في مجال العمارة المدنية من حيث التصميم والهندسة، كما أنها تعكس حاجات العصر العلمية والاجتماعية، بالإضافة إلى نوعية الفنون الزخرفية للطراز المغربي الأندلسي والذي ظهر تأثيره بشكل واضح في البنايات التي أنجزت بالمدينة، ولا زالت هذه المنشآت العلمية والمعمارية تحتفظ بكثير من القيم الجمالية والفنية إلى غاية الوقت الحاضر، ولعل في ذلك إشارة واضحة لما بذله جمهور الحرفيين والصناع المتخصصين في البناء والزخرفة وبتوجيه من الدولة المخزنية؛ التي مولت هذه المعالم الوقفية وأشرفت عليها بمعية مؤسسة الأوقاف، وعليه فقد استطاع هؤلاء الحرفيون أن يُنْجِزُوا أعمالا جليلة في منتهى الروعة، إذ لا تزال هذه المباني تشهد على براعة المعمار المريني إلى يومنا هذا[3].

ج– الزوايـا:

الزاوية مكان مُعد للعبادة وإيواء الواردين وأبناء السبيل وإطعامهم، وكانت تسمى في المشرق بالخانقاه، وقد بدأ عدد الزوايا في بلاد المغرب الإسلامي في الازدياد بشكل واضح منذ القرن 7هـ/13م؛ بالنظر إلى تزايد أعداد المتصوفة والصالحين الذين أصبحت لهم مكانة وحضور في المجتمع خلال هذه الفترة، وكانت الزوايا تُعرف كذلك بالربط، حيث يبدو أنّ الرباط أصل الزاوية وأسبق منها في الظهور، وكلاهما معد للعبادة، مع الإقامة والجهاد بالنسبة

[1]– عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية، ج4، ص 207.
[2]– لوتورنو، المرجع السابق، ص 44.
[3]– عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية، ج4، ص 218.

للرباط، والإطعام في الزاوية[1]، وتذكر المصادر التاريخية من بين سلاطين المغرب الذين أظهروا اهتماما كبيرا بالزوايا أبا عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1358م)، حيث يذكر ابن بطوطة ما نصه: "وما أمر به من عمارة الزوايا بجميع بلاده لإطعام الطعام للوارد والصادر، فذلك ما لم يفعله أحد من الملوك غير السلطان أتابك أحمد، وقد زاد عليه مولانا أيده الله بالتصدق على المساكين بالطعام كل يوم، والتصدق بالزرع على المستترين من أهل البيوت"[2]، ولعل في اهتمام السلاطين بالزوايا وتعميرها ما يدل على حرص هؤلاء على التقرب من المتصوفة والأولياء الصالحين ونيل البركة منهم، وفي الوقت نفسه رعاية الحركة العلمية.

أما بالنسبة لتاريخ ظهور الزاوية في بلاد المغرب الأقصى، فهناك من الباحثين من يعتقد أنّ الزاوية قد ظهرت خلال القرن السابع الهجري (13م) تحديدا، بعدما اختفى مصطلح الرباط، ويُعْزَى ذلك إلى انتعاش المذهب السني بالمغرب على العهد المريني وتراجع عمليات الجهاد للدفاع عن دار الإسلام في الأندلس، ويمكن القول أنّ الزاوية قد ورثت عن الرباط دوره في التعليم، وعليه يظهر أن الزاوية –كمنشأة معمارية— كانت تطلق في الغالب على أماكن أعدها المخزن لإطعام الواردين والقاصدين وتضييفهم بضواحي المدن أو في الخلوات، وعلى هذا الأساس، كانت تعرف أيضا بدار الضيافة، وقد استفادت هذه الأخيرة من الأحباس المختلفة كما هو الحال بالنسبة للتكوينات المعمارية الأخرى من مساجد ومدارس ومارستانات[3].

أنشأ السلطان أبو عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1358م) الزاوية المتوكلية حوالي سنة 754هـ/1353م؛ على الضفة الشمالية لوادي الجواهر في مواجهة فاس الجديد، وجاء في كتاب "فيض العباب" – الذي وصف هذه الزاوية وصفا دقيقا – أنها كانت أعجوبة المشرق والمغرب، وكانت تتوفر على عدة مرافق ملحقة بها، مثل مسجد، وقبة، وصهريج ماء، وكان في كل ركن من أركانها باب يشرع إلى دار بديعة البناء، متناسبة الأجزاء،

---

[1]– محمد حجي، الزاوية، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2001، ج14، ص4602. وعلى صلة بمضمون الفكرة، يقول أحد الباحثين: أما في المغرب، فإن مصطلح الزاوية لم يكن شائعا عند المغاربة قبل القرن 7هـ/13م، وعليه سيكون ميلاد الزاوية بالمغرب مرتبطا بالفترة المرينية، ويرجع الاهتمام بإنشاء الزوايا على عهد المرينيين إلى تلك الحركة النشيطة التي طبعت معالم الحياة الثقافية في عهدهم خاصة ما تعلق بالجانب الروحي (التصوف) مما جعلها – هي الأخرى – مراكز تعليمية إلى جانب وظيفتها الاجتماعية والخيرية، ويبدو أن بعضا منها بدأ يتمرد على السلطة الحاكمة في الفترة الوطاسية. أنظر: عبد الجواد السقاط، الزاوية المغربية في العصر السعدي، مجلة دعوة الحق، العدد 264، أبريل وماي 1987، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية 1987، ص ص 53-54.

[2]– ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي، رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأنظار)، قدم له وحققه: محمد عبد المنعم العريان، وراجعه وأعد فهارسه: مصطفى القصاص، الطبعة الأولى، دار إحياء العلوم، بيروت – لبنان 1987، ج2، ص 674.

[3]– الحسين أسكان، تاريخ التعليم بالمغرب خلال العصر الوسيط (1- 9هـ/ 7- 15م)، سلسلة الدراسات والأطروحات، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط- المغرب 2004، ص ص86-87.

مكملة المنافع، وكانت هذه الأخيرة تحتوي على ثلاث حجرات، واحدة للإمام، والثانية للمؤذن، والثالثة للناظر، هذا الأخير الذي كانت تتمثل مهمته في الإشراف على الأوقات التي حسبت على هذه الزاوية، بالإضافة إلى إدارة أعمال أخرى ترتبط بإعداد الطعام وتوفير متطلبات الراحة للواردين وعابري السبيل[1]، ويُستنتج من كلام النميري دائما أنّ الزاوية كانت مكونا معماريا كما هو الحال بالنسبة للمنشآت المعمارية الأخرى في المدينة الإسلامية، حتى وإن كان تصميمها بسيطا ومختلفا عن تصميم البنايات المعمارية الأخرى، وقد وصف الرحالة الشهير ابن بطوطة (تـ799هـ/1377م) هذه الزاوية فقال ما نصه: "وعمارة الزاوية العظمى على غدير حمص خارج المدينة البيضاء، فلا مثل لها أيضا في عجيب وضعها وبديع صنعها، وأبدع زاوية رأيتها بالشرق زاوية سرياقص التي بناها الملك الناصر، وهذه أبدع منها وأشد إحكاما وإتقانا"[2].

استمرت الزاوية المتوكلية في النشاط إلى غاية منتصف القرن 11هـ/17م، ويُستدل على ذلك بالأبيات الشعرية التي ورد ذكرها عند المقري، وهذه الأبيات هي كالآتي:

هذا محل الفضل والإيثار والرفق بالسكان والزوار

دار على الإحسان شيدت والتقى فجزاؤها الحسنى وعقبى الدار

هي ملجأ للواردين ومورد لابن السبيل وكل ركب ساري

آثار مولانا الخليفة فارس أكرم بها في المجد من آثار

في عام أربعة وخمسين انقضت من بعد سبع مئين في الأعصار[3]

ومن بين الزوايا التي أنشئت في الفترة المرينية، نجد زاوية جد الشرفاء القادريين بمدينة فاس التي أمر ببنائها الأمير أبو سالم إبراهيم المستعين بالله المريني (760- 762هـ/1359-1361م)، حيث تم بناؤها أواخر شهر رمضان في العام 762هـ/1360م، ثم زاوية أبي عبد الله اليابوري التي نزل بها أحمد بن مُحَّد بن عاشر الأنصاري المتوفى عام 765هـ/1363م[4]. وبالرجوع إلى ابن مرزوق في كتابه المسند، سنجد أنّ السلطان أبا الحسن المريني (731-

[1]- النميري، المصدر السابق، ص206، 208.

[2]- ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج2، ص ص 676-677.

[3]- المقري التلمساني، أزهار الرياض في أخبار عياض، ج3، ص ص 196- 197.

[4]- عبد الجواد السقاط، المرجع السابق، ص 54.

749هـ/1331- 1348م) كان قد أنشأ كثيرا من الزوايا في مناطق عديدة من بلاد المغرب الإسلامي[1]، كنتيجة لانتشار تيار التصوف الذي عرف انتعاشا في الفترة المدروسة.

وبالقرب من جامع القرويين بمدينة فاس، كانت تتواجد زاوية الحزابين التي يعود الفضل في تأسيسها ونشأتها إلى الإمام عبد الله بن مُحَمَّد الشريف الحسني وذلك سنة 970هـ/1562م، وحتى تؤدي هذه الأخيرة وظيفتها الدينية والاجتماعية، أوقف عليها مؤسسها بعض الأملاك، وجعل قراءة القرآن فيها أمرا واجبا كل ليلة[2]، بالإضافة إلى زاوية بوقطوط التي كانت تقع بالقرب من باب الفتوح بفاس وعرض على أحد المتصوفة الزهاد وهو مُحَمَّد بن عبد الله الزيتوني تعميرها، وحسب رواية ابن القاضي دفن بهذه الزاوية أحد الصلحاء والعلماء بالمدينة وهو يخلف بن خزر الأوربي[3].

د- الكتاتيب:

تعتبر هي الأخرى من المعالم الوقفية التي استحدث في بلاد المغرب وعرفت انتشارا واسعا في الفترة الممتدة من القرن 2هـ/8م إلى القرن 6هـ/12م، بحيث كان للاعتبارات السياسية والمذهبية - خاصة - أثر في تأسيسها، وحظيت فاس بعدد من هذه المنشآت منذ القرن 5هـ/11م، بحيث استفادت الكتاتيب في العهد المريني من مساعدات مؤسسة المخزن، حيث تولت السلطة المركزية بالمدينة مساعدة المعلمين ماديا بمنحهم الهبات كما فعل السلطان أبو عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1358م) حيث قام هذا الأخير ببناء كتاب للصبيان بجوار المدرسة المتوكلية، وبنى الحاجب المريني أبو عبد الله الطريقي كتابا لتعليم الصبيان بالقرب من مسجد للا غريبة[4]، وأحصى الوزان بفاس حوالي مائتي مدرسة في القرن العاشر الهجري (16م)[5].

هـ- المارستان:

يرجع إنشاء البيمارستانات في المغرب الأقصى إلى عهد الدولة الموحدية خلال القرن 6هـ/12م، وقد استمرت هذه البيمارستانات في العمل إلى فترة المرينيين والوطاسيين[6]، إلا أن المرينيين كانوا أكثر من اهتم بإنشائها،

[1]- ابن مرزوق، المسند، ص 409.
[2]- ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج1، ص75.
[3]- المصدر نفسه، ج2، ص 561.
[4]- الحسين أسكان، المرجع السابق، ص 93.
[5]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 261.
[6]- السعيد بوركبة، آثار الوقف في الحياة المجتمعية بالمغرب عبر التاريخ، مجلة دعوة الحق، العدد 284، السنة الثانية والثلاثون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب 1991، ص124.

حيث ذكر الحسن الوزان في مصدره أنه كانت توجد بمدينة فاس (القرن 10هـ/16م) بيمارستانات عديدة لا تقل حسنا عن المدارس، وكان بعضها يقع داخل المدينة والبعض الآخر خارج أسوارها، إلا أنّ الموجودة داخل المدينة كانت أجمل من تلك التي تقع في الخارج[1].

يعتبر السلطان يوسف بن يعقوب المريني (685- 706هـ/1286-1307م) أول مؤسس للبيمارستان بمدينة فاس المرينية وكان ذلك حوالي سنة 685هـ/1286م وهو مارستان سيدي فرج، والذي كان يتواجد في مركز المدينة القديمة بفاس بجوار ضريح مولاي إدريس ما بين سوق العطارين وسوق الحنا الذي يفصل بينهما باب يسمى باب الفرج[2]، وقد عهد بإدارته إلى أشهر الأطباء، كما أوقف عليه عقارات كثيرة برسم النفقة، ولما عظم شأن المستشفى واتسعت أعماله، أدخل عليه السلطان أبو عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1358م) زيادات أخرى[3]، وقبل ذلك، قام السلطان أبو الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) بتجديد مارستان مدينة فاس واعتنى به عناية خاصة[4]، إذ ذكر ابن بطوطة (779هـ/1377م) في رحلته أنّ السلطان أبا عنان المريني كان معروفا بحبه لعمل الخير ورعايته للمساكين، والمرضى، والمحتاجين؛ فأمر ببناء المارستانات في كل موضع من بلاد المغرب، وحتى تستمر هذه الأخيرة في مهمتها، حبس السلطان الكثير من الأوقاف برسم معالجة المرضى، وتوفير المؤونة اللازمة لهم، وتعيين الأطباء لمعالجتهم والتصرف وفق طلبهم[5].

يظهر مما سيق ذكره، أن بناء المارستانات بمدينة فاس يعود لما قبل الفترة المدروسة، لكن مع تأسيسي دولة بني مرين، يمكن القول بأن أشغال البناء على مستوى المعالم المذكورة شهدت انتعاشا ملحوظا من حيث التصميم والتجهيز، لكن وضعية المارستانات بمدينة فاس ستشهد تغيرات بعد انقضاء دولة المرينيين.

أما فيما يخص تخطيط مارستان سيدي فرج، فإنه كان يتكون من طابق أرضي يحتوي على ثمانية عشرة غرفة مخصصة للرجال، وطابق علوي توجد به اثنان وعشرين غرفة خاصة بالنساء، بالإضافة إلى حديقة للمرضى من أجل النزهة وإقامة الحفلات الموسيقية الأندلسية الأسبوعية، لكن يظهر أن وضعية المارستان المذكور تدهورت منذ القرن

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص227- 228.

[2]- سعد الدين العثماني، مارستان سيدي فرج، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2004،ج19، ص 6444.

[3]- محمّد المنوني، دور الأوقاف المغربية في التكامل الاجتماعي في عصر بني مرين (657- 869هـ)، ص28.

[4]- ابن مرزوق، المسند، ص 415.

[5]- ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج2، ص 675. يذكر ابن القاضي في مصدره أن في فترة السلطان أبي عنان المريني (749- 759هـ/1348-1358م) تولى محمّد بن قاسم ابن أبي بكر القرشي (ت757هـ/1356م) من أهل مالقة وظيفة الناظر بمارستان مدينة فاس، وكان ذلك حوالي سنة 754هـ/1353م. أنظر: جذوة الإقتباس، ج1، ص ص 303- 304.

التاسع الهجري (15م)، وذلك عندما شرع السلطان أبو سعيد المريني (800- 823هـ/1398- 1420م) في بيع ورهن ممتلكات المستشفى بغرض تجهيز الجيش، وعليه أصبح هذا الأخير مأوى للمجانين[1]، وهو ما يبين أثر وانعكاسات قلة الاستقرار السياسي على الخدمات التي تقدمها المعالم الوقفية للعامة من سكان المدينة، وهذا من شأنه التأثير على مجهودات المبذولة من الدولة المخزنية في مجال الصحة.

كانت بيمارستانات مدينة فاس جد غنية نظرا للأوقاف الكثيرة التي حبستها عليها السلطة الحاكمة وأهل البر والإحسان، لكن تنازع الأمراء المرينيين في بعض الفترات أدى إلى ضياع هذه الأوقاف، فأصبحت محرومة وفقيرة من الموارد الضرورية لأداء دورها، لكنها استمرت في العمل على الرغم من كل ذلك، حيث كانت تستضيف بعض الفقهاء والغرباء عن المدينة، بالإضافة إلى بعض الأشراف، خلال الفترة التي سيطر فيها الوطاسيون على الحكم[2].

توفرت هذه البيمارستانات على أقسام عدة حسب نوع المرض: معدي أو عقلي[3]، حيث كانت هناك حجرات مخصصة للحمقى وكذلك ميضأة، وكان البيمارستان يتوفر أيضا على كل ما يحتاجه من كتّاب، وممرضين، وحراس، وطباخين، وناظر يتولى الإشراف المباشر على هذا المستشفى[4]، وهو الأمر الذي يوحي بأن السلطة المركزية بالمدينة عملت على بناء المارستانات وتجهيزها بما يحتاجه المرضى.

يمكننا القول بأنّ مؤسسة الأوقاف وبعناية السلطة المركزية تمكنت من إنجاز معالم وقفية متنوعة وترميمها بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة[5]، إلا أنّ معظم المعالم الوقفية قد تم إنشاؤها خلال فترة حكم المرينيين، في حين قلّت قلّت إنجازات الوطاسيين في هذا المجال، وهو ما فسّره بعض الدارسين بقلة الاستقرار السياسي، والفوضى الداخلية، وكذا التهديد الخارجي، وهي أمور تمكنت من صرف جهود الوطاسيين عن البناء والتشييد[6]، وعلى صلة بالفكرة ذاتها، هناك من الباحثين من يرى أنّ الفن المعماري قد بلغ أوج عنفوانه خلال فترة حكم بني مرين، ويعود الفضل في ذلك إلى التناسق الذي حصل بين الحرفيين من الأندلس ونظرائهم من مدينة فاس، حيث استطاع هذا الفن الصمود

---

[1]- سعد الدين العثماني، المرجع السابق، ص 6445. وحسب المرجع نفسه دائما، فالمعمار المريني استوحى هندسة مارستان سيدي فرج من الطريقة الاسبانية. انظر: ص 6444.

[2]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص228- 229.

[3]- محمّد رابطة الدين، البيمارستان، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1992، ج6، ص 1965.

[4]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص228- 229.

[5]- Levi Provencal, Conférences sur l'éspagne Musulmane prononcées a la faculté des lettres en 1947 et 1948,Publications de la faculté du lettres de L'université Farouk 1=er D' alescandrie, Imprimerie Nationale- le Caire 1951, p 85.

[6]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية، ج4، ص 482.

إلى نهاية العهد المريني، لكن يبدو أنّ الحرفيين المغاربة أصبحوا – في كثير من الفنون والحرف – عالة على نظرائهم الأندلسيين ابتداء من العهد الوطاسي[1].

– الـزخـرفـة:

بعدما انتهى الحرفيون من عملهم في بناء المعالم الوقفية، يأتي الآن دور الحرفيين المختصين في الزخرفة لتزيين هذه المباني، بالنظر إلى أهمية ومكانة المعالم الوقفية، خاصة منها المساجد، في الحياة اليومية لعامة المسلمين، فكان عمل المزخرفين مكملا لعمل البنائين، حيث سيعمل هؤلاء المزخرفون على مواد وتقنيات عديدة، مثل الرخام، والجص، والخشب، والحجر، وسنلاحظ في هذا الخصوص أنّ المساجد كانت أقل زخرفة من المعالم الوقفية الأخرى، خاصة المدارس، وذلك حسب تعاليم الدين الإسلامي التي ترتكز على اعتماد البساطة في بناء المساجد وزخرفتها؛ حتى لا ينشغل بال المسلم بأمور قد تصرف نظره وتفكيره عن الله تعالى وهو داخل بيت الله.

أ– الزخرفـة بـالرخـام:

استعمل الحرفيون الرخام بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة كمادة مزخرفة في بعض المعالم الوقفية، كونه مادة سهلة اللصق[2]، حيث تم استعماله في مجالات عديدة، مثل فرش بيوت دار الوضوء في بعض المساجد، وفي تزيين بعض المداخل، وفي بناء أعمدة بعض المدارس المرينية، وحتى في وثيقة التحبيس كما هو الحال في المدرسة البوعنانية، ويرجع استعمال الرخام إلى خصوصياته المميزة مثل لونه الأبيض والأسود أيضا، بالإضافة إلى الصلابة والصقيل بفضل حسن ملمسه، وعدم تأثير الرطوبة فيه، وعدم تدهوره[3].

ومن بين المعالم الوقفية التي استعمل فيها الحرفيون الزخرفة بالرخام المسجد الجامع بالقرويين، وقد وردت إشارات إلى ذلك في كتاب "روض القرطاس"، حيث يذكر صاحبه أنّ بيوت دار الوضوء في الجامع المذكور قد فُرشت بالرخام، وكانت توجد في المسجد بيلة تجري فيها المياه، ومنها يصب الماء على رخام أزرق، وأخضر، وأحمر يغسل عليه الحفاة أرجلهم، أما سائر الباب فكله مفروش بالرخام إلى غاية الصحن[4].

---

[1]– عبد العزيز بن عبد الله، معطيات الفن الإسلامي في المغرب، مجلة المناهل، العدد3، السنة الثالثة/ يونيو 1975، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط– المغرب 1975، ص 65.

[2]– المعجم الوسيط، ص 336.

[3]– عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 132.

[4]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 70.

بالإضافة إلى ذلك، زُخْرِفَت بعض العناصر المعمارية لمسجد الأزهر بمدينة فاس الجديد بمادة الرخام، حيث كان يتوسط صحن هذا المسجد نافورة مزخرفة بالمرمر[1] يتدفق منها الماء، أما المحراب فكان يتكئ على عمودين من المرمر لا قاعدة لهما[2].

لم يقتصر استعمال مادة الرخام على المساجد، وإنما أُسْتُعْمِلت في المدارس أيضا، كالمدرسة المصباحية التي سُمِّيَت بالمدرسة الرخامية أيضا بالنظر إلى الحيز الهام الذي شكله الرخام في زخرفتها[3]، واستُعملت الزخرفة بالرخام على نطاق واسع في المدرسة البوعنانية، حيث احتوت هذه الأخيرة على لوحة تحبيس صُنعت من مادة الرخام، وهي لوحة كُتِبَ عليها أسماء الملوك والأمراء، وتاريخ العمل، واسم الصانع أحيانا، لتعكس بذلك صورة الفن الذي بلغه المرينيون في استعمال الرخام والزخرفة به[4].

وشملت الزخرفة بالرخام في المدرسة البوعنانية الصحن كذلك، إذ تم فرش أرضيته بقطع المرمر الأبيض، تتوسطه بركة ماء، مربعة الشكل مغطاة بالمرمر الأبيض، ووُضعت كذلك قطعتان مصنوعتان من المرمر لتمكين المصلين من المرور من الصحن إلى داخل بيت الصلاة، ومما يستدعي الانتباه - يضيف أحد الدارسين - كون الأسوار الستة التي تحمل الأقواس الفاصلة بين البلاطتين كلها من المرمر، تعلوها تيجان من نفس المادة[5].

تلك هي إذن المجالات التي استُعملت فيها مادة الرخام كمادة مزخرفة في المعالم الوقفية، ويبدو من خلال ذلك أنّ المدارس قد حظيت بنصيب أكبر في ميدان الزخرفة بالرخام، ومما يعزز هذا الطرح أنّ أحد الدارسين أشار إلى أنّ جميع أعمدة المدارس المرينية في مدينة فاس؛ وغيرها من مدن المغرب الأقصى قد بُنيت بالرخام[6]، وفي هذا دلالة واضحة على العناية التي حظيت بها المعالم الوقفية في الفترة المرينية من لدن الأمراء والسلاطين أولا، والحرفيين المتخصصين في الزخرفة بالرخام ثانيا، وكنا عند تطرقنا إلى جوانب هذا الموضوع بمدينة تلمسان في العهد الزياني، قد أشرنا إلى أن العمل نفسه تم مباشرته على التكوينات المعمارية بالمدارس الزيانية وهو ما يؤشر على وجود تشابه بين فريق العمل في المدينتين في ميدان الزخرفة بالرخام.

---

[1]- **المرمر**: وهو الرخام، والمرمر كذلك صخر جيري متحول، يستعمل للزينة في البناء، ولصنع التماثيل. أنظر: المعجم الوسيط، ص 865.

[2]- عبد العزيز توري، الأزهر، ص ص 363- 364.

[3]- ابن القاضي المكناسي، جذوة الإقتباس، ج1، ص 46.

[4]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية، ج4، ص 351.

[5]- عبد العزيز توري، البوعنانية، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1992، ج11، ص 1810.

[6]- أحمد صالح الطاهري، العمارة على العهد المريني، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2003، ج10، ص ص ص 6179- 6180

ب- الزخرفة بالزليج:

أُسْتُعْمِلِ الزليج لزخرفة المنشآت الوقفية بمدينة فاس في الفترة المدروسة، سواء تعلق الأمر بالمساجد أو بالمدارس، وشملت الزخرفة بالزليج التكوينات المعمارية مثل الأرضيات والأسوار والأعمدة والصوامع والمحاريب[1].

يذكر الحسن الوزان في مصدره أنّ عدد المساجد - في مدينة فاس - قد بلغ حوالي سبعمائة مسجدا وجامعا مزدانة بأعمدة من الرخام ومن الحجر، وتدعم هذه الأعمدة عوارض مكسوة بالزليج، كما كانت أرضيات العديد من هذه المساجد مكسوة بالزليج أيضا[2]، وهو ما يعني أن مادة الرخام استعملت من طرف الحرفيين في زخرفة تكوينات معمارية عديدة استفادت منها المعالم المذكورة، ولم يقتصر الأمر على مادة الرخام بل استخدم الزليج في تبليط أرضيات المعالم الوقفية بالمدينة خاصة المساجد.

وفي مسجد الأزهر بفاس الجديد، اختيرت قطع من المزهري المثمنة لتغطية أرضية قاعة الصلاة، وهو نوع من الزليج غير المطلي، بينما كُسِيَت أرضية الصحن بقطع الزليج الصغيرة المربعة المختلفة الألوان، أما بيت الوضوء، فنجد به سقاية جدارية مزينة بقطع الزليج الصغيرة المختلفة الألوان[3].

أما بالنسبة للأنشطة التي تمت بالمدارس، فقد شغلت الزخرفة بالزليج حيزا أكبر وأهم مقارنة بما تم إنجازه على مستوى المساجد المذكورة، فقد كان من تقاليد الفن المريني تغطية الجدران الداخلية السفلى بالزليج[4]، ومن بين المنشآت المرينية التي استُعملت فيها الزخرفة بالزليج نجد المدرسة البوعنانية، حيث أشار الوزان في مصدره إلى وجود جدول ماء يخترق هذه المدرسة، يسيل في قناة صغيرة، أرضها وحواشيها مغطاة بالرخام والزليج، والأقواس الواقعة بين الأعمدة مكسوة بالزليج أيضا، والذهب الرفيع، واللازورد، أما جدران المدرسة فكانت كذلك مكسوة بالزليج على ارتفاع يمكن للإنسان أن يصله بيده، وكُتِبَتْ على هذه الجدران عبارات وأبيات شعرية منقوشة داخل قطع من الزليج تشير إلى تاريخ بناء المدرسة ومؤسسها[5]، وفي مدرسة العطارين، زُيِّنَت واجهة المدخل - الذي يؤدي إلى الصحن - تزيينا مبالغا فيه بالزليج والآجر[6].

---

[1]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص ص 135- 136.

[2]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 223.

[3]- عبد العزيز توري، الأزهر، ص ص 363- 364.

[4]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية، ج4، ص 301.

[5]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 226.

[6]- عبد العزيز صالح سالم، روائع الفنون الإسلامية في المغرب الأقصى، الطبعة الأولى، مركز الكتاب للنشر، القاهرة- مصر2009، ص 124.

ج- الزخرفة بالجبس:

بدأت تتضح ملامح الزخرفة بالجبس في المغرب الأوسط والأقصى خلال فترة حكم المرابطين (430- 541هـ/1038- 1156م) بشكل خاص، وقد عرفت هذه الزخرفة أوج ازدهارها بعد سقوط دولة الموحدين وقيام المرينيين في فاس والزيانيين في تلمسان (منتصف القرن 7هـ/13م)، ويبدو أنّ هذه المادة - أي الجبس- كانت تتماشى مع القيم الجمالية للعمارة الإسلامية، وذلك بالنظر إلى الخصوصيات التي تميزها، كسهولة تطويعها وتشكيلها، وبساطتها، وهشاشتها[1]، وهناك من المختصين من يرى أنّ مادة الجبس كانت من بين المعالجات البيئية المهمة في بعض مناطق العالم الإسلامي التي يتميز مناخها بالرطوبة العالية، فالجبس مادة رخوة هشة وقابلة لامتصاص رطوبة الهواء[2]، وهو الأمر الذي يفيد بأن عملا كبيرا كان ينتظر فئة الجباسين بمدينة فاس للعمل على تزيين وتلبيس جدران المعالم الوقفية بمادة الجبس خاصة وأن هذه المادة الأولية كانت متوفرة بضواحي المدينة حيث توجد الأفران التي تعمل على تحضير مادة الجبس وجعلها في متناول البنائين والمزخرفين.

استعمل الحرفي المتخصص في الزخرفة مادة الجبس في تزيين وتلبيس المعالم الوقفية، حيث شمل ذلك الجدران، والعقود، والقباب، والأعمدة، والمحراب، ومن بين التقنيات المعتمدة في هذا المجال نجد تقنية النقش والتخريم، أين يتم نقش العناصر الزخرفية على الجبس بشكل عمودي أو مائل على السطح، أما تقنية التخريم فتمثلت في تفريغ الأرضية أو الفراغات بين العناصر الزخرفية، كما استُعملت تقنية الرسم على الجبس، لكن يبدو أنّ استعمالها كان على نطاق ضيق ومحدود[3]، من جهة أخرى يمكن القول أنّ الزخرفة المعمارية الإسلامية في عهد بني مرين كانت تعتمد على ثلاثة مواضيع أساسية، ألا وهي: الزخرفة البنائية، والهندسية، والخط العربي[4].

يُعَدُّ جامع القرويين بمدينة فاس من بين المعالم الوقفية التي أُسْتُعْمِلَتْ فيها الزخرفة بالجبس، حيث فُرِشت بيوت دار الوضوء في الجامع المذكور بالرخام، وهي خمسة عشر بيتا، يدخل الماء كل بيت منها على حدى، وجعل

---

[1]- عولمي مُحَّد لخضر، المرجع السابق، ص45.

[2]- يحي وزيري، المرجع السابق، ص109.

[3]- عولمي مُحَّد لخضر، المرجع السابق، ص ص169- 170.

[4]- المرجع نفسه، ص171. وفي هذا السياق يرى أحد الباحثين أن الخطاطين في الفترة المرينية اعتمدوا على الحرف العربي بالنظر إلى كونه عنصرا من العناصر الأساسية للزخرفة العربية الإسلامية، وسخروه بشكل كثيف ومستمر بغرض تجميل عمائرهم المختلفة وبالتالي لم تخل أي منشأة فنية من توظيف الحرف العربي، وهو الأمر الذي لم نشاهده كثيرا لدى المرابطين والموحدين من بعدهم. أنظر: الحاج موسى عوني، توظيف الحرف العربي الكوفي في العمارة المرينية بفاس، مجلة Hespéris- Tamuda، العدد LII(3)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُحَّد الخامس، الرباط 2017، ص ص 153- 154.

سمك الميضأة بالمسجد المذكور قبة عظيمة كبيرة مقربصة بالجبس، منقوشة باللازورد حسب ما يرويه صاحب كتاب روض القرطاس[1]، وكانت تحيط بمحراب جامع الأزهر بفاس الجديد زخرفة جبسية جميلة؛ جمعت عناصرها بين فنون التوريق، والأشكال الهندسية المتداخلة، والكتابة[2].

وتظهر الزخرفة بالجبس في المدارس المرينية بوضوح تام، فقد جرت العادة على تغطية الأقسام السفلى من جدران المدارس بالزليج، وهي فسيفساء الخزف الملون، وأعلاه الجبس المنقوش، ثم الخشب بالعقود، والأبواب، والإطارات العليا المنقوشة بالكتابات، والألوان التي فقدت بعض بهائها بفعل الزمن وتأثير المناخ[3]، ويتوسط جدار القبلة محراب زُينت جدرانه بنقوش جبسية تجمع ما بين عناصر نباتية الشكل، وأخرى هندسية، وكتابات قرآنية نُقِشَ أغلبها بخط أندلسي جميل[4]، وفي هذا السياق يذكر أحد الدارسين بأن الزخرفة بالجبص – على مستوى التكوينات المعمارية التي شملتها — التي مست المداخل الرئيسية للمدرسة البوعنانية وقاعات التدريس والأروقة وغرف الطلبة وبيوت الوضوء، تميزت بكونها خفيفة وبسيطة فرضتها طبيعة المواضع التي غطتها[5].

د- الزخرفة بالخشب:

استُعملت مادة الخشب في المنشآت المعمارية بمدينة فاس (7- 10هـ/13- 16م)، خاصة منها المساجد والمدارس، وبالتحديد فيما تعلق بعمل الأسقف وإنشاء بعض القباب، واستُعمل كذلك في تزيين مداخل المعالم الوقفية وفي الجدران، وكذا في كسوة الأقسام العلوية للواجهات المطلة على صحن المساجد[6].

ومن أكثر أنواع الخشب استعمالا في المغرب الأقصى – حسب ما تذكره المصادر – خشب الأرز، فقد استُعمل بكثرة في صناعة القوارب والسفن وصناعة الأثاث والأواني المنزلية، كما كانت أكثر استعمالاته في البناء، فمنه صُنِعَت أسقف القصور، والمساجد، ودُور الأعيان، وكذلك مصارع الأبواب والنوافذ، وتكمن أهميته في منظره الجميل، فلونه البني الفاتح ورائحته الطيبة تدوم ولا تتأثر بعامل الزمن، إضافة إلى شدة مقاومته للتسوس وسهولة تشكيله[7]، وفي

[1]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 70.
[2]- عبد العزيز توري، الأزهر، ص ص 363- 364.
[3]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية، ج4، ص 297.
[4]- عبد العزيز توري، البوعنانية، ص 1810.
[5]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 138.
[6]- عولمي مُحَّد لخضر، المرجع السابق، ص169.
[7]- مُحَّد حجاج الطويل، الخشب، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2000، ج11، ص3733.

وفي ذلك يقول ابن أبي زرع: "وهو – أي خشب الأرز – أطيب خشب الأرض، يعمر العود منه في سقف البيت ألف سنة، لا يعفن ولا يسوس ولا يعتريه شيء ما لم يصبه الماء"[1].

تعددت المجالات والمستويات التي شغلت حيزا من اهتمام المزخرفين بمادة الخشب في المعالم الوقفية، ومن بينها الحيطان والصحون، حيث استُعملت مادة الخشب في شكل عقود ولوحات مستطيلة أو مربعة لكسوة الأقسام العلوية للواجهات المطلة على الصحن، كما آثرت العمارة المرينية السواكف الخشبية، فقامت أروقة أغلب المدارس المرينية على سواكف مزدوجة، ومعززة بطنف لصيقة مغروزة في البناء، منحوتة بعناية، وتظهر مختلف أشكال الأقواس في أبواب الدخول، وفي فتحات بيوت الطلبة، وفي الأجزاء العليا للواجهات المطلة على الصحن وقاعات الصلاة[2].

وذكر أحد الباحثين أنّ استعمال الخشب قد عرف توسعا كبيرا في عهد المرينيين، حيث استُعمل بأسلوب جديد وفريد من نوعه؛ لم يسبق له مثيل في العمارة بالغرب الإسلامي، وأصبح مادة أساسية للزخرفة الجدارية، باستعماله على هيئة لوحات وعقود لكسوة الأجزاء العلوية للواجهات المطلة على الصحن[3].

يبقى أهم إنجاز اشتغل عليه الحرفيون المختصون في الزخرفة بالخشب هو ذلك الذي مس سقف المعالم الوقفية، وهنا يتجلى إبداع هؤلاء الحرفيين في عملهم الذي تميز بالإبداع والإتقان، فأكثر أنواع السقوف استعمالا في العمارة المرينية كانت تجمع بين سقوف مسطحة، كما هو الحال في سقف ردهة مدخل مدرسة العطارين[4]، ذات الهياكل الظاهرة أو الملبسة التي تغطي فضاء ضيقا، كأروقة وغرف الطلبة والصحون، ويعتمد هذا السقف على تشبيكات هندسية تزينها أخاديد نادرا ما تشتمل على رسوم مصبوغة[5]، وهناك نوع آخر من السقوف وهو السقف الخشبي الهرمي، كسقف بيت الصلاة في مدرسة العطارين، والذي يتكون من أربعة أضلاع مائلة نحو الداخل، تشكل عند التقائها في القمة قبيبة مضلعة تتوسطها مقرنصات[6].

يمكن القول أنّ مادة الخشب كانت لبنة أساسية ومهمة اشتغل عليها المزخرفون في تلبيس وتزيين أجزاء وتفاصيل مهمة في المعالم الوقفية بالمدينة، وقد كان عملهم هذا متقنا ورائعا، وهو مانوّه إليه الرحالة الحسن الوزان في

[1]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 43.
[2]- أحمد صالح الطاهري، المرجع السابق، ص 6180.
[3]- عولمي محمّد لخضر، المرجع السابق، ص ص56- 57.
[4]- المرجع نفسه، ص ص 136- 137.
[5]- أحمد صالح الطاهري، المرجع السابق، ص6181.
[6]- عولمي محمّد لخضر، المرجع السابق، ص ص 136- 137.

وصفه للمدرسة البوعنانية التي أبدع الحرفيون في نقش سقفها بالخشب، حيث كان عملهم في غاية الجمال، والدقة، والاحترافية[1]، ويضيف كذلك، بأنّه تم استعمال الزخرفة بالخشب على شكل ستائر في المدرسة ذاتها بين الأروقة والصحن، فتشكلت على إثر ذلك شبابيك من خشب تحجب الرؤية عن الشخص الموجود بالصحن؛ بحيث لا يرى من يوجد داخل الحجرات المطلة على هذه الأروقة[2]، وتم تزيين واجهات الصحون والأروقة بالمشربيات والتي تعمل على تهوية الغرف الموجودة خلف الأروقة مثل ما هو موجود بالمدرسة البوعنانية والعطارين والصهريج[3].

كما شملت الزخرفة بالخشب على القباب المرينية، حيث كانت تحتوي العديد من المعالم الوقفية على قباب نجمية، بمقرنصاتها الخشبية أو الجصية متعددة الأشكال[4]، وهو ما يفيد بأن الأعمال والأنشطة التي انبرى لها المزخرفون المزخرفون بالخشب كانت مستوياتها متعددة وتشمل مجالات متنوعة داخل المعالم الوقفية.

أما بالنسبة للتقنيات المعتمدة في الزخرفة بالخشب، فقد تمت زخرفة العقود واللوحات التي تكسو واجهات الصحون والمظلات بواسطة النقش المائل، وتم الاعتماد على تقنية التجميع في السقوف الخشبية، حيث يتم نقش العناصر المختلفة لتلك السقوف ثم تجميعها لاحقا في مكانها[5].

هـ- الزخرفة بالحجر:

يُعد الحجر من أهم مواد البناء التي استُخدمت من طرف المسلمين في بناء وتشييد أنواع مختلفة من البنايات الإسلامية، ويُستخدم في العادة بسمك كبير، مما يوفر عزلا حراريا جيدا للفراغات الداخلية للمبنى[6].

بالنسبة للزخرفة بمادة الحجر في المعالم الوقفية بمدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية؛ فقد كان استعمالها قليلا ومحدودا جدا، حيث يلاحَظ في هذا المجال أنّ استعمال الزليج، والجص، والخشب على نطاق واسع في زخرفة المباني الوقفية المرينية أدَّى إلى تراجع نسبي لاستعمال مادة الحجر، وكانت الزخرفة على الحجر تتم بواسطة النحت البارز أو الغائر كما هو معروف[7].

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 226.
[2]- المصدر نفسه، ص 226.
[3]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 139.
[4]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية، ج4، ص 301.
[5]- عولمي مُحَمَّد لخضر، المرجع السابق، ص 170.
[6]- يحي وزيري، المرجع السابق، ص107.
[7]- عولمي مُحَمَّد لخضر، المرجع السابق، ص ص 57- 58.

من الأمثلة على الزخرفة بالحجر في المنشآت المرينية الوقفية نجد مسجد الأزهر بمدينة فاس الجديد، والذي بناه السلطان أبو عنان المريني سنة 759هـ/1357م قبالة سور القصر، وهو المسجد الوحيد بفاس الذي يتوفر على مدخل رئيسي مشيّد بالحجر المنجور والمنقوش[1].

يبدو من خلال أعمال الحرفيين والصناع بالمعالم الوقفية في مجال الزخرفة أنهم لم يدخروا جهدا في الاحتفاء بالمساجد والمدارس من خلال زخرفتها وتزيينها، معتمدين في ذلك على مواد أولية متوفرة بمحيط مدينة فاس، وهي الرخام، والجبس، والخشب، والحجارة، وقد تفنّن هؤلاء الحرفيون في عملهم إلى حد أصبح يُضرب به المثل في الروعة والإتقان، وهو ما لاحظه كل من زار مدينة فاس ومعالمها الوقفية خاصة.

لاحظ بعض الباحثين والمتخصصين في مجال البناء والزخرفة أنّ المرينيين اقتبسوا بعض تقاليد فن الزخرفة من المرابطين والموحدين، لكنّ ذلك لم يمنعهم من التجديد والابتكار في هذا الخصوص، وعليه فقد أصبح الفن المريني في البناء أو الزخرفة قائما على أصول وقواعد معروفة وطراز فريد من نوعه؛ لا تزال معالمه بادية للعيان في المنشآت الدينية التي شيدوها بمدينة فاس وفي مدن أخرى من بلاد المغرب مثل تلمسان، لكن التراث الفني شهد تراجعا في أواخر الدولة المرينية واستمر على هذا المنحى خلال العهد الوطاسي[2].

تطلبت أعمال الحرفيين في ميدان الزخرفة مهارة فائقة، وخبرة، ودراية، وفي هذا الصدد، يمكن القول أنّ اليد العاملة المحلية قد استفادت من نظيرتها الأندلسية.

تنوعت طرق وتقنيات الحرفيين بتنوع مواد الزخرفة، حيث استطاعوا إنجاز أشكال وتصميمات مختلفة نباتية وهندسية على لوحات مختلفة من الرخام، والجبس، والخشب؛ خَلَّدَتْ شخصيات السلاطين التي أمرت ببناء هذه المعالم، بالإضافة إلى الأبيات الشعرية والمدائح النبوية، وكذا تخطيط آيات قرآنية بخط جميل وبحروف كبيرة سوداء[3].

يبقى لنا أن نشير في الأخير إلى أنّ ما يلاحَظ على العمائر التي شيدتها الدولة المرينية بفاس هو العناية الكبيرة بالزخرفة والعناصر الفنية والتزيينية، وهي ملاحظة تنطبق بالأساس على المعالم الدينية والمدنية من مساجد، ومدارس، وفنادق، ومنازل، وسقايات، وحمامات، وغيرها، حيث أبدع الحرفيون والصناع على اختلاف تخصصاتهم في تزيين هذه المعالم بالرخام، وقطع الفسيفساء، والجبس، والخشب، والمعادن مثل النحاس. بالإضافة إلى ذلك، لجأ هؤلاء

[1]- عبد العزيز توري، الأزهر، ص ص 363- 364.

[2]- عبد العزيز صلاح سالم، التراث الفني الإسلامي في المغرب، تقديم: عبد الحق المريني، دار نشر المعرفة، الرباط- المملكة المغربية 2015، ص 181.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 226.

الصناع إلى توظيف العناصر المعروفة في الزخرفة الإسلامية، والمتمثلة في التشكيلات النباتية، والهندسية، والكتابية، وعليه فقد كانت النتيجة أن ظهرت العمائر المرينية غنية من حيث الشكل والتناسق الفني[1].

التجهيزات والخدمات:

بعدما تمت أعمال البناء والزخرفة في المعالم الوقفية، كان لابد من العمل على تجهيزها بمختلف المستلزمات من منابر، وكراسٍ، وخزانات، وكذا متطلبات الإنارة والتهوية، بالإضافة إلى توفير بعض الخدمات الضرورية لتسهيل الأمور على من يرتاد هذه المنشآت الدينية، فاستدعت الحاجة جلب الماء وتوفير متطلبات الراحة، والطعام، والتطبيب لفئات كثيرة من مكونات المجتمع الفاسي، وهي كلها أمور ضرورية لاستمرار هذه المعالم في وظيفتها الأساسية.

تطلّب تجهيز المعالم الوقفية في مدينة فاس حرفيين وصناعا يتولون توفير الخدمات والتجهيزات المختلفة التي أشرنا إليها سابقا، وقد تضافرت جهود هؤلاء وتكاملت لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله هذه المعالم الوقفية، ومن بين هؤلاء: النجار، والبناء، والمهندس، والعشاب، والطبيب، والطباخ، والناظر، وغيرهم ممن أخذوا على عاتقهم السهر على توفير أسباب الراحة وخدمة عامة المجتمع الفاسي، وعليه يمكن القول بأن الحرفيين والصناع داخل النسيج الحضري لمدينة فاس بذلوا جهدا كبيرا في هذا المجال يستحق التنويه بالنظر الى معطيات عديدة لعل من أهمها ازدياد عدد السكان على الرغم من أننا لا نتوفر على إحصائيات دقيقة في هذا الموضوع، لكن حسب ما توفر لنا من مادة خبرية، نستطيع القول بأن المدينة شهدت حركة واسعة ونشاطا مهما كان لا بد أن تواكبه مجهودات الحرفيين والصناع على اختلاف تخصصاتهم.

- **التجهيزات**: واشتملت على الأمور التالية.

أ- جلب الماء:

اشتهرت مدينة فاس بمياهها الكثيرة والمتنوعة، فقد وصف لسان الدين ابن الخطيب (تـ776هـ/1374م) هذه المدينة بمياهها المتدفقة[2]، وذكر صاحب كتاب "الجغرافية" أنّ هذه الأخيرة كان يشقها نهر عظيم وفيها أعين كثيرة ومياه غزيرة عذبة، حيث يُقال أنّ أعينها على عدد أيام السنة[3]، وعليه نستنتج من هذه الإشارات المصدرية أنّ المدينة

[1]- الحاج موسى عوني، توظيف الحرف العربي الكوفي في العمارة المرينية بفاس، ص ص 152- 153.
[2]- ابن الخطيب، نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تقديم وتحقيق: السعدية فاغية، الرباط- المغرب 1989، ج3، ص 88.
[3]- الزهري، المصدر السابق، ص 114.

لم تكن تشتكي أبدا من نقص المياه أو ندرتها، حيث كانت المياه متوفرة طوال السنة، وبالتالي يمكن القول بأن المعالم الوقفية بمدينة فاس استفادت من تدفق الماء الذي استعمل في الوضوء، والغسل، وأنشطة أخرى، ويبدو أن السلطة الحاكمة بفاس ومعها البنائين اجتهدت بما فيه الكفاية لتوصيل الماء إلى سكان المدينة بالعمل على بناء شبكة من القنوات التي تخترق أحياء فاس، ومما ساعدها على ذلك وجود أودية بالمدينة تجري بالمياه.

وفي السياق ذاته، يذكر ابن القاضي – عن وادي الجواهر الذي يخترق مدينة فاس – أنّ هذا الأخير كان يتفرع داخل المدينة إلى جداول كثيرة تنتفع منها المعالم الوقفية كالمساجد، والدُّور، والحمّامات، والفنادق، والسقايات، وبيوت الأرحاء أيضا، ويعمل هذا الوادي على تصريف وحمل مخلفات سكان المدينة إلى خارجها[1]، وقد ذكر الوزان أنّ الماء كان يدخل مدينة فاس من نقطتين؛ حيث يمر أحد فروع النهر بالقرب من فاس الجديد من الناحية الجنوبية، ويدخل الفرع الآخر من النهر من الجهة الغربية، وبعد دخول الماء إلى المدينة، يوزَّع بواسطة عدد من القنوات إلى الدُّور والمرافق الأخرى، وكان لكل جامع أو مسجد نصيبه من هذا الماء، وكذلك الأمر بالنسبة للفنادق والمدارس[2]،كما كان هناك جدول ماء يخترق المدرسة البوعنانية ويسيل في قناة صغيرة؛ أرضها وحواشيها مغطاة بالرخام والزليج[3]، وفي سنة 695هـ/1295م، تم جلب الماء للسقاية والميضأة بجامع الأندلس من نهر مصمودة[4]، وهو ما يبرز جهود الدولة المخزنية منذ أمد بعيد في العمل على توصيل الماء إلى التكوينات المعمارية ذات الطابع الديني.

لم تكن الأودية المصدر الوحيد لتوفير الماء في المعالم الوقفية بمدينة فاس، بل كانت هناك أعمال قام بها الحرفيون والمختصون في البناء والهندسة خاصة لجلب المياه إلى المنشآت الدينية، وتمثلت تلك الأعمال في جلب الماء إلى جامع القرويين من عيون ابن اللصادي في فترة حكم السلطان المريني أبي يعقوب يوسف (685-706هـ/1286- 1307م)؛ بأمر من والي فاس الفقيه علي بن مُحَّد بن عبد الكريم الحدودي، وقد تم ذلك حوالي سنة 689هـ/1291م، فأتى بالماء حتى وصل به إلى رحبة الزبيب، فصنع هنالك سقاية تجري بالمياه[5].

ومن جانب أخر، تتضح عناية سلاطين الدولة المرينية بتوفير المياه وجرها إلى المعالم الوقفية بالمدينة من خلال السقايات الكثيرة التي تم إلحاقها بهذه المعالم، فقد كانت توجد بجامع القرويين مثلا بيلة من رصاص تتدفق فيها

---

[1]- ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج1، ص 43.
[2]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 221- 222.
[3]- المصدر نفسه، ص ص 225- 226.
[4]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 77.
[5]- المصدر نفسه، ص 66.

المياه كان يغسل فيها الحفاة أرجلهم[1]،كما تم إنشاء سقايات وميضأة جديدة لهذا الغرض[2]، وكنا في الفصل الأول (الحرف والصنائع المخزنية) قد تطرقنا إلى السقايات التي أنشئت بالمدينة.

ب- الإنـارة:

استعمل المغاربة القناديل في العصر الوسيط لإنارة المعالم الوقفية كالمساجد، كما استعملوا الشمع والفانوس الذي كان منتشرا في الحواضر الكبرى مثل مدينة فاس، والذي يظهر أنه استُعمل على نطاق واسع لإنارة صحن المسجد أو مدخله، ثم استُبدلت القناديل بالثريات النحاسية والمصابيح مع بداية القرن السادس الهجري (12م) نتيجة التوسع في استعمال مادة النحاس[3].

استُعملت عدة مواد في صناعة وسائل الإنارة في الفترة المرينية والوطاسية، كالنحاس الذي صُنعت منه أغلب الثريات المرينية، وقليلة هي الثريات التي صُنعت من الفضة، في حين استُعمل الزجاج لصناعة الكؤوس، والمشكاوات، وكذا المصابيح[4].

تتكوّن الثريات التي صُنعت خلال هذه الفترة من عدة أطواق ذات مقاييس تنازلية من القاع إلى القمة، لتعطي شكلا مخروطا قاعدته واسعة إلى الأسفل، ويبرز في قمة الطبقة ساق معدني تعلَّق منه الثريا، وتوزَّع فوق تلك الأطواق مواقع المصابيح، وكانت فيها قبة معدنية مخرمة ومزخرفة بنقوش[5]، وفي هذا الشأن يذكر مصدر تاريخي أنّ جامع القرويين لوحده كان يوقَد فيه كل ليلة حوالي تسعمائة سراج، إذ لكل قوس سراجه، وفي الصف المكون من أقواس الوسط، وبالأخص التي تؤدي إلى المحراب، يوجد مائة وخمسون مصباحا، وهناك ثريات عديدة من البرونز في كل واحدة منها ألف وخمسمائة مصباح، صُنعت من نواقيس بعض المدن المسيحية التي فتحها ملوك فاس من السلالة المرينية عند جوازهم للأندلس برسم الجهاد[6].

---

[1]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 70.

[2]- يشير مثلا ابن أبي زرع، إلى أن عدد السقايات ودور الوضوء في مدينة فاس وصل عددها إلى مائة واثنان وعشرون موضعا، منها إثنان وأربعون موضعا في دور الوضوء، والباقي سقايات. أنظر: روض القرطاس، ص47، وفي نفس الموضوع، يورد مصدر أخر أن عدد السقايات بالمدينة وصل إلى حوالي ثمانون. أنظر: الجزنائي، المصدر السابق، ص 44.

[3]- الهادي بجييجو، الحسكة، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1998، ج10، ص 3420.

[4]- محمّد توفيق بلبع، المسجد والحياة الدينية في المدينة الإسلامية، سلسلة عالم الفكر، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، أبريل، مايو، يونيو 1980، وزارة الإعلام، الكويت 1980، ص 186.

[5]- عبد العزيز صلاح سالم، التراث الفني الإسلامي في المغرب، ص 83.

[6]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 224.

قدِّر عدد الثريات التي كانت تسرَّج فيها المصابيح في المسجد الجامع بالقرويين خلال الفترة المرينية بحوالي مائة وثلاثين ثرية، وكانت مصنوعة من النحاس وذات شكل متميز وملفت للنظر[1]، وقد أبدع الحرفيون والصناع المتخصصون في الصناعات النحاسية في صناعتها، وإلى جانب هذه الثريات، كانت هناك ثريا تزين الجامع الكبير بفاس الجديد، وهي الثريا التي صُنعت سنة 679هـ/1279م وكانت تزن سبعة قناطير وخمسة عشر رطلا، وعدد كؤوسها مائة وسبعة وثمانون كأسا[2] علِّقت ببلاط المحراب، وكانت عليها كتابات منقوشة[3]،كما أحدث السلطان "أبو عنان المريني"(749-759هـ/1348-1359م) في صومعة المسجد المذكور فنار مسرج في أوقات الليل، وبلغ عدد ثريات المسجد في هذه الفترة واحدا وستين ثريا، من بينها خمس ثريات كبرى[4].

أشار الحسن الوزان – الذي زار مدينة فاس خلال الفترة الوطاسية – إلى أنّ أئمة بعض المساجد كانوا يشرفون على عدد من المكلفين بأعمال مختلفة داخل المسجد، والذين كان من بينهم من يحرص على إبقاء المصابيح موقدةً ليلاً[5]، وأشار كذلك إلى أنّ جامع القرويين كانت فيه أماكن تحفَظ فيها مادة الزيت التيُ تعتبر المادة الأولية التي التي توفر الإنارة للثريات، وكان يوقَد في كل ليلة تسعمائة سراج داخل المسجد، خاصة في الجهة القريبة من المحراب، إذ كان في هذه الجهة لوحدها مائة وخمسون مصباحا، أما الثريات داخل المسجد فكانت كثيرة ومصنوعة من البرونز، وفي كل واحدة منها ألف وخمسمائة مصباح[6].

كانت هذه أبرز الجهود والأعمال التي استُعملت لتوفير الإنارة داخل المعالم الوقفية في الفترة المدروسة، وهنا ينبغي الإشارة إلى أنّ عددا من هذه الوسائل كانت معروفة ومستخدمة لدى سكان مدينة فاس قبل الفترة المدروسة.

ج- المنابـر:

يشكل المنبر في المسجد الجامع والمساجد الراتبة أيضا موضعا متميزا يصعد إليه الخطيب والإمام يوم الجمعة لإلقاء الخطبة، والنجار كما هو معروف هو من يصنع المنبر، ويتولى تزيينه وزخرفته الحرفيون المختصون في ذلك حتى يأخذ شكلا متميزا وفريدا من نوعه، وهو ما يميز العديد من المنابر التي صُنعت في الفترة المدروسة.

---

[1]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 79.

[2]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 405.

[3]- عبد العزيز صلاح سالم، روائع الفنون الإسلامية، ص ص 88- 89.

[4]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 94.

[5]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 223. انظر أيضا: الونشريسي، المعيار، ج7، ص 85.

[6]- المصدر نفسه، ص 224.

صنع النجارون منبرا للجامع الكبير بمدينة بفاس الجديد في الفترة المرينية، ويتبين من خلال شكله أن النجار الذي أنجز هذا المنبر قد تأثّر إلى حد ما بالمنابر التي تعود إلى فترتي المرابطين والموحدين، ويتكون هذا الأخير من ثماني درجات، بما فيها العتبة التي تُعتبر بمثابة الدرجة الأولى، بالإضافة إلى جلسة الخطيب العليا، وبالرغم من فقدان المنبر المذكور لمعظم زخارفه، فإنه لا يزال يحتفظ بالبعض منها[1]، وتولى صنع هذا المنبر أحد العرفاء المشهورين في العصر المريني، وهو الرصاع الذي يرجع أصله إلى مدينة غرناطة، وإليه تُنْسَب صناعة المنبر الخشبي للجامع الكبير بفاس الجديد سنة 677هـ/1278م، واستمر هذا العمل لمدة سنة تقريبا[2].

لم يقتصر وجود المنبر على المسجد الجامع في فاس، بل نجده في بعض المدارس كما هو الحال بالنسبة للمدرسة البوعنانية، والتي احتوت هي الأخرى على منبر ذي تسع درجات كان يتواجد في القاعة الكبرى المخصصة للصلاة، وقد تفننت أيادي الصناع في زخرفته وتزيينه، وكان مصنوعا من خشب الأبنوس والعاج[3].

د- خزانات الكتب:

ضَمَّت الجوامع والمدارس التي ازدهر فيها التعليم والفكر خزانات ومكتبات مليئة بالمصاحف وكتب التفسير، والحديث، واللغة، والعلوم الدقيقة؛ وكانت هذه الكتب من بين ما حبسه السلاطين، والعلماء، والفقهاء، وكان سلاطين المغرب يحرصون على تنظيم هذه الخزانات والحفاظ عليها، وتزويدها بكل ما تحتاجه من الكتب النادرة والنفيسة، إما عن طريق الاقتناء أو التبادل أو الإهداء[4].

وعلى هذا الأساس، قام النجارون بصنع خزانات داخل المساجد والمدارس بأمر من السلاطين المرينيين، ومن أهم الخزانات التي أنشئت في الفترة المرينية، خزانة جامع القرويين التي أمر بإنشائها السلطان أبو عنان المريني(749- 759هـ/1348- 1359م) سنة 750هـ/1350م، وقد ضَمَّت هذه الأخيرة أصنافا من المؤلفات القيّمة في علوم شتى، وكان يتولى تسييرها قَيِّم مقابل أجرة معلومة، وفي ذلك يقول ابن القاضي ما نصه: "وأما خزانة الكتب التي يدخل إليها من أعلا (هكذا في الأصل) المستودع الذي بها فإنه لما كان من رأي أبي عنان حب العلم وإيثاره، والتهمم فيه، والرغبة في انتشاره، والاعتناء بأهله انتدب بأن صنع هذه الخزانة وأخرج لها من الكتب المحتوية

[1]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية، ج4، ص 335، 338.

[2]- مُحَمَّد مُحَمَّد الكحلاوي، المرجع السابق، ص233.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 226.

[4]- مُحَمَّد الحجوي، المرجع السابق، ص 104. يذكر ابن غازي في فهرسته، أن أحد علماء مدينة فاس وهو الشيخ الفقيه الحافظ الخطيب المدرس أبو علي الحسن بن منديل المغيلي نسخ بيده تقييد الجزولي، وتركه محبسا بخزانة جامع القرويين. انظر: فهرس ابن غازي، ص 73.

على أنواع من العلوم كعلوم الأديان، والأبدان، والأذهان، واللسان، وغير ذالك (هكذا في الأصل) من العلوم على اختلاف أنواعها، وعيّن لها قيما ليضبطها، وذلك في جمادى الأولى سنة خمسين وسبعمئة"[1]، ويضيف مصدر آخر أنّ هذه الخزانة كانت تحتوي على مصنفات عديدة وقيّمة في شتى العلوم والمعارف، حيث عَيَّنَ السلطان المذكور من يقوم بالإشراف على تسييرها وخدمة طلبة العلم ممن يريدون استعارة الكتب، بالإضافة إلى العناية بهذه المؤلفات والحفاظ عليها من التلف، ولم ينس السلطان أبو عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1359م) أن يخصص لهذه المعلمة الوقفية جراية تكون بمثابة منحة تستفيد منها هذه الأخيرة[2].

وأما خزانة المصاحف المتواجدة في قبلة الجامع، فأمر بها المتوكل على الله أبو عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1359م) وأعد فيها عددا كبيرا من المصاحف الحسنة الخطوط البهية الجميلة السنية، وذكر صاحب كتاب "جنى زهرة الآس" أنّ السلطان المذكور قد جعلها مفتوحة أمام كل من يريد الاطلاع على المؤلفات التي تحتويها في سائر أيام السنة دون استثناء، ولتسهيل مهمة الطلبة في الحصول على كتاب معين دون مشقة، رتب فيها من يتولى هذه المهمة مع المحافظة على المؤلفات والاعتناء بها حتى لا تمتد إليها يد الإهمال بعد انصراف الطلبة[3]. وجاء في وثيقة تحبيس هذه الخزانة أنّ السلطان أبا عنان فارس قد جعلها وقفا مؤبدا لجميع المسلمين تشجيعا منه على طلب العلم، وإظهاره، وارتقائه، واشتهاره، وتسهيلا لمن يريد القراءة، والنسخ منها، والمطالعة، والمقابلة[4]، وكانت تقع هذه الخزانة في الركن الشمالي الشرقي لجامع القرويين[5]، وبقيت في مكانها إلى أن قام السلطان المنصور السعدي بنقلها من مكانها الأصلي إلى بناية أخرى في أواخر القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي[6].

وفي عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي (986هـ/1012م- 1578هـ/1603م) قام هذا الأخير ببناء خزانة للكتب بجامع القرويين على يسار المحراب وحبس عليها من غريب الكتب ما لم يسمع بمثله قط[7].

---

[1]- ابن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس، ج1، ص 73.

[2]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 76. يذكر أحد الدارسين، بأنه كان للسلطان أبي عنان المريني مكتبتان، واحدة توجد بالقصر السلطاني بفاس، والأخرى عبارة عن مكتبة متنقلة كان يحملها معه في رحلاته. انظر: عبد العزيز صلاح سالم، التراث الفني الإسلامي في المغرب، ص 178.

[3]- المصدر نفسه، ص 76.

[4]- السعيد لمليح، المرجع السابق، ص95.

[5]- عبد الهادي التازي، جامع القرويين، ج2، ص 331.

[6]- محمد بن عبد العزيز الدباغ، خزانة القرويين وأثرها في حفظ التراث الإسلامي، ضمن كتاب: "جامعة القرويين وأفاق إشعاعها الديني والثقافي"، مطبعة فضالة- المغرب 1996، ص107.

[7]- المقري، أحمد بن محمد، روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، الطبعة الثانية، المطبعة الملكية، الرباط- المغرب 1983، ص 22.

– الخدمات:

احتوت المعالم الوقفية على قاعات وأماكن تتولى تقديم خدمات عديدة، مثل الطعام، والتطبيب، وتوفير كل مستلزمات الإقامة من تنظيف، وحراسة، وغيرها من الخدمات الأخرى نظرا لتوافد عدد لا بأس به من العامة على هذه المعالم، خاصة الفقراء، والمرضى، والذين يحتاجون رعاية متواصلة في كثير من الأوقات، ولهذا السبب، فإن الدولة المخزنية ومعها مؤسسة الأوقاف وضعت كل ما من شأنه ضمان خدمة نوعية لسكان المدينة.

أ– طبـخ الطعـام:

كانت الزوايا والبيمارستانات بمدينة فاس في الفترة متناول الدراسة في طليعة المعالم الوقفية التي أخذت على عاتقها تقديم وجبات للنزلاء والواردين، وتوفرت على أماكن صُممت خصيصا لهذه المهمة منذ إنشائها.

في هذا السياق، ذكر ابن مرزوق أنّ الزوايا في بلاد المغرب الإسلامي كانت هي المواضع المخصصة لمرافقة الواردين وإطعام المحتاجين من القاصدين[1]، وفي هذا دلالة على وجود حجرة وطباخين وظيفتهم طبخ الطعام لمرتادي الزاوية المتوكلية؛ التي أنشأها السلطان أبو عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1359م)، إذ كانت هذه الأخيرة تتوفر على ثلاثة مبانٍ أو دُور ملحقة بها، واحدة مخصصة للإمام، والثانية للمؤذن، والثالثة للناظر في أوقاف وأحباس الزاوية، بالإضافة إلى إعداد الطعام وترتيب الناس[2]، ويُستنتج من هذه الإفادة أنّ مؤسس هذه الزاوية قد وضع في حسبانه – منذ أن فكر في بنائها – أنّ نشاطها لن يقتصر على العبادة فقط، وإنما سيتعدى ذلك إلى توفير الطعام للنزلاء في زمن بدأت ترتسم خلاله ملامح التصوّف، وبالرجوع إلى ما دوّنه النميري في مصدره، نجد أنه كانت تتصل بهذه الزاوية دار معدة لنزول الواردين، مفتوحة أبوابها للوفود القاصدين، وتقابلها دار أخرى معدة للطبخ[3]، ويتبين من خلال ما ذكره النميري في مؤلفه المذكور أنّ الزاوية المتوكلية كانت تستقطب أعدادا كبيرة من الواردين، لذا كان من الواجب توفير دار مخصصة لإطعامهم، ويندرج هذا كله ضمن رغبة سلاطين الدولة المرينية في اكتساب الثواب والأجر وابتغاء مرضاة الله تعالى.

أما البيمارستانات، فتُعتبر هي الأخرى من بين التكوينات المعمارية التي أنجزها سلاطين الحقبة المرينية والوطاسية؛ للحفاظ على صحة العامة من سكان مدينة فاس وأرباضها، وقد أُنْشِئَت من مال الوقف برعاية المخزن،

[1]– ابن مرزوق، المسند، ص413.
[2]– النميري، المصدر السابق، ص208.
[3]– المصدر نفسه، ص208.

وفي ذلك يقول الوزان: "إنما أسِّست – يعني البيمارستانات – بفضل الصدقات التي قدمها أسلاف الملك الحالي"، وهو يقصد بذلك السلاطين الذين تداولوا على الحكم في المغرب الأقصى خلال العهد المريني والوطاسي[1]، وهذا الأمر يدل على أن مؤسسة الأوقاف بفاس كانت نشيطة وسباقة في تمويل المعالم الوقفية بما يساعد على أداء وظيفتها بشكل يتناسب والغرض الذي أنشئت من أجله.

لقد كانت البيمارستانات في مدينة فاس تتوفر على حجرات لطبخ الطعام، فمارستان سيدي فرج، وحسب رواية الوزان، كان يتواجد فيه كتّاب، وممرضون، وحراس، وطباخون[2]، وفي هذا إشارة واضحة إلى أنّ البيمارستان كانت توجد به قاعات معدة لطهي الطعام للنزلاء، لكن يبدو أنّ البيمارستانات في مدينة فاس، وبعدما كانت غنية بأوقافها، أصبحت فقيرة وتدهورت حالتها في العهد الوطاسي، لكن مع ذلك استمرت هذه الأخيرة في تقديم وجبات للنزلاء من المرضى، حيث كان يحتوي البيمارستان على طباخ مكلف بهذه المهمة[3].

ب- مداواة المرضى:

تذكر المصادر التاريخية أنه كان يوجد بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة عدد لا بأس به من الحمامات التي لا تقل حسنا عن المدارس، غير أنّ البيمارستانات المتواجدة داخل النسيج العمراني بالمدينة كانت حسنة البناء ومجهزة بالكامل، مقارنة بالبيمارستانات المتواجدة خارج أسوار المدينة[4].

بُنيت البيمارستانات في فاس المرينية لتوفير الرعاية الصحية للمرضى والتكفل بالمجانين كذلك، ففي فترة حكم السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني (685- 706هـ/1286-1307م)، أنشئ هذا الأخير بيمارستان في المدينة سنة 674هـ/1275م للغرباء والمجانين، وصُرفت عليهم النفقات المختلفة وكل ما يحتاجون إليه من الأغذية، كما أمر السلطان الأطباء بتفقد أحوال النزلاء ومداواتهم والتخفيف عنهم[5]، وقد قام بتجديد هذا المارستان السلطان أبو الحسن المريني (710-731هـ/1311-1331م)، حسب ما أفاد به ابن مرزوق[6].

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 227- 228.

[2]- المصدر نفسه، ص ص 228- 229.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 228. وفي ذلك يقول الوزان: وكانت هذه البيمارستانات غنية جدا إلا أنه في أيام حرب السعيد عندما كان السلطان في أشد الحاجة إلى المال، أشاروا عليه ببيع إيراداتها وأملاكها. لمزيد من التفاصيل. أنظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 228.

[4]- المصدر نفسه، ص ص 227-228.

[5]- ابن أبي زرع، الذخيرة السنية، ص 91.

[6]- ابن مرزوق، المسند، ص415.

ذكر الحسن الوزان أنّ وضعية بيمارستان مدينة فاس كانت سيئة للغاية في فترة حكم الأسرة الوطاسية، أي خلال القرن العاشر الهجري (16م) حيث قلّ عدد الأطباء فيه، وبالتالي قلّت معه الخدمات المتعلقة بالاستشفاء رغم وجود ممرضين يهتمون بالمرضى[1].

وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ الناس لم يكونوا متعودين على الذهاب إلى المارستان، إذ كانت تتم العناية بالمريض في البيت، وحسب ما ذكره أحد الباحثين، فإنه من كان يقصد المارستان هم أولئك المرضى الذين لم يكونوا يملكون من يعتني بهم، ومع ذلك كان عددهم قليلا، أو أولئك المرضى المصابين بأمراض عقلية يصعب التكفل بها بشكل لائق في البيت حيث يعتبر المارستان المكان الأنسب لهذه الفئة من الناس[2].

وهناك من يشير إلى أنّ مارستان فاس – وهو مارستان سيدي فرج – كان يقوم كذلك بعلاج بعض الطيور، مثل طير اللقلاق (بلّارج)، إلى جانب تقديم الخدمات للمرضى، وفي كل أسبوع كانت هناك فرقة موسيقية تتولى العزف للمرضى للتخفيف من آلامهم[3]، ولعل في العبارة الأخيرة ما يسترعي الانتباه والتساؤل في آن واحد، كيف خطر على الجهة المشرفة على المارستان الاهتداء إلى هذا الأمر؟ أم أن هذا الأخير كان معروفا في مارستانات المشرق الإسلامي، وبالتالي يمكن القول بأن المغاربة اقتبسوا الفكرة من نظرائهم المشارقة؟ لكن في جميع الأحوال تعتبر الفكرة جيدة ومهمة وتشهد على رقي الجهة التي أوكلت لها تسيير المارستان، وبأن التفكير في نفسية المرضى لم يكن ليغيب عن رؤية واهتمام السلطة المركزية بالمدينة الإسلامية.

لم يفت الدولة المخزنية الاهتمام بالسير الحسن الذي تم على مستوى المؤسسات الصحية بالمدينة، حيث كان هناك فريق من العمال يقع على عاتقهم تسيير بيمارستان مدينة فاس، فإلى جانب الناظر – الذي كان يُعتبر المسؤول الأول عن البيمارستان – كان هنالك صيادلة، وجراحون، وكحالون، ومجبّرون، لكل فرد منهم مهمة معينة تدخل ضمن تخصصه[4]، ولعل هذا ما يبين المجهودات المعتبرة التي بذلتها السلطة المركزية كي تؤدي المعالم الوقفية وظيفتها كاملة؛ وتحقق بالتالي الغرض التي أُنجزت من أجله، خاصة وأن الفترة المدروسة شهدت فيها مدينة فاس وغيرها من مدن الغرب الاسلامي الوسيط سلسلة من الأمراض والطواعين الجارفة والمجاعات[5].

---

[1]– الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 228– 229.

[2]– لوتورنو: المرجع السابق، ص ص 79– 80.

[3]– السعيد بوركبة، المرجع السابق، ص124.

[4]– محمّد كامل حسين، الموجز في تاريخ الطب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم– ليبيا، ص ص 228– 229.

[5]– على سبيل المثال، تعرضت فاس سنة 646هـ/1248م لحريق نتج عنه تخريب الأسواق بالمدينة. انظر: الدخيرة السنية، ص 73.

ج- أعمال أخـرى:

كانت هناك نشاطات وأعمال أخرى - إلى جانب طبخ الطعام ومداواة المرضى- مثل تنظيف المعالم الوقفية، وضمان حراستها وحمايتها من أي أذى أو سرقة، وكانت تتم هذه الأعمال على يد عمَّال يسهرون على تأديتها مقابل أجرة يدفعها لهم ناظر الأوقاف.

أشار الوزان – في معرض حديثه عن جامع القرويين – إلى أنه كان يحتوي على مخازن للزيت الذي يُستعمل لإيقاد الثريات، والمصابيح، وأمور أخرى تُعتبر ضرورية للمسجد[1]، وهو ما يعني أنه كان هناك أفراد يقومون بحراسة هذه المخازن حتى لا تتعرض للسرقة، وفي ذلك يقول بصريح العبارة: "الذين يخدمون الجامع، كالمكلفين بتعهد المصابيح الموقدة ليلا، والقائمين بحراسة الأبواب والمؤذنين"[2]، وفي ذلك إشارة إلى وجود أشخاص يسهرون على مراقبة المعالم الوقفية وحراستها، كما لم يقتصر وجود الحراس على المعالم الوقفية من مساجد ومدارس، بل تعدى الأمر إلى بيمارستان مدينة فاس الذي كان هو الآخر يتوفر على عدة حراس[3].

وبما أنّ المعالم الوقفية بمدينة فاس (7- 10هـ/13- 16م) - والتي بُنيت خلال الفترة المرينية أو بعد ذلك - كان يرتادها عامة المسلمين، والمرضى، وغيرهم، فإنها كانت بحاجة لأشخاص يتولون خدمتها وتنظيمها، وهم الذين أشار إليهم الحسن الوزان بعبارة: "من يخدمون الجامع، ومن جملة هؤلاء من كانوا يوقدون القناديل في المساجد، وكان الواحد منهم يُعرف بالوقاد"[4].

تمت مراعاة جملة من المعطيات الموضوعية في المعالم الوقفية التي أنشئت بمدينة فاس خلال الفترة من القرن 7 إلى 10هـ (13 إلى 16م)، وذلك من قِبل السلاطين أولا، والحرفيين المختصين في البناء، والهندسة، والنجارة ثانيا، حيث تطلب الأمر أيضا ضرورة توفير الطعام والإنارة، بالإضافة إلى التطبيب، والحراسة، والتنظيف، وهي الأنشطة والأعمال التي تكفل بتجسيدها فئة من الأفراد لفائدة عناصر المجتمع.

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 224.

[2]- المصدر نفسه، ص ص 223- 224. بالإضافة كذلك، احتوت بعض المعالم الوقفية بمدينة فاس في الفترة مدار البحث على أئمة وخطباء ليس فقط في المساجد وإنما في المدارس أيضا، بحيث يذكر ابن القاضي المكناسي في مصدره أن الفقيه الحسن بن منديل المغيلي (ت864هـ/1460م) كان يشغل وظيفة الإمامة بالمدرسة العنانية من طالعة فاس المحروسة. انظر: جذوة الإقتباس، ج1، ص 179. أما مُحَمَّد بن علي ابن أملال المديوني (ت856هـ/1452م) فقد شغل هو الأخر منصب الإمام بمدرسة الحلفاويين. انظر: جذوة الإقتباس، ج1، ص 240. يظهر من خلال ما تم رصده في هذا الجانب، أن السلطة الحاكمة كانت حريصة على ضمان تأطير المعالم الوقفية لتسند مشروعيتها في الحكم.

[3]- المصدر نفسه، ص ص 228- 229.

[4]- الونشريسي، المعيار المعرب، ج7، ص 85.

وحتى تستمر هذه المعالم في أداء رسالتها وتقديم خدماتها للعامة من سكان فاس، كان لابد من تحبيس أوقاف خيرية تكون مصدرا لتمويل هذه البنايات ذات الطابع الوقفي، وهو ما تجسّد على أرض الواقع.

صناعة آلات التوقيت:

اهتمت السلطة المركزية بمدينة فاس بمسألة ضبط الوقت، خاصة بالنسبة للصلوات الخمس، وعلى هذا الأساس طُلِبَ من المعدلين – ومن لهم دراية بالهندسة وحركة الأجرام السماوية – إيجاد وسائل وأدوات تساعد على تحديد الوقت ومعرفته، فصنع هؤلاء المعدلون ساعات لهذا الغرض علِّقت في بعض المساجد والمدارس[1]، كما اهتدى هؤلاء الحرفيون والصناع – المختصون في الوقت والتعديل- إلى وضع وسائل أخرى لمعرفة الوقت، مثل الإسطرلاب، والمزوال، والساعات الرملية في بعض المعالم الوقفية، وهنا يجب التذكير بأنّ هذه الصناعة – أي آلات التوقيت بمختلف أدواتها التي ذكرناها سابقا –كانت معروفة ومألوفة عند الشعوب والأمم منذ زمن قديم.

– ساعة الحباك (685هـ/1286م):

ذكر الجزنائي في كتابه "جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس " أنّ جامع القرويين كانت فيه قبة لجلوس المؤذنين، وكانت لهم مواضع منها بلاطات رخام موضوعة بالحكمة، وفي وسط كل بلاطة قائم يُستدل بامتداد ظله على خطوط في البلاطة بطول أزمان النهار ومرور ساعاته، وقد نصبها أهل العلم بالهيأة على نظر وموافقة[2].

لم يفصح الجزنائي عن اسم الأداة التي كان يستدل بها المؤذنون لتحديد الوقت في مسجد القرويين، إلا أنه يعطينا فكرة أولية عن وجود آلة كانت تساعد المؤذنين على تحديد أوقات دخول الصلاة، وهو أمر في غاية الأهمية لأنه سيكون الأساس والمنطلق لصناعة آلات التوقيت كالساعات مثلا.

ترجع الساعة التي وضعها المعدل مُحَمَّد بن الحباك للأيام التي تولى فيها الفقيه الخطيب مُحَمَّد بن أبي الصبر أيوب قضاء مدينة فاس، فقد اقترح هذا الأخير على المعدل المذكور وضع ساعة مائية تُعَرِّفُ الناس بأوقات النهار والليل، سواء في الأيام المشمسة أو الغائمة[3]، فقام ابن الحباك بوضع بدن من الفخار بالقبة العليا للمسجد، وجعل

---

[1]– يذكر ابن القاضي في مصدره مثلا: أن مُحَمَّدا بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن ابن عمر اللخمي (تـ794هـ/1392م)، من أهل فاس، هو الذي صنع رخامة الوقت التي توجد بأعلى صومعة أحد مساجد المدينة. انظر: جذوة الإقتباس، ج1، ص 237. ويذكر المصدر نفسه، أن عبد الرحمن بن مُحَمَّد الجديري المديوني (تـ818هـ/1415م) الفقيه المحدث الميقاتي، هو من ولي التوقيت بجامع القرويين بفاس. انظر: جذوة الإقتباس، ج2، ص 404.

[2]– الجزنائي، المصدر السابق، ص50.

[3]– عبد الهادي التازي، جامع القرويين، ج2، ص ص 322- 323.

ذلك بقدر معلوم إلى أن يصل للخطوط، فتعلّم بذلك أيضا أوقات الليل والنهار، وكان ذلك حوالي سنة 685هـ/ 1286م، إلا أنّ هذه الساعة قد أُهْمِلَتْ فيما بعد[1].

يتَّضِحُ من وصف المؤرخين لهذه الساعة أنها امتازت عن الساعات المائية الأخرى بأنها أصغر حجما وأبسط تركيبا، كما كانت مُتَنَقِّلَة، إذ كان بالمستطاع تحويل الصحن من جهة إلى أخرى دون عناء، فكانت تشبه الساعة الخامسة التي تحدّث عنها الجزري في كتابه "الحيل الهندسية"، لكنّ نصب الساعة المذكورة في القبة العليا من المنار، بعيدة عن الماء، كان من بين الأمور التي شجعت على إهمالها، وبالتالي فقد كان على المشرفين على الساعة أن يصعدوا مائة درجة ودرجة، حسب ما أورده أحد الباحثين[2].

- ساعة الصنهاجي- القرسطوني (717هـ/1317م):

تنسَب هذه الساعة إلى الشيخ المعدل مُحَمَّد بن عبد الله الصنهاجي النطاع، الذي أحدثها في الغرفة المطلة على باب صومعة مسجد القرويين، وهي الغرفة التي احتضنت الشخص الذي كان مكلفا بمراعاة الأوقاف، وقام برسم هذه المنجانة مُحَمَّد بن الصدينية القرسطوني، وقد أُنجزت هذه الساعة حوالي سنة 717هـ/1317م، بعدما أنفق عليها المسلمون مالا كثيرا[3]، إذ صُنعت أيام السلطان أبي سعيد عثمان المريني[4].

استمرت ساعة الصنهاجي في العمل فترة من الزمن، ومع مرور الوقت طالها الإهمال فتوقفت عن العمل لمدة من الزمن، إلى أن تقدّم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن العربي للنظر في الأوقات ورعاية المؤذنين سنة 747هـ/1346م، فقام هذا الأخير بتجديد المنجانة المذكورة على وجه أكثر إتقانا من الأول، ولم يزل يجتهد في ذلك إلى صدر إيالة مولانا المتوكل أبي عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1358م)، بحيث جعل خارج الجبح المذكور اتجاه المستقبل له دائرة وعليها شبكة كشبكة الإسطرلاب؛ ورسومه تدور متى طلعت المسطرة المذكورة، وبها كان يعرف أوقات الليل والنهار، ومن الإضافات الأخرى التي جاء بها ابن العربي رمليات لاختيار الأوقات، وكذلك جملة إسطرلابات لمن ينظر في توالي الليل والنهار[5]، وهكذا ربط بحكمته وابتكاره بين الإسطرلاب والساعة المائية[6].

---

[1]- الجزنائي، المصدر السابق، ص51.

[2]- عبد الهادي التازي، الساعات المائية بالمغرب، مذكرات من التراث، إشراف: العربي الصقلي، الرباط- المغرب 1985، ج3، ص ص 55- 56.

[3]- الجزنائي، المصدر السابق، ص51.

[4]- لمعرفة تفاصيل هذه الساعة وكيف تشتغل. أنظر: الجزنائي، ص51.

[5]- المصدر نفسه، ص ص51- 52.

[6]- عبد الهادي التازي، جامع القرويين، ج2، ص 323.

حظيت ساعة الصنهاجي – التي قام بتجديدها المعدل بن العربي – بزيارة من السلطان المريني أبي عنان فارس، الذي استحسن عمل المنجانة وأثنى على صاحبها، ونتيجة لذلك أمر السلطان بمُرَتَّب للناظر في سير هذه الساعة، وكان ذلك سنة 749هـ/1348م، وأمر كذلك بأن يُجعل بأعلى صومعة المسجد صار يُنشر فيه علم أبيض في أوقات صلاة النهار، وفنار فيه سراج زاهر لأوقات صلاة الليل؛ يستدل بذلك من كان بعيدا عن المدينة ولم يسمع النداء، وفي ذلك عناية بأمور الأوقات وبما يتعلق بها من وجوب الصلوات على حد تعبير الجزنائي[1].

– ساعة ابن العربي (أبو عبد الله محمد) 747هـ/1346م:

تعطلت ساعة الصنهاجي القرسطوني بمرور الوقت وضعف الصيانة، ولم تعد تقوم بوظيفتها كما يجب، وعليه فقد كلَّف السلطان أبو الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) المؤقت والمعدل ابن العربي بتجديد المنجانة السابقة بحيث تكون أكثر فاعلية من الأولى، وبالفعل، شرع هذا الأخير في عمله بكل جد وإتقان، وتمكن في الأخير من إتمام العمل في الساعة المذكورة بمواصفات تختلف عن ساعة الصنهاجي، وصادف هذا الإنجاز اعتلاء السلطان أبي عنان المريني سدة الحكم سنة 749هـ/1348م، وقد توصل ابن العربي إلى وضع دائرة في شكل إسطرلاب تدور رسومه متى طلعت مسطرته، حيث استُعمل هذا الأخير لمعرفة أوقات الليل والنهار، علاوة على ما جهز به غرفة الجامع من ساعات مائية لاختبار الأوقات، لذا يمكن القول أنّ ابن العربي كان أول من توصل إلى ربط الساعة المائية بالإسطرلاب في عصره، مما يعني أنّ المعدلين بمدينة فاس كانوا على دراية ومعرفة كبيرة بعلم الفلك وتقنيات صنع الساعات وآلات التوقيت المختلفة[2].

– ساعة ابن الفحام التلماني (758هـ/1357م):

بعدما تم بناء المدرسة البوعنانية – والتي كانت تحفة رائعة كما تذكر ذلك المؤلفات التاريخية – أمر السلطان أبو عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1359م) بتجهيز هذه المدرسة تجهيزا كاملا، وكان من جملة التجهيزات وضع ساعة لهذه المدرسة تُعْرَف من خلالها الأوقات؛ ذلك أنّ هذه الأخيرة كانت تضم بين جوانبها تكوينات معمارية ذات طابع ديني، مثل بيت الصلاة، والصومعة، والمنبر، فكان لابد من وجود ساعة، وعليه فقد طلب السلطان أبو عنان المريني من مؤقته علي بن أحمد التلمساني المعدل صنع منجانة للمدرسة، فصنع هذا الأخير ساعة مائية أُلحِقت

[1]- الجزنائي، المصدر السابق، ص52.

[2]- عبد الهادي التازي، الساعات المائية بالمغرب، ص 59.

بالمدرسة المذكورة سنة 758هـ/1357م[1]، ويظهر اعتماد السلطان المذكور على أحد المعدلين التلمسانيين جانبا من الروابط الثقافية بين مدينتي فاس وتلمسان في الفترة المدروسة والتي كان موضوع الصنائع جزء منها.

عندما تم العمل، وُضعت هذه الساعة الحائطية قبالة المدخل الرئيسي للمدرسة البوعنانية وبمحاذاة بيت الوضوء الواقع خارج محج الطالعة الكبرى، وكانت هذه الساعة تختلف عن سابقاتها من الساعات الأخرى، حيث كانت تعتمد على عنصر الماء الذي يتم توزيعه بكيفية ميكانيكية دقيقة عبر أنابيب مصنوعة من خشيبات؛ سمكها سنتيمتر واحد، وكان الماء يمر منها لينزل بقطرات فوق الأجراس البرونزية التي لا يزال بعضها قائما يشهد على محكم الصنعة وعظمة الإبداع[2].

- ساعة اللجائي (763هـ/1361م):

وهي الساعة التي صنعها أبو زيد عبد الرحمان بن سليمان اللجائي في 21 محرم سنة 762هـ/1361م؛ بأمر من السلطان المريني أبي سالم إبراهيم (760- 762هـ/1359- 1361م)[3].

تشكلت هذه الساعة من حجرة صغيرة يمكن الدخول إليها من باب صغير يقع في الجهة الجنوبية، وترتبط حجرة الساعة بصفيحة إسطرلاب أنيقة تحتوي على شبكة تدور على محور، وترتبط الصفيحة بالساعة عن طريق قضيب معدني أغلِق طرفه بإسفين، وقد ظهر الطرف الثاني من القضيب داخل الحجرة الصغيرة، كما كان في وقت ما يتصل بدولاب وبدون شك ببكرة، ينطلق عبرها حبل يربط بين عائم الساعة المائية وبين ثقالاتها، وأحيطت صفيحة الإسطرلاب بأربع وعشرين نصف كرة فضية محدبة، وحُدِّدت من فوق وتحت بأربع وعشرين بابا صغيرا، أمام كل باب طاسات من نحاس، وكانت جعبة خفيفة مغلقة فوق الطاس تتدحرج منها وتنزل على الطاسة عند كل ساعة[4].

كانت هذه الساعات التي صنعها المؤقتون في الفترة المرينية، ورغم وجود بعض الاختلافات بينها فيما يخص التقنيات المستعملة، إلا أنّ بعضها قد تأثر كثيرا بالآخر، مثل الساعة التي صنعها اللجائي سنة 763هـ/1361م، والتي تأثرت بالساعة التي وضعها الصنهاجي وكذا ساعة ابن الفحام التلمساني، ويظهر من خلال ما أفادتنا به المصادر، يمكن القول بأن الساعات التي صنعت بفاس مثلت مرحلة من النضج الفني والعلمي للمعدلين والمؤقتين.

---

[1]- ابن القاضي المكناسي، جذوة الإقتباس، ج1، ص55.

[2]- عبد العزيز توري، البوعنابية، ص1811.

[3]- عبد الهادي التازي، جامع القرويين، ج2، ص325.

[4]- عبد الهادي التازي، الساعات المائية بالمغرب، ج3، ص ص 67، 68، 69.

يمكن القول أنّ المؤقتين والمعدلين في مدينة فاس قد تمكنوا من صنع ساعات مختلفة؛ أمكن من خلالها معرفة أوقاف الصلاة وتحديد الزمن بإيعاز من السلطة المركزية، وتفيد المصادر التاريخية أن هؤلاء الصناع كانوا على دراية واسعة بأمور الهندسة، والحساب، والفلك، وغيرها من العلوم الأخرى، وعلى هذا الأساس توصلوا إلى صنع ساعات أُلحِقت بالمعالم الوقفية لتدل على خبرتهم ودرايتهم[1]، لكن هذا الاهتمام قد قَلّ بمرور الوقت نتيجة للظروف السياسية غير المستقرة، خاصة مع مجيء الوطاسيين إلى الحكم، فتعرضت معظم الساعات التي وُضعت في عهد الدولة المرينية للإهمال، وبالتالي لم تعد تقوم بوظيفتها كما كانت من قبل، إلا أنها مع ذلك بقيت تشهد على درجة التحضر التي وصلت إليها مدينة فاس في الفترة المدروسة، كما تدل هذه الساعات على النضج الكبير الذي توصّل إليه الصناع بالمدينة، والذين أظهروا دراية واسعة بعلم التوقيت وعلم الحيل[2].

ما يمكن ملاحظته بخصوص الساعات التي صنعت بمدينة فاس، أنها وضعت خصيصا للمعالم الوقفية من مساجد ومدارس، أما بالنسبة للساعات التي تكلمنا عنها في الباب الأول الخاص بتلمسان، فقد أشرنا إلى تلك الساعة العجيبة الموجودة في قصر المشور والتي كانت تظفي طابعا مميزا ليلة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف حسب ما رواه لنا التنسي ويحي ابن خلدون[3].

– آلات التوقيت الأخرى:

توصّل الحرفيون والصناع الذين لهم دراية بالوقت والتعديل وبعلم الفلك إلى صنع آلات استُعملت جنبا إلى جنب مع الساعات؛ التي أُحدِثت بالمعالم الوقفية بمدينة فاس (7- 10هـ/13- 16م) والتي ذكرناها في ما سبق، وفيما يلي أبرز هذه الآلات:

---

[1]– لم يقتصر تجهيز المساجد الوقفية فقط بآلات التوقيت المختلفة، بل سنجد أيضا بأن بعض المدارس كانت هي الأخرى تتوفر على آلات لمعرفة الأوقات، بحيث تذكر المادة الخبرية بأن عبد الرحمن بن أبي القاسم القيسي القرموني (تـ 864هـ/1460م) كان هو الشخص الذي أسندت له وظيفة تحديد الأوقات بالمدرسة المتوكلية بمدينة فاس. انظر: ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج2، ص 405. وفي ترجمته لعبد الرحمن بم محمد الجديري المديوني (تـ818هـ/1415م)، يقول ابن القاضي: هو الفقيه المحدث الميقاتي، ولي التوقيت بجامع القرويين، وله كتاب جمع فيه بين العمل بآلة الإسطرلاب وبالصحيفة الشكازية وبربع الدائرة والعمل بالحساب والجدول بعنوان "تنبيه الأنام على ما يحدث في أيام العام" وله أيضا " روضة الأزهار في علم وقتي الليل والنهار". انظر: جذوة الاقتباس، ج2، ص 404. ويتبين من هذه الترجمة، أنه كانت هناك وسائل أخرى يعتمد عليها في معرفة الأوقات مثل **الصحيفة الشكازية وربع الدائرة**.

[2]– هو علم تخصص للأجهزة الميكانيكية وسماه اليونانيون " نيوماتيك "Neumatic ، ثم ترجم تحت اسم " الحيل الروحانية ". أنظر: أحمد سعيد الدمرداش، علم الفيزيقا عند العرب، ضمن كتاب: "موسوعة الحضارة العربية الإسلامية"، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت 1995، ج1، ص 387.

[3]– التنسي، المصدر السابق، ص 162. انظر أيضا: يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج2، ص 39. ما يمكن ملاحظته في هذا الخصوص، أن الساعات الفاسية استطاعت أن تقاوم الزمن وتستمر لفترة أطول من نظيرتها بتلمسان بالنظر إلى اختلاف الظروف التي عاشتها المدينتان، ولم نعد نتوفر إلا ما تطرقة إليه المصادر فيما يخص طرق وأساليب عمل الساعات المذكورة.

أ- الإسطرلاب:

جهاز استعمله المتقدمون في تعيين ارتفاعات الأجرام السماوية ومعرفة الوقت والجهات الأصلية[1]، ويعتقد بعض الباحثين أنّ تقنيات استعمال الإسطرلاب قد انتقلت من الأندلس إلى المغرب الأقصى منذ أواخر القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، وكانت مدينة سبتة المغربية أوّل مدن المغرب الأقصى التي تعرفت على الإسطرلاب، وتأتي بعدها مدينة مراكش التي كانت بحق رائدة في مجال علم الفلك على عهدي المرابطين والموحدين، ومن أبرز علماء الفلك الذين ألّفوا في الإسطرلاب: الحسن بن علي المراكشي (تـ660هـ/1261م)، وابن الشاط المغربي (تـ723هـ/1323م)، وابن البناء المراكشي (تـ721هـ/1321م)، ويُعتبر هذا الأخير أبرز من ألف وكتب في الإسطرلاب، كما أنّ له مقالة شهيرة بعنوان "مقالة في علم الإسطرلاب"[2]، وهو ما يفيد بأن المعدلين المغاربة تعرفوا على صنع آلات القياس والزمن بمحاكاة نظرائهم من الأندلس، وقياسا على الشهرة التي تمتع بها بعض المعدلين المغاربة، يمكن القول بأن هؤلاء أحرزوا سبقا في هذا الميدان.

وردت إشارة مصدرية في كتاب "جنى زهرة الآس" للجزنائي تفيد بأنه في فترة السلطان أبي عنان المريني، وبعدما وضع مُحَمَّد بن العربي ساعته سنة 747هـ/1346م، جعل إلى جانب هذه الساعة جملة من الإسطرلابات ليعرف بها أوقات الليل والنهار[3]، وقبل هذا التاريخ، تمكّن أحد المعدلين من مدينة مراكش، اسمه يعقوب بن موسى طافير، من صنع إسطرلاب سنة 716هـ/1316م، كان يُعرَف به الوقت بمدينة فاس[4].

ب- المزولـة:

جمعها مزاول[5]، وهي ساعة شمسية يُعرف بها الوقت بظل الشاخص الذي يثبت عليها، وتتكوّن المزولة من سطح مستوٍ وعقرب الساعة، كما ينقسم السطح المستوي إلى ساعات وأحيانا أنصاف أو أرباع الساعة، أما العقرب فهي قطعة مسطحة من المعدن؛ تثبَّت في منتصف القرص وتشير إلى اتجاه القطب الشمالي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية[6]، ومن المرجّح أن تكون هذه الأداة هي المقصودة بكلام الجزنائي عندما قال: "ولهم بمواضع منها

---

[1]- المعجم الوسيط، ص17.

[2]- مُحَمَّد حجي، الإسطرلاب، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا – المغرب 1989، ج2، ص 415.

[3]- الجزنائي، المصدر السابق، ص52.

[4]- حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار الإسلامية، ج2، ص ص 697- 698.

[5]- المعجم الوسيط، ص408.

[6]- الموسوعة العربية العالمية، ج 23، ص ص 153- 154.

بلاطات رخام موضوعة بالحكمة، وفي وسط كل بلاطة قائم يُستدل بامتداد ظله على خطوط في البلاطة بطول أزمان النهار ومرور الساعات، وقد نصبها أهل الهيأة عن نظر وموافقة"[1].

ج- الساعـة الرمليـة:

وهي أداة لقياس الوقت تتكوّن من بصيلتين زجاجيتين تصل بينهما فتحة صغيرة؛ تحتوي إحدى البصيلتين على حبات من الرمل الجاف الناعم الدقيق، ويأخذ الرمل ساعة كاملة بالضبط لكي ينساب من البصيلة العليا إلى البصيلة السفلى، وعندما ينساب الرمل كله من البصيلة العليا، تُقلَب الساعة الرملية ويبدأ الرمل في الانسياب إلى البصيلة الفارغة، كما حدث من قبل[2].

وردت عبارة الساعة الرملية عند الجزنائي في معرض حديثه عن الساعة التي وضعها مُحَمَّد ابن العربي في عهد السلطان أبي عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1358م) حوالي سنة 749هـ/1348م؛ عندما ذكر أنّ ابن العربي أقرّ بوجود رمليات لاختيار الوقت[3].

يتبين مما سبق عرضه أنّ المعالم الوقفية، خاصة منها المساجد، قد حظيت بعناية فائقة من لدن الدولة المخزنية فيما يخص تجهيزها بآلات التوقيت المختلفة، وهي ميزة انفردت بها المؤسسات المذكورة بالمدينة عن نظيرتها بمدن المغرب الإسلامي في الفترة قيد الدراسة، مما يعطي السبق لمدينة فاس في هذا المجال، وبالمقارنة مع ما كان يتم إنجازه بتلمسان، والذي كنا قد تطرقنا إليه في الفصل الثاني من الباب الأول، يلاحَظ الفرق بين المدينتين في صناعة آلات التوقيت، حيث تسعفنا المادة المصدرية بحيّز معتبر من المعلومات التي تتعلق بصناعة آلات التوقيت بمدينة فاس، في حين يمكننا القول بأننا وجدنا صعوبة كبيرة في تشكيل ملامح هذه الصناعة بمدينة تلمسان، ولعل هذا الأمر يرتبط في اعتقادنا بنقص المادة الخبرية، بالإضافة أيضا إلى تعرّض هذه التجهيزات إلى التلف أو التخريب؛ بالنظر إلى تعرّض المدينة لسلسلة من الأحداث غير المستقرة في فترات تاريخية لاحقة أبرزها الفترة الاستعمارية، ويمكن كذلك أن نقول بأنّ نقص الأبحاث والدراسات الأثرية في هذا الجانب يزيد الأمر تعقيدا في الوصول إلى نتائج مشجعة؛ يستفيد منها البحث التاريخي وتقيم في الوقت نفسه دليلا على ازدهار الصنائع المرتبطة بتوفير آلات التي يعرف بها الوقت، كما أن التعرف على أساليب عمل هذه الأخيرة من شأنه إبراز قيمة المجهود الذي بذلته فئة من الحرفيين والصناع.

---

[1]- الجزنائي، المصدر السابق، ص50.

[2]- الموسوعة العربية العالمية، ج12، ص 24.

[3]- الجزنائي، المصدر السابق، ص52.

حتى وإن سلّمنا بتفوّق مدينة فاس على تلمسان فيما يخص صناعة آلات التوقيت، فهناك إفادة مهمة أدلى بها عبد الهادي التازي عندما استعرض بعض الجوانب من موضوع التنافس؛ بين مملكة فاس ومملكة تلمسان في مجالات الحياة المختلفة، ومنها على الخصوص التنافس في المجال العلمي وصناعة آلات التوقيت، فقد صرّح في هذه النقطة بأنّ التمايز بين المدينتين كان أمرا واقعا ومسلما به، حيث ذكر ما نصه: "ففيما يتعلق بساعة ابن الفحام مثلا، رأينا أنها بفاس كانت على شكل، ولكنها في تلمسان اكتسبت شكلا متطورا آخر"[1]، ولعل في هذه الموازنة ما يفيد بأنّ درجة التأثير والتأثر بين المدينتين – على الأقل في مجال معين كصناعة آلات التوقيت – تغطي على جوانب المقارنة بينهما بشكل تظهر فيه المدينتان وكأنهما تحت سلطة واحدة ويد عاملة تمتلك مواصفات مشتركة.

كانت هذه جهود المؤقتين الفاسيين في التوصل إلى معرفة الأوقات؛ من خلال وضع أدوات لذلك مثل الساعات المختلفة وكذا أدوات أخرى، الأمر الذي يجعلنا نقر بأنّ هؤلاء كانوا على دراية وخبرة بالحساب والهندسة، وليس من المستبعد أن يكون لليد العاملة الأجنبية –خاصة الأندلسية –دور في توصل الفاسيين إلى وضع آلات التوقيت هذه، حيث كان أحد مؤقتي تلمسان من جملة الذين استعان بهم المرينيون في وضع ساعة حائطية.

يتبين مما سبق عرضه أنّ العمل الذي تم على مستوى المعالم الوقفية بمدينة فاس، من بناء، وزخرفة، وتجهيز، قد أنجِز بدقة وإحكام، ويرجع الفضل في ذلك لجهود الحرفيين والصناع الذين استطاعوا أن يضعوا خبراتهم ومهاراتهم في خدمة الدولة المخزنية؛ التي كانت قد طلبت من هذه الفئة أن يعملوا بجد وإتقان حتى تأخذ البنايات المذكورة نصيبها من إبداعات الحرفيين؛ وتظهر بالصورة التي أريدَ لها أن تكون عليها من جانب السلطة المركزية.

يبدو أنّ عمل البنائين بالمعالم الوقفية بمدينة فاس في الفترة قيد الدراسة كان متواصلا كلما دعت الضرورة إلى ذلك؛ بالنظر إلى زيادة عدد سكان المدينة وجهود السلطة المركزية في توفير العمال المختصين في البناء، وقد أمر السلاطين بإنشائها رغبةً منهم في تخليد أسمائهم، ولعل الرغبة في عمل الخير واكتساب الثواب كان أحد الأسباب الرئيسية في حركة البناء التي شهدتها المدينة، وما دام الأمر قد تم على هذا النحو، فلا بأس بالتنويه والإشادة بدور مؤسسة الأوقاف في الأنشطة الحرفية التي كانت المعالم الوقفية مجالا لها.

في الوقت الذي انتهت فيه أشغال التخطيط والبناء بالمعالم الوقفية في فاس، بدأ عمل المزخرفين في تزيين وزخرفة هذه البنايات، وما يلاحَظ في هذا الصدد هو أنّ الأنشطة الحرفية المرتبطة بالزخرفة كانت تتميز بالتنوع في

[1]– عبد الهادي التازي في رده على أسئلة الحضور في مداخلته بعنوان، التنافس بين مملكة فاس ومملكة تلمسان في المجالات الصناعية والاجتماعية والعلمية، ضمن كتاب: "مآثر تلمسان ماضيا وحاضرا"، جمع وتعليق: محمد بوزواوي، القافلة للنشر والتوزيع– الجزائر 2011، ص 281.

استخدام المواد التي اشتغل عليها الحرفيون والصناع، لذا يمكن القول أنّه قد تمت مراعاة عدة اعتبارات تتعلق أساسا بوظيفة كل معلم وقفي، فيما يخص أشغال الزخرفة، وبما أنّ بعض المعالم لا زالت تحتفظ بزخرفتها إلى وقتنا الحالي، يمكن للفرد أن يقف عند إنجازات الحرفيين في الزخرفة ويدرك الجهد والمهارة اللذين تميّز بهما المعمار المريني على وجه الخصوص.

وبما أنّ المعالم الوقفية، خاصة المساجد والمدارس، كانت بحاجة إلى آلات توقيت تُعرف بها أوقات الصلاة، انبرى عدد من المعدلين على توفير هذه الآلات التي كانت تُعتبر تحفة فنية رائعة؛ زينت المعالم المذكورة لفترة من الزمن قبل أن يمسها الإهمال، وسيكتشف المتأمل في كيفية صنع آلات التوقيت بفاس والتقنيات المستعملة في تشغيلها؛ المهارة والعبقرية اللتين وصل إليهما المعدلون بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة.

كانت الخدمات التي ارتبطت بالحرف والصنائع الوقفية كثيرة ومتنوعة هي الأخرى، خاصة الزوايا والمارستانات التي كانت تؤدي وظيفة اجتماعية، وبالنظر إلى استقطاب المعالم الوقفية لعدد لا بأس به من الأفراد، اجتهدت السلطة المركزية بالمدينة في توصيل الماء إلى البنايات المذكورة، ولم يكن ليتم هذا العمل على أحسن وجه لولا وجود هيئة رسمية كانت تتولى الإشراف على المعالم الوقفية وتسييرها، وعليه فقد اعتُبر ناظر الأوقاف طرفا رئيسيا وفاعلا في تنسيق الجهود والخدمات التي اقترنت بالمساجد، والمدارس، والزوايا، والمارستانات.

الفصل الثالث

الحرف والصنائع الضرورية والبسيطة

تحت مسمى الحرف والصنائع الضرورية البسيطة تندرج مجموعة من الأنشطة الحرفية التي لها علاقة بالحياة اليومية للأفراد والجماعات بمدينة فاس في الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م) وهي الحرف والصنائع التي كانت تستخدم مواد وتقنيات بسيطة غير معقدة وتستهدف منتجاتها فئات واسعة من المجتمع الفاسي بخلاف الأعمال التي تندرج تحت مسمى الحرف والصنائع الكمالية والمركبة.

تعد الأنشطة الحرفية التي لها علاقة بالمجال الفلاحي مهمة للغاية خاصة بالنسبة لسكان البادية والمناطق القريبة من مدينة فاس لأنها كانت توفر للورشات الحرفية المواد والأدوات التي يدخل الحديد والخشب والحلفاء والقصب والقنب ... في صناعتها، وبالنظر إلى وفرة هذه المواد محليا يمكن القول بأن الحرفيين استطاعوا بمهاراتهم تحويل هذه المواد إلى سلع وبضائع مختلفة.

بالنسبة للحرف والصنائع المرتبطة بتوفير الغذاء لسكان مدينة فاس، فهي تعد ضرورية لبقاء صحة الإنسان في حالة جيدة، وشمل هذا النوع من الحرف أنشطة تخص الجزارة، وطحن الحبوب، وعصر الزيتون، وطبخ المأكولات المختلفة التي يحتاجها الأفراد داخل النسيج الحضري للمدينة.

أما فيما يخص الأنشطة الحرفية المرتبطة بتوفير المنسوجات البسيطة لسكان المدينة وباديتها، وبالنظر إلى وفرة المواد الأولية مثل القطن والكتان والصوف والحلفاء، يمكننا القول بأن فئة النساجين بالمدينة استطاعت أن تضع بين أيدي الزبائن منسوجات متنوعة وبسيطة استفادت منها غالبية عناصر المجتمع.

وبما أن مدينة فاس كانت تشهد حركة مستمرة ونشاطا متواصلا، فالفضل في ذلك يعود إلى الخدمات التي كانت متواجدة ضمن النسيج المعماري للمدينة، مثل الحمل، والنقل، والدلالة، والحراسة، والسقاية، والحجامة، والبيطرة، وهذه الخدمات كانت على جانب كبير من الأهمية بالمدينة، لأن العديد من الحرف والصنائع تحتاج إلى هذا النوع من الأنشطة لتسهيل الحركة والمعاملات بين الفئة المنتجة والمستهلكة وهو ما من شأنه استقطاب يد عاملة وتلبية ما يحتاجه السكان والورشات الحرفية.

وفيما يتعلق بالبناء والأنشطة المرتبطة به، فيظهر أن البنائين قاموا بعمل كبير في تشييد الدور والمنازل للعامة من سكان فاس بالاعتماد على مواد متوفرة محليا، ومستعينين في ذلك بفئة من النجارين الذين صنعوا الأبواب، والنوافذ، ومستلزمات أخرى من مادة الخشب، وبما أن مادة الجلد كانت هي الأخرى متوفرة محليا، فقد تمكن الحرفيون من استغلال ذلك في صناعة أغراض بسيطة كان يستعملها سكان المدينة وباديتها في حياتهم اليومية.

الحرف والصنائع الفلاحية:

وهي الحرف التي كانت تلبي متطلبات سكان البادية والحضر في آن واحد، بالنظر إلى العلاقة الموجودة بين الريف والمدينة، حيث عملت الأولى على توفير العديد من المواد الأولية الخام مثل الخشب والقصب والحلفاء، ليتم بعد ذلك تصنيعها داخل الورشات الحرفية بمدينة فاس على يد الحرفيين والصناع ، وفي ما يلي الأنشطة والأعمال المختلفة التي تندرج تحت هذا النوع من الحرف.

- الحدادة:

وهي صناعة الحداد وحرفته، والحداد صانع يحمي الحديد ويطرقه لتشكيله بحسب الشكل المطلوب[1]، وهو معالج الحديد وصانع الأدوات الحديدية المختلفة من أسلحة ومبارد وغيرها[2]، وهو الذي يعرف في المصادر العربية باسم القين، وجمعه قيون كما جاء في كتاب الدلالات السمعية[3].

كانت حرفة الحدادة معروفة في معظم المدن الإسلامية بالنظر إلى الحاجات المختلفة التي يحتاجها سكان البادية والحضر معا، فهناك إشارة مصدرية تشير إلى أن عدد مسابك الحديد والنحاس بلغ اثني عشرة بمدينة فاس خلال العصر الموحدي (541- 668هـ/1156- 1269م)[4]، ومن المحتمل أن يكون هذا العدد قد زاد في الفترة المرينية والوطاسية (7- 10هـ/13- 16م) بسبب كثرة الأعمال والمنجزات التي شهدتها مدينة فاس بعد أن قطعت شوطا كبيرا في التمدن والتحضر خلال العهد المريني خاصة، بالإضافة إلى حاجة الدولة المخزنية لهذا النوع من الصنائع الذي يخدم بالأساس المجهود الحربي للدولة بالنظر إلى أن مادة الحديد تدخل في كثير من الأعمال التي تستهدف توفير العدة للمقاتلة مثل السيف، والخنجر، والرمح.

استعمل الحدادون بمدينة فاس أدوات وتقنيات لمعالجة الحديد وتطويعه، من بينها: الكير، وهو أداة لنفخ الهواء يمكن استخدامه في النفخ على النار[5]، وكان يتم صنعه من جلد غليظ ذي حافات[6]، وهو من الأدوات الضرورية للحداد لا يستغني عنه طيلة فترة العمل.

---

[1]- المعجم الوسيط، ص ص 160- 161.

[2]- حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج1، ص 418.

[3]- الخزاعي التلمساني، المصدر السابق، ص ص 715- 716.

[4]- الجزنائي، المصدر السابق، ص44.

[5]- الموسوعة العربية العالمية، ج20، ص364.

[6]- الخزاعي التلمساني، المصدر السابق، ص ص 715- 716.

إلى جانب الكير، كان لابد من وجود الكور، وهو المبني من الطين الذي يحتضن النار داخله[1]، ويتم إدخال مادة الحديد فيه على أشكال مختلفة، وعندما تحمى جيدا يتم إخراجها من الكور ويضرب عليها الحداد بالمطرقة بغرض الحصول على منتج معين قابل للاستخدام أو التطويع مستعملا في ذلك الماء، ويمكن أن تتكرر هذه العملية مرات عديدة، ومن الأدوات الأخرى التي استعملها الحداد زبرة الحديد واللقاط والمطرقة[2].

قدم الحدادون خدمات جليلة ومتنوعة لسكان بادية فاس وحاضرتها، فبالنسبة لسكان البادية فقد استفادوا من مصنوعات حديدية في المجال الفلاحي مثل سكك المحراث والمعاول وحدوات الجياد والمناجل[3]، بالإضافة إلى المساحي وزينة الخيول من ركابات وشكائم وقطع حديدية مزخرفة لطقوم الخيل[4]، أما بالنسبة للمدن؛ فقد كان أعيان مدينة فاس ينتعلون قبائب مزخرفة ومصفحة بالحديد[5]، كما صنع الحدادون المسامير[6]، وكان بمدينة فاس سوق كبير فيه فيه أناس من مختلف الحرف، ومنهم من يبحث عن الأدوات الحديدية، كالركابات والمهاميز، لأنه ليس من عادة الحدادين أن يبردوا مصنوعاتهم، وكان البياطرة بمدينة فاس في القرن العاشر الهجري (16م) على حد تعبير الحسن الوزان يصنعون بالحديد سنابك الخيل وغيرها للدواب[7].

هذا وقد كان لفئة الحدادين شأن في المجال الحربي، حيث يقع على عاتقهم صناعة بعض الأنواع من الأسلحة لتزويد الجيوش الإسلامية بها، وإمداد بيوت السلاح بما يلزمها من الأسلحة المختلفة ثقيلها وخفيفها[8]، وفي هذا السياق يرى أحد الباحثين أن أعمال الحدادة لم تكن تقتصر على هذه الحرفة فقط، بل كانت تتعداها إلى أعمال ونشاطات أخرى مرتبطة بها، إذ تحتاج أشغال النجارة والبناء أحيانا لعمل الحداد الذي يتناول منها جانبا خاصا وهو ما يتعلق بحرفته المرتبطة بالحديد[9].

مارس الحدادة عدد من الحرفيين في بعض أحياء مدينة فاس، وبما أن هذه الحرفة تحتاج إلى مصادر مياه، فهناك من الدارسين من يرى أن الحدادين كانوا يتواجدون بالقرب من نقاط المياه في المدينة مثل الأودية، فجميع

1- الخزاعي التلمساني، المصدر السابق، ص ص 715- 716.

2- ابن الأخوة، المصذر السابق، ص 232.

3- حسين بنحليمة، الصناعة التقليدية، احتضارها وحدود تجديدها (نموذج صفرو)، مجلة الزمان العربي، العدد 12/ أبريل 1982- المملكة المغربية 1982، ص85.

4- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 239- 240.

5- المصدر نفسه، ص 243.

6- الشيزري، المصدر السابق، ص 79.

7- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 244- 245.

8- حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج1، ص420.

9- جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص217.

الصنائع التي كانت تدار بقوة الماء، أو التي كان الماء عنصرا أساسيا فيها، كانت تجتمع هناك مثل الحدادة[1]، وهناك إشارة أخرى تفيد بأنه كان هناك زقاق يبتدئ من الباب الغربي للجامع الكبير ويؤدي إلى باب المدينة المفضي إلى فاس الجديد، وكان الزقاق مليئا بساحات ودكاكين تهيأ فيها قرب الماء من جلود الماعز، كما كان هناك أكثر من خمسين سلالا وحدادا يصقلون ركاب الخيل وغيرها من المصنوعات الحديدية[2].

تلك هي إذن جهود الحدادين ودورهم في توفير حاجيات المجتمع المختلفة، وهي الحاجيات التي استفادت منها فئات اجتماعية كبيرة في المدينة وخارجها، وكانت مادة الحديد مستعملة في مجالات عديدة حسب ما أشارت إليه المصادر التاريخية، وبما أن مادة الحديد كانت أساسية في العديد من الصناعات، كان من الواجب علينا أن نتساءل عن مصدر هذه المادة وكيف كانت تدخل إلى المدينة؟

يذكر الحسن الوزان في كتابه وصف إفريقيا، بأن جبل بني سعيد الذي يمتد من غساسة إلى نهر النكور غربا يعتبر منطقة غنية بمادة الحديد، حيث كانت هناك معامل يتم تصفية الحديد فيها، ويعمل التجار من ناحيتهم على نقل الحديد إلى مدينة فاس على شكل سبائك، ذلك أن عمال المعادن في المنطقة المذكورة كانوا لا يعرفون كيف يحولونه إلى قضبان[3]، ويُسْتنتج من هذا الكلام أن صناع الحديد بمدينة فاس كانت لهم دراية بطرق تحويل هذا المعدن وغيره من المعادن الأخرى وتحويله إلى مصنوعات مختلفة، ويذكر المصدر نفسه بأن سكان مدينة القصير جنوب شرق مدينة سجلماسة كانوا يستخرجون معدني الرصاص والكحل ويحملونه إلى حاضرة فاس[4]، وتفيد هذه المعلومات في إعطائنا فكرة مفادها أن ورشات الحدادة بالمدينة كانت على دراية بطرق وأساليب تشكيل الحديد وتطويعه.

- عمـل الـعـود:

اعتمدت هذه الحرفة على مادة الحطب كمادة أولية حيث كان العوادون يختارون أنواع العيدان الجيدة والصلبة، ثم يقومون بنجرها وتسويتها باستعمال أداة حادة مثل السكين، وكانت هذه الحرفة تلبي متطلبات سكان البادية خاصة الفلاحين الذين كانوا يستعملون هذه العيدان في أدوات مختلفة تساعدهم على تهيئة الأرض مثل الفأس والمحاريث وعرائس العجلات ودواليب الطواحين وغيرها من الأدوات الأخرى[5]،كما استعملت العيدان خاصة في مجال

---

[1]- روجي لوتورنو، المرجع السابق، ص ص 40- 41.
[2]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص ص152- 153.
[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 344- 345.
[4]- المصدر نفسه، ص 131.
[5]- المصدر نفسه، ص 245.

مجال البناء، حيث كان العود يشكل جزءا مهما من الأدوات المستعملة عند هؤلاء الحرفيين مثل المسحاة والفأس وفي تثبيت جدران الدور وأسقف المنازل، واستعمل العود – أيضا – في صناعة منابر المساجد[1].

كانت هذه الحرفة بسيطة في أدواتها والتقنيات المستخدمة فيها، وكانت تستجيب لمتطلبات سكان البادية والحضر بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة، ومن المحتمل أن أصحاب هذه الحرفة كانوا يتواجدون بالقرب من أبواب المدينة بالنظر إلى أن هذا المجال الحيوي يكون في العادة قريبا من سكان البادية الذين يعرضون فيه سلعهم وبضائعهم، وليس من المستبعد كذلك أن يكونوا كذلك متواجدين في بعض أحياء المدينة، ويظهر أنه كانت بمدينة فاس ساحة تحتضن دكاكين العوادين قريبة جدا من مركز المدينة بمحاذاة ورشات الحدادين[2].

– صناعة الغرابيل:

الغربال كما جاء في المعجم الوسيط أداة تشبه الدف ذات ثقوب، ينقى بها الحب من الشوائب[3]، وكلمة الغرابيلي تطلق على من يحترف صناعة الغرابيل في المدينة الإسلامية خلال العصر الوسيط[4].

كان محترفو هذه الصنعة يصنعون غرابيل مختلفة يستعملها سكان البادية وكذلك الحضر، فالغربال أداة لا يمكن الاستغناء عنها في البيوت حيث كانت تستعمله النسوة لتنقية الحب من الشوائب، وللحصول على غربال كان الصناع يقومون بتهيئة شريط من الخشب بعد أن يتم تطويعه، ثم يُشد من طرفيه بواسطة مسامير، وكان هذا الأخير يسمى بالإطار، وأخيرا توضع مجموعة من الخيوط على حواف الإطار الخشبي بشكل أفقي وعمودي، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الغرابيل المصنوعة كانت تختلف من حيث الحجم والمسامات على حسب المادة المراد تنقيتها[5].

لم يقتصر استعمال الغربال في مدينة فاس – وغيرها من المدن الإسلامية – على ربات البيوت فقط ، بل كان معروفا لدى بعض الباعة خاصة أولئك الذين يبيعون الحبوب أو يطحنونها، حيث كان هؤلاء الباعة تحت مراقبة المحتسب والذي كان يلزمهم بغربلة ما بأيديهم من الحبوب وتنقيتها وتنظيفها من الغبار قبل طحنها، وكان على الخباز مثلا أن يقوم بعدة أشياء منها نخل الدقيق بالمناخل السفيقة مرارا[6]، وتضمنت المصنفات التي وضعت في مجال الحسبة

[1]– ابن الخطيب، كناسة الدكان، ص 64. للإشارة فإن عود خشب الأرز هو الذي كان مطلوبا بكثرة للعوادين. انظر: الجزنائي، المصدر السابق، ص 35.
[2]– عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 188.
[3]– المعجم الوسيط، ص648. استعمل الغربال لغربلة القمح والشعير والفول والعدس والحمص والقطائن. انظر: يحي بن عمر، المصدر السابق، ص 109.
[4]– حسن الباشا، الفنون الإسلامية ، ج2، ص795.
[5]– عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 188.
[6]– الشيزري، المصدر السابق، ص 22.

من فئة الغرابليين أن يغسلوا جيدا الشعر المستخدم في صناعة الغرابيل، وأن يبتعدوا عن استخدام شعر الميتة بالنظر إلى أنه خشن ويتقصف بسرعة، وكذلك بالنسبة لاستعمال جلود الحيوان الميت[1].

أما بالنسبة لأماكن تواجد الغرابليين بمدينة فاس، فقد ذكر أحد الباحثين أن محترفي هذه الصنعة كانوا يتمركزون بالقرب من أبواب المدينة[2]، وذلك بالنظر إلى تزايد الطلب على الغرابيل من سكان البادية خاصة، لأن المجال القريب من أبواب المدينة يعتبر الفضاء المناسب لسكان البادية لقضاء حوائجهم من جهة، ومن جهة ثانية فإن المجال المذكور – في العادة – يعتبر رحبة تقام فيها أسواق بسيطة.

– صناعة الظروف والسلال:

كان هناك عدد من الحرفيين الذين يزاولون صناعة الظروف[3] بحيث يتخذون من الجزء الغربي الممتد من جوار الجامع إلى الباب المؤدي إلى طريق مكناس مجالا لممارسة نشاطهم، والظروف عبارة عن أكياس يوضع فيها الدقيق والقمح والتين[4]، وكان لهم بهذه الناحية حوالي ثلاثين دكانا حسب ما تذكره المصادر[5].

اعتمد صانعو الظروف على مادة خيوط القنب[6]، والكتان[7]، ويمكن القول إن هؤلاء الحرفيون المتخصصون المتخصصون في صناعة الظروف تمكنوا من توفير حاجات سكان البوادي من هذا النوع من الصناعة وكذلك توفير أحد أهم مستلزمات الكثير ممن كانوا يحترفون الحمالة والنقل بمدينة فاس وهي الأكياس، وتعتبر الظروف والسلال من الوسائل التي يعتمد عليها سكان بادية فاس لنقل منتوجاتهم إلى المدينة.

أما بالنسبة لصانعي السلال، فقد اعتمدوا على مواد أولية كانت متوفرة بكثرة في المجال القريب من المدينة وهي مادة القصب، فبعد أن يؤتى بحزمة القصب، يقوم الحرفي بتنقيتها ونجرها مستعملا في ذلك أداة حادة، ثم بعد

---

[1]– ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 334.

[2]– لوتورنو، المرجع السابق، ص136.

[3]– **الظرف** هو وعاء كل شيء، والجمع ظروف. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص 253.

[4]– يحي بن عمر، المصدر السابق، ص 110.

[5]– الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 239.

[6]– لوتورنو، المرجع السابق، ص135.

[7]– عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 189. وتماشيا مع ما ورد في المتن، تشير كتب التراجم أن عبد الله بن محمد ابن معطي العبدوسي (848هـ/1444م) الفقيه والخطيب بجامع القرويين بفاس، كان **خواصا** (الخوص ورق النخل والمقل والنارجيل وما شاكلها، والخواص بائع الخوص، والخواص من يعمل الأشياء منه، والخياصة حرفته. انظر: المعجم الوسيط، ص 262)، يعمل أشياء من الخوص ثم يسلمها لرجل ليبيعها له في السوق. انظر: ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج2، ص 425.

يقوم بمدها وتسويتها أفقيا وعموديا على هيئة صندوق، كانت توضع فيه الطيور المختلفة مثل الدواجن، وكان لهؤلاء حوالي أربعون دكانا بالمدينة[1]، ويتواجدون في ساحة قريبة ومجاورة لساحة عين حلو بجوار الجامع الكبير[2].

- صناعة الشرائط:

كانت هذه الفئة من الحرفيين والتي تعرف بالشراطين تؤدي خدماتها لسكان بادية فاس في المقام الأول، حيث كانت تصنع الحبال والأشرطة والأحزمة التي توضع على ظهر الدواب ليوثقوا بها الأحمال المختلفة من السلع والبضائع، كما استعملت مصنوعات هذه الفئة من الحرفيين لاستخراج الماء من الآبار بتثبيت الحبل بالدلو، وهناك أيضا صناعات أخرى كانت مادة الحبال والشرائط أساسية في قيامها واستمرارها[3].

تمثلت الطرق والتقنيات المستعملة لصنع الشرائط المختلفة في تهيئة خيوط القنب حبالا وذلك عن طريق جدلها أي أن تكون هذه الحبال محكمة الفتل[4].

تمركزت دكاكين الشراطين بالجهة الشرقية من عدوة القرويين بفاس على طول وادي بوخرارب من منعطف رحبة التبن إلى مخرج المدينة عن طريق باب جديد، حيث كانت تنشر دور الدباغة ومعامل النساجين والمزارعين[5].

- عمل الحلفاء:

استعملت مادة الحلفاء في كثير من المجالات خلال فترة العصر الوسيط، حيث كانت تستخدم لفتل الحبال وصناعة القفف، وكانت الحلفاء مادة أولية لإنتاج الحبال والحصر والأكياس المخصصة لاحتواء عجين الزيتون بهدف استخراج الزيت منه، وكانت تستخدم أيضا في صناعة بعض الأفرشة والمطارح، وكذلك في صناعة الأطياف والغرابيل والبسائط الضرورية للأكل والصلاة والنعال والأحزمة[6]، وكان صانعو القفف في مدينة فاس يحولون القفف المكشوفة والسلاسل المتنوعة الأشكال والتي كانت تستخدم لنقل الخضر والفواكه والطيور وكذلك القمح والشعير[7].

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 238.

[2]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص ص151- 152.

[3]- لوتورنو، المرجع السابق، ص135.

[4]- المعجم الوسيط، ص111.

[5]- روجي لوتورنو، فاس قبل الحماية، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 1992، ج1، ص186.

[6]- محمد بوسلام، الحلفاء، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2000، ج11، ص ص 3541- 3542. بالنظر بالنظر إلى كثرة المصنوعات التي مثلت الحلفاء مادتها الأساسية، يمكن القول، بأن الحلفاويين قدموا خدمات عديدة للعامة من سكان المدينة وباديتها.

[7]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص136.

استعمل الحلفاويون طرقا وتقنيات بسيطة للغاية؛ حيث يبدأ العمل بتهيئة مادة الحلفاء بغسلها وتسويتها على الأرض، بعد ذلك يقوم الحرفي بتشكيل حزم مختلفة الحجم، ليبدأ العمل بفتل خيوط الحلفاء طبقا لما يريد نسجه مستعملا في ذلك مخيطا ومطرقة إذا دعت الضرورة، وتم الاعتماد على السمار كمادة أساسية في نسج الحصير وصناعة القفف والأكياس التي كانت توضع على ظهر الدواب[1].

تمركزت دكاكين الحلفاويين التي تصنع أشياء مختلفة للعامة بمكان في مدينة فاس كان يعرف بزقاق الحلفاويين، وهو الزقاق الذي يؤدي بدوره إلى ساحة الصفارين بالمدينة[2].

- صناعة البرادع:

البردعة هي ما يوضع على ظهر الدابة يركب عليه كالسرج للفرس[3]، وبما أن الوسيلة الأكثر انتشارا في أحياء ومسالك مدينة فاس خلال العصر الوسيط كانت هي الدواب من حمير وبغال، وعليه فالبردعة كانت الوسيلة التي لا تستغني عنها فئة الحمالين بفاس وبغيرها من المدن الإسلامية في الفترة موضوع الدراسة، بالنظر إلى أن الفئة المذكورة كانت تستعمل الدواب في حركتها اليومية داخل النسيج الحضري بالمدينة بشكل يومي ومستمر.

من الأدوات والتقنيات التي استعملها حرفيو صناعة البرادع مادة الدوم المضفور[4]، بحيث يأتي الصانع بقطعتين منها ويحشوهما بالتبن ثم يقوم بخياطة حوافهما بالمخيط، بعد ذلك يقوم بتثبيت بعض الشرائط على البردعة لتوثق جيدا على ظهر الدابة أثناء العمل. وقد أشار الوزان في مصدره إلى أنه كان بالمدينة حمالون لهم بغال وخيول عليها برادع يحملون عليها أنواع مختلفة من الحبوب[5].

كان زبناء هذه الحرفة من الحمالين داخل مدينة فاس وكذلك سكان البادية الذين يستعملون الحمير والبغال كثيرا في حركتهم اليومية خاصة عندما يقصدون مدينة فاس لقضاء حوائجهم، وبالنسبة لأسواق البرادعيين فيظهر أنها كانت متعددة بالقرب من باب السلسلة وقرب باب عجيسة وباب بوجلود[6].

---

[1]- مُحَّد بوسلام، المرجع السابق، ص 3542.

[2]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص154.

[3]- القاموس المحيط، ص48.

[4]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص193.

[5]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 238.

[6]- عبد السلام بنسودة، حول أسماء الحرف المعروفة في مدينة فاس، مجلة دعوة الحق، العدد 1-2، السنة الرابعة عشرة، يناير 1971، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية 1971، ص 108.

كانت هذه إذن الحرفَ والصنائع ذات الطابع الفلاحي والتي يبدو أنها عرفت انتعاشا خلال الفترة المدروسة، أولا نتيجة العلاقة الوظيفية التي ربطت سكان البادية بسكان الحضر، وثانيا بالنظر إلى تنوع النشاط الاقتصادي في مدينة فاس والذي استطاع أن يلبي متطلبات كثيرة لسكان البوادي والحضر وبالتالي لم يكن لأحد أو طرف أن يستغني عن الآخر وهو ما انعكس إيجابا على الحياة الاقتصادية في المدينة، وتمكنت هذه الأنشطة من استقطاب عددا لا بأس به من الحرفيين والصناع، وعليه يمكن القول بأن الأنشطة الحرفية المرتبطة بالمجال الفلاحي كانت من أبرز المستفيدين من هذه الأعمال.

لكن من جهة أخرى، علينا أن نلفت النظر إلى أنه كان للمجاعات والأوبئة التي شهدتها بلاد المغرب الإسلامي في كثير من الفترات التاريخية خصوصا في الفترة قيد الدراسة أثار سلبية، نتج عنها تضرر النشاط الحرفي كنتيجة مباشرة لما لحق بالنشاط الفلاحي من انعكاسات أحدثتها الجوائح السابقة[1]، على اعتبار أن البادية المغربية هي المورد الرئيسي للحاضرة الفاسية بالمواد الأولية، فكان من نتائج ذلك تناقص اليد العاملة الحرفية، وكثيرا ما تضررت الورشات الصناعية أيضا بالمدينة نتيجة الفيضانات أو الزلازل[2].

حــرف الـغــذاء:

وهي الحرف والصنائع التي لها علاقة وارتباط بالقوت اليومي لسكان مدينة فاس، وتندرج تحت ذلك الأدوات والوسائل التي كانت تطحن الحبوب وهي الأرحية، ومعاصر الزيتون التي كانت توفر الزيت بالإضافة إلى حرف أخرى مثل طبخ الخبز والجزارة وبعض الدكاكين المنتشرة في الأحياء والأزقة والتي كانت تقدم وجبات معينة لعدد من الأفراد داخل المدينة. وكان يشرف على هذه الدكاكين أشخاص احترفوا الطبخ[3]، وقد استفادت فئات اجتماعية من داخل المدينة وخارجها من هذه الحرف والصنائع المرتبطة بالغذاء.

- طـحـن الـحبـوب:

تتفق معظم المصادر التاريخية على أن مدينة فاس خلال الفترة موضوع الدراسة كان فيها عدد كبير من الأرحية التي كانت تطحن الحبوب للسكان، وتضاربت الأخبار فيما يخص عدد الأرحية التي عرفت واشتهرت بها.

---

[1]- تعرضت فاس المرينية سنة 723هـ/1323م للقحط، والمجاعة، وهبوب الرياح العاتية، والامطار الغزيرة. انظر: روض القرطاس، ص ص412- 413.

[2]- محمد ياسر الهلالي، أثر القحط والمجاعات والأوبئة على الأنشطة الاقتصادية في المغرب خلال أواخر العصر الوسيط، ضمن كتاب: "المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب" سلسلة: ندوات ومناظرات، العدد4، الجمعية المغربية للبحث التاريخي- المغرب 2002، ص 185، 189.

[3]- الوزان، وصف افريقيا، ج1، ص 236- 237.

مدينة فاس خلال الفترة الوسيطة[1]، فقد أشار الجزنائي (القرن 8هـ/14م) مثلا إلى أن المدينة كان فيها أربعمائة واثنان وسبعون رحى[2]، وهذا يدل على أن المدينة كانت في منتهى العمارة والتوسع، ويدل كذلك على وفرة الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب، وهذا ما جعل أحدهم يذكر أن فاس مدينة كثيرة الزرع والضرع والجنات والرياض[3].

إن كثرة الطواحين بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة وحتى قبل ذلك، يعطي انطباعا أوليا بأن المدينة كانت تحتضن بالفعل نشاطا حيويا وعملا مستمرا كان من مظاهره انتعاش اقتصادي مهم عرفته فاس خاصة وأن هذه الأخيرة كانت تتوفر على مصادر مياه وفيرة تكفي لعمل الطواحين وتشغيلها، وتم في هذا الصدد تعويض الأرحية القديمة بأخرى عصرية مائية عند مصب الأودية وجداول المياه، وذلك بالاعتماد على الخبرة الأندلسية حسب ما ذكره أحد الباحثين في هذا الخصوص[4].

ويفسر أحد الباحثين المعاصرين اهتمام المؤلفات التاريخية بالأرحاء المائية في مدينة فاس خلال العصر الوسيط إلى الاعتبارات التالية:

- **أولا:** انتشار الرحي باستخدام الطاقة المائية في تحريك الأرحاء في الأماكن التي تتوفر فيها المياه الجارية، وهو الأمر الذي اهتدى إليه عمال البناء والهندسة بلا شك.

- **ثانيا:** أن كثرة الأرحاء يفيد بكثرة وتزايد استهلاك السكان للحبوب.

- **ثالثا:** وفرة المياه خاصة الأودية والتي كانت سببا مهما في قيام هذه الأرحية ذلك أنها كانت تعتمد في تحريكها على قوة المياه الدافعة[5].

---

[1]- يذكر الحميري في مصدره، أن عدد الأرحية بالمدينة كان يقدر بـ 360 رحى، أنظر: الروض المعطار، ص434. وهناك مصدر أخر يذكر أن عدد الرحى وصل إلى 600. أنظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص 115. أما ياقوت الحموي، فيقدر عدد الأرحية بمدينة فاس بحوالي 600 رحى. أنظر: معجم البلدان، ج4، ص230. على الرغم من تضارب الأرقام فيما بينها حول العدد الحقيقي للأرحاء بمدجينة فاس، إلا أن المهم هو أن المدينة لم تكن تشتكي من نقص في هذا الجانب، وهو ما يؤشر على دور الجماعة الحرفية في بناء الطواحين التي تطحن الحبوب للسكان.

[2]- الجزنائي، المصدر السابق، ص44. وهو العدد نفسه عند ابن أبي زرع الفاسي (472 رحى) دون حساب الأرحية الأخرى التي كانت تتموضع خارج مدينة فاس. أنظر: روض القرطاس، ص 48.

[3]- الزهري، المصدر السابق، ص114.

[4]- حميد أجميلي، المرجع السابق، ص 49. استنادا إلى ما أفادنا به الجزنائي، فإن البنائين المغاربة لهم تكن لهم دراية ببناء الأرحية المائية، وعندما سيطر المرابطون على المغرب الأقصى، قام يوسف بن تاشفين (453- 500هـ/1061- 1106م) باستقدام عدد من البنائين الذين قاموا بإنشاء الأرحية المائية بالعدوة المغربية خاصة مدينة فاس. انظر: جنى زهرة الأس، ص42 . والسؤال المطروح هنا، هل تمكن البناؤون المغاربة من التعرف على تقنيات صنع الأرحية المائية فيما بعد؟ والجواب فيما نعتقده أن المرابطين وبالنظر إلى البداوة المتأصلة فيهم لم تكن لهم دراية بعمل الأرحية المائية، لكن مع مرور الوقت وفي فترة الموحدين والمرينيين والوطاسيين يظهر أن البنائين المغاربة سيتمكنون من التعرف على طرق بناء هذه الأرحية.

[5]- مُحَمَّد حجاج الطويل، الرحى، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب2001، ج13، ص ص 4281- 4282.

كانت أرحية مدينة فاس في العصر الوسيط تشتغل بجريان المياه التي كانت العنصر الأساسي في عملها، وكان الوادي الذي يخترق المدينة يدير فيها حوالي أربعمائة طاحونة[1]، وهذا يعني أن المطاحن قامت على ضفاف الوادي المذكور وروافده، وبسبب الانحدار الشديد في مجرى الوادي - بعد دخوله المدينة وخروجه منها -كانت هذه المطاحن تقوم بعملها بدون صعوبة تذكر[2]، وقدم أصحاب المطاحن خدمة الطحن للزبناء مقابل مال أو دقيق[3].

وفي السياق ذاته، أشار الوزان إلى أن مدينة فاس احتوت على أربعمائة طاحونة، وأن هذه الأخيرة كانت في الأصل على شكل بناية يمكن أن تضم ألف رحى، وكانت كل طاحونة تتكون من قاعة كبيرة ذات أعمدة تضم أحيانا أربع أو خمس أو ست أرحاء[4]، هذا بالنسبة للطاحونة الواحدة المتواجدة داخل المدينة، وكانت هذه الطاحونات تتولى طحن القمح لعدد من السكان الذين يقيمون خارج فاس، وفي المدينة نفسها كان هناك أشخاص لهم طواحين يستأجرونها ويقومون ببيع الدقيق للسكان بعد طحنه وكانوا يحصلون على أجرة جيدة[5].

هذا بالنسبة للأرحاء التي أقيمت عند مصبات الأودية، وهناك أيضا نوع آخر من الطواحين التي اشتغلت عليها ربات البيوت في المنزل وهي طواحين صغيرة الحجم تتكون من شقين من الحجارة الصلبة المنحوتة يوضع أحدهما فوق الآخر: الشق السفلي (القاعدة) يتوسطه محور من خشب أو حديد، والشق العلوي به ثقب في وسطه ينزل فوق القاعدة ويدور حول المحور، والثقب نفسه يستعمل لإدخال الحبوب لتقع بين الحجرين، وتتم إدارة الشق العلوي حول المحور بواسطة مقبض خشبي مثبت في جانب الشق العلوي في الأرحاء[6].

إلى جانب طحن الحبوب كانت الأرحاء تتولى كذلك طحن مادة تكاوت التي تستخدم في دبغ الجلود بالإضافة إلى مادة أخرى وهي الكحل المستعملة في صناعة الفخار[7]، الأمر الذي يدل على تعدد الخدمات التي قدمتها هذه الأرحية للعامة من سكان فاس والمجال القريب منها.

---

[1]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص148. ويذكر ياقوت الحموي في مصدره، أن الأرحية الموجودة بالمدينة كانت تعمل ليل نهار بحيث لا تتوقف حركتها. انظر: معجم البلدان، ج4، ص 230.

[2]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 127- 128.

[3]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 196.

[4]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 233. وتفيد المادة المصدرية أن بعض الطواحين كانت ملكيتها تعود لفئة من أهل الكتاب. انظر: ابن الحاج، المدخل، ج4، ص 164.

[5]- يذكر الحسن الوزان أن الطواحين بمدينة فاس كانت تحت ملكية المعالم الوقفية من جوامع ومدارس، وهناك من كانت ملكا للخواص، ويظهر أن كراؤها كان مرتفعا بحيث كان يصل إلى حوالي مثقالين لكل رحى. أنظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 233.

[6]- محمد حجاج الطويل، الرحى، ص 4281. ورد في ترجمة الولي الصالح، أبو زكرياء يحي بن محمد الجراوي التادلي، أنه كان يطحن معيشته بيده. انظر: التادلي، المصدر السابق، ص 137. استعانت بعض العائلات بالعبيد والجواري في طحن الحبوب. انظر: ابن الحاج، المدخل، ج4، ص 155. وتعجب الوزان من قلة الطاحونات عند سكان إقليم حاحا بالرغم من كثرة الأودية، ويفسر ذلك بأن لكل بيت طاحونة. انظر: وصف افريقيا، ج1، ص 98.

[7]- محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، الماء في الفكر الإسلامي، ج3، ص261.

لاشك أن كثرة الأرحاء في مدينة فاس في الفترة المدروسة قد استقطبت عددا كبيرا من الأشخاص الذين كانوا يشتغلون فيها كعمال أجراء، كما استقطبت – إلى جانب هؤلاء – عددا كبيرا من فئة الحمالين الذين كانوا يقومون بحمل الحبوب من سكان المدينة إلى المطاحن لتتولى هذه الأخيرة طحنها، وتتولى الفئة نفسها حمل الدقيق إلى سكان المدينة، ومن هؤلاء الحمالين من كان يقوم بجمع مادة النخالة من هذه المطاحن ويتولى تصريفها في المدينة لمن يحتاجها من السكان والحرفيين أيضا[1].

نستنتج مما سبق ذكره أن نشاط الأرحية بمدينة فاس كان يُشَغِّلُ عددا لا بأس به من الأفراد على اختلاف نشاطهم، وقدم هؤلاء – في الوقت نفسه – خدمات معينة أبرزها الدقيق للخبازين والسكان، ويلاحظ في هذا الصدد بأن عمل الأرحية واستمرار نشاطها المعتاد لم يكن ليتم بصورة صحيحة إلا بتظافر جهود النجارين الذين كانوا يصنعون دواليب هذه الطواحين[2]، ويتبين مما سبق ذكره أن عمل الطحانين كان مهما وضروريا لتوفير الدقيق للأفران والعامة من سكان المدينة وباديتها.

– عـصـر الزيـتـون:

من بين الأنشطة والأعمال التي ازدهرت بمدينة فاس المرينية والوطاسية عصر الزيتون لاستخراج الزيت منه، حيث اشتهرت مدينة فاس بهذه الصناعة نظرا لقربها من غابات الزيتون التي كانت تنتشر في مجال يمتد من شمال المدينة إلى وادي سبو ثم إلى وادي ورغة، بالإضافة إلى أشجار الزيتون المنتشرة على سفوح الجبال التي تطل على البحر المتوسط أو بحر الزقاق[3]، وأكبر دليل على الرواج الكبير الذي عرفته هذه الصناعة هو أن بناء الجامع الكبير بفاس تم بنفقة معصرة مكناسة[4]، حيث كانت هذه المدينة مشهورة في بلاد المغرب الأقصى بزيتونها الذي كان يُجْلَب إلى مدينة فاس وغيرها من المدن[5]، وبفاس كان يتم عصره لاستخراج زيت الزيتون بالنظر إلى كثرة الأرحاء في المدينة والتي

1- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 244. وعلى سبيل المقارنة، يذكر ياقوت الحموي بأن السميد الذي ينتجه الصناع أو الدقاقون بعدوة الأندلسيين أطيب من ذلك الذي تعرف به عدوة القرويين. انظر: معجم البلدان، ج4، ص 230. انظر أيضا: ابن الحاج، المدخل، ج4، ص 165.

2- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 244.

3- الحريري، المرجع السابق، ص285.

4- إبراهيم القادري بوتشيش، إسهامات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، منشورات جامعة مولاي إسماعيل- المغرب المغرب 1997، ص59.

5- الزهري، المصدر السابق، ص115. وما يؤشر على غنى المدينة بالزيتون، ما وجدناه في مصدر من أن أشجار الزيتون فيها كثيرة، ولذلك تعرف بمكناسة الزيتون، حيث اشتهرت بهذا الاسم وعرفت به منذ العصر الوسيط خاصة أيام حكم الموحدين للمدينة، حيث كان حب الزيتون يباع بخمسة وثلاثين ألف دينار، لكن يظهر أن الإنتاج بدأ في التراجع خلال العهد المريني بسبب كثرة الفتن والثورات. انظر: ابن غازي، محمد، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور، الطبعة الثانية، الرباط- المغرب 1988، ص 12. انظر أيضا: الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 214.

كانت تتولى عصر الزيتون، بالإضافة إلى أن سكان بلدة زرهون القريبة من الحاضرة المرينية والوطاسية كانت تجارتهم الرئيسية هي الزيت الذي يحملونه إلى حاضرة فاس قصد بيعه في أسواق المدينة حسب ما أفادنا به كاربخال[1]، ولعل في تنويه المادة المصدرية بكثرة أشجار الزيتون، ما يفيد بتوفر الزيت وتعدد الأنشطة المرتبطة به[2].

كان يتم استخراج الزيت بمدينة فاس من الزيتون بصورة كبيرة وذلك بالنظر إلى وفرته حيث كانت هناك حقول عديدة في ضواحي المدينة تتولى زراعة أشجار الزيتون وكان السكان يعتنون بها. وكانت معاصر الزيتون تتولى كذلك طحن ثمار تعرف باسم أركان[3] كان يستخلص منه الزيت أيضا[4]، وقد أشار القلقشندي في مصدره إلى أنه كان ينمو في بلاد المغرب الأقصى نبات يعرف بالسمسم[5]، والذي يعتبر هو الأخر مصدرا للزيت إلا أنه لم يستغل بالنظر إلى إنتاجه القليل[6].

أقيمت معاصر الزيتون على مقربة من باب الفتوح وباب الجيسة في مدينة فاس، حيث كانت تدخل من هاذين البابين كميات كبيرة من الزيتون، إلا أن المعاصر القريبة من باب الجيسة كانت أكثر عددا[7]، ويبدو أن معدات معدات هذه الأخيرة – المعاصر – وتجهيزاتها المختلفة كانت بدائية جدا ولم يطرأ عليها أي تغيير على مدار سنوات عديدة، وعلى هذا الأساس، يذكر أحد الدارسين بأن معاصر الزيتون كانت تتشكل من جرن حجري يشغل مكانا معينا من عرصة الدار، يوضع فيه الزيتون، وكانت هناك طاحونة من الحجر تقوم على زاوية قائمة من سطح الجرن. بحيث تدور فيه مما يؤدي إلى تفتيت حبات الزيتون، ويدير هذه الرحى حيوان بدورانه حول الجرن بشكل مستمر، بعد

---

[1]– كاربخال، إفريقيا، ج1، ص ص 181- 182.

[2]– بذل الأدارسة جهدا في تشجيع إنتاج زيت الزيتون لتلبية حاجيات المدينة في التغذية والدهان والإنارة، ويرجع التوسع في إنتاج زيت الزيتون إلى تشجيع الموحدين أيضا، بالنظر إلى تحسن المستوى المعيشي وازدياد الطلب عليه خاصة من لدن الطبقة الغنية. انظر: مُحَمَّد حجاج الطويل، الزيت، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2001ن ج14، ص 4774.

[3]– **أركـان** أو **أرجـان**، ومصدر هذا الزيت أشجار تعطي ثمارا بقدر المشمش، فإذا نضجت هذه الأخيرة وسقطت أرضا، تأكلها البهائم فترمي بأنويتها في معالفها، فتجمع تلك الأنوية وتكسر، فيخرج منها لوز على قدر المشمش ، فيطشش ذلك اللوز في المقلى على النار ويطحن ويعصر ويقطر منه زيت صاف رقيق الأجزاء. أنظر: الزهري، المصدر السابق، ص 118. انظر أيضا: كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 129.

[4]– سعيد أديوان، أركان، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1989، ج1، ص ص 323- 324.

[5]– **السمسم**: نبات يزرع للحصول على الزيت من حبوبه، والزيت المستخلص من بذور السمسم كان لونه أصفر مشابه لزيت الزيتون، ويستعمل في السلطة السلطة وللطبخ. أنظر: الموسوعة العربية العالمية، ج13، ص100. ورد في كتاب ابن الحاج عدة أنواع من الزيوت والتي استعملت في بلاد المغرب الإسلامي الوسيط، يأتي في المقام الأول **زيت الزيتون** وهو كثير المنفعة، ثم **زيت السمسم** وهو الذي يعرف أيضا باسم **الشيـرج**، ويليه **زيت القرطم** ومن بعده **زيت الملجم وبذر الكتـان**، وأوصى المصدر المذكور بعدم خلط هذه الأنواع بعضها ببعض وكذلك الجيد منها مع الرديء. بالإضافة إلى أن الزيت كان المادة الأساسية المستعملة في قلي الزيت والسمك. انظر: المدخل، ج4، ص 94.

[6]– القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص 175.

[7]– لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 128.

ذلك يحمل الزيتون الذي طحنته الرحى في سلال من الحلفاء إلى المكابس لعصره، وكانت المكابس مصنوعة من خشب الزيتون بإطارها وألواحها ولولبها[1].

يظهر مما سبق أن معاصر الزيتون كانت تشغل عددا لا بأس به من الحرفيين والعمال، فهناك من يقوم بتفريغ حمولة الزيتون في المعصرة، وهناك من يقوم بتنظيف وغسل حبات الزيتون، وصنف آخر من الأفراد كانت وظيفتهم تتمثل في استخلاص الزيت بعد إتمام عصره، وكانت هذه المعاصر تستقطب عددا من العمال الموسميين بضعة أشهر من السنة، وهو ما كان يتوافق مع موسم جني المحصول[2]، ولعل في هذه المادة الخبرية ما يفيد بأن العمل على استخلاص الزيت استقطب عدد لا بأس به من العمال بالنظر إلى تعدد الأنشطة المصاحبة لهذه الحرفة.

- طبخ الخبز:

ذكر كل من ابن أبي زرع الفاسي والجزنائي بأن مدينة فاس في الفترة الموحدية (541- 668هـ/1156- 1269م) كانت تتوفر لوحدها على حوالي ألف ومائة وسبعون فرنا لطبخ الخبز[3]، ويدل هذا الرقم على العدد الكبير للأفران التي كانت تتولى طهي الخبز للعامة من سكان بالمدينة، ويمكن أن نستدل بالإحصائيات والأرقام التي وردت في ثنايا المصادر التي أرخت للمدينة في الإشارة إلى أن مدينة فاس احتضنت ساكنة مهمة واستقطبت مكونات بشرية مختلفة بالنظر إلى عراقتها وتمدنها خاصة في العهد المريني وهو الأمر الذي جعلها منطقة جذب للعناصر البشرية، وذلك على الرغم من قلة المعطيات الإحصائية في الفترة موضوع الدراسة، وعلى صلة بما سبق ذكره، هناك إشارة مصدرية أخرى تفيد بأن مدينة فاس كانت تتميز عن غيرها من مدن المغرب الإسلامي في العصر الوسيط بأن أحجارها طاحنة - في إشارة إلى كثرة عدد الأرحاء - ومخابزها شاحنة[4].

ويشير أحد الباحثين - فيما يتصل بصناعة الخبز في المغرب في الفترة المدروسة - إلى أن المواد التي كانت تستعمل في صناعة الخبز دقيق الشعير ودقيق الحنطة ودقيق الذرة، وعلى هذا الأساس لم يكن هناك نوع واحد من

---

[1]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 128- 129. ويطلق اسم **بداد** (Beddad) على المكان والورشة التي يسحق ويعصر فيها الزيت. انظر: Georges, S, Colin, Noms D'artisanats et de Commerçants a Marrakech, Hésperis, Tom XII, L'institut Des Hautes- Etudes Marocaines, Année1931, Librairie Larose Paris- Paris, p 240.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 128- 129. استعمل الزيت في الإنارة، حيث يذكر ابن أبي زرع أن الثريا التي بجامع القرويين بفاس وهي من صنع المعلم عبد الله بن موسى، كانت القناديل فيها تحمل ما مقداره قنطارا من الزيت وسبع قلل، ويسرج فيها من الزيت في ليلة سبع وعشرين من رمضان ثلاثة قناطير ونصف قنطار. انظر: روض القرطاس، ص ص 66- 67. وهو ما يعني تعدد المجالات التي تعتمد على هذه المادة الأولية واستفادت منها.

[3]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص48. أنظر أيضا: الجزنائي، المصدر السابق، ص44.

[4]- ابن الخطيب، معيار الاختيار، ص175.

الخبز، كما اختلفت نوعية الخبز من منطقة إلى أخرى لاختلاف مادة صنعه، ودخل في صناعة الخبز كذلك الدقيق العادي والممتاز، وهو الذي عرف في الفترة الوسيطة بمسميات مختلفة مثل، الدرمك والحواري، أما من حيث الشكل فيبدو أنه لم يكن هناك إلا الخبز المستدير في المغرب خلال الفترة المذكورة[1]، ويظهر أن أصحاب الأفران بمدينة فاس تأثروا بطريقة أهل الأندلس في تحضير بعض الأنواع من الخبز خاصة الخبز على شكل أقراص، سواء منه المعد في الفرن أو المقلي بالزيت[2]، واشترطت مؤسسة الحسبة على أصحاب الأفران أن يرفعوا سقائفهم، وكنس بين النار، وغسل المعاجن، وبالنسبة للعجان، طلب المحتسب منه أن يعجن بمرفقيه وأن يحتاط كثيرا من أن تنبعث منه رائحة، أو يسيل منه لعابا، أو يقع منه شيئا ما في العجين[3]، ويستنتج من توجيهات المحتسب، أن المصلحة العامة للسكان بالمدينة كانت تحت المراقبة من مؤسسة الحسبة، خاصة وأن الخبز والدقيق كان الطلب عليه كبيرا من أهل المدينة.

كانت الأفران في مدينة فاس تتولى طبخ الخبز لسكان المدينة، حيث كان النساء يقمن بتحضير العجين في البيت ثم يُنْقَل هذا الأخير إلى أحد الأفران القريبة، وقبل ذلك كانت كل ربة بيت تضع علامة أو وسما على العجين المرسل إلى الفرن حتى لا يختلط بعجين الجيران، وعندما ينضج الخبز، يزدحم الأطفال على أبواب الأفران ليستلم كلٌ حصته من الخبز[4]، كما وُجِد أيضا خبازون يقومون ببيع الخبز في دكاكينهم للناس[5]، وهذه الدكاكين كانت هي الأخرى تخضع لرقابة المحتسب، وكنا قد أشرنا الى ذلك في معرض حديثنا عن صناعة الخبز بمدينة تلمسان واستشهدنا بالتوجيهات التي أسداها العقباني في هذا المجال.

وحتى يستمر نشاط أصحاب الأفران في توفير الخبز للعامة من سكان المدينة، كان على هذه الفئة أن تستعين بعدد من الحمالين، حيث كان هؤلاء يحملون المواد المختلفة التي يحتاجها الموقد مثل الحلفاء، والقش، وروث الإبل والبقر والغنم، أو روث الخيل، أما بالنسبة لروث البغال والحمير، فقد أشارت بعض المصنفات إلى أن يتجنب أصحاب الأفران طبخ الخبز باستعمال المواد المذكورة لأنها تعد مكروهة[6]، ومنع الخبازون من مجاورة أهل الحرف القذرة مثل بائع السردين وسائر أصناف الحوت والبياطرة والحجامين، وطلب المحتسب من هذه الفئة أن ينظفوا جيدا

[1]- محمد حجاج الطويل، الخبز، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2000، ج11، ص 3670.

[2]- المرجع نفسه، ص 3670- 3671.

[3]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 154.

[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 128.

[5]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص148. ويذكر ابن القاضي في مصدره أن أحد الأولياء الصالحين واسمه عثمان بن عبد الله السلاجي (تـ 564هـ/1169م) كان يحمل خبزه إلى الفرن. انظر: جذوة الاقتباس، ج2، ص 458.

[6]- ابن الحاج، المدخل، ج4، ص 167. وبخصوص الغش في الخبز، يمكن الرجوع لكتاب أحكام السوق ليحي بن عمر الأندلسي، ص 111. بالإضافة إلى كتب الحسبة المعروفة التي بينت غش وتدليس الخبازين بالمدينة الإسلامية.

الساحات المخصصة لهم والابتعاد قدر الإمكان عن المواضع القذرة والوسخة[1]، ولعل في هذه التوجيهات ما يفيد بحرص الشرع الإسلامي على عامل النظافة والوقاية والأولوية في الحفاظ على صحة السكان، لكن يجب الإشارة إلى أن في كثير من الأوقات لم تكن توجيهات المحتسب تحترم كما سطرها ولي الأمر، بدليل انتشار عمليات الغش والتدليس لدي بعض الحرفيين والصناع، وهو ما شكل تحديا للدولة المركزية ومؤسسة الحسبة بالمدينة.

- الجزارة:

كان الجزارون في مدينة فاس خلال الفترة متناول الدراسة يبيعون اللحم ولوازمه (الشحم، المصران، الرأس..) لسكان المدينة وأهل البادية، وكانت مؤسسة الحسبة بالمدينة الإسلامية قد اشترطت في الجزار أن يستوفي مجموعة من الشروط وهي، أن يكون مسلما بالغا عاقلا[2]، ولا يشرع في السلخ بعد الذبح حتى تبرد الشاة وتخرج منها الروح كما نص على ذلك النبي الكريم[3].

تشير بعض الدراسات إلى أن سكان مدينة فاس كانوا يفضلون أكل لحم الضأن، وبعده لحم البقر وأخيرا لحم الماعز، أما لحم الإبل فكان الإقبال عليه ضعيفا ولا يأكله تقريبا إلا سكان الأحياء الفقيرة في المدينة[4]، وكانت البهائم لا تذبح في دكاكين الجزارين[5]، بل تذبح في مواضع قريبة من الوادي حتى لا يتأذى السكان بروائح الدم وبقايا وبقايا الحيوانات المذبوحة، وفي هذه الأماكن كان هناك أشخاص يقومون بسلخ هذه الدواب، وكان فريق من الحمالين ينقلون الذبائح ويعرضونها على المحتسب الذي يأمر بفحصها ، ويسلم بطاقة كُتِب عليها السعر الذي يجب أن يباع به اللحم، ويلزم الجزار بأن يلصق هذه البطاقة على اللحم بحيث يتمكن الجميع من رؤيتها[6]، وهو ما يفيد بتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق المصلحة العامة خاصة بالنسبة للأعمال المرتبطة بالقوت اليومي للسكان.

---

[1]- عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله، رسالة في الحسبة، ضمن كتاب: "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب"، اعتنى بتحقيقها وجمعها: ليفي بروفنسال، مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة- مصر1955، ص 90. إن عبارة "والمصلحة أن يجعل على كل حانوت وضيفه رسما يخبرونه كل يوم لئلا يختل البلد عند قلة الخبز" تفيد بأن الدولة المخزنية ممثلة في شخص المحتسب، كانت تأخذ بعين الاعتبار كل الاحتياطات في ما يتعلق بالقوت اليومي لسكان المدينة عند حدوث طارئ أو أزمة، ولعل في هذه الإفادة المصدرية ما يفيد بأن السلطة الحاكمة لم يكن ليغيب عن بالها تعرض المدينة وسكانها لظروف قاهرة تستوجب وضع التدابير اللازمة. انظر: ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 155.

[2]- الشيزري، المصدر السابق، ص27.

[3]- ابن الإخوة، المصدر السابق، ص 163.

[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 130.

[5]- أشار إلى ذلك ابن الأخوة في مصدره بالقول: وأما القصابون فيمنعهم المحتسب من الذبح على أبواب دكاكينهم فإنهم يلوثون الطريق بالدم والروث، وهذا وهذا منكر لأنه يلحق ضررا بالناس. انظر: معالم القربة، ص 163.

[6]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص237.

لم يقتصر عمل الجزارين على بيع اللحم في أحياء المدينة فقط، بل نجد أن البعض منهم كان يزاول نشاطه داخل دور بعض الأغنياء والأعيان وخاصة في موسم الربيع، حيث يتولى إعداد اللحم الذي كان يحفظ للاستهلاك شتاء أو عند الحاجة إليه[1].

لم تكن حرفة الجزارة كغيرها من الحرف الأخرى بعيدة عن أعين الرقابة، ونقصد بذلك المحتسب، فقد كانت العادة المتبعة في الجزارة أن يريح الجزار ذبيحته في المقام الأول بواسطة سكين مناسب مضي، وكان يطلب ممن يقوم بسلخ الحيوان عدم النفخ في جلده تجنبا لانتقال الأمراض، وكان المحتسب يطلب من الجزارين الابتعاد عن الغش والتدليس حيث كان بعض الجزارين يشهر في السوق أمام أعين الناس البقر السمان، لكنه في المقابل يقوم بذبح أبقار أخرى وليست تلك المعروضة في السوق، بالإضافة إلى عدم خلط لحم البقر بلحم الخروف أو الماعز، ولا اللحم السمين باللحم الهزيل[2]، ويظهر أن هذه القضايا المتعلقة بأمور الغش والتدليس في البيع في مدينة فاس تشبه تلك التي كانت موجودة ومعروفة بمدينة تلمسان الزيانية، وقد أشار إلى ذلك العقباني التلمساني (تـ871هـ/1467م) في كتابه تحفة الناظر، الأمر الذي يعني أن مؤسسة الحسبة في كلتا المدينتين كانت تتصدى لكل التجاوزات التي يكون مصدرها الجزارون وغيرهم من أصحاب الدكاكين.

تمركزت دكاكين الجزارين بفاس في وسط المدينة من عدوة القرويين، مع وجود حوانيت للجزارين في بقية الأحياء الأخرى من المدينة وخاصة في عدوة الأندلس منها[3]، وهناك من الباحثين من ذكر أن المذابح كانت تتمركز بالضفة اليسرى لوادي فاس وبالقرب منها ورشات الدباغة بعدوة فاس العتيق[4]، أما بالنسبة لعدد دكاكين الجزاريين بالمدينة فقد أحصى كاربخال في كتابه ما يقار الأربعين دكانا[5].

استعمل الجزارون بمدينة فاس (7- 10هـ/13- 16م) أدوات عدة مثل السكين والساطور وقطعة من خشب على شكل عمود قائمة وعريضة كان الجزار يقطع عليها اللحم، بالإضافة إلى ميزان يتم بواسطته وزن اللحم ومشتقاته الأخرى التي يحتاجها الأفراد[6].

---

[1]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، 130.

[2]- الشيزري، المصدر السابق، ص 27. انظر أيضا: يحي بن عمر الأندلسي، المصدر السابق، ص ص 115- 116.

[3]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 129- 130.

[4]- Massignon, op cit, p 228.

[5]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص ص151- 152.

[6]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص237.

وبالنظر إلى أن مؤسسة الحسبة كان يقع على عاتقها الحفاظ على صحة الأفراد داخل المدينة، وحتى يتمكن هؤلاء من اقتناء اللحم ومشتقاته سالما، فقد طلبت هذه الأخيرة من الجزارين أن يتخذوا في حوانيتهم عودا يقطعون عليه اللحم بحيث يشترط فيه أن يكون صلبا ونظيفا، والعمل على تغطيته بالليل عن الهوام، ويضعون على موضع القطع ملحا لأنه يمنع الهوام[1].

- صيد الحوت:

مارس هذه الحرفة أفراد كانوا يقومون بصيد الحوت في الوادي الذي كان يخترق مدينة فاس، وقد أشار إلى ذلك ابن أبي زرع الفاسي في مصدره عندما ذكر بأن هذا الوادي كان يوجد فيه أنواع من الحوت مثل اللبيس والبوري والسيناخ والبوقة وهو حوت لذيذ الطعم كثير المنفعة[2]، وذكر مصدر آخر بأن الحوت كان يُصطاد كذلك بوادي سبو الكبير الذي يكثر فيه نوع من الحوت يعرف بالشابل والذي كانت الواحدة منه تباع - أحيانا - بفلسا واحدا حسب رواية كاربخال[3]، وبالنسبة للفترة المناسبة لممارسة حرفة صيد الأسماك والحوت فالمصادر تجعل ذلك من بداية شهر أكتوبر إلى غاية منتصف شهر أبريل[4].

كان هؤلاء الملاحون يصطادون الحوت من وادي فاس ووادي سبو، وكان هناك آخرون يبيعون الحوت في الدكاكين المنتشرة بأحياء المدينة، وكانت هذه الأخيرة تصطف بجوار دكاكين الشوائين بالقرب من ساحة تعرف بعين علو حيث كان يباع فيها اللحم والسمك المطبوخ[5]، وبمدينة فاس، كان هناك سوق يباع فيه الحوت اصطلحت المادة المصدرية على تسميته برحبة الحوت[6].

كان باعة السمك بمدينة فاس يخضعون للرقابة من مؤسسة الحسبة التي كانت تأمرهم بغسل قفافهم وكذلك أطباقهم التي يحملون فيها السمك وبتغطية أوانيهم مثل القدور[7]، وكان هؤلاء الباعة يقدمون وجبات السمك لمن يطلبها من سكان المدينة أو البادية خاصة أولئك الذين يترددون باستمرار على المدينة لقضاء حوائجه.

---

[1]- عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص 93.
[2]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص35.
[3]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 152.
[4]- المصدر نفسه، ص 152.
[5]- المصدر نفسه ، ص151. أنظر كذلك: الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص237.
[6]- ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج1، ص 336.
[7]- الشيزري، المصدر السابق، ص 33.

- طـهـي الأطعمـة وتقديـم المشروبـات:

تولى عدد كبير من الأفراد مهمة توفير كل ما يحتاجه الشخص من أطعمة مختلفة ضمن النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط، بالإضافة إلى تقديم بعض الأنواع من المشروبات خاصة لأولئك الذين يقصدون المدينة لقضاء أغراض معينة وبالخصوص سكان البادية، إذ كان يقع على عاتق هذا الصنف من الأشخاص تحضير بعض المأكولات التي تلبي حاجيات الناس الفقراء أو عابري السبيل، حيث كانت تباع الفطائر المقلية في الزيت (الإسفنج) والتي تؤكل عند الفطور لاسيما أيام الأعياد وقبل أيام الصيام[1]، وتؤكل أيضا مع اللحم المشوي أو العسل، كما كان يطبخ في فاس الشواء بالسفود في الليل، ويشرع في بيعه صباحا، وهناك من يقوم بتحضير خبز خفيف مصنوع من أشرطة أغلظ ومعجون بالسمن ويؤكل بالزبد والعسل، وبعض الباعة كان يبيع الأكارع المطبوخة، بحيث انتشرت عادة عند الفلاحين وهي أن يتناولوا هذه الأطعمة في الصباح قبل أن ينصرفوا إلى أعمالهم المعتادة[2]، وسنجد أيضا بعض الدكاكين التي يبيع أصحابها اللبن الطري واللبن الحامض والزبدة الطرية، بالإضافة إلى حلويات وفطائر متنوعة[3]، وكانت هذه الحوانيت - التي تتولى طهي الأطعمة - كثيرة وتمركزت خاصة عند مداخل المدينة بالقرب من الأبواب حتى تكون قريبة من سكان بادية فاس الذين يقصدونها يوميا لقضاء حاجياتهم المختلفة [4]، غير أن هذا لا يعني أن سكان مدينة فاس لم يكونوا يترددون على هؤلاء الباعة للاستفادة من خدمات الفئة المذكورة.

لم تكن الحرف والصنائع الضرورية البسيطة تحتاج إلى أدوات وتقنيات كبيرة ومعقدة حتى تلبي متطلبات الفئات الاجتماعية الواسعة من سكان البادية والحضر بمدينة فاس، باستثناء العمل الذي كان جاريا في المطاحن والمعاصر والذي تطلب بدوره جهودا كبيرة نوعا ما من طرف عدد من البنائين والمهندسين والنجارين والحمالين، وبالنظر إلى ما وصلت إليه فاس من ازدهار - خصوصا في الصدر الأول من عمر الدولة المرينية - يمكن القول أن هذا النوع من الحرف كان يستهدف في المقام الأول توفير سبل العيش للعامة داخل النسيج الحضري للمدينة.

ما نود الإشارة إليه أن هذه الحرف والصنائع كانت في الأساس تستجيب لحاجيات السكان خاصة الفلاحين من أهل البادية وتلبي في الوقت نفسه حاجيات سكان المدينة، وهو الأمر الذي يعكس بلا شك تلك

---

[1]- يذكر التادلي في مصدره أن أبا إبراهيم إسحاق بن محمد الهزرجي (تـ581هـ/1185م) كان يبيع الإسفنج والهريسة في حانوته بمراكش. انظر: التشوف، ص ص 241- 242. وهو ما يؤشر على أن الدكاكين بالمدينة الإسلامية كانت توفر ما يحتاجه الأفراد من مأكولات مختلفة.

[2]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 236- 237.

[3]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 151.

[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 130.

العلاقة الوطيدة والتأثير الحاصل في هذا المجال بين البادية والمدينة، ويمكن القول أيضا بأنه كان للحرفيين والصناع في ذلك أثر كبير يتمثل في توفير خدمات عدة للمجتمع الفاسي وتسهيل حياة فئات اجتماعية أخرى كانت تمثل الغالبية العظمى من سكان المدينة وهم بلا شك المهمشون على حد تعبير كثير من الباحثين في الوقت الحاضر، وكان هؤلاء يمثلون – بلا شك – نسبة كبيرة من سكان فاس خلال العصر الوسيط.

في الواقع لا يمكن حصر كل الأنشطة الحرفية التي تتصل بالصنائع والحرف التي لها علاقة بالغذاء وتوفير القوت اليومي لسكان المدينة وباديتها لأنها – كما هو معروف – عديدة ومتنوعة، فعلى سبيل المثال كانت مدينة فاس تتوفر على معاصر السكر، وبالرغم من أن المصادر لم تشر إلى ذلك، إلا أن التنقيب والمسح الأثري بين أن المدينة كان بها حوالي أربعة عشر موقعا لهذه الصناعة[1]، وهو ما يعني أن المصنفات المصدرية قد تكون سكتت عن كثير من الأنشطة والأعمال الحرفية التي تندرج تحت هذا العنوان.

صناعة النسيج والملابس:

اكتسبت مدينة فاس في الفترة قيد الدراسة شهرة واسعة في مجال الحرف والصنائع المرتبطة بالنسيج، وعلى هذا الأساس أصبحت هذه الأخيرة تعرف بحاضرة النسيج في بلاد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط على حد قول أحد الدارسين[2]، ويعزى الازدهار الذي عرفته المدينة في هذا النوع من الصناعة إلى مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها: توفر المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة مثل الصوف والكتان والقطن[3]، بالإضافة إلى وجود شبكة من التبادلات الخارجية كانت تربط فاس بغيرها من المدن الإسلامية الأخرى سواء في بلاد المغرب الإسلامي أو في بلاد السودان الغربي بالإضافة أيضا إلى اليد العاملة ودور الدولة المخزنية في تدعيم المجال الحرفي.

يندرج تحت مسمى صناعة النسيج والملابس – في الجانب الذي يختص بالضروري والبسيط – الأعمال والأنشطة التي تستخدم المواد الأولية مثل: الصوف والكتان وبدرجة أقل القطن، وفي هذا السياق كان الحرفيون

[1]– حميد أجميلي، المرجع السابق، ص 57.

[2]– عبد العزيز العلوي، صناعة النسيج في المغرب الوسيط (الإنتاج والمبادلات) مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد خاص بعنوان: "دراسات في تاريخ المغرب 1985"، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس– المملكة المغربية 1406/ 1985، ص ص 53- 54. وفي هذا الخصوص، يذكر أحد الدارسين بأن صناعة النسيج كانت تستحوذ على مساحة هامة من الحياة داخل المدينة الإسلامية. انظر: Provençal, l, Conférences sur l'espagne Musulmane, p 95.

[3]– تفيد المادة المصدرية في هذا الشأن، بأن سكان مدينة بني بازل والتي تقع بين مدينتي فاس ومكناس، اشتهر سكانها باحتراف عمل النسيج وذلك بالنظر إلى انتشار زراعة مادتي الكتان والقنب في السهول المحيطة بالمدينة. انظر: كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 143.

يقومون بتحضير المواد المذكورة اللازمة لهذا النوع من الصناعة بالغسل والتنقية والغزل حتى تصبح جاهزة للاستعمال وبالتالي تفصيل الملابس التي تحتاجها الفئات الاجتماعية قليلة الدخل داخل المدينة وخارجها، وفي كل الأحوال فإن هذه الصناعة كانت تعتمد في الأساس على طرق وتقنيات بسيطة جدا .

- عمـل الصـوف:

اختص بهذا العمل مجموعة من الحرفيين في مدينة فاس، بحيث كان هؤلاء يحصلون على مادة الصوف عن طريق شرائها من سكان البادية، الذين يقومون بزج الأغنام إما في فصل الربيع أو في بداية فصل الصيف[1]، وبعد أن يحصل الحرفيون بمدينة فاس على مادة الصوف، يدفعونه إلى عمال آخرين ليقوموا بتنظيفه وغسله، وكان هؤلاء يعرفون باسم الصوافين[2]، وكانت هذه الأصواف تدفع فيما بعد ليتم غزلها وحياكتها لتصنع منها ملابس وثياب مختلفة مادتها الأساسية هي الصوف، ومن بين الأنشطة الحرفية المقترنة بمعالجة مادة الصوف، يطالعنا الونشريسي في كتابه "المعيار" على فئة من الأفراد الذين كانوا يُعرفون بالندافين[3]، حيث كان يقوم هؤلاء بندف الصوف في منازلهم باستعمال مطرقة خشبية، وكان هذا العمل يسبب في كثير من الأوقات إزعاجا للجيران[4].

يظهر أن تجارة الصوف كانت رائجة في مدينة فاس خلال العصر الوسيط، واستطاعت هذه الأخيرة أن تقتحم الأسواق الخارجية، فقد أشارت دراسة حديثة إلى أن المنسوجات الصوفية المغربية عرفت طريقها إلى الأسواق السودانية منذ فترة مبكرة من التاريخ الوسيط واستمرت على هذا المنوال مدة طويلة إلى أن تراجعت أمام منافسة المنسوجات المصرية في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي[5]، وهناك من الباحثين من يرى أن

---

[1]- الموسوعة العربية العالمية، ج15، ص ص 204- 205.

[2]- المعجم الوسيط، ص529.

[3]- **النديف**: القطن المندوف، **والنداف**: نادف القطن، **والنديف**: القطن الذي يباع في السوق مندوفا، **والنداف**: الضارب بالعود. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص 92. وأيضا: نقول في اللغة العربية: **حلـج** القطن يحلجه حلجا، بمعنى ندفه، **والمحلجة**: الذي يحلج عليه وهو الخشبة أو الحجر، وقطن **حليـج** مندوف، وصانع ذلك **الحـلاج**، وحرفته **الحلاجـة**. انظر: لسان العرب، ج3، ص 281. ومنه يتضح، بأن الندف والحلج عمل واحد، لهذا نجد في كتب التراجم من عرف باسم الحلاج لأن حرفته كانت حلج القطن أو ندفه، فقد ذكر التادلي في مصدره أن الولي الصالح أبو عمران موسى ابن يدراسن كان حلاجا للقطن. انظر: التشوف، ص 330.

[4]- الونشريسي، المعيار، ج9، ص 60. ويشير الونشريسي في مصدره المذكور إلى فئة من الحرفيين كانوا يعرفون **بـالندافيـن**، وهؤلاء كانت وظيفتهم دق الصوف بالمطرقة. انظر: المصدر نفسه، ص 60.وهناك أيضا فئة أخرى من العمال كانت تعرف بـ"**اللبـاديـن**"، وفي اللغة العربية نقول: لبد الصوف بمعنى نفشه وبله بالماء حتى صار كاللبد، واللباد صانع اللبود. انظر: المعجم الوسيط، ص 812. وهذه الفئة – أي اللبادين – أمرهم المحتسب بأن ينفضوا الصوف جيدا حتى لا يبق فيه أثر لمادة الجير. انظر: ابن عبدون التجيبي، المصدر السابق، ص 50. ولعل في تنوع الأعمال والأنشطة المرتبطة بالصوف بمدينة فاس ما يؤشر على العمل الكبير الذي كان ينتظر الورشات الحرفية المختصة في النسيج.

[5]- مُحَّد القبلي، المرجع السابق، ص236.

الصوف الإسباني الذي اشتهر باسم مارينو يُنْسب إلى قبائل بني مرين الزناتيين الذين حكموا المغرب الأقصى في الفترة الممتدة من القرن 7هـ/13م إلى القرن 9هـ/15م وكانت لهم مراعي خاصة لتربية المواشي والأغنام.

- غـزل الـخيـوط:

كان غزل خيوط الصوف من اختصاص النساء في المدينة العربية الإسلامية[1]، غير أن هذا لا ينفي أن بعض الرجال كانوا هم الآخرين يقومون بغزل الصوف أيضا، والمادة الخبرية التي نتوفر عليها في هذا الخصوص تذكر أن امرأة عبد الله بن محسود الذي وردت ترجمته في كتاب جذوة الاقتباس كانت تغزل الصوف[2]، والإماء كذلك كن يقمن بهذا العمل في البيوت والمنازل[3]، وكانت تقنية الغزل تتم بأن تقوم النسوة بنفش الصوف، بعد ذلك يستعملن أيديهن وأرجلهن في تشكيل خيوط الصوف ثم يستعملن المغزل الخشبي - والذي كان يتشكل من عمود خشبي رقيق وفي أعلاه قرص خشبي - حيث يقمن النسوة بلف خيوط الصوف حول عمود المغزل فتتشكل على إثر ذلك كرات من الصوف، ويستمر العمل هكذا إلى غاية نهاية العمل لتنسج لاحقا[4].

تشير المادة الخبرية التي نتوفر عليها إلى أنّ سوق الغزل كان مشهورا بمدينة فاس خلال العصر الوسيط، وفي ترجمته للولي الصالح أحمد بن علي الشريف الحسني (تـ991هـ/1583م)، يذكر ابن القاضي المكناسي في مصدره أنّ هذا الفقيه كان يسكن بدرب سلما على مقربة من سوق الغزل[5].

[1]- التادلي، المصدر السابق، ص 117. وقد عثرنا في هذا الخصوص على إفادة مصدرية تعزز ما ورد في المتن، حيث ذكر كاربخال في مصدره أن نساء مدينة مكناس كن يقمن بغزل الصوف الرقيق، ويصنعن منه أقمشة في غاية الجمال. انظر: إفريقيا، ج2، ص 141. ويضيف أحد الباحثين، بأنه في الوقت الذي كان فيه الرجال منشغلين بالعمل خارج البيت، كانت النسوة يصرفن أوقاتهن في العناية بشؤون المنزل وتربية الصغار، وكان يقع على عاتقهن إنجاز أعمال أخرى من قبيل طرز الأثواب وغزل خيوط الكتان أو الصوف وخياطتها مقابل أجر بسيط. انظر:لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 104- 405. وهو ما يبين أن غزل الخيوط كان عمل يقوم به الرجال والنساء على حد سواء، لكن استئثار النساء بهذا العمل كان مهما للغاية.

[2]- جاء في كتاب "جذوة الإقتباس"، أن ضيفا نزل على عبد الله ابن محسود الهواري، فقام هذا الأخير برهن غزل امرأته في سمن يأتدم به الضيف.أنظر: جذوة الإقتباس، ج2، ص420. وفي ترجمة الشيخ مُحَمَّد بن يعلى التاودي، أن امرأته دفعت إليه غزلا وقالت له بعه واشتر لنا بثمنه أضحية. أنظر: ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج1، ص 219. والمرأة التي تغزل لقاء أجر معلوم ورد ذكرها في المصادر. انظر: ابن هلال، إبراهيم بن هلال، الدر النثير على أجوبة أبي الحسن الصغير، (مخطوط تم تحميله من مكتبة المصطفى الالكترونية)، الورقة 26. ويتبين من هذه الاشارات المصدرية، أن النساء كن يغزلن الصوف والكتان وغيرها من الأعمال لمساعدة أزواجهن.

[3]- ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج2، ص420.

[4]- تطالعنا المادة المصدرية بأن بعض النسوة كن يقمن أيضا بغزل خيوط الكتان. انظر: ابن الأحمر، المصدر السابق، ص ص 54- 55.

[5]- ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج1، ص 134. تطرقت كتب الحسبة إلى العمل الذي تم على أيدي النسوة في الغزل والنسيج، حيث شدد المحتسب على هذه الفئة بأن لا يباع غزل القطن أو الكتان **مكببـا** (في اللغة نقول: **كبب** الغزل، بمعنى جعله كبة، والكبة من الغزل: ما جمع منه على شكل كرة أو أسطوانة. انظر: المعجم الوسيط، ص ص 771- 772.) فهو موضع غش وتدليس، ذلك أن النساء كن يلجأن إلى هذا العمل ليزدن لهن في الوزن. انظر: ابن عبدون التجيبي، المصدر السابق، ص 55.

- الحيـاكـة:

بعد الانتهاء من تنظيف الصوف وغزله على يد النساء في الغالب الأعم، كان يُدْفَعُ إلى الحرفيين المعروفين بالحاكة ليتم نسجه ملابس وثياب مختلفة.

إن الذي يحترف عمل الحياكة يعرف بالنساج، وقد ذكر الخزاعي التلمساني في مصدره ما نصه: نسج الثوب ينسجه وينسجه نسجا، والموضع: منسج ومنسج والنساج من حرفته النساجة[1]، وفي المعنى ذاته يذكر ابن خلدون في مقدمة كتابه العبر: أن الحياكة هي نسج الغزل من الصوف والقطن في الطول وإلحاما في العرض وإحكاما لذلك إسداء النسج بالالتحام الشديد[2].

كان الحاكة مقسمين إلى فئات عديدة على أساس المادة المستخدمة في الصناعة كالقطن والكتان والصوف، وكان بعض الحرفيين في الحياكة يستعملون الأنوال البدائية لصنع العباءة ذات القبعة والتي يدخل الصوف في صناعتها وكانت مصنوعاتهم موجهة بالأساس إلى الفلاحين في بادية فاس، وهناك من الحاكة من كانوا يشتغلون على أنوال أكثر تطورا من الأولى وكان زبنائهم من داخل المدينة، وتذكر المادة الخبرية أنه كان بمدينة بفاس – إلى غاية منتصف القرن 10هـ/16م – ما يزيد عن خمسة ألاف مشغل للحياكة يعمل فيها حوالي عشرين ألف شخص[3]، وهو ما يعطي إشارة قوية لما كانت تحظى به صناعة النسيج من أهمية في حياة الناس، والأمر هذا لا يقتصر على فاس لوحدها بل كان معروفا في تلمسان أيضا.

تشير الأرقام والإحصائيات – التي أوردها لوتورنو– إلى العدد الكبير لدور الحاكة التي كانت متواجدة بمدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية، وهو الأمر الذي يفسر الشهرة الكبيرة التي حصلت عليها مدينة فاس في مجال الصنائع النسيجية وما يرتبط بها من أنشطة في العصر الوسيط، وغير بعيد عن هذه النقطة كان الجزنائي قد أشار إلى أن مدينة فاس كان فيها حوالي خمسمائة وعشرون مصنعا للنسيج والحياكة في الفترة الموحدية[4]، ولعل في هذه الإحصائيات ما يلف النظر إلى أن هذا النوع من الصناعة استقطب عددا مهما من الحرفيين والصناع بالنظر إلى ازدياد الطلب على المنسوجات المختلفة، خاصة وأن المنسوجات الفاسية وجدت لها منفذا الى مناطق عديدة من مدن

---

[1]- الخزاعي، المصدر السابق، ص707.

[2]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص302.

[3]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 132- 133. ويذكر ابن أبي زرع الفاسي في مصدره، أن عدد الأطرزة المعدة لصناعة الحياكة بمدينة فاس خلال الفترة المرينية وصل إلى حوالي ثلاثة آلاف وأربعة وستين موضعا (3064). أنظر: روض القرطاس، ص 48. وتفيد المادة المصدرية أن بعض الأولياء والمتصوفة كان يتعيش من حبك البرانيس، وقد أورد ذلك ابن قنفذ في ترجمته لأبي علي الرجراجي. انظر: أنس الفقير، ص 78.

[4]- الجزنائي، المصدر السابق، ص44. انظر أيضا: Provençal, l, Conférences sur l'espagne Musulmane, p 96

المغرب الأقصى وبلاد السودان الغربي، وهو ما قد يطرح وجود منافسة بين المنسوجات الفاسية من جهة، ونظيرتها التلمسانية من جهة ثانية، مثلما كان عليه الحال في المجال السياسي والثقافي.

- الخيـاطـة:

وهي صناعة الخائط ومرفقه[1]، وهذه الصنعة كما ذكر العبدري (ت737هـ/1336م)، تعد من الحرف المهمة داخل المجتمع الإسلامي حيث اعتبرها - المصدر المذكور - بأنها تندرج تحت ما يمكن أن نسميه بفروض الكفاية، كما هو الحال بالنسبة للقصارة والحياكة وغيرها من الأنشطة الحرفية المرتبطة بالنسيج، وهذه الأخيرة متعلقة بستر العورة غالبا، وذلك فرض سيما في حق المرأة المسلمة، وبالجملة فهي ضرورية للبشر لأنهم يدفعون بها ظروف الحر والبرد[2]، وبالنظر إلى مفهوم ابن خلدون للخياطة، يمكن القول بأنه كان على الخياط أن يأخذ القياسات اللازمة أولا، ثم بعد ذلك يقوم بتلحيم أو نسج القطع المختلفة للثوب المراد خياطته، مستعملا في ذلك أدوات عدة مثل الخيط والمخيط والمقراض بالإضافة إلى المادة المنسوجة[3].

كانت حرفة الخياطة منتشرة على نطاق واسع بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م) وانتسب إليها عددا مهما من الحرفيين رجالا ونساءً بحيث كان في المدينة سوق يباع فيه خيط الكتان، ويقوم هذا السوق في بناء كبير تحيط به أربعة أروقة في أحدها باعة نسيج الكتان، والمستخدمون الذين يزنون الخيط، وفي الرواقين الآخرين، النساء اللواتي يبعن هذا الخيط، بالإضافة إلى وجود فئة من الدلالين الذين يبيعون الخيط في السوق ويبدو حسب رواية الوزان أنه كانت تباع منه كميات ضخمة وكبيرة[4]، وفي ذلك إشارة واضحة للنشاط الكبير الذي عرفته حرفة الخياطة بمدينة فاس المرينية والوطاسية بالنظر إلى رواج صناعة الخيوط والكميات المعتبرة التي وُضِعت تحت تصرف باعة الخيط وحرفييه، وهناك إشارة أوردها مارمول كاربخال كذلك، تتعلق بوجود عدة دكاكين للخياطين في زقاق بالقرب من قيصارية فاس[5]، وغير بعيد عن هذه المعلومة أشار أحد الباحثين إلى أنه كانت هناك أحياء تجارية

---

[1]- الخزاعي، المصدر السابق، ص709.

[2]- ابن الحاج العبدري، المدخل، ج4، ص 18.

[3]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص ص 302- 303.

[4]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 238- 239. وفي هذا الصدد يذكر كاربخال أن تجار مدينة مكناس كانوا يحملون معهم كميات كبيرة من مادة الكتان لتسويقها بفاس. انظر: إفريقيا، ج2، ص 214. ويذكر الوزان في مصدره أن سكان مدينة يازغة كانوا يمتلكون رؤوسا للماشية مما يعني وفرة مادة الصوف، والتي صنع منها أهلها أقمشة جميلة وأغطية كانت تباع بأسواق فاس. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص ص 361- 362. ويذكر الوزان أن سكان مدينة الجمعة كانوا يقصدون أسواق فاس للحصول على الأغطية والمنسوجات. انظر: صف إفريقيا، ج1، ص 169.

[5]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص149.

خاصة بالخياطين وعددها ثلاثة تتمركز في ساحة مسورة بالقرب من قيصارية المدينة تعرف بسوق التجار، ولا تذكر هذه الدراسة عدد الدكاكين والورشات الحرفية التي يعمل أصحابها في الخياطة[1].

لم تقتصر حرفة الخياطة على تلك الدكاكين التي كانت منتشرة في بعض أحياء مدينة فاس، فقد كانت النساء أيضا تقمن بخياطة الملابس قي بيوتهن خاصة العائلات الفقيرة، في حين كانت الطبقة الغنية وأعيان المدينة يقصدون دكاكين الخياطين من الرجال أو النساء المعروفة في المدينة[2]،

وبالنظر إلى ازدهار الأعمال والأنشطة المتعلقة بالنسيج بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة، يمكن القول بأن اليد العاملة الحرفية في هذا النوع من الحرف والصنائع لم تكن تنقصها الخبرة والمهارة على الرغم من أن مصنوعات هذه الجماعة الحرفية كانت تتميز بالبساطة.

– صناعة الحصير:

أو تاحصارت، وهي حرفة يدوية تقليدية لصنع الحصر ملفقة من السدى واللحمة، ويسمى صاحبها الحصار، أما مكان نسجها فهو الطراز باللغة الفصحى أو الدراز بالتعبير العامي[3]، كانت هذه الحرفة تلبي حاجيات الأسر الفقيرة بالمدينة خاصة سكان البادية، حيث كانت الدور وأماكن العبادة تفرش بالحصير الذي كان يتولى صنعه عمال وحرفيون كانوا يعرفون بالحصريين[4]، وكان هؤلاء يتمركزون بالقرب من دكاكين السراجين وباعة القنب نظرا للتشابه الكبير في الأدوات والمواد المستعملة وكذا استفادة أحدهما من الآخر[5].

بالنسبة لمواد الصنعة وأدواتها، فالحصير يتركب في العادة من سد ولحمة، وتزين وتستصلح بالغسل والإقامة ويشمل ذلك مجموعة من الأعمال الحرفية مثل الصباغة، واستعمال الكبريت وتعريض المنتوج للشمس، فاللحمة تكون من نبات السمار الممتد عرضا وأما السدى فيكون بالقنب أو الدوم ويمتد طولا[6].

---

[1]– عبد الوهاب الدبيش، توزيع المرافق الاقتصادية بفاس المرينية، ضمن كتاب: "أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب"، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، الدار البيضاء- المغرب1989، ج2، ص39.

[2]– لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 134.

[3]– مصطفى بوشعراء، الحصارة، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2008، ج14، ملحق ج1، ص 117.

[4]– كاربخال، إفريقيا، ج2، ص151. يذكر الوزان أن الحرفيين في هذه الصنعة كانوا ينجزون عملهم بدقة ومهارة عالية، وكانت منتوجات هؤلاء الحرفيين في غاية الجمال والروعة، وذلك عند حديثه عن مساجد فاس التي قال عنها في هذا الخصوص، بأن الحصر التي تغطي أرضيتها اجتهد الحصارون في خياطتها بشكل رائع بحيث لا يرى أثر للزليج تحتها. أنظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 223.

[5]– المصدر نفسه، ص151.

[6]– **السمار**: نبات عشبي من الفصيلة الأسلية ينبت في المناقع والأراضي الرطبة، ويستعمل في صنع الحصر والسلال، أنظر: المعجم الوسيط، ص 448.

كان العمل في هذه الحرفة يمر بعدة مراحل، في الأول كان الحرفيون يقومون بتهيئة وتحضير المادة الأولية ويكون العمل في البداية بالحصول على المادة الأولية وهو السمار عن طريق شرائه ممن يبيعونه في الأسواق، ثم يقوم هؤلاء بتخزينه وتجفيفه وعندما يحين وقت العمل يقومون بغسله في صهاريج من المياه، ثم يتم تكعيبه، والتكعيب عملية لا بد منها من خلال العمل على تفريش حلقات أي قبضات من السمار داخل برميل أو حفرة، ويتم وضع الحلقات المذكورة رقيقة وشفافة ومستديرة حول باطن البرميل، ثم يتصل ترتيب الحلقات من السمار من القعر إلى الفوهة، ويترك الوسط فارغا ليجعل فيه وعاء توقد فيه النار خامدة لتحرق مسحوق الكبريت، ومن شأن هذا الأخير أن يلين السمار وينشفه ويزينه[1].

أما بالنسبة لطريقة العمل فهي كالآتي: يجلس الحرفي الماهر في هذه الصنعة بأعلى المرمة ويدعى: بالقواليبي وبجانبه صانع أخر أقل مهارة منه ويعرف عند أهل الحرفة بالبناوصي، بينما يقعد آخران من المتعلمين في الجهة السفلى ويدعى كل واحد منهما بالتحايتي، وكل من العمال يجلس على مقعد خشبي يتحرك كلما تقدم العمل، ويجعل كل فيهم بين القالب والعمل المصنوع في أعلى المرمة عند سمارات بين الخيوط القنبية أو الدومية على هيأة مخصوصة بحيث يضغط على خيوط لتنحدر وعلى أخرى لتعلو، ثم يدفع التحاتي القالب إلى القواليبي ليدق به المصيدة (أي كل ما تم نسجه) دقا متصلا ثم يرده إلى التحاتي الذي يعيد هو ومن معه عملا آخر مثل: الغرزة الأولى ويستمر هذا الأمر إلى نهاية العمل فيه[2].

إن الطرق والتقنيات المعتمدة في صناعة الحصير بمدينة فاس تشبه إلى حد ما تلك المتعلقة بنسج الأثواب المختلفة، وكانت المادة الأساسية التي اعتمد عليها الحصريون هي خوص الدوم والحلفاء وكذلك القنب، وكانت الحصارة تنسج بواسطة آلة تعرف بالمرمة أو النول[3]، وحتى يكون العمل متقنا وخياطة الحصير جيدة، طلب المحتسب من الحصايري أن يأخذ لويتين من يمين ولويتين من شمال، وإن كانت ثلاث من هنا وثلاث من هنا، فلا بأس به بعد جمع قاع ما يخيطونه إن كان له قاع[4].

كانت هذه إذن الحرف والصنائع المرتبطة بالنسيج وصناعة الأثواب، ويظهر مما سبق عرضه أن هذه الأخيرة استطاعت أن توفر ما يحتاجه الناس من ملابس ومنسوجات كانت بسيطة وفي متناول العائلات الفقيرة بالخصوص، وهي الحرف التي جسدت تلك العلاقة التي ربطت سكان بادية فاس بحاضرتها، حيث شكلت البادية والمجال القريب

[1]- مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص117.

[2]- المرجع نفسه، 118.

[3]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص213. انظر أيضا، ابن الحاج العبدري، المدخل، ج4، ص 14.

[4]- عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص 102.

من المدينة المذكورة مصدرا لكثير من المقومات الأساسية التي اعتمدت عليها الورشات الحرفية بفاس، كما يلاحظ أن هذا النوع من الأعمال الحرفية استقطب يدا عاملة كثيرة[1].

حـرف الـخدمـات:

ضمن الحرف والصنائع الضرورية البسيطة، كانت حرف الخدمات تستجيب لمطالب فئات اجتماعية واسعة داخل مدينة فاس، وكانت هذه الحرف أيضا واسطة بين العديد من مكونات المدينة الإسلامية داخل النسيج الحضري لمدينة فاس في العصر الوسيط كما هو الحال في باقي المدن الإسلامية، وعليه ستكون الحرف المتعلقة بالخدمات من بين الأنشطة التي قدمت خدماتها لمجموعة من الحرفيين على اختلافهم وتنوع اختصاصاتهم داخل المدينة بالإضافة إلى استفادة العامة من سكان المدينة من خدمات الفئة المذكورة وبالتالي يعتبر وجودها أكثر من ضروري، بالنظر إلى معطيات عديدة يأتي في مقدمتها الحياة البسيطة داخل المدينة الإسلامية، بالإضافة إلى تنوع المجال الحرفي وتعدد أنشطته، وهو الأمر الذي ترتب عنه حاجة السكان إلى من يقدم لهم بعض الخدمات.

تنوعت حرف الخدمات وتعددت داخل النسيج الحضري لمدينة فاس خلال الفترة المدروسة، إذ شملت حرفة الحمل والنقل (فئة الحمالين) حيث أخذت هذه الأخيرة على عاتقها مسؤولية النقل داخل المدينة لأغراض مختلفة ومتنوعة للسكان والورشات الحرفية بالخصوص[2]، بالإضافة إلى حرفة الدلالة التي سهلت من عملية البيع والشراء وساعدت على خلق جو من التنافس والنشاط ضمن المجال الذي كان يستقطب أعدادا كبيرة من الأفراد خصوصا الأسواق.

اقتضت حرف الخدمات – من جهة أخرى – تقديم أعمال عديدة لسكان فاس وحرفييها مثل حراسة الممتلكات من السرقة والتعدي، وكذلك غسل بعض الأغراض المتعلقة بالحياة اليومية للسكان مثل الأثواب ومواد أخرى يستعملها الحرفيين والصناع يوميا، وفي السياق ذاته كان على السقائين توفير مياه الشرب خاصة في فصل الصيف، في حين قدمت حرفة الحجامة والبيطرة خدماتها للسكان والدواب على حد سواء، وبالنظر إلى الخدمات المذكورة وتنوعها، يمكن القول بأن المدينة الإسلامية كانت تسير وفق نظام سطرته الدولة المخزنية بإحكام، وهو النظام الذي شاركت الطائفة الحرفية في إنجاحه وتسهيل كثير من أمور ومتطلبات العامة.

---

[1]– على سبيل المثال، يحصي الوزان ثلاثمائة (300) حمال ينشط في فاس. انظر، وصف افريقيا، ج1، ص 235.

[2]– وتماشيا مع ما ورد في المتن، فقد استعان أصحاب الأفران بعدد من الصبية والذين كان يقع على عاتقهم حمل العجين من البيوت إلى الأفران، وعندما ينضج الخبز يحملونه إلى أصحابه في المنازل، وقد تطرق ابن الحاج في كتابه "المدخل" إلى هذا الأمر، بأن طلب من أصحاب الأفران أن لا يستعملوا إلا الصبي العاقل والعفيف والأمين حفاظا على حرمة البيوت. انظر: المدخل، ج4، ص 172.

- حرفة الحمل والنقل:

كانت فئة الحمالين تمارس عملها داخل النسيج الحضري لمدينة فاس بالقرب من مراكز النشاط مثل الأسواق وكذلك داخل أزقة وأحياء المدينة، وكانت تقدم خدمات للسكان والحرفيين في وقت واحد، فبعض الأماكن القريبة من وادي فاس – والتي تمركزت فيها قصبات كانت تقوم بنحر المواشي والبقر والماعز – كان لها حمالون يقومون بنقل الذبائح إلى الجزارين في دكاكينهم بعد مراقبتها من قِبَل المحتسب[1]، وكان الحمالون يتواجدون بكثافة داخل سوق الحبوب، حيث كانوا يحملون فوق دوابهم ثلاثة أكياس من الحبوب[2].

ويذكر لوتورنو في كتابه "فاس في عهد بني مرين"، أن حرفة الحمالة بمدينة فاس في الفترة المرينية كانت تستقطب يدا عاملة مهمة قوامها سكان القبائل القاطنة شمال المدينة، والذين كانوا في حقيقة الأمر عمالا موسميين، ذلك أنهم كانوا ينزلون مدينة فاس ليعملوا حمالين عند أصحاب معاصر الزيتون، وكان أغلبهم من عناصر بربرية اعتادوا القدوم إلى فاس منذ تأسيسها على يد المولى إدريس في القرن 2هـ/8م، وكان هؤلاء يحصلون من جراء ذلك على مبلغ من المال يكفيهم لتغطية مصاريف الزواج ويعينهم أيضا على قضاء حاجياتهم الأخرى[3]، وهو ما يجعل هذا النوع من النشاط يكفي لسد حاجيات بسيطة لمن يحترف الحمل والنقل.

وهناك من الحمالين من كان يؤدي خدمات معينة لأصحاب الحمامات بمدينة فاس، حيث يذكر الوزان في مصدره "وصف إفريقيا" أن حمامات المدينة المذكورة كان يتم تسخينها باستعمال الزبل، وعليه كان يعمل عند هؤلاء غلمان وبغالون يجوبون أرجاء المدينة ليشتروا الزبل من الإصطبلات وينقلونه فيما بعد إلى خارج المدينة، ثم يجعلونه أكداسا ويتركونه ليجف لمدة تتراوح بين الشهرين والثلاثة أشهر، ثم يؤتى به إلى صاحب الحمام بعد أن يصير حطبا جاهزا للاستعمال[4].

يمكن القول إن عمل الحمالين داخل مدينة فاس كان نشيطا ومتنوعا بالنظر إلى الحيوية والنشاط الذي شهدته فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية، ولم تكن خدمات الحمالين مقتصرة على الورشات الصناعية، بل تجاوزتها إلى سكان المدينة، حيث كان الحمالون مثلا يحملون الحبوب من السكان داخل المدينة لينقلوها بدورهم إلى أصحاب

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 237.

[2]- المصدر نفسه، ص 238. كان الحمال بالمدينة يحمل الخشب والأحجار كذلك. انظر: ابن عبدون، المصدر السابق، ص 41. وبالنطر إلى الأعمال التي أسندت لفئة الحمالين بفاس، يمكن القول بأن هذه الفئة شكلت معالم الحياة اليومية في صورتها البسيطة بالمدينة الإسلامية.

[3]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 53.

[4]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 229- 230.

الأرحية، وبعد أن تطحن الحبوب يحملونها ثانية إلى أصحابها، وكانوا كذلك يقومون بحمل بعض الأغراض والبقايا التي يخلفها سكان المدينة وكانوا يتقاضون أجرة لقاء هذه الخدمات[1].

لم يكتف الحمالون بنقل السلع والبضائع وأمور أخرى داخل المدينة، بل هناك من الحمالين من كان ينقل الأخبار، حتى شبههم أحد الباحثين بأنهم كانوا بمثابة مراسلين[2]، وهذا يعني أن فئة الحمالين كانت متعددة الوظائف والخدمات – إذا اقتضت الضرورة – بحكم عملهم اليومي ومعرفتهم بأحوال المدينة من الداخل واختراقهم للأزقة وتضامنهم فيما بينهم كما أشار إلى ذلك لوتورنو[3].

استعمل الحمالون وسائل عدة ساعدتهم على أداء عملهم داخل النسيج الحضري للمدينة، فقد كانت الدواب من أحمرة وبغال هي الأساس في نشاطهم[4]، واستعانت فئة الحمالين كذلك بالبرادع التي كانت توضع على ظهر الدواب بالإضافة إلى الأكياس[5] والحبال أو الأحزمة لتثبيت المواد المحمولة[6].

وفي هذا المجال، فإن مؤسسة الحسبة بالمدينة كانت تراقب فئة الحمالين، وفي هذا المسعى طلبت المؤسسة المذكورة من الحمال أن لا يمشي إلا أمام دابته، ويده في رسنها، لنذر الناس، ويحذر العميان والعجزة، وأوصى المحتسب بأن يخصص مكان للحمالين داخل النسيج الحضري للمدينة يلتزمون به ويعرفون من خلاله[7]، وفي الجملة الأخيرة ما يشير إلى أن تنظيم المجال الحرفي بفاس خلال العصر الوسيط كان محكما ويقضي بأن لكل نشاط أو صنعة مكان معين تحدده الأعراف والتقاليد التي دأبت الجماعة الحرفية على اتباعها.

كان عدد الحمالين في مدينة فاس يقدر بحوالي ثلاثمائة حمال ينتمون إلى قبيلة الزرزاية[8] من البربر واستطاعوا أن يكونوا في القرن العاشر الهجري (16م) تنظيما خاصا بهم بحيث أنشأوا صندوقا كانوا يضعون فيه نصيبا من

---

[1] – ذكر ابن القاضي في ترجمته لمحمد بن يعلا التاودي الولي الصالح من أهل فاس، أن هذا الأخير، دفعت إليه زوجته غزلا من الخيوط وطلبت منه أن يبيعه في السوق ويشتري بثمنه أضحية للعيد، وعندما اشترى الأضحية طلب من أحد الحمالين في السوق أن يحمل الكبش الذي اشتراه إلى بيته. مما يعني أن فئة الحمالين كانت خدماتها متعددة وكثيرة لفائدة سكان المدينة. أنظر: جذوة الإقتباس، ج1، ص 219.

[2] – لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 81- 82.

[3] – المرجع نفسه، ص 81.

[4] – الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 238.

[5] – المصدر نفسه، ص 238.

[6] – لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 82. لم يقتصر الحمل على الدواب فقط، بحيث تشير المادة المصدرية أن بعض الحمالين اعتادوا الحمل على ظهورهم. انظر: عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص 111.

[7] – ابن عبدون، المصدر السابق، ص 41.

[8] – **الزرزانية** قبيلة تنتمي مجاليا إلى حوض ملوية الوسطى، يمارس أهلها أنشطة مثل: الزراعة والرعي، وهناك أفراد من القبيلة كانوا يحترفون الحمل والنقل بمدينة فاس في الفترة المدروسة إلى جانب عناصر أخرى،حيث تمركزت فئة الحمالين من القبيلة المذكورة بالقطانين بعدوة القرويين، حيث كانت هذه الفئة تحمل الأمتعة والبضائع على الأكتاف والدواب،ومثلت الأسواق والورشات الحرفية بالمدينة مجالا لنشاط هذه الفئة، بالإضافة إلى أعمال أخرى أهمها حراسة=

الأرباح التي يحصلون عليها، ويقسمون المبلغ المجموع فيما بينهم مع نهاية كل أسبوع[1]، وهذا الأمر يُظْهِر نوعا من التآزر والتضامن من بين أبناء الحرفة الواحدة[2].

أما بالنسبة للمجال الذي كان يحتوي فئة الحمالين فيمكن الإشارة إلى وسط المدينة حيث تكثر الحركة والنشاط وتتعدد الخدمات خاصة أماكن البيع والشراء بالإضافة إلى تمركز الفئة المعنية بالقرب من أبواب فاس بالنظر إلى أن هذه الأخيرة كانت المكان الذي يدخل منه سكان البادية إلى المدينة وهم يحملون بضائعهم وسلعهم كما أن الأبواب هي الأخرى كانت مجالا للعديد من الأنشطة الحرفية وبالتالي سيكون من الضروري تواجد الحمالين، وعلى هذا الأساس فإن دور الحمالين يعتبر مهما داخل النسيج الحضري لمدينة فاس في الفترة الوسيطة لدرجة كان يصعب معها تصور كيف ستكون الحياة اليومية والطبيعية لسكان فاس في غياب هذه الفئة[3].

- حرفة الدلالة والسمسرة:

الدلال أو السمسار، هو الوسيط بين البائع والمشتري والدلال من ينادي على السلعة لتباع بالممارسة[4]، وهناك من الباحثين من يرى أن الدلال أو السمسار تبوأ مكانة هامة داخل المدينة العربية الإسلامية تمثلت في تنشيط دورة المبادلات وعقد الصفقات، أما مكان نشاطهم الأساسي فهو الأسواق التي تجري فيها المزايدة[5].

وعلى صلة بالموضوع، يذكر أحد الدارسين، بأنه - في أغلب الأحيان - لم تكن ثمة حاجة لتخزين ما ينتجه الحرفيون بمدينة فاس، إذ كان هؤلاء الصناع يحملون مصنوعاتهم إلى المزاد العلني الذي كان يقام على مقربة من قيسارية المدينة، أو في ساحة أي من الفنادق أو حتى في أزقة القيسارية نفسها[6]، وهو الأمر الذي يفهم منه وجود حركة اقتصادية نشيطة بأسواق المدينة، كان أحد عناصرها الفاعلين فئة الدلالين.

والذي يمكن استنتاجه من هذه المعطيات بأن البيع والشراء داخل المدينة الإسلامية لم يكن ليستغني عن هذه الفئة التي يعود لها الفضل في الرواج الذي عرفته الأسواق الإسلامية في الفترة متناول الدراسة، وفي هذا السياق،

=البيوتات والفنادق والمحلات ليلا بالنظر إلى أنهم كانوا مصدر ثقة وأمانة. انظر: الفقيه الإدريسي، زرزانية، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب، ج14، ص 4625.

[1]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 81.

[2]- من النشاطات التي تبرز تضامن فئة الحمالين، التكفل بأطفال وزوجات من يتوفى من أهل الحرفة، وتقديم الهدايا في الأعراس، وإقامة الولائم. انظر: الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 235.

[3]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 83.

[4]- المعجم الوسيط، ص ص 294 – 448. والسمسار هو الذي يطوف بالسلعة في السوق. انظر: ابن هلال، المصدر السابق، الورقة 10.

[5]- مُحَمَّد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص315.

[6]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 42.

فإن من يتصفح موسوعة المعيار للونشريسي، سيجد أن فئة من السماسرة في الغرب الإسلامي الوسيط أخذت اسم الطوافين، بحيث يتبين أن هؤلاء كانوا يطوفون في البادية لبيع السلع[1].

انتشرت فئة الدلالين في مدينة فاس داخل الأسواق لأنه هو المجال الذي كان ينشط فيه الدلال، ففي سوق الأقمشة بمدينة فاس، إذا حاول أحدهم أن يبيع قطعة من القماش كان عليه أن يسلمها للدلال، وكان هذا الأخير يضع قطعة القماش على كتفه ويتنقل بها من دكان لآخر مناديا بالثمن، وكان الدلال في العادة يتجول في السوق وهو يحمل بضاعة معينة فيمر بها وسط الزبائن وهو ينادي بالسعر مستعملا صوته العالي، فإذا حدث أن طلب أحد الزبائن سلعته وأبدى رغبة في اقتنائها، يتوجه إليه الدلال ليتأكد من أنه يريد حقا سلعته بالسعر المعروض، فإذا تم الاتفاق يتسلم المشتري بضاعته ويدفع للدلال ثمنها نقدا، وقد جرت العادة أن يستفيد المشتري من خصم في السعر، بالإضافة إلى أن الدلال كان يأخذ من المشتري مبلغا من المال على شكل أجرة، بعد ذلك يعود الدلال إلى البائع ليعطيه المبلغ الذي يخصه، أما إذا تقرر أن يدفع المشتري ثمن البضاعة لاحقا، ففي هذه الحالة لا يستفيد من الخصم الذي أشرنا إليه سابقا[2].

كانت الدلالة في أسواق مدينة فاس تبتدئ من منتصف النهار وتنتهي في وقت متأخر من المساء، وكان الدلال يتقاضى أجرة على ذلك[3]، وبالنسبة لمادة الخيط، فقد كان هناك أيضا دلالون يقومون ببيع الخيط من خلال عرضه في السوق، وكانت عملية البيع تبتدئ ظهرا وتنتهي عصرا[4]، وحتى بالنسبة للأقمشة الأوروبية وكذلك المستعملة المستعملة كان الدلال هو الذي يتولى المناداة عليها في السوق[5]، وفي هذا الإطار يجدر بنا أن نذكر أن حرفة الدلالة بمدينة فاس في الفترة المرينية والوطاسية لم تقتصر على الرجال فقط بل شملت بعض النساء أيضا[6].

ومن جهة أخرى، يشير أحد الدارسين إلى أنه كانت هناك فئة تعرف باسم الجلاسين ويظهر أن هذه الفئة كانت على الأقل معروفة منذ زمن المرابطين وكانوا يحترفون السمسرة، بحيث كانوا يفتحون محلاتهم ويتخذون فيها دلالين، وينزلون التجار الغرباء عندهم، وكلما جاء أحد ليشتري سلعة معينة زاد الجلاس عليه حتى يبلغ السعر إلى أكثر مما حدده الدلال، فيتقاسم الجلاس والدلال الزيادة، أو يشتري الجلاس ما وجده رخيصا من السلع إلى أجل،

---

[1]- الونشريسي، المعيار، ج8، ص 319.
[2]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 156- 157.
[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص237. على سبيل المثال، هناك مصدر يشير إلى أن الدلالين كان لهم زقاق يسمونه (كواكوا سادور) يقيدون فيه كل ما كان يباع، وكان عددهم يقارب السبعين رجلا، يأخذون فلسا واحدا عن كل درهم من مبيعاتهم. انظر: كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 149.
[4]- المصدر نفسه، ص239.
[5]- المصدر نفسه، ص241.
[6]- الونشريسي، المعيار، ج5، ص ص 238 – 239.

فيربح فيها ويرد السلف إلى التاجر الغريب، ويبدو أن هذه الفئة اختفت في العصر الموحدي لكنها عادت من جديد إلى النشاط في الفترة المرينية[1].

كان من الواجب أن تتوفر عدة شروط في من يحترف الدلالة أو السمسرة، ومن هذه الشروط الأمانة، إذ يدفع إليه البائع بضاعته بقصد المزاد، إلى أن يرسو العطاء على أحد المشترين، وفي هذه الحالة فإنه يشاور صاحب البضاعة في البيع، وإذا أذن له فإنه يبيع ويكون أجره على المشتري أو على البائع حسب الاتفاق[2]، وفي هذا إشارة إلى الضوابط التي كانت تحكم حرفة الدلالة في مدينة فاس وغيرها من المدن الإسلامية في العصر الوسيط، بحيث يعتبر الصدق والأمانة من المواصفات التي يجب أن يتحلى بها الدلال أو السمسار، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى كان الالتزام سيد الموقف عند هذه الفئة من العمال؟ ونحن نعي جيدا انتشار كثير من مظاهر الغش وخيانة الأمانة في الوسط الحرفي.

وبخصوص العادات المشينة التي اقترنت بحرفة الدلال والسمسار، يذكر ابن الحاج في مصدره بعضا من هذه الممارسات، حيث يظهر أن السمسار كان على علم بالعيوب التي توجد على السلع والمنتوجات التي يعمل على ترويجها بالسوق لكن يخفي ذلك على المشتري، وهو مع ذلك لا يتورع في مدح السلعة والحلف بالإيمان على أن ما بيده من سلعة جيدة ولائقة[3]، وفي هذا الشأن يطالعنا ابن الأخوة في مصدره بالقول: ومتى علم المنادي في السلعة عيبا، وجب عليه أن يعلم المشتري بذلك العيب ويوقفه عليه، وعلى المحتسب أن يعتبر عليهم جميع ذلك[4].

- الحراسة:

اقتضت طبيعة النشاط الاقتصادي بمدينة فاس – خلال العصر الوسيط – وجود حراس يتولون حماية وأمن ممتلكات الحرفيين خاصة من عمليات السطو والنهب، والتي يمكن أن تتعرض لها دكاكين الباعة في المدينة خاصة في فترات الاضطرابات السياسية وفي الأوقات الحرجة التي ينتج عنها ضعف السلطة المركزية وتراجعها، فكان الأمر يتطلب وجود عدد من الحراس لتأمين المصالح المختلفة خاصة فئة التجار الذين يزاولون نشاطهم في قيصارية فاس باعتبارها مركزا اقتصاديا وتجاريا حيويا ضمن النسيج الحضري للمدينة[5].

[1]- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 285.

[2]- مُحَّد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص315.

[3]- ابن الحاج، المدخل، ج4، ص ص78- 79.

[4]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 217.

[5]- ورد عند التادلي في كتابه، أن أبا عبد الله مُحَّد بن حسان التاونتي المعروف بابن الميلي (ت590هـ//1194م)، تعرض وهو يتجول ليلا بمدينة بجاية إلى الضرب بالسياط على أيدي حرس السوق ظنا من هؤلاء أنه سارق، وكان حرس السوق يصطحبون معهم الكلاب. انظر: التشوف، ص370، 398.

وردت إشارات مصدرية مفادها أن زقاق العطارين القريب من قيصارية فاس – والذي كان يضم حوالي مائة وسبعين دكانا بين جانبيه – كان له مدخلان يغلقان كل ليلة من طرف أشخاص كانوا يتولون حراسته بصفة مستمرة[1]، وكان العطارون هم الذين يتكفلون بدفع نفقات وأجرة هؤلاء الحراس، والذين كانوا يتجولون ليلا وفي يدهم فوانيس وكلاب والأسلحة كذلك [2]، وهو ما يفيد بوجود أفراد كان يقع على عاتقهم حماية الممتلكات والتصدي لأعمال السرقة والنهب التي تنتشر بين الحين والآخر وتستهدف عناصر المجتمع خاصة الحرفيين والصناع.

– الغسـل (التصبيـن):

كانت حرفة الغسل والتصبين من نصيب فقراء مدينة فاس الذين وجدوا في هذه الحرفة مجالا يسترزقون منه، حيث كانت بعض العائلات الفاسية – ممن ليس لهم خادمات – يقومون بتسليم ملابسهم وأغراضا أخرى لهذه الفئة من الحرفيين، لتقوم بغسلها وتنظيفها، حيث كانوا ينظفونها بعناية جيدة ثم ينشرونها على حبال تم وضعها لهذا الغرض بالقرب من الأحواض التي كانوا يستعملونها للغسل وأخيرا يطوونها، وقد أثنى الوزان على هذه الفئة التي أتقنت عملها بعناية ومهارة كبيرة لدرجة أن صاحب الملابس كان يجد صعوبة في التعرف عليها[3].

تذكر كتب الحسبة أن المحتسب كان ينهى الغسالين عن غسل ثياب الناس بالماء المطبوخ لأنه كان يضر بملابس الزبناء ويعرضها للتخريق[4] وتوليد القمل فيها[5]، وكان على المحتسب أيضا أن يسأل الغسالين عن طهارة الثوب الثوب النجس كيف يطهرونه، فمن كان يجهل ذلك أوجب عليه أن يتعلمه[6]، ويستنتج من هذا الكلام أن مؤسسة الحسبة كانت تراقب أيضا الغسالين في عملهم بما يضمن نقاوة وطهارة ملابس المسلمين تبعا لتعاليم ديننا الحنيف.

تذكر المادة المصدرية أن عدد دكاكين الغسالين بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة كان يقدر بحوالي خمسة وعشرين دكانا، وكان هؤلاء يتمركزون في زقاق يبتدئ من الباب الغربي للجامع الكبير ويؤدي إلى باب المدينة – باب المحروق – المفضي إلى فاس الجديد[7]، وكان هناك أيضا أكثر من مائتين من الأفراد ممن يحترفون الغسل والتصبين

---

[1]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص150.

[2]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص242. وعندما يتحدث الوزان عن السوق الذي كان يقام بناحية جزولة، يخبرنا – هذا الأخير – بأن عددا من الرجال كانت مهمتهم الحراسة والمحافظة على الأمن في هذا السوق. انظر: المصدر نفسه، ص 145.

[3]- المصدر نفسه، ص239.

[4]- **خرق** الشيء **خرقـا**: شقه ومزقه، ويقال: **خرق** الثوب وغيره أي وسع شقه. أنظر: المعجم الوسيط، ص 229.

[5]- ابن الإخوة، المصدر السابق، ص350.

[6]- المصدر نفسه، ص350.

[7]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص152.

موزعين داخل أحياء مدينة فاس في الفترة المرينية[1]، وفي هذا الصدد هناك من الباحثين من يشير إلى أنه كان هناك تجمع بمدينة فاس يضم فئة الغسالين يقع إلى الغرب من فاس الجديد[2].

- حرفـة الجبــاد:

الجباد هو الذي يسرح الملابس والثياب بعد غسلها مستعملا في ذلك طرقا تقليدية متوارثة، ويبدو أن هذه الحرفة اقترنت - إلى حد كبير - بالغسل والتصبين وتعتبر مكملة لها. يتمثل عمل الجباد في تسريح الثياب حتى تتمدد عن طريق شد اللباس من جميع جوانبه وجر أطرافه وحصرها بواسطة ألواح صممت خصيصا لذلك، منها ما كان يوضع في القب والأكمام وعلى طول اللباس وعرضه حتى يحافظ على التمدد لمدة قد تطول وقد تقصر، وبعد نزع ألواح التسريح يستعين الجباد بمادة الكبريت في عمله لحماية قماش الملابس من بعض الشوائب التي تبقى عالقة به، ويمكن أن يلجأ الجباد مرة أخرى إلى غسل ما بيده من ملابس باستعمال الماء والصابون ويضيف إليهما الحدج، وينتهي عمل هذا الأخير عندما يقوم بتطبيب وتعطير اللباس بماء الزهر والحبق، ويظهر أن الفئة التي استفادت من عمل الجبادين هم أفراد الطبقة الخاصة مثل الأمراء وكبار التجار والقضاة[3].

- السقـايـة:

اشتهرت مدينة فاس في العصر الوسيط بكثرة مياهها من عيون وسقايات أنشئت لهذا الغرض، ورغم ذلك فقد كانت المياه لا تصل عبر القنوات إلى بعض الجهات والدور من المدينة بسبب عامل الارتفاع[4]، لذا سيتكلف السقاؤون بهذا الأمر، والسقاؤون هم أصحاب الروايا والقرب الذين كانت مهمتهم نقل الماء من منابعه كالأنهار والقنوات والآبار والخزانات إلى أمكنة استعمالها من بيوت ومساجد وحمامات ولسقاية العامة في الأسواق والدور[5].

---

[1]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص152

[2]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 57.

[3]- مُحَمَّد بوسلام، الجباد، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا- المغرب 1998، ج9، ص ص 2911- 2912. كلمة **الحـدج**، لم نجد لها معنى يوافق ما يقصده المؤلف، وحسب اعتقادنا أن الحدج مادة أولية تستعمل في الغسل والتصبين، أما **الحبق** فهو نبات طيب الرائحة. انظر: المعجم الوسيط، ص 152.

[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 73- 74. ومما يظهر وفرة المياه بالمدينة، ما وجدناه في أحد المصادر، من أن كل دار صغيرة أو كبيرة بمدينة بفاس كانت فيها ساقية ماء، وفيها أيضا عيون كثيرة لا تحصى. أنظر: الحميري، المصدر السابق، ص 434. ويضيف مصدر آخر، بأنه ليس بالغرب مدينة يتخللها الماء غيرها (يقصد فاس) إلا غرناطة بالأندلس. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص 230.

[5]- حسن الباشا، الفنون الإسلامية، ج2، ص594. ونحن بصدد البحث عن المادة الخبرية المتعلقة بالسقائين، وجدنا بأن أحد هؤلاء استطاع أن يؤلب البربر ضد وال طنجة بالمغرب الأقصى سنة 122هـ/740م،ذلك أن هذا العامل انتهج سياسة التعسف والظلم ضد السكان المحليين حيث أرهقهم=

داخل النسيج الحضري لمدينة فاس، كان السقاؤون يقدمون الماء إلى من يطلبه من المارة وعابري السبيل، حيث كانوا يحملون على ظهورهم قربا مصنوعة من الجلد[1]، ويقدمون الماء في أكواب يحملونها في أحزمتهم، وفي حال ما إذا احتاجت بعض الدور في المدينة إلى خدمات السقائين، كان هؤلاء يحملون براميل من خشب فوق ظهور دوابهم ويدخلون بها إلى أحياء المدينة وأزقتها لتقديم الماء إلى أصحاب الدور والمنازل[2].

كان من اختصاصات المحتسب مراقبة عمل السقائين بالمدينة فيأمرهم بالدخول في النهر حتى يبعدوا عن الشط، ومواضع الأوساخ، ولا يسقون من موضع النهر بقرب سقاية الدواب، أو مستخدم، أو مجرى عام، بل يصعدون عنه، أو يبتعدون من تحته، وكان المحتسب كذلك يأمرهم بربط أفواه القرب، وأن يشدوا بأعناق دوابهم بالأجراس حتى ينتبه إليهم من في السوق ولا يحدثوا ضررا يلحق بالمارة أو بالمكان[3]، وكان من مهام المحتسب أن يتفقد حوانيت السقائين على حين غفلة منهم ليلا ونهارا، فمن وجد عنده زيرا مكشوفا أو كيزانا[4] وسخة، أو وجده يخلط ماء البحر مع ماء البئر أدبه وبدد ما عنده وغلق حانوته حتى يرتدع به غيره[5].

– الحجـامـة:

وهي حرفة الحجام، وحجم المريض بمعنى عالجه بالحجامة، وهي امتصاص الدم بالمحجم[6]، وعليه يمكن القول بأن وجود الحجام بالمدينة كان على جانب كبير من الأهمية، وذلك حتى يتمكن من تقديم خدمات الحجامة لمن يحتاجها في أوقات محددة، وبناء على ذلك فإن هذه الحرفة كانت تعتبر مكملة لحرفة التطبيب داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط.

بما أن حرفة الحجامة كانت غايتها الأولى الحفاظ على صحة الأبدان فقد اشترطت مؤسسة الحسبة فيمن يتولاها أن يكون خفيفا رشيقا، خبيرا بالصناعة، فيخف يده في الشروط ويستعجل، وكان على المحتسب أن يمتحن الحجام بورقة يلصقها على أجرة، ثم يأمره بشرطها، فإن نفذ الشرط كان ثقيل اليد، سيء الصناعة، وعلامة حذق

=بالضرائب بل وأراد تخميسهم كما تروي المصادر التاريخية، ويتعلق الأمر هنا بميسرة المطغري أو ميسرة السقاء، ويبدو حسب التسمية أنه كان يحترف السقاية. انظر: ابن خلدون، العبر، ج6، ص ص 144- 145. وما يمكن أن نستخلصه من هذه الإفادة، أن الحرفيين كانوا في طليعة القوى التي يعتد بها في المجال السياسي إذا دعت الضرورة وتوفرت الشروط الموضوعية في بعض الفترات، على الرغم من أن هذه الثورة بعيدة نسبيا عن الفترة موضوع الدراسة.

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص239. أيضا: ابن الحاج العبدري، ج4، ص 176.

[2]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 74.

[3]- محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، الماء في الفكر الإسلامي، ج4، ص ص 213- 214.

[4]- **الكيـزان** من الكوز، وهو إناء بعروة يشرب به الماء. أنظر: المعجم الوسيط، ص804.

[5]- ابن الإخوة، المصدر السابق، ص239.

[6]- المعجم الوسيط، ص158.

الحجام خفة يده، وألا يوجع المحجوم كما ورد في مصنفات الحسبة الإسلامية[1]، وتشددت كتب الحسبة في الحجام الذي يخلو بامرأة في حانوته، بحيث رأت ذلك من المنكرات والمحرمات التي يجب محاربتها والتصدي لها، وطلبت في هذا الخصوص من الحجام أن يمارس عمله في مكان ترمقه الأبصار[2]، وهو ما يعني أن مؤسسة الحسبة بالمدينة كانت تراقب عمل هذه الفئة ولم تكن تسمح بالتجاوزات الحاصلة لأن الأمر يتعلق بصحة العامة من أهل المدينة.

كان الحجام في مدينة فاس المرينية والوطاسية يقوم بأعمال أخرى إلى جانب حرفته الأصلية، فقد كان يقوم أيضا بختان الأطفال، فقد سُئِلَ الفقيه أبو الحسن الصغير عن رجل غاب فوُلِدَ له مولود في غيابه، فعمدت ختنته إلى الولد الذي ولد له فأتت يوم سابعه بحجام وختنته فمات[3]، ولعل في هذا الأمر ما يدل على أن الحجام كان يقوم بختان الأطفال، وكان للحجام عمل أخر كذلك تمثل في قلع الأسنان[4]، ولعل في الأنشطة المذكورة التي قام بها الحجام الحجام لفائدة العامة من سكان فاس ما يبرز دوره وأهميته في خدمة المجتمع.

هناك من الحجامين من مارس حرفة الحلاقة بحمامات مدينة فاس، حيث كان الحجام يدخل الحمام ويقوم بممارسة عمله في الحلاقة بأن يدفع لصاحب الحمام (الحمامي) مبلغا من المال فيحتفظ له هذا الأخير بالآلات والوسائل التي كان يستعملها[5]، ويظهر بالتالي أن الحجام كان يمارس أكثر من نشاط لفائدة العامة من سكان فاس.

يبدو أن حرفة الحجامة لم تكن تقتصر على الرجال فقط، فقد أشار ابن الحاج في مصدره إلى أن بعض النسوة كن على دراية بالأعمال والأنشطة التي اقترنت بالحرفة المذكورة من قبيل فلج الأسنان وتبييضها[6]، وهي الأعمال التي تستهدف بقاء الإنسان في صحة جيدة.

- البيطـرة:

كان الاعتماد الكبير على الدواب من سكان مدينة فاس وباديتها خلال العصر الوسيط في الحمل والنقل عاملا مشجعا على احتراف بعض الأفراد للبيطرة، حيث قدم البيطريون خدمات عديدة لمالكي الدواب، وكان هؤلاء البياطرة يقومون بعلاج الدواب باستعمال طرق كانت معروفة في العصر الوسيط وهي الفصد والقطع والكي[7].

[1]- الشيزري، المصدر السابق، ص95.
[2]- ابن عبدون التجيبي، المصدر السابق، ص 46.
[3]- الونشريسي، المعيار، ج8، ص344.
[4]- عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص 114.
[5]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص230.
[6]- ابن الحاج، المدخل، ج4، ص 106.
[7]- الشيزري، المصدر السابق، ص80.

تموضع البياطرة بمدينة فاس بالقرب من الوادي الذي يقطع المدينة، وكانوا هناك يصفحون بالحديد سنابك الخيل وغيرها من الدواب[1]، وهناك أيضا من يشير إلى أن حوانيت البيطريين كانت تتواجد بالقرب من أبواب المدينة بالنظر إلى أن هذه مداخل الأبواب المذكورة، كانت تمر منها قوافل الدواب من أهل البادية عندما يقصدون المجال الحضري لبيع منتوجاتهم والحصول على حاجياتهم المختلفة من أسواق فاس[2].

خضع البياطرة لمراقبة من مؤسسة الحسبة الإسلامية كغيرهم من الحرفيين والصُنَّاع، حيث كان لا يتول علاج الدواب إلا من له دين يصده عن التهجم على الدواب بفصد أو قطع أو كي بغير خبرة ودراية، وعليه أن يعرف متى يستعمل المسامير الغليظة والدقيقة عندما يريد طرق حافر الدابة، ويفترض أيضا أن يكون البيطري خبيرا بعلل الدواب وما يحدث فيها من العيوب[3].

كانت هذه إذن الخدمات المختلفة التي ارتبطت بالحرف والصنائع الضرورية البسيطة والتي يبدو أنها استطاعت أن تلبي حاجات فئات اجتماعية من سكان مدينة فاس وباديتها على الخصوص، ويمكن القول أن هذه الأخيرة ساهمت بقسط وفير في تسهيل نشاط وأعمال حرفيين آخرين واستطاعت كذلك تسهيل حاجات العديد من العائلات الفاسية خلال الفترة موضوع الدراسة.

حرف البناء والفخار وتحويل الخشب والجلد:

ذكر ابن خلدون في مقدمة كتابه العبر أن صناعة البناء تعتبر أول صنائع العمران الحضري وأقدمها، وهي معرفة العمل على اتخاذ البيوت والمنازل للسكن والمأوى[4]، وقد اقتضت هذه الصناعة توفر المواد الأولية التي يحتاجها البناء مثل الجير أو الجبص والآجر والزليج والخشب، ومع تطور عمران مدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية كان لابد من مد قنوات المياه ليستفيد منها سكان المدينة وتكويناتها المعمارية، أما بالنسبة لصناعة الفخار فيظهر أنها كانت تستجيب في المقام الأول لمتطلبات العائلة الفاسية من أوانٍ وغيرها.

أما بالنسبة للحرف والصنائع المتعلقة بتحويل الخشب ومادة الجلد، فقد شملت أعمال النجارين والدباغين الذين وضعوا في متناول السكان أدوات مصنوعة من الخشب، في حين لبت حرفة تحويل الجلد وما يرتبط بها من أعمال كالخزارة والسكافة متطلبات فئات اجتماعية واسعة من سكان المدينة خاصة الفقراء.

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 244- 245.
[2]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 74.
[3]- الشيزري، المصدر السابق، ص ص 80- 81.
[4]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص294.

– حـرف البنـاء والفخـار:

تحتاج حرف البناء إلى مواد أولية مثل الجير والآجر والخشب والزليج لتشييد المباني ويدخل في حرفة البناء كذلك مد قنوات المياه داخل المدينة، أما بالنسبة لمادة الفخار فقد كانت مادة أساسية لعمل فئة القنويين بالإضافة إلى توفير بعض حاجيات الأسر الفاسية كما هو معروف.

أ- عمـل الـجيـر:

شكل الجير مادة أساسية في البناء ليس في مدينة فاس فقط، وإنما في معظم المدن الإسلامية في الفترة الوسيطة، وتعددت استعمالاته بحيث لم تقتصر على البناء وإنما شملت أيضا حرفا أخرى أهمها الدباغة[1].

يُعْرف الجير بأنه مادة بيضاء تحضر بتسخين الحجر الجيري في قمائن[2] خاصة ويستعمل ملاطا[3] بعد إطفائه بالماء[4]، ويعرف الجير أيضا بأسماء أخرى وهي الجبص والكلس[5].

ترجع الإشارات الأولى عن استعمال مادة الجير في المصادر إلى القرن 8هـ/14م وقد ارتبط هذا الاستعمال بالبناء، فقبل بناء المدن مثل فاس ومراكش أو بناء الأسوار والمعالم الكبرى مثل جامع القرويين والمدارس الملحقة به، يتم التحضير للأمر هذا بجمع المواد الضرورية، بحيث يتم جمع الجير وطهيه في أفران خاصة به، ويمكن القول إن الاستعمال الأول للجير عرف في المغرب الإسلامي كمادة للبناء، ثم انتشر أكثر وتوسع في استعماله فتطورت صناعته وانتقلت من الشكل التقليدي (كوشة أو كوش) وهي طريقة بدائية متنقلة إلى الأفران الثابتة المبنية بالحجارة والتي انتشرت خارج المدن كما هو الحال بالنسبة للأفران المنتشرة بالقرب من مدينة فاس في الفترة المدروسة[6].

كانت مدينة فاس تتوفر على حوالي مائة وخمس وثلاثين كوشة لعمل الجير في الفترة الموحدية[7]، ومن المحتمل المحتمل جدا أن يرتفع هذا العدد في الفترة المرينية وذلك بالنظر إلى توسع المجال العمراني لمدينة فاس في هذه الفترة، حيث شهد هذا المجال بناء فاس الجديد سنة 674هـ/1275م مما يعني ازدياد الطلب على مادة الجير باعتبارها من

---

[1]- الموسوعة العربية العالمية، ج8، ص657.

[2]- كلمة **قمائن** تعني الموضع الذي يرحى فيه اللبن ويحرق ليصير آجرا، جمع **قمائن**. أنظر: المعجم الوسيط، ص760.

[3]- **الميلاط**: الطين يطلى به الحائط، والملاط طين يجعل بين كل لبنتين أو آجرتين أو حجرتين في البناء. أنظر: المعجم الوسيط، ص885.

[4]- المرجع نفسه، ص150.

[5]- الكلس هو الجير، وهو المادة المتبقية بعد تسخين الجير تسخينا شديدا. انظر: المعجم الوسيط، ص 795.

[6]- محمّد حجاج الطويل، الجير، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1998، ج10، ص3212.

[7]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص48.

مقومات البناء وقتئذ، إذ أصبحت هذه المادة مطلوبة بكثرة بالنظر إلى ازدياد الطلب عليها في الفترة المرينية نتيجة التوسع في البناء خاصة من جانب الدولة المخزنية، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعره، ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك هو لجوء الناس في المدينة إلى تبييض جدران بيوتهم بالجير حتى أن المدينة الجديدة التي شيدها المرينيون وهي فاس الجديد كانت تعرف في المصادر التاريخية بالمدينة البيضاء، والبياض يرمز للجير[1]، وقد أشار الحسن الوزان في مصدره إلى أنه كان يوجد خارج مدينة فاس في القرن 10هـ/16م على بعد ميل تقريبا نحو عشرين فرنا للجير، ومثل هذا العدد لأفران الآجر لسد حاجيات بناء المسجد الجامع والأملاك التابعة له[2].

أما أماكن تواجد مادة الجير، فقد ذكر المصدر نفسه أنه كان يوجد خارج مدينة فاس وعلى بعد ميل تقريبا نحو عشرين فرنا لعمل الجير ومثل هذا العدد لأفران الآجر[3]، ويستنتج من رواية الوزان أن عدد أفران الجير تناقص في فترة حكم الدولة الوطاسية للمدينة، ويمكن تفسير ذلك بعدة معطيات من أبرزها: عدم قدرة الوطاسيين على محاكاة المرينيين في البناء والعمارة، بالإضافة إلى انشغال الوطاسيين بالتصدي للغزو البرتغالي وقتئذ.

كان الحصول على مادة الجير يتم من خلال تسخين الحجر الجيري تسخينا شديدا وبعد خروج بعض مكوناته تبقى مادة الجير صالحة وجاهزة للاستعمال[4]، حيث استعمله البناؤون وغيرهم من الحرفيين الآخرين كمادة تلحيم عند إقامة جدران البنايات، وأُسْتعمل كذلك إلى جانب التراب كخليط يوضع بين دفتين من الخشب وهو ما يعرف بالتراب المدكوك أو بالطابية[5]، واستخدم الجير كذلك لتلبيس الحيطان، وأيضا في عمل السقف حيث كان يتم خلطه مع التراب ثم يصب فوق الألواح التي يقوم عليها سقف البيت[6].

يظهر مما سبق أن الجير كان مادة أساسية في الأشغال المرتبطة بالبناء، خاصة وأن مدينة فاس شهدت حركة عمرانية نشيطة خلال العهد الموحدي والمريني على الخصوص، ولعل الفضل في ذلك يرجع إلى الأنشطة والورشات الصناعية بالمدينة المذكورة والتي عملت على استخراج الجير وتهيئته ليصبح في متناول البنائين، وعليه يمكن القول بأن هذه الأخيرة بما توفر لها من أدوات بسيطة عملت على توفير المأوى للسكان.

[1]- محمد حجاج الطويل، الجير، ص 3212.
[2]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 225
[3]- المصدر نفسه، ص 225. وكان الجزنائي في القرن الثامن الهجري (14م)، قد ذكر في مصدره بأن مدينة فاس، قريب منها معدن الجص والصلصال وأنواع أخرى من الحجارة والرمال ينتفع بها الناس. انظر: الجزنائي، المصدر السابق، ص 35.
[4]- المعجم الوسيط، ص795.
[5]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص296.
[6]- المصدر نفسه، ص296.

ب- عمـل الآجـر والزليـج:

يعد الآجر من أهم مواد البناء التي استخدمت في العمارة الإسلامية خاصة في بلاد المغرب الإسلامي الوسيط، وهو يستخدم في بناء الحوائط الحاملة، أو كأكتاف، أو في بناء القباب والأقبية، وفي حالة بنائه بسمك كبير فإنه يساعد على توفير عزل حراري جيد للفراغات الداخلية بالمباني[1]، وكان يتم إنتاج الآجر والزليج من مادة الطين المحروق[2]، وفي وصفه لمدينة فاس، ذكر ابن الخطيب بأن هذه المدينة طينها هائل[3].

بالنسبة لصناعة الآجر، فإن الحرفيين المتخصصين في صناعته كانوا يقومون أولا باختيار المادة الأولية وهي التربة الصلصالية، ثم يتم تحضيرها عن طريق تنقيتها من الشوائب المختلفة مستعملين أحواض من الماء، وبعد ذلك تُجْمَع المادة الصلصالية وتترك لمدة يومين أو ثلاثة ويمكن أن تتعدى المدة شهرا كاملا، ثم توضع في أحواض وتُدَك بالأرجل ،بعد ذلك يتم تعريضها للهواء لتجف[4]، وبعد أن تجف المادة الصلصالية، يبدأ الحرفي في تشكيل العجينة باستعمال قالب مصنوع من الخشب يحتوي في وسطه على مقبض، ويكون هذا القالب مقسما إلى قسمين حتى يتسنى الحصول على قطعتين مرة واحدة، بعد ذلك تبدأ عملية التجفيف ليومين أو ثلاثة أيام، وأخيرا تتم عملية الحرق حيث يتم ملء الفرن بالقطع لمدة يوم واحد[5].

وللحصول على قطع الزليج، يتم وضع الطين في صهريج ماء ليومين أو ثلاثة أيام، ثم يبدأ العمال في عملية العجين باستعمال أيديهم، وبعد التجفيف نحصل على عجين من طين قابل للقولبة، فيقوم الضراب بملء القالب بواسطة مطرقة مسطحة، ثم توضع المربعات ويتم تعريضها للحرق داخل الأفران[6].

بعد عملية الحرق، تستخرج المربعات وتبدأ عملية التلوين أو الطلاء بالميناء، وهو تلوين وجه المربعات وإعطاؤها لمعانا معينا، ويم تحضير الطلاء اعتمادا على مسحوق الألوان مع إضافة معدني القصدير والرصاص، وبتذويب العناصر الثلاث بالنار، نحصل على سائل الصباغة، ولتثبيت الطلاء يتم اللجوء إلى عملية الحرق ثانية، وبعد

---

[1]- يحي وزيري، المرجع نفسه، ص106.

[2]- إسماعيل بن نعمان، الصناعة التقليدية للأجر والقرميد، ص38.

[3]- ابن الخطيب، معيار الاختيار، ص173.

[4]- إسماعيل بن نعمان، الصناعة التقليدية للأجر والقرميد، ص ص 39- 40.

[5]- المرجع نفسه، ص ص41- 42.

[6]- محمد عزيز الشفشاوني، الزليج، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب2001، ج14، ص ص 4699- 4700. 4700.

هذه الخطوات، يأتي دور المعلم الخطاط الذي يضع الأشكال المختلفة على الورق ثم يسلمها للمعلم النقاش قصد التقطيع، ويبقى في الأخير عمل المعلم الفراش الذي يقوم بتركيب اللوحات[1]، وحتى يتم العمل على أحسن وجه، أمرت مؤسسة الحسبة ممن يحترف صناعة الأجر والقرميد بالعمل على تغليظها وبصواب إنجازها وحسن طبخها في الأفران ويجب أن لا تكون مسيلة أو معوجة ولا رقيقة الشقف[2].

على الرغم من أن العمل داخل الورشات الحرفية التي تنتج الآجر والزليج والقرميد كان بسيطا، إلا أن ذلك لم يكن يخلو من مهارة في التشكيل والمعالجة للمادة الأولية التي تعددت استعمالاتها.

أما بخصوص مراكز انتشار صناعة القرميد والأجر بمدينة فاس، فقد أشارت المصنفات التي وضعت في مجال الحسبة بالمدينة الإسلامية، إلى أن الأفران والورشات الخاصة بهذا النوع من الصناعة يجب أن يكون خارج أبواب المدينة أو بالقرب من أسوارها، وفي هذا السياق طلب المحتسب من هؤلاء الصناع أن لا يعملوا الأجر والقرميد والطوب بقالب بال، وحتى يكون العمل متقنا فقد أوصى المحتسب بضرورة توفر القوالب، بحيث يكون طولها وعرضها وغلظها معلوم ومتعارف عليه عند الصناع[3].

ج– البنـاء:

هي أولى صنائع العمران الحضري وأقدمها، وهي معرفة العمل في اتخاذ البيوت والمنازل للسكن والمأوى، لأن الإنسان بطبعه يحتاج إلى بيت يقيه الحر والبرد حسب ما ذكره ابن خلدون في مقدمته[4].

تفيد المادة الخبرية بأن مدينة فاس خلال الفترة المرينية قطعت شوطا مهما في مجال التعمير والبناء ، وكانت دور المدينة كما هو معروف تختلف من حيث التصميم والبناء والتجهيز من أسرة إلى أخرى فهناك من يسكن القصور وهناك من يكتفي ببناء بيت صغير أو كما سماه ابن خلدون دويرة[5]، ومن يتصفح كتاب "وصف إفريقيا" ستتكون لديه صورة واضحة ومكتملة عن تخطيط الدور بالمدينة وزخرفتها في الفترة المدروسة[6]، لكن هذا الأمر يندرج تحت

[1]– مُحَمَّد عزيز الشفشاوني، المرجع السابق، ص4700.
[2]– عبد الرؤوف، المصدر السابق، ص 112.
[3]– ابن عبدون التجيبي، المصدر السابق، ص ص 34- 35.
[4]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص294.
[5]– المصدر نفسه، ص295.
[6]– الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 222.

مسمى الحرف والصنائع الكمالية المركبة وسيأتي بيان ذلك وتفصيله في الفصل الرابع من هذا الباب، وسنكتفي هنا بالإشارة إلى الأعمال البسيطة التي اقترنت ببناء الدور للعامة من سكان فاس.

كانت حرفة البناء – في مدينة فاس– من اختصاص فئة من البنائين الذين كانوا يتفاوتون فيما بينهم في المهارة والدراية والحذق كما صرح بذلك ابن خلدون في مقدمة كتابه العبر[1]، وكان البناء يتم بالمواد المتوفرة محليا بحيث كانت الجدران الخارجية للطابق الأرضي تبنى بالحجارة بسمك كبير، أما الجزء العلوي من الحوائط الخارجية فعادة ما كان يبنى بالطوب ويكون سمكه أقل من الأول كما أُسْتُعْمِلَ الآجر أيضا في البناء، وكانت عملية التلحيم بين الجدران تتم بواسطة الكلس والطين[2].

ومن الأشغال المرتبطة بالبناء كذلك أن تبلل الحيطان بالكلس[3]، وكان من فوائد تغطية هذه الأخيرة بالجبص أو الكلس أنها تعمل كطبقة عازلة بينها وبين المطر كما تعمل على تقوية الحيطان وعزلها مما يقلل من عوامل التفسخ والانهيار وهو الأمر الذي تفطن إليه المعمار المسلم منذ وقت مبكر[4]، أما بالنسبة لسقف البيت فالملاحظ أن أن مادة الخشب كانت تشكل جزءا مهما في تقويته وبقائه متماسكا لفترة طويلة من الزمن وتفيد المادة المصدرية بأن الخشب استعمل من طرف البنائين في مجالات عديدة داخل الدور والمنازل ويوضح ابن خلدون الطريقة والتقنية الصحيحة التي يكون الخشب عنصرا أساسيا فيها حيث يقول: ومن صنائع البناء عمل السقف بأن تمد الخشب المحكمة النجارة على حائطي البيت ومن فوقها الألواح موصلة بالدساتير ويصب عليها التراب والكلس ويبلط بالمراكز حتى تتداخل أجزاؤها[5].

لقد وردت إشارات مصدرية في هذا الخصوص تشير إلى أن منازل مدينة فاس في الفترة المدروسة كانت مبنية بالآجر والحجر المنحوت بدقة[6]، وعلى صلة بالفكرة ذاتها وجدنا في كتاب الروض المعطار ما يفيد بأن دور ومنازل فاس كانت أحسن من تلك المبنية بتلمسان[7].

---

[1]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص295.
[2]– يحي وزيري، المرجع السابق، ص ص107- 108.
[3]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص296.
[4]– يحي وزيري، المرجع السابق، ص110.
[5]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص296.
[6]– الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 222.
[7]– الحميري، المصدر السابق، ص 135.

يظهر أن حرفة البناء كانت تحتاج إلى خبرة ودراية بأمور الهندسة – كما يقول ابن خلدون – حتى تكون الحيطان مستوية لا اعوجاج فيها وكذلك الأمر بالنسبة لمد المياه وسحب الأشياء الثقيلة وتحريكها من موضع لآخر[1] مما يعني أن الأنشطة الحرفية التي تمت على مستوى البناء لم تكن بالسهلة كما يظن البعض، بل نجد من البنائين من هو حاذق وماهر وهناك أيضا من يفتقد إلى الخبرة والدراية في هذا الشأن.

د- مـد القنـوات:

تشير المعلومات المتوفرة إلى أن مدينة فاس كانت تحتوي على شبكة طويلة من القنوات يرجع تاريخها إلى القرن السادس الهجري (12م)، بعضها سطحي والآخر مدفون تحت الأرض، ويصب الماء من القنوات الرئيسية عبر أنابيب من الفخار لجر المياه إلى الدور، وعرفت هذه الشبكة من القنوات أزهى فتراتها خلال الفترة المرينية[2].

كان مد القنوات بمدينة فاس يحتاج إلى عمل كبير ودقيق في آن واحد، وكان لابد على الحرفيين المختصين في البناء والهندسة أن يقوموا بأعمال حسابية لمعرفة المسار الذي ستأخذه هذه القنوات بالإضافة إلى قياس درجة انحدارها والمخرج الدقيق لها، وكان يجري اختيار المسار وفقا لاعتبارات الأرض وكذلك الملكية[3]، وهو ما يفيد بأن الأعمال في هذا الاتجاه لم تكن بالسهلة، بل تطلب الأمر علما بطرق الحساب والمساحة.

لقد كان نظام توزيع المياه بمدينة فاس في الفترة الوسيطة – حسب أحد الباحثين – يدعو للعجب، ومن بين العوامل التي ساعدت على تدفق المياه بشكل مستمر هو انحدار الأرض، بالإضافة إلى كثرة الينابيع داخل المدينة، وعليه يظهر أن جهود المهندسين المختصين في البناء كانت كبيرة ومهمة وهو الأمر الذي استفادت منه المدينة ومكوناتها المعمارية بفضل جهود هؤلاء القنويين، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن جهود البنائين – في العمل على تزويد فاس بالماء من خلال القنوات – يعود كثير منه إلى فترات سابقة على المرينيين، حيث قام القنويون بوضع قنوات تسمح بجريان الماء داخل أحياء المدينة بكل انسيابية[4]، وهي الأنشطة والأعمال التي تظهر جهود البنائين وغيرهم من الحرفيين الآخرين في العمل الذي تم على مستوى مد المياه بالمدينة، وهي الجهود التي نالت رضا السلطة

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص298.
[2]- كالجيرو مانتا لبانو، المرجع السابق، ص963.
[3]- دونالد ر.هيل، المرجع السابق، ص236.
[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 48.

المركزية والعامة من سكان فاس، وأشاد بها كثير من الرحالة والجغرافيين الذين زاروا المدينة، والفضل في هذا البناء والتخطيط لقنوات جر المياه بالمدينة يرجع بالأساس لهذه الفئة من الحرفيين.

أشرف على مد القنوات في مدينة فاس عمال مهرة كان باستطاعتهم الاهتداء إلى أي عطل وبالتالي إصلاحه في أسرع وقت ممكن، وكان هؤلاء الحرفيون يعملون باستمرار وبشكل دائم، وفي هذا الصدد يظهر أن مؤسسة الأوقاف هي الجهة التي كانت تتكفل بدفع رواتب هذه الفئة من الحرفيين والصناع، وهذه الفئة يمكنها كذلك أخذ أجرة إضافية من أحد سكان المدينة أو الحي إذا ما تم إصلاح أو ترميم قناة يستفيد منها سكان الحي المذكور[1].

هـ- صناعة الفخار:

ذكرنا فيما سبق أن طين مدينة فاس كان ذا نوعية جيدة، وقد استخدم في مجالات عديدة ومن بينها صناعة الفخار، ويبدو حسب ما ورد من معلومات مصدرية أن عدد أفران الخزف والفخار كانت كبيرة، حيث يذكر الجزنائي أن مدينة فاس كانت تحتوي على ما يقارب ثمانمائة وثمانية وثمانين فرنا لتحضير الفخار[2].

كانت عملية تحضير طينة الفخار – من قبل حرفيي فاس – تمر بمراحل عديدة، حيث كان يحرص الحرفيون على أن تكون الطينة نقية وخالية من الشوائب وذلك بعد غربلة جيدة للتراب من الفقاعات الهوائية، وبعد تشكيل الطينة باليد على الشكل المطلوب تأتي عملية التجفيف لأيام عدة، ثم تُنْقل إلى الأفران، وأخيرا تترك لتبرد ثلاثة أيام، بعدها يتم إخراج الأواني الفخارية لتُطْلى[3].

كان صانعو الفخار من جملة الصناع الذين يزودون مدينة فاس بالمواد اللازمة التي تدخل في صناعة البناء. وكان هؤلاء هم الذين يصنعون الأقنية لجلب المياه ويصنعون كذلك القرميد للسطوح والزليج لتبليط العرصات[4]. كما صنع هؤلاء القلل ذات الحجم الكبير والتي كان يباع فيها اللبن الطري واللبن الحامض والزبدة الطرية[5]، بالإضافة إلى الجرار التي وضعت خصيصا للعسل وكانت سعتها في حدود مائة وخمسين رطلا[6]، كما صنعت هذه الفئة من الحرفيين

[1]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 72- 73.
[2]- الجزنائي، المصدر السابق، ص44.
[3]- ناهض عبد الرزاق القيسي، الفنون الزخرفية العربية الإسلامية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 2008، ص ص 31- 32.
[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص131.
[5]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص151. وأيضا: الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 97.
[6]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 237.

الحرفيين والصناع أواني أخرى متنوعة مثل القدور والجفان التي كانت تستعمل في المنازل وفي دكاكين المدينة خاصة تلك التي تبيع وتطبخ أطعمة للمارة وعابري السبيل.

كانت صناعة الفخار تتواجد خارج الأحياء السكنية لمدينة فاس، وكانت تتموضع في الجهة الشرقية من العدوة الأندلسية من المدينة كي لا تؤدي السكان[1].

اختصت حرف البناء والفخار في توفير المواد اللازمة للبناء مثل الطين والآجر والجير والزليج وكانت هذه المواد متوفرة في محيط مدينة فاس بكثرة كما أشارت إلى ذلك مصنفات الرحالة والجغرافيين الذين وصفوا مدينة فاس، والأمر المهم في هذا المجال هو أن المادة الأساسية التي هي أساس المواد التي تدخل في البناء والفخار وهي الطين كانت من نوعية جيدة مما سهل عمل البنائين في هذا الخصوص[2].

يمكن القول بأن الحرف والصنائع المرتبطة بالبناء والتي تندرج في مسمى الحرف والصنائع الضرورية البسيطة استطاعت تلبية حاجات كثيرة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للعائلات الفاسية خاصة الفقيرة.

- تحويل الخشب والجلد:

إن الحرف والصنائع المرتبطة بتحويل مادتي الخشب والجلد كانت موجهة بالأساس إلى فئات مختلفة من سكان مدينة فاس وباديتها، بحيث تم تحويل مادة الخشب إلى مصنوعات مختلفة على أيدي حرفيين مختصين في النجارة، والأمر نفسه بالنسبة لتحويل مادة الجلد التي استطاعت توفير متطلبات السكان على أيدي الخرازين والإسكافيين، وهي المصنوعات التي أقبلت عليها فئات اجتماعية واسعة في مدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية.

أ- تحويل مادة الخشب:

[1]- عبد اللطيف الحجامي، المرجع السابق، ص164. وأيضا: لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 40.

[2]- تفيد المادة المصدرية بأن مدينة فاس كانت تتوفر على عشرين فرنا لعمل الجير، ومثل هذا العدد لأفران الآجر. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 225. وبما أن المدينة شهدت في الفترة المدروسة توسعا في البناء خاصة ما ارتبط بالدولة منها، يمكن القول بأن الطين شكل مادة أولية في ذلك.

إن تحويل مادة الخشب إلى مصنوعات مختلفة على أيدي النجارين، كان يتطلب في المقام الأول الحصول على المادة الأولية الخام ليتم بعدها وداخل الورشات الحرفية المنتشرة بالمدينة[1]، إنجاز أعمال متعددة ترتبط أساسا بتلبية حاجيات السكان المختلفة، ويندرج تحت هذا النوع من الصناعة مجموع الأنشطة الحرفية التالية:

1- النشـارة:

وهي حرفة النشار، والنشار من يحترف نشر الخشب[2]، وكان الحرفيون الذين يشتغلون فيها يعرفون بالنشارين، حيث كانت تدخل مدينة فاس كميات كبيرة من خشب الأرز الذي كان يجلب من جبال بني يازغة والتي كانت تبعد عن مدينة فاس بنحو ثلاثين ميلا، وكان من مواصفات هذا الخشب هو نوعيته الجيدة وطول فترة بقائه، دون أن يتعرض للتلف أو التعفن[3]، وبالنظر إلى المواصفات المذكورة لخشب الأرز، يمكن القول بأن فئة النجارين بمدينة فاس اشتغلت على مادة الخشب لتوفير متطلبات العامة من سكان المدينة.

كانت فئة النشارين تتمركز بمدينة فاس بالقرب من أبواب المدينة، مثل: باب عجيسة وباب الفتوح، وبالقرب – أيضا – من سوق الخشب الذي كان يوفر لهم المادة الأولية [4]، ومن بين المصنوعات التي وفرها النشارون الهيكل الذي كان يستعمله البناؤون في بناء الجدران والأسوار[5]، والأوعية الخشبية المطوقة بالحديد التي استعملت لحفظ اللبن والحليب[6]، أما الأدوات المستعملة لدى الفئة المذكورة فهي المناشر، وبما أن مؤسسة الحسبة بالمدينة الإسلامية كانت تراقب العمل داخل الورشات الحرفية، قد ألزمت النشارين بأن يكون في ورشهم اثنان من العمال يتولون عملية النشر وإذا تعب أحدهم يعوضه عامل ثالث[7].

كانت هذه بعض المعطيات التي تخص عمل النشارين بمدينة فاس في الفترة المدروسة والذين عملوا على تحويل مادة الخشب إلى قطع مختلفة الأحجام والمقاسات وتهيئتها لتكون في متناول النجارين، وليس من المستبعد أن تكون بعض الفئات الاجتماعية قد استفادت من بعض الخدمات والأعمال لهذه الفئة من الحرفيين.

---

[1]- يذكر الوزان في مصدره، أن سكان بلدة البهاليل (بلدة صغيرة على منحدر الأطلس المواجه لفاس) اشتهر أهلها بأنهم حطابين، فالبعض منهم يقوم بقطع الخشب، والبعض الأخر يحمله إلى مدينة فاس. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 363.

[2]- المعجم الوسيط، ص ص 921- 922.

[3]- الجزنائي، المصدر السابق، ص35.

[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 40.

[5]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص ص 478- 479.

[6]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 234.

[7]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص344. اشتغل في نشر الخشب بفاس، عبيد مسيحيون. انظر: الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 247.

2- النجــارة:

ذكر ابن خلدون في مقدمته أن هذه الصناعة من ضرورات العمران، ومادتها الأساسية هي الخشب[1]، وشخص نجر الخشب بمعنى سواه وصنعه والنجارة هي حرفة النجار كما ورد في المعجم الوسيط[2]، والنجار هو صانع الأثاث والمنتوجات الخشبية والنجارة من الصنائع القديمة والتي تحتاج إلى أصل كبير من الهندسة[3].

استطاع النجارون بمدينة فاس المرينية والوطاسية من توفير متطلبات سكان الحضر خاصة، حيث وفروا الأعمدة الخشبية التي كانت تستعمل في سقوف المنازل، وكذلك الكراسي[4]، بالإضافة إلى أحواض الغسيل وأسس الأرائك والرفوف التي توضع عليها أشياء مختلفة وكذلك الموائد والخزانات، وصناديق كان يخزن فيها جهاز العروس[5]، واستعملت مادة الخشب أيضا في صناعة السفن والقوارب، والظاهر أن أكثر استعمالاته كانت في البناء، بحيث كانت سقوف المنازل تتخذ من الخشب وكذلك سقوف المساجد والقصور[6]، ومنه كانت تصنع مصارع الأبواب والنوافذ كذلك، وفي السياق ذاته، يذكر الحسن الوزان في مصدره أن هذه الفئة من الحرفيين صنعت دلاء من الخشب كانت تستعمل داخل حمامات المدينة[7]، وصنع النجارون من الخشب المحفة المثمنة الشكل التي كانت توضع فيها العروس ليلة ليلة زفافها والتي زينت بالستائر الثمينة والجميلة[8].

كانت فئة النجارين تتمركز بالقرب من جامع القرويين، وكان هناك سوق يعرف بسوق النجارين قرب الفندق الذي يحمل هذا الاسم[9].

3- صنـاعـة الأمشـاط:

1- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص ص 299- 300.
2- المعجم الوسيط، ص ص 902- 903.
3- حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج3، ص 1266.
4- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص ص 299- 300.
5- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص 487.
6- محمد حجاج الطويل، الخشب، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2000، ج11، ص 3733. وقد أشار إلى ذلك كاربخال، عندما ذكر بأن مساجد فاس سقوفها كلها مغطاة بخشب الأرز المزخرف بعدة نحوت ونقوش. انظر: إفريقيا، ج2، ص 146. لا شك أن عمل النجارين بفاس كان يشبه إلى حد ما عمل نظرائهم بتلمسان على مستوى الأماكن التي وظف فيها خشب الأرز.
7- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 229.
8- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 102.
9- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص 481.

كان صانعو الأمشاط بمدينة فاس يتمركزون بالقرب من ساحة الصفارين على جانبي الزقاق المؤدي إلى قنطرة بين المدن، وكان هؤلاء المشاطة – كما كانوا يُعْرَفون – يصنعون الأمشاط من القرن أو الخشب وكانت مصنوعاتهم تلقى إقبالا من نساء البادية والقبائل البربرية والجبلية[1].

خضعت حرفة المشاطة إلى مراقبة من لدن مؤسسة الحسبة كغيرها من الحرف الأخرى، فكانت هذه الأخيرة تلزم حرفيي هذه الصنعة بألا يعملوا الأمشاط للرجال والنساء إلا من خشب القيس الرومي، وأن لا يكون هذا الخشب أخضرا لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى جفاف المشط واعوجاجه وبالتالي ينكسر، ويؤدي أيضا إلى نتف شعر مستعمله، بالإضافة إلى أنه كان يجب أن تكون أسنان المشط رقيقة[2].

ب- تحويـل الجلـد:

استطاع الحرفيون في مدينة فاس تحويل الجلد – وهو مادتهم الأولية التي اشتغلوا عليها – إلى مصنوعات بسيطة تستجيب لمتطلبات فئات اجتماعية واسعة من سكان المدينة والبادية، وبالتالي قامت على أساسه حرف وصنائع قوامها الأساسي مادة الجلد.

كان الجلد في الفترة الوسيطة من أكثر المنتجات الحيوانية التي اشتهرت بها بلاد المغرب الأقصى منذ القديم إلى جانب مواد أخرى مثل الصوف، ويذكر أحد الباحثين في هذا الصدد بأن المغرب الأقصى ظل لفترة طويلة من العصر الوسيط من أهم البلدان المنتجة والمصدرة لمادة الجلد، والسبب في ذلك يرجع إلى وفرة المادة الأولية الخام في المقام الأول، بالإضافة إلى قانون العرض والطلب كما هو متعارف عليه وكثرة المشتغلين في هذه الحرفة والمهارة التي اكتسبتها اليد العاملة في هذا الخصوص[3].

1- تهيئـة الجلـد:

[1]- المرجع نفسه، ص 498. وكان تجار مدينة سلا يصنعون الأمشاط ويبيعونها بفاس. انظر: الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 209.

[2]- ابن الإخوة، المصدر السابق، ص ص 226- 227. يبدو أن خشب **البقس** (شجر يشبه الآس، خشبه صلب ويعمل منه بعض الأدوات، انظر: المعجم الوسيط، ص 65) كان المفضل بالنسبة لمن يحترف صناعة الأمشاط بمدينة فاس، بحيث يذكر أحد الدارسين، أن خشب البقس له مميزات وخصائص كثيرة تجعل منه المادة الأساسية في صناعة الأمشاط خاصة، وذلك بالنظر إلى صلابته ودقته وحسن منظره، كما انه ينفرد عن بقية الأنواع الأخرى من= =الأخشاب، بكونه يصلح لصناعة الأدوات الدقيقة والحادة الرؤوس لأن عوده صلب لا ينكسر بسهولة ولا **يتشعث** (**التشعث** في اللغة هو التفرق، ونقول: **تشعت** الشيء بمعنى تفرقت أجزاؤه. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص 131) عند النحت أو عند استعماله في صنع الأمشاط والمغارف والملاعق. انظر: محمد حجاج الطويل، البقس، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1991، ج4، ص 1300.

[3]- محمد حجاج الطويل، الجلد، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1998، ج9، ص 3056. ومما يدل على توفر مادة الجلد بفاس، أن سكان مدينة تيوت (السوس) كانوا يبيعون الجلد القرطبي بثمانية مثاقيل بفاس. انظر: الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 116.

تعتبر مهمة تهيئة الجلود الخطوة الأولى قبل تحويل مادتها إلى مصنوعات متنوعة وبسيطة تستفيد منها العامة من سكان المدينة في جميع الأحوال، ويبدو أن الأنشطة المتعلقة بالجلد وتهيئته اشتغل عليه عدد من العمال والأفراد على اختلاف تخصصاتهم، بحيث نجد من بين هؤلاء طائفة الخرازين والإسكافيين على الخصوص، وفي هذا الشأن، وبالنظر إلى التقارب والتجانس بين الطرفين الأخيرين، يمكن القول بأن العمل الذي تم داخل دكاكين الفئة المقصودة اعتبر مهما لسكان فاس وباديتها.

إن الثروة الحيوانية التي تزخر بها مدينة فاس اعتبرت المقوم الأساسي الذي قامت عليه صناعة الجلود، فقد كان فيها من الدواب مثل الخيل والبغال والحمير والإبل والبقر والغنم ما يفي بالغرض وأكثر[1]، وهذه الثروة الحيوانية المتنوعة هي التي وفرت المادة الأولية للعديد من الحرف والصنائع المرتبطة بصناعة الجلود، وجعلت الورشات الحرفية بالمدينة تصنع ما ينتعله الأفراد.

كانت عملية تهيئة الجلود تبدأ أولا بنحر الحيوان المراد استغلال جلده، بعد ذلك تخضع الجلود لعملية نزع الصوف أو الوبر، وعرف القائمون على هذا الأمر باسم الشعارين والصوافين، وكانت هذه العملية تتم في أماكن خصصت لها أقيمت خارج أسوار مدينة فاس وبالقرب من مياه الأودية[2]، ومن بين المواد التي ساعدت هؤلاء الحرفيين في عملهم المذكور مادة الجير، التي استعملت للمساعدة على إزالة الشعر من جلود الحيوانات[3]، ثم تُنقع الجلود في ماء الجير لتعقيمها والمحافظة على طراوتها قبل دبغها[4]، بالإضافة إلى المياه والأحواض، وأخيرا تعريضها – أي الجلود – إلى أشعة الشمس لتصبح بعد مدة معينة جاهزة للاستعمال، ولعل في هذه الطرق والتقنيات ما يفيد بأن العمل على تهيئة الجلد من طرف عدد من الحرفيين داخل الورشات كان على جانب كبير من الأهمية بالنظر إلى أن المادة الأولية كانت مطلوبة من حرفيين آخرين منهم الخرازين والإسكافيين.

يظهر أن صناعة الجلود تعرضت لكثير من الظروف والعوامل التي أدت إلى تراجع الإنتاج بمدينة فاس خاصة في أواخر العهد المريني، ومن بين الأسباب التي يذكرها أحد الدارسين : تراجع الطلب على المنتوجات الجلدية بسبب التخريب التي تعرضت له المدن في العصر الوسيط وكذا التراجع الديمغرافي والفلاحي أيضا، بالإضافة إلى تدني المستوى

[1]- العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص196.

[2]- جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص216.

[3]- الموسوعة العربية العالمية، ج8، ص657.

[4]- إبراهيم بوطالب، الجير، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1998، ج10، ص 3212.

المعيشي نتيجة قلة الاستقرار السياسي[1]، ومن الظروف التي أثرت سلبا على هذا النوع من الحرف طبيعة العلاقات بين المغرب ودول أوربا في الفترة المدروسة، والتي تميزت في كثير من الأحيان بالصراع والتوتر، وهو الأمر الذي سيؤثر في طبيعة صادرات الصناعة الحرفية الفاسية من مادة الجلود لدول أوربا.

2- الخـــرازة:

وهي حرفة خياطة الجلد[2]، وكانت هذه الحرفة معروفة في مدينة فاس منذ فترة طويلة، وقد اشتغل هؤلاء الخرازين على مادة الجلد بعد تهيئتها وتنقيتها من قِبل أشخاص يعملون في هذا المجال، وكانت فئة الخرازين تستلم الجلود مهيئة من الفئة الأولى ليتم صنع بعض الحاجات لسكان مدينة فاس وباديتها مثل الخف والنعال[3].

كان الخرازون في مدينة فاس يصنعون أحذية وخفافا للأطفال بالإضافة إلى نعال خشبية للفلاحين وعامة السكان، وكان لهم حوالي مائة وخمسون دكانا. وكانوا يتمركزون في الجزء الغربي الممتد من جوار الجامع – جامع القرويين – إلى الباب المؤدي إلى طريق مكناس[4].

يبدو أن حرفة الخرازة كانت تستقطب عددا لابأس به من الأفراد في مدينة فاس خلال الفترة المدروسة خاصة الأطفال في سن مبكرة، ففي ترجمة الشيخ الصوفي أحمد زروق (تـ899هـ/1493م) وعلى لسانه يقول: بأنه عندما بلغ سن العاشرة من عمره حفظ القرآن الكريم وتعلم حرفة الخرازة في أحد الورشات الحرفية بالمدينة[5].

3- السكـافـة:

هذه الحرفة ترتبط بسابقتها وهي حرفة الخرازة، وهناك من الحرفيين من جمع بين الصنعتين الخرازة والسكافة في آن واحد بالنظر إلى تشابه الحرفتين وتداخلهما أحيانا، وعلى هذا الأساس وجدنا في كتاب المعجم الوسيط أن الإسكافي هو الخراز، وهو كذلك صانع الأحذية ومصلحها[6].

---

[1]- محمد حجاج الطويل، الجلد، ص 3056.

[2]- المعجم الوسيط، ص226.ا

[3]- يحي بن عمر الأندلسي، المصدر السابق، ص 126. وذكر المؤلف بأن بعض الخرازين يعملون الخف والنعال الصرارة التي يستعملها النساء، وعندما يلبسنها ويمشين بها في الأسواق ومجامع الرجال فيسمع الرجل **صريــر** (يقال في اللغة العربية: **صر، صريرا**: بمعنى صوت وطنين. انظر: المعجم الوسيط، ص 512) ذلك الخف، وهو من المنكرات. انظر: المصدر نفسه، ص 126.

[4]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص239.

[5]- التنبكتي، المصدر السابق، ص130.

[6]- المعجم الوسيط، ص439.

كانت الجلود هي المادة الأساسية التي اشتغل عليها الإسكافيون بحيث كانت إذا دبغت جلود الخرفان والماعز والأبقار، تسلم إلى أصحاب حرف مختلفة من بينهم الإسكافيون الذين كانوا يصنعون أحذية ونعالا متنوعة[1]، وكانت دكاكينهم تقع بجوار الخرازين أي في الجزء الغربي الممتد من جوار الجامع إلى الباب المؤدي إلى طريق مكناس[2].

استعملت الورشات الحرفية التي يعمل أصحابها في حرفة السكافة أدوات عديدة مثل الإبرة وخيط الكتان، بالإضافة إلى مادة الجلد[3].

4- صناعة الدلاء الجلدية:

كانت مادة الجلد أساسية في صناعة الدلاء التي كان يستعملها سكان مدينة فاس خاصة أولئك الذين لهم آبار في منازلهم حيث كانت تستخدم كوسيلة وأداة يوضع فيها الماء وكان يتم صنع هذه الدلاء من جلد الماعز. كما أن فئة السقائين في المدينة كانت تعتمد على هذه الدلاء لحفظ الماء داخلها وبيعه في شوارع وأزقة مدينة فاس خلال الفترة متناول الدراسة[4].

أما بالنسبة للمجال الذي احتضن الدكاكين التي تصنع الدلاء الجلدية، فالوزان في مصدره يذكر بأنهم كانوا قريبين جدا من سوق الدخان في الجزء الغربي الممتد من جوار الجامع إلى الباب المؤدي إلى طريق مكناس[5].

إن الحرف والصنائع الضرورية البسيطة بمدينة فاس خلال الفترة متناول الدراسة (7- 10هـ/13- 16م) لم تكن بمنأى عن تقلبات الظروف الطبيعية وتأثير الجوائح[6] التي تعرضت لها بلاد المغرب الأقصى في العصر الوسيط، خاصة تلك الأنشطة الحرفية التي لها علاقة بتوفير الغذاء والقوت اليومي للسكان، وفي هذا الخصوص يذكر أحد الباحثين بأن الكوارث المختلفة مثل القحط والجفاف والأوبئة[7]، أدت في كثير من المناسبات إلى تضرر القطاع

---

[1]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 133- 134.

[2]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص239.

[3]- ابن الإخوة، المصدر السابق، ص 233.

[4]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص152.

[5]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص239.

[6]- **والجائحة** في اللغة: الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال من سنة أو فتنة، وهي المصيبة، وتكون الجائحة بالبرد الشديد أو الحر المفرط. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 410.

[7]- في ترجمته للوزير يحي بن عمر الوطاسي (تـ 852هـ/1448م) الذي شغل منصب الوزارة في أواخر الدولة المرينية، ذكر ابن القاضي في مصدره، أن في عهده كان الوباء المسمى عند أهل فاس بوباء "عزونة" سنة 846هـ/1442م، وهو الوباء الذي فتك بالسكان وخرب الدور والمنازل. انظر: جذوة الاقتباس، ج2، ص 535. وفي هذا السياق، وعلى صلة بالفكرة التي وردت في المتن، تشير بعض الأبحاث إلى أن مدينة فاس عرفت وباء الطاعون سنتي 844هـ

الفلاحي والبادية المغربية في المقام الأول، ذلك أن هذه الأخيرة كانت المورد الأساسي للعديد من المواد الأولية لمجتمع الحرفيين بالمدينة، فانعكس ذلك سلبا على المجال الحرفي بأن تقلصت الأيدي العاملة نتيجة وفاة عدد كبير من السكان، واضطر العديد من سكان المدن إلى مناطق أمنة[1].

لا شك أن غياب الإحصائيات الدقيقة عن مخلفات الظروف – التي أشرنا إليها – على المجال الحرفي تطرح عائقا أمام الدارس لتقييم ما تم إنجازه في المرحلة المعنية بالدراسة بفاس أو تلمسان، وتقديم حصيلة أولية.

يتبين مما سبق عرضه، أن الحرف والصنائع الضرورية البسيطة كانت تستهدف في المقام الأول الفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود من سكان مدينة فاس وباديتها، بالنظر إلى أنها كانت تستخدم مواد متوفرة محليا وطرقا وأساليب بسيطة جدا.

لقد استطاعت الأنشطة الحرفية الضرورية والبسيطة أن تستقطب يدا عاملة كثيرة معظمها من سكان المدينة ومحيطها وفي المقابل كانت هناك أيضا يدا عاملة أجنبية خاصة من الأندلس لكن عددها لم يكن بالكثرة كما أن هذا النوع من الحرف والصنائع كان تواجده بالمدينة يتميز بالتنوع والانتشار ضمن النسيج الحضري للمدينة.

إن العلاقة بين بادية فاس وسكان الحضر شكلت حلقة مهمة بالنسبة للحرف والصنائع الضرورية البسيطة حيث تم في هذا الصدد تحويل المواد الولية الخام التي كان يأتي بها سكان البوادي إلى المدينة إلى منتوجات مختلفة على أيدي الحرفيين والصناع داخل الورشات الصناعية بفاس وعليه شكلت عناصر البادية بالمدينة إحدى المقومات التي استندت عليها النشطة الحرفية بفاس مما يعني أن أي ضرر أو تعطل يمكن أن يصيب بادية فاس كان من شأنه أن يؤثر سلبا على نشاطات الحرفيين والورشات الصناعية بالمدينة.

846هـ/1441-1442م، والذي استمر قرابة 18 شهرا، وأدى إلى مقتل ما بين 400 و500 شخص في اليوم الواحد، وتعرضت فاس للطاعون أيضا سنة 872-873هـ/1468-1469م،ونتج عن ذلك مقتل حوالي 400.000 شخص بالمدينة و100.000 شخص بالبادية، وبحلول سنة 898هـ/1493م ضرب الطاعون فاس وباديتها فهلك نحو 20.000 شخص، وتفيد هذه الدراسة بأن الجالية اليهودية المقيمة بفاس فكرت مليا في العودة إلى اسبانيا، وهناك العديد من أفراد هذه الجالية من تحول فعلا من اليهودية إلى المسيحية لتسهيل عودتهم واندماجهم في المجتمع الاسباني. وهو ما يبين أثر الأوبئة والكوارث الطبيعية على الأنشطة الحرفية بالمدينة الإسلامية على الخصوص بالنظر إلى اعتماد هذه الأخيرة كثيرا على اليد العاملة التي تعرضت للهلاك.
انظر: Bernard Rosenberger et Hamid Triki, Famines et épidémie au Maroc aux XVI et XVII siècles, Héspéris Tamuda, Vol XIV, Université Mohammed V, Faculté des lettres et des sciences humaines- Rabat1973, p144.

[1]– محمّد ياسر الهلالي، المرجع السابق، ص ص 185- 188

ساهمت العناصر المختلفة التي امتهنت الحرف الضرورية والبسيطة في توفير خدمات معتبرة للمجتمع الفاسي في مجال الفلاحة واللباس والمأوى وتوفير الغذاء وخدمات أخرى مما جعل الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفاس في الفترة المدروسة تبدو عادية وأكثر نشاطا وحركة وهي المعطيات التي استفادت منها السلطة المركزية في ممارسة الرقابة على الأنشطة الحرفية وفرض الضرائب المقررة عليهم وكلما كانت المعطيات أكثر إيجابية كانت مكتسبات الدولة المخزنية في نمو وتزايد.

الفصل الرابع

الحرف والصنائع الكمالية المركبة

سنستعرض في هذا الفصل من الدراسة الأنشطة الحرفية بمدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية فيما يخص الجوانب المرتبطة برفاهية المجتمع الفاسي، والتي تستجيب – في الوقت نفسه – لمتطلبات الطبقة الخاصة من سكان المدينة، وقد كنا تطرقنا إلى هذا النوع من الحرف في الباب الأول الخاص بمدينة تلمسان، وقلنا بأنه يواكب حالة التحضر والتمدن التي تشهدها المدينة الإسلامية عندما تنتقل من طور البداوة إلى طور الحضارة والترف[1].

استهدفت الحرف والصنائع الكمالية المركبة مجال البناء والعمارة، فالعائلات الغنية كانت بيوتها تختلف عن بيوت العامة من سكان فاس من حيث التخطيط والمساحة وعدد الطوابق، بالإضافة إلى الزخرفة التي كانت تزين النوع الأول من الدور.

أما بالنسبة للأنشطة الحرفية المتعلقة بالنسيج وتحويل الجلود؛ فيبدو أن الحرفيين والصناع بالمدينة قد أخذوا على عاتقهم توفير متطلبات الفئة الغنية من المنسوجات المختلفة التي تمت حياكتها وخياطتها باستخدام مواد غالية مثل الحرير، وبتوظيف تقنيات معقدة تتماشى ومظاهر التحضر والتأنق في الملبس، ونفس الحال بالنسبة للصناعة الجلدية وما يرتبط بها من أعمال وأنشطة مثل الدباغة.

وحتى تبدو مظاهر الزينة للعيان، كان على الحرفيين الذين يشتغلون على الذهب والفضة والنحاس أن يوظفوا مهاراتهم وخبرتهم في تحويل المواد المذكورة إلى حلي وجواهر يستفيد منها سكان المدينة وغيرهم – كل حسب طاقته –. وفي السياق ذاته، سنحاول أن نقتفي مجهودات هؤلاء الحرفيين في تزيين بعض المعدات والأدوات التي كان يستعملها الفارس وقتئذ، وهي نشاطات كانت مادتها الأساسية الذهب والفضة.

تضمنت الحرف والصنائع الكمالية المركبة كذلك الوراقة وما يرتبط بها من أنشطة تخص تزويق الكتب وتجليدها بطريقة رائعة، وسنبحث في هذا الخصوص جهود الوراقين في تسفير الكتب والتقنيات المستعملة في ذلك.

ومن الأنشطة الحرفية التي لها علاقة برفاهية المجتمع الفاسي صناعة العطور وحرفة التطبيب، وعليه فسنتطرق إلى جهود العطارين في تحضير المواد المختلفة لإنتاج العطور. أما بالنسبة لصناعة الطب، فسيلاحظ الدارس بأن العائلات الغنية استفادت من زيارة الطبيب لها في المنزل، عكس الطبقة العامة التي كانت متعودة على التداوي وفق تقاليد بالية وعلى التبرك بالأولياء الصالحين وكراماتهم.

[1]– لقد أجاد ابن خلدون التعبير والوصف بخصوص هذا الأمر، عند حديثه عن فترة حكم السلطان المريني أبو الربيع سليمان بن عبد الله بن يوسف (708– 701هـ/1309– 1311م). انظر: العبر، ج7، ص ص 314– 315. لكن سبق وأن أشرنا إلى أن المجال الحرفي بمدينة فاس شهد تراجعا ملحوضا بعد سيطرة الوطاسيين على سدة الحكم بالمغرب الأقصى.

زخرفة المباني والفخار:

لم تكن الدور والمنازل في مدينة فاس المرينية والوطاسية على نمط وشكل واحد كما هو معلوم، بل كان هناك اختلاف واضح وجلي بين منزل بسيط وآخر يرمز إلى البذخ والأبهة، ولم يكن هذا الأمر خاصا بمدينة بفاس وحدها، وإنما كان معروفا في جميع المدن الإسلامية نظرا لاختلاف الحالة الاجتماعية والمادية من شخص لآخر[1].

كانت دور الأغنياء ومنازلهم تتكون – في العادة – من طابقين، وكانت هذه الدور مُزَيَّنَة من الداخل بقطع الزليج والرخام الجبس المنقوش وكذلك الخشب. ويظهر أن الحرفيين المتخصصين في الأنشطة المتعلقة بالزخرفة قد أبدعوا في ذلك ووظفوا مهاراتهم بشكل يستجيب لمتطلبات الأبهة والترف الذي كان يعيشه الأغنياء في مدينة فاس[2]، كما أبدعت أنامل الحرفيين والصناع في زخرفة أواني الفخار وكذلك صناعة الزجاج، وهي أنشطة استدعتها التحولات التي عرفها المجتمع الفاسي خلال هذه الفترة، حيث بلغت المدينة مرحلة متقدمة من الحضارة والعمارة.

– زخرفة المباني:

تطلب هذا العمل تقديم الحرفيين – المتخصصين في البناء والزخرفة – خدماتهم للعائلات الغنية (الأمراء والأعيان) التي تأنقت في البناء. وقبل مباشرة هؤلاء العمال نشاطهم، كان لابد – أولا – من وضع تصميم مناسب للمنزل يخطه المهندسون في مجال البناء.

أ– التخطيط والهندسة:

لم يختلف تخطيط المنزل بمدينة فاس – خلال الفترة قيد الدراسة – عن تخطيط المنزل في بقية المدن والأمصار الإسلامية، حيث كان هناك تشابه كبير بالنظر إلى مجموعة من المحددات التي رسمها الدين الإسلامي وجسدها على أرض الواقع المعمار المسلم. فبالنسبة لمدخل البيت، فإنه يتضح – من خلال النوازل الفقهية العديدة الخاصة بالبناء – أن تنكيب أبواب المدخل كان هو السائد، وذلك لتوفير الخصوصية للمنازل الإسلامية[3]. وتماشيا مع

[1]– يعقد ابن خلدون في مقدمة كتابه العبر مقارنة بين سكنى الأغنياء والفقراء، فيقول: بأن هناك من يتخذ القصور التي تشتمل على عدد من الدور، والبيوت، والغرف الكثيرة بالنظر إلى كثرة ولده، وخدمه، وهناك من يبني الدويرة والبويت لنفسه، وسكنه، وولده، لا يبتغي ما وراء ذلك لقصور حاله عنه واقتصاره على السكن الطبيعي للبشر. انظر: ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 295.

[2]– يذكر ابن الحاج العبدري في مؤلفه، أن بعض الناس في زمانه كانوا يتأنقون في بناء الدور والمنازل عكس ما كان عليه السلف الصالح من الاقتصاد في مظاهر البنيان، ويبدو أن منازل الفئة الخاصة من سكان المدينة كانت حجراتها واسعة ومزينة بمختلف أنواع الزخرفة، وفي ذلك إسراف وتبذير، وعليه طلب ابن الحاج العبدري من البنائين والمزخرفين أن يتجنبوا قدر المستطاع الأعمال المرتبطة بذلك. انظر: المدخل، ج4، ص 195.

[3]– خالد عزب، فقه العمارة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات– مصر 1997، ص 76،78.

هذا الطرح، يذكر أحد الباحثين أنه يُخطط لمدخل منزل على شكل دهليز أو ممر ملتوٍ(منكسر)، يؤدي إليه الباب المطل على الشارع، ويوجد في أحد جانبي الممر باب ثان يؤدي إلى الصحن أو فناء المنزل[1]. ويفهم من هذا أن المعمار المسلم كان يراعي مبدأ الخصوصية في تخطيط مدخل البيت. أما بالنسبة لشكل المنزل وتكويناته المعمارية من الداخل، فإن الإشارات التاريخية تفيد بأن المنزل الفاسي كان عبارة عن مبنى مكون من طابقين مع ممر محاط بأربعة جدران، إلى جانب شرفة مزدوجة أو رواق خارجي، وهو يتكون من عدة غرف قد تكون مستطيلة الشكل. أما المطبخ والحمام وغرفة الطعام فكانت تقع في زوايا البيت، وكان في أحد جوانب المنزل سلم يستعمل في الصعود أو النزول من طابق إلى آخر[2]. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن الحرية في ارتفاع البناء لم تكن مطلقة، بل كانت مشروطة بعدم الإضرار بالجار أو المارّ[3]، وكان هذا الأمر من اختصاص مؤسسة الحسبة كما هو معروف وقتئذ.

من بين الأمور الأخرى التي تُراعى في تخطيط المنزل الإسلامي بمدينة فاس في الفترة المدروسة قلة عدد نوافذ الطابق الأرضي للمنزل، وإن وجدت فستكون قياساتها ضيقة للغاية، وكانت حجرات هذا الطابق تخصص عادة لأغراض التخزين، في حين كان الطابق العلوي مخصصا للأغراض المعيشية[4]، كما اعتمد على الفناء داخل البيت لتوفير قدر من الضوء والتهوية، واتُّخذ – أيضا – فضاءً تفتح عليه نوافذ الحجرات[5]. وفي بعض الأحيان توجد نافورة صغيرة في وسط المنزل[6] تُزَخْرَفُ بمادة المرمر[7]. وعلى صلة بالفكرة نفسها، تذكر المصادر التاريخية أن الدور بمدينة فاس فاس كانت تبنى بالآجر والحجر المنحوت بدقة، وكان معظم هذا الحجر جميل ومزدان بفسيفساء ذات منظر بهيج ورائع، وكانت الدور كلها تقريبا تتشكل من طابقين أو ثلاثة. وبالنسبة للتصميم الداخلي للمنزل الفاسي، فإن معظم

---

[1]– محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص ص 304 -305.

[2]– أتيليو بيترو ثيولي، المنزل والنسيج العمراني في المدينة الإسلامية المتوسطة ضمن كتاب: "المدينة الإسلامية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان2014، ج2، ص 1148.

[3]– محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص ص 296-297. وفي ذلك يقول ابن خلدون: وذلك أن الناس في المدن لكثرة الازدحام والعمران يتشاحون حتى في الفضاء والهواء للأعلى والأسفل، وفي الانتفاع بظاهر البناء مما يتوقع معه حصول الضرر في الحيطان، فيمنع جاره من ذلك إلا ما كان له فيه حق، ويختلفون أيضا في استحقاق الطرق والمنافذ للمياه الجارية والفضلات المسربة في القنوات ... وأمثال ذلك، ويخفى جميع ذلك إلا على أهل البصر بالبناء العارفين بأحواله المستدلين عليها بالمعاقد (وهي الخيوط) والقمط (أداة يستعملها البناء ليربط بها) ومركز الخشب وميل الحيطان واعتدالها وقسم المساكن على نسبة أوضاعها ومنافعها وتسريب المياه في القنوات مجلوبة ومدفوعة بحيث لا تضر بما مرت عليه من البيوت والحيطان. انظر: ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص ص 297-298. ويتبين من كلام ابن خلدون، أن الناس في المدن يحدث بينهم تنافس في البناء فيؤدي ذلك إلى حدوث مشاكل بين الجيران، لكن الإستعانة بالعارفين بالبناء والهندسة من شأنه إزالة الضرر الحاصل.

[4]– محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 305.

[5]– المرجع نفسه، ص 303.

[6]– أتيليو بيترو ثيولي، المرجع السابق، ص 1148.

[7]– الوزان، وصف إفريقيا ج1، ص 223.

دور المدينة كانت تتكون من ساحة تقع في وسط الدار وتحيط بها الحجرات من كل الجوانب، وتضم أروقة تقوم على أعمدة من الآجر مكسوة بالزليج[1].

ومن أهم ما يميز المنازل والدور الإسلامية على اختلاف أنواعها وجود صحن أو فناء مكشوف يتوسط كتلة المبنى، وتلتف حوله بقية الوحدات المعمارية الرئيسية منها والثانوية، كي تستمد منه معظم حاجتها من الضوء والتهوية. وعلى هذا الأساس، كان الصحن هو الوحدة الهامة – أو بالأحرى – كان هو نواة تصميم مساقط جميع العمائر على اختلاف أنواعها، ذلك أنه يؤدي عدة وظائف، وهي: تلطيف حدة الضوء، وترشيح الهواء الذي يحمل الغبار، ويعتبر أيضا مخزنا للدفء في الشتاء إذا أغلقت الأبواب والفتحات الخارجية، فيمنع – بالتالي – مرور التيارات الهوائية. أما في فصل الصيف، فيساعد على تلطيف شدة القيظ إذا تركت تيارات الهواء تدخل من خلال فتحات المنزل، وكان صحن المنزل المكان الذي تقوم فيه ربة البيت بأعمالها المنزلية بعيدا عن أعين الغرباء[2]، وهو ما يفيد بأن المعمار الفاسي في الفترة المدروسة كان على علم بتصميم الدور والمنازل بالموازاة مع الخصوصيات الطبيعية.

ب- فــرش الزليــج:

تفيد المادة المصدرية بأن الزليج كان يزين أماكن عدة داخل البيوت الفاسية خاصة دور الطبقة الخاصة من الأمراء والأعيان وكبار رجالات المخزن، فقد ذكر القلقشندي أن أرضيات دور كبار الأعيان في المدينة كانت مفروشة بالزليج، وهو نوع من الآجر مدهون بدهان ملون كالقاشاني بالأبيض والأسود والأزرق والأصفر والأخضر[3]. وفي المعنى ذاته، يذكر الوزان أن فرش الزليج امتد ليشمل أماكن أخرى مثل الفناء والرواق والأقواس. واستعمل الزليج كذلك في تزيين صهاريج الماء في البيوت[4]، ولعل في هذا ما يفيد بتعدد الأماكن التي فرشت أو زينت بالزليج، لكن يظهر أن الأمر كان مقتصرا – بالطبع – على منازل ودور الفئة الغنية من سكان المدينة، ويشير أحد الباحثين إلى أن أرضية وسط الدار كانت تفرش بالزليج أيضا[5].

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 222.

[2]- عبد العال عبد المنعم الشامي، المرجع السابق، ص 146. وعلى صلة بالفكرة المذكورة في المتن بهذا الخصوص، يذكر الرحالة الوزان أن الناس بمدينة فاس اعتادوا أن يبنوا على سطوح منازلهم متنزها يشتمل على عدة حجيرات فسيحة ومزخرفة جدا، تتسلى فيها النساء عندما يتعبهن العمل، إذ يستطعن من هناك أن يشرفن على المدينة كلها تقريبا. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 223. يمكن القول في هذا الصدد، أن البنائين بفاس أو تلمسان انطلقوا في تخطيط البيت من قواعد ونظم ترسخت في أذهانهم مع مرور الوقت، مستفدين في ذلك من مبدأ الخصوصية والمجال الذي يفرضه الوسط المعماري.

[3]- القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص 156.

[4]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 222 -223.

[5]- عبد العزيز توري، العمارة المغربية، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب2003، ج11، ص 6177.

أما الطريقة التي استعملها الحرفيون المتخصصون في فرش الزليج، فكانت تتم على النحو التالي: بعد أن تُحضر العجينة من الطين وتحرق داخل الفرن، تبدأ عملية القطع على يد المعلم الخطاط الذي يضع الهندسة المعمارية للرسم على الورق ليقوم المعلم النقاش بعملية التقطيع[1]. وكان الزليج المنقوش يقطع ويقص على هيئة الزخارف المطلوبة ثم يثبت على السطح في المرطوب. ويسمى المعلم الذي يقطع الزليج باسم النقاش، ويسمى الصانع الذي يركّب القطع في شكلها الزخرفي فوق السطح باسم الفراش، لأنه يفرشها على السطح المراد زخرفته وكسوته بالزليج[2].

من بين الأدوات التي استعملت في فرش الزليج: الماء وخليط من مادة الجبس أو الكلس لتثبيت قطع الزليج على أرضيات البيوت وأماكن أخرى داخلها.

ج- عمـل الرخـام:

لا شك أن المنظر الجميل ونبل مادة الرخام - يقول أحد المتخصصين - كان السبب الرئيسي في استعمالاته المتعددة منذ زمن بعيد[3]، فقد كَثُرَ استعمال الرخام في مدينة فاس، وذلك في تزيين وزخرفة المعالم الوقفية من مساجد وبخاصة المدارس. أما بالنسبة للدور والمنازل، فيظهر أن استعماله كان قليلا، إذ استعمل مثلا في تزيين واجهات المنازل ورحابها الداخلية[4]، كما استعمل أيضا في تزيين الأعمدة داخل الدور، بالإضافة إلى تزيين بعض نافورات المياه في بعض المنازل بمادة المرمر[5]، واستعمل الرخام أيضا في فرش أرضية العرصة داخل بعض البيوت - أو ما ما يصطلح على تسميته بوسط الدار أو الصحن-[6]، ولعل في هذه المادة الخبرية ما يفيد بالاستخدامات العديدة لمادة لمادة الرخام في تزيين وزخرفة دور ومنازل الطبقة الخاصة بمدينة فاس.

يمكن القول بأن مادة الرخام لم تكن واسعة الاستعمال في زخرفة دور المدينة وتزيينها، ومن الواضح أن نشاط الحرفيين في هذا الخصوص اقتصر على المساجد والمدارس الوقفية التي أُنْشِئَت خلال الفترة المدروسة، وكنا قد تطرقنا لهذا الأمر عند دراستنا للحرف والصنائع التي ارتبطت بزخرفة المعالم الوقفية بفاس وتلمسان أيضا.

---

[1]- مُحَمَّد عزيز الشفشاوني، المرجع السابق، ص 4700.

[2]- عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية، ج4، ص 366.

[3]- عبد الله بوصحابة، الرخام، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2001، ج13، ص 4320.

[4]- المرجع نفسه، ص 4320.

[5]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 222- 223.

[6]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص92. بالرغم من توفر مادة الرخام بسفوح جبال الأطلس قريبا من فاس، إلا أن العائلات الغنية اعتمدت على الرخام الرخام المستورد من الممالك الإسبانية والإيطالية. انظر: المرجع نفسه، ص 132. وهذه الإفادة بقدر ما تكشف عن اعتماد الرخام كمادة مزينة للدور بالمدينة، إلا أنها تكشف عن إما قلة الورشات التي تعمل الرخام بفاس، أو أن الرخام المجلوب من الخارج ذو نوعية جيدة يناسب ذوق الطبقة الخاصة.

د- نقش الجبس:

أنجز الحرفيون المتخصصون لدى نقش الجبس عملا رائعا داخل بيوت الأغنياء وكبار القوم، ومن بين الأماكن التي اشتغلت عليها فئة الجباسين السقف، فقد اعتادت بعض العائلات الغنية أن تصبغ سقوف منازلها بألوان زاهية مثل اللازورد والذهب[1]، وهو الأمر الذي أكده القلقشندي عندما ذكر أن سقوف بيوت مدينة فاس كانت مزينة بالقصدير والأصباغ الملونة[2]، وكانت جدران البيوت مغطاة بالجبس في جزئها العلوي كذلك[3].

هـ- العمل على الخشب:

يظهر أن مادة الخشب كانت متوفرة بكثرة في المغرب الأقصى إلى الحد الذي تمكن فيه المغرب من تصديره إلى الخارج على الأقل إلى نهاية العهد المريني الأول، ومن أكثر أنواع الخشب التي تطرقت إليها المصادر التاريخية خشب الأرز، والذي استعمل في صناعة السفن والقوارب وصناعة الأثاث والأواني المنزلية، واستخدم هذا النوع من الخشب بصورة كبيرة في البناء، حيث كان المادة الأساسية التي تغطي وتزين في الوقت نفسه أسقف القصور والمساجد ودور الأعيان والطبقة الخاصة، بالإضافة إلى أنه استعمل أيضا في مصارع الأبواب والنوافذ، ويتضح بأن الاستخدام الواسع لخشب الأرز يعود بالأساس إلى خصائصه ومميزاته منها على سبيل المثال، منظره الجميل ولونه البني المفتوح ورائحته الطيبة، والتي يبدو أنها لا تتأثر بعامل الزمن، كما أن مقاومته للتسوس وسهولة تشكيله كانت أحد الأسباب المهمة التي جعلت فئة النجارين بمدينة فاس – في العصر الوسيط – يعتمون عليه في تأثيث دور الطبقة الخاصة وتزيينها[4].

ذكر ابن خلدون في مقدمته في الفصل الخاص بصناعة النجارة، أن من مظاهر تأنق الناس في هذا المجال ظهر فيما يتخذونه من كل صنف من سقف أو باب أو كرسي أو ماعون، حدث التأنق في صناعة ذلك واستجادته بغرائب من الصنعة كمالية ليست من الضروري في شيء مثل التخطيط في الأبواب والكراسي، ومثل تهيئة القطع من الخشب بصناعة الخرط[5]، ويفهم من هذه العبارة أن بعض الأعمال والأنشطة المرتبطة بحرفة النجارة قد تصبح من الكماليات إذا أظهر الصانع فيها نوعا من التأنق في العمل، وسنأتي على توضيح هذا الأمر عندما نستعرض جهود فئة النجارين وما يرتبط بها من أعمال تخص الخرط.

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص222.

[2]- القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص 156.

[3]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 94.

[4]- محمد حجاج الطويل، الخشب، ص 3733.

[5]- ابن خلدون، المقدمة، ج5، ص 300.

اشتغل الحرفيون والمزخرفون في مادة الخشب في مجالات ومواضع كثيرة داخل دور المدينة، من بينها أسقف البيوت، فقد كان مجالا لعمل كبير من قِبَل الحرفيين. فالقناطر الموضوعة بين الأعمدة لتحمل الطبقات العليا كانت مصنوعة من الخشب، ومزدانة بنقوش جميلة وأصباغ مختلفة الألوان[1]، وكانت سقوف بعض المنازل تُزَيَّن إما بزخارف منقوشة أو برسوم ملونة أُنْجِزَتْ بطريقة الزوارق المعروفة[2]. وهناك من الباحثين من يشير كذلك إلى العمل الذي كان يقوم به بعض الحرفيين في العمل على الخشب من خلال زخرفة الممر الخشبي الذي كان يقود صاحبه إلى الطابق العلوي من البيت، وكانت أيضا روافد البيوت الفخمة من الخشب المحفور أو المدهون[3].

يتجلى العمل على الخشب بشكل أبرز في ما يعرف بالخرط، والذي أبدع فيه الصانع في عمل ما يعرف بالمشربية، والتي كانت تسمح بدخول الهواء الملطف، وقد استُعملت لتغطية السطح الخارجي للشبابيك التي تستعمل للجلوس في الداخل، وحققت بالتالي قدرا كبيرا من الخصوصية لمن يوجد داخل البيت، ويعود الفضل في عمل المشربية على هذا النحو للحرفيين المعروفين بالخراطين[4] الذين كانوا يتمركزون في الحي الذي يمتد من الباب الغربي للجامع الكبير إلى باب المدينة المفضي إلى فاس الجديد[5].

كانت هذه إذن الأعمال التي ارتبطت بزخرفة المباني والدور بمدينة فاس في الفترة المدروسة، والتي استعملت فيها مواد معروفة مثل الرخام والزليج والجبس والخشب. ويبدو أن الحرفيين والصناع – المتخصصين في هذه المواد – قد أبدعوا في عملهم داخل بيوت الأغنياء بما يتماشى ومظاهر التأنق والبذخ الذي شهدته المدينة على الأقل في صدر الدولة المرينية (فترة حكم السلطان أبو الحسن المريني، وأبو عنان)؛ نتيجة لعامل الاستقرار الداخلي وحركة البناء والتشييد خلال الفترة ذاتها.

ويقول ابن خلدون في هذا السياق: "ومن صناعة البناء ما يرجع إلى التنميق والتزويق، كما تصنع من فوق الحيطان الأشكال المجسمة من الجص بعقد الماء، ثم يرفع مجسدا وفيه بقية البلل، فيشكل على التناسب تخريما بمثاقب الحديد إلى أن يبقى له رونق ورواء، وربما عولي على الحيطان أيضا بقطع الرخام أو الآجر أو الخزف أو الصدف أو السبج يفصل أجزاء متجانسة أو مختلفة، ويوضع في الكلس على نسب وأوضاع مقدرة عندهم يبدو به الحائط للعيان

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 222.

[2]- عبد العزيز توري، العمارة المغربية، ص 6177.

[3]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 92-94.

[4]- يحي وزيري، المرجع السابق، ص 127.

[5]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص ص 152 -153.

كأنه قطع الرياض المنمنمة، إلى غير ذلك من بناء الجباب والصهاريج لسيح الماء بعد أن تعد في البيوت قصاع الرخام القوراء المحكمة الخرط بالفوهات في وسطها لنبع الماء الجاري إلى الصهريج، ويختلف الصناع في جميع ذلك باختلاف الحذق والبصر"[1]. وفي هذا الكلام إشارة إلى مظاهر التزويق والتنميق التي ميزت بعض البيوت – بمدينة فاس خلال الفترة موضوع الدراسة – التي تمتلكها الطبقة الغنية، والتي يبدو أنها تأنقت في اتخاذ البيوت والعمل على زخرفتها مستعينة في ذلك بالحرفيين المختصين في البناء والزخرفة[2].

– صناعة الخزف والزجاج:

تندرج صناعة الخزف والزجاج تحت مسمى الحرف والصنائع الكمالية المركبة؛ بالنظر إلى مراحل صنعها والتقنيات المعقدة التي ميزت صناعتها بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة.

أ– صناعة الخزف:

تُعْتَبَرُ الإشارات المصدرية لصناعة الخزف بمدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية قليلة بالمقارنة مع الصنائع الأخرى، لكننا نجد – مع ذلك – إحصائية تفيد بأنه كان في المدينة حوالي ثمانمائة وثمانية وثمانون مصنعا للخزف والفخار في العصر الموحدي[3]. ونفهم من هذه الإشارة أن صناعة الخزف كانت مقترنة بصناعة الفخار، وفي المعجم الوسيط ما يؤكد ذلك، فالخزف ما عُمِلَ من الطين يشوى بالنار فيصير فخارا، والخزاف هو من يبيع الخزف[4]، مما يعني التداخل الواضح بين صناعتي الخزف والفخار.

كان العمل عند الخزافين يمر بالخطوات التالية: الغسل والعجن ثم التشكيل والكي بالنار، وكان الخزاف يحرص – من خلال عمله في الغسل وعجن التراب – على إعطاء التجانس المرغوب فيه بتنقية المادة الطينية من كل الشوائب التي علقت بها والقضاء تماما على فقاعات الهواء، وكان هذا الأمر يتطلب من الخزاف القيام بمجموعة من

[1]– ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 297.

[2]– يمكن الاستشهاد بما ذكره ابن خلدون بخصوص الوضعية التي كانت عليها دور ومنازل الطبقة الخاصة من أهل فاس في العصر الذهبي للعهد المريني، حيث يقول المؤلف: بأنه لما اعتلى عرش السلطة المرينية السلطان أبو الربيع سليمان بن عبد الله بن يوسف (708– 710هـ/1309– 1311م) شهدت المدينة حالة متقدمة من الرخاء والترف، وفي أيام هذا السلطان تعالى الناس في أثمان العقار، وعرفت أسعار المنازل ارتفاعا كبيرا لم يكن معهودا من قبل، حيث وصل سعر بعض الدور إلى ألف دينار من الذهب العين، واستمر الحال على ذلك بأن تنافس الناس في البناء فشيدوا الكثير من الدور واستعملوا الرخام والزليج المنقوش. انظر: العبر، ج7، ص ص 314– 315. لقد نقل إلينا ابن خلدون صورة عن الواقع العمراني بمدينة فاس المرينية، وقد أشاد فيه بما وصلت إليه من توسع مهم في البناء، وهو الأمر الذي أشار إليه المؤلف نفسه عندما تحدث عن تلمسان في عهد بني زيان، مما يعني وجود تشابه في هذا المجال.

[3]– الجزنائي، المصدر السابق، ص 44.

[4]– المعجم الوسيط، ص 232.

الأعمال مثل: الخبط والدعك والدوس بالأقدام. أما التشكيل فيحصل يدويا بتجميع مشروع العمل وتقدير حجمه، ثم ينصب ذلك على الدولاب لإعطائه الشكل الدائري. وفي مرحلة تالية، يشتغل الخزاف على تثبيت الجسم الطيني بواسطة التجفيف والتسخين على نار موقدة في فرن، ويظهر أم مدينة فاس مثلت نقطة ارتكاز بالنسبة الصناعة الخزفية بالمغرب الأقصى مقارنة بالمدن الأخرى مثل مراكش، بالنظر إلى عراقتها في التاريخ واستفادتها كثيرا من هجرات الأندلسيين إليها خاصة من مدينة قرطبة[1].

هذا بالنسبة لطريقة تحويل مادة الطين إلى أواني وأدوات خزفية، وتفيد الإشارات المصدرية للخزف – في مدينة فاس خلال الفترة المدروسة – بأن الأدوات والمصنوعات الخزفية في المدينة كانت ذات أصل أندلسي، نلاحظ ذلك في إشارة الوزان إلى أن دكاكين باعة الزيت والسمن والعسل وسوائل أخرى كانت مليئة بأواني الخزف المايورقى[2]، وكذلك أواني بائعي اللبن في المدينة نفسها، وكان هناك حي بالقرب من الباب الرئيسي لجامع القرويين في الجهة الغربية يتمركز فيه بائعو الأواني الخزفية ذات الصنعة المتقنة والألوان الزاهية، بعضها له لون واحد والآخر ذو ألوان مختلفة، وكان عدد دكاكين هؤلاء حوالي مائة حانوت[3]. ودائما حسب إفادة الوزان، فإن بعض أرضيات مدارس فاس كانت مبلطة بالرخام، والبعض الآخر مبلط بالخزف المايورقي[4].

يتضح مما سبق ذكره أن الخزف الذي اشتهرت به فاس خلال هذه الفترة كان من صنع حرفيين وصناع من مدينة ميورقة الأندلسية، والذين استقروا بالمدينة واحترفوا فيها صناعة الخزف، غير أن هذا لا ينف أن اليد العاملة المحلية لم تكن على دراية بتقنيات صناعة الخزف بالنظر إلى تأثير الجالية الأندلسية على المجال الحرفي بفاس وهو ما ساعد الفئة الثانية على اكتساب الخبرة أولا والمهارة ثانيا في كثير من الحرف والصنائع التي استفادت منها الأعيان[5].

---

[1]– إدريس الفاسي، الخزف، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2000، ج11، ص ص 3720-3721.

[2]– الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 237.

[3]– المصدر نفسه، ص 234-235.

[4]– المصدر نفسه، ص 225. وفي هذا الصدد، يذكر أحد الباحثين بأن من بين العوامل التي أدت إلى ازدهار الصناعة الخزفية بمدينة فاس في العصر الوسيط هو استقرار جالية أندلسية من مدينة قرطبة، كان بعض أفرادها حرفيين متخصصين في صناعة الخزف وليس فقط من مدينة مايورقة كما ورد عند الوزان. انظر: إدريس الفاسي، الخزف، ص 3723. ولعل في الإفادة المصدرية ما يقيم الدليل على أن الكثير من الحرف استفادت من اليد العاملة الاندلسية التي استقرت بالعدوة المغربية كما هو الحال مع أسرة بني الملاح التي استوطنت تلمسان واحترف أهلها السكاكة.

[5]– تمدنا المادة الخبرية بما يؤكد الكلام الذي ورد في المتن بخصوص تمكن اليد العاملة المحلية من مزاولة هذه الصناعة، حيث يذكر الوزان في مصدره بأن سكان بلدة مزدغة (مدينة صغيرة في سفح الأطلس على بعد ثمانية أميال غربي صفرو) يحترف معظم أهلها صناعة الفخار بالنظر إلى أن تربة المدينة المذكورة صلصالية وجيدة تصلح لمثل هذا النوع من الصنائع، وعليه فقد اشتهر سكان هذه المدينة بعمل الفخار، وكان التجار والحرفيين من سكانها يقومون ببيع مصنوعاتهم الفخارية في أسواق فاس. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 363.

أنتج الخزافون في مدينة فاس الأواني المختلفة التي كانت تقدم فيها الأطعمة والأشربة، وتذكر المادة المصدرية بأن الخزافين بالمدينة تمكنوا من صناعة الجرار والتي كانت توضع فيها الزبدة والعسل[1]، بالإضافة كذلك إلى الكؤوس والأباريق ومصنوعات أخرى كانت معروفة ومتداولة عند الأسر الفاسية – خاصة الغنية منها –، وقد تفنن الحرفيون المسلمون في زخرفة هذه المصنوعات وتزيينها بالأشكال الهندسية الجميلة والصور النباتية التجريدية[2].

ب- صناعة الزجاج:

بالرغم من أن الجزنائي قد أشار في كتابه إلى أنه كان في مدينة فاس حوالي أحد عشر مصنعا للزجاج في فترة حكم الموحدين للمغرب الأقصى[3]؛ فإن هناك من الباحثين من يعتقد أن صناعة الزجاج في المغرب الأقصى لم تكن صناعة قائمة بذاتها قياما يسوغ التفصيل فيها[4]- كما هو شأن العديد من الصناعات التي اشتهرت بها مدينة فاس خلال العصر الوسيط، خاصة في الفترة المرينية والوطاسية –.

تطلبت صناعة الزجاج أن يخلط الحرفي المختص في ذلك كمية كبيرة من الرمل مع كميات قليلة من الجير والصودا ومواد أخرى، ليعطي للزجاج بعض الخواص، وبعد ذلك يتم تسخين هذا الخليط في فرن أو غراريف من الطين أو حفر حتى يصبح كتلة من السائل الكثيف اللزج، وعندما يبرد هذا المزيج يصبح زجاجا[5]، لكن الملاحظ في هذا الجانب أن المادة المصدرية التي تطرقت إلى الأعمال والأنشطة المرتبطة بالزجاج لم تسعفنا بالطرق والتقنيات التي استخدمت في الحصول على الأدوات الزجاجية بمدينة فاس، ولتغطية هذه الزاوية اعتمدنا على ما توفره الموسوعات.

أما بالنسبة للطرق والتقنيات التي استعملها الحرفيون للحصول على مصنوعات زجاجية؛ فقد استخدم الزجاجون قصبة أو أنبوب معدني توضع العجينة الزجاجية بنهايته من الفرن، وينفخ الصانع الأنبوب من جهته الثانية، فيندفع الهواء في وسط العجينة لتتحول إلى ما يشبه جسما منتفخا، بعد ذلك يبدأ الصانع بتحريك الأنبوب إلى جهات مختلفة إلى أن يتخذ الشكل الكروي شكله الذي يريده الصانع. وكانت هذه الطريقة والتي تعرف بطريقة النفخ

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 237. سعة الجرار – حسب إفادة الوزان –، مائة وخمسين رطلا. المصدر والصفحة نفسها.

[2]- محمّد علي الهمشري وآخرون، ازدهار العلوم والفنون الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية 1997، ص146.

[3]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 44.

[4]- يرى الباحث محمّد القبلي، أن صناعة الزجاج بالمغرب الأقصى في الفترة الوسيطة، لم تدرك شأو ما كانت عليه هذه الصناعة في المغرب الأدنى وبلاد المشرق الإسلامي، وذلك على الرغم من تعدد أوراشها بمدينة فاس في العصر الموحدي، انظر محمّد القبلي، المرجع السابق، ص 238. يمكن التعليق على ما ذكره الكاتب محمّد القبلي في هذا الخصوص، بأن صناعة الزجاج في الفترة المدروسة كانت من نوعية أقل لا ترقى إلى صناعة حقيقة.

[5]- الموسوعة العربية العالمية ، ج11، ص ص 504- 505. انظر أيضا: عبد الله بوصحابة، الزجاج، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا- المغرب 2001، ج14، ص 4615.

هي السائدة في العصور الإسلامية خلال العصر الوسيط[1]، وكانت هناك طرق أخرى لتشكيل آنية من زجاج، مثل الضغط والسحب والصب[2].

لبّت صناعة الزجاج متطلبات عديدة للأسر الفاسية، أهمها الأواني والكؤوس والقنينات التي كانت توضع فيها السوائل، خاصة تلك المتعلقة بالطب والصيدلة والعطور، وفي هذا الشأن صدرت الأوامر لفئة الزجاجين بأن يتجنبوا صناعة الأواني التي تستعمل لشرب الخمر[3].

صناعة النسيج والملبوسات وتحويل الجلود:

من الصنائع والحرف التي اشتهرت بها مدينة فاس في العصر الوسيط تلك المتعلقة بالنسيج وتحويل الجلود، ويندرج تحت الحرف والصنائع المرتبطة بالنسيج – في مجال الحرف الكمالية والمركبة – عدة أنشطة، وهي، قصر الخيوط والصباغة وعمل الحرير وعمليات الطرز والنسيج المختلفة، والتي صنعت لمدينة فاس مكانة بارزة في هذه الفترة على أنها مركز صناعي هام في بلاد الغرب الإسلامي الوسيط[4]، وتجاوزت هذه الصناعة حدود المدينة المذكورة إلى أماكن أخرى في المغرب وبلاد السودان الغربي، ويبرز في هذا النوع من الحرف والصنائع اليد العاملة الأندلسية.

أما بالنسبة لحرفة تحويل الجلود، فكانت هي الأخرى لا تقل أهمية عن صناعة النسيج، ويمكن القول بأنها نالت – هي الأخرى – حظها من رعاية ساكنة المدينة واهتمامهم. وتأتي في مقدمة الأنشطة التي اقترنت بتحويل الجلود حرفة الدباغة، حيث يتبين بأنه كان للمدينة تقاليد راسخة فيها تعود إلى فترة بعيدة نسبيا، لكنها بلغت أوج ازدهارها خلال الفترة المرينية خصوصا، بالإضافة إلى الأعمال الأخرى المرتبطة بالخرازة وصناعة الجلود[5].

---

[1]- ناهض عبد الرزاق القيسي، المرجع السابق، ص 60.

[2]- الموسوعة العربية، ج11، ص ص 504-505.

[3]- ابن عبدون التجيبي، المصدر السابق، ص 43.

[4]- يقدم لنا الحسن الوزان إحصائيات في غاية الأهمية تتعلق بحرفة النسيج، حيث يذكر بأن عدوة الأندلسيين بمدينة فاس كانت تظم لوحدها خمسمائة وعشرين (520) دارا للنساجين، وتشتمل كل دار منها على قاعات فسيحة ويشتغل فيها عدد من الحرفيين يقدر بحوالي عشرون ألف عامل، أما بالنسبة لعدد الورشات الصناعية التي تشتغل في القصارة فتقدر بحوالي مائة وخمسون (150) معملا. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص ص 246-247. وما يمكن استنتاجه من إفادة الوزان، أن حرفة النسيج كانت بمختلف أنشطتها تعتبر مكونا رئيسيا داخل النسيج الحضري لمدينة فاس في الفترة موضوع الدراسة بالنظر إلى العدد الكبير الذي كان يحترف الأنشطة المذكورة، وهو ما وقفنا عليه بتلمسان الزيانية أيضا.

[5]- مما يؤشر على ازدهار صناعة الجلود والأنشطة الحرفية المرتبطة بها في المغرب الأقصى خلال العصر الوسيط، أن هذا الأخير قد اشتهر في حوض البحر المتوسط وبلاد المغرب الإسلامي بهذ الصناعة حتى أن كلمة (**Maroquin**) التي تعني جلد الماعز المدبوغ الملون أو أشياء مصنوعة منها قد وظفت في الاستعمال اللغوي في أوربا منذ القرن 9هـ/15م، مقترنة باسم المغرب، والشواهد على ذلك كثيرة، نختصرها على العموم في كثرة دور الدباغة بالمدن العريقة يأتي في مقدمتها مدينة فاس. انظر: مُحمّد حجاج الطويل، الجلد، ص 3055.

- صناعات النسيج والملبوسات:

كان من أثر الازدهار الحضاري الذي عرفته مدينة فاس خلال الفترة المدروسة أن تأنق السكان في أمور كثيرة، من بينها: التأنق في الملبس والثياب بالنظر إلى عدة معطيات عرفها المجتمع الفاسي، مثل التوسع العمراني للمدينة الذي ضم فئات اجتماعية متنوعة مثل الأندلسيين واليهود وغيرهم، بالإضافة إلى عامل الاستقرار وشبكة العلاقات التجارية التي كانت تربط مدينة فاس بغيرها من المراكز التجارية خاصة بلاد السودان الغربي، وسيكون لكل هذا الأثر الواضح في العديد من الحرف والأنشطة داخل المدينة خاصة المرتبطة منها بالنسيج، وفي هذا الشأن يمكن القول بأن البادية المغربية هي التي وفرت المواد الأولية لفئة النساجين بمدينة فاس[1].

أ- قصر الخيوط:

تعتبر حرفة قصر الخيوط من بين الحرف والأنشطة التي كانت معروفة في مدينة فاس خلال العصر الوسيط، ومن بين الإشارات المصدرية التي أشارت إليها تلك التي وردت في كتاب وصف إفريقيا، حيث ذكر الوزان أن صناع المكانس بالمدينة كانوا يحملون مصنوعاتهم في قفاف كبيرة إلى المدينة ويبادلون بها النخالة أو الرماد أو بعض الأحذية المثقوبة، فالنخالة كانت تباع للبقارين، والرماد كان يباع لقصاري الخيوط[2]. وهنالك أيضا إشارة أخرى تفيد بأن دكاكين القصارين بالمدينة كانت تتمركز بالقرب من دكاكين الخياطين - نظرا للتجانس داخل المجال الحرفي في السوق المعروف بمدينة فاس وهو القيصرية -[3].

يعني مصطلح القصارة حرفة القصار، والقصار هو مبيض الثياب، وهو الذي كان يهيئ النسيج بعد نسجه ببله ودقه بالقصرة، وتعني كلمة قصر الثوب دقه وبيضه كما ورد في المعجم الوسيط[4]. ويتبين من هذا المفهوم بأن المادة الأساسية للشخص الذي كان يحترف هذه الصنعة هي الأثواب والأغراض الأخرى المعنية بالعمل المذكور، حيث يعمل القصار على دقها وتبييضها مستعملا في ذلك أدوات وطرقا معروفة[5].

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 116.

[2]- المصدر نفسه، ص 244.

[3]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 149.

[4]- المعجم الوسيط، ص ص 738-739.

[5]- يذكر ابن الحاج العبدري، أن فئة القصارين كانوا يستخدمون الجير والروث في عملهم، وهو ما اعتبره غش وتدليس وتحايل على الزبناء، وعليه ينصح المؤلف الفئة المقصودة باستعمال الماء وتعريض الأثواب للشمس. انظر: المدخل، ج4، ص17. وعلى صلة بالطرق والتقنيات المستعملة عند القصارين، فهناك من يرجح أن خيوط الصوف كانت تحتاج إلى الضرب، بينما خيوط الحرير تحتاج إلى الطبخ. انظر: عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 262.

استعمل القصار في تبييضه للأثواب أدوات ومواد مثل الماء وعصا من خشب ليدق بها على الثياب[1]، حتى أنه كان يُعْرَفُ كذلك باسم الدقاق[2]. واستعملت فئة القصارين أيضا مسحوقا كيماويا أبيض لإزالة الألوان أو تخفيفها[3]. وبالنسبة للمجال الذي انتظم فيه أصحاب هذه الحرفة فالظاهر أنهم كانوا يتمركزون بالقرب من وادي فاس حتى يسهل عليهم الحصول على الماء الذي يعتبر ضروريا لمزاولة نشاطهم.

يظهر أن بعض القصارين كان لا يتورع في سرقة ثياب الزبائن، وعلى ضوء ذلك طلب المحتسب من الفئة المذكورة أن تتوقف عن هذا الأمر المشين، وأن لا يقوم أحد من العمال في الورشة بلباس الثياب التي دفعت إليه، بل يجب المحافظة على أغراض الناس من التلف والضياع، ويبدو أن القصار اشتغل في الثياب الفاخرة، لذا طلب المحتسب من جماعة الرفايين الإمتناع عن خدمة القصار إلا في حضور صاحب الثوب[4].

ب- الصبـاغـة:

تعد حرفة الصباغة من الحرف التي ارتبطت بصناعة النسيج والدباغة معا، وكانت تضفي جمالا على المصنوعات النسيجية بفضل الألوان العديدة التي اهتدى إليها حرفيو هذه الصنعة، والتي شكّلت إما على أساس نباتي أو على أساس حيواني. وفي هذا الإطار، يمكن القول بأن مدينة فاس كانت تشتهر بهذه الحرفة بالنظر إلى أنها كانت تتوفر على حوالي مائة وستة عشر مصنعا لممارسة الصباغة في القرن السادس الهجري، الثاني عشرة للميلاد[5].

كانت الشهرة الواسعة التي اكتسبتها مدينة فاس – في ميدان النسيج خلال الفترة متناول الدراسة – عاملا مهما للاهتمام بحرفة الصباغة التي تعتبر من بين الأنشطة التي ارتبطت بحرفة النسيج. وحتى تُتاح حرفة الصباغة، كان لابد من توفر بعض المواد الأساسية، وعلى هذا الأساس، كان على المزارعين أن ينتجوا أنواعا من النباتات الصناعية التي سيستخدمها القصارون والدباغون في تلوين المنسوجات والجلود، وكان في مقدمة هذه المواد: النيل الذي أُدْخِلَتْ زراعته إلى المغرب بعد دخول الإسلام، واستخدمه الصباغون للحصول على اللون الأزرق. ومن بين النباتات

---

[1]- يستعمل ابن عبدون التجيبي كلمة "**المرازب**" (**مرز** في اللغة: ضربه باليد. انظر: المعجم الوسيط، ص863)، وبخصوص العمل الذي تم في ورشات القصارين، وكان هذا الأخير – ابن عبدون التجيبي – قد نبه الى أن استعمال المرازب من شأنه أن يلحق ضررا بالثياب، فطلب من هذه الفئة الإمتناع عن ذلك. انظر: رسالة في الحسبة، ص 49.

[2]- الشيزري، المصدر السابق، ص 249.

[3]- المعجم الوسيط، ص ص 738-739.

[4]- ابن الأخوة، المصدر السابق، ص 221. نقول: **رفأ** الثوب ونحوه لأم خرقة بالخياطة، وضم بعضه إلى بعض وأصلح ما بلى منه. **والرفاءة**: حرفة الرفاء، **والرفاء**: هو الذي يرفأ الثياب ونحوها. انظر: المعجم الوسيط، ص 358.

[5]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 44.

التي استعملت في الصباغة أيضا: الفوة أو عروق الصباغين، والتي كانت تعطي اللون الأحمر. أما الحناء فقد استعملت ورقتها في الصباغة باللون الأسمر الداكن المائل إلى الحمرة أو باللون الأسود، واستخدمت عصارتها التي تعرف بالصبيب في الحصول على اللون الأحمر[1]، بالإضافة إلى الصبغ الذي كان يأتي به التجار المغاربة من بلاد السودان، والذي يُسْتَعْمَلُ لتبييض الأقمشة ودعكها وصقلها بعد حياكتها وصبغها. وكان يؤتى بالشب هو الآخر من بلاد السودان، ويستخدم لتثبيت الأصبغة على المنسوجات. وقد اهتدى الحرفيون في الصباغة للحصول على اللون الأحمر إلى حشرة تعيش في شجر البلوط تعرف بالقرمزية[2].

ومن المصادر المذكورة سابقا، كان يتم الحصول على ثلاثة أنواع رئيسة من الألوان وهي: الأزرق، والأحمر، والأصفر، وعن كل لون رئيسي يتفرع عدد من الألوان الأخرى التي يتم الحصول عليها بمزج لونين أو أكثر، ليبدأ بعدها الصباغون في عملية التلوين والتي كانت تمر بالمراحل التالية، الغسل: وخلال هذه المرحلة يكون عمل الصباغ مقتصرا على تحضير الألياف المعدة للصباغة حتى تتسرب إليها الأملاح والملونات، حيث يعمل الصباغ على تنظيف المادة المصبوغة باستعمال ماء دافئ ومادة صابونية، ثم تأتي المرحلة الثانية وهي التي تسمى بالفتح: فبعد الانتهاء من عملية تنظيف الألياف المصبوغة، يشرع الصباغ في تخضيبها بتسخينها في ماء معتدل الحرارة وتضاف إليه مواد تساعد على امتصاص الألوان وتثبيتها أهمها الشب والطرطار، وبتضافر مفعول أحدهما بالأخر ينتج عنه ترسيخ الملون على القماش أو الثوب، ثم تأتي مرحلة الصباغة[3]، بوضع الألياف المغسولة في إناء يغلي بالماء إذ يعمل الصباغ أثناء ذلك على تحريك وتقليب الألياف بيديه، وبعد ذلك توضع المواد المصبوغة في ماء فاتر صاف ثم في ماء دافئ وأخيرا في ماء بارد، وتعرف هذه المرحلة بالتنقية، وفي المحطة الأخيرة وهي التي تسمى بالتجفيف، ففيها يتم سحب الألياف المصبوغة إلى التهوية بتعريضها لأشعة الشمس، وبالتالي تصبح المادة المصبوغة جاهزة للعمل والتشكيل، وفي هذا الإطار فإن فئة الصباغين كانت على دراية تامة بالطرق والتقنيات المتعلقة بالتلوين، بحيث كان كل لون عندهم معروفا باسمه ولا يختلط بغيره، ومن الألوان مثل الأصفر والأزرق والأحمر والأخضر والأبيض، كانت تتفرع ألوان عديدة[4].

---

[1]- محمد القبلي، المرجع السابق، ص 231.

[2]- عبد العزيز العلوي، المرجع السابق، ص 50. وتدعيما لما جاء في المتن، فإن الأصباغ الطبيعية، كانت تستخرج من أجزاء النباتات والثمار والزهور وأوراق النباتات والبذور، وهناك أيضا شجيرات تنمو في بلاد المغرب الإسلامي، تعطي اللون البني والبرتقالي مثل صبغة الحناء والتي كانت تستعمل في تلوين الجلود. انظر: الموسوعة العربية العالمية، ج15، ص41. وعلى صلة بالفكرة الواردة في المتن، وجدنا في أحد المصادر ما نصه: وبفاس يصبغ الأرجوان والأكسية القرمزية. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص 230.

[3]- محمد بوسلام، الصباغة، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للنشر والتأليف والترجمة، مطابع سلا- المغرب 2002ن ج16، ص ص 5481- 5482

[4]- المرجع نفسه، ص ص 5481- 5482.

وبالنظر إلى أن عمل الصباغين كان يحتاج إلى الماء، فقد أدى ذلك إلى تمركز هذه الفئة على جانبي الوادي بالقرب من جسر كان يحمل اسم جسر الصباغين[1]، وفي المكان نفسه، كانت هناك سوق مخصصة لصباغة الحرير، يوجد بالقرب من وادي فاس الفاصل بين العدوتين من جهة باب السلسلة[2]، وكان هذا المكان يحتضن ما يقرب من مائة وخمسين دارا يمتهن معظم سكانها حرفة الخياطة وتبييض الخيط، وكذلك صبغ الحرير[3]، وهي إشارة تدل على تداخل بعض الحرف – أحيانا – فيما بينها. وحسب الرواية التاريخية، فإنه في حدود سنة 725هـ/1324م تعرض سوق الصباغين إلى تلف وتخريب بسبب السيول الكبيرة التي اجتاحت مدينة فاس، وفي السنة نفسها، صدرت الأوامر من السلطان أبي سعيد عثمان المريني (710-731هـ/1311-1331م) بإصلاح ما تهدم، فبُنِيَتْ الحوانيت على جانبي وادي فاس، وتم بناء سوق الصباغين على أكمل وجه، وأضحى أحسن مما كان عليه سابقا[4]. وهذا يدل على أن سلاطين الدولة المرينية كانوا ينظرون بعين الاهتمام إلى الأنشطة الحرفية بالمدينة، ويحرصون على الحفاظ على وتيرة العمل، واستعادة جانب مهم من الحياة داخل النسيج الحضري بمدينة فاس بعد كل جائحة أو تخريب، وذلك بالنظر إلى مردودية المجال الحرفي في تحقيق الاكتفاء الداخلي من جهة، واستقطاب اليد العاملة من جهة أخرى، وهو ما سيعود بالفائدة على الدولة المخزنية في تحصيل الضريبة المقررة على الجماعة الحرفية.

استقطبت حرفة الصباغة بمدينة فاس خلال الفترة موضوع الدراسة يدا عاملة متنوعة من الحرفيين المغاربة وكذلك من اليهود[5]، حيث يذكر أحد الباحثين بأنه كان لليهود أربعون دكانا للجزارين بفاس القديمة، يُباع فيها اللحم بالوزن لدى خروجه من المجازر الواقعة على الوادي، وفي هذا السياق يظهر بأن اليهود المغاربة كانوا مهرة كذلك في تركيب الألوان الطبيعة وصباغة الجلود أيضا[6].

أما بالنسبة لدور مؤسسة الحسبة في الرقابة على هذه الفئة من الحرفيين، فقد تصدت هذه الأخيرة لمحاولات الغش والتدليس التي كان يمارسها الصباغون، خاصة أولئك الذين يصبغون خيوط الحرير الأحمر وغيره من الغزل والثياب، إذ كان المحتسب يُلْزِمُهُم بأن يصبغوا بمادة الفوة وليس بالحناء، وكان المحتسب يأمر الصباغين بأن يكتبوا على

[1]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 133.

[2]- عبد الوهاب الدبيش، المرجع السابق، هامش الصفحة 40.

[3]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 155.

[4]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 414.

[5]- مصطفى نشاط، جوانب من الديمغرافية التاريخية لليهود والنصارى بالمغرب في العصر المريني، مجلة كنانيش، العدد 1، صيف وخريف 1999، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة- المغرب1999، ص 67.

[6]- عطا علي محمد شحاته رية، اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، الطبعة الأولى، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع ودار الشفيق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا 1999، ص ص 136 – 137.

ثياب الناس أسمائهم بالحبر حتى لا تضيع ملابس الزبائن وتختلط فيما بينها، وكان يمنعهم كذلك من استغلال بعض المناسبات ليقوموا بكراء ثياب الزبائن لمن يدفع لهم أجرة ليتزين بها ذلك اليوم[1].

ج- عمل الحرير:

كان لابد من تربية دودة القز لتوفير مادة الحرير التي هي أساس هذا العمل ونواته، وقبل ذلك كان من المهم التفكير في زراعة شجرة التوت لتغذية دودة القز لإنتاج الحرير. وفي هذا الصدد، فإن هناك من الباحثين من يرى أن بلاد المغرب والأندلس عرفت زراعة شجرة التوت منذ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب[2]، وقد ساعد هذا على إنتاج مادة الحرير في المنطقة، لكن هذه الصناعة لم تتطور بالشكل المطلوب إلا مع نهاية القرن التاسع الهجري /15م على يد القزازين الأندلسيين الذين هاجروا إلى العدوة المغربية واستقروا بها بعد سقوط مدينة غرناطة، فأظهر هؤلاء عناية كبيرة بأشجار التوت الأبيض وتنافسوا في غرسه خاصة بمدينة فاس[3].

لا شك أن الورشات الحرفية المختصة في عمل الحرير لم تكن بالانتشار الواسع داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية مقارنة بالأنشطة التي استخدمت فيها مواد مثل: القطن، والصوف، والكتان، وبالنظر إلى خصوصية العمل الحرفي في الحرير والذي يتطلب توفر المادة الأولية ومناخ ملائم لتربية دودة القز، بالإضافة الى ارتفاع تكاليف المنسوجات الحريرية وتحريم الشرع الإسلامي على الرجال لبس الحرير[4].

كانت قيصرية فاس تحتضن – لوحدها – مائة دكان للتجار الذين يبيعون جميع أنواع النسيج من الحرير، وكان هناك أيضا من يبيع ربطات من خيوط الحرير الطبيعي أو المصبوغ برأس الشراطين، وكان لهم خمسة دكاكين[5]. وتشير المصادر التاريخية إلى أن أعظم شيء كانت تشتهر به مدينة فاس الجديدة: صناعة النسيج من الكتان والحرير، وكان يشتغل في هذه الحرفة حوالي عشرون ألف عامل، وكان هناك ما يقارب خمسمائة وخمسين دارا ذات طابقين أو ثلاثة طبقات مليئة بالأقمشة والثياب الحريرية الموضوعة على النول، ويشتغل سكان حوالي مائة وخمسين مسكنا على

---

[1]- الشيزري، المصدر السابق، ص 250.

[2]- محمد بوسلام، الحرير، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1998، ج 10، ص ص 3389-3390.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 3389-3390. وعلى صلة بالموضوع، ذكر الحسن الوزان في مصدره. أن الجالية الأندلسية التي استقرت بمدينة فاس كان لها تأثير واضح بخصوص صناعة الحرير بالمدينة، وشمل هذا التأثير الطرق والتقنيات المستخدمة وذلك بالنظر إلى المهارة الكبيرة لأهل الأندلس في هذه الصناعة، والدليل على ذلك ما ذكره المصدر المذكور، من أن سكان خميس مطغرة (خمسة عشر ميلا غربي فاس) وبالنظر إلى أن تربة المدينة المذكورة خصبة جدا، فقد عمرتها جالية أندلسية وفدت إليها من غرناطة، بحيث عملت على غرس كثير من قصب السكر وأشجار التوت الأبيض التي يستخلص منها مادة الحرير. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 217. انظر أيضا: كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 142.

[4]- محمد بوسلام، الحرير، ص ص 3389- 3390.

[5]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص 543.

الوادي بالخياطة وصبغ الحرير[1]، وفي هذا إشارة واضحة على أن مادة الحرير عُدّت عنصرا مهما في بعض الصناعات النسيجية، لكن ليس كما هو الحال مع المواد الأخرى مثل الصوف والكتان، وذلك بالنظر إلى الجهة المستفيدة من المصنوعات الحريرية وهي الطبقة الخاصة.

تطرقت كتب الحسبة إلى كثير من الأنشطة المتعلقة بصناعة الحرير وعمله بالمدينة الإسلامية، وفي هذا المسعى طلب المحتسب من الخياط أن لا يفصل ثوبا له قيمة حتى يقدره ثم يشرع في عملية التقطيع بعد ذلك فإن كان هذا الثوب ممن يدخل الحرير أو الديباج في حياكته فعلى الخياط أن لا يباشر العمل فيه إلا بعد أن يزنه في حضرة صاحبه وعند ما يسلمه الثوب أيضا[2]، وبالنسبة لمن يشتغل في عمل الحرير فقد ألزمتهم مؤسسة الحسبة أن لا يصبغوا القز قبل تبييضه حتى لا يتغير لونه فيما بعد[3].

اشتملت الصناعات الحريرية – وكذا الأعمال المرتبطة بها بمدينة فاس – الطرز على الحرير وجدل الخيوط الحريرية وصناعة المناديل والسبينيات[4] النسوية والأحزمة والأقمشة الحريرية وأثواب الزردخان[5]، التي تختلط فيها خيوط الحرير بخيوط الذهب أو الفضة[6].

وبما أن المنسوجات الحريرية تعتبر مرتفعة الثمن – ذلك أن زبائنها كانوا من الأغنياء وأصحاب الجاه –؛ فإن ذلك جعل منها حرفة ثانوية ومحدودة في أماكن معينة، وكان يزاول هذه الحرفة بعض من الفئات اليهودية ممن كان لهم

[1]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 155. تحدث كاربخال في مصدره عن نساء مكناس وأشاد كثيرا بهن في غزل الصوف الرقيق جدا، وصناعة الأقمشة الجميلة من الحرير والقطن والصوف، ويذكر المصدر نفسه أن هذه المنسوجات كانت مطلوبة بكثرة في إفريقيا (أعتقد أنه هنا يقصد بلاد السودان الغربي) بالنظر إلى نعومتها وحسن صنعها. انظر: إفريقيا، ج2، ص 141. وعليه يمكن القول بأن العمل المنجز بمدينة مكناس لم يكن ليختلف عن ذلك الذي عرفته مدينة فاس، وصنع لهذه الأخيرة شهرة ومكانة معتبرة في مناطق عدة داخليا وخارجيا.

[2]- الشيزري، المصدر السابق، ص 67.

[3]- المصدر نفسه، ص 71. وفي ما يتعلق بموضوع الآداب العامة والأخلاق التي يجب أن يتحلى بها الخياط، وحتى يكون موضع احترام الناس وثقتهم ويحصل له الثواب في الدنيا والآخرة، وجدنا ابن الحاج العبدري يطلب من الخياط، أنه إذا سمع الآذان للصلاة فعليه أن يترك كل ما هو فيه ويشتغل بحياكة المؤذن، وأن يصلي مع جماعة المسلمين بالمسجد ولا يحرم نفسه من فضيلة ذلك بسبب صنعته، والأمر هنا يسري على كامل الحرفيين والصناع دون استثناء. انظر: المدخل، ج4، ص ص 21- 22.

[4]- **السبنية**: أزر سود للنساء، وهي **السباني** المتخذة من الحرير مقانع لهن، وهي ضرب من الثياب تتخذ من مشاقة الكتان. انظر: رجب عبد الجواد إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 226-227.

[5]- **الزردخان** أو **الزردخاني**: كلمة فارسية معربة وتعني في العربية الحرير الرقيق أو الفاخر، وهو من صنع المغاربة ويعمل منه طواقي تلبس تحت العمامة، فيقال: يلبس تحت القلنسوة البيضاء قلنسوة من الحرير الزردخاني. انظر: رجب عبد الجواد إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 206- 207.

[6]- مُحَمَّد بوسلام، الحرير، ص ص 3389-3390. مثلت المنتوجات الحريرية سلعة مهمة في قائمة الهدايا التي بعث بها سلاطين فاس إلى حكام وأمراء المسلمين شرقا وغربا، حيث يذكر ابن خلدون أن هدية السلطان أبا الحسن المريني لسلطان مصر، شملت على منسوجات من الحرير الفائق والمعلم بالذهب، البعض منها ملونا والأخر غير ملون. انظر، العبر، ج7، ص 351.

السبق فيها، وكانت تعتمد على المعادن النفيسة[1]. كما مارست الجالية الأندلسية – التي استقرت بمدينة فاس – هذه الحرفة وكانت على دراية كاملة بتقاليدها وتقنياتها[2].

د– الطـرز:

اقترنت هذه الحرفة بصناعة النسيج كما هو معروف، وكانت هذه الحرفة مطلوبة أكثر في أوساط الفئات الاجتماعية الغنية بمدينة فاس خلال الفترة قيد الدراسة، وذلك لمحاكاة مظاهر التأنق والبذخ التي بدأت تظهر معالمها في مدينة فاس خاصة في الصدر الأول من عمر الدولة المرينية.

والطرازة – كما جاء في كتاب المعجم الوسيط – هي حرفة الطراز أو المطرز، وطرز الثوب بمعنى وشّاه وزخرفه، أما الطراز فكان يعرف كذلك باسم الرقام الذي يعمل الطراز أو يطرز الثياب ونحوها بخيوط الحرير أو بأسلاك الذهب والفضة[3]، والطِّرز كلمة فارسية، والطراز ما ينسج من الثياب للسلطان[4].

ازدهرت حرفة الطرز بمدينة فاس، بالنظر إلى توافد جالية إسلامية عليها من بلاد المشرق الإسلامي وكذلك من الأندلس في فترات زمنية مختلفة، وهو الأمر الذي جعل المدينة تحتل الصدارة في أعمال الطرز مقارنة بالمدن المغربية الأخرى، وقد ظهر ذلك جليا في دقة الإنجاز وروعة الأشكال وتناسق الألوان وتنوع الأغراض، وكادت هذه الحرفة تكون من اختصاص نسوة المدينة لا يشاركهن إلا قلة قليلة من الرجال[5].

شمل الطرز بخيوط الحرير ملابس الرجال ولكنه كان بملابس النساء أخص، حيث تفنن هؤلاء في تزيين أجزاء منها مثل الأعناق وأطراف الأرجل وحواشي الأكمام والشرابيل والخمر ومناديل الرؤوس. أما الطرز بخيوط الذهب والفضة فيظهر أنه كان يقتصر على كبار القوم والأغنياء (الطبقة الخاصة) في المدينة، حيث كان يشمل أحزمة الذكور والإناث وسرج الخيل الفارهة التي كان يمتطيها رجال المخزن وقادة الجند[6]. وهناك إشارة مصدرية تفيد بأنه كان

1– عبد العزيز العلوي ، المرجع السابق، ص 57.

2– محمد زروق ، الهجرة الأندلسية إلى المغرب، سلسلة دراسات أندلسية، عدد 16/ جوان 1996، المغاربية للطباعة والنشر– تونس 1996، ص 27.

3– المعجم الوسيط، ص 554. والتيال يعمل عمل الطراز كذلك. انظر: Georges, s, (C), op cit, p 232.

4– ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص 143.

5– محمد بوسلام، الطرز، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا– المغرب 2003، ج 17، ص5738.

6– المرجع نفسه، ص 5738. يظهر أن هذا النوع من العمل كان من اختصاص اليهود، وهو الأمر الذي دفع بأحدهم إلى القول: بأن صناعة خيط المعدن المعدن الثمين والأشغال المتنوعة التي تستعمل هذه المادة الأولية الثمينة أكثر الصناعات اليهودية ازدهارا، وهذا ما تعنيه مصادرنا باللفظة العبرية العربية/ مليخت اصقلي/ (مهنة الصقلي)، ويطلق على أرباب العمل والعمال الذين يمارسون هذه المهنة اسم الصقليين. انظر: حاييم الزعفراني، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب (تاريخ – ثقافة – دين)، ترجمة: أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، الطبعة الأولى، الدار البيضاء – المغرب1987، ص 153.

كان في قيصرية فاس دكاكين تبيع النطق من الحرير والصوف للنساء على وشاحات غليظة من الخيط بأهداب طويلة في أطرافها، تدار هذه النطق مرتين، ثم تسدل في الأمام على شكل قنزعات، مما يعتبر زينة كبرى في تلك البلاد، وتتمنطق بها جميع النساء العربيات[1].

شملت عمليات الطرز - كذلك - مصنوعات أخرى، مثل الأقمشة التي كانت تزينها خيوط الحرير على أشكال مختلفة، وكانت أحيانا مزركشة بالأزهار[2]، كما كانت تنسج بعض الأقمصة والقفاطين للفئة الغنية من سكان مدينة فاس. وكان يتم طرزها بخيوط الذهب والفضة[3]، واستعمل خيط الذهب في تطريز السروج والحقائب والأحزمة وأحذية النساء[4]، مما يعني ارتباط هذه الحرفة بأنشطة حرفية أخرى؛ مثل الحرارين وصناع خيوط المجبود والفضة والنحاس، بالإضافة إلى القطانين، وكانت خيوط الذهب والفضة في المدينة موجودة بجوار سوق الصرافين والصباغين، ومن بين العناصر التي احترفت الطرز بمدينة فاس يد عاملة يهودية خاصة في عمل الخيط المجبود[5].

هـ- الخياطة والحياكة:

كان عمل هذه الفئة من الحرفيين يتمثل في خياطة ملابس سكان المدينة، بحيث كانوا يخيطون الأثواب للفقراء وكذلك للأغنياء والأعيان، واعتمد الأغنياء - الذين تأنقوا في الملبس - على ما يُحاك عند الخياطين، وذلك للحصول على الملابس والثياب خاصة الأقمشة الحريرية المزركشة بالأزهار[6]، وأصبح سكان المدينة من الأغنياء يقلدون يقلدون الأندلسيين في استعمالهم الطاقيات ويلفونها بالعمامات، بالإضافة إلى انتشار عادة استعمال الحرير المطرز فيما بين نساء المدينة، وكذلك المنسوجات المزركشة والملونة[7]، وعليه يمكن القول إن عمل الخياطين والحاكة تَمَثَّلَ في تفصيل تفصيل المنسوجات ذات الطابع الكمالي لأفراد الطبقة الخاصة من سكان المدينة تماشيا وحالة البذخ والأبهة التي كانت تحياها هذه الأخيرة، وهو ما شكل حافزا قويا للنساجين للإبداع في هذا الجانب وتلبية حاجيات هذه الفئة.

---

[1]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 149.

[2]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 132-133.

[3]- مُحَّد بوسلام، الطرز، ص 5738.

[4]- Georges, s, (C), op cit, p 232.

[5]- مُحَّد بوسلام، الطرز، ص 5738. تميز العمل في التطريز بخيوط الذهب والفضة بأهميته وقيمته وغلاء منتوجاته. انظر:
Marcel Vicaire et Roger Le Tourneau, La Fabrication du fil d'or à Fès, Hespéris, 1-2 Trimestre 1937,L'institut Des Hautes- Etudes Marocaines, Librairie Larose Paris 1937, p 67,83.

[6]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 132-133.

[7]- عبد الحق بناني، التأثيرات الاجتماعية المتبادلة بين المغرب وغرناطة (13 -15)، ضمن كتاب: "جوانب من التاريخ الاجتماعي للبلدان المتوسطية خلال العصر الوسيط"، سلسلة الندوات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل مكناس- المغرب 1991، ص 126.

و- صناعة الأفرشة والأغطية:

لبى هذا النوع من الصناعة متطلبات الأعيان والأغنياء في مدينة فاس بالنظر إلى المادة الأولية التي أُسْتُعْمِلَتْ في صناعة الأفرشة والأغطية – وهي مادة الحرير وخيوط الذهب –، حيث تمكن الحرفيون والصناع – في مجال الأقمشة والأغطية – من توفير الفرش والوسائد التي نُسِجَتْ بقماش الحرير أو الكتان[1]، بالإضافة إلى نوع من الزرابي المزركشة بخيوط الذهب والحرير كانت تُسْتَعْمَلُ سماطات تفرش على الأرض لتناول الطعام وللجلوس عليها في الصيف، وكان هناك زقاق داخل قيصرية فاس تباع فيه أغطية وزرابي فخمة من جميع الأنواع[2].

تأسيسا على ما سبق تناوله، يمكن القول بأن حرفة النسيج والملبوسات استطاعت أن تضمن حاجات كثيرة للأُسَرِ الغنية بمدينة فاس، وتمكن الحرفيون والصناع في هذا الشأن من مواكبة مظاهر التأنق التي كانت تعيشها هذه العائلات من خلال العمل الذي تم في الورشات الحرفية بالمدينة، والذي أخذ بعين الاعتبار احتياجات الطبقة الخاصة من سكان فاس باعتبارها الجهة المستفيدة من هذا النوع من الصنائع في المقام الأول، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه المنسوجات الفاسية الفاخرة والقيمة شقت طريقها إلى مناطق عديدة داخل المغرب وخارجه[3].

ومما يدل على المهارة الفائقة والجهد الكبير والقيم الذي قام به الحرفيون والصناع من فئة النساجين بمدينة فاس خاصة في العهد المريني، أن الكثير من الهدايا والتحف الجميلة التي كان يبعث بها سلاطين الدولة المرينية للحكام في مصر والمشرق الإسلامي كانت تشتمل على ثياب وأقمشة تمت حياكتها باستعمال الصوف المحكم، بالإضافة إلى الأكسية والبرانس والعمائم، وأزرا معلمة وغير معلمة[4].

- تحويل الجلود:

أساس هذا العمل هو الدباغة، وهي حرفة كان الغرض منها توفير الجلود أو المادة الأولية للعديد من الحرفيين والصناع في مدينة فاس، ليحول هؤلاء الجلد المدبوغ إلى مصنوعات مختلفة، وكان من بين هؤلاء: الخرازون

---

[1]- عندما يتحدث الوزان عن سكان مدينة الجمعة، يذكر بأن هذه الأخيرة كانت تشتهر بمنجم الحديد، والذي يصنع منه أهلها دروعا جميلة في غاية المناعة، ثم يحملون هذه المصنوعات إلى أسواق فاس، فيستبدلونها بالأغطية والمنسوجات وغيرها من المواد الأخرى. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 169.

[2]-كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 149.

[3]- في الدراسة الميدانية التي قام بها أحد الباحثين بمدينة فاس في النصف الأول من القرن العشرين، يذكر هذا الأخير، أن تقنيات العمل في النسيج لم يطرأ عليها تغيرات كبيرة، وهذا منذ العصر الوسيط. انظر المقال التالي: J.lapanne joinville, les Métiers à tisser de Fes, vocabulaire des termes techniques du tissage, Hespéris, Tome XXVII,Année 1940, Archives Berbéres Bultin de l'institut des Hautes Etudes Marocaines- Paris 1940, p 22.

[4]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 351.

والإسكافيون، وغيرهم ممن يشتغلون على الجلد، وكانت حرفة الدباغة تتطلب مراحل وخطوات عديدة ومدة زمنية كافية حتى يتم عمل الدباغ على أكمل وجه.

أ- الدبـاغـة:

مثلت حرفة الدباغة نشاطا مهما في مدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية، وكانت هذه المدينة – قبل ذلك – تتوفر على ما يقارب ستة وثمانين دارا للدباغة في العصر الموحدي حسب رواية الجزنائي[1]، وكانت هذه الحرفة تستقطب عددا لا بأس به من الأفراد، من حمالين وصباغين ودباغين وخرازين وغيرهم من الحرفيين والصناع الذين كانوا يصنعون أغراضا متنوعة من الجلد لسكان المدينة.

من المعلوم أن الأماكن المحيطة بمدينة بفاس كانت تزخر بثروة حيوانية متنوعة، مثل الماعز والبقر والغنم والجمال، ولعل هذا ما شكل القوام الأساسي لحرفة الدباغة، فباعة الصوف – مثلا – كانوا يشترون جلود الغنم من الجزارين ثم يغسلون وينزعون الصوف منها، وبعد ذلك تُدبغ، في حين كانت جلود الماعز والأبقار تدبغ في مكان آخر وتشكل حرفة قائمة بذاتها[2].

تبدأ عملية الدبغ – بالنسبة لجلود الماعز – عندما يتمكن الحرفيون من الحصول على جلود الحيوانات من السوق على شكل وجدات تسمى "الطريحة" والتي قد تتوفر على حوالي ستين (60) جلدة أو أكثر، وتتولى فئة من الحمالين نقل الجلود من السوق إلى دار الدبغ، حيث يقوم الدباغ بنثر الملح والماء على الجلود لتوضع بعد ذلك في أحواض معينة وتُعوّم مدة يوم أو يومين، ثم تُخرج لتنقيتها من الطين والوحل والملح، بعد ذلك يشرع العمال في تبليط الوجه الخلفي للجلود بمادة مكونة من رماد ونبات وماء حتى تسهل عملية إزالة الشعر، مستعملين في ذلك آلة حادة مثل الموس ويتم بيع الشعر في سوق خاص مكون من عدد من الدكاكين في قلب حي الدباغين[3].

بعد هذه الخطوات تُدخَل الجلود إلى الأحواض للمرة الثانية، وتحتوي هذه الأخيرة على الماء والجير لتهيئتها وحتى تكتسب صلابة ولإزالة رائحتها النتنة وما علق بها من شعر. وتدوم هذه العملية عدة أيام[4]. تعتبر هذه الخطوات الأولية الأساس في عملية الدباغة قبل المرور إلى المرحلة الأخيرة، وبعد أن تكتسب الجلود لون البياض، يبدأ العمال في

---

[1]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 44.
[2]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 244.
[3]- عبد السلام السعيدي، دار الدبغ، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2000، ج 12، ص 3918.
[4]- المرجع نفسه، ص 3918.

إدخالها في الأحواض ثم إخراجها، وتتكرر العملية مرات عدة وذلك حتى تمتص أكبر قدر من مادة الجير، بعد ذلك تنقل الجلود إلى حوض يتم فيه ركل الجلود وغسلها من الجير حتى ينقطع أثره[1].

بالنسبة للمرحلة الأخيرة – وهي الدبغ –، يدخل الصناع الجلود في أحواض تحتوي على خليط من ختى الحمام – لبزق – والماء لمدة يومين ثم تعرض للغسل من جديد، وتتكرر هذه العملية مرات عديدة حتى تتخلص هذه الجلود من رائحة ختى الحمام وتصبح أكثر نعومة وطراوة بعد امتصاصها لتاكاوات[2]، بعد ذلك يتم إخراجها وعصرها وتسريحها، ثم يشرع في تلوينها بخليط من مسحوق قشر الرمان الحامض، وبالموازاة مع ذلك يتم دلكها ورشها بقطرات من الزيت ليكتسب الجلد لمعانا وبريقا، وأخيرا تنشر الجلود في فناء فوق التبن لتتعرض لأشعة الشمس، بعد ذلك تُنْقَل إلى محلات الدباغين ليقوم هؤلاء ببعض أعمال التهيئة، وتصبح بعد ذلك رهن إشارة الحرفين المختصين في تفصيل الجلد، هذا بالنسبة لجلود الماعز، ونفس التقنيات تقريبا تتم مع جلود الأبقار والأغنام[3]، وهو ما يبين بأن العمل على مستوى ورشات الدباغة تطلب وقتا ومهارة من الحرفيين.

لقد كانت فئة الدباغين من العناصر الحرفية المهمة بفاس ويشغلون مجالا مهما من المدينة، ويبدو أنهم كانوا يشكلون أربع فئات اختصت كل منها بدبغ نوع معين من جلود الحيوانات (غنم- ماعز- بقر- جمال)، فقد كان إلى جانبهم كذلك حرفيون آخرون، منهم من يعمل على إزالة الشعر من الجلد ومنهم من يعد المسحوق اللازم للدباغة، بالإضافة إلى العمال المختصين في صباغة هذه الجلود[4]. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن حرفة الدباغة عرفت نوعا من الانتعاش بالنظر إلى تزايد الطلب على الجلود المدبوغة والمصنوعات الجلدية داخل فاس وخارجها، واستقطبت في الوقت نفسه يدا عاملة كثيرة من سكان المدينة[5].

أما بالنسبة لأماكن تمركز دور الدباغة بفاس، فالمعطيات المتوفرة لدينا تشير إلى أنها كانت تتمركز بالقرب من مصادر المياه، ذلك أن المياه كانت محركا أساسيا لاستمرار العمل في الدباغة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية – وبمقتضى دفع الضرر– فإن المدابغ وغيرها من الحرف التي تسبب إزعاجا للسكان نتيجة للرائحة المنبعثة من الجلود قد

[1]– عبد السلام السعيدي المرجع السابق، ص 3919.

[2]– يذكر صاحب كتاب الاستبصار، أنه بوادي درعة شجر التاكوت، وهو شجر يشبه الطرفاء وبه يدبغ الجلد الغدامسي، وهو ما يعني أن مادة التاكوت المذكورة كانت معروفة لفئة الدباغين بمدينة فاس. انظر: مجهول، الاستبصار، ص 207. كانت أسواق فاس تبيع الجلد القرطبي الجميل لورشات الدباغة بالمدينة، وبالنسبة لمدينة تاكوداست بناحية هسكورة، كان أهلها يبيعون الجلد في فاس. انظر: الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 116، 167.

[3]– عبد السلام السعيدي، المرجع السابق، ص 3919.

[4]– لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 133 -134.

[5]– مُحَمَّد القبلي، المرجع السابق، ص 237.

أبعدت إلى أماكن من أطراف المدينة حفاظا على صحة السكان[1]، وفي هذا السياق وردت في موسوعة "المعيار" للونشريسي نازلة تفيد بأنّ مسجدا مهجورا كانت تحيط به دُور لعمل الدباغة، وعندما تمكّن شخص من أهل البر والإحسان من إصلاح المسجد وترميمه؛ حاول بعض الدباغين العودة من جديد إلى دُورهم السابقة والقريبة من المسجد المذكور، فرفع المصلون شكواهم إلى أحد الفقهاء بالمدينة، وهو ابن زيتون، وذلك بالنظر إلى الرائحة النتنة والقاذورات المتأتية من نشاط الورشات التي تعمل في الدباغة، فكان جواب الفقيه بمنع هؤلاء من العودة إلى المكان المقصود[2]، وعلى هذا الأساس جاء في موسوعة المعيار للونشريسي أنه يمكن لصاحب الدار أن ينصب في منزله ما شاء من الصنائع ما لم يضر بحيطان جاره[3]، وهو الأمر الذي يفيد بأن فئة الفقهاء كانت هي الأخرى تتولى تنظيم المجال الحرفي بالمدينة الإسلامية، وحل الخلافات بين الجماعة الحرفية والعامة.

مارس حرفة الدباغة عدد من الحرفيين الفاسيين، كما أن هذه الحرفة استقطبت يدا عاملة محلية من اليهود الذين كانوا يصنعون من الجلود المدبوغة منتوجات مختلفة مثل: السروج للدواب، والحقائب، والأحذية. وكان لهؤلاء الصناع اليهود بفاس حوالي مائة وخمسون دكانا، وكانوا يطرزون السروج والألجمة بخيوط الذهب. وفي هذا السياق كانت النساء اليهوديات وغيرهن ممن يقمن بعمل التطريز، لأن ذلك كان من اختصاصهن[4].

ب- الخـرازة:

تعتمد هذه الحرفة على مادة أولية وهي جلود الحيوانات، بحيث كانت الجلود تنقل - بعد دبغها - إلى الورشات الحرفية التي تشتغل على هذه المادة الأولية ليصنعوا منها أغراضا متنوعة لفائدة سكان المدينة وباديتها، ومن بين هؤلاء الصناع: الخرازون[5]، الذين كانوا يصنعون أحذية خاصة للأعيان، ويبدو أن هذه الفئة كانت تستحوذ على

---

[1]- محمّد فتحة، تنظيم المجال الحضري داخل المدينة المغربية، ص ص 75 -76. ويبدو أن شكاوي العامة من دور الدباغة المنتشرة في بعض الأماكن القريبة من السكان دفعتهم إلى استفتاء الفقهاء، وعندما سئل هؤلاء عن شخص يتخذ مدبغة في داره للدبغ، فاشتكى الجيران من الرائحة النتنة، فكان الجواب بأن يمنع هذا الأمر للضرر الذي يسببه. انظر: ابن الرامي، أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم، الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق ودراسة: فريد بن سليمان، تقديم: عبد العزيز الدولاتي، مركز النشر الجامعي- تونس1999، ص61. هناك ملاحظة بخصوص توزيع الأنشطة الحرفية بالمدينة الإسلامية عموما وبالأعمال التي تسبب إزعاجا للسكان على وجه الخصوص، وهي أن شروط ومعايير التوزيع لم تحترم في كثير من الأوقات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية علينا أن نأخذ في الحسبان بأن المدينة في توسع باستمرار، وهو الأمر الذي سيؤثر بطريقة مباشرة في توزيع الأنشطة الحرفية وانتشارها. وقد أوردنا هذه الملاحظة قياسا على ما توفر لدينا من مادة مصدرية بخصوص شكاوي العامة في الحواضر الإسلامية من نشاط فئة الدباغين.

[2]- الونشريسي، المعيار، ج8، ص 446.

[3]- المصدر نفسه، ج9، ص 60.

[4]- عطا علي محمّد شحاته رية، المرجع السابق، ص ص 138- 139.

[5]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 134.

حيين مخصصين لها في سوق التجار بالمدينة[1]. وتشير كتب التراجم إلى عدد ممن احترفوا الخرازة بمدينة فاس، ومن هؤلاء ابن شبة، الذي وُصِفَ بأنه كان رجلا صالحا، وكان ذا أخلاق حميدة، وبلغ من العبادة مبلغا عظيما، بحيث لم يمنعه تدينه من أن يحترف عمل الخرازة في بيته ليعيل أسرته[2].

تميزت الأحذية – التي صنعها الخرازون في مدينة فاس – بحسن الصنعة وجمال الشكل وبقيمتها المرتفعة، ذلك أنها كانت مزخرفة ومغشاة بالجلد أو مطرزة بخيوط الحرير وكذلك بالذهب[3]، منها ما هو جِدُ غالٍ يساوي عشرة أو اثني عشر مثقالا[4].

احتاجت حرفة الخرازين لأدوات ووسائل مثل الجلد المدبوغ والإبر أو المخارز وزبرات الحديد والمطرقة، بالإضافة إلى الأمقاص وخيط القنب الذي كان يستعمله الإسكافيون، وكنا قد أشرنا فيما سبق، إلى أن البادية القريبة من فاس والمدن الأخرى هي الجهة التي عملت على توفير بعض الأنواع من مادة الجلد.

ج- صناعة القباقيب:

القبقاب هو النعل المتخذ من خشب بلغة أهل اليمن، ويكون شراكه من الجلد ونحوه، والجمع: قباقيب[5]، وذكر أحد الباحثين المعاصرين أن القبقاب كان يُزركش في الغالب ويُرَصَّع بأصداف اللؤلؤ أو الفضة، وكانت نساء الأعيان والأغنياء يزركشن قباقيبهن ويطرزنها ويرصعنها بأصداف اللؤلؤ[6]. وما يمكن فهمه من تعريف القبقاب أنه كان كان يُصْنَع للعامة وللأغنياء على حد سواء، لكن قباقيب الفئة الأولى لم تكن مزركشة ومرصعة كما هو الحال بالنسبة للفئة الثانية ، وهذا ما يجعلنا نُدْرِج صناعة القباقيب في الحرف والصنائع الكمالية المركبة.

كان الأعيان ينتعلون القباقيب – المصنوعة في مدينة فاس- عندما تكون الأزقة موحلة، وكانت هذه الأخيرة مزخرفة ومصفحة بالحديد ومغشاة بغطاء من جلد مطرز بالحرير، حيث كان سعرها يُقَدَّر إما بمثقال أو بمثقالين، والبعض منها غالي الثمن، إذ يقدر بحوالي عشرة مثاقيل وإلى غاية خمسة وعشرين مثقالا[7]. وفي هذا الصدد

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 240.
[2]- ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج1، ص 102.
[3]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 148.
[4]- المصدر نفسه، ص ص 153-154.
[5]- رجب عبد الجواد إبراهيم، المرجع السابق، ص 373.
[6]- دوزي، المرجع السابق، ص ص 174-175.
[7]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 243-244.

تذكر المصادر التاريخية أنه كان بمدينة فاس بيت علمي مشهور يعرف ببيت بني القباب[1] استقروا بالمدينة منذ عهد الأدارسة (القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي)، وكانت صناعة القباقب حرفة عدد من الحرفيين ممن ينتسبون لهذا البيت، لكن يظهر أن أهل هذه الحرفة من هذا البيت لم يعودوا يحترفون هذه الصنعة على الأقل في القرن الثامن الهجري (14م) حسب المصدر المذكور[2].

كان خشب التوت الأسود أو الأبيض المادة الأولية التي صُنِعَت منها القباقيب، ومنها ما تم صنعه من خشب الجوز والليمون والعناب، وكانت القباقيب المصنوعة من هذين النوعين الأخيرين من الخشب الأكثر جمالا وأناقة، في حين كانت التي تصنع من التوت تدوم مدة أطول[3].

أما عن مكان تمركز صناع القباقيب في مدينة فاس، فالمادة الخبرية تشير إلى أن هؤلاء كانوا يتواجدون بين قنطرة الصباغين وقنطرة الطرافين حسب ما يذكره أحد الدارسين[4].

لم يقتصر تحويل الجلود على حرفتي الدباغة والخرازة وكذا صناعة القباقيب، بل سنجد أن هناك من الحرفين المختصين في تحويل الجلود من كانوا يصنعون الحقائب الجلدية ويجلدون الكتب[5]، وهناك من كان يصنع من الجلد النطق والخفاف والأزمة الجلدية المطرزة بخيوط من الحرير[6]. ويبدو أن النساء المحترفات لفن التطريز كُنَّ يَرْسُمْنَ في بيوتهن بيوتهن أشكالا مختلفة على هذه المصنوعات الجلدية، وكُنَّ يُزَخْرِفْنَها كذلك مقابل أجرة معينة بالطبع، وكانت هذه النسوة في الغالب من الطبقات الدنيا[7].

يظهر أن الورشات الحرفية بمدينة فاس في العهد المريني والوطاسي المختصة في معالجة الجلود بمختلف أنواعها، تمكنت من تلبية متطلبات كثيرة ومتنوعة للطبقة الخاصة من سكان المدينة المذكورة، خاصة تلك المصنوعات التي تم تطريزها بأسلاك الذهب والفضة مثل القباقيب، وبالنظر إلى العمل الذي تم على أيدي الحرفيين والصناع في هذا الخصوص، فإن السلع والبضائع الفاسية أصبحت مطلوبة في الداخل والخارج.

[1]- أحمد بن قاسم القباب (تـ 779هـ/1377م) هو المقصود بكلام ابن الأحمر (روضة النسرين في أخبار بني مرين). وترجم له ابن القاضي في كتاب جذوة الاقتباس، ج1، ص ص 123- 124.

[2]- ابن الأحمر، المصدر السابق، ص 44.

[3]- الوزان ، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 243-244.

[4]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، هامش الصفحة 484.

[5]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 134.

[6]- الوزان، وصف إفريقيا، ج 1، ص 234.

[7]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 134.

يمكن القول أن حرفة تحويل الجلود كانت ذات شأن كبير ومهم في مدينة فاس خلال الفترة المدروسة – على المستوى الداخلي والخارجي–، بالنظر إلى قيمة وشهرة المصنوعات الجلدية التي أنتجها حرفيو المدينة حيث كان البعض منها يسوق في بلاد السودان الغربي وفي باقي مدن المغرب الأخرى[1].

يشير أحد الباحثين – في سياق ذي صلة بالموضوع نفسه – إلى أن صانعي الجلود والسروج والإسكافيين والخرازين كانوا يحتلون المرتبة الأولى مقارنة بغيرهم من الصناع الآخرين، وذلك بالنظر إلى المعطيات الإحصائية التي ذكرها الوزان في مصدره "وصف إفريقيا" في الشق الخاص بالأنشطة الحرفية بمدينة فاس خلال القرن 10هـ/16م ، وهو الأمر الذي جعله يُقِرُّ بأن مصنوعات الأنشطة الحرفية المذكورة كانت ذات قيمة خلال الفترة قيد الدراسة، مما يعني أنها كانت رائجة محليا وتستقطب يدا عاملة كبيرة[2].

صناعة المعادن والأسلحة:

تمثلت صناعة المعادن بمدينة فاس – أساسا – في حرفتي الحلي والمجوهرات بالإضافة إلى صناعة النحاس، ويظهر أن هاتين الحرفتين هما من الحرف الكمالية والمركبة بالنظر إلى عدة اعتبارات تتعلق بنوعية الزبائن والمهارة والخبرة التي تطلبتاها ، وكذلك بالنظر إلى أسعارهما المرتفعة نتيجة المعدن الذي يستخدم فيها خاصة حرفة الحلي والمجوهرات، وهذا النوع من الحرف والصنائع كان في الغالب الأعم من نصيب اليد العاملة اليهودية[3] التي تمتلك الخبرة والدراية الكافية في هذا الجانب كما هو الحال في تلمسان الزيانية.

أما بخصوص صناعة الأسلحة (من سهام ورماح وأقواس وسيوف وغيرها) الخفيفة، فقد كانت الدوافع الأمنية سببا مهما في انتعاشها خلال الفترة المدروسة، حيث شكلت الحروب العديدة التي شنها سلاطين الدولة المرينية وتعرض المغرب الأقصى للهجمات المتكررة من البرتغال على عهد الوطاسيين، دافعا قويا لهذا لازدهار هذا النوع من الأنشطة. بما يضمن استتباب الوضع في الدخل ودرأ الأخطار الخارجية[4].

---

[1]– عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 389. لا يذكر أحد الباحثين أن الجلود الفاسية كانت ضمن قائمة المواد المصدرة إلى بلاد السودان الغربي في الفترة المدروسة، وتتضمن قائمة المواد المصدرة ما يلي: الأصداف، الأسورة النحاسية، النحاس، الودع، حلي الزجاج، السلع العطرية، عطر القرنفل، التمر، التين، ويذكر هذا الباحث، أن جلود الحيوانات اقتصر تصديرها للدول الأوربية فقط. انظر: حسن حافظي العلوي، التجارة المغربية، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا– المغرب 1984، ج7، ص 2274.

[2]– حميد أجميلي، المرجع السابق، ص 61.

[3]– محمد القبلي، المرجع السابق، ص 223.

[4]– يتضمن كتاب "الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني" لحميد تيتاو معلومات قيمة ومفصلة بخصوص هذا الموضوع.

- صناعة المعادن:

ونقصد بها صناعة الحلي والمجوهرات، وهي من مظاهر الزينة والتأنق التي انتشرت عند بعض العائلات في مدينة فاس، وكان معدن الذهب والفضة والنحاس المادة الأولية في هذه الصناعة، واحتاجت هذه الحرفة إلى خبرة ودراية بالمعادن بالنظر إلى قيمة المصنوعات في السوق، وكذلك إلى زبائنها الذين يطلبون منتوجاتها[1].

أ- صناعة الحلي والمجوهرات:

تعتبر صناعة الحلي والمجوهرات من بين الصنائع التي استدعتها مظاهر التأنق والبذخ التي عرفتها مدينة فاس خلال فترة حكم الدولة المرينية والوطاسية، وكانت منتوجات هذه الصناعة مطلوبة بكثرة عند نساء المدينة من فئة الأعيان والأغنياء، غير أن ذلك لا يعني أن الفقراء والطبقة الوسطى لم يكونوا من زبائن هذه الفئة من الحرفيين، فحتى هؤلاء اقتنوا بعض المصنوعات خاصة تلك التي تدخل الفضة في تشكيلها وصياغتها استعدادا للزينة وحفلات الزواج.

كانت صناعة الحلي والمجوهرات تتطلب من الصانع مهارة وخبرة كبيرة، وجهدا متواصلا ودقيقا. وحتى يتم العمل المطلوب على أكمل وجه، كان لابد من المرور بمراحل معينة[2].

تَمَثَّل الانشغال الأول للحرفي الصائغ في البحث عن المادة الأولية التي يصنع منها الحلي والمجوهرات – وهي مادة الذهب والفضة، والنحاس أيضا –، وكانت هذه المواد تُجْلَبُ من بلاد السودان الغربي عن طريق تجار القوافل كما هو معروف. وأول عمل يقوم به الصاغة هو تخليص الذهب والفضة من الشوائب التي علقت أو اختلطت بهما، وكانت هذه الخطوة مهمة للغاية حتى يستطيع الصائغ عمل ما يشاء من أنواع مختلفة من الحلي والمجوهرات، ويتم التخليص بواسطة أدوات ووسائل مثل النار والمياه والخل والشب والرصاص، وكذلك الكبريت ودقاق الآجر والملح والنحاس ومواد أخرى كثيرة[3].

---

[1]- بالنسب لخريطة توزيع المعادن بالمغرب الأقصى خلال القرنين 7و8هـ/13- 14م، يلاحظ بأن الكثير من المعادن لم تعد صالحة للاستعمال وامتدت إليها يد التخريب والإهمال، وذلك بالنظر إلى قلة الاستقرار السياسي والأمني نتيجة دخول الموحدين والمرينيين في مواجهات عسكرية بينهما في النصف الأول من القرن السابع الهجري (13م)، وهو الأمر الذي كان له نتائج سلبية تمثلت في اختفاء بعض المعادن المعروفة، مثل ذهب تازى ونحاس تيحامين في الطريق بين أغمات وسجلماسة. انظر: حميد أجميلي، المرجع السابق، ص47.

[2]- وعلى سبيل المقارنة بين الصانع المسلم ونضيره اليهودي، وجدنا في هذا الشأن أحد الباحثين يصرح ويقول الآتي: ينفذ المعلم اليهودي ما يطلب إليه بكثير من النشاط والذوق أفضل من زميله المسلم، وهذا الحكم صحيح حقا فيما يتعلق بصناعة الحلي، وعلاوة على هذا، لا يخف غنى وتنوع الحلي التي يصوغها اليهود في المغرب الأقصى. انظر: حاييم الزعفراني، المرجع السابق، ص 153.

[3]- الحكيم، المصدر السابق، ص 93، 95.

بعد أن يحضر الصاغة المادة الأولية ويخلصونها من الشوائب، تأتي عملية تذويب المعدنين في فرن مخصص لذلك، ويستعان في ذلك ببعض المواد والأدوات؛ مثل الزئبق والملح ودقاق الآجر، ويستعمل الصائغ مطرقته لترقيق الصفائح لمدة يومين على الأقل، وتنتهي هذه العملية بالحصول على سبائك نقية من معدني الذهب والفضة[1]، ولعل في هذه الأنشطة والأعمال ما يبين أن العمل الذي تم لم يكن بالسهل والبساطة بل يحتاج للخبرة والدراية.

أما بالنسبة لتقنيات الصنع والتشكيل والزخرفة، فإننا نعتقد أنه كانت هناك طرق مختلفة مثل: الصب والضغط والحز والتكفيت[2]. وفي بعض الأحيان يمكن أن يمزج الصائغ بين طريقتين أو أكثر للحصول على شكل معين مزخرف من الحلي والمجوهرات. وكان الصاغة في العادة يضيفون إلى الذهب – عندما يستخدمونه في صناعة الحلي والمجوهرات – نسبة من الفضة والنحاس أو النيكل، ويفعلون ذلك مع الفضة كذلك، واعتمد هؤلاء على الطّرق والتخريم والتمويه بالمينا والترصيع بالأحجار الكريمة كالياقوت والزبرجد والزمرد؛ عندما كانوا يريدون زخرفة المعدن الذي يدخل في صناعة الحلي والمجوهرات[3]، وهو ما يعطي الإنطباع عن هذه الفئة (الصاغة) بأنها كانت على دراية بأصول الحرفة وتميزت بالمهارة والحذق.

كان أمهر الصاغة الحرفيين يتواجدون بفاس، حيث صنع هؤلاء قطعا جميلة ورائعة، فبأيديهم كان يسبك الذهب والفضة ويصنع منه أنواع مختلفة من الحلي، منها ما كان مرصعا بالأحجار الكريمة كالماس والياقوت والجوهر واللؤلؤ، ومنها ما كان مزخرفا بالأصداف والعقيق والمرجان. وكان من الحلي المستعملة ما يوضع على الرأس وهو التاج، وما يوضع على الجبهة والرقبة والصدر ويدعى الخيط، وما يعلق في الأذنين من الأقراط، وما يلبس في اليدين من الأساور، وما يحيط بالأصابع ويسمى الخواتم، وما يتدني أسافل السيقان ويعرف بالخلاخل[4].

حسب الإشارات المصدرية، فإن معظم الصاغة كانوا من اليهود[5]، حيث كانوا يتمركزون في فاس الجديد بدكاكينهم، وكانوا يبيعون مصنوعاتهم في فاس القديمة في مكان أو ساحة قريبة من سوق العطارين، وكان من الصعب

---

[1]– الحكيم، المصدر السابق المصدر، ص ص 97-98.

[2]– علي أحمد الطايش، المرجع السابق، ص ص 55-56.

[3]– حسن الباشا، مدخل إلى الآثار الإسلامية، ص 262.

[4]– مُحَمَّد بوسلام، الحلي، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2000، ج11، ص ص 3552-3553.

[5]– لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص ص 505-507. في هذا الصدد اشتهر الصاغة اليهود سواء كانوا في فاس أم من الصويرة بحذق وذوق ظلا معروفين منذ قرون، ويطلق على الصناع الصياغ في النصوص اليهودية باللغة العبرية اسم " **صورفيم** " وبالعربية " **الذهابين** " على من يشتغل بالذهب، وكذا يطلق اسم **السكاكين** أو **الصياغين** على من يشتغل بالفضة. انظر: حاييم الزعفراني، المرجع السابق، ص 152. ويشير الوزان في مصدره إلى أن اليد العاملة اليهودية كانت تسيطر على أنشطة الصياغة في معظم المدن المغربية الوسيطة. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 99، 105، 119.

على هؤلاء الصاغة أن يقوموا بصياغة الذهب والفضة في فاس القديمة، ذلك أن سكانها كانوا يستنكفون عن هذه الحرفة، وإن وجد منهم من يحترفها فإنه لا يصنع إلا خواتم وأقراط لنساء البادية فقط[1].

ويلاحظ في هذا الشأن أن أهل الذمة دخلوا بقوة في حرفة الصياغة والصيرفة بفِعل مجموعة من الظروف، من أبرزها اتساع ملك المرينيين ورغبة سلاطينهم في تحلية سيوفهم وأغراض أخرى بالذهب والفضة، وكذا رغبتهم في ترصيع بعض المستلزمات بالأحجار الكريمة، فكان أن استُدعي هؤلاء الحرفيون والصناع المتخصصون في هذه الصنعة من كل جهة، وكان من جملة هؤلاء صناع من اليهود. وبعد قضائهم مدة معينة في هذه الحرفة، سيتمكن اليهود من التعرف على أسرار هذه الصنعة، وعندما أتيحت لهم فرصة التقرب من سلاطين الدولة المرينية، وأصبحت لهم مكانة عند هؤلاء؛ احتكروا حرفة الصياغة والصيرفة، ولم يشأ المسلمون من أهل البلد أن يشتغل أبناؤهم عند هؤلاء اليهود، وهو الأمر الذي أفسح المجال أمام الحرفيين اليهود للتحكم في هذه الحرفة والسيطرة عليها، وهذا بعد أن كانوا في السابق يحترفون الصباغة والدباغة والصبارة والميارة والحمالة[2].

يظهر – من خلال تصفح كتب الحسبة – أنها كانت تراقب عمل الصاغة، بحيث ألزمتهم بأنهم إذا باعوا شيئا من الحلي المغشوشة كان عليهم أن يعرّفوا المشتري مقدار ما فيها من الغش ليكون على بصيرة بذلك، وإذا أراد الصائغ صياغة شيء لأحد من الزبائن فلا يسبكه في الكور إلا بحضرة صاحبه، وذلك بعد تحقيق وزنه، فإذا فرغ من سبكه وزنه مرة أخرى، وإن احتاج إلى لحام، فإنه يزنه قبل إدخاله فيه، ولا يركب شيئا من الفصوص والجواهر على الخواتم والحلي إلا بعد وزنها بحضرة صاحبها[3].

وكان من مهام ناظر دار السكة بفاس أن يبحث عن نقاش الحلي من الصاغة، ذلك أنهم كانوا أصل فواتح الطوابع الخارجية لاسيما وهم ما يؤمنون في ديارهم، لا يدخل دربهم حاكم بالليل ولا بالنهار، وإذا كانوا كذلك فأي شيء يمنعهم من ضرب الدينار والدرهم؟[4]، ويفهم من هذه العبارة أن الصاغة كانوا لا يتوانون عن ضرب النقود من الذهب والفضة إذا سمحت لهم الظروف بذلك، وليس من المستبعد أن يمتد الغش والتدليس إلى النقود المتعامل بها مما

---

[1]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص157. انظر أيضا: Provençal, l, Conférences sur l'espagne Musulmane, p 96.

[2]- الحكيم، المصدر السابق، ص ص 177- 178.

[3]- الشيزري، المصدر السابق، ص 252.

[4]- الحكيم، المصدر السابق، ص 116. ويذكر المصدر نفسه، أن العامة بمدينة فاس اشتكوا للسلطان أبي الحسن المريني (731- 749هـ/1331-1348م) سنة 736هـ/1335م من الغش الذي كان يمارسه الصاغة اليهود، فأصدر هذا السلطان أوامره، بأن لا يحترف أحد من اليهود بالصياغة والصرف إلا ما كان عريا عن الخيط واللصاق مما يكون سالما من الغش والتدليس، إلا أن هذا المنع لم يستمر طويلا ، وعاد اليهود إلى سابق عهدهم في احتراف هذه الصناعة. انظر: الدوحة المشتبكة، ص ص 180-181.

يلحق ضررا بالحياة الاقتصادية في مدينة فاس، لذا كان لابد من سك جميع الحلي بدار السكة قبل عرضه للبيع[1]، وفي هذا ضمان لحقوق السلطة المركزية والعامة من أهل فاس والحرفيين من الصاغة أيضا، وهو الأمر الذي كنا قدأثبتناه عند حديثنا عن هذا النوع من الأنشطة بمدينة تلمسان في العهد الزياني.

ب- صناعة النحاس:

كانت صناعة النحاس معروفة في مدينة فاس خلال العصر الوسيط، فقد ذكر الجزنائي أنه كان بالمدينة حوالي اثنتي عشرة دارا تقوم بسبك مادتي الحديد والنحاس[2]، وهذا خلال فترة حكم الموحدين للمغرب الأقصى. ومما ساعد على انتشار صناعة النحاس – في فاس وغيرها من مدن المغرب الأقصى في هذه الفترة – توفر المادة الأولية في العديد من جهات المغرب، فهناك دراسة حديثة تشير إلى أن المغرب كان يتوفر على مناجم متعددة لاستخراج المعادن المختلفة ومعالجتها، ويُعَدُّ مجال الأطلس الصغير مكانا لتواجد النحاس[3]، فلقد كان النحاس – مثل الذهب والفضة – يمر بمجموعة من المراحل المختلفة حتى يصبح جاهزا ويتصرف فيه الصناع والحرفيون من أهل الصنعة، وتتمثل الخطوة الأولى في تخليصه من الشوائب باستعمال النار، ويبدو أن الحرفيين المختصين في ذلك كانوا يستعملون مواد أخرى إلى جانب النار – كما هو الشأن بالنسبة لمعدني الذهب والفضة –[4].

بعد تخليص النحاس من الشوائب المختلفة، يشتغل الحرفيون على ما تحصلوا عليه من سبائكه بعد عملية التخليص، وكان عمل النحاسين على مادة النحاس يتم من خلال طرق معروفة ومتداولة مثل طريقة الصب في القالب، وكانت هذه الطريقة تستخدم بالنسبة لمعدن البرونز من خلال صهره وتشكيله في قالب مكون من جزئين حسب الشكل المراد صنعه، وينقش من الداخل بزخارف محفورة بالحفر الغائر، وكانت زخرفة الأواني النحاسية كذلك تتم بطرق أخرى مثل الضغط والحز والتكفيت[5]، ولعل في هذه الأنشطة ما كان يتطلب من الحرفيين والصناع، وقتا أكبر وعملا متواصلا ودقيقا بالنظر إلى قيمة المنتوج.

اقتضت صناعة النحاس كذلك استعمال النحاسين لمادة التوتيا – أو ما يعرف بالزنك –، وكانت لهذه المادة استعمالات كثيرة بالمغرب في العصر الوسيط تنوعت بين التعدين والعلاج الطبيعي التقليدي. ومن أبرز

---

[1]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص 509.

[2]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 44.

[3]- الموساوي العجلاوي، التجارة الصحراوية، تجارة النحاس بين المغرب والسودان، (القرن3-7هـ/9 -13م) مجلة المناهل، العدد 49، وزارة الشؤون الثقافية- المملكة المغربية، ص 77.

[4]- الحكيم، المصدر السابق، ص ص 93-94.

[5]- علي أحمد الطايش، المرجع السابق، ص ص 55-56.

الصناعات التي كانت تحتاج إلى مادة التوتيا صناعة النحاس، حيث كان يُصْبَغُ بها النحاس الأحمر فيصبح أصفرَ، كما أُسْتُعْمِلَت أيضا في تنحيس الذهب المسبوك، بمعنى خلط الذهب بمقدار من النحاس بما يجعله أكثر صلابة[1].

صنع النحاسون في مدينة فاس خلال الفترة مدار الدراسة أشياء متنوعة مثل مكاييل الخشب التي كانت مطوقة إما بالحديد وإما النحاس.كما صنع النحاسون أوانٍ مختلفة استفادت منها الدور في المدينة؛ مثل القدور والمراجل والسطول والأواني والصينيات والأباريق وأشياء أخرى كثيرة[2]. وشملت الصناعات النحاسية كذلك الطناجر والقضبان والسبائك والحلي والفلوس، واشتهرت مدن مثل إيكلي وفاس وأغمات ومراكش بجودة مصنوعاتها من النحاس الأحمر أو الملون – أي الضارب إلى الصفرة –[3].

أما بالنسبة للأماكن التي استقر فيها النحاسون بمدينة بفاس في الفترة قيد الدراسة، فإن المصادر التاريخية تشير إلى أن باعة أواني النحاس والصُّفر كانوا يتواجدون شرقي جامع القرويين[4]، وكانت هناك ساحة معروفة في المدينة تعرف بساحة الصفارين[5].

كانت مصنوعات فاس من مادة النحاس ذات جودة عالية، وكانت تزينها زخارف رائعة، وهو الأمر الذي جعل هذه المصنوعات تلقى رواجا كبيرا في بلاد السودان الغربي، فقد شكلت البضائع النحاسية مادة إستراتيجية في التجارة الصحراوية نظرا للطلب الذي كان عليها، وبالتالي فقد وجدت منفذا لها إلى هذه المنطقة[6].

– صناعة الأسلحة:

كانت صناعة الأسلحة نشيطة بمدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية بالنظر إلى معطيات عديدة، لعل من أبرزها قلة الاستقرار السياسي بعد انقضاء العصر الذهبي للدولة المرينية منذ وفاة السلطان المريني أبي عنان (749- 759هـ/1348- 1359م)، بالإضافة إلى توتر العلاقات بين المغرب في عهد الوطاسيين ودول أوربا –

---

[1]– حسن حافظي علوي، التوتيا، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1995، ج 8، ص ص 2616-2617. أشار عبد الواحد المراكشي في مصدره إلى أن جهة سوس بجنوب المغرب، كان يتواجد بها معدنان للنحاس، ومعدن للتوتيا، ويظهر أن الحرفيين والصناع الذين يشتغلون بالنحاس توصلوا بالتجربة إلى أن النحاس الأحمر يمكن أن يصبح أصفرا إذا تم صباغته بمادة التوتيا. انظر: عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد سعيد العريان، القاهرة- مصر 1963، ص449.

[2]– لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص ص 486-490. انظر أيضا: الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 231.

[3]– محمد القبلي، المرجع السابق، ص 236.

[4]– الوزان، وصف إفريقيا، ج1، 234.

[5]– لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص ص 489-490.

[6]– الموساوي العجلاوي، المرجع السابق، ص 77.

خاصة البرتغال وإسبانيا – والذي كان من نتيجته احتلال بعض المدن الساحلية. وبالتالي كانت صناعة الأسلحة بفاس تستهدف – في المقام الأول – تجهيز الفارس للقتال بكل معداته، وكانت هذه مهمة بعض الحرفيين والصناع الذين يشتغلون في الجلد والنسيج والنجارة، بالإضافة إلى الحديد وصناعات أخرى لها علاقة بالأنشطة المذكورة.

كانت صناعة السروج المثال الأبرز في هذا الصدد، حيث تضافرت جهود عدد من الحرفيين في الجلود والنسيج وغيرها، وتوصل هؤلاء إلى إعداد سروج كانت في غاية الأناقة، ونالت حظا من الإشادة من المصنفات التاريخية – خاصة عندما أُسْتُعْمِلَت خيوط الذهب والفضة في تزويقها وزخرفتها –، بالإضافة إلى لوازم أخرى كانت ترتبط بصناعة السروج مثل: الركابات والمهاميز والألجم والقرابيس والشكائم[1]، وهذه الأخيرة نالت هي الأخرى حظها من إبداع الحرفيين والصناع من خلال العمل على تمويهها بالذهب والفضة كما هو الحال بتلمسان.

كما صنع بعض الحرفيين عدة أنواع من الأسلحة الخفيفة التي كان الطلب عليها يزداد مع فترات الفتن والاضطرابات، حيث صُنعت السيوف والرماح والقسي والخناجر وغيرها من الأسلحة الأخرى، وهي الأسلحة التي تضافرت جهود عدد من الحرفيين في صنعها مثل الحدادين والنجارين والدباغين، وتكفل بعض الحرفيين بزخرفتها وتزويقها إذا اقتضى الأمر ذلك.

أ- صناعة السروج ولواحقها:

تعتبر السروج من أهم وسائل تجهيز الخيل، وتعتبر صناعتها قديمة نظرا لارتباط الإنسان بالخيل ومحبته لها، وكانت هذه الصناعة مهمة للغاية في زمن كثرت فيه الحروب وكانت الخيل فيها الوسيلة الأساسية في ذلك. وتتطلب هذه الصناعة مهارة ودقة عالية من طرف فئة السراجين[2]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن السراجين كانوا يصنعون سروجا لمن يطلبها من الفقراء أو الأغنياء، وكانت سروج الفئة الثانية مختلفة عن سروج الفئة الأولى في التصميم والزخرفة والمواد المستعملة في صنعها[3].

كانت عملية صنع السروج تبدأ بالحصول على الجلد المدبوغ، حيث يفصّل السراج الجلد إلى قطع معينة بواسطة مقص أو آلة حادة، ويسبق هذه الخطوة وضع تصميم أو تصور معين على الورق للشكل الذي يجب أن يكون عليه السرج، ثم يقوم السراج بتوصيل قطع الجلد بعضها ببعض عن طريق خرزها وشدها بالخيط. وكان

---

[1]- يذكر الوزان، أن رئيس جبل تنزيتة كان ملك فاس يرسل له هدايا من ضمنها السروج الفخمة. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص ص 173- 174.

[2]- محمد حجاج الطويل، السرج، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2002، ج 15، ص ص 4959-4960.

[3]- على سبيل المثال كانت سروج الطبقة الخاصة مخروزة بالذهب خرزا شبيها بالزركش. انظر: العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص111.

السراجون يجعلون لكل سرج ثلاث زوائد بعضها فوق بعض، أوسطها هو الأرق، وأسفلها أقل زينة، وكلها من جلد الماعز القرطبي[1]. وحتى يكتمل الشكل النهائي للسرج، كان لا بد من أن يتعاون بعض الحرفيين – ممن اعتادوا على نجر العود – مع السراجين حتى يكتمل العمل ويصبح السرج جاهزا مكتملا[2].

استعمل السراجون أدوات عديدة مثل الإبرة والمطرقة ومادة الجلد المدبوغة، بالإضافة إلى الموس وزبرة من الخشب على شكل مائدة تستعمل لتسوية جلود السرج. ولزخرفة بعض السروج، كانت هذه الفئة من الحرفيين تستعمل خيوط الذهب والفضة، وكانت هذه السروج غالية الثمن ويتطلب إنجازها وقتا وعملا طويلا وعناية أكبر من السراج. وبالجملة، فقد كانت هذه الصنعة تعتمد على أعمال وأنشطة أخرى، مثل الدباغة والنجارة والنسيج والخياطة والطرز والصباغة أيضا[3]. وهي ضرورة دعت إليها مظاهر التأنق التي عرفتها مدينة فاس في بعض فترات الرخاء والازدهار كما هو الشأن بالنسبة لمدينة تلمسان الزيانية، ويبدو أن شهرة مدينة فاس في صناعة السروج كانت كبيرة لدرجة أن بعض سلاطين الدولة المرينية كانوا يرسلون السروج الفاسية هدايا للملوك والأمراء، حيث أشار إلى ذلك ابن مرزوق عندما ذكر بأن هدية السلطان أبي الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348هـ) للسلطان عمر الناصر مُحَمَّد بن قلاوون – سلطان مصر – كانت تتشكل من آلات الركوب والعدد، مع سيوف محلاة بالذهب الخالص المنظوم بالجوهر، وسروج عشرة ركبها ذهب كلها، ومنها ميز عشرة كذلك وثلاثة من الركب فضة كلها وما تشتمل عليه العدة ومزججة ومذهبة ستة[4]، وفي هذا إشارة واضحة إلى قيمة السروج الفاسية باعتبارها نوعا من الهدايا التي كان يتباهى بها سلاطين الدولة المرينية.

زاول السراجون عملهم في الحي الذي يبتدئ من الباب الغربي للجامع الكبير ويؤدي إلى باب المدينة المفضي إلى فاس الجديد – وهو باب المحروق –، وكان لهم بهذا الحي حوالي ثمانين دكانا[5].

أما بالنسبة للواحق السروج، فتمثلت في الحدوات والقرابيس والركابات والمهاميز والألجم والشكائم، بالإضافة إلى الأحزمة والشرائط، فهذه اللواحق والأدوات كانت تعتبر ضرورية بالنسبة للحرفين المشتغلين في صناعة السروج. وهناك إشارات مصدرية للحرفيين الذين كانوا يصنعون لواحق السروج، فقد أورد الوزان بأنه كان في مدينة

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 240.

[2]- يقول ابن القاضي في ترجمته لأحد علماء مدينة فاس وهو أحمد بقر الله الفشتالي السلوي (تـ 865هـ/1460م): أنه كان يعلم الأولاد بطالعة فاس، وكان مشهورا بالديانة، وكان ينجر أعواد السرج في أوقات الفراغ من التعليم. انظر: المصدر نفسه، ص ص 126 – 127.

[3]- مُحَمَّد حجاج الطويل، السرج، ص ص 4959-4960.

[4]- ابن مرزوق، المسند، ص ص 452-453. انظر أيضا: ابن خلدون، العبر، ج7، ص 351.

[5]-كاربخال، إفريقيا، ج2، ص ص 152-153.

فاس من يبيع الشكائم واللجم والأحزمة وكذلك السروج والركابات، وكان لهم ما يقرب من الثمانين دكانا[1]. وكانت هذه اللواحق تُزَخرف وتُزين في بعض الأحيان بالذهب والفضة[2]، ففي الحي الذي يبتدئ من الباب الغربي للجامع الكبير – والذي يؤدي إلى باب المحروق المفضي إلى فاس الجديد –؛ كانت هناك عدة دكاكين يموّه أصحابها الركابات والمهاميز واللبانات واللجم بالذهب ويزخرفونها[3]، وفي ذلك إشارة لتأنق البعض في إبراز زينة السروج، وهو الأمر نفسه الذي كنا قد أشرنا إليه عند تعرضنا لهذه الحرفة في مدينة تلمسان مما يعطي انطباعا بالتشابه الكبير في تقنيات الصنع وأساليب الزخرفة بالنسبة لهذه الصناعة في كلتا المدينتين.

ب– صناعة الأدوات الحربية:

عرفت صناعة الأدوات الحربية خلال الفترة المرينية والوطاسية نوعا من الازدهار والانتعاش، ويمكن تفسير ذلك بكثرة الحروب التي كانت بلاد المغرب والأندلس مسرحا لها وكانت الدولة المرينية طرفا مهما فيها، بالإضافة الى قلة الاستقرار السياسي خاصة في أواخر الدولة المرينية وعلى امتداد فترة حكم الوطاسيين للمغرب الأقصى[4]، لذا كان من الطبيعي أن تعرف سوق السلاح بمدينة فاس رواجا كبيرا خلال هذه المرحلة، وعليه فقد استطاع الحرفيون – المختصون في هذا النوع من الصناعة – توفير متطلبات الجيش المريني والوطاسي بالأسلحة الخفيفة، ذلك أن صناعة الأسلحة الثقيلة مثل المجانيق والعربات والأنفاط والبارود كانت من صلاحيات السلطة المركزية وتحت إشرافها المباشر كما هو معروف، وكنا قد أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الدراسة.

لَبَّتْ صناعة الأسلحة – في ورشات الحرفيين بفاس – في المقام الأول حاجات العناصر القبلية التي كانت تقاتل في الجيش المريني والوطاسي جنبا إلى جنب مع الجيش النظامي، لكن هذا لا يعني أن هذه الصناعة لم تُوَفِّر للسلطة المركزية بعض الأنواع من الأسلحة التي كانت تحتاجها بين الحين والآخر، وعلى هذا الأساس فإن الفئة المقصودة من هذه الأنشطة والأعمال الحربية هي الحدادين والنجارين على الخصوص.

1- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 235.

2- بخصوص عملية تزيين وزخرفة الأدوات الحربية التي كان يستعملها الفارس، وجدنا في موسوعة المعيار للونشريسي، نازلة يسأل فيها السلطان أبو الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) فقهاء المغرب الأوسط والمغرب الأقصى عن حكم اتخاذ الركاب من خالص الذهب والفضة، فبين له أبو موسى عمران المشدالي (745هـ/1344م) حكم الشرع في تحلية الركاب والسيف واللجام والسرج والمهاميز بالذهب أو الفضة. انظر: الونشريسي، المعيار، ج6، ص 329، 332. وهو ما يفيد بأن الحرفيين والصناع كانوا معتادين على تحلية أدوات الحرب والزينة بالذهب والفضة لبعض الأمراء والسلاطين والأعيان (الطبقة الخاصة) من سكان المدينتين فاس وتلمسان.

3- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص ص 152-153.

4- حيث يقول احد الدارسين في هذا الخصوص: بأنه لا يوجد شك في أن تطور الحرف والصنائع مرتبط بتوفر الأمن والإستقرار، وهو ما من شأنه المساعدة على قيام نشاط صناعي مهم. انظر: حميد تتاو، المرجع السابق، ص 249.

هناك العديد من الإشارات المصدرية التي تفيد بصناعة الأسلحة في مدينة فاس خلال الفترة المدروسة، فقد جاء في كتاب وصف إفريقيا أن صانعي الرماح كانوا يتمركزون بجوار صانعي زينة الخيول من ركابات وشكائم وسروج، وكانت دكاكين صانعي الرماح مستطيلة الشكل، ويمكن أن تصنع داخلها رماح طويلة[1]، وكان الرمح يستعمل لطعن العدو ويمكن أن يصنع من معدن الحديد أو من أعواد الأشجار القوية[2]، وكان بمدينة فاس من يتولى صقل الرماح وغيرها من الأسلحة الخفيفة التي تسلح بها عناصر الجيش المريني والوطاسي[3].

ومن الأسلحة الأخرى التي كانت تصنع في مدينة فاس السيوف والخناجر[4]، وكان هذا النوع من الصناعة مطلوبا بكثرة من المقاتلين، لأنه كان السلاح الرئيسي في المعارك خلال فترة العصور الوسطى، ويتألف السيف أو الخنجر في العادة من جزئين رئيسين وهما النصل والمقبض، الأول يصنع من مادة الحديد، أما المقبض فيكون من الخشب[5]. وكانت النصال من عمل فئة الحدادين الذين كانوا ينتشرون بالقرب من باب السلسلة وفي الطالعة الكبرى – بجوار جامع الحدادين–[6]، ومن المرجح كذلك أن الحرفيين بمدينة فاس كانوا يصنعون كذلك القسي والسهام، حيث حيث تذكر بعض المصادر أن المقاتلين الأندلسيين في جيش السلطان أبي عنان المريني (749- 759هـ/1348-1359م) كانوا يشكلون طائفة من الرماة بالقسي العربية، المجلوبة من البلاد المشرقية والمحكم عملها في البلاد المغربية، وكانت في غاية الإتقان والإبداع، مسواة بشكل صحيح[7]، وكان المشاة في الجيش المريني يتسلحون أيضا بالعصي الطوال وبالأمراس (الحبال) وبالنبال (السهام)[8].

كان هذا بالنسبة للأسلحة الهجومية التي صنعها بعض الحرفيين الذين كانوا يشتغلون على مادتي الحديد والخشب، أما بالنسبة للأسلحة الدفاعية، فالمصادر التي أرخت لمدينة فاس في القرن 10هـ/16م تشير إلى أنه كان في المدينة حرفيون يصنعون التروس والدرقات الجلدية على الطريقة الإفريقية في الجزء الغربي الممتد من الجامع إلى الباب

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 240. وتفيد المادة المصدرية التي بأيدينا، أن الأعراب القاطنين في جهة الغرب من مملكة فاس ومراكش، كانوا يحملون رماحا طولها خمسة وعشرون شبرا، وهي مصنوعة من شجر المران، وهناك من الحرفيين والصناع من كانوا يستخدمون الأعواد المستخلصة من شجر الدردار لصناعة الرماح. انظر: كاربخال، إفريقيا، ج1، ص 112.

[2]- عبد الجبار محمود السامرائي، المرجع السابق، ص7.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 238.

[4]- المصدر نفسه، ص 238. ويظهر أن السيوف التي كان يتسلح بها الفرسان في الجيش الوطاسي كانت تستورد من بلاد أوربا بالنظر إلى جودة الحديد الذي كانت تصنع منه، ذلك أن السيوف المحلية لم يكن حديدها خالصا أو جيدا. انظر: كاربخال، إفريقيا، ج1، ص 113.

[5]- عبد الجبار محمود السامرائي، المرجع السابق، ص7.

[6]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص ص 495-496.

[7]- النميري، المصدر السابق، ص ص 223-224.

[8]- عبد الحق المريني، المرجع السابق، ص 43.

المؤدي إلى طريق مكناس[1]، حيث كانت التروس تُصْنَع من الحديد ليتقي بها الفارس ضربات السيوف[2]، وكانت دكاكين صانعي التروس تتواجد في عين علو[3]. أما الدرق والمعروفة باسم الدرق اللمطية، فكانت بيضاوية الشكل وتتميز بصلابتها وقدرتها على رد ضربات السيوف والنبال والحراب، ويتكون سمكها من مجموعة من الطبقات الجلدية الملتحمة فيما بينها بتقنية متميزة تجعل منها أداة حربية فعالة[4]. وعند تصفحنا للمادة المصدرية، وجدنا أن الدرق اللمطية كانت إذا ضرب فيها برمح أو سيف أو سهم وتبخش منها موضع بقيت من بعد ذلك يسيرا، فتفتش فلا يوجد فيها أثر إلا رجع صحيحا كما كان، واللمط حيوان على قدر العجل أو أقل منه، ومن جلده تصنع الدرق اللمطية[5].

لقد كانت هذه إذن بعض الأنواع من الأسلحة التي كانت تصنع بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة من قبل حرفيي وصناع المدينة، ويظهر من خلال ما تطرقنا إليه في هذا السياق أننا أدرجنا هذه الصناعة في الحرف والصنائع الكمالية المركبة بالنظر إلى تداخل العديد من الأنشطة الحرفية المختلفة في تركيبها مثل الحدادة والنجارة وصناعة العود والجلود، كما أن بعض مقابض السيوف والخناجر كانت تُرَصَّع بالذهب والفضة[6]، مما يعني أن العمل كان يتم على أيدي عدة حرفيين متخصصين. ويلاحظ في هذا الصدد أننا أدرجنا صناعة الأسلحة ضمن الحرف والصنائع الكمالية المركبة بالنظر إلى أن بعض الأسلحة كانت مطلوبة للزينة خلال الاستعراضات العسكرية والاحتفالات الرسمية المختلفة والتباهي بها لدى الفئة الغنية كان يعد مظهرا من مظاهر التأنق والزينة وقتئذ.

وفي هذا السياق، يمكن القول بأن صناعة الأسلحة الخفيفة بمدينة فاس كانت تشبه إلى حد ما نظيرتها بتلمسان من حيث المواد والأدوات، ومن حيث الطرق والتقنيات أيضا، ومثلما أشرنا إلى أن تحلية بعض الأسلحة بالذهب والفضة قد حصل بتلمسان، فالعمل نفسه وجدناه بمدينة فاس، والمنتوجات هذه كانت موجهة للسلاطين والأمراء وكبار القادة، وشكلت سلعة مهمة ضمن الهدايا التي بعث بها السلاطين لنظرائهم في الخارج.

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 239، انظر أيضا: كاربخال، إفريقيا، ج2، ص ص 152-153.

[2]- محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرون، دار الفكر، بيروت- لبنان، ج2، ص 545.

[3]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، هامش الصفحة 495.

[4]- مصطفى ناعمي، الدروق اللمطية، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2000، ج 12، ص ص 4026-4027.

[5]- الزهري، المصدر السابق، ص 118. يبدو أن الأسلحة المحلاة بالذهب والفضة وكذلك السروج الثمينة كل معدات الخيل وتجهيزات الفارس، بالإضافة إلى الدرق اللمطية، كانت من بين الهدايا الثمينة التي يبعث بها سلاطين المغرب للملوك والأمراء. انظر: ابن خلدون، العبر، ج7، ص 351. وهو ما يدل على الجهد الكبير والعمل المتقن الذي بذله معشر الحرفيون والصناع في هذا المجال.

[6]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص 496.

وأما فيما تعلق بتقنيات صنع الأسلحة – خاصة الدفاعية منها مثل السيوف والخناجر والرماح –، فكانت هناك طرق عديدة في هذا الشأن مثل: طريقة التسخين، وطريقة الصب، بالإضافة إلى طريقة الطرق[1]. وكانت النار والقوالب والمطرقة والسندان من أهم الوسائل والأدوات التي كانت بيد صناع الأسلحة بمدينة فاس.

الصنـائع الشريفــة:

من بين الحرف والصنائع التي يمكن أن تدرج تحت هذا العنوان صناعة الوراقة، وهي حرفة تتطلب تضافر عدة أنشطة حرفية فيما بينها؛ تتمثل في الانتساخ أو النسخ، والتجليد، وتسفير الكتب وتزويقها – على حد تعبير ابن خلدون–، بالإضافة إلى حرفة الطب والصيدلة التي كانت تهدف إلى الحفاظ على صحة سكان المدينة، بالإضافة إلى العمل على توفير الأدوية اللازمة لعدد من الأمراض التي كانت معروفة وقتئذ. ومن بين الحرف الأخرى – والتي تندرج تحت مسمى الحرف والصنائع الكمالية المركبة – حرفتا العطارة وصناعة الشموع، وهي حرف دعا إليها انتشار مظاهر التأنق والبذخ بمدينة فاس.

– حـرفـة الـوراقــة:

تندرج حرفة الوراقة في عداد الحرف والصنائع الكمالية المركبة، وهي حرفة تزدهر كلما قطعت المدنية والحضارة شوطا كبيرا في مدينة أو دولة ما، وهو الأمر الذي جعل ابن خلدون يختصها – أي الوراقة – بالأمصار المستبحرة في العمران[2]، وهي تعني بالنسبة إليه أمور الانتساخ، والتصحيح، والتجليد، وسائر أمور الكتب والدواوين[3]. ونفهم من كلام ابن خلدون أن حرفة الوراقة لا توجد ولا تزدهر إلا في المدن الكبيرة والحواضر العلمية كمدينة فاس، وهذه الحرفة لا تقتصر – فقط – على صناعة الورق اللازم للكتابة، وإنما يتعدى الأمر إلى أنشطة أخرى لها علاقة بالحرفة مثل الانتساخ والتجليد أو التسفير، مع ما يتضمن ذلك من أنشطة تشمل الزخرفة والتزويق والتجليد والتي اختص بها عدد من الوراقين والمزخرفين بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة، وهي بلا شك الفترة التي عرفت فيها حرفة الوراقة والأنشطة الحرفية المكملة لها عصرها الذهبي، لكن هذا الازدهار لا يغطي كامل الفترة المدروسة، بل يكاد يقتصر على العهد المريني، بالنظر الى أن الحرف والصنائع تراجعت في العهد الوطاسي.

---

[1]– صفاء عبد الله عبد الرؤوف، تقنية الأسلحة الأيوبية والمملوكية وتطورها، (6- 10هـ/12- 16 م) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير– الجامعة الأردنية 2001، ص ص 11-12. يمكن القول حسب ما توفر لدينا من مادة خبرية، أن السوف التي صنعتها الورشات الحرفية بمدينة فاس، كانت سلعة مطلوبة بالنسبة للتجار الذين يقصدون فاس في الفترة المدروسة. انظر: الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 177.

[2]– ابن خلدون ، المقدمة، ج2، ص 321.

[3]– المصدر نفسه، ص 321.

أ- صناعة الرق:

قبل استعمال الورق، كانت الكتابة تتم على الرق كما هو شائع، أما في مدينة فاس فيظهر أنه حتى بعد انتشار صناعة الورق واستخدامه في الكتابة ،فقد ظل الرق يُسْتَخْدَم كذلك، خاصة في بعض الفترات التي شهدت فيها المدينة تراجعا حضاريا، لأنه - كما أشرنا سابقا - فإن صناعة الورق اختصت بها الأمصار العظيمة العمران، وهو الأمر الذي عرفته مدينة فاس بعد انقضاء فترة صدر الدولة المرينية، وفي هذا السياق وجدنا - مثلا - أن القلقشندي (القرن الثامن الهجري، 14م) في مصدره يتعرض لحال الوراقة بالمغرب الاسلامي فيقول عن هؤلاء: بأنهم لا يزالون يكتبون المصاحف غالبا في الرق على العادة الأولى طلبا لطول البقاء[1].

كانت صناعة الرقوق للكتابة معروفة في مدينة فاس وسائر الحواضر العلمية بالغرب الإسلامي منذ فترة زمنية بعيدة، قبل مجيء المرينيين في منتصف القرن 7هـ/13م، وكان الحرفيون المختصون في ترقيق جلود الغزال يدبغون هذه الجلود، ثم تُرَقَّق بطريقة فنية حتى تصبح صالحة للكتابة عليها، وكان الذين يشتغلون في هذه الحرفة يتمركزون بسوق السبيطريين بمدينة فاس، وكانت دكاكينهم تقع أسفل باب جامع الجنائز من عدوة القرويين بفاس. وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن هو أن فقهاء المدينة كانوا يترددون في استعمال الرقوق للكتابة عليها بسبب اختلاط جلود الغزلان المذكاة الطاهرة بغير المذكاة النجسة[2].

ب- صناعة الورق:

يعتقد بعض الباحثين أن صناعة الورق كانت معروفة بمدينة فاس خلال فترة حكم المرابطين، ففي عهد السلطان يوسف بن تاشفين (453- 500هـ/1061- 1106م) كان يوجد بمدينة بفاس حوالي مائة وأربعة من معامل صناعة الكاغد[3]. أما في فترة حكم الدولة الموحدية (541- 668هـ/1156- 1269م) فقد كان في مدينة فاس ما يقرب من أربعمائة مصنع لعمل الكاغد[4]، وهذا يعني أن حرفة الوراقة كانت في تطور مستمر من حيث الانتشار، بدليل ارتفاع عدد المصانع التي كانت تنتج الكاغد للكتابة، وهذا على الرغم من استمرار الاعتماد على

---

[1]- القلقشندي، صبح الأعشى، ج2، ص ص 476-477. عند مقارنة الأرقام التي قدمها الجزنائي بخصوص عدد الورشات التي تصنع الورق بفاس الموحدية (400 معملا) وما ذكره القلقشندي، يتبين لنا أن ما حدث بعد موقعة العقاب (609هـ/1212م) ودخول الموحدين في أزمة متعددة الجوانب، أثر بشكل كبير على المجال الحرفي بالمدينة خاصة المعامل التي تصنع الورق.

[2]- مُحَمَّد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، ص 147.

[3]- مُحَمَّد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، ص 21.

[4]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 44. وأيضا: ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 49.

الرق في الكتابة، ولعل في هذا إشارة واضحة إلى ازدهار الحركة الفكرية والعلمية في مدينة فاس وكثرة التأليف، وهي الأمور التي تطلبت من فئة الوراقين جهدا متواصلا وأن يعملوا باستمرار لتوفير حاجة هؤلاء الخطاطين والنساخين.

أما في الفترة المرينية، فيبدو أن حرفة الوراقة قد استحكمت أكثر فأكثر في يد المغاربة، خاصة بمدينة فاس، ونبغ عدد لا بأس به من الوراقين، منهم من احترف الانتساخ، ومنهم من احترف تصحيح الكتب العلمية. وكانت الخزائن المرينية بمثابة مراكز لعمل فئة النساخين والمصححين في هذه الفترة[1]. ومن بين الذين احترفوا صناعة الوراقة بفاس المرينية نذكر على سبيل المثال: أحمد بن مُحَّد بن عاشر الأنصاري (تـ765هـ/1363م)، الذي تذكر كتب التراجم أنه كان يقتات من نسخ كتاب العمدة في الحديث ثم يبيعه[2].

أما بالنسبة للمعطيات التاريخية والإشارات المصدرية – المتعلقة بصناعة الورق بالمدينة خلال فترة المرينيين – فتعتبر قليلة، والغالب أن هذه الصناعة قد أخذت في التراجع أواخر العهد المريني[3]، حيث ذكر صاحب كتاب "صبح الأعشى" أن ورق أهل المغرب والفرنجة رديء جدا، سريع المبلى، قليل المكث، ولذلك فهم يكتبون المصاحف في الرق كما هو مألوف عندهم[4]. ومن المرجح أن صناعة الورق في مدينة فاس قد ازدادت تراجعا في فترة حكم الوطاسيين للمغرب الأقصى، وذلك بالنظر إلى تراجع معظم الحرف والنشاطات الأخرى خلال هذه المرحلة، وعند تعرضنا لهذه الصناعة بمدينة تلمسان الزيانية، كنا قد أوردنا ما أشار إليه المصدر المذكور (القلقشندي)، كما أن الونشريسي صاحب كتاب المعيار كان قد أورد نازلة يسأل صاحبها عن الكتابة في الكاغد الرومي هل جائزة أم لا[5]؟ وما يمكن استنتاجه من هذه النازلة، أن صناعة الورق بالمغرب الإسلامي دخلت في أزمة خلال هذه المرحلة.

هناك من يرى أن صناعة الورق – في مدينة فاس خلال العصر الوسيط – كانت تعتمد على مواد أولية وهي القطن والكتان[6]، وكانت هذه المواد متوفرة في المدينة بشكل يستجيب لمتطلبات هذه الصناعة ويضمن استمرار نشاطها، وكانت المعامل التي تنتج الورق في المدينة – وهي من مخلفات العصر الموحدي – تتواجد عند باب الحمراء

---

[1]– مُحَّد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، ص 50. عند تصفحنا لموسوعة المعيار وجدنا المؤلف يذكر نازلة عنوانها: "الورق الإسلامي لا يصنع إلا في الأندلس وفي فاس"، ودائما حسب المصدر المذكور، فإن صناعة الورق تراجعت بشكل كبير في بلاد المغرب الإسلامي خلال القرن 8هـ/14م، وبأن الورق الرومي أصبح هو الذي يستعمل للكتابة، ويستثني المؤلف مدينة فاس وبلاد الأندلس والتي يظهر أن صناعة الورق بهما بقيت محافظة على التقاليد السابقة، وبالنسبة لمدينة تلمسان فيبدو أنها لم تعد تنتج ورقا جيدا كما كان الحال في سابق عهدها. انظر: الونشريسي، المعيار، ج1، ص 85.

[2]– ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج1، ص 153.

[3]– مُحَّد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، ص ص 57-58.

[4]– القلقشندي، صبح الأعشى، ج2، ص ص 476-477.

[5]– الونشريسي، المعيار، ج1، ص 75، 85.

[6]– جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 212.

على مقربة من وادي الزيتون[1]. وتذكر المصادر التاريخية في هذا الشأن أنه كانت بمدينة فاس حومة تعرف بحومة الكغادين تقع بالقرب من أحد أبواب المدينة الشهيرة – وهو باب الفتوح –[2]، وهو الأمر الذي يعطي إشارة مفادها أن محترفي صناعة الكاغد في المدينة كانوا يتمركزون في مجال حمل اسمهم مع مرور الوقت وتسمى باسمهم.

يتبين لنا من خلال مطالعتنا للمصنفات التي وُضعت في آداب الحسبة والمحتسب بالمدينة الإسلامية بعض الطرق والتقنيات المستعملة في صناعة الورق في الغرب الإسلامي خلال الفترة المدروسة، حيث طلبت هذه الأخيرة، أي مؤسسة الحسبة، من فئة الوراقين أن يحسنوا اختيار المادة الأولية لصناعة الورق، وهي الخرقة، إذ ألزمتهم بتنظيف وتنقية الخرقة جيدا ومعالجتها بشكل لا يجعلها عرضة للتلف أو العفن والتسويس، وأن يتم العمل في وجود قالب سليم، وفي السياق ذاته كان يستلزم على الرقاقين اختيار الجلد المراد ترقيقه مع ما يصحب ذلك من تنظيف[3]، وقد تطرق ابن الحاج في كتابه "المدخل" إلى من يحترف النسخ على الورق، بحيث طلب من الناسخ أن يتجنب الكتابة بالحبر الذي تزول أثاره من الورق بسرعة وبالمداد الذي يعمل على تسويد وجه الورقة[4].

ج- التسفير:

ويعرف كذلك بالتجليد، وفي اللغة العربية جلّد الشيء معناه غشاه بالجلد[5]، أي كسا ولف الكتاب بمادة الجلد في شكل يضفي عليه نوعا من الزينة والجمال، وتندرج حرفة التسفير ضمن الأنشطة الحرفية المرتبطة بصناعة الوراقة – على حد قول ابن خلدون في مقدمة كتابه العبر–[6].

كانت صناعة التسفير معروفة في المغرب الأقصى منذ فترة المرابطين (القرن 5هـ/11م والنصف الأول من القرن 6هـ/12م)، حيث تمكن الحرفيون المختصون في الوراقة من التعرف على أصول هذه الحرفة وتقاليدها عندما احتكوا بالوراقين الأندلسيين الذين نزحوا إلى المغرب واستقروا فيه – ويظهر أن عمل المسفرين المغاربة كان متأثرا –

[1]– مُحَّد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، ص 33.

[2]– ابن الأحمر، المصدر السابق، ص 66.

[3] – الجرسيفي، المصدر السابق، ص 124.

[4]– ابن الحاج، المدخل، ج4، ص 84.

[5]– المعجم الوسيط ، ص 129. والمجلد والمسفر هو الذي يجلد الكتب، وفي بلاد المغرب تستعمل كلمة تسفير، بينما في بلاد المشرق الاسلامي يستعمل أهلها كلمة تجليد. انظر: مُحَّد جادة، التسفير، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا- المملكة المغربية 1984، ج7، ص 2367.

[6]– ابن خلدون، المقدمة، ج 2، ص 321. وعلى نفس المنوال، يقول ابن الحاج العبدري في مصدره: اعلم وفقنا الله وإياك أن هذه الصنعة من أهم الصنائع الصنائع في الدين، إذ بها تصان المصاحف وكتب الأحاديث والعلوم الشرعية. انظر: المدخل، ج4، ص 87. وعلى هذا الأساس، لقي هذا النوع من الأنشطة تشجيعا من لدن الدولة المخزنية بفاس في إطار الإهتمام بالحركة العلمية ورعايتها.

بادئ الأمر – بعمل الأندلسيين من حيث الطريقة والأسلوب، لكن بعد فترة وجيزة تمكن المسفرون المغاربة من التحكم الجيد في هذه الصنعة، وطبعوها بطابعهم الخاص، وأظهروا في ذلك براعة فائقة[1]، واستمر نشاط المسفرين بعد ذلك في فترة الموحدين والمرينيين والوطاسيين.

أشار أحد الباحثين إلى أن حرفة التسفير – أو تجليد الكتب – ازدهرت في العديد من المدن الإسلامية في المشرق أو المغرب خلال العصر الوسيط، ومن بين العوامل والظروف التي ساعدت على ذلك تشجيع السلطة الحاكمة للعلم وأهله واحتفائها بهم، بالإضافة إلى الإقبال الواسع على تأليف الكتب ونسخها واقتنائها في وقت ازدهرت فيه صناعة الورق في العالم الإسلامي خاصة بمدينة بغداد، ويندرج تحت هذا انتشار ظاهرة وقف الكتب وتحبيسها على المعالم الوقفية والأماكن المقدسة، ولنا في هذا الصدد أمثلة كثيرة على قيام سلاطين الدولة المرينية بوقف الكتب المسفرة على الحرم المكي والقدس الشريف، ومن العوامل الأخرى – التي ساعدت على ازدياد نشاط حرفة التسفير– تأسيس المكتبات والخزانات العلمية التي اهتمت بالحفاظ على الكتب وتسهيل مهمة الانتفاع بها للطلبة[2].

كان أول عمل يقوم به المسفر: صناعة الدفف الورقية بنفسه، ثم يدهن الورقة الأولى بالنشاء ويتركها، ثم يدهن ورقة ثانية، وينزل الوجه المدهون من الورقة الأولى على الوجه المدهون من الورقة الثانية، ويدلك عليها بكفيه، بعد ذلك يخيط كراريس الكتاب في قالب الخياطة، وبعد تغطيته بالنشاء يقصّه بالمقدة بعد ضغطه في الملزم، وبعد التقصيص يصقل المخطوط بحجر البركان، أو حجر الحك حتى يذهب أثر قطع السكين، ثم ينسج المسفر رؤوس الكراريس بالحرير الملون، وفي الأخير يركب الدفق ويفصل رقعة من الجلد ويجلد بها الكتاب بأكمله[3]. كانت هذه – إذن – طريقة تسفير الكتب في مدينة فاس خلال الفترة المدروسة والأدوات التي استخدمها المسفرون الفاسيون.

– الـطـب:

تعتبر حرفة الطب صناعة ضرورية في المدينة الإسلامية ومهمة بالنظر إلى كثرة سكانها، بالإضافة إلى انتشار العديد من الأمراض التي كانت تتعرض لها العامة بين الحين والأخر، ومما زاد في انتشار الأمراض والأوبئة المختلفة بالغرب الإسلامي الوسيط نقص الشروط المتعلقة بالنظافة والأمن في الغالب الأعم، وهذه التجاوزات وغيرها هي التي

[1]– السعيد بنموسى، محاضرات في صناعة تسفير الكتاب الإسلامي المخطوط وصيانته، الطبعة الأولى، الرباط– المملكة المغربية 2008، ص ص 5-6.

[2]– حسن الباشا، مدخل إلى الآثار الإسلامية، ص 285. أشرنا في الفصل الأول من الباب الثاني، إلى جهود الدولة المخزنية في الأعمال المرتبطة بالوراقة وصناعة الربعات السلطانية.

[3]– السعيد بنموسى، المرجع السابق، ص14،12. تذكر كتب التراجم أن هناك العديد ممن احترف صناعة تسفير الكتب بفاس، ومن ضمن هؤلاء، بكر بن إبراهيم ابن المجاهد اللخمي (تـ 629هـ/1231م). انظر ترجمته في: جذوة الاقتباس، ج1، ص 169.

ساهمت في توطين الكثير من الأمراض، لذا كان من الضروري أن تواكب حرفة الطب مختلف التحولات التي عاشتها المدينة الإسلامية في فترة العصر الوسيط. وعلى هذا الأساس تم تصنيف حرفة الطب ضمن الحرف والصنائع الشريفة بالنظر إلى أنها تتعلق بالمحافظة على صحة البشر، ولم يكن يتعاطاها إلا قليل من الأفراد.

ورد في مقدمة ابن خلدون أن هذه الصناعة تكاد تقتصر كلية على الأمصار الكبيرة والحواضر المعروفة بكثرة نشاطها وسكانها، وهي حرفة ضرورية جدا لا يُسْتَغْنى عنها بأي حال من الأحوال، ذلك أن غايتها كانت الحفاظ على صحة الناس ومداواة المرضى والتخفيف عنهم[1]. ويسوق ابن خلدون جملة من الأسباب التي جعلت هذه الصناعة متمركزة في الأمصار الكبرى؛ فيقول: ومن ذلك رغد العيش الذي أَلِفَه سكان الحَضَر، وما ترتب على ذلك من انتشار عدة مظاهر تتعلق بالإسراف في الأكل وتناول الأطعمة المتنوعة وعدم الاقتصار على نوع واحد[2]. هذه الأسباب مجتمعة هي التي جعلت صناعة الطب تسجل حضورها في المدينة الإسلامية في أوقات وعصور مختلفة.

تفيد بعض الإشارات المصدرية أن غالبية سكان مدينة فاس كانوا لا يعرفون الطب ولا الأطباء[3]، حيث كان هؤلاء يتداوون بالنار أو بالحمية أو ببعض العقاقير[4]، وكانت هذه هي طرق الاستشفاء المعروفة والمتداولة عند الكثير من الناس في المدينة خلال فترة العصور الوسطى، ويضاف إليها كذلك استنجاد الكثير من العامة عند مرضهم بالأولياء الصالحين، وزيارة بعض الأضرحة المشهورة والتبرك بها لاعتقاد العامة من أهل فاس بقدرتها على شفائهم من هذه الأمراض التي نزلت بهم[5]، وهو اعتقاد كان شديد الرسوخ على الأقل في مدينتي فاس وتلمسان خلال الفترة المدروسة. وبما أن معظم سكان مدينة فاس لم يكونوا يعرفون الأطباء ويتداوون عندهم، فإن ذلك يجعلنا نعتقد أنه كانت هناك فئة اجتماعية من سكان المدينة كانت تبادر إلى الطبيب إذا أَلَمَّ بها أي مرض، وهي بلا شك فئة الأغنياء والأعيان التي بإمكانها أن تستدعي الطبيب إلى المنزل لتشخيص حالة المريض[6]. وفي هذا الإطار، يقر أحد الباحثين

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة ، ج2، ص 308.

[2]- المصدر نفسه، ص 310.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 243. ومما يدل على اعتقاد العامة في قدرة الأولياء الصالحين في شفاء الناس، ما جاء على لسان التادلي في مصدره، أن امرأة كان لها ولد مصاب بداء الصرع، فحملته إلى ولي صالح (أبو لقمان يرزجان ابن يعقوب الأسود) وعندما أخبرته المرأة المذكورة بالداء، أجابها بأنه ليس بالطبيب الذي بمقدوره أن يصف لها العلاج المناسب، ومن الأحسن لها زيارة الطبيب، فأجابته: بأن الأطباء بالمدينة عجزوا عن ذلك، ولم يبق أمامها غير بركة هذا الولي، فقام هذا الأخير بالمسح على رأس الولد، فلم يعد يشتكي من الصرع مرة أخرى. انظر: التشوف، ص ص 252- 253.

[4]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 150.

[5]- بوجمعة روبان، الطب التقليدي بالمغرب، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2003، ج17، ص ص 5712 -5713.

[6]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص 315.

بأن الشواهد المتوفرة حول إقبال السكان على الطب العلمي يكشف بسرعة أن أغلب العناصر التي تلجأ إلى خدماته تنتمي إلى فئة السلاطين والأمراء والإداريين والمثقفين، أو ما يندرج تحت مسمى الفئة الخاصة[1].

أما الفئة الواسعة من سكان المدينة، فكانوا يقصدون دكاكين العشابين المتواجدين بأحد الأحياء القريبة من قيصرية المدينة ليشتروا منهم مراهم وأدوية مختلفة[2]. وفي هذا الصدد، وجدنا في بعض المصادر التي أَرَّخَت للمدينة أنه كانت تنمو بالمناطق القريبة من فاس العديد من النباتات والأعشاب التي استعملت في التداوي، وهو الأمر الذي يعني أن فئة العشابين كانت حاضرة بقوة في عمليات التطبيب المختلفة[3].

كان من عادة سكان مدينة فاس في الفترة المدروسة التداوي بطرق مختلفة، وكان من يقصد الطبيب للتداوي يعتبر قليلا جدا إذا استثنينا الفئة التي أشرنا إليها سابقا، ويظهر أن سكان المدينة كانوا لا يحبذون العلاج في المارستانات الموجودة في المدينة، أو إرسال ذويهم إلى هناك، حيث كانوا يرون ذلك معرة - هذا من جهة -، ولاعتقادهم - من جهة أخرى - أنه لا يقصد المارستان إلا أولئك الذين ليس لهم من يعتني بمرضهم من الأهل والأقارب، أو أولئك المصابين بأمراض عقلية خطيرة مثل الجنون[4].

ذكر الوزان في كتابه، بأن في الجهة الشمالية وبمحاذاة قيصرية فاس يوجد زقاق تتمركز فيه دكاكين العطارين، وضمن المجال المذكور تتواجد حوانيت أخرى يبيع أصحابها مستلزمات العلاج مثل الأشربة والمراهم والمعاجين، حيث يتولى الأطباء صنع هذه الأدوية في بيوتهم، ثم بعد ذلك يتم نقلها إلى الدكاكين لتباع للمرضى مقابل وصفة طبية[5].

ضَمَّت حرفة الطب في المدينة الإسلامية عددا من التخصصات التي أشارت إليها كتب الحسبة، فقد ذكرت: فئة الكحالين، والمجبرين، والجرائحيين[6]، وكان هؤلاء يقدمون خدماتهم لمن يطلبها من المرضى، فكان على الكحالين أن يكونوا خبراء بتركيب الأكحال وأمزجة العقاقير لمداواة أعين مرضاهم، وكان على المجبرين أن يكونوا على

---

[1]- محمد حقي، الموقف من المرض والمرضى في العصر الوسيط في المجتمع المغربي والأندلسي، مجلة المناهل، العدد84/ فبراير 2008، وزارة الثقافة المغربية- المغرب 2008، ص 36.

[2]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 150.

[3]- ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج1، ص 44. تطالعنا المادة المصدرية بأن جبال فازار في المغرب الأقصى كانت تنمو فيها نباتات وأعشاب مختلفة استعملت من طرف العشابين كعقاقير لمعالجة بعض الأمراض. انظر: مجهول، الاستبصار، ص 187. ومن المزايا التي انفرد بها وادي الجوهر بفاس، أن مياهه تعمل على تفتيت الحصى التي تكون في المثانة، ويزيل الصيبان من الرأس والقمل من الجسد لمن اغتسل به وداوم على شربه، بالإضافة كذلك، يوجد به السراطين المستعملة في الأدوية. انظر: الجزنائي، المصدر السابق، ص 35.

[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 79.

[5]- الوزان، وصف افريقيا، ج1، ص ص 242- 243.

[6]- الشيزري، المصدر السابق، ص ص 263-265.

علم بعدد عظام الإنسان، وصورة كل عظم منها شكله وقدره[1]. وكانت الأدوات التي يجب أن يتوفر عليها الطبيب حسب ما تذكره المصنفات التي وضعت في الحسبة، كلبات الأضراس ومكاوي الطحال، وكلبات العلق، وزراقات القولنج، وزراقات الذكر، وملزم البواسير، ومخرط المناخير ومنجل النواحير، واشترطت مؤسسة الحسبة في الطبيب أن يكون على علم ودراية بهذه الحرفة، ويشمل ذلك معرفة شاملة ببدن الإنسان، وأسباب الأمراض المختلفة وأعراضها، والأدوية المناسبة لكل مرض حتى لا يلحق أي ضرر بالإنسان المريض أو يسبب له عاهة مستديمة[2]، وهو ما يعني أن حرفة الطب وممارستها بفاس كانت تخضع لشروط صارمة.

ومن التعليمات والتوجيهات التي سطرتها المصنفات الفقهية في من يحترف صنع الأشربة ليتداوى بها الناس تغطية الأوعية بإحكام، بالإضافة إلى تفقدها بيت الحين والأخر خاصة أيام الحر لأنه قد يتسرب إليها حيوان أو حشرة مما يشكل خطرا على صحة المريض[3].

- صناعة العطور:

تندرج هذه الحرفة في نطاق الحرف والصنائع الكمالية المركبة التي كانت معروفة في مدينة فاس منذ فترة زمنية قديمة، وهي صناعة دعت إليها مظاهر الترف والتأنق التي عرفها المجتمع الفاسي في فترة ازدهار حضارة المرينيين، وهذا النوع من الأنشطة كان مطلوبا بكثرة من نساء الطبقة الخاصة، واستخدمت العطور على نطاق واسع في الحفلات التي كان يقيمها الخاصة وفي المناسبات ذات الطابع الاحتفالي.

في غياب الإشارات المصدرية - التي تفيد بكيفية صناعة العطور في مدينة فاس خلال الفترة المدروسة؛ فإنه من المرجح أن الحرفيين المختصين في هذه الصناعة كانوا يستعينون بأنواع عدة من الأعشاب، ليتم فيما بعد خلطها لتعطي في الأخير نوعا من العطور. ومن المحتمل أن هؤلاء العطارين كانوا على دراية كاملة بالأعشاب وكيفية تحضيرها، لذا كانت دكاكين العطارين مجاورة للدكاكين التي تبيع المواد المتعلقة بالطب[4]. وكان سوق العطارين يوجد إلى جانب قيصرية فاس وسوق التجار على شكل زقاق ضيق يشتمل على نحو مائة وخمسين حانوتا، وكان هذا الزقاق مغلقا من طرفيه ببابين جميلين لا تقل متانتها عن ضخامتها، وتذكر المادة الخبرية أن العطارون كانوا يتكفلون بدفع نفقات

---

[1]- الشيزري، المصدر السابق، ص ص 264-265.

[2]- المصدر نفسه، ص 263.

[3]- ابن الحاج العبدري، المدخل، ج4، ص ص 145- 146.

[4]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 242- 243.

حراس يتجولون ليلا بالفوانيس والكلاب والأسلحة، ويصف الوزان دكاكين هذه الفئة بأنها كثيرة الزخرف ذات سقوف جميلة وخزائن، ما أظن في العالم كله سوقا للعطارين مثل ما هو عليه الأمر بمدينة فاس[1].

وفي شهر جمادى من سنة 723هـ/1323م، تعرض سوق العطارين بمدينة فاس لحريق مما أدى إلى إتلاف محتوياته وتهديم دكاكينه، فأمر أمير المسلمين أبو سعيد عثمان المريني (710-731هـ/1311-1331م) ببنائه وتجديده، فبُنِيَ وجُدِّدَ من باب المدرسة المذكورة - مدرسة العطارين - إلى رأس عقبة الجزارين، ووُضِع هناك باب عظيم مصفح بالحديد، وأُسكن السوق بالعطارين من الباب المذكور إلى المدرسة لا يشاركهم فيه غيرهم[2].

يظهر أن غش العطارين وتدليسهم كان كثيرا بالنظر إلى اختلاف أنواع الطيب وتجانس العقاقير الطبية من حيث رائحتها، وبعد أن يسرد الشيزري نماذج عن تركيب العطور المغشوشة يحيل القارئ إلى طريقة كشف ذلك، بأن تضع شيئا مما يصنعه العطار في فمك ثم تتفله على قميص أبيض، ثم تنفضه، فإن انتفض ولم يصبغ فلا غش فيه من دم وغيره، وإن صبغ ولم ينتفض فهم مغشوش[3]، ويختتم المصدر المذكور كلامه عن فئة العطارين وبيان غشوشهم في هذه الصناعة بأن هذا العمل المشين كان يتصدره بعض الباعة الغرباء والأعاجم خاصة أولئك الذين يجوبون شوارع المدينة وأزقتها بعيدا عن أعين الرقابة والمحتسب في كثير من الأوقات[4].

- صناعة الشمع:

الشمع مادة رخوة تتكون من خليط أغلبه دهني، والشمع قضبان تتوسطها فتائل، وتتخذ شمع النحل بعد تنقيته أولا من مادة مماثلة توقد ليستضاء بها، والشماع هو صانع الشمع وتاجره[5].

كان صانعو الشموع في مدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية يصنعون الشموع الغليظة والرفيعة لعدد كبير من الزبائن - خاصة أولئك الذين يقيمون في البادية -، وكانت هذه الشموع تصنع من مادة الشمع الأصفر، ولها ذبالة من خيط قنب ثخين. فإذا أريد بالشموع أن توقد في مزار أو قبر ولي صالح زُينت من قِبَلِ الشماعين بشريط

---

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص ص 242-243.

[2]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص 413. لا شك أن جهود السلطة الحاكمة بالمدينة كانت معتبرة وذات جدوى، في إعادة تأهيل المجال الذي انتظم فيه الحرفيون والصناع بفاس، وهو ما سيشكل حافزا للجماعة الحرفية في تنشيط الحركة الإقتصادية بالمدينة.

[3]- الشيزري، المصدر السابق، ص 48، 50. ومن مفاسد العطارين أيضا، خلط العود الرديء بالطيب، وخلط ماء الورد العتيق بالجديد منه، ويبيعونه كله على أنه جديد. انظر: ابن الحاج العبدري، المدخل، ج4، ص 76.

[4]- الشيزري، المصدر السابق، ص 55.

[5]- المعجم الوسيط، ص 494.

مصنوع من الجلد المدهون[1]. ويذكر الوزان في مصدره أن صناعة الشمع بمدينة فاس في عهده كانت مزدهرة عندما ذكر بأن الشماعين كانوا يصنعون من الشمع أجمل أشكال رآها في حياته[2].

في غياب الإشارات المصدرية التي تتحدث عن تقنيات صنع الشمع في مدينة فاس خلال الفترة المدروسة، فإنه من المرجح أن تكون المادة الأولية التي يتم تحضيرها لصنع الشموع تُسْتَخْلَصُ من إفرازات بيوت النحل، إذ تفرز مادة دهنية كانت هي الأساس التي تدخل في صناعة الشمع. وكان الشماعون يقيمون بجوار ضريح المولى إدريس، وحمل اسمهم أحد الفنادق الرئيسية بالمدينة في هذا الحي وهو فندق الشماعين[3]، كان يقع وسط مدينة فاس[4]. ومن بين الأسواق التي ذاعت شهرتها بالمدينة المذكورة خلال الفترة المرينية والوطاسية سوق الشماعين، وكان لهذا السوق نفس الأهمية التي كانت لسوق العطارين، وذلك من حيث قربه من مركز المدينة، وكذلك بالنظر إلى الدور الهام الذي كان يمثله في المجال الاقتصادي داخليا وخارجيا، وهو الأمر الذي جعله يحظى برعاية من السلطة المركزية في المدينة[5].

لا شك أن الصناعة الحرفية بمدينة فاس عرفت نقلة نوعية بالمقارنة بنظيرتها في تلمسان، ولعل من بين العوامل والظروف التي أعطت التفوق للأولى استقرار أعداد كبيرة ومهمة من الأندلسيين بالمغرب الأقصى في فترات تاريخية متتالية. وبالرغم من أن تلمسان هي الأخرى شهدت توافد جالية أندلسية؛ فإن الملاحظ أنها لم تكن بالقدر الذي كان في بفاس. وعند تصفحنا للمادة المصدرية بخصوص تأثير الجالية الأندلسية على الأنشطة الاقتصادية بمدينة فاس؛ وجدنا في كتاب "نفح الطيب" أن أهل الأندلس ممن كانوا يحترفون الفلاحة استعملوا خبرتهم ووظفوا تقنياتهم في هذا المجال عند نزولهم بلاد المغرب الأقصى، بحيث توصلوا إلى استنباط المياه، وبالتالي إحداث الأرحية التي تدور بقوة الماء وأمور أخرى كثيرة، فكان من أثر ذلك أن ازدهرت الفلاحة في المغرب. أما بالنسبة للحضر من سكان الأندلس الذين وفدوا على المنطقة واستوطنوا حواضر المغرب الأقصى مثل مراكش وفاس، فمنهم من اشتغل في المناصب الإدارية والسياسية كالوزارة والكتابة وجباية الضرائب، ولعل خبرتهم وإلمامهم بشؤون الحكم والتدبير هو ما أهلهم لشغل هذه الوظائف المهمة. ويضيف المصدر المذكور أن أهل الصنائع من الأندلسيين – وبالنظر أيضا إلى درايتهم الكبيرة بفنون الصنائع – قد تمكنوا من إحكام سيطرتهم على المجال الحرفي بالمدينة بشكل كامل، وعليه فقد أصبح الصناع المحليون

---

[1]– لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 137.

[2]– الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 234.

[3]– لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص 498.

[4]– المرجع نفسه، ص 282.

[5]– عبد الوهاب الدبيش، المرجع السابق، ص 39.

من سكان مدينة فاس أتباعا لهؤلاء الصناع الوافدين من الأندلس[1]. وما يستنتج من هذه الإفادة المصدرية أن الجالية الأندلسية – وبخاصة الصناع منهم – بقدر ما كان احتكاكهم بالصناع المحليين إيجابيا؛ فقد تسببوا في التقليل من الإعتماد على اليد العاملة الحرفية المحلية.

بعد أن تناولنا بالدراسة المجال الحرفي بمدينة فاس في الفترة المدروسة في جانبه المتعلق بالحرف والصنائع الكمالية المركبة؛ يمكننا القول بأن التحول الذي طرأ على المجتمع الفاسي في مرحلة ازدهار الدولة المرينية شكل المجال الذي انتظم فيه هذا النوع من الحرف، خاصة في ظل انتشار مظاهر التأنق والزينة عند سكان المدينة، وهو الأمر الذي جعل الحرفيين والصناع يوظفون مهاراتهم بشكل يستجيب لمتطلبات الفئة الغنية بالدرجة الأولى.

عرفت مدينة فاس في الفترة المرينية والوطاسية توسعا في النسيج الحضري ومكوناته المعمارية بفضل جهود السلاطين المرينيين – خاصة في مجال العمارة –، وبما أن النصيب الأكبر من هذا النسيج كانت تمثله الدور والمنازل؛ فقد اجتهد البناؤون في تخطيط الدور للأغنياء وبنائها على نحو يختلف عن منازل العامة، بحيث كان تصميم البيت الفاسي للطبقة الغنية يتضمن توفر كل مستلزمات الراحة وكل ما من شأنه أن يبرز مظاهر الزينة والأبهة. وعليه، كان العمل لتحقيق ذلك يحتاج إلى خبرة الحرفيين ومهارتهم في الزخرفة، بحيث استطاعوا – بما توفر لديهم من مواد محلية – أن ينجزوا أعمالا في غاية الروعة والجمال تعكس الحالة المادية لصاحب البيت، مستفيدين أكثر من اليد العاملة الأندلسية.

أما بالنسبة لصناعة النسيج بمدينة فاس وما يرتبط بها من أنشطة حرفية عديدة؛ فقد شهدت هي الأخرى تنوعا في المنسوجات بما يتماشى ومظاهر الزينة في الملبس وقتئذ، واستُخدِم في هذا الخصوص خيوط الذهب والفضة وأسلاكهما والطرز بهما عند فئة الخياطين التي كان زبائنها من الطبقة الغنية. ومما يلاحظ في هذا الصدد أن العمل لم يقتصر على الرجال فقط، بل كانت هناك نسوة من المدينة ممن يقمن في بيوتهن بأعمال الخياطة والطرز، وهو ما يفيد بأن حرفة الخياطة كانت تستقطب أعدادا كبيرة من اليد العاملة، مستفيدة من رواج الملبوسات الفاسية التي كانت معروفة شرقا وغربا وتتميز بالجودة والإتقان.

ومن الحرف والصنائع الكمالية المركبة التي اشتهرت بها مدينة فاس نجد حرفة الدباغة وما يرتبط بها من أنشطة حرفية مثل الخرازة، وهي الحرف التي كانت مادتها الأولية الجلد الذي تم تهيئته ودبغه فيما بعد؛ ليصبح في

[1]- المقري، نفح الطيب، ج3، ص 152.

متناول الدباغ والخراز اللذين صنعا منه أدوات ولوازم مختلفة للطبقة الغنية من سكان المدينة. وفي هذا السياق يمكن القول بأن أعمال الدباغة والخرازة صنعت شهرة واسعة لمدينة فاس في الفترة الوسيطة، بحيث ما زالت المدينة العتيقة بفاس – إلى يومنا الحالي – تحتفظ بدور الدباغة كما كانت عليه في القرن 8هـ/14م.

يمكن القول – كذلك – بأن صناعة التعدين بلغت درجة عالية من الازدهار بالمدينة في ظل الدولة المرينية والوطاسية. وبالنظر إلى أن الحلي والجواهر كانت المجال الذي استقطب الحرفيين والصناع ممن يشتغل في الذهب والفضة والنحاس؛ فقد تمكنت هذه الفئة من توظيف مهارتها وخبرتها في المعادن وطرق تشكيلها وزخرفتها بما يتناسب وحاجات الأسر الغنية، وسيلاحظ – في هذا الخصوص – بأن فئة الفرسان كانت هي الأخرى تعول على نشاط هؤلاء الحرفيين الذين خدموها بأن زينوا لها بعض المستلزمات الحربية بالذهب والفضة، وكانت السيوف المحلاة بالذهب – على سبيل المثال – تعتبر من الهدايا القيمة التي كان يبعث بها سلاطين فاس إلى نظرائهم من الدول الأخرى.

في ميدان الوراقة وما يتعلق بها من أنشطة حرفية مثل التزويق والتسفير والتجليد، فإن هذه الفئة بكل مكوناتها استطاعت أن تنجز أعمالا فنية رائعة لدرجة يمكن فيها أن نقول عن مدينة فاس أنها أحرزت سبقا وتقدما عن باقي حواضر المغرب الإسلامي، بالرغم من بعض الصعوبات التي شهدتها صناعة الورق بالمدينة خلال الفترة المدروسة وهو ما أثر نوعا ما على باقي النشاطات الأخرى المرتبطة بتلك الصناعة.

استفادت صناعة الطب بمدينة فاس من تراث الأندلسيين خاصة، وإذا كانت هذه الصناعة قد عرفت فترة من الازدهار خلال المرحلة المرينية بالخصوص؛ فإن العائلات الغنية كانت هي المستفيد الأول من جهود الأطباء وخدماتهم، وأصبح الطبيب يزور المريض في بيته ليفحصه ويصف له الدواء المناسب.

الفصل الخامس

المجال الحرفي بفاس وأدواره الاقتصادية والاجتماعية

بعدما تناولنا بالدراسة موضوع الحرف والصنائع بمدينة فاس المرينية والوطاسية (7- 10هـ/13- 16م)؛ من زاوية أفقية تستهدف التركيز على تصنيف الحرف والمساحات التي كانت تشغلها داخل النسيج الحضري للمدينة، بالإضافة كذلك إلى الطرق والتقنيات المستعملة في ذلك، سنحاول في هذا الفصل أن نبحث في الموضوع نفسه لكن هذه المرة من زاوية عمودية؛ تستهدف تحديد الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمجال الحرفي بمدينة فاس على المستويين الداخلي والخارجي.

يتضمن البحث في الأدوار الاقتصادية للمجال الحرفي بمدينة فاس معرفة بعض الجوانب التي تخص الأنشطة الحرفية في علاقتها بالدولة المخزنية، وسيكون البحث في الضرائب المفروضة على الحرفيين، والصناع، والمواد الخام التي تحتاجها الورشات الصناعية على جانب من الأهمية، لما من شأنه أن يؤدي حتما إلى استفادة الدولة في المقام الأول وفئة الحرفيين في المقام الثاني، وهو ما من شأنه فسح المجال أمام صادرات الصناعة الحرفية وزيادة قدراتها التنافسية، وستعمل الدولة المخزنية على وضع التدابير التي من شأنها تشجيع العمل الحرفي وزيادة فعالياته.

أما بالنسبة للمجال الحرفي في أدواره الاجتماعية بمدينة فاس خلال الفترة متناول الدراسة، فسنحاول من خلاله أن نبحث في خصوصية التنظيمات الحرفية من حيث طبيعة اليد العاملة، ونظام التدرج في الحرفة الواحدة مع مراعاة التخصص والتوزيع داخل المجال الحضري، وهي على العموم نظم وتقاليد كانت معروفة داخل الوسط الحرفي، وفي الوقت الذي عملت فيه الدولة المخزنية على المشاركة في تأطير العمل الحرفي (الحسبة والفقهاء)، بما يضمن مصالحها ويستجيب لانشغالات الحرفيين المختلفة، كانت عناصر المجتمع الأخرى هي المستفيدة من خدمات الحرفيين في السكن، والملبس، والطعام ....الخ.

المجال الحرفي وأدواره الاقتصادية بمدينة فاس (7- 10هـ/ 13- 16م):

كان على السلطة المركزية بمدينة فاس أن تتخذ مجموعة من التدابير التي تخص المجال الحرفي في شقه الاقتصادي؛ من خلال وضع عملة رسمية للتداول لتكون الأساس للتعاملات المالية والتجارية، بالإضافة إلى فرض ضرائب على الحرفيين والصناع حتى تضمن لها موردا ماليا يمكّنها من إنجاز وتمويل المشاريع السلطانية، بالإضافة إلى البحث عن أسواق خارجية تستفيد منها في تصدير مواد الصناعة الحرفية، وجلب المواد الأولية التي تحتاجها الورشات الحرفية بالمدينة، كما استفادت الجماعة الحرفية بفاس من المجال الذي يربطها بالبادية والمدن الأخرى، والتي شكلت سوقا واسعة للحرفيين والصناع بالمدينة المذكورة.

- الدور المالي للحرف والصنائع:

بالنظر إلى أهمية النقود في إجراء المعاملات المالية اللازمة، كانت دار الضرب بمدينة فاس (7- 10هـ/13-16م) تحظى بعناية سلاطين الدولة المرينية والوطاسية؛ الذين أخذوا على عاتقهم منذ البداية ضمان السير الحسن لدار الضرب بالمدينة؛ بتوفير كل ما يلزم من أدوات ومواد تحتاجها الدار المذكورة، وفي نفس الوقت التصدي لأي محاولة تهدف إلى تزييف العملة.

أعطت هذه الأنشطة وغيرها حركية معتبرة للمجال الحرفي بفاس، وسيتضح ذلك من خلال ما يلي:

أ- نظام الصرف:

شكّلت دار الضرب بمدينة فاس مؤسسة هامة بالنسبة للسلطة المركزية وبالنسبة كذلك لعموم الحرفيين، وقد استقبلت هذه الدار كميات كبيرة من ذهب السودان نظرا للتوسع في مجال التجارة الصحراوية الذي بدأ مع المرابطين، ثم الموحدين، ومن بعدهم المرينيين، وعليه فقد كان ذهب السودان المموّن الرئيسي لدار الضرب بمدينة فاس إلى غاية القرن السابع الهجري (13م)، لكن بعد ذلك بدأت عمليات الذهب في التناقص نتيجة تحوّل المسالك التجارية باتجاه المغرب الأوسط وإفريقية خلال القرنين 8هـ/14م و9هـ/15م[1]، وبما أنّ دار السكة كانت تحت إشراف السلطة المركزية، فقد استفادت هذه الأخيرة من العائدات المالية التي وفرتها دار الضرب بفاس، خاصة في فترات الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي كانت تشهده المدينة.

من المسلّم به أنّ ضرب النقود في أي دولة كان من اختصاص السلطة المركزية وحدها[2]، إلا أنّ هذا لم يمنع بعض الأطراف التي كانت تمتلك ورشات (أغلبها سرية) تهتم بتحويل المعادن من ضرب نقود لمن يطلبها من الزبائن والصرافين، وقد دفعهم إلى هذا النشاط العائد المالي المتأتي من تحويل الذهب والفضة إلى نقود، ويبدو أنّ الفئة التي

---

[1]- عمر أفا، المرجع السابق، ص4143. وفي هذا الصدد يقول أحد الدارسين: أن دور الضرب أصبحت تؤدي مهمات جليلة لا تقل شأنا عما تؤديه مصارف الإصدار ومؤسسات النقد ليوم، فهي كانت تتولى ضرب الكميات اللازمة من النقود الجارية في التعامل واللازمة لتنشيط الحركة التجارية، وهي التي تزيد في إنتاجها. أو تقلل منه بسبب حاجة السوق المحلية ومقدار ما هو متوفر من المعدن المضروبة منه النقود، كما تولت دور ضرب النقود استبدال النقود القديمة التي بطل استعمالها، وهنا لا بد من الإشارة إلى العائد المالي الذي كانت تحصل عليه الدولة من دار الضرب، وهي نسبة من قيمة المعادن التي ترد إلى هذه الدار. أنظر: علي منصور نصر، النظام النقدي في الدولة الإسلامية وأثره في تطور السوق، مجلة المؤرخ المصري، العدد 20/ يوليو 1998، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة – مصر 1998، ص ص 146 – 147. يمكن القول بأن دار الضرب بالمدينة الإسلامية تعددت وظائفها وأنشطتها بالنسبة للدولة المخزنية والأفراد من سكان المدينة، وأسهمت بالتالي في تنشيط الحركة الإقتصادية داخليا وخارجيا.

[2]- ابن خلدون، المقدمة، ج2 ، ص 41.

اختصت بهذا النشاط كانت تتمثل في اليهود الصرافين، مما دفع بالسلطة المركزية بفاس إلى تشديد الرقابة على هؤلاء ومنعهم من الاشتغال في كثير من الحرف لما ظهر منهم من غش وتدليس[1].

تكشف النشاطات الحرفية المرتبطة بسك العملة أنها كانت ذات عائد مالي كبير، وقد كانت السلطة المركزية هي المستفيد الأول من ذلك، أما المستفيد في المقام الثاني فيتمثل في فئة الحرفيين الصرافين، الذين كانوا يسكون نقودا من الذهب والفضة ويبادلونها بما يمتلكه هؤلاء الناس من معدني الذهب والفضة[2]، لكن يبدو أنّ الحرفيين اليهود ممن يشتغلون في الصرف قد استمروا في تزييف العملة كلما سنحت لهم الفرصة [3]، مستغلين الفترات العصيبة، وقلة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضعف الرقابة بعد انقضاء العصر الذهبي للدولة المرينية، حيث استفحل نشاط هؤلاء في الفترة التي حكم فيها الوطاسيون المغرب الأقصى.

اكتسبت النقود المرينية سمعة واسعة في بلاد المغرب الإسلامي وفي حوض المتوسط، وكانت العملة المرينية إحدى العملات الرئيسية المتداولة بفرنسا، كما اتُّخِذت النقود المرينية كوسيلة للتبادلات التجارية في إمارة بني عبد الواد؛ وفي تونس الحفصية في النصف الأول من القرن 8هـ/14م والقرن 9هـ/15م[4]، وهو ما يشير إلى سمعة ومكانة النقود المرينية آنذاك بالنسبة للمبادلات التجارية والمالية التي كانت تتم في المغرب الإسلامي، على الأقل إلى غاية النصف الأول من القرن الثامن الهجري (14م)، ولعل هذا ما يبرز الدور الكبير الذي اضطلع به الحرفيون المتخصصون في سك العملة، من خلال توفير النقود اللازمة للتبادل داخليا وخارجيا وضبط عيارها بشكل دقيق، وهو الدور الذي استفادت منه السلطة المركزية في إثراء خزينتها المالية.

ب- الأداء الجبائي:

لقد استند النظام المالي للدولة المرينية والوطاسية على فرض ضرائب مختلفة على الأنشطة الحرفية في مدينة فاس خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م)، في محاولة من السلطة المركزية للاستفادة من المداخيل المالية المتأتية من الحرف والصنائع، وبالنظر كذلك إلى الخدمات التي وفرتها السلطة المركزية لفائدة الحرفيين لممارسة نشاطهم بكل حرية وسهولة، وفي هذا الصدد يذكر أحد الدارسين أنّ المداخيل المالية لمدينة فاس في الفترة المدروسة كانت تُجبى

---

[1]- مجهول، قضية المهاجرين المسمون اليوم بالبلديين، دراسة وتحقيق: محمّد فتحة، الطبعة الأولى، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط – المغرب 2004، ص ص 55- 56.

[2]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص333.

[3]- نشاط مصطفى، المغرب المريني، ص ص 5- 6.

[4]- المرجع نفسه، ص8.

من مؤسسة الأوقاف، بالإضافة إلى ضرائب أخرى كان يدفعها التجار عندما يحاولون إدخال بضاعة ما إلى أسواق المدينة، وكانت هناك أيضا ضرائب أخرى؛ نذكر منها على سبيل المثال الضريبة التي أقرتها السلطة المرينية على رؤوس الماشية التي كان يُؤتى بها إلى المسلخ[1].

من ناحية أخرى، يبدو أنّ النظم المالية عند المرينيين والوطاسيين كانت تقوم على جملة من الضرائب والمغارم؛ التي فُرِضت على عناصر أخرى كانت على علاقة وارتباط بالمجال الحرفي بمدينة فاس.

ويبدو أنه كلما كانت السلطة المركزية قوية ومسيطرة على الوضع الداخلي كان يتم تحصيلها للضرائب بسهولة وفي حدود معقولة؛ بحيث لا يؤثر ذلك سلبا على الأنشطة الحرفية بالمدينة، ذلك أنّ كثرة الجبايات كان كثيرا ما يعيق تطوّر الحياة الاقتصادية وازدهارها على المستويين الداخلي والخارجي، وفي هذا السياق يبدو أنّ المرينيين، وبعد سيطرتهم على بلاد المغرب الأقصى، قد أبقوا على تلك الجبايات الثقيلة التي فُرِضت على التجار منذ أواخر الدولة الموحدية، ولم يكتف المرينيون بذلك بل زادوا عليها ضرائب أخرى، لكن الملاحَظ أنّ ازدياد وطأة هذه المكوس والجبايات سيكون في المرحلة التي عرفت فيها الدولة المرينية أزمات متعددة الجوانب[2]، وهو الأمر الذي تنبّه إليه ابن خلدون عندما عقد مقارنة بين الجباية في بداية الدولة وفي أواخر أيامها، وكنا قد تطرقنا إلى ذلك عند حديثنا عن الأداء الجبائي في الباب الخاص بمدينة تلمسان خلال عهد الزيانيين.

أما بالنسبة للمداخيل المالية للخزينة المرينية والوطاسية (7- 10هـ/13- 16م) فهي تتشكل من الآتي:

1- الزكـاة:

تُعتَبر الزكاة من المصادر الرئيسية والمهمة التي تساهم في العائد المالي للخزينة، ذلك أنها كانت تستمد مشروعيتها ومقاديرها من الشرع الإسلامي، وكانت السلطة المركزية بمدينة فاس هي من تتولى تحصيل الزكاة من السكان، وفي نفس الوقت هي التي كانت تقوم - أيضا - بتوزيعها على مستحقيها[3]، وبما أنّ الزكاة كانت تساهم في إثراء خزينة الدولة، فقد أظهرت السلطة المركزية بفاس حرصا كبيرا في جبايتها، خاصة من الحرفيين والصناع باعتبارهم

---

[1]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 85. وما يبين أن أصحاب الحرف كانوا يدفعون الضرائب للدولة المركزية ما ورد عند الإدريسي، حينما ذكر أن جميع الصنائع بمدينة مراكش فرض عليها ضريبة التقبيل، مثل سوق الدخان، والصابون، والصفر، والمغازل، وتم فرض القبالة على كل شيء يباع. انظر: نزهة المشتاق، ج1، ص 235- 236.

[2]- أحمد عزاوي، مختصر في تاريخ الغرب الإسلامي، ج2، ص 145.

[3]- مُحَمَّد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص280.

أحد أهم مكونات المجتمع الفاسي، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه كلما ازدهرت الحياة الاقتصادية في المدينة كلما ساهم ذلك في تحصيل الزكاة من الحرفيين، خاصة فئة التجار منهم[1]، ولعل هذا ما يعكس مقدار ما كان يدفعه الحرفيون والتجار لخزينة الدولة من أموال.

2- الجزيــة:

كانت ضريبة الجزية معروفة في المغرب الأقصى منذ القرن الثاني الهجري (8م)، حيث أجاز السلطان إدريس بن إدريس (172-177هـ/788- 793م) لليهود الاستقرار بمدينة فاس شريطة أداء الجزية، وقد استمر العمل بهذه الضريبة إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر الميلادي[2]، وكانت تشكّل هذه الأخيرة مصدرا مهما من مصادر الدخل للخزينة في الفترة المدروسة[3]، وكانت الجزية التي تُستخلَص من اليهود تُصْرَفُ على طلبة جامع القرويين وفي مجالات أخرى أيضا، منها المشاريع السلطانية خاصة المعالم الوقفية[4].

أولت السلطة المركزية بمدينة فاس اهتماما بالعناصر اليهودية المتواجدة في المدينة، ذلك أنها كانت مصدر دخل لبيت المال، لذا قام سلاطين بني مرين باتخاذ تدابير لحماية اليهود، بالنظر إلى بعض الاضطرابات التي كانت موجهة ضد هذه العناصر من فئات اجتماعية أخرى داخل المدينة، ومن جملة هذه التدابير إسكانهم في فاس الجديد لضمان أمنهم مقابل جزية مضاعفة كانوا يدفعونها لخزينة للدولة[5]، وكان يدير شؤونهم ومصالحهم في فاس الجديد شيخ أو عامل يحتكمون إليه في القضايا التي تخص حياتهم اليومية، حيث كان يأخذ منهم نصيبا من المال - أي الجزية - يسلمه للسلطان المريني، وكان اليهود كذلك يدفعون نصيبا من المال لخزينة الدولة عن تلك الأنشطة الحرفية؛ التي كانوا يمارسونها في المجال الذي احتضن دكاكينهم بفاس الجديد[6].

---

[1]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص340.

[2]- إبراهيم دسوقي أباظة، النظام المالي المغربي بين الماضي والحاضر، مجلة المناهل، العدد الثاني، السنة الثانية/ مارس 1975، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، المملكة المغربية- الرباط 1975، ص114. وفي هذا الصدد يذكر أحدهم أن الجزية كانت موردا هاما للدولة، إذ كانت تساهم في بناء المساجد والمارستانات ومساعدة الفقراء... وكانت الجزية تقدر بأربعة دنانير أو أربعين درهما بالوزن الشرعي عن كل شخص في العام، لكن انشغال الدولة المخزنية في حروبها الخارجية أحيانا استغله اليهود في الامتناع عن دفع الجزية، أو يدفعونها ناقصة. أنظر: عطا علي محمد شحاتة، المرجع السابق، ص ص43- 44. أنظر أيضا: المعيار، ج2، ص 253.

[3]- محمد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص281.

[4]- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص119.

[5]-كاربخال، إفريقيا، ج2، ص156.

[6]- المصدر نفسه، ص156.

3- المكـوس:

فرض سلاطين الدولة المرينية عددا من المكوس المختلفة، وكانت تشمل قائمة المكوس المعروفة وقتئذ الأعشار، والخرص، والبرنس، والإنزال، والكمون، والضيافة، والقاعة، والخطيئة، والقانون، والرتب، والحبل، والمطوي، والقطيع، فضلا عن المغارم التي كانت تُؤدَّى على الحطب، والبيض، والدجاج، والتبن[1]، غير أنه يبدو أنّ العديد من هذه المكوس قد أُلغِيت بأمر من بعض سلاطين الدولة المرينية، حيث يذكر صاحب كتاب "المسند" أنّ السلطان أبا الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) قد رفع من المكوس ما كان معروفا في البوادي والحواضر، وخاصة بمدينة فاس المحروسة، مثل فوائد المكوس الذي كان يُصرَف في مرتبات النصارى، وكذا المكس على الخرص في الجنات، ومكس آخر كان يُعرَف بوظائف استغراق السلع[2]، وفي فترة السلطان أبي عنان المريني (749- 759هـ/1348-1358م) أمر هذا الأخير بإلغاء ضريبة الرتب الموظفة على المسافرين في الطرقات، ورفع التضييق الذي كان عمال الأعشار وولاة البلاد يطبقونه على الرعايا[3].

وتذكر المصادر التاريخية في هذا الصدد أنّ السلطان أبا عنان المريني (749- 759هـ/1348-1358م)كان يُجِلُّ أحد الشرفاء، وهو أبو العباس الشريف صاحب سبتة، وكان يعترف له بالفضل ويعطيه العطاء الجزل، كما كان يستدعيه كل سنة إلى حضرته بمدينة بفاس، وكان إذا أتى هذا الشريف إلى الحاضرة المرينية يدخل معه المدينة عدد كبير من التجار الذين كانوا يرصدون سفره إلى السلطان، ذلك أنّ هذا الأخير كان قد أوصى بأن يرفع عن موكب هذا الشريف جميع اللوازم المخزنية[4].

---

[1]- مُحَّد القبلي، المرجع السابق، ص245. بالنسبة للمكوس فهي، ضرائب إضافية غير مشروعة نشأت عن حاجات وظروف جديدة اضطرت الدولة إلى فرضها، وكان فقهاء المسلمين لا ينظرون إليها بعين الرضا لأنها ضرائب غير مشروعة ولكن الضرورة لها أحكامها بعد أن قلت موارد بيت المال وازدادت النفقات وارتفعت المرتبات، فكان لابد من إيجاد موارد جديدة لسداد هذا العجز عن طريق هذه المكوس التي تميزت بالكثرة التنوع وعدم الثبات، وفي غالب الأحيان كانت المكوس تشكل دخلا وموردا خصبا للدولة وإرهاقا للناس من جهة أخرى، خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن طرق الجباية كثيرا ما كانت تتسم بالعنف وسوء المعاملة. أنظر: أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص 130.

[2]- ابن مرزوق، المسند، ص ص282- 283. وعلى صلة بما جاء في المتن بخصوص المكوس التي كانت تثقل كاهل الناس، فقد ارتأى مثلا السلطان أبو عنان المريني (749- 759هـ/1348- 1358م) في وقت من الأوقات إلى إلغاء بعض منها، بحيث وجدنا أنه أمر برفع المظالم عن الرعية ومن هذه المظالم الرتب التي تؤخذ بالطرقات، حيث أمر بمحوها تماما، ورفع الوظائف الثقيلة التي كانت تؤخذ منهم أيضا. أنظر: ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج2، ص 675. ويذكر ابن خلدون أن السلطان أبا يعقوب يوسف رفع المكوس، وألغى رسم الرتب، وعندما اعتلى العرش المريني أبي سعيد عثمان سنة 710هـ/1311م، تفقد الدواوين ورفع المظالم المختلفة، وحط من المغارم والمكوس، ورفع عن أهل فاس وظيفة الرباع (الربع). انظر: العبر، ج7، ص278، 320. لكن ما تجدر الإشارة إليه، أن هذه الإجراءات والتدابير التي قام بها بعض السلاطين كانت مؤقتة ومحدودة في الزمن.

[3]- مُحَّد فتحة، أبو عنان المريني، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2003، ج18، ص6197.

[4]- المقري، أزهار الرياض، ج1، ص 39.

لكن يبدو أنّ هذا الأمر المتعلق بإلغاء بعض المكوس والمغارم لم يواكب كامل فترة حكم الدولة المرينية والوطاسية، وإنما كان اجتهادا من بعض السلاطين في فترات تميزت باستقرار سياسي واقتصادي نسبي، حيث سنجد أنّ هذه المكوس والمغارم ستتجدد باستمرار وفي أوقات مختلفة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، خاصة في فترة تراجع الدولة وقلة مداخيلها المالية[1].

ومن أنواع الضرائب التي ساهمت في تمويل خزينة الدولة ضريبة كان يدفعها التجار الذين يدخلون مدينة فاس، وهي الضريبة التي كانت تُعرَف باسم اللوازم المخزنية، كما كانت هناك أيضا ضرائب تُعرَف بالقبالات، والتي كانت تُؤدَّى من قبل الحرفيين وبائعي السلع الرئيسية، وقد فرضت السلطة المركزية كذلك ضريبة على كل ثوب من القماش المستورد من أوربا يباع في قيسارية المدينة[2]، وهو الأمر الذي يبيّن مقدار وقيمة الضرائب المختلفة التي كانت تستفيد منها خزينة الدولة، وهي ضرائب كانت ترتبط أساسا بالوضعية الاقتصادية للمدينة، خاصة المجال الحرفي الذي كان يضم عددا كبيرا من الأيدي العاملة والورشات الصناعية.

تكشف العائدات المالية، التي استخلصتها السلطة المركزية بفاس من مختلف النشاطات الاقتصادية في المدينة، عن بنية النظام المالي في المدينة المذكورة خلال الفترة متناول الدراسة، حيث يتبين أنّ هذه السلطة وأجهزتها الرقابية كانت صارمة في تحصيل الضرائب؛ بالقدر الذي يضمن مصالح الدولة المخزنية ويحافظ على مكانتها وهيبتها، لكن ذلك لم يكن في جميع الفترات التي مرت بها فاس تحت حكم المرينيين ومن بعدهم الوطاسيين، حيث كثيرا ما كانت تلجأ السلطة الحاكمة إلى استحداث ضرائب جديدة والزيادة في أخرى تحت تأثير قلة الاستقرار السياسي، ونقص المداخيل المالية، والرغبة في إنجاز مشاريع أو تمويل حملات عسكرية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية كانت الطوائف الحرفية في المدينة هي المستهدفة في المقام الأول بهذه الضرائب، خاصة عندما يكون هناك تعسّف في جبايتها مما سيلحق ضررا بالنشاط الحرفي[3].

---

[1]- محمّد المنوني، ورقات عن حضارة المرينيين، الطبعة الثالثة، كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب2000، ص122. وفي هذا الإطار يعتقد أحد الدارسين أن لجوء السلطة السياسية في مغرب العصر الوسيط – على الأقل منذ عهد المرابطين – إلى فرض المكوس له ما يبرره، بحيث لم تعد الضريبة الشرعية تكفي لتغطية مصاريف ونفقات الدولة المخزنية وهذا بعد التوسع في المجال الجغرافي، والحاجة الملحة لجيش نظامي قوي. أنظر: محمّد زنيبر، بيت المال، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 1992، ج6، ص ص 1918 – 1919.

[2]- محمّد عيسى الحريري، المرجع السابق، ص282.

[3]- هنا لا بد من الإشارة إلى أن الدولة المخزنية في فاس، كانت لا تتوان في تحصيل الضرائب التي كانت ضرورية بالنظر إلى عمليات البناء خاصة تلك المرتبطة بالدولة ومؤسساتها وتجهيز الجيوش وتمويلها، إلا أن ذلك لا يعني – بتاتا – أن الدولة المخزنية لم تكن تلتفت إلى الرعية ومعاناة المساكين منهم ومن على شاكلتهم، بحيث تذكر المصادر مثلا أن السلطان أبا عنان المريني (749- 759هـ/1349- 1359م) قد أجرى الصدقات على المساكين بكل بلد=

- الـدور التجـاري للمجـال الحرفي بمدينـة فـاس:

أ- جلـب المـواد الأوليــة:

كانت الأنشطة الحرفية بمدينة فاس، خلال الفترة المدروسة، بحاجة إلى المواد الأولية التي تُعتبر المقوم الأساسي لاستمرار نشاط الحرفيين والصناع بالمدينة، وكانت تتوفّر بادية فاس على كثير من هذه المواد، كما تكفَّل التجار من داخل المدينة وخارجها بنقل المواد الأولية المختلفة إلى طائفة الحرفيين والصناع في فاس، وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ بعض المواد الأولية التي تدخل في كثير من الصناعات كانت تُجْلَب من مناطق مختلفة من بلاد المغرب، ومن السودان الغربي[1]، وأوروبا، ومن هذه المواد نذكر:

1- الـمـواد الـفلاحيــة والـحيـوانيــة: وهي كالآتي:

* الـصــوف:

مادة أولية وضرورية لمن يحترف صناعة النسيج، وقد كانت هذه المادة متوفرة بكثرة لأن السهول القريبة من المدينة كانت تجوبها قطعان من الماشية[2]، ونتيجة كذلك لانتشار تربية الأغنام على نطاق واسع في بلاد المغرب الإسلامي خلال الفترة الوسيطة[3]، ومن المعلوم أنّ أصواف الأغنام كانت تُجزّ في أوقات معينة من طرف سكان البادية، ثم بعد ذلك تُنقل إلى أسواق فاس ليتم بيعها للورشات الحرفية بالمدينة التي تعمل في ميدان النسيج، ويعد الصوف المادة التي نسجت منها الجماعة الحرفية كثيرا من المنسوجات[4].

=من بلاده على الدوام، و تكفل حتى بالمسجونين بأن وفر لهم الطعام، وكسوة المساكين والضعفاء والعجائز والملازمين للمساجد بجميع بلاده، وتقييد أضحية العيد للمحتاجين، وبلغ به الأمر أن تصدق بما يجتمع في مجابي أبواب بلاده يوم سبعة وعشرين من رمضان في جميع البلاد، بالإضافة كذلك اعذراه اليتامى من الصبيان وكسوتهم، وهذا الأمر تطلب بلا شك أموالا كبيرة، مما يعني أن عمل البر والإحسان كذلك كان من صميم عمل السلاطين واهتماماتهم. أنظر: ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ج2، ص ص 674- 675.

[1]- يذكر - على سبيل المثال - ابن سعيد المغربي في مصدره، أن الزيت والسكر التي اشتهرت به مدينة مراكش في العصر الوسيط، كان يحمله التجار إلى مدينة فاس، ومن بلاد سوس في جنوب المغرب الأقصى، كان يتم جلب السكر والنيل والشب والنحاس المصبوغ والتبر والعاج والأبنوس والجلود إلى أسواق افريقية والمغرب والأندلس وبلاد الإفرنج. انظر: كتاب الجغرافية، ص 114، 117، 118. ويذكر الوزان في مصدره، بأن مدينة أنفا كانت تجبى منها كميات عظيمة من الثمار لاسيما البطيخ والخيار، وقد أعتاد التجار على حمل هذه المواد لأسواق فاس. أما الأعراب المجاورين للغابة القريبة من مدينة المعمورة، فقد اعتادوا أن يحملوا البلوط إلى فاس أيضا. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 197، 210. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن المجال القريب من فاس كان يعمل على تزويد المدينة بكل المواد الأساسية التي تحتاجها اليد العاملة فيها.

[2]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص134.

[3]- عبد العزيز العلوي، المرجع السابق، ص ص 49- 50.

[4]- يذكر الوزان، أن الصوف مثلا، كان يصنع منه البرانس والأكسية الفاخرة. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 183.

*** الكتـان:**

يشير أحد الدارسين إلى أنّ زراعة الكتان كانت معروفة في مناطق عديدة من بلاد المغرب الأقصى مثل: سلا، ومكناسة، ومدينة فاس، وفي جهات عديدة من المغرب[1]، ويظهر أن هذه المادة كانت مطلوبة بكثرة من الحرفيين الذين يشتغلون في مجال النسيج أيضا.

*** الحيوانـات:**

كان يأتي سكان البادية القريبة من فاس إلى أسواق المدينة ومعهم الأبقار، والأغنام، والماعز، وكذلك الطيور، وكان الإقبال على هذه الحيوانات كبيرا من قِبَل الحرفيين بالنظر إلى الاستخدامات المختلفة لها، بحيث كان البعض من هؤلاء يريدون لحومها خاصة الجزارين، والبعض الآخر كان يريد الحصول على الجلود لاستعمالها في الدباغة، وعليه فقد كانت هذه الحيوانات ضرورية لعدد من الورشات الحرفية بالمدينة.

*** الخشـب:**

تُعتبر مادة الخشب أساسية بالنسبة للحرفيين الذين يشتغلون في عمل النجارة، حيث استُعملت في أغراض مختلفة تخص بالأساس التجهيزات التي كانت توضع في المساجد، والمدارس، والدُّور، وغيرها من المنشآت المعمارية، حيث كانت تُجلَب إلى أسواق المدينة كميات كبيرة من خشب الأرز؛ الذي كان مصدره منطقة بني يازغة التي تبعد عن مدينة فاس بنحو الثلاثين ميلا[2]، وفي هذا المجال تفيد المادة الخبرية على أن معظم سكان مدينة البهاليل القريبة من فاس كانوا من الحطابين ويتولى عدد من هؤلاء نقل الخشب إلى فاس[3].

كانت المواد الفلاحية والحيوانية التي تُجْلَب إلى مدينة فاس كثيرة بالنظر إلى كثرة الأنشطة الحرفية في المدينة وتعدّدها، وهو الأمر الذي زاد من إقبال الحرفيين عليها لصنع منتوجات مختلفة، لكن هناك من الباحثين من أشار إلى نقطة مهمة تصب في محتوى الموضوع بقوله أنّ البادية المغربية، خلال القرنين 8- 9هـ/14- 15م، قد تعرضت لأزمة تمثلت مظاهرها في التخريب الذي تعرضت له المساحات الزراعية بسبب تحرك القبائل العربية في مجال زراعي مهم، نتج عنه تخريب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، كما تضررت الأنشطة الفلاحية بالظروف الطبيعية

[1]- عبد العزيز العلوي، المرجع السابق، ص50. يذكر الوزان أن الأراضي المحيطة بمكناس خصيبة جدا، بالإضافة إلى أنها كانت تجبى منها كميات معتبرة من مادة الكتان والتي ينقلها التجار إلى أسواق فاس. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 214.

[2]- الجزنائي، المصدر السابق، ص35.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 363.

المتقلبة، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتلخص في انتشار الفتن، والقلاقل السياسية، وارتفاع مقدار الجباية التي أُجبِر الفلاحون على سدادها للسلطة المركزية[1].

2- المواد الأولية:

بالإضافة إلى المواد الأولية الفلاحية والحيوانية، كانت هناك أيضا مواد أولية أخرى لا يستغني عنها الحرفيون والصناع، حيث كانت تُعتبر ضرورية لاستمرار النشاط الحرفي، ومن بين هذه المواد نذكر:

*** مواد البناء:**

كانت مواد البناء متوفرة في الجهات القريبة من مدينة فاس، وكان بعض الأفراد ممن احترفوا نقل هذه المواد إلى المدينة كمادة خام أو مصنعة، أي ليتم تشكيلها كي تصبح جاهزة للاستعمال، يعملون على جلب هذه المواد أو توريدها للسوق المحلية، حيث كان من بينهم صانعو الآجر، وصانعو الفخار، والقرميد، وكذلك الزليج، ومنهم كذلك الكلاسون الذين كانوا قد شيدوا أفرانهم شمالي المدينة على مقربة من المواد الخام اللازمة لصنع الكلس[2]، وكانت هذه المواد هي التي يشتغل عليها البناؤون في المدينة عند اتخاذ الدُّور، والمنازل، ومنشآت أخرى، وبالرغم من تواجد مادة الرخام بسفوح الأطلس الأوسط في مكان لا يبعد عن مدينة فاس كثيرا، إلا أنّ أصحاب الثراء الواسع كانوا يفضلون الرخام المستورد من أوروبا[3].

*** الذهب:**

يُعتبر معدن الذهب مادة أولية تدخل بالأساس في صناعة الحلي والمجوهرات، وكلما ازدادت مظاهر التأنق والبذخ عند سكان المدينة كلما كان الطلب كثيرا على منتوجات هذا المعدن الأصيل، وكان الذهب من بين المواد التي يجلبها التجار معهم من بلاد السودان الغربي[4]؛ ويبيعونه في أسواق المدينة للحرفيين المختصين في الصنائع التي يعدّ الذهب مادة أولية فيها مثل صناعة الحلي والمجوهرات، كما أن الدولة المخزنية بفاس خاصة في العهد المريني، عملت على توطيد علاقاتها ببلاد السودان للحصول على ما يكفي من الذهب لسك العملة.

---

[1]- حميد تيتاو، المشهد الزراعي بالمغرب الأقصى أواخر العصر الوسيط، متغيرات ظرفية وتبدلات بنيوية، أشغال الندوة الوطنية بعنوان: "الفلاحة في تاريخ المغرب"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس- المغرب2015، ص ص 97- 98.

[2]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص131.

[3]- المرجع نفسه، ص132.

[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 148.

*** الفضــة:**

كانت تُسْتَعْمَل لصنع الحلي، والنقود، وبعض الأدوات الدقيقة منذ أقدم العصور، وقد عرف المغرب، في مختلف فتراته التاريخية، حرفيين من اليهود كانوا يتنقلون بين أحياء المدن والبوادي بأدواتهم ويصنعون الحلي حسب طلب الزبون، ويلاحَظ في هذا الصدد أنّ مناجم الفضة بالمغرب الأقصى كانت تتواجد في تامدولت بسوس بالقرب من مدينة مراكش، وكذلك بمدينة تافيلالت[1].

*** النحاس:**

تتضمن المادة الخبرية بعض الإشارات الخفيفة لمناجم النحاس في مجال المغرب الأقصى خلال العصر الوسيط، وتشير المادة المصدرية إلى تواجد معدنين للنحاس ومعدن آخر للتوتيا بجهة سوس، وقد استعمل الحرفيون هذه المادة الأخيرة في صباغة النحاس الأحمر ليصبح لونه أصفرا[2]،كما كان التجار يجلبونها إلى أسواق مدينة فاس ليتم نقلها على شكل سبائك إلى بلاد السودان الغربي[3].

*** مــواد أوليــة أخرى:**

لا يمكن حصر المواد الأولية التي كانت ضرورية للحرفيين والصناع بمدينة فاس نظرا لكثرتها، فمنها ما هو محلي ومنها ما كان يُستورد من مناطق بعيدة، ومن بين هذه المواد نجد مادة أولية كانت تعرف بالتقوت، والتي كانت تُنقَل إلى فاس من مكان بعيد جدا في فصل الشتاء؛ بالنظر إلى أنّ هذه المادة كانت مطلوبة من فئة الدباغين، وهي الفئة التي تعتمد في نشاطها على زبل الحمام، الذي كان يوضع في صهاريج خاصة بتحضير الجلود وتهيئتها فيما بعد للاشتغال عليها[4].

إنّ المواد الأولية التي كانت تحتاجها الحرف والصنائع بمدينة فاس كثيرة ومتنوعة بالنظر إلى كثرة وتنوع الحرف والصنائع ضمن المجال الحضري لمدينة فاس في الفترة المدروسة، بحيث استطاع التجار والعديد من الأفراد جلب هذه المواد إلى أسواق المدينة؛ ليتم تحويلها إلى منتوجات وسلع صالحة للاستعمال على أيدي الحرفيين والصناع، وهو ما سينعكس إيجابا في تنشيط الحركة الاقتصادية بالمدينة، ومن شأن ذلك أن يساهم في ربط علاقات تجارية مع مناطق

[1]- أحمد هوزلي، الفضة، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2004، ج19، ص ص 6470- 6471.

[2]- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 449.

[3]- مجهول، الاستبصار، ص212.

[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص148- 149.

أخرى في إطار المبادلات التجارية، بالإضافة إلى تدعيم العلاقات القائمة بين المدينة وباديتها، بالنظر إلى أن هذه الأخيرة تعد مصدرا لبعض المواد المذكورة، وبالنسبة للمدينة وورشاتها الحرفية هي التي تتولى تصنيعها.

ب- تسويق المنتوج الحرفي:

كانت المواد الأولية التي جُلِبَت إلى مدينة فاس أحد أهم المقوّمات التي أدت إلى استمرار وتيرة الإنتاج والعمل في الورشات الصناعية داخل المدينة، وعليه فقد كانت النتيجة أن استطاع الحرفيون والصناع تلبية حاجات كثيرة ومتنوعة لفئات اجتماعية واسعة من السكان داخل المدينة وخارجها، كما كانت تحظى المصنوعات الفاسية بشهرة واسعة في الغرب الإسلامي الوسيط، خاصة في بعض الصناعات المعروفة كالنسيج، والصناعات الخشبية، والمصنوعات الجلدية، خصوصا في فترات الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وعليه، وبالنظر إلى هذه المعطيات المذكورة، كان لابد على السلطة المركزية في مدينة فاس أن تبذل كل ما في وسعها للحفاظ على هذه المكانة، التي اكتسبتها المدينة بفضل نشاط حرفييها، من خلال اتخاذ جملة من التدابير لمصلحة الصناع والزبائن، وهي التدابير التي كانت على مستويين داخلي وخارجي[1]، فعلى المستوى الداخلي، كانت الإجراءات تتعلق بمراقبة نشاط الحرفيين من خلال مؤسسة الحسبة؛ وتوفير بعض الشروط الموضوعية لاستمرار الصناع في نشاطهم المعتاد، أما على المستوى الخارجي، فقد كان الأمر يتطلب توقيع معاهدات تجارية مع أطراف عديدة مثل بلاد السودان ودول أوربا؛ الغرض منها تنشيط الحياة التجارية والاستفادة من العائد المالي جراء ذلك.

1- التسويق داخل المدينة:

احتضنت التكوينات المعمارية بمدينة فاس، من أزقة، ودروب، وساحات، منتوجات الحرفيين المختلفة، بحيث كانت الأسواق في المدينة تمثل أهم الأماكن التي عُرِضت فيها هذه المنتوجات، بالنظر إلى طبيعة المنتوج الحرفي من جهة واستقطابها لفئات اجتماعية كثيرة من جهة ثانية، فقد أشارت المادة الخبرية في هذا الخصوص إلى أنّ أسواق مدينة فاس كانت مرتبة ومنسقة منذ تأسيسها على يد الأدارسة[2].

[1]- خصص ابن مرزوق التلمساني فصلا في كتابه المسند بعنوان "في تمهيده طرق المسافرين" إذ يحدثنا المصدر المذكور، بأن السلطان أبا الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) عمل على تعمير طرق المسافرين بالرتب - أي الخيام - خاصة الطريق الذي يمثل محور التجارة بين المغربين الأقصى والأوسط، والذي يضم المدن التالية: فاس، مراكش، تلمسان، سبتة، حيث طلب من الأفراد والقبائل التي تسكن الرتب أن تتولى مهمة تأمين حاجيات التجار والمسافرين فيما يخص المبيت، والمأكل والمشرب، وحراسة القوافل التجارية. انظر: المسند، ص 429.

[2]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص33.

تميزت مدينة فاس، كغيرها من المدن الإسلامية في الفترة الوسيطة، بمركزية شديدة وبفصل حاد بين المركز الذي كان مسرحا للأنشطة الاقتصادية المهمة، والذي يمكن وصفه بالمجال العام بحكم وجود المسجد الجامع، وأجهزة السلطة، والإدارة، وبين المنطقة السكنية شبه الخالية من الأنشطة الاقتصادية، وعليه فقد كان مركز المدينة ميدانا رئيسيا للحياة الاقتصادية والأنشطة الحرفية الأكثر أهمية[1].

كانت تتوفّر مدينة فاس على أسواق مختصة في بيع سلع معينة، مثل سوق القطانين، والسقاطين، والغمادين، وسوق البيطريين، والصياغين، والقرافين، وغيرها من الأسواق التي تبيع منتوجات الحرفيين[2]، وكانت تتواجد هذه الأسواق بالمدينة العتيقة – أي فاس القديم – بالقرب من المركز الاقتصادي والحيوي لفاس، غير أنّ هذه الأسواق لم تكن توفّر كل ما يحتاجه السكان من السلع والبضائع الأخرى[3].

بالموازاة مع الأسواق التي كانت تتمركز بقلب المدينة، كانت هناك أيضا أسواق أخرى تنتشر في بعض الأحياء والأزقة الفاسية، كان من أبرزها سوق باب السلسلة، في حين كانت الأزقة الصغيرة تتوفر هي الأخرى على أماكن للبيع تُعرف باسم السويقة، وعليه فمن المرجح أنّ هذه الأخيرة كانت تعمل على توفير بعض المتطلبات اليومية للسكان؛ وأنها لم تكن تملك تلك الأهمية التي كانت تتمتع بها الأسواق الكبرى[4].

من جهة أخرى، كان أهل البادية القريبين من فاس يأتون إلى أسواق المدينة وهم يحملون معهم أغراض متنوعة لبيعها، مثل: الأبقار، والأغنام، والماعز، والبغال، والطيور، والصوف، والقطن...الخ، بالإضافة إلى ما ينتجونه من مصنوعات حرفية بسيطة كأواني الفخار أو المنسوجات، وفي المقابل يتمكنون من اقتناء حاجات من صناع المدينة، مثل الأحذية وبعض المنسوجات والآلات الزراعية، وكان يحصل هذا التبادل خارج أسوار المدينة في مكان اعتاد الطرفان على الالتقاء فيه لقضاء حوائجهم، حيث كان أهل البادية يلتقون هناك بالحداد الذي يصلح لهم عدتهم والبيطري الذي يحذو حيواناتهم على سبيل المثال[5].

---

[1]– أندريه ريمون، اقتصاد المدينة التقليدية، ضمن كتاب: "المدينة في العالم الإسلامي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان 2014، ج2، ص994.

[2]– عبد الوهاب الدبيش، المرجع السابق، ص40.

[3]– المرجع نفسه، ص41.

[4]– المرجع نفسه، ص42.

[5]– لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 55 . وكان هذا النوع من الأسواق (الأسواق المؤقتة) يشمل أياما معلومة من الأسبوع أو الشهر، والسبب في ظهورها هو حاجة سكان البادية لبعض المنتوجات التي يصنعها حرفيو المدينة، وفي المقابل تصريف أهل البادية بضائعهم لمن يطلبها من أهل الحضر، وكانت هذه الأسواق تقام في الغالب بالقرب من أسوار المدن. أنظر: كريم عاتي الخزاعي، أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري حتى نهاية القرن التاسع=

وكما هو الحال بمدينة تلمسان الزيانية، كانت تتواجد بمدينة فاس قيسارية تتربع على مساحة معتبرة داخل النسيج الحضري للمدينة، وكان يحدّ هذه القيسارية شمالا سوق العطارين، وشرقا زقاق العدول، وجنوبا سوق الشماعين، وغربا ضريح مولاي إدريس وبيمارستان سيدي فرج[1]، وكان سوق القيسارية في ترتيبه الداخلي يشبه إلى حد ما مدينة صغيرة، بالنظر إلى أنها – أي القيسارية – كانت مسوّرة الجدران وينفتح فيها اثنا عشرة بابا؛ تعترض مدخل كل باب منها سلسلة تمنع الخيل وسائر الدواب من الدخول إليها، وينقسم هذا السوق إلى خمس عشرة حيا[2]، حيث تباع فيه السلع، والمواد الكمالية، والأنسجة، والحرير والبهارات، والعطور، والأحزمة، والسروج، وخيوط التطريز، والأغطية الأوروبية[3]، وبالقرب من قيسارية فاس، كانت هناك أيضا أسواق أخرى تبيع الشمع والعطور، وهي أسواق ذات ترتيب ونسق جميل[4].

كانت سوق القيسارية بمدينة فاس والأسواق القريبة منها كثيرة الحركة والنشاط بالنظر إلى المنتوجات الحرفية التي كانت تباع فيها، لذا كانت مقصد العديد من الأفراد الذين يبحثون عن مواد كمالية ومنتوجات ذات قيمة وأبهة، وكانت تباع العديد من هذه المنتوجات وغيرها في الأسواق الأخرى عن طريق المزاد، وقد كان يحدث ذلك بشكل يومي وفي مكان معين[5].

يمكن القول أنّ الأسواق بمدينة فاس، خلال الفترة المدروسة، قد انتظمت في أماكن عدة بالمدينة، وعُرِفت هذه الأسواق بأسماء مختلفة، منها ما كان مهما ويحظى بإقبال واسع ويُعتبر الوجهة المفضلة للفئة الغنية، مثل سوق القيسارية الذي كان يستقطب بدوره عددا كبير من الأفراد، وفي المقابل كانت هناك أيضا بعض الأسواق الأخرى لكنها قليلة الأهمية بالنظر إلى المنتوجات التي توفرها للزبائن، ومن الأسواق وقتئذ ما كان يُعرف باسم السويقة التي يبدو أنها كانت تتواجد خارج أسوار المدينة، وما يمكن استنتاجه من الاسم الذي عُرفت به هذه الأخيرة أنها كانت مكانا لعرض سلع رخيصة وفي متناول فئات اجتماعية واسعة من سكان المدينة وباديتها، كما كان يمثل اسمها كناية

=الهجري، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، ص 49. ومن يتصفح كتاب "وصف افريقيا" سيجد نفسه أمام مادة خبرية غزيرة بخصوص بادية فاس والمدن القريبة من الحاضرة الفاسية فيما يخص المواد والمنتوجات الأولية التي شكلت مجالا للتسويق، وكمثال على ذلك، يذكر الوزان أن التجار الفاسيون يقومون بتجارة رابحة في ناحية هسكورة، فيستبدلون نسيجهم بالجلود المدبوغة والسروج. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 163.

[1]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص540.

[2]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص240.

[3]- حليمة فرحات، فاس في عهد المرينيين، ضمن كتاب: "المدينة في العالم الإسلامي"، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان 2014، ج1، ص352. انظر أيضا: لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 160- 161.

[4]- عبد الوهاب الدبيش، المرجع السابق، ص39.

[5]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص444.

على تواضع أهمية الأحياء التي توجد بها، منها على سبيل المثال سوق مغراوة[1]. وفي السياق ذاته، كانت هناك أيضا فضاءات تجارية أخرى معروفة في مدينة فاس المرينية والوطاسية تُعرف باسم التربيعات، وهي في الأصل مساحات متواضعة تحيط بها الممرات أحيانا، كما أنها معدة لأنشطة محددة، لاسيما ما يتعلق بالمنتوجات النسيجية[2]، ويبدو من خلال الاسم الذي كانت تُعْرَف به – أي التربيعة – أنها ذات شكل هندسي مربع، حوانيته معلقة وسط فناء مكشوف، كما يبدو أنّ تمركزها في مدينة فاس يعود لفترة سابقة على عهد المرينيين[3].

يظهر من خلال طريقة توزيع الأسواق بمدينة فاس وتمايزها عن بعضها البعض أنّ هذه الأخيرة كانت تعج بالحركة والنشاط اليومي، وكان الحرفيون والصناع محور هذا النشاط بفضل منتوجاتهم التي استقطبت أعدادا كبيرة من سكان المدينة ومن خارجها[4]، وبالعودة إلى طائفة الحرفيين في المدينة، يمكن القول أنّ هؤلاء – أي الحرفيون– كانوا ينتمون إلى عناصر مختلفة، حيث نجد من بينهم عناصر يهودية يبدو أنها كانت تحتكر بعض الصنائع إلى حد ما بحكم العادات والتقاليد، خاصة تلك التي كانت مادتها من المعادن، وفي هذا الخصوص، فقد كانت كل من صناعة القناديل، وزخرفة المعادن، وصناعة المماشط لتمشيط الصوف، وصناعة الحلي والمجوهرات بالفعل من اختصاص الحرفيين اليهود المتواجدين بحي الملاح بالمدينة[5]، غير أنّ ذلك لا يعني أنّ الحرفيين اليهود لم يتواجدوا بأماكن أخرى من من مدينة فاس لمزاولة أنشطة حرفية أخرى، فالبعض منهم كان له دكان بالمدينة، حيث يذكر أحد الدارسين أنّ بعض الصناع اليهود قد احترفوا صناعة الألبسة – إلى جانب الأنشطة السابقة – مستعملين في ذلك خيط الحرير، وكانت تحترف بعض النساء اليهوديات الخياطة، حيث كان لهنّ زبائن حتى من المسلمين[6].

إلى جانب الحرفيين اليهود، كان هناك أيضا عدد لا بأس به من الصناع الأندلسيين الذين استقروا بمدينة فاس على فترات تاريخية معينة؛ تعود إلى فترة حكم الأدارسة الذين حكموا المغرب الأقصى خلال القرنين الثاني والثالث للهجرة، وقد أسسوا مدينة فاس كما هو معروف، وكان الكثير من هؤلاء الوافدين الأندلسيين من الصناع والحرفيين، وعليه فقد قاموا بإنشاء ورشات صناعية عديدة بالمدينة واحترفوا صنائع متنوعة، أبرزها صناعة النسيج[7].

[1]– عبد الوهاب الدبيش، المرجع السابق، ص 42.

[2]– حليمة فرحات، المرجع السابق، ص 352.

[3]– عبد الوهاب الدبيش، المرجع السابق، ص43.

[4]– يمكن الإستعانة بكتاب وصف إفريقيا للوزان، أو كتاب إفريقيا لكاربخال، للإطلاع على النشاط الكبير الذي شهدته أسواق فاس.

[5]– لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص139.

[6]– لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص 505، 507.

[7]– المرجع نفسه، ص ص134– 135.

وحتى يستمر نشاط الحرفيين بمدينة فاس على أحسن وجه، وتستمر معه أسواق المدينة في تلبية متطلبات الزبائن المختلفة، كان من واجب السلطة المركزية أن تتدخل في كثير من الأحيان للحفاظ على الحيوية والنشاط اللذين كانت توفرهما أسواق المدينة، فعندما تعرّض سوق العطارين لحريق سنة 722هـ/1323م، أمر السلطان المريني أبو سعيد عثمان بن يعقوب (710-731هـ/1311-1331م) بإعادة بنائه وتجديده، وعليه فقد بُني هذا السوق الذي أصبح مجاله الحرفي يمتد من باب مدرسة العطارين إلى رأس عقبة الجزارين، كما قام هذا السلطان بتشييد باب كبير وضخم مصفح بالحديد لهذا السوق؛ وقام بتسويره وأرجع العطارين إلى دكاكينهم في السوق المذكور[1]، وتكرَّر الأمر كذلك سنة 725هـ/1324م عندما أتى فيضان وادي فاس على كثير من الدُّور، والجنات، والقناطر في المدينة، حيث أدت السيول الجارفة إلى هدم سوق الصباغين، وسوق الرصيف، وسوق الرميلة، فصدرت الأوامر السلطانية بإعادة بناء ما تعرَّض للتخريب والهدم[2].

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أنّ السلطة المركزية بالمدينة قد تدخلت في كثير من الفترات لحماية أسواق المدينة والعمل على صيانتها بعد كل جائحة؛ حتى تتمكن بالتالي من توفير الشروط اللازمة والضرورية لاستمرار الأنشطة الحرفية؛ بغرض تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستفادة من العائد المالي الذي يتم تحصيله من الحرفيين ومن الحركة الاقتصادية، ولم يدخر بعض السلاطين جهدهم في تذليل الصعوبات التي من شأنها التأثير سلبا على الجماعة الحرفية خاصة تلك المتعلقة بتخفيف الضرائب وإزالة بعض المكوس، وهو ما سيؤدي إلى تحفيز العمل الحرفي وزيادة فعاليته.

2- التسويق خارج فاس:

تكفلت السلطة المركزية في المدينة – أيام المرينيين والوطاسيين – بتسويق المنتوج الحرفي خارج فاس بالنظر إلى عدة معطيات، لعل من أبرزها استفادة الدولة من العائدات المالية لتسويق المنتوجات الحرفية، وبالتالي ربط علاقات مع دول أخرى في إطار التبادل التجاري، ومن ثم توقيع معاهدات تجارية تسمح بانتعاش الحركة الاقتصادية بين المغرب الأقصى ودول أوربا بصفة خاصة، كما من شأن جهود السلطة المركزية في التكفل بتسويق المنتوج الحرفي أن تحافظ على الازدهار الذي كانت تشهده مدينة فاس، خاصة في فترات قوة الدولة المرينية قبل أن تتراجع مكانتها السياسية ومكاسبها الاقتصادية؛ أواخر الفترة المرينية وخلال فترة حكم الوطاسيين للمغرب، لكن مع ذلك سنلاحظ وجود

[1]- ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص413.

[2]- المصدر نفسه، ص414.

بعض الصعوبات خلال بعض الفترات التي كانت تعترض تسويق المنتوج الحرفي، منها ما هو خارجي يتعلق أساسا بوجود منافسة قوية من منتوجات دول أخرى، بالإضافة إلى التغيير الذي طرأ على مسالك القوافل التجارية في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري (14م) والذي تضررت منه مدينة فاس على الخصوص[1].

شكلت هذه المعطيات تحديا بالغ الأهمية بالنسبة للمرينيين والوطاسيين، لذا لم يدّخر هؤلاء جهدا في محاولة التغلب على الصعوبات التي ذكرناها سابقا، ويتضح ذلك من خلال التدابير والإجراءات التالية:

*** تــأميــن الـطـرق التجاريــة:**

كان من واجب السلطة المركزية بمدينة فاس أن تعمل على تأمين الطرق التجارية التي كانت تربط المدينة بغيرها من المدن الأخرى، مثل تلمسان وبلاد السودان، من خلال وضع مجموعة من التدابير تتمثل في إنشاء مراكز ثابتة على طول الطريق الذي تسلكه القوافل التجارية، وتتكفل هذه المراكز بضمان حماية التجار من أي اعتداء أو نهب يمكن أن يتعرضوا له، وكذا منح امتيازات للقبائل التي تمر في أراضيها القوافل التجارية، كإقطاعهم أراضٍ على سبيل المثال[2]، وقد ذكر ابن مرزوق التلمساني في مصدره أنّ السلطان أبا الحسن المريني (731- 749هـ/1331-1348م) عمل على تمهيد طرق المسافرين، حيث قال ما نصه: "فرأى أن يعمر طرق المسافرين من حضرته بفاس إلى مراكش وإلى تلمسان وإلى سبتة وغيرها من البلاد بالرتب، يمر بسكناها على مقدار اثني عشرة ميلا يسكنها أهل الوطن ويجري لهم على ذلك أقطاع من الأرض يعمرونها على قدر الكفاية ثوابا على سكنى المواضع المذكورة، ويلزمون فيها ببيع الشعير والطعام وما يحتاج إليه المسافرون من الآدم على اختلافها والمرافق التي يضطرون إليها، هم وبهائمهم ويحرسونهم ويحوطون أمتعتهم"[3].

تعكس هذه الإفادة المصدرية مدى حرص السلطة المركزية على التدخل لضمان سلامة التجار وما تحمله القوافل التجارية من بضائع مختلفة فاتخذت لأجل ذلك مجموعة من التدابير.

---

[1]- يقول أحد الدارسين في هذا الشأن أن المنسوجات المصرية الجميلة، والجواري الحسان، والغلمان الترك، جلبت أنظار السلطان موسى وصحبه فاقبلوا على الشراء حتى انخفض سعر الذهب في القاهرة بسبب إغراقها بذهب السودان. وفي الوقت نفسه لعب المصريون دورا بارزا في التبادل التجاري وذلك فيما يتعلق بالودع الذي كانت تجلبه القوافل المصرية من الهند وشرق إفريقيا وتنقله إلى السودان الغربي، وهو الأمر الذي نتج عنه ازدهار عمليات التبادل التجاري بين مصر من ناحية وبين دولتي مالي وسنغاي من ناحية أخرى. أنظر: مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، علاقات دولتي مالي وسنغاي بمصر في عصر سلاطين المماليك (1250-1517م)، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الرابع، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة – مصر 1975،ص ص 293 -294.

[2]- إبراهيم حركات، المجتمع الإسلامي والسلطة في العصر الوسيط، الطبعة الأولى، إفريقيا الشرق- المغرب 1998، ص264.

[3]- ابن مرزوق، المسند، ص429.

*** توقيع المعاهدات التجارية:**

يتطلّب تسويق المنتوج الحرفي من السلطة المركزية أن تعمل على نسج علاقات تجارية مع أطراف عديدة؛ الغرض منها تحقيق مصالح مادية في المقام الأول تعود بالفائدة على العناصر التي تنشط في هذا المجال، من بينهم الحرفيون والصناع، وفيما يلي أبرز المعاهدات التي تم توقيعها بين سلاطين المرينيين وملوك أوربا:

– **مع أراغون:** لقد تم توقيع مجموعة من المعاهدات مع مملكة أراغون في سنوات 669هـ/1271، وسنة 671هـ/1273، وسنة 708هـ/1309، وقد تم توقيع معاهدة بين الطرفين لمدة أربع سنوات في سنة 734هـ/1334، أما في سنة 739هـ/1339، تم توقيع معاهدة جديدة لمدة عشر سنوات، كما تكرّر نفس الأمر عند توقيع معاهدتي سنة 745هـ/1345 وسنة 758هـ/1357[1].

– **مع قشتالة:** في سنتي 684هـ/1285م، و734هـ/1334م، وكانت مدة المعاهدة الأخيرة أربع سنوات.

– **مع بيزا الإيطالية:** سنة 759هـ/1358 لمدة عشر سنوات[2].

– **مع البرتغال:** تم توقيع معاهدتين سنة 769هـ/1368، و770هـ/1369[3].

هناك معاهدات كثيرة تم توقيعها في هذا الصدد، إلا أنه يلاحَظ أنّ مملكة أراغون كانت حصتها أكبر من مجموع المعاهدات الموقعة بين السلطة المركزية في فاس والممالك الأوربية، ولعل السبب الذي يُفَسِّر كثرة التبادل التجاري – وتوقيع مجموعة من المعاهدات التجارية بين المغرب المريني والدول الأوربية – هو تلك القفزة النوعية التي حققتها الدول الأوربية خلال القرنين 13 و14 الميلاديين، والتي شملت مجالات عدة، بالإضافة إلى نجاح الدول المذكورة في التخلص من بعض القيود الفيودالية التي كانت تقف حاجزا أمام توسع أفقها التجاري، وفي الجهة المقابلة كان المخزن المريني يتطلع هو الآخر إلى توسيع تجارته المتوسطية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتحقيق الثروة[4]،

---

[1]– مصطفى نشاط، ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول، أعمال ندوة: "التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب" من 21 إلى 23 فبراير 1989، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء- المغرب 1989، ج2، ص158.

[2]– مصطفى نشاط، ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول، ص158.

[3]- Atallah (D), L'es Etats de l'occident musulman, pp 377-378.

[4]– مصطفى نشاط، ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول، ص 156. شكل استيلاء البرتغال على مدينة سبتة سنة 1415م ضربة قوية للتجارة المسيحية بالمدينة المذكورة والتي كانت منذ القرن7هـ/13م تشهد حركة اقتصادية نشيطة، حيث كان التجار المسيحيون القادمين من مدن مرسيليا وبيزا وجنوة ينزلون الفندق المخصص لهم ليأتي التجار المغاربة من فاس ومراكش لاقتناء السلع الأوربية والاتجار بها في الداخل، لكن بعد سنة 1415م، يلاحظ بعض الدارسين بأنه لم يعد بمقدور سبتة أن تضطلع بالريادة في التبادلات التجارية، وبالرغم من وجود مراكز تجارية في طنجة وأصيلا=

لكن وتيرة توقيع المعاهدات تراجعت بشكل ملحوظ في الفترة الوطاسية بالنظر إلى طبيعة المرحلة التي شهدت فيها منطقة المتوسط حالة من الاضطراب والتوتر.

تضمنت هذه المعاهدات عدة بنود تتعلق أساسا بضمان حرية التجار المسيحيين طيلة مدة بقائهم في مدن بلاد المغرب الأقصى، وكان ينبغي على السلطة أن توفر الحماية لهؤلاء التجار، سواء تمكنوا من بيع بضاعتهم أو لم يتمكنوا من بيعها، وهم أحرار في ذلك، وكانت الفنادق التي أُنْشِئت بالمدينة هي المكان الذي استقر فيه هؤلاء التجار المسيحيون، وكان يوجد في الفندق ممثل يتولى تصريف شؤون التجار المسيحيين، وهو بمثابة وسيط بين التجار الأوروبيين والسلطة المحلية في المدينة المغربية[1].

استفادت خزينة الدولة المرينية كثيرا من خلال إشراف السلطة على بيع الحبوب للأوروبيين، واستفادت كذلك من ضريبة العشر التي كانت إحدى المصادر الأساسية للخزينة المرينية، وكانت مؤسسة الجمرك ملزمة بتحصيل هذه الضريبة في الموانئ المغربية التي يقصدها التجار الأوربيين، ويبدو من خلال المبادلات التجارية بين الطرفين وجود نوع من عدم التكافؤ في بنية التجارة الخارجية، حيث يتبين أنّ الأوروبيين كانوا هم المستفيدين في المقام الأول من التجارة المتوسطية، ذلك أنهم كانوا يستوردون المواد الخام من المغرب، مثل الحبوب والجلود، ويصدّرون له مواد مصنعة، مثل الأسلحة، والأنسجة الصوفية، والزجاج[2].

*** الهدايا المتبادلة:**

تبادل سلاطين فاس الهدايا مع نظرائهم - خاصة من الشرق الإسلامي - في فترات تاريخية ومناسبات معينة، وتكشف طبيعة ونوع الهدايا التي كان يبعث بها سلاطين فاس عن الكثير من السلع والمنتوجات التي كانت تُصْنَعُ في فاس؛ ويتم إرسالها كهدايا لملوك وأمراء بلاد المشرق الإسلامي، وفي هذا الصدد فقد بعث السلطان المريني يوسف بن يعقوب (685- 706هـ/1286-1307م) بهدية لصاحب مصر الناصر محمد بن قلاوون (698-

---

=والعرائش، إلا أن هذه الأخيرة لم تحقق نجاحا كبيرا كما هو الحال في سبتة قبل 1415م، كما أن الباحث يشير إلى أن بعض المعطيات الظرفية أثرت سلبا في توسيع مرسيليا - خاصة - تجارتها في المغرب بالنظر إلى حرب المائة سنة والتي كانت فرنسا طرفا فاعلا فيها، بالإضافة إلى الصعوبات والقلاقل السياسية التي شهدها المغرب أواخر العصر المريني وبداية الحكم الوطاسي، وهو ما لم يسمح للتجار من مرسيليا من توسيع نشاطهم التجاري بالمغرب. انظر:
Pierre de Cenival, Commerciales de la France avec le Maroc au XV Siècle, Revue d’histoire des colonies, Tome 20, N89, septembre- octobre 1932, pp 458- 459.

[1]- Atallah (D), L’es Etats de l’occident musulman, p 380.

[2]- مصطفى نشاط، ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول، ص 161.

708هـ/1299- 1309م)، احتفل فيها ما شاء من أنواع الطرف وأصناف الذخائر، وخصوصا الخيل والبغال الفارهة فيها أربعمائة[1]، واحتوت هذه الهدية أيضا على مصحف عظيم كتبه السلطان بيده واعتنى به أشد العناية، حيث جمع له الحرفيون المختصون في الزخرفة، والتجليد، والتزويق، وجعل له غشاء مكللا بنفيس الدرر، وشريف الياقوت، ورفيع الأحجار. ويخبرنا صاحب كتاب "المسند" أنّ السلطان أبا الحسن المريني (731- 749هـ/1331-1348م) قد بعث بهدايا إلى صاحب الأندلس، وملوك النصارى، والسودان، وكذلك سلطان إفريقية، وملك مصر، وكانت تشتمل هدية هذا الأخير – أي ملك مصر الناصر مُحَمَّد قلاوون – على الأحجار الكريمة، مثل الياقوت، والزبرجد، والجواهر، بالإضافة إلى الثياب التي تضمنت الحلل المرموقة المذهّبة، ونوع آخر من الثياب يُعرف بالخلادي، والقنع، والمحررات القائمة المختمة، والأكسية، والبرانس، وأحارم الصوف المحرر، والفرش، والحنابل،كما أنّ البعض منها مخاط بأسلاك الذهب والفضة، وآلات الركوب، والعدد، والسيوف، والسروج[2]، إضافة إلى الجلود الناعمة، والأواني المتخذة من النحاس والفخار المخصوص كل مصر من المغرب بأصناف من صنائعها، متشابهة الأشكال والأنواع، وحسب ابن خلدون فقد تكلّم الناس في هذه الهدية لأيام طويلة[3]، ومن جهته بعث السلطان المريني أبو عامر عبد الله بن أبي العباس بن أبي سالم (799- 800هـ/1396- 1398م) بهدية لملك مصر؛ اشتملت هي الأخرى على خمسة وثلاثين حملا من أقمشة الحرير، والكتان، والصوف، والجلد، منتقاة من أحسن هذه الأصناف[4]، وبقدر ما تكشف هذه الهدايا عن العلاقات الطيبة والودية بين سلاطين المغرب ونظرائهم بمصر، فإنها في المقابل تكشف عن دور الحرفيين والصناع في تدعيم أواصر التقارب وتعزيزه بما أنتجته الورشات الحرفية بالمدينة خلال الفترة المدروسة.

تكشف هذه الهدايا عن طبيعة المنتوج الذي صنعته أيدي الحرفيين والصناع بمدينة فاس خلال الفترة المرينية، وكذا درجة الجودة والإتقان التي كانت تميز المصنوعات الفاسية، حيث أصبحت وسيلة في توطيد العلاقات الثنائية بين المغرب الأقصى والعديد من الدول الإسلامية والمسيحية وقتئذ، ولم يقتصر تبادل الهدايا مع الخارج فقط، بل شمل القوى المحلية مثل زعماء القبائل، وهي الهدايا التي اشتملت على منتوجات الحرفيين من أهل فاس.

---

[1]- عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم (عهد بني مرين والوطاسيين)، مطبعة فظالة- المغرب 1988، ج7، ص203. وبعد اختطاط مدينة فاس الجديد سنة 647هـ/1276م، بعث السلطان المريني أبو يوسف يعقوب (656- 685هـ/1258- 1286م) هدية للسلطان الزياني يغمراسن بن زيان (633- 681هـ/1235- 1282م)، حيث احتوت على فسطاطا رائقا، وحكمات مموهة بالذهب والفضة، وثلاثين من البغال الفارعة ذكورا وإناثا بمراكبها الفارسية من السروج. انظر: ابن خلدون، العبر، ج7، ص 258.

[2]- ابن مرزوق، المسند، ص ص452- 453. أيضا: ابن خلدون، العبر، ج7، ص 351.

[3]- ابن خلدون، رحلة ابن خلدون، ص265.

[4]- المصدر نفسه، ص271. ومن أمثلة تبادل الهدايا بين سلاطين فاس وزعماء القبائل ما ذكره الوزان من أن زعيم جبل تنزيتة من جبال الأطلس، كان يبعث لسلطان فاس هدايا قيمة، فيرد عليه هذاالأخير بهدية من الخيل بسروجها وأغطية وثياب حريرية. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص ص 173- 174.

* صـادرات الـصناعـة الـحرفيـة الـفـاسيــة:

قام التجار بتسويق المنتوج الحرفي خارج مدينة فاس خلال الفترة المدروسة، حيث كانوا يحملون معهم السلع والبضائع التي يصنعها حرفيو المدينة في رحلاتهم التجارية إلى مناطق مختلفة من بلاد المغرب الإسلامي، خاصة بلاد السودان الغربي[1]، وبالنظر إلى وجود علاقات تجارية بين المغرب والممالك الأوروبية خلال الفترة المدروسة، فإن بعض المنتوجات الفاسية قد عرفت طريقها نحو الدول الأوربية، وفيما يلي سنحاول التعرف على بعض منتوجات الصناعة الحرفية الفاسية التي كانت تُصدَّر إلى الخارج.

أولا: الصادرات الحرفيـة الفاسية إلى مدن بلاد المغـرب:

شكلت مدينة فاس في الفترة المرينية والوطاسية حاضرة مهمة بالنظر إلى ازدهار المجال الحرفي فيها وتنوعه، واستطاعت الورشات الصناعية المختلفة بالمدينة توفير كثير من حاجيات السكان في المدينة وخارجها، وعلى هذا الأساس سيلاحظ الدارس بأن منتوجات الحرفيين استقطبت التجار من مختلف مدن المغرب الأقصى وحواضره المعروفة وقتئذ، وعليه يظهر أن المدينة في الفترة المدروسة أصبحت مقصدا للتجار من تازة، ومكناس، وسلا، ومراكش، والرباط، والذين اعتادوا على زيارة أسواق فاس للحصول على السلع والمنتوجات الفاسية، وتفيد المادة الخبرية بأن السلع والبضائع التي كان يقتنيها هؤلاء التجار تمثلت في الأقمشة بمختلف أنواعها، والأحذية، والأغطية، ومواد أخرى، وفي هذا المجال يذكر أحد الدارسين بأن الحرفيين والصناع بفاس ممن يعملون في أشغال البناء والزخرفة بالفسيفساء والجبس، كان لهم دور في حركة البناء والتعمير في المدينة ذاتها[2]، ولم يقتصر الأمر على المواد المذكورة سابقا، بل كانت هناك أيضا منتوجات أخرى عرفت طريقها إلى مدن المغرب، مثل الفخار، والنعال، والمطرزات الفاسية، والتي كانت بدورها معروفة بكثرة في البوادي المغربية، وكان السبب في ذلك هو القيمة الممتازة لهذه المنتوجات الحرفية التي أبدعت فيها أيادي الحرفيين والصناع[3]، وهو ما يفيد بأن العمل الحرفي استمر في الانتشار والتوسع ليضمن

---

[1]- بالنسبة للتبادل التجاري بين المرينيين والزيانيين والحفصيين، فالملاحظ أنه لم تكن هناك معاهدات تجارية تم توقيعها بين هذه الأطراف، وتفسير ذلك أن المسلمين كانوا يعتبرون مواطنين أينما حلوا من بلاد الإسلام.أنظر: أحمد عزاوي، مختصر في تاريخ الغرب الإسلامي، ج2، ص 149.

[2]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 137- 138.

[3]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص611. أما بالنسبة للصادرات الحرفية الفاسية إلى المغرب الأوسط مثلا، فالمعلومات التي بين أيدينا تشير إلى أن مدينة بجاية في وقتنا هذا (القرن6هـ/12م) - يقول الإدريسي:- كانت تعرف رواجا تجاريا كبيرا، بدليل السفن التي كانت ترتاد مينائها والقوافل التي كانت تحط رحالها بالمدينة، والبضائع المتنوعة التي كانت تزخر بها أسواق المدينة، وبأن أهلها كانوا يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء وكذلك تجار بلاد المشرق الإسلامي، ولعل في مضمون هذا الكلام، إشارة واضحة إلى أن البضائع الفاسية وغيرها من مدن المغرب الأقصى عرفت طريقها إلى بلاد المغرب الأوسط. أنظر: الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج1، ص 260.

حاجات فئات اجتماعية من سكان المدينة وخارجها، وبقدر ما استفادت الجماعة الحرفية من هذا الأمر، فإن السلطة المركزية قد استفادت هي الأخرى من هذه الوتيرة بالنظر إلى استفادتها من الضرائب المقررة على أنشطة الحرفيين.

ثانيا: الصادرات الحرفية الفاسية إلى مصر وبلاد المشرق:

وجدت بعض المنتوجات الحرفية الفاسية طريقها إلى مصر وبلاد المشرق، فمن المحتمل أنّ الإتجار بين فاس وأقطار المشرق كان مرتبطا إلى حد ما بركب الحجيج إلى مكة المكرمة، حيث كان الكثير من الحجاج يحملون معهم بعض المنتوجات الحرفية الفاسية إلى مصر والمشرق، مثل النعال، والألبسة، والحلي[1]، وفي المقابل كان هؤلاء الحجاج يشترون بعض المنتوجات الحرفية من الأسواق التي يمرون بها في طريقهم من رحلة الحج هذه، وذلك لتغطية مصاريف رحلة الحج[2].

وخلافا لما كانت عليه العلاقات أيام المرابطين والموحدين، فقد انتعشت العلاقات التجارية نوعا ما أيام المرينيين، حيث تم تبادل الهدايا بين سلاطين الدولة المرينية ونظرائهم في مصر على عهد الأيوبيين والمماليك، وبالرغم من غياب ما يشير إلى وجود اتفاقيات تجارية بين الطرفين، إلا أنّ ذلك لم يمنع من تصدي بعض الأفراد من المغرب ومصر للإتجار والتنقل، خاصة مع قوافل الحجيج[3].

ثالثا: الصادرات الحرفية الفاسية إلى بلاد السودان:

كانت للمغرب الأقصى علاقات تجارية متينة مع بلاد السودان قبل مجيء المرينيين، حيث كانت تدرّ التجارة الصحراوية أرباحا كثيرة على المشتغلين بها بسبب بعد الطريق ومشقته، وقلة سلع بلاد السودان بالمغرب واختصاصها بالغلاء، وطلبهم الكبير على سلع وبضائع بلاد المغرب، وهو الأمر الذي نتج عنه ازدهار تجارة القوافل بين المغرب والسودان في الفترة الممتدة من القرن 5هـ/11م إلى غاية القرن 8هـ/14م[4]، وبالرغم من أهمية الأسواق المتوسطية، إلا أنها لم تكن بالقدر الذي كانت عليه التجارة مع الممالك السودانية، والتي كانت فعلا أكبر مستهلك للمنسوجات

---

[1]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص198.

[2]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص ص615- 616. بالنسبة للتبادل التجاري بين المغرب المريني والدول الإسلامية، فالمعلومات المتوفرة لا تشير إلى وجود معاهدات تجارية قد تم توقيعها في هذا الصدد، والسبب في ذلك – يقول أحد الباحثين – كون المغاربة لم يكونوا يعتبرون أنفسهم أجانب بالبلاد الإسلامية بحكم الشعور الذي تعمق لديهم بالانتماء إلى نفس الدار (دار الإسلام). أنظر في هذا الصدد: مصطفى نشاط، ملاحظات حول المعاهدات، ص ص157- 158.

[3]- أحمد عزاوي، مختصر في تاريخ الغرب الإسلامي، ج2، ص 147.

[4]- حسن حافظ العلوي، التجارة المغربية، ج7، ص 2273.

المغربية على اختلاف أنواعها، وقد وجدت الصناعة النسيجية المغربية، خاصة الفاسية منها، في بلاد السودان منفذا هاما لفائض الإنتاج[1]، بالإضافة إلى المصنوعات الخزفية، والودع، والحديد، فضلا عن المنتوجات الصوفية والقطنية، والمواد النحاسية والفضية، ومنتوجات فلاحية كثيرة، كالتمر، والقمح، وبعض السلع الأوروبية[2]، وخلاصة القول ما ذكره لوتورنو عندما قال بأنّ الحاكة، والدباغين، ومن إليهم ممن يقومون بأعمال مرتبطة بهم، مثل الصباغين، والغزالين، والحذائين، كانوا يزوّدون التجارة بعيدة المدى بالبضائع اللازمة للتصدير[3].

هناك من الدارسين من يعتقد أنّ البضائع الفاسية كانت تشكل مادة استراتيجية في التجارة الصحراوية؛ نظرا للطلب الذي كان قائما عليها في ممالك السودان جنوب الصحراء[4].

يمكن القول أنّ علاقات المغرب مع بلاد السودان كانت جيدة في فترة المرابطين والموحدين وكذلك المرينيين، وهذا إلى غاية النصف الأول من القرن 8هـ/14م، وقد انعكس هذا الأمر بدوره إيجابا على المجال الحرفي بمدينة فاس، حيث لقيت المنتوجات الحرفية الفاسية صدى واسعا في بلاد السودان خلال الفترة المذكورة، لكن الأمور ستعرف نوعا من التغير، خاصة بعد انقضاء العصر الذهبي للحكم المريني – أي بعد وفاة السلطان أبي عنان المريني – وعليه ستطرأ بعض المعطيات التي ستؤثر على محتوى العلاقات التجارية بين المغرب وبلاد السودان الغربي، والتي تمثلت في ضعف سلاطين بني مرين بعد منتصف المائة الثامنة وتحكّم القبائل القوية في مجالات نفوذها، خاصة عرب المعقل، وكذلك انفتاح مملكة مالي على بلاد المشرق الإسلامي وإقبالها على التعامل مع تجار مصر، وما ترتّب عن ذلك من ميل تدريجي للمسالك التجارية نحو الشرق ومصر خصوصا، وفي هذا الصدد كانت إمارة تلمسان الزيانية أكبر المستفيدين من تراجع علاقات المغرب الأقصى التجارية مع بلاد السودان الغربي[5]، ويبدو أن هذه المعطيات أثرت سلبا، وبلا شك، على المجال الحرفي بمدينة فاس، وبالتالي على صادرات الصناعة الحرفية إلى بلاد السودان الغربي في الفترة موضوع الدراسة مما يعني انكفاء الحرفيين الفاسيين على أنفسهم، وبالتالي فقدان أسواق خارجية[6].

---

[1]– عبد العزيز العلوي، المرجع السابق، ص ص61- 62.

[2]– مُحَمَّد القبلي، المرجع السابق، ص240. واحتوت الهدية التي بعث بها السلطان أبو الحسن المريني (731- 749هـ/1331- 1348م) إلى سلطان مملكة مالي منسا موسى، طرفا من متاع المغرب وماعونه من ذخيرة داره وأسناها. انظر: ابن خلدون، العبر، ج7، ص 353. والهدية تكشف عن بعض المنتوجات الحرفية التي تم تصنيعها بفاس خلال الفترة المدروسة.

[3]– لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص139.

[4]– الموساوي العجلاوي، المرجع السابق، ص77.

[5]– حسن حافظ العلوي، التجارة المغربية، ص ص 2274- 2275.

[6]– المرجع نفسه، ص ص 2274- 2275.

رابعا: الصادرات الحرفية الفاسية إلى أوربا:

تأثرت الصادرات الحرفية الفاسية إلى أوربا بالصراع التقليدي في حوض المتوسط بين العالمين الإسلامي والمسيحي، وذلك في إطار المبادلات التجارية، لكن هذا الأمر لم يمنع من وجود صلات تجارية بين المغرب ودول أوربا خلال الفترة المدروسة[1]، خاصة في الفترة المرينية، في حين تميزت الأوضاع في المغرب الأقصى على عهد الوطاسيين بالمواجهة العسكرية بين الطرفين في أغلب الفترات التاريخية، وهذه المعطيات كلها ستؤثر- بلا شك - على صادرات الصناعة الحرفية الفاسية لأوربا[2].

ذكرنا فيما سبق أنّ المغرب قد وقّع عددا من المعاهدات التجارية في عهد الدولة المرينية، والتي سمحت للتجار المسيحيين بالاستقرار في المغرب الأقصى لفترة معينة من أجل ممارسة نشاطهم التجاري، ومن بين المنتوجات الحرفية التي صدّرها المغرب نجد المنتوجات الصوفية فقط، بالإضافة إلى المواد الأولية الخام، مثل الذهب، والنحاس، والصوف، والجلود، ومواد الدباغة، والشب، والزيت، والشمع، والسكر[3].

كانت هذه مجمل الصادرات الحرفية الفاسية إلى بلدان المشرق الإسلامي، وبلاد السودان، ودول أوروبا، حيث يتبين أنّ بلاد السودان كانت من أكثر المناطق طلبا لمنتوجات الحرفيين الفاسيين، أما بالنسبة لدول أوربا، فيبدو أنها كانت تستورد المواد الأولية خاما بالدرجة الأولى من المغرب الوسيط، وهو الأمر نفسه الذي كنا قد أشرنا إليه في علاقات تلمسان الزيانية بدول أوربا.

بخصوص صادرات الصناعة الحرفية الفاسية إلى دول أوربا، يتطرق أحد الدارسين إلى هذه المسألة معلّقا عليها بجملة ذات معنى، فيصرح بأنه: "ليس ثمة ما يدل على أنّ مصنوعات فاس عرفت أسواق أوربية"[4].

---

[1]- يتحدث الوزان عن مدينة سلا فيذكر مثلا أن هذه الأخيرة كانت مهبطا للتجار المسيحيين من مختلف الجنسيات، من جنوة، والبندقية، ومن انجلترا، ومن بلاد الفلامند. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 208. ولعل في هذه الإفادة ما يفيد بأن التبادل التجاري كان نشطا بالمغرب الأقصى خلال القرن 10هـ/16م، بالرغم من بعض الفترات التي أثرت العلاقات التجارية بين الطرفين.

[2]- هناك من الباحثين من يعزو الحضور التجاري المحتشم للتجار المغاربة بموانئ الدول الأوربية إلى ما صدر من فقهاء المسلمين، الذين حرموا أو كرهوا الاتجار مع النصارى خوفا على عقيدة المسلم، أو أن يساهم ذلك في تقوية الجانب النصراني. انظر: مصطفى نشاط، الجنويون بسواحل المغرب المحيطية أواخر العصر الوسيط، مجلة، هسبيرس تامودا، LIII,2/2018، جامعة محمد الخامس، الرباط- المغرب2018، ص 38. وهذا الطرح يتماشى مع ما ذكرناه في بداية الفقرة بخصوص الصراع بين العالم الإسلامي والمسيحي، وهو ما ألقى بظلاله على الميدان التجاري.

[3]- محمد القبلي، المرجع السابق، ص241.

[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص138. ينكن القول بأن لوتورنو كان محقا في قوله، بالنظر إلى أن قائمة المواد المصدرة من المغرب المريني إلى دول أوربا، شملت مواد أولية مثل الشمع، والزبيب، والتمر، والجلود، والأصواف. انظر: حسن حافظ العلوي، التجارة المغربية، ص ص 2274- 2275.

المجـال الحرفـي بـفـاس وأدواره الاجتمـاعيـة (7- 10هـ/13- 16م):

كان للمجال الحرفي بفاس المرينية والوطاسية (7- 10هـ/13- 16م) شق اقتصادي كنا قد تطرقنا إليه، والآن سنحاول التطرق إلى الشق الاجتماعي الخاص بالمجال الحرفي، وهو مهم جدا بالنظر إلى أنّ الحرفيين والصناع كانوا أحد العناصر والتكوينات الاجتماعية المهمة في مدينة فاس، كما كانوا يقدمون في الوقت نفسه خدمات عديدة لعناصر المجتمع المختلفة.

تتمحور الحرف والصنائع في شقها الاجتماعي – بالأساس – حول ما يمكن تسميته بنظام الطائفة الحرفية أو النقابة، وهو النظام الذي كان معمولا به في المدينة الإسلامية خلال الفترة الوسيطة، كما أنّ هناك العديد من المصنفات التاريخية التي تناولت دراسة هذا الموضوع بكثير من التفاصيل[1]، ومما ساعد على نشوء وتطور نظام الطوائف الحرفية بمدينة فاس وغيرها من مدن المسلمين؛ وجود سلطة مركزية كانت تتمثل مهمتها في مرافقة نشاطات الحرفيين لاعتبارات اقتصادية في المقام الأول واجتماعية في المقام الثاني، وقد اضطلعت بهذه المهمة مؤسسة الحسبة الإسلامية التي كانت اختصاصاتها متعددة ضمن النسيج العمراني للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط[2].

لقد كانت النظم والقوانين التي تسيّر الطوائف الحرفية بمدينة فاس مستمدة من الأعراف والتقاليد، ومن الشرع الإسلامي، ومن المصلحة العامة كذلك، وعليه يمكننا القول بوجود خصوصيات للمجتمع الحرفي بمدينة فاس خلال الفترة متناول الدراسة تخص الانتماء العرقي أو الديني، واللباس، والتوقيت في العمل، والتدرج في الحرفة الواحدة، بالإضافة إلى الخدمات التي وفرها الحرفيون في مجال السكن، والصحة، والتعليم، وكل ما يحتاجه السكان في حياتهم ومعيشتهم اليومية.

– نـظام الجماعة الحـرفيــة:

انتظم الحرفيون بمدينة فاس المرينية والوطاسية في جماعات يمكن تسميتها بالنقابة أو التكتل، وكانت مجموعة من الضوابط والأحكام التي أقرتها مؤسسة الحسبة تتحكم في المجال الحرفي بالمدينة، وأحيانا كان يُعتبر تدخّل الفقهاء ضروريا وبالغ الأهمية من خلال إصدار الفتاوى، أو ما اصطُلح عليه بالنوازل التي كانت تؤطر العمل الحرفي في كثير من

[1]- انظر مثلا إلى ما يقوله الوزان: نقابات الحرفيين بفاس مفصول بعضها عن بعض. وصف إفريقيا، ج1، ص 233.

[2]- أشرف على مؤسسة الحسبة بمدينة فاس في عهد أبي سعيد عثمان بن يعقوب (710-131هـ/1311-1331م) وأبو الحسن المريني (731-749هـ/1331-1348م) غالب بن علي بن مُحَمَّد اللخمي (ت741هـ/1340م) من أهل غرناطة، وكان لهذا الأخير معرفة ودراية كبيرة بالطب، وله مصنفات في هذه الصناعة. انظر: ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج2، ص 506.

القضايا المرتبطة بهذا المجال، وتمنع بالتالي حدوث أي ضرر[1]، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنه كانت هناك عناصر أساسية لابد من مراعاتها في هذا الجانب، وهي كالآتي:

أ- مبدأ التخصص:

لقد تعددت وتنوعت الحرف والصنائع بمدينة فاس خلال الفترة المرينية والوطاسية، وما دام الأمر قد تم على هذا النحو، فالملاحظة الرئيسية أنها قد استقطبت يدا عاملة كانت هي الأخرى متنوعة، حيث كان هناك صناع أغلبهم من المسلمين وهم من سكان المدينة بالدرجة الأولى، وممن ارتحل إلى مدينة فاس من أهل الأندلس واستقر بها، وكما هو معروف فقد كان يتمتع الوافد الأندلسي من الحرفيين والصناع بمهارة وحذق كبيرين في الكثير من الصنائع بالنظر إلى ترسخ الحضارة والتمدن فيها، ومما لاشك فيه أنّ هؤلاء نقلوا معهم خبراتهم وتقنياتهم إلى الصناع المحليين من سكان المدينة، كما يمكننا أن نعثر أيضا على صناع من اليهود والنصارى الذين احترفوا بعض الصنائع واشتهروا بها، خاصة تلك الحرف المرتبطة بتحويل المعادن من ذهب وفضة، بالإضافة إلى صناعة المنسوجات الحريرية[2]، وعلى هذا الأساس يظهر أنّ المجال الحرفي بفاس كان يراعي مبدأ التخصص، لكن ليس في جميع الأوقات، وهو ما شكل مادة للنوازل الذي تضمنها كتاب المعيار للونشريسي على سبيل المثال.

كان أغلب الحرفيين في مدينة فاس من المسلمين، بحيث كانوا يزاولون أنشطة حرفية مختلفة، وإلى جانب هؤلاء نجد الحرفيين من اليهود الذين هاجرت أعداد كثيرة منهم من الأندلس، حيث استقروا بالمغرب الأقصى على مراحل متعاقبة، خاصة في عهد المرينيين[3]، حيث حصلوا على مكانة هامة في الدولة المرينية لم يبلغوها من قبل، كما سمح لهم سلاطين الدولة المرينية بفتح المتاجر والمصانع[4]، وفي ظل الحكم المريني لمدينة فاس والمغرب الأقصى، تمتعت العناصر اليهودية بالاستقرار والطمأنينة، باستثناء وقعة أهل فاس باليهود سنة 674هـ/1275م، ونكبة أسرة بني

---

[1]- من بين المصنفات النوازلية التي تضمنت فتاوى فقهاء المسلمين والمتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية في الغرب الإسلامي الوسيط، يمكن للباحث أن يجد مادة خبرية في هذا الشأن بالرجوع إلى، ابن سهل (ت486هـ/1093م) وابن رشد (ت520/1126م) وابن الحاج التجيبي (ت529هـ/1134م) وابن الحاج العبدري (ت737هـ/1336م) والبرزلي (ت841هـ/1438م) والمازوني (ت883هـ/1478م) والونشريسي (ت914هـ/1508م).

[2]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 99.

[3]- شكلت العناصر اليهودية تكوينا مهما بفاس منذ تأسيسها (القرن 2هـ/8م)، ويعود الفضل للأدارسة في تنظيم الجالية اليهودية من حيث التوطين والاحتراف، لكن ما حدث لليهود سنة 674هـ/1275م من تقتيل، حمل السلطان أبو يوسف يعقوب (656- 685هـ/1258- 1286م) على إسكان عدد منهم بفاس الجديد، ومن بقي منهم بفاس العتيق اعتنق الإسلام وعرفوا بالبلديين، واحترف هؤلاء بصنائع المسلمين وأصبح لهم دكاكين بقيسارية المدينة، وبسبب الغش والربا تم إخراجهم من القيسارية وإجبارهم على احتراف أنواع من الأنشطة دون غيرها، غير أنهم عادوا من جديد للقيسارية في أواخر العهد المريني، وبقي الأمر هذا متقلبا على حسب الأوضاع السياسية. انظر: مجهول: قضية المهاجرين المسمون اليوم بالبلديين، ص 49، 55، 61، 64.

[4]- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص94.

وقاصة سنة 701هـ/1302م، وكذا مقتل وزيرين يهوديين في عهد السلطان المريني عبد الحق بن أبي سعيد (823-869هـ/1420- 1465م) حوالي سنة 869هـ/1465م[1].

أما فيما يتعلق بالحرف التي مارسها اليهود بمدينة فاس، فقد احترفوا صياغة الذهب والفضة واختصوا بالعمل في دار السكة[2]، واحترف اليهود كذلك الخياطة، وصناعة الألبسة، والمعادن الثمينة، والورق، والتطريز بالخيط الذهبي والفضي[3]، وقد تكاثرت أعداد اليهود في فترة الوطاسيين فأصبحوا يمتلكون ثروات طائلة[4]، والسبب في ذلك هو معرفتهم بالمحطات التجارية (سجلماسة) واستقرارهم فيها على طول التجارة القوافلية بين بلاد المغرب والسودان الغربي، مما يعني تحكمهم في تدفق الذهب والعاج والعبيد، وهي المواد المطلوبة بشكل كبير في المغرب والبلاد الأوربية في الفترة متناول الدراسة.

يبدو أنّ الحرفيين المسلمين واليهود كانوا يتعايشون جنبا إلى جنب في مدينة فاس؛ على الرغم من بعض الفترات العصبية التي تخللتها بعض الفتن والقلاقل بين المسلمين واليهود، لكن على العموم يمكن القول أنه لم تكن هناك منافسة قوية بين الحرفيين المسلمين واليهود في المجال الحرفي[5].

أما بالنسبة للحرفيين من النصارى، فالمادة الخبرية قليلة فيما يخص الأنشطة الحرفية التي كانوا يشتغلون فيها، لكن هناك إفادة مصدرية تؤكد احتراف هؤلاء لنشر الخشب في إحدى الساحات بمدينة فاس، وقد كان أغلبهم من الأسرى المسيحيين[6]، وفي ذات السياق، كان هناك فندق بالمدينة يسكنه أسرى مسيحيون يصنعون فيه أدوات من الحديد وأشياء أخرى تحت إمرة مسلمي غرناطة والأندلس، ويبدو أنهم كانوا متخصصين في صناعة الأسلحة والذخيرة، أما المسيحيون الأحرار، فالمصادر التاريخية تصفهم بأنهم كانوا عمالا مهرة[7]، وكما هو معلوم، فإن مدينة

[1]- مُحَّد القبلي، المرجع السابق، ص223. بعدما أسند السلطان عبد الحق المريني (823- 869هـ/1420- 1464م) الوزارة لأحد اليهود، تعرض سكان فاس للتعسف والظلم، وتفيد المادة الخبرية بأن أهل المدينة نالهم الضرب وتم مصادرة أموالهم، وازداد الوضع تأزما عندما تم الاعتداء على امرأة شريفة من أحد اليهود، فاجتمع الناس حول خطيب جامع القرويين أبو فارس عبد العزيز بن موسى الورياكلي وتقرر التصدي لليهود وخلع طاعة السلطان المذكور. انظر: السلاوي، الاستقصاء، ج4، ص ص 98- 99.

[2]- مُحَّد القبلي، المرجع السابق، ص223. انظر أيضا: الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص 105، 119، 140.

[3]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص 505، 507.

[4]- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص94.

[5]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص138.

[6]- كاربخال، إفريقيا، ج2، ص155.

[7]- المصدر نفسه، ص157. ويذكر الحسن الوزان في مصدره، أن العبيد المسيحيين بمدينة فاس، كان عملهم نشر الخشب ضمن المجال الحرفي بالمدينة المذكورة. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 247.

فاس كانت تضم عدة فنادق ينزل بها التجار المسيحيون خلال مدة إقامتهم بالمدينة، وعلى الرغم من الصراع التقليدي في المتوسط بين المسلمين والمسيحيين، إلا أنّ التجار المسيحيين كانوا يعيشون في أمن إلى جانب المسلمين بالمدينة خلال الفترة المدروسة، باستثناء بعض الفترات العصيبة[1].

ب- وحـدة المكـان:

من أبرز مميزات التوزيع الجغرافي للحرف والصنائع – في المدينة الإسلامية عامة ومدينة فاس خاصة – في الفترة الوسيطة، هو تمركز كل طائفة حرفية في مكان أو ساحة معينة بالنظر إلى عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية؛ تعود بالفائدة على جميع مكونات المجتمع الفاسي، خاصة أهل الحرفة الواحدة، بما في ذلك السلطة المركزية أيضا، وقد تطرقت المصنفات التي وُضعت في مجال الحسبة على الخصوص إلى هذا الأمر، حيث أوصت بأن يكون لكل صنعة سوق خاص بها[2]، لذا نجد في مدينة فاس، خلال الفترة متناول الدراسة، ساحة خاصة بالعطارين وحيا خاصا بالحدادين أو الصباغين، والدباغين، إلى غير ذلك من الأحياء والساحات التي كانت تُنسب إلى نوع الحرفة التي تمارَس فيها أو تتواجد بها ورشات ودكاكين صنعة معينة، وهي النظم ذاتها التي كانت معروفة بمدينة تلمسان في الفترة الزيانية على حد تعبير الحسن الوزان[3].

يبدو أنّ الأمكنة والساحات التي تَعَوَّد الحرفيون على ممارسة نشاطهم فيها تعود إلى فترات سابقة، خاصة في المدن التي حافظت على طابعها التقليدي[4]، وكما هو معروف، تُعتبر مدينة فاس مدينة تقليدية، إلا أنّ هذا التمركز ليس مطلقا ولم يطرأ عليه أي تغيير، ذلك أنّ مدينة فاس كانت تتطور باستمرار منذ تأسيسها ووصلت إلى مرحلة الأوج في الفترة المرينية، وهو ما من شأنه أن يؤثر على توزيع الأمكنة التي يشغلها الحرفيون والصناع، وعليه فمن الصعب أن يتمكن جميع الصناع أو التجار المنتمين للحرفة نفسها من الاستمرار في التجمع في مكان معين، فكان الأمر يقتضي أن تتعدد أمكنة الحرفة الواحدة في المدينة، ومن العسير جدا على الزبائن ألا يجدوا البضاعة التي يطلبونها إلا في نقطة معينة من المدينة، ومع ذلك كانت هناك بعض الحرف التي تستلزم التواجد في أكثر من مكان، مثل

---

[1]- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج2، ص192.

[2]- الشيزري، المصدر السابق، ص11. والفكرة نفسها نجدها أيضا عند ابن عبدون، هذا الأخير طلب من المحتسب في المدينة الإسلامية أن يعمل على ترتيب الصناع والحرفيين، بحيث يجعل لكل طائفة حرفية مجالا تنشط فيه، لأن ذلك من شأنه حدوث انسجام وتوافق بين أصحاب الصنعة الواحدة. انظر: رسالة في الحسبة، ص 43. ويذكر الوزان بأن الأقواس التي شيدت بمدينة سلا كانت تفصل بين حرفة وأخرى. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 208. هذه الإفادات المصدرية تفيد بالعمل الكبير الذي قامت به مؤسسة الحسبة بالمدينة، تحت الإشراف المباشر للدولة المخزنية.

[3]- الوزان، وصف افريقيا، ج2، ص 19.

[4]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص455.

الحرف التي يُنسَب إليها عدد كبير من الصناع،كالدباغة والنسيج، وكذلك الحرف الضرورية التي تلبي حاجات السكان بشكل يومي ومستمر، مثل الفرّانين والحمّالين، وأخيرا الحرف التي اضطرت إلى التشتت، كالطحانين[1].

يمكن القول أنّ الأمكنة التي استقرت فيها طوائف الحرفيين بمدينة فاس كانت تستجيب لمجموعة من الانشغالات اليومية لسكان المدينة، وفي الوقت نفسه كانت تضمن مصالح الصناع، ذلك أنّ تجميع الحوانيت التي تتاجر بالسلع نفسها قد سهّل من وجود تعاضد بين الصناع من الحرفة الواحدة، ويُمنع أي تجاوز يمكن أن يقوم به حرفي منهم إذا ما حاول أن يخالفهم في السعر، لذا يبدو أنّ التنظيم المتتابع للأنشطة التجارية المتعددة في منطقة السوق قد نشأ من مفهوم التماثل وفكرة تجنب ما من شأنه إلحاق الأذى والضرر بالآخرين[2].

سَهّل تجمع الحرفيين بالمدينة المذكورة في مكان معين عمل مؤسسة الرقابة والسلطة المركزية، والتي كانت تمثلها مؤسسة الحسبة، حيث سهلت عمل المحتسب في مراقبة الصناع، ومنع الغش والتدليس، ومراقبة الأسعار، والتصدي للاحتكار، وجباية الضرائب[3].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، يبدو أنّ وحدة المكان بقدر ما كانت تضمن مصالح الطائفة الحرفية كانت تستجيب كذلك لمتطلبات السكان اليومية، وهو الأمر الذي شجع السلطة المركزية بالمدينة على دعم هذا التوجه، بالنظر إلى العائد المالي الذي كانت تحصل عليه، ومن جهة أخرى تسيير الحركة والنشاط داخل النسيج الحضري للمدينة المذكورة بشكل أفضل.

ج- نظام العمل الحرفي:

كان المجال الحرفي بمدينة فاس (7- 10هـ/13- 16م) محكوما بقواعد وتنظيمات معظمها موروث عن الفترات السابقة، خاصة تلك المتعلقة بالتدرج في الحرفة، وكانت هناك بعض التدابير التي يجب على الحرفي أن يلتزم بها تتعلق بأسرار الصنعة، والتقنيات المستعملة، ومسائل عديدة تخص مجتمع الحرفيين، وفيما يلي النظم والأسس التي كانت تسيّر العمل الحرفي من الداخل:

---

[1]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص ص455- 456.

[2]- صالح بن علي الهذلول، المرجع السابق، ص73.

[3]- الشيزري، المصدر السابق، ص ص11- 12. وحتى تتمكن الدولة المخزنية بفاس من ضبط الصفقات التجارية بما يسهل من الحركة الاقتصادية وتلافي المشاكل بين التجار، أشار أحد الدارسين إلى أنه وخلال العهد المريني قامت السلطة المركزية بوضع معايير الذراع (أو ما يعرف بـ **"قالـة"** السلطان أبي عنان المريني) على جدران مكتب المحتسب لقياس الأقمشة الثمينة والشراشف. انظر: حليمة فرحات، المرجع السابق، ص 349. وأيضا: عبد العزيز صلاح سالم، التراث الفني، ص 181. وهو الأمر نفسه الذي كان معروفا ومعمولا به في تلمسان – خلال الفترة الزيانية – وما يعرف بالذراع التاشفيني.

* **التعليم الحرفي:**

كانت الجماعة الحرفية بمدينة فاس في الفترة قيد الدراسة (7- 10هـ/13- 16م) تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية، ألا وهي: المعلم أو رب العمل، والعمال، والمساعدون.

يعتبر المعلم هو المسؤول عن الورشة الحرفية، وكان يشتغل عنده عدد من الصناع والحرفيين، بما في ذلك المبتدؤون، حيث يشرف بنفسه على سير العمل في غالب الأوقات، والمعلم هو الذي أمضى وقتا طويلا في الصنعة، حتى تمكّن من معرفة أصولها، وأسرارها، وتقنياتها، وأصبح لديه مال يستطيع أن يفتح به ورشة بنفسه أو بالشراكة مع شخص آخر، والمعلم - بالطبع - هو الذي يلقن كل من في الورشة مراحل الصنع[1].

أما بالنسبة للصناع فهم مستأجرون يتقاضون أجرة يومية ثابتة، كما أنهم على معرفة ودراية تامة بطبيعة العمل داخل الورشات الحرفية[2]، وكان الانتقال من صانع إلى مستخدم سهلا للغاية، إذ يكفي أن يملك الصانع رأس مال وأن يجد مكانا أو محلا ليزاول فيه نشاطه الحرفي[3]، وهذا التدرج دأبت عليه الجماعة الحرفية منذ نشأتها داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط، وهو ما كنا أشرنا إليه عندما تطرقنا إلى الموضوع ذاته بالنسبة لمدينة تلمسان الزيانية.

وأخيرا نجد المبتدئ، وهو صبي صغير ينجز ما يطلبه منه رب العمل أو أحد الصناع في الورشة[4]، ويتمثل عمله في الغالب في إحضار الأدوات والمواد التي يتطلبها العمل الحرفي، وإذا تم تكليفه بشيء فإنه يكون تحت نظر من في الورشة، وكان على المبتدئ، كي يصبح صانعا، أن يبلغ سن الرشد وأن يكون قادرا على الصنع المتقن[5]، وفي هذا الصدد كان يحصل المبتدئ على مقدار من المال لقاء الأعمال البسيطة التي ينجزها، وكان رب العمل هو الذي يجيز المبتدئ ليصبح صانعا مؤهلا[6].

---

[1]- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص ص 216- 217.

[2]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص 434.

[3]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص141.

[4]- تكملة للفكرة الواردة في المتن، وجدنا - مثلا - في أحد المصادر الجغرافية التي تتكلم عن مدينة مراكش، أن الكثير من صغار السن بهذه المدينة كانوا ينجزون بعض الأشغال المرتبطة بحرفة الحياكة في بيوتهم. انظر: مجهول، الاستبصار، ص 188. أيضا: ابن الحاج، المدخل، ج4، ص 90.

[5]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص140.

[6]- المرجع نفسه، ص140. وحتى تكون الصورة واضحة فيما يخص ممارسة الأفراد للأنشطة الحرفية، لا بد من الإشارة إلى أنه لم يكن بمقدور الفرد الواحد - كما هو معلوم - أن يلم بجميع تفاصيل الصنائع على اختلافها وتعددها، ومن ثم كانت الحاجة ملحة للتعاون والتآزر بين أفراد الطوائف الحرفية داخل المدينة الإسلامية. أنظر: الدمشقي، المصدر السابق، الورقة 3- 4.

* التوقيـت فـي العمـل:

كان الصناع في الغالب الأعم يبدؤون عملهم في الصباح الباكر بعد صلاة الصبح، إلا أن هذا الأمر لا يعني أنهم كانوا مقيدين بساعة معينة للبدء أو الانتهاء من العمل، وكان العمل يتوقف بعد صلاة الظهر لتناول الغداء وللراحة، ثم يُسْتَأْنَف إلى غاية صلاة العصر، وأحيانا إلى غاية دخول وقت صلاة المغرب[1]، وكان الصناع وغيرهم يتمتعون بالراحة صباح يوم الجمعة، وفي المناسبات الاحتفالية يستمر التوقف عن الشغل ليومين أو ثلاثة أيام، أما في شهر رمضان فقد كان يبدأ العمل قبل الضحى ويتوقف قبل موعد الإفطار حتى يتسنى لهؤلاء قضاء طلباتهم وحوائج أسرهم[2].

* أجرة الصـانـع:

تُعتَبر الإفادات المصدرية – المتعلقة بالأجور التي كان يتقاضاها الصانع – قليلة جدا، وقد وردت في هذا الصدد إشارة، على سبيل المثال، تفيد بأنّ فئة الدلالين بمدينة فاس، والذين كان عددهم يقارب السبعين رجلا،كانت تأخذ فلسا واحدا عن كل درهم من مبيعاتها[3]، ومن الطبيعي أن تكون أجرة الحرفي نتيجة تفاهم بينه وبين صاحب الورشة، بمعنى أنّ الأجرة كانت تُحَدَّد مسبقا، وكذلك الأمر بالنسبة لطريقة الدفع (يوميا أو أسبوعيا)، ومن بين العوامل التي تتحكم في نظام الأجرة طبيعة العمل المنجز، والمدة الزمنية، والمهارة التي يتمتع بها الصانع، ومن الطبيعي أن تكون أجرة الصانع أكبر من أجرة المبتدئ[4]، وهناك من الباحثين من يرى بأنه لم يكن هناك فرق كبير في الدخل المالي لرب العمل والصانع إلا في حالات نادرة جدا، وفي هذا الشأن يقول لوتورنو: "متى كانت التجارة والصناعة على نطاق ضيق لا يتأتى منها إلا دخل يكفي الحاجة ولن يؤدي بأي حال من الأحوال إلى الثراء، ذلك أنّ الصناعة في مدينة فاس خلال الفترة المدروسة لم تكن تدرّ أرباحا كبيرة على المشتغلين فيها"[5]، وفي السياق ذاته وجدنا من الباحثين من

---

[1]– لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص463. انظر أيضا: فاس في عهد بني مرين، ص 108. بالنسبة لليد العاملة المسيحية أو بالأحرى الأسرى، فالوزان في مصدره يذكر أن هذه الفئة لم تكن تنعم بالراحة كثيرا، وتم تخصيص نصف يوم الجمعة لها من الظهر حتى المساء، بالإضافة إلى ثمانية أيام من السنة بمناسبة أعياد المسلمين. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 247. قد يكون التوقيت في العمل يخص في المقام الأول العمال الذين يشتغلون في الورشات الصناعية، لأن هناك عمال آخرون يظهر بأنهم لم يكونوا مقيدين بزمن معين، منهم على سبيل المثال طائفة الحمالين وأصحاب الدكاكين المختلفة.

[2]– لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص147.

[3]– كاربخال، إفريقيا، ج2، ص 149. إن العبارة التي أطلقها الوزان على الأسرى المسيحيين بفاس وهي: "**يعطيهم أسيادهم ما يقتاتون به**" تكفي لتوضيح الحالة الصعبة التي كانت تعيشها الفئة المذكورة، ما يعني قلة الدخل. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص247.

[4]– عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص ص 409- 410.

[5]– لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 52، 141، 142. وفي هذا الصدد، يذهب أحد الدارسين إلى القول: بأن هناك صنف آخر من السكان في المدن كان يعمل في الأنشطة التجارية، لكنه أقل شأنا ودخلا من الوسطاء المتنفذين في الأسواق، والأمر هنا يتعلق بشريحة اجتماعية ذات دور هام في=

يعتقد أنّ أرباب الصنائع والقائمين على الورشات الصناعية والأنشطة المرتبطة بالدولة المخزنية؛ كانوا يعيشون في وضعية ميسورة بفضل المداخيل المحترمة التي كانوا يحصلون عليها، لكن في المقابل، كانت تتّسم وضعية العمال والمستخدَمين بقلة الدخل، مما جعلهم يعيشون دون مستوى الكفاف، إن لم نقل أنّهم كانوا يعيشون عيشة فقر[1].

*** التسيير في الحرف:**

كان على رأس كل طائفة حرفية شخص يُعرف بالأمين[2]، وقد كان يقوم بمهام متعددة، حيث يقوم بدور الحكم والخبير إذا وقع خلاف بين الحرفيين أنفسهم أو بين الحرفيين والزبائن، وإذا لم يتمكن من حل هذا الخلاف، كانت تلجأ الأطراف المتضررة إلى المحتسب، والذي يشرف بدوره على مجلس يتكون من الأمين واثنين أو أربعة من أرباب الحرفة؛ للفصل في القضايا الخلافية داخل الجماعة الحرفية[3].

وكان من واجب الأمين أن يبادر لمساعدة أحد أعضاء الحرفة إذا تعرّض هذا الأخير لمشكل ما، كالمرض أو الوفاة، فكان من واجبه أن ينظم جمع تبرعات لتأمين قوت المريض أو جنازة المتوفى وإسعاف زوجته وأولاده[4]، وكان الأمين أيضا بمثابة الوسيط بين الطائفة الحرفية والمخزن فيما يتعلق بالمطلوب من العطايا والخدمات الأخرى، كالضرائب الاستثنائية والهدايا في المناسبات المختلفة، وكذا بعض الأعمال التي يُطلب إنجازها في أوقات محددة، ولم يقتصر دور الأمين على تنفيذ الأوامر فحسب، بل كان يقوم بالدفاع عن مصالح أهل حرفته، لا سيما إذا كانت له شخصية قوية تحظى بالاحترام والتقدير[5].

=السوق، وفي عمليات التنقل بين المدن، كالدلالين، والبراحين، والحمالين، وعلى الرغم من كثرتهم، فإنه يلاحظ أن المصادر أهملت الكلام عنهم، مثلما أهملت الحديث عن أصناف المشتغلين بالحرف البسيطة لأنهم من عامة الناس. أنظر: محمّد ناصح، مكانة التجار بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال القرن 6هـ/12م، ضمن كتاب: أعمال ندوة "التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب"، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط – المغرب 1989، ج2، ص 81.

[1]- المرجع نفسه، ص 82.

[2]- بخصوص أمين الحرفة، يعتقد أحد الباحثين أنه من الصعوبة بمكان على الباحث في المجال الحرفي بالمغرب الوسيط الفصل في مسألة أن التنظيمات الحرفية كانت مؤطرة ومهيكلة بالشكل الذي تعودنا عليه في الفترة الحديثة، لكن ذلك لا يعني بتاتا غياب ما كان يعرف بالأمين، والذي كان يترأس الحرفة الواحدة، ويعتبر المرجع بالنسبة للمحتسب في الخلافات التي تنشأ داخل الطائفة الحرفية، لكننا – يضيف الباحث – نجهل كل شيء تقريبا عن طريقة تعيينه، لكن، وبالنظر إلى بعض الإشارات الواردة في المصنفات النوازلية، أمكننا القول: بأنه كانت هناك بعض المعايير التي روعيت في اختيار الأمين. أنظر: محمّد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص ص 270 – 271.

[3]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ص436. انظر أيضا: ابن عبدون التجيبي، المصدر السابق، ص 24.

[4]- المرجع نفسه، ص436.

[5]- أحمد التوفيق، الأمناء، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب1991، ج3، ص486. انظر أيضا: J. lapanne, (j) op cit, p23.

*** الاستفتاء في الحرف:**

لم يكن فقهاء مدينة فاس بمنأى عن المجال الحرفي، فالبعض منهم كان يحترف صنعة معينة، وفي السياق ذاته، كان للفقهاء دور مهم في تنظيم المجال الحرفي داخل المدينة الإسلامية، وكان لهذه الفئة سلطة معنوية على السكان، بما في ذلك الحرفيون والصناع، وعليه فإنّ جزءا مهما من علاقة الحرفيين بمكونات المجتمع الأخرى كان من بين الأمور التي عُرضت على فقهاء المدينة للبتّ فيها، وسيقف المتصفح لموسوعة "المعيار" للونشريسي عند كثير من النوازل التي تخص موضوع الحِرف والصنائع في الغرب الإسلامي.

وعليه فإنّ مسالة تنظيم المجال الحرفي، كما هو معروف، تنطلق بالأساس من مبدأ دفع الضرر عن سكان المدينة، وهو مبدأ كان يراعي أيضا البتّ في علاقات بعض الحرفيين غير الملتزمين بسوق معين مع جيرانهم، وكما كان الفقيه يعمل على دفع الضرر، كان كذلك يتصدى لكل أنواع الغش والتدليس المنتشرة في أسواق المدينة، بما فيهم الحرفيون والصناع، وإذا كان هذا العمل – في حقيقة الأمر – من اختصاصات المحتسب، فقد أفتى الفقهاء من جانبهم وباستمرار في القضايا والخلافات؛ التي تتعلق بالعديد من المسائل والقضايا الاقتصادية خصوصا المجال الحرفي بمدينة فاس خلال الفترة متناول الدراسة[1].

يذكر الونشريسي في كتابه "المعيار" أنّ العديد من محترفي الحياكة في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط كانوا يكترون المناسج من النيارين[2] على عمل وأجرة معلومة من غير أجل، فمُنعوا من ذلك وقالوا أنّه لا يجوز وأنّ الكراء لا يكون إلا لأجل معلوم، وأجرة معلومة، وكراء معلوم، حيث كان النيار مثلا يتفق مسبقا مع من يكتري منه المنسج؛ بأن يقول له الأول إن عملت ملحفة واحدة إلى ذلك الأجل تعطيني خمسة دراهم، وإن عملت اثنتين تعطيني عشرة، وقد لا يحدث اتفاق على النحو الذي ذكرناه، وعندما ينتهي المكتري من العمل ويلتقي بمن اكترى منه المنسج، يحدث أن يسأله هذا الأخير عن طبيعة العمل ومقداره، وعلى إثر ذلك يحدد الأجرة التي يطلبها من الصانع، فكانت إجابة الفقيه بأن يؤجّر كل واحد ما له كيف يشاء، لاسيما إن كان في الأمر اشتباه وإشكال، وأما الإجارة إلى أجل معلوم، فإن عمل فيه ملحفة واحدة دفع خمسة، وإن عمل اثنتين دفع عشرة، فلا يجوز ذلك لأنه من وجه بيعتين في بيعة[3]، وما يمكن استنتاجه من هذه النازلة أن فئة الفقهاء كانت طرفا مهما في المجال الحرفي وبالتالي يقع

---

[1]– محمّد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص ص273- 274.

[2]– يقال في اللغة العربية: **نـار** الثوب، **نيرا ونيـارة**، بمعنى جعل له نيرا، أي صورا أو خطوطا، وجعل له لحمة، ويقال **نير** الثوب، أي نسجه على نيرين، **والنيرة** أداة ينسج بها، وهي الخشبة المعترضة، ويقال: ما هو بسداة ولا لحمة ولا **نيـرة**: لا يظر ولا ينفع. انظر: المعجم الوسيط، ص ص 966-967.

[3]– الونشريسي، المعيار، ج5، ص 223، 224، 225، 226.

على عاتقها فض الخلافات التي تحدث بين الحين والأخر بين أطراف المختلفة للعملية الإنتاجية، مما يعني أن الفقهاء بفاس أو تلمسان وباقي مدن الغرب الإسلامي الوسيط، كانوا على صلة بما يحدث من سوء تفاهم أو تجاوز بين الفئات المكونة للمجتمع الإسلامي وبالخصوص الطائفة الحرفية منهم.

- البعد الاجتماعي للجماعة الحرفية:

كان الحرفيون والصناع أحد أبرز مكونات المجتمع بمدينة فاس خلال الفترة المدروسة، وكانت الأنشطة الحرفية بالمدينة تستقطب مكونات اجتماعية أخرى غير الحرفيين، وهم الفقهاء والصلحاء، حيث نجد في كتب السير، والتراجم، والطبقات أنّ العديد من هؤلاء قد احترف صنعة ليعيل بها نفسه وأسرته، ولعل في هذا إشارة واضحة إلى أنّ العمل الحرفي لم يكن منبوذا في المجتمع، بل كان يحظى بالكثير من التقدير والاحترام، خاصة من طرف السلطة المركزية التي سهلت من عمل الحرفيين بوضعها النظم والشروط المساعدة على ذلك.

لقد تمكّن الحرفيون والصناع بمدينة فاس من تلبية متطلبات فئات اجتماعية واسعة من سكان المدينة، وهي الحاجيات الضرورية في المقام الأول، كما قدمت فئة الحرفيين خدمات جليلة للمجتمع الفاسي في ميدان العلم، والسكن، والصحة، والملبس، وخدمات أخرى كثيرة، مما يُبرز الدور الكبير الذي كان ينبغي على الحرفيين الاضطلاع به، ومن ثم يمكن القول أنّ الطائفة الحرفية، في بعدها الاجتماعي، كان لها الفضل الكبير في تلبية حاجات المجتمع بالقدر الذي يضمن الراحة والاستقرار للجميع؛ ويحافظ على النسق الاجتماعي في التغلب على العديد من المشاكل، وهو الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على مظاهر الحياة الاجتماعية بمدينة فاس في الفترة متناول الدراسة[1].

أ- المكانة الاجتماعية للحرفيين:

لا شك بأنه كانت للحرفيين مكانة داخل المجتمع الفاسي بالنظر إلى الخدمات العديدة التي قدمها هؤلاء لعناصر المجتمع المختلفة، وإلا كيف نفسر مثلا تسمية العديد من الساحات والدروب بأسماء الحِرف التي كانت تتمركز بها، وهناك أيضا العديد من التكوينات المعمارية داخل المدينة والتي كانت تُنسب إلى إحدى الحِرف، بالإضافة كذلك

[1]- على سبيل المثال، وفيما يتعلق بمحتوى الفكرة المذكورة في المتن، يقول الوزان ما نصه : بأن إمام جامع القرويين كان يمسك حسابا مدققا للهبات والأموال التي تقدم للجامع لفائدة الأطفال الصغار، ويوزع الإرادات الموقوفة على الفقراء، ويوجد بفاس عشرين فرنا للجير والآجر لسد حاجيات بناء الجامع والأملاك التابعة له، ولجامع القرويين دخل يومي يقدر بمائتي مثقال، وبالنظر إلى كثرة الأوقاف المحبسة على الجامع، كان هذا الأخير يتولى سد نفقات المساجد التي هي في حاجة إلى تمويل، ويذكر الوزان أيضا، بأن بعض ملوك فاس في زمانه اعتادوا أن يقترضوا مبالغ ضخمة من إمام الجامع دون أن يردوها إطلاقا، أنظر: وصف إفريقيا، ج1، ص ص 224-225. وهو الأمر الذي يبين أهمية ودور المجال الحرفي في تدعيم المعالم الوقفية بالمدينة المذكورة، وهو الأمر أيضا الذي كنا قد تطرقنا إليه بالنسبة لدور مؤسسة الأوقاف في تمويل بناء المعالم الوقفية وزخرفتها بتلمسان الزيانية.

إلى أنّ بعض الأفراد قد أُلصِق بهم اسم الحرفة التي كانوا يمارسونها، ولعل في ذلك إشارة إلى أنّ الحرف والصنائع كانت مقبولة لدى الجميع ولا يوجد أي إحراج في الانتساب إليها، وهو الأمر الذي شجع على الاحتراف والكسب الحلال وخلق حركة اقتصادية نشيطة.

ب- موقف العلماء من الحرف والصنائع:

كان موقف العلماء من العمل الحرفي إيجابيا، وبالرجوع إلى كتب المناقب والطبقات، سنجد أنّ كثيرا من الفقهاء والمتصوفة بمدينة فاس، قبل أو خلال الفترة المدروسة، كانوا يعتمدون على أنفسهم في الكسب ولم يمنعهم انقطاعهم للعبادة مثلا عن العمل الحرفي والكسب الحلال، فكان منهم من يعلم الصبيان وطلاب العلم، ومن ينسخ الكتب، ومن يشتغل بالزراعة، وهناك أيضا من كان يحترف أنشطة أخرى، مثل الجزارة، وجمع الحطب، والحياكة، وغيرها من الحرف[1].

وبعد تصفّحنا لكتاب "جذوة الاقتباس"، وجدنا كثيرا من أهل العلم والدين من يحترف صنعة يقتات منها، فقد كان الفقيه أحمد بن فرتون السلمي (تـ660هـ/1261م) يحترف بالتوثيق[2]، أما صاحب كتاب "جني زهرة الآس" في بناء مدينة فاس، ألا وهو أحمد بن شعيب الجزنائي (تـ749هـ/1348م)، فقد كان من أهل المعرفة بصناعة الطب[3]، وهناك العديد من الفقهاء والصلحاء بمدينة فاس من كانت له حرفة يتعيّش منها، وفي هذا دلالة واضحة على أنّ العلماء قد شجعوا العمل الحرفي، وبما أنّ هؤلاء الفقهاء كانت لهم سلطة معنوية على سكان المدينة، فإنهم - أي السكان- سَيُقْتَادون إلى طريقة العمل والكسب الحلال.

كان للفقيه دور في تنظيم الأنشطة الحرفية إلى جانب المحتسب بفاس، خاصة عندما يتعلق الأمر ببعض منكرات السوق، كما هو الحال بالنسبة لبيع الجلاب وأهل البادية خارج الأسواق، وهو المنكر الذي تصدى له الفقهاء بكل حزم، ذلك أنّ مسألة تنظيم المجال الحرفي بالنسبة للفقهاء ومؤسسة الحسبة كانت ينطلق من مبدأ دفع الضرر، بحيث كانت ترد أسئلة على فقهاء المدينة بخصوص قيام بعض الحرفيين باتخاذ منازلهم أوراشا للعمل على سبيل المثال لا الحصر، مما يسبب إزعاجا للجيران، فكان يوصي الفقيه بضرورة حماية الجار والكف عن إزعاجه[4].

---

[1]- محمّد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص211.

[2]- ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج1، ص ص117- 118.

[3]- المصدر نفسه، ص ص119- 120.

[4]- محمّد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص ص272- 273.

وبمثل ما كان الفقيه يعمل على دفع الضرر، نراه كذلك يتصدى لأنواع الغش والتدليس في الوسط الحرفي، ورغم أنّ هذا العمل كان من اختصاص المحتسب، فإنّ الفقهاء قد أفتوا باستمرار في النزاعات التي ترتبط بالنشاط الحرفي[1]، ولنا في كتاب "المعيار" للونشريسي العديد من النوازل والفتاوى التي تخص هذا الجانب.

يبرز دور الفقهاء في المجال الحرفي في النازلة الكبرى التي أوردها الونشريسي في المعيار، والتي كانت محل جدال وحوار بين الفقيهين قاضي سلا سعيد العقباني (تـ778هـ/1376م) ومفتي فاس، أحمد بن القاسم القباب (تـ778هـ/1376م)، حول الخلاف الذي نشب بين الحاكة الذين ينسجون الثياب وتجار البز الذين يشترون منهم هذه الثياب ثم يبيعونها، وكانت تُفرض على هؤلاء التجار مغارم مخزنية ثقيلة[2]،كما تكشف لنا هذه المسألة احتكام الحرفيين والتجار إلى الفقهاء نتيجة تعسف أجهزة السلطة في استخلاص الضرائب منهم، مما يبين أنّ سلطة الفقهاء كانت في كثير من المواقف موازية لسلطة المخزن.

ج- التسمي بالحرف في مدينة فاس:

لقد ذكرنا فيما سبق أنّ المجتمع بكل مكوناته كان يشجع النشاط الحرفي، ولم يكن ينظر للصانع نظرة ازدراء واحتقار، كما أنّ هناك مجموعة من المعطيات والشواهد التي تبين لنا الحضور القوي والبارز للحرفيين في المجتمع، حيث سنجد مثلا أنّ العديد من الأفراد كانوا يُعرفون بنوع الحرفة التي يمارسونها، وعليه فإنّ صفة الرجل تصبح ملازمة لاسمه، إذ تطلعنا كتب التراجم على الكثير من هذه التسميات، ويبيّن الجدول التالي بعض الأفراد الذين تسموا بأسماء الحرفة التي يزاولونها.

الاسم	طبيعة الحرفة	المصدر
أحمد بن مُحَمَّد الحباك (تـ938هـ/1531م)	الحياكة	جذوة الاقتباس ص133.
أحمد الحباك القيجيسي (تـ870هـ/1465م)	الحياكة	جذوة الاقتباس ص 127، 128
مُحَمَّد بن الصباغ	الصباغة	جذوة الاقتباس ص 217، 218
مُحَمَّد بن سعيد الطراز (تـ645هـ/1247م)	الطرز	جذوة الاقتباس ص 283، 284
مُحَمَّد بن ساعد الفخار المصمودي (تـ816هـ/1413)	الفخار	جذوة الاقتباس ص 348
عبد الرحمان بن القاسم ابن السراج المغيلي	صناعة السروج	جذوة الاقتباس ص 397

[1]- مُحَمَّد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، ص274.

[2]- مُحَمَّد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، ص ص136- 137.

(تـ616هـ/1219م)		
علي بن مُحَّد ابن القطان الكتامي الفاسي (تـ628هـ/1230م)	صناعة القطن	جذوة الاقتباس ص 470، 471
أحمد بن فرتون السلمي (تـ660هـ/1261م)	التوثيق	جذوة الاقتباس ص 117، 118
أحمد بن شعيب الجزنائي (تـ749هـ/1348م)	كان من أهل المعرفة بصناعة الطب	جذوة الاقتباس ص 119، 120
أحمد بقر الله القشتالي السلوي (تـ865هـ/1460م)	كان ينجز أعواد السرج	جذوة الاقتباس ص 126- 127

كما هو موضح في الجدول، هناك بعض الأفراد والفقهاء ممن كانت لهم معرفة ودراية ببعض أصناف الحرف المتداولة في المجتمع الفاسي، حيث كانوا يمارسونها إلى جانب تفقههم في الدين واهتمامهم بالعلم، هذا بالنسبة للأفراد الذين تلقّبوا بأسماء بعض الحرف، وهناك كذلك العديد من الأماكن في مدينة فاس التي عُرفت باسم حرفة معينة، حيث نجد مثلا حومة الكغادين[1]، وهو اسم يدل على أنّ هذه الحومة كانت مكانا لجلوس من يحترف صناعة الوراقة أو الكاغد، كما عرفت بعض التكوينات المعمارية بالمدينة بعض التسميات المشتقة من الحرف، مثل مدرسة العطارين ومدرسة الحلفاويين[2]، وهي مدارس أنشئت في الفترة المرينية لاحتضان طلبة العلم، ونجد تسميات أخرى كذلك أُطلقت على أماكن مختلفة في المدينة، مثل قنطرة الصباغين، وباب الشماعين[3]، وجسر الصباغين، وديار أو درب القبابين، وغيرها من الأماكن (الساحات، أو الرحبة) والمؤسسات التي اشتقت أسمائها من الحرفة القريبة منها[4].

يتبين مما سبق ذكره أنّ إطلاق اسم نوع من الحرفة على شخص أو مكان ما بالمدينة يدل على اعتداد واعتزاز أهل مدينة فاس بالحِرف والحرفيين، ولم يكن الانتساب إلى حرفة معينة يطرح أي مشكل بالنسبة للكثيرين من الفئات الاجتماعية، ولم يكن ينظر للصنعة نظرة ازدراء واحتقار، وما يبرز أهمية الحرفيين ودورهم في النسيج الاجتماعي، أن الدولة كانت الجهة المسؤولة عن توطينهم وتنظيمهم وتأطيرهم داخل المجال.

[1]- ابن الأحمر، المصدر السابق، ص66.
[2]- ابن القاضي، جذوة الإقتباس، ج1، ص148، 240.
[3]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 42، 65.
[4]- ابن الأحمر، المصدر السابق، ص40، 44.

د- تـقريـب السـلاطيـن للحرفييـن:

من غير المستبعد أن تكون للحرفيين والصناع مكانة عند سلاطين الدولة المرينية والوطاسية، بالنظر إلى عديد الخدمات التي قدمها هؤلاء الحرفيون للدولة، وعليه فقد حظيت فئة الصناع بتقدير السلطة المركزية التي حرصت على الاستفادة من النشاطات الحرفية، خاصة تلك التي تتعلق بالصنائع المخزنية والتي كانت تخدم الدولة في المقام الأول، ولعل ما يُظهر مكانة الحرفيين عند السلاطين المرينيين هو أنّ السلطان يعقوب بن عبد الحق؛ عندما أراد أن يبني مدينة جديدة – فاس الجديد – سنة 674هـ/1276م؛ كان أول عمل قام به هو استدعاء الحرفيين المختصين في البناء والهندسة والتشاور معهم حول كيفية تصميم هذه المدينة[1].

كما استعانت الدولة بالحرفيين في صناعة الأسلحة، خاصة أنّ المرينيين كانت لهم حملات عسكرية عديدة في بلاد الأندلس والمغرب الإسلامي، وكان هذا الأمر يتطلب من الحرفيين وضع كل طاقاتهم وجهدهم في خدمة الدولة، وكذلك الأمر بالنسبة لطائفة الوراقين والمزخرفين للكتب والمصاحف؛ التي كان يبعث بها سلاطين الدولة إلى نظرائهم في بلاد الحرمين، حيث كانت تحظى المصاحف المعدة لهذا الشأن بعناية كبيرة من السلطان، الذي كان يجمع الحرفيين المختصين في عمل الوراقة ويكلفهم بإعداد مصاحف في غاية الإتقان، والزخرفة، والتجليد، فقد ذكر ابن خلدون أنّ السلطان أبا الحسن المريني عندما أراد أن يبعث بهدية إلى سلطان مصر وبلاد الشام "مُحَمَّد بن قلاوون"؛ جمع الوراقين لمعاينة ما نسخته يد السلطان من خلال كتابة المصحف الكريم بالتذهيب والتنميق، ثم بعد ذلك أمر الصناع المختصين في النجارة والترصيع بأن يصنعوا لهذا المصحف وعاء من خشب الأبنوس، والعاج، والصندل، وغشي هذا الوعاء بصفائح الذهب ونظم الجوهر والياقوت، ويتبين من خلال النص الذي أورده ابن خلدون أنّ طائفة الحرفيين والصناع كانت مقربة من السلطان، حيث كان يستعين بهم في كثير من المناسبات، خاصة في إنجاز أعمال ذات قيمة عالية وثمينة، كما أن فئة البنائين والمهندسين حظيت هي الأخرى باهتمام من السلطة المركزية، فعندما أراد السلطان المريني أبو يوسف يعقوب بناء فاس الجديد، استعان بالبنائين، وبالمختصين في علم الفلك والكواكب والمعدلين ليستطلع آراءهم في هذا الأمر[2].

حظيت فئة الحرفيين بمكانة لدى السلطة المركزية كذلك، وقد تجلى هذا الأمر في المناسبات الاحتفالية، حيث يستعرض صاحب كتاب "فيض العباب" جانبا من تلك الاحتفالات التي استُقبل فيها السلطان أبو عنان المريني

[1]- عبد اللطيف الخلابي، المرجع السابق، ص ص426- 427.

[2]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 257، 258، 351.

(749- 759هـ/1348- 1358م) من قِبَل سكان المدينة، والذين كان من بينهم الصناع، حيث يقول: "وخرج جميع من كان في الحضرة من الخاصة والعامة بالزينة الفاخرة، وتميّز كل صنف من أرباب الصناعات والحرف الموفرة للبضاعات بأعلام فيها صور الآلات التي يستعملونها خصوصا، ويبدون على الانفراد بشعارها ظواهرا ونصوصا، وتوشح جميعهم بالبياض الرائق، المزري بأقحوان الحدائق، واحتملوا القسي البديعة الحسن، وتقلدوا السيوف المعتاص وصفها على الألسن"[1]، وعليه يتبين من خلال رواية النميري أنّ فئة الحرفيين كانت مميزة في الاحتفالات والمناسبات؛ التي تقام على شرف السلطان بلباسها ومعداتها، مما يبرز جانبا مهما من تقدير السلاطين للحرفيين والصناع.

– خـدمـات الـحرفييـن للـمجتمـع:

قدّم الحرفيون والصناع خدمات عديدة ومتنوعة لجميع مكونات المجتمع دون استثناء، وذلك بالنظر إلى أنّ عملهم كان يستجيب في المقام الأول لمتطلبات المجتمع وللسلطة المركزية في مدينة فاس، وفي حقيقة الأمر لا يمكن حصر كل الخدمات التي أنجزها هؤلاء الحرفيون، لأنها كانت كثيرة، ومتنوعة، ومتداخلة في كثير من الأحيان، ولعل البناء كان من بين المجالات التي نشط الحرفيون فيها، بالإضافة إلى كل ما يتطلبه هذا الأخير من توفير المأوى لسكان المدينة، دون أن ننسى الصحة، والتعليم، والاستحمام، والملبس، وغيرها من الخدمات الأخرى، وفيما يلي بيان ذلك:

أ– الـعـلـم:

اهتم سلاطين الدولة المرينية والوطاسية بالعلم وأهله، وعليه يمكن القول أنّ مدينة فاس قد شهدت، خلال الفترة المدروسة، إنشاء العديد من مدارس التعليم التي كان طلبة العلم يزاولون التعليم فيها، وقد كان الكثير من هؤلاء الطلبة يتخذها مسكنا ومستقرا له، ذلك أنّ هذه المدارس كانت تحتوي حجرات تضمن السكن لهم مع ما يستلزم ذلك من ظروف الإقامة.

بالنسبة لدور الحرفيين وخدماتهم التي قدموها لدُور العلم، ومنها المدارس، فإن أول عمل اضطلع به هؤلاء كان بناء وتشييد هذه المعالم على أحسن وجه؛ وبما يليق بالعلم وبمكانته عند سلاطين مدينة فاس، حيث ذكر الوزان في هذا الصدد أنّ: "مدينة فاس كانت تحتوي على إحدى عشر مدرسة للطلاب جيدة البناء كثيرة الزخرف بالزليج

[1]– النميري، المصدر السابق، ص498. إن الحضور المميز للجماعة الحرفية بمدينة فاس يمكن ملاحظته في المناسبات السياسية أو الدينية، فعلى سبيل المثال يذكر أحد الدارسين بأن أهل كل صنعة كانوا يلبسون ثيابا جميلة ويحملون معهم سلاحا معينا، وكان لكل سوق من هؤلاء علمه الخاص الذي يعرف به، ويتميز به عن غيره من الصناع الآخرين، فإذا كان الصباح الباكر وخرج السلطان تبدأ مظاهر الاحتفال ويصطف على طول الطريق السلطاني الجنود وتقرع الطبول وترفع الرايات والبنود. انظر: لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص ص 106-107.

والخشب المنقوش، بعضها مبلط بالرخام، وبعضها بالخزف المايورقي، وكلها من تأسيس ملوك بني مرين، وتمتاز إحدى هذه المدارس – وهي المدرسة البوعنابية – بروعة فائقة، وسعة، وجمال"[1].

يبدو، من خلال الإفادة المصدرية التي وصف فيها الوزان مدارس بني مرين، وخاصة المدرسة البوعنابية، أنّ الحرفيين والصناع على اختلاف تخصصاتهم لم يدخروا جهدا في عملية البناء والزخرفة التي كانت تزيّن هذه المدارس من الداخل، وهو الأمر الذي يبرز بوضوح المهارة والكفاءة العاليتين التي تتمتع بهما حرفيو المدينة؛ ويعطي في الوقت نفسه انطباعا عاما عن مجهودات الحرفيين ودورهم في خدمة مجتمعهم.

لم تقتصر خدمة الحرفيين للعلم على بناء المدارس وزخرفتها فحسب، بل كانت هناك أنشطة حرفية أخرى على علاقة بتوفير الظروف الملائمة للطلاب بالمدينة، وهي الظروف التي ساهم فيها الحرفيون بشكل لافت، وفي هذا الصدد، وحتى تستمر هذه المدارس في رسالتها التعليمية، كان لابد من إيجاد بعض الترتيبات المتعلقة بتمويل هذه المؤسسات، لذا حرص سلاطين الدولة المرينية على تحبيس كثير من الممتلكات لفائدة هذه الدُّور، إذ نجد مثلا أنّ رخامة التحبيس المثبتة على جدار مدرسة العطارين بفاس تتضمن الكثير من الحوانيت التي تم تحبيسها لفائدة المدرسة، إضافة إلى دار لصناعة الصابون، وجزء مهم من عائدات فندق الحدودي، وفرن، وعدة دُور أخرى[2]، وهذا ما يبيّن مقدار الممتلكات التي تم تحبيسها على مؤسسات العلم، كما يبدو أنّ الحرفيين والصناع على اختلافهم كانوا يمثلون الأساس في عملية تمويل هذه المدارس من خلال نشاطهم الحرفي.

تضافرت جهود الحرفيين – إلى جانب أعمال البناء والزخرفة – كذلك لتوفير مستلزمات هذه المدارس وتجهيزها بالكتب، والمفروشات، والعديد من التجهيزات التي صنعها النجارون، مثل المنابر والرفوف، فمدرسة الحلفاويين التي أنشئت سنة 670هـ/1271م كانت تتوفر على خزانة كتب علمية مهمة[3]، وفي هذا إشارة واضحة على جهود الحرفيين في تعمير دُور العلم، خاصة فئة النجارين.

ب- الصحة:

من المعروف أنّ بلاد المغرب الإسلامي، وكغيرها من البلدان في الفترة الوسيطة، تعرضت في كثير من الأحيان للأوبئة، منها وباء الطاعون الجارف الذي اجتاح بلاد المغرب منتصف القرن 8هـ/14م، وقد تكلم عنه ابن خلدون

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص225.
[2]- عبد الهادي التازي، جامع القرويين، ج2، ص ص358- 359.
[3]- المرجع نفسه، ص357.

كثيرا ونعته بالطاعون الأسود، كما تكلّم عن الأثر الذي تركه هذا الوباء في المناطق التي اجتاحها، وهو ما دفع – كغيره من الأمراض الأخرى – بالسلطة المركزية إلى الاهتمام أكثر بصحة السكان، مستعينة في ذلك بالحرفيين الذين اختصوا بصناعة الطب والأعشاب (الصيدلة).

وللتخفيف من معاناة المرضى، أنشأ سلاطين الدولة المرينية العديد من البيمارستانات بمدينة فاس، ويبدو أنّ إنشاء هذه المؤسسات العلاجية كان يدخل في إطار اهتمامات المخزن المغربي بتوفير تغطية صحية لسكان المدينة والمناطق القريبة منها، وذلك بالنظر إلى التهديد المستمر للسكان بالأمراض المعدية[1]، ولإنجاز هذه البيمارستانات، كان على السلطة المركزية أن تعهد بتشييدها إلى الحرفيين المختصين في الهندسة والبناء، وقد قام هؤلاء بعملهم على أحسن وجه، حيث وصف أحدهم بيمارستانات فاس بأنها لا تقل حسنا عن المدارس المرينية التي تم تشييدها في نفس الفترة[2]. والملاحظ أنّ هذه المؤسسات العلاجية كانت تتوفر على أسباب الراحة للمرضى، ذلك أنها كانت تتوفر على طاقم متكامل من الأطباء والصيادلة أو العشابين، بالإضافة إلى طباخين، وإداريين، وحراس يتولّون خدمة المرضى والتخفيف من آلامهم[3]، الأمر الذي يدل على أنّ جهود وخدمات الحرفيين في الطب، والعلاج، وغيرها من النشاطات الأخرى؛ كانت من ضمن الخدمات التي استفاد منها سكان المدينة وباديتها، وبقدر ما يرجع الفضل في هذا كله للدولة المخزنية، فإن الأطباء والصيادلة لا يمكن إغفال دورهم في العلاج والمداواة.

لم تكن البيمارستانات وحدها توفّر العلاج للمرضى، فهناك كذلك من كان يحترف صناعة الطب والأعشاب في المدينة وكان يعرض خدماته على السكان، وكان من بين هؤلاء بعض المتصوفة على الخصوص، فكان العامة يقصدونهم للعلاج بكثرة للتبرك بهذه الطائفة من الناس، حيث تطلعنا كتب التراجم والطبقات بالنشاطات المختلفة للمتصوفة في دفع المرض عن الأفراد بطرق وأساليب متنوعة، ويذكر لوتورنو أنّ سكان فاس لم يكونوا متعودين على الذهاب إلى المارستان، إذ كان المريض منهم يتلقى العناية في البيت، ولم يكن يقصد المارستان إلا أولئك الذين تقطعت بهم السبل أو المصابين بأمراض عقلية[4]، وهو الأمر الذي كان معروفا بمدينة تلمسان الزيانية نتيجة اعتقاد العامة في قدرة الأولياء والصالحين على شفاء المرضى.

[1]– مُحَمَّد رابطة الدين، البيمارستان، ص 1965. ويذكر لوتورنو، أنه كان بمدينة فاس في الفترة المرينية مارستان سيدي فرج، ومارستان أخر للجذامى كان يقع خارج أسوار المدينة. أنظر: فاس في عهد بني مرين، ص ص79- 80.

[2]– الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص227.

[3]– مُحَمَّد رابطة الدين، البيمارستان، ص 1965.

[4]– لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص 79.

ج- السـكــن:

ذكر ابن خلدون في مقدمة كتابه "العبر" أنّ الإنسان بما جبل عليه من الفكر في عواقب أحواله؛ لابد له أن يفكر في موانع إذاية الحر والبرد عنه؛ باتخاذ البيوت ذوات الحيطان والسقف الحائلة دون ذلك من جهاته[1]، وفي هذا الكلام إشارة واضحة إلى أهمية المأوى بالنسبة للإنسان حتى يتقي الصعوبات التي يفرضها الوسط الطبيعي، وهي البرد والحر. وحتى يتمكن الإنسان من توفير مسكن يأوي إليه، كان عليه أن يبحث عن الحرفيين المختصين في البناء، والمعروف أنّ هؤلاء البنائين يتفاوتون في الإلمام والتحكم في أصول هذه الصناعة، لذا ذكر ابن خلدون أنّ القائمين على هذه الصناعة منهم البصير الحاذق ومنهم القاصر[2]، وسيكون لهذا الأمر - بلا شك - الأثر البارز في تخطيط وبناء مدينة الدُّور بالمدينة، والذي تم على مراحل مختلفة وأزمنة متعاقبة منذ تأسيس المدينة في القرن الثاني للهجرة، وعلى هذا الأساس، فإنّ بناء الكثير من الدُّور والبيوت - التي وُجدت بفاس خلال العهدين المريني والوطاسي - يعود إلى ما قبل الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م)، حسب ما أورده الجزنائي، وهو من مؤرخي القرن الثامن هجري، الرابع عشر الميلادي[3]، لكن يظهر أن التوسع في البناء والعمارة قد أخذ منحى تصاعديا خلال العصر الذهبي للدولة المرينية، أما في العد الوطاسي فسيشهد تراجعا بالنظر الى طبيعة المرحلة التي عرفت تدخلا أجنبيا، وهو ما أثر سلبا على أعمال البناء والتشييد.

يمكن القول أنّ البنائين بمدينة فاس قد أخذوا على عاتقهم بناء الدُّور داخل المدينة، مستعملين في ذلك مواد مختلفة ومتوفرة محليا، مثل الحجر، والآجر، والكلس[4]، وكانت تتألف هذه الدُّور من طابقين أو من ثلاثة طوابق، حسب الحالة الاجتماعية لصاحب المنزل بالطبع[5]، وكان بعض هذه الدُّور، حسب رواية الوزان، في غاية الجمال والترتيب خاصة من الداخل، حيث كانت مزخرفة ومبلطة وذات أبواب واسعة، كما كانت تحتوي أروقة تقوم على أعمدة، والبعض الآخر من الدُّور كان بسيطا للغاية ولم يحمل أي جمال أو زخرفة[6]. ويضيف الوزان أيضا أنّ سكان فاس ولوعين ببناء القباب، إذ لا تخلو دار كبيرة في الغالب من قبتين أو أزيد، حتى أنّ بعض دُور الأعيان كانت تحتوي

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص294.

[2]- المصدر نفسه، ص296.

[3]- وانتهت مدينة فاس في أيام المرابطين والموحدين من بعدهم، من الغبطة والعمارة والرفاهية والدعة والأمن والعافية ما لم تبلغه مدينة من مدن المغرب، لاسيما في أيام المنصور الموحدي (580- 595هـ/1184- 1198م) حيث بلغ دور السكن تسع وثمانين ألف ومائتين وستة وثلاثين (89236 دور)، أنظر: الجزنائي، المصدر السابق، ص ص43- 44.

[4]- العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص90.

[5]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص222.

[6]- المصدر نفسه، ص 222.

على حمام ونافورة مياه تزين صحن المنزل[1]، مما يعني أنّ البنائين، وغيرهم من الصناع الآخرين، تفننوا إلى حد كبير في تقديم خدمات جليلة للأعيان في مجال البناء والزخرفة، بالنظر إلى تباين التكوينات الاجتماعية التي استقرت بالمدينة.

اعتمادا على ما سبق ذكره، يتضح أنّ البنائين قدموا خدمات كبيرة لسكان المدينة في بناء الدُّور والمنازل؛ وغيرها من التكوينات المعمارية الأخرى التي كانت تزين مدينة فاس، ويرجع الفضل الكبير لهؤلاء البنائين والمهندسين في الوضع الذي ظهرت عليه هذه البنايات من زخرفة وإتقان، وإن كان الأمر – في الحقيقة – يقتصر على دور الطبقة الخاصة، مما يبرز جانبا مهما من مهارة المعمار المريني وحذقه في مجال البناء والزخرفة، وبالمقارنة مع دُور تلمسان في الفترة نفسها، يقول الحميري أنّ: "فاس أكبر من تلمسان نظرا، وأجلّ قدرا، وأكثر خيرا ومالا، وأعلى همة في إنجاز المباني واتخاذ الديار الحسنة"[2]، وفي السياق ذاته يذكر الحسن الوزان في مصدره كذلك أنّ دُور تلمسان أقل قيمة بكثير من دُور فاس[3]، وفي هذا دلالة وتأكيد على المهارة التي كان يتمتع بها المعمار المريني وتحكمه الكبير في صنعة البناء والزخرفة، وقد يرجع ذلك إلى أن فاسا أكثر تجذرا في الحضارة والتمدن من تلمسان.

د- الاستحمام:

بُنِيت العديد من الحمامات بمدينة فاس من قِبَل البنائين في فترات تاريخية متباينة، حيث يذكر الجزنائي أنّ المدينة في نهاية القرن السادس الهجري (12م) كانت تضمّ حوالي ثلاثة وتسعين حماما[4]، ويدل هذا الرقم على أنّ المياه المياه كانت تجري بكثرة داخل المدينة، وهو الأمر الذي أوجد هذا العدد من الحمامات في فاس خلال الفترة المذكورة أعلاه، وتدل كثرة الحمامات في المدينة الإسلامية خلال الفترة الوسيطة على درجة التحضر والتمدن التي وصلت إليها الحواضر في الغرب الإسلامي الوسيط ومن ضمنها مدينة فاس[5].

وبحلول القرن العاشر الهجري (16م)، كانت مدينة فاس تضم حوالي مائة حمام جيد البناء حسن الصيانة، بعضها كبير[6]، وهذا يعني أنّ العدد قد ارتفع بالمقارنة مع ما كان عليه في القرن السادس الهجري (12م)، ذلك أنّ

[1]- العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص ص 90-91 .

[2]- الحميري، المصدر السابق، ص135.

[3]- الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ص19.

[4]- الجزنائي، المصدر السابق، ص44. وعند ابن أبي زرع الفاسي، ثلاثة وسبعين حماما، أنظر: روض القرطاس، ص 48. ويحصي ياقوت الحموي حوالي عشرون حماما. انظر: معجم البلدان، ج4، ص 230.

[5]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص ص 235- 236.

[6]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص229. ويذكر المؤلف نفسه، أنه كان هناك حمامات خاصة بالرجال وأخرى للنساء، إلا أن أغلب الحمامات كانت مخصصة للرجال والنساء في آن واحد، مع اختلاف في التوقيت. المصدر نفسه، ص 230.

الوزان يتكلم عن عدد الحمامات الكبرى بالمدينة فقط، ومن المرجح أنّ عدد الحمامات كان كبيرا للغاية، لأن المصدر المذكور لم يتطرق إلى عدد الحمامات الصغيرة بالمدينة واكتفى بالإشارة إلى الكبرى منها، هذا مع العلم أنّ بعض العائلات الغنية بالمدينة كانت تمتلك حماما خاصا بها في البيت[1]، وفي ذلك يقول صاحب كتاب مسالك الأبصار: "وغالب أعيانهم يعملون لهم حمامات في بيوتهم أنفة من الدخول مع عامة الناس، لأن حماماتهم صحن واحد لا خلوة فيها تستر بعض الناس من بعض، ولهم تأنق في البناء"[2]، وهو ما يعني أنّ البنائين قد بذلوا مجهودات كبيرة في توفير بنايات يستحم فيها سكان المدينة، بحيث يظهر أنّ هذه الأخيرة كانت في غاية التأنق من حيث التصميم والزخرفة.

تميزت الحمامات بمدينة فاس في الفترة قيد الدراسة باحتضانها لأربع قاعات: قاعة لخلع الملابس، وثانية باردة، وثالثة دافئة، ثم رابعة ساخنة[3]، وتميزت كذلك باستعمال الزليج المختلف الألوان والزخرفة على الخشب واستعمال القبب، وفي الفترة المرينية على الخصوص أنشئت بعض الحمامات بجوار العيون الساخنة للاستحمام والتداوي، كحمية مولاي يعقوب بالقرب من مدينة فاس[4]، وهو ما يبرز أهمية الحمام ودوره في الحياة الاجتماعية بالنسبة لسكان المدينة.

المدينة.

كانت الحمامات التي أنجزها البناؤون بمدينة فاس إحدى التكوينات المعمارية داخل النسيج الحضري، وكانت بمثابة أمكنة يلتقي فيها عدد كبير من أهل فاس، وبالتالي أصبحت تؤدي وظائف مختلفة أولها وظيفة الاغتسال والطهارة، ووظيفة اجتماعية باعتبارها محطة ضرورية للحياة، إذ يتم الإقبال عليها عند احتفالات الزواج، والختان، والعقيقة[5].

---

[1]- ابن الحاج، المدخل، ج4، ص 105.

[2]- العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص91. لم يكن من السهل أن يبعث الرجال بنسائهم إلى الحمامات في الفترة المدروسة، بالنظر إلى جملة من المفاسد وانتشار بعض العادات السلبية (انكشاف عورة المسلمة على غيرها من النساء النصرانيات واليهوديات)، وعليه أوصى بعض الفقهاء بأن يمنع الرجل زوجته من دخول الحمام. انظر: العبدري، المدخل، ج2، ص 172.

[3]- يسميها ابن الحاج العبدري قاعة المسلخ. انظر: المدخل، ج2، ص 177. وعند الوزان، ثلاثة قاعات. انظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 229.

[4]- نعمة الحضري، الحمام بالمغرب، معلمة المغرب، (ملحق ج2) الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ومطابع سلا- المغرب 2010، ج25، ص98. بالنسبة للتصميم الداخلي للحمامات الفاسية، وجدنا أن العمري في كتابه مسالك الأبصار لا يذكر إلا قاعة واحدة فقط، ويعبر عنها بكلمة الصحن. أنظر: العمري، مسالك الأبصار، ج4، ص 91. في حين هناك العديد من الإشارات التاريخية والتي تتحدث عن ثلاث قاعات وليس قاعة واحدة، ونحيل هنا على ما ذكره الحسن الوزان في مصدره، حيث يقول: في فاس مائة حمام جيدة البناء حسنة الصيانة، بعضها صغير وبعضها كبير، وكلها على شكل واحد، أي أن في كل واحد منها ثلاث حجرات أو بالأحرى ثلاث قاعات، الأولى باردة، والثانية أشد حرارة بقليل، والثالثة شديدة الحرارة. أنظر: وصف إفريقيا، ج1، ص 229.

[5]- نعمة الحضري، المرجع السابق، ص98.

احتضنت الحمامات الفاسية عناصر عديدة كانت تؤدي خدمات لمن يرتادها - أي الحمامات - ومن بين هذه العناصر نجد فئة الحلاقين الذين كانوا يزاولون حرفتهم داخل الحمام أيضا، حيث كان هؤلاء الحلاقون يدفعون مبلغا لصاحب الحمام ليحتفظ لهم بالآلات التي كانوا يستعملونها[1]، بالإضافة إلى كل من الحكاك والطياب[2]، وهو ما يدل على تعدد الخدمات داخل البنايات التي شُيدت لغرض الاستحمام، واستفاد في الوقت نفسه أفراد آخرون ارتبط نشاطهم بالحمام، مثل السخان، الحمال، والبغال[3].

وبخصوص أسماء الحمامات التي انتظمت داخل النسيج الحضري لمدينة فاس في الفترة المدروسة، فالمادة المصدرية لم توثق لنا إلا حماما واحدا هو حمام آغلان[4].

هـ- توفير اللباس:

رأينا فيما سبق أنّ صناعة النسيج بمدينة فاس كانت تستقطب يدا عاملة كبيرة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ مهمة النساجين كانت تتمثل في توفير ما يلبسه سكان المدينة وباديتها، خاصة في ظل الازدهار الذي عرفته فاس خلال الفترة المرينية، وفي هذا السياق، كان ابن خلدون قد ذكر أنّ حرفتي الحياكة والخياطة ضروريتان في العمران لاحتياج البشر إلى الدفء، فالأولى تعمل على نسج الغزل من الصوف والقطن، والثانية لتقدير المنسوجات[5]، ويبدو أنّ النساجين في مدينة فاس قد تمكنوا من تلبية متطلبات فئات اجتماعية واسعة ومتباينة داخل فاس وخارجها، حيث كانت تشكل المنسوجات الفاسية إحدى أهم الصادرات إلى بلاد السودان الغربي خلال الفترة الوسيطة.

استفاد سكان مدينة فاس من خدمات النساجين في الملبس بشكل يلبي رغبات الفئات الاجتماعية ويستجيب لمتطلباتها، حيث كان الأعيان وكبار التجار يرتدون ملابس مميزة جدا، فكانت قمصانهم مصنوعة من الحرير أو الجوخ الرفيع، وأكمامها عريضة مفتوحة من الأسفل ومبطنة بقطيفة قرمزية أو دمشقية، كما كانت لهم سترات من الصوف، بالإضافة إلى ارتدائهم أقمصة أخرى وسراويل من قماش رفيع، وكانوا يضعون على رؤوسهم قلانس أرجوانية[6]، أما بالنسبة للعلماء والصناع ممن يأتون بعد طبقة الأعيان، فكانوا يرتدون سترة قصيرة مطابقة

[1]- الوزان، وصف إفريقيا، ج1، ص230.
[2]- ابن عبدون التجيبي، المصدر السابق، ص 48.
[3]- علي ابن أبي زرع، الذخيرة السنية، ص 66.
[4]- التادلي، المصدر السابق، ص 196.
[5]- ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص302.
[6]-كاربخال، إفريقيا، ج2، ص175.

للجسم ذات أردان نصفية وتُلبس فوق القميص، وفوق ذلك يلبسون رداء مخيّطا من الأمام، ويأتي فوق ذلك البرنس، وكانوا يعتمرون طاقية، ويلبسون سراويل مصنوعة من القماش، أما العامة فكانوا يلبسون الثياب البيضاء المصنوعة من الصوف المحلي الخشن، وكانت برانيسهم من القماش نفسه[1]، في حين كان لباس النساء جميلا للغاية حسب رواية ابن الخطيب[2]، بحيث كان لباسهن متنوعا ويتكون من قميص وثياب عريضة الأكمام ومخيطة من الأمام كالرجال، إضافة إلى استعمال الأقمشة الحريرية بالنسبة للميسورات من بينهن[3]، وكنّ يلبسن كذلك سراويل طويلة تغطي الرجل كلها ويسدلن على الرأس والجسم ملاءة تغطيها، ويغطين الوجه بنقاب من القماش السميك[4].

يبدو من خلال ما سبق ذكره أنّ النساجين في مدينة فاس قد صنعوا ملابس ومنسوجات مختلفة، بالنظر إلى تفاوت الفئات الاجتماعية فيما بينها داخل المدينة، وعليه فقد كانت خدمات هؤلاء النساجين تستجيب للظروف المختلفة التي كانت تحيط بالسكان، كما كانت تراعي الدخل والمستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وهي بلا شك خدمات في غاية الأهمية ولا يمكن الاستغناء عنها أبدا.

لقد كانت خدمات الحرفيين للمجتمع الفاسي خلال الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م) كثيرة ومتنوعة؛ شملت مجالات الحياة العامة ولا يمكن أن نحصرها في مجالات معينة، وكانت هذه الأخيرة بمثابة مكوّن أساسي داخل النسيج العمراني للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط.

يبدو أنّ المجال الحرفي بأدواره الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس خلال فترة المرينيين والوطاسيين؛ قد ساهم بقسط وافر في الازدهار والتحضر الذي شهدته مدينة فاس خلال الفترة المدروسة، لكن يبدو أنّ هذا الازدهار يكاد يقتصر على الحقبة المرينية، لأنّ مدينة فاس عرفت تراجعا ملحوظا في كثير من المجالات خاصة في المجال الحرفي خلال عهد بني وطاس، وهو ما سيؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية بصفة عامة بالنظر إلى مساهمة الحرفيين والصناع في مجالات عدة ونشاطات متنوعة[5]؛ استفادت منها جميع الأطراف المرتبطة بالأنشطة الحرفية، وفي هذا السياق يمكن

---

[1]- لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج1،ص99.

[2]- ابن الخطيب، معيار الاختيار، ص176.

[3]- محمَّد القبلي، المرجع السابق، ص313.

[4]- لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، ص99.

[5]- تشير إحدى الدراسات مثلا: إلى أن الأوبئة خاصة الطاعون، التي تعرضت له مدينة فاس بداية من النصف الأول من القرن 10هـ/16م أثر على الحركة التجارية كثيرا بحيث اقتصر الأمر على تجارة المواد الغذائية التي أصبح عليها الطلب كثيرا، وقلت حركة التجارة القوافلية بسبب الخوف من انتشار العدوى، حيث تم منع دخول قافلة قادمة من فاس باتجاه أرزيلا، وأصبح من الصعب زراعة الأرض بسبب قلة اليد العاملة، وتضررت الأنشطة الحرفية أيضا وأصبح الإنتاج بطيء جدا. انظر:

Bernard Rosenberger et Hamid Triki, op cit,p 144.

القول أنّ المجال الحرفي كان أحد العناصر والمكونات الرئيسية والبارزة داخل المجتمع الفاسي خلال الفترة المدروسة، بالرغم من بعض الفترات العصيبة التي كان يشهدها هذا المجال بين الفترة والأخرى.

خـاتمة

تعكس الحياة الاقتصادية أحد أهم جوانب الحضارة في المدينة الإسلامية خلال العصر الوسيط، ويمثل الجانب الحرفي منها رافدا مهما لمعرفة الظروف والتطورات التي أحاطت بنشاط فئة الحرفيين والصناع بمدينتي تلمسان وفاس في الفترة المدروسة (7- 10هـ/13- 16م)، ومن ثم يمكننا التعرف على الأثر الذي تركته هذه الفئة داخل النسيج العمراني في المدينتين وخارجها. وبإجراء مقارنة بين المجال الحرفي في المدينتين؛ يتبين مدى مساهمة الحرفيين في تنشيط الحياة الاقتصادية نتيجة عامل المنافسة الذي كانت تقف وراءه السلطة المركزية، بالإضافة كذلك إلى التطورات السياسية والاقتصادية في حوض المتوسط خلال الفترة المدروسة.

اكتسب المجال الحرفي بمدينتي تلمسان وفاس عناصر قوته – في المقام الأول – من السلطة المركزية، التي يعود لها الفضل في التنظيم والمراقبة ممثلة في مؤسسة الحسبة الإسلامية، بالإضافة إلى الدعم الذي لقيته طائفة الحرفيين من لدن السلطة نفسها – خاصة في مجال الصنائع المخزنية المرتبطة بالدولة –، بالرغم من بعض الفترات العصيبة التي أحدثت فجوة في علاقة الحرفيين بالسلطة المركزية – خاصة في مجال الجباية –.

واستمد المجال الحرفي عناصر قوته – كذلك – من توفر المواد الأولية الخامة المتوفرة محليا أو المستوردة، وكذلك من وجود فضاءات لتسويق المنتوج الحرفي داخليا وخارجيا، وهو الأمر الذي ضاعف من وتيرة النشاط الحرفي في تلمسان وفاس، وبالتالي فقد كانت أوجه الاستفادة من ذلك متعددة تشمل الحرفيين والسلطة المركزية، بالإضافة إلى الزبائن.

خدم الحرفيون والصناع أطرافا عديدة داخل النسيج الحضري، وإليهم يرجع الفضل في تنظيم المجال داخل المدينة بالشكل الذي يستجيب لانشغالات السكان، ووفق ما أقرته مؤسسة الحسبة وفتاوى فقهاء المدينتين، وعليه فقد استطاع الحرفيون توفير متطلبات كثيرة ومتنوعة للفئات الاجتماعية في المدينة والبادية – خاصة في الغذاء والملبس والعلاج – ... مما يعني أن مساهمتهم – أي الصناع – كانت ذات قيمة اجتماعية أدت إلى خلق جو من التعاون والتبادل والتآزر بين مكونات المجتمع التلمساني والفاسي.

لم تكن السلطة المركزية وحدها من تسهر على دعم المجال الحرفي ومراقبته ، بل كان هناك أيضا بعض الفقهاء والعلماء ممن أخذوا على عاتقهم مهمة حل الخلافات التي يتسبب فيها الحرفيون في علاقاتهم مع سكان المدينتين، والتصدي لمحاولات الغش والتدليس من جانب بعض الحرفيين. وفي هذا السياق يمكن القول بأن سلطة هؤلاء الفقهاء

كانت حاضرة بقوة لردع أية معاملات مشبوهة، وكانوا يسندون – في الوقت نفسه – مؤسسة الحسبة الإسلامية، خاصة في فترات ضعف الدولة المركزية.

كان من شأن تنظيم الحرفيين أنفسهم في جماعات وطوائف حرفية أن يخلق انسجاما وتعاونا داخل الطائفة الحرفية الواحدة، ويمنع أي شكل من أشكال التنافس إلى حد ما، وفي هذا الصدد يمكن القول بأن هذا التنظيم أوجد أسسا وقواعد ونظما أصبحت تقليدا اجتماعيا راسخا تحكمه وتؤطره أعراف كان على الحرفيين الالتزام بها وعدم مخالفتها، فكان ذلك نواة ما أصبح يعرف لاحقا بالتنظيمات النقابية.

ساهم الحرفيون بتلمسان وفاس في الانتعاش الذي عرفته المدينتان في الفترة المدروسة في إطار العلاقات التجارية التي كانت تربطهما بأطراف أخرى – خاصة بلاد السودان وأوروبا –، فازدهرت على إثر ذلك تجارة القوافل الصحراوية والتجارة البحرية، فكانت النتيجة أن أصبحت تلمسان وفاس محور التجارة المتوسطية على الأقل إلى غاية منتصف القرن 8هـ/14م.

تأثر المنتوج الحرفي في المدينتين بعوامل ومعطيات داخلية وخارجية، منها – على سبيل المثال – قلة الاستقرار السياسي، والأزمة النقدية في منتصف القرن 8هـ/14م، بالإضافة إلى وباء الطاعون الجارف في حدود المائة الثامنة للهجرة، والذي يظهر أنه أثر سلبا وبشكل كبير على المجال الحرفي بالمدينتين على الخصوص.

إذا ما حاولنا أن نجري مقارنة بين تلمسان وفاس في المجال الحرفي، فإن الفروق بينهما تعتبر قليلة[1]، لكن – مع ذلك – يمكن القول بأن الصنائع الفاسية تتقدم على نظيرتها التلمسانية، ولعلّ ذلك يعود إلى عدة اعتبارات موضوعية بحكم استفادة الفاسيين من الخبرة الأندلسية أكثر من تلمسان، وبالنظر إلى المجهودات الكبيرة التي استفادت منها مدينة فاس في ظل حكم الأدارسة والمرابطين والموحدين بالمقارنة مع مدينة تلمسان، والتي لم تشهد ازدهارا وتحضرا إلا بمجيء الزيانيين.

إن الأثر الذي تركه حرفيو تلمسان وفاس خلال الفترة المدروسة – وفي جميع المجالات – لم يكن من السهل إغفاله أو تجاهله، ولعلّ التكوينات المعمارية الجميلة التي أنجزها حرفيو البناء خير دليل على تلك الجهود، مما يجعلنا نقر فعلا بوجود معمار حقيقي وطراز معماري زياني وآخر مريني، حتى وإن بدت عليه مسحة من التأثير الأندلسي.

[1]– نتج عن سيادة النظم الإقطاعية وهيمنتها على مظاهر النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي الوسيط، منذ قيام دولة المرابطين وإلى غاية القرن 10هـ/16م، تشابه في نظم العيش في فترة تميزت بالرتابة التقنية والتطور البطيء. انظر: محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ص 68.

خلاصة القول: أن المجال الحرفي موضوع لا يزال يحتاج إلى جهود متواصلة من الباحثين في التاريخ والآثار والفنون، لتكتمل الصورة الحقيقية عن الحرف والصنائع في المدينة الإسلامية، ذلك أن الحرف اليدوية كانت – ولا زالت – تحمل في طياتها ثقافة وأبعادا حضارية لمدينة ما خلال فترة زمنية معينة.

الملاحق

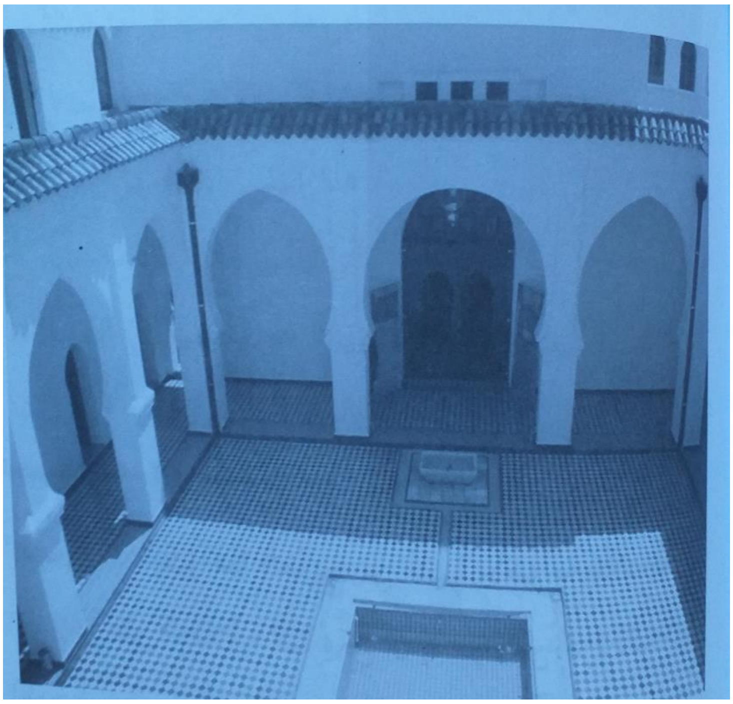
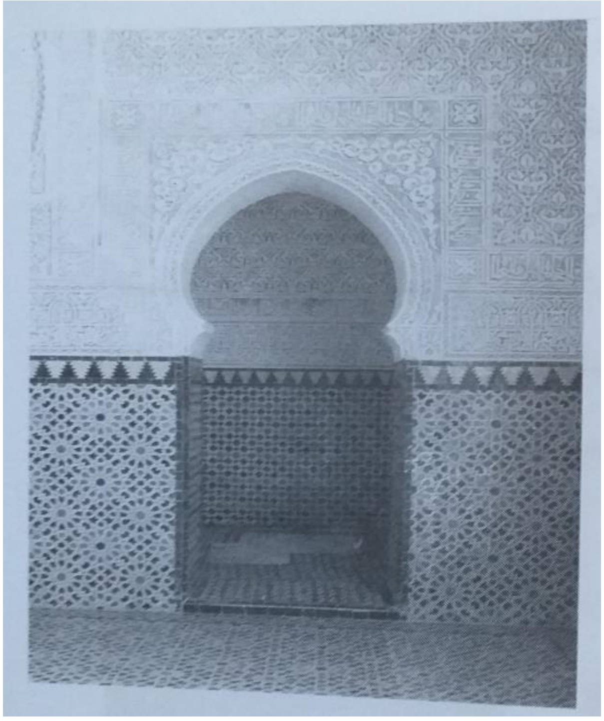

على اليمين: صحن المدرسة الخلدونية بعد الترميم. الرزقي شرقي، المعالم الأثرية، ص 141.

على اليسار: تفاصيل الزخرفة الجصية والفسيفساء بداخل القصر السلطاني في المشور . الرزقي شرقي، المعالم الأثرية، ص 71.

لا شك أن فئة الحرفيين والصناع المتخصصين في البناء وما يرتبط به من أنشطة مثل الزخرفة والتزويق قد أنجزوا أعمالا في غاية الروعة، بحيث استطاع هؤلاء الحرفيين والصناع أن يتعرفوا على المواد التي تستعمل خصيصا في هذه الأعمال، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الحرفيين من البنائين والمزخرفين وضعوا لمستهم الخاصة في هذا الميدان بما يوحي بوجود تراث فني وطراز معماري خاص بمدينة تلمسان الزيانية.

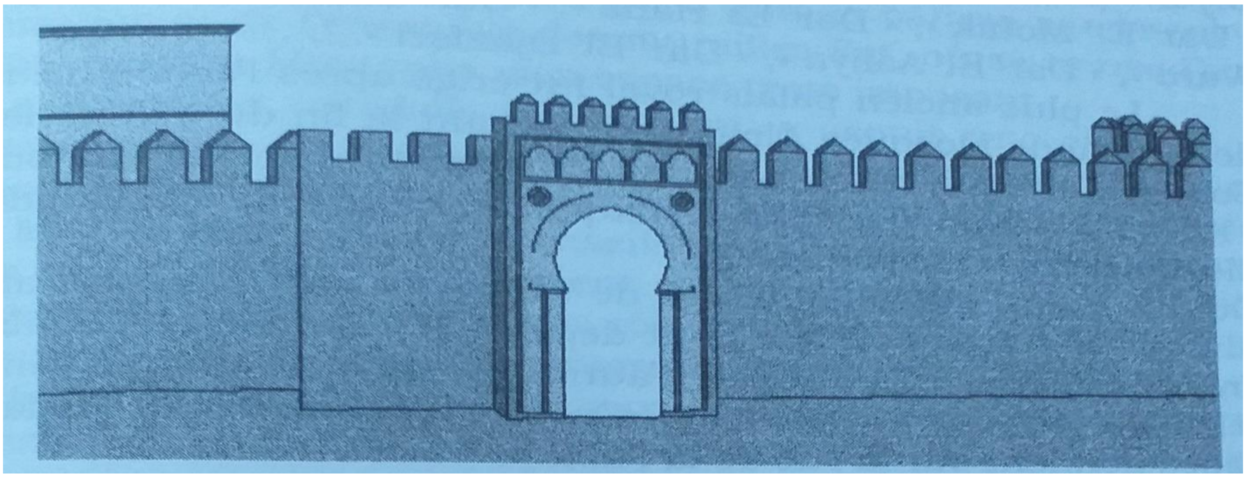

الشكل : أحد الأبواب المسورة لقيصرية تلمسان الزيانية والذي تعرض للتعديل خلال الفترة الاستعمارية.

Hadj, omar lachachi,op cit, p81.

الشكل : باب القرماديين، والذي تعرض للهدم خلال الفترة الاستعمارية عند مد سكة الحديد.

Hadj, omar lachachi,op cit, p242.

تظهر الأشكال في الصورة أعلاه جهود الحرفيين في البناء بتوجيه من السلاطين الزيانيين، وبالنظر إلى أهمية القيصرية ودورها في تسهيل المعاملات التجارية وعقد الصفقات المالية، فقد أحيطت بسور وأبواب متينة ذلك أنها تعتبر القلب النابض للحركة الاقتصادية بالمدينة.

وبالنسبة لباب القرماديين فهو أحد أبواب مدينة تلمسان الزيانية، وعرف بهذا الاسم، لأن صناعة القرميد كانت تحتل مكانا قريبا منه، ويظهر أن الورشات التي تعمل على تحضير المادة الأولية كانت تتمركز في هذا المجال.

الشكل : الإسطرلاب (astrolabe) . Hadj, omar lachachi,op cit, p188

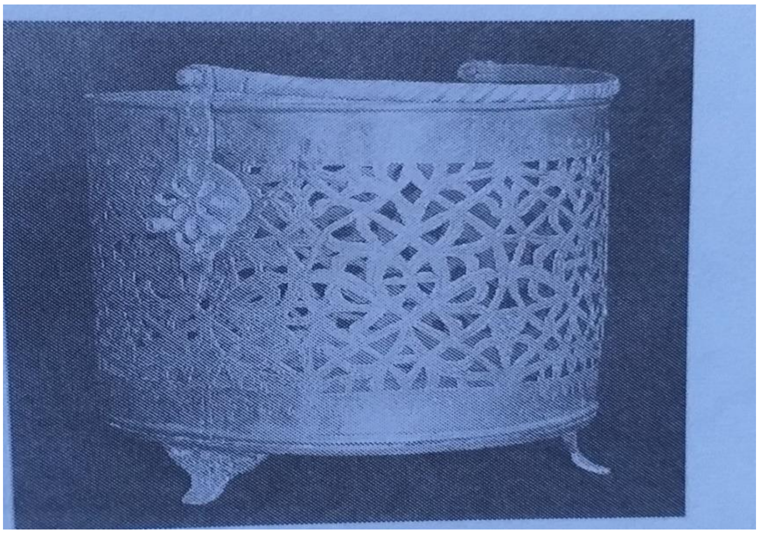

الشكل : أنية نحاسية من أثار صناعة الأواني النحاسية التي كانت رائجة بتلمسان. الرزقي شرقي، المعالم الأثرية، ص 80.

تمثل الأشكال في الصورة جانبا من المنتوجات الحرفية بتلمسان الزيانية، وهي المنتوجات التي صنعت من مادة النحاس، حيث استعمل الإسطرلاب في معرفة الأوقات، واستعملت الآنية النحاسية في أغراض مختلفة داخل الدور التلمسانية. ولعل ما يميز المنتوجات النحاسية هو الزخرفة التي تكسوها، وهو ما يظهر العمل الجاد الذي قامت به فئة المزخرفين التي تشتغل على المعادن مثل الذهب والفضة والنحاس.

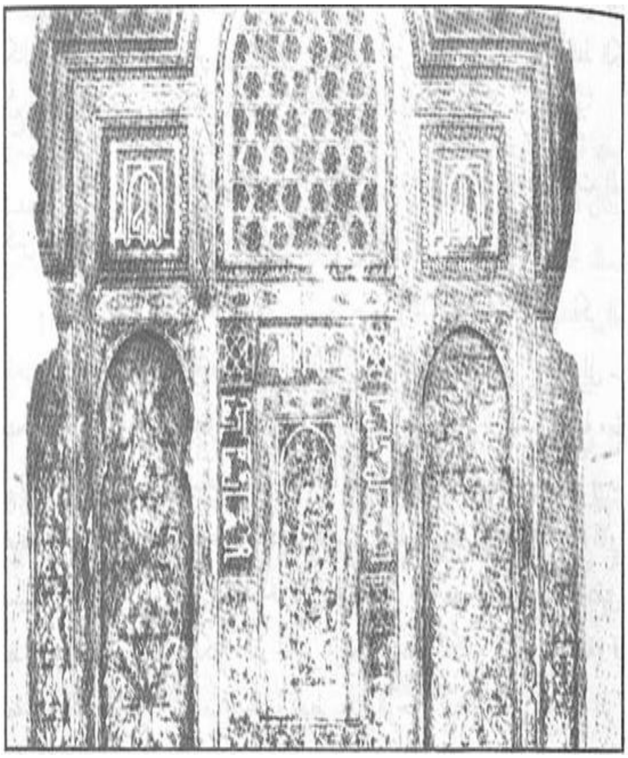

على اليمين: توضح الصورة **عنزة** جامع القرويين (المرجع: عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية، ج4، ص 320- 323)، والعنزة عند المغاربة عبارة عن محراب إضافي يوضع بالصحن عند مدخل البلاط المحوري المتجه صوب المحراب الأصلي لبيت الصلاة، هذه الأخيرة صنعت من مادة الخشب من طرف الحرفيين الذين قاموا بزخرفتها بالاعتماد على تقنية الحفر.

على اليسار: صورة لمد أبي الحسن المريني (المرجع: عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية، ج4، ص 408)، يرجع تاريخ هذا المد إلى الفترة الممتدة من 731هـ/ 1331م إلى 749هـ/ 1348م، مصنوع من مادة النحاس الأصفر وقاعدته مزخرفة بتقنية الحفر.

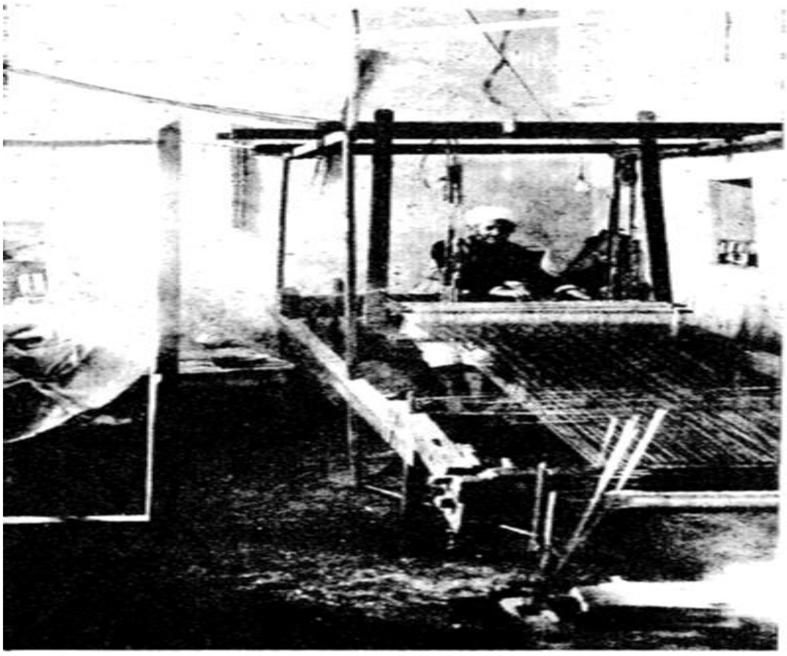

الشكل : نـول للنسيج. لوتورنو، فاس قبل الحماية، ج2، ص 956.

بالنظر إلى أن صناعة النسيج والأنشطة المرتبطة بها مثلت سوقا رائجة بفاس، فالفضل في ذلك يرجع إلى خبرة الصناع ودرايتهم بالتقنيات المستخدمة، بحيث شكلت الأنوال البسيطة والمركبة أدوات ووسائل مهمة في هذا النوع من الصنائع. انظر:

الصورة: دينار مسكوك في عهد السلطان أبي عنان المريني. أحمد عزاوي، مختصر في تاريخ الغرب الإسلامي، ج2، ص 179.

احتوت النقود المرينية على اسم السلطان ولقبه ومكان الضرب، وتوحيد لفظ الجلالة، وبالنسبة لحرفة السك النقدي، فهي تتطلب مهارة ودراية كبيرة في تنقية المعادن ومعرفة عيارها ورسم نقوشها.

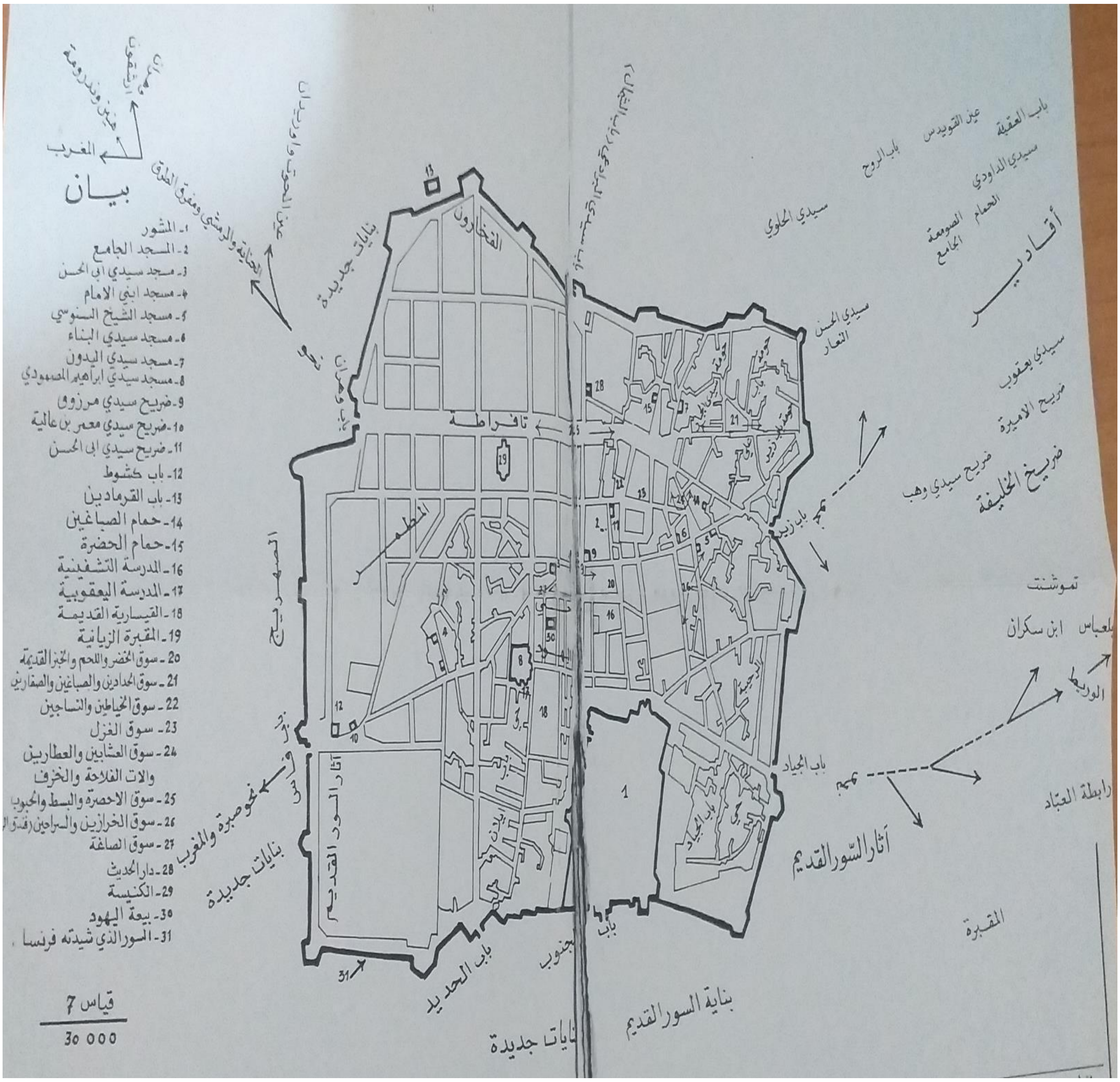

الشكل: صورة تقريبية لمدينة تلمسان في الفترة الزيانية (7- 10هـ/13- 16م) من إعداد: مُحَّد الطمار في كتابه تلمسان عبر العصور.

يظهر من خلال الصورة تنظيم المجال للمدينة في العصر الوسيط، ويشمل ذلك الأسوار والأبواب، والأحياء، الشوارع والطرق، بالإضافة إلى المعالم الوقفية من مساجد ومدارس، والحمامات والأضرحة والمزارات، والقصر الملكي المعروف بالمشور، والأسواق التي كانت تنتشر في أحياء المدينة وأزقتها، والمجال الحرفي الذي انتظمت فيه الكثير من الأنشطة والأعمال اليدوية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريــم.

المصادر المخطوطة:

ابن هلال، إبراهيم بن هلال، الدر النثير على أجوبة أبي الحسن الصغير، مخطوط تم تحميله من مكتبة المصطفى الإلكترونية).

الدمشقي، جعفر بن علي، (كان حيا حوالي سنة 750هـ/ 1174م)، الإشارة في محاسن التجارة، مخطوط تم تحميله من مكتبة المصطفى الإلكترونية.

الذهبي، ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية عن دار الضرب المصرية، مخطوط تم تحميله من موقع مكتبة المصطفى الإلكترونية.

المصــــادر المطبوعــــة:

ابن أبي زرع، علي الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة- الرباط1973.

ابن أبي زرع الفاسي، علي بن عبد الله، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة – المغرب 1972.

ابن الأحمر، إسماعيل، بيوتات فاس الكبرا، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط- المغرب1972.

إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، مركز النشر، مكتب الإعلام الإسلامي، قم- إيران1405هـ/1984م.

ابن الأخوة، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أحمد القرشي (تـ769هـ/1369م)، **معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: مُحَمَّد محمود** شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي، الطبعة الأولى، الهيئة العامة المصرية للكتاب – مصر 1976.

الإدريسي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية- مصر 2002.

الإشبيلي، أبو بكر بن إبراهيم، التيسير في صناعة التسفير، تقديم: عبد الله كنون، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، المجلدان السابع والثامن، مدريد 1959/ 1960، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد- إسبانيا1960.

البخــاري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل، صحيح البخاري، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة، الطبعة الأولى، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا 2002.

ابن بطوطة، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إبراهيم اللواتي (تـ779هـ/1377م)، رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأنظار)، قدم له وحققه: مُحَمَّد عبد المنعم العريان، وراجعه وأعد فهارسه: مصطفى القصاص، الطبعة الأولى، دار إحياء العلوم، بيروت – لبنان 1987.

البكري، أبو عبيد الله، المسالك والممالك، الجزء الخاص ببلاد المغرب، دراسة وتحقيق: زينب الهكاري، تقديم: أحمد عزاوي، مطبعة Rabat Net Maroc.

البيدق، أبو بكر بن علي الصنهاجي، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، المغرب- الرباط 1971.

التادلي، أبو يعقوب يوسف بن يحي (تـ617هـ/1220م)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق: أحمد التوفيق، الطبعة الثانية، منشورات كلية الآداب والرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء – المغرب 1997.

التنبكتي، أحمد بابا، نيل ابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، وضع هوامشه وفهارسه طلاب كلية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس- ليبيا 1989.

التنسي، مُحَّد بن عبد الله، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تحقيق وتعليق: محمود آغا بوعياد، موفم للنشر- الجزائر 2011.

الجرسيفي، عمر بن عثمان بن العباس، رسالة في الحسبة، ضمن كتاب: "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب" اعتنى بتحقيقها وجمعها: ليفي بروفنسال، مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة- مصر 1955.

الجزنائي، علي، جني زهرة الأس في بناء مدينة فاس، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، الطبعة الثانية، المطبعة الملكية الرباط- المغرب 1991.

ابن الحاج العبدري الفاسي، أبو عبد الله مُحَّد بن مُحَّد، المدخل، مكتبة دار التراث، القاهرة- مصر.

الحكيم، أبو الحسن علي بن يوسف، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق: حسين مؤنس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، العدد 1 و2،المجلد السادس، معهد الدراسات الإسلامية في مدريد - إسبانيا1958.

أبو حمو موسى الزياني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، تحقيق وتعليق: محمود بوترعة، دار الشيماء للنشر والتوزيع ودار النعمان للطباعة والنشر، برج الكيفان- الجزائر2012.

الحميري، مُحَّد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان- بيروت1984.

ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان1992.

الخزاعي، علي بن مُحَّد ابن سعود، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله صل الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 1985.

ابن الخطيب، لسان الدين، كناسة الدكان بعد انتقال السكان، تحقيق: مُحَّد كمال شبانة، مراجعة: حسن محمود، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي للطباعة – مصر

ــــ،ــــ الإحاطة في أخبار غرناطة، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه: مُحَّد عبد الله عنان، الطبعة الثانية، مكتبة الخانيجي بالقاهرة – مصر 1973.

ــــ،ــــ معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق ودراسة: مُحَّد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية- مصر2002.

ــــ،ــــ نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تقديم وتحقيق: السعدية فاغية، الرباط- المغرب1989.

ــــ،ــــ نفاضة الجراب في علالة الإغتراب، نشر وتعليق: أحمد مختار العبادي، مراجعة: عبد العزيز الأهواني، دار النشر المغربية، الدار البيضاء- المغرب.

ــــ،ــــ رقم الحلل من نظم الدول، المطبعة العمومية من حاضرة تونس المحمية 1316هـ.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن مُحَّد، تاريخ ابن خلدون المسمى "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت- لبنان2000.

ــــ،ــــ رحلة ابن خلدون، عارضها بأصولها وعلق حواشيها مُحَّد بن تاويت الطنجي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان2004.

ــــ،ــــ المقدمة، حققها وقدم لها وعلق عليها: عبد السلام الشدادي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء- المغرب 2005.

الزهري، أبو عبد الله مُحَّد بن أبي بكر (تـ6هـ/12م)، الجغرافية، اعتنى بتحقيقه: مُحَّد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية – مصر.

الشيزري، عبد الرحمن بن نصر، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق ومراجعة: السيد الباز العريني، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت- لبنان1981.

ابن سعيد المغربي، المغرب في حلي المغرب، حققه وعلق عليه: شوقي ضيف، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة- مصر1955.

الصابي ابن زهرون، أبو إسحاق إبراهيم بن هلال، المختار من رسائل أبو إسحاق إبراهيم بن هلال ابن زهرون الصابي، تحقيق وتعليق: شكيب أرسلان، الطبعة الأولى، الدار التقدمية، المختارة- لبنان 2010.

ابن صعد، مُحَّد الأنصاري التلمساني، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين مراجعة وتحقيق: يحي بوعزيز، الطبعة الأولى، منشورات ANEP، الأبيار- الجزائر 2002.

ابن عبد الملك الأنصاري المراكشي، أبو عبد الله مُحَّد بن مُحَّد، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق وتعليق: إحسان عباس وآخرون، الطبعة الأولى، سلسلة التراجم الأندلسية، دار الغرب الإسلامي- تونس2012.

عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: مُحَّد سعيد العريان، القاهرة- مصر1963.

العبدري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد، رحلة العبدري، تحقيق: علي إبراهيم كردي، تقديم: شاكر الفحام، الطبعة الثانية، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق2005.

ابن عبدون التجيبي، مُحَمَّد بن أحمد، رسالة في الحسبة، ضمن كتاب: "ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب" اعتنى بتحقيقها وجمعها: ليفي بروفنسال، مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة- مصر1955.

ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد، البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي- تونس2013.

العقباني، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد التلمساني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: علي الشنوفي، Extrait du bulletin d' Études Orientales de l'Institut Français De Damas, Tome XIX, 1967.

العمري، شهاب الدين فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، إشراف وتحقيق: كامل سليمان الجبوري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 2010.

ابن غازي، مُحَمَّد العثماني، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور، الطبعة الثانية، الرباط- المغرب 1988.

ابن غازي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد العثماني المكناسي، فهرس ابن غازي، تحقيق: مُحَمَّد الزاهي، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع- تونس 1984.

الغبريني، أبو العباس أحمد بن أحمد، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، حققه وعلق عليه: عادل نويهض، الطبعة الثانية، منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت 1979.

الغزالي، أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد، إحياء علوم الدين، الطبعة الأولى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان 2005.

ابن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط- المغرب 1973.

القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية بالقاهرة- مصر1915.

ابن قنفد القسنطيني، أبو العباس أحمد، أنس الفقير وعز الحقير، اعتني بنشره وتصحيحه: مُحَمَّد الفاسي وأدولف فور، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط- المغرب 1965.

مارمول كاربخال، إفريقيا، ترجمة عن الفرنسية: مُحَمَّد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع- الرباط1989.

مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الطبعة الأولى،دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء- المغرب1979.

مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية- العراق.

مجهول، زهر البستان في دولة بني زيان، تحقيق وتقديم: بوزياني الدراجي، مؤسسة بوزياني للنشر والتوزيع- الجزائر2013.

مجهول، قضية المهاجرين المسمون اليوم بالبلديين، دراسة وتحقيق: مُحَمَّد فتحة، الطبعة الأولى، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط - المغرب 2004.

المراكشي، ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة: ج س كولان، وليفي بروفنسال، الطبعة الثالثة، دار الثقافة، بيروت- لبنان 1983.

ابن مرزوق، أبو عبد الله مُحَمَّد التلمساني، المناقب المرزوقية، دراسة وتحقيق: سلوى الزاهري، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدار البيضاء- المملكة المغربية 2008.

ـــــــ، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر1981.

ابن مريم المديوني التلمساني، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، تحقيق: عبد القادر بوباية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان2014.

المعداني، أبو علي الحسن بن رحال، كشف القناع عن تضمين الصناع، دراسة وتحقيق: مُحَمَّد أبو الأجفان، الدار التونسية للنشر- تونس1986.

المقري، أحمد بن مُحَمَّد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت- لبنان 1988.

ـــــــ، أزهار الرياض في أخبار عياض، ضبطه وحققه وعلق عليه: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة – مصر 1942.

ـــــــ، روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، الطبعة الثانية، المطبعة الملكية، الرباط- المغرب1983.

النميري، ابن الحاج، فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دراسة وإعداد: مُحَمَّد ابن شقرون، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 1990.

الوزان، الحسن بن مُحَمَّد، وصف إفريقيا، ترجمة: مُحَمَّد حجي ومُحَمَّد الأخضر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان1983.

الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: مُحَمَّد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية ودار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان1981.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، معجم البلدان، دار صادر، بيروت- لبنان1977.

يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تقديم وتحقيق وتعليق: عبد الحميد حاجبات، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر و التوزيع – الجزائر 2011.

يحي ابن عمر الأندلسي، أحكام السوق، تحقيق: محمود علي مكي، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، المجلد 4، العدد 1-2، مدريد- اسبانيا1956.

المـــراجـــع:

إبراهيم القادري بوتشيش، إسهامات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، منشورات جامعة مولاي إسماعيل- المغرب1997.

إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الجديدة، الدار البيضاء- المغرب2000.

أتيليو بيترو ثيولي، المنزل والنسيج العمراني في المدينة الإسلامية المتوسطية، ضمن كتاب "المدينة الإسلامية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان2014.

أحمد سعيد الدمرداش، علم الفيزيقا عند العرب، ضمن كتاب: "موسوعة الحضارة العربية الإسلامية"، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت 1995.

أحمد عزاوي، مختصر في تاريخ الغرب الإسلامي، عصر الدول الكبرى (المرابطية، الموحدية، المرينية)، الطبعة الثالثة، الرباط- المغرب 2012.

أحمد فريد مصطفى، المدينة الإسلامية والعمارة المعاصرة، محاضرات الموسم الثقافي الأول (1984-1985) مؤسسة الثقافة والفنون، المجمع الثقافي أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة.

إلياس الحاج عيسى، الحرف اليدوية في المغرب الأوسط بتلمسان أنموذجا، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان أيام 3-4-5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف- الجزائر 2011.

أندريه ريمون، اقتصاد المدينة التقليدية، ضمن كتاب: "المدينة في العالم الإسلامي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان 2014.

أوليفيا ريمي كونستابل، إسكان الغريب في العالم المتوسطي (السكن والتجارة والرحلة) في أواخر العصر القديم وفي العصر الوسيط، تعريب وتقديم: مُحَمَّد الطاهر المنصوري، مراجعة مُحَمَّد ياسين الصيد، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 2013.

بشاري لطيفة، إسهامات التلمسانيين في المجالين الاقتصادي والديني بالسودان الغربي، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال ملتقى دولي بتلمسان أيام 3 و 4 و 5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف – الجزائر 2011.

ـــــــ،ــــــ. النقل البحري في إمارة بني عبد الواد من القرن السابع الى القرن العاشر الهجريين (13 و 16م) ضمن كتاب: "الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا"، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط – الجزائر 2009.

بن حمو مُحَمَّد، العمران والعمارة من خلال نوازل الونشريسي، كنوز للإنتاج والنشر التوزيع- تلمسان2011.

بيرتون بيج، البرج في العمارة الإسلامية الحربية، ترجمة: إبراهيم خورشيد وآخرون، دار الكتاب اللبناني- بيروت 1981.

جمال أحمد طه، مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين (448- 1056م/668هـ- 1269م)، دراسة سياسية وحضارية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر2001.

جمال محفوظ، فن الحرب عند العرب في الجاهلية والإسلام، ضمن كتاب: "موسوعة الحضارة العربية الإسلامية"، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ودار الفارس للنشر والتوزيع- عمان1995

جورج مارسي، تلمسان، ترجمة سعيد دحماني، دار النشر التل، البليدة – الجزائر 2004.

حاييم الزعفراني، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب (تاريخ – ثقافة – دين)، ترجمة: أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، الطبعة الأولى، الدار البيضاء – المغرب1987.

حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر 1966.

ـــــــ،ــــــ، مدخل إلى الآثار الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر 1990.

حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر "المرابطين والموحدين"، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي- مصر1980.

الحسين أسكان، تاريخ التعليم بالمغرب خلال العصر الوسيط (1- 9هـ/ 7- 15م)، سلسلة الدراسات والأطروحات، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط- المغرب 2004.

حسين مؤنس، ابن بطوطة ورحلاته، تحقيق ودراسة وتحليل، دار المعارف- جمهورية مصر العربية.

ـــــــ،ــــــ، المساجد، سلسلة عالم المعرفة، العدد37، يناير1981، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت 1981.

حليمة فرحات، فاس في عهد المرينيين، ضمن كتاب: "المدينة في العالم الإسلامي"، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان 2014.

حميد أجميلي، المسألة الديمغرافية بالمغرب الأقصى، مؤشرات إحصائية حول الاقتصاد والتمدن خلال العصر الوسيط (قـ 6-8هـ/12-14م) تقديم مُحَمَّد الغرايب، سلسلة شرفات، العدد 97/أكتوبر 2018، منشورات الزمن، الدار البيضاء- المغرب 2018.

حميد تيتاو، الحرب والمجتمع بالمغرب في العهد المريني (609- 869هـ/1212- 1465م) إسهام في دراسة انعكاسات الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء- المغرب 2009.

ـــــــ، المشهد الزراعي بالمغرب الأقصى أواخر العصر الوسيط، متغيرات ظرفية وتبدلات بنيوية، أشغال الندوة الوطنية بعنوان "الفلاحة في تاريخ المغرب"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس- المغرب2015.

خالد بلعربي، التعامل النقدي والأوزان والمكاييل، ضمن كتاب "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160- 962هـ/777- 1554م)" إشراف: فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر2014.

ـــــــ، ورقات زيانية، دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب الأوسط في العهد الزياني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر 2014.

خالد عزب، فقه العمارة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات- مصر 1997.

ـــــــ، تخطيط وعمارة المدن الإسلامية، "كتاب الأمة" سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر 1997.

خديجة نشار، نقش الزخارف العمائرية على التحف المعدنية في الجزائر خلال الفترة العثمانية (النحاس)، ضمن كتاب: "أعمال المؤتمر التاسع عشر، دراسات في أثار الوطن العربي" (ندوة علمية) جامعة المنصورة من 5 إلى 7 نوفمبر 2016 ، الاتحاد العام للأثريين العرب، القاهرة 2016.

خيرة بن بلة وآخرون، زوايا ومدارس الجزائر، دراسة أثرية معمارية فنية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر2014.

دارة الملك عبد العزيز، العلاقة بين التراث الحضاري الإسلامي ونمو المدينة العربية، ضمن كتاب: "أبحاث ندوة المدينة العربية (خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي)"، المدينة المنورة من 24 إلى 29 ربيع الثاني 1401/ 28 فبراير إلى 5 مارس 1981، المعهد العربي لإنماء المدن- السعودية1981.

دونالد- هيل، العلوم والهندسة في الحضارة الإسلامية، ترجمة: أحمد فؤاد باشا، سلسلة عالم المعرفة، العدد 305، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت2004.

الرزقي شرفي، المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م، نشر ابن خلدون- تلمسان 2013.

رشيد بورويبة وآخرون، الجزائر في التاريخ (العهد الإسلامي)، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر 1984.

ـــــــ، الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية، ترجمة: إبراهيم شبوح، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر 1979.

السعيد بنموسى، محاضرات في صناعة تسفير الكتاب الإسلامي المخطوط وصيانته، الطبعة الأولى، الرباط- المملكة المغربية 2008.

السلاوي الناصري، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري ومُحَمَّد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء- المغرب1997.

شخوم سعدي، خصائص النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط، ضمن كتاب: "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160 – 962هـ/ 777 – 1554م)" إشراف: فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر2014.

شريفة طيان ساجد، نحاسيات تلمسان في العهد العثماني (القرنان 12-13هـ/18-19م) من خلال مجموعة المتحف الوطني للفنون والتقاليد الشعبية – الجزائر، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال ملتقى دولي بتلمسان أيام 3-4-5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية– الجزائر2011.

صادق قاسم، العاملون بالتجارة في دويلات المغرب الأوسط، ضمن كتاب: " النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160-963هـ/777-1554م)"، تحت إشراف: فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر2014.

صالح بن علي الهذلول، المدينة العربية الإسلامية (أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية)، الطبعة الثانية، الجمعية السعودية لعلوم العمران – المملكة السعودية 2010.

صالح بن قربة وآخرون، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الجزائر2007.

الطاهر بونابي، التصوف في الجزائر خلال القرنين 6 و7 الهجريين/ 12 و13 الميلاديين، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة – الجزائر 2004.

عادل النفاتي، المجتمع والجغرافية الثقافية لبلاد المغارب (حفريات في أدب الرحلة- القرن16م)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب2015.

عادل مُحَمَّد زيادة، التراث المعماري الديني بتلمسان منذ عصر المرابطين ودوره في التواصل الحضاري بين شرق العالم الإسلامي وغربه، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والميراث الفني"، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان أيام 5/4/3 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف – الجزائر 2011.

عاطف منصور مُحَمَّد رمضان، النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة الإسلامية، الطبعة الأولى، زهراء الشرق، القاهرة- مصر2008.

عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، الطبعة الخامسة، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط 1977.

عبد الحق بناني، التأثيرات الاجتماعية المتبادلة بين المغرب وغرناطة (13-15) ضمن كتاب: "الجوانب من التاريخ الاجتماعي للبلدان المتوسطية خلال العصر الوسيط"، سلسلة الندوات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل مكناس- المغرب 1991.

عبد الحميد حاجيات، أبو حمو موسى الزياني، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر 1982.

عبد العزيز اللبدي، تاريخ الجراحة عند العرب، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان 1992.

عبد العزيز صالح سالم، روائع الفنون الإسلامية في المغرب الأقصى، الطبعة الأولى، مركز الكتاب للنشر، القاهرة- مصر 2009.

ـــــــ، التراث الفني الإسلامي في المغرب، تقديم: عبد الحق المريني، دار نشر المعرفة، الرباط- المغرب 2015.

عبد العزيز فيلالي، بحوث في تاريخ المغرب الأوسط في العصر الوسيط، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر 2014.

ـــــــ، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر والتوزيع- الجزائر2002.

عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 2005.

عبد اللطيف الحجامي، إنقاذ مدينة فاس في إطار الحفاظ على التراث الإسلامي، ضمن كتاب: "أبحاث من ندوة (المدينة العربية خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي)"، المدينة المنورة من 24 - 29 ربيع الثاني 1401 الموافق لـ 28 فبراير إلى 5 مارس 1981، المعهد العربي لإنماء المدن- السعودية1981.

عبد اللطيف الخلابي، الحرف والصنائع وأدوارها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس خلال العصرين المريني والوطاسي (669- 960هـ/1270-1550م)، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية- مصر2011.

عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم (عهد بني مرين والوطاسيين)، مطبعة فظالة- المغرب 1988.

ـــــــ، التنافس بين مملكة فاس ومملكة تلمسان في المجالات الصناعية والاجتماعية والعلمية، ضمن كتاب: "مآثر تلمسان ماضيا وحاضرا"، جمع وتعليق: مُحَمَّد بوزواوي، القافلة للنشر والتوزيع- الجزائر 2011.

ـــــــ، الساعات المائية بالمغرب، مذكرات من التراث، إشراف: العربي الصقلي، الرباط- المغرب1985.

ـــــــ، جامع القرويين (المسجد والجامعة بمدينة فاس)، الطبعة الثانية، دار نشر المعرفة، الرباط- المغرب2000.

عبد الواحد ذنون طه، التطور العمراني لمدينة تلمسان الإسلامية — دراسة في النصوص الخاصة بـ: أغادير، تاكرارت، المنصورة، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والميراث الفني"، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان أيام، 3 و 4 و5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الإسلامية- الجزائر 2011.

عبد الوهاب الدبيش، توزيع المرافق الاقتصادية بفاس المرينية، ضمن كتاب: "أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب"، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق، الدار البيضاء- المغرب1989.

عثمان عثمان إسماعيل، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية بالمغرب الأقصى، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط- المملكة المغربية1993.

عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان2003.

عطا علي مُحَمَّد شحاته رية، اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، الطبعة الأولى، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع ودار الشفيق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق— سوريا 1999.

علي أحمد الطايش، الفنون الزخرفية الإسلامية المبكرة (في العصرين الأموي والعباسي) الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة- مصر 2000.

عمر سعيدان، علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، الطبعة الأولى، منشورات سعيدان، سوسة- تونس 2002.

فاطمة بلهواري، الأسواق (نظمها وضوابطها)، ضمن كتاب: "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160 – 962هـ / 777 – 1554م)" إشراف: فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر 2014.

فاطمة بوعمامة، اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن هجري الموافق لـ 14-15 ميلادي، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع- الجزائر2011.

فرانسوا ديروش، استخدام الرق في المخطوطات الإسلامية، ملاحظات تمهيدية ضمن كتاب: "دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والنشر"، أعمال المؤتمر الثاني لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي/ ديسمبر 1993، إعداد: رشيد العاني، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي- لندن 1997.

فلاح جبر، فن العمارة الإسلامية، ضمن كتاب التجربة الجمالية للفن الإسلامي بالجزائر، إشراف: حميد حمادي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر2014.

فوزية كرزاز، الموارد المالية لمجال التجارة لدويلات المغرب الأوسط، ضمن كتاب: "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160- 962هـ/777- 1554م)"، إشراف: فاطمة بلهواري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر 2014.

قرمان عبد القادر، المؤسسات التعليمية بتلمسان خلال العهد العثماني، ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان أيام 3 و4 و5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية – الجزائر 2011.

كاجيرو مانتا لبانو، دار الماء، فن العمارة المائية في البلدان الإسلامية، ضمن كتاب: "المدينة في العالم الإسلامي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان 2014.

الكتاني، مُحَمَّد بن عبد الحي، نظام الحكومة النبوية المسمى "التراتيب الإدارية"، اعتناء وتحقيق: عبد الله الخالدي، الطبعة الثانية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان.

كريم عاتي الخزاعي، أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري حتى نهاية القرن التاسع الهجري، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان 2010.

لخضر عبدلي، التاريخ السياسي لمملكة تلمسان في عهد بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران- الجزائر 2007.

لوتورنو روجيه، فاس في عصر بني مرين، ترجمة: نقولا زيادة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت- لبنان 1967.

ـــ،ـــــ، فاس قبل الحماية، ترجمة: مُحَمَّد حجي ومُحَمَّد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 1992.

مبارك بوطارن، العمائر الدينية في المغرب الأوسط، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع- الجزائر 2011.

مجهول، قضية المهاجرين المسمون اليوم بالبلديين، دراسة وتحقيق: مُحَمَّد فتحة، الطبعة الأولى، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط - المغرب 2004.

مُحَمَّد البركة، مقاربات وظيفية للحرف والصنائع (المعالجة التاريخية للحرف والصنائع بالغرب الإسلامي مقاربات منهجية ومعالم تجديدية) ضمن كتاب: "الحرف والصنائع بالغرب الإسلامي، مقاربات لأثر المجال والذهنيات على الإنتاج"، تنسيق: سعيد بنحمادة ومُحَمَّد البركة، تقديم عبد الإله بنمليح، سلسلة شرفات، العدد 76، أكتوبر 2016، سلا- المغرب 2016.

مُحَمَّد السيد أبو رحاب، ملامح التخطيط العمائر الدينية المرينية بالمغرب الأقصى ومدينة تلمسان بالمغرب الأوسط، دراسة أثرية مقارنة ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان، أيام 3- 4- 5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011- الجزائر 2011.

مُحَمَّد الطمار، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر 1983.

ـــ،ـــــ، تلمسان عبر العصور، دورها في سياسة وحضارة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر 1984.

مُحَمَّد القبلي، تاريخ المغرب (تحيين وتركيب)، الطبعة الأولى، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب- الرباط 2011.

مُحَمَّد المنوني، العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، الطبعة الثانية، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط-المغرب 1977.

ـــــ،ـــــ، تقنيات إعداد المخطوط المغربي، ضمن كتاب: "المخطوط العربي وعلم المخطوطات"، تنسيق: أحمد شوقي بنين، الطبعة الأولى، كلية الآداب بالرباط- المغرب 1994

ـــ،ـــــ، تاريخ الوراقة المغربية، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط- المملكة المغربية 1991.

ــــــ، دولة بني مرين، ضمن كتاب: "مذكرات من التراث المغربي"، إشراف العربي الصقلي، مطابع الأطلس بالرباط وAltamira Madrid 1984-1985.

ــــــ، قبس من عطاء المخطوط المغربي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 1999.

ــــــ، ورقات عن حضارة المرينيين، الطبعة الثالثة، كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب2000.

محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2011.

محمد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء- المغرب1999.

محمد حسن، التجار والحرفيون بإفريقية بين القرنين السادس والتاسع الهجري (12- 15م) ضمن كتاب: "المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي"، سلسلة بحوث ودراسات، إعداد: مجموعة من الباحثين، تنسيق: الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة- تونس1999.

محمد رزوق، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و17م، الطبعة الثالثة، إفريقيا الشرق – المغرب 1998.

ــــــ، الهجرة الأندلسية إلى المغرب، سلسلة دراسات أندلسية، عدد 16/ جوان 1996، المغاربية للطباعة والنشر- تونس1996.

محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 128، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت1998.

محمد عبد العزيز الدباغ، خزانة القرويين وأثرها في حفظ التراث الإسلامي، ضمن كتاب: "جامعة القرويين وأفاق إشعاعها الديني والثقافي"، مطبعة فضالة- المغرب 1996.

محمد عبد العزيز بن عبد الله، الماء في الفكر الإسلامي والأدب العربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية 1996.

محمد علي الهمشري وآخرون، ازدهار العلوم والفنون الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، السعودية- الرياض1997.

محمد عوض الله، أسواق القاهرة منذ العصر الفاطمي حتى نهاية عصر المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر 2014.

محمد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الإسلامي في العصر المريني (610هـ- 1213م/869هـ- 1465م)، الطبعة الثانية، دار القلم للنشر والتوزيع- الكويت1987.

محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى9هـ/ 12-15م)، جامعة الحسن الثاني عين الشق (سلسلة الأطروحات والرسائل)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء- المغرب1999.

ــــــ، تنظيم المجال الحضري داخل المدينة المغربية في نهاية العصر الوسيط، ضمن كتاب: "وقفات في تاريخ المغرب"، دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب، تنسيق: عبد المجيد القدوري، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب بالرباط- المغرب2001.

محمد كامل حسين، الموجز في تاريخ الطب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- ليبيا.

محمد محمد الكحلاوي، عرفاء البناء في المغرب والأندلس وأهم أعمالهم المعمارية، ضمن كتاب: "الأندلس، قرون من التقلبات والعطاءات"، الطبعة الأولى، مكتبة الملك عبد العزيز العامة- الرياض 1996.

محمد ناصح، مكانة التجار بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال القرن 6هـ/12م، ضمن كتاب: "أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب"، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط – المغرب 1989.

محمد ياسر الهلالي، أثر القحط والمجاعات والأوبئة على الأنشطة الاقتصادية في المغرب الأقصى خلال أواخر العصر الوسيط، ضمن كتاب: "المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب"، سلسلة: ندوات ومناظرات، العدد4، الجمعية المغربية للبحث التاريخي- المغرب2002.

محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي (طور الإنهيار)، الطبعة الأولى، سينا للنشر والإنتشار العربي- بيروت2000.

ــــــ، المهمشون في التاريخ الإسلامي، الطبعة الأولى، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر 2004.

محمود بوعياد، جوانب من الحياة في المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري (15م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر 1982.

محمود تيست خطاب، العسكرية العربية الإسلامية، سلسلة فصلية، تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في قطر، طبعة خاصة بالحرس الوطني السعودي- قطر1403/1983.

مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الاقتصادية والاجتماعية)، منشورات الحضارة- الجزائر2009.

ــــــ، موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية (مدن الغرب)، الطبعة الثانية، دار الحكمة- الجزائر2012.

مراد عرعار، الحرف بالقيروان من خلال مدونة النقائش الجنائزية، ضمن كتاب: "دراسات وبحوث حول إفريقيا والمجال العربي- المتوسطي"، أعمال مهداة إلى المفكر الدكتور "هشام جعيط"، إشراف وتقديم: إبراهيم محمد السعداوي، مركز النشر الجامعي- تونس2013

مصطفى داودي، الحركة العمرانية الإسلامية والدلالات الحضارية خلال العصر الوسيط – تلمسان أنموذجا – ضمن كتاب: "تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني"، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان أيام 3 و4 و5 أكتوبر2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية – الجزائر 2011 .

مصطفى نشاط، ملاحظات حول المعاهدات التجارية المغربية في العصر المريني الأول، أعمال ندوة: "التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب" من 21 إلى 23 فبراير 1989، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء- المغرب1989.

منصور بختي دحمور، ظاهرة الولاية وتأثيراتها على مجتمع المغرب الأوسط فيما بين القرنين (6-9هـ/ 12-15م) الإصدار الأول 2017، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، سورية- دمشق2017.

منير أقصبي، العمارة العسكرية بفاس عبر التاريخ، إفريقيا الشرق- المغرب 2015.

موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، نشأتها وتطورها، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر1971.

ناهض عبد الرزاق القيسي، الفنون الزخرفية العربية الإسلامية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 2008.

واضح الصمد، الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان1981.

وداد القاضي، النظرية السياسية للسلطان أبي حمو موسى الثاني ومكانها بين النظريات السياسية المعاصرة لها، ضمن كتاب: "مآثر تلمسان ماضيا وحاضراً"، إعداد نخبة من الأساتذة والمؤرخين، جمع وتعليق: محمد بوزواوي، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر2011.

يحي الجبوري، الملابس العربية في الشعر الجاهلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان1989.

يحي وزيري، العمارة الإسلامية والبيئة، سلسلة عالم الفكر، العدد 304، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت 2004.

الــدوريـــات:

إبراهيم القادري بوتشيش، المجال الحرفي بالمغرب خلال العصر المرابطي، مجلة دراسات تاريخية، العدد3، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية- الجزائر2014.

إبراهيم حركات، نظم الحكم في عهد الوطاسيين، مجلة دعوة الحق، العدد الثاني، السنة الثامنة، دجنبر 1964، وزارة عموم الأوقاف- المملكة المغربية1964.

إبراهيم دسوقي أباظة، النظام المالي المغربي بين الماضي والحاضر، مجلة المناهل، العدد الثاني/ السنة الثانية، مارس 1975، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية- الرباط 1975.

أحمد الحمروني، صناعة البناء في مقدمة ابن خلدون، مجلة الحياة الثقافية، العدد 176/ أكتوبر 2006- تونس2006.

أحمد مختار العبادي، الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية، مجلة عالم الفكر، المجلد 11 ، العدد 1، أبريل / مايو / يونيو/ 1980، وزارة الإعلام – الكويت1980.

إسماعيل بن نعمان، الصناعة التقليدية للآجر والقرميد المقعر في بلاد المغرب الإسلامي، مجلة الاتحاد العام للأثريين العرب، العدد14- القاهرة 2012.

ـــــــ،ــــــــ، حرفة البناء ببلاد المغرب الأوسط تقنية الطابية أنموذجا، مجلة الناصرية، العدد 4- جوان2013، منشورات جامعة معسكر- الجزائر2013.

بدر الدين شعباني، تطور وسائل الدفاع والهجوم في عهد الدولتين الزيانية والمرينية، مجلة عصور، العدد 21، جويلية- ديسمبر 2013، منشورات مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران- الجزائر2013.

بشاري لطيفة، صادرات إمارة تلمسان الفلاحية في عهدين بين عبد الواد، مجلة عصور الجديدة، العدد 7و8، خريف، شتاء 1433 -1434/ 2013/2012، مختبر البحث التاريخي، جامعة وهران- الجزائر2013.

ـــ،ــــــ، العلاقة التجارية بين إمارة بني عبد الواد ومملكة أراغونة، مجلة الاتحاد العام للأثريين العرب، العدد الثاني عشر- يناير 2011، الاتحاد العام للأثريين العرب، القاهرة – مصر 2011.

بودالية تواتية، الانتماء الحرفي لأهل الصناعات في المغرب الأوسط، مجلة الناصرية، العدد 4/جوان 2013، منشورات جامعة معسكر- الجزائر2013.

مُحَمَّد توفيق بلبع، المسجد في الإسلام، مجلة عالم الفكر، المجلد العاشر- العدد الثاني، يوليو – أغسطس- سبتمبر 1979، وزارة الإعلام – الكويت 1979.

ثروت عكاشة، القيم الجمالية في العمارة الإسلامية، مجلة عالم الفكر، المجلد 15، العدد 2، يوليو/أغسطس/سبتمبر 1984، وزارة الإعلام – الكويت 1984.

جمال يحياوي، آثار الهجرة الأندلسية على تلمسان، مجلة الوعي، العدد 3-4، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة- الجزائر2011.

الحاج موسى عوني، توظيف الحرف العربي الكوفي في العمارة المرينية بفاس، مجلة Hespéris- Tamuda، العدد LII(3)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد الخامس- الرباط 2017.

حسن حافظي علوي، جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، مجلة المناهل، العدد 56، السنة الثانية والعشرون، سبتمبر 1997، كتابة الدولة المكلفة بالثقافة- المملكة المغربية1997.

حسين بنحليمة، الصناعة التقليدية، احتضارها وحدود تجديدها (نموذج صفرو)، مجلة الزمان العربي، العدد 12، أبريل 1982- المملكة المغربية1982.

الحسين بولقطيب، أسلوب الإنتاج الحربي والتحول المعاق حالة المغرب الوسيط، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، العدد2، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- المغرب1995.

حملاوي علي، الزخرفة الجصية بين التطور والانحطاط في المباني الإسلامية في الجزائر (ق 4- 8هـ/ 10م- 14م) مجلة الدراسات الأثرية، العدد 1- جامعة الجزائر 1992.

حميد تتاو، المشهد الزراعي بالمغرب الأقصى أواخر " العصر الوسيط "، أعمال الندوة الوطنية (الفلاحة في تاريخ المغرب)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز والجمعية المغربية للبحث التاريخي، فاس- المغرب 2015.

خالد عزب، أثر الحسبة في التنظيم العمراني للمدينة الإسلامية، مجلة أفاق الثقافية والتراث، العدد8، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي- الإمارات العربية المتحدة1995.

خالد معاذ، الزخرفة في الفن العربي الإسلامي، مجلة عالم الفكر، العدد 1، أكتوبر 1982- الجمهورية التونسية1982.

خالص حسني الأشعب وإياد عاشور الطائي، تخطيط المدن في المغرب العربي (دراسة في الأصالة والتأصيل)، مجلة المورد، العدد3، العراق 1998.

خيرة سياب، العملات المغربية (النقود) من خلال المعيار للونشريسي، مجلة رفوف، العدد الأول، جوان 2013، مخبر المخطوطات الجزائرية في غرب إفريقيا، الجامعة الإفريقية- أدرار2013.

الرزقي شرقي، المكتبتان الملكيتان بجامع مدينة تلمسان (دراسة توثيقية)، مجلة آثار، العدد 10، السنة 2013، جامعة الجزائر2- الجزائر2013 .

رشيد بورويبة، جولة في مساجد تلمسان، مجلة الأصالة، العدد 26، السنة الرابعة، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية الجزائر 1975.

رفيق خليفي، حرفيو السك النقدي في المغرب الزياني، أسرة ابن الملاح أنموذجا (633 – 718هـ/ 1235– 1318م)، مجلة الناصرية، العدد الرابع/ جوان 2013 – مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر- الجزائر2013.

سرحان حليم، أزياء الجنود الروم في جيش السلطان يغمراسن بن زيان (633هـ-681هـ/1235- 1282م) دراسة في الزي العسكري، مجلة آثار، العدد 10/ 2013، معهد الآثار- جامعة الجزائر2.

سعد زغلول عبد الحميد، الحياة الدينية في المدينة الإسلامية، سلسلة عالم الفكر، المجلد 11، العدد 1، أبريل، مايو، يونيو 1980، وزارة الإعلام – الكويت1980.

سعيد بن حمادة، جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية بالمغرب الإسلامي من خلال تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغير المناكر للقاضي العقباني التلمساني (ت871هـ/1467م)، مجلة عصور الجديدة، ع2012/5، مختبر البحث التاريخي، جامعة وهران2012.

السعيد بوركبة، آثار الوقف في الحياة المجتمعية بالمغرب عبر التاريخ، مجلة دعوة الحق، العدد 284، السنة الثانية والثلاثون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب1991.

سعيد عبد الفتاح عاشور، الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية، سلسلة عالم الفكر، المجلد 11، العدد 1، أبريل، مايو، يوليو 1980، وزارة الإعلام – الكويت 1980.

السعيد لمليح، مؤسسة الأوقاف وأهميتها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية بمدينة فاس خلال القرن 8هـ/14م (أوقاف القرويين والمدارس التابعة لها) مجلة دعوة الحق، العدد 363، السنة الثالثة والأربعون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب2002.

سليمان مصطفى زبيس، المدينة العربية القديمة، مجلة الحياة الثقافية، العدد 182، أبريل 2007، الجمهورية التونسية2007.

سمية مزدور، مقاربات حول مستوى معيشة التجار والحرفيين في المغرب الأوسط أواخر الفترة الوسيطية، مجلة الناصرية، ع4/ جوان 2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر- الجزائر2013.

سناء عطابي، صورة الأزقة والأحياء السكنية في مدينة المغرب الأوسط من خلال النصوص الفقهية، مجلة عصور الجديدة، العدد 16 – 17، مختبر البحث التاريخي، جامعة وهران- الجزائر2015.

ـــــــ،ـــــــ، واقع اليهود في المغرب الأوسط من خلال النصوص الفقهية المالكية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد12/ 2011، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة – الجزائر 2011.

سهام دحماني، الضرائب في العصر الزياني (633/1236- 962/1554) قراءة في المصطلح، مجلة أفاق الثقافة والتراث، السنة 25، العدد 98، حزيران- يونيو 2017، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث- الإمارات العربية المتحدة2017.

سيدة إسماعيل الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني عشر 1964-1965، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة – مصر1965.

شخوم سعدي، الصناعة الصيدلية بالدولة الزيانية من خلال مؤلفات إبراهيم بن أحمد الثغري التلمساني (القرن الثامن الهجري/ القرن الرابع عشر الميلادي) مجلة الناصرية، العدد 4/ جوان 2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، منشورات جامعة معسكر- الجزائر 2013.

الصادق قرفية وجمال الدين قسوم، دور تصميم المسكن العربي القديم في تحسين بيئة الإنسان، مجلة التواصل، العدد 26 جوان/ 2010، جامعة باجي مختار- عنابة2010.

صالح بن علي أبو مراد، الحرف والصناعات التقليدية، مجلة الفيصل، ع334/ يونيو2004- السعودية2004.

صالح يوسف بن قربة، الرايات والأعلام في تاريخ الدولة الزيانية في تلمسان، مجلة الوعي، العدد المزدوج 3 و4 أفريل - ماي 2011، دار الوعي للنشر والتوزيع- الجزائر2011.

صبرينة رحماني، التنظيمات الحرفية بالغرب الجزائري، تلمسان أنموذجا، مجلة متون، ع11 و12، 29 أفريل 2016، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة- الجزائر 2016.

صلاح حسين العبيدي، المنجنيق سلاح عربي في ضوء المنجنيقات، مجلة آفاق عربية، العدد 5/مايو 1979، المملكة العربية السعودية1979.

صلاح حسين العبيدي، الصناع (النجارون) ومساهمتهم في بناء الحضارة العربية كما تصورها الآثار في العصر العباسي، مجلة كلية الآداب، العدد 34- بغداد 1986.

الطاهر بونابي، الحرف والحرفيون في المغرب الأوسط الزياني من خلال نص المناقب، مجلة الناصرية، ع4/ جوان2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية- جامعة معسكر2013.

عابد سليمان المشوخي، الحبر والمداد في التراث العربي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 55، الجزء الأول، مايو/2011، معهد المخطوطات العربية، القاهرة – مصر 2011.

عبد الجبار محمود السامرائي، تقنية السلاح عند العرب، مجلة المورد، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع 1985/1406، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد- الجمهورية العراقية1985.

عبد الجواد السقاط، الزاوية المغربية في العصر السعدي، مجلة دعوة الحق، العدد 264، أبريل وماي 1987، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية 1987.

عبد السلام بنسودة، حول أسماء الحرف المعروفة في مدينة فاس، مجلة دعوة الحق، العدد 1-2، السنة الرابعة عشرة، يناير 1971، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية 1971.

عبد العالي عبد المنعم الشامي، جغرافية المدن عند العرب، سلسلة عالم الفكر، المجلد التاسع ، العدد الأول، أبريل/مايو/يونيو-1978 ، وزارة الإعلام – الكويت1978.

عبد العزيز العلوي، صناعة النسيج في المغرب الوسيط (الإنتاج والمجالات) مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد خاص، دراسات في تاريخ المغرب، جامعة سيدي مُحَّد عبد الله، فاس- المغرب1985.

عبد العزيز بن عبد الله، معطيات الفن الإسلامي في المغرب، مجلة المناهل، العدد3، السنة الثالثة/ يونيو1975، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط- المغرب1975.

ـــــــ، ـــــــ، بلاد الشام وأثرها في بلورة السمات الإنسانية للعلم والعمل في المغرب، مجلة المجمع العلمي العربي، العدد 2 أفريل 1986، سوريا1986.

عبد العزيز لعرج، السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني، مجلة البحوث التاريخية، المجلد33، العدد2، يوليو2011- ليبيا2011.

ـــــــ، ـــــــ، العمران الإسلامي وعمارته السكنية، قيم دينية ودلالات اجتماعية حولية المؤرخ، العدد 3 – 4/ 2005، اتحاد المؤرخين الجزائريين- الجزائر2005.

ـــــ،ـــــ، المساجد الزيانية بتلمسان "عمارتها وخصائصها"، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد 6، العدد 1- جامعة الجزائر 1991.

ـــــ،ـــــ، تلمسان عمرانها وعمارتها الدينية، مجلة الوعي، العدد 3 – 4، دار الوعي للنشر والتوزيع- الجزائر2011.

عبد القادر الريحاوي، دراسة للمصطلحات الأساسية في فن العمارة "مستمدة من التراث" مجلة اللسان العربي، العدد31، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، جامعة الدول العربية- الرباط 1988.

العرباوي عمر، التميز خصوصية الطب والأطباء في تلمسان، قراءة في تأثير هجرة الأطباء العرب واليهود على الممارسة الطبية في المجتمع التلمساني، مجلة المواقف، العدد الرابع، ديسمبر 2009، جامعة معسكر- الجزائر2009.

علي جمعان الشكيل، صناعة الأصباغ في الحضارة الإسلامية، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة الثامنة، العدد الثاني والثلاثون/ يناير 2001، مركز جهة الماجد للثقافة والتراث- الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي2001.

علي منصور نصر، النظام النقدي في الدولة الإسلامية وأثره في تطور السوق، مجلة المؤرخ المصري، العدد 20- يوليو 1998، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة – مصر 1998.

عمر بلبشير، مساهمة في دراسة النشاط الصناعي والحرفي في المغرب الإسلامي من خلال النصوص النوازلية والجغرافية، مجلة الناصرية، العدد الرابع/ جوان 2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية- جامعة معسكر2013.

عمر الجيدي، نظرة الإسلام إلى العمل والعامل، مجلة دار الحديث الحسنية، العدد 4، دار الحديث الحسنية، الرباط- المملكة المغربية

لخضر العربي، الحرف وتنظيماتها في مدينة تلمسان الزيانية، مجلة الناصرية، العدد 4– جوان 2013، منشورات جامعة معسكر، الجزائر2013.

محمد توفيق بلبع، المسجد والحياة الدينية في المدينة الإسلامية، سلسلة عالم الفكر، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، أبريل، مايو، يونيو 1980، وزارة الإعلام- الكويت1980.

محمد الحجوي، الجوامع والمدارس والزوايا والخزانات التي ازدهرت بمال الوقف في المغرب، مجلة أوقاف، العدد 7، السنة الرابعة/ نوفمبر2004، الأمانة العامة للأوقاف– الكويت2004.

محمد الطيب عقاب، فن عمارة المساجد في الجزائر، مجلة الفيصل، العدد 267، ديسمبر 1998، يناير 1999، دار الفيصل الثقافية- السعودية1999.

محمد العيناوي، المرأة المغاربية من خلال كتاب الرحلات في العصور الوسطى الإسلامية، مجلة أمل، العدد 13 و14 يونيو- المغرب1998.

محمد المنوني، دور الأوقاف المغربية في التكامل الاجتماعي في عصر بني مرين (657- 869هـ)، مجلة دعوة الحق، العدد 230، السنة 24، جويلية/أوت 1983، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب1983.

ـــــ،ــــــ، صناعة الأسلحة النارية بالمغرب، مجلة دعوة الحق، العدد الثامن، السنة الثالثة عشرة رجب 1390هـ-1970، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الدينية- المملكة المغربية1970.

ـــــ،ــــــ، علاقات المغرب بالشرق في العصر المريني الأول، مجلة دعوة الحق، العدد 5، السنة الثامنة، مارس 1965، وزارة عموم الأوقاف- المملكة المغربية1965.

محمد باقر الحسيني، تحقيقات واستدراكات وإضافات على ما ورد في معجم الأنساب لزامباور على ضوء نقود المغرب والأندلس ما بين القرنين 4 – 10هـ/10- 16م، مجلة المؤرخ العربي، العددان 41 و42، السنة السادسة عشر 1990، اتحاد المؤرخين العرب- العراق1990.

محمد بن علي القعطبي وحسين حسن حسين، الحرف والصناعات الشعبية، مجلة الفيصل، العدد 224 يوليو 1995، السنة 19، دار الفيصل الثقافية- المملكة العربية السعودية 1995.

محمد توفيق بلبع، المسجد في الإسلام، مجلة عالم الفكر، المجلد العاشر- العدد الثاني، يوليو – أغسطس- سبتمبر 1979، وزارة الإعلام – الكويت 1979.

محمد حقي، الموقف من المرض والمرضى في العصر الوسيط في المجتمع المغربي والأندلسي، مجلة المناهل، العدد84، فبراير 2008- وزارة الثقافة المغربية2008.

محمد طه الحاجري، الورق والوراقة في الحضارة الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد 1، مارس 1966، الجمهورية العراقية1966.

محمد عبد العزيز الدباغ، جامع الأندلس بفاس، مجلة دعوة الحق، العدد الأول، السنة السادسة – أكتوبر1962، وزارة عموم الأوقاف، الرباط- المغرب 1962.

محمد لملوكي، قصبة الخميس المرينية بمدينة فاس، دراسة تاريخية ومعمارية، مجلة المناهل، العدد 98، وزارة الثقافة والشباب والرياضة، يناير/فبراير/مارس2020، الرباط- المغرب 2020.

محمد محمد أمين، علاقات دولتي مالي وسنغاي بمصر في عصر سلاطين المماليك (1250- 1517م) مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الرابع، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة – مصر 1975.

محمود بوعياد، رحالة مصري يزور الجزائر في القرن التاسع، مجلة الأصالة، السنة الرابعة، العدد 24، ربيع I وربيع II، 1395، مارس وأبريل 1975، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية- الجزائر1975.

مصطفى الطوبي، المخطوط العربي الإسلامي بين الصناعة المادية وعلم المخطوطات، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 55، الجزء الأول، مايو 2011، معهد المخطوطات العربية، القاهرة – مصر 2011.

مصطفى نشاط، جوانب من الديمغرافية التاريخية لليهود والنصارى بالمغرب في العصر المريني مجلة كنانيش، العدد 1، صيف وخريف 1999، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول وجدة- المغرب1999.

ـــ،ــــ، المغرب المريني وأزمة القرن 8هـ/14م النقدية، مجلة أمل، العدد3، السنة الأولى/1993، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء- المغرب1993.

ـــ،ــــ، الجنويون بسواحل المغرب المحيطية أواخر العصر الوسيط، مجلة، هسبيرس تامودا، LIII,2/2018، جامعة محمد الخامس، الرباط- المغرب2018.

مفدي زكرياء، النشاط العقلي والتقدم الحضاري بالجزائر في عهد الزيانيين، مجلة الأصالة، العدد 26، السنة، وزارة الشؤون الدينية – الجزائر1975.

مليكة عدالة، الصناعة الغذائية في المغرب الأوسط، مجلة الناصرية، العدد4/ جوان2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية- منشورات جامعة معسكر2013

مهتاري زرقة فايزة، المسكن التقليدي في تلمسان خلال العهد الزياني – دراسة تاريخية أثرية – دورية كان تاريخية، العدد 28، السنة الثامنة/يونيو 2015، دار ناشري للنشر الإلكتروني- الكويت2015.

الموساوي العجلاوي، التجارة الصحراوية، تجارة النحاس بين المغرب والسودان(3-7هـ/9- 13م) مجلة المناهل، العدد 49، وزارة الشؤون الثقافية- المغرب.

موفق طيب شريف، الحق في العمل ومكانة الحرف والمهن في الإسلام، دراسة أصولية مقاصدية فقهية، مجلة الناصرية، ع4/ جوان 2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر- الجزائر 2013

نصيرة عزرودي، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة، مجلة المواقف، العدد 6، ديسمبر/ 2011، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة معسكر2011.

ـــ،ــــــ، ابتكارات مغرب أوسطية، فن صناعة الساعات خلال العصر الوسيط، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد4، سبتمبر2017، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر2017.

ــــ،ــــ، الدولة الزيانية ودورها في تفعيل النشاط الحرفي، مجلة الناصرية، ع4/ جوان2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية- منشورات جامعة معسكر2013.

نضال عبد العالي أمين، أدوات الكتابة وموادها في العصور الإسلامية، مجلد المورد، المجلد 15، العدد 4 / 1986، وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية1986.

الهادي بووشمة، الحمام الشعبي بتلمسان، مجلة إنسانيات، ع63- 64 جانفي- جوان 2014-الجزائر2014.

هدى مفتاح السعدي، النساء ومهنة الطب في المجتمع الإسلامي، مجلة المؤرخ، العدد الثاني والعشرون/ يوليو 1999م، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، مصر 1999.

رسائـل جـامعيـة:

بريشي درويش، تطور المسكن الإسلامي في مدينة تلمسان – دراسة فنية أثرية – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان 2012/2011.

بشاري لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من 7- 10هـ/ 13- 16م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير- جامعة الجزائر1986/1987.

بغداد غربي، العلاقات التجارية للدولة الموحدية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران(1) 2014/2015.

بن سعدون فريد، اللباس التقليدي بين الهوية الثقافية والمردود الاقتصادي (لباس القرفطان أنموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان 2010/2011.

بن سهلة ثاني سيدي مُحَّد، المؤثرات الحضارية الأندلسية على الهوية الثقافية في الجزائر – تلمسان أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر 2013/2014.

بن شراط نجاة، حرفة الحصير بمنطقة بني سنوس، أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر 2010/2011.

بن عمار مُحَّد، حرفة النقش على الخشب في مدينة تلمسان، دراسة تاريخية وفنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر 2009/2010.

بوحلوفة مُحَّد أمين، أهل الذمة في المغرب الأوسط من خلال نوازل الونشريسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران- الجزائر 2013/2014.

بوخضار فايزة، مدارس المغرب الأوسط الزيانية والمرينية (دراسة تاريخية أثرية)، مذكرة لنيل الماجستير في الآثار الإسلامية- جامعة الجزائر 2010/2011.

بوزياني فاطمة الزهراء، دراسة تقييمية للحفائر الأثرية بتلمسان، أغادير والمنصورة والمشور، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر 2010/2011.

جهاد غالب مصطفى الزغلول، الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأردنية- الأردن1994.

حسين رحوي، العلاقة بين النسيج العمراني والفضاء الاجتماعي- الثقافي في المدينة العربية الإسلامية (مدينة تلمسان العتيقة نموذجاً) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان 2001.

خالد بلعربي، الدولة الزيانية في عهد السلطان يغمراسن، دراسة تاريخية وحضارية (633-681هـ/1235-1282م) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس – الجزائر 2003/2004.

رزقي نبيلة، الزخرفة الجصية في عمائر الغرب الأوسط والأندلس (القرن 07- 08هـ/13- 14م)، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر2014/2015.

سالم أبو القاسم مُحَّد غومة، النظم الحربية في دولة بني مرين (668- 869هـ/1269- 1465م) أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة عين شمس- مصر 2012/2011.

سهام دحماني، النظام الضريبي للدولة الزيانية (633هـ- 1236م/962هـ- 1554م) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري2018/2017

سياب خيرة، المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7 – 10هـ/ 13 – 16م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة وهران- الجزائر 2014/2013.

صفاء عبد الله عبد الرؤوف، تقنية الأسلحة الأيوبية والمملوكية وتطورها (6- 10هـ/12- 16م) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير- الجامعة الأردنية2001.

عبد القادر قلوش، المحراب كعنصر معماري بمساجد تلمسان في عهد المرابطين والزيانيين والمرينيين (530- 753هـ/1136- 1353م)، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الفنون الشعبية وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان - 2004.

عبو يوسف، الكتابات الأثرية في منطقة تلمسان من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الفنون الشعبية، جامعة تلمسان 2000/1999.

العربي سعيدي، الأسواق والحرف في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء المصادر المحلية (1520 – 1830) مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة سيدي بلعباس 2008/2007.

العربي لقريز، مدارس السلطان أبي الحسن علي، مدرسة سيدي أبي مدين نموذجا (دراسة أثرية وفنية) رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان – الجزائر 2001/2000.

عولمي مُحَّد لخضر، الزخرفة المعمارية في عهد المرنيين والزيانيين (دراسة تحليلية ومقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان2013/2012.

لخضر عبدلي، الحياة الثقافية بالغرب الأوسط في عهد بني زيان (633- 962هـ/1236- 1554م)، رسالة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان2005/2004.

ليلى بن أباجي، المآذن في الغرب الجزائري (دراسة فنية ومعمارية)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الفنون الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر2010/2009.

مبخوت بودواية، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر 2006/2005.

مسعود كربوع، نوازل النقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي - جمعا ودراسة وتحليلا – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة 2013/2012.

موساوي عربية سليمة، الحمامات الجزائرية من العصر الإسلامي إلى نهاية العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الماجستير- جامعة الجزائر 1991/1990.

موسوعـات معـاجـم:

أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت- لبنان 1981.

حسن الباشا، موسوعة العمارة والآثار والفنون الإسلامية، الطبعة الأولى، أوراق شرقية، بيروت- لبنان 1999.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح، راجعه واعتنى به: أشرف محمَّد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة- مصر2009.

رجب عبد الجواد إبراهيم، المعجم العربي لأسماء الملابس في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث، تقديم: محمود فهمي حجازي، راجع المادة المغربية: عبد الهادي التازي، الطبعة الأولى، دار الأفاق العربية- القاهرة 2002.

رينهارت دوزي، المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب، ترجمة: أكرم فاضل، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان2012.

عاصم محمَّد رزق، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر 2000.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمَّد بن يعقوب، القاموس المحيط، راجعه واعتنى به: أنس محمَّد الشاي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة- مصر، 2008.

محمَّد سعيد القاسمي وآخرون، قاموس الصناعات الشامية، حققه وقدم له: ظافر القاسمي، الطبعة الأولى ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر- سوريا1988.

محمَّد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرون، دار الفكر، بيروت- لبنان1971.

ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها: أمين محمَّد عبد الوهاب ومحمَّد الصادق العبيدي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان1999.

نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الأولى، دار القلم- دمشق2008.

الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع 1999، المملكة العربية السعودية1999.

معلمة المغرب، أعداد مختلفة.

المراجع الأجنبيــة:

Ahmed Saleh Ettahiri, Genèse et rôle de la medersa au Maroc islamique, Bulletin D'archéologie, Tome XXII/2012, Institut National des Sciences de l'archéologie et du patrimoine, Rabat- Maroc2012.

Atallah Dhina, Le royaume Abdelouadide à l'époque d'Abou Hammou Moussa 1er et d'Abou Tachfine 1er, Office des publications universitaires – Alger1985.

Atallah Dhina, les états de l'occident Musulman aux XIII, XIV et XV siècles, office des publications universitaires, Alger, 1984.

Belkacem Daouadi, Les Relations commerciales Entre le Royaume Abdelwadide de Tlemcen et les villes du sud de l'Europe occidentale A partir du Milieu du XIII siècle jusqu' au Milieu du XVI, AAM, 16/2009.

Bernard Rosenberger et Hamid Triki, Famines et épidémie au Maroc aux XVI et XVII siècles, Héspéris Tamuda, Vol XIV, Université Mohammed V, Faculté des lettres et des sciences humaines- Rabat1973.

Charles André julien : Histoire de l'Afrique du nord, de la conquête arabe a 1830, deuxième édition, Sned – Alger 1980.

Charles Brossellard, Les inscriptions Arabes de Tlemcen, Revue Africaine, 4= Année, N= 22, Mai 1860 , Office du publications universitaires- Alger

Charles Brouse lard, les inscriptions Arabes de Tlemcen, Revue Africaine, N=°3, v3, Decembre 1858.

Fatima Zohra Bouzina Oufriha, La vie économique au temps du Royaume Zeiyyanide, ENAG éditions- Alger 2017.

Georges,**S**,**Colin**, Noms D'artisanats et de Commerçants a Marrakech, Hésperis, Tom XII, L'institut Des Hautes- Etudes Marocaines, Année1931, Librairie Larose Paris- Paris 1931.

Hadj Omar lachachi, le passe prestijieux de Tlemcen,ancienne capitale du célébre berbèr Ya'ghomrac'en, fendateur de la nation, Editions ibn-khaldoun, tlemcen 2002.

Henri Bressolette et Jean Delarozier, El Mosara, Jardin royal des Mérinides, Hespéris Tamuda. Volume XVIII, Université Mohammed V, Faculté des lettres et des sciences Humaines, Rabat- Maroc 1978-1979.

Henri Bressolette et Jean Delarozière, Fes-jdid de sa fondation en 1276 au milieu du xx eme siècle. Héspéris Tamuda, vol- XX-XXI,1982/1983,Université Mohammed V, Faculté des lettres et des sciences humaines1983.

J.lapanne joinville, les Métiers à tisser de Fes, vocabulaire des termes techniques du tissage, Hespéris, Tome XXVII,Année 1940, Archives Berbéres Bultin de l'institut des Hautes Etudes Marocaines- Paris 1940.

Levi Provencal, Conférences sur l'éspagne Musulmane prononcées a la faculté des lettres en 1947 et 1948,Publications de la faculté du lettres de L'université Farouk 1=er D'alescandrie, Imprimerie Nationale- le Caire 1951.

levi Provençal, Note sur un Quran royale du XIVème siècle, Hesperis, volume 1 – Année 1921 – 1er trimestre, l'institut des hautes études marocaines.

Louis Massignon, Le Maroc Dans Les Premières Années Du XVI Siècles (Tableau Géographique D'après L'eon L'africaine), Mémoires de la société historique algérienne- Alger1906.

Marcel Vicaire et Roger Le Tourneau, La Fabrication du fil d'or à Fès, Hespéris, 1-2 Trimestre 1937,L'institut Des Hautes- Etudes Marocaines, Librairie Larose Paris 1937.

Mohamed El Hadri, Monnaies Mérinides et Zayyanides au cabinet du Monnaies Medailles et Antiques de la BNF (Supplément) in : Revue Numistique, 6 Série. Tomme 1965, Année 2009.

Pierre de Cenival. Relations commerciales de la France avec le Maroc au XVe siècle. In: Revue d'histoire des colonies, tome20, n°89, Septembre-octobre 1932.

Richard Lawless, Tlemcen, capital du Maghreb-central, analyse des fonctions d'une ville islamique médiévale. Revue de l'occident Musulman et de la mediterranée, N°20-1975.

Robert Brunschvig, Deux Récits de Voyage inédits en Afrique du Nord au xv siècle, Abdalbasit B-Halil Et Adorne, Larose Editeurs- paris 1936.

Robert Brunschvig, Métiers vils en Islam, Studia Islamica, N16, Maisonneuve et Larose 1962.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء الشكر المقدمة مدخل	 **4** **13**
البـاب الأول: الحرف والصنائع بتلمسان (7- 10هـ/13- 16م)	**27**
الفصل الأول: الحرف والصنائع المخزنية	**28**
الصنائع العسكرية	**28**
العمارة العسكرية	**40**
سك النقود	**53**
الأشغال العامة والأعمال العلمية والفنية	**64**
الفصل الثاني: الحرف والصنائع الوقفية	**77**
البناء والزخرفة	**78**
التجهيزات والخدمات	**112**
صناعة آلات التوقيت	**120**
الفصل الثالث: الحرف والصنائع الضرورية والبسيطة	**123**
الحرف والصنائع الفلاحية	**125**
حرف الغذاء	**132**
صناعة النسيج والملابس	**139**
حرف الخدمات	**148**
حرف البناء والفخار	**160**
تحويل الخشب والجلد	**164**
الفصل الرابع: الحرف والصنائع الكمالية والمركبة	**170**
زخرفة المباني والفخار	**172**
صناعات النسيج والملابس	**184**
تحويل الجلود	**193**
صناعة المعادن والأسلحة	**198**
الصناعات الشريفة	**209**

الفصل الخامس: المجال الحرفي بتلمسان وأدواره الاقتصادية والاجتماعية	**219**
المجال الحرفي وأدواره الاقتصادية بتلمسان	**220**
المجال الحرفي وأدواره الاجتماعية بتلمسان	**243**
خدمات الحرفيين للمجتمع	**259**
البــاب الثاني الحرف والصنائع بفاس (7- 10هـ/13- 16م)	**267**
الفصل الأول: الحرف والصنائع المخزنية	**268**
الصنائع العسكرية	**269**
العمارة العسكرية	**281**
العمارة المدنية	**290**
سك النقود	**291**
الأشغال العامة والأعمال الفنية والعلمية	**299**
الفصل الثاني: الحرف والصنائع الوقفية	**319**
أعمال البناء والزخرفة	**321**
التجهيزات والخدمات	**348**
صنعة آلات التوقيت	**358**
الفصل الثالث: الحرف والصنائع الضرورية والبسيطة	**367**
الحرف والصنائع الفلاحية	**369**
حرف الغذاء	**376**
صناعة النسيج والملابس	**387**
حرف الخدمات	**394**
حرف البناء والفخار وتحويل الخشب والجلد	**404**
الفصل الرابع: الحرف والصنائع الكمالية والمركبة	**420**
زخرفة المباني والفخار	**422**
صناعة الخزف والزجاج	**428**
صناعة النسيج والملبوسات وتحويل الجلود	**431**
صناعة المعادن والأسلحة	**446**
الصنائع الشريفة	**457**

الفصل الخامس: المجال الحرفي بفاس وأدواره الاقتصادية والاجتماعية	**469**
المجال الحرفي وأدواره الاقتصادية بمدينة فاس	**470**
المجال الحرفي وأدواره الاجتماعية بمدينة فاس	**494**
خدمات الحرفيين للمجتمع	**508**
خاتمة	**516**
الملاحق	**520**
المصادر والمراجع	**527**
فهرس الموضوعات	**557**

الملخص:

يستمد موضوع الحرف والصنائع، بالمدينة الإسلامية عموما وبمدينتي تلمسان وفاس خصوصا، خلال الفترة المدروسة (7-10ه/13-16م)، عناصره البارزة من الحركة الاقتصادية التي يرجع لها الفضل في تدعيم الأنشطة الحرفية المختلفة وضمان استمراريتها. بالإضافة إلى ذلك، وعلى مدى فترة زمنية ليست بالقصيرة، كان دائما ما يُنظر للمجال الحرفي على أنه مكون رئيس داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط، وعلى هذا الأساس، ستقع على عاتق الحرفيين والصناع مسؤولية توفير متطلبات فئات اجتماعية واسعة من المجتمع، وفي ظل إشراف الدولة ومرافقتها للحرفيين، بالتدعيم والمراقبة والتأطير، سيكون لذلك أثره الإيجابي من حيث استفادة جميع الأطراف من وضع كان بالإمكان أن يصبح مريحا وسهلا؛ لولا بعض الصعوبات المرتبطة بالسياق التاريخي الذي طبع الفترة متناول الدراسة.لكن، وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكّن مجتمع الحرفيين والصناع بتلمسان وفاس من إنشاء نظام قائم بذاته لا يمكن تجاهله في كل الأحوال.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، المواد الأولية، الطرق والتقنيات، الأسواق، الحسبة، الغش والتدليس.

Résumé :

Durant la période étudiée (7-10 AH/ 13-16 apr. JC), le thème des métiers et de l'artisanat, au niveau de la ville Islamique en général ainsi qu'à la ville de Tlemcen et celle de Fès en particulier, dérive ses éléments les plus importants de la mobilité économique ; grâce à laquelle les différentes activités artisanales sont soutenues et leur durabilité est assurée. En outre, et pendant une longue période, le domaine artisanal a été observé en tant qu'un composant principal dans le tissu urbain de la ville Islamique durant le Moyen Age. Sur cette base, les fabricants et les artisans sont responsables de fournir les exigences de vastes catégories sociales de la communauté. De plus, et sous la supervision et l'accompagnement offerts par l'état au profit de ces artisans, via le soutien, le contrôle et l'encadrement, cela aura un effet positif sur le bénéfice de toutes les parties ; d'une situation qui aura pu être confortable et facile, sinon pour quelques difficultés reliées au contexte historique qui a marqué la période étudiée. Tandis que la communauté des artisans et des fabricants à Tlemcen et Fès a pu créer un système autonome ; qui ne peut être négligé en tous cas.

Mots clés : L'industrie – Les matières premières – Les méthodes et les techniques – Les marchés – LaHisbah–La tricherie et la fraude.

Abstract :

During the studied period (7-10 AH/ 13-16 AD), the handcrafts' subject, in the Islamic city in general and in the two cities of Tlemcen and Fes in particular, derives its most important elements from the economic mobility ; because of which the different craft activities are supported and their sustainability is ensured. Moreover, and during a long period, the craft field had been remarked as a principal component within the urban fabric of the Islamic city during the Middle Age. On this basis, the craftsmen will be responsible for supplying the requirements of large categories within society. Furthermore, and under the state's supervision and accompaniment for the craftsmen, through supporting, controlling and framing them, this will have a positive impact on every party's benefice ; from a situation that could have become comfortable and easy ; if not for somedifficulties related to the historical context, which marked the studied period. However, the craftsmen community in Tlemcen and Fes could creat a stand alone system that cannot be neglected anyway.

Key words : The industry – Rawmaterials – Methods and techniques – The markets – The Hisbah – Cheat and fraud.